

الدكتور
عدنان بن محمد بن عبد الله شلش





أصل هذا الكتاب

أطروحة تقدم بها الباحث لنيل درجة الماجستير ؛

إلى قسم التفسير والحديث ؛ بكلية الدعوة

وأصول الدين ؛ في الجامعة الإسلاميه العالمية ؛

إسلام آباد ؛ عام ١٩٩٦م .

وقد حازت على درجة الإمتياز مع مرتبة الشرف .

وقد تم تعديل وإضافة بعض النصوص وحذف

الفهارس العلمية لزوم طباعة الكتاب .

شيخ الإسلام ابن تيمية محدثاً

١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٥م

الطبعة الأولى



العبدلي مقابل عمارة جوهرة القدس
ص.ب :٩٢٧٥١١ عمّان ١١١٩٠ الأردن
هاتف: ٥٦٩٣٩٤٠، فاكس: ٥٦٩٣٩٤١
بريد الكتروني: ALNAFAES@HOTMAIL.COM

إهداء

أهدي هذا السلك النوراني والمسلك الرباني إلى العلماء العاملين وخصوصاً منهم المحدثين.

إلى تاجهم اللامع وحافظهم البارع، شيخي وأستاذي ومن له الفضل عليّ بعد الله عز وجلّ العلامة المحدث محمد ناصر الدين الألباني - رحمه الله تعالى .

وأهديه إلى كل مسلم امتلأ قلبه بالعبر وخلا من الكدر، واستوى عنده الذهب والحجر. إلى المسلمين كافة ما خلا أهل الغدر والخيانة الذين لا يعرفون للأخوة مكانتها؛ ويلحق بهم أولئك الذين ركعوا للجاهلية الآثمة الجائمة على الصدور بألسنتهم وأجسادهم وقلوبهم.

إلى من أحببت في الله ولله، الذين رافقوني في طريق ذات الشوكة وما تخلوا عني أبداً، مذ أن كان البحث في بنات الأفكار حتى أصبح ورداً شذياً يبزّ باقي الأزهار.

إلى شيخي أبو عمار القضماني، وإخواني أبو عبدالله وأبو زهير وأبو معاذ.



المقدّمة

الحمد لله الهادي النصير، فنعم النصير ونعم الهاد، الذي يهدي من يشاء إلى صراط مستقيم، ويبيّن له سبل الرشاد، كما هدى الذين آمنوا لما اختلف فيه من الحق وجمع لهم الهدى والسداد، والذي ينصر رسله والذين آمنوا في الحياة الدنيا ويوم يقوم الأشهاد، كما وعده في كتابه وهو الصادق الذي لا يخلف الميعاد. وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له شهادة تقيم وجه صاحبها للدين حنيفاً وتبرئه من الإلحاد، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله، أفضل المرسلين وأكرم العباد، أرسله بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله، ولو كره أهل الشرك والعناد، ورفع له ذكره، ولا يذكر إلا معه كما في الأذان والتشهد والخطب والمجامع والأعياد، وكبت محادّه وأهلك مشاقه وكفاه المستهزئين به ذوي الأحقاد، وبتر شانئه، ولعن مؤذيه في الدنيا والآخرة وجعل هوانه بالمرصاد، واختصه من بين إخوانه المرسلين بخصائص تفوق التعداد، فله الوسيلة والفضيلة والمقام المحمود ولواء الحمد الذي تحته كل حماد، صلى الله عليه وعلى آله أفضل الصلوات وأعلاها وأكملها وأنماها، كما يحب سبحانه أن يصلى عليه وكما ينبغي أن يصلى على سيد البشر، والسلام على النبي ورحمة الله وبركاته، أفضل تحية وأحسنها وأولاها، وأبركها وأطيبها وأزكاها، صلاة وسلاماً دائمين إلى يوم التناد، باقيين بعد ذلك أبداً، رزقاً من الله ماله من نفاد، أما بعد[1]؛

---

(١) هذه الخطبة مقتبسة من خطبة الإمام شيخ الإسلام أبي العباس بن تيمية - أسكنه الله الغرف العلية - لكتابه المستطاب «الصارم المسلول على شاتم الرسول»=

١- أهمية علم الحديث وعلو مرتبته:

«فإن أولى ما صُرفت فيه نفائس الأيام، وأعلى ما خُص بمزيد الاهتمام، الاشتغال بالعلوم الشرعية المتلقاة عن خير البرية، ولا يرتاب عاقل في أن مدارها على كتاب الله المقتفى، وسنة نبيه المصطفى صلوات الله وسلامه عليه، وأن باقي العلوم إما وسائل لفهمها، وهو الضالة المطلوبة، أو أجنبية عنها، وهي الضارة المغلوبة»[1].

«ولا خلاف بين أولي الألباب والعقول، ولا ارتياب عند ذوي المعارف والمحصول، أن علم الحديث والآثار من أشرف العلوم الإسلامية قدرا، وأحسنها ذكرا، وأكملها نفعا، وأعظمها أجرا، وأنه أحد أقطاب الإسلام التي يدور عليها، ومعاقده التي أضيف إليها، وأنه فرض من فروض الكفايات يجب التزامه، وحق من حقوق الدين يتعين إحكامه واعتزامه»[2].

ولقد أصبح علم الحديث وأهله في هذه الأزمنة المتأخرة نسيا منسيا، فلا تكاد تجد طالب حديث إلا ويتهم من قبل عوام الناس وخواصهم أنه مضيع لوقته، ولزهرة شبابه، بل لقد وصل الحال إلى تسمية المشتغل بالحديث وعلومه بمزاول صنعة المفاليس، ولله در الإمام الحافظ الصوري[3]، القائل:

=(ص١، ٢) طبع عالم الكتب، بيروت ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م، تحقيق الشيخ محمد محيي الدين عبدالحميد -رحمه الله-.

(١) انظر هدي الساري وهو مقدمة ابن حجر العسقلاني (ت٨٥٢هـ) لفتح الباري شرح صحيح البخاري (ص٣) نقل بتصرف، طبع المكتبة السلفية بمصر، تحقيق محمد فؤاد عبدالباقي -رحمه الله.

(٢) انظر مقدمة ابن الأثير الجزري، مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد الجزري (ت٦٠٦هـ) لكتابه «النهاية في غريب الحديث والأثر» (ج١/ ص٣) طبع دار الفكر، بيروت (١٩٨١م)، مصورة عن طبعة عيسى البابي المصرية المطبوعة عام ١٣٨٣هـ.

(٣) هو أبو عبدالله محمد بن علي، الحافظ الصوري المتوفي سنة (٤٤١هـ) ترجمته في: تاريخ بغداد (ج٣/ ص١٠٣) لأحمد بن علي بن ثابت البغدادي (ت٤٦٣هـ) طبع دار الكتاب العربي، بيروت، والبداية والنهاية (ج١٢/ ص٦٠، ٦١) لعماد الدين أبو الفداء إسماعيل بن كثير (ت٧٧٤هـ) طبع مكتبة المعارف، بيروت، ١٩٧٧م، الطبعة الثانية. وطبقات الحفاظ (ص٤٢٨) لجلال الدين عبدالرحمن السيوطي (ت٩١١هـ) طبع مطبعة الاستقلال الكبرى بمصر.

قل لمن عاند الحديث وأضحى ... عائــبا أهلــه ومن يدّعيــه
أبعلم تقــول هذا أبن لــي ... أم بجهل؟ فالجهل خلق السفيه!
أيُعــاب الذين حفظوا الديــ ... ـن من الترهــات والتمويــه؟!
وإلــى قولهــم ومـا قد رووه ... راجــع كـل عالــم وفقيــه[1]

وللأسف الشديد، فإننا نرى الهمم والدواعي تتوافر في تحصيل الحياة الدنيا وملذاتها، والدار الفانية وشهواتها، فيا لله! ما أغرب زماننا هذا!! وما أشد قسوته!! فاللهم سترك وعافيتك.

ولكنني -والحمد لله- ألمح بوادر طيبة تظهر، وشباب يافع أزهر، يرنو إلى إعادة مجد الأمة الضائع، وفجرها اللامع، وهو الآن يتجه إلى دراسة علم الحديث بسير حثيث، بعد أن تيقّن أن هذا العلم من أفضل القرب إلى رب العالمين، وبه تنال في الآخرة شفاعة سيد المرسلين ﷺ.

وهذه الصحوة الإسلامية الرشيدة تبشر بعودة حميدة، إلى الحديث وأهله -نسأل الله أن يكلأها برحمته ويحوطها بعنايته- واقرأ معي كلام الإمام الناقد الجهبذ الحافظ الذهبي، وهو يوصي طلبة العلم بخلاصة تجارب حياته التي قضاها في خدمة الحديث وعلومه، وبفرائد الفوائد لمعين حياته الثر، فتراه ناصحا قائلا: «فحق على المحدث أن يتورع فيما يؤديه، وأن يسأل أهل المعرفة والورع ليعينوه على إيضاح مروياته، ولا سبيل إلى أن يصير العارف الذي يزكي نقلة الأخبار ويجرحهم جهبذا إلا بإدمان الطلب، والفحص عن هذا الشأن، وكثرة المذاكرة، والسهر، والتيقظ، والفهم، مع التقوى، والدين المتين،

---

(١) ساق الأبيات الإمام شمس الدين الذهبي في تذكرة الحفاظ (ج٣/ ص١١٧) طبع دار إحياء التراث العربي، بيروت، وهي مصورة عن الطبعة الهندية بحيدر آباد الدكن لعام (١٣٧٤هـ). بسنده إلى قائلها، وأوردها الخطيب البغدادي في شرف أصحاب الحديث (ص٧٧-٧٨) طبع استانبول -دار الدعوة- تركيا. وابن الوزير اليماني في «الروض الباسم في الذود عن سنة أبي القاسم» (ج١/ ص٦) طبع الرئاسة العامة للإفتاء والدعوة والإرشاد بالجزيرة العربية. والقاضي عياض بن موسى اليحصبي المالكي (ت٥٤٤هـ) في الإلماع في ضبط الرواية وتقييد السماع (ص٩) مطبعة السنة المحمدية، تحقيق سيد أحمد صقر، القاهرة، عام (١٣٨٩هـ).

والإنصاف والتردد إلى مجالس العلماء، والتحري والإتقان، وإلا تفعل:

فدع عنك الكتابة لست منها ... ولو سوّدتّ وجهك بالمداد

قال الله تعالى وعز وجل-: ﴿فاسألوا أهل الذكر إن كنتم لا تعلمون﴾ (الأنبياء٧). فإن آنست -يا هذا- من نفسك فهما، وصدقا، ودينا، وورعا، وإلا فلا تتعنّ!! وإن غلب عليك الهوى والعصبية لرأي، ولمذهب، فبالله لا تتعب!! وإن عرفت أنك مخلّط مخبط مهمل لحدود الله، فأرِحنا منك، فبعد قليل ينكشف البهرج[1]، وينكبّ الزغل[2] ﴿ولا يحيق المكر السيئ إلا بأهله﴾ (فاطر:٤٣) فقد نصحتك، فعلم الحديث صلف[3]، فأين علم الحديث؟!، وأين أهله[4]؟! كدت أن لا أراهم إلا في كتاب، أو تحت تراب!!!» اهـ.

هذا قول الذهبي العلم وهو يتحدث عن زمانه -الذي نفتخر نحن به وبما أخرج من العلماء والمحدثين- فكيف لو رأى زماننا هذا، فماذا هو قائل؟! اللهم رحمتك.

٢- أسباب اختيار الكتابة في علم الحديث ورجاله:

والذي دفعني للكتابة في مجال علم الحديث ما لهذا العلم الشريف من مكانة سامقة بين سائر العلوم الأخرى فـ: «به تُعرف جوامع الكلم، وتنفجر منه ينابيع الحكم، وتدور عليه رحى الشرح بالأسر، وهو ملاك كل أمر ونهي، ولولاه لقال من شاء ما شاء، وخبط الناس خبط عشواء، وركبوا متن عمياء،

---

(١) جاء في المعجم الوسيط: البهرج: الباطل (ص٧٣) المجلد الأول، طبع ناصر خسرو، طهران، إيران، سنة ١٩٧٦م.

(٢) الزغل: بمعنى الغش، أي ويزول الغش (ج١/ ص٣٩، مادة زغل) المصدر السابق.

(٣) جاء في المعجم الوسيط (ج١/ ص٥٢١) سحاب صلف: أي كثير الرعد قليل الماء، ويكون معنى كلام الذهبي: أي علم الحديث متوفر كثير مع قلة أهله وندرتهم لصعوبته.

(٤) انظر تذكرة الحفاظ للحافظ الإمام محمد بن عثمان الذهبي(ت٧٤٨هـ) (ج١/ ص٤) تحقيق الشيخ العلامة عبدالرحمن المعلمي اليماني، طبعة مصورة عن طبعة حيدر آباد، الدكن، الهند، تصوير دار إحياء التراث- بيروت.

فطوبى لمن جد فيه وحصّل منه على تنويه يملك من العلوم النواصي، ويقرب من أطرافها البعيد القاصي، ومن لم يرضع من دره، ولم يخض في بحره، ولم يقتطف من زهره، ثم تعرّض للكلام في المسائل والأحكام، فقد جار فيما حكم وقال على الله تعالى ما لم يعلم، كيف وهو كلام رسول الله ﷺ؟! والرسول أشرف الخلق كلهم أجمعين، وقد أوتى جوامع الكلم، وسواطع الحكم، من عند رب العالمين، فكلامه أشرف الكلم وأفضلها وأجمع الحكم وأكملها، كما قيل: كلام الملوك ملك الكلام، وهو تلو كلام الله العلاّم، وثاني أدلة الأحكام، فإن علوم القرآن وعقائد الإسلام بأسرها، وأحكام الشريعة المطهرة بتمامها، وقواعد الطريقة الحقة بحذافيرها، وكذا الكشفيات والعقليات بنقيرها[1] وقطميرها[2]، تتوقف على بيانه ﷺ فإنها ما لم توزن بهذا القسطاس المستقيم، ولم تضرب على ذلك المعيار القويم، لا تعتمد عليها، ولا تصار إليها....»[3].

٣- شرف أهل الحديث، وآثارهم الحميدة:

ولله در إمام أهل السنة والجماعة أحمد بن حنبل رضي الله عنه القائل:

دين النبي محمد أخبار ... نعم المطية للفتي الآثار

لا ترغبّن عن الحديث وأهله ... فالرأي ليل والحديث نهار

ولربما جهل الفتى أثر الهدى ... والشمس يازغة لها أنوار[4]

---

(١) جاء في المصباح المنير في غريب الشرح الكبير (ج٢/ ص٦٢١) للرافعي تأليف أحمد بن محمد المقري الفيومي (ت٧٧٠هـ) النقير: هو النكتة في ظهر النواة. من منشورات دار الهجرة، قم، إيران ١٤١٤هـ.

(٢) القطمير: يطلق على القشرة الرقيقة التي على النواة كاللفافة لها، انظر المصدر السابق (ج٢/ ص٥٠٩) مادة: قطمير.

(٣) نقل بتصرف من الحطة في ذكر الصحاح الستة (ص٨٥) لأبي الطيب صديق حسن خان القنوجي ثم البوفالي (ت١٣٠٧هـ) دراسة وتحقيق علي حسن الحلبي، طبع دار الجيل، بيروت ودار عمار بعمان المملكة الأردنية الهاشمية، الطبعة الأولى عام ١٤٠٨هـ-١٩٨٧م.

(٤) الذي نقلها عن الإمام أحمد هو ابنه عبدالله، قال: أنشدني أبي -رحمه الله- وهو=

لهذا وذاك أحببت أن أتطفل على موائد المحدثين طمعا في الدخول تحت لواء من دعا لهم المصطفى -صلوات ربي وسلامه عليه- وذلك في الحديث الذي يرويه أبو سعيد الخدري -رضي الله عنه-: «نضّر الله امرأً سمع مقالتي فوعاها، فرب حامل فقه ليس بفقيه»[1]، وفي رواية أخرى صحيحةصريحة:

=الحافظ عبدالله بن أحمد بن حنبل الشيباني (ت٢٩٠هـ) وصفه الذهبي بقوله: الإمام الحافظ الحجة، ترجمته في تذكرة الحفاظ (ج٢/ص٦٥٥) وتاريخ بغداد (ج٩/ص٣٧٥) وقد أورد هذه الأبيات عن الإمام أحمد الإمام أبو عمر يوسف بن عبدالله ابن عبدالبر في جامع بيان العلم وفضله وما ينبغي في روايته وحمله (ج٢/ص٣٥) المطبعة الميمنية بمصر.

وذكرها الخطيب البغدادي في شرف أصحاب الحديث (ص٨٦) ونسبها لعبدة ابن زياد الإصبهاني، ورواها الفلاني في إيقاظ همم أولي الأبصار للاقتداء بسيد المهاجرين والأنصار (ص٣٠)، (طبع دار المعرفة، بيروت، لبنان) ونسبها القاضي عياض في الإلماع إلى محمد بن الزبرقان (ص٣٨) وذكرها العلامة ابن الوزير في الروض الباسم (ج١/ص٧) دون نسبة، وهذه مسألة أدبية ينبغي أن تحرر.

(١) الحديث رواه الإمام أحمد في المسند (ج٥/ص١٨٣) طبع في مطابع بولاق، القاهرة، مصر، مصورة المكتب الإسلامي بيروت، رقم (٤١٥٧) طبعة دار المعارف، مصر، تحقيق أحمد محمد شاكر، وعبد الله بن عبدالرحمن الدارمي (ت٢٥٥هـ) في السنن (ج١/ص٧٥) تصوير بيروت. وأبو داود سليمان بن الأشعث السجستاني (ت٢٧٥هـ) برقم ٣٦٦٠ (ج٣/ص٤٣٨) (كتاب العلم، باب فضل نشر العلم) تحقيق عزت عبيد الدعاس، نشر وتوزيع محمد علي السيد، حمص، الطبعة الأولى (١٣٨٨هـ). والترمذي محمد بن عيسى (ت٢٧٩هـ) في سننه رقم ٢٦٥٦ (ج٤/ص١٤١-١٤٢)في كتاب العلم، باب ما جاء في الحث على تبليغ السماع، وقال الترمذي: حديث زيد بن ثابت: حديث حسن، تحقيق أحمد شاكر وفؤاد عبدالباقي وإبراهيم عطوة، طبع دار عمران- بيروت. وابن حبان في صحيحه (رقم ٤٧) انظر مواردالظمآن إلى زوائد ابن حبان برقم (٤٧) للهيثمي، تحقيق محمد عبدالرزاق حمزة طبع مكتبة المعارف، الرياض. وأبو نعيم أحمد بن عبدالله الأصبهاني (ت٤٣٠هـ) في حلية الأولياء وطبقات الأصفياء (ج٥/ص١٠٥) طبع دار الكتاب العربي، بيروت (١٣٨٧هـ). والهيثمي علي بن أبي بكر (ت٨٠٧هـ) في مجمع الزوائد ومنبع الفوائد (ج١/ص١٣٧) ط/دار الكتاب العربي، بيروت، عام (١٩٦٧م). والرامهرمزي الحسن بن عبدالرحمن (ت٣٦٠هـ) في المحدث الفاصل بين الراوي والواعي (ص١٦٥) طبع دار الفكر بيروت، تحقيق د/ محمد عجاج الخطيب (١٣٠١هـ) من رواية زيد بن ثابت وأنس بن مالك وجبير بن مطعم، وابن مسعود، ومعاذ بن جبل وكذلك ابن عبدالبر في جامع بيان العلم (ج١/ص٣٨) والخطيب البغدادي في الفقيه والمتفقه (ج٢/ص٧١) طبع دار الفكر- بيروت، والقاضي عياض في الإلماع (ص١٣).

«نضرّ الله امرأً سمع منا شيئا، فبلغه كما سمعه، فرب مبلغ أوعى من سامع»[1].

قال المنذري[2]: روى هذا الحديث من غير وجه، وبعض أسانيده صحيحه[3]. كما أني أتمنى أن أكون من تلك الطائفة المنصورة، التي تحمي شرائع الدين، من كيد الملحدين والزائغين، القائل فيهم رسول رب العالمين ﷺ: «لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين على الحق، لا يضرهم من خالفهم

---

(١) الحديث أخرجه الإمام محمد بن يزيد القزويني (ت٢٧٣هـ) ابن ماجه في السنن (ج١/ ص٨٤-٨٦) برقم ٢٣٢ في المقدمة، باب من بلغ علما، تحقيق محمد فؤاد عبدالباقي، طبع دار إحياء التراث الإسلامي، بيروت (١٣٩٥هـ) والإمام أحمد في المسند (ج٣/ ص٢٢٧) والترمذي (ج٤/ ص١٤٢) برقم ٢٦٥٧-٢٦٥٨، المصدر السابق، وقال: حسن صحيح، وابن حبان (ج١/ ص٢٢٧) انظر الإحسان بترتيب صحيح ابن حبان لابن بلبان الفارسي، تحقيق عبدالرحمن محمد عثمان، ط. المكتبة السلفية بالمدينة المنورة (١٣٩٠هـ). وأبو نعيم في الحلية (ج١/ ص٣٣١) والخطيب في الكفاية في علم الرواية (ص١٧٣) أحمد بن علي بن ثابت (ت٣٦٣هـ) نشر المكتبة العلمية بيروت، مصور عن الطبعة الهندية. والشافعي في الرسالة (ص٤٠١) ومؤلفها محمد بن إدريس الشافعي (ت٢٠٤هـ) تحقيق العلامة أحمد محمد شاكر. وأبو بكر الحسين البيهقي (ت٤٥٨هـ) في المدخل إلى السنة (ص٣٣) تحقيق د/محمد ضياء الرحمن الأعظمي، طبع دا الخلفاء بالكويت، عام (١٤٠٥هـ). والحاكم في المستدرك عن جبير بن مطعم من عدة طرق (ج١/ ص٨٧-٨٨) وقال: صحيح على شرطهما، ثم رواه عن النعمان بن بشير (ج١/ ص٨٨)، وقال: صحيح على شرط مسلم ووافقه الذهبي. المستدرك لأبي عبدالله الحاكم النيسابوري (ت٤٠٥هـ) تصوير دار الفكر، بيروت عن الطبعة الهندية عام (١٣٩٨هـ).

(٢) المنذري هو الإمام الحافظ الحجة عبدالعظيم بن عبدالقوي المنذري (ت٦٥٦هـ) انظر ترجمته في شذرات الذهب في أخبار من ذهب (ج٥/ ص٢٧٧) لابن العماد الحنبلي أبي الفلاح عبدالحي (ت١٠٨٩هـ) طبع دار الميسرة- بيروت.
والنجوم الزاهرة في أخبار ملوك مصر والقاهرة (ج٧/ ص٦٣) لابن تغري بردي، جمال الدين أبو المحاسن يوسف (ت٨٧٤هـ) مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة، الطبعة الأولى (١٣٤٨هـ).

(٣) انظر الترغيب والترهيب للمنذري (ج١/ ص١٠٨-١٠٩) تحقيق مصطفي محمد عمارة، طبع دار إحياء التراث العربي، بيروت عام (١٣٨٨هـ).

ولا من خذلهم» وفي رواية: «حتى تقوم الساعة»[1].

تلك الطائفة التي تنقي حديث المصطفى ﷺ من الشوائب، ومن الدخيل، وتحميها من أراجيف الكاذبين أو وضع الزنادقة والشعوبيين، ولما سئل الإمام أحمد بن حنبل -رضي الله عنه- عن المقصود بهذه الطائفة؟؟! أجاب: «أهل الحديث، ولو لم يكن المحدثون تلك الطائفة المنصورة فلا أعلم من هي[2]؟!»

وقد قال المنذري: أنشدنا الحافظ أبو الحسن علي بن المفضل المقدسي[3]:

---

(١) الحديث مع اختلاف في اللفظ عن المغيرة بن شعبة وعقبة بن عامر وثوبان وجابر ابن عبدالله ومعاوية بن أبي سفيان وغيرهم -رضي الله عنهم- في أربعة مواضع في صحيح الإمام البخاري، المسمي بالجامع الصحيح لأبي عبدالله محمد بن إسماعيل البخاري (ت٢٥٦هـ) مع شرحه فتح الباري، تحقيق وترقيم محمد فؤاد عبدالباقي، طبع المكتبة السلفية بمصر، ١-كتاب فرض الخمس، باب فأن لله خمسه (ج٤/ ص٨٥)، ٢-كتاب المناقب، باب رقم ٢٨ (ج٤/ ص٢٠٧)، ٣-كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة، باب لا تزال طائفة من أمتي... (ج٩/ ص١٠١)، ٤-كتاب التوحيد، باب قول الله تعالى: ﴿إنما قولنا لشي﴾ (ج٩/ ص١٣٦). وأخرجه الإمام مسلم بن الحجاج النيسابوري (ت٢٦١هـ) في الجامع الصحيح في كتاب الإيمان، باب نزول عيسى بن مريم حاكما بشريعة نبينا محمد ﷺ (ج١/ ص١٣٧) وفي كتاب الإمارة، باب لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين... (ج٣/ ص١٥٢٣-١٥٢٥) تحقيق محمد فؤاد عبدالباقي، طبع دار إحياء التراث العربي، بيروت. وأبو داود في كتاب الجهاد، باب في دوام الجهاد (ج٣/ ص٨) عن عمران بن حصين، وفي كتاب الفتن، باب ذكر الفتن ودلائلها (ج٤/ ص١٣٨-١٣٩) وسنن الترمذي في كتاب الجهاد، باب ما جاء في الأئمة المضلين (ج٣/ ص٣٤٢). وانظر فيض القدير شرح الجامع الصغير لمحمد عبدالرؤوف المناوي (ج٦/ ص٣٩٥-٣٩٦) ط/ مصطفى محمد البابي الحلبي- مصر ١٣٥٧هـ-١٩٣٨م.

(٢) انظر معرفة علوم الحديث للحاكم (ص٢) تحقيق د/معظم حسين، طبع المكتبة العلمية بالمدينة ١٣٩٧هـ - ١٩٧٧م، وشرف أصحاب الحديث للبغدادي (ص٢٧)، وانظر فتح الباري لابن حجر العسقلاني (ج١٣/ ص٢٩٣).

(٣) هو الحافظ أبو الحسن علي بن المفضل المقدسي، شيخ الحافظ المنذري، توفي المقدسي سنة (٦١١هـ) وانظر في ترجمته التكملة لوفيات النقلة (ج٢/ ص٣٠٦) للمنذري طبع وزارة الأوقاف العراقية، بغداد، وفي وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان لأبي العباس شمس الدين أحمد بن خلكان (ت٦٨١هـ) (ج٤/ ص٢٨٢) تحقيق إحسان عباس، طبع دار صادر، بيروت ١٩٦٨م، والتاج المكلل من جواهر مآثر الطراز الأول (ص١٤٤) لصديق حسن خان القنوجي، المطبعة الهندية العربية، بمباي ١٣٨٢هـ - ١٩٦٣م.

لكل امرئ ما فيه راحة نفسه   فيأنس إنسان بصحبة إنســـــان
وما راحتي إلا حديث محمد   وأصحابه والتابعين بإحســـان[1]

ولقد ازداد يقيني من خلال دراستي وبحثي في أن أهل الحديث هم حملة لواء الذود عن الشريعة المحمدية، والطريقة الربانية، فهم في صراع مرير مع أهل الزيغ والإلحاد، والبدع والأهواء، لأنهم -أي أهل الحديث- يكشفون زيفهم، ويظهرون ضلالهم، ويهتكون أستارهم ويبيّنون عوارهم، معتمدين على قال الله، قال رسول الله ﷺ ويؤكد ما ذهبت إليه الحافظ ابن القطان[2] بقوله: «ليس في الدنيا مبتدع إلا وهو يبغض أهل الحديث»[3]. ويزيدنا تأكيداً الإمام أبو عبدالله الحاكم[4] حينما يقول: «لولا كثرة طائفة المحدثين على حفظ الأسانيد لدرس منار الإسلام ولتمكن أهل الإلحاد والمبتدعة من وضع الأحاديث، وقلب الأسانيد»[5]. وصدق من قال:

عليك بأصحاب الحديث فإنهم   على منهج للدين ما زال معجما

---

(١) انظر الحطة في ذكر الصحاح الستة للقنوجي (ص٨٨)

(٢) هو الحافظ أحمد بن سنان بن أسد بن حبان أبو جعفر الواسطي (ابن القطان) توفي سنة (٢٥٩) ترجمته في الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (ج٢/ ص٥٣) تحقيق عبدالرحمن اليماني، طبع دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن، والوافي بالوفيات (ج٦/ ص٤٠٧) لصلاح الدين الصفدي، طبع المستشرقين بفيزباون- ألمانيا، والبداية والنهاية (ج١١/ ص٣١) وشذرات الذهب (ج٢/ ص١٣٧).

(٣) راجع شرف أصحاب الحديث (ص٧٣) وكذلك تذكرة الحفاظ (ج٢/ ص٥٢١) وطبقات الشافعية الكبرى لتاج الدين عبدالوهاب بن علي السبكي (ت٧٧١هـ) (ج٢/ ص٦) طبع دار المعرفة، بيروت، تحقيق عبدالفتاح الحلو، ومحمود الطناحي، مصورة عن طبعة الحلبي المصرية عام ١٩٧٦م، وسير أعلام النبلاء لشمس الدين الذهبي (ج١٢/ ص٢٤٥) تحقيق لجنة من الأساتذة بإشراف الشيخ شعيب الأرنؤوط طبع مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى (١٤٠١هـ).

(٤) هو الحافظ أبو عبدالله محمد بن عبدالله بن حمدويه، ويعرف بابن البيع، صاحب المستدرك والمدخل وغيرها، ولد بنيسابور سنة (٣٢١هـ) وتوفي بها سنة (٤٠٥هـ) ترجمته في: تاريخ بغداد (ج٥/ ص٤٧٣) والمنتظم في تاريخ الملوك والأمم لابن الجوزي (ج٧/ ص٢٧٤) عبدالرحمن أبو الفرج (ت٥٩٧هـ) طبع حيدر آباد الدكن، وتذكرة الحفاظ (ج٣/ ص١٠٣٩) وطبقات الشافعية الكبرى للسبكي (ج٤/ ص١٥٥).

(٥) نقل بتصرف من معرفة علوم الحديث للحاكم (ص٦).

وما النور إلا في الحديث وأهله إذا دجا الليل البهيم وأظلما
فأعلى البرايا من إلى السنن اعتزى وأعمى البرايا من إلى البدع انتمى
ومن ترك الآثار ضلل سعيه وهل يترك الآثار من كان مسلما[1]

فأهل الحديث هم المشاعل المنيرة في ظلمات الأرض، فقد أمدونا -رضي الله عنهم- بقوانين للرواية والدراية، وقواعد ساروا عليها وقعدوها لمن بعدهم، وهذه القواعد هي أصح القواعد للإثبات التاريخي وأعلاها وأدقها... كيف لا؟! وهي عصارة العقول المؤمنة المسلمة التي استضاءت بنور الكتاب والسنة المشرفة، وفقه الصحابة والتابعين ومن تبعهم بإحسان، الذين لم تر البشرية مثلهم في تاريخها الطويل. «فأهل الحديث يشاركون كل طائفة فيما يتحلون به من صفات الكمال، ويمتازون عنهم بما ليس عندهم، فهم أكمل الناس عقلا، وأعدلهم قياسا، وأصوبهم رأيا، وأسدهم كلاما، وأصحهم نظرا، وأهداهم استدلالا، وأقومهم جدلا، وأتمهم فراسة، وأصدقهم إلهاما، وأحدهم بصرا ومكاشفة، وأصوبهم سمعا ومخاطبة، وأعظمهم وأحسنهم وجدا وذوقا»[2] صدقت شيخ الإسلام ولا فُضّ فوك، وما أحسن ما قلته في مناسبة أخرى حينما قلت:

«ولما كان القرآن متميزا بنفسه -لما خصه الله به من الإعجاز الذي باين به كلام الناس كما قال تعالى: **﴿قل لئن اجتمعت الإنس والجن على أن يأتوا بمثل هذا القرآن لا يأتون بمثله ولو كان بعضهم لبعض ظهيرا﴾ (الإسراء:٨٨)** . وكان منقولا بالتواتر -لم يطمع أحد في تغيير شيء من ألفاظه وحروفه، ولكن طمع

(١) أورد هذه الأبيات العلامة محمد بن إبراهيم بن الوزير اليماني في الروض الباسم (ج١/ ص٧) والشيخ العلامة راغب الطباخ في كتابه: الأنوار الجلية في مختصر الأثبات الحلبية، طبع حلب، سوريا سنة ١٣٨٥هـ. وأوردها كذلك صديق حسن خان القنوجي في الحطة (ص٨١) ونسبها لأبي محمد هبة الله بن الحسن الشيرازي.

(٢) انظر مجموع الفتاوى لشيخ الإسلام تقي الدين أحمد بن تيمية (ج٤/ ص٩-١٠) جمع العلامة عبدالرحمن بن محمد بن قاسم النجدي الحنبلي -رحمه الله- وابنه محمد -حفظه الله- طبع مطابع الحكومة بالرياض، سنة (١٩٨١م - ١٤٠٠هـ).

الشيطان أن يدخل التحريف والتبديل في معانيه بالتغيير والتأويل، وطمع أن يدخل في الأحاديث من النقص والازدياد ما يضل به بعض العباد. فأقام الله تعالى الجهابذة النقاد، أهل الهدى والسداد، فدحروا حزب الشيطان، وفرقوا بين الحق من البهتان، وانتدبوا لحفظ السنة ومعاني القرآن من الزيادة في ذلك والنقصان. وقام كل من علماء الدين بما أنعم به عليه وعلى المسلمين -مقام أهل الفقه الذين فقهوا معاني القرآن والحديث- بدفع ما وقع في ذلك من الخطأ في القديم والحديث، وكان من ذلك الظاهر الجلي: الذي لا يسوغ عنه العدول، ومنه الخفي: الذي يسوغ فيه الاجتهاد للعلماء العدول.

وقام علماء النقل والنقاد بعلم الرواية والإسناد، فسافروا في ذلك إلى البلاد، وهجروا فيه لذيذ الرقاد، وفارقوا الأموال والأولاد، أنفقوا فيه الطارف والتلاد، وصبروا فيه على النوائب، وقنعوا من الدنيا بزاد الراكب، ولهم في ذلك من الحكايات المشهورة، والقصص المأثورة[1] ما هو عند أهله معلوم، ولمن طلب معرفته معروف مرسوم، بتوسد أحدهم التراب، وتركهم لذيذ الطعام والشراب، وترك معاشرة الأهل والأصحاب، والتصبر على مرارة الاغتراب، ومقاساة الأهوال الصعاب، أمر حببه الله إليهم وحلاه ليحفظ بذلك دين الله، كما جعل البيت مثابة للناس وأمنا يقصدونه من كل فج عميق، ويتحملون فيه أمورا مؤلمة تحصل في الطريق، وكما حبب إلى أهل القتال: الجهاد بالنفس والمال حكمة من الله، يحفظ بها الدين ليهدى المهتدين، ويظهر به الهدى، ودين الحق، الذي بعث به رسوله ولو كره المشركون.

فمن كان مخلصا في أعمال الدين يعملها لله، كان من أولياء الله المتقين، أهل النعيم المقيم، كما قال تعالى: ﴿**ألا إن أولياء الله لا خوف عليهم ولا هم يحزنون، الذين آمنوا وكانوا يتقون، لهم البشرى في الحياة الدنيا وفي الآخرة لا تبديل لكلمات الله، ذلك هو الفوز العظيم**﴾ (يونس: ٦٢-٦٣). وقد فسّر النبي ﷺ البشرى في الدنيا بنوعين:

---

(١) انظر الرحلة في طلب الحديث للخطيب البغدادي، تحقيق د/نور الدين عتر، طبع دار الكتب العلمية- بيروت، الطبعة الأولى عام ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م.

أحدهما: ثناء المثنين عليه.

الثاني: الرؤيا الصالحة يراها الرجل الصالح، أو ترى له، فقيل: يا رسول الله! الرجل يعمل العمل لنفسه فيحمده الناس عليه؟ قال: تلك عاجل بشرى المؤمن. وقال البراء بن عازب: سئل النبي ﷺ عن قوله: ﴿لهم البشري في الحياة الدنيا﴾ فقال: «هي الرؤيا الصالحة يراها الرجل الصالح، أو ترى له».

والقائمون بحفظ العلم الموروث عن رسول الله ﷺ الربان، الحافظون له من الزيادة والنقصان، هم من أعظم أولياء الله المتقين وحزبه المفلحين، بل لهم مزية على غيرهم من أهل الإيمان والأعمال الصالحات. كما قال تعالى: ﴿يرفع الله الذين آمنوا منكم والذين أوتوا العلم درجات﴾ (المجادلة: ١١).

وقال: «وعلم الإسناد والرواية مما خص الله به أمة محمد ﷺ وجعله سلما إلى الدراية، فأهل الكتاب لا إسناد لهم يأثرون به المنقولات، وهكذا المبتدعون من هذه الأمة أهل الضلالات، وإنما الإسناد لمن أعظم الله عليه المنة، أهل الإسلام والسنة، يفرقون به بين الصحيح والسقيم، والمعوج، والقويم.

وغيرهم من أهل البدع والكفار: إنما عندهم منقولات يأثرونها بغير إسناد، وعليها من دينهم الاعتماد، وهم لا يعرفون فيها الحق من الباطل، ولا الحالي من العاطل. وأما هذه الأمة المرحومة، وأصحاب هذه الأمة المعصومة، فإن أهل العلم منهم والدين هم من أمرهم على يقين، فظهر لهم الصدق من المين، كما يظهر الصبح لذي عينين، عصمهم الله أن يجمعوا على خطأ في دين الله معقول، أو منقول، وأمرهم إذا تنازعوا في شيء أن يردوه إلى الله والرسول كما قال تعالى: ﴿يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولي الأمر منكم فإن تنازعتم في شيء فردوه إلى الله والرسول إن كنتم تؤمنون بالله واليوم والآخر، ذلك خير وأحسن تأويلا﴾ (النساء: ٥٩).

فإذا اجتمع أهل الفقه على القول بحكم لم يكن إلا حقا، وإذا اجتمع أهل الحديث على تصحيح حديث لم يكن إلا صدقا، ولكل من الطائفتين من الاستدلال، على مطلوبهم بالجلي والخفي ما يعرف به من هو بهذا الأمر

حفي، والله تعالى يلهمهم الصواب في هذه القضية، كما دلت على ذلك الدلائل الشرعية، وكما عرف ذلك بالتجربة الوجدية، فإن الله كتب في قلوبهم الإيمان، وأيدهم بروح منه، لما صدقوا في موالاة الله ورسوله ومعاداة من عدل عنه. قال تعالى: **﴿لا تجد قوما يؤمنون بالله واليوم الآخر يوادون من حاد الله ورسوله ولو كانوا آباءهم أو أبناءهم أو إخوانهم أو عشيرتهم أولئك كتب في قلوبهم الإيمان وأيدهم بروح منه﴾** (المجادلة: ٢٢).

وأهل العلم بالمأثور عن الرسول أعظم الناس قياما بهذه الأصول لا تأخذ أحدهم في الله لومة لائم، ولا يصدهم عن سبيله العظائم، بل يتكلم أحدهم بالحق الذي عليه، ويتكلم في أحب الناس إليه، عملا بقوله تعالى: **﴿يا أيها الذين آمنوا كونوا قوامين بالقسط شهداء لله ولو على أنفسكم أو الوالدين والأقربين إن يكن غنيا أو فقيرا فالله أولى بهما فلا تتبعوا الهوى أن تعدلوا، وإن تلووا أو تعرضوا فإن الله كان بما تعملون خبيرا﴾** (النساء: ١٣٥)، وقوله تعالى: **﴿يا أيها الذين آمنوا كونوا قوامين لله شهداء بالقسط، ولا يجرمنكم شنآن قوم على ألا تعدلوا اعدلوا هو أقرب للتقوى واتقوا الله إن الله خبير بما تعلمون﴾** (المائدة: ٨).

ولهم من التعديل والتجريح، والتضعيف والتصحيح، من السعي المشكور والعمل المبرور: ما كان من أسباب حفظ الدين، وصيانته عن إحداث المفترين، وهم في ذلك على درجات: منهم المقتصر على مجرد النقل والرواية، ومنهم أهل المعرفة بالحديث والدراية، ومنهم أهل الفقه فيه، والمعرفة بمعانيه.... وقال: ولم يزل أهل العلم في القديم والحديث يعظمون نقلة الحديث حتى قال الشافعي -رضي الله عنه-: إذا رأيتُ رجلا من أهل الحديث فكأني رأيت رجلا من أصحاب النبي ﷺ، وإنما قال الشافعي هذا، لأنهم في مقام الصحابة من تبليغ حديث النبي ﷺ. وقال الشافعي أيضا: «أهل الحديث حفظوا فلهم علينا الفضل لأنهم حفظوا لنا»[1].

وقال شيخ الإسلام في موضع آخر وهو يتكلم على أحد الأحاديث

(١) انظر مجموع الفتاوى (ج١/ ص٦-١١)

الموضوعة: «وإنما ذكر هذا وأمثاله من يجمع الموضوعات الكثيرة والأكاذيب العظيمة، مثل مصنف كتاب «وسيلة المتعبدين» الذي ضعفه الشيخ عمر الموصلي، ومثل تنقلات الأنوار للبكري، الذي فيه من الكذب والأكاذيب ما لا يخفى على فطن لبيب. ومثل القاضي عياض بن موسى البستي مع علمه وفضله ودينه أنكر العلماء عليه كثيرا فما ذكره في شفائه من الأحاديث والتفاسير التي يعلمون أنها من الموضوعات والمناكير، مع أنه قد حسّن فيه وأجاد بما فيه من تعريف حقوق خير العباد، وفيه من الأحاديث الصحيحة والحسان ما يفرح به كل من عنده إيمان. وإذا كان تفسير الثعلبي، وصاحبه الواحدي ونحوهما فيها من الغريب الموضوع في الفضائل والتفسير ما لم يجز معه الاعتماد على مجرد عزوه إليها، فكيف بغيرها كتفسير أبي القاسم القشيري، وأبي الليث السمرقندي، وحقائق التفسير لأبي عبدالرحمن السلمي الذي ذكر فيه عن جعفر ونحوه ما يعلم أنه من أعظم الكذب، مع أن هؤلاء المصنفين أهل صلاح ودين وفضل وزهد وعبادة، ولكنهم كما قال مالك: «أدركت في هذا المسجد سبعين شيخا، كل له فضل وصلاح دين، ولو اؤتمن أحدهم على بيت مال لأدى فيه الأمانة، يقول أحدهم: حدثني أبي، عن جدي، عن رسول الله ﷺ ما نأخذ عن أحد منهم شيئا. وكان ابن شهاب يأتينا وهو شاب، فنزدحم على بابه، لأنه كان يعرف هذا الشأن، وقال أيوب السختياني: «إن من جيراني لمن أرجو بركة دعائه في السحر، ولو شهد عندي على حزمة بقل لم أقبله». وسئل عن بعضهم فقال: رجل صالح.

وللحديث رجال يعرفون به، وللدواوين حساب وكتاب»[1]. اهـ.

٤- وقائع حثت على الكتابة في هذا الموضوع بالذات:

لقد جمعتني المجالس ببعض أناس يدعون العلم لكنهم أشباه المتعالمين، سيمتهم الجهل، ولباسهم الهوى، فما أن نتناقش في مسألة علمية ثم نستدل

---

(١) انظر الرد على البكري (ص٥-٦) لابن تيمية، الناشر الدار العلمية للطباعة والنشر، دلهي، الهند، ويعرف الكتاب باسم «تلخيص كتاب الاستغاثة».

برأي لشيخ الإسلام ابن تيمية -أسكنه الله الغرف العلية- إلا وتأخذهم الحمية الجاهلية، وتنتفخ أوداجهم بالعصبية، فيرمونه بشتى التهم، فتارة يصفونه بالزندقة والتجسيم، وتارة بقلة العلم والتعليم، وتارة أخرى بقصور باعه في علم الحديث وسائر علوم الدين القويم.... الخ.

وهذه -فوا أسفى الشديد- جادة مطروقة لدى من تشربت نفوسهم بالهوى والبدعة، ومن نظر في الاعتصام للشاطبي[1] -رحمه الله تعالى- عرف قدم هذه الطريقة المضلة، وتتابع أهل الأهواء عليها، وتحذير أهل السنة منها، من دعاتها وحملتها.

ومما دفعني للمضي قدما في اختيار هذا الموضوع هو عدم ظهور مؤلف حديثي لشيخ الإسلام ابن تيمية يبين منهجه في الحديث وعلومه، ومدي صحة أحكامه وأقواله، في الرجال والأسانيد وفي الكتب والمسانيد، كذلك ما لاحظته -ولاحظه زملائي- من تطاول لأحد مشايخنا على ابن تيمية، وخاصة في مجال تصحيح الأحاديث وتضعيفها، مما دفع أحد تلامذته المجازفين إلى الانتقاص من ابن تيمية وأمثاله من العلماء الراسخين، ولقد تعدى هذا الأخ -غفر الله لنا وله- بينانه، وتطاول بلسانه، مضللا صفوة الأمة، ومبدعا خيار الأئمة، من غير وازع ولا ضمير، ومن غير تدبر ولا تفكير... دفعه لذلك ما عشعش في صدره وجنانه، من حب للبدعة ونقض للتوحيد وأركانه، ولعله يتوب!! وما ذلك على الله بعزيز، فالعمر قصير مهما توالت أسبابه، والموت قريب قد شرّعت أبوابه!!!.

لأجل هذا استخرت الله العلي العظيم في جعل بحثي المتمم لنيل شهادة الدراسات العليا من قسم الحديث والتفسير في كلية أصول الدين والدعوة، بجامعتنا الموقرة -في إبراز جهود وإفادات شيخ الإسلام ابن تيمية الحديثية علّها تكون ردا موجزا على أمثال هؤلاء، تنكشف بها زيوفهم، وحقيقة دعاويهم،

---

(١) الشاطبي هو الحافظ المجتهد الأصولي أبو إسحاق إبراهيم بن موسى اللخمي الغرناطي الشهير بالشاطبي، المتوفي سنة (٧٩٠هـ) وكتابه الاعتصام مشهور بين الأنام، انظر طبعة دار الفكر، بيروت (ص١٦-٥٦) وما بعدها.

وتطاولهم على أئمة العلم، ورميهم بالعصبية والابتداع، والغباوة والانتفاع، والحدة مع خصومهم ومما هو غير منفك عنهم! وأقول: نعم، إنه ذو طبيعة حادة، ولكنها حدة محمودة، قائمة على ساق العلم، مبنية على قواعد الأدلة...

وليست كحدة ...... القائمة على الهوى والتحريف.

وأدلته واضحة ليست كدلائل ...... المبنية على التلبيس والتدليس.

وحججه جلية ليست كحجج ...... المعتمدة على الخلط والتزوير.

والبعرة تدل على البعير!!

فالإمام ابن تيمية -رحمه الله- ظهر أثره في العالم الإسلامي -وربما في العالم الغربي- ظهورا لا ينكره إلا أعشى حاسد أو أعمى حاقد، فهو يعتبر حقا حامي عريقة المسلمين بالذب عن حديث سيد المرسلين -صلوات ربي وسلامه عليهم أجمعين- الذي صدقت به بشارة سيد الأولين والآخرين، بقوله وهو الصادق الأمين: «يحمل هذا العلم من كل خلف عدوله، ينفون عنه تحريف الغالين، وانتحال المبطلين، وتأويل الجاهلين»[1].

---

(١) الحديث رواه من طريق أبي هريرة -رضي الله عنه- أبو أحمد عبدالله بن عدي (ت٣٦٥هـ) في كتابه الكامل في ضعفاء الرجال (ج١/ص١٥٢-١٥٣) طبع دار الفكر، بيروت. والخطيب في شرف أصحاب الحديث (ص٢٨)، ورواه من طريق عبدالله بن عمر وأبي هريرة -رضي الله عنهم- الإمام أبو جعفر محمد بن عمرو ابن موسى العقيلي (ت٣٢٢هـ) في الضعفاء الكبير (ج١/ص١٠) تحقيق عبدالمعطي أمين قلعجي، طبع دار الكتب العلمية، بيروت. والحافظ البزار كما في الزوائد (ص١٤٣) كشف الأستار على زوائد البزار على الكتب الستة: لنور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي (ت٨٠٧هـ) تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى عام (١٣٩٩هـ) وأورده الهيثمي في مجمع الزوائد (ج١/ص١٤٠) عنهما، ورواه عن أبي أمامة الحافظ العقيلي في الضعفاء (ج١/ص٩) وابن عدي في الكامل (ج١/ص١٥٣) وعن أسامة بن زيد أخرجه الخطيب في شرف أصحاب الحديث (ص٥٨) وعن ابن مسعود رواه أيضا (ص٨) ورواه عن معاذ بن جبل في (ص١١) وعبد الرحمن بن أبي حاتم في تقدمة المعرفة (الجرح والتعديل) (ج١/ص١٧) طبعة دار الكتب العلمية، بيروت (١٩٨٠م - ١٤٠٠هـ) تحقيق عبدالرحمن المعلمي اليماني، مصورة عن الطبعة الهندية، والقاضي وكيع في الغرر من الأخبار (ص٨٧) طبع دار المأمون بمصر (١٩٧٩م) والعقيلي في الضعفاء (ج٤/ص٢٥٦) وابن عدي في الكامل (ج١/ص١٥٣) وابن وضاح القرطبي في البدع والنهي عنها (ص١) طبع دار الراية بالرياض، تحقيق علي حسن عبدالحميد الطبعة=

قال العلامة الحافظ أحمد القسطلاني[1]: «وهذا الحديث رواه من الصحابة علي بن أبي طالب وابن مسعود، وابن عباس، وجابر بن سمرة، ومعاذ بن جبل وأبو هريرة -رضي الله عنهم وأرضاهم-. وأورده ابن عدي[2] من طرق كثيرة كلّها ضعيفة، كما صرّح به الدارقطني[3] وأبو

=الأولى عام ١٤١٠هـ، والبيهقي في السنن الكبرى (ج١٠/ ص٢٠٩) مصورة عن طبعة حيدر آباد الهند، دار الفكر بيروت (١٣٨٠هـ، ومناقب الشافعي لأبي بكر أحمد بن الحسين بن علي البيهقي (٤٥٨هـ) (ج١/ ص٧) طبع دار الكتب المصرية، القاهرة، والثقات (ج٤/ ص١٠) لمحمد بن حبان البستي التميمي (ت٣٥٤هـ) طبع دائرة المعارف العثمانية، بحيدر آباد الدكن، الهند عام ١٣٩٣هـ، كلهم عن إبراهيم ابن عبدالرحمن العذري مرسلا، ورواه عنه عن الثقة عن أشياخه مرفوعا، البيهقي في السنن (ج١٠/ ص٢٠٩)، ومناقب الشافعي له أيضا (ج١/ ص٨) وابن وضاح في البدع (ص٢) وابن عدي في الكامل (ج١/ ص١٥٣) عن علي بن أبي طالب وعبد الله بن عمر -رضي الله عنهم- كما أخرجه ابن عبدالبر في التمهيد لما في موطأ من المعاني والأسانيد تحقيق لجنة من العلماء (ج١/ ص٥٩) نشر وزارة الأوقاف، بالمملكة المغربية، الرباط، والحديث حسن بمجموع طرقه كما نصّ على ذلك الشيخ الألباني في تحقيقه لمشكاة المصابيح، وكذلك الأعظمي في تحقيقه لكشف الأستار.

(١) هو الحافظ البارع الحجة أحمد بن محمد بن أبي بكر بن عبدالملك بن الخطيب القسطلاني المصري الشافعي المتوفى في القاهرة سنة (٩٢٣هـ) ترجمته في شذرات الذهب لابن العماد (ج٨/ ص١٢١). والضوء اللامع في أعيان القرن التاسع (ج٢/ ص١٠٣) لشمس الدين محمد بن عبدالرحمن السخاوي (ت٩٠٢هـ) طبع مكتبة الحياة، بيروت، والبدر الطالع بمحاسن من بعد القرن التاسع لمحمد بن علي الشوكاني (ت١٢٥٠هـ) طبع دار المعرفة، بيروت، مصورة عن الطبعة المصرية الأولى سنة ١٣٤٧هـ لدار السعادة القاهرية.

(٢) ابن عدي: هو الإمام الحافظ الحجة الإمام عبدالله بن عدي بن عبدالله بن محمد ابن مبارك بن القطان الجرجاني، أبو أحمد، أحد أئمة الحديث ورجاله، وصنف الكامل في معرفة الضعفاء والمتروكين وغيره، ولد سنة (٢٧٧هـ) وتوفي سنة (٣٦٥هـ) انظر ترجمته في معجم الأعلام للزركلي (ج٤/ ص١٠٣) وتذكرة الحفاظ (ج٢/ ص٩٤٠) ترجمة رقم ٨٩٣.

(٣) الدارقطني: هو الحافظ الناقد العلامة أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد الدارقطني ولد سنة (٣٠٦هـ) وتوفي سنة (٣٨٥)، له عدة تصانيف رائعة مثل: الإلزامات والتتبع، والأفراد، والسنن، وغيرها، سمع وهو صغير من أبي القاسم البغوي، وكان من بحور العلم ومن أئمة الدنيا. ترجمته في تاريخ بغداد (ج١٢/ ص٣٤) والمنتظم في تاريخ الأمم (ج٧/ ص١٨٣) وتذكرة الحفاظ (ج٣/ ص٩٩١-٩٩٥)، وانظر مقدمة المؤتلف والمختلف.

نعيم[1]، وابن عبدالبر[2]، لكن يمكن أن يقوى بتعدد طرقه ويكون حسنا، كما جزم به ابن كيكلدي العلائي[3]». اهـ[4].

٥- الدراسات السابقة:

لقد تمنيت أن يكتب في هذا الموضوع الشائك أحد طلبة العلم المتمكنين في جامعتنا أو في إحدى جامعات الباكستان التي يوجد فيها تخصصات

---

(١) أبو نعيم: هو الحافظ الكبير محدث العصر أحمد بن عبدالله بن أحمد بن إسحاق الأصبهاني، ولد سنة (٣٣٦هـ) وأجاز له مشايخ الدنيا وله ست سنين، وتفرد بهم، صنف الحلية وتاريخ أصفهان وغيرها، مات سنة (٤٣٠هـ) ترجمته في طبقات الحفاظ للسيوطي (ص٤٢٣) تحقيق علي محمد عمر، مكتبة وهبة، القاهرة.

(٢) ابن عبدالبر: هو الحافظ الإمام الجهبذ أبو عمر يوسف بن عبدالله بن عبدالبر بن عاصم النمري القرطبي، ولد سنة (٣٦٨هـ) وطلب الحديث وساد أهل زمانه في الحفظ والإتقان، مات سنة (٤٦٣هـ) صنف التمهيد والاستيعاب وجامع بيان العلم وغيرها كثير، انظر ترجمته في طبقات الحفاظ للسيوطي (ص٤٣٢-٤٣٣) رقم الترجمة (٩٨٠) وتذكرة الحفاظ للذهبي (ج٣/ ص١١٢٨) ووفيات الأعيان لابن خلكان (ج٢/ ص٣٤٨).

(٣) العلائي: هو الحافظ الناقد الفقيه ذو الفنون صلاح الدين أبو سعيد خليل بن كيكلدي العلائي الشافعي ولد سنة (٦٩٤هـ) وتوفي سنة (٧٦١هـ) وبرع في الفنون، وكان عالم بيت المقدس، فهو إمام محدث متقن جليل فقيه أصولي نحوي، وقد أخذه عنه الحافظ العراقي، ترجمته في الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة (ج٢/ ص١٧٩) لابن حجر العسقلاني (ت٨٥٢) طبع دار الجيل، بيروت، وطبقات الشافعية للسبكي (ج٦/ ص١٠٤) والنجوم الزاهرة (ج١٠/ ص٣٣٧) وطبقات الحفاظ للسيوطي (ص٥٢٨).

(٤) الحكم على الحديث مقتبس من إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري لأبي العباس شهاب الدين أحمد بن محمد القسطلاني(ت٩٢٣هـ) الطبعة السادسة بالمطبعة الكبرى الأميرية ببولاق، مصر ١٣٠٤هـ، تصوير دار إحياء التراث العربي، بيروت (ج١/ ص٤)، وقال الحافظ محمد بن إبراهيم ابن الوزير في العواصم والقواصم (ج١/ ص٢٨٨) طبع مؤسسة الرسالة تحقيق شعيب الأرنؤوط، عام (١٤٠٨هـ): وهو حديث مشهور صححه ابن عبدالبر، وروى عن أحمد بن حنبل أنه قال: هو حديث صحيح، وقال في (ج١/ ص٢٩٢): «وقد رويت له شواهد كثيرة... وضعفها لا يضر لأن القصد التقوي بها، لا الاعتماد عليها مع أن الضعف يعتبر به إذا لم يكن ضعيفا بمرة أو باطلا أو مردودا أو نحو ذلك، فهذه الوجوه والطرق مع تصحيح الإمام أحمد والعلامة ابن عبدالبر القرطبي، وترجيح العقيلي لإسناده مع أمانتهم واطلاعهم يقتضي بصحته أو حسنه، ويمكن لنا أن نقول: الحديث حسن بطرقه -إن شاء الله تعالى-». والله تعالى أعلم.

إسلامية، لكنني وجدت أن معظم من لقيت من طلبة العلم وحدثته بهذه الأمنية، يعتذر على وجل، وبعضهم يصرح متأسفا:- إن هذا بحر لجاج، وموضوع لا ساحل له، حيث إن ابن تيمية كتبه منثورة، وفتاويه مبعثرة، ولا يوجد كتاب واحد كي ندرسه ونحكم به عليه وعلى منهجه... وبدأت بمطالعة دليل الرسائل الجامعية للجزيرة العربية ولأرض الكنانة فلم ترو عطشي، أو تشف علتي، لكنني وجدتهم قد أكثروا من الكتابة عن شيخ الإسلام من عدة نواحي فواحد يكتب عن الإمام ابن تيمية والفقه، وآخر عن دوره في التفسير وجهوده منه... لكني لم أجد من كتب عن منزلة شيخ الإسلام ابن تيمية بين المحدثين ودرجة تصحيحه أو تضعيفه للأحاديث ومدى حجيته في نقد الأسانيد والمتون، ومرتبته في علم الرجال... فكان هذا كما قال من سبق -رحمه الله ومن لحق:- «... حتى أغنوا الناظر، وشرحوا الخاطر، وعقدوا للعلم الأواصر، جزاهم الله عن حسن صنيعهم جزاء شاكر، ولقد كثر لي عند قراءة كتبه -وأنا أقصد ابن تيمية- ما يستوقف طِرف الطَّرف يستحث بيانا لذلك الحرف، لم يشف فيه السابقون غليلا، أو تجاوزه قلم كان عند بلوغه كليلا، فرأيت أن أقيد ما بدا، وأن لا أتركه يذهب سدى، والحمد لله على ما ألهم إليه وهدى...»[1]. فما كان مني عندئذ إلا أن عقدت العزم متوكلا على الحي القيوم، فكتبت خطة بحث لهذا الموضوع، ساعدني فيها الأخ الحبيب السخي الأستاذ حسن عبدالباقي -بارك الله فيه وفي مجهوده- مع علمي القاصر، أن شيخ الإسلام موسوعة علمية[2] متحركة يصعب اصطيادها ودرس ما فيها، لكنني أحسب نفسي أنني لم آل جهدا في تبيين ما غمض من ناحيته

---

(١) نقل بتصرف يسير، من مقدمة كتاب: النظر الفسيح عند مضائق الأنظار في الجامع الصحيح، للأستاذ العلامة الشيخ محمد الطاهر بن عاشور (ص٨) طبع الدار العربية للكتاب بليبيا، وتونس عام (١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م).

(٢) ينقل الشيخ عبدالمتعال محمود الجبري في كتابه «حجية السنة ومصطلحات المحدثين وأعلامهم» (ص٢٢١) طبع مكتبة وهبة بمصر، الطبعة الأولى عام ١٤٠٧هـ - ١٩٧٦م، عن العلامة الشوكاني قوله: «ابن تيمية الحفيد موسوعة في كل المعارف، والعلوم العقلية والنقلية، وابتلي بما ابتلي به ابن الجوزي فناله رشاش السياسة وذاق مرارة الاعتقال، ومصادرة علمه وإعدام كتبه حيا وميتا في عصره وعصرنا». اهـ.

الحديثية، فقدمت إلى المجلس العلمي بكلية أصول الدين خطتي، فرحب بها أساتذتي الفضلاء، ومشايخي الأجلاء وعلى رأسهم عميد الكلية الشيخ الدكتور محمد عبدالهادي حامد -حفظه الله ذخرا لهذه الكلية وأمتعنا بعلمه وأدبه- وعينت لي الكلية مشرفا كريما وأخا رحيما، ألا وهو الأستاذ الدكتور محمد إدريس زبير -وفقه الله لكل خير- فلم يتوان في تقديم أية مساعدة علمية أو عملية، ولم يبخل عليّ بشيء من كتبه النادرة في هذه البلاد، فلقد أمدني -أمد الله في عمره- بما طلبته من كتب وتواليف لعلماء قدامى ومتأخرين، حتى أينع البحث ونضجت ثماره وحان حصاده، والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، وأسأله العفو والمغفرة عما وقعت به من الذنوب والآفات، وأن يتجاوز عما وقعنا فيه من السيئات وأن يدّخر لي عملي هذا ويزيد به الحسنات -آمين-.

٦- أهمية البحث:

وأهمية الكتابة في هذا الموضوع تنبع من عدة أمور، أهمها ما يلي:

١- يعتبر الإمام الهمام أبو العباس ابن تيمية من علماء القرن السابع الهجري (٦٦١هـ-٧٢٨هـ) بل من مجدديه، وهذا العصر كان مليئا بالمحدثين حافلا بأفذاذ العلماء وجهابذة الصناعة الحديثية، فهؤلاء قد ظهر أثرهم في كتب خصّوها بالحديث وعلومه كالذهبي والمزي وابن كثير وابن القيم وابن عبدالهادي والسبكي وغيرهم -رحمهم الله ورضي عنهم- ثم جاء من بعدهم أئمة وحفاظ ونقاد أمثال العراقي والبلقيني والهيثمي وابن حجر والسخاوي والسيوطي وابن الملقن والطيبي -رحمهم الله ورضي عنهم- وغيرهم... وهؤلاء أيضا صنفوا في الحديث وعلومه وأشادوا بذكر مؤلفات شيوخهم الحديثية وجهودهم فيها، أي أن هؤلاء وشيوخهم قد عرف جهدهم في الحديث وعلومه، لكن الإمام شيخ الإسلام أحمد بن تيمية -رحمه الله- لم يفرد أي تصنيف معين بالحديث وفنه، بل كانت إفاداته الحديثية منثورة بين رسائله وفتاويه وكتاباته المتنوعة، مما يصعب حصرها، ويطول الوقت في التنقيب عنها، والبحث عليها، لهذا فقد أشار الذهبي وابن عبدالهادي والبزار وابن كثير وابن حجر وغيرهم في

ترجمتهم له أنه شيخ علم الجرح والتعديل، وحافظ زمانه، وأمتنهم علما بالسنة، واتباعا لها وعملا بها... لكن هؤلاء الجهابذة الذين كانوا إما تلامذة له أو تلامذة تلاميذه لم يفردوا بالتصنيف -هم ومن بعدهم- إفاداته بالحديث وعلومه، مع أن كلهم معترف له بالسبق في علم الحديث رواية ودراية.

٢- كثر اللغط والجدل حول شخص العلامة ابن تيمية -وما ذلك إلا لعظمة الشخص المتكلم حوله- وقد كثر كلام حساده وأنداده وخصومه فيه، حتى إنهم رموه بالبدعة والانحراف بل أوصله بعضهم إلى حد الكفر(١) -والعياذ بالله تعالى من هذا الصنف- وكانوا يفترون عليه بشتى الافتراءات، ويقولون بأنه يصحح الأحاديث ويضعفها طبقا لهواه وما يوافق مذهب ومشربه، فكان لا بد من تجلية الأمر، وبيان الحق في ذلك البهتان -رضي الله عنه وغفر لحساده وشانئيه-.

٣- لشيخ الإسلام ابن تيمية كلامٌ في الرجال، ونقد للأسانيد، وله في بعض المحدثين آراء وترجيحات بين مصنفاتهم، فكان لا بد من تبيين ذلك، ومعرفة هل آراؤه صائبة فتعتمد من قبل أئمة الجرح والتعديل؟ أم أنها مجانبة للصواب فلا استناد عليها ولا تعويل؟!. وإلى أي طبقة ينتمي الإمام ابن تيمية -رحمه الله- من طبقات المتكلمين في الرجال؟!...

---

(١) قال الأستاذ الدكتور محمد رشاد سالم -رحمه الله وغفر له-: «وقد طعن في عقيدته وعلمه بعض المتأخرين القاصرين في آثار رسول الله ﷺ أي ليسوا بمحدثين ولا من أهل الحديث -المتوغلين في الفلسفة، بأنه من المجسمة وأنه يأخذ من الحديث ما شاء ويدع ما يشاء انتصارا لرأيه ومذهبه، مثل العلاء البخاري والدواني وغيرهما -وحاشاه عن ذلك- وقد استحسن طريقته عامة المتأخرين من حفاظ الحديث مثل الحافظ المزي والحافظ الدمياطي وناقد الرجال الذهبي، والحافظ المفسر ابن كثير، وخاتمة الحفاظ ابن حجر العسقلاني والحافظ السيوطي وغيرهم، وأثنوا عليه خيرا وذبوا ونافحوا عنه، شكر الله تعالى سعيهم، وجزاهم الله تعالى عنا بأحسن الجزاء» نقل بتصرف يسير من منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة والقدرية (ج١/ ص١٤٥) من مقدمة الدكتور محمد رشاد سالم المحقق لذلك الكتاب الماتع الذي هو من تأليف شيخ الإسلام تقي الدين أحمد بن عبدالحليم بن تيمية -عليه رحمة الله الرضية- أشرف على طباعته ونشره إدارة النشر والثقافة بجامعة الإمام محمد ابن سعود الإسلامية بالرياض، الطبعة الأولى عام (١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م).

٤- الذين تكلموا عليه، كان يتنازعهم اتجاهان: مادح تام، وناقد ذام، فمادحوه يطرونه ويبالغون في ذلك حتى إن بعضهم يعتبر أن كل حديث لا يعرفه الإمام ابن تيمية فليس بحديث، وهذا إفراط... وناقديه وذاميه لا يعتبرون آراءه في الرجال وفي الأسانيد وفي نقد المتون -مع اعتراف أكثرهم بسعة علمه وغزارة محفوظاته -وهذا لعمر الله تفريط، وسأعمل في هذا البحث -إن شاء الله وبتوفيق منه- لإظهار الحق في ذلك، لأن الحق والعدل بغية كل طالب علم يخشى الله ويبتغي مرضاته، فالإنصاف سمة الأشراف وهو من أزين الأوصاف، أسأل الله العظيم، البر الرؤوف الرحيم، أن يحفظني من الخطأ والخطل، ويحميني من الزيغ والزلل.. اللهم آمين.

٧- أهداف البحث: أما أهداف بحثي هذا فهي تتلخص في هذه النقاط:

١- بيان إفادات شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله- في الحديث وعلومه وبيان مكانته بين المحدثين ليكون المطلع على كنوزه الثمينة في أيدي أمينة.

٢- بيان المنهج العلمي الذي اتبعه الحافظ ابن تيمية -رضي الله عنه- في نقده للرجال، وحكمه على الأسانيد بصحة أو ضعف.

٣- محاولة الوقوف على مستوى نقد شيخ الإسلام ابن تيمية -أحسن الله إليه وأكرم مثواه لديه وبوأه عليّ جنانه عند منقلبه لديه- للأحاديث متنا وسندا، وبيان اعتبار العلماء لنقده وارتضائهم لحكمه.

٤- إبراز إفادات الإمام ابن تيمية -تولاه الله بعفوه وكرمه- وتعقباته على بعض المحدثين وكتبهم ومناهجهم في ذلك، وبيان توقيره واحترامه العظيم لعلماء السلف وطريقتهم.

٥- تجلية الغبار عن أعين الناقدين أو الشانئين القائلين بأن الإمام الهمام ابن تيمية متشدد ومتعنت في نقده للرجال، أو الزاعمين بأنه يصحح ويضعف الأحاديث طبقا لهواه.

٦- إثبات منهجية الحافظ ابن تيمية،وتوسطه في علم الحديث، وأنه متبع

لسلف الأمة في نقده للأحاديث متاسٍ لطريقتهم غير زائغ عنها، أو ناكرٍ لها.

٧- محاولة إبراز استفادة ابن تيمية من علوم عصر الصحابة والتابعين ومن بعدهم، حتى عصره في إصدار أحكامه على الأحاديث وتدبيجه أقوال السلف في غالب أحكامه وأقواله.

٨- إيضاح منهج الإمام ابن تيمية النقدي لمتون الأحاديث، وتفوقه في ذلك على سائر علماء عصره، واعتماده في ذلك على القرآن والسنة الصحيحة والقياس الصريح والتاريخ، وبدائه العقول السليمة.

٩- محاولة الدفاع عن شيخ الإسلام مما رُمي به من تهم وانتقادات تخص الجانب الحديثي إن كان الناقد مجانبا للصواب- وتقرير أن الإمام ابن تيمية لا يعدو عن كونه بشرا، فلهذا لا بد من وقوع أوهام له في أحكامه على الأحاديث من صحة أو ضعف وغير ذلك وبيان أسباب ذلك وأن هذا من طبيعة البشر، وهذا يغتفر له -بإذن الله- إزاء خدماته العظيمة لهذا الدين الحنيف، ومنافحته عن السنة النبوية الشريفة والذود عن حياض الإسلام -أعلى الله مناره.

٨- عقبات ومصاعب أمام البحث:

لا بد من الاعتراف أننا بشر يسرنا الراحة ويسوؤنا التعب، ومن أراد العسل فلا بد له من إبر النحل، ولله در الإمام الهمام، الثقة الثبت محمد بن إدريس الشافعي -رضي الله عنه- حينما قال:

ومن لم يذق مر التعلم ساعة   تجرع ذل الجهل طول حياته[1]

لهذا فقد واجهتني -وتواجه كل باحث- مصاعب أثناء البحث والتنقيب، يصعب سردها، ولكني ألخصها في ثلاث نقاط:

أولها: ندرة الكتب وقلتها، خاصة فيما يتعلق بالجانب الحديثي، وأخص

---

(١) انظر ديوان الإمام الشافعي (ص٣٣) (آداب التعلم) إعداد وتعليق محمد إبراهيم سليم، طبع دار البيان، دمشق ١٩٩١م.

منه ما يتناول الرجال مما اضطرني إلى السفر ثلاث مرات خارج باكستان كي أبحث وأنقب في المكتبات العامرة هناك والمخطوطات النادرة، أما جامعتنا فهي فقيرة في تخصص علم الحديث -أغناها الله من فضله- ولو أن المسؤولين يقتصدون في نفقات الجامعة غير الضرورية من حفلات ومهرجانات ورحلات... ثم يوجهون تلك النفقات إلى جانب العلم وإثراء مكتبتنا المتواضعة لرأيت العجب العجاب!!، ولكن صدق المثل العربي السائر المنظوم شعرا:

لقد أسمعت لو ناديت حيا ولكن لا حياة فيمن تُنادي!!
ولو أن نارا نفخت فيها أضاءت، ولكن أنت تنفخ في رماد

ولأضرب مثالا على مشكلة واجهتني من هذا النوع الأول، فيوما احتجت إلى كتاب كنت قد نقلت منه بعض ما أُحتاجه في علم الجرح والتعديل -وهو كتاب ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل- ولم أعثر علي نسخة في باكستان منه، فاضطررت إلى مراسلة أخي الأصغر -حفظه الله وهداه- فبعث إليّ الكتاب، فاستغرقت المدة شهرا، وتلك ما استغرقته المراسلة ذهابا وإيابا، هذا ناهيك عن التكلفة البريدية الباهظة من بلادي إلى باكستان، فمابالك بالسفر ثلاث مرات إلى خارج البلاد الباكستانية، لوفرة الكتب والمراجع هناك؟! إنها مشكلتي ومشكلة كل باحث في علم الحديث.

وثانيها: وهي مترتبة على سابقتها، فنظرا لسفري المتعدد إلى بلاد الجزيرة العربية والأردن وسوريا وغيرها... ونقلي من كتب متعددة وبحثي المستمر عن الأحاديث وإفادات شيخ الإسلام واجهتني مشكلة -أرجو أخذها بعين الاعتبار- ألا وهي: اختلاف النقل من كتاب واحد مطبوع عدة مرات لدور نشر مختلفة، وكان من الصعب -والبحث بهذا الحجم- توحيد المصدر لأن هذا العمل يستغرق وقتا طويلا، وجهدا عظيما، وللدلالة على ذلك أضرب مثالا واحدا من بين عشرات الأمثلة، فمثلا لما كنت أخرّج الأحاديث في أردن الرباط كنت

أرجع إلى نسخة من صحيح البخاري، طبع دار الفكر، بيروت، تحقيق وترقيم د. مصطفي ديب البغا، الطبعة الأولى عام (١٤٠١هـ ١٩٨١م) وهي طبعة رائعة لما فيها من تسهيل على الباحث برقم الباب والحديث ومقارنة الحديث بصحيح مسلم ومكان وروده إن أورده الإمام مسلم وذكر ذلك بالكتاب والباب، ثم رجعت إلى نسخة مكتبة دار السلام بالرياض المطبوعة للمرة الأولى عام ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م وهي نسخة ممتازة أروع من أختها مرقمة ومفهرسة جيدا وذلك حال كوني في إسلام آباد، أما أثناء تواجدي في قرية ليلوني من محافظة سوات بالباكستان فقد رجعت إلى النسخة المتوفرة لديّ هناك وهي النسخة القديمة لدار إحياء التراث العربي بيروت، وفي أثناء تواجدي في الكلية الإصلاحية بمدينة بوتّلام السيريلانكية وجدت أثناء تواجدي هناك طبعة مشروحة ومرقمة ترقيما مخالفا لسابقاتها طبعت في المطبعة السلفية بمصر ونشرتها مكتبة ابن تيمية، الطبعة الأولى (١٤٠٠هـ) وكذلك طبعة دار الفكر لعام (١٤٠١هـ-١٩٨١م) وقد رجعت عدة مرات إلى الصحيح بشرح وتحقيق قاسم الشماعي الرفاعي، الطبعة الأولى لدار العلم عام ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م.

وهكذا في سوريا وتركيا دواليك، في كل مكتبة تجد صحيح البخاري ولكن بطبعة وأرقام تختلف عن أخواتها وطالب العلم كالسمكة إن أخرجتها من الماء زهقت روحها، فهو إن توقف عن البحث والتنقيب ولم يتعاهد هذا العلم تفلّت منه، وعاد البطل بخيبة أمل.

ثالثها: وهي عقبة كؤود تجعل الحليم حيرانا، وهي مماطلة الطابع الأول وتأخره في إنجاز العمل حتى شعرت بالملل -غفر الله له- فلقد ابتلاني الله بمن يتعلم عليّ أصول طباعة البحوث، حيث استلم مني الفصل الثاني والثالث في شهر مارس (آذار) عام ١٩٩٧م -وحينئذ كان البحث على وشك التمام- ولم أستلم الفصلين إلا في سبتمبر (أيلول) من نفس العام، وما أحسن ما قاله أبو الطيب المتنبي:

ما كل ما يتمني المرء يدركــه تأتي الرياح بما لا تشتهي السُّفُن

ومما زاد غيظي وحنقي عدم اعتراف الطابع المبتدأ بالذنب، فكان يعدني اليوم تلو الآخر، فإن جئته اعتذر، وإن لم آته أنحى باللائمة عليّ، وما أحسن المثل العربي السائر: «رمتني بدائها وانسلت» فكان سببا قويا في تأخري مدة ستة أشهر أو أكثر -عافانا الله مما ابتلاه به من عدم اعتراف بالذنب وشعور بالمسؤولية-. بعد ذلك الانتظار المرير دفعت هذين الفصلين المعذبين إلى طابع آخر، والفصل الرابع مع الخاتمة والتمهيد إلى طابع ثالث، والحمد لله الذي منّ عليّ برؤية جهدي المتواضع وبحثي القاصر الذي عشت معه مدة ثلاث سنين بأيامها ولياليها، فصار بهذه الحلة القشيبة، والصورة الرتيبة، سائلا الله أن يجعله في ميزان حسناتي يوم القيامة ﴿**يوم لا ينفع مال ولا بنون، إلا من أتى الله بقلب سليم**﴾ (الشعراء: ٨٨-٨٩).

٩- خطة البحث:

وقد اقتضت طبيعة البحث أن يتكون من مقدمة وتمهيد وأربعة فصول وخاتمة.

خاتمة المطاف:

وأخيرا أسأل الله السميع العليم رب العرش العظيم أن يجعلنا من الذين اجتنبوا الطاغوت أن يعبدوها وأنابوا إلى ربهم وأن يجعل هذا العمل خالصا لوجهه الكريم، ويتقبله منا، وما كان فيه من صواب فمن الله وما كان غيره فمن نفسي ومن الشيطان وأستغفر الله، وما قصدت إلا خيرا، وما أردت إلا نفعا وانتفاعا فإني قصدت وجه الله في الذب عن السنن النبوية والقواعد الدينية والمشايخ الربانية، علما أن باعي في هذا الميدان قصير، ولكني لم أجد من الأصحاب من تعرض لمثل موضوع هذا الكتاب، فتصديت لذلك من غير إعجاب، ومن عدم الماء تيمم بالتراب، مدركا أن كلامي لا يخلو من تقصير، فالكلام الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه هو كلام الله اللطيف الخبير.

والدين النصيحة، فمن وجد قصورا فعليه النصح والإرشاد، وخير النصح

الخفي، وخير الكتاب المختوم، وخير العتاب المكتوم. وأرجو أن أكون قد وفقت إلى ما أنا بسبيله وإلا فعذري أنني بشر والكمال لله جل شانه، والنقص والعيب شأن كل مخلوق، والصفح والعفو والتجاوز من أخلاق الكرام، واللئيم يلوم ويفصح، مصداق ذلك قول الشاعر:

وإن تجد عيبا فسد الخللا فجل من لا عيب فيه علا[1]

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

كتبه

أبو المنذر

عدنان بن محمد بن عبدالله شلش

في الليلة التي يسفر صباحها عن يوم
الاثنين المبارك الموافق التاسع من ربيع الخير عام ١٤١٨هجرية
الموافق ليوم ولادة الحبيب المصطفى محمد ﷺ

❀ ❀ ❀

---

(١) نسب الشيخ محمد بن إبراهيم الشيباني هذا البيت للحريري في كتاب: تشحيذ الهمم إلى العلم (ص٣٤) طبع مركز المخطوطات والتراث بالكويت، الطبعة الأولى ١٩٩٣م.

التمهيد

يقول العلامة بهاء الدين السبكي[1] رحمه الله:

«والله ما يبغض ابن تيمية إلا جاهل أو صاحب هوى: فالجاهل لا يدري ما يقول، وصاحب الهوى يصده هواه عن الحق بعد معرفته»[2].

---

(١) هو الشيخ الإمام العالم الفقيه أبو البقاء بهاء الدين محمد بن عبدالبر بن يحيى ابن غانم السبكي الشافعي، المولود بدمشق سنة ٧٠٧هـ والمتوفى فيها عام ٧٧٧هـ. فقيه شافعي مصري، من العلماء بالعربية والتفسير والأدب، ولي قضاء دمشق ثم قضاء طرابلس، وعاد إلى القاهرة فولي قضاء العسكر، ووكالة بيت المال والقضاء الكبير، ولم يجتمع لأحد من معاصريه ما اجتمع له من فنون العلم مع الذكاء المفرط ودقة النظر وحسن البحث وقوة الحجة، من كتبه: «مختصر المطلب» في شرح الوسيط في فروع الشافعية و«شرح الحاوي الصغير للقزويني» فقه، وقطعة من شرح مختصر ابن الحاجب، انظر ترجمته في الأعلام لخير الدين الزركلي (ج٦/ ص١٨٤) الطبعة الرابعة، دار العلم للملايين، بيروت، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م، والدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة لابن حجر العسقلاني (ج٣/ ص٤٩٠) تحقيق محمد سيد جاد الحق، طبع دار الكتب الحديثة بالقاهرة، والوافي بالوفيات لصلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي (ت٧٦٤هـ) (ج٣/ ص٢١٠) الطبعة الثانية بدار النشر فرانز شتاينر بفيسبادن (١٣٨١هـ - ١٩٦١) وبغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة لجلال الدين عبدالرحمن السيوطي (ت٩١١هـ) (ص٦٣) تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، القاهرة، الطبعة الأولى ١٣٨٣هـ - ١٩٦٤م.

(٢) انظر كنوز الأجداد (ص٣٦١) للعلامة محمد كرد علي، طبع دار الثقافة- بيروت. وانظر الرد الوافر على من زعم أن من سمى ابن تيمية شيخ الإسلام فهو كافر للعلامة محمد بن ناصر الدين الدمشقي (ص٥٦، ٩٩) طبع المكتب الإسلامي- بيروت، الطبعة الثالثة عام ١٤١١هـ-١٩٩١م، تحقيق زهير الشاويش، وانظر القول الجلي في ترجمة تقي الدين الحنبلي للعلامة صفي الدين البخاري الحنفي (ص١٠٣) الطبعة الأولى للمكتب الإسلامي- بيروت، لبنان، عام ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م.

الحمد لله الذي جعل في كل زمان فترة من الرسل، بقايا من أهل العلم يدعون من ضل إلى الهدى، ويصبرون منهم على الأذى ، يحيون بكتاب الله الموتى، ويبصرون بكتاب الله أهل العمى، فكم من قتيل لإبليس قد أحيوه ؟! وكم من تائه ضال قد هدوه ؟! فما أحسن أثرهم على الناس، وماأقبح أثر الناس عليهم! ينفون عن كتاب الله تحريف الغالين، وانتحال المبطلين، وتأويل الجاهلين الذين عقدوا ألوية البدعة، وأطلقوا عنان الفتنة، فهم مختلفون في الكتاب، مخالفون للكتاب، متفقون على مخالفة الكتاب. يقولون على الله، وفي الله، ويخدعون جهال الناس بما يشبهون عليهم، فنعوذ بالله من فتن المضلين[1] . أما بعد:

فقبل الخوض في الجانب الحديثي عند شيخ الإسلام ابن تيمية لا بد لنا من وقفة لنستضيء من خلالها بعض جوانب حياة ذلك الإمام الهمام - نضر الله وجهه ورفع درجته وأجزل مثوبته - فما أحوجنا اليوم إلى النظر والاعتبار بسير المصلحين الأفذاذ من علماء هذا الدين العظيم ؛ فلقد كانوا في ذروة القوة ما داموا متمسكين بحبل الله المتين، فقوتهم مستمدة من اتصالهم بالقوى الحكيم حيث إن قوة المبعوث مستقاة من قوة الباعث. إذاً لا بد من التأصيل الثقافي والتحصين التربوي، وزيادة التركيز على عوامل النهوض في تاريخ الأمة. وإن في استحضار سير هؤلاء الأفذاذ المجددين دروسا وعبرا مؤثرة واستنهاضا لهمم

---

(١) هذه الخطبة هي التي صدر بها الإمام المبجل أحمد بن حنبل ــ رضي الله عنه ــ كتابه الرد على الجهمية، وقد روى نحوها محمد بن وضاح القرطبي الأندلسي العلامة المتوفى سنة ٢٨٦هـ عن عمر بن الخطاب ـ رضي الله عنه ــ في كتابه "البدع والنهي عنها " ص٣، وذكرها الامام ابن تيمية ــ رحمه الله ــ في كتابه الماتع " درء تعارض العقل والنقل " (مجلد"١" ص١٨- ١٩)، وقد أوردها تلميذه النابغة ابن القيم الجوزية ــ رحمه الله ــ في كثير من كتبه النافعة، فعلى سبيل المثال: إعلام الموقعين عن رب العالمين المجلد الأول ص٩، واجتماع الجيوش الإسلامية على غزو المعطلة والجهمية ص٨١، وطريق الهجرتين وباب السعادتين ص٦٢٠، والفوائد ص١٠٥، وجلاء الأفهام في الصلاة والسلام على خير الأنام ص٢٤٩، وقد نبه أنها للامام أحمد بن حنبل ــ رضي الله عنه ــ في كتابه الصواعق المرسلة في الرد على الجهمية والمعطلة (المجلد الأول ص١٠٧- ١٠٨) وقد دبج بها كتابه " مفتاح دار السعادة ومنشور ولاية أهل العلم والإرادة ".

المسلمين في التأسي والاتباع، فلا شيء أعظم تأثيرا في نفوسنا المريضة من استعراض بعض مآثر علمائنا الأفاضل، ودرس النماذج الحية التي ساهمت بالفعل في نهضة الأمة الإسلامية واسترداد كرامتنا المسلوبة. فشخصية الإمام الهمام أحمد بن تيمية ـ سقاه الله من سلسبيل الجنة ـ شخصية تقية قوية معطاة، فهو لم يقصر جهاده على ميدان واحد، وإنما تمثلت فيه الشمولية في فهم هذا الدين، فلم يأل جهدا في منافحة عن الإسلام بالفكر والكلمة، أو الذود عنه بالحركة الفاعلة المؤثرة، ولعل الجيل المسلم الناشئ يستعرض تاريخه وتراثه، ويرى كيف أن علماء الأمة المخلصين النبلاء حملوا هذا التراث الإلهي الخالد، فعاشوا به وله، وصنعوا لنا تاريخا نتغنى به اليوم. وليس الهدف من هذه الترجمة -التي لا تفي بحق الإمام تقي الدين- مجرد التذكر النظري السلبي، إنما هدفي هو التذكر الإيجابي الذي نترجمه إلى عمل ينفعنا في الدنيا والآخرة، وهكذا يكون التعامل المجدي مع التاريخ. وهذه هي صورة العلم النافع، وبدونها يصبح استحضار التاريخ وإحيائه هروبا من الواقع وضربا من المتعة والتسلية الفارغة، إذا لن يعدو صنيعنا سوى ملء الجعبة بالمعلومات، وإبقائه مجرد علم نظري، وهذا نوع من أنواع الترف الثقافي البارد. فالمرجو من شباب الأمة الإسلامية أن يفيد من حياة هؤلاء القدوات، فيزداد حماسة، وينهض كما نهض أسلافه ؛ فيرفع ما لابسنا لعقود من ذلة وهوان وهزيمة وتبعية للغرب أو الشرق.

وإنني في أثناء الكتابة عنه أحجم وأقدم، فتارة أقدم رجلي وتارة أؤخرها، خشية ألا أعطي أبا العباس حقه ومستحقه ! كيف لا والإمام الحافظ الحجة الذهبي يعترف بالعجز. . .وهو من هو!! عند استيعاب سيرته، قائلا: «وهو أكبر من أن ينبه على سيرته مثلي، فلو حلفت بين الركن والمقام لحلفت أني ما رأيت مثله بعيني، ولا والله مارأى هو مثل نفسه في العلم»[1]. فهو

(١) انظر معجم المحدثين للذهبي ص٢٥، طبع مؤسسة الرسالة، والشهادة الزكية في الثناء على ابن تيمية للعلامة مرعي بن يوسف الكرمي الحنبلي (ت١٠٣٣هـ) ص٤٢، تحقيق نجم عبدالرحمن خلف، مؤسسة الرسالة، عمان، الطبعة الاولى ١٤٠٤ هـ.

موسوعة إسلامية حية متحركة[1]، ولا طاقة لي به، ولكني أعتمد على الله متوكلا ولذلك أتساءل: من هو ابن تيمية؟ وما نسبه ومنشؤه؟ وما هو أثر البيئة من حوله؟ وماصفاته الخلقية والخلقية؟ ومن هم أبرز شيوخه وأنجب تلاميذه؟ وما هي عقيدته ونحلته؟ ومامذهبه الفقهي؟ وما صلته بالحديث الشريف؟ وما أشهر تصانيفه ومميزاته؟ وما قول العلماء الأثبات فيه؟...الخ.

كل هذه الأسئلة، سأحاول أن أجيب عليها بترجمة مؤنقة منيفة، مستعرضا بعض شمائله اللطيفة، فأقول مستعينا بالله الحميد وبعون الله المجيد:-

أ- اسمه ونسبه:

هو المجتهد الرباني والحبر النوراني، الحافظ الحجة، بركة الأنام أعجوبة الزمان قامع المبتدعين وإمام السالكين، علامة الأعلام وشيخ مشايخ الإسلام تقي الدين أبو العباس أحمد بن شهاب الدين أبي المحاسن عبدالحليم بن مجد الدين أبي البركات عبدالسلام بن أبي محمد عبدالله بن أبي القاسم الخضر بن محمد أبي الخضر بن علي بن عبدالله بن تيمية الحراني[2] ....

---

(١) الإمام ابن تيمية وموقفه من قضية التأويل. تاليف د. محمد السيد الجليند. ص٥، ط دار عكاظ، الطبعة الثالثة ١٤٠٣هـ.

(٢) هناك خلاف في تسميته بابن تيمية، والأرجح ـ والله أعلم ـ ما جاء في كتاب: جلاء العينين في محاكمة الأحمدين لنعمان خير الدين بن الآلوسي، مطبعة المدني بمصر سنة ١٣٨١هـ، ص٥:- " أن جده محمد بن الخضر حج وكانت امرأته حاملا، فلما كان بتيماء رأى هناك طفلة حسنة الوجه فلما رجع وجد امرأته قد وضعت بنتا. فلما رفعوها إليه قال: يا تيمية يا تيمية ـ يعني أنها تشبه التي رآها بتيماء - فلقب بذلك " وانظر كذلك الكواكب الدرية في مناقب المجتهد ابن تيمية تاليف الإمام مرعي بن يوسف الكرمي الحنبلي (ت١٠٣٣هـ) طبعة دارالغرب الإسلامي - الأولى لعام ١٤٠٦هـ ص٥٢.

تيماء: بليد في أطراف الشام، بين الشام ووادي القرى على طريق حاج الشام ودمشق. انظر معجم البلدان لياقوت بن عبدالله الحموي (ت٦٢٦هـ) طبع طهران سنة ١٩٦٥(ج١/ص١٧٠) ومراصد الإطلاع على أسماء الأمكنة والبقاع للإمام عبدالمؤمن ابن عبدالحق البغدادي الحنبلي (ت٧٣٩ هـ) تحقيق محمد علي البجاوي مطبعة عيسى الحلبي بالقاهرة سنة ١٩٧٤م. (ج١/ ص٢٨٦).

الدمشقي الحنبلي[١]. وهو عربي قح ينتهي نسبه إلى قبيلة نمير العربية[٢].

ب- مولده وأثر أسرته في تكوينه العلمي:

وتشاء قدرة الله - عز وجل - أن يولد هذا المصلح في فترة عظمت فيها الآفات والأزمات، وكثرت فيها الخلافات والانقسامات، فهناك أزمة في الروح، وأزمة في الفكر، وآفات اجتماعية، وإنحرافات سياسية، وعلل نفسية، وكأن الحال يحكي صورة مقاربة لواقعنا اليوم. وولد ابن تيمية - طيب الله ثراه - في هذه الظروف المضطربة - بحران[٣] يوم الاثنين العاشر من ربيع الأول

(١) انظر الوافي بالوفيات لصلاح الدين خليل بن أيبك (ت٧٦٤هـ) تحقيق جماعة من المستشرقين والعرب ونشره الألمان (ج٧ / ص١٥ ــ ٣٢)، والنجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة ليوسف بن تغري بردي الأتابكي (ت٨٧٤ هـ) ط دار الكتب المصرية سنة ١٣٥١هـ ــ ١٩٣٢ م، والبدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع للإمام محمد بن علي الشوكاني (١٢٥٠هـ) مطبعة السعادة بالقاهرة الطبعة الأولى سنة ١٣٤٨ هـ، ومرآة الجنان للإمام اليافعي. طبع في حيدر آباد الدكن -الهند - سنة ١٣٣٧هـ -١٣٣٩هـ مجلد ٤ ص٢٧٧-٢٧٨. وانظر ذيل وفيات الأعيان المسمى درة الحجال في أسماء الرجال، تاليف أبي العباس أحمد بن محمد المكناسي الشهير بابن القاضي، تحقيق د. محمد الأحمدي أبو النور الجزء ١ ص٣٠ طبعة دار التراث -القاهرة - الطبعة الأولى عام ١٣٩٠هـ -١٩٧٠م.

(٢) وللدلالة على أنه عربي وليس بكردي -كما زعم البعض- انظر كتاب "حياة شيخ الإسلام ابن تيمية "بقلم علامة الشام محمد بهجة البيطار. طبع المكتب الإسلامي - الثالثة ١٤٠٦هـ - ص١٨٥، وهامش رقم ١ من كتاب الرد الوافر على من زعم بأن من سمى ابن تيمية شيخ الإسلام.. كافر تاليف الحافظ محمد بن ناصر الدين الدمشقي الشافعي (ت٨٤٢ هـ) طبع المكتب الإسلامي الطبعة الثالثة ١٤١١ هـ ص٦٦ وانظر مقدمة كتاب أحاديث القصاص لابن تيمية، تحقيق د. محمد لطفي الصباغ ص٢٦ هامش رقم ١، طبع المكتب الإسلامي. الثالثة لعام ١٤٠٨هـ، وهذا خلاف لما زعم الشيخ محمد أبو زهرة - في كتابه "ابن تيمية حياته وعصره، آراؤه وفقهه " ص١٧ مطبعة مخيمر، الطبعة الثانية ١٩٥٨، ملتزم الطبع دار الفكر العربي مصر ــ من أنه كردي بناء على الظن وعدم التدقيق. وانظر مقدمة بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية (ج١/ ص٣٥) طبعة الرياض/ الاولى / لابن تيمية.

(٣) حران، جاء في القاموس المحيط ما يأتي: (هي بلد بالشام، والنسبة حرناني، ولا تقل: حراني وإن كان قياسا) (ج٤ ص٣٠٤) تاليف العلامة اللغوي محمد بن يعقوب الفيروزآبادي.(٧٢٩-٨١٧ هـ) الطبعة الاولى لدار إحياءالتراث العربي بيروت ١٤١٢هـ وقال صاحب تاج العروس.(ولا تقل: حراني على ما عليه العامة) وهي تقع الآن في تركيا على بعد ٣٥ كم من الحدود السورية الشمالية.

سنة إحدى وستين وستمائة (٦٦١هـ)[1] ولم يمض على تدمير عاصمة الخلافة- بغداد - سوى خمس سنوات على يد التتار. ولقد كان ابن تيمية تقي الدين سليل أسرة كريمة، اشتغل أبناؤها بالعلم حتى عرفوا به، وبرزوا فيه، فكانوا أسرة علم وفضل وتقوى، تعم فيهم الروح العلمية النافعة، وكان أبوه وجده من كبار العلماء في هذه الحقبة، فأما جده فهو مجد الدين عبدالسلام[2] بن عبدالله الفقيه الحنبلي وكنيته أبوالبركات، الإمام المحدث المفسر الأصولي، وأحد الحفاظ الأعلام المشهورين، وهو من أئمة المذهب الحنبلي، ولد بحران سنة ٥٩٠ هـ وتوفى بها سنة ٦٥٢هـ. وكان يوصف بالمجتهد المطلق ومن تصانيفه (أرجوزة في علم القراءات)[3]، يقول الإمام الذهبي: حكى لي شيخ الإسلام ابن تيمية ـ رضي الله عنه ـ بنفسه أن الشيخ جمال الدين ابن مالك كان يقول: لقد ألان الله الفقه لمجد الدين بن تيمية كما ألان الحديد لداود عليه السلام[4]، وهو صاحب كتاب (منتقى الأخبار) الذي شرحه علامة القطر اليماني محمد بن على الشوكاني[5] بكتابه القيم (نيل الأوطار شرح منتقى الأخبار). أما أبوه فهو أبو المحاسن عبدالحليم بن عبدالسلام ولقبه شهاب الدين

---

(١) انظر معجم الشيوخ("المعجم الكبير)" لشمس الدين الذهبي (ت٧٤٨) تحقيق د. محمد الحبيب الهميلة (ج١/ص٥٦) طبع مؤسسة الرسالة. عام ١٤٠٤هـ، الأولى وطبقات علماء الحديث لابن عبدالهادي الصالحي الدمشقي (ت٧٤٤ هـ) تحقيق إبراهيم الزيبق (ص٢٨١) طبع المكتب الإسلامي لعام ١٤٠٦هـ، الأولى.

(٢) مجد الدين بن تيمية: انظر دول الإسلام للذهبي (ج٢ص١١٩) معرفة القراء الكبار للذهبي الترجمة ٢٨ (ج٢/ص٥٢٠-٥٢١). الرسالة المستطرفة في معرفة كتب السنة المشرفة (ص١٨٠).

(٣) انظر طبقات القراء لابن الجزري (ج١ص٣٨٥- ٣٨٦) الترجمة رقم ١٦٤٧.

(٤) انظر طبقات المفسرين للداودي ج١ ص٣٠٣- ٣٠٦ ترجمة رقم ٢٧٩وانظر سلسلة رجال الفكر والدعوة في الإسلام. الجزءالثاني خاص بحياة شيخ الإسلام الحافظ أحمد بن تيمية -رحمه الله - تأليف الداعية أبي الحسن علي الحسني الندوي، الطبعة الرابعة لدار العلم بالكويت، لعام ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م، (ص٢٨).

(٥) محمد بن علي بن عبدالله الشوكاني الخولاني ثم الصنعاني (ولد١١٧٣ وتوفى١٢٥٠هـ)، المفسر الأصولي النحوي المحدث المتكلم، الفقيه المجتهد، انظر في ترجمته التاج المكلل لصديق حسن خان (ص٣٠٥، ٣١٧)، طبع حيدر آباد الدكن، بالهند عام ١٣٩٤هـ

نزيل دمشق، ولد بحران سنة ٦٢٧هـ وسمع من أبيه عبدالسلام وكثيرين غيره، قرأ المذهب الحنبلي على أبيه حتى أتقنه، ودرس وأفتى وصنف، وكان إماما محققا، كثير الفتوى جوادا من حسنات العصر، وتوفي رحمه الله سنة ٦٨٢هـ[١].

وإذا تركنا أباه وجده على حدة نجد آخرين كثيرين مشهورين من أعضاء هذه الأسرة الكريمة والمشهورة بالعلم والعلماء، وصدق الله الكريم إذا يقول في محكم التنزيل: ﴿والبلد الطيب يخرج نباته بإذن ربه...﴾ (الأعراف:٥٨).

وخلاصة الكلام أن أسرته كانت أسرة حنبلية متضلعة من العلم، وللدلالة على ذلك فإن شيخ الإسلام تقي الدين أتم عملا لأبيه وجده في فقه الحنابلة وأصوله، فقد ذكر العلماء أن من كتب الأصول عند الحنابلة مسودة بني تيمية؛ والتي تعاقب على تأليفها كل من: - الجد مجد الدين والأب شهاب الدين والحفيد تقي الدين - رحمهم الله جميعا -[٢]. ولعل سائلا يسأل: لِمَ لم يشتهر والد شيخ الإسلام كشهرة الجد أو الحفيد ؟ وللإجابة على ذلك يقول حافظ الإسلام أبو عبد الله الذهبي: وكان - أي شهاب الدين عبدالحليم والد تقي الدين بن تيمية -إماما محققا كثير الفنون، وكان من أنجم الهدى، وإنما اختفى من نور القمر وضوء الشمس- يشير إلى أبيه وابنه - ....الخ[٣].

---

(١) انظر البداية والنهاية لابن كثير الدمشقي ج١٣ ص٣٢٠وذيل طبقات الحنابلة لعبدالرحمن بن رجب الحنبلي البغدادي (ت٧٩٥ هـ) (ج٢ /ص٣١٠- ٣١٦) والذي جعله تتمة لطبقات الحنابلة لمصنفه ابن أبي يعلى الحافظ (ت٥٢٦هـ)، والذيل صححه محمد حامد الفقي، مطبعة السنة المحمدية سنة ١٣٧٢هـ وانظر أوراق مجموعة من حياة شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله - تصنيف محمد بن إبراهيم الشيباني. الطبعة الأولى عام ١٤٠٩هـ لمكتبة ابن تيمية بالكويت (ص١٨٢).

(٢) محمد أبو زهرة -ابن تيمية (ص١٤).

(٣) انظر البداية والنهاية لابن كثير ج١٣\ص٣٢٠ وذيل طبقات الحنابلة لابن رجب الحنبلي ج٢/ ص٣١٠,٣١٦. وانظر جلاء العينين للآلوسي (ص٤٢).

ج- نشأته ونبوغه:

بعد رحيل تقي الدين بن تيمية - رحمه الله - هو وأسرته من حران عام ٦٦٧هـ إثر استيلاء التتار عليها استقر بهم المقام في دمشق الشام، فترعرع فيها وهو ما زال يافعا في باكورة الصبا، فدرس العلوم ونضج حتى بلغ أشده، وآتاه الله تعالى العلم والحكمة. يقول الذهبي: نشأ في تصون تام، وعفاف وتعبد وتأله، واقتصاد في الملبس والمأكل.....[١].

وبهذا صار ابن تيمية أحد الأئمة الأعلام ومن كبار شيوخ الإسلام الذين خلدوا على الزمن بفضل ما قاموا به من جلائل الأعمال، وما خلفوه لنا من عظيم الآثار، فلقد هيأ الله له عوامل النبوغ ومؤهلاته من وراثة طيبة، عميقة الجذور، بعيدة الأصول، سامقة الفروع، وبيئة علمية أوفت على الغاية، وقوى علمية بلغت حد العجب والإعجاب، وتوفيق من الله تعالى، وبركة في الوقت،حتى صار فريد عصره، ووحيد دهره وإمام زمانه.

حفظ القرآن على والده ثم تلقى العلم على أعلام دمشق حيث نشأ بها أتم النشأة وأزكاها، وأنبته الله أحسن النبات وأوفاه، وكانت دمشق في عصر ابن تيمية مهد العلماء أمثال النووي[٢] وابن دقيق العيد[٣] والمزي[٤] وابن

---

(١) انظر العقود الدرية من مناقب شيخ الإسلام ابن تيمية للإمام شمس الدين محمد ابن أحمد بن عبدالهادي بن قدامة المقدسي (كان إماما في العربية والقراءات والحديث) (ت٧٤٤) تحقيق محمد حامد الفقي، دار الكتاب العربي بيروت (ص٤ - ٥)، وراجع الكواكب الدرية لابن يوسف الكرمي الحنبلي (ص٦٦).

(٢) النووي هو الإمام محيي الدين يحيى بن شرف النووي شيخ الإسلام (٦٣١-٦٧٦هـ) صاحب الكتب الخالدة كرياض الصالحين، والأذكار، وروضة الطالبين، والمجموع شرح المهذب وغيرها وستأتي ترجمته مفصلة في مابعد.

(٣) ابن دقيق العيد هو تقي الدين محمد بن علي بن وهب القشيري المنفلوطي الشافعي (ت٧٠٢هـ) وستأتي ترجمته عما قليل.

(٤) المزي: هو أبو الحجاج يوسف بن الزكي عبدالرحمن القضاعي المزي الشافعي (ت٧٤٢هـ) ستأتي ترجمته مفصلة بعد عدة صفحات.

جماعة[1]، وكانوا[2] جميعا يتوافرون على دراسة الأحاديث وأسانيدها لبيان الضعيف منها والحسن وغير ذلك من علوم الحديث الشريف، ومن هنا نعلم أن ابن تيمية تأسس على علم الحديث وتعمق فيه منذ نعومة أظافره على يد علماء أجلاء. وتعلم العربية، وبرع في النحو، وأقبل على التفسير إقبالا كليا، وأحكم أصول الفقه وكثيرا من العلوم الأخرى ، كل هذا وهو ابن بضع عشر سنة، ولقد توسع شيخ الإسلام - رضي الله عنه - في تحصيل العلوم العقلية والنقلية، حتى بلغ فيها مبلغا لا يدرك شأوه، وأصبح بحرا لا يدرك قعره، فانبهر الفضلاء من فرط ذكائه وسيلان ذهنه وقوة حافظته وإدراكه[3] مما اضطرهم إلى التسليم بإمامته والإذعان لغزارة علمه.

د- صفته الخَلْقية:

أما صفاته الجسمية فقد ذكرها معاصره الإمام الذهبي فقال: كان أبيض،أسود الرأس واللحية، قليل الشيب، شعره إلى شحمة أذنه، كأن عينيه لسانان ناطقان، وكان ربعة من الرجال، بعيد ما بين المنكبين، جهوري الصوت، فصيحا سريع القراءة.[4]

ر- أوصافه الخُلُقية:

كانت بذاذة الإيمان عليه ظاهرة، لا يرى متصفا في عمامة ولا لباس،

---

(١) ابن جماعة: هو العلامة بدر الدين أبو عبدالله محمد بن إبراهيم بن جماعة بن صخر الكناني الشافعي (٦٣٩هـ-٧٣٣هـ)، ترجمته في لحظ الألحاظ (ص١٠٧).

(٢) انظر الحافظ شيخ الإسلام ابن تيمية للندوي (ص٢٤).

(٣) انظر فوات الوفيات للإمام محمد بن شاكر الكتبي (ت٧٦٤هـ) تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد مطبعة السعادة ١٩٥١م، نشرته مكتبة النهضة المصرية بالقاهرة ترجمة ابن تيمية (ج١/ ص٧٤-٨٠).

(٤) انظر الدررالكامنة في أعيان المائة الثامنة -للإمام ابن حجر العسقلاني أبي الفضل(ت٨٥٢)، مطبعة المدني بالقاهرة سنة ١٣٧٨هـ، (ج١\ص١٦١) وانظر شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله -سيرته وأخباره عند المؤلفين تاليف وجمع الدكتور صلاح الدين المنجد طبعة دار الكتاب الجديد بيروت، ١٩٧١م.

ولامشية ولا قيام ولا جلوس، ولا يتهيأ لأحد يلقاه[1]. يقول الذهبي عنه: وكان محافظا على الصلاة والصوم - أي كان صواما قواما- معظما للشرائع ظاهرا وباطنا...[2] ويبين الحافظ عمر بن علي البزار (ت٧٤٩هـ) بعض أوصافه فيقول: «وما رأيناه يذكر شيئا من ملاذ الدنيا ونعيمها، ولا كان يخوض في شيء من حديثها، ولاسأل عن شيء من معيشتها بل جعل همه وحديثه في طلب الآخرة، وما يقرب إلى الله تعالى»[3].

وذكر الحافظ ابن عبدالهادي أخلاقه بتوسع، ألخصها فيما يلي:-... ولم يزل على ذلك خلقا صالحا سلفيا متألها عن الدنيا، صينا تقيا، برا بأمه ورعا عفيفا، عابدا ناسكا صواما قواما، ذاكرا لله تعالى في كلامه وعلى كل حاله، راجعا إلى الله تعالى في سائر الأحوال والقضايا، وقافا عند حدود الله، وأوامره ونواهيه، آمرا بالمعروف ناهيا عن المنكر بالمعروف، لا تكاد نفسه تشبع من العلم، ولا تروى من المطالعة، ولا تمل من الاشتغال... وقال في موضع آخر:... حتى انتهت إليه الإمامة في العلم والعمل والزهد والورع والشجاعة والكرم والتواضع والحلم والإنابة، والجلالة والمهابة... ثم قال: مع الصدق والأمانة، والعفة والصيانة، وحسن القصد والإخلاص والابتهال إلى الله، وكثرة الخوف منه وكثرة المراقبة له، وشدة التمسك بالأثر والدعاء إلى الله، وحسن الأخلاق، ونفع الخلق، والإحسان إليهم، والصبر على من آذاه، والصفح عنه، وسائر أنواع الخير...الخ[4]، ولكن شيخ الإسلام -رحمه الله- كانت به حدة، يقول عنها الذهبي: تعتريه حدة،لكن يقهرها بالحلم، ولم أر مثله في

---

(١) انظر الأعلام العلية في مناقب ابن تيمية للحافظ عمر بن علي البزار (ت٧٤٩ هـ) الطبعة الثانية للمكتب الإسلامي ببيروت لعام ١٣٩٦هـ، تحقيق زهير الشاويش (ص٥٥).

(٢) انظر الدرر الكامنة لابن حجر العسقلاني(ج١\ص١٦١).

(٣) انظر الأعلام العلية للبزار (ص٣٣).

(٤) انظر: العقود الدرية لابن عبدالهادي الحافظ (ص٢١, ٢٢, ٢٣) والكواكب الدرية لمرعى الكرمي الحنبلي (ص ٦٦, ٦٧, ٦٨). وقد كتب الأستاذ أبو الحسن الندوي فصلا مطولا في زهده وتضرعه وإقباله على الله،في كتابه"ربانية لا رهبانية" طبع بيروت ١٣٨٦هـ في المطبعة التجارية ونشر دارالفتح، (من ص٦٨ حتى ص٨٦)=

ابتهاله واستغاثته وكثرة توجهه[1] ومن الطريف أن نشير إلى أن هذه الحدة كانت في جد تقي الدين ابن تيمية ألا وهو العلامة مجدالدين عبدالسلام، فقد حدثنا الشيخ تقي الدين أحمد بن تيمية - رفع الله درجته - بنفسه قائلا: وكان في جدنا حدة[2]، وقص حادثة تدل على ذلك، وعلق الذهبي عليها قائلا: وفي إمام الأئمة حدة أيضا، وما وراء ذلك إلا الدفاع عن بيضة الإسلام!![3]

س- شيوخه:

ذكر كثير من المؤرخين أن شيوخه تجاوزوا المائتين، ولا يهم فى هذا المقام ذكرهم جميعا إنما المهم هو أن نضرب ببعضهم أمثلة نرى فيها كيف ثنى شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله - ركبتيه عند العلماء ولازم الشيوخ حتى بلغ من العلم والمعرفة ما بلغ، ومن أهمهم:-

١- والده العلامة شهاب الدين أبوالمحاسن عبدالحليم بن عبدالسلام بن تيمية أخذ عنه مبادئ الفقه الحنبلي والأصول.

٢- عبدالرحمن بن محمد بن قدامة المقدسي ت (سنة ٦٨٢هـ)

٣- الشيخ إسماعيل بن إبراهيم بن أبي اليسر المحدث (ت سنة ٦٧٢هـ)سمع عليه الحديث.

٤- العلامة المحدث أحمد بن نعمة الله بن عبدالدائم المقدسي (ت سنة ٦٨٨هـ) سمع عليه الحديث.

٥- العلامة يحيى بن أبي منصور الصيرفي (ت سنة ٦٨٧هـ).

=وعنوان الفصل: شيخ الإسلام ابن تيمية ــ رضي الله عنه ــ كعارف بالله ومحقق.

(١) انظر الدرر الكامنة لابن حجر العسقلاني (ج١/ ص١٦١). وشيخ الإسلام ابن تيمية وسيرته لصلاح الدين المنجد (ص١٦٠).

(٢) انظر نيل الأوطار شرح منتقى الأخبار للعلامة محمد بن علي الشوكاني المفسر الأصولي المحدث. (ج١/ ص٤)، طبع المكتبة التوفيقية بدون تاريخ)

(٣) انظر الشهادة الزكية في الثناء على ابن تيمية (ص٤١ -٤٣) وانظر العواصم والقواصم لابن الوزير الطبعة الأولى المحققة (ج٥/ ص٢٦١- ٢٦٤).

٦- أم أحمد الشيخة زينب بنت مكي بن علي الحراني (ت سنة ٦٨٨هـ).

٧- العلامة شمس الدين محمد بن عبدالهادي بن بدران المرداوي الحنبلي (ت ٦٩٩هـ) قرأ عليه العربية -رحمهم الله جميعا وأكرم نزلهم .

وهناك غيرهم الكثير الذين لوذكرناهم لطال المقام في ذكرهم، فاكتفينا بهذا الاختصار[(١)].

ص- تلاميذه:

(لا بد للنجم المتالق أن ينشطر عن عدة كواكب حينما يصبح عرضة للانفجار)، هكذا يقول علماء الفيزياء المعاصرون، وشيخ الإسلام ابن تيمية كان نجما ولما اقترب أجله خلف لنا كوكبة من العلماء تألقوا في سماء الفكر والمعرفة والدعوة، والذين أضحوا أعمدة كثير من العلوم الإسلامية لمن بعدهم، بما خلفوا من الآثار التي طار ذكرها في الأمصار، فكان منهم من هو أكبر منه سنا،ومنهم من هو قرينه، ومنهم من دونه في السن، وسأعرض - بحول الله وقوته - بعضا منهم، فكان ممن لازمه وأخذ عنه:

١- العالم الرباني، وشيخ الإسلام الثاني، العلامة شمس الدين أبوعبدالله محمد بن أبي بكر الزرعي ثم الدمشقي،الفقيه الحنبلي، المفسر النحوي، المحدث الأصولي، الشهير بابن قيم الجوزية، وكان من أشهر تلاميذه،وارث علومه، ولازمه ملازمة تامة،وله عدة تصانيف في كل فن، منها:-تهذيب سنن أبي داود، مدارج السالكين، واجتماع الجيوش الإسلامية على غزو المعطلة والجهمية

---

(١) لمزيد من المعرفة عن شيوخه انظر:- الوافي بالوفيات للصفدي (ج٦ / ص٢٨-٢٩). والنجوم الزاهرة لابن تغري بردي (ج٩/ ص١٣) ومعجم المؤلفين للأستاذ الفاضل عمر رضا كحالة (ج٥ / ص٩٦) طبعة دار إحياء التراث العربي - بيروت -لبنان. من غير ذكر السنة -وراجع (ج١٣/ ص٣٦١). وشيخ الإسلام ابن تيمية وجهوده في التفسير للأستاذ الشيخ إبراهيم خليل بركة (ص٥٥ -٦٠) طبعة المكتب الإسلامي الأولى بيروت - لبنان - سنة ١٤٠٣هـ. وترجمة شيخ الإسلام في تذكرة الحفاظ للحافظ الذهبي أبي عبدالله محمد (ت٧٤٨هـ) طبعة دار إحياء التراث العربي عن طبعة وزارة المعارف الحكومية بالهند. (ج٤/ ص١٤٩٦- ١٤٩٨).

وإعلام الموقعين عن رب العالمين، وعدة الصابرين، والجواب الكافي لمن سأل عن الدواء الشافي، وزاد المعاد في هدي خير العباد، والكافية الشافية للانتصار للفرقة الناجية -وهي نظم - وحادي الأرواح إلى بلاد الأفراح، وغيرها الكثير الكثير.... الخ. وكان شاعرا فعالا، ومن شعره الذي يمتدح فيه شيخه (تقي الدين بن تيمية) الذي كان سببا في هدايته ما يلي:

يا قوم والله العظيم نصيحة	من مشفق أخ لكم معوان
جربت هذا كله ووقعت في	تلك الشباك وكنت ذا طيران
حتى أتاح لي الإله بفضله	من ليس تجزيه يدي ولساني
حبر أتى من أرض حران فيا	أهلا بمن قد جاء من حران
فالله يجزيه الذي هو أهله	من جنة المأوى مع الرضوان
أخذت يداه يدي وسار فلم يرم	حتى أراني مطلع الإيمان

ولد سنة ٦٩١هـ وتوفي ٧٥١هـ[١].

٢- ومنهم الحافظ المفسر المؤرخ عماد الدين أبو الفداء إسماعيل بن عمر ابن كثير البصري ثم الدمشقي، كانت له خصوصية بابن تيمية -كما قال ابن قاضي شهبة - واتباع له في كثير من آرائه، له تصانيف نافعة منها: البداية والنهاية، وجامع المسانيد، وتفسير القرآن العظيم، وغيرها... (ت ٧٧٤هـ)[٢].

٣- الحافظ المحقق شمس الدين أبوعبد الله محمد بن أحمد بن عبدالهادي المقدسي الحنبلي الصالحي، تفقه بابن تيمية، وهو صاحب العقود

---

(١) انظر البدر الطالع للإمام الشوكاني (ج١/ ص١٤٩)، طبقات المفسرين (ج٢/ ص٩٠-٩٣)، وابن قيم الجوزية للشيخ مسلم الغنيمي الميداني حفيد العلامة الشيخ عبدالغني الميداني، طبع المكتب الإسلامي بيروت.

(٢) انظر الدليل الشافي على المنهل الصافي لابن تغري بردي (ت٨٧٤هـ) تحقيق فهيم محمود شلتوت (ج١/ ص١٢٧) وجلاء العينين للآلوسي (ص٤٧، ٤٨)، وانظر ذيل تذكرة الحفاظ (ص٣٦١- ٣٦٣) للأئمة أبي المحاسن الحسيني، ويتلوه لحظ الألحاظ لمحمد بن فهد المكي، ويتلوه ذيل طبقات الحفاظ لجلال الدين السيوطي طبعة دار إحياء التراث العربي مصورة عن طبعة وزارة المعارف الحكومية بالهند.

الدرية في مناقب شيخ الإسلام ابن تيمية، وله عدة مؤلفات نافعة منها تنقيح التحقيق في أحاديث التعليق لابن الجوزي -مجلدان - والمحرر في الأحكام وغيرها، توفي عن عمر يناهز أربعين سنة - ولد سنة ٧٠٤هـ وتوفي ٧٤٤هـ- قال عنه الصفدي: لوعاش لكان آية[١].

٤- الحافظ سراج الدين أبوحفص عمر بن البزار الأزجي الحنبلي البغدادي،المحدث الفقيه، قرأ على ابن تيمية بدمشق حينما رحل إليها، وهو صاحب: الأعلام العلية في مناقب الإمام ابن تيمية -رحمه الله- توفي سنة (٧٤٩هـ)[٢].

وممن سمع الإمام ابن تيمية وكان يعد من تلاميذه وأقرانه، وأجازه شيخ الإسلام.

٥- الإمام الحافظ مؤرخ الإسلام، شمس الدين أبوعبدالله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي، صاحب التآليف النافعة المانعة مثل ميزان الاعتدال في نقد الرجال وتاريخ الإسلام وتذكرة الحفاظ وسير أعلام النبلاء، ودول الإسلام وغيرها...، وله مختصرات حسنة وأجزاء وتخريجات حسان، كان ينقل عن شيخ الإسلام كثيرا وأوذي في سبيل العقيدة التي عليها ابن تيمية والتي هي عقيدة السلف الصالح رضوان الله عليهم أجمعين، توفي- رحمه الله وأعلى درجته - سنة ٧٤٨هـ[٣].

٦- الحافظ الناقد العلامة أبوالحجاج يوسف بن الزكي المزي، أستاذ أئمة

---

(١) انظر الدليل الشافي على المنهل الصافي لابن تغري بردي الأتابكي تحقيق فهيم شلتوت (ج٢/ ص٥٧٨) والدارس في تاريخ المدارس للنعيمي (ج١٤/ ص١٨٢) والدرر الكامنة للحافظ ابن حجر العسقلاني (ج٣ /ص٣٣١- ٣٣٣).

(٢) انظر إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون لإسماعيل باشا بن محمد البغدادي (ت١٣٣٩هـ)، منشورات مكتبة المثنى ببغداد. (ج١/ ص١٠٣). وهدية العارفين في أسماء المؤلفين وآثار المصنفين، لنفس المؤلف السابق وهو إسماعيل باشا بن محمد البغدادي، طبع في إستانبول ١٩٦٠م، (ج١/ ص٧٩٠)، وانظر معجم المؤلفين لعمر رضا كحالة (ج٧ / ص٣٠٢).

(٣) انظر ذيل تذكرة الحفاظ (ص٣٤٧ - ٣٤٩)، وحياة شيخ الإسلام للعلامة البيطار (ص٣٨)، والدليل الشافي لابن تغري بردي (ج٢ / ص٥٩١).

الجرح والتعديل، شيخ المحدثين، صاحب التصانيف الرائقة والكتب الفائقة مثل: تهذيب الكمال في أسماء الرجال، تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف وغيرها. توفي - رحمه الله وأعلى مناره - سنة ٧٤٢هـ، ودفن بمقبرة الصوفية جوار قبر شيخ الإسلام ابن تيمية[1].

٧- العلامة الحافظ مؤرخ الشام ومحدثها علم الدين أبو محمد القاسم ابن محمد بن يوسف البرزالي صاحب: المعجم الخطير، والتاريخ الكبير وغيرها من المصنفات. ولد بدمشق سنة ٦٦٥هـ. توفي وهو محرم في طريقه للحج بخليص بين الحرمين سنة ٧٣٩هـ، وهو إشبيلي الأصل، شافعي المذهب[2].

٨- العلامة شرف الدين أبو العباس أحمد بن الحسن المقدسي المشهور بابن قاضي الجبل، قرأ على الشيخ تقي الدين بن تيمية عدة مصنفات في علوم شتى، وأذن له الشيخ في الإفتاء. كان شاعرا جيدا ومن لطيف شعره:

الصالحية جنة والصالحون بها أقاموا
فعلى الديار وأهلها مني التحية والسلام

له عدة مصنفات منيفة، منها: الفائق في فروع الفقه الحنبلي، والقصد المفيد

---

(١) انظر: الرد الوافر لابن ناصرالدين الدمشقي (ص٢٢٩، ٢٣١)، وانظر الدرر الكامنة (ج٤ /ص٤٥٧ -٤٦١)، النجوم الزاهرة لابن تغري بردي (ج١٠/ ص٧٦ -٧٧) مفتاح السعادة لطاش كبرى زادة (ج٢ /ص٢٢٤- ٢٢٦) حاجي خليفة: كشف الظنون (ص١١٦-١٥١٠- ١٦٩٦).

(٢) هو الإمام الحافظ مؤرخ الشام وأحد محدثي الإسلام أبو محمد القاسم بن محمد ابن يوسف بن محمد بن يوسف بن محمد بن أبي يداس البرزالي الإشبيلي الأصل الدمشقي، صاحب التاريخ الخطير والمعجم الكبير، ذكر ابن ناصر الدين أن بعض مشايخه قالوا: إن الحفاظ ثلاثة: المزي والذهبي والبرزالي، اقتسموا معرفة الرجال، فالمزي أحكم الطبقة الأولى، والذهبي الوسطي، والبرزالي الأخيرة. يعني: كمشايخ عصره ومن فوقهم بقليل ومن بعدهم، ترجمته مفصلة في الرد الوافر (ص٢١٧) فلتنظر هناك.

في حكم التوحيد، وغيرها، توفي سنة (٧٧١هـ بدمشق)[1].

٩- العلامة اللغوي النحوي المؤرخ عمر بن المظفر بن عمر بن أبي الفوارس المعري الحلبي القاضي الشهير بابن الوردي، ألف عدة مصنفات منها: جريدة العجائب وفريدة الغرائب، منظومة النفحة الوردية في النحو وغيرها..... الخ. ومن نظمه الرائق:

سبحان من سخر لي حاسدي   يحدث لي في غيبتي ذكرا
لا أكره الغيبة من حاسد   يفيدني الشهرة والأجرا

توفي بحلب الشهباء سنة ٧٤٩هـ[2].

١٠- القاضي الورع العابد التقي زين الدين أبو حفص عمر بن سعد الله الحراني الدمشقي الفقيه تخرج على شيخ الإسلام تقي الدين ابن تيمية[3] - رضي الله عنه - ولازمه، وولي نيابة الحكم، ومن قوله المأثور: لم أقض قضية

---

(١) انظر: الرد الوافر لابن ناصرالدين الدمشقي (ص٢١٧، ٢٢١)، وانظر البداية والنهاية لابن كثير الدمشقي (ج١٤/ص١٣٨، ١٨٥، ١٨٦)، وانظر طبقات الشافعية للسبكي (ج٦ /ص٢٤٦ -٢٤٧)، وانظر كشف الظنون لحاجي خليفة (ص٢٨٧، ٢٩٤، ١٦٤٧، ١٧٣٥)، وشذرات الذهب لابن العماد الحنبلي (ج٦ / ص١٢٢-١٢٣) وانظر لابن حجر الدرر الكامنة (ج٣/ص٢٣٧) والنجوم الزاهرة لابن تغري بردي (ج١/ ص٣١٩).

(٢) انظر جلاء العينين في محاكمة الأحمدين للآلوسي (ص٤٩)، والبدر الطالع للشوكاني (ج١/ص٦٣) ومنادمة الأطلال (ص٢٣٠)، ولحظ الألحاظ (ص٢١٣)، ومرآة الجنان لليافعي (ج٤/ص٢٧٧).

(٣) انظر طبقات الشافعية للإمام تاج الدين عبدالوهاب بن علي السبكي (ت٧٧١هـ) تحقيق عبدالفتاح الحلو، ومحمود الطناحي، مطبعة عيسى البابي الحلبي بالقاهرة سنة ١٣٨٣ هـ، (ج٦/ص٢٤٣). وانظر بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، للإمام جلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت٩١١هـ) تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة عيسى الحلبي بالقاهرة سنة ١٣٨٤ هـ، (ص٣٦٥)، وانظر حياة شيخ الإسلام للعلامة بهجة البيطار (ص٣٨).

إلا وأعددت لها الجواب بين يدي الله تعالى. توفي سنة (٧٤٩هـ)[1].

ظ- اللغات التي كان يجيدها شيخ الإسلام:

كان يتكلم الإمام أحمد تقي الدين بن تيمية - سقاه الله من سلسبيل الجنة - اللغة العبرية اليهودية واللغة اللاتينية والتركية[2]، هذا ناهيك عن تبحره باللغة العربية.

ع- ابن تيمية الفقيه المجتهد:

نشأ ابن تيمية نشأة حنبلية - كما أسلفت الذكر - بحكم أن والده وجده.. وهلم جرا من أصوله كانوا من العلماء المتمكنين في المذهب الحنبلي[3] العريق، ولما اتسع أفق الشيخ، وعمقت دراسته، واستوى على سوقه اختار المذهب الحنبلي لكون الإمام أحمد بن حنبل - رحمه الله ورضي عنه - من علماء السنة النبوية البارزين، وكان دائم البحث عنها والاعتصام بها. لكن من المؤكد أن ابن تيمية -رحمه الله - وهو صاحب العقل السليم والفكر المتميز لم يقف في دراسته الفقهية عند حدود المذهب الحنبلي بل خرج عن هذا الإطار المحدد إلى الدراسة الواسعة الشاملة، ولذلك نجد له اختيارات من مختلف المذاهب الإسلامية، وأحيانا يخرج عنها إلى اجتهاد خاص به حسب ما يتبين له من النصوص الصحيحة والدلائل الصريحة، وقد عده الدكتور الشيخ محمد أبو زهرة - رحمه الله - مجتهدا في الفقه الحنبلي لكثرة اختياراته وحسن تعليله

---

(١) انظر (شيخ الإسلام بن تيمية جهاده -دعوته - عقيدته) للشيخين أحمد القطان، ومحمد الزين، (ص٩٥)، طبع مكتبة السندس، الطبعة الأولى رجب ١٤٠٦هـ الكويت. أهدانيه الأخ الحبيب مصطفى الجزائري - وفقه الله ورعاه - ليعينني على بحثي، نفعنا الله بما نعلم. وانظر حياة شيخ الإسلام ابن تيمية للعلامة بهجة البيطار (ص٣٩).

(٢) انظر مجموع الرسائل الكبرى لابن تيمية -رحمه الله - (ج/١ ص١٢٤). وانظر أيضا نقض المنطق لابن تيمية (ص٩٢). وانظر مقدمة أحاديث القصاص لابن تيمية -رحمه الله - تحقيق الدكتور محمد بن لطفي الصباغ (ص٣٢)، طبعة المكتب الإسلامي ببيروت لبنان الثالثة سنة ١٤٠٨ هـ.

(٣) راجع الحافظ ابن تيمية -رضي الله عنه - للعلامة أبي الحسن الندوي (ص٨٦).

بالدليل والبرهان وكان - رحمه الله تعالى - يكره التعصب الذميم والهوى البغيض ولا ينتصر لقول بغير دليل[1]. وبعضهم أوصله إلى رتبة المجتهد المطلق - وحق له ذلك - كما قال العلامة البرزالي في معجم شيوخه، في ترجمة الشيخ تقي الدين ابن تيمية - غفر الله لنا وله -... وبلغ رتبة الاجتهاد، واجتمعت فيه شروط المجتهدين....[2].

ف- عقيدة شيخ الإسلام ابن تيمية:

كان رحمه الله يرجع في أمر المعتقد إلى مذهب السلف الصالح - رضي الله عنهم - ويعض عليه بالنواجذ، ويحاول إرجاع الناس إليه بكل الوسائل، فصال فيه وجال، وصنف فأجاد وأفاد، ونصر السنة بأوضح حجج وأبهر براهين، حتى أحيا مذهب السلف بعدما كاد يندرس، ونصره بطرق وأدلة لم يسبقه إليها أحد وكان مرجعه في ذلك قول الإمام المبجل مالك بن أنس - رضي الله عنه - «لا يصلح آخر هذه الأمة إلا بما صلح أولها». إن عقيدة الشيخ ابن تيمية - رحمه الله - الموافقة للكتاب والسنة وأقوال سلف الأمة مستفيضة مفصلة في مصنفاته وفتاواه ومؤلفاته، وحبه وتعظيمه للصحابة الكرام طافحة بها عباراته، وذلك أشهر من الشمس في رابعة النهار، خصوصا لمن تتبعها في تآليفه، ولقد نظم عقيدته -بإيجاز- قائلا:

ياسائلي عن مذهبي وعقيدتي	رزق الهدي من للهداية يسأل
إسمع كلام محقق في قوله	لا ينثني عنه ولا يتبدل
حب الصحابة كلهم لي مذهب	ومودة القربى بها أتوسل
ولكلهم قدر وفضل ساطع	لكنما الصديق منهم أفضل
وأقر بالقرآن ما جاءت به	آياته فهو القديم المنزل
وجميع آيات الصفات أمرها	حقا كما نقل الطرازالأول

---

(١) انظر ابن تيمية، حياته وعصره وآراؤه وفقهه للدكتور الشيخ محمد أبو زهرة (ص٣٥١،٣٥٣)، وابن تيمية وجهوده في التفسير (ص٦٩-٧٠). طبعة المكتب الإسلامي الأولى ١٤٠٣ هـ.

(٢) انظر الكواكب الدرية لمرعي الكرمي (ص٦٣).

وأرد عهدتهـــا إلــــى نقالــها	وأصونهــا عن كل ما يتخيـل
قبحــا لمـن نبـذ القـرآن وراءه	واذا استدل يقول قال الأخطل
فالمؤمنـــون يرون حـقـا ربهـم	وإلـى السمــاء بغير كيف ينزل
وأقــر بالميزان والحـوض الـذي	أرجـــو بأني منـه ريا أنهـل
وكــذا الصراط يمد فوق جهنم	فمــوحد نــاج وآخــر مهمـل
والنار يصـلاها الشقـي بحكمة	وكذا النقي إلى الجنان سيدخل
ولكـــل حي عاقـــل في قبره	عمــل يقارنــه هنـاك ويســأل
هذا اعتقــاد الشافــعي ومالك	وأبــي حنيفة ثــم أحمد ينقــل
فان اتبعــت سبيلهـم فموفـــق	وإن ابتدعــت فما عليك معول[1]

ق- دعوته:

تتلخص في الأخـذ بكتاب الله عـز وجل، وسنة رسـوله ﷺ الصحـيحـة والاعتصـام بهما، وفهمهـما على النحو الذي فهمـه السلف الصالح، وطرح ما يخالفهما، وتجديد ما درس من معـالم الدين الصحيح، وتنقيته مما ابتدعه الناس من مناهج زائفـة من تلقـاء أنفسـهم خـلال القرون السـالفـة؛ قـرون الانحطاط والجمود والتـقليد الأعمى، وتحذير المسلمين مما تسـرب إلى الفكر الإسلامي من خـرافات التـصوف، ومنطق اليـونان، وزهد الهند. وقـد حمل هذه الدعـوة في هذا العصـر أهل نجد الأشـاوس الذين قدمـوا الغالي والنفيس مـن أجل الوقوف في صف الحق الذي بثه فيهم الشيخ المجدد للقـرن التاسع عشر الميلادي (الثالث عشـر هجري) الإمام مـحمـد بن عبدالوهاب -رحـمه الله وأعلى درجـته -وهو بدوره أخـذ من مـعين ابن تيـمـيـة الثـر الذي لاينضب، وفي هذا يقـول الشـيخ الدكتـور محمـد أبو زهرة: «وإنه من الحق علينا أن نقـول كلمة الحق، وهي أن تعلق هؤلاء بابن تيمية وآرائه، وتشددهم فيها، وحرص علمائهم على بثها في نفوسهم، كـان سببا في أن أوجـد فيهم ثقافـة مع أميتهم، ولم تكن هذه الثـقافة

(١) انظر جـلاء العـينين فـي مـحاكـمـة الأحـمـدين لابن الآلوسي (ص٧٣-٧٤)، وانظر أوراق مجموعة من حياة شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله - (ص٣٢) تصنيف محمد بن إبراهيم الشيباني، طبعة مكتبة ابن تيمية الأولى لعام ١٤٠٩هـ بالكويت.

لغيرهم من سكان الجزيرة العربية، ولما أن صار لهم السلطان في أكثر أصقاعها، نشروا هذه الثقافة في سكان الحجاز، وقد كان الجهل بكل شيء مسيطرا عليهم حتى تفتحت العقول واستيقظت الأفهام اتجهت الهمم لإنشاء المدارس، ونشر الثقافة في البلاد العربية....[1]

وخلاصة دعوته تتركز في نصرة السنة المحضة والطريقة السلفية بأدلة وبراهين واضحة جلية، وإني أقول كما قال العلامة الذهبي -رحمه الله -عنه: «فالله تعالى يغفر له ويسكنه أعلى جنته، فإنه كان رباني الأمة، وفريد الزمان وحامل لواء الشريعة....»[2]

ك- ابن تيمية المجدد:

يقول الأستاذ الدكتور محمد أبو زهرة -رحمه الله تعالى-: «وكان ابن تيمية -رحمه الله- عظيما في ذات نفسه، اجتمعت له صفات لم تجتمع في أحد من أهل عصره، فهو الذكي الألمعي، والكاتب العبقري، وهوالخطيب المصقع، وهو الباحث المنقب، وهو العالم المطلع الذي درس أقوال السابقين، وقد أنضجها الزمان، وصقلتها التجارب، ومحصتها الاختبارات، فنفذت بصيرته إلى لبها، وتغلغل في أعماقها، وتعرف أسرارها وفحص الروايات، ووازن بين الآراء المختلفة وطبقها على الزمان[3].

وهو فوق ذلك المصلح الغيور، والمجدد لمعالم الدين في عصره[4]، المجاهد في سبيل الله، حتى اتفق كل ذي عقل سليم أنه ممن عنى نبينا محمدﷺ بقوله: «إن الله يبعث على رأس كل مئة سنة من يجدد لهذه الأمة أمر دينها»[5]

---

(١) انظر " ابن تيمية " لمحمد أبو زهرة، (ص٥٣١ -٥٣٧).

(٢) انظرالشهادة الزكية (ص٤١ -٤٣)، لمرعي الكرمي الحنبلي.

(٣) انظر العقود الدرية لابن عبدالهادي الدمشقي المقدسي (ص٣٩ - ٤٠).

(٤) راجع حياة ابن تيمية وفقهه وآراؤه لأبي زهرة (ص٥).

(٥) الحديث أخرجه أبو داود في سننه (ج٤ /ص١٠٩) كتاب الملاحم، باب ما يذكر في قرن المائة رقم ٤٢٩، والإمام أحمد في المسند (ج٢ /ص٨٨)، والحاكم في مستدركه (ج٤/ ص٥٢٢) كتاب الملاحم، وأقره الذهبي، وأورده الشيخ المحدث=

وكما قال البزار -رحمه الله: «فلقد أحيا الله به ما كان قد درس من شرائع الدين، وجعله حجة على أهل عصره أجمعين، والحمد لله رب العالمين»[1]. وقد قسم بعض العلماء هذا التجديد على أصناف كثيرة، فجعل للعقيدة مجددا، وللتفسير، والحديث، والفقه والجهاد، وأمور الدولة... الخ مجددين ولاشك بأن ابن تيمية يمثل هذا التجديد في أكثر من ناحية من نواحي حياته[2].

ل- ابن تيمية وعلم الحديث:

قبل الخوض في بروز ابن تيمية -رضي الله عنه - من هذه الناحية العلمية، ينبغي الإشارة إلى أن مجال القول في دراسة عبقرية شخصية ابن تيمية متسع مترامي الأطراف، وليس هذا البحث محله فلكل مقام مقال، ولكن علينا أن نلفت النظر إلى أن ابن تيمية نبغ في شتى العلوم الشرعية، واطلع على معظم فنون الثقافة في عصره، فتراه الرجل الذي تضلع في علم التفسير والحديث والتوحيد والفقه والأصول والتاريخ والنحو والصرف والجبر والمقابلة والحساب والمنطق والفلسفة، وكان واقفا على أصول الديانات كاليهودية والنصرانية وكذا الفرق الضالة القديمة والتي عاصرها وغيرها.....وللدلالة على ذلك أنقل ماكتبه أبو الفتح العلامة اليعمري[3] ابن سيد الناس، واصفا ابن تيمية-رحمه

=محمد ناصرالدين الألباني في سلسلة الأحاديث الصحيحة (ج٢ / رقم ٦٠١).

(١) الأعلام العلية للبزار(ص٢١)، والكواكب الدرية لمرعي الكرمي الحنبلي (ص٧٢).

(٢) انظر: المجددون في الإسلام من القرن الأول حتى القرن الرابع عشر (فصل عن شيخ الإسلام ابن تيمية) (ص٢٦٢-٢٦٦) للدكتور عبدالمتعال الصعيدي طبعة المطبعة النموذجية، الحلمية بالقاهرة - بدون تاريخ -. وانظر ابن تيمية بطل الإصلاح الديني، للأستاذ محمد مهدي الإستانبولي طبعة المكتب الإسلامي ببيروت - الطبعة الثانية لعام ١٤٠٣هـ، (ص٦٥-٩٣)، وانظر ابن تيمية وإسلامية المعرفة " فصل تجديده للاعتقاد والفقه والسلوك " للدكتور ماجد عرسان الكيلاني (ص١٠)، طبع المعهد العالمي للفكر الإسلامي- واشنطن، وانظر " باعث النهضة الإسلامية، ابن تيمية السلفي " للشيخ محمد خليل هراس، طبع دار الكتب العلمية ببيروت سنة ١٤٠٤ هـ. (ص٣٦-١٠٠).

(٣) هو العالم الأديب البارع فتح الدين أبو الفتح محمد بن أبي عمر محمد بن سيد الناس اليعمري الأندلسي الإشبيلي ثم المصري الشافعي. توفي بالقاهرة سنة ٧٣٤هـ، انظر في ترجمته البدر الطالع للشوكاني ج٢ /ص٢٤٩، والرد الوافر ص٥٨، والدرر الكامنة (ج٤/ ص٣٣٠).

الله - بعد أن ذكر ترجمة الحافظ المزي- بما يلي: «وهو الذي حداني على رؤية الشيخ الإمام شيخ الإسلام أبي العباس أحمد بن عبدالحليم بن عبدالسلام ابن تيمية، فالفيته ممن أدرك من العلوم حظا، وكاد يستوعب السنن والآثار حفظا، إن تكلم في التفسير فهوحامل رايته، أو أفتى في الفقه فهو مدرك غايته، أو ذاكر في الحديث فهو صاحب علمه وذو رايته، أو حاضر بالملل والنحل لم ير أوسع من نحلته في ذلك ولا أرفع من درايته، برز في كل فن على أبناء جنسه، ولم تر عين من رآه مثله ولا رأت عينه مثل نفسه، كان يتكلم في التفسير، فيحضر مجلسه الجم الغفير، ويردون من بحره العذب النمير، ويرتعون من ربيع فضله في روضة وغدير»[1].

ولهذا لن أحاول أن أثبت أن ابن تيمية كان محدثا فهذا هو الجدل بعينه والسفسطة بذاتها أنزه قلمي عن هذا، فهذا لا يحتاج إلى دليل، فهو كالحجة البالغة الدامغة. وصدق أبو الطيب المتنبي الشاعر الفحل (ت ٣٥٤هـ) حينما قال:

وليس يصح في الأذهان شيء   إذا احتاج النهار إلى دليل[2]

وإن شاء الله سأعرض أمثلة على تميزه في علم الحديث وتفرده بهذا الشأن ومدى تمكنه منه، فأقول وعلى الله التكلان:

لقد أكثر ابن تيمية -رحمه الله - من سماع الأحاديث والآثار، حيث سمع غير كتاب على غير ذي شيخ من ذوي الروايات الصحيحة العالية[3]، مثل

---

(١) انظر العقود الدرية (ص١٠)، طبقات علماء الحديث (ص٢٩٠)، والكواكب الدرية (ص٥٧ -٥٨).

(٢) انظر ديوان المتنبي (ص٩٢)، الجزء الثالث، بشرح أبي البقاء العكبري، مطبعة مصطفى البابي الحلبي. الطبعة الاخيرة.

(٣) انظر: الأعلام العلية لعمر البزار (ص١٩، ٢٠)، والكواكب الدرية لمرعي الكرمي (ص٥٣).

سماعه صحيح مسلم - إلا جزءا بسيطا منه[1]- على العلامة أحمد بن عبدالدائم المقدسي المعمر[2]، وكذلك سمع منه منتقى من جزء أيوب السختياني[3] - انتقاء الضياء المقدسي[4] - وغيرها من الكتب والأجزاء والعوالي والمستخرجات، هذا وقد خرج المحدث أمين الدين محمد بن إبراهيم ابن الواني[5] للشيخ ابن تيمية - رضي الله عنه - جزءاً عن كبار مشايخه، الذين سمع منهم، وحدث به الشيخ تقي الدين فسمعه منه جماعة من أصحاب الشيخ وتلامذته- وقد أجازه الشيخ به -، منهم: العلامة الفقيه الحافظ محمد ابن رافع الدمشقي الشافعي[6]، وكذلك خرج لشيخ تقي الدين ابن تيمية - سقاه الله من سلسبيل الجنة - الشيخ عبدالرحمن بن محمد المشهور بالفخر البعلبكي[7]، جزءاً من مروياته العلية.

---

(١) انظر الرد الوافر لابن ناصر الدين الدمشقي (ص٦١-٦٢).

(٢) هو العلامة زين الدين أحمد بن عبدالدائم بن نعمة الله المقدسي، من شيوخ الحنابلة، عالم بالحديث، توفي سنة ٦٦٨ هـ راجع في ترجمته فوات الوفيات للصفدي (ج١/ ص٤٦) ونكت الهميان: (ص٩٩).

(٣) هو التابعي الجليل أيوب بن أبي تميمة كيسان السختياني البصري من حفاظ الحديث الثقات، توفي سنة ١٣١هـ راجع في ترجمته حلية الأولياء لأبي نعيم الأصبهاني (ج٣ / ص٣)، واللباب (ج ١/ ص٥٣٦) لابن الأثير الجزري.

(٤) هذا الجزء - انتقاه من مروياته التي زادت على ثمانمائة حديث - العلامة محمد ابن عبدالواحد بن عبدالغني المقدسي الدمشقي ثم الصالحي الحنبلي المحدث المشهور بالضياء، له العديد من المؤلفات منها: الأحاديث المختارة، (ولد سنة ٥٦٩ وتوفي بدمشق سنة ٦٤٣ هـ) راجع في ترجمته شذرات الذهب (ج٥ / ص٢٢٤، ٢٢٦) لابن العماد، والذهبي في تذكرة الحفاظ (ج٤ / ص١٩٠-١٩٢)، وابن كثير: البداية والنهاية (ج١٣ / ص١٦٩، ١٧٠)، وانظر الرد الوافر لابن ناصر الدين (ص٢٣٠ -٢٣١).

(٥) هو الإمام المحدث أبو عبدالله أمين الدين محمد بن إبراهيم بن محمد بن أحمد ابن الواني المؤذن، (ت٧٣٥هـ) انظر في ترجمته: طبقات القراء (ص٥٢٧)، وتذكرة الحفاظ (ص١٥٠٧)، وذيل تذكرة الحفاظ (ص١٥، ١٢٧، ٣٥٨).

(٦) هو الإمام الزاهد الورع الناقد المفيد عمدة المحدثين تقي الدين أبوالمعالي محمد بن جمال الدين أبي محمد رافع بن أبي محمد هجرس بن منير بن سعد الصميدي السلامي ثم المصري الشافعي الدمشقي توفي سنة ٧٧٤ هـ انظر الأعلام للزركلي (ج٧/ ص١٣١)، والرد الوافر لابن ناصر الدين (ص ٨٨).

(٧) هو العالم الحافظ فخر الدين أبو بكر عبدالرحمن بن أبي عبدالله محمد بن فخر=

وقد أجاز شيخ الإسلام ابن تيمية الحرناني - رضي الله عنه - جزء الحسن بن عرفة العبدي[1] -الذي سمعه الشيخ ابن تيمية على ابن عبدالدائم المعمر - لكثير من تلاميذه ومن قرأه عليه، منهم على سبيل المثال لا الحصر:- الإمام الذهبي والحافظ البرزالي، وكذلك محمد بن إبراهيم الواني، والشيخ محمد بن إبراهيم بن غنائم المشهور بابن المهندس[2].

وأجاز شيخ الإسلام ابن تيمية -أعلى الله مقامه - محمد بن سعد ابن مفلح بن نمير[3] الأنصاري وكذلك أجاز الشيخ الإمام خليل بن سيف الدين كيكلدي[4] العلائي والشيخ عمر ابن عبد الرحمن القباني[5]، وقد انتقى

=الدين بن عبدالرحمن بن أبي القاسم البعلبكي ابن الفخر الدمشقي (ولد سنة ٦٨٥هـ وتوفي عام ٧٣٢هـ) انظر في ترجمته: ذيل تذكرة الحفاظ (ص١٣٦) والبداية والنهاية (ج١٣/ ص٣٣٤-٣٤٥)، وذيل طبقات الحنابلة (ج٢/ ص٤١٩).

(١) يروي الجزء ابن عبدالدائم عن عبدالمنعم بن عبدالوهاب، عن علي الرزاز، عن اسماعيل الصفار، عن الحسن بن عرفة العبدي. وقد حققه الشيخ الفاضل عبدالرحمن بن عبدالجبار الفريواني وطبع في الكويت.

(٢) هو العالم المحدث شمس الدين أبو عبدالله محمد بن إبراهيم بن غنائم بن سعيد (ولد ٦٦٥ هـ ، توفي ٧٣٣هـ) ومشهور بابن المهندس وهي صنعة والده، انظر منادمة الأطلال (ص١١٩)، شذرات الذهب (ج٧/ ص١٩٤)، والرد الوافر (ص٧٨).

(٣) هو العالم المحدث المؤرخ شمس الدين أبو عبدالله محمد بن يحيى أو سعد بن محمد بن عبدالله بن مفلح بن هبة الله بن نميرالانصاري المقدسي ثم الدمشقي الصالحي الشهير بابن سعد (ولد سنة ٧٠٣هـ) وتوفي سنة ٧٥٧ هـ (انظر) الدرر الكامنة رقم ٤٦٦٠، وتذكرة الحفاظ (ص١٥٠٨)، والرد الوافر (ص١١٦).

(٤) هو الحافظ الكبير حجة الحفاظ، وعمدة العلماء الأيقاظ صلاح الدين أبو سعيد خليل بن الأمير سيف الدين كيكلدي بن عبدالله العلائي مولاهم، الدمشقي الشافعي نزيل القدس الشريف، له عدة تصانيف مفيدة (ولد سنة ٦٩٤ هـ وتوفي عام ٧٦١ هـ) انظر الدرر الكامنة (ج٢/ ص١٧٩)، ذيل طبقات الحفاظ للسيوطي (ص٣٦٠)، والأنس الجليل في تاريخ القدس والخليل (ج٢/ ص٤٥١)

(٥) هو العالم القدوة، الزاهد العابد المفتي سراج الدين أبو حفص عمر ابن الفقيه القدوة نجم الدين أبي عمر عبدالرحمن بن حسين بن يحيى بن عبدالمحسن اللخمي القباني ثم الحموي الحنبلي، نزيل القدس الشريف توفي فيها سنة ٧٥٥ هـ، انظر شذرات الذهب (ج٦/ ص١٧٨)، والأعلام للزركلي (ج٥/ ص٢٠٨) والدررالكامنة ترجمة (رقم ٣٠١٣)، والرد الوافر (ص٢٠٩).

الشيخ ابن تيمية -رحمه الله- مائة حديث من صحيح البخاري[1] مشتملة على الثلاثيات[2]، وسمي هذا التاليف الجزء الذي فيه مائة حديث. وقال الحافظ الذهبي ملخصا ذلك: وسماعاته من الحديث كثيرة...[3].

أما دواوين الإسلام الكبار كمسند الإمام أحمد وصحيحي البخاري ومسلم[4]، وسنن أبي داود السجستاني[5] ....

---

(١) هو حافظ الإسلام أمير المحدثين خاتمة الجهابذة النقاد الأعلام أبو عبدالله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة بن بردزبة الجعفي ولد ببخاري سنة١٩٤توفي بخرتنك -وقد زرتها ثم زرت قبره رحمه الله وأعلي مقامه عام ١٩٩٣م- سنة- وانظر في ترجمته تهذيب الأسماء واللغات للنووي، (ج١/ ص٦٧) وتاريخ بغداد للخطيب البغدادي (ولد٣٩٢، توفي٤٦٣هـ) (ج٢/ ص٤) الكامل في التاريخ لابن الأثير (ج٧/ ص٧٩) وهو علي بن محمد المعروف الجزري (توفي سنة٦٣٠هـ).

(٢) إن ثلاثيات الإمام البخاري لاتزيد على العشرين حديثا، وقد أفردها وشرحها بعد شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله - عدد من العلماء، والحديث الثلاثي هو الحديث الذي ليس بين راويه ومدونه من الأئمة وبين رسول الله ﷺ إلا ثلاث وسائط هم شيخ صاحب الكتاب والتابعي والصحابي، ولا يشترط أن تكون هذه الاحاديث صحيحة كلها، بل يعتريها بعض العلل،راجع كتاب "نفثات صدرالمكمد في شرح ثلاثيات مسند الإمام أحمد" طبع المكتب الإسلامي الطبعة الثانية" ١٤٠٠ هـ، للعلامة شمس الدين بن محمد بن أحمد بن سالم بن سليمان السفاريني النابلسي الحنبلي (أبو العون) المحدث الأصولي المؤرخ العلامة (ولد سنة ١١١٤هـ وتوفي ١١٨٨) انظر في ترجمته فهرس الفهارس للكتاني (ج٢/ ص٣٢٦-٣٤٨)، وهدية العارفين للبغدادي (ج٢ / ص٣٠٤)، الشطي: مختصر طبقات الحنابلة (ص١٢٧-١٣٠).

(٣) انظر الشهادة الزكية لمرعى الكرمي الحنبلي (ص٤٠).

(٤) الإمام أبو الحسين عساكر الدين مسلم بن الحجاج بن كوشاذ القشيري النيسابوري الجهبذ العلم، قيل ولد سنة ٢٠٤هـ وتوفي سنة ٢٦١هـ، له عدة مصنفات أهمها الصحيح المسند ("صحيح مسلم) والأسماء والكنى والعلل،والتمييز وغيرها راجع في ترجمته اللباب لابن الأثير طبع بغداد (ج٣/ ص٣٨)،وخلاصة الأثر للمحبي (ص٣٥٧طبع مصر)وطبقات الحنابلة(ج١/ ص١٥٩) والجرح والتعديل (ج٤/ ص١٠١).

(٥) الحافظ الناقد الحجة أبو داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن عمران الأزدي السجستاني ولد سنة٢٠٢هـ وتوفي ٢٧٥هـ له عدة مصنفات منها السنن "المشهور باسمه" وغيرها، انظر ترجمته في الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (ج٤/ ص١٠١)، والمنتظم لابن الجوزي (ج٥/ ص٩٧)، العبر للذهبي (ج٢/ ص٥٤)، وفيان الأعيان (ج/ ص٤٠٤) وغيرها.

وجامع الترمذي[1] والنسائي[2] وابن ماجة[3] والدارالقطني[4] فإنه سمع كل واحد منها مرات عدة، ومن مسموعاته معجم الطبراني الكبير - رحمه الله تعالى ورحمهم أجمعين- [5] وأول كتاب حفظه في الحديث هو: الجمع بين الصحيحين للإمام الحميدي[6].

وقال البرزالي نقلا عن الذهبي: وحفظه للحديث ورجاله وصحته وسقمه

---

(١) الحافظ الإمام الحجة أبو عيسى محمد بن عيسى بن سورة بن موسى بن الضحاك السلمي الضرير البوغي الترمذي ولد سنة ٢٠٩هـ وتوفي (٢٧٩ هـ)، له تصانيف كثيرة في علم الحديث منها: -الجامع وهو المشهور بـ «سنن الترمذي» 'والعلل وغيرها، انظر ترجمته في ميزان الاعتدال للذهبي (ج٣/ ص٦٧٨)، وخلاصة الأثر للمحبي (ص٣٥٥)، والعبر ج٢/ ص٦٢).

(٢) الحافظ الحجة المتقن أبو عبدالرحمن أحمد بن شعيب بن علي بن بحر بن سنان ابن دينار النسائي ولد سنة ٢١٥هـ وتوفي سنة ٣٠٣هـ بدمشق، صنف كتاب السنن. انظر في ترجمته: - حسن المحاضرة للسيوطي طبع مصر (ج١/ ص٣٤٩) وسيرأعلام النبلاء (ج١٤/ ص١٢٥) وغاية النهاية لابن الأثير الجزري، طبع في مصر (ج١/ ص٦١) وغيرها.

(٣) هو الحافظ العمدة أبو عبدالله محمد بن يزيد بن عبدالله بن ماجة الربعي القزويني ولد سنة ٢٠٩ هـ وتوفي ٢٧٣ هـ صنف كتاب السنن وغيرها، انظر في ترجمته: المنتظم لابن الجوزي (ج٥/ ص٩٠)، والبداية والنهاية (ج١١/ ص٥٢) طبقات المفسرين، (ج٢/ ص٢٧٢)، تذكرة الحفاظ (ص٦٣٦)، وفيات الأعيان (ج٤/ ص٢٧٩) وغيرها.

(٤) هو الإمام الحافظ علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن نعمان بن دينار البغدادي الدارقطني الشافعي أبو الحسن ولد ٣٠٦هـ وتوفي عام ٣٨٥هـ صنف كتبا عدة: غريب اللغات، كتب القراءات، والسنن وغيرها، انظرفي ترجمته: طبقات القراء لابن الجزري (ج١/ ص٥٥٩)، طبقات الشافعية (ج٢/ ص٣١٠)، وفيات الأعيان (ج١/ ص٤١٧).

(٥) انظر الأعلام العلية (ص١٩-٢٠)، والكواكب الدرية (ص٥٣-٥٤)، ترجمة ابن تيمية من كنوز الأجداد، (ص٣٦٠) لمحمد كرد علي، طبع دارالثقافة، الطبعة الثانية ١٤٠٣هـ، بيروت.

(٦) هو الإمام الحافظ محمد بن فتوح الأزدي الأندلسي، الأديب البارع، توفي سنة ٤٨٨ هـ له عدة تصانيف من شعره الجيد:

لقاء الناس ليس يفيد شيئا ... سوى الهذيان من قيل وقال
فاقلل من لقاء الناس إلا ... لأخذ العلم أو إصلاح حال

انظر في ترجمته، المنتظم (ج٩/ ص٩٦) لابن الجوزي، نفح الطيب للمقري (ج٢/ ص١١٢-١١٥) الذهبي (سير أعلام النبلاء) (ج١٩/ ص١٢١).

فمما لا يلحق فيه...[1] وقال العلامة بن عبدالهادي مبينا مكانته في الحديث[2]: «وأما الحديث فكان حافظا له مميزا بين صحيحه وسقيمه، عارفا برجاله مضطلعا من ذلك، وكان علمه بالحديث ورجاله لا يجاريه فيه أحد من أهل زمانه....»[3].

وكان شيخ الإسلام آية في التفسير وحجة فيه ولكنه مع هذا لم يكن علمه بالحديث بأقل من معرفته للقرآن، فقد حفظ من المتون ما يعجز عنه أكثر العلماء، يستحضر الأحاديث وقت المناقشة ويعزو كل حديث إلى مخرجه، ويبين درجته من الصحة والضعف، وبلغ في ذلك درجة لم يبلغها أحد في عصره، (حيث يصدق عليه أن يقال كل حديث لا يعرفه ابن تيمية فليس بحديث[4]- ولكن الإحاطة لله، غير أنه يغترف فيه من بحر، وغيره يغترف من السواقي)[5].

فابن تيمية هو العالم المتبحر والمحدث الباهر الحاكم للروايات، ولقد أجاد وأفاد العلامة أبو الحسن الندوي -حفظه الله وأحسن ختامه - حينما وصفه بقوله: عالم من علماء أهل السنة، كان يعتبر أمير المؤمنين في الحديث في عصره...... وكانت مكتبة الحديث والرجال ككتاب مفتوح أمام عينيه، وذلك الرجل الذي قيل عنه في معرفته بالحديث: إن الحديث الذي لا يعرفه هو ليس بحديث....[6]

وأختم هذه الفقرة بقول العلامة عمر بن علي البزار في كتابه الماتع

---

(١) انظر الشهادة الزكية لمرعي الكرمي(ص٥) والرد الوافر لابن ناصرالدين (ص٧٠).

(٢) انظر العقود الدرية (ص٢٢-٣٣).

(٣) انظر كتاب الإمام ابن تيمية وقضية التأويل للدكتور محمد السيد الجليند (ص١٥).

(٤) انظر هذه المقولة للإمام الذهبي في الكواكب الدرية لمرعي الكرمي (ص٩٥) وترجمة ابن تيمية لمحمد كرد على طبعة المكتب الإسلامي الثالثة لعام ١٣٩٨ هـ (ص١٨).

(٥) في هذا القول غلو لا يخفى على المتضلعين بعلم الحديث، حتى ابن تيمية لا يرضاه بنفسه لو علم به، نقول هذا مع اعترافنا بأنه قد أحاط بالقسم الأوفى من الحديث وقد أحسن باستدراكه حين ما قال:- ولكن الإحاطة لله. فرحم الله ابن تيمية وغفرالله للذهبي وألحقنا بهم في الصالحين.

(٦) راجع الحافظ ابن تيمية - رضي الله عنه -للعلامة الندوي (ص٢١٤).

«الأعلام العلية» حين يصف ابن تيمية -رفعه الله في الدارين - قائلا: «أما معرفته بصحيح المنقول وسقيمه، فإنه في ذلك من الجبال التي لا ترتقى ذروتها، ولا ينال سنامها، قل أن ذكر له قول إلا وقد أحاط علمه بمبتكره، وذاكره، وناقله، أو أثر أو راو إلا وقد عرف حاله من جرح وتعديل، بإجمال وتفصيل»[1]. اهـ.

م- مؤلفاته العلمية:

١- **أسلوبه العلمي**: لقد تبحر ابن تيمية الإمام - بفضل ذكائه وقوة ذاكرته الموهوبة - في ذخائر الأقدمين العلمية بأكملها، واستساغها فكريا، واستفاد منها في مؤلفاته استفادة كاملة، إلا أن نفسه الطموح المضطربة، وعقله النادر الكبير، وقلمه السيال البليغ، لم يكن ذلك يقنعه بأن يكتفي بالنقل والرواية، والشرح والتلخيص أو الاختصار فما كاد يفارقه علمه العميق بكتاب الله تعالى وغوصه في علم الحديث رواية ودراية، واطلاعه الواسع الصحيح على مقاصد الشريعة، وملكته الراسخة في أصول الفقه وأصول التشريع، في أي مرحلة من مراحل تأليفه؛ وكل موضوع يريد أن يؤلف فيه ينفخ فيه روحا بعلمه الناضج الطريء، ولذلك لا نجد أي كتاب من كتبه يخلو من حقائق علمية جديدة وبحوث ناقلة، ومباحث أصولية جديدة، بل إن مؤلفاته تشق طريقا جديدا لفهم الكتاب، وتفتح بابا جديدا إلى إدراك مقاصد الشريعة.

٢- **تقريظ العلماء لإنتاجه العلمي**: يقول الحافظ الذهبي عن مؤلفاته: كان من بحور العلم، أثني عليه الموافق والمخالف، وسارت بتصانيفه الركبان، لعلها ثلاثمائة مجلدة[2]. وقد ذكر أنها أكثر من مائتي مجلد في مصنف له[3]

---

(١) انظر الأعلام العلية (ص٣٢) واستدل هناك على ما ذكر آنفا بقصة طريفة فليرجع إليها.

(٢) انظر تذكرة الحفاظ للإمام الذهبي، طبعة دار إحياء التراث العربي عن طبعة وزارة المعارف الحكومية الهند (ج٤/ ص١٤٩٨-١٤٩٦).

(٣) انظر العبر في خبر من غبر للإمام الذهبي -طبع الكويت (ج٤/ ص٨٤).

ويقول ابن العماد: إن تصانيفه تبلغ خمسمائة مجلدة[1]. وقال الذهبي في موضع آخر: ولعل تصانيفه في هذا الوقت تكون أربعة آلاف كراس أو أكثر...[2]. وقال: جمعت مصنفات شيخ الإسلام تقي الدين أبي العباس أحمد بن تيمية - رضي الله عنه - فوجدته ألف مصنف، ثم رأيت له أيضا مصنفات أخر[3]، وقال الشيخ كمال الدين بن الزملكاني - واصفا ابن تيمية: اجتمعت فيه شروط الاجتهاد على وجهها، وله اليد الطولى في حسن التصنيف، وجودة العبارة والترتيب، والتقسيم والتبيين[4]. ويحدثنا عن تصانيفه وروعتها المؤرخ العلامة ابن رجب الحنبلي[5] بأسلوب شيق رشيق فيقول مختصرا جامعا: «وأما تصانيفه فهي أشهر من أن تذكر، وأعرف من أن تنكر، صارت مسير الشمس في الأقطار، وامتلأت بها البلاد والأمصار، قد جاوزت حد الكثرة، فلا يمكن لأحد حصرها، ولا يتسع هذا المكان بعدّ المعروف منها ولا ذكرها»[6]. اهـ.

٣- **غزارة نتاجه العلمي والفكري:** وإنني في هذه الترجمة المختصرة لأعجز عن ذكر كل مؤلفاته وحصر جل مصنفاته، وأحب أن أنوه إلى أن الإمام الناقد ابن القيم الجوزية - رحمه الله تعالى - ألف رسالة في إحصاء كتب شيخه -

---

(١) شذرات الذهب في أخبار من ذهب لابن العماد الحنبلي(ت١٠٨٩) طبعة إحياء التراث العربي - بيروت (ج٦/ ص٨٠-٨١).

(٢) انظر الرد الوافر (ص٦٩-٧٠).

(٣) انظر الرد الوافر (ص٧٢).

(٤) انظر الرد الوافر (ص١٠٩)، والعقود الدرية (ص٣٨٩)، والكواكب الدرية (ص٥٩-٦٠).

(٥) هو الحافظ الفقيه الأصولي المؤرخ عبدالرحمن بن أحمد بن رجب بن الحسن بن محمد بن مسعود البغدادي الدمشقي الحنبلي الشهير بابن رجب الحنبلي أبوالفرج، ولد (٧٣٦ هـ وتوفي بدمشق ٧٩٥هـ) له مصنفات عدة منها الذيل على طبقات الحنابلة، وشرح صحيح الترمذي وغيرها. انظر ترجمته:-الدارس في تاريخ المدارس للنعيمي (ج٢/ ص٧٦-٧٧)، فهرس الفهارس للكتاني، (ج٢/ ص٦٠-٦١)، البدر الطالع للشوكاني (ج١/ ص٣٢٨).

(٦) انظر الذيل على طبقات الحنابلة (ج٢/ ص٤٠٣).

رحمهما الله - بلغت حسب ما بلغه علمه خمسين وثلاثمائة[1] ما بين كتاب أو رسالة أو قاعدة، هذا ناهيك عما لم يصله منها ولم يطلع عليه بسبب حرق أعدائه لها، أو إخفائها، أو سرقتها إبان سجنه أو أثناء الحملة على تلاميذه، ومن ينتحل فكره اللامع المناهض لفكر الجامدين الخانعين.

وفي شأن تصانيفه الفريدة يقول الحافظ عمر بن البزار: «وأما مؤلفاته ومصنفاته، فإنها أكثر من أن أقدر على إحصائها، أو يحضرني جملة أسمائها، بل هذا لا يقدر عليه غالبا أحد، لأنها كثيرة جدا، كبارا وصغارا، وهي منشورة في البلدان، فقل بلد نزلته إلا ورأيت فيه من تصانيفه. . . »[2]

وسأكتفي في ترجمتي لشيخ الإسلام بذكر أهمها لأن سردها كلها يستغرق حيزا كبيرا يضيق عنه مقامنا هذا، فمن أهمها والذي هو مطبوع متداول:

١- منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة والقدرية. أربع مجلدات.

٢- درء تعارض العقل والنقل. أربع مجلدات.

٣- كتاب الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح. مجلد كبير ضخم.

٤- الصارم المسلول على شاتم الرسول. مجلد ضخم.

٥- اقتضاء الصراط المستقيم مخالفة أصحاب الجحيم. مجلد كبير.

٦- الفرقان بين أولياء الرحمن وأولياء الشيطان. كتاب متوسط.

٧- العقيدة الواسطية. كتاب متوسط.

٨- رفع الملام عن الأئمة الأعلام. كتاب متوسط.

٩- الكلم الطيب. كتاب متوسط[3].

ولشيخ الإسلام فتاوى وإجابات على أسئلة ترده وهي كثيرة جدا، وقد

---

(١) نشر هذه الرسالة وحققها الدكتور صلاح الدين المنجد العراقي، وطبعتها دار الكتاب الجديد في بيروت بلبنان لعام ١٣٩٦هـ.

(٢) انظر الأعلام العلية (ص٢٥).

(٣) انظر الشهادة الزكية (ص٤٢)، والكواكب الدرية (ص٦٥) وكلاهما لمرعي الكرمي الحنبلي وانظر حياة ابن تيمية لمحمد بهجت البيطار (ص٢٠).

طبع منها خمس مجلدات باسم مجموع الرسائل والمسائل، ثم قام العلامة الشيخ عبدالرحمن بن محمد بن قاسم وابنه محمد بجمع ما استطاعا إليه سبيلا من فتاواه ورتباها حسب مواضيعها وتم طبعها في بلاد الجزيرة ثم في بلاد أرض الكنانة فكانت الحصيلة سبع وثلاثين مجلدة كبيرة، وينبغي أن نشير إلى أن هناك كتبا وفتاوى لابن تيمية مفقودة أو ما زالت مخطوطة في كثير من مكتبات العالم المتناثرة.

ونستطيع أن نقول: «إن ابن تيمية قد ترك لنا مكتبة كاملة فيها كل ما يهم المسلم الاطلاع عليه في التفسير والحديث والعقيدة والأصول وشؤون الحياة وغيرها».

وعنها يقول الذهبي: «وما أبعد أن تصانيفه إلى الآن تبلغ خمسمائة مجلدا، وله في غير مسألة مصنف مفرد في مجلد»[1].

فكل هذا الإنتاج الغزير كان يحمل روح ابن تيمية وشخصيته، ويمثل اطلاعه وقدرته واعتماده على كتاب الله وبصره بسنة رسول الله ﷺ وتشبعه بها، هذا ومن طالع كتبه علم أنها اصطبغت بروحه الدعوية إلى الله، والاعتزاز بهذا الدين القويم، والجهاد في سبيل الله العظيم. التي خالجته طوال سنين كفاحه وجهاده ونشره للعلم الصحيح، وخلاصة قولي: إن مؤلفاته تعكس صورة حقيقية مماثلة لما خالج نفسه -أي صورة فوتوغرافية شمسية كما نطلق عليها في العصر الحاضر- فرحمه الله رحمة واسعة، وأعاننا على بعث تراثه الدفين.

ن - مكانته بين العلماء وثناؤهم عليه:

حقيقة إن هذا باب عظيم، من أراد ولوجه فإنه يخرج منه بمجلدات عظيمة تدور حول هذه الشخصية الفذة التي شغلت العلماء في عصرها، وإلى يوم الناس هذا. ولا يزال القول فيه بين مؤيد ومعارض؛ وإن كان المعارضون لا يخرجون عن صنفين اثنين:

١- إما معارض لهوى في نفسه وزيغ في عقيدته، وضلال في فكره،

---

(١) انظر طبقات علماء الحديث (ص٢٨٩-٢٩٠).

رد الشيخ على أجداده وفند مزاعمهم، وفضح ضلالهم، فهو ينتقم لأجداده وأهل ضلاله بالنيل من الشيخ والافتراء عليه والحط من قدره، وتحميل كلامه ما لا يحتمل.

٢- وإما صوفي جاهل متردد في الحق لا يدري أين هو ؟ فإن العلم والتجرد من التبعية والتعصب الأعمى يرده إلى الحق والصواب، فيعرف أن الشيخ ما حداه إلى مهاجمة غلاة الصوفية والجهلة منهم إلاما رآه منهم من انحراف وابتعاد عن السبيل القويم.

وقد نالت شخصية الإمام شيخ الإسلام ابن تيمية - رضي الله عنه - هذا الاهتمام لما تركته من أثر في الحياة الدينية عند المسلمين، هذا وقد شهد له جمع غفير من العلماء في القديم والحديث بمتانة دينه وعلو كعبه وتفرده في العلم والتقوى والإصلاح والجهاد، أقر هذا خصمه قبل موافقه، عدوه قبل حبيبه، وبعيده قبل قريبه.

ومن العلماء الأصحاب له نأخذ بضع نماذج من ثنائهم عليه، فعلى سبيل المثال لا الحصر:

١- العلامة ابن دقيق العيد[1] الذي لما سئل حين اجتمع به في قاهرة مصر وسمع كلامه أجاب: «هو رجل حُفَظَةٌ» وقال أيضا: «لما اجتمعت بابن تيمية رأيت رجلا العلوم كلها بين عينيه، يأخذ منها ما يريد، ويدع ما يريد، وقلت له: ماكنت أظن أن الله بقي يخلق مثلك»[2].

---

(١) هو الشيخ الإمام العلامة الهمام أبوالفتح تقي الدين محمد بن علي بن وهب القشيري المنفلوطي المالكي الشافعي، ابن دقيق العيد توفي سنة ٧٠٢هـ، والذي يقول عنه الحافظ الذهبي:- أحفظ من رأيت أربعة: ابن دقيق العيد، والدمياطي وابن تيمية والمزي: " فابن دقيق العيد أفقههم بالحديث، والدمياطي أعرفهم بالأنساب، وابن تيمية أحفظهم للمتون، والمزي أعرفهم بالرجال ". انظر في ترجمته فهرس الفهارس للكتاني (ج١/ ص١٥٤)، الدرر الكامنة (ج٤/ ص٩١). وهناك ترجمة وافية له في مقدمة كتابه "الإقتراح في بيان الاصطلاح " تحقيق الأستاذ الفاضل عامر حسن صبري.

(٢) انظر البداية والنهاية لإبن كثير الدمشقي (ج١٤/ص٢٧)، والرد الوافر لابن ناصرالدين الدمشقي (ص١١١). وذيل طبقات الحنابلة (ج٢/ ص٣٩٢).

٢- أبو حيان الأندلسي[1] وكان علامة وقته في النحو، لما اجتمع بابن تيمية حين سفره لمصر كي يستحث السلطان على الخروج ومنازلة التتار عام ٧٠٠هـ قال: «ما رأت عيناي مثل ابن تيمية». ثم مدحه أبوحيان على البديهة في المجلس فقال:

لما أتينا تقي الدين لاح لنا	داع إلى الله فرد ما له وزر
على محياه من سيما الألى صحبوا	خير البرية نور دونه القمر
حبر تسربل منه دهره حبرا	بحر تقاذف من أمواجه الدر
قام ابن تيمية في نصر شرعتنا	مقام سيد تيم إذ عصت مضر
فأظهر الحق إذ آثاره درست	وأخمد الشر إذ طارت له الشرر
كنا نحدث عن حبر يجيء فها	أنت الإمام الذي قد كان ينتظر[2]

٣- وقال عنه القاضي الفقيه الشاعر ابن فضل الله العمري[3]: «هو نادرة العصر»:

هو البحر من أي النواحي أتيته   هو البدر من أي الضواحي رأيته

وقال: «رضع ثدي العلم منذ فطم، وطلع فجر الصباح ليحاكيه فلطم،

---

(١) هو الشيخ العلامة علم القراء، أستاذ النحاة والأدباء، أثيرالدين محمد بن يوسف ابن علي بن حيان الأندلسي الجياني ثم الغرناطي ثم المصري الظاهري، ولد سنة ٦٥٤ وتوفي سنة ٧٤٥ هـ انظرفي ترجمته طبقات الشافعية (ج٦/ ص٣١- ٤٤) فوات الوفيات (ج٢ / ص٢٨٢-٢٨٥) طبقات القراء لابن الجزري ج٢/ ص٢٨٥-٢٨٦ بغية الوعاة للسيوطي (ص١٢١-١٢٣).

(٢) انظر ديوان أبي حيان ص (٤٤٧) وهذه القصيدة من البسيط والشهادة الزكية (ورقة ٣ أ)، والرد الوافر(ص١١٨ -١١٩) وشيخ الإسلام أحمد تقي الدين بن تيمية للشيخ أحمد القطان ومحمد الزين (ص١٨٣).

(٣) هو العالم الأصيل والبارع النبيل شهاب الدين أبو العباس أحمد بن يحيى بن جمال الله بن فضل الله بن دعجان بن خلف العمري الشافعي ولد سنة ٦٩٧هـ وتوفي سنة ٧٤٩ هـ. انظر في ترجمته تاريخ ابن الوردي (ج٢/ ص٣٥٤)، والنجوم الزاهرة (ج١٠ / ص٢٣٤)، وفوات الوفيات (ج١/ ص٧)، والأعلام (ج١/ ص٥٤) وقد ترجم ابن فضل الله العمري لابن تيمية ترجمة وافية في كتابه "مسالك الأبصار في ممالك الأمصار" والقسم الذي فيه الترجمة ما زال مخطوطا غير مطبوع.

وقطع الليل والنهار دائبين، واتخذ العلم والعمل صاحبين، إلى أن أس السلف بهداه، ونأي الخلف عن بلوغ مداه...»

وقال أيضا: «ترد إليه الفتاوى فلا يردها، وتفد عليه من كل وجه فيجيب عنها بأجوبة كأنه كان قاعدا لها يعدها:

أبدا على طرف اللسان جوابه فكأنما هي دفعة من صيب
يغدو مساجله بغرة طامع ويروح معترفا بذلة مذنب[1]

٤- وقال الحافظ العمدة الناقد أبوالحجاج المزي[2] عن ابن تيمية -وهو من معاصريه-: «ما رأيت مثله، ولا رأى هو مثل نفسه، وما رأيت أحدا أعلم بكتاب الله وسنة رسول الله ﷺ ولا أتبع لهما منه»[3] [4].

٥- وقال العلامة ابن الوردي[5] ناظم البهجة في رحلته - لما ذكر علماء دمشق: «وتركت التعصب والحمية، وحضرت مجلس ابن تيمية، فإذا هو بيت

---

(١) انظر الرد الوافر لابن ناصر الدين (ص١٤٧-١٤٨)، والشهادة الزكية (ص٦٥).

(٢) هو حافظ الإسلام محدث الأعلام، الحبر النبيل، أستاذ أئمة الجرح والتعديل جمال الدين أبو الحجاج يوسف بن الزكي عبدالرحمن بن يوسف بن أبي الزهر القضاعي، ثم الكلبي الحلبي الدمشقي ثم المزي الشافعي. ولد سنة ٦٥٤ هـ وتوفي عام ٧٤٢ هـ دفن بجانب شيخ الإسلام ابن تيمية في مقبرة الصوفية -رحمهما الله- له التصانيف المفيدة العجيبة، ومن أشهرها: كتابه تهذيب الكمال في أسماء الرجال، وموسوعته: تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف، انظرفي مصادر ترجمته كلا من:- تذكرة الحفاظ للذهبي (ج٤ / ص٢٨٠-٢٨٢)، وشذرات الذهب لابن العماد (ج٦ / ص١٣٦-١٣٧)، البدر الطالع للشوكاني (ج٢ / ص٣٥٣-٣٥٤)، إيضاح المكنون للبغدادي (ج١ / ص ٢٤١).

(٣) انظر طبقات علماء الحديث ص٢٨٣، العقود الدرية لابن عبدالهادي ص٢٣ والرد الوافر ص٢٢٩ -٢٣٠ والشهادة الزكية لمرعي الكرمي ص٦ أ.

(٤) وعن المزي يقول العلامة ابن ناصر الدين الدمشقي: سمعت بعض مشايخنا يقول إن الحفاظ الثلاثة:- المزي والذهبي والبرزالي اقتسموا معرفة الرجال، فالمزي أحكم الطبقة الأولى ، والذهبي الوسطى ، والبرزالي الاخيرة، انظر الرد الوافر(ص١٧).

(٥) هو الإمام الفقيه القاضي زين الدين عمر بن مظفر الشافعي المشهور بابن الوردي توفي بحلب سنة ٧٤٩ هـ،انظرفي ترجمته طبقات الشافعية للسبكي (ج٦ / ص٢٤٣) وبغية الوعاة للسيوطي (ص٣٦٥).

القصيدة، وأول الخريدة[1]، علماء زمانه فلك هو قطبه، وجسم هو قلبه، يزيد عليهم زيادة الشمس على البدر، والبحر على القطر. بحثت يوما بين يديه فأصبت المعنى فكناني وقبل بين عيني اليمني، فقلت:

إن ابن تيمية في كل العلوم أوحد
أحييت دين أحمد وشرعه يا أحمد»[2]

٦- وقال عنه الإمام المحدث العلامة بدرالدين العيني[3] -وقد جاء بعده- يمدحه: «ومن الشائع المستفيض أن الشيخ الإمام العالم العلامة تقي الدين ابن تيمية، من شم عرانين الأفاضل، ومن جم براهين الأوائل.... وهو الإمام الفاضل البارع التقي النقي الورع الفارس في علمي الحديث والتفسير، والفقه والأصولين بالتقرير والتحرير، والسيف الصارم على المبتدعين والحبر القائم بأمور الدين..... وكيف لايكون ابن تيمية شيخ الإسلام، وقد صرح بإطلاقه ذلك عليه قضاة القضاة الأعلام، والعلماء الأفاضل أركان الإسلام....، ثم أخذ يذكر وصف الأئمة لابن تيمية ومدحهم له وإجلالهم لعلمه، وخضوعهم عند زهده وتقواه، فقال: فاذا كان هذا الإمام بهذا الوصف بشهادة هذا العلامة - أي أبو حيان الأندلسي -وبشهادة غيره من العلماء الكبار، فماذا يترتب على من يطلق عليه: الزندقة أو ينبزه بالكفر؟ ولايصدر هذا إلا عن غبي جاهل، أو

---

(١) الخريدة: اللؤلؤة قبل ثقبها،والبكر من النساء (لسان العرب (ج٣/ ص١٦٢).

(٢) انظر تاريخ ابن الوردي (ج٢/ ص٤٠٧) والعقود الدرية (ص٥٠٧)، الكواكب الدرية (ص٥٧)، والشهادة الزكية (ورقة ٢ب).

(٣) هو الإمام العلامة الحافظ بدرالدين أبومحمد محمود بن أحمدالعيني الحنفي القاهري الأصولي الفقيه المفسر المؤرخ اللغوي،ولد في٧٦٢هـ وتوفي في٨٥٥ هـ انظر في ترجمته (الضوء اللامع للسخاوي ج١٠ / ص١٣١-١٣٥) واسمه بالكامل الضوء اللامع لأهل القرن التاسع للإمام محمد بن عبدالرحمن السخاوي (ولد ٨٤٩، توفي ٩٢٠) مطبعة القدسي بالقاهرة لعام ١٣٥٣هـ، وللسيوطي في حسن المحاضرة طبع مصر (ج١/ ص٢٧٠)، وأيضانظم العقيان (ص١٧٤-١٧٥) طبع نيويورك، ألف بدر الدين العيني عدة تصنيفات حسان منها: شرح لصحيح البخاري وغيرها في النحو والبلاغة.

مجنون كامل...!![1].

وكان خصوم شيخ الإسلام يعترفون له بالتفوق في العلم والعمل، ويقرون بأنه لا نظير له، وفي ذلك يقول الحافظ الذهبي مدللا على صحة ما نذهب إليه:

لو لاطف خصومه لكان كلمة إجماع؛ فإن كبارهم خاضعون لعلومه، معترفون بتفوقه، مقرون بندور خطئه، وأنه بحر لا ساحل له، وكنز لانظير له[2].

فهم مع مخالفتهم إياه في فكره ومنهجه إلا أنهم مقرون بقوة إيمانه ورسوخ يقينه، وغزارة علمه، وعظمة حلمه، بحيث يصدق قول الشاعر:

وشمائل شهد العدو بفضلها والفضل ما شهدت به الأعداء[3]

فمن أشهر خصومه وأعلمهم نأخذ علمين نضرب بهما أمثلة وهما:

٧- الإمام تقي الدين السبكي[4] - كان معاصرا له وهو من أعظم من ناوأه ورد عليه - ولما كتب الإمام الذهبي فيما اشتهر إلى الشيخ تقي الدين السبكي يعاتبه على ما صدر منه في حق ابن تيمية، كتب السبكي جوابا يعتذر من تلك الحادثات، فكان مما كتب ما يلي: «أما قول سيدي في الشيخ - ابن

---

(١) انظر الرد الوافر (ص٢١٦-٢٦٧).

(٢) انظر الدرر الكامنة لابن حجر (ج١/ ص١٦١).

(٣) أورد هذا البيت الأستاذ الشيخ الفاضل عبدالله بن خميس في كتابه " الشوارد " الجزء الأول، صفحة ٣٢، منسوبا إلى السري الرفاء المتوفى سنة ٣١٢ هـ وهو شاعر أديب، انظر في ترجمته الفهرست لابن النديم (ج١/ص١٦٩)، ياقوت الحموي: معجم الأدباء (ج١١ / ص١٨٢-١٨٩).

(٤) هو العلامة الفهامة أبو الحسن علي بن عبدالكافي بن علي بن تمام بن يوسف بن موسى بن تمام الأنصاري الخزرجي السبكي الشافعي (ولقبه تقي الدين) له عدة تصانيف مفيدة في الفقه والتفسير والتاريخ، ولد سنة ٦٨٣ هـ وتوفي عام ٧٥٦ هـ بالقاهرة، انظر في ترجمته طبقات الشافعية لابنه تاج الدين السبكي (ج٦ /١٤٦-٢٢٧)، وطاش كبرى زادة (مفتاح السعادة (ج٢/ص٢٢١-٢٢٤). الكتاني: فهرس الفهارس (ج٢ / ص ٣٦٩، ٣٧٢)، محمد بن طولون: القلائد الجوهرية (ج١ / ص١٠٦-١٠٧). وقد ألف عدّة تصانيف في الرد على شيخ الإسلام.

تيمية - فالمملوك يتحقق كبر قـدره، وزخارة بحره، وتوسعه في العلوم الشرعية والعقلية، وفرط ذكائه واجتهاده وبلوغه في كل من ذلك المبلغ الذي يتجاوز الوصف، والمملوك يقـول ذلك دائما ؛ وقـدره في نفـسي أعظـم من ذلك وأجل، مع ما جمع الله له من الزهادة والورع والديانة ونصرة الحق والقيام فيه لا لغرض سواه، وجريه على سنن السلف وأخذه من ذلك بالمأخذ الأوفى، وغرابة مثله في هذا الزمان، بل من أزمان ![1]

وفي السبكي يقـول قاضي القضـاة، صالح بن عمـر البلقيني[2] الشافعي: «لقد افتـخر قاضي القضـاة تاج الدين السبكي[3] في ترجمة أبيـه - العلامة تقي الدين السـبكي - في ثناء الأئمـة عليـه،بأن الحافظ المزي لم يكـتب بخطه لفظة «شيخ الإسـلام» إلا لأبيه، وللشـيخ تقي الدين بن تيمـية وللشيـخ شمس الدين ابن أبي عـمـر الحنبلي[4] -رحـمـهم الله ....

(١) انظر ذيل طبـقـات الحنابلة لابـن رجب (ج٢/ ص٣٨٧-٣٨٨) والـرد الوافـر (ص١٠٠)، وكنوز الأجداد لمحمد كرد علي (ص٣٦٥).

(٢) هو العلامـة شيخ الإسـلام الهمام صـالح بن عمر بن رسـلان بن نصيـر بن صالح الكناني، العسـقلاني، البلقـيني الأصل، القاهري الشافـعي وكنيتـه أبو البقاء ولقبه علم الدين، فقيـه، مفسر، محـدث، ناثر، متكلم، ولد سنة ٧٩١ هـ، وتوفي سنة ٨٦٨ هـ، له عدة تصانيف في مخـتلف الفنون. ووالده أشهر وأعلم منه، انظر في ترجمته: الضـوء اللامع للسخـاوي (ج٢/ ص٣١٣-٣١٤) وإيضاح المكنون للبـغدادي (ج٢/ ص٢٥٥)، وفهرس الازهرية (ج٢/ ص٤٣١).

(٣) هو العـلامـة الحافظ الشـيخ أبو نصـر تاج الـدين ابن الإمـام تقي الديـن علي بن عبدالكافي السبكي الشافعي المصري الدمـشقي، برع في الفقه والتاريخ وعلوم اللغة، ولد سنة ٧٢٧ هـ وتتلمـذ على فحول العـلماء أمثـال المزي وابن الشحنة وابن سيد الناس، والصـلاح الصفدي وأبي حـيان وغـيرهم، توفي سنة ٧٧١ هـ بدمـشق، له مؤلفات كـثيرة منها " معـيد النعم ومبيد الـنقم " وغيره،راجع في ترجمتـه فهرس الفـهـارس للـكتـاني (ج٢ / ص٣٧٢، ٣٧٣) هـدية العـارفـين للبـغـدادي (ج١ / ص٦٣٩)، البيت السبكي لمحمد الصادق حسين ص (١٤-٤٥).

(٤) شمس الديـن بن أبي عمر الحنبـلي: هو الإمام الفقـيه الزاهد الخطيب شـمس الدين عبدالرحمن بـن محمـد بن أحمـد بن قدامـة المقدسي ثم الصـالحي، سمع من أبيه الشيخ أبي عمرو وعـمه الشيخ موفق الدين، وعني بالحديث، وتفقه على عـمه فقرأ عليه المقنع وشرحه في عـشر مجلدات مستمدا مـن المغني وأخذ الأصول عن السيف الآمدي، انتـهت إليه رئاسـة المذهب في عصـره، بل رئاسة العلم في زمـانه، أثني عليه الأئمة منهم إسـماعيل بن الخباز والذهبي، وكان الشـيخ محيي الدين النووي=

جميعا-[1]. فلولا أن ابن تيمية في غاية العلو من العلم والعمل والصلاح والتقوي، ما قرن ابن السبكي أباه معه في هذه المنقبة، ولوكان ابن تيمية - رضي الله عنه - مبتدعا أو زنديقا لما رضي..
أن يكون أباه قرينا له» اهـ.

٨- ومن خصومه العلامة محمد بن على الزملكاني[2] - أحد الأئمة الأعلام من الشافعية - وكان أعلم من خاصم ابن تيمية - رحمه الله - حتى إنه تولى مناظرة شيخ الإسلام ابن تيمية غير مرة، ومع ذلك فكان معترفا بإمامته، ولا ينكر فضله، قال واصفا الشيخ ابن تيمية: «كان إذا سئل عن فن

=يقول: «هو أجل شيوخي» أخذ عنه العلم جماعة منهم: تقي الدين بن تيمية، ومجد الدين إسماعيل الحراني وغيرهم، توفي سنة ٦٨٢هـ، انظر ترجمته في كل من: ذيل طبقات الحنابلة لعبد الرحمن بن رجب السلامي البغدادي (ت٧٩٥هـ) (ج٢/ ص٢٠٤) مطبعة السنة المحمدية، القاهرة عام (١٩٥٢) بتحقيق محمد حامد الفقي، الجزء الأول فقط تحقيق د/ سامي الدهان وهنري لاووست، المعهد الفرنسي دمشق ١٩٥١م، ومختصر طبقات الحنابلة لمحمد جميل عمر الشطي (١٣٧٩هـ) مطبعة الترقي بدمشق عام (١٣٣٩هـ) (ص٨٢)، والمقصد الأرشد في ذكر أصحاب الإمام أحمد لبرهان الدين إبراهيم بن محمد بن مفلح الحنبلي (ت٨٨٤هـ) تحقيق د/ عبدالرحمن بن سليمان العثيمين (ج٢/ ص١٠٧) ترجمة رقم ٥٩١، الطبعة الأولى لمكتبة الرشد بالرياض عام ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م والمنهج الأحمد في تراجم أصحاب الإمام أحمد لمحيي الدين عبدالرحمن بن محمد العليمي (ت٩٢٨) (ص٣٩٧)، راجعه: عادل نويهض، طبع عالم الكتب بيروت، عام ١٤٠٣هـ.

(١) انظر الرد الوافر (ص٦٤٩، ٢٥٠)، وشيخ الإسلام أحمدبن تيمية للشيخين أحمد القطان ومحمد الزين (ص١٨٢)، شيخ الإسلام وسيرته عند المؤرخين للدكتور صلاح الدين المنجد (ص١٩٦).

(٢) هو قاضي القضاة الحافظ كمال الدين محمد بن علي بن عبدالواحد بن خطيب زملكان الشافعي الدمشقي ولد سنة ٦٦٧ هـ وتوفي سنة ٧٢٧ هـ، الفقيه الصوفي الأصولي، المناظر، الأديب، له عدة تصانيف منها، رسالة في الرد على تقي الدين ابن تيمية في مسألة الطلاق، الفتاوى، البرهان، وغيرها.. انظر ترجمته في ابن كثير: البداية والنهاية (ج١٤/ ص١٣١، ١٣٢،) اليافعي: مرآةالجنان (ج٤/ ص٢٧٧)، طبقات الشافعية للسبكي (ج٥/ ص٢٥١، ٢٥٩)، الصفدي: الوافي بالوفيات (ج٤/ ص٢١٤-٢٢١). وينبغي الإشارة هنا إلى أن لقب قاضي القضاة مما يكره استعماله قياسا على ملك الملوك كما ذكر ابن القيم في زاد المعاد، وإيرادنا لهذا اللقب هنا لا يعني إقرارنا له، ولكن رعاية للجانب العلمي والأمانة العلمية، ومحافظة على ما كان مصطلحاعليه، لذا اقتضى التنويه.

من العلم ظن الرائي والسامع أنه لا يعرف غير ذلك الفن، وحكم أن أحدا لا يعرف مثله، وكان الفقهاء من سائر الطوائف إذا جلسوا معه استفادوا في مذاهبهم منه ما لم يكونوا عرفوه قبل ذلك، ولايعرف أنه ناظر أحدا فانقطع معه،و لا تكلم في علم من العلوم - سواءً كان من علوم الشرع أو غيرها - إلا فاق فيه أهله والمنسوبين إليه»[1].

وكتب الشيخ كمال الدين ابن الزملكاني، بخطه على كتاب «رفع الملام عن الأئمة الأعلام»[2] ما نصه: تأليف الشيخ الإمام العالم العلامة الأوحد الحافظ المجتهد الزاهد العابد القدوة، إمام الائمة، وقدوة الأمة، علامة العلماء وارث الأنبياء، آخر المجتهدين،أوحد علماء الدين، بركة الإسلام، حجة الأعلام، برهان المتكلمين، قامع المبتدعين، محيي السنة، ومن عظمت به علينا المنة، وقامت به على أعدائه الحجة واستبانت ببركته وهديه المحجة تقي الدين أحمد بن تيمية -أعلى الله مناره- وشيد به من الدين أركانه، . . . . ثم قال:

ماذا يقول الواصفون له وصفاته جلت عن الحصر
هو حجة لله باهرة هو بيننا أعجوبة الدهر
هو آية في الخلق ظاهرة أنوارها أربت على الفجر[3]

وأختم هذه الفقرة بذكر القول الفصل لإمام التعديل والجرح، والمعتمد

---

(١) انظر الرد الوافر (ص١٠٧، ١٠٩)، طبقات علماء الحديث (ص٢٨٤)، وترجمة ابن تيمية لمحمد كرد علي (ص١٢).

(٢) هو كتاب قيم حافل، دافع به ابن تيمية عن أئمة المذاهب المتبوعة بكثرة، وبين أسباب اختلافهم، وأنهم لم يعطلوا نصا صح عندهم ووضحت دلالته، وأن الخلاف بينهم هو في الاجتهاد المأجور عليه صاحبه في كل الأحوال. وقد طبع عدة طبعات في مختلف البلدان، بل وترجم إلى عدة لغات عالمية، وذلك لنفاسة موضوعه.

(٣) انظر الكواكب الدرية (ص٦١(والشهادة الزكية وكلاهما لمرعي الكرمي الحنبلي (ص٣٧-٣٨)، وتاريخ ابن الوردي (ج٢/ ص٤١٠) «واسمه المختصر في أخبار البشر»، وراجع ذيل طبقات الحنابلة لابن رجب (ج٢/ ص٣٩٢)، والرد الوافر (ص١٦٩، ٢٦٢).

عليه في المدح والقدح[1]، ذاك هو الحافظ الذهبي الذي قيل عنه إنه ناقد المحدثين وإمام المعدلين والمجرحين، والآية في نقد الرجال، العمدة في الجرح والتعديل[2]، والذي يصفه الداعية الأديب أبوالحسن الندوي بأنه: «إمام فن الرجال»[3]، فلقد طفحت كتب الحافظ الذهبي بمدح شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمهما الله وأعلى مقامهما - فلو اطلعت على ما كتبه في كل من:

- تذكرة الحفاظ[4]
- والعبر في خبر من غبر[5]
- ومعجم الشيوخ[6]
- ومعجم المحدثين[7]

لرأيت العجب العجاب من مناقب وألمعية شيخ الإسلام، وتصدره المنصب الأعلى بين العلماء، كيف لا وهو العقد الفريد بين ورثة الأنبياء؟!. وبينما حاول بعض الناس المتحاملين أن يشكك في مدح الذهبي لابن تيمية - رضي الله عنهما - وادعى أنه في آخر عمله انتقصه ورد عليه أثناء ترجمته له في سير أعلام النبلاء، ولكن لما لم يجد بينة على ما ادعى - حيث إن المجلد الاخير من سير أعلام النبلاء مفقود - أحال عليه والإحالة على الغائب لا تساوي فلسين، وصدق الله العظيم القائل في الذكر الحكيم: ﴿ **إن الله يدافع عن الذين آمنوا إن الله لا يحب كل خوان كفور** ﴾ (الحج:٣٨). شاء الله العظيم سبحانه

---

(١) انظر الرد الوافر لابن ناصر الدين الدمشقي (ص٤٩).

(٢) انظر المصدر السابق (ص٦٦).

(٣) راجع الحافظ ابن تيمية للعلامة أبي الحسن الندوي (ص٢٨).

(٤) انظر تذكرة الحفاظ: (ج٢/ ص١٤٩٦) تحقيق الشيخ عبدالرحمن المعلمي اليماني طبعة حيدرآباد عام ١٣٧٧هـ وطبع في أربعة مجلدات.

(٥) انظر العبر في خبر من غبر، تحقيق الأستاذين: د. صلاح الدين المنجد والأستاذ فؤاد السيد، طبع الكويت سنة١٩٦٠-١٩٦٩م.

(٦) انظر معجم الشيوخ (ج١ / ص٥٦-٥٧).

(٧) انظر معجم المحدثين: (ص٢٥).

أن يحفظ لنا ترجمة شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله - الموجودة في سير أعلام النبلاء، فلقد نقلها ابن الوزير في كتابه الماتع العواصم والقواصم وعلق المحقق قائلا في الجزء الخامس[1]: وقع هنا في نسخة «ج» ترجمة مطولة لشيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله - ولم ترد في سائر النسخ، فرأيت أن أثبتها في الهامش بنصها، مع أنه قد وقع في سطورها نقص ينقطع الكلام بسببه؛ وقد أشرت إليه بإثبات النقط وإنما أثبتها هنا، لأن المجلد الذي فيه هذه الترجمة من «سير أعلام النبلاء»[2] - وهو الأخير - لم يطبع،لأننا لم نجد نسخة منه صالحة للنشر، ونصها: «وهذه ترجمة الإمام العلامة ابن تيمية من النبلاء للذهبي، نقلتها إلى هنا، لأني قد أكثرت عنه النقل في هذا الكتاب، خاصة في هذا المجلد. قال أبو عبدالله الذهبي فيه: . . . الشيخ الإمام العالم، المفسر، الفقيه، المجتهد، الحافظ، المحدث، شيخ الإسلام، نادرة العصر، ذو التصانيف الباهرة، والذكاء المفرط، تقي الدين أبو العباس أحمد ابن العالم المفتي شهاب الدين عبدالحليم ابن الإمام شيخ الإسلام مجد الدين أبي البركات عبدالسلام مؤلف الأحكام - يعني كتاب المنتقي - ابن عبدالله بن أبي القاسم الحراني. . . . إلى قوله سمع من فلان وفلان وخلق كثير، وأكثر وبالغ وقرأ بنفسه على جماعة، ونسخ عدة أجزاء وسنن أبي داود، ونظرفي الرجال والعلل، وصار من أئمة النقد، ومن علماء الأثر مع التدين، والتأله والذكر، والصيانة، ثم أقبل على الفقه وقواعده، وحججه، والإجماع، والاختلاف، حتى كان يقضي منه العجب إذا ذكر مسألة من مسائل الخلاف،ثم يستدل ويرجح، ويجتهد، وحق له ذلك، فإن شروط الاجتهاد كانت قد اجتمعت فيه،

---

(١) هو العلامة أبو عبدالله عز الدين محمد بن إبراهيم بن علي بن المرتضي بن المفضل الحسني القاسمي، من آل الوزير، من أعيان اليمن، مات بصنعاء سنة ٨٤٠هـ، وله كتب نفائس، منها: إيثار الحق على الخلق، وتنقيح الأنظار في علوم الآثار، والعواصم والقواصم في الذب عن سنة أبي القاسم ومختصره الروض الباسم، وكل هذه مطبوعة، انظر في ترجمته البدر الطالع (ج٢/ ص٨١-٩٣)، وأبجد العلوم (ص٨٦٧) والضوء اللامع (ج٦/ ص٢٧٢).

(٢) انظر العواصم والقواصم. الجزء الخامس، (ص٢٦١-٤٦٤)، تحقيق شعيب الأرنؤوط. مؤسسة الرسالة طبعة أولى ١٤٠٥ هـ١٩٨٥م

فإنني ما رأيت أحدا أسرع انتزاعا للآيات الدالة على المسألة التي يوردها منه، ولاأشد استحضارا لمتون الأحاديث.. ثم قال:.... كان قوالا بالحق نهاءً عن المنكر، لا تأخذه في الله لومة لائم، ذاسطوة وإقدام، وعدم مداراة للأغيار، ومن خالطه وعرفه قد ينسبني إلى التقصير في وصفه، ومن نابذه وخالفه ينسبني إلى التغالي.

مع أنني لا أعتقد فيه العصمة،كلا، فإنه مع سعة علمه وفرط شجاعته وسيلان ذهنه وتعظيمه لحرمات الدين، بشر من البشر تعتريه حدة في البحث، وغضب..... يزرع له عداوة في النفوس نفورا عنه، وإلا والله فلو لاطف الخصوم، ورفق بهم، ولزم المجاملة، وحسن المكالمة، لكان كلمة إجماع، فإن كبارهم وأئمتهم....... خاضعون بعلومه وفقهه، معترفون بشنوفه، وكأنهم مقرون بندور خطئه، لست أعني بعض العلماء الذين شعارهم وهجيراهم الاستخفاف به، والازدراء بفضله، والمقت له، حتى استجهلوه وكفروه ونالوا منه من غير أن ينظروا في تصانيفه، ولا فهموا كلامه، ولا لهم حظ قام من التوسع في المعارف،والعالم منهم قد ينصفه.... بعلم، وطريق العقل السكوت عما شجر بين الأقران، رحم الله الجميع. وأنا أقل من ينبه على قدره كلمي، أو أن يوضح بناءه قلمي، وأصحابه وأعداؤه خاضعون بعلمه، مقرون بسرعة فهمه، وأنه بحر لاساحل له، وكنز لا نظير له، وأن جوده حاتمي، وشجاعته خالدية ولكن قد ينقمون عليه أخلاقا وأفعالا منصفهم فيها مأجور ومعتقدهم فيها معذور، وظالمهم فيها مأزور، وغالبهم مغرور، وإلى الله ترجع الامور. وكل أحد يؤخذ من قوله ويترك، والكمال للرسل، والحجة في الإجماع، فرحم الله امرأً تكلم في العلماء بعلم، وأمعن في مضايق أقاويلهم بتؤدة وفهم، ثم استغفر لهم، ووسع نطاق المعذرة، وإلا فهو ممن لا يدري، ولا يدري أنه لا يدري وإن أنت عذرت كبار الأئمة في معضلاتهم ولم تعذر ابن تيمية في مفرداته، فقد أقررت على نفسك بالهوى وعدم الإنصاف. وإن قلت: لا أعذره لأنه كافر، عدو لله ورسوله، قال لك خلق من أهل العلم والدين: ما علمناه والله إلامؤمنا، محافظا على الصلاة والوضوء وصوم رمضان، معظما للشريعة

ظاهرا وباطنا، لا يؤتى من سوء فهم، بل له الذكاء المفرط، ولامن قلة علم فإنه بحر زخار، بصير بالكتاب والسنة، عديم النظير في ذلك، ولا هو بمتلاعب بالدين، فلو كان كذلك لكان أسرع شيء إلى مداهنة خصومه وترك مناقضتهم، ولا هو يتفرد بمسائل بالتشهي، ولا يفتي بما اتفق بل مسائله المفردة يحتج لها بالقرآن أو بالحديث أو بالقياس، ويبرهنها ويناظر عليها، وينقل فيها الخلاف، ويطيل البحث أسوة بمن تقدمه من الأئمة، فإن كان قد أخطأ فيها فله أجر المجتهد من العلماء، وإن كان قد أصاب فله أجران، وإنما الذم والمقت لأحد رجلين:- رجل أفتى في مسألة بالهوى ولم يبد حجة، ورجل تكلم في مسألة بلا خميرة من علم، ولا توسع في نقل، فنعوذ بالله من الهوى والجهل، ولا ريب أنه لا اعتبار بمدح خواصه والغلاة فيه، فإن الحب يحملهم على تغطية هناته، بل قد يعدونها له محاسن، وإنما العبرة لأهل الورع والتقوى من الطرفين الذين يتكلمون بالقسط ويقومون لله، ولو على أنفسهم وآبائهم، فهذا الرجل لا أرجو على ما قلته فيه دنيا ولا مالا ولا جاها بوجه أصلا، مع خبرتي التامة به، ولكن لا يسعني في ديني ولا عقلي أن أكتم محاسنه، وأدفن فضائله، وأبرز ذنوبا له مغفورة في سعة كرم الله، وصفحة مغمورة في بحر علمه وجوده، فالله يغفر له ويرضى عنه، ويرحمنا إذا صرنا إلى ماصار إليه، مع أني مخالف له في مسائل أصلية وفرعية فقد أبديت آنفا أن خطأه فيها مغفور، بل يثيبه الله فيها على حسن قصده وبذل وسعه، والله الموعد، مع أني قد أوذيت لكلامي فيه من أصحابه..... فحسبي الله. ثم قال: وقد تعبت بين الفريقين، فأنا عند محبه مقصر، وعند عدوه مسرف مكثر، كلا والله»...انتهى. فهذا نص ماترجمه الحافظ المؤرخ الحجة المحدث الشهير والناقد الكبير، الإمام أبو عبدالله شمس الدين الذهبي -غفر الله له- فهو الرجل المنصف الذي يقول عن بحث ويقين وصدق، لا عن محبة وعاطفة جامحة.

وكان من الإنصاف - وهو من سمة الأشراف - أن نقيس كلام الذهبي - رحمه الله - المفقود على كلامه المشهود، ولما حاولت مقارنة مفردات

ترجمته في سير أعلام النبلاء[1] مع كلامه في كتبه الآنفة الذكر والتي تطفح بالثناء على شيخ الإسلام ابن تيمية - قدس الله روحه - أثناء ترجمته له وجدناها هي هي، عندئذ خلصت إلى نتيجة حتمية مفادها: أن هذه الترجمة مفحمة لمن كان له قلب أو ألقى السمع وهو شهيد، وما يُنسب إلى الذهبي من رسالة سموها «الذهبية» كذب ومحض افتراء عليه.

هـ - نماذج من كلماته المأثورة ومواقفه الخالدة:

قال الإمام المحقق ابن القيم الجوزية - رحمه الله تعالى -: وسمعت شيخ الإسلام ابن تيمية -رضي الله عنه - يقول: «إن في الدنيا جنة من لم يدخلها لم يدخل جنة الآخرة». قال: وكان إذا صلي الفجر يجلس مكانه يذكر الله تعالى حتى يتعالي النهار جدا، وكان إذا سئل عن ذلك يقول: هذه غدوتي، ولولم أتغد هذه الغدوة سقطت قواي»[2]. وكان يقول: «بالصبر واليقين تنال الإمامة في الدين»[3]، وكان يكثر أن يقول:

أنا المكدي وابن المكدي   وهكذا كان أبي وجدي[4]

وكان يقول، لا بد للسالك إلى الله من همة تسيره وترقيه، وعلم يبصره ويهديه[5]. وقال: العارف يسير إلى الله -عزوجل - بين مشاهدة المنة، ومطالعة عيب النفس[6]. وعند ما كان يؤخذ إلى السجون والمعتقلات كان ينشد:

---

(١) سير أعلام النبلاء، طبع كاملا بإشراف شعيب الأرنؤوط على لجنة التحقيق التي بذلت كل مافي وسعها لإخراجه إلى حيز الوجود وجاء في ٢٥ مجلدا، ولكن المجلد الأخير أي رقم ٢٤- حيث الأخيرين هما مجرد فهارس - مفقود ولا يوجد منه إلا النزر اليسير.

(٢) انظر الوابل الصيب من الكلم الطيب لابن القيم، تحقيق مصطفى بن العدوي، طبع دار الصحابة للتراث بطنطا - مصر- الطبعة الأولى سنة ١٤١٠ هـ (ص٧٥).

(٣) نفس المصدر السابق (ص٦٦).

(٤) انظر الرد الوافر (ص١٢٥).

(٥) نفس المصدر السابق.

(٦) انظر الرد الوافر (ص١٢٦) لابن ناصر الدين الدمشقي، وانظر مدارج السالكين=

من لم يقد ويدس في خيشومه رهج الخميس فلن يقود خميسا[1]

ولما كان يطول الفراق به عن بلاده دمشق وتزداد غربته بقلة المعين والمساعد والنصير المدرك كان يتمثل كثيرا بقول قيس بن الملوح المشهور بمجنون ليلي قائلا:-

وأخرج من بين البيوت لعلني أحدث القلب عنك في السر خاليا[2]

وقال ابن القيم أيضا: قال لي مرة - لما سجن عام ٧٢٦ هـ في شعبان، أي في حبسه الأخير الذي مات فيه: ما يصنع أعدائي بي؟ أنا جنتي في قلبي، وبستاني في صدري أينما رحت فهي معي لا تفارقني، أنا حبسي خلوة، وقتلي شهادة، وإخراجي من بلدي سياحة، وكان يقول في حبسه - رضي الله عنه -: المحبوس من حبس عن ربه، والمأسور من أسره هواه[3].

يقول الدكتور محمد يوسف موسى معقبا على كلمات ابن تيمية الرائعة: (وهكذا كان الشيخ العظيم فذا في عصره، وإماما يقتدى به في حياته وبعد مماته، ونجما متألقا لم يعتره أفول منذ ولد حتى اليوم، لم ير في عصره مثله، ولم ير هو واحدا مثل نفسه كما قيل عنه بحق من بعض من ترجموا له، وكان مايزال بحرا زخارا بالعلم، ارتوى منه معاصروه، ويرتوي الناس منه في

=لابن القيم، (ج١/ ص٧٥).

(١) انظر الرد الوافر (ص١٢٦)، وانظر روضة المحبين لابن القيم (ص٢٨١، ٤٣٣) تحقيق الأستاذ أحمد عبيد.

(٢) انظر الرد الوافر (ص١٢٦)، وذيل طبقات الحنابلة (ج٢/ ص٤٠٣).

(٣) انظر الرد الوافر (ص١٢٦)، والتاج المكلل (ص٤٢٨)، وذيل طبقات الحنابلة لابن رجب (ج٢/ ص٤٠٢)، والوابل الصيب (ص٧٥- ٧٦). وقيس بن الملوح هو الشاعر المشهور بمجنون ليلى، وهو أحد بني جعدة بن كعب بن ربيعة بن عامر ابن صعصعة، ويقال له قيس بن معاذ. انظر في ترجمته: الشعر والشعراء تصنيف أبي محمد عبدالله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (ت٢٧٦ هـ) تحقيق مفيد قميحة. (ص٣٧٣-٣٨٠)، طبع دار الكتب العلمية، الثانية ١٤٠٥هـ.

كل جيل وزمان ومكان)[1].

ولابد أن أشير إلى أن ابن تيمية - قدس الله سره ونور ضريحه - لم يتزوج ولارغب في زوجة حسناء ولا سرية حوراء، بل عاش للعلم خادما له، ومنافحا عن بيضة الإسلام، لايلتفت إلى شهوة بطنه أو فرجه[2]، إنما كان داعية اتصل بالحياة العامة موجها وقائدا ومصلحا ملتزما، يشعر بمسؤوليته الكبرى في هذه الحياة، وكان رجل فكر وقتال، ظل ينافح عن الحق حتى آخر لحظة من حياته....... والكلام في الباب يطول، والتقليل يغني اللبيب عن التطويل. وأختم فقرتي هذه متمثلا بقول الشاعر -لله دره وعلى الله أجره-:

هيهات أن يأتي الزمان بمثله إن الزمان بمثله لبخيل[3]

و- محنته ووفاته:

جرت الطبيعة البشرية على أن كل من علا نجمه واشتهر فضله كثر حساده، وكثر الناقمون عليه، وما أكثر حساد ابن تيمية - رحمه الله في الخالدين - وما أكثر الناقمين عليه، فإن لسان الرجل وقلمه لم يجعلا له من صديق، لأنه لم يدار أحدا، ولم يعرف النفاق الي قلبه سبيلا، وكان خصوم ابن تيمية - رحمه الله - في كثير من المحن هم قضاته من الفقهاء الذين أعمى عيونهم الحسد والنقمة على رجل ذاع صيته واشتهر في علومه، ويقول

(١) انظر ابن تيمية للدكتور محمد يوسف موسى (ص٧٧).

(٢) انظر العلماء العزاب الذين آثروا العلم على الزواج للدكتور عبدالفتاح أبي غدة (ص٧٢- ٧٨). طبع الدار العلمية بلاهور ١٩٩٠ م، طبعة مصورة عن طبعة مكتب المطبوعات بحلب في سوريا، وانظر (ص١٦٤-١٧٩) من طبعة دار البشائر الإسلامية بيروت، الطبعة الرابعة عام ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م، وهي مزيدة من الفوائد والطرائف والتعليق.

(٣) انظر الأعلام العلية للبزار (ص٤٨)، والكواكب الدرية (ص٤)٨ لمرعي الكرمي. وهذا البيت لابن شهاب قاله في قصيدة يرثي فيها شيخه المحدث الفقيه عبيدالله بن بطة العكبري، المتوفى ٣٨٧. انظر طبقات الحنابلة لابن أبي يعلى الحنبلي (ج٢/ ص١٤٤- ١٥٣)، وهو محمد بن أحمد ابن أبي يعلى (ت٥٢٦ هـ) والكتاب بتحقيق محمد حامد الفقي، طبعة القاهرة. مصر، ومختصره للنابلسي (ص٣٤٦).

الحق لا يخشى في الله لومة لائم.

ففي ٢٦ من رمضان عام ٧٠٥ هـ جيء به إلى مصر لمحاكمته على فتاواه - فوا عجباه - وحاول أن يدافع عن نفسه فلم يمكنوه، وادعي عليه ابن مخلوف بأنه يقول: إن الله فوق العرش حقيقة وإنه يتكلم بحرف وصوت، فقال له ابن تيمية: من الذي سيقضي في ؟، فقال ابن مخلوف[١]: أنا !، فقال ابن تيمية: وكيف تقضي في وأنت خصمي ؟!، فغضب ابن مخلوف وأودعه السجن، وبدأت محنته - رحمه الله - فما كاد يخرج من السجن إلا ليودع في الآخر، وما كانت تنتهي محاكمة إلا لتبدأ أخرى، وهكذا دواليك....إلخ.

لكن شيخ الإسلام كان يفضل الحياة داخل السجون على حياة يجبر فيها المرء على النفاق أو السكوت عن الباطل، واستمر كذلك إلى أن استصدر الفقهاء -المناوئون له والحاسدون لعلمه- من السلطان مرسوما بحبسه يوم الجمعة العاشر من شعبان سنة ٧٢٦هـ[٢] بدعوي كاذبة محرفة -هي وسيلة السلطة في كل عصر للتخلص من العلماء والمخلصين الذين لا يعرفون المداهنة.

وما أن دخل السجن حتى شن مخالفوه عليه حرب تشنيع منكرة،ومازالوا يكيلون له التهم حتى أصدر السلطان مرسوما بإخراج ما عنده من كتب وأوراق ودواة وأقلام، ومنع من الكتابة والمطالعة، ولما منع ابن تيمية -رحمه الله - هذا الزاد الروحي الذي كان أنيسه في جليسه اشتدت علته،وازداد به الضيق من المعاملة السيئة، ولم يدم بعدها في سجنه طويلا،إذ انتابه مرض شديد عانى منه أكثر من عشرين يوما حيث فاضت روحه الطاهرة إلى بارئها في ليلة العاشر من ذي القعدة لعام ٧٢٨هـ[٣]. ومات الرجل في سجنه كما يقضي عظماء الرجال من أصحاب العقائد الثابتة والإيمان الراسخ الذي يجعل من صاحبه

---

(١) انظر الكواكب الدرية (ص١٢٩- ١٣٠)، والعقود الدرية (ص٢٩٥- ٢٩٨)، وابن مخلوف هو زين الدين القاضي المالكي.

(٢) طبقات علماء الحديث (ص٢٩٦)، وذيل طبقات الحنابلة (ج٢/ ص ٣٨٧-٤٠٨).

(٣) انظر البداية والنهاية لابن كثير (ج١٤/ ص ١٣٩)، والشهادة الزكية لمرعي الكرمي (ص٥١).

غصة في حلوق أعدائه، فلا يتنفسون إلا في غيبته، ولا ينعمون بالحياة إلا بعد رحيله.

وقد كانت جنازة الشيخ مثلا واضحا لقول الإمام أحمد بن حنبل -رضي الله عنه وأسكنه الفردوس الأعلى - «قولوا لأهل البدع: بيننا وبينكم شهود الجنائز» ولنترك أمير المحدثين الحافظ ابن حجر العسقلاني[1] يحدثنا عن جنازته قائلا: «ولولم يكن من الدليل على إمامة هذا الرجل إلا ما نبه عليه الحافظ الشهير علم الدين البرزالي في تاريخه: أنه لم يوجد في الإسلام من اجتمع في جنازته لما مات ما اجتمع في جنازة الشيخ تقي الدين -رحمه الله- وأشار إلى أن جنازة الإمام أحمد كانت حافلة جدا شهدها مئات الألوف ولكن لو كان بدمشق من الخلائق نظير من كان ببغداد أو أضعاف ذلك، لما تأخر أحد منهم عن شهود جنازته[2]، وأيضا فجميع من كان ببغداد إلا الأقل كانوا يعتقدون بإمامة أحمد بن حنبل -رضي الله عنه- وكان أمير بغداد وخليفة الوقت إذ ذاك في غاية المحبة له والتعظيم، بخلاف ابن تيمية، فكان أمير البلاد حين مات غائبا، وكان أكثر من بالبلد من الفقهاء قد تعصبوا عليه حتى مات محبوسا بالقلعة، ومع هذا فلم يتخلف منهم عن حضور جنازته والترحم عليه والتأسف إلا ثلاثة أنفس[3] تأخروا خشية على أنفسهم من العامة، ومع حضور هذا

---

(١) ابن حجر هو: أحمد بن علي بن محمد الكناني العسقلاني، المصري المولد والمنشأ والدار والوفاة، الشافعي، ولقبه شهاب الدين وكنيته أبو الفضل، المحدث المؤرخ الأديب (ولد عام ٧٧٣ هـ وتوفي عام ٨٥٢ هـ)، له ما يقارب مائة وخمسين مصنفا منها: فتح الباري بشرح صحيح البخاري، والإصابة في تمييز الصحابة، والدرر الكامنة، وتهذيب التهذيب ولسان الميزان، وغيرها الكثير الرائع الماتع.. الخ. انظر في ترجمته نظم العقيان للسيوطي ص٤٥ - ٥٣، وحسن المحاضرة للسيوطي (ج١/ ص٢٠٦-٢٠٨)، والسخاوي: الضوء اللامع (ج٢/ ص٣٦-٤٠).

(٢) انظر الرد الوافر (ص٢٢١)، وذيول العبر للذهبي (ص١٥٧-١٥٨)، طبع الكويت- وزارة الإعلام.

(٣) هم: يوسف بن إبراهيم بن جملة القاضي (ت٧٣٨هـ) والأديب علم بن نجم الدين بن داود القحفازي (ت٧٤٥ هـ) والثالث لعله محمد بن عبدالله بن علي التركماني المتوفى سنة ٧٤٣ هـ ولم يخرجوا لأنهم قد اشتهروا بمعاندته فغلب على ظنهم أنهم متى حضروا رجمهم الناس فأهلكوهم. انظر الأعلام العلية (ص٤٢).

الجمع العظيم فلم يكن لذلك باعث إلا اعتقاد إمامته وبركته، لا بجمع سلطان ولا غيره، وقد صح عن النبي ﷺ أنه قال[1]: «أنتم شهداء الله في الارض» قاله وكتبه أحمد بن حجر الشافعي[2].

قال الذهبي: و شيعه خلق أقل ماحزروا بستين ألفا، ولم يخلف بعده من يقاربه في العلم والفضل[3]. وينبغي أن أشير إلى أن ابن تيمية في محبسه كان مكثرا لقراءة القرآن الكريم والتفكر فيه وجعل القراءة والتفسير شغله الشاغل، وقد أكمل ثمانين ختمة، ووصل في الحادية والثمانين إلى قوله تعالى: ﴿إن المتقين في جنات ونهر، في مقعد صدق عند مليك مقتدر﴾ (القمر: ٥٤-٥٥)[4]. وقد رثاه جمع غفير من العلماء والأدباء والشعراء و أحسنوا في الثناء عليه والدعاء له - رحمه الله - وسأكتفي بذكر بعض أبيات شعرية لشهاب الدين أبي العباس أحمد بن فضل الله العمري الشافعي (توفي ٧٤٩هـ)[5] والذي نظم قصيدة طويلة بلغت أربعة وسبعين بيتا فانتقيت مما قال نثرا ونظما ما يلي:

«ولم يكن أعظم منها - أي الجنازة - منذ مئين سنين جنازة رفعت على

---

(١) هذا مقطع من حديث اخرجه البخاري في كتاب الجنائز (٨١) باب ثناء الناس على الميت (ج٢/ص١٠٠) طبع المكتبة الإسلامية، محمد أوزدمير، استانبول- تركيا ١٩٨١م، وانظر عمدة القاري شرح صحيح البخاري المجلد الرابع (ج٨. ص١٩٤) لبدر الدين العيني حديث رقم ١٢١، طبع دار الفكر، بيروت. وكذلك أخرجه الإمام مسلم، في كتاب الجنائز، باب فيمن يثنى عليه بخير أو شر من الموتى، انظر السراج الوهاج من كشف مطالب صحيح مسلم بن الحجاج لأبي الطيب صديق حسن خان القنوجي (ج٣/ ص٣٦٥) وهو شرح على ملخص صحيح مسلم للحافظ المنذري، حققه وعني بطبعه خادم العلم عبدالله بن إبراهيم الأنصاري، طبع على نفقة الشؤون الدينية بدولة قطر، عام ١٤٠٣هـ.

(٢) انظر الرد الوافر(ص ٢٤٦) من تقريظ لابن حجر على كتاب الرد الوافر لابن ناصر الدين الدمشقي، نقل بتصرف وقد كتب تقريظه على الكتاب يوم الجمعة التاسع من شهر ربيع الأول عام ٨٣٥ هـ.

(٣) انظر الذهبي وكتابه: دول الإسلام (ج٢/ ص ١٨٠) طبع الهند.

(٤) انظر الحافظ ابن تيمية للعلامة الندوي (ص ٩٨- ٩٩)، وشيخ الإسلام جهاده وعقيدته للشيخين أحمد القطان ومحمد الزين (ص ٨٢).

(٥) انظر فوات الوفيات لابن شاكر الكتبي (ج١/ ص٧).

الرقاب، ووطئت في زحامها الأعقاب، وسار مرفوعا على الرؤوس متبوعا بالنفوس، تحدوه العبرات، وتتبعه الزفرات، وتقول له الأمم: لا فقدت من غائب، ولأقلامه النافعة: لا أبعدكن من شجرات، وكان أمة وحده، وفردا حتى نزل لحده، ثم قال:-

أهكــذا بتقي الديـن قـد عبثـت ... أيدي العدى، وتعدى نحوه الضـرر؟
إلـى ابـن تيمية ترمـى سهام أذى ... من الأنام، ويدمـى الناب والظفـر
مثـل الأئمة قـد أحيـا زمانهـم ... كـأنه كـان فيهـم وهـو منتظـر
إن رفعوهـم جميعـا رفـع مبتدأ ... فحقـه الرفـع أيضا إنـه خبـر
يا ليت شعري،هل في الحاسدين له ... نظيـره في جميع القوم إن ذكـروا؟
هـل فيهم لحديث المصطفـى أحـد ... يميز النقـد، أو يروي لـه خبـر؟
مـا أنكـروا منك إلا أنهـم جهلوا ... عظيم قدرك، لكـن ساعد القـدر
قالـوا: بأنك قد أخطأت مسالـة ... وقـد يكـون،فهلامنـك تغتفـر؟
غلطـت في الدهر،أو أخطأت واحدة ... أمـا أجـدت إصابـات فتعتـذر؟
ومـن يكون على التحقيـق مجتهـدا ... لـه الثواب على الحالين لا الـوزر
ألـم تكـن بأحاديـث النبـي إذا ... سئلت، تعـرف ما تأتي ومـا تذر؟
عليـك في البحـث أن تبدي غوامضه ... ومـا عليـك إذا لـم تفهـم البقـر[1]

ي- خلاصة الترجمة:

وختاما لهذه الترجمة،أرجو من الله أن أكون قد وفقت في عرض حياة شيخ الإسلام أحمد تقي الدين بن تيمية -رضي الله عنه - عرضا مناسبا موجزا حيث إنني لو توسعت لبلغت هذه الترجمة المجلدات الكثيرة. وإنني على يقين جازم أنني لم أف ولن أفيَ أبا العباس بن تيمية حقه ومستحقه - وأنّى لي هذا وأنا مزجي البضاعة في العلم ومن الدخلاء عليه - لكن ينبغي التنبيه في أواخر ترجمتي له إلى أن التاريخ لا يغيب عنه شيء مما يدور في أيامه

(١) انظر الشهادة الزكية (ص ٦٦ -٧٧)، والعقود الدرية (ص ٥٢٦ -٥٣٠)، والكواكب الدرية (ص ١٨٢ -١٨٥).

ولياليه، فإن ابن تيمية قد قيل فيه الكثير من الكذب والدس والافتراء، كما قيل ويقال على غيره من العلماء المصلحين، غير أن ذاكرة التاريخ لا تنسي شيئا، فهذا تراث ابن تيمية وهذه آراؤه، مأدبة شهية لمن سلمت منه النوايا وصدقت العزيمة، وماحدث لابن تيمية -رحمه الله- قد يحدث لغيره، وما أوذي به قد يؤذى به غيره، وصدق الله القائل في محكم التنزيل: **﴿فأما الزبد فيذهب جفاءً وأما ما ينفع الناس فيمكث في الأرض﴾** (الرعد:١٧). فما جرى بالأمس، قد يجري اليوم، وقد يتكرر غدا، وعلى المسلم الفطن أن يعي دروس التاريخ. رحم الله شيخ الإسلام ابن تيمية وتقبله في الصالحين، وجعلنا بمنه وكرمه من أتباع السلف الصالحين، والله يقول الحق وهو يهدي السبيل، وحسبنا الله ونعم الوكيل.





إفاداته العلمية في مصطلح الحديث

الفصل الأول
إفاداته العلمية في مصطلح الحديث

توطئة:

الحمد لله ثم الحمد لله على جزيل عطائه، والشكر ثم الشكر له سبحانه، على ما أفاء به علينا من محض فضله، وعظيم نعمائه.

سبحانه سبحانه، قبل منا بصحيح النية حسن العمل، وحمل الضعيف المنقطع على مراسيل لطفه فاتصل، ورفع من أسند في بابه، ووقف من شذ عن جنابه وانفصل، ووصل مقاطيع حبه وأدرجهم في سلسلة حزبه، فسكنت نفوسهم عن الاضطراب والعلل، فموضوعهم لا يكون محمولا، ومقلوبهم لا يكون مقبولا ولا يحتمل.

وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له الفرد في الأزل، وأشهد أن محمدا عبده ورسوله، أرسله والدين غريب فأصبح عزيزا مشهورا واكتمل، وأوضح به معضلات، وأزال به منكرات الدهور الأول.

صلى الله عليه وعلى آله وأصحابه وسلم ما علا إسناد ونزل، وطلع نجم وأفل، وبعد؛

فإن أصل ديننا الحنيف هو الكتاب الحكيم، وسنة نبينا الأمين -صلوات الله عليه وعلى آله وصحبه الغر الميامين.

أما القرآن، فهوالكتاب المحفوظ من قبل المولي العلي العظيم، موقور في

الصدور، ومكتوب في السطور ﴿إنا نحن نزلنا الذكر وإنا له لحافظون﴾ (الحجر: ٩).

وأما السنة فإنها -كما قال الإمام البيهقي[1]-: (أقيمت مقام البيان عن الله، كما قال الله سبحانه وتعالي: ﴿وأنزلنا إليك الذكر لتبين للناس ما نزل إليهم...﴾ (النحل: ٤٤)، فهي -بالجملة- محفوظة بحفظه لأنها من الذكر..» وليس بخاف أن من أعظم عوامل حفظها؛ الإسناد، قال الإمام الجهبذ العلم عبدالله بن المبارك: (الإسناد عندي من الدين، ولولا الإسناد لقال من شاء ما شاء)[2].

وقد روى هذه الكلمة الإمام أبو عبدالله الحاكم[3] النيسابوري في كتابه

---

(١) انظر مفتاح الجنة في الاحتجاج بالسنة للسيوطي (ص٧٣) طبع في الكويت دار إحياء التراث ١٩٨٢م، والبيهقي هو أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي الشافعي الحافظ الفقيه، صاحب المنة في مذهب الإمام الشافعي شيخ خراسان ومن أئمة الحديث، ولد سنة ٣٨٤هـ، وتوفي سنة ٤٥٨هـ، صاحب السنن الكبرى والصغرى، والأسماء والصفات وغيرها، انظر ترجمته في شذرات الذهب (ج٣/ ص٣٠٤-٣٠٥) والمنتظم لابن الجوزي (ج٨/ ص١٠٠) وتذكرة الحفاظ (ج٣/ ص١١٣٢) والبداية والنهاية لابن كثير (ج١٢/ ص١٤) وطبقات الشافعية لابن هداية الله (ص٥٥) تحقيق عادل نويهض، طبع دار الآفاق الجديدة، بيروت.

(٢) انظر تاريخ بغداد لأبي بكر الخطيب البغدادي (ت٤٦٣هـ) (ج٦/ ص١٦٦) طبعة المكتبة السلفية وصحيح مسلم (ج١/ ص١٥ المقدمة) تحقيق محمد فؤاد عبدالباقي طبعة دار إحياء التراث العربي، بيروت، والجرح والتعديل لابن أبي حاتم (ج١/ ص١٦) طبع دار المعارف العثمانية بالهند سنة ١٣٦٠هـ، والعلل الصغير للترمذي (ج٤/ ص٣٨٨) وهو مطبوع ضمن سنن الترمذي (الجامع) في آخره، الطبعة الثالثة لدار الفكر، وشرف أصحاب الحديث للخطيب (ص٤١) تحقيق د/ سعيد الخطيب، طبع دار إحياء السنة النبوية، بيروت، وتذكرة الحفاظ للذهبي (ج٣/ ص١٠٥٤) وسير أعلام النبلاء (ج١٧/ ص٢٢٤)

(٣) الحاكم هو الحافظ الشهير أبو عبدالله محمد بن عبدالله بن محمد بن حمدويه بن نعيم الضبي الطهماني النيسابوري المعروف بابن البيع ولد سنة (٣٢١هـ) بنيسابور طلب العلم على يد الكبار أمثال أبي حاتم بن حبان وغيرهم وقد بلغ عدد شيوخه قرابة الألف في نيسابور وحدها، وروى عنه أبو الحسن الدارقطني وأبو الفتح ابن أبي الفوارس وأبو بكر البيهقي وأبو ذر الهروي وغيرهم.. الف المستدرك على الصحيحين وتاريخ نيسابور وعلوم الحديث والعلل وغيرها، وقد رمى بالتشيع، ولكن لم يثبت ذلك على التحقيق توفي رحمه الله سنة ٤٠٥هـ، ترجمته في المصادر التالية: وفيات الأعيان لابن خلكان (ج١/ ص٤٨٤-٤٨٥) ولسان الميزان لابن حجر العسقلاني (ج٥/ ص٢٣٣-٢٣٤) وتذكرة الحفاظ للذهبي (ج٣/ ص٢٢٨-٢٣٣) وطبقات الشافعية للسبكي (ج٣/ ص٦٤، ٧٢)

«معرفةعلوم الحديث»[1] ثم قال: «فلولا الإسناد وطلب هذه الطائفة له (أي: أهل الحديث) وكثرة مواظبتهم على حفظه، لدرس منار الإسلام، وتمكّن أهل البدع منه، بوضع الأحاديث، وقلب الأسانيد، فإن الأخبار إذا تعرت عن وجود الإسناد فيها كانت بترا».

وعليه: «فإن ألفاظ رسول الله ﷺ لا بد لها من النقل، ولا تعرف صحتها إلا بالإسناد المتصل والصحة في الإسناد لا تعرف إلا برواية الثقة عن الثقة، والعدل عن العدل»[2].

فحرر الأئمة المتقدمون السنة من كل دخيل، وجمعوا في مصنفات مستقلة كل ثابت وأصيل، فكانت الأخبار المجموعة محررة، والأحكام المبنية عليها صحيحة معبرة...

فالسعيد من قابل الأخبار بالتصديق والتسليم، والأوامر بالانقياد، والنواهي بالتعظيم، ففاز بالنعيم المقيم، وزحزح عن مقام المكذبين في الجحيم؛ ذات الزقوم والحميم، والعذاب الأليم»[3].

«وقد هيأ الله -تبارك وتعالى- لنا سلف صدق، حفظوا لنا جميع ما نحتاج إليه من الأخبار في تفسير كتاب ربنا -عز وجل- وسنة نبينا ﷺ وآثار أصحابه، وقضايا القضاة، وفتاوى الفقهاء، واللغة وآدابها، والشعر، والتاريخ، وغير ذلك، والتزموا وألزموا من بعدهم سوق تلك الأخبار بالأسانيد، وتتبعوا أحوال الرواة التي تساعد على نقد أخبارهم، وحفظوا لنا في جملة ما حفظوا، وتفقدوا أحوال الرواة، وقضوا على كل راوٍ بما يستحقه، فميزوا من يجب

---

(١) انظر معرفة علوم الحديث للحاكم (ص٦) طبع دار الآفاق الجديدة، بيروت، الطبعة الرابعة ١٤٠٠هـ، خـ ١٩٨٠م، تحقيق إحياء التراث العربي بدار الآفاق الجديدة- بيروت.

(٢) انظر أدب الإملاء والاستملاء (ص٤) لأبي سعيد عبدالكريم بن محمد التميمي السمعاني (ت٦٥٢هـ) طبع دار الكتب العلمية بيروت، عام ١٤٠١هـ، الطبعة الأولى.

(٣) انظر البداية والنهاية لابن كثير الدمشقي (ج١/ص٥) (ت٧٧٤هـ) الطبعة الثانية لمكتبة المعارف- بيروت ١٩٧٧م

الاحتجاج بخبره ولو انفرد، ومن لا يجب الاحتجاج به إلا إذا اعتضد، ومن لا يحتج به ولكن يستشهد، ومن يعتمد عليه في حال دون أخرى، وما دون ذلك من متساهل ومغفل وكذاب، وعمدوا إلى الأخبار فانتقدوها وفحصوها، وخلصوا لنا منها ما ضمنوه كتب الصحيح، وتفقدوا الأخبار التي ظاهرها الصحة، وقد عرفوا -بسعة علمهم ودقة فهمهم- ما يدفعها عن الصحة، فشرحوا عللها، وبينوا خللها، وضمنوها كتب العلل، وحاولوا مع ذلك إماطة الأخبار الكاذبة، فلم ينقل أفاضلهم منها إلا ما احتاجوا إلى ذكره، للدلالة على كذب راويه أو وهنه. ومن تسامح من متأخريهم فروى كل ما سمع، فقد بين ذلك، ووكل الناس إلى النقد الذي قد مهدت قواعده، ونصبت معالمه[١] ضمن إطار منهج علمي منضبط عرف باسم «علم أصول الحديث» أو «علم مصطلح الحديث» أو «علوم الحديث»... حينئذ، وفي بداية القرن الثالث الهجري بدأت حركة نشطة لتدوين قواعد وأصول رواية الحديث وقبوله، يقول الحافظ ابن حجر في أول شرحه لكتابه نخبة الفكر[٢]، ما نصه: «إن أول من صنف في الاصطلاح هو القاضي أبو محمد الرامهرمزي»[٣] فعمل كتاب المحدث الفاصل[٤]، لكنه لم يستوعب، والحاكم أبو عبدالله النيسابوري لكنه لم

---

(١) من مقدمة العلامة المعلمي اليماني -رحمه الله- على كتاب «مقدمة الجرح والتعديل» (ص أ-ب) لأبي محمد عبدالرحمن ابن أبي حاتم الحنظلي الرازي (ت٣٢٧هـ) تحقيق الشيخ عبدالرحمن المعلمي اليماني طبع دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن- الهند ١٣٦٠هـ

(٢) انظر نزهة النظر شرح نخبة الفكر (ص٦) تحقيق محمد غياث الصباغ طبع دار العرفان- بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ.

(٣) هو أبو محمد حسن بن عبدالرحمن بن خلاد الرامهرمزي المتوفي سنة ٣٦٠هـ، وكان من بلاد فارس، حافظا إماما، عمل بالقضاء فترة، ترجمته في تذكرة الحفاظ للذهبي (ج٣/ ص٩٠٥) وطبقات الحفاظ للسيوطي تحقيق علي محمد عمر (ص٣٦٩) طبع مصر ومعجم الأدباء (ج٩/ ص١٧٠٥) لياقوت الحموي.

(٤) واسم الكتاب: المحدث الفاصل بين الراوي والواعي، وهذا هو أول كتاب في علوم الحديث -في غالب الظن- وأنه يوجد قبله مصنفات مفردة في أشياء من فنونه لكن هذا أجمع ما جمع في زمانه حيث بين قواعده وأنواعه، وقد حقق كثيرا وطبع عدة طبعات، ويبدو من الاطلاع على مواد الكتاب وبنوده أنه لم يستوعب كل علم مصطلح الحديث

يهذب[1]، وتلاه أبو نعيم الأصبهاني فعمل على كتابه مستخرجا وأبقى أشياء للمتعقب، ثم جاء بعدهم الخطيب أبو بكر البغدادي فصنف في قوانين الرواية كتابا سماه الكفاية وفي آدابها كتابا سماه الجامع لآداب الشيخ والسامع، وقل فن من فنون الحديث إلا وقد صنف فيه كتابا مفردا، فكان -كما قال الحافظ أبو بكر بن نقطة[2]-: «كل من أنصف علم أن المحدثين بعد الخطيب عيال على كتبه»، ثم جاء بعدهم بعض من تأخر عن الخطيب فأخذ من هذا العلم بنصيب، فجمع القاضي عياض كتابا لطيفا سمّاه الإلماع، وأبو حفص[3] الميانجي جزءا سماه: «ما لا يسع المحدث جهله» وأمثال ذلك من التصانيف التي اشتهرت وبسطت واختصرت إلى أن جاء الحافظ الفقيه أبو عمرو عثمان بن الصلاح الشهرزوري نزيل دمشق فجمع لما ولي تدريس الحديث بالمدرسة

---

(١) لكن العلامة عبدالرحمن بن محمد بن خلدون قال: إنه «هو الذي هذبه وأظهر محاسنه» راجع مقدمته (ص٣٢٩) طبع دار النهضة بالقاهرة سنة ١٤٠١هـ، الطبعة الأولى، تحقيق الدكتور محمد وفي.

(٢) هو الحافظ المتقن محدث العراق معين الدين أبو بكر محمد بن عبدالغني بن أبي بكر بن شجاع البغدادي الحنبلي، ولد عام ٥٧٣هـ، سمع ابن سكينة، وابن طبرزد وخلقا، صنف التقييد في رواة الكتب والمسانيد، والمستدرك على الإكمال، روى عنه المنذري، توفي عام ٦٢٩هـ، انظر طبقات الحفاظ للسيوطي (ص٤٩٩) رقم ١٠٩٩، طبع دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ-١٩٩٣م، وتذكرة الحفاظ (ج٤/ص١٤١٢) والذيل على طبقات الحنابلة (ج٢/ص٨٢) ومرآة الجنان لليافعي (ج٤/ص٦٨).

(٣) هو الحافظ أبو حفص عمر بن عبدالمجيد بن حسين القرشي العبدري، تقي الدين، المعروف بالميانشي -نسبة إلى ميانش، من قرى المهدية بإفريقية- انظر معجم البلدان (ج٥/ص٢٣٩) ونسبه الحافظ ابن حجر في «النزهة» إلى ميانج: موضع بالشام، وتابعه على ذلك شراح «النزهة» أيضا، انظر معجم البلدان (ج٣/ص٢٧٨) ورجّح الفاسي أن يقال للميانشي: الميانجي، فتأمل!! له عدة مصنفات منها: المجالس المكية، والروضة في الرقائق، وما لا يسع المحدث جهله، توفي سنة ٥٨١هـ. وقيل: ٥٨٣هـ، انظر ترجمته في: العقد الثمين في تاريخ البلد الأمين لتقي الدين الفاسي تحقيق جماعة من العلماء طبع عيسى البابي الحلبي، ١٣٨٣هـ مصر (ج٦/ص٣٣٤) والعبر للذهبي (ج٤/ص٢٤٥) وشذرات الذهب (ج٤/ص٢٧٢) وكشف الظنون (ج٢/ص١٥٧٥) والرسالة المستطرفة (ص١٤٣-ط٢) وتاج العروس من جواهر القاموس (ج٤/ص٣٥٢) للزبيدي، طبع مصر، وهدية العارفين (ج١/ص٧٨٤).

الأشرفية كتابه المشهور، فهذب فنونه، وأملاه شيئا بعد شيء، فلهذا لم يحصل ترتيبه على الوضع المتناسب واعتنى بتصانيف الخطيب المتفرقة، فجمع شتات مقاصدها وضم إليها من غيرها نخب فوائدها، فاجتمع في كتابه ما تفرق في غيره، فلهذا عكف الناس عليه وساروا بسيره، فلا يحصى كم من ناظم له ومختصر ومستدرك عليه ومقتصر ومعارض له ومنتصر. اهـ.

ولبيان ما قاله العلامة ابن حجر يقول الباحث: إن مصطلح الحديث أهم العلوم إذ به تعرف أحوال السند والمتن من صحة وحسن وضعف وعلو ونزول، وكيفية تحمل الحديث وأدائه والجرح والتعديل وحكم الرواية بالمعنى واختصاره وغير ذلك مما تتوقف عليه معرفة مقبول الحديث من مردوده وتحفظ به السنة المطهرة من الدس والكذب، ولهذا نال هذا الفن ما يستحقه من عناية العلماء.

وبعد أن كانت مسائله متفرقة في بطون كتب العلم، صنف القاضي أبو محمد الرامهرمزي كتابه «المحدث الفاصل بين الراوي والواعي» الذي فتح به مضمار التصنيف في علم أصول الحديث وهذا المؤلف أجمع ما جمع في زمانه ولكنه للأسف -وهذه طبيعة الأول في كل فن- لم يستوعب أنواع الحديث وأقسامه، وقد ترك ثغرات كثيرة لمن بعده وقد طبع بتحقيق د/ الخطيب، ثم تلاه أبو عبدالله الحاكم (ت٤٠٥هـ) فصنف كتابه: معرفة علوم الحديث ولكنه لم يهذبه ولم يرتبه، وذكر فيه أمورا يستغنى عنها في فن المصطلح وخلط مسائل بمسائل وقد طبع بتحقيق د/ معظم حسين. وتلاه أبو نعيم[1] أحمد بن عبدالله الأصفهاني (ت٤٣٠هـ) فعمل على كتاب الحاكم مستخرجا وأبقى أشياء للمتعقب. ثم جاء الخطيب أبو بكر أحمد بن علي البغدادي (ت٤٦٣هـ) فصنف في قوانين الرواية: الكفاية في علم الرواية وقد طبع مرتان، في الهند

(١) هو الحافظ أحمد بن عبدالله بن أحمد بن إسحاق الأصفهاني من كبار الفقهاء والمحدثين، قال الخطيب: لم ألق من شيوخي أحفظ منه توفي سنة (٤٣٠هـ) من أشهر تصانيفه: حلية الأولياء، ترجمته في لسان الميزان (ج١/ ص٢٠١) وتذكرة الحفاظ (ج٣/ ص١٠٩٣).

وبيروت، وفي آدابها الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، وقد حققه د/ الطحان وكذلك طبعة أخرى للدكتور عجاج الخطيب.

وقل فن من فنون الحديث لم يصنف فيه الحافظ الخطيب كتابا، حتى صار المحدثون بعده عيالا على كتبه -رحمه الله- كما قال الحافظ أبو بكر بن نقطة الحنبلي[1].

ثم جاء القاضي عياض (ت٥٤٤هـ) فجمع في ذلك كتابه: «الإلماع في ضبط الرواية وتقييد السماع» وهو مطبوع، وأبو حفص الميانشي (٥٨٠هـ) فألف: «ما لا يسع المحدث جهله» وقد طبع عدة مرات، ثم جاء بعد هؤلاء وغيرهم الحافظ أبو عمرو بن عثمان بن عبدالرحمن الشهرزوري المعروف بابن الصلاح (ت٦٤٣هـ) فجمع لما تولى تدريس الحديث بدار الأشرفية بدمشق كتابه: علوم الحديث المشهور بمقدمة ابن الصلاح، وقد طبع عدة مرات، وحقق كثيرا فمرة حققه د/ نور الدين عتر وأخرى حمدي عبدالمجيد السلفي وآخر للدكتورة عائشة بنت عبدالرحمن وغيرها، فهذب فنونه، وأملاه شيئا فشيئا، واعتنى بتصانيف الخطيب المتفرقة وجمع شتات مقاصدها وضم إليها من غيرها نخب فوائدها، فاجتمع في كتابه ما تفرق في غيره، فعكف الناس على كتابه وساروا بسيره، فمنهم المختصر له مثل النووي في إرشاده وقد طبع كرسالة ماجستير من المدينة المنورة، والبلقيني في محاسنه وقد طبع بتحقيق د/ قحطان الجبوري، ومنهم الناظم له في ألفية كمثل العراقي وهو مطبوع بالعراق، ومنهم المستدرك والمعارض، ثم لخص الحافظ ابن حجر العسقلاني المهم من التصانيف المتقدمة في جزء سماه: «نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر» وما أكثر ما طبع وحقق!! وضم إليه من شوارد الفرائد وزوائد الفوائد، ما رغب فيه طلاب

---

(١) قيل للحافظ أبي بكر من هي نقطة: قال: هي جارية عرفنا بها ربَّت شجاعاً جدّنا. (سير أعلام النبلاء ٣٤٩/٢٢)، وقد قال: هذا -ابن نقطة- وهو الذي تتبع الخطيب في أوهامه وأخطائه وذلك في كتاب له سماه «الملتقط مما في كتاب الخطيب وغيره من الوهم والغلط» وبعد هذا التتبع يخرج بنتيجة فيها الإنصاف والعدل في القول إذ يقول: «كل من أنصف علم أن المحدثين بعد الخطيب عيال على كتبه».

العلم، وقد شرح النخبة واختصرها ونظمها وعارضها كثيرون -لا يتسع المقام لذكرهم- وهكذا العلماء دواليك إلى يومنا هذا.

والذي يهمنا من هذه التوطئة لهذا الفصل هو ما وصلت إليه الحالة العلمية الحديثية -خاصة في علم المصطلح من لدن الرامهرمزي إلى عهد الإمام النووي، وهي المراحل التي سبقت شيخ الإسلام ابن تيمية -رضي الله عنه- حيث إن الإمام ابن تيمية لما فتح عينيه على دنيا العلم الشرعي، وجد أن من سبقه من المذكورين آنفا من الرامهرمزي إلى النووي -رحمهم الله- قد كفوه مؤونة التصنيف في علم أصول الحديث فصرف همته إلى علوم كانت بحاجة ماسة له مثل العقائد والرد على الفرق الضالة وتنقية التوحيد مما شابه من أدران وأخلاط، وعلم فقه الحديث وشرحه وبيان علله ومراميه وأهدافه، والفقه وأصوله وغيرها من العلوم التي ما نضجت بعد في أوانه، وكانت تحتاج إلى أمثاله من الراسخين في العلم.

أما بالنسبة لعلم مصطلح الحديث فقد سمعنا من شيوخنا في الصغر أنه نضج في القرن الخامس والسادس واحترق في القرن السابع، فلم يعد لطاه مجال في الزيادة على هذه الوجبة الدسمة -اللهم إلا بعض الاستدراكات الطفيفة الخفيفة- لهذا لم نعرف عن تأليف لشيخ الإسلام مستقل في خصوص هذا الفن إلا أنه خدم هذا الفن في كتاباته المتنوعة وفي عدة أجوبة عن مسائل هذا الفن، وقد استفاد منها أصحابه وتلاميذه في عصره كما أقبل عليها من ألف بعده إلى عصرنا هذا، وقد ذكروا إفاداته في هذا الباب، أحيانا مصرحا باسمه، وأحيانا بدون ذكر اسمه.

كابن كثير في اختصار علوم الحديث، وابن رجب في شرح العلل للترمذي، والبلقيني في محاسن الاصطلاح، والذهبي في الموقظة، والعراقي في شرحه على الألفية، وابن حجر في النكت، والسخاوي في فتح المغيث والسيوطي في تدريب الراوي، والصنعاني في توضيح الأفكار، وابن طاهر الجزائري في توجيه النظر، وجمال الدين القاسمي في قواعد التحديث،

واللكنوي في الرفع والتكميل وفي الأجوبة الفاضلة، والتهانوي في قواعد علوم الحديث وغيرهم...

وقد حاولت جمع إفادات شيخ الإسلام -رحمه الله- في أربعة مواضع من علم المصطلح وذلك من مؤلفاته وفتاويه، ومن نقول عنه منشورة في كتب أهل العلم، وهذه المباحث الأربعة هي:

١- رأي ابن تيمية في الحديث الضعيف ومدى حجيته عنده.

٢- رأي الإمام في رواية الحديث بالمعنى وتقطيع الحديث للاختصار.

٣- أنواع الرواية وكيفية تحمل الحديث وضبطه.

٤- موقفه من حجية خبر الآحاد في العقائد والأحكام.

ولا أدعي أنني أحطت بكل ما كتب شيخ الإسلام عن هذه الأربعة، ولكنني لم آل جهدا في تتبع مظان كلامه عليها في أثناء فتاواه وتصانيفه، ولا يعرف قيمة العسل إلا من ذاق إبر النحل ولسعه.

ولم أشأ أن أجمع كلامه في كل هذا الباب «المصطلح» لأنني لم أرد الاستقصاء ولكن ضرب المثال على بعض جهوده في هذا الفن، فلو جمعت إفاداته وتعليقاته لبلغت مثل كتاب مستقل يحتوي على آرائه في مباحث كثيرة من هذا العلم الشريف، وحاولت قدر المستطاع أن أعلّق بإيجاز على هذه المسائل الأربع مستعينا بما في كتب المصطلح من آراء أهل هذا الفن.

المبحث الأول

رأي شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله- في رواية الحديث الضعيف والعمل به

ولكن؛ وقبل الخوض في مسالة الاستدلال بالحديث الضعيف لا بد لنا أن نعرف آراء العلماء في حد الحديث الضعيف، فأقول وبالله أستعين وهو الموفق والمعين:

المطلب الأول: تعريف الحديث الضعيف

لقد ذهب علماء مصطلح الحديث في تعريفه إلى اتجاهين اثنين:

فأولهما: عرّفه بأنه ما لم يجتمع فيه صفة الصحيح والحسن ومن أشهر من عرفه بهذا: الإمام السيوطي[1] في كتابه الفذ تدريب الراوي[2] شرح تقريب النووي والحافظ ابن كثير الدمشقي[3] في اختصار علوم الحديث[4] والعلامة

---

(١) هو الحافظ أبو الفضل جلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر بن محمد بن الخضرمي السيوطي، ولد سنة ٨٤٩هـ، وتوفي سنة ٩١١هـ، كان بحرا في العلوم كلها، لم يدع فرعا من فروع المعرفة إلا وأدلى منه بدلوه، فقد كان موسوعة متحركة، له تصانيف خريدة فريدة منها الدر المنثور في التفسير بالمأثور والإتقان في علوم القرآن وتدريب الراوي شرح تقريب النواوي، والمزهر في فقه اللغة وغيرها، انظر ترجمته في حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة وهذا الكتاب له قد ترجم فيه لنفسه (ج١/ ص١٠٤-١١٠) تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم طبع دار إحياء الكتب العربية- بيروت ١٣٨٧هـ ١٩٦٧م

(٢) انظر تدريب الراوي شرح تقريب النواوي (ج١/ ص١٤٤) طبع دار الكتاب العربي- بيروت لعام ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م) بتحقيق الدكتور أحمد عمر هاشم، وهذا الكتاب من أشمل كتب المصطلح وأجمعه ولكنه سقيم التحقيق.

(٣) تمت ترجمة الحافظ ابن كثير الدمشقي -رحمه الله- في التمهيد.

(٤) انظر اختصار علوم الحديث مع شرحه الباعث الحثيث لأحمد محمد شاكر (ص٤٦) طبعة الحلبي القاهرة ١٤٠٠هـ-١٩٨٠م.

الجرجاني[1] في المختصر في أصول أهل الأثر[2]. ومن قبل هؤلاء الأئمة اختار هذا الإمام الحافظ أبو عمرو بن الصلاح[3] في مقدمته المشهورة[4]. وتبعه الإمام الفقيه شيخ الإسلام أبو زكريا النووي[5] في تقريبه -الذي هو اختصار

---

(١) هو أبو الحسن علي بن علي الجرجاني الحسيني ويعرف بالسيد الشريف، ولد سنة ٧٤٠هـ، قرب ولاية استر آباد بجرجان (انظر عنها في معجم البلدان، ص١٧٤-١٧٥) وتوفي سنة ٨١٦هـ بشيراز، انظر ترجمته في الفوائد البهية في طبقات الحنفية (ص١٢٥-١٣٧) لمؤلفه أبي الحسنات محمد عبدالحي اللكنوي المتوفي سنة ١٣٠٤هـ، طبع مطبعة السعادة بمصر ١٣٢٤هـ، وكذلك في روضات الجنات في أصول العلماء والسادات (ج٧/ ص٤٩٧-٤٩٩) لمؤلفه ميرزا محمد باقر الخوانساري الموسوي المتوفي ١٣١٣هـ، طبع انتشارات جهان، طهران.

(٢) انظر المختصر في أصول أهل الأثر للجرجاني (ص٤١) تحقيق المستشار فؤاد عبدالمنعم أحمد طبع المكتبة التجارية لمصطفي أحمد الباز بمكة المكرمة، عام (١٤٠٣هـ).

(٣) هو الإمام العلم أبو عمرو بن عثمان بن عبدالرحمن النصري الكردي السوري (معجم البلدان، ج٣/ ص٣٧٥) ويعرف بابن الصلاح كان شافعي المذهب، وألف أهم كتاب في علم مصطلح الحديث المعروف بمقدمة ابن الصلاح واسمه علوم الحديث ولد سنة ٥٧٧هـ، وتوفي سة ٦٤٣هـ بدمشق، انظر ترجمته في الأنس الجليل بتاريخ القدس والخليل لأبي اليمن مجير الدين الحنبلي (ت٩٢٨هـ) (ج٢/ ص٤٤٩) طبع مكتبة المحتسب، عمان، الأردن ١٩٧٣م، وذيل الروضتين لعبد الرحمن بن إسماعيل المعروف بأبي شامة المقدسي (ص١٧٥-١٧٦) طبع مصر عام ١٣٦٦هـ.

(٤) انظر مقدمة ابن الصلاح (علوم الحديث) تحقيق الدكتورة عائشة عبدالرحمن، طبع دار الكتب المصرية، الطبعة الأولى ١٩٧٤م

(٥) هو الإمام العامل الحافظ الفقيه الهمام شيخ الإسلام أبو زكريا محيي الدين يحيى ابن شرف بن حزام النووي ثم الدمشقي الشافعي، ولد سنة ٦٣١هـ بنوى وهي من أعمال حوران (معجم البلدان، ج٥/ ص٣٠٦) كان -رحمه الله- من أركان المذهب الشافعي، وألف عدة مصنفات نافعة مباركة لا يكاد يخلو بيت مسلم من أحدها، ومن أهمها رياض الصالحين، والأذكار، وشرح صحيح مسلم والمجموع شرح المهذب وتهذيب الأسماء واللغات وإرشاد طلاب الحقائق وغيرها.. توفي -رحمه الله- بدمشق سنة ٧٦٧هـ ترجمته في طبقات الشافعية لجمال الدين عبدالرحيم الأسنوي (ت٧٧١هـ) (ج٢/ ص٤٧٦) تحقيق عبدالله الجبوري، قسم إحياء التراث الإسلامي- بغداد، عام ١٣٩١هـ، السلوك للمقريزي (ج١/ ص٦٤٨) مطبعة دار الكتب المصرية القاهرة.

لمقدمة ابن الصلاح[1]- والإمام العالم الطيبي[2] في الخلاصة[3] والحافظ العلامة بدر الدين بن جماعة[4] في كتابه المنهل الروي[5] والإمام الصنعاني[6] في توضيح الأفكار[7] والعلامة المحدث الإمام صديق حسن خان

---

(١) انظر التقريب والتيسير لمعرفة سنن البشير النذير (ص٢٢) للإمام النووي تعليق صلاح عويضة طبع دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.

(٢) هو العلامة الحسين بن محمد بن عبدالله الطيبي (ت٧٤٣هـ) ولقبه شرف الدين، شرح الكشاف شرحا كبيرا أجاب عما خالف فيه الزمخشري أهل السنة، وصنف عدة كتب في التفسير والحديث، انظر طبقات المفسرين للداوودي (ج١/ ص١٤٣ وما بعدها) والدرر الكامنة (ج٢/ ص٦٨، ٦٩) وبغية الوعاة للسيوطي (ص٢٢٨، ٢٢٩، ٢٣٠).

(٣) انظر الخلاصة في أصول الحديث (ص٤٤) تحقيق صبحي جاسم السامرائي، قسم إحياء التراث الإسلامي بوزارة الأوقاف الإسلامية في العراق، طبع عام ١٣٠١هـ - ١٩٧١م.

(٤) هو العلامة الشيخ بدر الدين محمد بن إبراهيم بن سعد الله بن جماعة الحموي البياني الشافعي، ولد سنة ٦٣٩هـ، من علماء الحديث، له تصانيف منها: التبيان، وغرر البيان لمبهمات القرآن، والمنهل الروي، وإيضاح التعليل في قطع حجج أهل التعطيل، والتبيان والفوائد اللائحة في سورة الفاتحة وغيرها، توفي سنة ٧٣٣هـ، ترجمته في فوات الوفيات (ج٢/ ص١٧٤) تاريخ ابن الوردي (ج٢/ ص٣٠٢) والبداية والنهاية (ج١٤/ ص١٦٣)

(٥) انظر المنهل الروي في علوم الحديث (ص٥٦) تحقيق الدكتور محيي الدين عبدالرحمن رمضان، منشور بمجلة المخطوطات العربية، المجلد الحادي والعشرين لعام ١٩٧٥م.

(٦) هو العالم البارع العلامة محمد بن إسماعيل بن صلاح محمد بن علي الكحلاني ثم الصنعاني المعروف بالأمير، ولد سنة ١٠٩٩هـ، بكحلان في اليمن ثم توفي سنة ١١٨٢هـ، قال عنه الشوكاني: وبالجملة فهو من الأئمة المجددين لمعالم الدين صنف عدة مصنفات من أهمها: ثمرات النظر في علم الأثر، قصب السكر نظم نخبة الفكر لابن حجر، وكذلك إسبال المطر شرح نظم نخبة الفكر، واليواقت في المواقيت وتطهير الاعتقاد عن درن الإلحاد وغيرها، انظر ترجمته في البدر الطالع للشوكاني (ج٢/ ص١٣٤-١٣٧).

(٧) انظر توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار (ج١/ ص١٩٣) تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد -القاهرة، الطبعة الأولى لعام ١٣٦٦هـ، مكتبة الخانجي وتنقيح الأنظار هو كتاب للإمام محمد بن إبراهيم الوزير الحسن الصنعاني (ت٨٤٠هـ).

القنوجي[١] في الحطة[٢] -رحمهم الله تعالى- ومن المحدثين الدكتور صبحي الصالح في علوم الحديث[٣] وغيره من علماء هذا العصر الذين اختاروا هذا الرأي ونصروه بالأدلة والبراهين، فرحم الله علماءنا السابقين وغفر للباقين وجمعنا وإياهم في فردوسه الأعلى على سرر متقابلين- اللهم آمين-.

وثانيهما: عرفه بأن «ما نقص عن درجة الحسن قليلا» ومن أشهر القائلين بهذا التعريف، الذاهبين هذا المذهب الإمام الحجة الحافظ العراقي[٤] حيث قال في كتابه الذي شرح به ألفيته الحديثية في علم المصطلح الموسوم بالتبصرة والتذكرة[٥]: «ذكر الصحيح غير محتاج إليه، لأن ما قصر عن الحسن، فهو عن الصحيح أقصر»[٦] وكذلك الحافظ السيوطي في ....

---

(١) هو العلامة صديق حسن خان بن علي الحسيني البخاري، ولد سنة ١٢٤٨هـ ببلدة بريلي في الهند، له عدة مصنفات نافعة ماتعة، توفي سنة ١٣٠٧هـ، انظر ترجمته في الأعلام للزركلي (ج٦/ص٧٤٦) والمنجد (٤٢١) ومشاهير علماء نجد (ص٤٥١-٤٥٧) للبسام، وقد ترجمت له سابقا.

(٢) انظر الحطة في ذكر الصحاح الستة (ص١٨٩) طبع دار الجيل ببيروت، ودار عمار بعمان الأردن ١٤٠٨هـ ١٩٨٧م، تحقيق الأخ الفاضل علي بن حسن عبدالحميد الحلبي الأثري، والأحسن أن يسمي الكتاب الحطة في ذكر الكتب الستة بدلا من الصحاح.

(٣) انظر علوم الحديث ومصطلحه (ص١٦٧) للدكتور صبحي الصالح طبع الشريف الرضي بقم إيران، مصورة عن طبعة دار دمشق لعام ١٩٥٩م - ١٣٧٩هـ.

(٤) هو الحافظ البارع والحجة المتقي الإمام عبدالرحيم بن الحسين بن أبي بكر الكردي، المصري، الشافعي زين الدين أبو الفضل (ت سنة ٨٠٦هـ) صنف التصانيف المفيدة، وله تلاميذ جهابذة، كما أنه تتلمذ على أيدي علماء فطاحل، من أشهر مؤلفاته تخريج أحاديث إحياء علوم الدين، والفية في علم مصطلح الحديث، وشرحها شرحين كبير ووسط، ويكفيه فخرا أنه خرج تلاميذ أمثال البلقيني وابن حجر العسقلاني وغيرهما.. انظر ترجمته في الضوء اللامع في أعيان القرن التاسع (ج٤/ص١٧١) للحافظ السخاوي (ت٩٠٢هـ) طبع مكتبة الحياة، بيروت، والبدر الطالع للشوكاني (ج١/ص٣٠٥) وحسن المحاضرة للسيوطي (ج١/ص٣٦٠) والدرر الكامنة لابن حجر (ج٢/ص٣٥٤).

(٥) انظر التبصرة والتذكرة شرح الألفية للعراقي (ج١/ص١١١) تحقيق محمد بن الحسين العراقي الحسيني، طبع المطبعة الجديدة بفاس، المغرب، لعام١٣٥٤هـ.

(٦) راجع تدريب الراوي للسيوطي (ص١٤٤) حيث إنه ذكر: أن هذا الاعتراض قد ورد على ما كتبه النووي في التقريب، لكن السيوطي في شرحه له لم يرفع=

ألفيته الحديثية[1] حيث عرفه بما يخالف ما ذهب إليه في كتابه «التدريب» فقال ناظما:

وهو الذي عن صفة الحُسْن خلا   وهو على مراتب قد جُعلا

وكذلك عرفه الإمام حافظ الإسلام شمس الدين الذهبي[2] في الموقظة[3] تبعا لشيخه العلامة الإمام ابن دقيق العيد[4] في الاقتراح[5]. وممن وافق الحافظ العراقي في اعتراضه على التعريف الأول والذي قال به ابن الصلاح في مقدمته الإمام نائب أمير المحدثين ابن حجر العسقلاني[6] في ....

= بشيء ولم يوجهه، وذكر أن ابن دقيق العيد لم يذكر هذا الشرط في كتابه «الاقتراح» فدل هذا أن ابن دقيق العيد مع أصحاب الرأي الآخر.

(١) انظر ألفية السيوطي في علم الحديث (ص١٩) بتصحيح وتحقيق وشرح العلامة أحمد محمد شاكر المصري -رحمه الله- طبع مكتبة ابن تيمية، الطبعة الثانية لعام ١٤٠٩هـ - ١٩٨٨م

(٢) الذهبي- تقدمت ترجمته في التمهيد- رحمه الله.

(٣) انظر الموقظة (ص٣٣) وهي عبارة عن اختصار لكتاب الاقتراح لشيخه ابن دقيق العيد، وهي بتحقيق الشيخ عبدالفتاح أبو غدة، طبع مكتب المطبوعات الإسلامية بحلب الطبعة الأولى لعام ١٤٠٥هـ.

(٤) ابن دقيق العيد، مرت ترجمته مع الإمام الذهبي في التمهيد -رحمهما الله-.

(٥) انظر الاقتراح في بيان الاصطلاح (ص٨٥) لابن دقيق العيد -رحمه الله- تحقيق الدكتور قحطان بن عبدالرحمن الدوري، طبع من قبل وزارة الأوقاف العراقية بمطبعة الإرشاد، بغداد عام ١٤٠٢هـ.

(٦) هو الحافظ المدقق، والعالم المحقق، العلامة الفهامة أبو الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني القاهري، المتوفي سنة ٨٥٢هـ، صنف كتبا رائعة طار ذكرها في الأمصار مثل فتح الباري شرح صحيح البخاري، ونزهة النظر شرح نخبة الفكر، ولسان الميزان، وتهذيب التهذيب، وتقريب التهذيب، وتبصير المنتبه بتحرير المشتبه، وتعجيل المنفعة بزوائد رجال الأئمة الأربعة وغيرها من المصنفات التي هي أساس عمل المحققين والمحدثين، وعمدة قول المصححين والمضعفين، وصدق السيوطي حينما قال في ذيل تذكرة طبقات الحفاظ: «المحدثون عيال الآن في الرجال وغيرها من فنون الحديث على أربعة: المزي والذهبي والعراقي وابن حجر»، انظر ترجمته في طبقات الحفاظ (رقم ٥٤٧) وذيل التذكرة (رقم ٣٨) وشذرات الذهب (ج٧/ ص٢٧٠- ٢٧٣) ونظم العقيان للسيوطي (ص٤٥، ٥٣) والبدر الطالع (ج١/ ص٨٧، ٩٣) والقلائد الجوهرية لابن طولون (ص٣٣، ٣٣٣).

النُّكت[1] فقال: «اعترض عليه -على ابن الصلاح- بأنه لو اقتصر على نفي صفات الحسن لكان أخصر، لأن نفى صفات الحسن مستلزم لنفي صفات الصحيح وزيادة، وأجاب بعض من عاصرناه بأن مقام التعريف يقتضي ذلك، إذ لا يلزم من عدم وجود وصف الحسن عدم وجود وصف الصحيح، إذ الصحيح بشرطه السابق لا يسمي حسنا، فالترديد متعين!! والحق أن كلام المصنف معترض وذلك أن كلامه يعطي انطباعا أن الحديث حيث يتقدم فيه صفة من صفات الصحيح يسمي ضعيفا، وليس كذلك، لأن تمام الضبط مثلا إذا تخلف صدق أن صفات الصحيح له تجتمع، ويسمي الحديث الذي اجتمعت فيه الصفات سواه حسنا لا ضعيفا، وما من صفة من صفات الحسن إلا وهي إذا انعدمت كان الحديث ضعيفا، ولو عرف بأنه كل حديث لم تجتمع فيه صفات القبول لكان أسلم من الاعتراض وأخصر، والله أعلم».

ويري الباحث أن ما ذهب إليه ابن حجر -رحمه الله- هو الأصوب والأقرب للحق إن شاء الله، وإلى هذا ذهب الحافظ العراقي في ألفيته[2] فقال:

أما الضعيف فهو ما لم يبلغ ... مَرتبة الحسن وإن بَسْطٌ بُغِي
ففاقدُ شرطِ قبولٍ قسمُ ... واثنين قسم غيره وضموا

والشاهد قوله: «ففاقد شرط قبول قسم» علق عليه شارح ألفية العراقي شيخ الإسلام أبو زكريا الأنصاري[3] قائلا: أي شرط من شروط القبول

---

(١) انظر النكت على مقدمة ابن الصلاح (ج١/ ص٤٩١) بتحقيق الدكتور ربيع بن هادي المدخلي، طبع المجلس العلمي الجامعة الإسلامية في المدينة المنورة لعام ١٤٠٨هـ

(٢) انظر فتح الباقي بشرح ألفية العراقي للإمام زكريا الأنصاري المتوفي٩٢٦هـ، تحقيق وتعليق الشيخ الحافظ ثناء الله الزاهدي -حفظه الله- طبع الجامعة الأثرية، جهلم- باكستان، الطبعة الأولى، الناشر محمد مدني بن حافظ عبدالغفور، ترصيف الأثرية وبركات كمبيوترز، كوجرانواله، عام ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م.

(٣) هو الإمام العالم شيخ الإسلام زين الدين أبو يحيى زكريا بن محمد بن أحمد الأنصاري الخزرجي، السنيكي ثم القاهري الأزهري الشافعي، ولد بسنيكة وهي من قري مصر بين بلبيس والعباسة (معجم البلدان، ج٣/ ص٢٧٠) سنة ٨٢٠هـ،=

الشامل للصحيح والحسن، وهي ستة:

١- اتصال السند .	٢- العدالة.

٣- الضبط «ولو لم يكن تاما»[1] .	٤- فقد الشذوذ.

٥- فقد العلة القادحة.	٦- العاضد عند الاحتياج إليه.

والسبب في الحكم على الحديث بالضعف لفقد أحد شروط القبول أن باجتماع هذه الشروط ينهض الدليل الذي يثبت أن الحديث قد أداه رواته كما هو فإذا اختل واحد منها فقد الدليل على ذلك.

فالمحدثون اعتبروا مجرد فقد الدليل كافيا لرد الحديث والحكم عليه بالضعف مع أن فقد الدليل ليس دليلا محتما على الخطأ والكذب في رواية الحديث مثل ضعف الحديث، بسبب سوء حفظ الراوي وغلطه مع صدقه وأمانته، فإنه لا يعني أنه قد أخطأ فيه حتما، بل يحتمل أن يكون قد أصاب، لكن لما طرأ هذا الشك القوي من وقوع الخطأ فيه حكمنا عليه بأنه مردود، وكذلك الحال بالنسبة للحديث الذي خلي من شروط الاتصال، فإننا نحكم عليه بالضعف وذلك لجهالتنا بحال الراوي الذي قطع السند بسبب عدم تبين كنه حاله، فلعله يكون من الثقات ولعله يكون من الضعفاء، وإذا فرضنا أنه من طبقة الضعفاء والمردودين فإنه يحتمل أن يكون حرف في الحديث أو أخطأ فيه فزاد أو أنقص أو أدرج... لهذا أخذ المحدثون بعين الاعتبار احتمال

=طلب العلم على ابن حجر العسقلاني وعلم الدين البلقيني وغيرهم، برع في العلم فأفتى وصنف، وله تلامذة كثر مثل أحمد بن محمد بن محمد حجر الهيتمي ومحمد بن أحمد الملقب بالشافعي الصغير وغيرهم، توفي عام ٩٢٦هـ، ترجمته في شذرات الذهب (ج٨/ص١٣٤-١٣٥) والضوء اللامع (ج٢/ص٢٣٤) والبدر الطالع (ج٢/ص٢٥٢-٢٥٣) نظم العقيان للسيوطي (ص١١٣) ومقدمة الإعلام والاهتمام بجمع فتاوى شيخ الإسلام (ص٧-١٠) لأحمد عبيد، طبع عالم الكتب، بيروت ١٤٠٣هـ والكواكب السائرة (ج١/ص١٩٦-٢٠٧).

(١) جملة «ولو لم يكن تاما» زادها الدكتور نور الدين عتر في كتابه: منهج النقد في علوم الحديث (ص٢٨٦) طبع دار الفكر المعاصر، بيروت، ودار الفكر بدمشق، الطبعة الثالثة لعام ١٤١٢هـ ١٩٩٢م، وأضاف: «وهذا مشكل لأنه إذا فقد تمام الضبط بأن خف ضبط الراوي فإنه يصير عندئذ حسنا، ولا يكون ضعيفا، لذلك كان الصواب في التعبير عن هذا الشرط ما قلناه «الضبط ولو لم يكن تاما».

الاحتمال، وجعلوا هذا الاحتمال قادحا في صحة الحديث وقبوله، وهذا غاية ما تكون عليه الحيطة المنهجية لأهل الحديث والتي هي صفة تميزهم عن سائر أهل العلوم الأخرى، فهم حراس على باب حديث النبي ﷺ فما شكوا فيه ولم يتبينوا هويته رفضوا دخوله وطرحوا حديثه، فلله درهم ما أحسن صنعهم!!!.

المطلب الثاني: حكم العمل بالحديث الضعيف وشروطه

ذكرنا آنفا أنه ثمة احتمال أن يكون الحديث الضعيف أداه راويه بعد حفظه له على وجهه الصحيح، وهذا ما أدى بدوره إلى نشوء نزاع كبير بين أصحاب هذا الفن قديما وحديثا حول العمل به، والمتصفح لكتب جهابذة فن علم الحديث يرى فيها مناقشات طويلة[1].

ويمكن لنا أن ندعي أن أول من شهر هذا بعد العلامة الخطيب البغدادي -حسب علمي- هو أبو عمرو بن الصلاح حيث قال في علوم الحديث[2] ما نصه: «ويجوز رواية ما عدا الموضوع في باب الترغيب والترهيب والقصص والمواعظ ونحو ذلك، إلا في صفات الله عز وجل، وفي باب الحلال والحرام، قال: وممن يرخص في رواية الضعيف ابن مهدي[3] وأحمد بن

---

(١) راجع لمزيد من التفصيل في هذه المسألة الكتب التالية: التعليقات الحافلة -وهذه لعبد الفتاح أبي غدة- على الأجوبة الفاضلة للأسئلة العشرة الكاملة -وهذا الكتاب للإمام اللكنوي- (ص٣٦-٥٩) الطبعة الثانية لمكتب المطبوعات الإسلامية بحلب ١٤٠٢هـ، وتوجيه النظر إلى أصول الأثر للشيخ طاهر بن صالح الجزائري (ص٣٨٩-٢٩٣) طبع المكتبة العلمية للنمنكاني بالمدينة المنورة، الطبعة الثالثة لعام ١٤٠٢هـ، وقواعد التحديث لعلامة الشام جمال الدين القاسمي (ص١١٧-١٢١) طبع دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٣٩٩هـ، والكفاية في علم الرواية (ص١٣٣-١٣٤) لأبي بكر الخطيب البغدادي، طبع حيدر آباد الدكن، الهند، لعام ١٣٥٧هـ، وتوضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار (ج٢/ ص١٠٩-١١٣) للصنعاني، وتدريب الراوي للسيوطي (ص٢٥٠-٢٥٢) تحقيق أحمد عمر هاشم.

(٢) انظر علوم الحديث أو مقدمة ابن الصلاح (٩٣) تحقيق نور الدين عتر، طبع المكتبة العلمية للنمنكاني بالمدينة المنورة لعام ١٤٠٣هـ.

(٣) ابن مهدي هو الإمام الناقد المجود، سيد الحفاظ أبو سعيد العنبري عبدالرحمن بن مهدي بن حسان بن عبدالرحمن الأزدي مولدهم البصري اللؤلؤي، ولد سنة=

حنبل[1] رحمهما الله تعالى.

ثم جاء الإمام النووي ونقل هذا الشرط تبعا لابن الصلاح في مختصريه الإرشاد[2] والتقريب[3] ثم ردد ذلك الحافظ العراقي في ألفيته[4] وكذلك من شرحها[5] ولم يذكر إلا ذلك الشرط، وتبعه السيوطي في ألفيته وشرحها[6] لكنه في شرحه للتقريب المسمى بـ «تدريب الراوي»[7] زاد ثلاثة شروط استقاها من شيخه الحافظ ابن حجر العسقلاني -رحمه الله ورضي عنه- وكذلك ذكرها العلامة الطيبي[8] في الخلاصة، والشريف الجرجاني في المختصر[9] وابن كثير في اختصاره للمقدمة[10] ثم جاء من بعدهم هكذا من بين شارح وناظم ومختصر، وهلم جرا...

=١٣٥هـ، يعتبر من كبار تابعي التابعين حدث عنه الكبار أمثال ابن المبارك وابن وهب كما أنهما من شيوخه، وحدث عنه الإمام أحمد وإسحاق وابن أبي شيبة وغيرهم الكثير، قال الشافعي مادحا له: «لا أعرف له نظيرا في هذا الشأن أي في العلم والعمل»، توفي سنة ١٩٨ بالبصرة، ترجمته في التاريخ لابن معين تحقيق د/أحمد محمد نور سيف، ترجمة رقم ٥٩) الطبعة الأولى لعام ١٣٩٩هـ، والكاشف (ج٢/ ص١٨٧) ودول الإسلام للذهبي (ج١/ ص١٢٥) والتاريخ الصغير (٢/ ص٢٨٣-٢٨٥) للبخاري.

(١) مرت ترجمة الإمام المبجل أحمد بن حنبل -رضي الله عنه-.

(٢) انظر إرشاد طلاب الحقائق إلى معرفة سنن خير الخلائق ﷺ (ج١/ ص٢٦٩-٢٧١) تحقيق ودراسة عبدالباري فتح الله السلفي، طبع مكتبة الإيمان، بالمدينة المنورة، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ- ١٩٨٧م.

(٣) وانظر التقريب والتيسير لمعرفة سنن البشير النذير ﷺ(ص٤٠-٤١) وهو اختصار لكتابه الآنف الذكر «الإرشاد» والذي هو بدوره اختصار لمقدمة ابن الصلاح، والتقريب فيه بعض العبارات اختصرت اختصارا مخلا -رحم الله الإمام النووي وغفر له-.

(٤) انظر التبصرة والتذكرة (ج٥/ ص٢٩١) طبع فاس بالمغرب.

(٥) انظر فتح الباقي بشرح ألفية العراقي للأنصاري (ص٢٣٤).

(٦) انظر ألفية السيوطي بشرح العلامة أحمد محمد شاكر (ص٨٣).

(٧) انظر تدريب الراوي (ص٢٥١-٢٥٢).

(٨) انظر الخلاصة في أصول الحديث (ص٤٤).

(٩) انظر المختصر في أصول الأثر (ص٤١).

(١٠) انظر الباعث الحثيث (ج١/ ص١٤٢-١٤٥) الطبعة المحققة.

فالإمام الحافظ شيخ الإسلام يحيى بن شرف النووي -رضي الله عنه- يذكر في كتابه الإرشاد[1] أنه «يجوز عند أهل الحديث وغيرهم التساهل في الأسانيد ورواية ما سوى الموضوع من أنواع الضعيف من غير اهتمام ببيان ضعفها، ويجوز العمل بها، فيما سوى صفات الله عز وجل وأحكام الشرع من الحلال والحرام وغيرهما، وذلك كالمواعظ والقصص، وفضائل الأعمال، وسائر فنون الترغيب والترهيب وما لا تعلق له بالأحكام والعقائد» وروى نحو ذلك في التقريب[2] وقد نقل الإمام النووي اتفاق العلماء على جواز العمل بالحديث الضعيف فقال في «المجموع شرح المهذب»[3]: «... وقد اتفق علماء المحدثين، وغيرهم على المسامحة في أحاديث الفضائل، والترغيب والترهيب...» اهـ.

وقال في الأذكار[4]: «ذكر الفقهاء والمحدثون أنه يجوز ويستحب العمل في الفضائل، والترغيب والترهيب بالحديث الضعيف ما لم يكن موضوعا، وأما الأحكام كالحلال والحرام والمعاملات فلا يعمل فيها إلا بالحديث الصحيح والحسن إلا أن يكون في احتياط في شيء من ذلك، كما إذا ورد حديث ضعيف بكراهة بعض البيوع أو الأنكحة فإن المستحب أن يتنزه عن ذلك، ولكن

---

(١) انظر الإرشاد للنووي (ج١/ص٢٦٩، ٢٧٠، ٢٧١).

(٢) انظر التقريب للنووي أيضا (ص٤٠-٤١).

(٣) انظر المجموع شرح المهذب (والإمام النووي شرح متن «المهذب» وهو مختصر في الفقه على مذهب الإمام المطلبي الشافعي- والمهذب ألفه أبو إسحاق الشيرازي المتوفي سنة ٤٧٦هـ، وستأتي ترجمته) (ج٥/ص٢٥٧) وطبع المجموع في دار الفكر ببيروت عام ١٤٠١هـ.

(٤) انظر الأذكار (ص٥-٦) تحقيق الشيخ المحدث عبدالقادر الأرنؤوط، طبع دار الملاح للطباعة والنشر، وانظر الحطة في الصحاح الستة للقنوجي (ص٢٢٥-٢٢٦) تحقيق الحلبي علي، وكذلك شرح الديباج المذهب في مصطلح الحديث (ص٢٦)تاليف شمس الدين محمد الحنفي التبريزي المعروف بملا حنفي المتوفي ببخاري (وهو من علماء القرن العاشر) وكتابه هذا هو شرح على الديباج المذهب للسيد الشريف علي ابن محمد الجرجاني الحنفي (وهو من علماء القرن التاسع) والشرح طبع في مطبعة مصطفي البابي الحلبي وأولاده بمصر، الطبعة الثانية لعام ١٣٧١هـ ١٩٥٢م.

لا يجب» اهـ. قال الحافظ العراقي في ألفيته[1]:

وسهلوا في غير موضوع رووا ... من غير تبيين لضعف ورأوا
بيانه في الحكم والعقائد ... عن ابن مهدي وغير واحد

وزاد ابن حجر -رحمه الله- ثلاثة شروط على الشرط الأول حيث قال السخاوي[2] في خاتمة «القول البديع»[3]: «سمعت شيخنا ابن حجر مرارا يقول: شرائط العمل بالحديث الضعيف ثلاثة[4]:

الأول: متفق عليه: وهو أن يكون الضعف غير شديد كحديث ما انفرد من الكذابين والمتهمين ممن فحش غلطه[5].

الثاني: أن يكون مندرجا تحت أصل عام فيخرج ما يخترع بحيث لا

---

(١) انظر فتح الباقي بشرح ألفية العراقي لأبي يحيى الأنصاري (ص٣٣٤).

(٢) السخاوي هو شمس الدين أبو الخير محمد بن عبدالرحمن بن محمد بن أبي بكر السخاوي الأصل القاهري المولد، الشافعي، علامة فقيه، مقرئ، محدث ومؤرخ، له تصانيف كثيرة منها الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، المقاصد الحسنة في الأحاديث الجارية على الألسنة، وخاتمة القول البديع وغيرها الكثير، ولد بالقاهرة ٨٣١هـ، وتوفي بالمدينة سنة ٩٠٢هـ، انظر ترجمته في كتابه الضوء اللامع (ج٨/ ص٢-٣٢) والكواكب السائرة (ج١/ ص٥٣-٥٤) وشذرات الذهب (ج٨/ ص١٥-١٨) والبدر الطالع (ج٢/ ص١٨٤-١٨٧).

(٣) انظر القول البديع في الصلاة على الحبيب الشفيع ﷺ (ص٢٥٨) طبع دار الكتب العلمية بيروت، عام ١٤٠٢هـ. و(ص١٨٥) طبع حيدر آباد الدكن- الهند.

(٤) وقد عزا هذه الشروط لابن حجر السيوطي في التدريب (ص٢٥٢) وأحمد شاكر في الباعث الحثيث (ص٢٧٨) وكذلك نسبها له في شرحه لألفية السيوطي (ص٨٤) ومحقق كتاب التقريب للنووي الشيخ صلاح محمد عويضة (ص٤١) والأستاذ أبو غدة في الأجوبة الفاضلة (ص٤٣) والدكتور صبحي الصالح في علوم الحديث (ص٢٢٣) وقواعد التحديث للقاسمي (ص١١٣، ١١٤) ونور الدين عتر في منهج النقد (ص٢٩١) وغيرهم نسبها له، فهي إذاً ثابتة عنه بلا مراء.

(٥) ذكر السيوطي في التدريب (ج١/ ص٢٥٢) أن العلائي نقل الاتفاق على هذا الشرط الأول وكذلك ذكر هذا الاتفاق صديق حسن خان في الحطة (ص٢٢٦).

يكون له أصل أصلا[1].

الثالث: أن لا يعتقد عند العمل به ثبوته لئلا ينسب إلى النبي ﷺ ما لم يقله[2].

وقال ابن حجر الهيتمي[3] -غفر الله له- موجها الاستدلال للعمل بالحديث الضعيف في فضائل الأعمال: «قد اتفق العلماء على جواز العمل بالحديث الضعيف في فضائل الأعمال، لأنه إن كان صحيحا في نفس الأمر فقد أعطي حقه من العمل به، وإلا لم يترتب على العمل به مفسدة تحليل أو تحريم ولا ضياع حق للغير، وقد احتج بعضهم بالحديث الضعيف إذا لم يوجد في الباب غيره كأحمد بن حنبل وتبعه أبو داود[4] -رضي الله عنهما- وقدماه

---

(١) ذكر السيوطي في التدريب (ج١/ ص٢٥٢) والقنوجي في الحطة (ص٢٢٦) أن الشرطين الثاني والثالث أخذهما الحافظ ابن حجر العسقلاني عن ابن دقيق العيد والعز بن عبدالسلام (سلطان العلماء) أي أن ابن حجر تلقفهما ممن سبقه.

(٢) للمراجعة، انظر هذه الشروط وما دار حولها من مداولات ونقاشات هامة بين العلماء، أصحاب هذا الفن، وذلك في كل من: المنهل اللطيف في أحكام الحديث الضعيف (ص٨، ٩، ١٠) للسيد علوي مالكي الحسني المكي -رحمه الله- طبع المكتبة التجارية لمصطفي الباز بمكة المكرمة وانظر فتح المغيث شرح ألفية الحديث لشمس الدين السخاوي (ج١/ ص٢٦٨) تحقيق عبدالرحمن محمد عثمان، طبع المكتبة السلفية بالمدينة المنورة، وقواعد التحديث للقاسمي (ص١١٣-١١٦) وحاشية نور الدين عتر على مقدمة ابن الصلاح (ص٣) وانظر لزاما تبيين العجب فيما ورد في فضل رجب (ص٢٣-٤٦) للحافظ ابن حجر، تحقيق طارق عوض الله، طبع مكتبة التوعية الإسلامية لإحياء التراث الإسلامي، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ بالجيزة مصر.

(٣) هو الشيخ العالم أحمد بن محمد بن علي بن حجر المكي المشهور بابن حجر الهيتمي المتوفي سنة ٩٧٤هـ، وقد وقع هذا الإمام -غفر الله له وعفا عنه- في عرض ابن تيمية حيث رماه بالنفاق والزندقة والشذوذ والتجسيم. وقد ألف في الرد عليه وتبيين تجاوزه ومحاكمة أقواله العلامة محمود بن خير الدين نعمان الآلوسي كتابا جامعا بديعا سماه «جلاء العينين في محكمة الأحمدين» أي أحمد ابن تيمية وأحمد بن حجر الهيتمي، وانظر كتب ابن حجر الهيتمي مثل الفتاوى الحديثية والزواجر عن اقتراف الكبائر فهي مشحونة وخاصة الأول في التهجم على ابن تيمية وتلاميذه وفكره وعمله -رحم الله الجميع- انظر ترجمة الهيتمي في: الكواكب السائرة (ج٣/ ص١١١) والبدر الطالع (ج١/ ص١٠٩) وشذرات الذهب (ج٨/ ص٣٧٠).

(٤) هو الإمام الحافظ أبو داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق الأزدي السجستاني،=

على الرأي والقياس، ويقال عند أبي حنيفة[1] أيضا، ذلك، وإن الشافعي[2] يحتج بالحديث المرسل إذا لم يجد غيره، وكذلك إذا تلقت الأمة الحديث الضعيف بالقبول يعمل به على الصحيح وجوبا، حتى إنه ينزل منزلة المتواتر في أنه ينسخ المقطوع به، ولهذا قال الشافعي في حديث: «لا وصية لوارث»[3] إنه لا يثبته أهل الحديث، ولكن العامة تلقته بالقبول وعملوا به حتى جعلوه ناسخا لآية الوصية...»[4].

=نسبة إلى سجستان (معجم البلدان، ج٣/ص١٩٠) ولد سنة ٢٠٢هـ، وتوفي سنة ٢٥٧هـ، له كتاب السنن المشهور، وكان من شيوخه الإمام أحمد، كان أحد حفاظ الحديث وعلله، انظر ترجمته في: تذكرة الحفاظ (ج٢/ص٦٣٣) وفيات الأعيان (ج٤/ص٢٧٨) طبقات الفقهاء (ص١٧١) لأبي إسحاق الشيرازي، تحقيق إحسان عباس طبع دار الرائد العربي- بيروت.

(١) هو الإمام العلم أحد أئمة المذاهب الأربعة النعمان بن ثابت التميمي، مولاهم، الكوفي، روى عن الكبار، ومختلف في كونه هل رأي الصحابة فيعتبر تابعيا والأظهر على خلافه، قال ابن المبارك: أبو حنيفة أفقه الناس، ولد سنة ٨٠هـ، وتوفي سنة ١٥٠هـ، ترجمته في تذكرة الحفاظ (ج١/ص١٦٨-١٦٩) والبداية والنهاية (ج١٠/ص١١٠-١١١) وانظر كتاب الشيخ محمد أبو زهرة: أبو حنيفة - حياته، آراؤه وفقهه- وهو كتاب شامل كامل في حياة ذلك الإمام الهمام.

(٢) هو الإمام العلم محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن شافع بن هاشم بن عبدالمطلب بن عبد مناف القرشي، صاحب المذهب الثاني بعد أبي حنيفة قال أبو عبيد: ما رأيت رجلا أعقل من الشافعي، ولد سنة ١٥٠هـ، وتوفي سنة ٢٠٤هـ، انظر ترجمته في التاريخ الكبير (ج١/ص٤٢) للبخاري طبع دار الكتب العلمية بيروت، وتذكرة الحفاظ (ج١/ص٣٦١) وحلية الأولياء (ج٩/ص٦٣، ٢٦١) وكتاب الشيخ أبو زهرة: الشافعي- حياته، آراؤه، فقهه- وهذا كتاب شامل كامل ننصح إخواننا بقرائته هو وسابقه لأبي حنيفة.

(٣) أخرجه من حديث أبي أمامة أبو داود في السنن (ج٣/ص٢٩٠، ١٩١) كتاب الوصايا، باب ما جاء لا وصية لوارث، برقم ٢١٢٠، وأخرجه ابن ماجه في السنن (ج٢/ص٩٠٥) كتاب الوصايا، باب لا وصية لوارث، برقم ٢٧١٣، وأخرجه الطبراني في المعجم الكبير (ج٨/ص١٥٩، ١٦٠) برقم ٧٦١٥، والبيهقي في السنن الكبرى (ج٦/ص٢٦٤) كتاب الوصايا باب نسخ الوصية للوالدين ورواه أحمد في المسند (ج٥/ص٢٦٧) وذكره ابن حجر في المطالب العالية -طبع الكويت وزارة الأوقاف برقم ٢٩٨. وقد صحح الحديث جماعة منهم الزيلعي في نصب الراية (ج٣/ص١٨٣-١٩٠) وصححه لشواهده الألباني في صحيح ابن ماجه برقم ٢١٩٢، ٢١٩٣، ٢١٩٤، وكذلك ابن حجر في تلخيص الحبير (ج٣/ص١٥٦) ورواه سعيد بن منصور في سننه برقم (٤٢٨)

(٤) انظر الفتح المبين شرح الأربعين (ص٣٢) لابن حجر الهيتمي، طبع في مكتبة=

هذا، ويمكن لنا أن نسمي القائلين بجواز العمل بالحديث الضعيف مع تحقق الشروط بأصحاب المذهب الأول. أما أهل المذهب الثاني -ولا مشاحة في الاصطلاح- فقد ذهبوا إلى منع العمل بالحديث الضعيف مطلقا حتى ولو سيق بإسناده وبين ضعفه، ولم يجيزوا الاعتماد عليه في أي جانب من جوانب العقيدة أو الشريعة أو الأخلاق أو الفضائل وعلى رأس هؤلاء الناقد الحافظ الحجة يحيى بن معين[1] وأمير المحدثين أبو عبدالله البخاري[2] وتلميذه الحافظ شيخ المحدثين مسلم[3] والإمام العلامة أبو بكر بن ....

=التوعية الإسلامية بمصر عام ١٤١٢هـ.

(١) هو الحافظ المشهور الثقة أبو زكريا يحيى بن معين بن عون المري بالولاء، إمام الجرح والتعديل ولد سنة ١٥٨هـ، وتوفي بالمدينة المنورة حاجا سنة ٢٣٣هـ، من تلاميذه البخاري وأحمد ومسلم وغيرهم، انظر ترجمته في تقريب التهذيب لابن حجر (ص٣٧٩) طبعة دار نشر الكتب الإسلامية كوجرانواله باكستان، الأعلام للزركلي (ج٨/ ص١٧٢) تذكرة الحفاظ (ج٢/ ص٢٥٨) وانظر نسبة القول لهم في تدريب الراوي (ج١/ ص٢٥٣) والقول البديع للسخاوي (ص٢٥٨) وقواعد التحديث للقاسمي (ص٩٤).

(٢) هو أمير المحدثين وحافظ الإسلام وخاتمة الجهابذة النقاد الأعلام أبو عبدالله محمد ابن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة الجعفي البخاري، ولد سنة ١٩٤هـ، وتوفي سنة ٢٥٠هـ، قال الترمذي في فضله: لم أر بالعراق ولا بخراسان في معرفة العلل والتاريخ ومعرفة الأسانيد أعلم من محمد بن إسماعيل، من أعظم تآليفه: الصحيح المختصر من أمور رسول الله وسننه وأيامه، والأدب المفرد والتاريخ الكبير والصغير. يقول الباحث: «وقد زرت قبره في خرتنك قرب بخاري في صيف عام ١٤١٣هـ، ورأيت معهدا مشيدا بجانبه سمي باسمه، ولكن المدرسين والعلماء هناك بعيدين كل البعد عن منهجه -غفر الله لهم-» انظر ترجمته في: شذرات الذهب (ج٢/ ص١٣٤) تهذيب الأسماء واللغات للنووي (ج١/ ص٦٧) تاريخ بغداد (ج٢/ ص٤-٣٤) وتاريخ الأدب العربي لبروكلمان (ج٣/ ص١٦٥) ترجمة الدكتور عبدالحليم النجار، طبع دار المعارف بمصر لعام ١٩٦٢م وانظر الجرح والتعديل (ج٧/ ص١٩١).

(٣) هو الإمام الحافظ شيخ المحدثين أبو الحسين عساكر الدين مسلم بن الحجاج بن مسلم بن ورد القشيري النيسابوري، ولد سنة ٢٠٤هـ، وفيه خلاف، ألف الجامع الصحيح- الذي هو وصحيح البخاري أصح كتابين بعد كتاب الله عز وجل- والأسماء والكنى، والعلل وغيرها توفي سنة٢٦١هـ، انظر ترجمته في فهرست ابن النديم (ص٢٨٦) والعبر في خبر من غبر للذهبي (ج٢/ ص٢٣) تحقيق محمد سعيد ابن بسيوني زغلول طبع دار الكتب العلمية بيروت، وجامع الأصول (ج١/ ص١٨٧-١٨٨) وتاريخ بغداد (ج١٣/ ص١٠٠) وسير اعلام النبلاء(ج١٢/ ص٥٥٧).

العربي المالكي[1]، وهذا مذهب الإمام الناقد ابن حزم الظاهري[2] -رحمهم الله ورضي عنهم- وهو مذهب كثير من العلماء الذين يصعب حصرهم[3]. وقد عقد الإمام العلم مسلم في مقدمة صحيحه[4] بابا في النهي عن رواية الضعفاء، فقال: «وبعد، يرحمكم الله، فلولا الذي رأينا من سوء صنيع كثير ممن نصب محدثا فيما يلزمه من طرح الأحاديث الضعيفة والروايات المنكرة وبتركهم الاقتصار على الأحاديث المشهورة، مما نقله الثقات المعروفون بالصدق والأمانة بعد معرفتهم وإقرارهم بألسنتهم أن كثيرا مما يقذفون به إلى الأغبياء من الناس هو مستنكر ومنقول عن قوم غير مرضيين، ممن ذم الرواية عنهم أئمة الحديث».

وبين ذلك الإمام ابن حزم -رحمه الله- فقال: «ما نقله أهل المشرق والمغرب أو كافة عن كافة، أو ثقة عن ثقة، حتى يبلغ إلى النبي ﷺ إلا أن في الطريق رجلا مجروحا بكذب أو غفلة، أو مجهول الحال، فهذا يقول به بعض المسلمين، ولايحل عندنا القول به ولا تصديقه، ولا الأخذ بشيء منه»[5].

---

(١) هو القاضي الفقيه المحدث أبو بكر محمد بن عبدالله المعافري، الأندلسي، الأشبيلي المالكي المعروف بابن العربي، ولد سنة ٤٦٨هـ، وتوفي سنة ٥٤٣هـ، بالأندلس، له تصانيف كثيرة أهمها شرح الجامع الصحيح للترمذي وأحكام القرآن والمحصول في الأقوال ترجمته في تذكرة الحفاظ (ج٤/ص٨٦-٨٩) طبقات المفسرين للسيوطي (ص٣٤-٣٥) نفح الطيب للمقري (ج١/ ص٣٣٥، ٣٤٣) بغية الملتمس للرضي (ص٨٢، ٨٨).

(٢) هو الإمام العلامة المجتهد أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الفارسي الأصل اليزيدي القرطبي الظاهري، ولد بقرطبة ٣٧٤هـ، وتوفي ٤٥٧هـ، له تصانيف عظيمة، منها: الإحكام في أصول الأحكام، والمحلى، والفصل في الملل والنحل، وغيرها، ترجمته في لسان الميزان لابن حجر (ج٤/ ص١٩٨) والأعلام للزركلي: ج٥/ ص٩٥) وجذوة المقتبس (ص٢٩) والبداية والنهاية (ج١٢/ ص٩١) وتذكرة الحفاظ (ج٣/ ص١١٤٦-١١٥٥).

(٣) قال العلامة محمد جمال الدين القاسمي في قواعد التحديث (ص١١٣): «حكاه ابن سيد الناس في عيون الأثر عن يحيى بن معين، ونسبه في فتح المغيث لأبي بكر بن العربي والظاهر أن مذهب البخاري ومسلم ذلك أيضا، وهو مذهب ابن حزم»

(٤) انظر مقدمة صحيح مسلم (ص٨).

(٥) انظر الفصل في الملل والنحل لابن حزم الظاهري (ج٢/ ص٨٣).

وقال الحافظ العلامة ابن رجب الحنبلي في «شرح العلل»[1] معلقا على ما أورده الإمام مسلم في مقدمة صحيحه الموما إليه آنفا: «وظاهر ما ذكر مسلم في مقدمة كتابه -يعني الصحيح- يقتضي أنه لا يروي أحاديث الترغيب والترهيب إلا عمن يروى عنه الأحكام» وممن قال من العلماء بهذا القول الشهاب الخفاجي[2] والجلال الدواني[3] حيث أورد العلامة الدواني في «أنموذج العلوم»[4] على هذه المسألة إشكال أورده على القوم... ولشهاب الدين الخفاجي في كتابه «نسيم الرياض شرح شفاء القاضي عياض[5] كلام جميل في تفصيل ذلك[6] ومن العلماء من جعل هناك مذهبا ثالثا[7] فقالوا: إن أهل

---

(١) انظر شرح علل الترمذي لابن رجب الحنبلي (ص٧٧) تحقيق صبحي جاسم البدري السامرائي الطبعة الثانية، عام ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م، عالم الكتب، بيروت.

(٢) هو الإمام الحافظ محمد بن أسعد الصديقي المشهور بشهاب الدين الخفاجي، اختلف في تاريخ وفاته على أقوال منها سنة ٩١٨هـ، انظر ترجمته في الضوء اللامع للسخاوي (ج٧/ ص١٣٣) والشذرات (ج٨/ ص١٦٠) والبدر الطالع للشوكاني (ج٢/ ص١٣٠).

(٣) هو الإمام الحافظ أحمد بن محمد بن عمر ولقبه جلال الدين الدواني، توفي سنة ١٠٦٩، ترجمته في: خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر (ج١/ ص٣٣١) للتجيبي المحبي طبع الحلبي بمصر ١٢٨٤هـ، وهدية العارفين (أسماء المؤلفين، وآثار المصنفين) لإسماعيل باشا البغدادي (ج١/ ص١٦٠) طبعة المثني -بيروت، دون تاريخ سنة الطبعة، وفهرس الفهارس للكتاني (ج١/ ص٣٧٣).

(٤) واسم الكتاب: «أنموذج العلوم» راجع كشف الظنون عن أسامي الكتب الفنون لحاجي خليفة، طبع دار العلوم الحديثة- بيروت ١٣٩٠هـ، وهي مصورة عن طبعة استانبول لعام ١٣٦٠هـ.

(٥) ذكره صديق حسن خان في كتاب: اتحاف النبلاء المتقين بمآثر الفقهاء والمحدثين طبع حيدر آباد الدكن بالهند، ونسيم الرياض مطبوع بالآستانة في عهد الدولة العثمانية سنة ١٢٦٧هـ في أربعة مجلدات.

(٦) نقل العلامة صديق حسن خان في الحطة (ص٢٢٩-٢٣١) قولة الدواني والخفاجي في كتابيهما وعلق عليها تعليقا حسنا ووجه قولهما توجيها فريدا -رحمه الله- وانظر منهج النقد للدكتور نور الدين عتر (ص٢٩٤).

(٧) وهؤلاء العلماء هم ابن كثير في اختصار علم الحديث (ص٢٧٦) والحافظ العراقي في الفيته، فتح الباقي (ج١/ ص٢٣٥) والسيوطي في تدريب الراوي (ج١/ ص٢٥٢، ٢٥٣) وصديق حسن خان في الحطة (ص١٩) والدكتور نور الدين عتر في منهج النقد (ص٢٩١-٢٩٢) والدكتور محمد عجاج الخطيب في أصول الحديث وعلومه ومصطلحه (ص٣٥١) الطبعة الرابعة لدار الفكر بيروت لعام ١٩٨١م.

المذهب الثالث يذهبون إلى أنه يعمل بالحديث الضعيف مطلقا -طبعا باستثناء العقائد كصفات الله تعالى وما يجوز له، ويستحيل عليه-[1] أي في الحلال والحرام، والفرض والواجب بشرط أن لا يوجد غيره، ونسبوا هذا القول للأئمة الأجلة أحمد بن حنبل، وعبد الله بن المبارك وأبي داود السجستاني وأبي عبدالرحمن النسائي[2] والشعبي[3] وعبد الرحمن بن مهدي وغيرهم وذهب هؤلاء الأفاضل في توجيه مذهب هذا الصنف إلى أنهم يرون الضعيف أقوى من رأي الرجال، فلقد جاء في ألفية العراقي:

كان أبو داود أقوى ما وجد ... يرويه والضعيف حيث لا يجد
في الباب غيره فذاك عنده ... من رأي أقوى قاله ابن منده
والنسائي يخرج من لم يجمعوا ... عليه تركا مذهب متسع

قال الشارح أبو زكريا الأنصاري[4]: فقد (كان أبو داود) يتتبع من حديثه

(١) انظر فتح الباقي بشرح ألفية العرقي للأنصاري (ص٢٣٥) وتدريب الراوي (ج١/ ص٢٥٢، ٢٥٣).

(٢) الإمام العلم الحجة الحافظ أبو عبدالرحمن أحمد بن شعيب بن علي بن بحر بن سنان بن دينار النسائي، ولد عام ٢١٥هـ، كان غاية في الورع والتقي، سمع من أبي داود السجستاني وغيره وسمع منه الطبراني والطحاوي والسني أبو بكر أحمد ابن إسحاق، صنف المجتبي المشهور بالسنن، والخصائص في فضل علي وغيرهما، توفي رحمه الله ٣٠٣هـ، بالرملة في فلسطين المباركة، ترجمته في المنتظم لابن الجوزي (ج٦/ ص١٣١) والعبر للذهبي (ج٢/ ص١٢٣) وطبقات الشافعية للسبكي (ج٣/ ص١٤) ووفيات الأعيان (ج١/ ص٧٧) وسير أعلام النبلاء (ج١٤/ ص١٢٥).

(٣) هو الإمام العلامة التابعي الكبير عامر بن شراحيل بن عبد بن ذي كبار، أبوعمر الهمداني الشعبي، ولد سنة ٢٨هـ، وأمه من سبي جلولاء، سمع من كبار الصحابة وحدث عنهم وقد بلغوا فوق الخمسين صحابيا، كما حدث عن كبار التابعين، وروى عنه التابعون وتابعوهم، قال ابن سيرين لأبي بكر الهذلي، الزم الشعبي فلقد رأيته يستفتى وأصحاب رسول الله ﷺ متوافرون، توفي -رحمه الله- ١٠٤هـ، انظر في ترجمته: طبقات خليفة ترجمة رقم ١١٤٤، أخبار القضاة (ج٢/ ص٤١٣) لوكيع وطبقات الشافعية للعبادي رقم ٥٨، سمط اللآلي (ص٧٥١) وطبقات فقهاء اليمن رقم ٧٠، وشذرات الذهب (ج١/ ص١٢٦) وتذكرة الحفاظ (ج١/ ص٧٤).

(٤) انظر فتح الباقي بشرح ألفية العراقي (ص١٠٦، ١٠٧).

(أقوى ما وجد) فـ (يرويه) (و) يروي (الضعيف) الذي يجبر (حيث لا يجد في الباب) حديثا (غيره فذاك) أي: الضعيف (عنده من رأي) أي رأي الرجال (أقوى) بالدرجة كما (قاله ابن منده) وهو أبو عبدالله محمد بن إسحاق[1] (و) كان أبو عبدالرحمن أحمد بن شعيب (النسائي) لا يقتصر في تخريجه على المتفق على قبوله (يخرج) حديث: (من لم يجمعوا) أي أئمة الحديث (عليه تركا) أي: على تركه، حتى إنه يخرج للمجهولين[2] وهو -كما زاده الناظم (مذهب متسع) قال شيخنا: فقول ابن منده «وأبو داود يأخذ مأخذ النسائي»[3] يعني في عدم التقييد بالثقة وإن اختلف صنيعهما» اهـ. وعن الشعبي أنه قال: «ما حدثك عن النبي ﷺ هؤلاء فخذ به، وما قالوه برأيهم فألقه في الحش»[4]. وقال: «الرأي بمنزلة الميتة، إن اضطررت إليها أكلتها»[5].

وعن الإمام الشافعي: «مهما قلت من قول أو أصلت من أصل فيه عن

---

(١) هو الإمام الحافظ محدث الدهر أبو عبدالله محمد بن أبي يعقوب إسحاق بن محمد بن أبي زكريا يحيى، ولد سنة ٣١٠هـ، وتوفي سنة ٣٩٥هـ أو ٣٩٦هـ، ترجمته في تذكرة الحفاظ للذهبي (ج٣/ ص١٠٣١) والبداية والنهاية (ج١١/ ص٣٣٦).

(٢) انظر الخلاصة للطيبي (ص٤٥) والمختصر للجرجاني (ص٤١) وانظر ما قاله الإمام الذهبي حول هذا الموضوع في كتابه الحسن البسن «سير أعلام النبلاء» (ج١٣/ ص٢١٤-٢١٥) وهو كلام نفيس حبيس.

(٣) انظر معرفة علوم الحديث (ص٣٣، ٣٤)للحاكم النيسابوري، تحقيق الدكتور السيد حسين، الطبعة الثالثة، حيدر آباد، الدكن، الهند لعام ١٤٠١هـ - ١٩٨١م، والخلاصة (ص٤٥) وفيه يقول: وأبو داود كان يأخذ مأخذه -أي النسائي- ويخرج الضعيف، إذا لم يجد في الباب غيره، ويرجحه على رأي الرجال وانظر منهج أبي داود في شروط الأئمة الستة (ص١٣) لابن طاهر المقدسي تحقيق محمد زاهد الكوثري -غفر الله له وتجاوز عنه- طبع مكتبة عاطف بالقاهرة دون تاريخ.

(٤) سنن الدارمي(ج١/ ص٦٧) من المقدمة وهي لأبي محمد عبدالله بن عبدالرحمن بن الفضل المتوفي سنة ٢٥٥هـ، طبع دار إحياء السنة النبوية بدمشق،دون تاريخ، وانظر شرح الديباج المذهب لشمس الدين الحنفي التبريزي(ص٢٦) وقال في تعريف الحش: بفتح الحاء المهملة وتشديد الشين المعجمة، الحش والحشة كالتمر والتمرة، وهو في أصل اللغة البستان، فسمي المبرز حشاً، لأنهم كانوا يتغوطون في البستان وانظر هذه المقولة في طبقات ابن سعد (ج٦/ ص٢٥١) والحطة للقنوجي (ص١٩٠).

(٥) انظر الخلاصة للطيبي(ص٤٥) وطبقات ابن سعد(ج٦/ ص٢٥١) والحطة (ص١٩٠).

رسول الله ﷺ خلاف ما قلت فالقول ما قاله رسول الله ﷺ وهو قولي، وجعل يردده»[1].

ورووا عن الإمام أحمد بن حنبل، وابن مهدي وابن المبارك -رضي الله عنهم- أنهم قالوا: «إذا روينا في الحلال والحرام شددنا وإذا روينا في الفضائل ونحوها تساهلنا»[2] ففهموا أن هؤلاء الأئمة يرجحون مطلق العمل به -وهذا محض وهم وسيأتي بيانه إن شاء الله- ولهذا جعلوا القائلين بهذا صنفا ثالثا ومذهبا مستقلا.

المطلب الثالث: اختلاف العلماء في العمل بالحديث الضعيف

من العرض السابق لمذاهب العلماء في حكم العمل بالحديث الضعيف، يتبين لنا أن علماءنا اتجهوا -حسب ما ورد في كتب المصطلح لأهل هذا الفن- إلى اتجاهات ثلاثة، ألخصها فيما يلي:

الاتجاه الأول: العمل بالحديث الضعيف بالفضائل، والمواعظ والترغيب والترهيب، ولكن بشروط أربعة ينبغي أن تتوفر فيه ألا وهي:

---

(١) انظر المختصر للجرجاني (ص٤٢) وقارن هذه المقولة بما جاء في كتاب الإمام الشافعي «الرسالة» الفقرة (٥٩٨) والتي يقول فيها: «وأما أن نخالف حديثا عن رسول الله ﷺ ثابتا عنه، فأرجو أن لا يؤخذ ذلك علينا إن شاء الله، وليس ذلك لأحد، ولكن قد يجهل الرجل السنة، فيكون له قول يخالفها، لا أنه عهد خلافها، وقد يغفل المرء ويخطئ في التأويل»اهـ. الرسالة، طبع دار الفكر بيروت عام ١٤٠١هـ، تحقيق أحمد محمد شاكر، الطبعة الرابعة.

(٢) راجع نصوص الإمام أحمد وابن مهدي -رضي الله عنهما- في كل من: النكت على مقدمة ابن الصلاح (ج٢/ص٨٨٨) وفتح المغيث للسخاوي (ج١/ص٣٣٢) والمدخل إلى كتاب الإكليل للحاكم (ص٤) طبع مصطفي البابي الحلبي بمصر، والجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع (ج٢/ص٩١) طبع بيروت، تحقيق الدكتور محمود الطحان تاليف أبي بكر الخطيب البغدادي (ت٤٦٣هـ) وانظر نفس الكتاب طبع مكتبة المعارف بالرياض لعام ١٤٠٩هـ، والكفاية للبغدادي (ص١٣٤) طبع الهند، حيدر آباد الدكن عام ١٣٥٧هـ، والمسودة لآل تيمية (ص٢٧٣) طبع مطبعة المدني بالقاهرة مصر عام ١٣٨٠هـ، وأعلام الموقعين عن رب العالمين لابن قيم الجوزية (ج١/ص٣١-٣٢) طبع المدني ومكتبة ابن تيمية تحقيق عبدالرحمن الوكيل عام ١٣٩٩هـ، الطبعة الثانية.

١- أن يكون الضعف بسيطا غير شديد.

٢- أن يندرج تحت أصل معمول به.

٣- الا يعتقد ثبوته عند العمل به، بل يحتاط للحديث لاحتمال صحة نسبته.

٤- أن يكون في الفضائل ونحوها كالوعظ والترغيب والترهيب لا في العقائد والأحكام.

وهذا مذهب جلة من العلماء سبق ذكرهم، ومن أهمهم ابن الصلاح، والنووي، والطيبي، والمحبي وابن كثير، والسيوطي والعراقي والسخاوي وابن حجر وابن دقيق العيد وابن الملقن وغيرهم..

الاتجاه الثاني: عدم العمل بالحديث الضعيف مطلقا، لا في الفضائل ولا في الأحكام، وهذا كما مر مذهب البخاري ومسلم ويحيي بن معين وابن العربي وابن حزم، وغيرهم من جهابذة هذا الفن.

الاتجاه الثالث: العمل بالحديث الضعيف مطلقا -دون العقائد بلا شك- وعُزي هذا القول -حسب الادعاء- إلى الإمام أحمد بن حنبل وتلميذه أبي داود وابن مهدي وابن المبارك والشعبي وغيرهم...-رحم الله الجميع.

رأي الباحث في التقسيم الثلاثي: ويرى الباحث أن المقولة المنسوبة إلى الإمام أحمد وابن المبارك وابن مهدي وغيرهم.. قد وهم بعض علمائنا في المعنى المراد منها، ولعلها زلة ولا يخلو منها عالم، وقديما قيل «لكل سيف نبوة ولكل جواد كبوة، ولكل عالم هفوة» والله يغفر لهم ويعفو عنهم حيث جعلوا هذا القول موطئا للقول برواية الحديث الضعيف والعمل به مطلقا، ويذهب الباحث إلى أن هذا الفهم بعيد عن مراد هؤلاء الأئمة -رحمهم الله وأجزل مثوبتهم- فهم (إنما يريدون به -فيما أرجح، والله أعلم- أن التساهل إنما هو الأخذ بالحديث الحسن الذي لم يصل إلى درجة الصحة، فإن الاصطلاح في التفرقة بين الصحيح والحسن، لم يكن في عصرهم مستقرا واضحا، بل كان أكثر

المتقدمين لا يضعف الحديث إلا بالصحة أو الضعف فقط)[1].

ولبيان معنى الضعيف عند الإمام أحمد وغيره من المتقدمين، أنقل ما ذكره ابن قيم الجوزية -رحمه الله ورضي عنه- في كتابه الفذ «إعلام الموقعين»[2] مبينا أصول فتاوى الإمام أحمد وأنه يأخذ بالحديث المرسل والضعيف إذا لم يكن في الباب شيء يدفعه -وهذا مذهب تلميذه أبي داود والنسائي كما أسلفنا الذكر- وهو الذي رجحه على القياس، يقول الإمام شمس الدين ابن القيم: «وليس المراد بالضعيف عنده الباطل ولا المنكر، ولا ما في روايته متهم بحيث لا يسوغ الذهاب إليه والعمل به، بل الحديث الضعيف عنده قسيم الصحيح وقسم من أقسام الحسن، ولم يكن يقسم الحديث إلى صحيح وحسن وضعيف، بل إلى صحيح وضعيف، وللضعيف عنده مراتب، فإذا لم يجد في الباب أثرا يدفعه، ولا قول صاحب، ولا إجماع على خلافه، كان العمل به عنده أولى من القياس وليس أحد من الأئمة إلا هو موافقه على هذا الأصل من حيث الجملة، فإنه ما منهم أحد إلا وقد قدم الحديث الضعيف على القياس... فإذا لم يكن عند الإمام في المسألة نص ولا قول الصحابة أو واحد منهم ولا أثر أو حديث ضعيف عدل إلى الأصل الخامس وهو: القياس فاستعمله للضرورة وقد قال في كتاب الخلال[3]: «سألت الشافعي عن القياس؟

---

(١) انتهي ما ذكره العلامة الشيخ الأستاذ أحمد محمد شاكر في شرحه على اختصار علوم الحديث المسمي بالباعث الحثيث (ص٢٧٩) من الطبعة المحققة وتعليقه على ألفية السيوطي (ص٨٥) وانظر ما سبق نقله من قول الحافظ ابن رجب الحنبلي -رحمه الله- في شرح علل الترمذي (ص٢٠٣-٢٠٤) تحقيق صبحي جاسم عبدالحميد، طبع عالم الكتب، وكذلك انظر نفس الصفحة من الطبعة التي نشرتها دار الملاح بدمشق عام ١٣٩٨هـ، وفيه ترجيح ما رجحه ابن تيمية في المراد بالضعيف في اصطلاح المتقدمين كأحمد وابن مهدي.

(٢) انظر انظر إعلام الموقعين عن رب العالمين لابن قيم الجوزية (ج٢/ ص٣١).

(٣) هو الحافظ الفقيه الإمام أحمد بن محمد بن هارون البغدادي الحنبلي، وكنيته أبو بكر ولقبه الخلال، توفي سنة ٣٣١هـ، وهو الجامع لمذهب الإمام أحمد، تفقه على المروزي، وسمع من الحسن بن عرفة وأقرانه، انظر في ترجمته المنتظم في تاريخ الملوك والأمم لابن الجوزي (ج٦/ ص١٧٤) وانظر طبقات الحنابلة لأبي يعلي (ج٢/ ص١٢) وتذكرة الحفاظ (ج٣/ ص٧٨٠).

فقال: إنما يصار إليه عند الضرورة»[1]. وقال ابن القيم في موضع آخر: «وأصحاب أبي حنيفة مجمعون على أن مذهب أبي حنيفة هو: أن ضعيف الحديث أولى عنده من القياس والرأي وعلى ذلك بنى مذهبه، فتقديم الحديث الضعيف وآثار الصحابة على القياس والرأي قوله وقول الإمام أحمد بن حنبل، وليس المراد بالحديث الضعيف في اصطلاح السلف هو الضعيف في اصطلاح المتأخرين بل ما يسميه المتأخرون حسنا قد يسميه المتقدمون ضعيفا»[2] «وذكر ابن حزم الإجماع أن مذهب أبي حنيفة أن ضعيف الحديث أولى عنده من الرأي والقياس إذا لم يجد في الباب غيره»[3].

فما قاله هؤلاء الأئمة العظام[4] (فإنما يريدون به -فيما أرجح- أنهم يشددون في أحاديث الأحكام، فلا يروون إلا ما توافرت فيه شروط الصحة، ويتساهلون بقبول غيرها، وروايته عمن خفت فيه هذه الشروط، فنزل إلى درجة الحسن بنوعيه في اصطلاح المتأخرين وهو الذي يقابله (الضعيف الذي يعمل به) في اصطلاح المتقدمين. إذ لم يستقر اصطلاح الحسن في عصرهم بعد، ومما يرجح ما ذهبت إليه قول سفيان الثوري[5] (لا تأخذوا هذا العلم في

---

(١) انظر المدخل إلى مذهب الإمام أحمد بن حنبل (ص١١٩) لعبد القادر بدران الشامي طبع مؤسسة الرسالة- بيروت عام ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م، الطبعة الثالثة.

(٢) انظر إعلام الموقعين (ج١/ص٧٧، باختصار) وانظر التقريب لعلوم ابن القيم، للدكتور بكر بن عبدالله أبو زيد، طبع دار الراية بالرياض، الطبعة الأولى ١٤١١هـ - ١٩٩١م.

(٣) انظر الحطة للقنوجي (ص٢٢٩) من الطبعة المحققة، وقد أكد ذلك العلامة أشرف على تهانوي مع شرح تلميذه ظفر أحمد عثماني، وقد نقل عن ابن تيمية ما سيأتي بيانه، ورجّح ما ذهب إليه الإمام ابن تيمية وابن القيم من مراد أحمد بن حنبل وغيره بهذه المقولة، انظر إعلاء السنن (ج١/ص١٥١-١٥٢) طبع إدارة العلوم الإسلامية بكراتشي، الطبعة الثالثة (١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م) تحقيق الشيخ المفتي محمد تقي عثماني.

(٤) انظر أصول الحديث علومه ومصطلحه للدكتور محمد عجاج الخطيب (ص٣٥٣).

(٥) هو الحافظ الحجة الثقة الثبت، أبو عبدالله سفيان بن سعيد الثوري، نسبة إلى ثور ابن عبد مناة بن أد، وقيل إلى ثور همدان الكوفي، ولد سفيان الثوري سنة ٩٧هـ، وقيل٩٥هـ، وطلب العلم وصار إماما، وكان له مقلدون في فقهه إلى بعد الخمسمائة، وكان من أوعية العلم ومن كبار التابعين، قبض سنة ١٦١هـ، في=

الحلال والحرام إلا من الرؤساء المشهورين بالعلم، الذين يعرفون الزيادة والنقصان فلا بأس بما سوى ذلك من المشايخ)[1] وما الرؤساء المشهورون إلا الأئمة ومن توفرت فيهم أعلى شروط الصحة، وأما المشايخ فإن كان المراد بها المعنى الاصطلاحي في التعديل فقولهم: (شيخ) ذكره ابن أبي حاتم في المرتبة الثالثة من مراتب التعديل الأربعة، وهو من يقبل حديثه، وفي مرتبة من يقال فيه جيد الحديث وحسن الحديث. وإن يكن المراد بـ (المشايخ) المعنى الاصطلاحي، بل عموم أهل العلم، فالمقصود الرواية عمن ليس شديد الضعيف، ويؤيد هذا أنهم كرهوا الرواية والاحتجاج بمن غلب على حديثه الشواذ ورواية الغرائب والمناكير، كما كرهوا الرواية عن أهل الغفلة، ومن أصيبوا بالاختلاط، وعمن عرف بقبول التلقين، وبالتساهل في سماع الحديث، وعمن كثر غلطه، ومن سواهم الذين كانوا يحملون عنهم وهم المقصودون في قول سفيان الثوري في روايته غير الحلال والحرام، وهم في رأينا رجال الحسن). اهـ.

المطلب الرابع: تحقيق الخلاف برأي شيخ الإسلام، القاضي على النزاع

ولتبيين مذهب الأئمة المشهورين أتم البيان، ولتحقيق المراد من ذلك أحسن تحقيق وأدقه، نعرض قول شيخ الإسلام ابن تيمية والقاضي على الخلاف، فلقد قال -رضي الله عنه- في كتابه الماتع «قاعدة جليلة في التوسل والوسيلة»[2] ما نصه: «ولا كان أحمد بن حنبل ولا أمثاله من الأئمة يعتمدون على مثل هذه الأحاديث في الشريعة[3].

=شعبان بالبصرة، ترجمته في الثقات لابن حبان (ج٦/ص٤٠١) طبع مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت عام ١٩٧٥م، وتقدمة الجرح والتعديل (ج١/ص٥٥-١٢٥) وسير أعلام النبلاء (ج٧/ص٢٢٩، مع الحاشية).

(١) راجع الكفاية في علم الرواية لأبي بكر الخطيب البغدادي (ص١٣٤).

(٢) انظر قاعدة جليلة في التوسل والوسيلة لشيخ الإسلام ابن تيمية (ص٨٢، ٨٣) طبع المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الثالثة لعام ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.

(٣) وهي الأحاديث الغريبة المنكرة التي يرويها من يجمع في الفضائل والمناقب، وهذا مذكور قبل عدة سطور من النص المقتبس من كتاب القاعدة الجليلة (ص٧٥-٧٧).

ومن نقل عن أحمد أنه كان يحتج بالحديث الضعيف الذي ليس بصحيح وحسن، فقد غلط عليه، ولكن كان في عرف أحمد بن حنبل ومن قبله من العلماء أن الحديث ينقسم إلى نوعين: صحيح وضعيف، والضعيف عندهم ينقسم إلى ضعيف متروك لا يحتج به، وإلى ضعيف حسن، كما أن ضعف الإنسان بالمرض ينقسم إلى مرض مخوف يمنع التبرع من رأس المال وإلى ضعف خفيف لا يمنع من ذلك، وأول من عرف أنه قسم الحديث ثلاثة أقسام (صحيح وحسن وضعيف) هو أبو عيسى الترمذي[1] في جامعه، والحسن عنده ما تعددت طرقه، ولم يكن في رواته متهم وليس بشاذ، فهذا الحديث وأمثاله يسميه أحمد ضعيفا ويحتج به، ولهذا مثل أحمد للحديث الضعيف الذي يحتج به بحديث عمرو بن شعيب[2] ....

---

(١) هو الإمام العلم أبو عيسى محمد بن عيسى بن سورة بن موسى بن الضحاك السلمي الترمذي، أحد الأئمة الذين يقتدى بهم في علم الحديث، أخذ العلم عن البخاري ومسلم وأبي داود وعن شيوخهم، له تصانيف كثيرة في علم الحديث منها: الجامع الصحيح المشهور بالسنن، والعلل، والشمائل المحمدية.. الخ، ونقل الحاكم أن البخاري مات ولم يخلف مثل أبي عيسى الترمذي في العلم والحفظ والورع والزهد ولد سنة ٢٠٩هـ، وتوفي عام ٢٧٥هـ، راجع ترجمته في العبر في خبر من غبر للذهبي (ج٢/ ص٦٢) تحقيق أبو هاجر محمد السعيد بن بسيوني زغلول، طبع دار الكتب العلمية، بيروت، لعام ١٤٠٠هـ، الطبعة الأولى، والأنساب للسمعاني (ص٣٣٤، ٣٣٥) لأبي سعد عبدالكريم بن محمد السمعاني، طبع دائرة المعارف العثمانية بالهند، وميزان الاعتدال (ج٢/ ص٦٨٧).

(٢) هو عمرو بن شعيب بن محمد بن عبدالله بن عمرو بن العاص، القرشي السهمي المدني الطائفي الحجازي، أبو عبدالله أو أبو إبراهيم، روايته عن أبيه شعيب عن جده عبدالله بن عمرو طريق صحيح، توفي سنة ١١٨هـ، انظر التهذيب لابن حجر (ج٨/ ص٤٨، رقم ٨٠) وهو ثقة، صدوق روى الناس حديثه وكتبوه، قال النووي في تهذيب الأسماء واللغات (ج١/ ص٢٨-٢٩) سمع أباه ومعظم رواياته عنه، وسعيد بن المسيب وطاووس وعروة ومجاهدا وسليمان بن يسار وغيرهم، روى عنه عطاء بن أبي رباح وعمرو بن دينار والزهري والكثير من التابعين، وهذا مما استدلوا به على جلالته، فإنه ليس بتابعي، بل هو من تابعي التابعين، روى عنه نيف وعشرون من التابعين». ثم قال: الصحيح المختار الاحتجاج به عن أبيه عن جده كما قاله الأكثرون» وانظر ميزان الاعتدال (ج٣/ ص٢٦٣) وخلاصة تهذيب الكمال (ج٢/ ص٢٨٧) للخزرجي.

وحديث إبراهيم الهجري[١] ونحوها...[٢].

ويلخص الباحث بعد عرض الأدلة الواضحة وآراء العلماء في مسألة توجيه أقوال الأئمة الثلاثة الكبار في علم الحديث -وهم الإمام أحمد بن حنبل وعبد الرحمن بن مهدي وعبد الله بن المبارك- إلى أن عبارتهم لم تفهم على وجهها الصحيح، فغرضهم من التشديد والتساهل ليس مقابلة أحدهما بالآخر كتقابل الصحيح الضعيف في نظرنا نحن، وإنما كانوا إذا رووا في الحلال والحرام يتشددون فلا يحتجون إلا بأعلى درجات الحديث، وهو المتفق في عصرهم على تسميته (بالصحيح) فإن رووا في الفضائل ونحوها مما لا يمس الحل ولا الحرمة لم يجدوا ضرورة للتشدد، وقصر مروياتهم على الصحيح، بل جنحوا إلى قبول ما هو دونه في الدرجة وهو الحسن، الذي لم تكن تسميته قد استقرت في عصرهم -كما بين ذلك ووضحه شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله- وإنما كان يعتبر قسما من الضعيف -في اصطلاح المتقدمين- وإن كان في نظرهم أعلي درجة مما اصطلح بعدهم على وصفه بالضعف[٣].

إذاً فلا غضاضة لو قلنا أن مذهب هؤلاء الأئمة من جنس مذهب القائلين بعدم جواز العمل بالضعيف مطلقا[٤] بل لا ينفصم عنه، فشرط البخاري في

---

(١) هو إبراهيم بن مسلم الهجري العبدي الكوفي، أبو إسحاق، ضعيف، من الخامسة كان ممن يخطئ فيكثر، ضعفه ابن معين والنسائي وقال أبو حاتم: ليس بقوي، روى عن عبدالله بن أبي أوفى وأكثر عن أبي الأحوص وروى عنه شعبة، وجعفر ابن عون، انظر في ترجمته: المجروحين (ج١/ ص٩٩) والميزان (ج١/ ص٦٥) والتهذيب (ج١/ ص١٦٤) والتقريب (ج١/ ص٤٣) وقال فيه ابن حجر: لين الحديث رفع موقوفات، وانظر جامع المسانيد (ج٢/ ص٢٨٢) لابن كثير، طبع دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى عام ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.

(٢) وقارن بما هو موجود في مجموع الفتاوى لابن تيمية (ج١٨/ ص٦٥).

(٣) راجع الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث (ص١٠١) لابن كثير، بشرح العلامة أحمد محمد أحمد شاكر، الطبعة الرابعة لعام ١٩٧٠م بالقاهرة، وهذا ما رجحه ظفر أحمد العثماني في إعلاء السنن وابن رجب في شرح العلل.

(٤) انظر علم الحديث لابن تيمية تحقيق موسى محمد علي (ص١٠١، ١٥١، ١٥٥) ومجموع الفتاوى (ج١٨/ ص٦- ٣٦) وانظر قواعد التحديث للقاسمي الشامي (ص١١٣).

صحيحه شديد ومذهب مسلم -كما تبين من مقدمته- كذلك وقول ابن العربي ومذهب ابن حزم هو نفس المسلك الذي انتظم عليه الإمام أحمد في فتاواه وعبد الله بن المبارك وعبد الرحمن بن مهدي في استدلالهم وفقههم.

فلا حرج لو قال الباحث: إنهما رافدان يصبان في بوتقة واحدة ألا وهي: عدم العمل بالضعيف -أقصد به الحديث الضعيف في اصطلاح المتأخرين- لا في العقائد ولا في الأحكام ولا في الفضائل.

ويستنتج الباحث من هذه المقدمات إلى أنه صفا لنا مذهبان في العمل بالحديث الضعيف وهما:

الأول: عدم العمل بالحديث الضعيف لا في الأحكام ولا في الفضائل فضلا عن العقائد.

الثاني: العمل به ضمن شروط أربعة في الفضائل ونحوها -ذكرها أرباب علم المصطلح

رأي الباحث في الترجيح بين القولين: لا شك أن الرأي القائل بعدم العمل بالحديث الضعيف مطلقا من أسلم المذاهب وأحكمها، فلدينا مما صح في الفضائل والترغيب والترهيب من جوامع كلم المصطفى ﷺ ثروة يعجز البيان عن وصفها، وهي حتما تُغنينا عن رواية الأحاديث الضعيفة والعمل بها في هذا الباب، كيف لا والفضائل ومكارم الأخلاق من دعائم هذا الدين القويم؟!!! فديننا الحنيف يقوم على أركان ثلاثة: ١- عقيدة، ٢- وشريعة، ٣- وأخلاق، والنبي ﷺ ما بعث إلا ليتمم مكارم الأخلاق.

ولا فرق بين الفضائل ومكارم الأخلاق وبين الأحكام من حيث ثبوتها بالحديث الصحيح أو الحسن فمن الواجب أن يكون مصدرها جميعا الأخبار المقبولة.

مناقشة دعوى الاتفاق التي أوردها بعض العلماء:

أما قول النووي -رضي الله عنه- كما ذكرنا عنه في المجموع في الجزء

الخامس من الصفحة ٢٥٧: «اتفق.....» وقول ابن حجر المكي -كما نقلت عنه في الفتح المبين الصفحة الثانية والثلاثين-: «قد اتفق....» فهو باطل بيقين فالاختلاف في المسألة مشهور، فمن أين أجمع العلماء واتفق المحدثون؟!! ولقد رد على الإمام النووي -رحمه الله- ناشر كتابه الشيخ نجيب المطيعي -رحمه الله- فقال: «ليس هذا من مرسل الفضائل[1]، وإنما حدد حكمها بالاستحباب، وبدلالة الخطاب هو مستحب على الكفاية، ولا يكون الضعيف حجة في ثبوت الأحكام، فضلا عن أمر تعم به البلوى، وتوفر على القيام به أناس بذلوا ماء وجوههم في سؤال الناس إلحافا بمثل هذه الأحاديث التي تبلغ في وهنها حد الوضع وسؤال التثبيت[2] ليس من قبيل التلقين، وإنما هو من قبيل الدعاء له بالثبات واليقين، كصلاة الجنازة، فإنما هي دعاء، وليست خطابا موجها إليه، والله أعلم»[3]. اهـ.

ولقد قال الإمام الأمير الصنعاني في سبل السلام[4] -بعد أن تكلم على الحديث-: «ويتحصل من كلام أئمة التحقيق أنه حديث ضعيف والعمل به بدعة، ولا يغتر بكثرة من يفعله».

وعلق على كلام الصنعاني الشيخ المحدث محمد ناصر الدين الألباني[5]

---

(١) أي التي لا تحديد لها.

(٢) قال هذا ردا على الإمام النووي الذي جعل من شواهد التلقين حديث «واسالوا له التثبيت».

(٣) انظر المجموع شرح المهذب (ج٥/ ص٢٥٧).

(٤) انظر سبل السلام شرح بلوغ المرام من أدلة الأحكام لمحمد بن الأمير الصنعاني (ج٢/ ص١١٤) طبع دار إحياء التراث العربي- بيروت، الطبعة الرابعة ١٣٧٩هـ - ١٩٦٠م، تعليق محمد عبدالعزيز الخولي.

(٥) انظر أحكام الجنائز وبدعها للعلامة الشيخ محمد ناصر الدين الألباني ثم الدمشقي -حفظه الله- (ص١٥٦) طبع المكتب الإسلامي، الطبعة الخامسة لعام ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م، والألباني هو: أبو عبدالرحمن محمد ناصر الدين بن نوح نجاة الألباني، ولد بأشقودرة عام ١٩١٧م تقريبا عاصمة القطر الألباني آنذاك، وكان والده من كبار مشايخ البانية وقد درس العلم في استانبول، هاجر هو وعائلته بمن فيهم ولده محمد ناصر في عهد أحمد زوغو الملك الألباني الطاغية وارتحلوا إلى دمشق وهناك درس الشيخ ناصر الدين اللغة العربية والفقه والبلاغة ثم انكب على=

-حفظه الله وجعل الجنة مثواه-: «ويعجبني منه قوله (والعمل به بدعة) وهذه حقيقة طالما ذهل عنها العلماء، فإنهم يشرعون بمثل هذا الحديث كثيرا من الأمور ويستحبونها اعتمادا منهم على قاعدة «يعمل بالحديث الضعيف في فضائل الأعمال» ولم يتنبهوا إلى محلها فيما ثبت بالكتاب والسنة مشروعيته، وليس بمجرد الحديث الضعيف». وزاد في السلسلة الضعيفة: «... لأنه لا يفيد إلا الظن المرجوح اتفاقا، فكيف يجوز العمل بمثله؟! فليتنبه هذا من أراد السلامة في دينه، فإن الكثيرين عنه غافلون، نسأل الله تعالى الهداية والتوفيق»[1]. اهـ.

المطلب الخامس: ترجيح الباحث المذهب الأول

ويذهب الباحث إلى ترجيح القول الأول وهو قول جهابذة أهل العلم، فها هو الإمام الشاطبي[2] يحذر من الضعيف في كتابه الفذ الاعتصام فيقول: «ومنهم من اعتمد الأحاديث الضعيفة والواهية، والمكذوبة على رسول الله -عليه الصلاة والسلام- والتي لا يقبلها أهل صناعة الحديث في البناء عليها، فإن أمثال هذه الأحاديث لاتصلح للاحتجاج لا في الأحكام ولا في فضائل الأعمال»[3]. اهـ.

=دراسة الحديث حتى صار علما يشار إليه بالبنان وله ما لا يقل عن ثمانين مؤلفا في خدمة السنة -حفظه الله- انظر علماء ومفكرون عرفتهم للشيخ محمد المجذوب (ص٢٨٧-٣٣٦) الطبعة الثانية لعام ١٤٠٣هـ، عالم المعرفة، جدة. وحياة الألباني وآثاره وثناء العلماء عليه للشيخ محمد إبراهيم الشيباني طبع الدار السلفية بالكويت، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م.

(١) انظر سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيء على الأمة، المجلد الثاني للمحدث الألباني حديث رقم ٥٩٩، ص٦٩، طبع المكتبة الإسلامية، عمان، بالأردن، ومكتبة المعارف بالرياض، الطبعة الثالثة لعام ١٤٠٦هـ.

(٢) هو الفقيه الأصولي المفسر العلامة إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي، الغرناطي المالكي، الشهير بالشاطبي، المتوفي سنة ٧٩٠هـ، له عدة مصنفات عظيمة، منها: الموافقات في أصول الأحكام، والاعتصام، وعنوان التعريف بأسرار التكليف في الأصول، وعنوان الاتفاق في علم الاشتقاق وغيرها، ترجمته في: إيضاح المكنون عن أسامي الكتب والفنون لباشا البغدادي (ج٢/ ص١٢٧) والمجددون في الإسلام لعبد الفتاح الصعيدي (ص٣٠٧-٣١٢) وانظر معجم المصنفين (ج٤/ ص٤٤٨-٤٥٤).

(٣) انظر الاعتصام للشاطبي (ج١/ ص٢٢٤) ضبطه وصححه الأستاذ أحمد عبد الشافي طبع دار الكتب العلمية- بيروت، الطبعة الأولى لعام ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.

وإلى هذا ذهب العلامة الإمام ابن الملقن[1] -رحمه الله فتعقب على من يقول بجواز رواية الضعيف - سوى الموضوع- في باب الترغيب والترهيب، والقصص والمواعظ، ونحو ذلك إلا في صفات الله عز وجل وفي باب الحلال والحرام، قائلا: «وفيه وقفة! فإنه لم يثبت، فإسناد العمل إليه يوهم بثبوته، ويوقع من لا معرفة له في ذلك فيحتج به، وقد نقل عن ابن العربي المالكي أن الحديث الضعيف لا يعمل به مطلقا»[2].

وإني لأظن ظنا راجحا أن هذا هو الصواب -والله يوفقنا للحق بإذنه- وفي هذا يقول الشيخ علامة العصر محمد ناصر الدين الألباني في كتابه الماتع «تمام المنة»[3] ما نصه: «اشتهر بين كثير من أهل العلم وطلابه أن الحديث الضعيف يجوز العمل به في فضائل الأعمال، ويظنون أنه لا خلاف في ذلك، كيف لا؟! والنووي -رحمه الله- نقل الاتفاق عليه في أكثر من كتاب واحد من كتبه؟[4]. وقال: «وفيما نقله نظر بين[5] لأن الخلاف في ذلك معروف فإن بعض العلماء المحققين على أن لا يعمل به مطلقا[6] لا في الأحكام ولا في

---

(١) هو الفقيه الأصولي المحدث المؤرخ سراج الدين أبو حفص عمر بن علي بن أحمد ابن أحمد بن محمد بن عبدالله الأنصاري، الوادياشي، الأندلسي، المصري الشافعي ويعرف بابن الملقن شارك في بعض العلوم، ولد بالقاهرة عام ٧٢٣هـ، وتوفي بها عام ٨٠٤هـ، له مؤلفات كثيرة منها: مختصر مسند الإمام أحمد، وشرح ألفية ابن مالك في النحو، وشرح الوصول إلى علم الأصول للبيضاوي وغيرها. ترجمته في شذرات الذهب (ج٧/ ص٤٤-٤٥) وحسن المحاضرة للسيوطي (ج١/ ص٢٤٩) وطبقات الشافعية لابن هداية الله (ص٩٠، ٩١).

(٢) انظر المقنع لابن الملقن (ص٣٤).

(٣) انظر تمام المنة في التعليق على فقه السنة للألباني (ص٣٤)، طبع المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ.

(٤) كما بيّن الباحث ذلك من خلال النقول من كتبه: المجموع والأذكار والإرشاد والتيسير.

(٥) وقد بيّن الباحث أشهر العلماء القائلين بما ينقض الاتفاق المزعوم والإجماع المختوم، ومن بينهم البخاري ومسلم وابن العربي وابن حزم.. الخ. وقد علم من هذا أن الاتفاق لم يحصل، والخلاف في المسألة مشهور مسطور، فمن أين أتى الاتفاق الذي زعمه إمامنا النووي -رحمه الله-؟!!.

(٦) وهذا المذهب الثالث كما بين سابقا والذي وهم في فهمه بعض العلماء -غفر الله=

فضائل الأعمال...» ثم قال: «وهذا هو الحق الذي لا شك فيه...»[1] اهـ.
ولكي أؤكد صحة ما ذهبت إليه تبعا لأئمتي وعلمائنا الفطاحل والمحققين القدامي أمثال ابن العربي المالكي وابن حزم وابن تيمية وابن الملقن وغيرهم، وكذلك المحققون الجدد أمثال العلامة محمد جمال الدين القاسمي[2] وأحمد محمد شاكر -رحمهما الله- ومحمد ناصر الدين الألباني والشيخ علي مشرف العمري[3] -حفظهم الله- وغيرهم الكثير مما يصعب حصرهم، فإنني أضم إلى بستان نقولنا عن الأئمة في عدم جواز العمل بالحديث الضعيف زهرة شذية من كلام المحقق الهمام محمد بن علي الشوكاني[4] في كتابه «وبل الغمام على شفاء الأوهام» حيث قال -رحمه الله ورضي عنه-: «وقد سوغ بعض أهل العلم العمل بالضعيف في ذلك مطلقا، وبعضهم منع من العمل بما لم تقم به الحجة مطلقا -وهو الحق- لأن الأحكام الشرعية متساوية الأقدام، فلا يحل أن ينسب إلى الشرع ما لم يثبت كونه شرعا، لأن ذلك من التقول على رسول الله ﷺ بما لم يقل، وما كان في فضائل الأعمال، إذا جعل ذلك العمل منسوبا نسبة المدلول إلى الدليل، فلا ريب أن العمل به -وإن كان لم يفعل إلا الخير من صلاة أو صيام أو ذكر- لكنه مبتدع في ذلك الفعل، من حيث يجوز اعتقاد مشروعية ما ليس بشرع، وأجر ذلك العمل لا يوازي وزر الابتداع، فلم

=لنا ولهم- والعلماء المحققون الذين قالوا بذلك كثر قد عرفوا من خلال هذا البحث فلا حاجة للإعادة والتطويل. وعلى الله قصد السبيل.

(١) ويقول الشيخ الألباني -حفظه الله وافادنا بعلمه- أيضا في كتابه «غاية المرام في تخريج أحاديث الحلال والحرام للقرضاوي»(ص٣) ما نصه: «ولئن كان بعض الناس يتساهلون فيذهبون إلى القول بأن الحديث الضعيف يعمل به في فضائل الأعمال -وهو قول مرجوح عندي تبعا لكثير من ائمتي- فلا أحد والحمد لله يذهب إلى جواز الاحتجاج بالحديث الضعيف في الأحكام الشرعية، بل أجمعوا على أنه يجب أن يكون من قسم المقبول وأدناه الحسن لغيره» طبع المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الثالثة عام ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.

(٢) انظر قواعد التحديث لمحمد جمال الدين القاسمي (ص١١٣-١١٤).

(٣) انظر ما كتبه الدكتور علي مشرف العمري في مجلة «الجامعة السلفية، طبع بنارس الهند، العددين (٦٥) المجلد الثاني عشر لعام ١٩٧٨م (ص٥٨-٦٤) بعنوان «حكم العمل بالحديث الضعيف».

(٤) سبقت ترجمة الإمام الشوكاني قبل هذا الموضع فلتراجع.

يكن فعل ما لم يثبت له مصلحة خاصة، بل معارضة بمفسدة، هي إثم البدعة، ودفع المفاسد أهم من جلب المصالح، ثم مثل هذا يندرج تحت عموم حديث «كل بدعة ضلالة»(١).

وقيل: إن كان ذلك العمل الفاضل الذي دل عليه الحديث الضعيف داخلا تحت عموم صحيح يدل على فضله، ساغ العمل بالحديث الضعيف في مثل ذلك، وإلا فلا. مثلا: لو ورد حديث ضعيف يدل على فضيلة صلاة ركعتين في غير وقت الكراهة فلا بأس بصلاة تلك الركعتين، لأنه قد دل

---

(١) قطعة من حديث صحيح أخرجه مسلم في صحيحه (ج٢/ ص٥٩٢) وذكره الإمام أحمد في المسند (ج٣/ ص٣٧١) الطبعة الثانية ١٤١٤هـ، طبع مؤسسة التاريخ العربي ودار إحياء التراث العربي، بيروت. ونص الحديث في المسند: "عن جابر -رضي الله عنه-: «كان رسول الله ﷺ يقوم فيخطب فيحمد الله ويثني عليه بما هو أهله، ويقول: من يهده الله فلا مضل له ومن يضلل فلا هادي له، إن خير الحديث كتاب الله، وخير الهدي هدي محمد، وشر الأمور محدثاتها وكل محدثة بدعة، وكل بدعة ضلالة، وكل ضلالة في النار» وأوردها ابن ماجه في المقدمة من سننه، ٧-باب اجتناب البدع والجدل، حديث رقم ٤٥، ٤٦ (ج١/ ص٣٣-٣٤-٣٥) الطبعة المحققة، وانظر فهارس صحيح وضعيف سنن ابن ماجه، صنع زهير الشاويش، طبع المكتب الإسلامي، الأولى عام (١٤٠٨هـ) (ص٤٤١) وخرجه الشيخ الألباني في إرواء الغليل برقم ٢٤٥٥، عن العرباض بن سارية وحكم عليه بالصحة في صحيح سنن ابن ماجه بتخريجه (ص١٤) الناشر مكتب التربية العربي لدول الخليج العربي الطبعة الثالثة عام ١٤٠٨هـ، وأيضا صححه في باب اتباع سنة الخلفاء الراشدين المهديين، حديث رقم ٤٠، ٤٢، من صحيح سنن ابن ماجه (ج١/ ص١٣) وعزاه التبريزي في مشكاة المصابيح -طبع المكتب الإسلامي الثالثة ١٤٠٥هـ- (ج١/ ص٥٨) للإمام أحمد وأبي داود والترمذي وقال عنه: حسن صحيح، وقال الألباني محقق ومخرج الأحاديث في مشكاة المصابيح: حديث صحيح، والحديث في سنن أبي داود كتاب السنة، باب٥، وفي سنن الترمذي (ج٣/ ص٣٧٧-٣٧٨) وقال الشيخ ناصر الدين في كتابه الفذ «صلاة التراويح» طبعة المكتب الإسلامي الثالثة ١٤٠٥هـ، وذلك بعد أن أورد حديث العرباض بن سارية: رواه أحمد (ج٤/ ص١٢٦-١٢٧) وأبو داود (ج٢/ ص٢٦١) والحاكم في مستدركه (ج١/ ص٩٥-٩٧) وصححه الترمذي والحاكم والذهبي وغيرهم، وهو كما قالوا. والحديث الآخر الذي بزيادة «وكل ضلالة في النار» رواه النسائي (ج١/ ص٢٣٤) وأبو نعيم في حلية الأولياء (ج٣/ ص١٨٩) والبيهقي في الأسماء والصفات (ص٨٢) بسند صحيح ولا عبرة بقول من ضعفه -من المحدثين- وذهب إلى تضعيف كل طرقه، متناسيا أن الأمة قد تلقت هذا الحديث بالرضا والقبول، كما أن جهابذة النقاد أوردوه في كتبهم وصححوه، فلا يلتفت إلى قول من ضعفه وإن ألف في ذلك كتابا بلغ مائتي صفحة، ليصل إلى هدف لا يعلمه إلا الله.

الدليل العام على فضيلة الصلاة مطلقا، إلا ما خص. ويقال: إن كان العمل بذلك العام الصحيح، فلا ثمرة للاعتداد بالخاص الذي لم يثبت إلا مجرد الوقوع في البدعة، وإن كان العمل بالخاص، عاد الكلام الأول، وإن كان العمل بمجموعها، كان فعل الطاعة مشوبا بفعل بدعة، من حيث إثبات عبادة شرعية بدون شرع، هذا إذا قيل باستقلال كل واحد من العام والخاص في الاستدلال به على فعل الطاعة، وإن كان كل واحد منهما غير مستقل، بل الدلالة باعتبار المجموع، ولا يصلح أحدهما منفردا، فيقال: فالعام الذي زعم الزاعم أنه يدل على تلك الطاعة لا دلالة عليهما على انفراده، وإنما هو جزء دليل، فلا تتم دعوى اندراج الطاعة تحت عام يدل عليها، وعجز الدليل الآخر لا يصلح للدلالة مطلقا، ففاعل الطاعة لم يفعلها بمجرد دلالة العموم عليها، بل بها ولشيء آخر لم يثبت، فكان مبتدعا في هذا الإثبات، فلا خروج عن الإثم الناشئ عن البدعة، إلا مع قطع النظر عن الاستدلال بالدليل الذي لم يثبت نسبة الدلالة إلى العام استقلالا إن وجد، وإن لم يوجد فلا يحل العمل بما لم يبلغ الحد المعتبر، وتخيل كون مدلوله طاعة باطل، لأن الجزم بأن هذا الفعل ويكون طاعة، وهذا الفعل معصية، لا يثبت إلا بشرع صحيح لوجه من الوجوه، ومن زعم أن وصف الفعل يكون طاعة بما لم يثبت، فليطلب منه الدليل على ما زعمه...»[1] وهذا كلام علمي عالي وزين. وللأسف الشديد فإن كثيرا من العلماء -فضلا عن عوام الناس- يشهرون عبارة «يجوز العمل بالضعيف في فضائل الأعمال» وإن هذه العبارة ليس على مر العصور أكثر من صدى لعبارة أخرى لها مماثلة منسوبة إلى الأئمة الثلاثة العظام[2]. والقائلون بهذا يؤيدون تساهلهم في رواية الأحاديث الضعيفة من غير بيان ضعفها والعمل بها، مجوزين لأنفسم إدخال أشياء كثيرة في بعض أمور الدين لا تستند إلى

---

(١) نقلت ما ذكره الإمام الشوكاني من كتاب «بذل الجهد في تخريج حديثي السوق والزهد» للأخ الأستاذ عادل سعيدان (ص١١) وهو بدوره نقله من مخطوطة كتاب الشوكاني -جزاه الله خيرا- وقد بذل الجهد، طبعته دار ابن القيم بالدمام من بلاد جزيرة العرب، لعام ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م الطبعة الأولى.

(٢) وقد مر ذكر المصادر التي أوردت مقولة هؤلاء العظام.

دليل مقبول، أو إلى أصل معروف اعتمادا منهم على ضعيف الحديث، من غير أن يفرقوا بين مفهوم الضعيف عند المتقدمين والمتأخرين.

وها هو الإمام الذهبي -رضي الله عنه وغفر له- يعلق على الأثر المنسوب لعلي بن أبي طالب -رضي الله عنه وألحقنا الله به- «حدثوا الناس بما يعرفون، أتريدون أن يكذب الله ورسوله؟» فقال: «فقد زجر الإمام علي -رضي الله عنه ورفع درجته- عن راوي المنكر، وحث على التحديث بالمشهور، وهذا أصل كثير في الكف عن بث الأشياء الواهية والمنكرة من الأحاديث في الفضائل والعقائد، والرقائق، ولا سبيل إلى معرفة هذا من هذا إلا بالإمعان في معرفة الرجال، والله أعلم»[1].

ومما لا ريب فيه، أن الحديث الضعيف لا يمكن أن يكون مصدرا لحكم شرعي ولا لفضيلة خلقية، لأن الظن لا يغني من الحق شيئا، وقد أسلف الباحث الذكر بأن الفضائل ومكارم الأخلاق من أركان الدين الأساسية، ولا يجوز أن يكون بناء هذه الأسس واهيا، على شفا جرف هار.

وحتى الذين أجازوا العمل بالضعيف في الفضائل، لم يطلقوا القول بذلك بل وضعوا لذلك شروطا أربعة -أشير إليها سابقا- وهي شروط دقيقة وهامة جدا، لو التزمها العاملون بالأحاديث الضعيفة في فضائل الأعمال لكانت النتيجة أن تضيق دائرة العمل بها بله إن لم تُلغ من أصلها، يقول العلامة المحدث الشيخ محمد ناصر الدين الألباني -أدام الله النفع بفوائده- موضحا ذلك بعد أن نقل الشرائط الثلاثة نقلا عن ابن حجر العسقلاني، فقال[2]:

الأول: متفق عليه، أن يكون الضعف غير شديد، فيخرج من انفرد من الكذابين، والمتهمين بالكذب، ومن فحش غلطه.

---

(١) انظر تذكرة الحفاظ للإمام الذهبي (ج١/ ص١٣).

(٢) انظر صحيح الجامع الصغير وزيادته «الفتح الكبير» المجلد الأول (ص٥٣-٥٦) الطبعة الثالثة للمكتب الإسلامي بيروت لعام ١٤٠٨هـ- ١٩٨٨م، وهو من عمل المحدث الألباني، وانظر كتابه «صحيح الترغيب والترهيب» المقدمة (ص٧-٣٤) طبع مكتبة المعارف بالرياض، الطبعة الأولى ١٤٠٩هـ، وفي هذين الكتابين مناقشة قيمة للشروط الثلاثة ودحضها واحدا تلو الآخر.

الثانـي: أن يكون مندرجا تحت أصل عـام، فيـخرج مـا يخترع بـحيث لا يكون له أصل أصلا.

الثالث: أن لا يعـتقد عند العـمل به ثبوته، لئلا يـنسب إلى النبي ﷺ ما لم يقله...

قلت -والقـائل هو الشـيخ محـمـد ناصر الديـن الألباني-: وهذه شـروط دقيقـة وهامة جدا، لو التزمـها العاملون بالأحاديث الضـعيفة، لكانت النتـيجة أن تضيق دائرة العمل بها، أو تلغى من أصلها وبيانه من ثلاثة وجوه:

أولا: يدل الشـرط الأول على وجـوب مـعرفـة حـال الحـديث الذي يريد أحـدهم أن يعـمل به، لكي يتـجنب العمـل به إذا كان شـديد الضـعف، وهذه المعرفـة مما يصعب الوقوف عليـها من جمـاهير الناس، وفي كل حديث ضـعيف يريدون العمل به، لقلة العلمـاء بالحديث، لا سيما في العصـر الحاضر، وأعني بهم أهل التـحقيق الذين لا يحـدثون الناس إلا بما ثبت من الحـديث عن رسول الله ﷺ، وينبهونهم على الأحـاديث الضعيفة، ويـحذرونهم منها، بل إن هؤلاء هم أقل من الـقليل، فـالله المستـعـان. من أجل ذلـك تجـد المبـتلين بالعـمل بالأحاديث الضعيفة، قد خالفوا هذا الـشرط مخالفة صريحة، فإن أحدهـم -ولو كـان من أهل الـعلم بغيـر الحـديث- لا يـكاد يقف على حـديث فـي فـضـائل الأعمال، إلا ويبادر إلى العمل به دون أن يعرف سلامته من «الضعف الشديد» فـإذا قيض لـه من ينبهـه إلى ضـعـفه، ركن فـورا إلـى هـذه القـاعـدة المزعومـة عندهم «يعمل بالحـديث الضعيف فـي فضائل الأعمـال» فإذا ذكر بهـذا الشرط، سكت ولم ينبس ببنت شـفة! ولا أريد أن أذهب بعـيدا في ضرب الأمـثلة على ما قلت، فهذا هو العلامة أبو الحسنات اللكنوي ينقل في كتابه «الأجوبة الفاضلة على الأسئلة العـشرة الكاملة» (ص٣٧) عن العـلامة الشيخ على القـارئ أنه قال في حديث «أفضل الأيام يوم عرفة إذا وافق يوم الجمعة، فهو أفضل من سبعين حـجـة» رواه رزين: «أمـا مـا ذكره بـعض المحـدثين في إسناد هذا الحـديث أنه ضعيف، فعـلى تقدير صحته لا يضر المقـصود، فإن الحديث الضعيف مـعتبر في فضـائل الأعمـال» وأقره اللكنوي، فـتأمل أيهـا القارئ الكريم كـيف أخل هذان

الفاضلان بالشرط المذكور، فإنهما حتما لم يقفا على إسناد الحديث المزبور، وإلا لبينا حاله، ولم يسلكا في الجواب عنه طريق الجدل: «فعلى تقدير صحته» أي صحة القول بضعفه! وأنى لهما بذلك، والعلامة المحقق ابن القيم قد قال عنه في «زاد المعاد» (ج١/ص١٧): «باطل لا أصل له عن رسول الله ﷺ ولا عن أحد من الصحابة والتابعين...» ثم قال كلاما فحواه: أن الحديث الضعيف لا تجوز روايته إلا مع بيان ضعفه وذلك نقلا عن أهل التحقيق من العلماء كابن حبان وغيره...» ثم قال الألباني: قلت: والخلاصة أن التزام هذا الشرط يؤدي عمليا إلى ترك العمل بما لم يثبت من الحديث، لصعوبة معرفة الضعف الشديد على جماهير الناس، فهو في النتيجة يجعل القول بهذا الشرط يكاد يلتقي مع القول الذي اخترناه، وهو المراد.

ثانيا: أنه يلزم من الشرط الثاني: أن يكون الحديث الضعيف مندرجا تحت أصل عام...» أن العمل في الحقيقة ليس بالحديث الضعيف، وإنما بالأصل العام، والعمل به وارد، وجد الحديث الضعيف أو لم يوجد ولا عكس، أعني العمل بالحديث الضعيف إذا لم يوجد الأصل العام، فثبت أن العمل بالحديث الضعيف بهذا الشرط شكلي، غير حقيقي، وهو المراد.

ثالثا: الشرط الثالث يلتقي مع الشرط الأول في ضرورة معرفة ضعف الحديث، لكي لا يعتقد ثبوته، وقد عرفت أن الجماهير الذين يعملون في الفضائل بالأحاديث الضعيفة لا يعرفون ضعفها، وهذا خلاف المراد.

وجملة القول: إننا ننصح إخواننا المسلمين في مشارق الأرض ومغاربها أن يدَعوا العمل بالأحاديث الضعيفة مطلقا، وأن يوجهوا همتهم إلى العمل بما ثبت منها عن النبي ﷺ ففيها ما يغني عن الضعيفة وفي ذلك منجاة من الوقوع في الكذب على رسول الله ﷺ لأننا نعرف بالتجربة أن الذين يخالفون في هذا قد وقعوا فيما ذكرنا من الكذب، لأنهم يعملون بكل ما هب ودب من الحديث، وقد أشار ﷺ إلى هذا بقوله: «كفى بالمرء كذبا أن يحدث بكل ما

سمع»[1].

وهذا الكلام للشيخ الألباني كلام علمي عالي وزين يصدر منه وهو عالم أمضى جل حياته في خدمة السنة المطهرة -حفظه الله ونفعنا الله بعلومه-.

لهذا فالباحث لا يسلم برواية الأحاديث الضعيفة والأخذ بها في الفضائل -رغم هذه الشروط- لأن لنا مندوحة عنها بما ثبت لدينا من الأحاديث الصحاح والحسان، وهي كثيرة جدا في الأحكام الشرعية والفضائل الخلقية ولأننا -رغم توافر هذه الشروط- لا نؤنس من أنفسنا الاعتقاد بثبوت الضعيف، ولولا ذلك لما سميناه ضعيفا، وإنما يساورنا دائما الشك في أمره، ولا ينفع في الدين إلا اليقين، حيث إن المرء يطمئن إلى ما ثبتت صحته أكثر من اطمئنانه إلى ما تبين له ضعفه، وإني لا أتصور مكرمة خلقية أو أمرا في ترهيب أو ترغيب لم يصلنا بطريق صحيح أو حسن، أو بطرق ضعيفة يقوي بعضها بعضا ترتقي به إلى درجة الحسن لغيره -وهو أدنى درجات القبول-[2] وغيرها من المواطن التي تثبت صحة ما ذكر آنفا.

كيف يكون مثل هذا الاحتمال الواهي بعد الجهود الضخمة التي بذلها علماء السنة -نضر الله وجوههم- منذ الصدر الأول في سبيل صيانة السنة وحفظها ونقلها، وبيان الغث والسمين منها، وجمعها في مدونات كثيرة،

---

(١) الحديث هذا متواتر لفظا ومعنى، رواه الإمام مسلم عن أبي هريرة، وهو حديث صحيح بلا جدال وقد جمع طرقه ورواياته الشيخ محمد ناصر الدين الألباني في كتابه الماتع «سلسلة الأحاديث الصحيحة» المجلد الخامس، رقم الحديث ٢٠٢٥، طبع مكتبة المعارف، الأولى ١٤١٢هـ، ولقد تقصاه الشيخ تقصيا عجيبا لا مزيد عليه، وقال في صحيح الجامع الصغير (ج٢/ ص٨٢٧) الحديث رقم ٤٤٨٢: حديث صحيح وأورده الشهاب القضاعي عن أبي أمامة، ثم أحال على كتابه الآنف الذكر «سلسلة الأحاديث الصحيحة» فلينظر هناك.

(٢) فالحسن لذاته ضعيف بالنسبة للصحيح، والحسن لغيره ضعيف أصالة، وإنما طرأ عليه الحسن بما عضده فاحتمل الضعف لوجود العاضد، وانظر فتح الباقي بشرح ألفية العراقي للأنصاري (ص٩٥) وانظر فتح الباري شرح صحيح البخاري لابن حجر (ج١/ ص٢٩٢، ٢٩٣، وج٢/ ص١٠٣، وج٣/ ص٥٤، ٩٩، ٣٩٠، ٤٢٠، ٤٩٨، ٥٢٨ وج٧/ ص١٥، وج٨/ ص٢٦٧، ٥٠٨، ٦٥٧، وج٩/ ص١٩٦، وج١٣/ ص٣٧١)

وحسبنا أن نعتمد في كل هذا على صحاح الأحاديث وحسانها، لله در الإمام الحجة العلم عبدالله بن المبارك -رضي الله عنه- حينما قال: «لنا في صحيح الحديث شغل عن سقيمه»[1].

وأختم هذا الترجيح-الذي طال عرض أدلته- بخاتمة المسك، ألا وهو رأي شيخ الإسلام ابن تيمية -قدس الله سره ونور عليه قبره- في العمل بالحديث الضعيف، والذي هو موافق لما ذهب إليه فطاحل العلماء قبله، وما ذهبت إلى ترجيحه تبعا لكبار المحققين وإليكم نص كلامه «ولا يجوز أن يعتمد في الشريعة على الأحاديث الضعيفة التي ليست صحيحة ولا حسنة، لكن أحمد بن حنبل وغيره من العلماء جوزوا أن يروى في فضائل الأعمال ما لم يعلم أنه ثابت إذا لم يعلم أنه كذب، وذلك أن العمل إذ علم أنه مشروع بدليل شرعي، وروى في فضله حديث لا يعلم أنه كذب، جاز أن يكون الثواب حقا، ولم يقل أحد من الأئمة أنه يجوز أن يجعل الشيء واجبا أو مستحبا بحديث ضعيف ومن قال هذا فقد خالف الإجماع، وهذا كما أنه لا يجوز أن يحرم شيء إلا بدليل شرعي، لكن إذا علم تحريمه وروى حديث في وعيد الفاعل له، ولم يعلم أنه كذب جاز أن يرويه، ويجوز أن يروى في الترغيب أو الترهيب ما لم يعلم أنه كذب، لكن فيما علم أن الله رغب فيه أو رهب منه بدليل آخر، غير هذا الحديث المجهول حاله، وهذا كالإسرائيليات يجوز أن يروي منها ما لم يعلم أنه كذب للترغيب والترهيب فيما علم أن الله أمر به في شرعنا ونهى عنه في شرعنا، فأما أن يثبت شرعا لنا بمجرد الإسرائيليات التي لم تثبت، فهذا لا يقوله عالم...»[2].

وقال أيضا: «العمل بالخبر الضعيف، بمعنى أن النفس ترجو ذلك الثواب، أو تخاف ذلك العقاب، ومثله الترغيب والترهيبب بالإسرائيليات والمنامات، ونحو ذلك مما لا يجوز بمجرده إثبات حكم شرعي، لا استحباب

---

(١) نقله صاحب كتاب «كشف الشبهتين» العلامة سليمان بن سحمان النجدي الحنبلي المتوفي سنة ١٣٤٩هـ (ص١١٩) تصحيح عبدالسلام بن برجس بن ناصر آل عبدالكريم، طبع دار العاصمة بالرياض، النشرة الأولى عام ١٤٠٨هـ.

(٢) انظر قاعدة جليلة في التوسل والوسيلة لشيخ الإسلام ابن تيمية (ص٨٢) وكشف الشبهتن لسليمان النجدي (ص١١٨-١١٩).

ولا غيره، لكن يجوز ذكره في الترغيب والترهيب، فيما علم حسنه أو قبحه بأدلة الشرع، فإنه ينفع ولا يضر، واعتقاد موجبه من قدر ثواب أو عقاب يتوقف على الدليل الشرعي»[1].

أقول: وهذا الذي انتهي إليه شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله- في هذه النصوص الثابتة عنه أنه لا يجوز إثبات حكم شرعي مستحبا كان أو غيره بالحديث الضعيف هو الحق الذي يراه الباحث حسب ما وصل إليه بعد عرض الأدلة والبراهين التي تؤكد سلامة هذا الرأي وصوابه، وينتج من ذلك عدم التفريق بين أحاديث الفضائل وأحاديث الأحكام وفي عدم التساهل في روايتها والعمل بها إلا بعد التأكد من ثبوتها، أو مع بيان عدم ثبوتها، والحقيقة أن الذي ينظر في الأحاديث الصحيحة الواردة في فضائل الأعمال يجد أنها تغني عن تلك الضعيفة وتسد بذلك بابا فتح علينا لسنا بحاجة إلى الهواء الملوث الآتي عن طريقه، هذا فضلا عن الوقت الذي يضيع في معرفة هل الحديث الضعيف المروي في فضائل الأعمال مطابقا للشروط الأربعة أم لا؟؟!! فنحن -أمة الإسلام- بحاجة ماسة إلى هذا الوقت وذلك الجهد بدلا من تضييعه فيما لا فائدة مرجوة منه إلا النادر اليسير، ولله در الشاعر القائل:

والوقت أنفس ما عنيت بحفظه   وأراه أسهل ما عليك يضيعُ

ولكن يبقي السؤال الذي يراودنا منذ بداية هذا المبحث ألا وهو: هل استدل الإمام ابن تيمية -رحمه الله- بأحاديث ضعيفة في مصنفاته وتواليفه؟ وما توجيه ذلك لو كان الجواب بالإيجاب؟!.

---

(١) نقل بتصرف من علوم الحديث لابن تيمية (ص١٥١-١٥٥) بتحقيق وتعليق موسى محمد على الطبعة الثانية لعالم الكتب ببيروت عام ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م، وراجع مجموع الفتاوى (ج١٨/ ص٦٥-٦٨).

المطلب السادس: إيراد الإمام ابن تيمية أحاديث ضعيفة في كتبه استشهادا لا اعتمادا

للإجابة على السؤال الذي يدور في أذهان قارئي هذا البحث والمشار إليه آنفا يقول الباحث:

نعم استدل الإمام ابن تيمية -رحمه الله وغفر له- بأحاديث ضعيفة، وهي ليست خافية على طالب علم الحديث، وتجدها في أثناء كتبه، ولكنه لم يعتمد عليها كأصول يفرع عليها، ولم يبن عليها أحكاما، أو استنبط منها عقائد أو شرائع، وإنما جاء بها للاستئناس والاعتضاد -كما سيبينه الباحث بعد قليل إن شاء الله- أو لعدم ثبوتها ضعيفة لديه، وسأوجه ذلك بعون الله تعالى في نهاية هذا المبحث -إن شاء الله تعالى- وللدلالة على ما ذهب إليه الباحث نورد مقاطع من بعض كتبه على سبيل المثال لا على سبيل الحصر، منها:

المثال الأول: أورد الإمام العلم ابن تيمية -جعله الله في الدرجات العلية- في كتابه الفرقان بين الحق والباطل حديثا ضعيفا بعد إيراده حديثا رواه الشيخان فقال: «وأما حجة أهل الذوق والوجد والمكاشفة والمخاطبة فإن أهل الحق من هؤلاء لهم إلهامات صحيحة مطابقة، كما في الصحيحين[1] عن النبي ﷺ أنه قال: «قد كان في الأمم قبلكم محدثون، فإن يكن في أمتي أحد فعمر» وفي الترمذي[2] عن أبي سعيد الخدري عن النبي ﷺ أنه قال: «اتقوا فراسة

(١) الحديث رواه البخاري في صحيحه -والذي اسمه الحقيقي «الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه» طبع دار السلام للنشر والتوزيع بالرياض، الطبعة الأولى عام ١٤١٧هـ- ١٩٩٧م، في كتاب فضائل أصحاب النبي ﷺ، ٦-باب مناقب عمر بن الخطاب -رضي الله عنه-، رقم ٣٦٨٩، مسندا ومعلقا، وفي كتاب الأنبياء، باب ما ذكر عن بني إسرائيل، رواه الإمام مسلم في صحيحه برقم ٢٣٩٨، في كتاب فضائل الصحابة، باب من فضائل عمر بن الخطاب -رضي الله عنه- وأحمد في المسند (ج٦/ ص٥٥) من حديث عائشة -رضي الله عنها-.

(٢) انظر سنن الترمذي رقم (٣١٢٥) في كتاب التفسير: باب ومن سورة الحجر، عن أبي سعيد الخدري، وفي سنده عطية العوفي، وهو ضعيف، ضعفه كل من الإمام أحمد وسفيان الثوري كما في العلل ومعرفة الرجال لعبد الله بن أحمد بن حنبل (رقم ١٣٠٦، ٤٥٠٢) والبخاري في التاريخ الصغير (ج٢/ ص٣٠٢) وابن معين=

المؤمن، فإنه ينظر بنور الله» ثم قرأ قوله ﴿إن في ذلك لآيات للمتوسمين﴾ (الحجر:٧٥). ثم أعقب هذا الحديث السابق بحديث صحيح رواه البخاري -رحمه الله-[1] مؤكدا المعنى الأصلي الذي فرع منه ابن تيمية ما يريده من فكرة ليشرحها.

والحديث الذي استدل به من سنن الترمذي ليس شديد الضعف، فإيراد ابن تيمية له إنما هو استئناس لمعناه خاصة أنه أحاطه بحديثين صحيحين أجمعت الأمة على تلقيهما بالقبول، واعتمد عليهما في إثبات الفكرة التي ساق الحديث لأجلها، وما ساق الحديث الضعيف إلا تفسيرا لما أجمل في الأحاديث الصحيحة، وتقوية له بما سبقه وما لحقه، ثم بعد ذلك عزاه للترمذي، وكأني به يقول: العهدة على مخرجه الإمام الكبير الترمذي -رحمه الله-.

المثال الثاني: أورد في تفسير سورة الإخلاص[2] من مجموع الفتاوى ما نصه: «وقال تعالى: **﴿ما كان للمشركين أن يعمروا مساجد الله شاهدين على أنفسهم بالكفر، أولئك حبطت أعمالهم وفي النار هم خالدون، إنما يعمر مساجد الله من آمن بالله واليوم الآخر وأقام الصلاة...﴾** (التوبة:١٧-١٨)، وفي الترمذي عن النبي ﷺ أنه

=ضعفه كذلك كما ذكر ذلك العقيلي في الضعفاء (رقم ١٣٩٢) وابن حبان في المجروحين (ج٢/ ص١٧٦) وضعفه ابن القيم في زاد المعاد في هدي خير العباد (ج١/ ص٤٣٩) والذهبي في ميزان الاعتدال (ج٣/ ص٧٩) والبيهقي في السنن الكبرى (ج٢/ ص١٢٦) والحافظ الزيلعي في نصب الراية في تخريج أحاديث الهداية (ج١/ ص٤٠٦) وابن حجر في مراتب المدلسين (رقم ١٢٢) والضعفاء والمتروكون لابن الجوزي (ج٢/ ص١٨٠) وأورده السيوطي «أي الحديث» في الدر المنثور في التفسير بالمأثور (ج٤/ ص١٠٣) طبعة المطبعة الميمونية بمصر عام ١٣١٤هـ، وزاد السيوطي نسبته إلى ابن جرير الطبري وابن أبي حاتم والبخاري في التاريخ الكبير، وابن السني وأبي نعيم معا في الطب، وابن مردويه والخطيب عن ابن عمر وأبي أمامة. وانظر (مكارم الأخلاق) رسائل ومقالات لشيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله- جمع وإعداد عبدالله بدران ومحمد عمر الحاجي (ص٤٩) طبعة المكتبة التجارية الأولى لمصطفى الباز بمكة المكرمة ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م، وضعفه الشيخ المحدث ناصر الدين الألباني في تحقيقه للطحاوية برقم ٧٥٢، وأورده في ضمن سلسلة الأحاديث الضعيفة (ج٤/ رقم ١٨٢١).

(١) راجع الفرقان بين الحق والباطل لشيخ الإسلام ابن تيمية، تقديم الشيخ حسين يوسف غزال، طبعة دار إحياء العلوم الثالثة، بيروت عام ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.

(٢) انظر مجموع الفتاوى لابن تيمية (ج٧/ ص٤٩٨-٤٩٩)

قال: «إذا رأيتم الرجل يعتاد المسجد، فاشهدوا له بالإيمان، ثم قرأ هذه الآية»[1]. والحديث الذي أورده ابن تيمية من سنن الترمذي ضعيف[2].

---

(١) الحديث أخرجه الترمذي في كتاب التفسير، ١٠باب من سورة التوبة، رقم ٣٠٩٣ (ج٥/ ٢٧٧) وكذلك أخرجه في كتاب الإيمان، ٨-باب ما جاء في حرمة الصلاة برقم ٢٦١٧، ولكن بلفظ «يتعاهد المسجد» وقال عنه: حسن غريب (ج٥/ ص١٢)وأخرجه أيضا ابن ماجه في كتاب المساجد والجماعات، ١٩باب لزوم المساجد وانتظار الصلاة (ج١/ ص٢٦٣، رقم ٨٠٢) والدارمي في سننه برقم ٢٧٨) وأحمد في المسند (ج٣/ ص٦٨-٧٦) عن أبي سعيد الخدري.

(٢) رواه الخطيب التبريزي في مشكاة المصابيح وعزاه إلى الترمذي وابن ماجه والدارمي عن أبي سعيد الخدري، المشكاة (ج١/ ص٢٢٥، حديث رقم ٧٢٣) وقال محققه الشيخ الألباني: إسناده ضعيف، فيه دراج بن سمعان أبو السمح السمعاني القرشي السهمي مولاهم، المصري، القاضي (ت١٢٦هـ) وقيل: اسمه عبدالرحمن ودراج لقب، من الطبقة الرابعة، صدوق، في حديثه عن أبي الهيثم ضعف. انظر التقريب (ج١/ ص٢٣٥) ولسان الميزان (ج٧/ ص٢١٣) والجرح والتعديل (ج٣/ ص٢٠٠٨)، قال الذهبي في تلخيصه على مستدرك الحاكم (ج١/ ص٢١٢) معقبا على إيراد الحاكم لأحاديث دراج، قلت: «دراج كثير المناكير» وأورده في ميزان الاعتدال (ج١/ ص٢٤)، فقال: قال أحمد: أحاديثه مناكير ولينة، وقال يحيى: «ليس به بأس» وفي رواية «ثقة» وقال فضل الرازي: «ما هو ثقة ولا كرامة»، وقال النسائي: منكر الحديث، وقال أبو حاتم: ضعيف وقد ساق ابن عدي له أحاديث وقال: عامتها لا يتابع عليه» وأخرج الحديث في الضعفاء وبمعناه العقيلي برقم (١٨٦) وقال: لا يتابع عليه، وفيه رواية أخرى تشبه هذه في الضعف» والمقصود بهذه الرواية حديثنا هذا. وأورده المزي في تحفة الأشراف (برقم ٤٠٥٠) والبيهقي في السنن (ج٣/ ص٦٦) وأبو نعيم في الحلية (ج٨/ ص٣٢٧) وابن خزيمة في صحيحه برقم (١٥٠٢) (ج٢/ ص٣٧٩) ٢٥-باب الشهادة بالإيمان لعمار المساجد بإتيانها والصلاة فيها، والهيثمي في موارد الظمآن برقم (٣١٠) (ص٩٩) ١٨-باب الجلوس في المسجد للخير. انظر سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيء على الأمة للألباني(ج٢/ رقم ٥٠٥) طبع المكتب الإسلامي، و(ج٤/ ص١٧٧-١٧٨) حديث رقم ١٦٨٢، الطبعة الأولى لمكتبة المعارف ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م، الرياض، وضعفه الألباني في ضعيف الجامع الصغير (برقم ٥٠٩، ص٧٣) وعزاه السيوطي لأحمد في المسند والترمذي وابن ماجه وابن خزيمة في صحيحه، ولابن حبان في صحيحه والحاكم في مستدركه. انظر ضعيف الجامع الصغير وزيادته الفتح الكبير تحقيق محمد ناصر الدين الألباني الطبعة الثالثة للمكتب الإسلامي عام ١٤١٠هـ- ١٩٩٠م، وضعفه كذلك في ضعيف سنن الترمذي، رقم ٤٩٠ (٣١١) وبرقم ٦٠١ (ص٣٨١) بلفظ يتعاهد، وبرقم ٦٠٠ (٣٨١) بلفظ يعتاد، وكذلك وضعه في ضعيف سنن ابن ماجه برقم ١٧٢ (ص٦٢) وفي تحقيقه للمشكاة برقم ٧٢٣، وفي التعليق الرغيب على الترغيب والترهيب للمنذري (ج١/ ص١٣١-١٣٢).

ويظهر من صنيع المؤلف أنه أورد هذا الحديث تفسيرا لمعنى العمارة في الآية الكريمة، ويبدو هذا واضحا في سياق الكلام بعد ذلك، حيث إنه فرق بين العمارة والبناء فجاء بأحاديث صحيحة كثيرة توضح ذلك، ولكنه أورد هذا الحديث الضعيف اعتمادا على إيراد الترمذي له في سننه، ثم هو صالح في تفسير معنى العمارة الواردة في الآية، ولقد علمنا من منهج السلف أن ضعيف الحديث خير من رأي الرجال.

المثال الثالث: أورد شيخ الإسلام في كتابه الحسن البسن «العبودية»[1] مبينا بركة المسجد الأقصى ومقدار ثواب الصلاة فيه، فقال: «وقال عن خاتم رسله ﷺ **﴿سبحان الذي أسري بعبده ليلا من المسجد الحرام إلى المسجد الأقصى الذي باركنا حوله﴾** (الإسراء: ١) وهو أولى القبلتين، وقد خصه الله بأن جعل العبادة فيه بخمسمائة ضعف»[2].

---

(١) انظر العبودية لشيخ الإسلام ابن تيمية (ص٥١) طبع ونشر الرئاسة العامة لإدارات البحوث العلمية والدعوة والإرشاد بالرياض ١٤٠٤هـ، تعليق وتصحيح محمد منير الدمشقي، وانظر العبودية نفسها (ص٨١) من طبعة دار الأصالة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م، تحقيق الأخ علي حسن عبدالحميد - عمان الأردن.

(٢) مقدار الأجر هذا اعتمد فيه ابن تيمية على حديث ضعيف رفعه جابر بن عبدالله -رضي الله عنه- ونصه: «صلاة في المسجد الحرام مائة ألف صلاة، وصلاة في مسجدي ألف صلاة، وفي بيت المقدس خمسمائة صلاة» وهذا الحديث عند البيهقي في شعب الإيمان، والخطيب في المتفق والمفترق، وفيه إبراهيم بن أبي حية وهو واه، كما قال السيوطي في الجامع الكبير (ج٢/ ص٦١/ ١) ونحوه عن أبي الدرداء مرفوعا أيضا، عند الطبراني في الكبير وابن خزيمة في الصحيح، والبزار في المسند وقال: إسناده حسن، ذكره المنذري في الترغيب والترهيب (ج٢/ ص١٣٧) وقال عقبه: كذا قال... وفصّل الحافظ الناجي في «عجالة الإملاء المتيسرة» (لوحة ١٣٥/ ١) مخطوط في مكتبة الحرم المكي، أن تحسين البزار ليس حسنا، وأن كلام المنذري يفيده فقال معلقا على كلام المنذري. «وهو كما قال المصنف، إذ فيه سعيد ابن سالم القداح، وقد ضعفوه، ورواه عن سعيد بن بشير، وله ترجمة في آخر الكتاب في الرواة المختلف فيهم»اهـ. انظر إرواء الغليل (ج٤/ ص٣٤٢-٣٤٣) حديث رقم ١١٣٠، وتمام المنة (ص٢٩٢-٢٩٤) وقال عنه الألباني في ضعيف الجامع الصغير (ص٥١٥) حديث رقم (٣٢١): ضعيف جدا. وقد أورده البزار في مسنده رقم (٤٢٢) من طريق سعيد بن سالم القداح، عن سعيد بن بشير، عن إسماعيل بن عبيد الله، عن أم الدرداء عن أبي الدرداء، ورواه ابن عبدالبر في=

والمقصود بمضاعفة الحسنات هو المسجد الذي حرقه اليهود[1]. ويظن البعض أن المسجد الأقصي هو الصخرة والقبة المحيطة بها،وليس كذلك».

مما سبق نقله يتبين أن شيخ الإسلام اعتمد في مقدار ثواب الصلاة بالمسجد الأقصى في فلسطين المباركة -فك الله أسرها من أيدي أحفاد القردة والخنازير- على حديث مشهور بين العامة والخاصة -وهذا الحديث على التحقيق حديث ضعيف-[2]. فأصل البركة موجودة في الآية الكريمة، وتواتر عند الأمة أن الصلاة في المسجد الأقصى لها أجر مضاعف أعلى من سائر مساجد الدنيا، ولكن دون المسجد الحرام بمكة المكرمة -زادها الله شرفا- والمسجد النبوي بالمدينة المنورة -على ساكنها أفضل الصلاة وأتم التسليم-. والصواب في هذا ما

=التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد (ج٦/ ص٣٠) والطحاوي في مشكل الآثار (ج١/ ص٢٤٨) وابن عدي في الكامل (ج٣/ ص٣٩٨) ترجمة رقم (٩١/ ٨٢٣) طبعة دار الفكر الثالثة، محرم ١٤٠٩هـ ١٩٨٨م، من طريق سعيد بن سالم القداح به، وأورده السيوطي في الدر المنثور (ج٢/ ص٥٣) وزاد نسبته لابن خزيمة والطبراني والبيهقي في الشعب وسعيد القداح وكذا سعيد بن بشير، ضعيفان، فسعيد القداح أبو عثمان المكي الكوفي الخراساني الأصل، وسعيد بن سالم القداح، وثقه البعض مثل الدوري والدارمي عن ابن معين وأبو زرعة وأبو حاتم وأبو داود والنسائي، وضعفه كثيرون منهم يعقوب الفسوي والعجلي، وقال البخاري: كان يرى الإرجاء، وكذا قال ابن حبان ووصفه الساجي بالضعف، وقال الصريفيني: مات قبل المائتين، انظر تهذيب التهذيب (ج٤/ ص٣١-٣٥) تاريخ البخاري الكبير (ج٤/ ص٤٨٢) وميزان الاعتدال (ج٢/ ص١٣٩) والجرح والتعديل (ج٤/ ص١٢٨) ولسان الميزان (ج٧/ ص٢٢٩) وسعيد بن بشير الأزدي أبو عبدالرحمن الشامي، صاحب قتادة، البصري، الدمشقي، توفي (١٦٨هـ) وقال الذهبي: هو ضعيف، من الثامنة، وقيل كان قدريا، انظر المغني في الضعفاء للذهبي (ج١/ ص٢٥٦) ولسان الميزان (ج٧/ ص٢٢٧) وتقريب التهذيب (ج١/ ص٢٩٢).

(١) وهذا دأبهم عليهم لعائن الله المنتقم، وكان شيخ الإسلام ملهم من الله، فلقد أحرقه اليهود في عام ١٩٦٩م، ولا زالوا يخططون لهدمه واجتثاثه من أساسه بحجة إقامة هيكل سليمان المزعوم مكانه، قاتلهم الله أنى يؤفكون، والمسلمون في سبات.. فهل يستيقظون؟!

المسجد الأقصى يئن بحرقة ... مسرى الرسول يهيب بالعباد
لبوا النداء فإن اليهود بساحتي ... فعلوا خسيس الفحش والإفساد

(٢) انظر التعليق على الحديث فيما سبق

رواه الحاكم في المستدرك (ج٤/ ص٥٠٩) والضياء المقدسي[1] في كتابه «فضائل بيت المقدس» (ص٥١) عن أبي ذر -رضي الله عنه- أن النبي ﷺ سئل عن الصلاة في بيت المقدس، أفضل أو مسجده ﷺ؟ فقال: «صلاة في مسجدي هذا أفضل من أربع صلوات فيه ولنعم المصلّي هو، وليوشكن لأن يكون للرجل مثل شطن -حبل- فرسه من الأرض حيث يرى منه بيت المقدس خير له من الدنيا جميعا» قال: أو قال: «خير له من الدنيا وما فيها»[2] أي تعادل الصلاة بالمسجد الأقصى بأجر مائتين وخمسين صلاة وذلك لما علم من أن الصلاة في مسجد رسول الله ﷺ بألف صلاة فيما سواه، وهذ الحديث صحيح حيث أورده الهيثمي[3] في المجمع[4] وزاد نسبته للطبراني[5] في «المعجم الأوسط» ثم قال معقبا على حال رجال إسناده «ورجاله رجال الصحيح».

---

(١) الضياء المقدسي هو الحافظ ضياء الدين محمد بن عبدالواحد بن أحمد المقدسي المتوفى سنة (٤٣٠هـ) له عدة تصانيف نافعة منها: الأحاديث الجياد المختارة مما ليس في الصحيحين، انظر في ترجمته: الرسالة المستطرفة (ص١٩) وتذكرة الحفاظ (ج٤/ ص١٤٠٧) والنجوم الزاهرة (ج٦/ ص٣٥٤) والشذرات (ج٥/ ص١٢٨) والأعلام (ج٦/ ص٢٥٥) وذيل طبقات الحنابلة (ج٢/ ص٢٣٦).

(٢) وأخرجه إبراهيم بن بن طهمان في مشيخته (ت١٦٣هـ) رقم ٦٢ (ص١١٨) مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق سنة ١٤٠٣هـ، تحقيق د/ محمد طاهر مالك، وابن عساكر في تاريخ دمشق (ج١/ ص١٦٣-١٦٤) والطحاوي في مشكل الآثار (ج١/ ص١٤٨) والبيهقي كما في «الترغيب والترهيب» (ج٢/ ص٢١٧، ط عمارة) وإسناده صحيح، قال الشيخ الألباني في «تمام المنة» في التعليق على فقه السنة (ص٢٩٤) ما نصه: أخرجه الحاكم وصححه، ووافقه الذهبي، وهو كما قالا، وهو مخرج في التعليق الرغيب (ج٢/ ص١٣٨) وقال أيضا: وأما حديث «إن الصلاة في بيت المقدس بألف صلاة» فهو حديث منكر، كما قال الذهبي.

(٣) هو الحافظ المشهور الإمام علي بن أبي بكر بن سليمان الهيثمي، توفي سنة ٨٠٧هـ، وصاحب الكتاب الفذ «مجمع الزوائد ومنبع الفوائد» وله تصانيف أخر نفيسة. ترجمته في الضوء اللامع(ج٥/ ص٢٠٠) وحسن المحاضرة (ج١/ ص٣٦٢) وشذرات الذهب (ج٧/ ص٧٠).

(٤) انظر مجمع الزوائد ومنبع الفوائد (ج٤/ ص٧) للهيثمي.

(٥) هو الإمام الحافظ الحجة أبو القاسم سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير الشامي الطبراني صاحب المعاجم الثلاثة (الصغير والأوسط والكبير) وهو بحق يستحق ما وصف به بأنه مسند الدنيا، توفي سنة ٣٦٠هـ، ترجمته في تذكرة الحفاظ (ج٣/ ص٩١٢) والبداية والنهاية (ج٢/ ص٤٥) وطبقات الحفاظ (ج١/ ص٣٧٢).

والحديث بنصه: «صلاة في مسجدي أفضل من ألف صلاة فيما سواه إلا المسجد الحرام، وصلاة في المسجد الحرام أفضل من مائة ألف صلاة فيما سواه»[1].

المثال الرابع: أورد شيخ الإسلام حديثا في مجموع الفتاوى[2] كما يلي قائلا: (كما في الحديث «إن الدعاء والبلاء ليلتقيا فيعتلجان بين السماء والأرض»[3]. اهـ. فهذا الحديث وإن كان ضعيفا إلا أن له شواهد ومتابعات

---

(١) أخرجه الإمام أحمد في المسند (ج٣/ ص٣٤٣، ٣٩٧) وابن ماجة في السنن برقم ١٤٠٦ (ج٢/ ص١٧٢) كتاب إقامة الصلاة، باب ما جاء في فضل الصلاة في المسجد الحرام ومسجد النبي ﷺ، عن جابر -رضي الله عنه- أن رسول الله ﷺ قال: . . . الحديث. وهذا الحديث قال عنه البوصيري في مصباح الزجاجة (ج١/ ص٤٥٣): «هذا إسناد صحيح رجاله ثقات» وقال أيضا: وأصله في الصحيحين من حديث أبي هريرة وفي مسلم وغيره من حديث ابن عمر، وفي ابن حبان والبيهقي من حديث عبدالله بن الزبير» وقال الشيخ الألباني: إسناده صحيح على شرط الشيخين. انظر الإرواء (ج٤/ ص٣٤٢) حديث رقم ١١٢٩، والتعليق الرغيب (ج٢/ ص١٣٦) وصحيح الجامع (ج٢/ ص٧١٤) رقم (٣٨٣٨) عن ابن عمر، وأبي مسلم عن ميمونة، وأبي أحمد عن جبير بن مطعم وعن سعد وعن الأرقم، وذلك في الجامع الصغير وزيادته.

(٢) انظر مجموع الفتاوى (ج٨/ ص٥٤٨).

(٣) رواه الحاكم في المستدرك (ج١/ ص٤٩٢) والبزار في مسنده برقم (٢١٦٥) كما في كشف الأستار، والخطيب البغدادي في تاريخ بغداد (ج٨/ ص٤٥٣) وابن الجوزي في العلل المتناهية برقم (١٤١١) عن عائشة، وفي سنده زكريا بن منظور بن ثعلبة أبو يحيى القرظي المدني الأنصاري، البغدادي ضعيف من الثامنة، وانظر في ضعفه، تقريب التهذيب (ج١/ ص٢٦١) وتاريخ البخاري الصغير (ج٢/ ص٢٥٤) والكاشف للذهبي (ج١/ ص٣٢٣) وخلاصة تهذيب الكمال (ج١/ ص٣٣٨) فزكريا ابن منظور هذا ضعيف، وبهذا يكون سند الحديث ضعيفا، ولكن يشهد له قوله ﷺ «لا يرد القضاء إلا الدعاء» رواه الترمذي، ٢٣-كتاب القدر، ٦-باب ما جاء لا يرد القدر إلا الدعاء (ج٤/ ص٤٤٨) برقم (٢١٣٩) والطحاوي في مشكل الآثار (ج٤/ ص١٦٩) طبع مؤسسة الرسالة بتحقيق شعيب الأرنووط الطبعة الأولى عام ١٤١١هـ، ١٩٩١م، عن سلمان بسند فيه ضعف أيضا. وله شواهد أخرى، وانظر كيف قواه وصححه لشواهده الشيخ محمد ناصر الدين الألباني في سلسلة الأحاديث الصحيحة (ج١/ ص١٥٤) وأورد له شواهد كثيرة ومتابعات قوية، تؤيد معناه ولفظه وترفعه إلى درجة الحسن، وعزا تلك الروايات إلى معجم الطبراني الكبير (ج٢/ ص١٠٠، حديث رقم ١٤٤٢) وابن ماجه برقم (٤٠٢٢) كتاب الفتن، ٢٢-باب العقوبات (ج٤/ ص٣٦٩، المحققة) وابن أبي شيبة في المصنف (ج١٢/ ص٢٥٧) والبغوي في شرح السنة (ج٤/ ص٨١/ ٢) والشهاب القضاعي في مسنده=

وهي ضعيفة أيضا ولكنها تتعاضد لترتقي فيما بينها وتصل إلى مرتبة الحسن لغيره، أي من قسم المقبول الذي يحتج به، وهو الذي عليه أئمتنا -رحمهم الله- حينما قالوا: «وإذا روينا في الفضائل تساهلنا». وكذلك الحال في الأمثلة التي قبل هذا، فهي ليست شديدة الضعف، ولكن لها شواهد ومتابعات تصلح للاعتبار، ولترفعها من قسم الضعيف إلى قسم الحسن لغيره وهو أدنى درجات الحديث المحتج به، ولهذا وغيره، رواها الإمام أحمد بن تيمية -أسكنه الله بحبوحة جنته-.

المثال الخامس: وأورد أيضا في كتابه الآنف الذكر «العبودية»[1] حديثا نصه: (كما قالوا للنبي ﷺ يا رسول الله! أرأيت أدوية نتداوى بها، ورقى نسترقي بها، وتقى نتقي بها، هل ترد من قدر الله شيئا؟ فقال: هي من قدر الله»[2]). وهذا الحديث بعد التحقيق ضعيف إلا أن له شواهد تجعله صالحا

=(ج١/ ص٧١) وله فيه زيادة ، وللاستزاده أكثر من هذا تراجع سلسلة الأحاديث الصحيحة المجلد الأول (ص١٣٦-١٣٧) وما بعد ذلك، الطبعة الرابعة للمكتب الإسلامي ١٤٠٥هـ ١٩٨٥م، فهناك مزيد بيان، وعمق تحقيق وقوة تدقيق.

(١) انظر العبودية لابن تيمية (ص٥٢)، طبع دار الإفتاء بالجزيرة العربية.

(٢) الحديث رواه الترمذي، كتاب القدر(٢٣)، باب ١٢/ما جاء لا ترد الرقى والدواء من قدر الله شيئا (ج٤/ص٤٥٣) رقم الحديث (٢١٤٨) وأحمد (ج٣/ ص٤٢١) والبيهقي في السنن الكبرى (ج٩/ ص٣٤٩) طبعة دار الفكر، مصورة بيروت، وكلهم رووه من طرق عن الزهري عن أبي خزامة، عن أبيه، وأبو خزامة هذا مجهول، وقيل ابن أبي خزامة، قال عنه المزي في تهذيب الكمال (ج٣٤/ ص٤٣٧): ابن أبي خزامة عن أبيه، عن النبي ﷺ في الرقى، روى عنه الزهري، وروى له الترمذي وابن ماجه، وقيل أبو خزامة عن أبيه، عن النبي ﷺ وهو الصحيح، قال المحقق د/بشار عواد معروف في الهامش برقم (١) تعليقا على ترجمته «هو مجهول» طبع مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى ١٤١٥هـ-١٩٩٥م، وللحديث شاهد في معجم الطبراني الكبير برقم (١٢٧٨٤) (ج١٢/ ص١٦٩) تحقيق حمدي عبدالمجيد السلفي، طبع رئاسة ديوان الأوقاف بالعراق، لعام ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م، من طريق صالح المري عن قتادة عن زرارة بن أبي أوفى عن ابن عباس، قال الهيثمي في مجمع الزوائد (ج٥/ ص٨٥) «وفيه صالح بن بشير المري وهو ضعيف، يقول الباحث: وكذا عنعنه قتادة فهو مدلس، وللحديث طرق أخرى لا تخلو من وهم للرواة أو خطأ، فانظرها في «تخريج أحاديث مشكلة الفقر» للمحدث محمد ناصر الدين الألباني، الطبعة الثالثة للمكتب الإسلامي (١٩٨٨م)= =(ص١٣-١٥)ومشكلة الفقر هو كتاب قيم للدكتور يوسف القرضاوي -حفظه الله.

للاعتبار والقبول، والتعليق عليه كالتعليق على سابقه.

المثال السادس: وقال شيخ الإسلام ابن تيمية في كتابه المستطاب «القواعد الفقهية النورانية»[1] ما نصه: (وأما ما يقوله بعض الناس: إن هذا نفي للكمال، كقوله ﷺ «لا صلاة لجار المسجد إلا المسجد» فيقال له: نعم هو لنفي الكمال، لكن لنفي كمال الواجبات، أو لنفي كمال المستحبات؟؟!.. ثم قال: وأما قوله «لا صلاة لجار المسجد إلا في المسجد»[2] فهذا اللفظ قد قيل: إنه لا يحفظ عن النبي ﷺ وذكر عبدالحق الأشبيلي[3]: أنه رواه بإسناد كلهم

---

(١) انظر القواعد الفقهية النورانية لابن تيمية، طبع دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م.

(٢) أورد العجلوني (ج٢/ص٥٠٩) في كشف الخفاء ومزيل الإلباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس، تحقيق أحمد القلاش طبع مكتبة التراث الإسلامي بدمشق، ما نصه: «رواه الدارقطني والحاكم والطبراني فيما أملاه، ومن طريقه الديلمي عن أبي هريرة، والدارقطني عن علي مرفوعا أيضا، وابن حبان في الضعفاء عن عائشة، وأسانيدها ضعيفة» وهذا الحديث وجدته للدارقطني في سننه (ج١/ص٤٢٠) كتاب الصلاة، باب الحث لجار المسجد على الصلاة فيه إلا من عذر (رقم ١٦١) والحاكم في مستدركه (ج١/ص٢٤٦)، وقال الحافظ ابن حجر في التلخيص الحبير لأحاديث الرافعي الكبير (ج٢/ص٣١) تحقيق شعبان محمد إسماعيل طبع مكتبة الكليات الأزهرية بالقاهرة عام ١٩٧٥م: «ليس له إسناد ثابت، وإن اشتهر بين الناس» ورواه البيهقي في السنن الكبرى (ج٣/ص٧٥، ١١١) وقال: «وهو ضعيف» والربيع بن حبيب في مسنده (ج١/ص٥٢) تصوير مكتبة الثقافة بمصر، والزبيدي باتحاف السادة المتقين، برقم (٢٩٤٣) وابن حجر في فتح الباري (ج١/ص٤٣٩) وعلاء الدين على المتقي بن حسام الدين الهندي (ت٩٧٥) في كنز العمال (ج٧/حديث رقم ٢٠٧٣٧) والسيوطي في الدرر المنتشرة في الأحاديث المشتهرة رقم (١٧٦) طبع عيسى الحلبي البابي بمصر وكذلك في الحاوي في الفتاوى له أيضا (ج١/ص٥٣٢) طبعة السعادة بالقاهرة، والزيلعي (ت٧٦٢هـ) في نصب الراية في تحقيق أحاديث الهداية (ج٤/ص٤١٢-٤١٣) وأخرجه الفتني في تذكرة الموضوعات رقم (٣٦) وتذكرة الموضوعات لابن القيسراني رقم (٩٨٧) والسيوطي في اللآلي المصنوعة (ج٢/ص٩) وابن الجوزي في العلل المتناهية في الأحاديث الواهية (ج١/ص٤١٢-٤١٣) طبع الهند، والحق أنه ضعيف وليس بموضوع كما صرح بذلك المحدث العلامة محمد ناصر الدين الألباني في إرواء الغليل (ج٢/ص٥٦) فلينظر هناك، وكذلك في السلسلة الضعيفة (ج١/ص٢١٧، رقم ١٨٣).

(٣) هو الحافظ البارع المجود أبو محمد عبدالحق بن عبدالرحمن بن محمد بن الحسين ابن سعيد الأزدي الأندلسي الأشبيلي المعروف بابن الخراط، ولد سنة ٥١٠هـ،=

ثقات: وبكل حال، فهو مأثور عن علي -رضي الله عنه- ولكن نظيره في السنن عن النبيﷺ أنه قال: «من سمع النداء ثم لم يجب من غير عذر فلا صلاة له»[1].

فهذا الحديث: «لا صلاة لجار المسجد إلا في المسجد» ضعفه العلامة الحافظ ابن حجر[2] والعلامة العجلوني[3] وغيرهما من المحدثين، وإنما أورده

=وتوفي عام ٥٨١هـ، وهو صاحب الأحكام الكبرى وغيره من الكتب النافعة، ترجمته في تذكرة الحفاظ (ج٤/ص١٣٥٠) وتهذيب الأسماء واللغات (ج١/ص٢٩٢) والعبر للذهبي (ججج٤/ص٢٣٤) وشذرات الذهب (ج٤/ص٢٧١).

(١) الحديث رواه الطبراني في المعجم الكبير (ج١١/رقم ١٢٢٦٥، ١٢٢٦٦، وج١٢/رقم ١٢٣٤٤) طبعة دار إحياء التراث العربي، الطبعة الثانية بيروت عام ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م، تحقيق حمدي عبدالمجيد السلفي ورواه البيهقي في السنن الكبرى (ج٣/ص٥٧، ١٧٤، ١٨٥) ونور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي في موارد الظمآن إلى زوائد ابن حبان (ص١٢٠) طبع دار الكتب العلمية، بيروت، تحقيق محمد عبدالرزاق حمزة، والحاكم (ج١/ص٢٤٥) وشرح السنة للبغوي (ج٢/رقم ٣٤٨) طبع المكتب الإسلامي بتحقيق شعيب الأرنؤوط سنة ١٤٠٥هـ، وتاريخ بغداد (ج٦/ص٢٨٥) وكنز العمال (ج٧/، حديث رقم ٢٠٣٦٠، ٢٠٣٦٢) والدارقطني في سننه رقم (٤٢٠)، ج١/ص١٦١) وابن حجر في الفتح (ج١/ص٤٣٩) والتبريزي في مشكاة المصابيح (ج١/ص٣٣٨، حديث رقم ١٠٧٧) وقال المحقق الألباني عنه صحيح، وكذلك صححه في إرواء الغليل (ج٢/ص٣٣٧) ورواه الهيثمي في مجمع الزوائد مع شواهده (ج٢/ص٤٢) طبع دار الكتاب العربي بيروت، الطبعة الثالثة (١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م) وقال العلامة ملا علي القاري في مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح، طبع المكتبة التجارية، مصطفى أحمد الباز بمكة المكرمة (ج٣/ص١٦٣): «ورواه قاسم بن أصبغ في كتابه وابن حبان في صحيحه والحاكم وقال: صحيح على شرطهما»اهـ. وقال الشيخ الألباني في السلسلة الضعيفة (ج١/ص٢١٨) في معرض ذكره هذا الحديث «وسند ابن ماجه وغيره صحيح، وقد صححه النووي والعسقلاني وابن حجر والذهبي ومن قبلهم والحاكم» وأورده المنذري في الترغيب والترهيب (ج١/ص٢٧٢:٢) باب من ترك حضور الجماعة وأيضا (ج١/ص٢٧٥، رقم٩) بنفس الباب.

(٢) تمت ترجمة ابن حجر فيما سبق.

(٣) هو الإمام الحافظ الفقيه المؤرخ المفسر النحوي المحدث إسماعيل بن محمد بن عبدالهادي بن عبدالغني العجلوني، الشافعي، الشهير بالجراحي، ولد بعجلون ١٠٧٨هـ وتوفي بدمشق سنة ١١٦٢، وهو صاحب كتاب كشف الخفاء ومزيل الإلباس) ومن تصانيفه: الكواكب المنيرة المجتمعة في تراجم الأئمة المجتهدين الأربعة، وإسعاف الطالبين بتفسير كتاب الله المبين... الخ، ترجمته في معجم المؤلفين (ج٢/ص٢٩٢) لعمر رضا كحالة وفهرس الفهارس للكتاني(ص٦٤، ٦٦،=

شيخ الإسلام ابن تيمية مع سكوته على ضعفه، وقد قال إنه موقوف على الصحابي علي بن أبي طالب -رضي الله عنه- لأن له نظيرا في السنن، أي إنما استدل به متابعة للصحيح الذي هو أصل في الباب ولم يقم عليه حكما أصلا، فدل هذا أنه جاء به استئناسا وشاهدا يتقوي بما هو صحيح في نفس المعنى.

المثال السابع: وهو ما جاء في كتابه الرائع الماتع «الاستقامة»(1) حيث قال: «ولهذا لما كان الناس في زمن أبي بكر وعمر اللذين أمر المسلمون بالاقتداء بهما كما قال ﷺ اقتدوا باللذين من بعدي أبي بكر وعمر(2) أقرب عهدا

=٢٦٩، ٢٧٠) وإيضاح المكنون للمرادي (ج/١ ص٢٥٩-٢٧٢).

(١) راجع الاستقامة لابن تيمية بتحقيق د. محمد رشاد سالم (ج٢/ ص٢٥٢) طبع مكتبة السنة، القاهرة الطبعة الثانية ١٤٠٩هـ-١٩٨٩م.

(٢) الحديث رواه الترمذي في كتاب المناقب باب مناقب أبي بكر الصديق -رضي الله عنه- وعمر -رضي الله عنه- وفي الكتاب نفسه، باب: مناقب عمار بن ياسر -رضي الله عنهما- برقم (٣٨٠٥). برقم (٣٦٦٢) (ج٥/ ص٢٧١-٢٧٢) وقال حديث حسن وابن سعد في الطبقات (ج٢/ ص٣٣٤) عن وكيع، والبيهقي في السنن الكبرى (ج٥/ ص١٢) و(ج٨/ ص١٥٣) وابن ماجه في المقدمة (ج١/ ص٣٧) باب في فضائل أصحاب رسول الله ﷺ (حديث رقم ٩٧) والحاكم في المستدرك (ج٣/ ص٧٥) والهيثمي في المجمع (ج٩/ ص٥٣-٥٤) وأحمد في المسند (ج٥/ ص٣٨٢، ٣٨٥، ٣٩٩، ٤٠١، ٤٠٢) عن حذيفة بن اليمان والحديث قد طُعن فيه، ففي «فيض القدير» قال ابن حجر اختلف فيه على عبدالملك وأعله أبو حاتم، وقال البزار: «قال ابن حزم: لا يصح، لأن عبدالملك لم يسمعه من ربعي، وربعي لم يسمعه من حذيفة، لكن له شاهد يشير إلى حديث بعده «اقتدوا باللذين من بعدي من أصحابي أبي بكر وعمر، واهتدوا بهدي عمار وتمسكوا بعهد ابن مسعود» رواه الترمذي عن ابن مسعود، والروياني عن حذيفة وابن عدي عن أنس. وأورده السيوطي في الجامع الكبير ونسبه لمسند أبي يعلى، وصححه الألباني في صحيح الجامع (ج١/ ص٢٥٤) برقم (١١٤٣، ٥٢٣).
يقول الباحث: أما حديث ابن مسعود فهو مسلسل بالضعفاء والمتروكين...اهـ، قال الإمام الترمذي: حدثنا إبراهيم بن إسماعيل بن يحيى بن سلمة بن كهيل، حدثني أبي عن أبيه عن سلمة بن كهيل عن أبي الزهراء عن ابن مسعود «الحديث...» قال المباركفوري -رحمه الله- في تحفة الأحوذي شرح جامع الترمذي (ج٤/ ص٣٤٧) طبع دار الفكر بيروت: «إبراهيم بن إسماعيل أبو إسحاق الكوفي ضعيف من الحادية عشرة (انظر التقريب، ج١/ ص٣٢) (حدثني أبي) هو إسماعيل ابن يحيى متروك من العاشرة (انظر التقريب، ج١/ ص٧٥، والكاشف: ج١/ ص١٢٩) (عن أبيه) هو يحيى بن سلمة بن كهيل الحضرمي أبو جعفر الكوفي متروك وكان شيعيا من التاسعة، انظر التقريب (ج٢/ ص٣٤٩) والكاشف=

بالرسالة، وأعظم إيمانا وصلاحا، وأئمتهم أقوم بالواجب، أثبت في الطمأنينة، لم تقع فتنة، إذ كانوا في حكم القسم الوسط...».

وهذ الحديث المذكور -آنفا- ضعيف السند -كما بيّن ذلك ابن حزم وابن حجر والمناوي والمباركفوري وغيرهم- الا أن هناك آثارا صحيحة ترتقي به إلى درجة الحديث الحسن لغيره، كما بين ذلك الألباني وشعيب الأرنؤوط في كتبهم المحققة السابقة الذكر.

وإن كان هناك آثار وأحاديث كثيرة (أخرى) بنفس اللفظ إلا أنها ضعيفة السند، ولا تصلح لأن تكون شواهد له إذ يشترط في الشاهد والمتابع أن لا يشتد ضعفه.

وأما الأثر الصحيح الذي يوافق معنى الحديث المومأ إليه فهو ما أورده ابن تيمية نفسه -رحمه الله- في «مجموع الرسائل والمسائل»[1] حيث يقول:

=(ج٣/ ص٢٥٧) والمجروحين (ج٣/ ص١١٢) والجرح والتعديل (ج٩/ ص٦٣٦) وهذا إسناد شديد الضعف فلا يصلح أن يكون شاهدا، ولذلك قال الحافظ الذهبي في تلخيصه للمستدرك(ج٣/ ص٧٦) متعقبا على الحاكم-حيث ذكره شاهدا- قلت:«سنده واه» وأما حديث حذيفة فسنده سند الأول وليس فيه إلا الزيادة في المتن، وأما السند فهو الأول كما في المستدرك وتحفة الأحوذي، فكيف يكون الشيء شاهدا لنفسه، وأما حديث أنس عند ابن عدي،فالغالب على أحاديثه الضعف لأنه -رحمه الله- يذكر في كتابه «الكامل» الذي ألفه في معرفة الضعفاء مناكير الراوي بعد ذكره، كما يفعل الذهبي في ميزان الاعتدال، وصححه الشيخ الألباني في صحيح سنن ابن ماجه (ج١/ ص٢٣، رقم ٨٠) طبع مكتب التربية العربي لدول مجلس التعاون الخليجي(الثالثة ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م)وفي السلسلة الصحيحة (ج٣/ ص٢٣٣،برقم ١٢٣٣) وفي كتاب السنة لابن أبي عاصم بتحقيقه رقم (١١٤٨، ١١٤٩) وفي مشكاة المصابيح قال فيه (ج٣/ ص١٧٩، حديث رقم ٦٠٥٢) بهامش رقم:٥: «وهو كما قال -أي الترمذي حينما قال حديث حسن- أو أعلى» وفي صحيح الجامع الصغير (ج١/ ص٢٥٤، برقم ١١٤٢) وانظر تاريخ بغداد (ج١٢/ ص٢٠) وحلية الأولياء لأبي نعيم (ج٩/ ص١٠٩) والطحاوي في مشكل الآثار (ج٢/ ص٨٣-٨٥) وقال الشيخ شعيب الأرنؤوط في تحقيقه لصحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان الفارسي (ت٧٢٩هـ) (ج١٥/ ص٣٢٧، حديث رقم ٦٩٠٢): حديث صحيح وعلق عليه بالهامش برقم (٣) قائلا: إسناده حسن، طبع مؤسسة الرسالة الطبعة الثانية ١٤١٤هـ-١٩٩٤م، تحقيق شعيب الأرنؤوط ولجنة التحقيق العاملة معه.

(١) انظر مجموعة الرسائل والمسائل لابن تيمية، تعليق محمد رشيد رضا، الطبعة الثانية لدار الكتب العلمية، بيروت ١٤١٢هـ، ١٩٩٢م (ج٥/ ص٢٠٧) وانظر طبعة=

«وروى عنه -أي عن علي بن أبي طالب- من وجوه كثيرة أنه قال: «خير هذه الأمة بعد نبيها أبو بكر ثم عمر»[1] ويشهد لهذا الحديث ما جاء في المعجم الكبير للطبراني قول الصحابي الجليل عبدالله بن عمر -رضي الله عنه-: «كنا نقول ورسول الله ﷺ حيٌّ: أفضل هذه الأمة بعد نبيها أبو بكر وعمر وعثمان، ويسمع ذلك رسول الله ﷺ ولا ينكره...»[2].

المثال الثامن: وجاء في كتاب الاستقامة[3] -أيضا- في الكلام عن الهوى ما نصه: (فإن أصل الهوى هو محبة النفس ويتبع ذلك بغضها، والهوى نفسه -وهو الحب والبغض الذي في النفس- لا يلام العبد عليه، فإن ذلك لا يملكه، وإنما يلام على اتباعه، كما قال تعالى: **﴿يا داود إنا جعلناك خليفة في الأرض فاحكم بين الناس بالحق ولا تتبع الهوى فيضلك عن سبيل الله، إن الذين يضلون**

=محمد رشاد سالم أيضا.

(١) رواه ابن عساكر عن علي، وقال: «المحفوظ موقوفا» وانظر كنز العمّال في سنن الأقوال والأفعال، لعلاء الدين على المتقي الهندي البرهان فوري (ج١١/ ص٥٦٧، برقم ٣٢٦٦٣، ورقم ٣٢٦٨٤) طبع مؤسسة الرسالة، ط/ الثانية لعام ١٤٠٥هـ، ورواه مع اختلاف يسير الحافظ عبدالله بن أحمد في زوائد المسند، انظر الفتح الرباني بترتيب مسند الإمام أحمد بن حنبل الشيباني للعلامة أحمد بن عبدالرحمن البنا وهو والد الأستاذ الداعية حسن البنا مؤسس جماعة الإخوان المسلمين والمقتول غدرا وظلما -رحمهما الله- (ج٢٢/ ص١٨١) طبعة دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، ورواه الخطيب البغدادي في تاريخ بغداد (ج١٠/ ص١١٤) والعقيلي في الضعفاء (ج٣/ ص١٨١) طبع دار الكتب العلمية بيروت، ١٩٨٥م.

(٢) انظر المعجم الكبير للطبراني (ج١٢/ ص٢٢٥، رقم ١٣١٣١، ١٣١٣٢) ورواه في الأوسط برقم (٣٣٤) وقال الهيثمي في مجمع الزوائد بعد أن نسبه لأبي يعلى أيضا: ورجاله وثقوا وفيهم خلاف، ورواه الطبراني في مسند الشاميين برقم (١٧٦٤) وذلك كما قال محقق المعجم الكبير الشيخ حمدي عبدالمجيد السلفي -حفظه الله تعالى- والحديث رواه البخاري بلفظ: «كنا نخير بين الناس في زمن النبي ﷺ فنخير أبا بكر، ثم عمر بن الخطاب، ثم عثمان بن عفان -رضي الله عنهم-» راجع فتح الباري بشرح صحيح البخاري (ج٧/ ص١٦) لابن حجر العسقلاني توزيع رئاسة البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد بالرياض عام ١٤٠٧هـ. وانظر صحيح البخاري كتاب فضائل أصحاب رسول الله ﷺ ٤-باب فضل أبي بكر بعد النبي ﷺ حديث رقم ٣٦٥٥ (ص٧٤٩) طبع دار السلام للنشر والتوزيع، ط/ الأولى ١٩٩٧م - ١٤١٧هـ.

(٣) انظر الاستقامة لابن تيمية (ج٢/ ص٢٠٠).

عن سبيل الله لهم عذاب شديد بما نسوا يوم الحساب﴾ (ص:٢٦)، وكما قال تعالى: ﴿ومن أضل ممن اتبع هواه بغير هدًى من الله﴾ (القصص: ٥٠). وقال النبي ﷺ: «ثلاث منجيات: خشية الله في السر والعلانية، والقصد في الفقر والغني، وكلمة الحق في الغضب والرضا، وثلاث مهلكات: شح مطاع، وهوًى متبع، وإعجاب المرء بنفسه»[1].

فهذا الحديث ضعفه من جهة إسناده الحافظ العراقي والحافظ السيوطي والعلامة المناوي، ولكنه ليس شديد الضعف فهو صالح للاعتضاد بغيره حيث إن ضعفه ينجبر بتعدد الطرق، وقد رويت عدة شواهد لهذا الحديث تقويه وتصل به ليكون حديثا حسنا[2].

---

(١) رواه السيوطي في الجامع الصغير (ج١/ص١٣٨) طبعة دار الكتب العلمية بيروت، وعزاه لأبي الشيخ في التوبيخ والطبراني في الأوسط عن أنس بن مالك، ورمز الحافظ السيوطي له بالضعف، وقال الشيخ المناوي في فتح القدير شرح الجامع الصغير (ج٣/ص٣٠٧) طبعة دار الفكر، بيروت: «وقال الحافظ العراقي: سنده ضعيف» ووجدته في المغني عن حمل الأسفار في الأسفار في تخريج ما في الأحياء من الأخبار في (ج٣/ص١٦) وهو مطبوع بذيل الإحياء، طبعته دار عيسى البابي الحلبي بالقاهرة، ورواه ابن عبدالبر في جامع بيان العلم وفضله، الطبعة المنيرية بالقاهرة (ج١/ص١٤٣) وأبو نعيم في حلية الأولياء (ج٢/ص٣٤٣) (ج٣/ص٢١٩) وكنز العمال حديث رقم (٤٣٨٦٦) ومحمد بن أحمد الدولابي (ت٣١٠هـ) في الكنى والأسماء (ج١/ص١٥١) تصوير دار الكتب العلمية بيروت عن طبعة الهند بحيدر آباد عام ١٣٢٢هـ، وأخرجه العجلوني في كشف الخفاء (ج١/ص٣٨٦) طبع مكتبة دار التراث، والهيثمي في مجمع الزوائد (ج١/ص٩١) والطبراني في الأوسط برقم ٥٥٨٤، ومسند الشهاب (ج٢/ص٢٥) ومسند البزار برقم (٨٠) والعقيلي في الضعفاء ترجمة رقم (٣٥٢) وغيرهم.

(٢) الحديث حسنه المنذري في الترغيب والترهيب (ج١/ص١٦٢) قائلا: «رواه البزار والبيهقي وغيرهما، وهو مروي عن جماعة من الصحابة، وأسانيده وإن كان لا يسلم شيء منها من مقال، فهو بمجموعها حسن إن شاء الله تعالى» وقال المحدث العلامة محمد ناصر الدين الألباني -حفظه الله- في صحيح الجامع الصغير وزيادته الفتح الكبير (ج١/ص٥٨٣، برقم ٣٠٣٩) «حديث حسن» طبع المكتب الإسلامي، الطبعة الثانية لعام ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م، وقال أيضا في تخريجه لأحاديث المشكاة (ج٣/ص١٤١٦) هامش رقم (١) في التعليق على الحديث المروي آنفا وهو برقم ٥١٢٢: «والحديث حسن لطرقه وشواهده» كما أن الشيخ رفع درجة الحديث وصححه في كتاب آخر له وهو سلسلة الأحاديث الصحيحة (ج٤/ص٤١٢-٤١٦) رقم (١٨٠٢) بعد أن بيّن طرقه التي مدارها على أنس بن مالك وعبد الله بن=

فشيخ الإسلام ابن تيمية فسر الهوى -الوارد في الآيات- بحديث يصلح للاعتبار والاحتجاج، وإن كان يعتبر من أقل مراتب الصحيح، وهو ما يعبر عنه المتقدمون بالضعيف -كما مر بيان ذلك سابقا- فمقام شيخ الإسلام هنا إنما هو في ذكر فضائل شيء وتفسيره وليس المقام للأحكام ولا للأصول، وهو بهذا يسير على خطا الأئمة المتقدمين، والحق أقول ما أخطأ من أطلق عليه لقب: محيي مذهب السلف، فرضي الله عنه وجمعنا وإياه في فردوسه الأعلى -اللهم آمين-.

المثال التاسع: ذكر في كتاب «النبوات»[1] حديثا أثناء شرحه لمعني الإخلاص فقال ما يلي: «والإخلاص لله أن يكون الله هو مقصود المرء ومراده، فحينئذ تتفجر ينابيع الحكمة من قلبه على لسانه، كما في حديث مكحول - رضي الله عنه- عن النبي ﷺ: «من أخلص لله أربعين صباحا تفجرت ينابيع الحكمة من قلبه على لسانه»[2]. ولهذا تقول العامة: قيمة كل امرئ ما

=عباس -رضي الله عنهم- وأبي هريرة وعبد الله بن أبي أوفى، وعبد الله بن عمر وقال (ص٤١٦): وبالجملة فالحديث بمجموع هذه الطرق حسن على أقل الدرجات، فلينظر التحقيق هناك فإن فيه علم نفيس، ودراسة حديثية حسب قواعد أهل الفن قلما تجدها في كتاب أو يحويها باب (المجلد الرابع، طبع مكتبة المعارف بالرياض، الطبعة الرابعة عام ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م.

(١) راجع النبوات للإمام ابن تيمية (ص١٤٧) الناشر دار الكتاب العربي، الطبعة الأولى لعام ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م، علق عليه الشيخ محمد عبدالرحمن عوض.

(٢) قال الإمام السيوطي في «اللآلي المصنوعة في الأحاديث الموضوعة» (ج٢/ ص٣٢٧) وما بعدها: رواه أحمد وغيره عن مكحول مرسلا، وروى مسندا من حديث ابن عطية عن ثابت عن أنس بسند فيه من لا يحتج به» طبع الكليات الأزهرية بمصر تحقيق عبدالله الصديق الغماري، وروى الحديث أبو نعيم في الحلية (ج٤/ ص٢١٦) (ج٥/ ص١٨٩) والغزالي في إحياءعلوم الدين (ج٤/ ص٣٦٥) طبعة مصطفي الحلبي بمصر ١٣٥٨هـ - ١٩٣٩م، وهذا الكتاب بهذه الطبعة القديمة يحتفظ به والدي الحبيب -أبو عدنان حفظه الله ومتعني الله برضاه- منذ ما يقارب أربعة عقود أو أكثر، ورواه العجلوني في كشف الخفاء (ج٢/ ص٢٤٢) طبع مكتبة القدسي بمصر سنة ١٣٥١هـ، والدرر المنتثرة في الأحاديث المشتهرة للسيوطي تحقيق د/ محمد لطفي الصباغ رقم ٣٧٤، مطبعة جامعة الملك سعود بالرياض لعام ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م، ورواه الإمام الناقد أحمد بن عبدالله الخزرجي في خلاصة تذهيب تهذيب الكمال في أسماء الرجال ترجمة رقم ٨٨٢، طبع الشركة المتحدة للتوزيع، بيروت، الطبعة الثالثة ١٣٩٩هـ والرابعة ١٤١١هـ، بعناية عبدالفتاح أبو غدة، ورواه الدارمي=

يحسن، والعارفون يقولون: قيمة كل امرئ ما يطلب...»اهـ. وهذا الحديث المرسل عن مكحول الدمشقي[1] ضعفه غير واحد من أئمة الحديث، مثل السيوطي والعجلوني وابن الجوزي[2] وغيرهم، لكن رواية الإمام ابن تيمية له كانت مجرد استدلال على شرحه للإخلاص ومراد السلف بإخلاص العمل، فهو بعد إيراده هذا الحديث المرسل أورد عدة آيات وأحاديث صحيحة بنى عليها ما ذهب إليه، والمتتبع لمنهج شيخ الإسلام ابن تيمية في كتاباته يتحقق من صدق ما رجحه الباحث وصحة المنهج الحديثي الذي ينتهجه ابن تيمية، فابن تيمية لم

=في سننه (ج١/ ص٣٥٩) والمنذري في الترهيب والترغيب (ج١/ ص٥٦) وقال الملا علي القاري: قلت: «والحديث المرسل أيضا حجة عند الجمهور» انظر الموضوعات الكبرى (ص٢١٨) رقم الحديث (٨٦١) تحقيق أبو هاجر محمد بسيوني بن سعيد زغلول، طبع قديمي كتب خانه، كراتشي-باكستان.

(١) هو أبو أيوب عالم الشام ومفتيه وقيل أبو عبدالله مكحول الشامي، كان مولى لامرأة من هذيل واسمه مكحول بن أبي مسلم، واسم أبي مسلم: شهزاب بن شاذل، هو من أوساط التابعين، سمع من واثلة بن الأسقع وأنس وغيرهم، قال أبو حاتم: ما بالشام أحد أفقه من مكحول، توفي سنة١١٢هـ، وقيل١١٣هـ، ترجمته في تاريخ الإسلام للذهبي (ج٥/ رقم ٣) والعبر له (ج١/ ص١٤٠) والتاريخ الصغير للبخاري (ج٢/ ص٢٧٢) ومشيخة ابن طهمان رقم ٩٧ (ص٢٩٦). وقد ذكر تدليسه وإرساله الإمام الذهبي في كتابه «ديوان الضعفاء والمتروكين» (ج٢/ ص٣٧٧) رقم (٤٢٣٠) طبع دار العلم، الأولى، عام ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م. والدارقطني في ذكر أسماء التابعين (ج٢/ ص٢٥٦) تحقيق كمال الحوت، الطبعة الأولى، دار المعرفة، بيروت، عام ١٤٠٦هـ. وقال الزهري: العلماء أربعة منهم مكحول بالشام، انظر تسمية فقهاء الأمصار للإمام النسائي (ص١٤٧-١٤٨) رقم (٩٥)، تحقيق الشيخ مشهور حسن سلمان، الطبعة الأولى، لمكتبة المنار بزرقاء الأردن، عام ١٤٠٧هـ.

(٢) هو الحافظ الفقيه الواعظ أبو الفرج عبدالرحمن بن علي بن محمد المعروف بابن الجوزي الحنبلي، صاحب التصانيف الرائقة والمؤلفات الفائقة، مثل: تلبيس إبليس، ومناقب الإمام أحمد، ومناقب عمر، وصيد الخاطر، والعلل المتناهية في الأحاديث الواهية، وزاد المسير في علم التفسير، ولد عام ٥٠٨هـ، وتوفي ٥٩٧هـ، ترجمته في طبقات المفسرين للداوودي (ج١/ ص٢٧٥-٢٨٠) والبداية والنهاية (ج٣/ ص٢٨-٣٠) وتذكرة الحفاظ (ج٤/ ص١٣٤٢) وفيات الأعيان (ج٣/ ص١٤٠) وقد حكم عليه ابن الجوزي بما يلي قائلا: «لا يصح» وأعله بيزيد الواسطي، وحجاج ومحمد بن إسماعيل، وقال أيضا: لا يصح سماع مكحول عن أبي أيوب» انظر الموضوعات (ج٣/ ص١٤٤)، وذكر ابن حبان في ثقاته عن مكحول: «وربما دلّس» الثقات (ص٤٤٦-٤٤٧) وهو مشهور بالإرسال عن جماعة لم يلقهم، وقال العلائي: كثير الإرسال جدا (انظر جامع التحصيل، ص٢٨٥-٢٨٦) وانظر تهذيب التهذيب (ج١/ ص٢٨٩).

يبن فرعا ولم يقعد أصلا على حديث ضعيف -بالمعنى الاصطلاحي الجديد- أبدا، وما أورد حديثا ضعيفا -يصلح للاعتبار بمعنى المتقدمين- إلا وكان قبله أو بعده نصوص صريحة صحيحة تقويه وتؤيده وقلما يفوته ذلك -وهذا من شأن النقص عند البشر- وما كان إيراده لهذا الحديث الضعيف إلا استئناسا لمعناه، لاحتمال صدق راويه أو ضبطه للفظه كما بينا ذلك في تعريف الحديث الضعيف، والله أعلم بالصواب.

المثال العاشر: ما جاء في مجموع الفتاوي[1] من قوله: «والحديث المأثور في «إن العمرة هي الحج الأصغر»[2] قد احتج به بعض من أوجب العمرة، وهو إنما يدل على أنها لا تجب، لأن هذا الحديث دال على حجين: أكبر، وأصغر، كما دل على ذلك القرآن في قوله ﴿يوم الحج الأكبر﴾ (التوبة: ٣)[3] وإن كان كذلك فلو أوجبناها لأوجبنا حجين: أكبر وأصغر، والله تعالى لم يفرض حجين، وإنما أوجب حجا واحدا...» اهـ. وهنا نرى أن شيخ الإسلام لم ينقد الحديث أو تكلم عليه، وهذا معناه أنه يقر سنده، وإن كان يفهم من سياق كلامه أن هناك ثمة ضعفا، ولكنه لم يورد فيه مقالا، ويوجه الباحث هذا الحديث كما وجه سابقه، فالآية الكريمة هي الأصل والحديث ورد استئناسا وما أورده -على ضعفه- إلا حكاية عن حجة الخصم وتوجيها لمعنى الحديث إن ثبت والله الموفق للصواب وهو العليم الحكيم.

---

(١) مجموع الفتاوى (ج٢٦/ ص٩) وانظر سلسلة موسوعة فقه السنة «فقه الحج» لابن تيمية دراسة وشرح الدكتور الطبيب السيد الجميلي (ص١٩) طبعة دار الفكر العربي الأولى١٩٨٩م، بيروت.

(٢) وقد ورد حديث آخر فيه «العمرة من الحج بمنزلة الرأس من الجسد، وبمنزلة الزكاة من الصيام» وهذا ضعفه السيوطي في الجامع الصغير (ج٢/ ص٧٠) وعزاه للديلمي في مسند الفردوس عن ابن عباس -رضي الله عنهما- وقال الشيخ الألباني عند تحقيقه هذا الحديث في ضعيف الجامع الصغير (ص٥٦٧) برقم (٣٨٩٣): «ضعيف جدا».، والعمرة هي الحج الأصغر لأن عملها أقل من عمل الحج، لنقصان عملها عن عمله، وهذا ما قاله الطبري في جامع البيان في تفسير آي القرآن (ج١٠/ ص٥٤) طبع مطبعة مصطفي البابي الحلبي بالقاهرة، الثالثة لعام ١٣٩٨هـ.

(٣) والحج الأكبر هو يوم النحر، وهو القول المختار عند الطبري في تفسيره (ج١٠/ ص٥٣) وقال البعض هو يوم عرفة.

المثال الحادي عشر: وسيأخذ الباحث في هذا المثال حديثين اثنين ليدرسهما ويبين استدلال ابن تيمة بهما، وقد أوردهما ابن تيمية -رحمه الله تعالى- في كتابه «الكلم الطيب»[1] وهذا الكتاب عبارة عن مصنف حديثي في الدعاء وسنن أقوال النبي ﷺ إذا جد طارئ.

والحديث الأول هو الذي يرويه أنس بن مالك[2] -رضي الله عنه- أن رسول الله ﷺ قال: «من قال حين يصبح أو يمسي اللهم إني أصبحت أشهدك وأشهد حملة عرشك وملائكتك (وكتبك ورسلك) وجميع خلقك أنك أنت الله لا إله إلا أنت وحدك لا شريك لك، وأن محمدا عبدك ورسولك، أعتق الله ربعه من النار، ومن قالها مرتين أعتق الله نصفه من النار، ومن قالها ثلاثا أعتق الله ثلاثة أرباعه من النار، ومن قالها أربعا أعتقه الله من النار». قال الترمذي: هذا حديث حسن[3].

---

(١) راجع الكلم الطيب لشيخ الإسلام ابن تيمية (ص٢٠-٢١) دراسة وتحقيق طارق الطنطاوي طبعة مكتبة القرآن، القاهرة، دون تاريخ، وهو تحقيق تجاري للكتاب.

(٢) أنس بن مالك بن النضر الأنصاري الخزرجي، خادم رسول الله ﷺ صحابي مشهور راوية للحديث وأحد فقهاء المعمرين (ت٩٣) ترجمته في أسد الغابة في معرفة الصحابة لابن الأثير (ج١/ ص١٢٧-١٢٨)، طبعة المكتبة الإسلامية لصاحبها رياض الشيخ، والإصابة لابن حجر (ج١/ ص٧١-٧٢) وتهذيب الأسماء واللغات (ج١/ ص١٢٧-١٢٨).

(٣) ولما رجعت إلى جامع الترمذي، لم أجد أن الترمذي خرجه بهذا اللفظ الذي فيه العتق، بل بلفظ «إلا غفر الله له ما أصاب في يومه ذلك، وإن قالها حين يمسي غفر الله له ما أصاب في تلك الليلة من ذنب» انظر جامع الترمذي، الحديث رقم (٣٥٦٧) تحقيق عزت عبيد الدعاس، المطبعة الوطنية بسوريا عام ١٣٨٥هـ - ١٩٦٥م، ٤٩-كتاب الدعوات، باب٧٩، ورقم ٣٥٠١، بتحقيق أحمد شاكر، وانظر فتح الباري (ج١١/ ص١٣٠) ونقل ابن حجر تحسين الترمذي للحديث (٥٠٤٨) في كتاب الأدب، ١١١باب ما يقول إذا أصبح (انظر عون المعبود شرح سنن أبي داود مع شرح ابن القيم، ج١٣/ ص٤٠٨) لشمس الحق آبادي الطبعة الثالثة دار الفكر، بيروت عام ١٣٩٩هـ ١٩٧٩م، والترغيب والترهيب (ج١/ ص٤٥١) ومشكاة المصابيح (ج٢/ ص٤٩) وابن السني في عمل اليوم والليلة (ص٢٩) رقم (٧٠) طبع مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، الطبعة الأولى عام ١٤٠٨هـ- ١٩٨٨م، ثم إن الترمذي ضعفه بقوله «حديث غريب» وهو الصواب لأن في سنده جهالة شيخ بقية، والاختلاف عليه في متنه، وخرجه ابن حجر في الفتح (ج١١/ ص١٣٠) والمنذري في الترغيب والترهيب(ج١/ ص٤٥١) وأبو نعيم في الحلية (ج٥/ ص١٨٥) والهندي=

والحديث الثاني هو المروي عن عبدالله بن غنام[1] -رضي الله عنهما- أن رسول الله ﷺ قال: «من قال حين يصبح اللهم ما أصبح بي من نعمة أو بأحد من خلقك فمنك وحدك لا شريك لك، فلك الحمد ولك الشكر، فقد أدى شكر يومه، ومن قال مثل ذلك حين يمسي فقد أدي شكر ليلته» خرجه أبو داود[2]. اهـ.

=في كنز العمال برقم ٣٤٩٣، وأخرجه النسائي في اليوم والليلة برقم (٩) والبخاري في الأدب المفرد برقم (١٢٠١) وقال د/ فاروق حمادة في تحقيق اليوم والليلة للنسائي، جود النووي إسناده في أذكاره (ص٧٤) وحسنه الحافظ ابن حجر في نتائج الأفكار فقال: «حسن غريب» قلت: وحسنه الأرنؤوط بشواهده. وانظر عمل اليوم والليلة لابن السني (برقم ٧٣٨) ولم أجد عند أحد ممن خرج الحديث زيادة «وكتبك ورسلك» لهذا تم وضعها بين قوسين ولعلها مقحمة فيه، وهناك زيادة أخرى وهي «وحدك لا شريك لك» وقال عنه الشيخ المحدث الألباني: ضعيف، انظر ضعيف الأدب المفرد (ص١٠٨) رقم١٩٣، ١٦٥-باب ما يقول إذا أصبح، ٥٧٢، طبع مكتبة الدليل، بالجبيل الصناعية، الطبعة الثالثة عام ١٤١٧هـ-١٩٩٦م، وانظر كذلك تضعيفه للحديث في سلسلته الضعيفة (ج٣برقم ١٠٤١)، وفي عمل اليوم والليلة لابن السني واليوم والليلة للنسائي، ثم رأيت هذا الدعاء في المستدرك للحاكم عن أبي هريرة نحوه غير مقيد بالصباح والمساء، وسنده جيد كما قال ابن حجر (انظر المستدرك ج١/ ص٥٢٣).. والله أعلم.
فسند الحديث الذي رواه ابن تيمية ضعيف ولكنه يتقوى بما رواه الحاكم من شاهد له وينجبر به.

(١) عبدالله بن غنام بن أوس بن عمرو بن مالك بن بياضة الأنصاري، له صحبة، يعد في أهل الحجاز، روى عن النبي ﷺ وروى عنه عبدالله بن عنبسة، روى له أبو داود والنسائي في اليوم والليلة، كان ذا تقوى وورع وزهادة، انظر الإصابة (ج٢/ ترجمة ٤٨٨٢) وأسد الغابة (ج٣/ ص١٤١) وتجريد أسماء الصحابة (ج١/ ص٣٤٦٧) وتحفة الأشراف والنكت الظراف (ج١/ ص٤٠٣-٤٠٤) لابن حجر العسقلاني وهو مطبوع بذيل تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف للمزي، طبع الدار القيمة بومباي- الهند، سنة ١٣٨٦هـ - ١٩٦٦م.

(٢) انظر سنن أبي داود في كتاب الأدب، باب ماذا يقول إذا أصبح، برقم (٥٠٧٣) والنسائي (ج١/ ص٢٢٩) والزيادة له، وكذلك في عمل اليوم والليلة (رقم ٧) ومن طريق النسائي أخرجه ابن السني (برقم ٣٩) لكن دون قوله: «ومن قال مثل ذلك حين يمسي...» وكذلك رواه ابن حبان برقم (٢٣٦١) في موارد الظمآن إلى زوائد ابن حبان للهيثمي بتحقيق شعيب الأرنؤوط ومحمد رضوان العرقسوسي (ج٢/ ص٩٤) وفي سند الحديث عبدالله بن عنبسة الراوي عن ابن غنام، قال الحافظ ابن حجر في التقريب (ج١/ ص٤٣٩) مقبول، وقال الحافظ الذهبي: «عبدالله بن عنبسة لا يكاد يعرف» انظر ميزان الاعتدال (ج٢/ ص٤٦٩) والكاشف (ج٢/ ص١١٥) وحسنه الشيخ شعيب الأرنؤوط في تحقيقه لموارد الظمآن(ج٢/ ص٩٤، رقم ٢٣٦١)=

يرى الباحث أنه بتتبع كتاب «الكلم الطيب» وأحاديثه وجد أن الإمام ابن تيمية -رحمه الله- اختصره من كتاب «الأذكار» للنووي -رحمه الله تعالى- فهو على الغالب يتابعه في صيغ الأحايث التي يوردها وكذلك في صورة تخريجها، وفي تضعيفها والسكوت عليها وقلما يخالفه في ذلك، وهذان الحديثان السابقان سكت عنهما الإمام النووي[1]. ثم تابعه الإمام ابن تيمية في السكوت عنهما مع أنهما حديثان ضعيفا السند. وقد علم سابقا أن النووي يتساهل في إيراد الأحاديث الضعيفة في الفضائل ونحوها، وقد أفصح عن ذلك في مقدمة كتابه الأذكار أنه يسكت عن بعض الأحاديث وبين سبب ذلك فقال: «أو أسكت عنها لذهول عن ذلك أو غيره» والسبب الذي ضمنه كلمة «وغيره» -والله أعلم- هو عدم تيسّر سبيل التحقيق فيها عنده، وشفيعه في ذلك أنه في الفضائل ويبدو أن ابن تيمية -رحمه الله- تابعه في ذلك دون أن يتحرى تماما عن صحة الحديث أو ضعفه، وهذه يعدها الباحث من هفوات شيخ الإسلام ابن تيمية -غفر الله لنا وله- ومن المعلوم أن هذا مخالف لمنهجه في سائر تواليفه ولكنها زلة لا يخلو منها عالم.

فمن ذا الذي ما ساء قط ومن لـه الحسنى فقـط

=وكذلك سكت عنه كأنه يحسنه في تحقيقه لصحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان (ج٣/ ص١٤٢-١٤٣) لكنه لم يتعرض للكلام عن عبدالله بن عنبسة إنما اكتفي بقوله (ص١٤٣، بالهامش رقم ١): «عبدالله بن عنبسة وثقه المؤلف وروى عنه اثنان» وكذلك حسنه الحافظ ابن حجر كما نقل عنه ابن علان (ت١٠٥٧هـ) صاحب كتاب الفتوحات الربانية شرح الأذكار النووية (ج٣/ ص١٠٧) طبع المكتبة الإسلامية بعمان، وقد حسنه ابن حجر في الإصابة (ج٢/ ص٣٤٩) والبغوي في شرح السنة (رقم ١٣٢٨) (ج٥/ ص١١٥) من طريق إسماعيل بن أبي أويس، وضعفه الشيخ المحدث الألباني -حفظه الله ورعاه- في ضعيف سنن أبي داود برقم (١٠٧٩) (ص٥٠٠) الطبعة الثالثة لمكتب التربية العربي لدول الخليج العربي لعام ١٤١٥هـ وأخرجه الطبراني في «الدعاء» (برقم ٣٠٦) بتحقيق محمد سعيد البخاري، طبعة دار البشائر الإسلامية، بيروت عام ١٤٠٧هـ، والمختار أنه حديث ضعيف الإسناد لجهالة عبدالله بن عنبسة -والله وحده أعلم وأحكم-.

(١) انظر الأذكار للنووي (ص٧٩-٨٠) طبع مصطفى البابي الحلبي بالقاهرة المصرية.

فاللهم ارحم علماءنا واغفر لهم وتجاوز عن هفواتهم واحشرنا وإياهم مع النبيين والصديقين والشهداء والصالحين وحسن أولئك رفيقا.

اعتراض وتوجيهه: لعل سائل يسأل: كيف روى الإمام الحافظ ابن تيمية- تغمده الله برحمته وأسكنه بحبوحة جنته- أحاديث ضعيفة وسكت عنها -وذلك في أثناء كتبه وتواليفه- وهو الإمام الحافظ الحجة المجدد الذي اعترف بتضلعه في علوم الشريعة كلها -ومنها علم الحديث- خصومه فضلا عن محبيه، وعارفي فضله؟!، حتى قال فيه الحافظ مؤرخ الإسلام شمس الدين الذهبي - نقلا عن بعض العلماء: «كل حديث لا يعرفه ابن تيمية فليس بحديث»[1] بل يعتبره بعض خصومه من طبقة المحدثين المتعنتين والمتشددين في جرح الأحاديث وتضعيفها، وهذا من تحاملهم على الإمام وما ذلك إلا لفرط التعصب المذهبي والعقائدي[2]. أو لعدم سبر أغوار تصانيفه وتوالفيه واستقصاء أحكامه. فكيف يتفق هذا مع سكوته على هذه الأحاديث الواهية؟! ولتوجيه هذه الإجابة يقول الباحث:

أولا: إن كثيرا من الأحاديث المروية والمتداولة لم يثبت عند شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله- ضعفها، فاكتفى بالإشارة إلى مخرجيها تسهيلا لمن يريد التحقيق فيها وإحالة للعهدة على راويها.

ثانيا: إن ابن تيمية -رحمه الله- تبع كثيرا من المحدثين في روايتهم لها والسكوت عليها، كما ضرب الباحث مثالا في اتباعه للإمام النووي حينما سكت عن بعض الأحاديث في كتابه الأذكار.

ثالثا: أنه لم يجعل هذه الأحاديث أصلا يبني عليه كلامه أو قواعد مسلمة يستنبط منها الأحكام أو أصول شرعية يفرع عليها، إنما رواها استئناسا

---

(١) انظر شذرات الذهب لابن العماد الحنبلي (ج٥/ص٨٢)، وقد حققت هذه المقولة سابقا في التمهيد فلتنظر هناك.

(٢) انظر الرفع والتكميل في الجرح والتعديل (ص٣٣٠-٣٣١) للإمام اللكنوي أبي الحسنات محمد عبدالرحمن (ت١٣٠٤هـ) تحقيق عبدالفتاح أبي غدة، الطبعة الثالثة لمكتب المطبوعات الإسلامية بحلب عام ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.

لمعناها ولموافقتها أصلا صحيحا اعتمد عليه من نص قرآني أو سنة صحيحة صريحة، وقد قال الحافظ ابن حجر العسقلاني -رضي الله عنه- في الفتح: «البخاري يعتمد على الضعيف في مقام الاحتجاج به لاعتضاده بالاتفاق على مقتضاه»[1].

رابعا: إنه قد يخفى على العالم حال بعض تلك الأحاديث لعدم تفرغه لدراسة أسانيدها، ويجد بعض المحدثين المتقدمين قد صححها أو حسنها فيتبعهم في ذلك، ويكتفي بعزو الأحاديث إليهم مع حكاية تصحيحهم أو تحسينهم لها، وهو معذور في هذا لأن من المستحيل عادة أن يتحقق العالم من صحة كل حديث، لا سيما إذا كان علامة في العلوم كلها غير متخصص في شيء منها -كابن تيمية رحمه الله- فلا بد له والحالة هذه أن يعتمد على غيره في ذلك، وقد يكون المتبوع من المتساهلين في التصحيح أو التحسين، كابن حبان والترمذي والحاكم وغيرهم، فيقع التابع في بعض الأخطاء التي لا تليق بالعالم المحقق كابن تيمية -رحمه الله- والكمال لله تعالى وحده، وهذا من أعظم الأدلة على نقص البشر وأن العالم مهما بلغ في العلم فلا بد أن يكبو ويزل ويذهل، والعصمة للأنبياء فقط -عليهم الصلاة والسلام- مع أن ابن تيمية يعتبر من أعاظم حفاظ القرن السابع وأفضلهم[2].

خامسا: إن الإمام شيخ الإسلام ابن تيمية -قدس الله روحه- لن يعدو عن كونه بشرا، فهو يصيب ويخطئ، ولعل بعض تلك الأحاديث أوردها لذهول عنها أو خفي عليه حالها، فالكمال لله وحده، والعصمة لرسوله ﷺ ولا عصمة لأحد بعده، وصدق الإمام مالك -رضي الله عنه وأرضاه- حينما قال: «ليس أحد بعد النبي إلا ويؤخذ من قوله ويترك إلا النبي محمدﷺ»[3].

---

(١) انظر فتح الباري شرح صحيح البخاري لابن حجر (ج٥/ ص٣٧٧).

(٢) انظر الحطة في ذكر الصحاح الستة (ص٢٦٥).

(٣) قال الشيخ محمد ناصر الدين الألباني في كتابه الماتع صفة صلاة النبي ﷺ من التكبير إلى التسليم كأنك تراها (ص٣٤) هامش (٣) الطبعة الرابعة عشر للمكتب الإسلامي عام ١٤٠٨هـ ١٩٨٧م، ما نصه: «نسبة هذا القول إلى مالك هو المشهور عند المتأخرين وصححه ابن عبدالهادي في إرشاد السالك (ج١/ ص٢٢٧) وهو=

ولا ضير على شيخ الإسلام ابن تيمية -رضي الله عنه- أن يأخذ مثلنا عليه بعض الشيء، فالحق أحق أن يتبع .

=كتاب مخطوط، ورواه ابن عبدالبر في جامع بيان العلم وفضله (ج٢/ ص٩١) وابن حزم في الأحكام (ج٦/ ص١٤٥، ١٧٩) من قول الحكم بن عتبة ومجاهد وأورده تقي الدين السبكي في الفتاوى (ج١/ ص١٤٨) من قول ابن عباس متعجبا من حسنه، ثم قال: وأخذ هذه الكلمة من ابن عباس مجاهد، وأخذها منهما مالك -رضي الله عنهم- واشتهرت عنه».

المبحث الثاني
موقفه من رواية الحديث بالمعنى

توطئة:

وهذه المسألة -رواية الحديث بالمعنى- من أهم مسائل علوم الحديث وروايته، لما وقع فيها من الخلاف والالتباس، وما أثير حولها من الشبهات، فلقد تباينت وجهات العلماء حول رواية الحديث باللفظ أو بالمعنى، فمنهم من ذهب إلى اشتراط تحري لفظ الحديث وأن يؤدى الحديث كما سمعه بالمحافظة على حروفه وكلماته دون تغيير ولا إبدال كلمة في موضع كلمة، وكان على هذا المنهج عبدالله بن عمر -رضي الله عنهما- فقد سمع عبيد بن عمير[1] -رضي الله عنه- وهو يحدث ويقول: «قال رسول الله ﷺ مثل المنافق كمثل الشاة الرابضة بين الغنمين» فقال ابن عمر: «ويلكم، لا تكذبوا على رسول الله ﷺ إنما قال رسول الله ﷺ: «مثل المنافق كمثل الشاة العائرة[2] بين الغنمين»[3]. وكان التابعي الجليل محمد بن شهاب الزهري والإمام القاسم بن

---

(١) هو الواعظ المفسر عبيد بن عمير بن قتادة الليثي الجندعي المكي، ولد في حياة رسول الله ﷺ وحدث عن كبار الصحابة، وروى عنه كبار التابعين، وهو من ثقات التابعين ومن أئمتهم بمكة المكرمة، وكان أول من قص وذلك في عهد عمر ابن الخطاب -رضي الله عنهم- توفي سنة ٧٤هـ، ترجمته في: حلية الأولياء (ج٣/ ص٢٦٦) والاستيعاب ترجمة رقم ١٧٣٦، وأسد الغابة (ج٣/ ص٣٥٣) وطبقات خليفة ترجمة (٩٩٤) و(١٠٢٠) وتاريخ الإسلام (ج٣/ ص١٩٠) للذهبي.

(٢) العائرة: الحائرة، المترددة لا تدري أيهما تتبع، وهي التي تطلب الفحل فتتردد بين قطيعين ولا تستقر مع إحداهما. انظر حاشية السندي على شرح السيوطي لسنن النسائي، (ج٨/ ص١٢٤)، وانظر لسان العرب (ج٤/ ص٦١٨) فصل العين، مادة عور.

(٣) الحديث أخرجه مسلم في صحيحه (ج٤/رقم ٢١٤٦) والنسائي (ج٨/ ص١٢٤) والدارمي في مقدمة السنن (ج١/ ص٧٩) وأحمد في المسند (ج٢/ ص٣٢، ٤٧،=

محمد[1] والتابعي محمد[2] بن سيرين، والعلامة الوزير رجاء بن حيوة[3] والحافظ الفقيه الأعمش[4] يتحرون الألفاظ حتى في الحروف، قال الأعمش: «كان هذا العلم عند أقوام كان أحدهم لأن يخر من السماء أحب إليه من أن يزيد فيه واوا أو ألفا أو دالا»[5]. وكان أنس بن مالك -رضي الله عنه- يتقي

=٦٧، ٨٢، ٨٨، ١٠٢) وانظر الكفاية للخطيب البغدادي (ص٦٦٨).

(١) هو العالم العلامة القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق -رضي الله عنهم- ثقة، أحد الفقهاء السبعة بالمدينة المنورة، قال عنه أيوب السختياني: ما رأيت أفضل منه، توفي سنة ١٠٦هـ على الصحيح، انظر ترجمته في تذكرة الحفاظ (ج١/ ص٩٦) وطبقات ابن سعد (ج٥/ ص١٨٧)، وتقريب التهذيب (ص٢٧٩).

(٢) هو الإمام الرباني والتابعي الثقة أبو بكر محمد بن سيرين الأنسي البصري الأنصاري، مولي أنس بن مالك، كان غزير العلم ثقة ثبتا، توفي سنة ١١٠هـ، سمع من كبار الصحابة، وحدث عنه كبار التابعين، كان كثير الحديث، حجة وله مواقف صلبة عند السلطان مع الورع والتقوى والحلم والشجاعة، ترجمته في: تذكرة الحفاظ (ج١/ ص٧٧-٧٨) والعبر للذهبي (ج١/ ص١٣٥) وطبقات الفقهاء للسيوطي ترجمة (٣١)، وخلاصة تذهيب التهذيب رقم (٣٤٠) والمعرفة والتاريخ (ج٢/ ص٥٠٤) للفسوي.

(٣) هو الإمام القدوة والوزير العادل أبو نصر رجاء بن حيوة بن جرول وقيل ابن جندل الكندي، الأزدي، الفلسطيني من أجلة التابعين، ولجده جرول بن الأحنف صحبة، حدث عنه كثير من الصحابة، وحدث عنه كثير من التابعين وتابعيهم، توفي سنة (١١٢هـ) انظر ترجمته في: طبقات ابن سعد (ج٧/ ص٤٥٤) ورجال صحيح مسلم لابن منجويه الأصبهاني، تحقيق عبدالله الليثي، طبع دار المعرفة، بيروت، رقم (٤٨) وطبقات خليفة ترجمة (٢٩٢٤، ص٣١٠) وتاريخ خليفة (ص٣٤٣) والكاشف (ج١/ ص٣٠٨) وغيرها.

(٤) هو شيخ المقرئين والمحدثين أبو محمد سليمان بن مهران الأسدي الكاهلي، مولاهم الكوفي الحافظ المشهور بالأعمش، ولد بطبرستان عام ٦١هـ، رأى ثلة من الصحابة الأخيار وحدث عنهم -رضي الله عنهم- وروى عنه كثير من ثقات التابعين، قال عنه يحيى القطان: «هو علامة الإسلام» توفي سنة (١٤٨هـ) -وفي وفاته خلاف- بالكوفة، انظر ترجمته في الكامل في التاريخ لابن الأثير (ج٥/ ص٥٨٩) وشذرات الذهب (ج١/ ص٢٢٠-٢٢٣)، وأحوال الرجال للجوزجاني (ص٧٩) رقم (١٠٤) ومعرفة القراء الكبار للذهبي (ج١/ ص٧٩) تحقيق د/بشار عواد معروف وشعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، ط/الأولى ١٩٨١م-١٤٠١هـ، وموضح أوهام الجمع والتفريق للخطيب البغدادي (ج٢/ ص١٢٢) طبع دار الكتب العلمية، بيروت.

(٥) انظر الكفاية للخطيب البغدادي (ص٢٧٤) وسير أعلام النبلاء للذهبي (ج٤/ ص٦١٠-٦١١).

في حـديث رسـول الله ﷺ مـا بين التي والذي ونحـوهمـا[1]. وكان مـالك[2] يتحفظ من الباء والثاء[3]. وكان عبدالله بن مسعود -رضي الله عنه- يأخذ على أصحابه الألف والواو في التشهد إذا علمهم[4].

وأما الرواية بالمعنى بأن يأتي المحـدث بالحديث دون التقيـد بالكلمات التي سمـعها، بـل يبدل كلمة بكلمـة في معناها، ويأتي بما في الحـديث من حكم، وأمر ونهي،فقد ذهب العلماء وطائفة من الصـحابة والتابعين إلى جواز هذا فقد روى عن مكحـول أنه قـال:«دخلت أنا وأبو الأزهر[5] على واثلة بن الأسـقع[6]

---

(١) انظر الكفاية للخطيب البغدادي (ص٢٧٥).

(٢) هو الإمـام العلم أبو عبـدالله مالك بـن أنس بن أبي عامـر بن عثـمان بن الحـارث الأصبـحي المدني، ولد عام ٩٣ أو ٩٤هـ، وتوفي عـام ١٧٩هـ -وفيه خـلاف- كان إمام دار الهجرة وأحد الأئمة الأربعة، ثقة مأمونا ورعا فقيهـا محدثا حجة من تبع التابعين، أخذ عنه العلم خلق كـثير منهم الشافعي وعبد العـزيز الماجشون والقعنبي وغـيـرهم، وقــال الشـافـعي عنه: «إذا ذكـر العـلمـاء فـمـالك النجـم» صنف الموطأ واشـتهـر، انظر ترجمـته في: طبـقات الفـقهـاء لأبي إسحـاق الشيـرازي (رقـم ٦٧) تحقيق إحسـان بن عبـاس، دار الرائد العـربي بيـروت، والإكمـال (ج٦/ ص١٤٢) للأميـر الحافظ أبي نصر بن ماكـولا، طبع محمد أمين دمج بيـروت عام ١٤٠٣هـ، والديباج المذهب في أعيـان المذهب لابن فرحون المالكي (ج١/ ص٨٣) تحقيق مـحمد الأحـمدي أبو النـور، طبع دار التراث بالـقاهرة، ووفـيـات الأعيـان (ج٤/ ص١٣٧) وجامع الأصـول لابن الأثير (ج١/ ص١٨٠-١٨٤) وطبـقات خليـفة بن خـياط (رقم ١٧٥) تحقيق أكرم ضياء العمري، طبع دار طيبة الرياض ١٤٠٨هـ.

(٣) انظر الكفاية (ص٢٧٥).

(٤) رواه ابن أبي شـيـبـة في مـصنفـه (ج١/ ص٢٩٤) طبع الـهند والطحـاوي في شـرح معاني الآثار (ج١/ ص١٥٧) مطبعة المصطفائي في الهند عام ١٣٠٠هـ.

(٥) أبو الأزهر هو المغـيرة بن فروة الثـقفي أبو الأزهر الشـامي الدمشـقي، ويقال اسـمه فروة بن المغـيرة كما ذكـر يحيى بن معين وهو قـرشي، ذكره ابن حبان في كـتاب الثقات (ج٥/ ص٤١٠) وقـال ابن حزم في المحلى (ج٣/ ص٢٤) غير مشـهور، وقال ابن حـجـر في التـقـريب: مـقـبـول (ج٢/ ص٢٧٠) تعليـقـا على قـول أبي زرعـة الدمشقي: مات قبل مكحـول: أي قبل (١١٢هـ)، ترجمته في تاريخ الإسلام (ج٥/ ص٣) والخلاصـة للخزرجي (ج٣/ ترجـمـة رقم ٧١٦٣) تاريخ البـخـاري الكبـيـر (ج٧/ ترجـمـة رقم ١٣٧٢) تاريخ دمشـق لأبي زرعة الدمشـقي (ص٣٢٧، ٦٩٥)، تحقيق شكر الله قوجاني، طبع مجمع اللغة العربية بدمشق.

(٦) هو واثلة بن الأسقـع بن كعب الليثي، صـحابي مشـهور، نزل بالشـام وعاش إلى سنة ٨٥، وكـان عمـره مـائة وخـمس سنين، توفي بالقـدس وقيل بـحمص وقـيل=

-رضي الله عنه- فقلنا: يا أبا الأسقع! حدثنا حديثا سمعته من رسول الله ﷺ ليس فيه وهم ولا تزيد ولا نسيان، فقال: حسبكم إذا حدثناكم على المعنى»[1]. وقال الحسن البصري[2] -رضي الله عنه- «لا بأس إذا أصبت المعنى»[3] وقال عبدالرحمن بن مهدي -رضي الله عنه- «ولو رأى إنسان سفيان الثوري[4] يحدث لقال: ليس هذا من أهل العلم، يقدم ويؤخر ويشبج، ولكن لو جهدت جهدك أن تزيله عن المعنى لم يفعل»[5] مما سبق يتبين للمطلع أن الخلاف في هذه المسألة مشهور بين أساطين الصدر الأول والثاني والثالث،

=بدمشق، يكنى بأبي الخطاب وأبي الأسقع، اعتمده البخاري وغيره، وقيل توفي سنة ٨٣ وعمره (١٠٥ سنة) انظر ترجمته في التقريب (ج٢/ ص٣٢٨) والإصابة (ج٣/ ص٦٢٦) وأسد الغابة (ج٥/ ص٧٧، ٤٢٨).

(١) انظر الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع (ج٢/ ص٣١) تحقيق الدكتور محمود الطحان، طبع مكتبة المعارف بالرياض عام ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م، وانظر التدريب (ج٢/ ص١٣٠).

(٢) الحسن البصري هو الحسن بن أبي اليسار البصري، أبو سعيد، كان من العلماء الربانيين فقيها ثقة مأمونا، كثير العلم، غزير الفهم والمعرفة، واسع الفهم لمعاني كتاب الله، روي عنه في التفسير شيء كثير، كلامه شبيه بكلام الأنبياء، اعتبره كثير من المحدثين من المدلسين توفي عام ١١٠هـ، ترجمته تنظر في حلية الأولياء لأبي نعيم (ج٢/ ص١٣١-١٦١) التفسير والمفسرون للذهبي (ج١/ ص١٢٤) تاريخ التراث العربي (ج١/ ص٧٢). وانظر تاريخ الثقات للعجلي بترتيب الهيثمي، تحقيق د/ عبدالمعطي قلعجي (ص١١٣) رقم (٢٧٥) الطبعة الأولى، دار الآفاق الجديدة، بيروت، عام ١٤٠٥هـ، وانظر العلل ومعرفة الرجال لابن المديني (١٨٩) تحقيق عبدالمعطي قلعجي، طبع مكتب التوعية بحلب سورية، وهو من المشهورين بالتدليس (انظر التبيين لأسماء المدلسين) (ص٦٣) رقم ١٣، لبرهان الدين الحلبي سبطان العجمي، تحقيق محمد إبراهيم الموصلي الطبعة الأولى لمؤسسة الريان ١٤١٤هـ- ١٩٩٤م وصفه بتدليس الإسناد النسائي وغيره (انظر تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس لابن حجر، ص٥٦) تحقيق أحمد عبدالعزيز، الطبعة الأولى، لدار الكتاب العربي، بيروت.

(٣) انظر الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع للخطيب البغدادي (ج٢/ ص٣٢) تحقيق د/ محمد عجاج الخطيب، طبع دار الفكر، بيروت عام ١٤٠٥هـ، وكذلك الطبعة المحققة من قبل د/ محمود الطحان، ورواه الرامهرمزي في المحدث الفاصل (ص٥٣٣) ورواه ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل (ج٨/ ص٤٠٨) والذهبي في سير أعلام النبلاء (ج٥/ ص١٥٧).

(٤) سفيان الثوري، مرت ترجمته فيما سبق.

(٥) انظر الجامع بتحقيق د/ الخطيب (ج٢/ ص٣٣).

والذين هم خير القرون بعد رسول الله ﷺ وقد انقسموا إلى مجيز للرواية بالمعنى وإلى عدم مجوز لها، البتة خوفاً واحتياطاً، والسؤال الذي يطرح نفسه هو: ما موقف العلماء من رواية الحديث بالمعنى بعد هؤلاء الفطاحل؟ وما هي أهم وجهات نظرهم مع الأدلة التي اعتمدوا عليها؟؟. للإجابة على ذلك، يقول الباحث وبالله التوفيق: قال الحافظ العراقي:

وليرو بالألفاظ من لا يعلم   مدلولها وغيره فالمعظم

أجاز بالمعنى وقيل لا الخبر[1]

وقال العلامة محمد بن إسماعيل الأمير الصنعاني في نظمه لنخبة الفكر[2]:

فسمّه المصحّف المحرّفا هذا   وحرم منهم التصرفا
بالنقص والمراد الشهير   للمتن عمدا فيه بالتغيير
إلا لمن يعلم المعاني   وما يحيل للفظ والمباني[3]

أ- وينبغي للباحث أن يشير قبل الخوض في اختلاف العلماء في رواية الحديث بالمعنى إلى أنه لا خلاف بينهم في أن الجاهل والمبتدئ ومن لم يمهر في العلم، ولا تقدم في معرفة تقديم الألفاظ وترتيب الجمل، وفهم المعاني يجب عليه ألا يروي ولا يحكي حديثا إلا على اللفظ الذي سمعه، وأنه حرام عليه التعبير بغير لفظه المسموع، إذ جميع ما يفعله من ذلك تحكم بالجهالة،

---

(١) انظر فتح الباقي بشرح الفية العراقي (ص٤١٤، ٤١٥).

(٢) اسم كتابه قصب السكر نظم نخبة الفكر، تاليف الإمام محمد بن إسماعيل الحسني الصنعاني المعروف بالأمير (ت١١٨٢هـ)

(٣) انظر شرح قصب السكر نظم نخبة الفكر للأستاذ الشيخ عبدالكريم بن مراد الأثري (ص٨٩، ٩٠، ٩١) الطبعة الأولى لعام ١٤٠٥هـ، طبع مكتبة الدار بالمدينة المنورة.

وتصرف على غير حقيقة في أصول الشريعة وتقول على الله ورسوله[1].

ولقد بين الإمام الشافعي صفات الراوي فقال في الرسالة: «أن يكون من حدث به ثقة في دينه، معروفا بالصدق في حديثه، عاقلا لما يحدث به، عالما بما يحيل معاني الحديث من اللفظ، وأن يكون ممن يؤدي الحديث بحروفه كما سمع، لا يحدث به على المعنى، لأنه إذا حدث به على المعنى وهو غير عالم بما يحيل معناه، لم يدر لعله يحيل الحلال إلى الحرام، وإذا أداه بحروفه، فلم يبق وجه يخاف فيه إحالته الحديث، حافظا إن حدث به من حفظه، حافظا لكتابه إن حدث به من كتابته»[2].

ب- ثم اختلف أهل الفن في تسويغ الرواية بالمعنى لأهل العلم بمعاني الألفاظ ومواقع الخطاب، فذهبوا إلى اتجاهات أربعة:

الاتجاه الأول: وهو ما ذهب إليه طائفة من المحدثين والفقهاء وأصحاب الأصول من أنه لا يجوز الرواية بالمعنى مطلقا وإنما اقتصروا على الرواية باللفظ فقط، واحتجوا[3] بقوله ﷺ: «نضر الله امرأ سمع مقالتي فحفظها، فأداها كما سمعها. . . .»[4]، وكذلك بقوله -عليه الصلاة والسلام-: «من يقل على ما لم

---

(١) انظر علوم الحديث لابن الصلاح (ص١٩٠) بتحقيق نور الدين عتر، والتقريب للنووي (ص٧٧) والإرشاد له أيضا (ج١/ ص٤٦٤-٤٦٥) والتقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح للحافظ العراقي (ص٢٢٦-٢٢٧) والتبصرة والتذكرة شرح ألفية العراقي للعراقي نفسه (ج٢/ ص١٦٨) طبع مصر بتحقيق محمود ربيع، وفتح المغيث شرح ألفية الحديث للسخاوي (ج٢/ ص٢١٢) والإلماع للقاضي عياض (ص١٧٤) والكفاية للبغدادي (ص١٩٨-٢٠٣) من الطبعة الهندية، وتدريب الراوي (ج٢/ ص٩١، ٩٢) للسيوطي.

(٢) انظر الرسالة للإمام الشافعي (ص٣٧٠-٣٧١).

(٣) انظر «ما لا يسع المحدث جهله» (ص٢٥) لأبي حفص الميانجي، طبع الوكالة العربية للتوزيع والنشر بمدينتي «الزرقاء» في الأردن، تحقيق الأخ الفاضل علي بن حسن بن عبدالحميد الحلبي الأثري.

(٤) مر تخريجه، وللدكتور الشيخ عبدالمحسن العباد أطروحة ماجستير في دراسة هذا الحديث رواية ودراية، فلتنظر فإنها نفيسة.

أقله فليتبوأ مقعده من النار»[1]، وامتناع الصحابة مثل ابن عمر وابن مسعود من التحديث بالمعنى، وكذلك فعل بعض التابعين مثل رجاء بن حيوة والقاسم بن محمد وابن سيرين -رضي الله عنهم أجمعين- وقال القاضي عياض[2] موضحا ذلك: «وروى نحوه -أي المنع- عن مالك أيضا، وشدد مالك الكراهية فيه في حديث النبي ﷺ وحمل أئمتنا هذا من مالك على الاستحباب كما قالوا، ولا يخالفه أحد في هذا، وأن الأولى والمستحب المجيء بنفس اللفظ ما استطاع».

وقال الحافظ ابن كثير مفسرا ذلك ومقررا: «وكان ينبغي أن يكون هذا هو الواقع ولكن لم يتفق ذلك»[3]. وذكر الخطيب البغدادي بعض أدلتهم فقال: «وقد استدل المنكرون للرواية على المعنى بحصول الاتفاق على أن الشرع قد ورد بأشياء كثيرة قصد فيها الإتيان باللفظ والمعنى جميعا، نحو التكبير والتشهد والأذان والشهادة، وإذا كان كذلك لم ينكر أن يكون المطلوب بالحديث لفظه بعينه ومعناه جميعا»[4]. ثم أطال الخطيب -رحمه الله- في الرد على هذا الاستدلال[5].

واستدلوا كذلك بحديث البراء بن عازب -رضي الله عنه- لما قال: «وبرسولك الذي أرسلت» فضربه النبي ﷺ على صدره، وقال: قل وبنبيك الذي أرسلت»[6]. وهذا في نظر الباحث مذهب متشدد يضيّق الواسع، وإن

---

(١) انظر فتح الباري (ج١/ص٢٠١) وهذان الحديثان متواتران صحيحان كما صرح بذلك ابن تيمية وابن القيم والسيوطي والعراقي وابن حجر والذهبي والكتاني وغيرهم من الجهابذة.

(٢) انظر الإلماع للقاضي عياض (ص١٧٨).

(٣) انظر اختصار علوم الحديث (ص١٤١) مع شرحه الباعث الحثيث.

(٤) انظر الكفاية للبغدادي (ص٢٠١) طبعة هندية.

(٥) انظر تدريب الراوي (ج٢/ص٢١٤).

(٦) الحديث رواه البراء بن عازب -رضي الله عنه- ونصه: قال: قال لي رسول الله ﷺ: «إذا أتيت مضجعك فتوضأ وضوءك للصلاة، ثم اضطجع على شقك الأيمن، وقل: اللهم أسلمت نفسي إليك، ووجهت وجهي إليك، وألجأت ظهري إليك، وفوضت أمري إليك رغبة ورهبة إليك، لا ملجأ ولا منجأ إلا إليك، آمنت بكتابك الذي أنزلت، وبنبيك الذي أرسلت، فإن مت من ليلتك مت على الفطرة واجعلهن آخر ما تقول» وهذا الحديث متفق عليه، فلقد رواه البخاري في=

كان في طياته من أكثر المذاهب الورعة ولكنه في الحقيقة يصعب انتهاجه، والله أعلم.

الاتجاه الثاني: وهو الذي ذهب إليه بعض العلماء من جواز رواية الحديث بالمعنى، ولكنهم اشترطوا شروطا معينة أهمها:

الشرط الأول: وهو أنه يجوز الرواية بالمعنى في غير حديث النبي ﷺ وروى الخطيب هذا القول عن الإمام مالك -رضي الله عنه- من عدة طرق[1]. وورد أن الخليل بن أحمد[2] -رحمه الله- قال بذلك أيضا، واستدل له بقوله: «رب مبلغ أوعي من سامع» فإذا رواه بالمعنى فقد أزاله عن موضعه ومعرفة ما فيه[3]. وقد رد ابن الصلاح هذا القول في مقدمته فقال: «ومنعه بعضهم في حديث رسول الله ﷺ وأجازه في غيره، والأصح جواز ذلك في الجميع إذا كان عالما بما وصفناه، قاطعا بأنه أدى معنى اللفظ الذي بلغه، لأن ذلك هو الذي تشهد به أحوال الصحابة، والسلف الأولين، وكثيرا ما كانوا

=٤-كتاب الوضوء، (٧٥باب فضل من بات على الوضوء حديث رقم ٢٤٧ (ج١/ ص٥٥) ومسلم في كتاب الذكر والدعاء، باب ما يقول عند النوم وأخذ المضجع (ج٨/ ص٧٧) برقم (٥٧) وانظر فتح الباري (ج١/ ص٣٥٨، ج١١/ ص١١٢).

(١) انظر الكفاية (١٨٨) وانظر مذهب الإمام مالك في فتح الباري (ج١١/ ص١١٢) وما نقله الحافظ ابن حجر عنه، وقد تقدم آنفا عن القاضي عياض أن الأئمة حملوا هذا القول على الاستحباب، ونسبه لمالك الحافظ السيوطي في تدريب الراوي (ج٢/ ص٢٩٤) وعزاه للبيهقي في مدخله، وكذلك الدكتور صبحي الصالح في علوم الحديث ومصطلحه (ص٨٢) وانظر ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك للقاضي عياض (ج٢/ ص١٤٨) تحقيق الأستاذ أحمد بكير ابن محمود، طبع دار الحياة، بيروت (٣٨٧هـ) لبنان.

(٢) هو أبو عبدالرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي البصري الأزدي، إمام النحو صاحب العربية، ومنشئ علم العروض، كان رأسا في لسان العرب، ورعا، متواضعا، كبير الشأن، مات في سنة بضع وستين ومائة، وقيل سنة (١٧٠هـ) ترجمته في معجم الأدباء لياقوت الحموي (ج١١/ ص٧٢-٧٧) وإنباه الرواة في أخبار النحاة للسيوطي (ج١/ ص٣٤١-٣٤٧) ووفيات الأعيان (ج٢/ ص٢٤٤-٢٤٨) وتهذيب الأسماء واللغات (ج١/ ص١٧٧).

(٣) انظر تدريب الراوي (ج٢/ ص٩٤) وقارن بالكفاية (ص٢٠١-٢٠٢) والمستصفى من علم الأصول لأبي حامد الغزالي (ج١/ ص٦٩) طبع دار المعرفة الطبعة الثانية لعام ١٤٠٣هـ، بيروت لبنان.

ينقلون معنى واحدا بألفاظ مختلفة، وما ذلك إلا لأن معولهم كان على المعنى دون اللفظ»[1].

الشرط الثاني: وهو أنه يجوز رواية الحديث بالمعنى للصحابة فقط دون غيرهم، وذلك أن علوم اللغة العربية متشعبة، والإحاطة بها، وبالفوارق الدقيقة بين ألفاظها ومدلولاتها شبه مستحيلة، والصحابة كانت جبلتهم عربية، ولغتهم سليقة، وممن ذهب مع هذا المذهب القاضي أبو بكر بن العربي[2] -رحمه الله- حيث قال في كتابه الفذ «أحكام القرآن»[3] ما نصه: «إن هذا الخلاف إنما يكون في عصر الصحابة ومنهم، وأما من سواهم فلا يجوز لهم تبديل اللفظ بالمعنى، وإن استوفى ذلك المعنى، فإنا لو جوزناه لكل أحد لما كنا على ثقة من الأخذ بالحديث، إذ كل أحد إلى زماننا هذا قد بدل ما نقل، وجعل الحرف بدل الحرف فيما رآه، فيكون خروجا من الأخبار جملة، والصحابة بخلاف ذلك، فإنهم اجتمع فيهم أمران عظيمان:

أحدهما: الفصاحة والبلاغة، إذ جبلتهم عربية، ولغتهم سليقة.

والثاني: أنهم شاهدوا قول النبي ﷺ وفعله، فأفادتهم المشاهدة عقل المعنى جملة، واستيفاء المقصد كله، وليس من أخبر كمن عاين، ألا تراهم يقولون في كل حديث «أمر رسول الله ﷺ بكذا ونهى رسول الله ﷺ عن

---

(١) انظر علوم الحديث لابن الصلاح (ص١٩١) والفية السيوطي بتصحيح وشرح أحمد محمد شاكر (ص١٤٢) وتوجيه النظر (ص٣٠٥-٣٠٦) للجزائري.

(٢) هو القاضي العلامة أبو بكر بن عبدالله بن احمد المعافري، الأندلسي، الإشبيلي، المالكي، أحد كبار فقهاء المذهب المالكي صاحب التصانيف، رحل إلى الشرق، ثم رحل إلى الأندلس وتوفي بفاس سنة ٥٤٣هـ، ومن أهم كتبه «أحكام القرآن» انظر ترجمته في الصلة لابن بشكوال (ج٣/ ص٣٣٠) طبع فيزبادن بألمانيا، وانظر الديباج المذهب في أعيان المذهب لابن فرحون المالكي، تحقيق محمد الأحمدي (ج٢/ ص٢٥٢-٢٥٦) طبعة دار التراث بالقاهرة والتفسير والمفسرون (ج٢/ ص٤٤٨-٤٥٦) للشيخ حسين الذهبي طبع إدارة العلوم الإسلامية، كراتشي، باكستان (مصورة)، ووفيات الأعيان لابن خلكان (ج٤/ ص٢٩٦).

(٣) انظر أحكام القرآن للقاضي أبي بكر بن العربي المالكي، تحقيق محمد علي البجاوي(ج١/ ص٢٢)وانظر الفية السيوطي بشرح أحمد محمد شاكر(ص١٤١-١٤٢) والباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث(ص١٥٧) وما بعدها، الطبعة المصرية.

كذا، ولا يذكرون لفظه!!! وكان ذلك خبرا صحيحا ونقلا لازما، وهذا لا ينبغي أن يستريب فيه منصف لبيانه»[1].

الشرط الثالث: وهو أنه يجوز رواية الحديث بالمعنى إن نسي اللفظ لأنه تحمل اللفظ والمعنى وعجز عن أداء أحدهما، فيلزمه أداء الآخر، لا سيما أن تركه قد يكون كتما لأحكام، فإن لم ينسه لم يجز أن يورده بغيره، لأن في كلامه ﷺ من الفصاحة ما ليس في غيره[2].

وذهب إلى هذا القول الإمام الماوردي[3]، وهناك أقوال أخر أعرضت عنها لأنها إما ضعيفة الوجهة أو خيالية عند النظر والتمحيص أو أنها تنضوي تحت أحد هذه الأقوال الثلاثة.

الاتجاه الثالث: وهو مذهب جمهور العلماء، القائل بجواز رواية الحديث بالمعنى مطلقا، للعالم بالألفاظ ومدلولاتها ومقاصدها، الخبير بما تحيل معانيها، والبصير بمقادير التفاوت بينها، الناقد لوجوه تصرف الألفاظ، بشرط[4] أن لا يكون الحديث المروي متعبدا بلفظه، ولا يكون من جوامع الكلم للنبي المصطفى

---

(١) انظر تدريب الراوي (ج٢/ ص٩٤) وكذلك المصدرين الأخيرين السابقين.

(٢) انظر تدريب الراوي(ج٢/ ص٩٤-٩٥) وفتح المغيث للسخاوي(ج٢/ ص٢١٤-٢١٦).

(٣) هو القاضي العالم الفقيه أبو الحسن علي بن محمد بن حبيب البصري الماوردي الشافعي، كان إماما في الفقه والأصول، من تصانيفه: الحاوي وأدب القاضي، والأحكام السلطانية وغيرها.. ولي القضاء في بلدان شتى، وتوفي ببغداد سنة ٤٥٠هـ، انظر ترجمته في طبقات الشافعية للسبكي (ج٣/ ص٣٠٣) وطبقات الفقهاء للشيرازي (ص١٣١) وتتمة المختصر (ج١/ ص٤٩١) وقال عنه الذهبي: كان يوافق المعتزلة في القدر ولا يوافقهم في خلق القرآن وهو متهم بالاعتزال وميزان الاعتدال (ج٣/ ص١٥٥) ولسان الميزان لابن حجر(ج٤/ ص٢٦٠) وطبقات الشافعية للآسنوي (ج٢/ ص٣٨٧-٣٨٨) وطبقات ابن هداية الله (ص١٥١-١٥٢).

(٤) قال الحافظ ابن حجر في فتح الباري (ج٨/ ص٣٠٤): «إن الأقوال المنصوصة إذا تعبد بلفظها لا يجوز تغييرها ولو وافق المعنى، وليست هذه مسألة الرواية بالمعنى، بل هي متفرعة عنها وينبغي أن يكون ذلك قيدا في الجواز أعني يزاد في الشرط أن لا يقع التعبير بلفظه ولا بد منه، ومن أطلق فكلامه محمول عليه» اهـ. وانظر شرح قصب السكر لعبد الكريم بن مراد(ص٩٠) وهذا الشرط الأول نسبه السيوطي في تدريب الراوي (ج٢/ ص٩٥) إلى كل من: الإمام الزركشي والحافظ العراقي وأضاف السيوطي الشرط الثاني.

العدنان -صلوات ربي وسلامه عليه- وهذا مذهب الأئمة الأربعة[1]. قال شيخ الإسلام النووي[2] «وذهب جمهور السلف والخلف من المحدثين والفقهاء وأصحاب الأصول إلى جواز الرواية بالمعنى في الجميع[3] إذا قطع بأنه أدى المعنى، وهذا هو الصحيح الذي تشهد به أحوال الصحابة ومن بعدهم في نقلهم القضية الواحدة بألفاظ مختلفة وغير ذلك»[4]. كما مر أن «من أقوى حججهم الإجماع على جواز شرح الشريعة للعجم بلسانهم للعارف به، فإذا جاز الإبدال بلغة أخرى، فجوازه بالعربية أولى»[5] وإلى هذا ذهب البخاري في صحيحه كما

---

(١) انظر آراء الفقهاء وأصحاب الأصول من المذاهب الأربعة في كل من شرح مختصر الروضة لنجم الدين أبي الربيع سليمان بن عبدالقوي الطوفي، تحقيق الدكتور عبدالله بن عبدالمحسن التركي (ص٢٤٤) طبع مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م، وكشف الأسرار عن أصول البزدوي (ص٧٧٤-٧٧٩) لعلاء الدين عبدالعزيز بن أحمد البخاري، طبع دار الكتاب العربي، بيروت ١٣٩٨هـ، وفواتح الرحموت شرح مسلم الثبوت (ج٢/ص١٦٧) للإمام محب الله بن عبدالشكور، وشرح التحرير لابن أمير حاج (ج٢/ص٢٨٥-٢٨٨)، طبع عيسى البابي الحلبي بالقاهرة.

(٢) كتابه: إرشاد طلاب الحقائق (ج١/ص٤٦٥-٤٦٦) وكذلك التقريب (ص٧٧-٧٨).

(٣) قال السخاوي في فتح المغيب (ج٢/ص٢١٦-٢١٧) شارحا لمثل هذا الكلام: «أي سواء في ذلك المرفوع أوغيره، كان موجبه العلم أو العمل، وقع من الصحابي أو التابعي أو غيرهما، أحفظ اللفظ أم لا، صدر في الإفتاء أو الرواية أو المناظرة، أتى بلفظ مرادف له أم لا، كان معناه غامضا أو ظاهرا حيث لم يحتمل اللفظ غير ذلك المعنى، وغلب على ظنه إرادة الشارع بهذا اللفظ ما هو موضوع له دون التجوز فيه والاستعارة» وما من جملة من هذا الكلام إلا وقد رمز لها السخاوي إلى مذهب خاص من المذاهب الواردة في هذا الباب التي استقصاها بأدلتها هو والعلامة الشيخ طاهر الجزائري في كتابه الماتع توجيه النظر إلى أصول الأثر (ص٢٩٨-٣١٤).

(٤) وقال ابن الصلاح في مقدمته (ص٩١) «وما ذلك إلا لأن معولهم كان على المعنى دون اللفظ» وانظر ما قاله الشافعي واستدل به في كتابه الرسالة (ص٢٧٤، فقرة ٧٥٣-٧٥٥).

(٥) انظر نزهة النظر شرح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر لابن حجر العسقلاني تعليق محمد غياث الصباغ (ص٩٣-٩٤) طبع مكتبة الغزالي بدمشق ومؤسسة مناهل العرفان -بيروت- الطبعة الثانية ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م، وانظر تدريب الراوي (ج٢/ص٩٤) وانظر شرح قصب السكر (ص٩٠) وغيرها.

يدل صنيعه على ذلك[1] -رضي الله عنه- ولابن حزم الأندلسي -رحمه الله- بحث نفيس في كتابه «الإحكام في أصول الأحكام»[2] يخص هذا الموضوع، وخلاصته «أنه يجب إيراد النص بلفظه، إلا إذا لم يقصد التبليغ، وإنما الجواب عن سؤال، فيغني حينئذ معناه، وكذلك حكم الآية» ورجح شيخ الإسلام ابن تيمية هذا المذهب وذهب إليه قائلا «والجواز بشرطه هو مذهب الشافعي وأحمد»[3].

الاتجاه الرابع: وهو مذهب أهل الورع الشديد والاحتياط الدقيق، وحاصل مذهبهم أنهم يجيزون الرواية بالمعنى إلا أنهم يفضلون إغلاق هذا الباب المفتوح لما فيه من الخطر، وعدم أمن الزلل، وفي هذا يقول القاضي عياض «ينبغي سد باب الرواية بالمعنى، لئلا يتسلط من لا يحسن، ممن يظن أنه يحسن، كما وقع للرواة قديما وحديثا»[4].

وهذا المذهب يرى جواز الرواية بالمعنى للعالم بها، ولكن القائلين به يفضلون إيراد الحديث بلفظه دون التصرف فيه. فالمشاهد لفعل الصحابة والتابعين وأهل العلم من بعدهم يجد أنهم لم يتصرفوا في اللفظ إلا في وصف الأحوال والمشاهد والوقائع، ومع هذا كان كثير منهم يحتاط ويقول بعد رواية الحديث «أو نحو هذا» أو «شبهه» أو «قريبا منه» أو «كما قال» وذلك كما كان يفعله عبدالله ابن مسعود[5] ....

---

(١) انظر فتح الباري (ج١/ ص١٥، ٢٠١، ٣٤٠).

(٢) انظر الإحكام في أصول الأحكام لعلي بن حزم الأندلسي الظاهري، تحقيق محمد أحمد عبدالعزيز، طبع مكتبة عاطف بالقاهرة لعام ١٩٧٨م (ج٢/ ص٢٧٠).

(٣) انظر المسودة في أصول الفقه لآل تيمية، طبع مكتبة المدني بالقاهرة لعام ١٣٨٤هـ (ص٢٨١).

(٤) انظر الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع للقاضي عياض (ص١٨٢) حيث ذكر المحقق في الحاشية أن القاضي عياض ذكر هذا القول في كتابه المخطوط الموسوم بالإكمال شرح مسلم (ص٣/أ) وانظر نزهة النظر (ص٩٤) وتدريب الراوي للسيوطي (ج٢/ ص٩٥).

(٥) انظر حكاية القول عن عبدالله بن مسعود -رضي الله عنه- في المحدث الفاصل (ص٥٤٩) من طريق عبدالرحمن بن زيد، وفي الكفاية (ص٢٠٥) وجامع بيان=

وأبو الدرداء[1] وأنس بن مالك[2] احتياطا في الرواية خشية أن تكون مروية بالمعنى[3].

الخلاصة: وخلاصة أقوال أهل العلم بالحديث في هذه المسألة أنهم اتفقوا على عدم جواز رواية الحديث بالمعنى للجاهل بما يحيل معاني المروي من اللفظ، وأما العالم بما يحيل المعنى وما لا يحيله، فقد أجاز الجمهور له الرواية بالمعنى -بشروط- ومنع ذلك آخرون[4].

رأي شيخ الإسلام في رواية الحديث بالمعنى:

وقد وجدت كلاما لشيخ الإسلام ابن تيمية في جواز رواية الحديث بالمعنى في أثناء كلامه على قول الصحابي وعن موقوف الحديث وحجيته، قال: «الصحابي إذا قال «حرم الله ورسوله» أو «أمر الله ورسوله» أو «أوجب الله ورسوله» أو «قضى الله ورسوله» ونحو هذا، فإن له حكم ما لو روى لفظ رسول الله ﷺ الدال على التحريم، والأمر، والإيجاب، والقضاء، وليس في ذلك إلا خلاف شاذ، لأن رواية الحديث بالمعنى جائزة، وهو أعلم بمعنى ما

=العلم (ص٧٩) من طريق مسروق وفي سنن الدارمي (ج١/ ص٨٣) وهذه السنن لأبي محمد عبدالله بن عبدالرحمن بن الفضل المتوفي ٢٥٥هـ، طبع دار إحياء السنة النبوية بدمشق، وانظر في سنن ابن ماجه (ج١/ ص١٠) حديث رقم ٢٣، ومقدمة الكامل (ص٤٣) وكلهم من طريق عمرو بن ميمون الأودي.

(١) انظر حكاية القول عن أبي الدرداء في المحدث الفاصل (ص٥٥٠) من طريق عاصم بن رجاء عن أبيه وجامع بيان العلم لابن عبدالبر (ص٧٨) وسنن الدارمي (ج١/ ص٨٣) والكفاية (ص٢٠٥) من طريق ربيعة بن يزيد.

(٢) انظر حكاية القول عن أنس بن مالك -رضي الله عنه- في جامع بيان العلم (ص٧٩) ومقدمة الكامل (ص٤٣) وسنن ابن ماجه (ج١/ ص١١) حديث رقم (٢٤) والمحدث الفاصل (ص٥٥٠) وسنن الدارمي (ج١/ ص٨٤) كلهم من طريق ابن عون عن محمد بن سيرين عن أنس.

(٣) انظر السنة قبل التدوين للدكتور محمد عجاج الخطيب (ص١٣٠) طبع مكتبة وهبة بمصر سنة ١٣٨٣هـ - ١٩٦٢م.

(٤) انظر الجامع لآداب الشيخ للبغدادي (ج٢/ ص٩١) والإلماع للقاضي عياض (ص١٧٦) والباعث الحثيث (ص١٥٧) وسنن الدارمي (ج١/ ص٢٧٤، ٢٧٥) ومقدمة ابن الصلاح (ص١٩١) وفتح الباقي (ص٤١٦) وتقريب النواوي (ص٧٨) وشرحه التدريب للسيوطي (ج٢/ ص٩٥-٩٦).

سمع، فلا يقدم على أن يقول: أمر أو نهى، أو حرّم إلا بعد أن يثق بذلك، واحتمال الوهم مرجوح، كاحتمال غلط السمع، ونسيان القلب»[1].

ثم ذكر شيخ الإسلام في مسألة عدم اشتراط الفقه في الراوي أنه يشترط الفقه في الرواية بالمعنى، فقال في ذلك[2]: «والمحدث إذا حفظ اللفظ الذي سمعه لم يضره أن لا يكون فقيها، كالملقنين لحروف القرآن، وألفاظ التشهد، والأذان، ونحو ذلك، وقال النبي ﷺ «نضر الله امرأ سمع حديثا فبلغه إلى من لم يسمعه، فرب حامل فقه غير فقيه، ورب حامل فقه إلى من هو أفقه منه» وهذا بين في أنه يؤخذ حديثه الذي فيه الفقه من حامله الذي ليس بفقيه، ويأخذ عمن هو دونه في الفقه، وإنما يحتاج في الرواية إلى الفقه إذا كان قد روى بالمعنى، فخاف أن غير الفقيه يغير المعنى، وهو لا يدري».

وقد وضّح هذه المسألة في موضع آخر بشيء من التفصيل، فقال: «إن الناس مع الرسول ﷺ إما شاهد له قد سمع كلامه، وإما غائب بلغه كلامه، فالشاهدون له قد بيّن لهم مراده مع القول بتعيين ما أراده فلما أمرهم بالصلاة، والزكاة، والصيام، والحج بيّن لهم مسمى هذه الألفاظ، ولم يحوجهم في ذلك إلى من يعرفوا مسمى هذه الألفاظ من كلام غيره، فلم يحتاجوا إلى نقل لغة غيره، ولا نفي احتمالات ولا نفي معارض، بل علموا مراده بهذه الألفاظ لما بيّنه لهم من القول معرفة ضرورية، ونقلوا ذلك إلى من بعدهم نقلا يفيد اليقين، والعلم أعظم من اليقين والعلم بنفس ألفاظه، فحصل العلم لمن شاهده، ولمن غاب عنه أعظم من ألفاظه، فقد يكون في الذين شاهدوه من لم يسمع كلامه لكنه علم مراده، وما أمر به وما نهى عنه، ولم يسمع نفس اللفظ، إما لبُعده، وإما لغيبته، وهو إنما يسأل عما أراده ليس له غرض في نفس اللفظ،

---

(١) انظر الفتاوى الكبرى (ج٣/ ص١٣٤).

(٢) انظر مجموع الفتاوى (ج٤/ ص٥٣٤) وشرح العلل (ج١/ ص١٥١) في هذه المسألة وقد رد ابن رجب الحنبلي على ابن حبان فيما ذهب إليه من اشتراط الفقه في الراوي في كتابه المجروحين (ج١/ ص٩٣) وكذلك قول الإمام الشافعي في الرسالة (ص٤٠١) وراجع روضة الناظر وجنة المناظر (ج١/ ص٢٩٢) واستدلال ابن قدامة المفحم في هذه المسألة.

فعلم المراد بالاضطرار واللفظ لا يعرفه..» وقال: «إن علم المخاطبين بالمعنى الذي أراده المتكلم أهم عندهم من العلم بلفظه، ولهذا إنما يبحثون عن ذلك، وهو الذي ينقلونه عنه، ويبلغونه عنه، فإن الله تعالى قد حكى عن الأمم المتقدمين الأنبياء وأتباعهم، وتكذيبهم أقوالهم كثيرة، ولم ينقل لفظ أحد منهم، وإنما نقل معنى كلامه باللغة العربية، بل نظم القرآن المخالف لسائر نظم الكلام مع أن أولئك تكلموا بغير العربية، وبغير نظم القرآن، وهو الصادق فيما حكاه عنهم إذ كان المقصود هو معاني ألفاظهم لا بنفس الألفاظ. وكذلك الناس ينقلون مذاهب العلماء وأقوالهم بغير ألفاظهم، وهم متفقون على هذا.

وحديث الرسول ﷺ إذا فهم معناه جازت روايته عند الجمهور بالمعنى، ومن منعه فإنما منعه خيفة من تقصير المبلغ في أداء معنى الذي أداه، وأما مع العلم بالمعنى فلا ريب فيه. وقد اتفق المسلمون على أن القرآن والحديث يترجم بغير لفظ الرسول ﷺ وغير لغته لمن احتاج إلى ترجمته كما لا يعرف بالعربية، بل وللعربي الذي لا يعرف لغة الرسول، ويبين معانيه لمن يعرف لغته، لكن ليس هو من أهل العلم بخصائص كلامه»... إلى أن قال: «فعامة الأمة يعلمون معاني القرآن الظاهرة المنقولة بالتواتر من غير حاجة إلى شيء من تلك المقدمات، وهم يسألون عن معاني القرآن والحديث ليفهموها ويعرفوها، وإن كانوا لا يحفظون الحديث ولكن قد عرفوا معناه، فيفتون به، ولهذا قال أحمد بن حنبل -رضي الله عنه- وعلي بن المديني -رضي الله عنه- وغيرهما «معرفة الحديث والفقه أحب إلينا من حفظه» فاهتمامهم بفهم المعنى أعظم من اهتمامهم باللفظ وإذا كان كذلك كانت معرفته ونقله أبلغ من معرفة اللفظ، وإذا كان لفظ القرآن، وكثير الحديث منقولا بالتواتر، فنقل المعنى أولى، ولهذا الوجه والذي قبله إذا سمعت الأمة عوامها وخواصها قوله تعالى ﴿ولله على الناس حج البيت﴾ (آل عمران:٩٧) علموا أن المراد البيت الذي بمكة، وأن الحج هو الأعمال المشروعة، وأكثرهم لا يحفظ هذه الآية»[1].

---

(١) انظر بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية، والمعروف بنقض التأسيس (ج٢/ ص٣٢٣-٣٢٤) تصحيح محمد بن عبدالرحمن بن القاسم، الطبعة الأولى،=

ومن فروع مسألة الرواية بالمعنى- تقطيع الحديث واختصاره:

هناك شبه إجماع من علماء الحديث إلى أنه يجوز للمحدث أن يختصر حديث رسول الله ﷺ ويقطعه بشرط ألا يؤدي ذلك إلى تغيير المعنى المراد من الحديث، كيف لا؟! والإمام العلم أبو عبدالله البخاري صاحب الصحيح مشتهر في هذا المجال، فهو يخرج كل جملة من الحديث الذي يشتمل على جمل متعددة في أبواب مستقلة لعدة فوائد حديثية تتعلق أحيانا بالسند وأخرى بالمتن[1]. يقول شيخ الإسلام ابن تيمية في هذا الباب: «قد يكون الحديث طويلا، وأخذ يفرقه بعض الرواة فجعله أحاديث كما فعل البخاري في كتاب أبي بكر في الصدقة، وهذا يجوز إذا لم يكن في ذلك تغيير المعنى»[2]. اهـ.

ومن فروعها أيضا- مسألة إبدال لفظ الرسول بالنبي أو النبي بالرسول:

قال ابن الصلاح: «الظاهر أنه لا يجوز ذلك، وإن جازت الرواية بالمعنى فإن شرط ذلك ألا يختلف المعنى، والمعنى في هذا مختلف، ونقل عبدالله بن أحمد أن أباه كان يشدد في ذلك، فإذا كان في الكتاب «النبي» فكتب المحدث «رسول الله ﷺ» ضرب على «رسول» وكتب «النبي».

قال الخطيب: «إنما استحب اتباع اللفظ وإلا فمذهبه الترخيص في ذلك كما في رواية صالح» ووجه جوازه أنه لا يختلف المعنى في نسبة ذلك القول لقائله بأي وصف وصفه إذا كان يعرف به، قال النووي: «الصواب جوازه لأنه

=عام (١٣٩١هـ) مطبعة الحكومة، مكة المكرمة.

(١) انظر في هذا: هدي الساري مقدمة فتح الباري، لابن حجر العسقلاني (ص١٥) وتدريب الراوي للسيوطي (ج٢/ص١٠٥) والباعث الحثيث الطبعة غير المحققة (ص١٣٩) وعلوم الحديث لابن الصلاح (ص١٩٢) وشرح ألفية العراقي (ج٢/ ص١٧٣) وهي التبصرة والتذكرة، طبع دار الكتب العلمية، بيروت، وتوجيه النظر للجزائري (ص٣١٤) طبع المكتبة العلمية بالمدينة المنورة، ودراسة حديث نضر الله امرأ سمع مقالتي (ص٢١٥-٥١٦) للدكتور عبدالمحسن العبّاد.

(٢) انظر مجموع الفتاوى (ج١٨/ص١٦) وقد فعله الأئمة مالك، وأحمد، وأبو داود، والنسائي وغيرهم.

لا يختلف به من معنى»[1].

وقد ذكر شيخ الإسلام ابن تيمية هذه المسألة في المسودة فقال: «إذا سمع الراوي أن رسول الله ﷺ أو قال رسول الله ﷺ أو عن رسول ﷺ أو سمعت رسول الله ﷺ جاز أن يبدل مكان الرسول «النبي» نص عليه فيما رواه المغازلي، وكذا مكان النبي رسول الله.

وقال صالح: «قلت لأبي عبدالله: يكون في الحديث «قال رسول الله ﷺ فيجعله الإنسان «قال النبي ﷺ» قال: أرجو ألا يكون به بأس»[2].

(١) انظر الباعث الحثيث (ص١٤٤-١٤٥) وتدريب الراوي (ج٢/ ص١٢١) وراجع علوم الحديث (ص٢٠٠) وشرح ألفية الحديث للعراقي (ج٢/ ص١٩٤-١٩٥).

(٢) راجع المسودة لآل تيمية (ص٢٤٥).

المبحث الثالث

كيفية سماع الحديث وتحمله وضبطه

يصح تحمل الصغار الشهادة والأخبار وكذلك الكفار إذا أدوا ما حملوه في حال كمالهم وهو الاحتلام والإسلام[1]، واختلفوا في السن التي يصلح فيها الصبي للرواية، فقالوا: أول زمن يصح فيه السماع للصغير خمس سنين احتجاجا بحديث محمود بن الربيع[2] أنه قال: «عقلت من النبي ﷺ مجة مجها في وجهي من دلو وأنا ابن خمس سنين» (رواه البخاري)[3].

قال ابن الصلاح: التحديد بخمس هو الذي عليه عمل أهل الحديث المتأخرين فيكتبون لابن خمس فصاعدا «سمع» ولمن لم يبلغ خمسا «حضر» أو

---

(١) قال شيخ الإسلام ابن تيمية في المسودة (ص٢٥٨): لإجماع السلف على عملهم بخبر ابن عباس وابن الزبير، والنعمان بن بشير، وغيرهم من أحداث الصحابة - رضي الله عنهم-.

(٢) انظر طبقات خليفة ابن خياط (ص١٠٥، ٢٣٨)، تحقيق أكرم العمري، ط.٢، الرياض عام (١٤٠٢)، والآحاد والمثاني (ج٣/ ص١٧٨)، لابن أبي عاصم طبع مكتبة الباز بمكة المكرمة، وانظر الإصابة لابن حجر (ج٦/ ص٣٩).

(٣) رواه البخاري في كتاب العلم ١٨ باب متى يصح سماع الصغير حديث رقم (٧٧) (ص٢٢)، وانظر رقم (١٨٩) (ص٤٥)، ٤-كتاب الوضوء، (٤٠) باب استعمال فضل وضوء الناس وأخرجه في عدة مواضع برقم (٨٣٩)، (١١٨٥)، (٦٣٥٤)، (٦٤٢٢). وأخرجه مسلم في كتاب الإيمان، باب: الدليل على أن من مات على التوحيد دخل الجنة برقم (١٤٨-١٤٩)، وأخرجه أيضا في كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب: الرخصة في التخلف عن الجماعة لعذر برقم (١٤٩٤)، (١٤٩٦)، وأخرجه النسائي في كتاب الإمامة، باب: إمامة الأعمى برقم (٧٨٧)، وفي باب: الجماعة للنافلة برقم (٨٤٣)، وفي كتاب السهو، باب تسليم المأموم حين يسلم الإمام برقم (١٣٢٦)، مطولا. وابن ماجة في ٤-كتاب المساجد والجماعات، ٨/ ٢٨-باب المساجد في الدور حديث رقم (٧٥٤)، وابن خزيمة برقم (١٧٠٩)، وأحمد في المسند (ج٥/ ص٤٢٧)، والنسائي في عمل اليوم والليلة برقم (١١٠٨).

«أحضر» ثم ذكر أن المدار في ذلك كله على التمييز فمتى كان الصبي يعقل كتب له السماع[1]، وهذا هو الأقرب وهو الذي صوّبه النووي[2].

وشيخ الإسلام ابن تيمية قد سمع بعض المرويات عن شيوخه (عام ٦٦٧هـ) وعمره ست سنوات ثم حدث بها وأجازها للآخرين، وهذا مما يؤخذ منه أن مذهبه في هذا هو مذهب عامة المحدثين.

وأما ما يتعلق بتحمل الكفار إذا أدوا ما حملوه في حال كمالهم بعد إسلامهم فقد حدث هذا في عصر شيخ الإسلام، وسأل عنه فأفتى بجواز تحمله وجواز أدائه.

قال الحافظ السخاوي في هذه المسألة بعد أن ذكر بعض الأدلة: «ومن هنا أثبت أهل الحديث في الطباق اسم من يتفق حضوره مجالس الحديث من الكفار رجاء أن يسلم ويؤدي ما سمعه كما وقع في زمن التقي ابن تيمية أن الرئيس المتطبب يوسف بن عبدالسيد بن المهذب إسحاق بن يحيى اليهودي الإسرائيلي عرف بابن الديان سمع في حال يهوديته مع أبيه من الشمس محمد ابن عبدالمؤمن الصوري[3] أشياء من الحديث...

وكتب بعض الطلبة اسمه في الطبقة في جملة أسماء السامعين، فأنكر عليه، وسأل ابن تيمية عن ذلك؟ فأجازه، ولم يخالفه أحد من أهل عصره بل

---

(١) انظر فتح المغيث (ج٢/ ص٤، ٥)، وعنه أورده جمال الدين القاسمي في قواعد التحديث (ص٢١٨)، وانظر مقولته في علوم الحديث لابن الصلاح (ص١١٧)، والكفاية (ص٦٤، ٦٥).

(٢) انظر المقنع لابن الملقن (ج١/ ص٢٩١)، والخطيب في الكفاية (ص١١٧)، والمحدث الفاصل (ص١٨٧)، وانظر الكفاية (ص١٠٤)، والإلماع (ص٦٥)، وقال النووي في شرح صحيح مسلم (ج١/ ص٦١): إن التقييد أنكره المحققون، وقالوا: الصواب أن يعتبر كل صبي بنفسه، فقد يميز لدون خمس، وقد يتجاوز الخمس ولا يميز» اهـ. وانظر المجموع (ج٤/ ص١٣٩، وج٩/ ص١٤٤)، والإرشاد (ج١/ ص٢٣٤)، وكلاهما للنووي. وانظر مسائل عبدالله بن أحمد عن أبيه (ص٤٤٩)، وطبقات الحنابلة (ج١/ ص١٨٢) ففيها تحديد سن سماع الصبي عن الإمام أحمد بقوله: «إذا عقل وضبط».

(٣) هو أبو الفتح الصوري المتوفي سنة (٦٩٠هـ)، انظر شذرات الذهب (ج٥/ ص٤١٧).

ممن أثبت اسمه في الطبقة الحافظ المزي، ويسر الله أنه أسلم بعد، وسمي محمدا، وأدى، فسمعوا منه»[1] .اهـ.

قلت: والمذكور ابن الديان قد تشرف بالإسلام على يد شيخ الإسلام ابن تيمية وصار من تلاميذه وأصحابه، فالحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات.

أنواع تحمل الحديث ثمانية[2]:

١- السماع من لفظ الشيخ: وينقسم إلى إملاء، وتحديث من غير إملاء، وتارة يكون من لفظ المسمع حفظا أو من كتاب وهو أرفع الأنواع عند الجمهور[3].

٢- والعرض: وهو القراءة على الشيخ حفظا أو من كتاب: وذهب أبو حنيفة وابن أبي ذئب -رضي الله عنه- وغيرهما ترجيح القراءة على الشيخ على السماع من لفظه وهو مروي أيضا عن مالك، وروى عنه أيضا أنهما سواء، وقيل: إن التسوية بينهما مذهب معظم علماء الحجاز والكوفة، ومذهب مالك وأصحابه، ومذهب البخاري وغيرهم[4].

---

(١) انظر علوم الحديث (ص١١٨، وما بعده)، وفتح المغيث (ج٢/ ص٧٤)، وشرح الألفية للعراقي (ج٢/ ص٢٣-١١١)، وتدريب الراوي (ج٢/ ص١-٥٩)، وقواعد التحديث (ص٢٠٣-٢٠٤)، وتوجيه النظر (ص٢٠١-٢٠٩)، وتوضيح الأفكار (ج٢/ ص٢٩٥-٣٦٦) للأمير الصنعاني.

(٢) انظر فتح الباقي (ص٢٩٠).

(٣) انظر الإلماع للقاضي عياض (ص٦٩)، وعلوم الحديث (ص١١٨)، وفتح المغيث للعراقي (ج٢/ ص٤٧)، والكفاية (ص٤١٢-٤١٣).

(٤) انظر فتح الباري (ج١/ ص١٤٨)، باب: القراءة والعرض على المحدث وانظر فتح الباقي (ص٢٩٧)، والمحدث الفاصل (ص٤٢٠)، وتدريب الراوي (ج٢/ ص١٦-١٧)، وفتح المغيث للعراقي (ج٢/ ص٢، ٥)، وهناك بعض التفريعات في هذه المسألة تجدها في البرهان في أصول الفقه (ج١/ ص٦٤٣-٦٤٤)، للجويني، تحقيق د.عبدالعظيم الديب، طبع دار الأنصار بالقاهرة ومستند العلماء في جواز «العرض» حديث ضمام بن ثعلبة، كما روى البيهقي بسنده في معرفة السنن والآثار (ج١/ ص١٦٨)، عن البخاري أنه نقل ذلك عن أبي سعيد الحداد، وقول البخاري كما هو في صحيحه (ج١/ ص١٤٨-فتح) كتاب العلم تحت باب ٦-ما جاء في العلم وقوله تعالى: ﴿وقل رب زدني علما﴾ القراءة والعرض على المحدث «ما نصه»: واحتج بعضهم في القراءة على العالم بحديث ضمام بن ثعلبة، قال للنبي ﷺ آلله=

قال ابن الصلاح: الصحيح ترجيح السماع من لفظ الشيخ والحكم بأن القراءة عليه مرتبة ثانية، وقد قيل: إن هذا مذهب جمهور أهل المشرق[1].

٣- والإجازة: والرواية بها جائزة عند الجمهور[2]. ثم هي أقسام:

١- إجازة من معين لمعين في معين بأن يقول: أجزتك أن تروي عني هذا الكتاب أو «هذه الكتب» وهي المناولة[3]، فهذه جائزة عند الجماهير.

٢- إجازة لمعين في غير معين مثل أن يقول: أجزت لك أن تروي عني ما أرويه أو ما صح عندك من مسموعاتي ومصنفاتي، وهذا أيضا جائز لدي الجمهور رواية وعملا[4].

٣- الإجازة لغير معين وتسمى الإجازة العامة، جوزها بعض العلماء

=أمرك أن تصلي الصلوات؟ قال: نعم، قال: فهذه قراءة على النبي ﷺ أخبر ضمام قومه بذلك فأجازوه.» حديث رقم ٦٣، وفي السيرة النبوية (ج٤/ ص٢١٩-٢٢٠) -لعبد الملك بن هشام (ت٢١٣هـ) رواية عن ابن إسحاق، طبعة شركة الطباعة الفنية المتحدة، تحقيق طه عبدالرؤوف سعد - ومن طريقه أحمد في المسند (ج١/ ص٢٦٤-٢٦٥)، إخباره قومه بذلك.

(١) انظر علوم الحديث (ص١٢٤-١٢٥).

(٢) انظر احكام الفصول في أحكام الأصول لأبي الوليد الباجي (ت٤٧٤هـ)، (ص٣٦١-٣٦٢)، تحقيق عبدالمجيد تركي، طبع دار الغرب الإسلامي، بيروت، وانظر البرهان للجويني (ج١/ ص٦٤٥)، والكفاية للبغدادي (ص٣١٧)، (ص٣٣٤)، وعلوم الحديث (ص١٣٤-١٣٧)، وانظر الإلماع (ص٨٩)، والتقرير والتحبير لابن أمير الحاج (ج٢/ ص٢٨٣)، طبع البابي الحلبي بمصر وراجع معرفة السنن والآثار للبيهقي (ج١/ ص٣٢)، والوجيز في ذكر المجاز والمجيز للحافظ السلفي (ص٦٢-٦٧)، طبع دار الكتب العلمية، بيروت، وأدب القاضي للماوردي (ج١/ ص٣٨٨)، وانظر المسودة (ص٢٨٧)، والإحكام لابن حزم (ج٢/ ص١٤٣).

(٣) انظر أحكام الفصول لأبي الوليد الباجي المالكي (ص٣٦١-٣٦٢)، وكذلك البرهان لإمام الحرمين الجويني (ج١/ ص٦٤٥)، وقال: والذي نختاره جواز التعويل عليها فإن المعتمد في الباب ثقة، وراجع الكفاية للخطيب البغدادي (ص٣١٧)، وفتح المغيث للسخاوي (ج٢/ ص٢٢٩).

(٤) انظر الكفاية (ص٣٢٤)، وفتح الباقي (ص٣٢٤)، والإرشاد (ج١/ ص٢٦٩)، والإلماع (ص٩١).

كالخطيب[1].

٤- الإجازة للمجهول بالمجهول، وهي فاسدة[2].

٥- ومنها الإجازة بما يرويه إجازة وجوزها الجمهور[3].

٤- **المناولة**: إن كان معها إجازة ويسمى هذا عرض المناولة وقد احتج به البخاري، وقال الحاكم: إن هذا إسماع عند كثير من المتقدمين، ولم يقل به الجمهور.

وإذا لم يملكه الشيخ الكتاب ولم يعره إياه فإنه منحط مما قبله، والمشهور في هذه المناولة المجردة عن الإذن بالرواية أنها لا تجوز الرواية بها، وحكى الخطيب عن بعضهم جوازها[4].

---

(١) انظر فتح الباقي (ص٣٢٤-٣٢٥)، وعلوم الحديث (ص١٣٧)، وراجع مختصر المنتهى لجمال الدين بن الحاجب (ج٢/ ص٦٩)، تحقيق شعبان محمد إسماعيل، طبع مكتبة الكليات الأزهرية بالقاهرة. والإرشاد للنووي (ج١/ ص٣٧٧)، وانظر فتح المغيث للعراقي (ج٢/ ص٦٨)، التقييد والإيضاح (ص١٨٣)، وقول الخطيب وإجازته لها في كتابه «الإجازة للمجهول والمعلوم» طبع مكتبة الإرشاد بالعراق (ص٨٠-٨١)، والكفاية له (ص٤٦٦)، وانظر الإلماع (ص٩٨)، وروضة الطالبين للنووي (ج١١/ ص١٥٧)، طبع مؤسسة الرسالة بيروت، والمقنع لابن الملقن (ج١/ ص٣١٧)، وفي «فتح المغيث» للسخاوي (ج٢/ ص٢٣٢-٢٤٥)، بحث ممتع في ذلك.

(٢) انظر الإلماع (ص١٠١)، وفتح الباقي (ص٣٢٧-٣٢٨)، وانظر التقييد والإيضاح (ص١٨٧)، والإجازة للمجهول والمعلوم (ص٨٠-٨١)، وعلوم الحديث ص(١٣٧-١٤٠)، والكفاية (ص٣٢٥). وانظر الوجيز في المجاز والمجيز (للسلفي ص٦٧).

(٣) انظر محاسن الاصطلاح للبلقيني (ص٢٧٤)، وتدريب الراوي (ج٢/ ص٤٠)، وفتح المغيث للعراقي (ج٢/ ص٨٨-٨٩)، وعلوم الحديث (ص١٤٣)، وانظر الصلة لابن بشكوال (ج٢/ ص٤١١)، والكفاية (ص٣٥٠)، (ص٤٤٨)، والإحكام لابن حزم (ج١/ ص١٤٨)، وقال عن الإجازة: «إنها بدعة غير جائزة» وفتح المغيث للسخاوي (ج٢/ ص٢٧٠)، وطالع جامع بيان العلم وفضله (ج٢/ ص١٨٠).

(٤) انظر معرفة علوم الحديث للحاكم (ص٢٥٧)، وكيف رد عليه ابن الصلاح في علوم الحديث (ص١٤٨)، وراجع الإلماع (ص٨٠)، وفتح المغيث للعراقي (ج٣/ ص٤)، وفتح المغيث للسخاوي (ج٢/ ص١١١)، وانظر المحصول في علم الأصول لفخر الدين الرازي (ج٢/ ١/ ص٦٤٨)، تحقيق طه جابر العلواني، طبع جامعة الإمام محمد ابن سعود الإسلامية بالرياض. وفتح الباري (ج١/ ص١٥٥)، وكيف استدل ابن حجر بحديث ابن حذافة السهمي على المناولة، وطالع جامع الأصول=

٥- المكاتبة: بأن يكتب إليه بشيء من حديثه، فإن أذن له في روايته عنه فهو كالمناولة المقرونة بالإجازة، وإن لم يكن معها إجازة فقد جوز الرواية بها بعض أهل العلم(١).

٦- الإعلام: إعلام الشيخ أن هذا الكتاب سماعه من فلان من غير أن يأذن له في روايته عنه، فقد سوغ الرواية بمجرد ذلك طوائف من المحدثين والفقهاء(٢).

٧- الوصية: بأن يوصي بكتاب له كان يرويه لشخص، فقد ترخص بعض السلف في روايته الموصى له بذلك الكتاب عن الموصي(٣).

=(ج١/ ص٨٥-٨٦)، والإرشاد (ج١/ ص٣٩٦)، والتقريب (ص٥٣)، وقال النووي فيهما: «والصحيح أنها منحطة عن السماع والقراءة».اهـ. وانظر استدلال البلقيني لها في محاسن الاصطلاح (ص٢٧٩). وانظر خلاف العلماء فيها في الكفاية (ص٣٢١) وعلوم الحديث (ص١٥٠).

(١) انظر فتح الباقي (ص٣٥٧-٣٥٨)، وعلوم الحديث (ص١٥٤)، ومعرفة علوم الحديث (ص٢٦٠)، وطالع رأي الماوردي في أدب القاضي (ج١/ ص٣٨٩)، وقد أبطل الغزالي الأعتماد على الخط في المنخول في علم الأصول (ص٢٧١) طبع مجمع اللغة العربية، دمشق والمستصفي من علم الأصول (ج١/ ص١٦٦) طبع دار المعرفة بيروت. وراجع الكفاية (ص٤٩٠) والمحدث الفاصل (ص٤٣٩)، وقد جوّز الرواية بها إن لم تكن معها إجازة: أيوب ومنصور والليث وغير واحد من الفقهاء والشافعية والأصوليين وقطع الماوردي بمنع ذلك، وانظر ذلك في المحصول (ج٢/ ١/ ص٦٤٥)، وهدي الساري (ص٣٦١) وفتح الباري (ج١/ ص١٥٣، ١٥٤، ١٥٥، ١٦٥)، (ج١/ ص٣٦)، (ج١٣/ ص١٣٨)، والإرشاد للنووي (ج١/ ص٤٠٧-٤١٠)، وفتح المغيث للسخاوي (ج٢/ ص١٢٢)، والبرهان للجويني (ج١/ ص٦٤٨)، وإرشاد الفحول (ص٦٢).

(٢) انظر علوم الحديث (ص١٥٦)، والمحدث الفاصل (ص٤٥١-٤٥٢)، تحقيق الخطيب وفتح الباقي (ص٣٦٠-٣٦٢). وانظر الكفاية (ص٣٤٨)، والإلماع (ص١٠٦)، والمحصول (ج٢/ ٢/ ص٦٤٤)، ومحاسن الاصطلاح (ص٢٩٠) والمسودة لابن تيمية (ص٨٨)، وشرح الكوكب المنير (ج٢/ ص٥٢٢)، وفواتح الرحموت (ج٢/ ص١٦٥).

(٣) انظر علوم الحديث (ص١٥٧)، وفتح المغيث للسخاوي (ج٢/ ص١٣٤)، وفتح الباقي (ص٣٦٣). وانظر الكفاية (ص٣٩٢)، وسير أعلام النبلاء (ج٤/ ص٤٧٣)، وفتح المغيث للعراقي (ج٣/ ص١٣) والمحدث الفاصل (ص٤٥٩)، والإلماع (ص١١٦).

٨- **الوجادة**: وصورتها أن يجد حديثا أو كتابا بخط شخص بإسناده، فله أن يرويه عنه على سبيل الحكاية، فيقول: وجدت بخط فلان، وهذا يقوله كثيرا عبدالله بن أحمد في المسند فيقول: (وجدت بخط أبي حدثنا فلان)[١] وفي كل هذه الأقسام الثمانية كلام وتفصيل كما هو معروف ومدون في كتب المصطلح[٢].

وقد كتب شيخ الإسلام في هذه الأنواع فصلا وبسط القول فيه وأغفل ذكر الوصية والإعلام وقال ما مختصره: «الكلام في هذه الأنواع في شيئين:

أحدهما: مما تصح الرواية به ويثبت به الاتصال.

والثاني: في التعبير عن ذلك، وذلك أنواع:

أحدها: أن يسمع من لفظ المحدث سواء رآه أم لم يره، ثم ذلك القائل تارة يقصد التحديث لذلك الشخص وحده، أو لأقوام معينين هو أحدهم، وتارة يقصد التحديث المطلق لكل من سمعه منه فيكون هو أحد السامعين، وتارة يقصد تحديث غيره فيسمع هو، ففي جميع هذه المواضع إذا قال: «سمعت فلانا يقول» فقد أصاب، وإن قال «حدثنا» أو «حدثني» -وكان المحدث قد قصد التحديث له معينا أو مطلقا- فقد أصاب، وإن كان قد قصد تحديث غيره فسمع هو فهو كما لو استرعى الشهادة غيره فسمعها فإنه تصح

---

(١) انظر فتح المغيث للعراقي (ج٣/ ص١٨)، وعلوم الحديث (ص١٥٨)، واختصار علوم الحديث لابن كثير (ص١٢٨)، والإلماع (ص١١٧)، والبرهان لإمام الحرمين (ج١/ ص٦٤٧-٦٤٨)، والمنخول للغزالي (ص٢٦٩)، والإرشاد للنووي (ج١/ ص٤٢٣)، وقد ذكر الخلاف في المسألة القاضي عياض في الإلماع (ص١٢٠) والسنيكي في فتح الباقي (ص٣٦٥-٣٦٨)، والجويني. وقد وقع هذا كثيرا في مسند الإمام أحمد، ومثال على ذلك انظر (ج١/ ص٩٩)، منه، وانظر مناقب الشافعي (ص١١٣-١٥١)، لابن أبي حاتم، وفتح المغيث للسخاوي (ج٣/ ص٢٣)، والإرشاد (ج٢/ ص٤٢٣)، والتدريب (ج٢/ ص٦٣) وانظر استدلال ابن كثير الرائع على الوجادة في تفسيره (ج١/ ص٦٦) ومحاسن الاصطلاح للبلقيني (ص٢٩٥)، وأقرهما السيوطي في التدريب (ج٢/ ص٦٣)، وقول الصنعاني في توضيح الأفكار (ج٢/ ص٣٤٩). والشيخ شاكر في تعليقه على ألفية السيوطي (ص١٤٣).

(٢) راجع علوم الحديث (١١٨ وما بعده) وفتح المغيث للسخاوي (ج٢/ ص١٣٥-١٣٦)، وشرح الألفية للعراقي (ج٢/ ٢٣-١١١)، (وفتح المغيث وغيرها من كتب المصطلح).

الشهادة، لكن لفظ أشهدني وحدثنا فيه نظر، بل لو قال: حدث وأنا أسمع كان حسنا، وإن لم يكن يحدث أحدا وإنما سمعه يتكلم بالحديث.

وليس من قصد تحديث غيره بمنزلة من تكلم لنفسه، فإن الرجل يتكلم مع نفسه بأشياء يسترسل في الحديث فإذا عرف أن الغير يتحمل ذلك تحفظ، ولهذا كانوا لا يروون أحاديث المذاكرة بذاك.

وكان الإمام أحمد يذاكر بأشياء من حفظه فإذا طلب المستمع الرواية أخرج كتابه فحدث من الكتاب، فهنا ثلاث مراتب:

أن يقصد استرعاءه الحديث وتحميله ليرويه عنه، وأن يقصد محادثته به لا ليرويه عنه، وأن لا يقصد إلا التكلم به مع نفسه.

والنوع الثاني: أن يقرأ على المحدث فيقر به كما يقرأ المتعلم القرآن على المعلم، ويسميه الحجازيون العرض، وهذا عند مالك وأحمد وجمهور السلف كاللفظ.

وقد يقول العارض: «حدثك» بلا استفهام بل إخبار، فيقول: نعم.

ثم من أهل المدينة وغيرهم من يرجح هذا العرض لما فيه من كون المتحمل ضبط الحديث، وأن المحمل يرد عليه ويصححه له، ويذكر هذا عن مالك وغيره. ومنهم من يرجح السماع، وهو يشبه قول أبي حنيفة والشافعي. ومنهم من يجيز فيه «أخبرنا» كقول الحجازيين. ومنهم من لا يقول فيه إلا «أخبرنا» كقول جماعات، وعن أحمد روايتان. ثم منهم من قال: لا فرق في اللغة وإنما فرق من فرق اصطلاحا.

وأحسن من ذلك أن قوله «حدثني أن فلاناً قال» و «أخبرني أن فلانا قال» في العرض أحسن من أن يقول: أخبرنا فلان قال: أخبرنا وحدثنا فلان قال: حدثنا. كما فرق طائفة من الحفاظ بين الإجازة وغيرها فيقولون فيها: أنا فلان أن فلانا حدثهم، بخلاف السماع. وقد اعتقد طائفة أنه لا يفرق بينهما بل ربما رجحوا «أن» لأنهم زعموا فيها توكيدا، وليس كما توهموا، فإن «أن» المفتوحة وما في خبرها بمنزلة المصدر، فإذا قال: حدثني أنه قال، فهو في

التقدير حدثني بقوله. وإذا كان مع الفتح هو مصدر فقولك: حدثني بقوله وبخبره لم تذكر فيه لفظ القول والخبر، وإنما عبرت عن جملة لفظه، فإنه قول وخبر، فهو مثل قولك: سمعت كلام فلان وخطبة فلان، لم تحك لفظها وأما إذا قلت: «قال كذا» فهو إخبار عن عين قوله، ولهذا لا ينبغي أن يوجب اللفظ في هذا أحد، بخلاف الأول فإنه إنما يسوغ على مذهب من يجوز الرواية بالمعنى، فإذا سمعت لفظه وقلت: «حدثني فلان قال: حدثني فلان بكذا وكذا» فقد أتيت باللفظ، فإنك سمعته يقول «حدثني فلان بكذا» وإذا عرضت عليه فقلت: حدثك فلان بكذا؟ فقال: نعم وقلت: «حدثني أن فلانا حدثه بكذا» فأنت صادق على المذهبين لأنك ذكرت أنه حدثك بتحديث فلان إياه بكذا، والتحديث لفظ مجمل ينتظم لذلك، كما أن قوله «نعم» لفظ مجمل ينتظم لذلك، فقوله «نعم» تحديث لك بأنه حدثه. وأما إذا قلت «حدثني قال: حدثني» فأنت لم تسمعه يقول: حدثني وإنما سمعته يقول: نعم وهي معناها، لكن هذا من المعاني المتداولة وهذا العرض إذا كان المحمل يدري ما يقرؤه عليه العارض كما يدري المقرئ، فأما إذا كان لا يدري فالسماع أجود بلا ريب كما اتفق عليه المتأخرون، لغلبة الفعل على القارئ دون المقروء عليه، والتفصيل في العرض بين أن يقصد المحمل الإخبار أو لا يقصد، كما تقدم في التحديث والسماع.

النوع الثالث: «المناولة، والمكاتبة» وكلاهما إنما أعطاه كتابا لا خطابا، لكن المناولة مباشرة والمكاتبة بواسطة، فالمناولة أرجح إذا اتفقا من غير هذه الجهة، مثل أن يناوله أحاديث معينة يعرفها المناول أو يكتب إليه بها. فأما إذا كتب إليه بأحاديث معينة وناوله كتابا مجملا ترجحت المكاتبة. ثم المكاتبة يكفي فيها العلم بأنه خطه. ثم «المكاتبة» هي مع قصد الإخبار بما في الكتاب، ثم إن كان للمكتوب إليه فقد صح قوله «كتب إليّ» أو «أراني كتابه» وإن كتب إلى غيره فقرأ هو الكتاب فهو بمنزلة أن يحدث غيره فيسمع الخطاب. ولو لم يكاتب أحدا بل كتب بخطه فقراءة الخط كسماع اللفظ وهو الذي يسمونه «وجادة» وقد تقدم أن المحدث لم يحدث بهذا ولم يرده، وإن كان قد قاله

وكتبه، فليس كل ما يقوله المرء ويكتبه يرى أن يحدث به ويخبر به غيره وأن يؤخذ عنه.

النوع الرابع: الإجازة: فإذا كانت لشيء معين قد عرفه المجيز فهي كالمناولة، وهي: عرض العرض، فإن العارض تكلم بالمعروف مفصلا فقال الشيخ: نعم والمستجيز قال: أجزت لي أن أحدث بما في هذا الكتاب فقال المجيز: نعم، فالفرق بينهما من جهة كونه في العرض سمع الحديث كله، وهنا سمع لفظا يدل عليه، وقد علم مضمون اللفظ برؤية ما في الكتاب ونحو ذلك، وهذه الإجازة تحديث وإخبار.

وما روى عن بعض السلف المدنيين وغيرهم من أنهم كانوا يقولون: الإجازة كالسماع، وأنهم قالوا: «حدثنا» و «أخبرنا» و«أنبأنا» و«سمعت» واحد، فإنما أرادوا -والله أعلم- هذه الإجازة، مثل من جاء إلى مالك فقال: هذا الموطأ أجزه لي فأجازه له.

فأما المطلقة في المجاز فهي شبه المطلقة في المجاز له، فإنه إذا قال: «أجزت لك ما صح عندك من أحاديثي» صارت الرواية بذلك موقوفة على أن يعلم أن ذلك من حديثه، فإن علم ذلك من جهته استغنى عن الإجازة، وإن عرف ذلك من جهة غيره فذلك الغير هو الذي حدثه به عنه والإجازة لم تعرفه الحديث وتفيده علمه كما عرفه ذلك السماع منه والعرض عليه، ولهذا لا يوجد مثل هذه في الشبهات.

والرواية لها مقصودان: العلم، والسلسلة. فأما العلم فلا يحصل بالإجازة، وأما السلسلة فتحصل بها، كما أن الرجل إذا قرأ القرآن اليوم على شيخ فهو في العلم بمنزلة من قرأه من خمسمائة سنة. وأما في السلسلة فقراءته على المقرئ القريب إلى النبي ﷺ أعلى في السلسلة.

وكذلك الأحاديث التي قد تواترت عن مالك، والثوري، وابن علية كتواتر الموطأ عن مالك، وسنن أبي داود عنه، وصحيح البخاري عنه، لا فرق

في العلم والمعرفة بين أن يكون بين البخاري وبين الإنسان واحد أو اثنان، لأن الكتاب متواتر عنه.

فأما السلسلة فالعلو أشرف من النزول، ففائدة الإجازة المطلقة من جنس فائدة الإسناد العالي بالنسبة إلى النازل إذا لم يفد زيادة في العلم. وهل هذا المقصود دين مستحب؟ هذا يتلقى من الأدلة الشرعية وقد قال أحمد: «طلب الإسناد العالي سنة عمن مضى، كان أصحاب عبدالله يرحلون من الكوفة إلى المدينة ليشافهوا الصحابة» فنقول: كلما قرب الإسناد كان أيسر مؤونة وأقل كلفة وأسهل في الرواية، وإذا كان الحديث قد علمت صحته وأن من رواه وأن ما يروى عنه لاتصال الرواية فالقرب فيها خير من البعد فهذا فائدة الإجازة.

ومناط الأمر أن يفرق بين الإسناد المفيد للصحة والرواية المحصلة للعلم، وبين الإسناد المفيد للرواية والرواية المفيدة للإسناد.. والله أعلم»[1]. اهـ.

---

(١) انظر مجموع الفتاوى بالاختصار (ج١٨/ص٢٨-٣٧) وكذلك ذكر بعض النقاط في المسودة كما مر فيما سبق نقله

المبحث الرابع
موقفه من خبر الآحاد وحجيته في العقائد والأحكام

قبل الخوض في خضم آراء العلماء لهذه المسألة الشائكة، ينبغي أن نعرف بكيفية وصول السنة إلينا، فأقول معتمدا على الله ملهم التوفيق ومنه الفيض والتحقيق: تنقسم السنة باعتبار طريقة وصولها إلينا إلى متواتر وآحاد، وزاد الحنفية قسما ثالثا هو المستفيض أو المشهور. فأما المتواتر فهو في اللغة: مجيء الواحد بعد الواحد بفترة بينهما، وهو مأخوذ من الوتر[1]، وفي الاصطلاح خبر جمع يستحيل عادة وعقلا تواطؤهم على الكذب لكثرتهم أو ثقتهم عن أمر محسوس، أو عن جمع مثلهم إلى أن ينتهي إلى محسوس من مشاهدة أو سماع، وهنا ينتهي الخبر إلى السماع عن الرسول ﷺ ومشاهدة أفعاله أو إقراره[2].

ويتضح من هذا التعريف أن هناك شروطا أربعة لابد من تحققها في الحديث المتواتر:

---

(١) انظر لسان العرب لابن منظور الإفريقي (ت٧١١هـ) (ج٥/ ص٢٧٣) فصل الواو، مادة «وتر»، طبع مؤسسة التاريخ العربي، الطبعة الثالثة ١٤١٣هـ، ١٩٩٣م وانظر ما قيل من وجوه في المتواتر، وراجع فتح الباري (ج١/ ص٢٨)

(٢) انظر في تعريف المتواتر إلى كل من: علوم الحديث لابن تيمية ص: (١١٥-١١٦) وإلى مقدمة ابن الصلاح تحقيق عائشة عبدالرحمن (ص: ٣٩٣)، وشرح قصب السكر (ص: ٢٤، ٢٥)، وفتح الباري (ج١/ ص٢٠٣) تعريف الاصطلاح، وكذلك توضيح الأفكار ففيه بحث موسع عن الحديث المتواتر وانظر تعليقات العلامة محمد محيي الدين عبدالحميد (ج٢/ ص٤٠١-٤١٢)، وهناك بحث نفيس للإمام ابن تيمية في الرد على من أنكر الحديث المتواتر، فليطالع في كتابه علوم الحديث (ص: ١٥٧، وص: ١٥٨) وما بعدها.

أولها: أن يكون رواته عالمين بما أخبروا به وجازمين، غير مجازفين ولا ظانين.

وثانيها: أن يكون علمهم مستندا إلى شيء محسوس كمشاهدة أو سماع.

وثالثها: أن يبلغ عددهم إلى مبلغ يمنع في العادة تواطؤهم على الكذب، ولا يقيد ذلك بعدد معين على الصحيح، بل يختلف ذلك باختلاف نسبة ثقة الرواة وضبطهم واتقانهم.

ورابعها: أن يستمر العدد المعتبر في كل الطبقات، أي في أوله وأوسطه وآخره(١).

والتواتر قد يكون باللفظ وقد يكون بالمعنى، وهو بنوعيه يفيد القطع واليقين بصدق الخبر وصحته ولاخلاف بين العلماء في ذلك(٢).

وأما «حديث الآحاد» فلغةً: ما يرويه شخص واحد. واصطلاحا: هو ما لم يجمع شروط المتواتر، وإن رواه أكثر من واحد(٣). وقد يتفرد به واحد

---

(١) نقل بتصرف من إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول (ص: ٤١، ٤٢) طبع دار المعرفة، بيروت، الطبعة الأولى عام ١٣٩٧هـ، وانظر نزهة النظر (ص: ٩-١٠)، وشرح قصب السكر (ص٢٤-٢٥)، وفتح الباري (ج١/ص١٨٦) (ج٩/ ص٢٩٢) وتدريب الراوي (ج٢/ ص١٥٩-١٦٢) والمسودة في أصول الفقه لابن تيمية (ص٢٣٥، ٢٣٦)، وانظر لزاما علوم الحديث لابن تيمية (ص١١٧، ١١٨)، والموافقات في أصول الأحكام لأبي إسحاق إبراهيم بن موسى اللخمي الغرناطي الشاطبي الأصولي، حيث قسم أنواعه (ج١/ ٣٦، ٣٧)، بشرح الدكتور دراز، وعليه تعليق الأستاذ محمد الخضر حسين التونسي، طبع دار الفكر، بيروت.

(٢) انظر التعريفات للجرجاني (ص٥١، ٥٢) لأبي الحسن الشريف الجرجاني (ت٨١٦هـ) طبع الدار التونسية ١٩٧١م قال: «وحكمه يوجب العلم والعمل قطعا حتى يكفر جاحده». وانظر الخلاصة للطيبي (ص٣٢)، وإسبال المطر على قصب السكر للصنعاني المتوفي (١١٨٢هـ) طبع جمعية النشر والتاليف بفيصل آباد - باكستان عام ١٩١٨م. ونزهة النظر (ص١١، ١٢)، وفتح الباري لابن حجر (ج١/ ص٢٠٣).

(٣) انظر نزهة النظر (ص١٩)، والمختصر في أصول الحديث للجرجاني (ص: ٣٠) وإسبال المطر للصنعاني (ص٨)، والتعريفات للجرجاني (ص: ٥١، ٥٢)، وقال: وحكمه يوجب العمل دون العلم، ولهذا لا يكون حجة في المسائل الاعتقادية وسياتي بعد قليل الرد على هذا الزعم وتفنيده، وانظر المنهل الروي(ص: ٥٠)،=

فيسمي غريبا[1]، وقد يستفيض بأن يرويه جماعة فيكون مشهورا أو مستفيضا، وعلى هذا فلا يفيد وصفه بأنه حديث آحاد أنه مروي عن واحد دائما.

وأما المشهور[2] والمستفيض فهو قسم من خبر الآحاد على الصحيح، خلافا للحنفية والذين جعلوه قسما قائما بنفسه، ورتبوا عليه أحكاما خاصة، وقالوا: إنه يفيد من الطمأنينة ما لا يفيده خبر الواحد؛ وبنوا على ذلك أنه يقيد مطلق الكتاب كالمتواتر[3].

صحيح أنه يلاحظ فيه التعدد في رواته، والشهرة والاستفاضة بتناقله على الألسن، ولكن الحق كما يرى الجمهور أن ذلك كله لا يخرجه عن صفة الأحادية، ولا يبلغ به درجة الجمع المشروط في التواتر، وهو أولا وآخرا حديث أحاد مهما اختلفت الأسماء والألقاب، وهو لذلك ينقسم إلى صحيح وحسن وضعيف كباقي أقسام الأحاد[4].

=والخلاصة للطيبي (ص: ٣٣)، وفتح الباري (ج٩/ ص١٥) و(ج١٣/ ٢٣٣).

(١) انظر فتح الباقي (ص: ٤٨٩)، وشرح قصب السكر (ص: ٣٠)، ونزهة النظر (ص: ١٥)، والتقريب للنووي (ص: ٩٢-٩١)، وألفية السيوطي (ص٤٥) بشرح العلامة أحمد محمد شاكر المصري.

(٢) انظر تعريف ابن كثير له في الباعث الحثيث (ص: ١٨٧)، حيث قال: "هو ما زاد نقلته على ثلاثة "، الطبعة المصرية، وأصول الحديث (ص: ٣٦٥) للدكتور محمد عجاج الخطيب، ونزهة النظر (ص: ١٤)، وانظر تعريف الماوردي له في أدب القاضي (١/ ٣٧١)، "«بأنه أقوى من المتواتر» " أدب القاضي لأبي الحسن بن حبيب الماوردي الشافعي، تحقيق محيي هلال السرحان، طبع رئاسة ديوان الأوقاف بالعراق.

(٣) انظر أصول الفقه للخضري (ص: ٢١٢)، الطبعة السادسة للمكتبة التجارية الكبرى بمصر عام ١٣٨٩هـ، وتوجيه النظر (ص:٣٥)، وذكر المؤلف أن أبا بكر الجصاص الرازي الحنفي جعل المشهور قسما من المتواتر، وانظر فتح المغيث للسخاوي (ج٣/ ص٣٣) حيث ذكر أن أبا بكر الصيرفي والقفال ساوياه بالمتواتر.

(٤) انظر فتح الباقي (ص: ٤٨٩-٤٩٠)، وعمدة القاري في شرح صحيح البخاري (ج٢/ ص٢٣٣)، لبدر الدين محمود بن أحمد العيني، وانظر النكت على ابن الصلاح للحافظ ابن حجر العسقلاني (ج١/ ص٣٨٧)، تحقيق د.ربيع المدخلي، الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ، ١٩٨٤م، طبع المجلس العلمي لأحياء التراث الإسلامي بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة.

هذا وقد اختلف العلماء[1] في إفادة حديث الآحاد الصحيح: العلم واليقين وانقسموا إلى أربعة مذاهب، فمذهب يرى أنها لا تفيد الظن، ويحتج بها في الأحكام فقط، ومذهب يرى أنها تفيد الظن ولكنه يحتج بها في العقائد، ومذهب يرى بأنها تفيد العلم ويحتج بها في العقائد في أحوال، ومذهب يراها مفيدة للعلم القطعي ويحتج بها في العقائد مطلقا. وقبل التحقيق في هذه الأقوال والمذاهب ينبغي أن يشير الباحث إلى أنه نبتت نابتة في هذا العصر ترفض الاحتجاج والأخذ بأحاديث الآحاد في العقائد، وعندما سئل هؤلاء عن مستندهم وجدناهم يستدلون بحجة الخوارج والمعتزلة، فتراهم يقولون: أحاديث الآحاد لا تفيد اليقين، والعقائد لا تبنى إلا على اليقين، والقرآن ذم الآخذين بالظن، والمتبعين له في العقائد في آيات كثيرة في عدة سور مثل قوله تعالى: **﴿وما لهم به من علم إن يتبعون إلا الظن، إن الظن لا يغني من الحق شيئا﴾** (النجم:٣٧)، وقوله سبحانه وتعالي: **﴿ولا تقف ما ليس لك به علم﴾** (الإسراء:٣٦).

ثم أذاع دعاة هذه الكلمة وأشاعوا: أن سلفنا الصالح من الصحابة ثم التابعين والأئمة الأربعة المجتهدين ومن تبعهم بإحسان درجوا على رد أحاديث الآحاد في العقائد، وادعوا إجماع العلماء على ذلك، فكان واجبا شرعيا أن نبين رأي شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله- نصحا لهذه الأمة الإسلامية -زادها الله شرفا- وتحقيق القول في ذلك وأن ما نسب إلى سلفنا الصالح هو فرية بلا مرية.

تمحيص قول هذه النابتة:

أولا: إنهم حين ينهجون هذا المنهج في الاستدلال يتناقضون تناقضا بينا،

---

(١) أقصد علماء أهل السنة والجماعة، ولم أذكر رأي الخوارج والمعتزلة كي لا يطول البحث ولا يتشعب الكلام، وحاصل مذهبهم أنهم رفضوا قبول أحاديث الآحاد في العقائد والأحكام، واستدلوا بأنها تفيد الظن فقط، والله قد ذم الظن في محكم كتابه، وقد فند آراءهم العلامة البارع عبدالرحمن المعلمي اليماني في كتابه "القائد في العقائد" (ص٢٢٠)، وما بعدها، طبع المكتب الإسلامي بيروت، الطبعة الأولى ١٩٧٨م.

لأن الآيات الذامة لاتباع الظن ذمته ذما مطلقا، وذمت كل من أخذ به، على هذا النحو مما يجعل من يخالفهم يلزمهم بأن يقولوا بعدم حجية أحاديث الآحاد في الأحكام أيضا، ولذلك فإن المعتزلة والخوارج كانوا منطقيين مع أنفسهم عندما جعلوا الأدلة الناهية عن الظن ناهية عن الاحتجاج بحديث الآحاد في العقائد والأحكام، فاستدلالهم بآيات الظن لا يصح ألبتة من وجوه:

أ- أن الله سبحانه وتعالى أنكر اتباع الظن إنكارا مطلقا، ولم يقيده بالعقيدة دون الأحكام، والحق أن هذه الآيات شاملة للعقائد والأحكام وقولهم إن آيات الظن كلها في العقيدة، لا يسلم لهم من وجهين:

الأول: أن العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب.

والثاني: أن الله عز وجل صرح في محكم تنزيله أن الظن الذي أنكره على المشركين يشمل القول به في الأحكام: **﴿سيقول الذين أشركوا لو شاء الله ما أشركنا ولا آباؤنا﴾** وهذه عقيدة **﴿ولا حرمنا من شيء﴾** وهنا حكم شرعي **﴿كذلك كذب الذين من قبلهم حتى ذاقوا بأسنا، قل هل عندكم من علم فتخرجوه لنا، إن تتبعون إلا الظن وإن أنتم إلا تخرصون﴾ (الأنعام:١٤٨)**[1].

فثبت أن الظن المنعي على المشركين في الآيات يحرم الحكم به في الأحكام الشرعية كما يحرم الأخذ به في العقيدة ولا فرق.

ب- لقد ذكر الله الظن في مواطن الاعتقاد ومدحه، قال تعالى: **﴿إني ظننت أني ملاق حسابية، فهو في عيشة راضية، في جنة عالية﴾ (الحاقة:٢٠-٢٢)**. وقال -جل شأنه-: **﴿وظنوا أن لا ملجأ من الله إلا إليه﴾ (التوبة:١١٨)**. وقال سبحانه: **﴿الذين يظنون أنهم ملاقوا ربهم وأنهم إليه راجعون﴾ (البقرة:٤٦)**. وقوله جل شأنه: **﴿قال الذين يظنون أنهم ملاقوا الله كم من فئة قليلة غلبت فئة كثيرة بإذن الله﴾ (البقرة:٢٤٩)**. وقوله عز ثناؤه: **﴿وظنوا أنهم قد كذبوا جاءهم نصرنا﴾ (يوسف:١١٠)**.

---

(١) انظر كتاب الحديث حجة بنفسه في العقائد والأحكام للشيخ المحدث محمد ناصر الدين الألباني (ص:٥٣) وما بعدها، من مطبوعات المعهد الشرعي لإعداد الدعاة، بيشاور - باكستان.

فـمـا هو الظن الذي يذم الله المشـركين على اتبـاعـه، ويمدح المؤمنين على فـعله، أهو هو؟؟! إذن فـلا بد من تحـقيق مـعنى كلمـة الظن، جـاء في كـتب اللغـة: أن الظن هو الشك يعـرض لك فـتحـققـه وتحكم به[1]. وإذا كان الظن مرجـوحا كان وهـما وتخرصـا وتخميـنا وإن كان راجحـا كان علمـا ويقينا[2]. وعلى ذلك يحمل قول أهل اللغة: الظن شك ويقين[3].

وبهذا يتـضح لماذا نعى الله على المشركين اتبـاع الظن، لأنه المرجوح الذي لا يفيد إلا الوهم والخرص والتخمين والكذب والقول على الله بغير علم، يتبين ذلك من الآيات الدالة على ذلك، مـثل قول رب العزة -سبـحانه- ﴿إن يتبعون إلا الظن وما تهـوى الأنفس﴾ (النجم: ٢٣)، وقوله تـعالى: ﴿وإن الذين اخـتلفوا فـيه لفي شك منه ما لهم به من علـم إلا اتباع الظن وما قتلوه يقـينا﴾ (النساء: ١٥٧)، وقوله جل وعلا: ﴿إن يتبعون إلا الظن وإن هم إلا يخرصون﴾ (الأنعام: ١١٦).

فهـذه الآيات بينت معنى الظن الذي يتـبعه المشـركون وأنه التشـهي والقول على الله بغيـر علم وكتاب منيـر، «والواو» في قوله: ﴿وما تهوى الأنفس﴾ تأتي لمطلق الجمع والمشاركة في الحكم فـثبت أن الظن -في هذه الآيات- بمنزلة اتباع الهوى، فهـو الظن المرجوح؛ بيد أن ذلك جـاء مفسرا في الآيات الأخـرى كما سبـق ذكـره، وعلـم من ذلك أن الظن المـدوح في الآيـات الأخـرى هو الظن الراجح الذي يفـيد العـلم واليقين، وهذا هو الحق المبـين المستنبط من كـلام رب العالمين. فإن الله -سـبحانه- يخبـر عن المؤمنين قائلا: ﴿الذين يظنون أنهم ملاقوا ربهم وأنهم إليـه راجـعـون﴾ (النمل: ٣).. ويصف المؤمنين قـائلا: ﴿وبالآخـرة هم يوقنون﴾ (البـقرة: ٤). فثبت أن قـوله تعالى: ﴿يظنون﴾ يعني يوقنون ومنه يجزم الباحث بأن الظن بمعنى اليقين. ومن هذا يتبين أن الظن المذموم هو المرجوح أو

---

(١) انظر النهـاية في غريب الحـديث لأبي السعـادات مجـد الدين المبارك بـن محمـد بن الأثيـر (ت٦٣٠) (٣/ ١٦٢-١٦٣)، طبع دار الفكـر، بيـروت، وعنه لسـان العـرب لجمال الدين محمد بن منظور (١٣/ ٢٧٢) طبعة دار صادر بيروت.

(٢) انظر النهاية لابن الأثير (ج٣/ ص١٦٣).

(٣) انظر لسـان العـرب (ج١٣/ ص٢٧٢)، ونقل هذه المقـولة عن مـحـمـد بـن القـاسم الأنباري في كتاب الأضداد.

التردد بين طرفي الأمور، وهذا هو أكذب الحديث، الذي حذر منه رسولنا المصطفى ﷺ قائلا: «إياك والظن، فإن الظن أكذب الحديث»[1]، وهو الذي لا يغني من الحق شيئا، فهو الإثم الذي أراد الله تعالى بقوله: ﴿إن بعض الظن إثم﴾ (الحجرات: ١٢)، وهو الذي ضد اليقين.

ثانيا: هل يعقل أن جمهور العلماء من أهل السنة قائلون بهذه المقالة كما يدعي من استدل على ما ذهب إليه بأن غالبية أهل العلم يرون خبر الآحاد مفيدا للظن، ولا تنبني عليه عقيدة؟!! وفي هذا يقول الشيخ بدران أبو العينين في كتابه: «وذهب جمهور المالكية والحنابلة والشافعية والحنفية إلى أن خبر الواحد يوجب العمل دون العلم...»[2]. اهـ.

ويقول الشيخ العلامة محمود شلتوت: «وإلى هذا -أي كون الآحاد لا تفيد اليقين- ذهب أهل العلم ومنهم الأئمة الأربعة مالك وأبو حنيفة والشافعي وأحمد في إحدي الروايتين عنه، وقد جاء في الرواية الأخرى خلاف ذلك، وفيها يقول شارح مسلم الثبوت[3]: وهذا بعيد عن مثله فإنه مكابرة ظاهرة»، وقال البزدوي[4]: «وأما دعوى علم اليقين -يريد في أحاديث الآحاد- فباطلة

---

(١) أخرجه البخاري في ٧٨- كتاب الأدب ٩٨ باب يا أيها الذين آمنوا اجتنبوا كثيرا من الظن. (الفتح (ج٥/ ص٣٧٥) تعليقا، و(ج٩/ ص١٩٨) و(ج١٠/ ص٤٨١) و(ص: ٤٨٤) و(ج١٢/ ص٤ موصولا)، ومسلم بشرح النووي٤٥- كتاب البر والصلة والآداب باب تحريم الظن (ج١٦/ ص١١٨) والترمذي (ج٤/ ص٣٥٦)، حديث رقم ١٩٨٨ ومالك في الموطأ كتاب حسن الخلق، باب ما جاء في المهاجرة حديث رقم (١٥) (ج٢/ ص٩٠٨)، وأحمد في المسند (ج٢/ ص٢٤٥-٢٨٧، ٣١٢، ٣٤٢، ٤٦٥، ٥٠٤، ٥١٣)، من طرق عن أبي هريرة.

(٢) انظر أصول الفقه للدكتور بدران أبو العينين (ص: ٨٧)، طبع دار المعارف بمصر عام ١٩٦٥م.

(٣) هو محمد بن محمد اللكنوي الهندي الأنصاري ولقبه عبدالعلي وكنيته أبو العياش، فقيه أصولي منطقي، له عدة تصانيف منها: شرح سلم العلوم في المنطق، "وفواتح الرحموت في شرح مسلم الثبوت في أصول الفقه" وهو مطبوع بهامش المستصفى للغزالي، المطبعة الأميرية بمصر، بولاق عام ١٣٢٢هـ، توفي عام ١٢٢٥هـ، انظر ترجمته في هداية العارفين (ج١/ ص٥٨٦-٥٨٧)، وإيضاح المكنون (ج٢/ ص٤٨١)، وكلاهما للبغدادي، ومعجم الأعلام للزركلي (ج١١/ ص٢٦٢).

(٤) انظر كتابه أصول الفقه وهو مطبوع مع شرحه المسمى(كشف الأسرار على أصول=

بلا شبهة لأن العيان يرده، وهذا لأن خبر الواحد محتمل لا محالة، ولا يقين مع الاحتمال، ومن أنكر هذا فقد سفه نفسه وأضل عقله»... ونقل عن الأسنوي [1] والغزالي [2] والبزدوي أنهم ذهبوا إلى عدم افادة الآحاد العلم، بل الظن، إنما أجاز الظن في المسائل العملية... ثم قال: «وهكذا نجد نصوص العلماء متكلمين وأصوليين مجتمعة على أن خبر الآحاد لا يفيد اليقين، فلا تثبت به عقيدة، ونجد المحققين من العلماء يصفون ذلك بأنه ضروري لا يصح أن ينازع أحد في شيء منه »... ثم يقول: ومن هنا يتأكد ما قررناه من أن أحاديث الآحاد لا تفيد عقيدة ولا يصح الاعتماد عليها في شأن المغيبات قول مجمع عليه وثابت بحكم الضرورة العقلية التي لا مجال للخلاف فيها عند العقلاء» [3]. اهـ.

=الفقه للبزدوي) طبع في مكتبة الصنايع بمصر عام ١٣٧٠هـ، والبزدوي هو شيخ الحنفية عالم ما وراء النهر أبو الحسن علي بن محمد بن الحسين بن عبدالكريم البزدوي ويعرف بفخر الإسلام البزدوي وهو مشهور بأبي العسر لعسر تصانيفه، له أصول البزدوي كتاب الأصول المشهور، وأيضا المبسوط ويتكون من أحدعشر مجلدا وشرح الجامع الكبير وغيرها، توفي سنة (٤٨٢هـ) انظر ترجمته في الجواهر المضيئة في طبقات الحنفية (ج٢/ ص٥٩٤-٥٩٥)، طبع دائرة المعارف النظامية (١٣٢٢هـ) لعبد القادر بن محمد القرشي (ت٧٧٥هـ) تحقيق عبدالفتاح الحلو، مطبعة السعادة بالقاهرة ومفتاح السعادة ومصباح السيادة (ج٢/ ص١٩٤)، لأحمد بن مصطفي الشهير بطاش كبري زادة (٩٦٨هـ)، تحقيق كامل بكري وعبد الوهاب أبو النور، مطبعة الاستقلال الكبرى، القاهرة عام ١٩٦٨م. والأنساب للسمعاني (ج٢/ ص١٨٨)، واللباب في تهذيب الأنساب لعلي بن محمد بن عبدالكريم بن الأثير المتوفي (٦٣٠هـ) مكتبة حسام الدين القدسي -القاهرة- ١٣٥٧هـ.

(١) من كتابه: نهاية السول شرح منهاج الوصول إلى الأصول ومعه شرح البدخشي المسمي مناهج العقول، طبع في ٣ أجزاء مطبعة صبيح بالقاهرة، والأسنوي هو العلامة الأصولي الفقيه النحوي نور الدين إبراهيم بن هبة الله بن علي الحميري الأسنوي الشافعي، كان قاضيا بأسيوط وغيرها توفي بالقاهرة سنة ٧٢١هـ، وقد قارب السبعين، نثر ألفية ابن مالك وشرحها، واختصر الوسيط للغزالي في فروع الشافعية، واختصر الوجيز، وشرح المنتخب في الأصول انظر ترجمته في: شذرات الذهب (ج٦/ ص٥)، بغية الوعاة للسيوطي (ص: ١٨٩)، المنهل الصافي لابن تغري بردي (ج١/ ص١٧٠-١٧١)، وطبقات الشافعية للسبكي (ج٦/ ص٨٣).

(٢) مرت ترجمته سابقا.

(٣) انظر كتاب الإسلام عقيدة وشريعة، (ص: ٧٤-٧٦) للشيخ محمود شلتوت طبع مطبعة نفيس أكيدمي-كراتشي، ١٩٨٦م.

ويري الباحث أنه يلزم تحقيق القول في هذا الزعم لنبين مدى صحة هذا الإجماع وصحة هذه النقول عن الأئمة الأربعة وغيرهم من الأئمة العظام الذين لهم قدم صدق في العلم... وهاك مذهب الأئمة الأربعة:

١- مذهب الإمام الشافعي:

يقول الإمام ابن القيم -رحمه الله رحمة واسعة- في مختصر الصواعق المرسلة[1]: «وقد صرح الشافعي -رضي الله عنه- في كتابه بأن خبر الواحد يفيد العلم، نص على ذلك صريحا في كتاب اختلاف مالك، ونصره في الرسالة المصرية، على أنه لا يوجب العلم الذي يوجبه نص الكتاب والخبر المتواتر». وقد ساق ابن قيم الجوزية -رحمه الله- هذين النصين: «قال في الرسالة: فأما ما كان من سنة من خبر الخاصة الذي قد يختلف الخبر فيه، فيكون الخبر محتملا لتأويل، وجاء الخبر فيه من طريق الانفراد، فالحجة فيه عندي أن يلزم العالمين حتى لا يكون لهم رد ما كان منصوصا منه كما يلزمهم أن يقبلوا شهادة العدول لا أن ذلك إحاطة كما يكون نص الكتاب وخبر العامة عن رسول الله ﷺ... ولو شك في هذا شاك لم نقل له: تب، وقلنا: ليس لك إن كنت عالما أن تشك، كما ليس لك أن تقضي بشهادة العدول وإن أمكن فيهم الغلط، ولكن تقضي بذلك على الظاهر من صدقهم، والله ولي ما غاب عنك من ذلك؟ " فهذا نص الإمام الشافعي... في خبر يحتمل التأويل ليس معه غير كونه خبر واحد، وهذا لا ننازع فيه فإنه يحتمل سندا ومتنا، وكلامنا في أخبار تلقيت بالقبول واشتهرت في الأمة، وصرح بها الواحد بحضرة الجمع، ولم ينكره منكر... ثم ذكر نص الشافعي في كتابه الآخر: فقلت له: (القائل هو الإمام الشافعي يخاطب شخصا يناظره) أرأيت إن قال لك قائل: أتهم جميع ما رويت عمن رويته عنه، فإني أخاف غلط كل محدث عنهم عمن حدثت عنه إذا روى عن النبي ﷺ خلافه، فلا يجوز أن يتهم حديث الثقة، قلت: فهل رواه أحد منهم إلا واحدا عن واحد؟ قال: لا،

---

(١) انظر مختصر الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة (ج٢/ ص٤٧٦)، لابن قيم الجوزية طبع مكتبة الرياض الحديثة. الطبعة الأولى عام ١٤٠٣هـ.

قلت: وما رواه عن النبي ﷺ واحد عن واحد؟ قال: نعم، قلت: فإنما علمنا أن النبي ﷺ قاله بصدق المحدث عندنا، وعلمنا أن من سمينا قوله بحديث الواحد عن الواحد؟ قال: نعم، قلت: وعلمنا أن النبي ﷺ قاله علمنا بأن من سميناه قاله؟ قال: نعم، قلت: فإذا استوى العلمان من خبر الصادق فأولى لنا أن نصير الخبر عن رسول الله ﷺ أن نأخذ به أو الخبر عمن دونه؟ قال: بل الخبر عن رسول الله ﷺ إن ثبت، قلت: ثبوتها واحد، قال: فالخبر عن رسول الله ﷺ أولى أن نصير إليه، وإن أدخلتم على المخبرين عنه أنه يمكن فيه الغلط دخل عليكم في كل حديث روى مخالف الحديث الذي جاء عن رسول الله ﷺ فإن قلت: ثبت بخبر الصادقين، فما ثبت عن النبي ﷺ أولى عندنا أن نأخذ به !!!» اهـ.

يقول الإمام العلامة ابن قيم الجوزية معلقا على كلام الإمام الهمام الشافعي المطلبي ما نصه: «فقد نص كما ترى بأنه إذا رواه واحد عن واحد عن النبي ﷺ يعلم أن النبي ﷺ قاله بصدق الراوي عندنا، ولا يناقض هذا نصه في الرسالة فإما نفى هناك أن يكون العلم المستفاد منه مساويا للعلم المستفاد من نص الكتاب وخبر التواتر، وهذا حق، فإن العلم يتفاوت في القوة والضعف. وهناك بعض علماء هذا العصر ادعى أن مذهب الشافعي هو عدم الاحتجاج بحديث الآحاد في العقائد بحجة أن الإمام ساق في الرسالة الأدلة على حجية خبر الآحاد في الأحكام الشرعية، ولم يذكر حديثا واحدا حجة في العقائد، وهذا القول غريب وعجيب!! إذ لا يجوز أن ننسب إلى الشافعي أن مذهبه كذا ما لم يصرح بذلك، وإذا كان الشافعي يصرح بأن أحاديث الآحاد حجة ويسوق الأدلة على ذلك ولا يستثني منها العقائد فيجب حمل كلامه على العموم، كما يقول الشيخ المحدث محمد ناصر الدين الألباني[1]، فقد عقد الإمام الشافعي فصلا هاما في كتابه «الرسالة» تحت عنوان «الحجة في تثبيت خبر الواحد» [2].

(١) انظر الحديث حجة بنفسه في العقائد والأحكام (ص: ٦١، ٦٢).
(٢) انظر الرسالة للإمام الشافعي (ص٤٠١-٤٥٣).

وساق تحته أدلة كثيرة من الكتاب والسنة، وهي أدلة مطلقة، أو عامة تشمل بإطلاقها وعمومها أن خبر الواحد حجة في العقيدة أيضا، وكذلك كلامه عليها عام أيضا، وختم هذا البحث بقوله: «وفي تثبيت خبر الواحد أحاديث يكفي بعض هذا منها، ولم يزل سبيل سلفنا والقرون بعدهم إلى من شاهدنا هذا السبيل، وكذلك حكى لنا عمن حكى لنا عنه من أهل البلدان» ويقول أيضا[1]: «ولو جاز لأحد من الناس أن يقول في علم الخاصة: أجمع المسلمون قديما وحديثا على تثبيت خبر الواحد والانتهاء إليه -بأنه لم يعلم من فقهاء المسلمين أحد إلا وقد ثبته- جاز لي، ولكن أقول: لم أحفظ عن فقهاء المسلمين أنهم اختلفوا في تثبيت خبر الواحد» اهـ.

فنصوص الشافعي عامة مطلقة، فمن شاء حمل مذهبه في الاحتجاج بأحاديث الآحاد على الأحكام دون العقائد فعليه أن يأتي من كلام الشافعي بما يدل على ذلك، وإلا فإنه نطق بدون علم، وقال بدون بينة، كيف وقد ساق الباحث قبل هذا ما يدل على أن صريح مذهبه القول بحجيتها في العقائد!!!

٢- مذهب الإمام أبي حنيفة النعمان:

يقول الشيخ محمد أبو زهرة -رحمه الله-: «والحديث المشهور يفيد عند أبي حنيفة وأصحابه العلم اليقين، ولكن دون العلم بالتواتر، وهو قد يزاد به على القرآن عندهم»[2].

والأحاديث عند الأحناف ثلاثة أقسام: متواترة ومشهورة وآحاد، فجعلوا المشهور قسمًا ثالثا، وغيرهم يجعل المشهور من قبيل الآحاد -كما أسلفت الذكر- فالآحاد عندهم ما لم يصل إلى درجة التواتر، والتواتر ما رواه جمع غفير يستحيل في العادة تواطؤهم على الكذب[3].

والمشهور عند الأحناف ما تفرد به صحابي ثم اشتهر بعد ذلك، وقالوا

---

(١) المرجع السابق (ص٤٥٧).

(٢) انظر أصول الفقه للشيخ محمد أبو زهرة ص: ١٠٨، طبع مطبعة مخيمر بمصر، دون تاريخ.

(٣) انظر أصول السرخسي (ج١/ ص٢٢٩)، طبع دار الكتاب العربي لعام ١٣٧٢هـ.

بإفادته اليقين لقوة ثقتهم بالصحابة وعدالتهم وبعدهم عن الكذب، وفي الحقيقة ليس لدينا نصوص صريحة عن الإمام أبي حنيفة -فيما علمت- توضح موقفه تماما من هذه المسألة، ولذلك فإن غالبية من بحث في هذه المسألة لم ينسب إلى أبي حنيفة فيها قولا، والله أعلم.

٣- مذهب الإمام المبجل أحمد بن حنبل:

ذكر العلامة السفاريني[١] في لوامع الأنوار البهية: «أن أحمد بن جعفر الفارسي نقل في كتاب الرسالة عن الإمام أحمد أنه قال: لا نشهد على أحد من أهل القبلة أنه في النار لذنب عمله، ولا لكبيرة أتاها إلا أن يكون ذلك في حديث كما جاء نصدقه ونعلم أنه كما جاء»[٢].

فقوله «ونعلم أنه كما جاء» نص صريح في أن هذه الأحاديث تفيد العلم عنده. اهـ. وقد استدل الإمام أحمد في كتابه «الرد على الزنادقة والجهمية» بالأحاديث الآحاد على أن المؤمنين يرون ربهم في الجنة[٣]. وقد ضعف الإمام الرباني وشيخ الإسلام الثاني ابن قيم الجوزية الرواية الأخرى التي ذكرها بعض الحنابلة، وأشار إليها بعض الأصوليين والتي يذهب فيها الإمام أحمد إلى أن أحاديث الآحاد لا تفيد العلم، يقول ابن القيم: «وأما رواية الأثرم[٤] عن

---

(١) هو المحدث الفقيه الأصولي أبو العون شمس الدين محمد بن أحمد بن سالم بن سليمان السفاريني، النابلسي الحنبلي، مشارك في بعض العلوم، ولد بسفارين من قرى نابلس عام ١١١٤هـ، ونشأ بها ثم رحل إلى دمشق وتوفي بنابلس في شوال ١١٨٨هـ، له تصانيف نافعة منها: البحور الزاخرة في علوم الآخرة، لوامع الأنوار البهية، وشرح ثلاثيات مسند الإمام أحمد وغيرها وله شعر جيد. ترجمته في سلك الدرر (ج٤/ ص٣١، ٣٢)، وفهرس الفهارس للكتاني (ج٢/ ص٣٤٦-٣٤٨)، مختصر طبقات الحنابلة للشطي (ص١٢٧-١٣٠)، وهدية العارفين (ج٢/ ص٣٠٤).

(٢) انظر لوامع الأنوار البهية وسواطع الأسرار الأثرية لشرح الدرة المضية في عقيدة الفرقة المرضية للسفاريني، طبع المكتب الإسلامي بيروت (١٣٩٥هـ) (ج١/ ص١٨).

(٣) انظر مجموعة عقائد السلف (ص٨٦)، تحقيق د.علي سامي النشار، وعمار جمعة الطالبي، الناشر منشأة المعارف بالأسكندرية.

(٤) هو الإمام الحافظ أحمد بن محمد بن هاني الطائي، ويقال: الكلبي الأثرم، الإسكافي، أبو بكر، سمع من عفان بن مسلم وأحمد بن حنبل وغيرهم، نقل عن الإمام أحمد مسائل كثيرة وصنفها ورتبها أبوابا، وكان عنده تيقظ عجيب،=

الإمام أحمد أنه لا يشهد على رسول الله ﷺ بالخبر ويعمل به، فهذه رواية انفرد بها الأثرم، وليست في مسائله ولا في كتاب السنة، وإنما حكاها القاضي أنه وجدها في كتاب معاني الحديث، والأثرم لم يذكر أنه سمع ذلك منه، بل لعله بلغه عنه من واهم وهم عليه في لفظه، فلم يرو عنه أحد من أصحابه ذلك، بل المروي الصحيح عنه أنه جزم على الشهادة للعشر المبشرين بالجنة، والخبر في ذلك خبر واحد»[1] اهـ.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية في كتاب المسودة: «أن أبا بكر المروزي[2] قال قلت لأبي عبدالله -أي أحمد بن حنبل-: ههنا إنسان يقول: "إن خبر الواحد يوجب عملا، ولا يوجب علما -أي عقيدة ويقين-، فعابه، وقال: "ما أدري ما هذا؟!!، قال المؤلف: وظاهر هذا أنه سوي فيه بين العلم والعمل، قال القاضي: وقال في رواية حنبل[3] في أحاديث الرؤية: نؤمن بها

=حتى قال إبراهيم بن الأصبهاني: «أبو بكر الأثرم أحفظ من أبي زرعة الرازي وأتقن». روى عنه النسائي وابن صاعد وجماعة، مات بعد (٢٦٠هـ) وهو صاحب السنن المشهورة المنسوبة إليه، ترجمته في طبقات الحنابلة (ج١/ ص٦٦) والجرح والتعديل لابن أبي حاتم (ج٢/ ص٧٢)، وشذرات الذهب (ج٢/ ص١٤١) والعبر للذهبي (ج١/ ص٢٢) وتهذيب التهذيب (ج١/ ص٧٨).

(١) انظر مختصر الصواعق المرسلة (ج٢/ ص٤٧٤).

(٢) هو الإمام الفقيه المحدث أبو بكر أحمد بن محمد بن الحجاج المروزي الحنبلي، له تصانيف كثيرة منها السنن بشواهد الحديث، توفي ببغداد سنة (٢٧٥هـ،) كان صاحب الإمام أحمد بن حنبل بل يعتبر من أجل أصحابه، حدث عنه وعن عثمان بن أبي شيبة ومحمد بن المنهال وخلق كثير وروى عنه أبو بكر الخلال، وعبد الله الخرقي، وأبو حامد الحذاء وآخرون، كان إماما في السنة، شديد الاتباع، قال ابن صدقة: ما علمت أحدا أذب عن دين الله من المروزي، انظر ترجمته في طبقات الحنابلة (ج١/ ص٥٦-٦٣)، وتذكرة الحفاظ (ج٢/ ص٦٣١) والعبر (ج٢/ ص٥٤)، وشذرات الذهب (ج٢/ ص١٦٦)، تاريخ بغداد (ج٤/ ص٤٢٣-٤٢٥).

(٣) هو الشيخ العالم حنبل بن إسحاق بن حنبل أبو علي الشيباني، ابن عم الإمام أحمد، سمع من أبي نعيم وعنان بن مسلم والإمام أحمد وغيرهم، وحدث عنه ابنه عبدالله وابن صاعد والخلال وغيرهم وقال عنه ابن ثابت: كان ثقة ثبتا وسئل عنه الدارقطني فقال: كان صدوقا، توفي سنة ٢٧٣هـ، ترجمته تجدها في تاريخ بغداد (ج٨/ ص٢٦٨، وما بعدها) ومختصر طبقات الحنابلة لمحمد جميل عمر الشطي (ت١٣٧٩هـ) طبع مطبعة الترقي بدمشق ١٣٣٩هـ، (ص١٠٢، ١٠٣) والتقييد لمحمد بن عبدالغني بن نقطة البغدادي الحنبلي(ت٢٦٩هـ) (ج١/ ص٣١٤)،=

ونعلم أنها حق، نقطع على العلم بها»[1]اهـ.

ويذهب الباحث إلى أن الإمام أحمد ينص على ذلك من ناحية، ويتقبل أحاديث الآحاد التي تتحدث عن العقائد من ناحية أخرى، وممن نسب إلى الإمام أحمد بن حنبل أنه يذهب إلى أن أحاديث الآحاد تفيد العلم -غير ابن تيمية وابن القيم والسفاريني -رحمهم الله- الإمام ابن حزم في أحكامه[2] والشوكاني في إرشاده[3].

٤- **مذهب الإمام مالك بن أنس:**

ينقل الإمام المجتهد الظاهري ابن حزم[4] وشيخ الإسلام ابن تيمية[5] والعلامة ابن القيم[6] وغيرهم أن الفقيه المالكي ابن خويزمنداد[7] ذكر في كتابه أصول الفقه: «أن مالكا صرح بأنه يرى أن أحاديث الآحاد تفيد العلم».

قصر بعض العلماء العلم اليقيني على أحاديث الصحيحين:

وقد ذهب فريق من العلماء إلى أن أحاديث الصحيحين وحدهما مقطوع بصحتها وتفيد العلم اليقيني:

أ- ومن هؤلاء الشيخ العلامة أبو عمرو بن الصلاح -رضي الله عنه-

=طبع دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد الدكن، الهند (١٤٠٤هـ)، والعبر للذهبي (ج٢/ ص٥١).

(١) انظر المسودة لابن تيمية (ص٢٤٢).

(٢) انظر الأحكام في أصول الأحكام لابن حزم (ج١/ ص١٠٧).

(٣) انظر إرشاد الفحول للشوكاني (ص: ٤٧) مطبعة صبيح بالقاهرة عام ١٣٤٩هـ.

(٤) انظر الأحكام لابن حزم (ج١/ ص١٠٧). وكتاب أصل الاعتقاد للدكتور عمر الأشقر، ففيه الغنية ومنه استللت هذا المبحث وأضفت عليه.

(٥) انظر المسودة لابن تيمية (ص: ٢٤٢).

(٦) انظر مختصر الصواعق المرسلة لابن القيم (ج٢/ ص٢٧٥).

(٧) هو الفقيه الأصولي محمد بن أحمد بن عبدالله بن خويز منداد المالكي العراقي من آثاره، كتاب كبير في الخلاف، وكتاب في أصول الفقه، توفي عام (٣٩٠هـ)، ترجمته في معجم المؤلفين لعمر رضا كحالة (ج٨/ ص٢٨٠)، طبع دار إحياء التراث العربي -بيروت والوافي بالوفيات للصفدي (ج٨/ ص٥٢).

حيث قال في مقدمته: «وما اتفق عليه البخاري ومسلم جميعه مقطوع بصحته، والعلم اليقيني النظري واقع به، خلافا لقول من نفى ذلك محتجا بأنه لا يفيد في أصله إلا الظن، وإنما تلقته الأمة بالقبول لأنه يجب عليهم العلم بالظن، والظن قد يخطئ، وقد كنت أميل إلى هذا وأحسبه قويا، ثم بان لي أن المذهب الذي اخترناه أولا هو الصحيح لأن ظن من هو معصوم من الخطأ لا يخطئ والأمة في اجماعها معصومة من الخطأ... وما انفرد به البخاري ومسلم مندرج في قبيل ما يقطع بصحته لتلقي الأمة كل واحد من كتابيهما بالقبول على الوجه الذي فصلناه من حالهما فيما سبق...»[1].

واستثنى ابن الصلاح من ذلك أحرفا يسيرة تكلم عليها بعض أهل النقد من الحفاظ كالدارقطني وغيره[2].

هذا وقد علق الشيخ العلامة أحمد محمد شاكر على كلام أبي عمرو (أن في البخاري أحاديث قليلة انتقدها بعض الحفاظ) فقال: «الحق الذي لامرية فيه عند أهل الحديث من المحققين، ومن اهتدى بهديهم وتبعهم على بصيرة من الأمر: أن أحاديث الصحيحين كلها صحيحة ليس في واحد منها مطعن أو ضعف، وإنما انتقد الدار قطني وغيره من الحفاظ بعض الأحاديث على معنى أن ما انتقدوه ولم يبلغ في الصحة الدرجة العليا التي التزمها كل واحد منهما في كتابه، وأما صحة الحديث في نفسه فلم يخالف فيها أحد»[3] اهـ.

---

(١) انظر التقييد والإيضاح على مقدمة ابن الصلاح للحافظ العراقي (ص: ٤١) وكذلك راجع تدريب الراوي (ج١/ ص١٠٤) وانظر صيانة صحيح مسلم لابن الصلاح (ص: ٨٥، ٨٦)، طبع دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن- الهند.

(٢) وقد سبق ابن الصلاح إلى هذا المذهب الحافظ أبو الفضل محمد بن طاهر المقدسي وأبو نصر عبدالرحيم بن عبدالخالق بن يوسف (ت٥٧٤هـ) والمترجم له في شذرات الذهب (ج٤/ ص٢٤٨)، كما في التقييد والإيضاح (ص٤١) وكانا يقولان بأن ما أخرجه الشيخان مقطوع بصحته وسبق ابن طاهر أبو بكر الحوزقي وأبو عبدالله الحميدي ونحوهما، انظر في ذلك النكت على مقدمة ابن الصلاح لابن حجر (ج١/ ص٣٨٠).

(٣) انظر اختصار علوم الحديث بشرحه الباعث الحثيث للعلامة أحمد محمد شاكر (ص٣٥)، -غير محققة- وانظر أيضا ألفية السيوطي بتعليق أحمد محمد شاكر (ص٥).

ب- ومنهم الحافظ ابن كثير في اختصار علوم الحديث، بعدما نقل كلام ابن الصلاح واعتراض النووي عليه ورده له، قال: «وأنا مع ابن الصلاح فيما عول عليه وأرشد إليه»[1].

جـ- وكذلك الحافظ السيوطي بعدما نقل كلام الشيخ أبي عمرو بن الصلاح وموافقة ابن كثير له، قال: «قلت: وهو الذي اختاره ولا اعتقد سواه»[2].

د- ومنهم أبو إسحاق الإسفراييني[3] -رحمه الله تعالى- حيث قال: أهل الصنعة مجمعون على أن الأخبار التي اشتمل عليها الصحيحان مقطوع بصحة أصولها ومتونها، ولا يحصل الخلاف فيها بحال، وإن حصل فذاك اختلاف في طرقها ورواتها، قال: فمن خالف حكمه خبرا منها، وليس له تأويل سائغ للخبر، نقضنا حكمه، لأن هذه الأخبار تلقتها الأمة بالقبول»[4]اهـ.

هـ- ومنهم الحافظ العلامة ابن حجر العسقلاني حيث يرى أن أحاديث الآحاد تفيد العلم سواء أكانت في الصحيحين أو في المشهور أو في المسلسل بالأئمة الحفاظ المتقنين حيث لا يكون غريبا[5].

---

(١) انظر الباعث الحثيث، المصدر السابق (ص٣٥).

(٢) انظر تدريب الراوي (ج١/١٠٦).

(٣) هو الإمام الجليل العلامة ركن الدين إبراهيم بن محمد بن إبراهيم بن مهران الشافعي كان شيخ خراسان ومن فقهاء الشافعية وكبار أئمة الأصول، أحد المجتهدين في عصره، وصاحب المصنفات الباهرة، متبحر في علوم الدين كلاما وفروعا وأصولا توفي عام (٤١٨هـ) في بلاده خراسان. ترجمته تجدها في طبقات الشافعية لابن قاضي شبهة (ج/١ ص١٧٠) تحقيق عبدالعليم خان، طبع عالم الكتب -بيروت، واللباب في تهذيب الأنساب (ج/١ ص٥٥) لعز الدين أبي الحسن علي ابن الأثير الجزري، طبع دار صادر بيروت، وطبقات الشافعية للسبكي (ج٦/ ص٢٥٦-٢٦٢)، ووفيات الأعيان (ج/١ ص٢٨)، والوافي بالوفيات (ج٦/ ص١٠٤).

(٤) انظر قواعد التحديث للقاسمي(ص٨٥)،دار الكتب العلمية،بيروت الأولى ١٣٩٩هـ.

(٥) انظر شرح النخبة (ص٢٠-٢٦)، وتدريب الراوي (ج/١ ص١٠٥-١٠٦)، وزاد ابن حجر في النكت (ج/١ ص٣٧٨)، الخبر الذي تلقته الأمة بالقبول، قال: «ولا شك أن إجماع الأمة على القول بصحة الخبر أقوى من إفادة العلم من القرائن المحتفة، ومن مجرد كثرة الطرق»، اهـ، وانظر شرح قصب السكر لعبد الكريم بن مراد الأثري (ص: ٣٤).

و- ومنهم الإمام المجتهد العلامة الشوكاني حيث يقول في إرشاد الفحول: «واعلم أن الخلاف الذي ذكرناه في أول هذا المبحث من إفادة خبر الآحاد الظن أو العلم يقيد بما إذا كان خبر واحد لم ينضم إليه ما يقويه، وأما إذا انضم إليه ما يقويه أو كان مشهورا أو مستفيضا فلا يجري فيه الخلاف المذكور، ولا نزاع في أن خبر الواحد إذا وقع الاجماع عليه قد صيره من المعلوم صدقه، وهكذا خبر الواحد إذا تلقته الأمة بالقبول فكانوا بين عامل به ومتأول له، ومن هذا القسم أحاديث صحيحي البخاري ومسلم، فإن الأمة قد تلقت ما فيهما بالقبول»[١].

ي- ومنهم الفقيه المجتهد داود الظاهري[٢] وابن حزم حيث نقل ابن حزم في كتابه: «أن خبر الواحد العدل عن مثله إلى رسول الله ﷺ يوجب العلم والعمل»[٣].

وهناك جلة من العلماء: قال العلامة الحافظ ابن حجر العسقلاني في شرحه للنخبة: وممن صرح بإفادة ما خرجه الشيخان العلم النظري الأستاذ أبو إسحاق الإسفراييني، ومن أئمة الحديث أبو عبدالله الحميدي وأبو الفضل بن

---

(١) انظر إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول (ص: ٤٩)، طبع مطبعة السعادة بالقاهرة ١٣٢٧هـ.

(٢) هو الحافظ الفقيه المجتهد أبو سليمان داود بن علي بن خلف الأصبهاني الظاهري، ولد سنة (٢٠٠هـ) وإليه تنسب الطائفة الظاهرية في الفقه من أهل السنة والجماعة، وسميت بذلك لأخذها بظاهر الكتاب والسنة وإعراضها عن التأويل والرأي والقياس، وكان داود أول من جهر بهذا القول، وهو أصبهاني الأصل من أهل (قاشان) سكن بغداد ثم انتهت إليه رئاسة العلم فيها، أخذ العلم عن إسحاق وأبي ثور، قال الذهبي صنف التصانيف وكان بصيرا بالحديث صحيحه وسقيمه، وقال الخطيب كان إماما ورعا، ناسكا زاهدا، وفي كتبه حديث كثير، لكن الرواية عنه عزيزة جدا، وقال ابن خلكان: قيل كان يحضر مجلسه كل يوم أربعمائة صاحب طيلسان أخضر، توفي رحمه الله في بغداد سنة ٢٧٠هـ، ترجمته في تذكرة الحفاظ للذهبي (ج٢/ ص٥٧٢-٥٧٣) ووفيات الأعيان (ج٢/ ص٢٥٥)، وتاريخ بغداد (ج٨/ ص٣٦٩-٣٧٥)، ولسان الميزان لابن حجر (ج٢/ ص٤٢٢)، والأنساب للسمعاني (ج٥/ ص٢٦٢-٢٦٥).

(٣) انظر الإحكام لابن حزم (ج١/ ص١٠٧).

طاهر[1] وغيرهما.. وقال: وممن صرح بإفادة المشهور -إذا كانت له طرق متباينة سالمة من ضعف الرواة والعلل- العلم النظري أبو منصور البغدادي[2] والأستاذ أبو بكر بن فورك[3] وغيرهما[4].

موقف الشيخ المحقق ابن تيمية:

قال العلامة ابن كثير الدمشقي في اختصار علوم الحديث(ص٣٥-حاشية):

---

(١) هو العلامة الحافظ محمد بن طاهر المعروف بالقيسراني المقدسي، كان أحد الرحالين في طلب الحديث والعلم، ومن المشهورين بالحفظ والمعرفة بعلوم الحديث، وله مصنفات تدل على غزارة علمه منها أطراف الكتب الستة وشروط الأئمة الستة وغيرها، ولد ببيت المقدس سنة (٤٨٨هـ) وتوفي ببغداد سنة (٥٠٧هـ) قال عنه الذهبي: ليس بالقوي فإن له أوهاما كثيرة في تواليفه» وقال ابن حجر «له انحراف عن السنة إلى التصوف غير المرضي، وهو في نفسه صدوق لم يتهم» انظر تذكرة الحفاظ (ج٤/ ص١٢٤٣)، وميزان الاعتدال (ج٣/ ص٥٨٧)، ولسان الميزان (ج٥/ ص٢٠٧)، وينبغي الإشارة إلى أن ابن طاهر المقدسي قد حكم على أحاديث الصحيحين بإفادتها العلم القطعي اليقيني وذلك في كتابه: شروط الأئمة الستة (ص: ١٣)، تحقيق الشيخ محمد زاهد الكوثري -المتعصب ضد ابن تيمية وأفكاره حتى إنه كفره والعياذ بالله- طبع مكتبة عاطف بالقاهرة.

(٢) هو الفقيه الأصولي الأديب أبو منصور عبدالقاهر بن طاهر البغدادي الشافعي، كان ماهرا في فنون عديدة، ذا مال وثروة أنفقها على أهل العلم والحديث، توفي سنة (٤٢٩هـ) ودفن إلى جانب شيخه العلامة أبي إسحاق الإسفراييني -رحمهما الله- وكان من أكبر تلامذته، حدث عن خلق كثير، وحدث عنه أبو بكر البيهقي وأبو القاسم القشيري وغيرهما، توفي ببغداد ترجمته في طبقات الشافعية للأسنوي (ج١/ ص١٩٤-١٩٦)، طبقات ابن قاضي شهبة (ج١/ص٩٤) وطبقات ابن هداية الله (للشافعية) (ص: ١٣٩-١٤٠)، وإنباه الرواة (ج٢/ ص١٨٥-١٨٦).

(٣) هو الإمام الجليل النحوي الفقيه الأصولي المتكلم محمد بن الحسن بن فورك الأنصاري الأصبهاني الشافعي، كان فيلسوفا ولغويا ومفسرا وفقيها، اهتم بعلم الكلام وبحث في الحديث والقرآن من وجهة النظر الكلامية، كان له هيبة وجلالة وورع زاهد، من مؤلفاته الكثيرة، «مشكل الحديث» مات مسموما سنة (٤٠٦هـ) ترجمته في إنباه الرواة على أنباه النحاة لأبي الحسن القفطي (ج٣/ ص١١٠)، (ت٦٤٦هـ) طبع دار الكتب المصرية -القاهرة، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، ووفيات الأعيان (ج٤/ ص٢٧٢)، وتاريخ التراث لفؤاد سزكين (ج٤/ ص٥١-٥٢)، والوافي بالوفيات (ج٢/ ص٣٤٤).

(٤) انظر شرح النخبة «نزهة النظر» (ص: ٢٤-٢٥)، نقل بتصرف، وقال ابن حجر في نكته على مقدمة ابن الصلاح (ج١/ ص٣٧٨)، والأستاذ أبو إسحاق الإسفراييني».

«ثم وقفت بعد هذا على كلام لشيخنا العلامة ابن تيمية مضمونه: «أنه نقل القطع بالحديث الذي تلقته الأمة بالقبول عن جماعات من الأئمة؛ منهم: القاضي عبدالوهاب المالكي[1] والشيخ أبو حامد الإسفراييني[2] والقاضي أبو الطيب الطبري[3] والشيخ أبو إسحاق الشيرازي[4] من الشافعية، وابن حامد[5]

---

(١) هو الإمام الفقيه شيخ المالكية أبو محمد عبدالوهاب بن علي بن نصر بن هارون ابن أمير العرب مالك بن طوق التغلبي العراقي، صنف في مذهب مالك كتاب «التلقين» وهو من أجود المختصرات، توفي سنة ٤٢٢هـ، ترجمته في ترتيب المدارك (ج٤/ ص٦٩١-٦٩٥)، للقاضي عياض، وتبيين كذب المفتري (ص: ٢٤٩-٢٥٠)، فيما نسب إلى الإمام أبي الحسن الأشعري لابن عساكر الدمشقي (ت٥٧١هـ) تحقيق حسام الدين المقدسي طبعة عام ١٣٩٩هـ، دار الفكر، دمشق.

(٢) هو شيخ الإسلام العلامة أبو حامد، أحمد بن أبي طاهر محمد بن أحمد الإسفراييني شيخ الشافعية ببغداد، ولد سنة ٣٤٤هـ، سمع من أبي بكر الإسماعيلي وسمع السنن من الدارقطني وغيرهم، حدث عن تلامذته ومنهم أبو الحسن الماوردي وأبو الحسن المحاملي وسليم الرازي وآخرون، توفي عام ٤٠٦هـ، ترجمته في المنتظم لابن الجوزي (ج٧/ ص٢٧٧-٢٧٨)، والعبر للذهبي (ج٣/ ص٩٢) وطبقات الشافعية لابن هداية الله (ص١٢٧-١٢٨)، تحقيق د. عادل نويهض طبع دار الآفاق الجديدة، بيروت ١٩٧١م، تاج العروس من جواهر القاموس لأبي الفيض محمد مرتضى الحسيني الزبيدي (ت١٢٠٥هـ) المطبعة الخيرية بمصر (ج٩/ ص٢٣٦)، ومختصر دول الإسلام للذهبي (ج١/ ص٢٤٣)، تحقيق فهيم شلتوت ومحمد مصطفى إبراهيم، طبعة الهيئة المصرية العامة للكتاب، عام ١٩٧٩م.

(٣) هو شيخ الإسلام القاضي طاهر بن عبدالله بن عمر الطبري، الفقيه الشافعي ولد سنة (٣٤٨هـ) وتوفي (٤٥٠هـ) سمع من كبار العلماء واستوطن بغداد، قال الخطيب: كان شيخنا أبو الطيب ورعا عاقلا، عارفا بالأصول والفروع، محققا حسن الخلق ترجمته في تاريخ بغداد (ج٩/ ص٣٥٨-٣٦٠)، وطبقات الشافعية للأسنوي (ج٢/ ص١٥٧-١٥٨)، وطبقات ابن هداية الله (ص١٥٠-١٥١)، وروضات الجنات في أحوال العلماء والسادات لمحمد باقر الموسوي الخوانساري (ت١٣١٣هـ) (ص: ٣٣٨)، طبع إيران - الطبعة الثانية الحجرية عام ١٣٤٧هـ.

(٤) هو الإمام أبو إسحاق إبراهيم بن علي بن يوسف الشيرازي، من أكابر فقهاء الشافعية ومفتي الأمة في وقته، صاحب التصانيف المشتهرة والمعتمدة في الفقه والأصول منها: المهذب واللمع، وشرح اللمع والمعونة في الجدل، والتبصرة، كلها في أصول الفقه توفي عام (٤٧٦هـ)، ترجمته في طبقات السبكي (ج٣/ ص٨٨)، وتهذيب الأسماء (ج٢/ ص١٧٢) للنووي.

(٥) ابن حامد هو أبو عبدالله الحسين بن حامد بن علي بن مروان البغدادي الوراق المتوفي سنة (٤٠٣هـ) شيخ الحنابلة ومفتيهم، هو أكبر تلامذة أبي بكر غلام الخلال، صنف كتاب «الجامع» في عشرين مجلدا في الاختلاف ترجمته في: البداية=

وأبو يعلى ابن الفراء[1] وأبو الخطاب[2] وابن الزاغوني[3] وأمثالهم من الحنابلة.

وشمس الأئمة السرخسي[4] من الحنفية. قال: «وهو قول أكثر أهل

=والنهاية (ج١١/ ص٣٤٩)، وتاريخ بغداد (ج٧/ ص٣٠٣) والوافي بالوفيات (ج١١/ ص٤١٥).

(١) هو القاضي محمد بن الحسين بن محمد بن خلف الفراء، أبو يعلى، عالم عصره في الأصول والفروع وأنواع الفنون من أهل بغداد، ارتفعت مكانته عند القادر بالله والقائم بأمر الله العباسيين وولاه القائم قضاء دار الخلافة وغيرها، ولد سنة (٣٨٠هـ) وتوفي عام (٤٥٨هـ)وكان -رحمه الله- ذا عبادة وتهجد وملازمة للتصنيف مع الجلالة والمهابة، ترجمته في تاريخ بغداد (ج٢/ ص٢٥٦) وطبقات الحنابلة (ج٢/ ص١٩٣-٢٣٠) والوافي (ج٣/ ص٨٠٧)، والأعلام للزركلي (ج٦/ ص٩٩-١٠٠).

(٢) أبو الخطاب هو الإمام الفقيه محفوظ بن أحمد بن الحسن بن أحمد الكلوذاني البغدادي، أحد أئمة المذاهب وأعيانه سمع من الجوهري وأبي يعلى وجماعة، وقرأ على العلماء الكثير من مصنفاتهم وألف رسائل عدة وكتب ضخمة منها الهداية في الفقه، والانتصار، ورؤوس المسائل، والتمهيد في الأصول، والتهذيب في الفرائض وغيرها ولد سنة (٤٣٤هـ، وتوفي ٥١٠هـ) وقبر بجانب الإمام أحمد ببغداد، ترجمته في ذيل طبقات الحنابلة (ج١/ ص١١٦)، ومرآة الزمان في تاريخ الأعيان (ج٩/ ص٤١)، لأبي المظفر قز أوغلي المعروف بسبط ابن الجوزي (٦٥٤هـ) طبع حيدر آباد الدكن (عام ١٣٧٠هـ)، والمستفاد لأحمد بن أيبك الدمياطي (ت٧٤٩هـ) (ص: ٢٢٦)، طبع دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد الدكن عام ١٣٦٥هـ، ومناقب الإمام أحمد لأبي الفرج بن الجوزي (ص٦٣٥)، تحقيق د. عبدالله بن عبدالمحسن التركي، طبع الخانجي بمصر، الطبعة الأولى عام١٣٩٩هـ.

(٣) ابن الزاغوني هو أبو الحسن علي بن عبيد الله بن نصر الله ابن الزاغوني، شيخ الحنابلة، ذو الفنون صاحب التصانيف، كان من بحور العلم، قال الذهبي: «رأيت لأبي الحسن مقالة في الحرف والصوت، عليه فيها مآخذ، والله يغفر له، فيا ليته سكت (ولد ٤٥٥ هـ وتوفي٥٢٧هـ) ترجمته في سير أعلام النبلاء (ج١٩/ ص٦٠٥-٦٠٧) الوافي (ج١٢/ ص١١٢)، وشذرات الذهب (ج٤/ ص٨٠) وتبصير المنتبه لابن حجر (ج٢/ ص٦٥٠)، تحقيق علي محمد النجار طبع الدار المصرية للترجمة والتاليف.

(٤) هو الفقيه المتكلم الأصولي محمد بن أحمد بن أبي سهل أبو بكر السرخسي شمس الأئمة، من طبقة المجتهدين في المسائل، من آثاره «المبسوط»، أملي المبسوط نحو خمس عشرة مجلدا وهو في السجن بأوز جند، كان محبوسا في الجب بسبب كلمة نصح بها الخاقان «الأمير» وكان يملي من خاطره من غير مطالعة كتاب، وهو في الجب وأصحابه في أعلى الجب توفي رحمه الله سنة (٤٩٠هـ، وقيل ٥٠٠هـ) ترجمته في طبقات الحنفية (ج٢/ ص٢١)، وقال اللكنوي: ونسبته إلى سرخس من بلاد خراسان وله كتاب في أصول الفقه وشرح السير الكبير، ترجمته أيضا في معجم المؤلفين (ج٨/ ص٢٣٩)،لعمر رضا كحالة، والفوائد البهية في تراجم الحنفية=

الكلام من الأشعرية وغيرهم[1] كأبي إسحاق الإسفراييني وابن فورك. قال[2]: وهو مذهب أهل الحديث قاطبة، ومذهب السلف عامة»[3].

ويقول شيخ الإسلام في مجموع الفتاوى ما نصه[4]: (ومن الحديث الصحيح ما تلقاه المسلمون بالقبول فعملوا به...، فهذا يفيد العلم ونجزم بأنه صدق لأن الأمة تلقته بالقبول تصديقا وعملا بموجبه، والأمة لا تجتمع على ضلالة»... وذكر في الصفحة التالية أن مما اجمعت الأمة على صحته أحاديث البخاري ومسلم. وهو يقول مبينا ذلك في علم الحديث)[5]: «ومن الصحيح ما تلقاه بالقبول والتصديق أهل العلم بالحديث، كجمهور أحاديث البخاري ومسلم، فإن جميع أهل العلم بالحديث يجزمون بصحة جمهور أحاديث الكتابين، وسائر الناس تبع لهم في معرفة الحديث فإجماع أهل العلم بالحديث على أن هذا الخبر صدق كإجماع الفقهاء على أن هذا الفعل حلال أو حرام أو واجب، وإذا أجمع أهل العلم على شيء فسائر الأمة تبع لهم، فإجماعهم معصوم لا يجوز أن يجمعوا على خطأ»[6].

=لأبي الحسنات اللكنوي (ص: ١٥٨-١٥٩).

(١) وبه صرح الخطيب البغدادي في كتابه المستطاب «الفقيه والمتفقه» (ج١/ص١٥٠)، تحقيق الشيخ إسماعيل الأنصاري، طبع دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الثانية ١٤٠٤هـ.

(٢) قارن ما هو هنا بمجموع الفتاوى (ج١٨/ص١٦، ٢٢، ٢٣، ٤٠، ٤١، ٤٨، ٤٩) ومقدمة أصول التفسير لابن تيمية تحقيق الدكتور عدنان زرزور (ص: ٦٦-٦٩)، الطبعة الأولى لدار القرآن الكريم في الكويت عام ١٣٩١هـ - ١٩٧١م، وتفسيرات ابن تيمية (ص: ١٩)، طبع حيدر آباد، الدكن بالهند.

(٣) نقل السيوطي كلام شيخ الإسلام ابن تيمية هذا دون أن يعزو القول له، وذلك في تدريب الراوي (ج١/ص١٠٥)، وإنما قال «نقل بعض الحفاظ المتأخرين».. وذكر الأسماء المذكورة آنفا بتمامه وكماله ونقل الحافظ ابن حجر في النكت على مقدمة ابن الصلاح (ج١/ص٣٧٦)، كلام ابن كثير هذا ونقله عن شيخه ابن تيمية، وطول في بيانه والتعقيب عليه، فلينظر.

(٤) مجموع الفتاوى مجلد ١٨، (ص١٦)، ومقدمة في أصول التفسير (ص: ١٩)، ومجموع الفتاوى (ج١٣/ص٣٥٠).

(٥) انظر علم الحديث لابن تيمية (ص: ٧٣)، تحقيق موسى محمد علي.

(٦) انظر علم الحديث(ص٧٤-٧٥) ومجموع الفتاوى (ج١/ص٢٥٦-٢٥٧) وكأن شيخ=

وقال الحافظ ابن تيمية كلاما نفيسا أيضا (ص١٠٣) نصه: «وعلى هذا فكثير من متون الصحيحين متواتر اللفظ عند أهل العلم بالحديث وإن لم يعرف غيرهم أنه متواتر، ولهذا كان أكثر متون الصحيحين مما يعلم علماء الحديث علما قطعيا أن النبي ﷺ قاله، تارة لتواتره عندهم، وتارة لتلقي الأمة له بالقبول، وخبر الواحد المتلقى بالقبول يوجب العلم عند جمهور العلماء من أصحاب أبي حنيفة ومالك والشافعي وأحمد، وهو قول أكثر أصحاب الأشعري، كالإسفراييني وابن فورك، فإنه وإن كان في نفسه لا يفيد إلا الظن، لكن لما اقترن به إجماع أهل العلم بالحديث على تلقيه بالتصديق كان بمنزلة إجماع أهل العلم بالفقه على حكم مستندين في ذلك إلى ظاهر أو قياس

=الإسلام يشير بهذا الكلام إلى حديث رسول الله ﷺ المشهور «إن الله قد أجار أمتي أن تجتمع على ضلالة» قال محقق كتاب السنة لابن أبي عاصم أبو بكر بن أحمد بن عمرو بن أبي عاصم (ت٢٨٧هـ) حديث رقم (٤١، ٤٢، ٤٣، ٤٤): حديث صحيح لشواهده، وهو من رواية أنس بن مالك -رضي الله عنه-» طبع المكتب الإسلامي، بيروت عام ١٤٠٠هـ، وقد وردت في هذا المعنى أحاديث بلغت حد التواتر المعنوي، وانظر في ذلك المستصفى في علم الأصول لأبي حامد الغزالي (ج٢/ ص٢١٥) طبع مطبعة بولاق بالقاهرة عام ١٣٢٢هـ، والإحكام للآمدي (ج١/ ص١٦٣-١٦٤) والفقيه والمتفقه للبغدادي (ج١ص١٦٧-١٦٨) ورواه الترمذي من حديث ابن عمر بلفظ «لا يجمع الله هذه الأمة على ضلالة أبدا» رقم الحديث (٢١٦٧) في ٣٤- كتاب الفتن، ٧-باب ما جاء في لزوم الجماعة، وقال: هذا حديث غريب من هذا الوجه ورواه أبو داود في كتاب الفتن، باب ١، والدارمي في المقدمة باب ٧، وابن ماجه برقم ٣٩٥٠، كتاب الفتن، باب السواد الأعظم، من طريق الوليد بن مسلم عن معان بن رفاعة، والحاكم في المستدرك عن ابن عباس رفعه «لا يجمع الله هذه الأمة على ضلالة ويد الله مع الجماعة» (ج/ ١ص١١٥) وحلية الأولياء (ج٣/ ص٣٧) لأبي نعيم ورواه الإمام أحمد في المسند (ج٦/ ص٣٩٦) والطبراني في الكبير (ج٦/ ص٢٧٠) عن أبي بصرة الغفاري مرفوعا في حديث فيه: «سألت ربي أن لا تجتمع أمتي على ضلالة فأعطانيها» ورواه أبو القاسم هبة الله بن الحسن بن منصور الطبري اللالكائي (ت٤١٨هـ) في شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (ج١/ ص١٠٥) تحقيق أحمد سعد حمدان، طبع دار طيبة، الرياض، وتكملته: «فإذا رأيتم الاختلاف فعليكم بالسواد الأعظم» وأورده ابن حجر وصححه في النكت الظراف، حاشية تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف (ج١/ ص٤٤٣) وعزا روايته للطبري -وهي بنفس طريق اللالكائي- في كتاب السنة، انظر النكت الظراف طبع بتحقيق عبدالصمد شرف الدين، وإشراف زهير الشاويش طبع المكتب الإسلامي بيروت، والدار القيمة، بومباي- الهند، الطبعة الثانية عام ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م.

أو خبر واحد، فإن ذلك الحكم يصير قطعيا عند الجمهور، وإن كان بدون الإجماع ليس بقطعي، لأن الإجماع معصوم، فأهل العلم بالأحكام الشرعية لا يجمعون على تحليل حرام ولا تحريم حلال، كذلك أهل العلم بالحديث لا يجمعون على التصديق بكذب ولا التكذيب بصدق، وتارة يكون علم أحدهم لقرائن تحتف بالأخبار توجب لهم العلم، ومن علم ما علموه حصل له من العلم ما حصل لهم»[1].

وقال في موضع آخر[2]: «وإذا كان كذلك فأكثر متون الصحيحين معلومة متقنة، تلقاها أهل العلم بالحديث بالقبول والتصديق وأجمعوا على صحتها، وإجماعهم معصوم من الخطأ، كما أن إجماع الفقهاء على الأحكام معصوم من الخطأ... فكذلك أهل العلم بالحديث إذا أجمعوا على صحة خبر أفاد العلم، وإن كان الواحد منهم يجوز عليه الخطأ، لكن إجماعهم معصوم من الخطأ».

وقال قولته الفاصلة القاضية على النزاع[3]: «فالخبر الذي رواه الواحد من الصحابة والاثنان إذا تلقته الأمة بالقبول والتصديق أفاد العلم عند جماهير العلماء، ومن الناس من يسمي هذا المستفيض، والعلم هنا حصل بإجماع العلماء على صحته، فإن الإجماع لا يكون على خطأ، ولهذا كان أكثر متون الصحيحين مما يعلم صحته عند علماء الطوائف، من الحنفية والمالكية والشافعية والحنبلية والأشعرية، وإنما خالف في ذلك فريق من أهل الكلام»[4]. وما ذهب

---

(١) انظر علم الحديث لابن تيمية (ص١٠٣-١٠٤) ومقدمة في أصول التفسير (ص٦٨) ومجموع الفتاوى (ج١٨/ ص٤١)

(٢) انظر علم الحديث لابن تيمية (ص١١٧) وتفسيرات ابن تيمية (ص١٩) ونقل ذلك العلامة ابن القيم في مختصر الصواعق المرسلة فلينظر (ج/ ٢ص٤٧٥).

(٣) انظر مجموع الفتاوى (ج١٨/ ص٧٠)

(٤) يقول الباحث -وفقه الله للحق-: «بل خالف في ذلك طائفة من المحدثين وعلى رأسهم الإمام المحقق المدقق شيخ الإسلام النووي، فلقد قال في التقريب (ص١٨) رادا على ابن الصلاح ومخالفا له: وخالفه المحققون والأكثرون فقالوا: يفيد الظن ما لم يتواتر» وذكر مثل هذا الكلام في شرحه لصحيح مسلم ولكن بتوسع فلينظر في (ج١/ ص٢٠) وخلاصته: أن مزية الصحيحين على غيرهما بإجماع العلماء هي وجوب العمل بما فيهما من غير توقف النظر فيه، وبهذا لا يلزم إجماعهم على القطع بأنه كلام النبي ﷺ وحكى تغليظ مقالة ابن الصلاح عن ابن برهان=

إليه شيخ الإسلام ابن تيمية -أكرمه الله في الغرف العلية- ومن قبله من الأئمة الأعلام هو قول علماء السلف عامة وسبقه (أي ابن الصلاح) إلى القول بذلك في الخبر المتلقى بالقبول الجمهور[1] من المحدثين والأصوليين، وعامة السلف،

=الشافعي، ونقل هذا السيوطي في تدريب الراوي، ونقل أيضا: أن العز بن عبدالسلام عاب على ابن الصلاح هذا القول، وقال: إن بعض المعتزلة يرون أن الأمة إذا عملت بحديث اقتضى ذلك القطع بصحته، وقال: هو مذهب رديء» انظر التدريب (ج١/ص١٠٥) وقد تولى الرد على النووي الإمام ابن حجر العسقلاني في النكت (ج١/ص٣٧١) وما بعدها، وناقشه مناقشة علمية، ورد أيضا على النووي وابن عبدالسلام الإمام شيخ الإسلام البلقيني في محاسن الاصطلاح، تحقيق الدكتورة عائشة بنت عبدالرحمن (ص١٠١) مطبعة دار الكتب بالقاهرة ١٤٠٥هـ، فقال: «وما قاله النووي وابن عبدالسلام ومن تبعهما ممنوع، وقد نقل بعض الحفاظ المتأخرون (يقصد شيخ الإسلام ابن تيمية) عن جماعة -ثم ذكر الذين عدهم ابن تيمية كما نقل ذلك ابن كثير آنفا- ثم قال: بل بالغ ابن طاهر المقدسي في صفة التصوف، فالحق ما كان على شرطهما وإن لم يخرجاه، ونقل هذه المقولة ابن حجر العسقلاني في النكت (ج١/ص٣٧٤) والسيوطي في التدريب (ج١/ص١٠٥) وانظر إسبال المطر (ص٣٤) للصنعاني، ولقد أبعد النجعة الدكتور نور الدين عتر في منهج النقد، وذهب إلى رأي النووي وجاء بأدلة ظنها له وهي في الحقيقة عليه (ص٢٤٥-٢٤٧) وكذلك شيخنا الدكتور الفاضل نهاد عبيد فلقد رجح مذهب النووي متأولا في كتابه مناهج المحدثين -مكتوب بخط اليد- (ص٥٧-٦١) وأظن أن سند هؤلاء هو ما ذهب إليه الشيخ عبدالقادر الأرنؤوط في أثناء تحقيقه لكتاب جامع الأصول في أحاديث الرسول ﷺ لابن الأثير الجزري حيث ذهب (ج١/ص١٢٥) إلى ترجيح مذهب النووي، ونصر ما كتبه ابن الأثير من أن خبر الواحد لا يفيد العلم، وانظر منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة والقدرية لابن تيمية (ج٤/ص٥٦-٥٨)، طبع بولاق بمصر ١٣٢١هـ.

(١) ومن العلماء الذين وافقوا ابن الصلاح وأيدوا ماذهب إليه ابن تيمية -غير من ذكرناهم-: ابن القيم في مختصر الصواعق المرسلة (ج٢/ص٣٧٢ وما بعدها) والحافظ صلاح الدين العلائي في تحقيق المراد في أن النهي يقتضي الفساد (ص١١٤) تحقيق إبراهيم محمد السلقيني طبع في مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، والحازمي في شروط الأئمة الخمسة (ص١٥) لأبي بكر محمد بن موسى الحازمي تحقيق الكوثري، طبع مكتبة عاطف بالقاهرة، والشوكاني في قطر الولي على حديث الولي (ص٢٣٠) تحقيق الدكتور إبراهيم هلال، طبع دار إحياء التراث العربي، بيروت، والشاه ولي الله الدهلوي في حجة الله البالغة (ج١/ص١٣٤) طبع المكتبة السلفية بلاهور باكستان، والعلامة محمد معين السندي في دراسات اللبيب في الأسوة الحسنة بالحبيب (ص٣٠٨) تحقيق محمد عبدالرشيد النعماني، مطبعة العربي كراتشي، وأبو الحسن الصغير بن محمد صادق السندي في بهجة النظر (ص٤٤) وهو شرح على شرح نخبة الفكر طبع أكاديمية الشاه ولي الله الدهلوي بحيدر آباد باكستان، والعلامة أبو الطيب صديق حسن خان القنوجي في=

بل وكذا غير واحد في الصحيحين»[1].

ويرى الباحث أن من نظر في كتب المحدثين الأعلام، علم يقينا أن مذهبهم الاحتجاج بأحاديث الآحاد، فالبخاري ومسلم وأبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه وأحمد بن خزيمة[2] والطبراني والدارمي[3] وغيرهم يوردون أحاديث الآحاد في كتبهم محتجين بها، فابن خزيمة مثلا ألف كتابا في التوحيد احتج فيه بعشرات وعشرات من الأحاديث الآحاد، والبخاري ومسلم أوردا كثيرا من الأحاديث الآحاد في باب العقائد من صحيحيهما.

=الحطة في ذكر الصحاح الستة (ص١٢٦) طبع ونشر إسلامي أكادمي لاهور، والإمام الشنقيطي عبدالله بن إبراهيم العلوي في نشر البنود على مراقي الصعود (ج٢/ ص٣٧) طبع المطبعة الجديدة بفاس المغرب، والعلامة محمد جمال الدين القاسمي في قواعد التحديث (ص٨٥) والعلامة أحمد محمد شاكر المصري في الباعث الحثيث (ص٣٥) طبع دار الكتب العلمية، بيروت، وشرح الألفية السيوطي (ص٤، ٥) والعلامة محمد أنور شاه الكشميري في فيض الباري شرح صحيح البخاري (ج١/ ص٤٥) طبع دار الباز بمكة المكرمة.

(١) وانظر ما كتبه ابن تيمية في كتابه الفذ منهاج السنة النبوية (ج٣/ ص٥٤، ٢٥، وج٧/ ص٢٣٥) طبع جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية عام ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م، تحقيق د. محمد رشاد سالم.

(٢) هو الحافظ شيخ الإسلام أبو بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة بن المغيرة بن صالح بن بكر السلمي النيسابوري (ولد سنة ٢٢٣هـ وتوفي سنة٣٣١هـ) بحر من بحور العلم، كتابه الصحيح من أنفع الكتب وأجلها، سمع من كبار المحدثين مثل ابن راهويه ومحمد بن حميد، حدث عنه البخاري ومسلم في غير الصحيحين وغيرهم ترجمته في تاريخ جرجان (ص٤١٣) لأبي القاسم حمزة بن يوسف السهيمي (ت٤٢٧هـ)طبع حيدر آباد الدكن، الهند (١٣٧٨هـ) تذكرة الحفاظ للذهبي (ج٢/ ص٧٢٠هـ) ومختصر طبقات علماء الحديث لابن عبدالهادي (ج١ص١٢٥) وطبقات القراء للجزري (ج٢/ ص٩٧-٩٨).

(٣) هو الإمام الحافظ عبدالله بن عبدالرحمن بن الفضل بن بهرام، أبو محمد التيمي ثم الدارمي السمرقندي، رحل وطاف، وألف وصنف، حدث عن يزيد بن هارون ويعلى بن عبيد وجعفر بن عون وغيرهم، وحدث عنه مسلم وأبو داود والترمذي وعبد بن حميد وغيرهم، وقال محمد بن بشار: حفاظ الدنيا أربعة: أبو زرعة بالري، ومسلم بنيسابور، وعبد الله بن عبدالرحمن بسمرقند، ومحمد بن إسماعيل ببخاري، صنف المسند والتفسير، توفي ليلة عرفة عام (٢٥٥هـ) ترجمته في طبقات الحنابلة (ج١/ ص١٨٨) الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المشرفة للكتاني- طبع دمشق ١٣٨٣هـ (ص٣٢٨) والأنساب للسمعاني (ج٦/ ص٢٨٠).

وقد ألف العلامة ابن عبدالبر المالكي كتابا أسماه الشواهد في إثبات خبر الواحد واستدل فيه[1] على العمل بخبر الواحد بعدة أدلة عقلية ونقلية وقال في تعليقه على أحد الأدلة: «وهذا بين في إيجاب العلم بخبر الواحد، وقبوله ممن جاء به إذا كان عدلا» ثم ذكر أن الحجة في إثبات خبر الواحد قائمة من الكتاب والسنة ودلائل الإجماع والقياس[2].

النتيجة:

ويصل الباحث بعد هذا العرض لآراء العلماء من المحدثين والأصوليين إلى حقيقة مفادها أن الشيخ شلتوت وأمثاله من العلماء الأفاضل قد وقعوا في خطأ شنيع ووهم كبير حينما نسبوا الإجماع إلى علماء المسلمين على أن خبر الواحد لا يفيد العلم، ولا يحتج به في العقائد، فالناظر إلى كلام سلفنا الصالح يعلم أنهم كانوا يثبتون العقائد بنصوص القرآن والحديث، لا يفرقون بين المتواتر والآحاد، ولا يفرقون في الاحتجاج بين العقائد والأحكام، ولم يعرف أحد خالف في هذا من الصحابة والتابعين وأتباع التابعين، ولا من الأئمة المرضيين أمثال الأئمة الأربعة.

وكان السلف وما يزال أتباعهم ينكرون أشد الإنكار على الذين يرغبون إلى ترك الأحاديث والنصوص، والاحتكام إلى العقل، ويسفهون من قال بذلك، والآن آن لنا أن نحقق القول في مذاهب العلماء لهذه المسألة الشائكة.

---

(١) انظر التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، لابن عبدالبر المالكي (ت٤٦٣هـ) طبع المغرب (ج٥ص١١٦) طبع وزارة الأوقاف المغربية (١٣٨٧هـ) وجذوة المقتبس في ذكر ولاة الأندلس للحميدي، طبع الدار المصرية للتأليف والترجمة بالقاهرة ١٩٦٦م (ص٣٦٨) وسير أعلام النبلاء للذهبي (ج١٨/ ص١٥٩) وترتيب المدارك للقاضي عياض (ج/ ص٨١٠)

(٢) انظر أدلته وحججه في كتابه الماتع الجامع: الاستذكار لمذاهب فقهاء الأمصار وعلماء الأقطار فيما تضمنه الموطأ من معاني الرأي والآثار وشرح ذلك كله بالإيجاز والاختصار» تحقيق عبدالمعطي أمين قلعجي، طبع دار قتيبة بدمشق وبيروت، ودار الوعي بحلب، والقاهرة الطبعة الأولى لعام ١٩٩٣م، المجلد (١٨) كتاب الصيام (٥)، باب ما جاء في الرخصة في القبلة للصائم والحديث في مرسل عطاء بن يسار عن أم سلمة.

١- المسلك الأول: الذين يحتجون بأحاديث الآحاد في الأحكام:

وهؤلاء يرون أن أحاديث الآحاد تفيد الظن ولا تفيد العلم، إلا أنه يجب الاحتجاج بها في الأحكام، أما العقائد فإنها قطعية، فلا يجوز أن يحتج عليها إلا بقطعي، وحجة هؤلاء أن أحاديث الآحاد لا تفيد إلا الظن، وما كان كذلك فقد نهينا عن اتباعه، وذم متبعيه، ويستدلون بالآيات الناهية عن اتباع الظن، والمخبرة عن أن الظن لا يغني من الحق شيئا، وهؤلاء تناقضوا لأن هذه النصوص التي احتجوا بها تنهي عن اتباع الظن في العقائد والأحكام، والذين قالوا بهذا القول جماعة قليلة من متأخري أهل الحديث ومن الأصوليين، وقال به علماء الكلام قديما، وكثر القول به في هذا العصر الأليم حتى ظنه الذين لا يعلمون إجماعا، ولم يقل بهذا القول على إطلاقه أحد من الصحابة ولا من التابعين ولا من الأئمة المرضيين أمثال أبي حنيفة ومالك والشافعي وأحمد وإسحاق[1] وداود الظاهري والبخاري ومسلم وأبو داود وغيرهم، وقد بين الباحث ضعف حجة هؤلاء -فيما سبق- فإن الآيات الناهية عن اتباع الظن تقصد الظن المرجوح، الذي ليس له أسس ثابتة كظن المشركين في معبوداتهم...

٢- المسلك الثاني: الذين قالوا إنها تفيد الظن ويحتجون بها في العقائد:

وهؤلاء قالوا: أحاديث الآحاد تفيد الظن لا العلم، ومع ذلك فإنه يحتج بها في العقائد، فالخلاف بين هؤلاء والذين يقولون تفيد العلم خلاف نظري

---

(١) هو الإمام الكبير أبو يعقوب إسحاق بن إبراهيم بن مخلد، الحنظلي المعروف بابن راهويه، من كبار أئمة الحديث والفقه، كان مجتهدا مطلقا، وكان قرين الإمام أحمد بن حنبل، وقد قال عنه الإمام أحمد -رحمه الله-: لا أعرف لإسحاق نظيرا في الدنيا» توفي -رحمه الله- سنة (٢٣٨هـ) وقيل (٢٤٣هـ) ترجمته في طبقات المفسرين لشمس الدين محمد بن علي بن أحمد الداوودي (ت٩٤٥هـ) (ج١/ ص٤٢٣) والوافي بالوفيات (ج٨/ ص٣٨٦-٣٨٨).

ليس له أثر في الواقع ومن هؤلاء حافظ المغرب ابن عبدالبر فهو يقول في حديث الآحاد «أنه يوجب العمل دون العلم كشهادة الشاهدين والأربعة سواء»... ثم قال: «وكلهم يروي خبر الواحد العدل في الاعتقادات ويعادي ويوالي عليها ويجعلها شرعا وحكما ودينا في معتقده، على ذلك أهل السنة والجماعة»[1].

ويبدو للباحث أن الإمام شيخ الإسلام محيي الدين النووي من هذا الفريق، فإننا إذا رجعنا إلى شرحه لأحاديث الآحاد التي وردت في العقيدة من صحيح مسلم وجدناه يقول مثلا: باب الدليل على أن حب الأنصار وعلي من الإيمان» و «باب الدليل على أن من مات لا يشرك بالله شيئا دخل الجنة» ويقول شيخ الإسلام النووي في حديث ضمام بن ثعلبة[2] وقد تضمن عقائد وغير العقائد: «وفي هذا الحديث العمل بخبر الواحد»[3].

ويقول في موضع آخر: «وفي الحديث أن الإيمان شرط الإقرار بالشهادتين مع اعتقادهما واعتقاد جميع ما أتى به رسول الله ﷺ»[4].

وقال في حديث آخر: «هذا حديث عظيم الموقع وهو أجمع أو من أجمع الأحاديث المشتملة على العقائد»[5].

---

(١) انظر المسودة في أصول الفقه الحنبلي لابن تيمية (ص٢٤٤).

(٢) هو ضمام بن ثعلبة السعدي من بني سعد بن بكر، وقع ذكره في حديث أنس في الصحيحين قدم على النبي ﷺ في السنة التاسعة للهجرة، ورجح هذا ابن حجر، ووهم في ذكر سنة قدومه الواقدي، فقال: كان مقدمه سنة خمس للهجرة، ويكنى بأبي بكر السعدي، وقد روى حديثه هذا ابن عباس وأبو هريرة وأنس بن مالك وطلحة بن عبيد الله، وكلها طرق صحاح كما قال أبو عمر بن عبدالبر المالكي، انظر الإصابة في تمييز الصحابة (ج٢/ص٢١٠-٢١١) طبعة دار الفكر عام (١٤٠٩هـ) والاستيعاب في أسماء الأصحاب وهو مطبوع بهامش الإصابة (ج٢/ ص٢١٥-٢١٦) ولم يذكر سنة وفاته، ولم أر أحدا -حسب علمي- ترجم له غير هذين المصدرين وذلك بعد طول بحث ولأي كبيرين، والله المستعان وهو أعلم وأحكم.

(٣) انظر صحيح مسلم بشرح النووي (ج١ص١٧١) طبع دار الفكر، بيروت.

(٤) المصدر السابق (ج١/ ص٢١٢).

(٥) المصدر السابق (ج١/ ص٢٢٧).

ولو أردت أن أستقصي عبارات النووي الدالة على أنه يذهب مذهب ابن عبدالبر في الاحتجاج بأحاديث الآحاد مع كونها ظنية عنده لطال الأمر وفيما ذكره الباحث كفاية. ومن هؤلاء العلماء السرخسي، فمع أنه يرى أن أحاديث الآحاد توجب الظن إلا أنها توجب عقد القلب عليه، ويرى أن الابتلاء بعقد القلب على الشيء بمنزلة الابتلاء بالعمل أو أهم، وقد مثل العقائد التي تثبت بخبر الآحاد بعذاب القبر(1).

والسؤال الذي يساور الأذهان: كيف يعملون بأحاديث الآحاد وهي ظنية؟!

الجواب: أن الظن هنا ظن راجح، والظن الراجح دليل شرعي يعمل به في العقائد والعبادات، قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «والمجتهد عليه أن يعمل بأقوى الدليلين، وهذا عمل بالعلم، فإن رجحان الدليل مما يمكن العلم به، ولا يجوز أن يتكافأ دليل الحق والباطل، أما إذا اعتقد ما ليس براجح راجحا فهذا خطأ منه»(2).

أما أن الله نهى عن العمل بالظن، فهذا الظن المرجوح الذي لا يقوم عليه دليل -كما بين من قبل- وبذلك يتبين لنا أن السلف الصالح وعلماء أهل الأثر لم يختلفوا في وجوب الاستدلال بحديث الآحاد في العقائد، وإن قال بعضهم أنها تفيد الظن لا العلم.

٣- المسلك الثالث: الذين يقولون بإفادتها العلم والاحتجاج بها في العقائد، على أحوال:

الحالة الأولى: إذا كانت في الصحيحين أو في أحدهما:

وقد ذكر الحافظ ابن حجر العسقلاني حجة هؤلاء قائلا: «الخبر المحتف بالقرائن قد يفيد العلم خلافا لمن أبى ذلك... قال: وهو أنواع؛ منها: ما أخرجه الشيخان في صحيحيهما مما لم يبلغ التواتر، فإنه احتف به قرائن؛ منها:

---

(١) انظر أصول السرخسي (ج١/ ص٣٢٩) طبع دار المعرفة، بيروت، تحقيق أبي الوفاء الأفغاني.

(٢) انظر المسودة (ص٢٤٥) لابن تيمية.

جلالتهما في هذا الشأن، وتقدمهما في تمييز الصحيح على غيرهما، وتلقي العلماء لكتابيهما بالقبول، وهذا التلقي وحده أقوى في إفادة العلم من مجرد كثرة الظن القاصرة على التواتر...» اهـ[1].

وقال بهذا القول جماهير العلماء من السلف، ونقل غير واحد الإجماع عليه، وممن قال به الشيخ أبو عمرو بن الصلاح، والحافظ ابن كثير، وابن حجر، والسيوطي، وشيخ الإسلام ابن تيمية. وقال بهذا أكثر من سأذكرهم في الحالة الثانية.

الحالة الثانية: أن تتلقاه الأمة بالقبول:

يقول الجصاص[2] - وهو من علماء الأحناف البارزين-: «خبر الواحد إذا تلقاه الناس بالقبول صار بمنزلة المتواتر، فيجوز تخصيص القرآن به، وهذه صفة هذا الخبر، لأن الصحابة قد تلقته بالقبول واستعملته»[3]. وليس مراده من تلقي الناس له بالقبول الإجماع، ولنستمع إليه وهو يحدد مراده من قوله: «وليس معنى تلقي الناس له بالقبول أن لا يوجد له مخالف، وإنما صفته أن يعرف

---

(١) انظر نزهة النظر شرح نخبة الفكر (ص٢٠، ٢١، ٢٣)، وراجع تدريب الراوي (ج١/ ص١٠٦).

(٢) هو الإمام الحافظ العلامة المجتهد أحمد بن علي بن حسين الجصاص، أبو بكر الرازي من كبار علماء الأحناف، أخذ عن كبار المشايخ مثل أبي سهل الزجاج وعن أبي الحسن الكرخي، استقر التدريس له ببغداد وانتهت الرحلة إليه، له تصانيف جليلة منها، أحكام القرآن، وشرح مختصر الكرخي، وشرح مختصر الطحاوي، وشرح الأسماء الحسنى، وله كتاب مفيد في أصول الفقه، ولد ببغداد سنة ٣٠٥هـ، سمع أبا حاتم وعثمان الدارمي، وسمع منه علي وأبو أحمد الحاكم، ويحتج في كتبه بالأحاديث المتصلة بأسانيدها وكان يميل إلى الاعتزال، وفي تواليفه ما يدل على ذلك في رؤية الله وغيرها، -نسأل الله السلامة-ترجمته في كلّ من: العبر للذهبي (ج٢/ ص٣٥٤-٣٥٥)، والوافي بالوفيات (ج٧/ ص٢٤٢)، والجواهر المضية (ج١/ ص٢٢٠-٢٢٤)، والفوائد البهية في تراجم الحنفية لعبد الحي اللكنوي الهندي (ص٢٧-٢٨)، نشر قديمي كتب خانه، كراتشي، وطبقات الأصوليين (ج١/ ص٢٠٣-٢٠٥)، للمراغي، طبع مصر. ومقدمة أحكام القرآن (ج١/ ص٥٢٤)، طبع دار الفكر بيروت.

(٣) انظر فصول في أصول التشريع الإسلامي(ص٤٠٣) تاليف جاد المولى سليمان طبع مطبعة البابي الحلبي.

عظم السلف الباقين -عظم الشيء أكثره ومعظمه- ويستعملونه من غير نكير على قائله، ثم إن خالفهم من بعدهم مخالف كان شاذا لا يلتفت إليه». اهـ.

وممن نقل عنه القول بذلك الشيخ أبو إسحاق الشيرازي الشافعي[1] -رحمه الله- صاحب المهذب -الذي شرحه شيخ الإسلام النووي في كتابه المجموع-، يقول الإمام ابن القيم الجوزية في كتابه الصواعق[2]: «وقال الشيخ أبو إسحاق الشيرازي في كتبه: الأصول كالتبصرة وشرح اللمع وغيرهما، وهذا لفظه في الشرح «وخبر الواحد إذا تلقته الأمة بالقبول يوجب العلم والعمل به سواء عمل به الكل أو البعض» ولم يحك فيه نزاعا بين أصحاب الشافعي وحكى هذا القول القاضي عبدالوهاب من المالكية عن جماعة من الفقهاء، وصرحت الحنفية في كتبهم بأن الخبر المستفيض يوجب العلم». ونقل ابن القيم أيضا عن شيخه، الإمام ابن تيمية أن خبر الواحد العدل إذا تلقته الأمة بالقبول يفيد العلم اليقيني عند جماهير أمة محمد ﷺ من الأولين والآخرين. ونقل عنه أنه لم يكن هناك نزاع بين السلف في هذا الموضوع، ثم قال ابن تيمية[3]: «أما الخلف فهذا مذهب الفقهاء الكبار من أصحاب الأئمة الأربعة، والمسألة منقولة في كتب الحنفية والمالكية والشافعية والحنبلية مثل السرخسي وأبي بكر الرازي[4] من الحنفية، والشيخ أبي حامد وأبي الطيب والشيخ أبي إسحاق من الشافعية، وابن خويزمنداد وغيره من المالكية ومثل القاضي أبي يعلى وابن أبي

---

(١) سبقت ترجمته في هذا الفصل.

(٢) انظر مختصر الصواعق المرسلة (ج٢/ ص٤٧٥).

(٣) المصدر السابق (ج٢/ ص٤٧٨-٤٨٠).

(٤) أبو بكر الرازي هو أحمد بن علي الجصاص الرازي، وقد مرت ترجمته فيما سبق، وهنا ذكره الشيخ ابن تيمية بكنيته فاشتبه مع عالم آخر، قال الشيخ عبدالحي اللكنوي في الفوائد البهية (ص٢٧-٢٨): وفي طبقات القاري أحمد بن علي أبو بكر الرازي الإمام الكبير الشأن المعروف بالجصاص، وهو لقب له، وذكره بعض الأصحاب بلفظ الرازي، وبعضهم بلفظ الجصاص وهما واحد، خلافا لمن توهم أنهما اثنان». اهـ.

موسى[1] وأبي الخطاب وغيره من الحنبلية، ومثل أبي إسحاق الإسفراييني وابن فورك وأبي إسحاق[2] النظام من المتكلمين. اهـ.

ويذهب الباحث إلى أن هذا هو مذهب الإمام محمد بن محمد بن أبي العز الحنفي[3] كما ينص عليه في شرحه للطحاوية وحكى الإجماع عليه حيث يقول: وخبر الواحد إذا تلقته الأمة بالقبول به وتصديقا له يفيد العلم اليقيني عند جماهير الأمة، وهو أحد قسمي المتواتر، ولم يكن بين سلف الأمة في ذلك نزاع»[4]. اهـ. وهذا القول هو مذهب الإمام الفقيه المحدث أبي

---

(١) هو القاضي العلامة محمد بن أحمد أبي موسى أبو علي الهاشمي، سمع الحديث من جماعة منهم محمد بن المظفر، صنف الإرشاد في مذهب الإمام أحمد، كان عالي القدر سامي الفكر، له القدم العالي والحظ الوافي عند الإمامين القادر بالله والقائم بأمر الله، ولد عام (٣٤٥هـ-وتوفي عام ٤٢٨هـ)، وترجمته في: طبقات الحنابلة (ج٢/ ص١٨٢)، والمنتظم لابن الجوزي (ج٨/ ص٩٣)، والعبر الذهبي (ج٢/ ص١٦٧)، والمدخل إلى مذهب الإمام أحمد بن حنبل (ص٢٠٩)، لعبدالقادر ابن أحمد بن بدران الدمشقي (ت١٣٤٦هـ) طبع المطبعة المنيرية بالقاهرة.

(٢) هو أبو إسحاق إبراهيم بن بشار بن هاني البصري المعروف بالنظام، يعرف أتباعه بالنظامية، من كبار المعتزلة، انفرد عنهم بأشياء، توفي مابين (٢٢٠-٢٣٠هـ)، راجع لمعرفة آرائه، الفرق بين الفرق (ص١١٣)، لعبد القاهر بن طاهر البغدادي التميمي (ت٤٢٩)، تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد تصوير دار المعرفة -لبنان. والملل والنحل لابن أبي الفتح محمد بن أبي القاسم عبدالكريم بن أبي بكر أحمد الشهرستاني (ج١/ ص٦٧)، توفي (٥٤٨هـ)، مطبوع على هامش الفصل في الملل والأهواء والنحل لابن حزم الظاهري، الطبعة الأولى عام ١٣٤٧هـ، مطبعة محمد علي صبيح وأولاده بالقاهرة. وتاريخ التراث العربي لفؤاد سزكين (ج٤/ ص٦٨-٧٠)، طبع جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض.

(٣) هو العلامة صدر الدين محمد بن علاء الدين علي بن محمد بن أبي العز الحنفي الأذرعي الصالحي الدمشقي (ولد سنة ٧٣١هـ) اشتغل بالعلوم، وانتقد قصيدة علي ابن أيبك الصفدي الأديب، وبين ما فيها من شرك، فأوذي من الحكام والعلماء الحاسدين على ذلك، توفي بدمشق (سنة ٨٢٩هـ)، وألف شرحا لعقيدة الإمام أبي جعفر الطحاوي، وهو ثابت له ومشهور متداول، وانظر ترجمته في الدرر الكامنة لابن حجر (ج٣/ ص٨٧) طبع الهند، وشذرات الذهب(ج٦/ ص٣٢٦) وإنباء الغمر في أبناء العمر لابن حجر (ج١/ ص٢٥٨) و(ج٢/ ص٧٥)، طبع دار إحياء التراث بيروت تحقيق الأستاذ حسن حبشي، والضوء اللامع للشوكاني (ج٥/ ص٦٦٥).

(٤) انظر شرح العقيدة الطحاوية لابن أبي العز الحنفي (ص٣٩٩)، خرج أحاديثها المحدث محمد ناصر الدين الألباني، وحققها وراجعها جماعة من العلماء، طبع المكتب الإسلامي بيروت، ط. التاسعة عام ١٤٠٨هـ، ١٩٨٨م.

جعفر[1] الطحاوي[2]. وأكثر القائلين بهذا القول يقولون بالمسلك الأول لأنه قد تلقت الأمة أحاديث الصحيحين بالقبول، والله تعالى أعلم وأحكم.

الحالة الثالثة: المشهور:

فالمشهور عند الأحناف يفيد العلم اليقيني، وهو عندهم ما رواه من الصحابة واحد تواتر عنه، والمشهور فى اصطلاح غيرهم يفيد العلم اليقيني عند كثير من العلماء كابن تيمية وابن حجر لأن ورود الحديث من أكثر من طريق مع اتفاق اللفظ قرينة واضحة على صحة نسبته إلى الرسول ﷺ.

الحالة الرابعة: المسلسل بالحفاظ الأئمة:

فما يرويه أحمد بن حنبل عن الشافعي عن مالك عن نافع[3] عن ابن

---

(١) هو الحافظ أحمد بن محمد بن سلامة، أبو جعفر الطحاوي، المصري، الفقيه المجتهد، من كبار أئمة الحنفية، الجامعين بين الفقه والحديث، وله الباع الطويل في حفظ متونه وأسانيده، يجد عنده الباحث من الحديث ما لا يجد عند غيره من الحفاظ على تساهل في الاحتجاج به، وتعصب لمذهبه الحنفي، كما شهد بهذا الثاني أبو الحسنات اللكنوي في الفوائد البهية ص٣٣، وبالذي قبله شيخ الإسلام ابن تيمية في منهاج السنة النبوية وغيره، وقد عد الدهلوي كتبه من الطبقة الرابعة فلينظر كتاب حجة الله البالغة. توفي سنة ٣٢١هـ، له كتب معروفة منها مشكل الآثار، وشرح معاني الآثار وكلاهما مطبوع، ترجمته في: الفهرست لابن النديم (ج١/ ص٢٠٧)، وتذكرة الحفاظ (ج٣/ ص٢٨-٢٩)، وطبقات الفقهاء للشيرازي (ص١٢٠) واللباب لابن الأثير (ج٢/ ص٨٢)، ولسان الميزان لابن حجر (ج١/ ص٢٧٤-٢٨٢)، والجواهر المضية للقرشي (ج١/ ص١٠٢-١٠٥)، وكذلك الآيات البينات في عدم سماع الأموات عند الحنفية السادات لنعمان بن المفسر محمود الآلوسي (ت١٣١٧هـ)، تحقيق محمد ناصر الدين الألباني (ص٧٥)، الطبعة الرابعة للمكتب الإسلامي عام ١٤٠٥هـ.

(٢) انظر العقيدة الطحاوية مع شرحها (ص٣٩٩).

(٣) نافع هو مولى عبدالله بن عمر بن الخطاب القرشي العدوي، أبو عبدالله المدني الفقيه، قيل أصله من المغرب وقيل غير ذلك، روى عن ثلة من الصحابة، وروى عنه كبار التابعين وعلماؤهم، منهم مالك بن أنس، وهو أثبتهم في الرواية عنه، وقال البخاري: أصح الأسانيد مالك عن نافع عن ابن عمر، وكفى بالبخاري شاهدا وهو من هو !!!! (توفي سنة ١١٧هـ وقيل ١١٩هـ وقيل ١٢٠هـ)، ترجمته في كل من: ثقات ابن حبان (ت٣٥٤)، (ج٥/ ص٤٦٧)، نسخة مصورة عن الطبعة الأولى لمجلس دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن، الهند سنة ١٣٩٧هـ. والعلل ومعرفة الرجال (ج١/ ص٤٤)، للإمام أحمد بن حنبل=

عمر -رضي الله عنهم-، وأمثال ذلك من الأسانيد توجب العلم اليقيني إذا كان رواتها جميعا من أمثال هؤلاء.

٤- المسلك الرابع: القائلون بإفادتها العلم والاحتجاج بها في العقائد مطلقا:

ومن هؤلاء الإمام داود الظاهري، وحامل لواء مذهبه الحجة الناقد ابن حزم الأندلسي، فقد عقد فصلا طويلا ممتعا في كتابه القيم «الإحكام في أصول الأحكام»[١] وساق فيه أدلة قوية وبراهين مفحمة للتدليل على أن السنة من الذكر، وأنها محفوظة كالقرآن وأن خبر الآحاد يفيد العلم، فكان مما قاله: «قال أبو سليمان[٢] والحسين بن على الكرابيسي[٣] والحارث بن أسد المحاسبي[٤]: إن خبر الواحد العدل عن مثله عن رسول الله ﷺ يوجب العلم

=(١٦٤-٢٤١هـ) عمل د. وصي الله بن محمد عباس، طبع دار الخاني بالرياض الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ. وهو من الطبقة الثالثة وأخرج له الستة فهو ثقة ثبت، وانظر تاريخ أسماء الثقات لابن شاهين الترجمة رقم ١٤٦٩، تحقيق د. صبحي جاسم السامرائي، الطبعة الأولى، عام ١٤٠٤هـ، الكويت. وسير أعلام النبلاء (ج٥/ ص٩٥)، وتاريخ الإسلام للذهبي (ج٥/ ص١٠)، وشذرات الذهب (ج١/ ص١٥٤).

(١) انظر الأحكام في أصول الأحكام (ج١/ ص١١٩-١٣٧).

(٢) أبو سليمان هي كنية الفقيه المجتهد داود الظاهري، وقد مرت ترجمته فيما سبق.

(٣) هو المحدث العلامة الحسين بن علي بن يزيد الكرابيسي البغدادي الشافعي، أبو علي، كان أصوليا فقيها متكلما، عارفا بالرجال، سمع الحديث الكثير وصحب الشافعي وحمل عنه العلم، وعد في كبار أصحابه، من تصانيفه أسماء المدلسين، وكتاب الإمام، ترجمته في تاريخ بغداد (ج٨/ ص٦٤-٦٧)، وفيات الأعيان (ج١/ ص١٨١)، وتهذيب التهذيب (ج٢/ ص٣٥٩-٣٦٢)، وطبقات الشافعية للسبكي (ج١/ ص٢٥١)، وطبقات الشافعية للشيرازي (ج١/ ص٢٥١)، ومفتاح السعادة لطاش كبري زادة (ج٢/ ص١٦١).

(٤) هو الفقيه المتكلم الحارث بن أسد المحاسبي البصري، الزاهد المشهور أبو عبدالله البغدادي، صنف ما يقارب من مائتي مصنف أغلبها في الزهد والسلوك والتصرف، وبعضها في الرد على المعتزلة والرافضة والقدرية وغيرها، قال الذهبي: والمحاسبي العارف صاحب التواليف، صدوق في نفسه، وقد نقموا عليه بعض تصوفه وتصانيفه، تكلم عليه وانتقد من أئمة الحديث كابن حنبل وأبي زرعة وغيرهم، ودافع عنه بعض من العلماء» اهـ. وقد نهى أبو زرعة الرازي والإمام أحمد عن قراءة كتبه وعللا ذلك تعليلا جميلا كما بين ذلك ابن رجب الحنبلي في جامع العلوم والحكم (ص٢٢٣)، انظر ترجمته في تهذيب التهذيب (ج٢/ ص١٣٦)، والكواكب الدرية في تراجم السادة الصوفية للمناوي (ج١/ ص٢١٨)،=

والعمل جميعا»[1] اهـ.

وقد نقل كلام ابن حزم هذا وغيره، الإمام ابن القيم في كتابه «مختصر الصواعق المرسلة» وأقره واستحسنه وقال عقبه: «وهذا الذي قاله أبو محمد - يعني ابن حزم- حق في الخبر الذي تلقته الأمة بالقبول عملا واعتقادا، دون الغريب الذي لم يعرف تلقي الأمة له بالقبول»[2].

وهذا هو قول الأئمة الثلاثة مالك والشافعي وأحمد واختاره من المتأخرين العلامة الموسوعة صديق حسن خان[3] -رحمه الله- حيث قال: «والضرب

=طبع بولاق بمصر ١٣٥٧هـ، وميزان الاعتدال (ج١/ ص١٩٩-٢٠٠)، والفروع لابن مفلح الحنبلي (ج٥/ ص١١٣)، طبع دارمصر للطباعة ١٣٧٩هـ، والرسالة القشيرية للقشيري (ص١٥) وما بعدها طبع بولاق بمصر (عام ١٢٨٤هـ) ثم تصوير بيروت.

(١) انظر الإحكام في أصول الأحكام لابن حزم (ج١/ ص١١٠).

(٢) نقلا عن الحديث حجة بنفسه للألباني ص٢٤، وانظر مختصر الصواعق المرسلة (ج٢/ ص٤٨٧-٤٩٣).

(٣) هو أبو الطيب صديق حسن بن علي بن لطف الله الحسيني البخاري القنوجي، نزيل بهوبال بالهند، ولد سنة (١٢٤٨هـ)، عاش يتيما ونشأ عفيفا طاهرا، محبا للعلم والعلماء، طلب العلم فأكثر وحصل فوائد الكتب واقتنى كثيرا منها، ثم سافر إلى بهوبال فتزوج ملكتها، له عدة شيوخ أهمهم محمد يعقوب حفيد الشيخ المحدث عبدالعزيز الدهلوي، كان للقنوجي ملكة عجيبة في التاليف بحيث يكتب عدة كراريس في يوم واحد، ويصنف الكتب الفخمة في أيام قليلة، وقد شاعت كتبه وانتشرت في أقطار العالم الإسلامي حتى إن كثيرا ممن ترجم له عده من رجال النهضة الإسلامية المجددين، توفي بالهند عام (١٣٠٧هـ)، ترجم له العديد من العلماء والمصنفين مثل: طبقات الأصوليين للمراغي (ج٣/ ص١٦٠)، طبع مصر، ومشاهير علماء نجد للبسام (ص٤٥١-٤٥٧)، طبع السعودية. وجلاء العينين للآلوسي (ص٣٠) وهدية العارفين للبغدادي (ج٢/ ص٣٨٨)، وفهرس الفهارس للكتاني (ص١٠٥٥)، وتاريخ آداب اللغة العربية لجرجي زيدان (ج٢/ ص٩٦)، طبع دار الفكر بيروت، وعثرات المنجد لإبراهيم القطان (ص٣١٧)، دار العلم للملايين- بيروت. والتعليقات الظراف على الاتحاف (ص٣٤) لمحمد عطاء الله حنيف -طبع لاهور - باكستان. وتاريخ الأدب العربي (ج٢/ ص٨٥٩ الملحق)، لكارل بروكلمان - طبع مصر. والأعلام للزركلي (ج٦/ ص١٦٧)، طبع دار العلم للملايين - بيروت. والثقافة الإسلامية في الهند (ص١٤١)، لعبد الحي الحسني طبع دار الفكر - دمشق. ومجلة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة (العدد ١٢ ص٤٧)، وترجم هو لنفسه في كتبه مثل أبجد العلوم (ج٣/ ص٢٧١)، طبع المكتبة القدوسية بلاهور باكستان. الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ، للمطبعة العربية، والتاج المكلل (ص٥٤١) طبع دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن الهند (عام ١٤٠٥هـ) واتحاف النبلاء=

الآخر من السنة خبر الأحاد، ورواية الثقات الأثبات بالسند المتصل والصحيح والحسن، فهذا يوجب العلم عند جماعة من علماء الأمة وسلفها الذين هم القدوة في الدين، والحجة والأسوة في الشرع المبين، ومنهم من قال يوجب العلم والعمل جميعا وهو الحق، وعليه درج سلف هذه الأمة، وأئمتها، لأن المتواترات -على حساب اصطلاحات القوم -قليل جدا- وغالب السنة الشريفة آحاد، والعمل بها واجب حتم، وآحاد هذه الأخبار أعلى درجة وأكمل صحة من آحاد الآراء بلا ريب ولا شك، فإن سند الرأي منقطع، وسند الخبر متصل، فأين هذا من ذاك»[1].

وهذا الرأي الذي يراه الباحث -حسب ما وصل إليه- هو ما ذهب إليه شيخ الإسلام ابن تيمية وهو مانصره وأيده، فكتبه طافحة بمثل هذه النقول وهو ممن يثبت العقائد التي عليها السلف الصالح بخبر الآحاد، ولو أراد الباحث الاستقصاء لطال المقام، بل إن تلميذه الوفي العبقري ابن قيم الجوزية يدلل (على ما ذهب إليه شيخه) في كتابه الفذ[2] الذي نصر ابن القيم فيه آراء أهل السنة والجماعة ومذهب السلف الصالح - والذي كان شيخه ابن تيمية ينافح عنه حتى أتاه اليقين- ولم نذهب بعيدا؟! فها هو الإمام الهمام ابن تيمية يدلي بدلوه فيقول: «ومن الحديث الصحيح ما تلقاه المسلمون فعملوا به... فهذا يفيد العلم، ونجزم بأنه صدق، لأن الأمة تلقته بالقبول تصديقا وعملا بموجبه، والأمة لا تجتمع على ضلالة»[3] اهـ.

=المتقين بمآثر الفقهاء والمحدثين (ص٢٦٣) طبع دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن- الهند ١٣٨٣هـ.

(١) انظر «الدين الخالص» للقنوجي (ج٣/ ص٢٨٤)، طبع دار المعرفة بيروت، مصورة عن طبعة دائرة المعارف الهندية.

(٢) سبق النقل من كتابه الفذ الصواعق المرسلة، وكيف استحسن ابن القيم رأي ابن حزم، بل هو يذهب إليه ويدلل بمثله في كتابه، والمطلع على الصواعق يري صدق ما ذهب إليه الباحث.

(٣) انظر مجموع الفتاوى (ج١٨/ ص١٦)، ويعني الإمام ابن تيمية بقوله «والأمة لا تجتمع على ضلالة» الحديث النبوي والذي لفظه «لا تجتمع أمتي على ضلالة» فقد أخرجه أبو داود في السنن (ج١١/ ص٣٢٦)، والترمذي في الجامع (ج٦/ ص٣٨٦)، مع شرحه تحفة الأحوذي لعبد الرحمن المباركفوري طبع دار الفكر بيروت، والإمام=

وقال أيضا موضحا: «فكذلك أهل العلم بالحديث إذا أجمعوا على صحة خبر أفاد العلم، وإن كان الواحد منهم يجوز عليه الخطأ، لكن إجماعهم معصوم من الخطأ...»[1].

وهو لا يقصد بهذا الكلام متون الصحيحين فقد أسلفنا تبيان ذلك، ولكنه يتكلم هنا عن الحديث الصحيح إذا ثبتت صحته عند جمهور المحدثين ودليل ذلك قوله شارحا ما سبق في نفس الصفحة[2]: «وفي السنن أحاديث تلقوها بالقبول والتصديق كقوله «لا وصية لوارث»[3] فإن هذا مما تلقته الأمة بالقبول والعلم بموجبه، وهو في السنن ليس في الصحيح»اهـ.

ويذهب الباحث إلى أن كلام الإمام ابن تيمية موافق لما ذهب إليه الإمام ابن حزم وغيره من الأئمة وللدلالة على ذلك قال العلامة أحمد محمد شاكر[4] في شرحه لاختصار علوم الحديث: «والحق الذي ترجحه الأدلة

=أحمد في المسند (ج٥/ ص١٤٥)، وابن أبي عاصم في السنة ومعه كتاب ظلال الجنة للألباني (ج١/ ص٣٩-٤٢)، عن أنس طبع المكتب الإسلامي الطبعة الثانية بيروت (١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م)، باب ما ذكر عن النبي ﷺ من أمره بلزوم الجماعة وإخباره أن يد الله مع الجماعة، حديث رقم (٨٠، ٨٢، ٨٣)، والحديث صحيح لشواهده كما قال المحقق وانظر آداب الزفاف للألباني (ص٢٤٠) الطبعة الرابعة، المكتب الإسلامي ١٤٠٥هـ- بيروت، قال الحافظ ابن حزم: وهذا وإن لم يصح لفظه ولا سنده فمعناه صحيح، وانظر الأحكام (ج٤/ ص٦٤٣)، وقال الحافظ ابن حجر: هذا في حديث مشهور له طرق كثيرة، لا يخلو واحد منها من مقال، وانظر التلخيص الحبير (ج٣/ ص١٦٢)،تحقيق شعبان بن محمد إسماعيل، طبع مكتبة الكليات الأزهرية بالقاهرة، وأخرجه الخطيب البغدادي في الفقيه والمتفقه (ج١١/ ص١٦١-١٦٨)، وحكم بصحةمعناه، وأخرجه الحاكم في المستدرك (ج١/ ص١١٥-١١٦).

(١) انظر مجموع الفتاوى (ج٨/ ص٤٠)، وعلم الحديث لابن تيمية (ص١٠٢).

(٢) انظر علم الحديث (ص١١٧).

(٣) مر تحقيق هذا الحديث من قبل فليراجع.

(٤) هو العلامة المحدث الفقيه شمس الأئمة أحمد محمد شاكر بن أحمد بن عبدالقادر، من آل أبي علياء، وينتهي نسبه إلى الحسين بن علي بن أبي طالب، ويكنى بأبي الأشبال، ولد في القاهرة عام (١٣٠٩هـ ١٨٩٢م)، وظهرت عليه علامات النبوغ والنباهة منذ صباه، فطلب العلم، وأحب الشعر وكتب الأدب، توجه لدراسة علم الحديث ودراية فنونه بهمة عالية وهو دون العشرين، طلب العلم على كثير من المشايخ وأهمهم والده، ثم التحق بالأزهر، ودرس على جلة من=

الصحيحة ما ذهب إليه ابن حزم ومن قال بقوله: من أن الحديث الصحيح يفيد العلم القطعي سواء أكان في الصحيحين أم في غيرهما، وهذا العلم اليقيني نظري برهاني لا يحصل إلا للعالم المتبحر في الحديث العارف بأحوال الرواة والعلل»[1]. ثم ذكر أنه يكاد يوقن أن هذا المذهب هو مذهب من نقل عنهم البلقيني -وهم العلماء الذين سبق ذكرهم على لسان ابن تيمية وأنهم لم يريدوا بقولهم ما أراد ابن الصلاح من تخصيص أحاديث الصحيحين. ولنعم الرأي رأيه وهذا مما هدى الله أئمتنا العظام إليه، وإنما الهدي هدي الله.

وتجدر الإشارة إلى أنه نصر هذا المذهب، في هذا العصر، ثلة من علماء العصر المتخصصين في علم الحديث والمتجردين عن الهوى الضال والتعصب المذهبي المقيت، ومن أشهرهم: المحدث العلامة محمد ناصر الدين الألباني[2] والدكتور العالم صبحي الصالح[3] والدكتور الشيخ محمد عجاج ....

=العلماء منهم العلامة جمال الدين القاسمي حين زار مصر، وعبد الله بن إدريس السنوسي، ومنه أخذ إجازة الرواية بالكتب الستة، وشاكر العراقي وأحمد بن الشمس الشنقيطي، وأخذ أيضا عن الشيخ محمد رشيد رضا، والشيخ طاهر الجزائري وغيرهم، عين قاضيا بعد أخذه للعالمية الأزهرية، بلغت تواليفه وتحقيقاته نحو الخمسين وقد تميز بمنهجية علمية عالية لبها: العلم الصحيح، علم الكتاب والسنة، ولبابها كتب السلف الصالح وكتب من نهج نهجهم من المتأخرين، الذين يستمسكون بالهدي النبوي، ويتبعون الدليل الصحيح، دون تعصب لرأي وهوى ودون جمود على التقليد، قال عن مؤلفاته بلسانه وقلمه: ولست أرى بأسا من وصفها بما وصف به أبو الطيب شعره:

قواف إذا سِرْن عن مقولي ... وثبن الجبالَ وخُضن البحارا

ترجمته مقتبسة من مقدمة كتابيه «المسح على الجوربين (ص٣، ٤)، طبع المكتب الإسلامي بيروت عام (١٤٠١هـ)، الطبعة الأولى، ونظام الطلاق في الإسلام (ص٢، ٣، ٤، ٥، ٦، ٧)، المقدمة، طبع المكتب الإسلامي بيروت، الطبعة الأولى سنة ١٤٠٠هـ. وترجمه أخوه العلامة الأديب محمود محمد شاكر في مقدمة تفسير الطبري حينما أكمل عنه ما انقطع عنده أخوه (ج١٣/ ص٤-٥)، حيث إنهما اشتركا في تحقيقه ولكن المنية عاجلت العلامة أبا الأشبال -رحمه الله-.

(١) انظر الباعث الحثيث الطبعة المصرية (ص٣٦، ٣٧)، وانظر تعليق أحمد شاكر على ألفية السيوطي (ص٤، ٥، ٦).

(٢) انظر الحديث حجة بنفسه في العقائد والأحكام، فإنه كتاب رائع ماتع جمع فأوعى.

(٣) انظر علوم الحديث ومصطلحه (ص١٥٢)، فإن فيه كلاما نفيسا.

الخطيب[1] وغيرهم الكثير ممن يصعب حصرهم، وغرض الباحث الإشارة لا الاستقراء والتقصي.

وسآخذ أحد أقوالهم، وهو رأي الدكتور صبحي الصالح حيث قال: «ورأي ابن حزم أولى بالاتباع، إذ لا معنى لتخصيص أحاديث الصحيحين بإفادة القطع، لأن ما ثبتت صحته في غيرهما ينبغي أن يحكم عليه بما حكم عليه فيهما. . كما أنه لا معنى للقول بظنية الحديث الآحادي بعد ثبوت صحته، لأن ما اشترط فيه لقبول صحته يزيل كل معاني الظن، ويستوجب وقوع العلم اليقيني به[2].

لا اختلاف بين النقلين: ينقل بعض العلماء أن مذهب كثير من علماء السلف في أحاديث الآحاد أنها تفيد اليقين. وينقل هو أو غيره أن مذهبهم أنها تفيد العلم؛ ولا خلاف بين النقلين أو القولين، لأن كثيرا منهم يرى أن أحاديث الآحاد تفيد اليقين إذا تلقتها الأمة بالقبول، أو احتفت بها قرائن أو تسلسلت بالأئمة أو وردت من أكثر من طريق، أما الخبر في نفسه -بغض النظر عما ذكره الباحث- فلا يفيد إلا الظن، والله أعلم بالصواب.

خطأ من عمم القول: ومن هذه النقول السابقة يتبين خطأ من جزم بتعميم القول أن أكثر السلف يرونها تفيد الظن، وهؤلاء قطعا واهمون، وفي هؤلاء وأمثالهم يقول الإمام ابن تيمية: «وظن الذين اعترضوا على ابن الصلاح من المشايخ الذين لهم علم ودين، وليس لهم بهذا الباب خبرة تامة، أن هذا الذي قال الشيخ أبو عمرو انفرد به عن الجمهور، وعذرهم أنهم يرجعون في هذه المسائل إلى ما يجدونه من كلام ابن الحاجب[3] وإن ارتفعوا صعدوا إلى السيف . . . .

---

(١) انظر لمحات في علوم الحديث ومصطلحه (ص١٣٦) وهناك بحث نفيس فليطلع عليه الراغب.

(٢) انظر علوم الحديث ومصطلحه (ص١٥٢، ١٥٣).

(٣) هو العلامة الفقيه جمال الدين عثمان بن عمر بن أبي الكردي الأصل الدويني، أبو عمرو الأسناني، نسبة إلى سنا من أعمال القوصية من صعيد مصر الأعلى، اشتغل بالقراءات على الشاطبي وغيره، وبرع في الأصول والعربية وتفقه في مذهب=

الآمدي[1] وإلى ابن الخطيب[2] فإن علا سندهم صعدوا إلى الغزالي[3] والجويني[4] ....

=الإمام مالك، وصنف مختصرا في مذهبه، ومقدمة وجيزة في النحو سماها: الكافية وأخري مثلها في الصرف سماها: الشافية توفي سنة (٦٤٦هـ)، انظر ترجمته في شذرات الذهب (ج٥/ ص٢٣٤)، والإعلام بوفيات الأعلام للذهبي (ص٢٧٠)، طبع مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث بدبي، الطبعة الأولى ١٤١٢هـ -١٩٩١م، وطبقات القراء للذهبي (ج٢/ ص٥١٦-٥١٧)، وغاية النهاية في طبقات القراء لابن الجزري (ت٨٣٢هـ) (ج١/ ص٥٠٨-٥٠٩)، الترجمة (٢١٠٤)، الطبعة الثالثة (١٤٠٢هـ-١٩٨٢)، طبع دار الكتب العلمية بيروت، وشجرة النور الزكية (ج١/ ص١٦٧-١٦٨)، الترجمة رقم (٥٢٥) لابن مخلوف المالكي.

(١) هو سيف الدين علي بن أبي علي بن محمد بن سالم التغلبي الحنبلي ثم الشافعي، فقيه أصولي متكلم، لم يكن في زمانه من يجاريه في الأصلين وعلم الكلام، صنف التصانيف، فقام عليه بعض الفقهاء القاهريين حسدا ورموه بفساد العقيدة والتعطيل (توفي سنة ٦٣١هـ)، ترجمته في وفيات الأعيان (ج٣/ ص٣٩٣-٣٩٤)، والبداية والنهاية (ج٣/ ص١٤٠-١٤١)، والإعلام للزركلي (ج٤/ ص٣٣٢).

(٢) هو الإمام أحمد بن الخطيب بن عبدالرحمن، ذكره أبو بكر الخلال فقال: مشهور بطرسوس، كان له حلقة فقه، ورئيس قومه، نقل عن الإمام أحمد مسائل جياد، لم أجد متي ولد ومتي توفي. انظر ترجمته في المقصد الأرشد لابن مفلح الحنبلي (ج١/ ص١٠٣)، وطبقات الحنابلة (ج١/ ص٤٢)، ومختصره للشطي (ص٢١).

(٣) هو حجة الإسلام زين الدين محمد بن محمد بن محمد بن أحمد الطوسي الشافعي أبو حامد الغزالي، صاحب الذكاء المفرط، والتصوف والحكمة، له عدة تصانيف في الفقه والأصول وقد أنكر العلماء عليه، بعض أمور ومنهم ابن الصلاح وأبو بكر بن العربي والمازري وابن الجوزي وابن تيمية وابن القيم وهي مبثوثة في كتبهم، صنف الغزالي كتبا مشهورة منها إحياء علوم الدين، وتهافت الفلاسفة والمستصفى في علم الأصول وغيرها (توفي ٥٠٥هـ)، ترجمته في وفيات الأعيان (ج٤/ ص٢١٦-٢١٩)، والوافي بالوفيات (ج١/ ص٢٧٤-٢٧٧)، ومرآة الجنان لليافعي (ج٣/ ص١٧٧-١٩٢)، واتحاف السادة المتقين للقنوجي (ج١/ ص٦-٥٣)، ومرآة الزمان في تاريخ الأعيان لسبط ابن الجوزي، طبع حيدر آباد الدكن الهند عام (٣١٧٠هـ)، (ج٨/ ص٢٥-٢٦).

(٤) هو أبو المعالي ركن الدين عبدالملك بن عبدالله بن يوسف بن محمد الجويني الملقب بإمام الحرمين، أعلم المتاخرين من أصحاب الشافعي، ولد في جوين من نواحي نيسابور سنة (٤١٩هـ)، ورحل إلى بغداد ومكة حيث جاور أربع سنين، وذهب إلى المدينة فأفتى ودرس جامعا طرق المذاهب ثم عاد إلى نيسابور، وتوفي بها عام (٤٧٨هـ) ترجمته في الطبقات الكبرى للسبكي (ج٥/ ص١٦٥-٢٢٢)، وفيات الأعيان (ج٣/ ص١٦٧-١٧٠)، والأعلام للزركلي (ج٤/ ص١٦٠)، وسير أعلام النبلاء (ج١٨/ ص٤٦٨-٤٧٧).

والباقلاني[1] قال: وجميع أهل الحديث على ما ذكره الشيخ أبو عمرو، والحجة على قول الجمهور أن تلقي الأمة للخبر تصديقا وعملا إجماع منهم، والأمة لا تجتمع على ضلالة»[2]اهـ.

رأي الباحث ومذهبه:

الحق الذي يراه الباحث ويعتقده ويدين لله به أن كل حديث آحاد صحيح تلقته الأمة بالقبول من غير نكير منها عليه، أو طعن فيه، فإنه يفيد العلم واليقين؛ سواء كان في أحد الصحيحين أو في غيرهما، وأما ما تنازعت الأمة فيه، فصححه بعض العلماء وضعفه آخرون فإنما يفيد عند من صححه الظن الغالب فحسب، لا العلم اليقيني، وهذا ما اختاره الإمام الهمام شيخ الإسلام ابن تيمية ودلل عليه تلميذه ابن قيم الجوزية[3].

❀ ❀ ❀

---

(١) هو القاضي أبو بكر محمد بن الطيب بن محمد بن جعفر بن القاسم البصري ابن الباقلاني، صاحب التصانيف كان يضرب المثل بفهمه وذكائه، له اهتمام بعلم الكلام والأصول، صنف في الرد على الرافضة والمعتزلة والخوارج والكرامية، وانتصر لمذهب الأشعري في العقيدة توفي سنة (٤٠٣هـ)، ترجمته في تاريخ بغداد (ج٥/ ص٣٧٩-٣٨٣)، وفيات ابن خلكان (ج٤/ ص٢٦٩-٢٧٠)، والوافي (ج٣/ ص١٧٧)، ومعجم المؤلفين لعمر رضا كحالة (ج١٠/ ص١٠٩).

(٢) انظر مختصر الصواعق المرسلة (ج٢/ ص٤٨٢)،

(٣) ساق الإمام ابن القيم في صواعقه المرسلة عشرات من الأدلة وكلها تدل على أن صحيح حديث الآحاد يفيد اليقين، ومن أرادالاستزادة فعليه بمراجعة كتابه الجامع الماتع «الصواعق المرسلة» فلقد جمع فأوعى وفيه مزيد بحث والشيخ المحدث محمد ناصر الدين الألباني -حفظه الله وأمتعنا بعلمه- ساق عشرين وجها على وجوب الأخذ بأحاديث الآحاد في العقيدة، فلينظر لزاما.





إفادات الإمام ابن تيمية في علم الجرح والتعديل وقواعده

الفصل الثاني
إفادات الإمام ابن تيمية في علم الجرح والتعديل وقواعده

المبحث الأول
جهود الإمام ابن تيمية في الجرح والتعديل

توطئة:

حمدا لمن جعل أهل الحديث حرّاس الدين وصرف عنهم كيد المعاندين، وشكرا لمن ألهمهم التمسك بالشرع المتين، وهداهم لاقتضاء آثار الصحابة والتابعين، وصلاة وسلاما على من بيعثته كل منكر متروك وموضوع، وكل معروف موصول غير مقطوع ولا ممنوع، المنزل عليه أحسن الحديث، والمبجل بين الورى في القديم والحديث، ورحمة موصولة بطرائق الإكرام من الملك العلام، مكفولة لأنصار السنة المطهرة وحماتها، وأبطال الكفاح عنها وكماتها، الرامين بشهب التحقيق الثاقبة شبهة التحريف والانتحال، المحرقين بصواعق الحجج البالغة بدع أهل الزيغ والضلال، الذين جعلهم أركان الشريعة، وهدم بهم كل بدعة شنيعة، أما بعد؛

١- فقد جاء في كتاب الله سبحانه ﴿ياأيها الذين آمنوا إن جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا﴾ (الحجرات: ٦). وفي قراءة الإمامين الجليلين حمزة والكسائي -رحمهما

الله-: (فتثبتوا)[1]. والرسم العثماني يحتمل القراءتين.

٢- وشبيه ذلك في سنة رسول الله ﷺ قوله: «نضر الله امرأً سمع منا شيئاً فبلغه كما سمعه، فرب مبلغ أوعى من سامع...»[2]. وصح عنه ﷺ قوله: «إذا حدثتكم حديثاً، فلا تزيدنّ عليّ...»[3]. ومثله قوله ﷺ: «من حدث عني بحديث يرى أنه كذب، فهو أحد الكاذبين»[4].

---

(١) انظر الكشف عن وجوه القراءات السبع(ج١/ص٩٤) لمكي بن أبي طالب، تحقيق محيي الدين رمضان، طبع مؤسسة الرسالة-الثانية سنة ١٤٠٨هـ. وقال الشيخ عبدالفتاح بن عبدالغني القاضي (المتوفي سنة ١٤٠٣هـ) -رحمه الله- في كتابه «الوافي في شرح الشاطبية في القراءات السبع» طبع مكتبة الدار بالمدينة المنورة، الطبعة الثانية عام (١٤١٠هـ) (٣٢) باب فرش حروف النساء (ص٢٤٧-٢٤٨) ما نصه:

وفيها وتحت الفتح قل فتثبتوا   من الثبت والغير والبيان تبدلا

قرأ حمزة والكسائي: ﴿إن جاءكم فاسق بنبأ فتثبتوا﴾ في سورة الحجرات وقرأ الباقون بـ ﴿فتبيّنوا﴾ وقراءة حمزة والكسائي مأخوذة من الثبت بمعنى التثبت وعدم العجلة، وقراءة الباقين مأخوذة من البيان أي التبين، والمعنيان متقاربان» اهـ. نقل بتصرف يسير. وراجع أيضا: النشر في القراءات العشر (ص٣٣٦) الجزء الثاني، للإمام الحافظ أبي الخير محمد بن محمد الدمشقي الشهير بابن الجزري (ت سنة ٨٣٣هـ) طبع دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، بإشراف الشيخ على محمد الضباع، شيخ عموم المقارئ بالديار المصرية، ولكنه زاد القارئ «خلف» معهم (ص٣٥١) وهو من القراء العشرة.

(٢) أخرجه من حديث ابن مسعود: الترمذي في أبواب العلم، باب ما جاء في الحث على تبليغ السماع، برقم(٢٦٥٩) وابن ماجة برقم (٢٣٢) في المقدمة، باب من بلغ علما، والإمام أحمد برقم(٤١٥٧) وابن حبان(ج١/ص١٢٧، ٢٢٤، ٢٢٦) والرامهرمزي(ص١٦٥) في المحدث الفاصل، وأبونعيم في الحلية(ج٧/ ٣ص٣٣١) وفي أخبار أصبهان(ج٢/ ٩٠) والشافعي في الرسالة(ص٤٠١) والبغوي في شرح السنة(رقم ١١٢) والحميدي في المسند(ج١/ص٤٧) وغيرهم، وقد ورد الحديث عن أكثر من عشرين صحابياً، وقد قام الشيخ عبدالمحسن بن حمد العباد بدراسة هذا الحديث رواية ودراية، وطبع كتابه المذكور في مطابع الرشيد بالمدينة المنورة (سنة ١٤٠١هـ) وانظر لزاماً «نظم المتناثر في الحديث المتواتر، ص٣٣ للكتاني.

(٣) أخرجه أحمد (ج٥/ ١١٣) والطيالسي في المسند برقم(٨٩٩ - ٩٠٠) بسند صحيح عن سمرة، وانظرسلسلة الأحاديث الصحيحة (ج١/ حديث رقم٣٤٦) للشيخ الألباني، فقد استقصى طرق الحديث بما لا مثيل له.

(٤) الحديث رواه مسلم في مقدمة صحيحه (ج١/ ص٩ حديث رقم ١) وأحمد (ج٥/ ص١٤-١٩-٢١) وابن حبان في صحيحه(رقم٢٩، الموارد)، وكتابه المجروحين(ج١/ ٧٣) وابن ماجه برقم (٣٩) في المقدمة، باب من حدث عن رسول الله ﷺ حديثا وهو=

ففي هذه الآية الكريمة، وهذه الأحاديث الصحيحة، مبدأ التثبت في أخذ الأخبار، وكيفية ضبطها بالانتباه لها، ووعيها، والتدقيق في نقلها للآخرين، والحرص على التأكد من المرويات من غير زيادة ولانقصان، وهذا هو المنهج الوسطي الناجح.

٣- وامتثالاً لأمر الله تعالى، ورسوله ﷺ فقد كان الصحابة رضي الله عنهم يتثبتون في نقل الأخبار وقبولها، لا سيما إذا شكّوا في صدق الناقل لها، وها هو ذا الإمام الذهبي-رحمه الله تعالى- يقول في ترجمة أبي بكر الصديق- رضي الله عنه[١]: «...وكان أول من احتاط في قبول الأخبار...» وقال في ترجمة الفاروق عمر بن الخطاب-رضي الله عنه[٢] - «...وهو الذي سنّ للمحدثين التثبت في النقل، وربما كان يتوقف في خبر الواحد إذا ارتاب...»

وقد ثبت عن علي رضي الله عنه، أنه قال: كنت إذا سمعت من رسول الله ﷺ حديثاً نفعني الله بما شاء منه، فإن حدثني عنه غيره، استحلفته، فإذا حلف لي صدقته، وإن أبا بكر-حدثني-وصدق أبوبكر- أنه قال...[٣]. وهكذا كان سائر الصحابة رضي الله عنهم.

٤- فظهرت-بناء على هذا كله- أهمية الإسناد وقيمته في قبول الأخبار أو ردها، فطبق التابعون ذلك بقوة، وبدقة متناهية، حتى إن أمة الإسلام تميزت بعلم الإسناد عن غيرها من الأمم. قال سفيان الثوري رضي الله عنه: الإسناد سلاح المؤمن، فإذا لم يكن معه سلاح، فبأي شيء يقاتل؟[٤] وقال عبدالله بن

=يرى أنه كذب، والطبراني في الكبير برقم(٦٧٥٧) عن سمرة أيضاً.

(١) انظر تذكرة الحفاظ (ج١/ ص٢).

(٢) المصدر نفسه (ص٦).

(٣) الأثر أخرجه الإمام أحمد برقم(٢,٤٧,٥٦) والطيالسي برقم(٢) والترمذي في سننه برقم (٤٠٦) وابن جرير الطبري في تفسيره (ص٧٨٥٣-٧٨٥٤) وابن حبان برقم(٢٤٥٤-موارد)والبغوي برقم(١٠١٥) والمروزي في «مسند أبي بكر» رقم(٩-١١) تحقيق شعيب الأرنؤوط -طبع المكتب الإسلامي ببيروت - الطبعة الأولى١٤٠٥هـ وحكم عليه بالصحة مسنداً، وانظر الدر المنثور للسيوطي(ج٢/ ص٥٦).

(٤) انظر «المجروحين» لابن حبان(ج١/ ص٢٧) وشرح علل الترمذي(ج١/ ص٥٨).

المبارك -رضي الله عنه-: (الإسناد عندي من الدين، ولولا الإسناد لقال من شاء ما شاء)[1]. وقال محمد بن سيرين -رضي الله عنه-: « كانوا في الزمن الأول لا يسألون عن الإسناد، فلما وقعت الفتنة، سألوا عن الإسناد، لكي يأخذوا حديث أهل السنة، ويدعوا حديث أهل البدع[2]

٥- وبناءً على أن الخبر لايقبل إلا بعد معرفة سنده، فقد تطور علم الجرح والتعديل والكلام على الرواة، ثم توسع العلماء في ذلك، فظهرت المصنفات في الرجال والعلل والمصنفين ومناهجهم، وكان لشيخ الإسلام جهود ضخمة في هذا العمل منثورة في ثنايا كتبه وفتاواه، إلا أن أحداً لم يظهرها أويبرزها بالتصنيف، ولكن المطلع على كتبه العديدة مثل: قاعدة جليلة في التوسل والوسيلة، والصارم المسلول، واقتضاء الصراط المستقيم والكتاب الماتع منهاج السنة، يجد عجباً ومرتعاً خصباً من كلام الإمام الهمام ابن تيمية في الحكم على الرجال وتقوية الأحاديث أو تضعيفها بناءً على نقد أسانيدها وتعقبه لرجال الأسانيد الناقلين للأحاديث سواءً بالتوثيق أو بالتضعيف والتجهيل، وقبل الخوض في معرفة جهود شيخ الإسلام ابن تيمية-رحمه الله- في علم الجرح والتعديل وإبراز مكانته بين علماء هذا الفن، لابد لنا أن نعرف بماهية الجرح والتعديل وشروطهما، وبعض القواعد اللازمة لمعرفة مدارك هذا الفن وبيان مشروعيته وأنه من أعلي مراتب العلوم لأنه يتصل بتنقية حديث المصطفى ﷺ من الشوائب والأخلاط، وبيان رواة الآثار وعلماء الجرح والتعديل، وأنهم العمدة في هذا الباب، والكلام على مناهج بعضهم ونقدها ثم معرفةمن تقبل روايته ممن لا تقبل، والكلام على أسانيد البلاد وموقف علماء الأثر من رواية المبتدعة وتفصيل ذلك، كل ذلك أدبّجه بآراء شيخ الإسلام أحمد بن تيمية -أسكنه الله وإيانا الغرف العلية-، فنقول وبالله التوفيق:

---

(١) انظر مقدمة صحيح مسلم (ج١/ ص٨٣) و(ج٥/ ص٧٤٠ من سنن الترمذي) والمحدث الفاصل ص(٢٠٩).

(٢) انظر علل الترمذي (ج٥/ ص٧٤٠، المطبوع من السنن) والمحدث الفاصل (ص٢٠٩) ومقدمة صحيح مسلم بشرح النووي (ج١/ ص٨٤)

المطلب الأول: معنى علم الجرح والتعديل

قال حاجي خليفة: علم الجرح والتعديل هو علم يبحث فيه عن جرح الرواة وتعديلهم بألفاظ مخصوصة وعن مراتب تلك الألفاظ، وهذا العلم من فروع علم رجال الأحاديث ولم يذكره أحد من أصحاب الموضوعات مع أنه فرع عظيم، والكلام في الرجال جرحاً وتعديلاً ثابت عن رسول الله ﷺ[1] ثم عن كثير من الصحابة-رضي الله عنهم-[2] والتابعين فمن بعدهم، وقد جوّز ذلك تورعاً وصوناً للشريعة لا طعناً في الناس، وكما جاز الجرح في الشهود جاز في الرواة، والتثبت في أمر الدين أولى من التثبت في الحقوق والأموال،

---

(١) يعنون بذلك ما رواه الإمام البخاري عن ابن عمر أن النبي ﷺ قال: «نعم الرجل عبدالله -ابن عمر-لو كان يصلي من الليل» قال سالم: فكان عبدالله لا ينام من الليل إلا قليلاً (البخاري في(٦٢) كتاب فضائل أصحاب النبي ﷺ (١٩)باب مناقب عبدالله بن عمر، حديث رقم (٣٧٣٩) (ص٧٦٧، ٧٦٨) ط: دار السلام، وما رواه مسلم عن أبي واقد الليثي أن رسول الله ﷺ بينما هو جالس في المسجد والناس معه إذ أقبل نفر ثلاثة، فأقبل اثنان إلى رسول الله ﷺ وذهب واحد، قال فوقفا على رسول الله ﷺ فأما أحدهما فرأى فرجة في الحلقة فجلس فيها، وأما الآخر فجلس خلفهم، وأما الثالث فأدبر ذاهباً، فلما فرغ رسول الله ﷺ قال: الا أخبركم عن النفر الثلاثة؟ أما أحدهم فأوى إلى الله فآواه الله، وأما الآخر فاستحيا فاستحيا الله منه، وأما الآخر فأعرض فأعرض الله عنه (رواه مسلم في كتاب السلام- باب من أتى مجلساً فوجد فرجة).

(٢) وأما ما ورد عن الصحابة فمنها ما وراه مسلم عن أبي سعيد الخدري يقول: كنت جالساً بالمدينة في مجلس الأنصار فاتى أبو موسى فزعاً مذعوراً، قلنا ما شأنك؟ قال: إن عمر أرسل إلى أن آتيه فأتيت بابه فسلمت ثلاثاً فلم يردّ عليّ فرجعت فقال: ما منعك أن تأتينا؟ فقلت إني أتيتك فسلمت على بابك ثلاثاً فلم يردّوا عليّ فرجعت، وقد قال رسول الله ﷺ «إذا استأذن أحدكم ثلاثاً فلم يؤذن له فليرجع» فقال عمر: أقم عليه البينة وإلا أوجعتك، فقال أبي بن كعب لا يقوم معه إلا أصغر القوم، قال أبو سعيد: قلت: أنا أصغر القوم، قال: فاذهب به. وفي رواية له عن ابن عمر: قال أبو سعيد فقمت معه فذهبت إلى عمر فشهدت (أخرجه البخاري في ٧٩-كتاب الاستئذان، ١٣باب التسليم والاستئذان ثلاثا، حديث رقم ٦٢٤٥، ص١٣٢٣) ومسلم في كتاب الآداب- باب الاستئذان (ج٣/ ص١٦٩٥-١٦٩٦) ومالك في الموطأ (ج٢/ ص٩٦٣) كتاب الاستئذان، باب الاستئذان. وتوقف أبي بكر وعمر في حديثي المغيرة في الجدة وفي ميراث الجنين حتى شهد بهما محمد بن مسلمة (انظر فتح الباري شرح صحيح البخاري-كتاب أخبار الآحاد- باب ما جاء في إجازة الخبر الواحد).

فلهذا افترضوا على أنفسهم الكلام في ذلك»[1]

أول مدون لهذا العلم المبارك:

قال الحافظ الذهبي -رحمه الله-: «وقد ألف الحفاظ مصنفات جمة في الجرح والتعديل ما بين اختصار وتطويل فأول من جمع كلامه في ذلك الإمام الذي قال فيه أحمد بن حنبل مارأيت بعيني مثل يحيى بن سعيد القطان، وبعده في ذلك تلامذته: يحيى بن معين وعلي بن المديني وأحمد بن حنبل وعمر بن علي الفلاس وأبوخيثمة وتلامذتهم، مثل: أبي زرعة وأبي حاتم والبخاري ومسلم وأبي اسحاق الجوزقاني وخلق، ومن بعدهم، النسائي وابن خزيمة والترمذي والدولابي والعقيلي..»[2]

مشروعية الجرح والتعديل وبيان أنه ليس بغيبة، بل هو من باب النصيحة

تكلم أهل العلم بالحديث في مسألة جرح الرواة في الحديث وأجمعوا على أن هذه الغيبة مباحة، بل واجبة لمصلحة الدين ونصيحة للمسلمين مع أن الغيبة محرمة في الدين، وعليها إثم عظيم لأنها من الكبائر وقد تعرض شيخ الإسلام لهذا الموضوع في أكثر من موضع، وأفاض فيه إفاضة عجيبة ومفيدة، وألخص هنا كلامه لتتضح مسألة الغيبة في الشريعة الإسلامية، وخاصة فيما يتعلق بالجرح والتعديل في مجال دراسة الحديث النبوي الشريف.

قال رحمه الله في منهاج السنة ما ملخصه: «قال الله تعالى: ﴿ولا يغتب بعضكم بعضا﴾ (الحجرات:١٢). وثبت في الصحيح عن النبي ﷺ أنه قال: «الغيبة ذكرك أخاك بما يكره، قيل: أرأيت إن كان في أخي ما أقول؟ قال: إن كان فيه ما تقول فقد اغتبته، وإن لم يكن فيه فقد بهته»[3]، فمن رمى أحدا

---

(١) انظر كشف الظنون لحاجي خليفة، (جـ١/ ص٥٨٢).

(٢) انظر ميزان الاعتدال للإمام الذهبي (ج١/ ص١-٢).

(٣) الحديث عن أبي هريرة في صحيح مسلم (ج٤/ ص٢٠٠١) كتاب البر والصلة والآداب، باب تحريم الغيبة، وفي سنن أبي داود (ج٤/ ص٣٧٠-٣٧١) كتاب الأدب، باب في الغيبة، والترمذي (ج٣/ ص٢٢٠-٢٢١) أبواب البر والصلة، باب ما جاء في الغيبة، وسنن الدارمي (ج٢/ ص٢٩٩) كتاب الرقاق، باب ما جاء في=

بما ليس فيه فقد بهته، فكيف إذا كان ذلك في الصحابة ومن قال عن مجتهد: إنه تعمد الظلم أو تعمد معصية الله ورسوله ومخالفة الكتاب والسنة -ولم يكن كذلك- فقد بهته، وإذا كان فيه ذلك فقد اغتابه.

لكن يباح من ذلك ما أباحه الله ورسوله، وهو ما يكون على وجه القصاص والعدل وما يحتاج إليه لمصلحة الدين، ونصيحة المسلمين. فالأول قول المشتكي المظلوم: فلان ضربني، وأخذ مالي ومنعني حقي ونحو ذلك، قال الله تعالى: ﴿لا يحب الله الجهر بالسوء من القول إلا من ظلم﴾ (النساء: ١٤٦).

وقد نزلت فيمن ضاف قوما فلم يقروه، لأن قرى الضيف واجب كما دلت عليه الأحاديث الصحيحة، فلما منعوه حقه كان له ذكر ذلك.

وأما الحاجة مثل استفتاء هند بنت عتبة كما ثبت في الصحيح أنها قالت: يا رسول الله! إن أبا سفيان رجل لا يعطيني وبنيّ ما يكفيني، فقال النبي ﷺ: «خذي ما يكفيك وولدك بالمعروف» أخرجاه في الصحيحين من حديث عائشة، فلم ينكر عليها قولها، وهو من جنس قول المظلوم.

وأما النصيحة فمثل قوله ﷺ لفاطمة بنت قيس -لما استشارته فيمن خطبها فقالت: خطبني أبو جهم ومعاوية- فقال ﷺ: «وأما معاوية فصعلوك لا مال له، وأما أبو جهم فلا يضع عصاه عن عاتقه -وفي لفظ: يضرب النساء، انكحي أسامة»، فلما استشارته فيمن تتزوج ذكر ما تحتاج إليه، وكذلك من استشار رجلا فيمن يعامله، والنصيحة مأمور بها ولو لم يشاوره، فقد قال النبي ﷺ في الحديث الصحيح: «الدين النصيحة، الدين النصيحة (ثلاثا) قالوا: لمن يا رسول الله؟ قال: لله، ولكتابه، ولرسوله، ولأئمة المسلمين، وعامتهم». وكذلك بيان أهل العلم لمن غلط في رواية عن النبي ﷺ، أوتعمد الكذب عليه، أو على من ينقل عنه العلم. وكذلك بيان من غلط في رأي رآه في أمر الدين من المسائل العلمية والعملية، فهذا إذا تكلم فيه الإنسان بعلم وعدل وقصد النصيحة فالله تعالى يثيبه على ذلك، لا سيما إذا كان المتكلم فيه داعيا

=الغيبة، والحديث صحيح، وانظر صحيح الجامع الصغير (ج١/ ص٧٩) رقم (٨٦) للألباني.

إلى بدعة، فهذا يجب بيان أمره للناس، فإن دفع شره عنهم أعظم ممن دفع شر قاطع الطريق»[1].

رواة الآثار وعلماء الجرح والتعديل وأنهم العمدة في هذا الباب:

قال شيخ الإسلام: «الأخبار قد يعلم الناس صدق بعضها وكذب بعضها، ويشكون في بعضها، وباب المعرفة بأخبار النبي ﷺ، وأقواله، وأفعاله وما ذكره من توحيد، وأمر، ونهي، ووعد ووعيد، وفضائل لأعمال، أو لأقوام أو أمكنة أو أزمنة، أو مثالب، لمثل ذلك أعلم الناس به أهل العلم بحديثه الذين اجتهدوا في معرفة ذلك وطلبه من وجوهه وعلموا أحوال نقلة ذلك، وأقوال الرسول ﷺ من وجوه متعددة، وجمعوا بين رواية هذا وهذا وهذا، فعلموا صدق الصادق، وغلط الغالط وكذب الكاذب.

وهذا علم أقام الله له من حفظ به على الأمة ما حفظ من دينها، وغير هؤلاء لهم تبع فيه إما مستدل بهم، وإما مقلد لهم، كما أن الاجتهاد في الأحكام أقام الله له رجالا، اجتهدوا فيه حتى حفظ الله بهم على الأمة ما حفظ من الدين، وغيرهم لهم تبع فيه إما مستدل بهم، وإما مقلد لهم.

مثال ذلك أن خواص أصحاب محمد ﷺ أعلم به ممن هو دونهم في الاختصاص، مثل أبي بكر، وعمر، وعثمان، وعلي، وطلحة، والزبير، وعبدالرحمن بن عوف،وسعد، وأبي بن كعب، ومعاذ بن جبل، وابن مسعود، وبلال، وعمار بن ياسر، وأبي ذر الغفاري، وسلمان، وأبي الدرداء، وأبي أيوب الأنصاري، وعبادة بن الصامت،وحذيفة، وأبي طلحة وأمثال هؤلاء من السابقين الأولين من المهاجرين والأنصار هم أكثر اختصاصا به ممن ليس مثلهم. ولكن قد يكون بعض الصحابة أحفظ وأفقه من غيره وإن كان غيره أطول صحبة، وقد يكون أيضا أخذ عن بعضهم من العلم أكثر مما أخذ عن غيره لطول عمره، وإن كان غيره أعلم منه كما أخذ عن أبي هريرة وابن

---

(١) انظر منهاج السنة (٣/٣٦)، والمنتقى (ص٣٢٣، ٣٢٤)، وتوسع في الموضوع في أماكن أخرى، راجع: مجموع الفتاوى (ج٢٨ص/٢١٩، ٢٣٦)، أو مجموعة الرسائل والمسائل (ج٥/ ص١٠٥-١١٢).

عمر، وابن عباس، وعائشة، وجابر، وأبي سعيد من الحديث أكثر مما أخذ عمن هو أفضل منهم كطلحة والزبير. وأما الخلفاء الأربعة فلهم في تبليغ كليات الدين ونشر أصوله، وأخذ الناس ذلك عنهم ما ليس لغيرهم، وإن كان يروى عن صغار الصحابة من الأحاديث المفردة أكثر مما يروى عن بعض الخلفاء، فالخلفاء لهم عموم في التبليغ، وقوته التي لم يشركهم فيها غيرهم، ثم لـمّا قاموا بتبليغ ذلك شاركهم فيه غيرهم فصار متواترا كجمع أبي بكر، وعمر القرآن، وتبليغه أهم مما سواه».

إلى أن قال: «والمقصود هنا أن بعض الصحابة أعلم بالرسول من بعض، وبعضهم أكثر تبليغا لما علمه من بعض».. إلى أن قال: «المقصود أن نبين طرق العلم فالصحابة الذين أخذ الناس عنهم العلم بعد الخلفاء الأربعة مثل أبي بن كعب، وابن مسعود، ومعاذ بن جبل، وأبي الدرداء، وزيد بن ثابت، وحذيفة، وعمران»... وذكر عددا منهم ثم ذكر طبقات أهل العلم إلى أن قال: «ثم بعد هؤلاء مثل مالك، والثوري، وحماد بن زيد، والليث، والثوري، والأوزاعي، وشعبة، وزائدة، وسفيان بن عيينة، وأمثالهم.

ثم من بعد هؤلاء مثل يحيى القطان، وعبد الرحمن بن مهدي، وابن المبارك، وعبد الله بن وهب، ووكيع بن الجراح، وإسماعيل ابن علية، وهشام ابن بشر، وأبي يوسف القاضي، والشافعي، وأحمد، والحميدي، وإسحاق بن راهويه، والقاسم بن سلام، وأبي ثور، وابن معين، وابن المديني، وأبي بكر ابن أبي شيبة، وابن خيثمة وزهير بن حرب. وبعد هؤلاء البخاري، ومسلم، وأبو داود، وأبو زرعة، وأبو حاتم، وعثمان بن سعيد الدارمي، وعبد الله بن عبدالرحمن الدارمي، ومحمد بن مسلم بن وارة، وأبو بكر الأثرم، وإبراهيم الحربي، وبقي بن مخلد الأندلسي، ومحمد بن وضاح.

ومثل أبي عبدالرحمن النسائي، والترمذي، وابن خزيمة، ومحمد بن نصر المروزي، ومحمد بن جرير الطبري، وعبد الله بن أحمد بن حنبل، وعبد الرحمن بن أبي حاتم.

ثم بعد هؤلاء مثل أبي حاتم البستي، وأبي بكر النجاد، وأبي بكر النيسابوري، وأبي القاسم الطبراني، وأبي الشيخ الأصبهاني، وأبي أحمد العسال الأصبهاني، وأمثالهم.

ثم من بعد هؤلاء مثل أبي الحسن الدارقطني، وابن منده، والحاكم أبي عبدالله، وعبد الغني بن سعيد، وأمثال هؤلاء ممن لا يمكن إحصاؤهم -رحمهم الله أجمعين ورضي عنهم وأعلى نزلهم-.

فهؤلاء وأمثالهم أعلم بأحوال رسول الله ﷺ من غيرهم وإن كان في هؤلاء من هو أكثر رواية، وفيهم من هو أكثر معرفة بصحيحه من سقيمه، ومنهم من هو أفقه فيه من غيره.

قال أحمد بن حنبل: معرفة الحديث والفقه فيه أحب إليّ من حفظه. وقال علي بن المديني: أشرف العلم الفقه في متون الأحاديث ومعرفة أحوال الرواة.

فإن يحيى بن معين وعلي بن المديني ونحوهما أعرف بصحيحه وسقيمه، من مثل أبي عبيد وأبي ثور. وأبو عبيد وأبو ثور ونحوهما أفقه من أولئك، وأحمد كان يشارك هؤلاء وهؤلاء. وكان أئمة هؤلاء وهؤلاء ممن يحبهم ويحبونه، كما كان مع الشافعي وأبي عبيد، ونحوهما من أهل المعرفة في الحديث. ومسلم بن الحجاج له عناية بصحيحه أكثر من أبي داود، وأبو داود له عناية بالفقه أكثر. والبخاري له عناية بهذا وهذا. وليس المقصود هنا توَسعة الكلام في هذا، بل المقصود أن علماء أهل العلم بالحديث لهم من المعرفة بأحوال الرسول ما ليس لغيرهم فهم أئمة هذا الشأن. وقد يكون الرجل صادق الحديث كثير الرواية فيه لكن ليس من أهل العناية بصحيحه وسقيمه، فهذا يستفاد منه نقله، فإنه صادق مخالط.

وأما المعرفة بصحيحه وسقيمه فهذا علم آخر، وقد يكون مع ذلك فقيها مجتهدا، وقد يكون صالحا من خيار المسلمين، وليس له كثير معرفة لكن هؤلاء وإن تفاضلوا في العلم فقد يروج عليهم من الكذب ما يروج على من لم يكن

له علم، فكل من كان بالرسول أعرف كان تمييزه بين الصدق والكذب أتم.
ثم ذكر طوائف أهل العلم من أهل الحديث، والتفسير، والفقه، والتصوف الذين يروج عليهم أحاديث كثيرة من الموضوعات، والضعاف وذكر أمثلة لها»[1].

وذكر في موضع قاعدة في المنقولات وأن العمدة في كل فن رجاله فقال: «المرجع في النقل إلى أمناء حديث رسول الله، كما أن المرجع في النحو إلى أربابه، وفي القراءات إلى حذاقها، وفي اللغة إلى أئمتها، وفي الطب إلى علمائه، فلكل فن رجال، وعلماء الحديث أجل وأعظم تحريا للصدق من كل أحد، علم ذلك من علمه، فما اتفقوا على صحته فهو الحق، وما أجمعوا على تزييفه وتوهينه فهو ساقط، وما اختلفوا فيه: نظر فيه بإنصاف وعدل، فهم العمدة: كمالك وشعبة والأوزاعي، والليث، والسفيانيين، والحمادين، وابن المبارك، ويحيى القطان وعبد الرحمن بن مهدي، ووكيع، وابن علية، والشافعي، وعبد الرزاق، والفريابي، وأبي نعيم، والقعنبي، والحميدي، وأبي عبيد، وابن المديني، وأحمد، وإسحاق، وابن معين، وأبي بكر بن أبي شيبة، والذهلي، والبخاري، وأبي زرعة، وأبي حاتم، وأبي داود، ومسلم، وموسي بن هارون، وصالح جزرة، والنسائي، وابن خزيمة، وأبي أحمد ابن عدي[2]، وابن حبان، والدارقطني، وأمثالهم من أهل العلم بالنقل والرجال والجرح والتعديل -رضي الله عنهم وأعلى درجاتهم.

وقد صنف في معرفة الرجال كتب جمة: كالطبقات لابن سعد، وتاريخي البخاري، وكلام ابن معين من رواية أصحابه عنه، وكلام أحمد من رواية أصحابه عنه، وكتاب يحيى بن سعيد القطان، وكتاب علي بن المديني، وتاريخ يعقوب الفسوي، وابن أبي خيثمة، وابن حاتم، والعقيلي، وابن عدي، وابن حبان، والدارقطني. والمصنفات في الحديث على المسانيد: كمسند

---

(١) انظر المنهاج (ج٤/ ص١١٣-١١٥) طبع بولاق المصرية.

(٢) وقال في كتابه الكامل في ضعفاء الرجال: لم يؤلف في فنه مثله (مجموع الفتاوى، ج١/ ص٢٧١). وانظر قاعدة جليلة في التوسل والوسيلة (ص٩٦).

أحمد، وإسحاق، وأبي داود الطيالسي، وابن أبي شيبة، والعدني، وابن منيع، وأبي يعلى، والبزار، والطبراني وخلائق.

وعلى الأبواب: كالموطأ، وسنن سعيد بن منصور، وصحيح البخاري، ومسلم، والسنن الأربعة، وما يطول الكتاب بتعداده»[1].

وفي كل طبقة من هؤلاء العلماء طبقة متشددة وطبقة متوسطة، وقد ذكر شيخ الإسلام بعض الأمثلة من هؤلاء كما يأتي في ذكر أصحاب الصحاح والسنن، وقد ذكر من المتشددين في التعديل ابن معين، وأبي حاتم الرازي وفيما يلي ذكرهما:

يحيى بن معين[2] وتشدده في التعديل:

يعتبر الإمام ابن معين من الأئمة الذين تكلموا في أكثر الرواة[3] وقد عدّه الحافظان الذهبي، وابن حجر من المتشددين في الجرح[4]. قال الذهبي في ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل: «قسم منهم متعنت في الجرح، متثبت في التعديل، يغمز الراوي بالغلطتين أو الثلاث، فهذا إذا وثق شخصا فعض على قوله بنواجذك، وتمسك بتوثيقه وإذا ضعف رجلا فانظر هل وافقه غيره على تضعيفه فإن وافقه ولم يوثق ذلك الرجل أحد من الحذاق فهو ضعيف، وإن وثقه أحد فهذا هو الذي قالوا: لايقبل فيه الجرح إلا مفسرا يعني لا يكفي فيه قول ابن معين مثلا هو ضعيف ولم يوضح سبب ضعفه وغيره قد وثقه، فمثل هذا يتوقف في تصحيح حديثه وهو إلى الحسن أقرب، وابن معين، وأبو

---

(١) انظر منهاج السنة (ج٤/ ص١٠) بتصرف، وانظر: الرد على البكري (ص١٨).

(٢) هو الثقة الحافظ المشهور يحيى بن معين بن عون الغطفاني مولاهم أبو زكريا المري البغدادي، إمام الجرح والتعديل، من العاشرة، مات سنة (٢٣٣هـ) بالمدينة، وله بضع وسبعون، انظر التقريب رقم الترجمة (٧٦٥١) (ج٢/ ص٣٥٨) والكاشف (ج٣/ ص٢٦٨) ولسان الميزان (ج٧/ ص٤٣٧) وتذكرة الحفاظ (ج٢/ ص١٦) وتاريخ بغداد (ج١٤/ ص١٧٧) أخرج له الستة، وانظر الثقات (ج٩/ ص٢٦٢)

(٣) انظر ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل (ص١٥٨).

(٤) انظر النكت على ابن الصلاح (١/ ٤٨٢)، والموقظة (ص٨٣).

حاتم، والجوزجاني متعنتون»[1].

ويراه شيخ الإسلام أيضا من المعدلين الذين تزكيتهم صعبة، فذكر توثيق ابن معين، وأبي حاتم الرازي في موسى بن أبي الفوات وقال: «وناهيك بمن يوثقه هذان مع صعوبة تزكيتهما»[2].

أبو حاتم الرازي[3] وشرطه في التعديل:

أبوحاتم الرازي من الطبقة الأولى من النقاد الذين تكلموا في أكثر الرواة[4] إلا أنه كان من المتشددين. ولأجل هذا قال الذهبي مترجما في سير أعلام النبلاء: إذا وثق أبو حاتم رجلا فتمسك بقوله فإنه لا يوثق إلا رجلا صحيح الحديث، وإذا لين رجلا أو قال فيه: «لا يحتج به»، فتوقف حتى ترى ما قال فيه غيره، فإن وثقه أحد فلا تَبْنِ على تجريح أبي حاتم، فإنه متعنت في الرجال، قد قال في طائفة من رجال الصحاح: ليس بحجة، ليس بقوي، أو نحو ذلك[5]. اهـ.

وقال في ترجمة أبي زرعة: «يعجبني كثيرا كلام أبي زرعة في الجرح والتعديل... بخلاف رفيقه أبي حاتم فإنه جراح»[6]. وقد صرح ابن حجر في هدي الساري وغيره من الكتب بتعنت أبي حاتم الرازي في هذا الباب[7]. وقد ذكر شيخ الإسلام أكثر من مرة أن أبا حاتم الرازي شرطه في التعديل صعب

---

(١) انظر ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل (ص١٥٨)، وراجع: دراسات في الجرح والتعديل (ص٣٣٦-٣٤١).

(٢) انظر الفتاوى الكبرى (٣/ ٣٢٤).

(٣) هو أبو حاتم محمد بن إدريس بن المنذر بن داود بن مهران الحنظلي الرازي الغطفاني، كان أحد الأئمة الحفاظ والأثبات مشهورا بالعلم مذكورا بالفضل، مات سنة (٤٧٧هـ) وقيل (٤٧٩هـ) انظر طبقات الحفاظ للسيوطي (ص٢٥٥) وهو من الطبقة الحادية عشرة، أخرج له أبو داود والنسائي وابن ماجه، انظر تقريب التهذيب (ج٢/ ص١٤٣) والثقات (ج٩/ ص١٣٧) والكاشف (ج٣/ ص١٨).

(٤) انظر ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل (ص١٥٨)، والموقظة (ص٨٣).

(٥) انظر السير (ج١٣/ ص٢٦٠).

(٦) انظر السير (ج١٣/ ص٨١).

(٧) انظر مثلا هدي الساري (ص٤٦٢، ٤٦٣).

وتزكيته في الغاية، وقال في موضع بعد أن ذكر توثيق أبي حاتم الرازي، وابن معين في موسى بن أبي الفرات قال: وناهيك بمن يوثقه هذان مع صعوبة تزكيتهما[1]. وقال في موضع آخر: «تزكية أبي حاتم هو في الغاية»[2]. وقال: «وأما قول أبي حاتم: يكتب حديثه ولا يحتج به، فأبو حاتم يقول مثل هذا في كثير من رجال الصحيحين، وذلك أن شرطه في التعديل صعب، والحجة في اصطلاحه ليس هو الحجة في اصطلاح جمهور أهل العلم»[3]. وقول شيخ الإسلام: «الحجة في اصطلاحه ليس هو الحجة في اصطلاح أهل العلم» يؤيده ما قاله المنذري في رسالته في الجرح والتعديل وقد سئل عن قول ابن معين في محمد بن إسحاق: ثقة وليس بحجة، فقال: يشبه أن يكون هذا رأيه في أن الثقة دون الحجة وهو خلاف المحكي عنهم[4]. وقال السخاوي: «كلام أبي داود يقتضي أن الحجة أقوى من الثقة وذلك أن الآجري سأله عن سليمان بن شرحبيل فقال: ثقة يخطئ كما يخطئ الناس.

قال الآجري: فقلت: هو حجة، قال: الحجة أحمد بن حنبل، وكذا قال عثمان بن أبي شيبة في أحمد بن عبدالله بن يونس: ثقة وليس بحجة»[5].

قلت: وهذه الأقوال تدل على أن الحجة عند جماعة من العلماء منهم ابن معين أقوى من الثقة، وقال السخاوي في المرتبة الرابعة من ألفاظ التعديل: «والحجة أقوى من الثقة»، إلا أنه يقول باحتجاج رواة هذه المرتبة.

معرفة من تقبل روايته ومن لا تقبل:

المقبول هو الثقة الضابط لما يرويه وهو المسلم العاقل البالغ سالما من أسباب الفسق وخوارم المروءة، وأن يكون مع ذلك متيقظا غير مغفل، حافظا

---

(١) انظر الفتاوى الكبرى (ج٣/ ص٣٢٤).

(٢) انظر مجموع الفتاوى (ج٢٣/ ص٣١٨).

(٣) انظر مجموع الفتاوى (ج١/ ص٣٥٠).

(٤) انظر رسالة في الجرح والتعديل (ص٣١-٣٢) للحافظ المنذري.

(٥) انظر فتح المغيث طبعة السلفية (ج١/ ص٣٣٧، ٣٣٨)، وطبعة الأعظمى (ج١/ ص٣٦٤).

إن حدث من حفظه، فاهما إن حدث على المعنى، فإن اختل شرط مما ذكر ردّت روايته[1].

وقد شرح شيخ الإسلام أوصاف من تقبل روايته ومن ترد، فقال في الراوي المقبول: «الراوي إما أن تقبل روايته مطلقا أو مقيدا، فأما المقبول إطلاقا فلا بد أن يكون مأمون الكذب بالمظنة، وشرط ذلك العدالة وخلوه عن الأغراض والعقائد الفاسدة التي يظن معها جواز الوضع، وأن يكون مأمون السهو بالحفظ والضبط والإتقان. وأما المقيد فيختلف باختلاف القرائن، ولكل حديث ذوق ويختص بنظر ليس للآخر»[2].

وهذه الشروط التي ذكرها شيخ الإسلام من وجود الحفظ والضبط والعدالة في الراوي لقبول روايته مطلقا، وبيّن أنها تشترط في الراوي مطلوبة، لنأمن من السهو، ومن تعمد الكذب إذ يدخل الخطأ في الخبر من باب السهو، أو العمد،ولكل منهما أسباب، وقد ذكر شيخ الإسلام أسباب السهو أوّلاً، ثم ذكر أسباب تعمد الكذب، فقال:

وقوع الخطأ في الخبر سهواً وأسبابه:

«الخطأ في الخبر يقع من الراوي إما عمداً أو سهواً، ولهذا اشترط في الراوي العدالة لنأمن من تعمد الكذب، والحفظ والتيقظ لنأمن من السهو.

والسهو له أسباب:

أحدها: الاشتغال عن هذا بغيره فلا ينضبط له، ككثير من أهل الزهد والعبادة.

وثانيها: الخلو عن معرفة هذا الشأن.

وثالثها: التحديث من الحفظ، فليس كل أحد يضبط ذلك.

ورابعها: أن يدخل في حديثه ما ليس منه ويزور عليه.

---

(١) انظر الباعث الحثيث (ص٨٧)، وتدريب الراوي (ج١/ ص٣٠٠).

(٢) راجع مجموع الفتاوى (ج١٨/ ص٤٧).

وخامسها: أن يركن إلى الطلبة، فيحدث بما يظن أنه من حديثه.

وسادسها: الإرسال، وربما كان الراوي له غير مرضي.

وسابعها: التحديث من كتاب، لإمكان اختلاقه.

فلهذه الأسباب وغيرها اشترط أن يكون الراوي حافظا ضابطا معه من الشرائط ما يؤمن معه كذبه من حيث لا يشعر، وربما كان لا يسهو ثم وقع له السهو في الآخر من حديثه، فسبحان من لا يزل ولا يسهو، وذلك يعرفه أرباب هذا الشأن برواية النظراء والأقران، وربما كان مغفلاً، واقترن بحديثه ما يصححه كقرائن تبين أنه حفظ ما حدث به وأنه لم يخلط في الجميع»[1]. اهـ.

البلاد التي أهلها أثبت في رواية الحديث:

حكم أهل الحديث على رواة الحديث من خلال تجاربهم الخاصة وتطرقوا إلى الحكم على الأسانيد التي عليها مدار العلم فنظروا إلى المدن وإلى الرواة المنتسبين إليها، وحكموا على بعض الرواة، وسلسلة أسانيدهم بأنها أصح الأسانيد، أو أوهاها، ومن ثم حكموا على البلدان الإسلامية التي تعتبر أثبت البلاد رواية، واتفقت كلمتهم على أن مكة المكرمة والمدينة النبوية أثبت البلاد في الحديث الصحيح.

وكان أصح الأقوال في هذا الباب أنه لا يحكم لإسناد بالأصحية مطلقا من غير قيد، بل يقيد بالصحابي، أو البلد، وقد نصوا علي أسانيد ذكرها أهل العلم.

فعن الإمام أحمد، وإسحاق: أصحها: الزهري عن سالم عن ابن عمر، وعن ابن المديني والفلاس أصحها محمد بن سيرين عن عبيدة عن علي.

وعن ابن معين: أصحها الأعمش عن إبراهيم عن علقمة عن ابن مسعود، وعن البخاري: مالك عن نافع عن ابن عمر. وقد جمع العلامة

---

(١) راجع مجموع الفتاوى (ج١٨/ ص٤٥، ٤٦).

المحدث أحمد شاكر -رحمه الله وأعلى مقامه- [1] معظم هذه الأسانيد التي ذكرها أهل العلم في تعليقه على اختصار علوم الحديث لابن كثير[2] جمعا لا مزيد عليه، فليراجع فهو نفيس. وقال الخطيب البغدادي: «أصح طرق السنن: ما يرويه أهل الحرمين: مكة والمدينة، فإن التدليس عنهم قليل، والكذب ووضع الحديث عندهم عزيز».

ولأهل اليمن روايات جيدة، وطرق صحيحة إلا أنها قليلة، ومرجعها إلى أهل الحجاز أيضا. ولأهل البصرة من السنن الثابتة بالأسانيد الواضحة ما ليس لغيرهم من إكثارهم. والكوفيون مثلهم في الكثرة غير أن رواياتهم كثيرة الدغل، قليلة السلامة من العلل. وحديث الشاميين أكثره مراسيل ومقاطيع. وما اتصل منه مما أسنده الثقات، فإنه صالح، والغالب عليه ما يتعلق بالمواعظ[3].

وقد تكلم شيخ الإسلام حول رواة الأخبار في المدن الإسلامية في أثناء كلامه على صحة أصول مذهب أهل المدينة، فذكر كلاما حول إجماع أهل المدينة فقال: «وإذا تبين أن إجماع أهل المدينة تفاوت فيه مذاهب جمهور الأئمة علم بذلك أن قولهم: أصح أقوال أهل الأمصار رواية ورأيا، وأنه تارة يكون حجة قاطعة، وتارة حجة قوية، وتارة مرجحا للدليل، إذ ليست هذه الخاصية لشيء من أمصار المسلمين...».

ثم ذكر كلاما في تأييد قوله، وقال: «ومما يوضح الأمر في ذلك أن العلم: إما رواية، وإما رأي، وأهل المدينة أصح أهل المدن رواية ورأيا، وأما حديثهم فأصح الأحاديث وقد اتفق أهل العلم بالحديث على أن أصح الأحاديث أحاديث أهل المدينة ثم أحاديث أهل البصرة، وأما أحاديث أهل الشام فهي دون ذلك»[4]. فإنه لم يكن من الإسناد المتصل، وضبط الألفاظ ما لهؤلاء،

---

(١) انظر الباعث الحثيث (ج١/ ص١٠١، ١٠٢، ١٠٣، ١٠٤، ١٠٥) الطبعة المحققة لدار العاصمة، الرياض.

(٢) انظرها في الباعث الحثيث (ص٢٠-٢٢) من طبعة دار السلام بالرياض.

(٣) انظر: تدريب الراوي (ج١/ ص٨٥، ٨٦)، وقواعد التحديث (ص٨١).

(٤) قلت: وقول شيخ الإسلام هذا ذكره السيوطي في مبحث أصح الأسانيد فقال:=

ولم يكن فيهم يعني أهل المدينة، ومكة، والبصرة، والشام - من يعرف بالكذب لكن منهم من يضبط، ومنهم من لا يضبط.

وأما أهل الكوفة فلم يكن الكذب في أهل بلد أكثر منه فيهم، ففي زمن التابعين كان بها خلق كثيرون منهم معروفون بالكذب لا سيما الشيعة فإنهم أكثر الطوائف كذبا باتفاق أهل العلم، ولأجل هذا يذكر عن مالك وغيره من أهل المدينة أنهم لم يكونوا يحتجون بعامة أحاديث أهل العراق، لأنهم قد علموا أن فيهم كذابين، ولم يكونوا يميزون بين الصادق والكاذب، فأما إذا علموا صدق الحديث فإنهم يحتجون به، كما روى مالك عن أيوب السختياني وهو عراقي، فقيل له في ذلك، فقال: ما حدثتكم عن أحد إلا وأيوب أفضل منه، أو نحو هذا.

وهذا القول هو القول القديم للشافعي حتى روى أنه قيل له: إذا روى سفيان عن منصور عن علقمة عن عبدالله حديثا لا يحتج به، فقال: «إن لم يكن له أصل بالحجاز وإلا فلا»، ثم إن الشافعي رجع عن ذلك وقال لأحمد ابن حنبل: «أنتم أعلم بالحديث منا، فإذا صح الحديث فأخبرني به حتى أذهب إليه، شاميا كان أو بصريا أو كوفيا، ولم يقل مكيا، أو مدنيا لأنه كان يحتج بهذا قبل»[1].

=وقال ابن تيمية: «اتفق أهل العلم بالحديث على أن أصح الأحاديث ما رواه أهل المدينة ثم أهل البصرة، ثم أهل الشام». التدريب (ج١/ ص٨٦)، وعنه نقله القاسمي في قواعد التحديث (ص٨١).

(١) قال إبراهيم بن متويه الأصبهاني: سمعت يونس بن عبدالأعلى يقول: قال الشافعي: كل حديث جاء من العراق، وليس له أصل في الحجاز، فلا تقبله، وإن كان صحيحا، ما أريد إلا نصيحتك (انظر آداب الشافعي ومناقبه لابن أبي حاتم (ص٢٠٠)، والسير للذهبي (ج١/ ص٢٤). قال الذهبي: قلت: ثم إن الشافعي رجع عن هذا، وصحح ما ثبت إسناده لهم. ويروي عنه: إذا لم يوجد للحديث أصل في الحجاز ضعف، أو قال: ذهب نخاعه. راجع: آداب الشافعي (ص٢٠٠).

وقال عبدالله بن أحمد بن حنبل: سمعت أبي يقول: قال الشافعي: أنتم أعلم بالأخبار الصحاح منا، فإذا كان خبر صحيح فأعلمني حتى أذهب إليه، كوفيا كان أو بصريا أو شاميا. انظر آداب الشافعي (ص٩٤، ٩٥)، وحلية الأولياء (ج٩/ ص١٧٠)، والانتقاء في مناقب الأئمة الفقهاء (ص٧٥)، وطبقات الحنابلة= =(ج١/

وأما علماء أهل الحديث كشعبة، ويحيى بن سعيد، وأصحاب الصحيح والسنن، فكانوا يميزون بين الثقات الحفاظ وغيرهم فيعلمون من بالكوفة والبصرة من الثقات الذين لا ريب فيهم، وأن فيهم من هو أفضل من كثير من أهل الحجاز، ولا يستريب عالم في مثل أصحاب عبدالله بن مسعود كعلقمة، والأسود، وعبيدة السلماني، والحارث التيمي، وشريح القاضي، ثم مثل إبراهيم النخعي، والحكم بن عُتيبة، وأمثالهم من أوثق الناس وأحفظهم، فلهذا صار علماء أهل الإسلام متفقين على الاحتجاج بما صححه أهل العلم بالحديث من أيّ مصر كان. وصنف أبو داود السجستاني مفاريد أهل الأمصار يذكر فيه ما انفرد أهل كل مصر من المسلمين من أهل العلم بالسنة»[1]. اهـ.

وذكر في أثناء كلامه في منهاج السنة على إسناد: أيوب السختياني عن ابن سيرين أنه أصح إسناد على وجه الأرض فقال -رحمه الله-: «وأما الصحابة فجمهورهم وجمهور أفاضلهم ما دخلوا في فتنة، قال عبدالله بن الإمام أحمد: حدثنا أبي، حدثنا إسماعيل يعني ابن علية، حدثنا أيوب يعني السختياني عن محمد بن سيرين قال: هاجت الفتنة وأصحاب رسول الله ﷺ عشرة آلاف، فما حضرها منهم مائة بل لم يبلغوا ثلاثين. وهذا الإسناد أصح إسناد على وجه الأرض، ومحمد بن سيرين من أورع الناس في منطقه، ومراسيله من أصح المراسيل»[2].

قلت: هذا القول منقول عن ابن المديني قوله: من أصح الأسانيد حماد ابن زيد عن أيوب، عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة.

وذكر في أصح الأسانيد: ابن سيرين عن عبيدة السلماني عن علي بن أبي طالب. قال السيوطي: وهو مذهب ابن المديني، والفلاس، وسليمان بن

ص٢٨٢)، ومناقب الرازي (ص١٢٧)، وتوالي التأسيس (ص٦٣)، وشذرات الذهب (ج٢/ ص١٠)، وتاريخ ابن عساكر (ج١٥ص/٩/ ١).

(١) انظر مجموع الفتاوى (ج٢٠/ ص٣١٦، ٣١٧).

(٢) انظر منهاج السنة (ج٣/ ص١٨٦)، (طبع البابي الحلبي).

حرب، إلا أن سليمان قال: أجودها أيوب السختياني، عن ابن سيرين، وابن المديني: عبدالله بن عون عن ابن سيرين حكاه ابن الصلاح[1].

المطلب الثاني: شروط الجرح والتعديل

بادئ ذي بدء لن أتكلم عن جميع ما يتعلق بهذا الباب، ولكن عما تمس الحاجة إليه ولابد منه، مما يدخل في موضوعنا، خشية الإطالة، والموضوع هذا له تشعبات كثيرة نخشي أن تخرجنا عن صلب الموضوع.

اشترط العلماء في الجارح والمعدل شروطاً ستة:

الأول: العلم، قال الإمام تاج الدين السبكي: لايقبل الجرح والتعديل إلا ممن كان عالما بأسبابهما ».[2]

وقال الحافظ ابن حجر في شرح نخبته «إن صدر الجرح من غير عارف بأسبابه لم يعتبر به».[3]

قلت: قد يجرح الجارح بما ليس جرحاً في نفس الأمر وأمثلة ذلك كثيرة، منها: ماذكره الخطيب البغدادي: أن جرير بن عبدالحميد الضبي رأى سماك بن حرب يبول قائما فتركه، وما ذكره أيضاً أنه سئل الحكم بن عتيبة لم لم ترو عن زاذان؟ قال كان كثير الكلام».[4] ومثل هذا ينشأ عن عدم العلم بالأحكام الشرعية، فرب جاهل ظن الحلال حراماً وعلى عكس ذلك قد يعدلون بما ليس بمعدل، كما ساق الخطيب في الكفاية عن يعقوب الفسوي أنه قال في تاريخه: سمعت إنساناً يقول لأحمد بن يونس: عبدالله العمري ضعيف؟ قال: إنما يضعفه رافضي مبغض لآبائه، ولو رأيت لحيته وخضابه وهيئته لعرفت أنه ثقة. قال الخطيب: فاحتج أحمد بن يونس على أن عبدالله

---

(١) انظر تدريب الراوي (ج١/ ص٨٣ و٧٧).

(٢) انظر جمع الجوامع للتاج السبكي (جـ٢/ ص١١٢) مطبعة عيسى البابي الحلبي بالقاهرة.

(٣) انظر شرح نخبة الفكر لابن حجر العسقلاني (ص١٣٧).

(٤) انظر الكفاية للخطيب البغدادي(ص: ١٣٨-١٤٢) بتحقيق د/أحمد عمر هاشم.

العمري ثقة بما ليس بحجة لأن حسن الهيئة مما يشترك فيه العدل والمجروح»[1]

الشرط الثاني والثالث: التقوى والورع: قال الإمام الذهبي: حق على المحدث أن يتورع فيما يؤديه وأن يسأل أهل المعرفة والورع ليعينوه على إيضاح مروياته، ولاسبيل إلى أن يصير العارف جهبذاً إلا بإدمان الطلب والفحص عن هذا الشأن وكثرة المذاكرة والسهر والتيقظ والفهم، مع التقوى والدين المتين والإنصاف..»[2]

الرابع: الصدق: وبدهي أن الإنسان إذا لم يكن في نفسه صادقاً كيف يصدّق أو يكّذب؟!

الخامس: التجنب عن التعصب: فقد يكون باعثه اختلاف المذهب، عقدياً كان أو فقهياً، وقد يكون مجرد نفرة بين الأقران.

قال العلامة الأصولي عبدالعلي بن ملا نظام الدين: لابد للمزكي أن يكون عدلاً عارفاً بأسباب الجرح والتعديل وأن يكون منصفاً ناصحاً لا أن يكون متعصباً ومعجباً بنفسه، فإنه لا اعتداد بقول المتعصب».[3] ولذلك لا يؤبه بكلام ابن معين في الشافعي وكلام ابن أبي ذئب في مالك ولا النسائي في أحمد بن صالح المصري لأن هؤلاء أئمة مشهورون فصار الجارح كالآتي بشيء غريب، قال الإمام تاج الدين السبكي: والصواب أن من ثبتت عدالته وإمامته وكثر مادحوه وقل قادحوه وكانت هناك قرينة دالة على سبب جرحه من تعصب مذهبي أوغيره لايلتفت إلى تجريحه وعمل فيه بالعدالة، ولو فتح هذا الباب على مصراعيه لما سلم أحد من الأئمة».[4]

الشرط السادس: معرفة أسباب الجرح والتزكية: وهذا الشرط الأخير مهم

---

(١) المصدر السابق (ص:١٢٣).

(٢) انظر تذكرة الحفاظ للإمام الذهبي، (جـ١/ ص٤).

(٣) انظر فواتح الرحموت شرح مسلم الثبوت، (جـ٢/ ص١٥٤). لعبد العلي الأنصاري اللكنوي، طبع بولاق بمصر عام (١٣٢٢هـ)

(٤) قاعدة في الجرح والتعديل للتاج السبكي، ص١٣، بتحقيق الشيخ/ أبوغدة، الطبعة الرابعة (١٤٠٦هـ) مكتب المطبوعات الإسلامية بحلب- سوريا.

في الباب، وقد ذكرنا بعض أمثلته في اشتراط العلم، ومن الأسباب التي يرد بها جرح الجارح: أن يكون الجرح صدر على سبيل المزاح والمباسطة قال الحافظ الذهبي: اجتمع عفان بن مسلم الصفار وعلى بن المديني وأبو بكر بن أبي شيبة وأحمد بن حنبل، فقال عفان: ثلاثة يضعفون في ثلاثة: علي في حماد بن زيد وأحمد في إبراهيم بن سعد وأبوبكر في شريك، فقال علي بن المديني: وعفان في شعبة قلت- القائل هو الذهبي-: «هذا على وجه المزاح والتعنت فإنهم أربعتهم كتبوا عن المذكورين وهم أحداث فغيرهم أثبت في المذكورين». [1] ومما يمنع قبول الجرح، أن يكون الجارح معروفاً بالتشدد، قال الشيخ عبدالحي اللكنوي: إن هناك جمعاً من العلماء من أئمة الجرح والتعديل لهم تشدد في هذا الباب فيجرحون الراوي بأدنى جرح ويطلقون عليه ما لا ينبغي إطلاقه عند أولى الألباب، فمثل هذا الجارح توثيقه معتبر وجرحه لايعتبر إلا إذا وافقه غيره ممن ينصف ويعتبر، فمنهم: أبو حاتم والنسائي وابن معين وأبو الحسن بن القطان ويحيى القطان وابن حبان وغيرهم، فإنهم معروفون بالإسراف في الجرح والتعنت فيه، فليتثبت العاقل في الرواة الذين تفردوا بجرحهم. [2] وقال اللكنوي في مكان آخر: كل طبقة من نقاد الرجال لا تخلو من مشدد ومتوسط، فمن الأولى: شعبة وسفيان الثوري، وشعبة أشد منه، ومن الثانية: يحيى القطان وعبد الرحمن بن مهدي ويحيى أشد منه، ومن الثالثة: يحيى بن معين وأحمد بن حنبل ويحي أشد من أحمد، ومن الرابعة أبو حاتم والإمام البخاري، وأبوحاتم أشد من البخاري». [3]

مايقبل من الجرح التعديل ومالايقبل منهم:

اتفق العلماء على قبول الجرح والتعديل المفسرين بشروطهما التي ذكرناها آنفاً، واختلفوا في قبول الجرح المبهم والتعديل المبهم على أقوال:

---

(١) انظر تذكرة الحفاظ للذهبي (جـ١/ ص٣٨٠).

(٢) انظر الرفع والتكميل في الجرح والتعديل، للشيخ/ عبدالحي اللكنوي الهندي، (ص٢٧٤).

(٣) المصدر السابق (ص٣٠٦).

الأول: يقبل التعديل من غير ذكر سببه[1]، وأما الجرح فلا يقبل إلا مفسراً مبيناً سبب الجرح.[2]

الثاني: يقبل الجرح والتعديل من غير بيان السبب إذا كان الجارح والمعدل عالماً بأسباب الجرح والتعديل».[3] وهذان القولان هما أقوى الأقوال، وقد رجح كلاً منهما أئمة من نقاد الحديث، إلا أن الأول هو قول الجمهور، قال الخطيب: وهذا هو الصواب عندنا وإليه ذهب الأئمة من حفاظ الحديث ونقاده مثل محمد بن إسماعيل البخاري ومسلم بن حجاج النيسابوري وغيرهما».[4]

وقد اكتفى ابن الصلاح في مقدمته على القول الأول وذكر نحو ماقاله الخطيب البغدادي».[5]

القول الثالث: لايقبل الجرح والتعديل إلا مفسرين، لأنه قد يجرح الجارح بما لايقدح فكذلك قد يوثق بما لايقتضي العدالة[6]، كما روى يعقوب بن سفيان الفسوي في تاريخه قال: سمعت إنساناً يقول لأحمد بن يونس: عبدالله العمري ضعيف، قال: إنما يضعفه رافضي مبغض لآباءه، ولو رأيت لحيته

---

(١) انظر «الكفاية في علم الرواية» للخطيب البغدادي، (ص١٣٥)، قال الخطيب: «وهذا القول أولى بالصواب عندنا لأن أسباب التعديل كثيرة فيثقل ذكرها» اهـ.

(٢) لأن هناك جروح فسّرت ولا يعبأ بها، كما ترك أبو حاتم وأبو زرعة الرازيَين حديث البخاري لما كتب إليهما محمد بن يحيى الذهلي أن البخاري أظهر عندهم أن لفظه بالقرآن مخلوق، ولا يشك أحد أن ما قاله البخاري هو الصحيح (انظر الجرح والتعديل لابن أبي حاتم جـ٣/ ٢/ ص١٩١). ثم إن من ثبتت عدالته واشتهرت فلا يؤثر فيه الجرح ولو كان مفسّراً كما قال التاج السبكي: الحذر الحذر أن تفهم أن قاعدتهم: الجرح مقدم على التعديل على إطلاقها، بل الصواب أن من ثبتت إمامته وعدالته وكثر مادحوه وندر جارحوه وكانت هناك قرينة دالة على سبب جرحه من تعصب مذهبي أو غيره لم يلتفت إلى جرحه (انظر طبقات الشافعية جـ١/ ص١٨٨) لتاج الدين السبكي.

(٣) راجع تدريب الراوي للإمام السيوطي (ج١/ ص٣٠٨)، قال السيوطي: وهذا اختيار أبي بكر الباقلاني ونقله عن الجمهور، واختاره الغزالي والرازي والخطيب وصححه العراقي والبلقيني.

(٤) انظر الكفاية في علم الرواية للخطيب البغدادي (ص١٣٦) بتحقيق د/ أحمد هاشم.

(٥) انظر علوم الحديث المعروف بـ «مقدمة ابن الصلاح» (ص٥١).

(٦) انظر الكفاية للخطيب البعدادي نقلاً عن الرفع والتكميل (ص٩٤).

وهيئته لعرفت أنه ثقة».[1]

الرابع: يجب بيان سبب العدالة، ولايجب بيان أسباب الجرح[2]، لأن أسباب العدالة يكثر التصنع فيها، فيجب بيانها بخلاف أسباب الجرح.

الخامس: إذا زاد عدد المعدلين على الجارحين قدم التعديل[3]. قال الخطيب: وهذا خطأ، لأن الجارحين يصدقون في العلم بالظاهر ويقولون: عندنا زيادة علم لم تعلموه من باطن أمره، وقد اعتدّت هذه الطائفة بأن كثرة المعدلين تقوي حاله وتوجب العمل بخبره وقلة الجارحين تضعف خبرهم.[4]

وخلاصة ذلك أقول مختصرا ومضيفا: قد اختلف أهل العلم في مسألة التعديل والتجريح في قبول الجرح المفسر، والمبهم على مذاهب[5]:

١- لا يقبل الجرح إلا مفسرا، لأن الجرح يحصل بأمر واحد فلا يشق ذكره، ولأن الناس مختلفون في أسباب الجرح فيطلق أحدهم الجرح بناء على ما اعتقده جرحا، وليس بجرح في نفس الأمر فلا بد من بيان سببه ليظهر أهو قادح أم لا؟!.

٢- أنه يجب بيان سبب العدالة ولا يجب بيان أسباب الجرح لأن أسباب العدالة يكثر التصنع فيها فيجب بيانها بخلاف أسباب الجرح.

٣- أنه لا بد من ذكر سبب الجرح والعدالة كليهما.

٤- لا يستفسر الجارح إلا إذا كان عاميا لا يعرف الجرح، فأما إذا كان الجارح عالما فلا يستفسر.

---

(١) انظر الكفاية في علم الرواية، (ص١٢٣) بتحقيق د/أحمد هاشم.

(٢) انظر شرح الألفية للزين العراقي، (ج/١ ص٣٠٠) طبع فاس المغرب المطبعة الجديدة والمشهورة باسم فتح المغيث.

(٣) انظر الكفاية للخطيب البغدادي (ص١٠٧).

(٤) المصدر السابق (ص١٠٨).

(٥) انظر الكفاية للخطيب (ص١١٠-١١٤)، وفتح المغيث للعراقي (ج/١ ص٢٩٠-٣٠٥) وتدريب الراوي (ج/١ ص٣٠٨)، والباعث الحثيث (ص٩١، ٩٢)، وقواعد التحديث (ص١٨٨)، والرفع والتكميل (ص٥٤-٥٩).

٥- واختار الحافظ ابن حجر في شرح النخبة: أن التجريح المجمل المبهم يقبل في حق من خلا عن التعديل لأنه لما خلا عن التعديل صار في حيّز المجهول، وإعمال قول المجرح أولى من إهماله في حق هذا المجهول، وأما في حق من وثق وعدل فلا يقبل الجرح المجمل(١).

وتكلم شيخ الإسلام في بعض مسائل التعديل والتجريح، وقال: «هذا الباب يفرق فيه بين جرح الرجل وتزكيته، وبين جرح الحديث وتثبيته، ويفرق فيه بين الأئمة الذين هم في الحديث بمنزلة القضاة في الشهود وبين من هو شاهد محض، فإن جرح المحدث يكون بزيادة علم، وأما جرح الحديث فتارة يكون للاطلاع له على علة، وتارة لعدم علمه بالطريق الأخرى، أو بحال المحدث به»(٢).

وعن الإمام أحمد في المسألة قولان: لا يقبل الجرح إلا مفسرا، وروى عنه قبول الجرح غير المفسر، قال شيخ الإسلام: «قال القاضي: ولا يقبل الجرح إلا مفسرا، وليس قول أصحاب الحديث: فلان ضعيف وفلان ليس بشيء مما يوجب جرحه ورد خبره. قال: وهذا ظاهر كلام أحمد -رضي الله عنه- في رواية المروزي -رحمه الله- لأنه قال له: إن يحيى بن معين -رحمه الله- سألته عن الصائم يحتجم. فقال: لا شيء عليه، ليس يثبت فيها خبر، فقال أبو عبدالله: هذا كلام مجازفة، قال: فلم يقبل مجرد الجرح من يحيى». قال شيخ الإسلام -رحمه الله-: «قلت: لأن أحمد -رضي الله عنه- قد علم ثبوت عدة أخبار فيها، فكيف يقبل نفي ما أثبته؟ ولهذا لما أطلق يحيى الكلام نسبه إلى المجازفة».

قال: «وكذلك نقل مهنا عنه: قلت لأحمد -رضي الله عنه-: حديث خديجة كان أبوها يرغب أن يزوج فقال أحمد: الحديث معروف. سمعته من

---

(١) انظر شرح النخبة (ص١٥٤-١٥٥) للحافظ ابن حجر، طبع مؤسسة مناهل العرفان، بيروت، ومكتبة الغزالي بدمشق، الطبعة الثانية (١٤١٠هـ - ١٩٩٠م) تحقيق محمد غياث الصباغ، تقديم د/ محمد عوض.

(٢) انظر المسودة (ص٢٤٣، ٢٤٤).

غير واحد، قلت: إن الناس ينكرون هذا؟ !قال: ليس هو بمنكر، قال: فلم يقبل مجرد إنكارهم». وقال شيخ الإسلام -رحمه الله-: «قلت: لأنه قد علم خلاف ذلك، والطعن في حديث قد علم ثبوته لا يقبل»[1]. اهـ.

المطلب الثالث: رواية المبتدعة

اختلف أهل العلم في مسألة الرواية عن أهل الأهواء والبدع:

١- فمنعت طائفة من الرواية عنهم وهذا ما ذهب إليه ابن سيرين، ومالك، وابن عيينة، والحميدي وغيرهم -رضي الله عنهم-.

٢- ورخصت طائفة أخرى في الرواية إذا لم يتهموا بالكذب وهذا مذهب أبي حنيفة والشافعي ويحيى بن سعيد وعلي بن المديني -رضي الله عنهم-.

٣- وفرّقت طائفة أخرى بين الداعية وغيره فمنعوا الرواية عن الداعية إلى البدعة، دون غيره.

وعليه أكثر أهل العلم، وقال ابن الصلاح: وهذا أعدل الأقوال وأولاها، والقول بالمنع مطلقا بعيد، مباعد للشائع عن أئمة الحديث، فإن كتبهم طافحة بالرواية عن المبتدعة غير الدعاة ففي الصحيحين من حديثهم في الشواهد والأصول كثير.

والمانعون من الرواية لهم مأخذان:

أحدهما: تكفير أهل الأهواء أو تفسيقهم وفيه خلاف.

وقال ابن كثير: المبتدع إن كفر ببدعته فلا إشكال في رد روايته. وقال الحافظ ابن حجر: التحقيق أنه لا يرد كل مكفر ببدعته، لأن كل طائفة تدعي أن مخالفتها مبتدعة، وقد تبالغ فتكفر، فلو أخذ ذلك على الإطلاق لاستلزم تكفير جميع الطوائف، والمعتمد أن الذي ترد روايته من أنكر أمرا متواترا في الشرع معلوما من الدين بالضرورة أو اعتقد عكسه. وأما من لم يكن كذلك،

---

(١) المصدر السابق (ص٢٤٣، ٢٤٤).

وانضم إلى ذلك ضبطه لما يرويه، مع ورعه وتقواه فلا مانع من قبوله.

والثاني: الإهانة لهم والهجران والعقوبة بترك الرواية عنهم، وإن لم تحكم بكفرهم أو فسقهم: وهو الذي قرره شيخ الإسلام لما ورد عن السلف هجرانهم والنهي عن مجالستهم وأخذ الدين عنهم. ولبعض أهل العلم مأخذ ثالث وهو أن الهوى والبدعة لا يؤمن معهما الكذب، ولا سيما إذا كانت الرواية مما تعضد هوى الراوي، وتؤيد مذهبه العقيدي أو الفقهي.

ومن ثبت فيه أنه يستحل الكذب لا يؤخذ عنه مطلقا سواء كان من أهل الأهواء أو من غيرهم. قال ابن كثير: إن استحل الكذب ردت روايته.

وقال ابن رجب: «وعلى هذا المأخذ فقد يستثني من اشتهر بالصدق والعلم كما قال أبو داود: ليس في أهل الأهواء أصح حديثا من الخوارج ثم ذكر عمران بن حطان وأبا حسان الأعرج».

وأما الرافضة فبالعكس، قال يزيد بن هارون: «لا يكتب عن الرافضة فإنهم كذابون. ومنهم فرق بين من يغلو في هواه ومن لا يغلو». قال ابن رجب: «وقريب من هذا قول من فرق بين البدع المغلظة كالتجهم والرفض والخارجية والقدر والبدع المخففة ذات الشبه كالإرجاء.

قال أحمد في رواية أبي داود: «احتملوا من المرجئة الحديث ويكتب عن القدري إذا لم يكن داعية». وقال المروزي: «كان أبو عبدالله يحدث عن المرجئ إذا لم يكن داعيا». قال ابن رجب: «ولم نقف على نص في الجهمي أنه يروى عنه إذا لم يكن داعيا، بل كلامه فيه عام أنه لا يروي عنه» اهـ.

فيخرج من هذا أن البدع الغليظة كالتجهم يرد بها الرواية مطلقا والمتوسطة كالقدر إنما يرد رواية الداعي إليها، والخفيفة كالإرجاء هل يقبل معها الرواية مطلقا، أو يرد عن الداعية؟! على روايتين[1].

---

(١) انظر شرح علل الترمذي (ج١/ ص٥٥)، وراجع: علوم الحديث ورسالة في الجرح والتعديل للمنذري (ص٣٥-٣٨)، والاقتراح (ص٣٣٦)، والباعث الحثيث (ص٩٤، ٩٥)، وشرح الألفية للعراقي (ج١/ ص٣٢٩)، وتدريب الراوي (ج١/ ص٣٢٤-٣٢٨)، وتوجيه النظر (ص٤٠٨)، وتوضيح الأفكار (ج٢/ ص٢٠٠)، والتنكيل=

والذي نصره شيخ الإسلام من هذه الأقوال هو قول جمهور أهل العلم، وهو التفرقة بين الداعية وغيره، ثم سبب هجرانه، وترك روايته هو العقوبة، وقد توسع شيخ الإسلام في هذا الموضوع في مواضع كثيرة[1] من كتبه، وأفاض في الموضوع إفاضة عجيبة وقد جمعت كلامه من مواضع متفرقة ونسقت بينها ليتضح رأيه في المسألة، فقال رحمه الله: «البدع شر من الذنوب وهي أحب إلى إبليس من المعصية»[2]، «وكان السلف شديدي النكير على المبتدعة وكانوا يمنعون سماع كلام أهل البدع، والنظر في كتبهم لمن يضره ذلك، وكانوا يعتبرون بيان حال أئمة أهل البدع والتحذير منهم والرد عليهم جهادا»[3]. ثم قال: «ولم تكن في الأعصار الثلاثة المفضلة المشهود لها بالخيرية في المدينة النبوية بدعة ظاهرة ألبتة، ولا خرج منها بدعة في أصول الدين ألبتة كما خرج من سائر الأمصار التي سكنها الصحابة رضي الله عنهم. وخرج من الكوفة التشيع، والإرجاء، وانتشر بعد ذلك في غيرها. وخرج من البصرة القدر والاعتزال والنسك الفاسد، وانتشر بعد ذلك في غيرها. والشام كان بها النصب والقدر. وأما التجهم فإنما ظهر من ناحية خراسان وهو شر البدع. وكان ظهور البدع بحسب البعد عن الدار النبوية، فلما حدثت الفرقة بعد مقتل عثمان ظهرت بدعة الحرورية، وتقدم بعقوبتها الشيعة من الأصناف الثلاثة: الغالية، حيث حرقهم عليٌّ بالنار، والمفضلة حيث تقدم بجلدهم ثمانين، والسبائية حيث توعدهم وطلب أن يعاقب ابن سبأ بالقتل، أو بغيره فهرب منه. ثم في أواخر عصر الصحابة -رضي الله عنهم- حدثت القدرية في آخر عصر ابن عمر، وابن عباس، وجابر، وأمثالهم من الصحابة، وبعد موت معاوية، وحدثت المرجئة قريبا من ذلك، وحدثت الجهمية في أواخر عصر التابعين بعد موت عمر بن عبدالعزيز، وكان ظهور جهم بخراسان في خلافة هشام بن

=(ج١/ ص٤٢-٥٢).

(١) انظر أيضا مجموع الفتاوى (ج٢٨/ ص٤٧٠، ٤٧١).

(٢) انظر أيضا مجموع الفتاوى (ج١٠/ ص٩-١١).

(٣) انظر أيضا مجموع الفتاوى (ج١٤ص/ ٤٥٩)، و(ج٥/ ص٣٣٦، ٣٣٧)، و(ج٤/ ص١٣)، و(ج٢٨/ ص٢٣١، ٢٣٢).

عبدالملك، وقد قتل المسلمون شيخهم الجعد بن درهم قبل ذلك، ضحى به خالد بن عبدالله القسري»[1].

ترتيب أهل الأهواء:

قال: «إن الناس في ترتيب أهل الأهواء على أقسام منهم من يرتبهم على زمان حدوثهم فيبدأ بالخوارج، ومنهم من يرتبهم بحسب خفة أمرهم وغلظه، فيبدأ بالمرجئة[2]، ويختم بالجهمية، كما فعله كثير من أصحاب أحمد رضي الله عنه كعبد الله ابنه، ونحوه، وكالخلال، وأبي عبدالله ابن بطة، وأمثالهما، وكأبي الفرج المقدسي، وكلا الطائفتين تختم بالجهمية لأنهم أغلظ البدع، وكالبخاري في صحيحه فإنه بدأ بكتاب الإيمان والرد على المرجئة، وختمه بكتاب التوحيد، والرد على الزنادقة والجهمية.

ولما صنفت الكتب في الكلام صاروا يقدمون التوحيد والصفات فيكون الكلام أولا مع الجهمية، وكذلك رتب أبو القاسم الطبراني كتابه في أصول السنة.

---

(١) راجع مجموع الفتاوى (ج٢٠/ ص٣٠٠-٣٠٣، وج٤/ ص١٣٧، ١٣٨، وج١٠/ ص٣٥٤-٣٥٦، وج٢/ ص٨٤، وج٨/ ص٢٢/ ٢٣٢، وج٢٨/ ص٤٧٤).

(٢) المرجئة هم الذين كانوا يؤخرون العمل عن الإيمان، بمعنى أنهم كانوا يجعلون مدار الإيمان على المعرفة بالله والمحبة له والإقرار بوحدانيته، ولا يجعلون هذا الإيمان متوقفا على العمل، وأكثر المرجئة يرون أن الإيمان لا يتبعضّ ولا يزيد ولا ينقص، وبعضهم يقول: إن أهل القبلة لن يدخلوا النار مهما ارتكبوا من المعاصي. انظر في تعريفهم الملل والنحل للشهرستاني (ج١/ ص١٢٥-١٣٠) تحقيق الشيخ محمد بن فتح الله بدران، الطبعة الثانية، نشر الأنجلو المصرية، القاهرة، عام (١٣٧٥هـ-١٩٥٦م. والفصل في الملل والأهواء والنحل لابن حزم (ج٥/ ص٧٣-٧٥) والفرق بين الفرق لابن طاهر البغدادي (ص١٢٢-١٢٥) تحقيق الشيخ محمد محيي الدين عبدالحميد، طبع صبيح بالقاهرة، والحور العين (ص٢٠٣-٢٠٤) لأبي سعيد نشوان الحميري، تحقيق الأستاذ كمال مصطفى، طبع الخانجي والمثنى عام ١٩٤٨م، والخطط (المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار) لتقي الدين أحمد بن علي المقريزي (ج٢/ ص٢٥٢-٢٥٦) طبع بيروت، دار إحياء التراث العربي. والتبصير في الدين وتمييز الفرقة الناجية عن الفرق الهالكين لأبي المظفر الإسفراييني (ص٥٩-٦١) تحقيق الشيخ محمد زاهد الكوثري، طبع الحلبي البابي بالقاهرة عام ١٣٥٩هـ- ١٩٤٠م.

والبيهقي أفرد لكل صنف مصنفا، فله مصنف في الصفات، ومصنف في القدر، ومصنف في شعب الإيمان، ومصنف في دلائل النبوة، ومصنف في البعث والنشور»[1]. اهـ.

خلاصة مبادئهم في مخالفة أهل السنة والجماعة:

قال[2]: «وحالهم أنهم مختلفون في الكتاب، مخالفون للكتاب، متفقون على مخالفة الكتاب، وهم خالفوا مذهب أهل السنة، وكل من يخالف مذهب أهل السنة لا يعتمد إلا على أحد ثلاثة أشياء: إما نقل كاذب، وإما دلالة مجملة، وإما قياس فاسد».

البدع التي يعد بها الشخص من أهل الأهواء:

قال: و«البدعة» التي يعد بها الرجل من أهل الأهواء ما اشتهر عند أهل العلم بالسنة مخالفتها للكتاب والسنة: كبدعة الخوارج، والروافض والقدرية والمرجئة، فإن عبدالله بن المبارك، ويوسف بن أسباط، وغيرهما قالوا: «أصول اثنتين وسبعين فرقة هي أربع: الخوارج، والروافض، والقدرية، والمرجئة، قيل لابن المبارك: فالجهمية؟ قال: ليست الجهمية[3] من أمة محمد ﷺ. و«الجهمية» نفاة الصفات، الذين يقولون: القرآن مخلوق، وإن الله لا يرى في

---

(١) راجع الفتاوى (ج١٣/ ص٥٠).

(٢) راجع مجموع الفتاوى (ج١٤/ ص١١٢)، والفتاوي الكبرى (ج١/ ص٣٧)، ونحوه في (ج١٣/ ص٦٨)، وفيه بدل «دلالة مجملة»: «أو خطاب ألقي إليهم اعتقدوا أنه من الله، وكان من إلقاء الشيطان».

(٣) الجهمية هم المنتسبون إلى جهم بن صفوان أبي محرز مولى بني راسب، وهو من أهل خراسان، وقد تتلمذ على الجعد بن درهم، كما اتصل بمقاتل بن سليمان من المرجئة، وكان الجهم كاتبا للحارث بن سريج من زعماء خراسان، وخرج معه على الأمويين، فقتلا بمرو سنة (١٢٨هـ)، والجهمية تطلق أحيانا بمعنى عام ويقصد بها نفاة الصفات عامة، وتطلق أحيانا بمعنى خاص ويقصد بها متابعو الجهم بن صفوان في آرائه وأهمها نفي الصفات والقول بالجبر والقول بفناء الجنة والنار. انظر مقالات الإسلاميين للأشعري (ج١/ ص١٩٧، ١٩٨، ٢٢٤، ٣١٢) والملل والنحل (ج١/ ص٧٩-٨١) والفرق بين الفرق (ص١٢٨-١٢٩) والتبصير في الدين (ص٦٣-٦٤) وانظر أيضا ما ذكره ابن تيمية -رحمه الله- عن الجهمية في «التسعينية» ضمن مجموع الفتاوى (ج٥/ ص٣١-٣٥)طبع القاهرة عام (١٣٢٩هـ).

الآخرة، وأن محمدا لم يعرج به إلى الله، وأن الله لا علم له، ولا قدرة، ولا حياة ونحو ذلك، كما يقوله المعتزلة والمتفلسفة ومن اتبعهم.

وقد قال عبدالرحمن بن مهدي: «هما صنفان فاحذرهما: الجهمية والرافضة، فهذان الصنفان شرار أهل البدع، ومنهم دخلت القرامطة الباطنية كالنصيرية والإسماعيلية، ومنهم اتصلت الاتحادية، فإنهم من جنس الطائفة الفرعونية.

و«الرافضة» في هذه الأزمان مع الرفض جهمية قدرية، فإنهم ضموا إلى الرفض مذهب المعتزلة، ثم قد يخرجون إلى مذهب الإسماعيلية ونحوهم من أهل الزندقة والإلحاد، والله ورسوله أعلم»[1].

عقوبة الداعي إلى البدعة:

قال: و«الداعي إلى البدعة» مستحق العقوبة باتفاق المسلمين، وعقوبته تكون تارة بالقتل، وتارة بما دونه، كما قتل السلف جهم بن صفوان، والجعد ابن درهم، وغيلان القدري، وغيرهم، ولو قدر أنه لايستحق العقوبة أو لا يمكن عقوبته فلا بد من بيان بدعته، والتحذير منها، فإن هذا من جملة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، الذي أمر الله به ورسوله»[2].

وقال في موضع آخر: «التعزير يكون لمن ظهر منه ترك الواجبات، وفعل المحرمات كتارك الصلاة، والزكاة، والمتظاهر بالمظالم، والفواحش، والداعي إلى البدع المخالفة للكتاب والسنة، وإجماع سلف الأمة التي ظهر أنها بدع.

وهذا حقيقة قول من قال من السلف والأئمة: إن الدعاة إلى البدع لا تقبل شهادتهم، ولا يُصلَّى خلفهم، ولا يؤخذ عنهم العلم، ولا يناكحون، فهذه عقوبة لهم حتى ينتهوا، ولهذا يفرقون بين الداعية، وغير الداعية لأن الداعية أظهر المنكرات، فاستحق العقوبة، بخلاف القائم فإنه ليس شرا من

---

(١) راجع الفتاوى (ج٣٥/ ص٤٠٤-٤١٥)، أو الفتاوى الكبرى (ج٢/ ص٢٩)، وراجع مجموع الفتاوى (ج١٠/ ص٥٦٨)، و(ج٤/ ص١٥٥).

(٢) راجع مجموع الفتاوى (ج٣٥/ ص٤١٤)، أو الفتاوى الكبرى (ج٢/ ص٢٩).

المنافقين الذين كان النبي ﷺ يقبل علانيتهم ويكل سرائرهم إلى الله، مع علمه بحال كثير منهم، ولهذا جاء في الحديث: إن المعصية إذا خفيت لم تضر إلا صاحبها، ولكن إذا أعلنت، فلم تنكر، ضرت العامة، وذلك لأن النبي ﷺ قال: «إن الناس إذا رأوا المنكر فلم يغيروا، أوشك أن يعمهم الله بعقاب منه». فالمنكرات الظاهرة يجب إنكارها بخلاف الباطنة فإن عقوبتها على صاحبها خاصة...»[1].

رواية المبتدعة بين القبول والرد:

ذكر في منهاج السنة كلاما حول الروافض ونقل أقوال أهل العلم في قبول شهادتهم وروايتهم ثم قال: «رد شهادة من عرف بالكذب متفق عليه بين الفقهاء وتنازعوا في شهادة سائر أهل الأهواء هل تقبل مطلقا، أو ترد مطلقا، أو ترد شهادة الداعية إلى البدع، وهذا القول الثالث هو الغالب على أهل الحديث لا يرون الرواية عن الداعية إلى البدع ولا شهادته، ولهذا لم يكن في كتبهم الأمهات كالصحاح، والسنن، والمسانيد الرواية من المشهورين بالدعاء إلى البدع، وإن كان فيها الرواية عمن فيه نوع من بدعة كالخوارج، والشيعة، والمرجئة، والقدرية، وذلك لأنهم لم يدعوا الرواية عن هؤلاء للفسق، كما يظنه بعضهم، ولكن من أظهر بدعته وجب الإنكار عليه بخلاف من أخفاها وكتمها، وإذا وجب الإنكار عليه كان من ذلك أن يهجر حتى ينتهي عن إظهار بدعته، ومن هجره أن لا يؤخذ عنه العلم، ولا يستشهد، وكذلك تنازع الفقهاء في الصلاة خلف أهل الأهواء والفجور منهم من أطلق المنع، والتحقيق أن الصلاة خلفهم لا ينهى عنها لبطلان صلاتهم في نفسها لكن لأنهم إذا أظهروا المنكر استحقوا أن يهجروا، وأن لا يقدموا في الصلاة على المسلمين، ومن هذا الباب ترك عيادتهم، وتشييع جنائزهم كل هذا من باب الهجر المشروع في إنكار المنكر للنهي عنه، وإذا عرف أن هذا هو من باب العقوبات الشرعية علم أنه يختلف باختلاف الأحوال من قلة البدعة وكثرتها وظهور السنة

---

(١) راجع مجموع الفتاوى (ج٢٨/ ص٢٠٥).

وخفائها وأن المشروع هو التأليف تارة، والهجران أخرى، كما كان النبي ﷺ، يتألف أقواما من المشركين، ومن هو حديث عهد بالإسلام، ومن يخاف عليه الفتنة فيعطي المؤلفة قلوبهم ما لا يعطي غيرهم».

وقال الإمام ابن تيمية -رحمه الله- أيضا: «كان يهجر بعض المؤمنين كما هجر الثلاثة الذين تخلفوا عن غزوة تبوك، لأن المقصود دعوة الخلق إلى طاعة الله بأقوم طريق، فيستعمل الرغبة حيث تكون أصلح، والرهبة حيث تكون أصلح، ومن عرف هذا تبين له أن من رد الشهادة والرواية مطلقا من أهل البدع المتأولين، فقوله ضعيف، فإن السلف قد دخلوا بالتأويل في أنواع عظيمة، ومن جعل المظهرين للبدعة أئمة في العلم، والشهادة لا ينكر عليهم بهجر ولا ردع فقوله ضعيف أيضا، كذلك من صلى خلف المظهر للبدع والفجور من غير إنكار عليه، ولا استبدال به من هو خير منه مع القدرة على ذلك فقوله ضعيف، وهذا يستلزم إقرار المنكر الذي يبغضه الله -عز وجل-، ورسوله ﷺ مع القدرة على إنكاره، وهذا لا يجوز، ومن أوجب الإعادة على كل من صلى خلف ذي فجور، وبدعة فقوله ضعيف، فإن السلف والأئمة من الصحابة والتابعين صلوا خلف هؤلاء وهؤلاء لما كانوا ولاة عليهم، ولهذا كان من أصول أهل السنة أن الصلاة التي تقيمها ولاة الأمور تصلى خلفهم على أي حالة كانوا كما يحج معهم، ويغزى معهم وهذه الأمور مبسوطة في غير هذا الموضع»[1].

(١) انظر منهاج السنة (ج١/ ص١٧-١٨) طبع بولاق.

الخـــوارج[1] :

وبدأ شيخ الإسلام بذكر الخوارج، وذكر النصوص الواردة في ذمهم وقتالهم وبيّن خطاهم وضلالهم أكثر من مرة، ثم أردف بذكر الروافض والشيعة، وطبق عليهم جميع ما ورد في الخوارج من أمور الذم والقتال وزيادة، وأثبت بالأدلة أن الروافض أضل من الخوارج وأشر منهم.

وأذكر هنا كلامه فيما يتعلق بصدقهم مع كونهم من أهل الأهواء؛ ثم أذكر أقواله في الروافض قال: «أصل مذهب الخوارج تعظيم القرآن، وطلب اتباعه، لكن خرجوا عن السنة والجماعة، فهم لا يرون اتباع السنة التي يظنون أنها تخالف القرآن كالرجم، ونصاب السرقة، وغير ذلك فضلوا، وكفروا عثمان وعليا، ومن والاهما، وتكفيرهم وتكفير سائر أهل البدع مبني على مقدمتين باطلتين:

إحداهما: أن هذا يخالف القرآن.

والثانية: أن من خالف القرآن يكفر، ولو كان مخطئا أو مذنبا معتقدا للوجوب والتحريم»[2].

قال: «وأقوال الخوارج إنما عرفناها من نقل الناس عنهم لم نقف لهم

---

(١) الخوارج هم قوم خرجوا على الإمام علي، وكفروه هو وعثمان بن عفان -رضي الله عنهما- كما كفروا أصحاب الجمل، والحكمين، وكل من رضي بهما، وقد عدّوا مرتكب الذنب كافرا، ثم أوجبوا الخروج على الإمام الجائر، وقد افترقوا فيما بينهم عشرين فرقة، تكفر كل واحدة منها الأخرى، ويرون تخليد مرتكب الكبيرة في النار، وذكر ابن طاهر البغدادي في الفرق بين الفرق (ص٤٥): «وقال شيخنا أبو الحسن: الذي يجمعها «فرق الخوارج» إكفار علي وعثمان وأصحاب الجمل والحكمين، ومن رضي بالتحكيم وصوب الحكمين أو أحدهما»، ويذكر الأشعري في مقالات الإسلاميين (ج٢/ ص١٢٦): أن بعض الخوارج يرون أن كفر علي والحكمين هو كفر شرك، والبعض الآخر يقولون: إنه كفر نعمة وليس بكفر شرك» وانظر الملل والنحل (ج١/ ص١٠٦-١٠٩) وأصول الدين لعبد القاهر بن طاهر البغدادي (ص٢٨٦-٢٨٧) طبع استانبول عام (١٣٤٦هـ - ١٩٢٨م) والانتصار والرد على ابن الراوندي الملحد، لأبي الحسن عبدالرحيم بن محمد بن عثمان الخياط (ص١٠٢) تحقيق نيبرج، طبع دار الكتب المصرية، القاهرة عام ١٩٢٥م.

(٢) راجع مجموع الفتاوى (ج١٣/ ص٢٠٨-٢٠٩).

على كتاب مصنف كما وقفنا على كتب المعتزلة، والرافضة، والزيدية، والكرامية، والأشعرية، والسالمية، وأهل المذاهب الأربعة، والظاهرية، ومذاهب أهل الحديث، والفلاسفة، والصوفية ونحو هؤلاء»[1].

قال: «ليس في أهل الأهواء أصدق ولا أعبد من الخوارج[2]، ودينهم أصح (من دين الروافض)، وهم صادقون لا يكذبون، ومع هذا فقد ثبت بالسنة المستفيضة عن النبي ﷺ، واتفاق أصحابه أنهم مبتدعون مخطئون ضلال، فكيف بالرافضة الذين هم أبعد منهم عن العقل والعلم والدين والصدق والشجاعة والورع وعامة خصال الخير»[3]. وقال في أثناء مقارنته بينهم وبين الروافض ما ملخصه: «إن الخوارج كانوا يتبعون القرآن بمقتضى فهمهم، ولم يكن منهم زنديق ولاغال، وكانوا من أصدق الناس وأوفاهم بالعهد، وذكر أنهم أقل ضلالا من الروافض»[4].

وقال: «هم ليسوا ممن يتعمد الكذب بل هم معروفون بالصدق حتى يقال: إن حديثهم من أصح الحديث لكنهم جهلوا وضلوا في بدعتهم ولم تكن بدعتهم عن زندقة وإلحاد وتعمد الكذب، بل جهل وضلال في معرفة معاني الكتاب»[5].

وقال: «الخوارج صادقون فحديثهم من أصح الحديث وحديث الشيعة من أكذب الحديث»[6].

---

(١) راجع مجموع الفتاوى (ج١٣/ ص٤٩)، أو الفتاوى الكبرى (ج١/ ص٣٧)، وذكر بعض مقالاتهم في الصارم المسلول (ص١٨٤).

(٢) انظر المنتقى (ص٣٢٨) للذهبي.

(٣) راجع منهاج السنة (ج٣/ ص٢٢٩) طبع بولاق.

(٤) راجع مجموع الفتاوى (ج٢٨/ ص٤٦٨، ٤٩٣).

(٥) راجع المنهاج (ج١/ ص١٨) طبع بولاق.

(٦) راجع مجموع الفتاوى (ج١٣/ ص٢٠٩).

الشيعة والروافض[1]:

قال الذهبي: «إن البدعة على ضربين: فبدعة صغرى كغلو التشيع أو كالتشيع بلا غلو ولا تحرق، فهذا كثير في التابعين، وتابعيهم مع الدين والورع والصدق، فلو رد حديث هؤلاء لذهب جملة من الآثار النبوية، وهذه مفسدة بينة. ثم بدعة كبرى كالرفض الكامل والغلو فيه، والحط على أبي بكر وعمر -رضي الله عنهما- والدعاء إلى ذلك، فهذا النوع لا يحتج بهم ولا كرامة. وأيضا فما أستحضر الآن في هذا الضرب رجلا صادقا ولا مأمونا، بل الكذب

---

(١) الرافضة: هم غلاة الشيعة السبيئة الذين أظهروا بدعتهم في زمان علي -رضي الله عنه- فقالوا لعلي: أنت الإله، فأحرق علي ديارهم، ونفى زعيمهم عبدالله بن سبأ إلى ساباط المدائن، وهذه الفرقة خارجة على الإسلام، إذ يرفض كثير من علماء الفرق أن يحسبها من فرق المسلمين لقولهم بالوهية علي -رضي الله عنه-، وهم من أخبث طوائف الشيعة الكثيرة. راجع مقالات الإسلاميين (ج١/ ص١٢٩) مروج الذهب ومعادن الجوهر للمسعودي (ج٣/ ص٢٣٠) تحقيق الشيخ محمد محيي الدين عبدالحميد، الطبعة الثالثة، طبعة المكتبة التجارية، بالقاهرة، عام (١٣٧٧هـ - ١٩٥٨م) والفرق بين الفرق (ص٢١) وما بعدها، ويذكر الخياط في الانتصار (ص١٠٤): وأما قوله (أي ابن الراوندي): أنه ليس في الشيعة من يجوز اجتماع الصحابة على الكفر، فإن الرافضة بأسرها قد زعمت أن الصحابة كلها قد كفرت وأشركت إلا نفرا يسيرا خمسة أو ستة، وشهرة قولها بذلك تغني عن الإكثار فيه» وانظر (ص١٠٠، ١٠١، ١٠٢، ١٠٣) ويذكر الإسفراييني في التبصير في الدين (ص٢٤) بعد كلامه على فرق الإمامية ما يلي: واعلم أن جميع من ذكرناهم من فرق الإمامية متفقون على تكفير الصحابة» وحتى الجارودية من الزيدية يقولون بتكفير كل الصحابة لتركهم بيعة عليّ، وانظر التبصير في الدين (ص١٦) والملل والنحل (ج١/ ص١٤٠)، ونجد في كتب الشيعة مصداق ذلك (انظر ما نقله عنهم أحمد أمين في ضحى الإسلام (ج٣/ ص٢٤٩-٢٥٠) وفي كتاب منهاج الشريعة في الرد علي ابن تيمية لمحمد المهدي الكاظمي القزويني (ج١/ ص١٥١) طبع المطبعة العلوية بنجف العراق عام (١٣٤٧هـ) يحاول المؤلف التدليل على جواز سب أبي بكر وعمر -رضي الله عنهما- قائلا: فاستباحا ما حرمه الله من العترة، وتقدما عليهم، فهذه أدلة الساب، وهي أدلة ثابتة الصحة عند من تابعها وليس لها معارض، بل لها ما يعضدها مما صدر منهما من المخالفات للشريعة والمشاقات لله ورسوله حسبما يأتي البيان، فمن فسق من سبهم فهو على خطر عظيم لدخوله في خبر: وقاض قضى بجور وهو يعلم فهو في النار، لعلم المفسق بأنهم مستحقون للسب بالسنن المشار إليها... الخ، وهذا كلام ساقط استحييت خشية لله من كتابته، ولكنها الأمانة العلمية التي تجعلني مضطرا إلى كتابة مثل هذه الهراءات والزندقات، والعياذ بالله تعالى من الكفر بعد الإيمان.

شعارهم والتقية دثارهم، فكيف يقبل نقل من هذا حاله؟! حاشا وكلا. فالشيعي الغالي في زمان السلف، وعرفهم هو من تكلم في عثمان، والزبير، وطلحة، معاوية، وطائفة ممن حارب عليا -رضي الله عنه- وتعرض لسبهم. والغالي في زماننا، وعرفنا هو الذي يكفر هؤلاء السادة، ويتبرأ من الشيخين أيضا، فهذا ضال»[1].

وقد أطال شيخ الإسلام النفس في بيان خبث الروافض وكفرهم، وبدعهم وضلالهم في كتابه العظيم منهاج السنة النبوية، وغيره وتوسع فيه توسعا عجيبا[2] وصرح «بأن الذي ابتدع دين الرافضة كان زنديقا يهوديا أظهر الإسلام وأبطن الكفر ليحتال في إفساد دين المسلمين - كما احتال «بولص» في إفساد دين النصاري- سعى في الفتنة بين المسلمين حتى قتل عثمان -رضي الله عنه-.

ثم إنه لـمّا تفرقت الأمة ابتدع ما ادعاه في الإمامة من النص والعصمة وأظهر التكلم في أبي بكر وعمر -رضي الله عنهما- وصادف قلوبا فيها جهل وظلم، إن لم تكن كافرة، فظهرت بدعة التشيع التي هي مفتاح باب الشرك، ثم لما تمكنت الزنادقة أمروا ببناء المشاهد وتعطيل المساجد محتجين بأنه لا تصلى الجمعة والجماعة إلا خلف المعصوم.

ورووا في إنارة المشاهد، وتعظيمها والدعاء عندها من الأكاذيب ما لم أجد مثله فيما وقفت عليه من أكاذيب أهل الكتاب»[3]. وقال -رحمه الله- أيضا: «إنهم من أجهل الناس بمعرفة المنقولات والأحاديث والآثار والتمييز بين صحيحها وضعيفها، وإنما عمدتهم في المنقولات على تواريخ منقطعة الإسناد، وكثير منها من وضع المعروفين بالكذب وبالإلحاد، وعلماؤهم يعتمدون على

---

(١) انظر ميزان الاعتدال (ج١/ ص٥-٦).

(٢) انظر مثلا: (ج٣/ ص٢٤٥، ٢٤٦) من المنهاج طبع بولاق، ومجموع الفتاوى (ج٢٨/ ص٤٦٨-٥٠١)، و(ج٦/ ص٢٨٩، ٢٩٠)، ومجموعة الرسائل الكبرى (ج١/ ص٣٢، ٣٢، ١٥٦) و(ج٢/ ص١٧٢)، ودرء تعارض العقل والنقل (ج٢/ ص٩٤، وج٤/ ص٢٦). وراجع: الفهارس العامة لمجموع الفتاوى (ج٣٦/ ص٥٥-٥٨).

(٣) راجع مجموع الفتاوى (ج٢٧/ ص١٦١-١٦٢).

نقل مثل أبي مخنف لوط بن يحيى، وهشام بن محمد بن السائب وأمثالهما من المعروفين بالكذب عند أهل العلم مع أن أمثال هؤلاء هم أجل من يعتمدون عليه في النقل إذ كانوا يعتمدون على من هو في غاية الجهل والافتراء ممن لا يذكر في الكتب ولا يعرفه أهل العلم بالرجال.

وقد اتفق أهل العلم بالنقل والرواية والإسناد على أن الرافضة أكذب الطوائف والكذب فيهم قديم، ولهذا كان أئمة الإسلام يعلمون امتيازهم بكثرة الكذب. وذكر آراء أهل العلم فيهم وقال: «وروى أبو القاسم الطبراني: كان الشافعي يقول: ما رأيت في أهل الأهواء قوما أشهد بالزور من الرافضة، ورواه أيضا من طريق حرملة، وزاد في ذلك: ما رأيت أشهد على الله بالزور من الرافضة، وهذا المعنى وإن كان صحيحا فاللفظ الأول هو الثابت عن الشافعي ولهذا ذكر الشافعي ما ذكره أبو حنيفة وأصحابه أنه رد شهادة من عرف بالكذب كالخطابية، ورد شهادة من عرف بالكذب متفق عليه بين الفقهاء»[1].

قال: «والمقصود هنا أن العلماء كلهم متفقون على أن الكذب في الرافضة أظهر منه في سائر طوائف أهل القبلة. ومن تأمل كتب الجرح والتعديل المصنفة في أسماء الرواة والنقلة وأحوالهم مثل كتب يحيى بن سعيد القطان، وعلي بن المديني، ويحيى بن معين، والبخاري، وأبي زرعة، وأبي حاتم الرازي، والنسائي، وأبي حاتم بن حبان، وأبي أحمد بن عدي، والدار قطني، وإبراهيم بن يعقوب الجوزجاني السعدي، ويعقوب بن سفيان الفسوي، وأحمد ابن عبدالله بن صالح العجلي، والعقيلي، ومحمد بن عبدالله بن عمار الموصلي والحاكم النيسابوري الحافظ عبدالغني بن سعيد المصري، وأمثال هؤلاء الذين هم جهابذة ونقاد، وأهل معرفة بأحوال الإسناد، رأى المعروف عندهم الكذب في الشيعة أكثر منهم في جميع الطوائف حتى إن أصحاب الصحيح كالبخاري لم يرو عن أحد من قدماء الشيعة مثل عاصم بن ضمرة، والحارث الأعور، وعبد

---

(١) انظر منهاج السنة (ج١/ ص١٦-١٧) طبع بولاق.

الله بن سلمة، وأمثالهم مع أن هؤلاء من خيار الشيعة.

وإنما يروون عن أهل البيت[1] كالحسن والحسين ومحمد ابن الحنفية وكاتبه عبيد الله بن أبي رافع، أو عن أصحاب ابن مسعود كعَبيدة السلماني والحارث بن قيس، أو عمن يشبه هؤلاء.

وهؤلاء أئمة النقل ونقاده من أبعد الناس عن الهوى، وأخبرهم بالناس وأقومهم بالحق، لا يخافون في الله لومة لائم». وقال: «والبدع متنوعة فالخوارج[2] مع أنهم مارقون يمرقون من الإسلام، كما يمرق السهم من الرمية، وقد أمر النبي ﷺ بقتالهم واتفق الصحابة وعلماء المسلمين على قتالهم، وصح فيهم الحديث عن النبي ﷺ من عشرة أوجه رواها مسلم في صحيحه، روى البخاري منها ثلاثة، ليسوا ممن يتعمد الكذب، لكنهم جهلوا وضلوا في بدعتهم ولم تكن بدعتهم عن زندقة وإلحاد بل عن جهل وضلال في معرفة معاني الكتاب وأما الرافضة فأصل بدعتهم عن زندقة وإلحاد، وتعمد الكذب فيهم كثير وهم يقرون بذلك حيث يقولون: ديننا التقية، وهو أن يقول أحدهم بلسانه خلاف ما في قلبه، وهذا هو الكذب والنفاق ويدعون مع هذا أنهم المؤمنون دون غيرهم من أهل الملة ويصفون السابقين الأولين بالردة والنفاق فهم في ذلك كما قيل: «رمتني بدائها وانسلّت» إذ ليس في المظاهرين للإسلام أقرب إلى النفاق، والردة منهم، ولا يوجد المرتدون، والمنافقون في طائفة أكثر ما يوجد فيهم واعتبر ذلك بالغالية من النصيرية وغيرهم، وبالملاحدة والإسماعيلية وأمثالهم وعمدتهم في الشرعيات ما ينقل لهم عن بعض أهل البيت وذلك النقل منه ما هو صدق ومنه ما هو كذب عمدا أو خطأ، وليسوا أهل معرفة بصحيح المنقول وضعيفه كأهل المعرفة بالحديث.

ثم إذا صح النقل عن هؤلاء فإنهم بنوا وجوب قبول قول الواحد من هؤلاء على ثلاثة أصول، على أن الواحد من هؤلاء معصوم مثل عصمة

---

(١) انظر مجموع الفتاوى (ج١٨/ ص٣١-٣٢)

(٢) تكلم شيخ الإسلام حول الروافض وقارنهم بالخوارج في أكثر من موضع فانظر مثلا منهاج السنة (ج٣/ ص٢٢٩) طبع بولاق، ومجموع الفتاوى (ج٢/ ص٥٠١)

الرسول ﷺ، وعلى أن ما يقول أحدهم، فإنما يقول نقلا عن الرسول ﷺ وأنهم قد علم منهم أنهم قالوا مهما قلنا فإنما نقوله نقلا عن الرسول ﷺ ويدعون العصمة في هذا النقل، والثالث أن إجماع العترة حجة ثم يدعون أن العترة هم الاثنا عشر، ويدعون أن ما نقل عن أحدهم فقد أجمعوا كلهم عليه فهذه أصول الشرعيات عندهم وهي فاسدة، كما نبين ذلك في موضعه فهم لا يعتمدون على القرآن، ولا على الحديث، ولا على الإجماع إلا لكون المعصوم منهم ولا على القياس وإن كان جليا واضحا»[1].

وذكر في موضع آخر كلاما جيدا حول معتقداتهم وبدعهم وضلالهم وقرر أن جميع ما يوجد من الصفات في الخوارج توجد في الروافض مع وجود أنواع كثيرة من الشر والضلال مثل الزندقة والإلحاد، والكفر، واتباع سبيل غير المؤمنين وموالاة الكفار مما لا يترك مجالا للشك أنهم أشر من الخوارج بكثير، وقتالهم وهجرهم أولى من هجر الخوارج.

ثم قال: «ومع هذا يردون أحاديث رسول الله ﷺ الثابتة المتواترة عنه عند أهل العلم مثل أحاديث البخاري ومسلم، ويرون أن شعر شعراء الرافضة، مثل الحميري، وكوشيار الديلمي، وعمارة اليمني خير من أحاديث البخاري ومسلم، وقد رأينا في كتبهم من الكذب والافتراء على النبي ﷺ وصحابته وقرابته أكثر مما رأينا من الكذب في كتب أهل الكتاب من التوراة والإنجيل»[2].

كما ذكر في أماكن أخرى كثيرة في منهاج السنة وغيرها أن اعتمادهم في النقليات على الموضوعات والضعاف التي رواها ووضعها دجالون وكذابون[3].

---

(١) راجع منهاج السنة (ج١/ ص١٦-١٩)طبع بولاق، وطبعة الدكتور رشاد سالم (ج١/ ص٤٣-٤٤) الرياض.

(٢) انظر مجموع الفتاوى (ج٢٨/ ص٤٨١-٤٨٢).

(٣) وستأتي أشياء كثيرة منها في حديث رد الشمس لعلي وأحاديث فضله على سائر الصحابة خلال المباحث القادمة.

القدريـــة[1]:

حدثت في آخر عصر الصحابة وخاضت في قدر الله بالباطل كما خاض الخوارج في شرع الله بالباطل، وأصل ضلالهم أن القدر يناقض الشرع، فصاروا حزبين: حزبا وهم القدرية النافية يغلّب الشرعَ فيكذب بالقدر وينفيه، أو ينفي بعضه، وحزبا يغلّب القدرَ فينفي الشرع في الباطن أو ينفي حقيقته، ويقول: لا فرق بين ما أمر الله به وما نهى عنه في نفس الأمر، الجميع سواء وكذلك أولياؤه وأعداؤه وهم الجبرية[2]. وقد وجد فيهم خلق كثير من العلماء والعباد الذين رووا العلم، وكان فيهم دعاة مثل المبتدعة الآخرين ففرق علماء الحديث بين رواية الداعية منهم من غير الداعية.

وقال شيخ الإسلام بصدد كلامه على هؤلاء: «وفي هؤلاء خلق كثير من العلماء والعباد وكتب عنهم العلم، وأخرج البخاري ومسلم لجماعة منهم».

المطلب الرابع: أقسام الرواة وأحكام الرواية[3] عنهم

الرواة على أقسام:

١- منهم من يتهم بالكذب.

٢- ومنهم من غلب على حديثه المنكر، لغفلته وسوء حفظه.

---

(١) القدرية: هم الذين كانوا يخوضون في القدر ويذهبون إلى إنكاره، وأول القدرية هو -على الأرجح- معبد الجهني المقتول سنة ٨٠هـ (انظر شرح مسلم للنووي (ج١/ص١٥٠-١٥١) وتبعه على ذلك غيلان بن مسلم الدمشقي، المقتول في عهد عبدالملك بن مروان، انظر الفرق بين الفرق (ص٧٠) و«المعتزلة» تاليف زهدي جار الله، طبع القاهرة، عام (١٩٤٧م) (ص٦-٧) وقد ذكر الأشعري في مقالاته اختلاف الرافضة في أصول الدين وبيّن أن بعضهم كانوا يتابعون المعتزلة والقدرية. انظر المقالات (ج١/ص١٠٥، ١١٠، ١١٤، ١١٥) وانظر أيضا ضحى الإسلام لأحمد أمين (ج٣/ص٢٦٧-٢٦٨) طبع الخانجي بالقاهرة عام ١٩٤٩م، وأقرب الناس إليهم في هذا العصر هم الشيوعيون.

(٢) انظر مجموع الفتاوى بتصرف (ج١٣/ص٢٢١-٢١٣).

(٣) انظر: شروط الأئمة لابن مندة، بتحقيق عبدالرحمن الفريوائي، طبع الجامعة السلفية، مدراس، الهند، وشرح العلل لابن رجب (ص١٠٥) - نقل بتصرف واختصار-.

٣- ومنهم أهل صدق وحفظ لكن يقع الوهم في حديثهم كثيرا، وليس هو الغالب عليهم.

أما القسم الأول والثاني فامتنع أكثر أهل الحديث من رواياتهم، وجوز الرواية عنهم بعض أهل العلم كسفيان الثوري، فإنه روى عن الكلبي محمد بن السائب، وهو متروك وكذّبه سليمان التيمي، وزائدة، وابن معين، لكن كلامه في روايته عنه يدل على أنه لم يكن يحدث إلا بما يعرف أنه صدق.

وكذلك ما ينقل عن بعض المحدثين روايتهم عن بعض المتهمين، وللأئمة في مثل هذه الحالات أغراض مثل أن يعرفوا الحديث من أين مخرجه، والمنفرد به عدل أو مجروح، فكتب أهل العلم أحاديث المتهمين والمتروكين بل الكذابين للعلم والمعرفة، وفرق بين كتابة الحديث وبين روايته.

وخلاصة مقاصدهم في هذا الباب أن الذي جوّز كتابة أحاديثهم فهو للمعرفة والاستبيان ولم يجوز أحد منهم رواية أهل التهمة بالكذب إلا مع بيان حاله كما في كتب الجرح والتعديل.

وأما ما روي عن بعض الأئمة من روايته عن بعض المتهمين عند أهل العلم فإما لعدم ثبوت الجرح فيه عنده، وله أسباب، أو لأنه انتقى أحاديث هذا المتهم كما نقل عن الثوري في روايته عن الكلبي. أما القسم الثالث من الرواة الموصوفين بالصدق والحفظ إلا أنه يقع الوهم والغلط في حديثه، وقد يكثر لكن لم يكن هذا الوصف الغالب. فبعض أهل العلم تشددوا في الرواية عن هذا الصنف كيحيى بن سعيد القطان فإنه ترك حديث هده الطبقة، وإلى طريقته يميل علي بن المديني وصاحبه البخاري.

وأكثر أهل الحديث ومنهم أصحاب الصحاح والسنن كمسلم، وأبي داود، والنسائي، والترمذي وغيرهم فإنهم يروون عن هذه الطبقة. وقد صرح الإمام مسلم بتخريج أحاديث أهل الحفظ والإتقان وهم على ضربين: أحدهما: من لم يوجد في حديثه اختلاف شديد، ولا تخليط فاحش.

والثاني: من هو دونهم في الحفظ والإتقان ويشملهم اسم الصدق

والستر، وتعاطي العلم، وهم من خرج أحاديثهم في الشواهد والمتابعات في الغالب. وصرح أنه لا يخرج حديث من هو متهم عند أهل الحديث أو عند أكثرهم، ولا من الغالب على حديثه المنكر أو الغلط.

وتكلم شيخ الإسلام على مناهج أهل الحديث في هذه المسألة أكثر من مرة وذكر أصناف الرواة من حيث الإتقان والضعف، فقال في موضع: «ومن العلماء والمحدثين أهل الإتقان: مثل شعبة ومالك والثوري ويحيى بن سعيد القطان وعبد الرحمن بن مهدي هم في غاية الإتقان والحفظ. بخلاف مَن هو دون هؤلاء، وقد يكون الرجل عندهم ضعيفا لكثرة الغلط في حديثه، ويكون حديثه إذ الغالب عليه الصحة لأجل الاعتبار به، والاعتضاد به فإن تعدد الطرق وكثرتها يقوي بعضها بعضا، حتى قد يحصل العلم بها، ولو كان الناقلون فجارا فساقا، فكيف إذا كانوا علماء عدولا، ولكن كثر في حديثهم الغلط؟

ومثل هذا عبدالله بن لهيعة، فإنه من أكابر علماء المسلمين، وكان قاضيا بمصر، كثير الحديث، لكن احترقت كتبه فصار يحدث من حفظه فوقع في حديثه غلط كثير مع أن الغالب على حديثه الصحة. قال أحمد: اكتب حديث الرجل للاعتبار به مثل ابن لهيعة. وأما من عرف منه أنه يتعمد الكذب فمنهم من لا يروي عن هذا شيئا، وهذه طريقة أحمد بن حنبل وغيره لم يرو في مسنده عمن يعرف أنه يتعمد الكذب، لكن يروي عمن عرف منه الغلط للاعتبار به والاعتضاد.

ومن العلماء من كان يسمع حديث من يكذب، ويقول: إنه يميز بين ما يكذبه وبين ما لا يكذبه، ويذكر عن الثوري أنه كان يأخذ عن الكلبي، وينهى عن الأخذ عنه، ويذكر أنه يعرف، ومثل هذا قد يقع لمن كان خبيرا بشخص إذا حدثه بأشياء يميز بين ما صدق فيه، وما كذب فيه بقرائن لا يمكن ضبطها، وخبر الواحد قد يقترن به قرائن تدل على أنه صدق، أو تقترن به قرائن تدل على أنه كذب»[1].

(١) انظر مجموع الفتاوى (ج١٨/ ص٦٦، ٢٧).

وقـال: «والناس في مصنفـاتهم منهم من لا يروي عـمن يعلم أنه يكذب مثل مالك وشعبة ويحيى بن سعيـد وعبد الرحمن بن مهدي وأحمد بن حنبل، فإن هؤلاء لا يروون عن شـخص ليس بثقـة عندهم ولا يروون حديثـا يعلمون أنه عن كذاب، فلا يروون أحاديث الكذابين الذين يعرفون بتعمد الكذب، لكن قد يتفق فيما يروونه ما يكون صاحبه أخطأ فيه.

وقد يروي الإمام أحمـد وإسحاق وغيرهما أحاديث تكون ضـعيفة عندهم لاتهام رواتها بسوء الحفظ، ونحو ذلك ليعتبـر بها ويستشهد بها، فإنه قد يكون لذلك الحديث ما يشهد له أنه محفـوظ، وقد يكون له ما يشهد بأنه خطأ، وقد يكون صاحـبها كـذابا في الباطن، ليس مشـهورا بالكذب، بل يروي كثـيرا من الصدق، فيروي حديثه، وليس كل ما رواه الفاسق يكون كذبا، بل يجب التبين في خبره، كمـا قال تعالى: ﴿يا أيها الذين آمنوا إذا جاءكم فاسق بنبأ فتـبينوا...﴾ (الحجرات:٦)، فيـروى لتنظر سائر الشواهد هل تـدل على الصدق أو الكذب. وكثير من المصنفين يعز عليه تمييز ذلك على وجهه بل يعجز عن ذلك فيروي ما سـمعـه، كـما سـمـعه، والدرك على غـيـره لا عليه، وأهـل العلم ينظرون في ذلك، وفي رجاله وإسناده»[1].

وخلاصة ما ذكر أن هناك طبقات للرواة:

١- طبقة أهل الإتقان.

٢- وطبقة دون هؤلاء لأجل وقوع الغلط في حديثه.

٣- وطبقة من هو متهم بالكذب.

وذكر أن طريقة عدد من أئمة الحديث عدم الاشتغال برواية الطبقة الثالثة. والذي يروي عنهم فيـروي لمعرفتـه الخاصة بمرويات المتـهم فيتـميز بين مـا صدق فيه، وما كذب فيه بقرائن.

وذكـر أن بعض الـناس لا يفـرق بين الصـحـيح والضـعـيف فـأهل العلم ينظرون في ذلك وفي رجـاله وإسناده. وأمـا من يروي عن الطبقـة الأولى عن

(١) انظر منهاج السنة (ج٧/ ص٥٣، ٥٤٧).

بعض من يغلط ويهم فيرويه للاعتبار والاعتضاد وقد يتحقق أحيانا الخطأ والغلط من حيث الواقع في خبر هذا الراوي فيعده أهل العلم من غير الصحيح نظرا إلى الواقع لا نظرا إلى اتهام الراوي، وغلبة الوهم والغفلة عليه، وهذه هي طريقة الإمام أحمد، ونحو ما قاله شيخ الإسلام في طريقة الإمام أحمد - رضي الله عنه وأرضاه-.

قال الإمام ابن رجب بعد أن نقل أقوال الإمام أحمد: «والذي يتبين من عمل الإمام أحمد -رضي الله عنه- وكلامه أنه يترك الرواية عن المتهمين، والذين غلب عليهم الخطأ للغفلة وسوء الحفظ، ويحدث عمن دونهم في الضعف مثل مَن في حفظه شيء أو يختلف الناس في تضعيفه وتوثيقه قال: وكذلك كان الحافظ أبو زرعة الرازي -رضي الله عنه- يفعل[1].

من المحدثين من لا يروى إلا عن ثقة:

هذا؛ وقد ذكر شيخ الإسلام في كلامه هذا جماعة من المحدثين الذين لا يروون عمن يعلم أنه يكذب، ومن ليس بثقة وهم:

١- الإمام مالك بن أنس -رضي الله عنه.

٢- والحافظ شعبة بن الحجاج -رضي الله عنه.

٣- والناقد يحيى بن سعيد -رضي الله عنه.

٤- والحافظ عبدالرحمن بن مهدي -رضي الله عنه.

٥- وإمام السنة أحمد بن حنبل -رضي الله عنه وأرضاه.

وقد صرح أهل العلم في جملة من الرواة منهم هؤلاء المذكورون أنهم لا يروون إلا عن ثقة. وكلامهم يفيد أن كل من روى عنه هؤلاء فهو ثقة إلا في أناس تحقق فيهم الضعف، والقدح.

١- أما الإمام مالك -رحمه الله ورفع درجته-: فقال يحيى بن معين -

(١) انظر شرح العلل (ج١/ ص٩٢).

رحـمـه الله-: كل من روى عـنه مـالك فـهــو ثقـة إلا عــبـدالـكريم بن أبي المخارق[1].

وقال الإمـام أحمد بن حنبل -رضي الله عـنه-: مالك بن أنس إذا روى عن رجل لا يعرف فـيؤخذ عنه. وقـال الحافظ النسائي -رحـمه الله-: لا نعلم أن مالكا حـدث عمن يترك حـديثه إلا عبـدالكريم بن أبي المخارق البـصري[2]. وصرح به الحافظ ابن حجر في مقدمة تهذيب التهذيب.

٢- وأما شعبة -رحمه الله-: فقـد صرح به الحافظ ابن حجر في مقدمة تهـذيب التـهـذيب[3]. وقـال الحـافظ شـعـبـة: «لو لم أحـدثكم إلا عن ثقـة لم أحدثكم عن ثلاثين»[4]. وقـال ابن سيـد الناس: وقد حـدث شعـبة عن جـابر الجعـفي وإبراهيم الهـجري، ومـحمـد بن عبـيد الله العرزمـي، وغير واحـد ممن يضعف في الحديث[5].

وقال الخطيب البـغدادي -رحمه الله-: لقـد أساء شعبة حـيث حدث عن مـحمـد بن عبـيد الله العـرزمي[6]. وقـال الذهبي في العـرزمي: هو من شيـوخ شعبة المجمع على ضعفهم[7].

وقال الحـافظ ابن عدي -رحـمه الله- في ترجـمة زيد العـمي: عامـة ما يرويه ضـعيف على أن شـعبة قـد روى عنه، ولعل شعـبة لم يرو عـن أضعف منه[8].

---

(١) انظر تهذيب التهذيب (ج٩/ ص٢٠٤وج١٠/ ٧، ٩).

(٢) انظر: نصب الراية (ج٢/ ص٤٥٩) وانظر: شـرح علل الترمـذي لابن رجب (ج٢/ ٧٧٩).

(٣) انظر تهذيب التهذيب (ج١/ ص٥).

(٤) انظر الكفاية (ص٩٠)

(٥) انظر عـيـون الأثر (ج١/ ص١٤) لابن سيـد الناس (ت٧٣٤) طبـع دار المعـرفـة، بيروت.

(٦) انظر نصب الراية (ج٤/ ص١٧٤) .

(٧) ميزان الاعتدال (ج٣/ ص٦٢٥).

(٨) انظر الكامل (ج٣/ ص١٠٥٨) والتهذيب (ج٣/ ص٤٠٨).

٣- وأما الإمام الحافظ يحيى بن سعيد القطان -رضي الله عنه-: فقال العجلي -رحمه الله-: ثقة في الحديث كان لا يحدث إلا عن ثقة[١].

٤- أما الإمام العلم عبدالرحمن بن مهدي -رحمه الله-: فقال الإمام أحمد: إذا روى الحديث عبدالرحمن بن مهدي عن رجل هو حجة. وقال ابن حبان: أبى الرواية إلا عن الثقات[٢].

٥- أما الإمام أحمد -رحمه الله-: فقد ذكره السخاوي فيمن لا يروي إلا عن ثقة إلا في النادر وقد وجد في شيوخه بعض الضعاف. وقد قال الهيثمي: «شيوخه ثقات»[٣]. وقد روى عن عامر بن صالح، وعلى بن مجاهد الكابلي. وقال ابن معين: «إن أحمد يحدث عن عامر بن صالح»[٤]. وقال ابن معين في علي بن مجاهد الكابلي: «كان يضع الحديث»[٥]. وقال ابن حجر: متروك، وليس في شيوخ أحمد أضعف منه[٦].

وخلاصة القول في هؤلاء المحدثين الذين قيل فيهم: لا يروون إلا عن ثقة، أن هذا أمر أغلبي، وقد قال السخاوي: «من كان لا يروي إلا عن ثقة إلا في النادر: الإمام أحمد، وبقي بن مخلد وحريز بن عثمان، وسليمان بن حرب، وشعبة والشعبي، وعبد الرحمن بن مهدي، ومالك ويحيى بن سعيد القطان، وذلك في شعبة على المشهور، فإنه كان يتعنت في الرجال، ولا يروي إلا عن ثبت، وإلا فقد قال عاصم بن علي: سمعت شعبة يقول: لو لم أحدثكم عن ثقة لم أحدثكم عن ثلاثين، وفي ذلك اعتراف منه بأنه يروي عن الثقة وغيره، فينظر، وعلى كل حال فهو لا يروي عن متروك ولا من أجمع

---

(١) انظر التهذيب (ج١١/ ص٢١٩) وثقات العجلي (ص٤٧٢).
(٢) انظر التهذيب لابن حجر (ج٦/ ص٢٨١) والمسودة (ص٢٤٥).
(٣) انظر مجمع الزوائد (ج١/ ص٨٠) للهيثمي.
(٤) انظر الميزان (ج٢/ ص٣٦٠).
(٥) انظر الميزان (ج٣/ ص١٥٢).
(٦) انظر التقريب (ج٢/ ص٤٣) وهو من التاسعة، وأخرج له الترمذي وهو متروك، توفي بعد ٢٨٠هـ).

على ضعفه..»[1]. وقال الحافظ ابن حجر في مقدمة تهذيب التهذيب: «فإن كانت الترجمة طويلة اقتصرت على من عليه رقم الشيخين مع ذكر جماعة غيرهم ولا أعدل عن ذلك إلا لمصلحة، مثل أن يكون الرجل قد عرف من حاله أنه لا يروي إلا عن ثقة، فإنني أذكر جميع شيوخه، أو أكثرهم كشعبة ومالك وغيرهما»[2].

معنى قولهم في الراوي أو المروي: ليس بشيء:

ذكر أهل العلم هذه العبارة مع العبارات الآتية: فلان رد حديثه، أو ردوا حديثه، أو مردود الحديث، وفلان ضعيف جدا، وواه بمرة، وطرحوا حديثه، أو مطرح، أو مطرح الحديث، وفلان ارم به، وليس بشيء، أو لا شيء، وفلان لا يساوي شيئا ونحو ذلك من الألفاظ المختصة بأهل هذا الفن.

وكل من قيل فيه ذلك من هذه العبارات التي جعلها بعض العلماء في المرتبة الثالثة كابن أبي حاتم وابن الصلاح وبعضهم جعلها في المرتبة الرابعة من مراتب الجرح كالذهبي وابن حجر والسخاوي فكل من قيل فيه ذلك من هذه المرتبة مع المراتب الأخرى التي هي أردأ منها لا يحتج به، ولا يستشهد به، ولا يعتبر به. وقد نبه الحافظ ابن حجر وتبعه من جاء بعده على أن المراد بهذه الكلمة عند ابن معين من قلت روايته وعزاه الحافظ إلى ابن القطان الفاسي[3].

وقد بين شيخ الإسلام معنى هذه العبارة في الراوي والمروي، فقال: «ويقول أهل الحديث عن بعض المحدثين: ليس بشيء، أو عن بعض

---

(١) انظر فتح المغيث (ج٢/ ص٢٣٤).

(٢) انظر تهذيب التهذيب (ج١/ ص٤، ٥).

(٣) راجع: تقدمة الجرح والتعديل (ج١/ ص٣٧١) والميزان (ج١/ ص٤) وهدي الساري (ص٤٢٠) واللسان (ج١/ ص٨) والتقريب (ج١/ ص٥، ٦) وفتح المغيث (ج١/ ص٣٤٣، ٣٤٥) ورسالة في الجرح والتعديل للمنذري (ص٥٥، ٥٦) والرفع والتكميل (ص١٢٠، ١٣٠، ١٥٣، ١٥٥، ٣٨٢، ٣٨٩)

الأحاديث: ليس بشيء، إذا لم يكن ممن ينتفع به في الرواية، لظهور كذبه عمدا أو خطأ»[1].

معنى قولهم: هذا الحديث ليس له أصل، أو لا أصل له:

قال السيوطي في تدريب الراوي: قولهم: هذا الحديث ليس له أصل أو لا أصل له، قال الحافظ ابن تيمية: معناه ليس له إسناد[2].

معنى قول أهل الحديث: هذا حديث ضعيف، أو ليس بصحيح، أو في سنده مجروح، أو ضعيف أو سيئ الحفظ، أو ممن لم تقبل روايته؛ ونحو ذلك:

قال شيخ الإسلام: «الخبر إن قام دليل على صدقه، أو كذبه، وإلا بقي مما لم نصدقه ولم نكذبه، وأهل العلم بالحديث إذا قالوا: هذا الحديث رواه فلان، وهو مجروح أو ضعيف أو سيئ الحفظ أو ممن لم تقبل روايته، ونحو ذلك فهو كقول القائل: هذا الشاهد مجروح أي سيئ الحفظ، أو ممن لم تقبل شهادته، وهذا يفيد أنه لا يحكم به، ولا يفيد الحكم بأنه كاذب، بل قد يمكن أنه صادق، فلا يقال: إنه كاذب إلا بحجة. وإن قالوا عن الحديث: إنه ضعيف، فهذا مرادهم أي أنه لم يثبت، ولا يحتج به، ولا يجوز الحكم بصدق. ليس مرادهم أنه بمجرد ذلك يحكم بكذب الناقل، وينفى ما نقله، ويقول: إن هذا لم يكن من غير علم منا بهذا النفي، بل إن قام دليل على انتفاء ما أخبر به حكمنا بذلك، وإلا سكتنا، لم ننفه، ولم نثبته، فهذا أصل يجب معرفته، فإن كثيرا من الناس لا يميز بين ما ينفيه لقيام الدليل على نفيه، وبين ما لم يثبته لعدم دليل إثباته، بل تراهم ينفون ما لم يعلموا إثباته، فيكونون قد نفوا ما ليس لهم به علم، وقالوا بأفواههم ما ليس لهم به علم، وهذا كثير من أهل الاستدلال والنظر، وأهل الإسناد والخبر»[3].

قال: «العالم قد يقول: ليس بصحيح، أي: هذا القول ضعيف في الدليل

---

(١) انظر مجموع الفتاوى (ج٢٥/ ص١٥٦).

(٢) انظر تدريب الراوي (ج١/ ص٢٩٧) واورده القاسمي في قواعد التحديث (ص١٢٢)

(٣) انظر الجواب الصحيح (ج٤/ ص٩٢٩٦).

وإن كان قد قال به بعض العلماء. والحديث الضعيف مثل الذي رواه من ليس بثقة: إما لسوء حفظه، وإما لعدم عدالته»[1].

وقال العراقي: «حيث قال أهل الحديث: هذا حديث صحيح، أو حسن فمرادهم فيما ظهر لنا عملا بظاهر الإسناد، لا أنه مقطوع بصحته في نفس الأمر لجواز الخطأ والنسيان على الثقة. وكذا قولهم: هذا حديث ضعيف فمرادهم أنه لم تظهر لنا فيه شروط الصحة، لا أنه كذب في نفس الأمر، لجواز صدق الكاذب وإصابة من هو كثير الخطأ، هذا هو القول الصحيح الذي عليه أكثر أهل العلم»[2].

فوائد متفرقة في رجال الحديث وحديثهم:

رواية شعبة عن قتادة عن أنس:

أصحاب قتادة على طبقات: حفاظ وهم شعبة وسعيد بن أبي عروبة، وهشام الدستوائي. وشيوخ مثل حماد بن سلمة وأبان ونحوهم.

وقال البرديجي: «أصح الناس رواية عن قتادة شعبة كان يوقف قتادة على الحديث». قال ابن رجب: «قلت: كأنه يعني بذلك اتصال حديث قتادة، لأن شعبة كان لا يكتب عن قتادة إلا ما يقول فيه: «ثنا» ويسأله عن سماعه. وقال البرديجي أيضا: أحاديث شعبة عن قتادة عن أنس عن النبي ﷺ كلها صحاح. وكذلك سعيد بن أبي عروبة، وهشام الدستوائي، إذا اتفق هؤلاء الثلاثة على الحديث فهو صحيح[3]. وقال شيخ الإسلام: «ونقل شعبة عن قتادة ما سمعه من أنس في غاية الصحة، وأرفع درجات الصحيح عند أهله، إذ قتادة أحفظ أهل زمانه أو من أحفظهم، وكذلك إتقان شعبة وضبطه هو الغاية عندهم»[4].

---

(١) راجع مجموع الفتاوى (ج١٨/ ص٤٣) وهذا تعريف منه -رحمه الله- لحد الضعيف.

(٢) كذا نقله اللكنوي في الرفع والتكميل (ص٨٥).

(٣) انظر شرح العلل لابن رجب (ج٢/ ص٥٠٣-٥٠٧).

(٤) انظر مجموع الفتاوى (ج٢٢/ ٤٢٦). وراجع: لترجمة شعبة: تهذيب التهذيب (ج٤/ ص٣٣٨) ولترجمة قتادة: تهذيب التهذيب (ج٨/ ص٣٥١) وغيره من المراجع.

سماع الحسن البصري -رحمه الله- من أبي بكرة -رضي الله عنه-:

ذكر شيخ الإسلام مثالا للأحاديث التي نازع في صحتها بعض الناس وهي مخرجة في صحيح البخاري، فذكر حديث الحسن البصري عن أبي بكرة عن النبي ﷺ أنه قال عن الحسن: «إن ابني هذا سيد، وسيصلح الله به بين فئتين عظيمتين من المسلمين». قال: «فقد نازعه طائفة منهم أبو الوليد الباجي، وزعموا أن الحسن لم يسمعه من أبي بكرة. لكن الصواب مع البخاري، وأن الحسن سمعه من أبي بكرة كما قد بين ذلك في غير هذا الموضع، وقد ثبت ذلك في غير هذا الموضع»[1].

وقال الدارقطني: «أخرج البخاري أحاديث للحسن عن أبي بكرة منها حديث: «إن ابني هذا سيد» الحديث. والحسن إنما يروي عن الأحنف عن أبي بكرة يعني فيكون ما أخرجه البخاري منقطعا».

قال الحافظ ابن حجر: «قلت: الحديث مخرج عن الحسن من طرق عنه، والبخاري إنما اعتمد رواية أبي موسى عن الحسن أنه سمع أبا بكرة، وقد أخرجه مطولا في كتاب الصلح، وقال في آخره: قال لي علي بن عبدالله: إنما ثبت عندنا سماع الحسن من أبي بكرة بهذا الحديث.

وأعرض الدارقطني عن تعليله بالاختلاف على الحسن، فقيل عنه هكذا، وقيل عنه عن أم سلمة، وقيل عنه عن النبي ﷺ مرسلا لأن الأسانيد بذلك لا تقوى، ولا زلتُ متعجبا من جزم الدارقطني بأن الحسن لم يسمع من أبي بكرة مع أن في هذا الحديث في البخاري: قال الحسن: سمعت أبا بكرة يقول، إلى أن رأيت في رجال البخاري لأبي الوليد الباجي في أول حرف الحاء للحسن بن علي بن أبي طالب ترجمة، وقال فيها: أخرج البخاري قول الحسن: سمعت أبا بكرة، فتأول أبو الحسن الدارقطني وغيره على أنه الحسن

---

(١) انظر مجموع الفتاوى (ج١٨/ ص١٩)، والحديث في البخاري كتاب الصلح، باب قول النبي ﷺ للحسن بن علي -رضي الله عنهما- إن ابني هذا سيد. (ج٣/ ص١٨٦، الفتح) وفي كتاب المناقب، باب علامات النبوة في الإسلام (ج٥/ ص٢٦).

ابن علي لأن الحسن عندهم لم يسمع من أبي بكرة، وحمله البخاري وابن المديني على أنه الحسن البصري، وبهذا صح عندهم سماعه منه.

قال الباجي: وعندي أن الحسن الذي سمع من أبي بكرة إنما هو الحسن ابن علي بن أبي طالب. قال الحافظ ابن حجر: أوردت هذا متعجبا منه لأني لم أره لغير الباجي، وهو حمل مخالف للظاهر بلا مستند، ثم إن راوي الحديث عنه البخاري عن الحسن لم يدرك الحسن بن علي، فيلزم الانقطاع فيه، فما فرّ منه الباجي من الانقطاع بين الحسن البصري وأبي بكرة وقع فيه بين الحسن بن علي والراوي عنه. ومن تأمل سياقه عند البخاري تحقق ضعف هذا الحمل، والله أعلم.. وقال: وأما احتجاجه بأن البخاري أخرج هذا الحديث من طريق أخرى فقال فيها: عن الحسن عن الأحنف عن أبي بكرة» فليس بين الإسنادين تناف لأن في روايته له عن الأحنف عن أبي بكرة زيادة بينة لم يشتمل عليها حديثه عن أبي بكرة، وهذا بين من السياقين والله الموفق»[1]. اهـ.

قلت: وبهذا التفصيل تبين أن الصواب ثبوت سماع الحسن البصري من أبي بكرة، وقد سبق شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله- إلى إثبات سماعه من أبي بكرة والرد على أبي الوليد الباجي ومن تبعه. وقال الحافظ العلائي -رحمه الله-: وغاية ما اعتل به الدارقطني أن الحسن روى أحاديث عن الأحنف ابن قيس عن أبي بكرة، وذلك لا يمنع من سماعه منه ما أخرجه البخاري»[2].

حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده:

اختلف أهل العلم في حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده على عدة أوجه:

١- في الاحتجاج بعمرو بن شعيب: ووثقه ابن معين، وابن راهويه وصالح جزرة، وقال الأوزاعي: «ما رأيت قرشيا أكمل من عمرو بن شعيب».

---

(١) انظر هدي الساري (ص٣٦٧، ٣٦٨، ٣٥٢، ٣٥٤).

(٢) انظر جامع التحصيل (ص١٩٦).

وقال ابن راهويه: «عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده كأيوب عن نافع عن ابن عمر» -رضي الله عنهم-.

وقال أبو داود: «سمعت أحمد بن حنبل يقول: أهل الحديث: إذا شاؤوا احتجوا بعمرو بن شعيب عن أبيه عن جده، وإذا شاؤوا تركوه يعني لترددهم في شأنه». قال الذهبي: «هذا محمول على أنهم يترددون في الاحتجاج به، لا أن يفعلون ذلك على سبيل التشهّي». وقد احتج الأئمة بحديثه كما سيأتي: وقال الذهبي: «إنما أنكروا عليه كثرة روايته عن أبيه عن جده وقالوا: إنما سمع أحاديث يسيرة وأخذ صحيفة كانت عنده فرواها». وقال أيضا: «صدوق في نفسه لا يظهر تضعيفه بحال، وحديثه قوي، لكن لم يخرجا له في الصحيحين، فأجادا». وقال ابن حجر: صدوق[1].

٢- وفي شعيب بن محمد: في توثيقه، وفي سماعه من جده: عبدالله ابن عمرو بن العاص.

قال الذهبي: «شعيب لا مغمز فيه، ولكن ما علمت أحدا وثقه، بل ذكره ابن حبان في تاريخ الثقات». وقال الحافظ ابن حجر: «صدوق ثبت سماعه من جده» (التقريب) والصواب أن الضمير في قوله: جده: راجع إلى شعيب، والجد الأعلى هو عبدالله بن عمرو بن العاص -رضي الله عنه-.

وقال الترمذي عن البخاري: «رأيت أحمد بن حنبل وعلي بن المديني وإسحاق بن راهويه وأبا عبيد، وعامة أصحابنا يحتجون بحديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده، ما تركه أحد من المسلمين.. فمَن الناس بعدهم؟!. وقال الحسن بن سفيان عن إسحاق بن راهويه: إذا كان الراوي عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ثقة فهو كأيوب عن نافع عن ابن عمر.

وقال أبو جعفر أحمد بن سعيد الدارمي: عمرو بن شعيب ثقة روى عنه الذين نظروا في الرجال مثل أيوب، والزهري، والحكم، واحتج أصحابنا

---

(١) انظر في ترجمته: التقريب (ج٢/ ص٧٢) والجرح (ج٦/ ص٢٣٨) والعبر (ج١/ ص١٤٨) وتهذيب الأسماء (ج٢/ ص٢٨) وتاريخ ابن معين (ج٢/ ص٤٤٦) وشذرات الذهب (ج١/ ص١٥٥).

بحديثه، وسمع أبوه من عبدالله بن عمرو، وعبد الله بن عمر، وعبد الله بن عباس. وقال أبو بكر بن زياد النيسابوري: «صح سماع عمرو من أبيه، وصح سماع شعيب من جده»[1]. وأما رواية أبيه عن جده: فإنما يعني بها الجد الأعلى: عبدالله بن عمرو، لا محمد بن عبدالله وقد صرح شعيب بسماعه من عبدالله في أماكن، وصح سماعه منه. وقال الحافظ العلائي في ترجمة شعيب ابن محمد بن عبدالله بن عمرو بن العاص: «الخلاف فيه مشهور، هل حديثه مرسل أم لا؟!، والأصح أنه سمع من جده عبدالله بن عمرو، ومن ابن عمر، وابن عباس -رضي الله عنهم- والضمير المتصل بجده في قولهم: عمرو ابن شعيب عن أبيه عن جده، عائد إلى شعيب لا إلى عمرو، إلى أن قال: ومحمد والد شعيب مات في حياة أبيه: عبدالله بن عمرو، وشعيب صغير، فكفله جده وسمع منه كثيرا،ومنهم من قال: إن ذلك كتاب»[2]. اهـ.

٣- وبعد ثبوت صدق عمرو بن شعيب، وأبيه شعيب بن محمد، وتعيين الجد أنه عبدالله بن عمرو وأنه سمع منه بقي الخلاف في الأحاديث التي رواها عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده من النسخة التي وجدها في أسرته، والذي تقرر عند جمهور أهل الحديث كما تقدمت أقوالهم عن الإمام البخاري وغيره قبول أحاديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده إذا صح الإسناد إليه وقد تكلم شيخ الإسلام حول هذه النسخة فقال: «قد ثبت عن أبي هريرة أنه قال: لم يكن أحد من أصحاب رسول الله ﷺ احفظ مني إلا عبدالله بن عمرو، فإنه كان يكتب بيده، ويعي بقلبه، وكنت أعي بقلبي، ولا أكتب بيدي».

وكان عند آل عبدالله بن عمرو بن العاص نسخة كتبها عن النبي ﷺ وبهذا طعن بعض الناس في حديث عمرو بن شعيب عن أبيه شعيب عن

---

(١) انظر التهذيب (ج٨/ ص٤٨-٥٥) وطبقات المدلسين (ص٣٤، ٣٥)

(٢) انظر جامع التحصيل (ص٢٣٨) وراجع: ميزان الاعتدال (ج٣/ ص٢٦٦)، وقال ابن حجر: صدوق، ثبت سماعه من جده (التقريب ج١/ ص٣٥٣) وانظر الكاشف (ج٢/ ص١٣) والثقات (ج٦/ ص٤٣٧) والجرح (ج٤/ ص١٥٣٩).

جده، وقالوا: هي نسخة -وشعيب هو شعيب بن محمد بن عبدالله بن عمرو ابن العاص-. وقالوا: عن جده الأدنى محمد: فهو مرسل: فإنه لم يدرك النبي ﷺ وإن عنى جده الأعلى، فهو منقطع، فإن شعيبا لم يدركه.

وأما أئمة الإسلام وجمهور العلماء فيحتجون بحديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده إذا صح النقل إليه، مثل مالك بن أنس وسفيان بن عيينة ونحوهما، ومثل الشافعي وأحمد بن حنبل، وإسحاق بن راهويه وغيرهم قالوا: الجد هو عبدالله، فإنه يجيء مسمي، ومحمد أدركه، قالوا: وإذا كانت نسخة مكتوبة من عهد النبي ﷺ كان هذا أوكد لها، وأدل على صحتها. ولهذا كان في نسخة عمرو بن شعيب من الأحاديث الفقهية التي فيها مقدرات ما احتاج إليه عامة علماء الإسلام»[1].

رواية أبي عبيدة عن أبيه عبدالله بن مسعود:

اختلف أهل العلم في قبول رواية أبي عبيدة عن أبيه: عبدالله بن مسعود -رضي الله عنه- لأن أبا عبيدة لم يسمع من أبيه، فيكون حديثه عنه منقطعا.

وإنما قَبِلَ روايتَه مَنْ قَبِلَ لأجل اعتبار آخر، وهو معرفة الواسطة بينه وبين أبيه، وهم أصحاب عبدالله الثقات. قال أبو حاتم[2] والجماعة: لم يسمع أبو عبيدة من أبيه شيئا. وروى شعبة عن عمرو بن مرة قال: سألت أبا عبيدة: هل تذكر من عبدالله شيئا؟ قال: ما أذكر منه شيئا[3]. وقال ابن المديني في حديث يرويه أبو عبيدة بن عبدالله بن مسعود عن أبيه: هو منقطع، وهو حديث ثبت.

وقال يعقوب بن شيبة: إنما استجاز أصحابنا أن يدخلوا حديث أبي عبيدة عن أبيه في المسند -يعني في الحديث المتصل- لمعرفة أبي عبيدة بحديث أبيه

---

(١) انظر مجموع الفتاوى (ج١٨/ ص٨، ٩).

(٢) انظر المراسيل (ص٢٥٦) لابن أبي حاتم، تحقيق أحمد الكاتب، طبع دار المعرفة، بيروت، عام (١٤٠٣هـ).

(٣) انظر جامع التحصيل (ص٢٤٩).

وصحتها، وأنه لم يأت فيها بحديث منكر[1].

وقال العلائي: وقد اختلف في سماع عبدالرحمن بن عبدالله بن مسعود من أبيه فالصحيح أنه سمع منه دون أخيه أبي عبيدة، قاله الإمام البخاري وغيره[2].

وقال الحافظ ابن حجر: حديثه عن أبيه في السنن، وعن غير أبيه في الصحيح، واختلف في سماعه من أبيه، والأكثر على أنه لم يسمع منه، وقد ثبت له لقاؤه، وسماع كلامه، فروايته عنه داخلة في التدليس، وهو أولى بالذكر من أخيه عبدالرحمن[3].

وقال في التقريب: الراجح أنه لا يصح سماعه من أبيه[4] من كبار الثالثة.

ومع هذا قبِلَ أهلُ العلم حديثه لكون الواسطة معروفة بينه وبين ابن مسعود وهم أصحاب عبدالله الثقات. قال الدراقطني: أبو عبيدة أعلم بحديث أبيه من حنيف بن مالك ونظرائه[5].

ولخص شيخ الإسلام آراء أهل العلم في عدم سماع أبي عبيدة من أبيه وإنما وجه قبول روايته عنه لمعرفة الواسطة وهم أصحاب عبدالله الثقات، فقال: «يقال إن أبا عبيدة لم يسمع من أبيه، لكن هو عالم بحال أبيه، متلق لآثاره من أكابر أصحاب أبيه. ولم يكن في أصحاب عبدالله من يتهم عليهم حتى يخاف أن يكون هو الواسطة، فلهذا صار الناس يحتجون برواية ابنه عنه، وإن قيل: إنه لم يسمع من أبيه»[6].

---

(١) انظر شرح العلل (ج١/ ص٢٩٧، ٢٩٨).

(٢) انظر جامع التحصيل (ص٥٢).

(٣) انظر طبقات المدلسين (ص٤٨).

(٤) انظر التقريب (ج٢/ ص٤٤٨)، وكذا في التهذيب (ج١٢/ ص١٥٩)وهو مشهور بكنيته، والأشهر أن لا اسم له غيرها، ويقال اسمه عامر، وتوفي عام (٨٠هـ) أخرج له الأربعة.

(٥) انظر التهذيب (ج٥/ ص٧٦).

(٦) انظر مجموع الفتاوى (ج٦/ ص٤٠٤).

أحاديث الفضل بن عيسى الرقاشي:

ذكر حديثا[1] من أحاديث الرقاشي وقال: «أحاديث الفضل بن عيسى الرقاشي من أوهى الأحاديث وأسقطها، ولا نزاع بين الأئمة أنه لا يعتمد عليها، ولا يحتج بها، فإن الضعف ظاهر عليها وإن كان هو لا يتعمد الكذب، فإن كثيرا من الفقهاء لا يحتج بحديثهم لسوء الحفظ لا لاعتماد الكذب.

وهذا الرقاشي اتفقوا على ضعفه كما يعرف ذلك أئمة هذا الشأن حتى قال أيوب السختياني: لو ولد أخرس لكان خيرا له، وقال سفيان بن عيينة: لا شيء، وقال الإمام أحمد والنسائي: هو ضعيف، وقال يحيى بن معين: رجل سوء، وقال أبو حاتم وأبو زرعة: منكر الحديث»[2].

قلت: هو ضعيف باتفاق أهل العلم منكر الحديث. وقد أورده ابن حبان في المجروحين وقال: كان قدريا داعية إلى القدر، وكان يقص بالبصرة، ممن يروي المناكير عن المشاهير. وقال ابن عدي: الضعف بيّن على ما يرويه. وقال الحافظ ابن حجر: منكر الحديث، رمي بالقدر (التقريب).

وورد قول ابن عيينة في الميزان منسوبا إلى سلام بن أبي مطيع وصوابه: قال سلام بن أبي مطيع عن أيوب، كما في التهذيب[3].

هذا ما قصدت أن يكون تمهيداً للنماذج الآتية من جهود شيخ الإسلام ابن تيمية في الجرح والتعديل، وموقفه منها يظهر في الأمثلة وكما قيل: بالمثال يتضح المقال.

---

(١) انظر الكلام عليه مفصلا في مطلب جرحه للرواة.

(٢) انظر مجموع الفتاوى (ج١٠/ ص٦٨٠) وكتاب الاستقامة (ج٢/ ص٧٠).

(٣) انظر لترجمته: التاريخ الكبير (١١٨/١/٤) والتاريخ الصغير (ج٢/ ص٦٧) والضعفاء الصغير (ص٩٣) وتاريخ ابن معين (ج٢/ ص٤٧٤) والجرح والتعديل (٣/ ٢/ ٤٧٤) والضعفاء للنسائي (ص٨٧) والمجروحين (ج٢/ ص٢١١) والضعفاء للعقيلي (ج٣/ ص٤٤٢) والكامل لابن عدي (ج٦/ ص٢٠٣٩) والمعرفة والتاريخ (ج٣/ ص١٣٩) والميزان (ج٣/ ص٣٥٦) والكاشف (ج٢/ ص٣٨٣) والتهذيب (ج٨/ ٢٨٣) والتقريب (ج٢/ ص١١١).

نماذج من مقالات الحافظ ابن تيمية -رحمه الله- في الجرح والتعديل:

لقد عدّ شيخ الإسلام ابن تيمية -تغمده الله برحمته- من المتشددين في الجرح والتعديل، وممن قال ذلك: الشيخ عبدالحي اللكنوي -رحمه الله- قال: «واعلم أن جمعاً من المحدثين لهم تعنت في جرح الأحاديث بجرح رواتها، فيبادرون إلى الحكم بوضع الحديث أو ضعفه بوجود قدح ولو يسيراً في راويه أو لمخالفته لحديث آخر، ثم قال: ومنهم الشيخ ابن تيمية الحراني مؤلف منهاج السنة»[1].

وسبقه إلى هذا القول الحافظ ابن حجر في لسان الميزان، عند ترجمته للحلّي[2]، قال: وصنف كتاباً في فضائل عليّ -رضي الله عنه- نقضه الشيخ تقي الدين ابن تيمية في كتاب كبير، وقد أشار الشيخ تقي الدين السبكي له حيث قال:

وابن المطهر لم تطهر خلائقه ... داع إلى الرفض غال في تعصبه
ولابن تيمية رد عليه وفي ... بمقصد الرد واستيفاء أضربه

قال ابن حجر: طالعت الرد المذكور فوجدته كما قال السبكي في الاستيفاء لكن وجدته كثير التحامل إلى الغاية في رد الأحاديث التي يوردها ابن المطهر وإن كان معظم ذلك من الموضوعات والواهيات، لكنه رد في رده كثيراً من الأحاديث الجياد التي لم يستحضر حالة التصنيف مظانها، لأنه كان لاتساعه

---

(١) انظر الرفع والتكميل في الجرح والتعديل، للشيخ محمد عبدالحي اللكنوي، بتحقيق الشيخ/ أبوغدة (ص٣٢٠، ٣٣٠).

(٢) هو حسن بن يوسف ابن المطهّر الشيعي المتوفي سنة٧٢٦هـ. له كتاب «منهاج الاستقامة في إثبات الإمامة» وهو الذي رد عليه ابن تيمية رحمه الله، قال ابن كثير: وقد انتدب الردّ على كتاب ابن المطهّر الشيخ أبو العباس ابن تيمية في مجلدات أتى فيها بأشياء حسنة، وهو كتاب حافل سماه «منهاج السنة». (مقدمة منهاج السنة جـ١/ ٨٤).

في الحفظ يتكل على ما في صدره والإنسان عامد للنسيان.[1]

أقول: مع اعترافي بمنزلة الحافظ ابن حجر العسقلاني -رحمه الله- العظيمة وعلمه الواسع في الرجال والأحاديث، إلا أنني اعتقد أن ابن تيمية -رحمه الله- كثير الإنصاف واسع الاطلاع، أنقدهم للمتون والأسانيد كما اعترف له بذلك الذهبي والسبكي وابن حجر نفسه والسيوطي -كما مرّ سابقاً-ولهذا تجده في منهاج السنة يبين أخطاء أهل السنة وأخطاء الرافضة على السواء، كما أنه -حسب علمي المتواضع- لا يجرح أحداً إلا جرحاً مفسراً، والنماذج الآتية هي التي تسفر عن هذه الأمور، أضف إلى ذلك أن ابن حجر نفسه عذر ابن تيمية -رحمهما الله وجمعنا بهم- بأن ذاكرته القوية خانته في حالة التصنيف، ولكن الباحث سيجلي هذا الأمر -بعون الله- ويدفع مقالة اللكنوي وغيره بالدليل الساطع، والقول القاطع في المبحث الرابع من هذا الفصل، وهاك يامن تقرأ هذا البيان:

المطلب الخامس: نماذج ممن ضعفهم ابن تيمية وأقوال العلماء فيهم:

١- **مقاتل ابن سليمان**: قال الحافظ ابن تيمية -رحمه الله-: وكثير من الناس لا يحتج بروايته المفردة إما لسوء حفظه وإما لتهمة في تحسين الحديث وإن كان له علم ومعرفة بأنواع العلوم، ولكن يصلحون للاعتضاد والمتابعة، كمقاتل بن سليمان.[2]

وقال في مكان آخر -وهو يحكي قول الأشعري في «المقالات» وأن مقاتل بن سليمان قال: إن الله جسم على صورة الإنسان: وأما مقاتل فالله أعلم بحقيقة حاله والأشعري ينقل هذه المقالات من كتب المعتزلة، وفيهم انحراف على مقاتل بن سليمان فلعلهم زادوا في النقل عنه، أو نقلوا عن غير

---

(١) انظر لسان الميزان للإمام الحافظ ابن حجر العسقلاني (جـ٦/ ص٤١٣)، ط/ الأولى ١٤١٦هـ-١٩٩٦م، دار الكتب العلمية، بيروت.

(٢) انظر منهاج السنة النبوية لشيخ الإسلام ابن تيمية، (جـ١/ ص٥٦) ط/ الأولى. بتحقيق د/ محمد رشاد، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الطبعة الأولى، عام ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

ثقة وإلا فما أظنه يصل إلى هذا الحد، وقد قال الشافعي: من أراد التفسير فهو عيال على مقاتل ومن أراد الفقه فهو عيال على أبي حنيفة -رحمهما الله. ومقاتل بن سليمان وإن لم يكن يحتج به في الحديث - بخلاف مقاتل ابن حيان فهو ثقة- لكن لا ريب في علمه بالتفسير وغيره.[1]

أقوال العلماء في مقاتل بن سليمان[2]: ترجم له الحافظ ابن حجر في تهذيب التهذيب وأورد أقوال جمع من العلماء، ولم يعدله واحد منهم، ولهجة بعضهم أشد من بعض، بدءاً بمن عاصره وهو الإمام أبوحنيفة قال: أتانا من المشرق رأيان خبيثان: جهم معطل ومقاتل مشبه. وقال إبراهيم بن يعقوب الجوزقاني: كان كذاباً جسوراً، وقال ابن معين: ليس بثقة. وقال البخاري: منكر الحديث سكتوا عنه. وقال في موضع آخر: لاشيء البتة. وقال النسائي وابن حبان: كذاب. وقال ابن عدي: إن كثيراً من الثقات والمعروفين قد حدثوا عنه، ومع ضعفه يكتب حديثه[3]. -رضي الله عن أئمتنا ورزقنا أمثالهم. والظاهر أن ابن تيمية جنح هنا إلى قول ابن عدي حين كان يدافع عما رمي به مقاتل، ولاشك أنه كان يعتمد كتاب« الكامل»لابن عدي، وقد مدحه في المجموع فقال: «الكامل في أسماء الرجال لابن عدي لم يصنف في فنه مثله».[4]

٢و٣- أبو مخنف لوط بن يحيى[5] وهشام بن محمد بن ....

---

(١) المصدر السابق (جـ٢/ ص٦١٧).

(٢) أبو الحسن مقاتل بن سليمان بن بشير الأزدي البلخي الخراساني، قال الذهبي: متروك الحديث وقد تلطخ بالتجسيم مع أنه كان من أوعية العلم بحراً في التفسير.. انظر تذكرة الحفاظ (جـ١/ ١٧٤) مات سنة ١٥٠هـ. وخلاصة تهذيب الكمال (ج٣/ ص٥٣) والمجروحين (ج٣/ ص١٤٥) والجرح والتعديل (ج٨/ ص١٦٣٠)، وقال عنه ابن حجر في التقريب (ج٢/ ص٢٧٢): من السابعة، أخرج له أبو داود في المسائل، كذبوه وهجروه ورمي بالتجسيم، وانظر تاريخ البخاري الكبير (ج٨/ ص١٤) والصغير (ج٢/ ص٢٣٧).

(٣) انظر تهذيب التهذيب للحافظ ابن حجر، (جـ٩/ ص٢١٤).

(٤) انظر مجموع الفتاوى لابن تيمية، (جـ١/ ص٢٧١).

(٥) لوط بن يحيى أبو مخنف، قال الذهبي: إخباري تالف لا يوثق به. قال ابن معين: ليس بثقة، مات قبل السبعين ومائة. (انظر ميزان الاعتدال، ج٢/ ص٢٦٠)

السائب الكلبي[1] قال الإمام ابن تيمية: «ما ينقل عن الصحابة من المثالب فهو نوعان: إما كذب كله، وإما محرف قد دخله من الزيادة والنقصان ما يخرجه إلى الذم والطعن، وأكثرها يرويها الكذابون المعروفون بالكذب مثل: أبي مخنف لوط بن يحيى ومثل هشام بن محمد بن السائب الكلبي وأمثالهما من الكذابين». [2] اهـ.

أقوال العلماء في هذين الشيخين: أما أبو مخنف: فقد قال ابن حجر: «تركه أبو حاتم وغيره. وقال الدارقطني: ضعيف. وقال ابن معين: ليس بثقة، وقال مرة: ليس بشيء. وقال ابن عدي: شيعي محترق صاحب أخبارهم». [3]

وأما هشام الكلبي: فقال ابن حجر: «هشام هو أبو المنذر الإخباري النسّابة العلامة، روى عن أبيه المفسر وعن مجالد، وحدث عنه جماعة، قال أحمد: إنما كان صاحب سمر ونسب ما ظننت أن أحداً يحدث عنه. وقال ابن معين: غير ثقة وليس عن مثله يروى الحديث». [4]

٤- فضيل ابن مرزوق[5]: قال شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله-، راداً على تصحيح حديث رد الشمس على عليّ بن أبي طالب -رضي الله عنه- ليصلي صلاة العصر-: وأما الإسناد الثاني فمداره على فضيل بن مرزوق، وهو

---

(١) هشام بن محمد بن السائب الكلبي، قال ابن عساكر: رافضي ليس بثقة. وقال الدارقطني وغيره: متروك. مات سنة ٢٠٤هـ.(انظر ميزان الإعتدال جـ٣/ ص٢٥٦).

(٢) انظر منهاج السنة النبوية لابن تيمية، (جـ٥/ ص٨١).

(٣) انظر لسان الميزان لابن حجر العسقلاني، (جـ٤/ ص٥٩٣).

(٤) لسان الميزان لابن حجر جـ٦/ ٢٥٨.

(٥) هو أبو عبدالرحمن فضيل بن مرزوق الأغر الرقاشي- ويقال: الرؤاسي- الكوفي مولي بني عنزة، أخرج له مسلم وعابوه على هذا، إلا أن ابن تيمية قال: أخرج له في المتابعات لا أصالة. توفي ١٦٠هـ تقريبا، أخرج له البخاري في رفع اليدين ومسلم وأبو داود والترمذي والنسائي، من السابعة، صدوق رُمي بالتشيع، انظر ترجمته في التقريب (ج٢/ ص١١٣) والكاشف (ج٢/ ص٣٨٦) والجرح والتعديل (ج٧/ ص٤٢٣) والثقات للذهبي (ج٧/ ص٣١٦) والمغني في الضعفاء (ص٤٩٦١) وخلاصة تهذيب الكمال (ج٢/ ص١١٠٥).

معروف بالخطأ على الثقات وإن كان لا يتعمد الكذب.[1]

أقوال العلماء فيه: قال الحافظ ابن حجر -رحمه الله-: فضيل ابن مرزوق روى عن أبي إسحاق السبيعي وعطية العوفي والأعمش.. وعنه وكيع وحسين ابن علي الجعفي ويحيى بن بكير.. قال ابن حبان في الثقات: يخطىء، وقال في الضعفاء: كان يخطيء على الثقات ويروي عن عطية الموضوعات. واختلف قول ابن معين فيه، ووثقه الثوري وابن عيينة.[2]

٥- عمرو بن ثابت[3]: قال الإمام ابن تيمية وهو يضعّف حديث رد الشمس أيضاً: «إن كان هذا الحديث ثابتاً عن عمرو بن ثابت فهو الذي اختلقه، فإنه كان معروفاً بالكذب.[4]» اهـ.

أقوال العلماء فيه: جاء في تهذيب التهذيب: عمرو بن ثابت روى عن أبيه وعن أبي إسحاق السبيعي والأعمش وسماك بن حرب.. وعنه أبو داود الطيالسي ويحيى بن بكير وسعيد بن منصور. قال ابن معين: هو غير ثقة ضعيف، وكذا قال أبو زرعة وأبو حاتم الرازيان، ولكن أبا حاتم قال: يكتب حديث وكان رديء الرأي شديد التشيع. وقال البخاري: ليس بالقوي عندهم.[5]

قلت: قد زاد عليه ابن تيمية، فإن النقاد وإن قالوا: إنه شديد التشيع فإنهم قالوا: يكتب حديثه، وأيضاً روى عنه رجال أجلاء مثل: داود الطيالسي

---

(١) راجع منهاج السنة النبوية، (جـ٨/ ص١٧٨).

(٢) انظر تهذيب التهذيب لابن حجر (جـ٧/ ص٢٩٧).

(٣) أبو محمد ويقال: أبو ثابت، عمر بن ثابت بن هرمز البكري الكوفي، وهو عمرو بن أبي المقدام الحدّاد مولى بكر بن وائل، مات سنة ١٧٢هـ. من الطبقة الثامنة، أخرج له أبو داود وابن ماجه في التفسير، ضعيف رمي بالرفض (انظر التقريب ج٢/ ص٦٦)

(٤) انظر منهاج السنة، (جـ٨/ ص١٩٠).

(٥) انظر تهذيب التهذيب، (جـ٧/ ٩). وانظر ميزان الاعتدال (ج٣/ ص٢٤٩) والمجروحين (ج٢/ ص٧٦) والكامل (ج٥/ ص١٧٧٢) والجرح والتعديل (ج٦/ ص١٢٣٩)

ويحيى بن بكير -رحمهم الله.

٦- **محمد بن حميد الرازي**[1]: حكى الحجة ابن تيمية -قدس الله روحه- في المجموع أن محمداً هذا سأل الإمام مالكاً: يا أباعبد الله: استقبل القبلة وأدعو أم أستقبل رسول الله ﷺ؟ فقال: ولم تصرف وجهك عنه وهو وسيلتك ووسيلة أبيك آدم عليه السلام إلى يوم القيامة؟

قلت -القائل ابن تيمية-: وهذه الحكاية منقطعة، فإن محمد بن حميد الرازي لم يدرك مالكاً لا سيما في زمن أبي جعفر المنصور، فإنه مات بمكة سنة ٢٤٨هـ، ولم يخرج من بلده حين رحل في طلب العلم إلا وهو كبير مع أبيه... ثم قال: وهو مع هذا ضعيف عند أكثر أهل الحديث، كذبه أبو زرعة وابن وارة. وقال صالح بن محمد الأسدي: ما رأيت أحداً أجرأ على الله منه وأحذق بالكذب منه. وقال ابن حبان: ينفرد عن الثقات بالمقلوبات.[2]

أقوال العلماء فيه: جاء في تهذيب التهذيب: «قال عبدالله بن أحمد عن أبيه: لا يزال بالريّ علم ما دام محمد بن حميد حياً، وقال لابنه عبدالله: أما حديثه عن ابن المبارك وجرير بن عبدالحميد فصحيح، وأما حديثه عن أهل الريّ فهو أعلم. وسئل ابن معين عنه فقال: ثقة لا بأس به رازيّ كيّس. وقال الجوزقاني: رديء المذهب غير ثقة. وقال أبو نعيم ابن عدي: سمعت أبا حاتم الرازي في منزله وعنده ابن خراش وجماعة من مشايخ أهل الريّ وحفاظهم فذكروا ابن حميد فأجمعوا على أنه ضعيف في الحديث جداً. وقال ابن خزيمة: لو عرفه أحمد كما عرفناه ما أثنى عليه أبداً.»[3]

---

(١) أبو عبدالله الرازي، محمد بن حميد بن حيان التميمي الحافظ، روى عن يعقوب ابن عبدالله القمي وابن المبارك وأبي نعيم بن ميسرة النحوي وأبي داود الطيالسي. وجماعة، وعنه: أبو داود والترمذي وابن ماجه وأحمد بن حنبل ويحيى ابن معين وماتا قبله، وابن أبي الدنيا وابن جرير الطبري. وآخرون. (انظر تهذيب التذيب، جـ٩/ ١٢٧)

(٢) انظر مجموع الفتاوى، لشيخ الإسلام أحمد بن تيمية، جمع وترتيب عبدالرحمن العاصمي النجدي الحنبلي (ج١/ ص٢٢٨) وانظر قاعدة جليلة في التوسل والوسيلة لابن تيمية (ص٦٧-٦٨).

(٣) انظر تهذيب التهذيب، للحافظ ابن حجر، (جـ٩/ ١٢٧). وانظر التقريب=

قلت: كان الأولى أن يذكر الإمام ابن تيمية تعديله أيضاً كما نقل جرحه، لأن أهل هذا الشأن منعوا من ذلك، قال الشيخ اللكنوي: حكموا بأنه لا يجوز الاكتفاء على نقل الجرح فقط فيمن وجد فيه الجرح والتعديل كلاهما من النقاد[1]. وقد يخرجه من هذا أنه قال: هو ضعيف عند أكثر أهل الحديث، فيفهم من هذا أن هناك من يوثقه كما كان أحمد ومن معه.. والله أعلم.

٧- **محمد بن مروان السدي الصغير**[2]: قال الإمام ابن تيمية -غفر الله له: «روى أبوبكر بن أبي شيبة عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «من صلي عليّ عند قبري سمعته ومن صلّى عليّ نائياً أبلغته» قال: وهذا قد رواه محمد بن مروان السدي عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة، وهذا هو السدي الصغير وليس بثقة، وليس هذا من حديث الأعمش.»[3]

وقال في مكان آخر في ردّ نفس الحديث: «وهذا إنما يرويه محمد بن مروان السدي عن الأعمش، وهو كذاب بالاتفاق، وهذا الحديث موضوع على الأعمش بإجماعهم.»[4]

أقوال العلماء فيه: جاء في كتاب تهذيب التهذيب: قال جرير بن عبدالحميد: كذاب. وقال الدوري عن ابن معين: ليس بثقة، وقال أبو حاتم:

=(ج٢/ ص١٥٦) والكاشف (ج٣/ ص٣٥) والجرح والتعديل (ج٧/ ص١٢٧٥) وميزان الاعتدال (ج٣/ ص٥٣٠) والوافي بالوفيات (ج٣/ ص٢٨) والضعفاء لابن الجوزي (ج٣/ ص٥٤) وكنيته أبو عبدالله وهو من العاشرة، حافظ ضعيف.

(١) راجع الرفع والتكميل، للشيخ عبدالحي اللكنوي بتحقيق أبو غدة، (ص٥٧).

(٢) السدي الأصغر كوفي، روى عن الأعمش ويحيى بن سعيد الأنصاري والكلبي، وروى عنه ابنه على والأصمعي وهشام بن عبدالله الرازي. واسمه محمد بن مروان ابن عبدالله بن إسماعيل بن عبدالرحمن السدي، الأصغر الكوفي، الكلبي، السدوسي، من الثامنة، متهم بالكذب، انظر التقريب (ج٢/ ص٢٠٦) وخلاصة تهذيب الكمال (ج٢/ ص٤٥٥) وتاريخ البخاري الصغير (ج٢/ ص٢٤٦) ميزان الاعتدال (ج٤/ ص٣٢) والمجروحين (ج٢/ ص٢٨٦) والجرح والتعديل (ج٨/ ص٣٦٤).

(٣) راجع مجموع فتاوى ابن تيمية، (جـ١/ ص٢٣٨).

(٤) انظر المصدر السابق (جـ٢٧/ ص٢٤١).

متروك الحديث، لايكتب حديثه البتة، قلت-القائل ابن حجر-: وقال البخاري سكتوا عنه، وقال أحمد: أدركته وقد كبر فتركته، ومن مناكيره عن ليث عن مجاهد عن ابن عمر مرفوعاً: «طلب الحلال جهاد»، وقال أبو جعفر الطبري: لا يحتج بحديثه، وقال ابن حبان: لا يحل كتب حديثه إلا اعتباراً.[1]

هذه أقوال كبار النقاد، وقد أجمعوا على أن السدي الأصغر كذاب، وهذا ما قاله شيخ الإسلام ابن تيمية فوافق كلامه كلام العلماء ولم يشذ عنهم.

٨- **عبدالرحمن بن زيد بن أسلم**[2]: قال شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله-: «قلت: عبدالرحمن بن زيد بن أسلم ضعيف باتفاقهم يغلط كثيراً، ضعفه أحمد بن حنبل وأبو زرعة وأبو حاتم والنسائي والدارقطني وغيرهم، وقال أبو حاتم بن حبان: كان يقلب الأخبار وهو لايعلم حتى كثر ذلك من روايته من رفع المراسيل وإسناد الموقوف فاستحق الترك.»[3]

أقوال العلماء فيه: قال الحافظ ابن حجر -رحمه الله-: «عبدالرحمن بن زيد روى عن أبيه وعن ابن المنكدر وأبي حازم سلمة بن دينار، وعنه ابن وهب ووكيع وابن عيينة. قال أحمد: هو أضعف أولاد زيد بن أسلم. وقال ابن معين: ليس حديثه بشيء وقال البخاري وأبو حاتم: ضعفه علي بن المديني. وقال أبو داود: أولاد زيد كلهم ضعاف وأمثلهم عبدالله. وقال ابن عدي: له أحاديث حسان وهو ممن احتمله الناس وصدقه بعضهم وهو ممن يكتب حديثه، وقال ابن الجوزي: أجمعوا على ضعفه.»[4]

---

(١) تهذيب التهذيب لابن حجر جـ٩/٤٣٦.

(٢) عبدالرحمن بن زيد بن أسلم العدوي مولاهم المدني، مات سنة ١٨٢هـ، من الثامنة، اخرج له الترمذي وابن ماجه، ضعيف، انظر التقريب (ج١/ ص٤٨٠) والكاشف (ج٢/ ص١٦٤) والجرح والتعديل (ج٥/ ص١١٠٧) وميزان الاعتدال (ج٢/ ص٥٦٤) وتاريخ البخاري الكبير (ج٥/ ص٢٨٤) خلاصة تهذيب الكمال (ج٢/ ص١٣٣)

(٣) راجع مجموع فتاوى ابن تيمية (جـ١/ ص٢٥٥).

(٤) انظر تهذيب التهذيب (جـ٦/ ص١٧٧).

أقول: لا أدري كيف ينعقد الإجماع في الرجال بدون الحافظ الناقد ابن عدي؟ وقد نقل أيضاً عن غيره أنهم صدقوا عبدالرحمن، ولعلّ شيخ الإسلام ابن تيمية أخذ قول ابن الجوزي هذا، والله أعلم.

٩- **حسين الأشقر**(١): قال ابن تيمية: «قلت: حسين الأشقر لم يثبت بروايته شيء»(٢).

أقوال العلماء فيه: قال الإمام الحافظ جمال الدين المزي -رحمه الله-: روى عن جعفر بن زياد الأحمر وابن عيينة وشريك وعلي بن هاشم بن البريد.. وعنه أحمد بن عبدة الضبّي وأحمد بن حنبل وأبوعوانة. قال البخاري: فيه نظر، وقال في موضع آخر: عنده مناكير.

وقال أبو زرعة: منكر الحديث، وقال أبو حاتم: ليس بالقوي. وقال الجوزجاني: غال من الشتّامين للخيرة. وقال أبو أحمد بن عدي: وليس كل ما يروي عنه من الحديث فيه الإنكار يكون من قبله، على أن حسيناً هذا في حديثه ما فيه وذكره أبو حاتم بن حبان في كتاب الثقات»(٣).

قلت: إن قول الإمام ابن تيمية يدل على أنه لا يُثبِت برواية الحسين شيئاً، والتنوين-كما يقوله أهل العربية-يأتي للقلة، وقد رأيت أن الرجل وثقه غير واحد من رجال هذا الشأن كابن حبان وابن معين-وهو من المتشددين- وأحمد بن حنبل، وقريب منهم أيضاً قول ابن عدي، ويظهر أن شيخ الإسلام ابن تيمية تشدد فيه، لعلة خفية لم يفصح عنها، أو أنه ارتضى قول أبي زرعة

---

(١) أبو عبدالله الحسين بن الحسن الفزاري الكوفي، روى عن شريك وابن عيينة.. وعنه أحمد والنسائي والفلاس. قال أحمد: لم يكن عندي ممن يكذب، وقال ابن معين: حديثه لا بأس به وهو من الشيعة الغالية. مات سنة ٢٠٨هـ. (انظر تهذيب التهذيب جـ٢/ ٣٣٥) والكاشف (ج١/ ص٢٣٠) والجرح والتعديل (ج٣/ ص٢٢٠) وخلاصة تهذيب الكمال (ج١/ ص٢٣٥)

(٢) راجع منهاج السنة النبوية (جـ٨/ ١٨٣).

(٣) انظر تهذيب الكمال في أسماء الرجال، للحافظ جمال الدين ابي الحجاج المزّي، بتحقيق د/ بشار عواد معروف، (جـ٦/ ص٣٦٦) الطبعة الثالثة-بيروت، مؤسسة الرسالة عام ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م.

والجوزجاني وأبي حاتم وغيرهم.. والله أعلم.

١٠- داود بن فراهيج[١]: قال شيخ الإسلام ابن تيمية-رحمه الله -: «داود ابن فراهيج مضعف، كان شعبة يضعفه، وقال النسائي: ضعيف الحديث لا يثبت الإسناد إليه.»[٢]

أقوال العلماء فيه: جاء في كتاب الجرح والتعديل لابن أبي حاتم رحمه الله: «عن علي بن المديني: سمعت يحيى القطان قال: كان شعبة يضعف حديث داود بن فراهيج، وسئل يحيى بن معين عنه فقال: ليس به بأس، وقال مرة: ضعيف الحديث وسمعت أبي يقول: داود بن فراهيج صدوق»[٣].

وقال ابن حجر العسقلاني رحمه الله: «يروي عن علي بن المديني عن يحيى القطان: ثقة. وقال ابن عدي: لا أرى بمقدار ما يرويه بأساً. وله حديث فيه نُكْرَة: داود بن فراهيج سمعت أبا هريرة مرفوعاً: «ماحَسَّن الله خَلْقَ رجل وخُلُقَه فتطعمه النار». قال أبو حاتم: تغير حين كبر وهو ثقة صدوق. وذكره ابن شاهين في الثقات، وروى له ابن حبان في صحيحه، وقال الساجي: كان أحمد يضعفه، وقال ابن الجارود: ضعيف الحديث، وقال العجلي لا بأس به. وقال النسائي: ليس بالقوي.»[٤]

قلت: إطلاق التضعيف خلاف الأولى كما قدمنا قول العلماء، مع أن العلماء هنا أنصفوا في تعديل داود وتضعيفه، ولعل الضعف لحقه بعد أن كبر واختلط كما قاله أبو حاتم، ،وهو شديد في التعديل، كما قال ابن تيمية في المجموع: «أبو حاتم شرطه في التعديل صعب، والحجة في اصطلاحه ليس هو

---

(١) داود بن فراهيج، قال البخاري: مولى بني قيس بن الحارث بن فهر، نسبه موسى الزمعي، سمع أبا هريرة، وروى عنه شعبة. قال علي: أراه مدني قدم البصرة. (انظر التاريخ الكبير للإمام البخاري رحمه الله (جـ٣/ ٢٣٠). وانظر ميزان الاعتدال (ج٢/ ص٤٢٤) والضعفاء لابن الجوزي (ج١/ ص٢٦٧)

(٢) راجع منهاج السنة النبوية، (جـ٨/ ص١٩١).

(٣) انظر الجرح والتعديل للإمام أبي محمد عبدالرحمن بن أبي حاتم محمد بن إدريس، (جـ٣/ ٤٢٢).

(٤) انظر لسان الميزان للحافظ ابن حجر (جـ٢/ ٤٩٢).

الحجة في جمهور أهل العلم».

ثم قال بعد هذا بقليل: «يقال: إذا كان الجارح والمعدل من الأئمة لم يقبل الجرح إلا مفسراً فيكون التعديل مقدماً على الجرح المطلق.»[1]

قلت: وهذا النص والذي قبله تأييد لمن ذهب إلى تعديل داود بن فراهيج.

ثم إن شعبة نقل عنه أيضاً أنه كان يوثق داود كما سبق لنا في كلام ابن حجر، والله أعلم.

١١- **فضالة بن مفضل بن فضالة المصري**[2]: في قول النبي ﷺ « إني كنت رخصت لكم في جلود الميتة فإذا جاءكم كتابي هذا فلا تنتفعوا من الميتة بإهاب ولاعصب». قال الإمام ابن تيمية: «رواه الطبراني في المعجم الأوسط من رواية فضالة بن مفضل بن فضالة المصري، وقد ضعفه أبو حاتم الرازي، لكن هو شديد في التزكية»[3].

قال الحافظ ابن حجر: قال أبو حاتم: لم يكن أهلاً أن يروي عنه. وقال العقيلي: في حديثه نظر، وقيل: كان يشرب المسكر ويلعب الشطرنج في المسجد.

قلت -القائل الحافظ-: وكان على الشرطة بمصر، وذكره ابن حبان في الثقات.[4]

١٢- **عبدالله بن زياد بن سليمان**[5]: قال الإمام ابن تيمية في المجموع أثناء

---

(١) انظر مجموع الفتاوى، (جـ٢٤/ ٣٥٠).

(٢) أبو ثوابة فضالة بن مفضل القتباني- وقتبان من اليمن - المصري، روى عن أبيه، وعنه: يحيى بن عثمان وأحمد المهري.

(٣) راجع مجموع فتاوى ابن تيمية، (جـ٢١/ ٩٣).

(٤) انظر لسان الميزان للحافظ ابن حجر، (جـ٤/ ص٥١٦).

(٥) أبو عبدالرحمن عبدالله بن زياد بن سليمان بن سمعان المخزومي المدني، مولى أم سلمة زوج النبيﷺ، ولي قضاء المدينة، كذّبه جمهور النقاد، من السابعة، أخرج له أبو داود في المراسيل وابن ماجه، متروك، اتهمه بالكذب أبو داود وغيره، انظر=

نقاشه أحاديث الجهر بالبسملة: «وقد روى عبدالله بن زياد بن سليمان -وهو كذاب- أنه قال في أوله: فإذا قال: بسم الله الرحمن الرحيم، قال: ذكرني عبدي، وهذا اتفق أهل العلم على كذب هذه الزيادة، وإنما كثر الكذب في أحاديث الجهر لأن الشيعة ترى الجهر وهم أكذب الطوائف، فوضعوا في ذلك أحاديث لبسوا بها على الناس دينهم، ولهذا يوجد في كلام أئمة السنة من الكوفيين: كسفيان الثوري أنهم يذكرون: من السنة المسح على الخفين وترك الجهر بالبسملة، كما يذكرون تقديم أبي بكر وعمر -رضي الله عنهما- ونحو ذلك لأن هذا كان من شعار الرافضة[1]». فقد حكم ابن تيمية على عبدالله بن زياد بأنه كذّاب، ومن ثم رد روايته لهذا الحديث.

أقوال العلماء فيه: جاء في كتاب تهذيب الكمال: قال عمر بن عبدالواحد: سألت مالكاً عنه فقال: كان كذاباً. ولقد حدث عن هشام بن عروة بأحاديث، فقال هشام: والله ما حدثته بها ولقد كذب عليّ. وقال عبدالله بن أحمد عن أبيه: سمعت ابراهيم بن سعد يحلف بالله لقد كان ابن سمعان يكذب. وقال يحيى بن معين: ليس حديثه بشيء وكان كذّاباً. وقال علي بن المديني وعمرو بن علي: ضعيف الحديث جداً وقال أبو داود: كان من الكذابين ولي قضاء المدينة. وقال ابن عدي: ضعيف جداً وله أحاديث صالحة.[2] فهو كما أطلقه ابن تيمية كذّبه الجمهور ولم يوثقه أحد، وهنا شيخ الإسلام وافق الأئمة قلبا وقالبا.

١٣- زيد العمّي[3]: قال الإمام ابن تيمية: «زيد العمّي ممن اتفق العلماء

=التقريب (ج١/ ص٤١٦) والكاشف (ج٢/ ص٨٧) والجرح والتعديل (ج٥/ ص٢٧٩) وتاريخ البخاري الكبير (ج٥/ ص٩٦).

(١) راجع مجموع فتاوى ابن تيمية، (جـ٢٢/ ص٤٢٢).

(٢) انظر تهذيب الكمال في أسماء الرجال، (جـ١٤/ ص٥٢٦).

(٣) أبو الحواري، زيد بن الحواري العمّي البصري قاضي هراة في ولاية قتيبة بن مسلم والد عبدالرحمن وعبد الرحيم، وهو مولي زياد بن أبيه، روى عن أنس بن مالك والحسن البصري وسعيد بن المسيب. وعنه: الثوري والأعمش وشعبة بن الحجاج وابيه عبدالرحمن بن زيد. سمي العمّي لأنه كلما سئل عن شيء قال: حتى أسال عمّي. روى له الأربعة. وهو من الخامسة، ضعيف، انظر التقريب=

على أنه متروك»[1].

أقوال العلماء فيه: قال عبدالله بن أحمد عن أبيه: صالح. وقال الجوزجاني: متماسك. وقال أبو زرعة: ليس بقوي، واهي الحديث، ضعيف. وقال أبو حاتم: ضعيف الحديث يكتب حديثه ولا يحتج به. وقال أبو داود عنه: ما سمعت إلا خيراً. وقال الدارقطني: صالح. وقال ابن عدي: عامة ما يرويه ومن يروي عنهم ضعفاء هو وهم، على أن شعبة قد روى عنه ولعلّ شعبة لم يرو عن أضعف منه.[2]

قلت: لا يتصور هنا اتفاق العلماء على ترك زيداً العمّي، كيف وقد قال أحمد ويحيى بن معين والدارقطني والجوزجاني بألفاظ تدل على توثيقه، مثل صالح ومتماسك، إلاّ أنهم قالوا: لابد من إضافة لفظ صالح إلى الحديث، فيقال: صالح الحديث، أما إذا قالوا فيه: صالح أوشيخ صالح بدون إضافة الحديث فإنما يعنون به الصلاحية في دينه جرياً علي عادتهم في إطلاق الصلاحية حيث يريدون بها الديانة.[3] ثم إن هناك فرقاً بين الضعيف وبين المتروك في مراتب الجرح، فإن المتروك قريب إلى الكذب ولم أنقل عن واحد من العلماء الذين مروا بنا لفظ متروك وغاية ما قالوه: إنه ضعيف يكتب حديثه ولا يحتج به، وقد روى عنه الثقات أمثال شعبة مع تشدده، وروى له الأربعة أصحاب السنن.

١٤- **حسين بن عبدالله المدني**[4]: قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «حسين بن

=(ج١/ ص٢٧٤) والكاشف (ج١/ ص٣٣٨) والجرح والتعديل (ج٣/ ص٥٣٥) وتاريخ البخاري الكبير (ج٣/ ص٣٩٢).

(١) راجع مجموع فتاوى ابن تيمية، (جـ٢٤/ ص١٥٤).

(٢) انظر هذه الأقوال مجموعة في تهذيب الكمال للحافظ المزّي، (جـ١٠/ ص٥٦).

(٣) انظر الرفع والتكميل، للشيخ/ عبدالحي اللكنوي، (ص١٣٨).

(٤) هو أبو عبدالله حسين بن عبدالله بن عبيد الله بن العباس بن عبدالمطلب القرشي الهاشمي، روى عن عكرمة وكريب، وعنه: الثوري وشريك وابن المبارك وغيرهم. توفي سنة ١٤٤هـ، من الخامسة، أخرج له الترمذي وابن ماجه، ضعيف، انظر التقريب (ج١/ ص١٧٦) والكاشف (ج١/ ص٢٣١) والجرح والتعديل (ج٣/ ص٢٥٨) وتاريخ البخاري الصغير (ج٢/ ص٥٤) والكبير (ج٣/ ص٣٨٨).

عبدالله ممن يعتبر بحديثه ويستشهد به ولايعتمد عليه وحده»[1] اهـ.

أقوال العلماء فيه: جاء في كتاب تهذيب الكمال: «قال أبو بكر الأثرم عن أحمد بن حنبل: له أشياء منكرة. وعن يحيى بن معين: ضعيف، وعنه أيضاً أنه قال: ليس به بأس يكتب حديثه، وقال البخاري: قال علي: تركت حديثه وتركه أحمد، وقال النسائي: متروك، وقال العقيلي: له غير حديث لا يتابع عليه. وقال ابن عدي: أحاديثه يشبه بعضها بعضاً وهو ممن يكتب حديثه، فإني لم أجد في أحاديثه حديثاً منكراً قد جاوز المقدار.»[2]

قلت: لا يبعد عما قاله شيخ الإسلام، وبهذا القدر في الكلام عن الضعفاء كفاية، والله الموفق.

المطلب السادس: نماذج من الذين وثقهم الحافظ ابن تيمية، وأقوال العلماء فيهم

إن شيخ الإسلام ابن تيمية -نوّر الله مرقده- حينما يتكلم في أحوال الرجال -جرحاً وتعديلاً- غالباً يتكلم فيهم إثر حديث يستشهد به فيقوي به دليله أو يبطل به دليلاً آخر، وربما يذكرهم أمثالاً للصدق والكذب كما يقول في منهاج السنة: «فإن أهل العلم يعلمون صدق مثل مالك والثوري وشعبة ويحيى بن سعيد وعبد الرحمن بن مهدي وأحمد بن حنبل والبخاري ومسلم وأبي داود وأمثال هؤلاء علماً يقيناً يجزمون بانهم لا يتعمدون الكذب في الحديث، ويعلمون كذب: محمد بن سعيد المصلوب وأبي البختري القاضي وأحمد الجويباري وعتاب بن ابراهيم بن عتاب وأبي داود النخعي ونحوهم ممن يعلمون أنهم يتعمدون الكذب»[3].

وأنا بدوري لن أتكلم عن مشاهير الثقات إلا لأغراض خاصة كما سيأتي بيانه، وهذا أوان الشروع فيما قصدناه:

---

(١) راجع مجموع فتاوى ابن تيمية، (جـ٢٤/ ص٦٧).

(٢) انظر تهذيب الكمال في أسماء الرجال للحافظ المزّي، (جـ٦/ ص٣٨٣).

(٣) راجع منهاج السنة النبوية (جـ٧/ ص٤٢٠).

١- **محمد عجلان**[١]: قال شيخ الإسلام: «روى أبو داود عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال:« إذا وطىء أحدكم الأذى بخفيه فطهورهما التراب» ولفظه من رواية محمد بن عجلان، وقد خرج له البخاري في الشواهد[٢] ومسلم في المتابعات[٣]، ووثقه غير واحد[٤]».

أقوال العلماء فيه: جاء في كتاب تهذيب التهذيب: قال صالح بن أحمد عن أبيه: ثقة. وعن عبدالله بن أحمد عن أبيه عن ابن عيينة يقول: حدثنا محمد بن عجلان وكان ثقة، ووثقه ابن معين روى عنه الدوري وغيره. قلت: أخرج له مسلم في المتابعات ولم يحتج به[٥].

٢- **الزهري الإمام**[٦]: قال الإمام ابن تيمية -رحمه الله-: «والزهري

---

(١) أبو عبدالله محمد بن عجلان المدني القرشي مولى فاطمة بنت الوليد بن عتبة بن ربيعة، أحد العلماء العاملين، روى عن أبيه وانس بن مالك وسلمان أبي حازم الأشجعي. وعنه صالح بن كيسان وهو أكبر منه ومالك وشعبة والسفيانان ويحيى القطان وآخرون، مات سنة ١٤٨هـ.(تهذيب التهذيب جـ٩/ ٣٤١). من الخامسة، أخرج له البخاري تعليقا ومسلم وأبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه، صدوق إلا أنه اختلطت عليه أحاديث أبي هريرة، انظر التقريب (ج٢/ ص١٩٠) وخلاصة تهذيب الكمال (ج٢/ ص٤٣٨) والكاشف (ج٣/ ص٧٧) والجرح والتعديل (ج٨/ ص٢٢٨) والثقات (ج٧/ ص٣٨٦) ومعرفة الثقات (رقم ١٦٢٧) وغيرها.

(٢) الشاهد ما روى معناه من طريق أخرى، سمي شاهداً لمعناه. (انظر الباعث الحثيث، ص٦٨).

(٣) المتابعة: أن يروي حماد بن سلمة عن أيوب عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة عن النبي ﷺ، فإن رواه غير حماد عن أيوب أو غير أيوب عن محمد أوغير محمد عن أبي هريرة أو غير أبي هريرة عن النبي ﷺ.(انظر المصدر السابق ص٦٧).

(٤) راجع مجموع فتاوى ابن تيمية، (جـ٢٢/ ص١٦٧).

(٥) انظر تهذيب التهذيب للحافظ ابن حجر، (جـ٩/ ص٣٤١).

(٦) محمد بن مسلم بن عبدالله، ابن شهاب الزهري القرشي المدني، الفقيه، الحافظ، مات سنة (١٢٣هـ أو ١٢٤هـ)، من رؤوس الطبقة الرابعة، أخرج له البخاري ومسلم وأبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه، فقيه حافظ متفق على جلالته وإتقانه، انظر التقريب (ج٥/ ص٢٩٧) ومعرفة الثقات (رقم ١٦٤٥) والثقات لابن حبان (ج٥/ ص١٤٩) والوافي بالوفيات (ج٥/ ص٢٤) وتاريخ البخاري الكبير (ج١/ ص٢٢٠) والمعين (ص٤٢٧)، وانظر صفة الصفوة لابن الجوزي (ج٢/ ص٧٧) ومشاهير علماء الأمصار لابن حبان (ص١٠٩) رقم (٤٤٤) تحقيق مرزوق على=

أحفظ أهل زمانه حتى يقال إنه لا يعرف له غلط في حديث ولا نسيان، مع أنه لم يكن في زمانه أكثر حديثاً منه، وحفظ على الأمة تسعين سنّة لم يأت بها غيره كما يقال»[1].

إن الإمام الزهري -رضي الله عنه- أشهر من أن نعرّفه هنا، ولكن غرضي هو: أنني أحببت أن أنقل هذه المناقب الثلاثة التي ذكرها شيخ الإسلام ابن تيمية، ألا وهي الأولى: إطلاقه أنه أحفظ الناس في زمانه، والثانية: أنه كان أكثر الناس حديثاً في وقته أيضاً، والثالثة-وهي الغريبة العجيبة-أنه حفظ على الأمة تسعين سنّة، فجزاهم الله عنا خير الجزاء.

أقوال العلماء فيه: قال الإمام البخاري: «ابن شهاب الزهري سمع سهل ابن سعد وأنس بن مالك وأبا الطفيل، روى عنه صالح بن كيسان ومالك وقتادة. قال الزهري: «ما استودعت قلبي شيئاً فخانني»[2].

وجاء في كتاب: «شرح علل الترمذي»: «عن عمرو بن دينار قال: جالست جابر بن عبدالله وابن عمر وابن عباس وابن الزبير فلم أر أحداً أنسق للحديث من الزهري. وقال عمر بن عبدالعزيز ومكحول والثوري: «لم يبق أعلم بسنة ماضية من الزهري»[3]. اهـ.

٣- محمد بن إسحاق[4]: قال شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله-: عن

=إبراهيم، بيروت عام ١٤٠٨هـ، وانظر الجرح والتعديل لأبي لبابة حسين (ص٦٣٩) طبع دار اللواء، الرياض الطبعة الثانية، عام ١٤٠٣هـ.

(١) راجع مجموع الفتاوى، (جـ٢١/ ص٤٩٤).

(٢) انظر التاريخ الكبير للإمام البخاري، (جـ١/ ص٢٢٠).

(٣) انظر شرح علل الترمذي، للحافظ ابن رجب الحنبلي، (ص١١٨).

(٤) محمد بن إسحاق بن يسار مولي قيس بن مخرمة القرشي المدني أبوبكر، المطلبي المخرمي، روى عنه الثوري وابن إدريس. قال الزهري: من أراد المغازي فعليه بمولى قيس بن مخرمة، مات سنة١٥١هـ، من صغار الخامسة، أخرج له البخاري تعليقا، ومسلم وأبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه، صدوق مدلس، إمام المغازي، ورمي بالتشيع والقدر، انظر التقريب (ج٢/ ص١٤٤) والكاشف (ج٣/ ص١٩) والجرح (ج٧/ ص١٠٨٧) طبقات ابن سعد (ج٧/ ص٣٢١) الثقات (ج٧/ ص٣٨٠) والمعرفة والتاريخ (ج٢/ ص٢٧-٢٨) المؤتلف والمختلف (ج١/ ص٤١٢).

ابن إسحاق حدثني داود بن الحصين عن عكرمة مولى ابن عباس قال: طلق ركانة بن عبد يزيد -رضي الله عنه- امرأته ثلاثاً في مجلس واحد فحزن عليها حزناً شديداً قال: فسأله رسول الله ﷺ: «كيف طلقتها ؟ قال: طلقتها ثلاثاً. قال: «في مجلس واحد» قال: نعم. قال: «فإنما تلك واحدة فارجعها إن شئت». قال: فراجعها.

قلت -القائل ابن تيمية-: «وهذا الحديث قال فيه ابن إسحاق حدثني داود، وداود من شيوخ مالك ورجال البخاري، وابن إسحاق إذا قال: حدثني فهو ثقة عند أهل الحديث»[1]. اهـ.

أقوال العلماء فيه: جاء في التاريخ الكبير للإمام البخاري: «قال الزهري: من أراد المغازي فعليه بمولى قيس بن مخرمة، وقال ابن عيينة: لم أر أحداً يتهم ابن إسحاق. وقال شعبة: محمد بن إسحاق أمير المؤمنين بحفظه»[2]. وجاء في كتاب شرح علل الترمذي: «قال أحمد: هو حسن الحديث. وقال ابن المديني: حديثه عندي صحيح. وقال ابن معين: هو ثقة وليس بحجة. وكان يحيى بن سعيد شديد الحمل عليه وكان لا يحدث عنه. وكذبه مالك وهشام بن عروة والأعمش. ولا ريب أنه كان متهمًا بأنواع من البدع: من التشيع والقدر وغيرهما، وكان يدلس عن غير الثقات. وربما دلس عن أهل الكتاب ما يأخذه عنهم من الأخبار. قال أحمد: هو كثير التدليس جداً»[3].

قلت: أما الإمام مالك فإنه كان بينه وبين ابن إسحاق منافرة، وإن لم تصح هذه القصة عند كثير من كبار أهل العلم: أمثال البخاري وابن الهمام الحنفي، وقال بعضهم كانت منه مرة واحدة ثم عاد مالك له إلى ما يحب[4]. وأما هشام والأعمش فإن ثبت عنهما ذلك فهي من كلام الأقران بعضهم بعضاً أيضاً، فإن أهل الحديث اختبروا حديثه فرأوا خيراً، لا سيما وقد مدحه

---

(١) راجع مجموع فتاوى ابن تيمية، (جـ٣٣/ ص٨٥).

(٢) انظر التاريخ الكبير للإمام البخاري، (جـ١/ ص٤٠).

(٣) انظر شرح علل الترمذي لابن رجب الحنبلي، (ص١٠٠).

(٤) انظر الرفع والتكميل مع تحقيق أبي غدة، (ص٤١١).

إمام الأئمة أبو شهاب الزهري كما سبق، والله أعلم.

٤- **زيد بن أسلم**[1]: قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «زيد بن أسلم ما أعلم فيه قدحاً»[2].

قلت: هذه تعتبر منتهى التوثيق، وقد مرّ بنا فيما سبق الثقات مع أنه يوجد من تكلم فيهم ويقدحهم، يعدّلهم أو يجرّحهم، وكأن الإمام ابن تيمية سبر أقوال الجهابذة فلم يجد من قدح زيدا.

أقوال العلماء فيه: جاء في تهذيب الكمال: «قال مالك: كان زيد بن أسلم يحدث من تلقاء نفسه فإذا سكت قام فلا يجترىء عليه إنسان، وكان يقول: ابن آدم اتق الله يحبك الناس وإن كرهوا. وقال العطاف بن خالد: حدّث زيد بن أسلم بحديث فقال له رجل: يا أبا أسامة عن من هذا؟ قال: يا ابن أخي ما كنّا نجالس السفهاء ولا نحمل عنهم الأحاديث. وقال عبدالله ابن أحمد بن حنبل عن أبيه وأبي زرعة وأبي حاتم ومحمد بن سعد والنسائي وابن خراش: «ثقة» روى له الجماعة»[3].

٥و٦- **سهل بن أبي أمامة، وسعيد بن عبدالرحمن بن أبي العمياء**: قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «روى أبو داود في سننه من حديث ابن وهب[4] أخبرني

---

(١) أبو عبدالله ويقال: أبو أسامة، زيد بن أسلم القرشي العدوي المدني الفقيه، أبوه مولي عمر بن الخطاب، روى عن أبيه وأنس بن مالك وجابربن عبدالله وعائشة... وعنه أبناؤه أسامة وعبد الله وعبد الرحمن وأيوب السختياني وإسماعيل بن عياش والزهري وأبو حازم.. وغيرهم توفي سنة١٣٦هـ. راجع ترجمته في طبقات خليفة: (ص٢٦٣)، والعلل لأحمد (ج١/ص٣٢، ٥٦، ١٠٣) وغيرها، والتاريخ الصغير للبخاري (ج٢/ص٣٢، ٤٠) والكنى للدولابي (ج١/ ص١٠٥) والثقات لابن حبان (ج١/ص١٤٤) وتاريخ الإسلام (ج٥/ص٢٥١).

(٢) راجع اقتضاء الصراط المستقيم، لابن تيمية، (جـ١/ص٢٧٠)، بتحقيق د/ناصر العقل.

(٣) انظر تهذيب الكمال للحافظ المزّي، (جـ١٠/ص١٢-١٨).

(٤) هو عبدالله بن وهب بن مسلم القرشي-مولاهم الفهري- أبومحمد المصري الفقيه: قال أحمد: كان لابن وهب عقل ودين، ووثقه ابن معين والعجلي والخليلي وغيرهم. توفي سنة ١٩٧هـ. انظر ترجمته في تاريخ الدوري (جـ٢/ ص٢٣٦) وتاريخ واسط (ص٢٦٩)، مقدمة الجرح والتعديل (ص٣٣٥)، الثقات لابن شاهين،=

سعيد بن عبدالرحمن بن أبي العمياء أن سهل بن أبي أمامة حدثه أنه دخل هو وأبوه على أنس بالمدينة فقال: إن رسول الله ﷺ كان يقول: «لا تشددوا على أنفسكم فيشدد الله عليكم، فإن قوماً شددوا على أنفسهم فشدد الله عليهم فتلك بقاياهم في الصوامع والديارات رهبانية ابتدعوها ما كتبناها عليهم»[1] ثم قال: فأما سهل بن أبي أمامة فقد وثقه يحيى بن معين وغيره وروى له مسلم وغيره. وأما ابن أبي العمياء فمن أهل بيت المقدس ما أعرف حاله، لكن رواية أبي داود للحديث وسكوته عنه يقتضي أنه حسن عنده[2].

أقوال العلماء في الراويين: سهل بن أبي أمامة[3]: جاء في تهذيب الكمال: «قال عثمان بن سعيد الدارمي عن يحيى بن معين: ثقة، وكذلك قال أحمد بن عبدالله العجلي، وذكره ابن حبان في الثقات»[4].

=الترجمة (٦٤١)، الجمع بين الصحيحين لابن القيسراني (ج١/ص٢٦٠)، المغني (ج١/الترجمة ٣٤١٦)، الكاشف (ج٢/ص٣٠٨٣). وهو من الطبقة التاسعة، أخرج له الستة، ثقة حافظ، عابد، انظر التقريب لابن حجر (ج١/ص٤٦٠، رقم ٧٢٨) وسير الأعلام (ج٩/ص٢٢٣) والحاشية والثقات (ج٨/ص٣٥٦) لابن حبان البستي.

(١) الحديث أخرجه أبو داود في كتاب الأدب (٥٢) باب في الحسد، حديث رقم ٤٩٠٤ (ج٥/ص٢٠٩-٢١٠) والمتقي الهندي في كنز العمال (ج٣/ص٣٥) رقم (٥٣٤٦) للعلامة علاء الدين علي المتقي بن حسام الدين الهندي البرهان فوري (ت٩٧٥هـ) طبع مؤسسة الرسالة (١٤١٣هـ - ١٩٩٣م) والعجلوني في كشف الخفاء (ج٢/ص٥٣٠) والبخاري في التاريخ الكبير (ج٤/ص٩٧) والتبريزي في مشكاة المصابيح (ج١/ص٦٤) رقم (١٨١) وقال محققه العلامة الألباني: ضعيف، وكذلك أورده في ضعيف سنن أبي داود (ص٤٨٥) رقم (١٠٤٩) وقال: ضعيف وأحال على السلسلة الضعيفة (ج٧/رقم الحديث ٣٤٦٨) وانظر كذلك مجمع الزوائد (ج٦/ص٢٥٦) والدر المنثور للسيوطي (ج١/ص١٩٣) وضعّف الحديث بسبب سعيد بن عبدالرحمن بن أبي العمياء، الذي لم يوثقه إلا ابن حبان، وأشار الحافظ في التقريب (ج١/ص٣٠٠) إلى أنه لين الحديث.

(٢) راجع اقتضاء الصراط المستقيم، (جـ١/ص٢٦٥).

(٣) سهل بن أبي أمامة، واسمه أسعد بن سهل بن حنيف الأنصاري الأوسي المدني، روى عن أبيه أبي أمامة وأنس. .وعنه: جعفر بن ربيعة وسعيد بن عبدالرحمن وأبو شريح، توفي بالإسكندرية، من الطبقة الخامسة، أخرج له مسلم والأربعة، ثقة، انظر التقريب (ج١/ص٣٣٥) والكاشف (ج١/ص٤٠٦) وتاريخ البخاري الكبير (ج٤/ص٩٩) والجرح والتعديل (ج٤/ص٨٣٣).

(٤) انظر تهذيب الكمال، للحافظ المزّي (جـ١٢/ص١٧١).

سعيد بن عبدالرحمن بن أبي العمياء[1] ورد في تهذيب الكمال للمزي: ذكره ابن حبان في كتاب «الثقات». قال المزي: «روى أبو داود حديثاً واحداً عن سهل بن أبي أمامة: أنه دخل هو وأبوه على أنس..»[2] وهو الحديث الذي نحن بصدد الكلام عن سنده. وقال ابن حجر في التقريب: «سعيد بن عبدالرحمن مقبول، من السابعة»[3].

ونحن نقول لشيخ الإسلام: اطمئنّ أيها الإمام فإن الرجل ثقة وصالح للإحتجاج.

٧- توثيقه لرجال سند حديث بأكملهم:

وجاء في كتاب اقتضاء الصراط المستقيم لابن تيمية -رحمه الله-: «روى أبو داود والنسائي وابن ماجه، عن أبي ريحانة الصحابي[4]: «نهى رسول الله ﷺ عن عشر: عن الوشر والوشم والنتف وعن مكامعة[5] الرجل الرجل بغير

---

(١) سعيد بن عبدالرحمن بن أبي العمياء الكناني المصري، روى عن السائب بن مهجان المقدسي وسهل بن أبي أمامة، وعنه: عبدالله بن وهب بن مهجان المقدسي وسهل بن أبي أمامة، وعنه: عبدالله بن وهب وخالد بن حميد المهري، من الطبقة السابعة، اخرج له أبو داود، مقبول، انظر التهذيب (ج٤/ص٥٧) والتقريب (ج١/ص٣٠٠) والكاشف (ج١/ص٣٦٦) والجرح والتعديل (ج٤/ص١٧٧) والثقات (ج٦/ص٣٥٤).

(٢) انظر تهذيب الكمال للحافظ المزّي (جـ١٠/ص٥٣٥).

(٣) انظر تقريب التهذيب للحافظ ابن حجر (جـ١/ص٣٠٠- ترجمة رقم ٢١٣).

(٤) في أسد الغابة في معرفة الصحابة لابن الأثير: سمعون بن يزيد بن خنافة الأزدي أبو ريحانة، القرشي، القرظي الأنصاري، صحابي جليل صحب الرسول ﷺ وروى عنه أحاديث وسكن بيت المقدس وشهد فتح دمشق وقدم مصر، واشتهر بكنيته: أبو ريحانة (انظر أسد الغابة جـ٣/٣)، اخرج له أبو داود والنسائي وابن ماجه، انظر ترجمته في تقريب التهذيب (ج١/ص٣٥٤-٣٥٥) وتجريد أسماء الصحابة (ج١/ص٢٥٩) والاستيعاب (ج٢/ص٧٧١)

(٥) الوشر: أن تحدد المرأة أسنانها وترققها (انظر مختار الصحاح -وش ر- ص٧٢٣)، والوشم: غرز الجلد بإبرة ونحوها وذرّ شيء عليها يصبغ الجلد (مختار الصحاح - وش م- ص٧٢٣). والمقصود بالنتف: نتف المرأة شعر وجهها أو نتف الرجل لحيته أو الشيب..، والمكامعة: المضاجعة بدون ستر بين الرجلين أو المرأتين (مختار الصحاح -ك م ع- ص٥٧٩)، وانظر عون المعبود شرح سنن أبي داود (جـ١١/ ٩٧).

شعار ومكامعة المرأة المرأة بغير شعار، وأن يجعل الرجل بأسفل ثيابه حريراً مثل الأعاجم أويجعل على منكبيه حريراً مثل الأعاجم، وعن النهبى[1] وركوب النمور[2] ولبوس الخاتم إلا لذي سلطان».

ثم قال شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله-: «هذا الحديث محفوظ من حديث عياش بن عباس، رواه عنه: المفضل بن فضالة وحيوة بن شريح المصري ويحيى بن أيوب، وكل منهم ثقة، وعياش بن عباس روى له مسلم. وقال يحيى بن معين: ثقة. وقال أبو حاتم: صالح»[3].

أقول: هنا لطيفة ينبّه عليها المحدثون كثيراً وهي أن رجال الإسناد كلهم مصريون بما فيهم الصحابي أبو ريحانة، لأنه قدم مصر، وأصحاب التواريخ كالخطيب البغدادي وغيره يترجمون ضمن تراجمهم كل من وفد على هذا البلد.

ثم إن عياش بن عباس قد كفانا ابن تيمية مؤونة ترجمته، وتقدم لنا الكلام عن أبي ريحانة الصحابي، وإن كانت الصحبة تغنيهم عن التكلف بالتعديل فالصحابة عدول كما يعرف ذلك أطفال أهل السنة، **أما بقية السند الذين وثقهم ابن تيمية، فهاك أقوال العلماء فيهم:**

٨- **المفضل بن فضالة**[4]: جاء في كتاب الجرح والتعديل: «مفضل بن فضالة روى عن يزيد بن حبيب وربيعة بن سيف وعياش بن عباس.. وعنه يحيى بن بكير وقتيبة بن سعيد. قال يحيى بن معين: ثقة. وسألت أبي عنه

---

(١) والنهبى، من النهب، وهو الغارة والسلب، كما تطلق على ما ينهب أيضاً. (انظر لسان العرب جـ١/ ٧٧٣) مادة (نهب)

(٢) أي ركوب جلود النمور: قيل لأنها من زي الأعاجم. (انظر عون المعبود، جـ١١/ ٩٨)

(٣) انظر اقتضاء الصراط المستقيم، (جـ١/ ٣٠٦).

(٤) هو أبو معاوية القتباني، مفضل بن فضالة بن عبيد بن ثمامة الرعيني المصري القاضي، من أهل الفضل والدين، ثقة في الحديث، توفي سنة١٨١هـ.(انظر تهذيب التهذيب، جـ١٠/ ٢٧٣)، وانظر حلية الأولياء (ج٨/ ص٣٢١) وتذكرة الحفاظ (ج١/ ص٢٥١) والبداية والنهاية (ج١٠/ ص١٧٩)

فقال: صدوق. وسئل أبو زرعة عنه فقال: لا بأس به»[1]. وفي تهذيب التهذيب قال ابن حجر: «ذكره ابن سعد في الطبقة الخامسة من أهل مصر وقال: كان منكر الحديث»[2].

قلت: «هذا الغمز عن ابن سعد غير مقبول، وتعقب عليه نقّاد الحديث بعده، ولا يقال: منكر الحديث إلا من يستحق الترك.

قال السخاوي-فيما نقل عن ابن دقيق العيد-قولهم: روى مناكير لا يقتضي بمجرده ترك روايته حتى تكثر المناكير في روايته وينتهي إلى أن يقال فيه: منكر الحديث، لأن منكر الحديث وصف في الرجل يستحق به الترك لحديثه، والعبارة الأخرى لا تقتضي الديمومة[3].

وقد عدّ الذهبي مفضل بن فضاله ممن تكلم فيه وهو موثق، قال: مفضل ابن فضالة قاضي مصر ثقة، قال ابن سعد: منكر الحديث[4]. وقال أيضاً: وشذّ ابن سعد فقال: منكر الحديث[5].

وقال ابن حجر: ثقة فاضل عابد، أخطأ ابن سعد في تضعيفه[6].

٩- حيوة بن شريح[7]: جاء في تهذيب الكمال: «قال حرب بن إسماعيل

---

(١) انظر الجرح والتعديل لابن أبي حاتم، (جـ٨/ ص٣١٧).

(٢) ٤)انظر تهذيب التهذيب لابن حجر (جـ١٠/ ص٢٧٣).

(٣) راجع الرفع والتكميل للشيخ/عبدالحي اللكنوي، (ص٢٠٣).

(٤) انظر ذكر أسماء من تكلم فيه وهو موثّق، للحافظ الذهبي، (ص١٨٠).

(٥) انظر سير أعلام النبلاء (جـ٨/ ص١٧١)، والعبر في أخبار من غبر، (جـ١/ ص٢٨٢)، كلاهما للذهبي.

(٦) انظر تقريب التهذيب لابن حجر، (ج٢/ ص٢٧١).

(٧) هو أبو زرعة المصري، حيوة بن شريح بن صفوان بن مالك التجيبي الفقيه الزاهد العابد، روى عن إسحاق بن أسيد الخراساني وخالد بن يزيد الصدفي وخير بن نعيم الحضرمي وعياش بن عباس وأبيه شريح بن صفوان. . وروى عنه: إدريس ابن يحيى الخولاني والضحاك النبيل وابن المبارك والليث بن سعد وغيرهم، توفي سنة١٥٨هـ.(انظر تقريب التهذيب جـ١/ ٢٠٨)، وهو من الطبقة السابعة، أخرج له الستة، ثقة فيه زاهد، وانظر خلاصة تهذيب الكمال (ج١/ ص٢٦٥) والكاشف(ج١/ ص٢٦٣) والجرح والتعديل (ج٣/ ٣٠٧) والوافي بالوفيات (ج١٣/ ص٣٣١، رقم=

عن أحمد بن حنبل: ثقة ثقة. وقال يحيى بن معين: ثقة. وقال عبدالرحمن ابن أبي حاتم: سمعت أبي وسئل عن حيوة بن شريح وسعيد بن أبي أيوب ويحيى بن أيوب-تأتي ترجمته بعد حيوة- فقال: حيوة أعلى القوم وهو ثقة وأحب إليّ من المفضل بن فضالة، وقال ابن المبارك: ما وصف لي أحد رأيته إلا كانت رؤيته دون صفته إلا حيوة بن شريح، فإن رؤيته كانت أكبر من صفته. وقال سعيد بن يونس: كانت له عبادة وفضل»[1]. اهـ.

ج- **يحيى بن أيوب**[2]: جاء في الجرح والتعديل لابن أبي حاتم: «روى عن يزيد بن أبي حبيب وأبي قبيل وعياش بن عباس -كما مرّ- وروى عنه: ابن حازم وابن المبارك وعبد الله بن وهب وأبو صالح كاتب الليث. قال أحمد بن حنبل: يحيى سيىء الحفظ. وقال يحيى بن معين: ثقة. وقال أبي-أبو حاتم محمد بن إدريس: محلّ يحيى بن أيوب الصدق.[3] فتبين من هذا أنه ثقة» اهـ.

١٠- **إسحاق بن الأرزق**[4]: قال شيخ الإسلام في مجموع الفتاوى: «سئل النبي ﷺ عن المنيّ يصيب الثوب؟ فقال: «إنما هو بمنزلة المخاط والبصاق وإنما يكفيك أن تمسحه بخرقة أو بإذخرة»[5] قال الدارقطني: لم يرفعه غير إسحاق

=الترجمة ٣٨٠) وطبقات الحفاظ للسيوطي (٨٢).

(١) انظر تهذيب الكمال للحافظ المزّي، (جـ٧/ ص٤٧٨).

(٢) أبو العباس يحيى بن أيوب الغافقي المصري، من السابعة صدوق ربما أخطأ، روى له أصحاب الكتب الستة، توفي سنة١٦٨هـ.(انظر التقريب جـ٢/ ٣٤٣)، وقال أبو حاتم: محله الصدق، يكتب حديثه، ولا يحتج به، أخرج له البخاري مقرونا بغيره حديثين، وقال الذهبي: قلت: له غرائب ومناكير، يتجنبها أرباب الصحاح، وينقون حديثه، وهو حسن الحديث، انظر الجرح والتعديل (ج٩/ ص١٢٧) والميزان (ج٤/ ص٣٦٢) والكاشف (ج٣/ ص٢٥٠) وطبقات الحفاظ (ص١٠٢).

(٣) انظر الجرح والتعديل لابن أبي حاتم، (جـ٩/ ص٢٢٨).

(٤) أبو محمد الواسطي، إسحاق بن يوسف بن مرداس القرشي المخزومي المعروف بالأزرق، روى عن أيوب القصار وسفيان الثوري والأعمش وشريك النخعي، وعنه أحمد الدورقي وابن حنبل وإسحاق البغوي وغيرهم، مات سنة ١٩٦هـ، من التاسعة، أخرج له الستة، ثقة، انظر التقريب (ج١/ ص٦٣) والكاشف (ج٢/ ص٢٣٨-٢٣٩) الثقات (ج٦/ ص٥٢) طبقات الحفاظ (ص١١٢-١٣١) شذرات الذهب (ج١/ ص٣٤٣)

(٥) هذا الحديث أخرجه الطبراني في المعجم الكبير (ج١١/ ص١٤٨) والبيهقي في=

الأزرق عن شريك، قالوا: وهذا لا يقدح، لأن إسحاق الأزرق أحد الأئمة، روى عن سفيان وشريك وغيرهما وحدث عنه أحمد ومن في طبقته، وقد أخرج له صاحبا الصحيح فيقبل رفعه وما ينفرد به. قال: وأنا أقول: أما هذه الفتيا فهي ثابتة عن ابن عباس، وأما رفعه إلى النبي ﷺ فمنكر باطل لا أصل له، لأن الناس كلهم رووا عن شريك موقوفاً فإن قلت: أليس من الأصول أن زيادة العدل مقبولة؟ قلت: هذا عندنا حق مع تكافؤ المحدثين المخبرين وتعادلهم وأما زيادة عدد من لم يزد فقد اختلف فيه أولونا وفيه نظر[1].

أقوال العلماء فيه: في تاريخ بغداد: «قال أبو داود: سمعت أحمد بن حنبل يقول: إسحاق الأزرق وعباد بن العوّام ويزيد كتبوا عن شريك «بواسط» من كتابه، قدم عليهم في حفر نهر وكان شريك رجل له عقل يحدّث بعقله، قال أحمد: سماع هؤلاء أصح عنه. قيل: إسحاق الأزرق ثقة؟ قال: إي والله

=السنن الكبرى (ج٢/ ص٤١٨) والدارقطني في السنن (ج١/ ص١٢٤) وقد صحح وقفه البيهقي، وقال الدارقطني: «لم يرفعه غير إسحاق الأزرقي عن شريك عن محمد بن عبدالرحمن هو ابن أبي يعلى ثقة، في حفظه شيء» وقال الشيخ مجد الدين ابن تيمية في المنتقي: «قلت: وهذا لا يضر لأن إسحاق إمام مخرج عنه في الصحيحين فيقبل رفعه وزيادته»، وكذا قال ابن الجوزي، وقال: ومن وقفه لم يحفظ، ورواه البيهقي في المعرفة عن ابن عباس موقوفا، وقال: هذا هوالصحيح موقوف، وقد رجح الوقف الشيخ المحدث الألباني في السلسلة الضعيفة (ج٢/ حديث رقم ٩٤٨) وقد ضعّف رفعه، فإذاً هو صحيح موقوف، والله تعالى أعلم.
وقال الشيخ عبدالله البسام -في تيسير العلام شرح عمدة الأحكام (ج٢/ حديث رقم ٢٥) طبع دار السلام بالرياض عام ١٤١٢هـ-: فائدة: قال الزركشي: الخارج من الإنسان ثلاثة أقسام: أحدها: طاهر بلا نزاع، وهو الدمع والريق والمخاط والبصاق والعرق، الثاني: نجس بلا نزاع، وهو الغائط والبول والودي والمذي والدم، الثالث: مختلف فيه، وهو المني، وسبب الاختلاف هو تردده في مجرى البول. وتارة تفركه لا يقتضي تنجيسه، فإن الثوب يغسل من المخاط والوسخ، وهذا قول غير واحد من الصحابة وهو المشهور من مذهب أحمد -رحمه الله تعالى-». اهـ.
يقول الباحث: ومن أقوى الأدلة في نظري في الرد على الحنفية، والمالكية القائلين بنجاسته هو أن هذا المني هو أصل الإنسان الطاهر الذي كرمه الله، فكيف يكون أصله النجاسة، وأما غسله بعض الأحيان من ثوبه ﷺ فلا يدل على النجاسة، وإنما لأجل النظافة كما تزال البصقة والمخاطة، وهذا هو القول الراجح حسب ظني، والله تعالى أعلم.

(١) راجع مجموع فتاوى ابن تيمية، (جـ٢١/ ص٥٩٠).

ثقة»[1].

وفي تهذيب الكمال: «قال عثمان الدارمي عن يحيى بن معين: ثقة. وكذلك قال العجلي. وقال أبو حاتم: صحيح الحديث صدوق لا بأس به. قال المزّي: روى له الجماعة»[2].

١١- زاذان[3] قال شيخ الإسلام في مجموع الفتاوى: «زعم ابن حزم ضعف زاذان وليس الأمر كما قاله.. وزاذان من الثقات، روى عن أكابر الصحابة كعمر وغيره، وروى له مسلم في صحيحه وغيره، قال يحيى بن معين ثقة. وقال حميد بن هلال وقد سئل عنه: هو ثقة لا يسئل عن مثل هؤلاء. وقال ابن عدي: أحاديثه لا بأس بها إذا روى عنه ثقة. وكان يبيع الكرابيس، وإنما رماه من رماه لكثرة الكلام»[4]. اهـ.

أقوال العلماء فيه: جاء في تهذيب الكمال للحافظ المزي -قدس الله سره: «روى عن البراء بن عازب وعمر بن الخطاب وعبد الله بن عمر وعائشة وأبي هريرة وجمع من الصحابة.. وعنه: حكيم بن الديلم وأبو صالح السمّان وعبدالله بن السائب وعطاء بن السائب..وغيرهم. قال عبدالله بن إدريس عن شعبة: سألت الحكم وسلمة بن كهيل عن زاذان فقال الحكم: أكثر-يعني من الرواية- وقال سلمة: أبو البختري أحب إلي منه. وفي رواية قال: قلت للحكم: مالك لم تحمل عن زاذان؟ قال: كان كثير الكلام. وسئل يحيى بن معين، فقال: زاذان ثقة. وقال أحمد بن عدي: أحاديثه لا بأس بها إذا روى

---

(١) انظر تاريخ بغداد، للإمام أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي، (جـ٦/ ص٣٢٠).

(٢) انظر تهذيب الكمال للحافظ المزّي، (جـ٢/ ص٤٩٦).

(٣) أبو عبدالله الكندي، زاذان الكوفي الضرير البزّاز. ثقة، مات سنة ٨٢هـ، من الطبقة الثانية، أخرج له البخاري في الأدب ومسلم والأربعة، صدوق يرسل وفيه شيعْية، انظر التهذيب (ج٣/ ص٣٠٢) والتقريب (ج١/ ص٢٥٦) والكاشف (ج١/ ص٣١٦) والميزان (ج٢/ ص٦٣) والجمع بين رجال الصحيحين (ج٨/ ص٤٨٧) والثقات (ج٤/ ص٢٦٥)

(٤) راجع مجموع فتاوى ابن تيمية، (جـ٥/ ص٤٤٦).

عنه ثقة، وكان يبيع الكرابيس، وإنما رماه من رماه لكثرة الكلام»[1].

قلت: وبهذا يكون الحق قد صار مع شيخ الإسلام ابن تيمية بما شهد له علماء الجرح والتعديل، وكما ترى في هذه الترجمة اتفق الشيخان: ابن تيمية والمزّي على ترتيب الكلمات، فلا أدري: هل نقل أحدهما عن الآخر أم أخذا معاً من مصدر آخر، أم هذه مجرد مصادفة؟ فالعلم عند الله تعالى.

١٢- **قتادة بن دعامة السدوسي**[2]: جاء في مجموع الفتاوى: «ونقل شعبة عن قتادة ما سمعه من أنس في غاية الصحة، وأرفع درجات الصحيح عند أهله، إذ قتادة أحفظ أهل زمانه أو من أحفظهم»[3].

قلت: هذا هو التابعي الثاني الذي يشير ابن تيمية إلى حفظه بالتفضيل المطلق على غيره: وقد مرّ بنا قوله في الزهري: « والزهري أحفظ أهل زمانه حتى يقال: لا يعرف له غلط في حديث» ثم تراجع فجعل قتادة من أحفظهم، والحق أنه كان آية في الحفظ مثل الزهري.

أقوال العلماء فيه: في تهذيب التهذيب للحافظ ابن حجر: «قدم قتادة على سعيد بن المسيب فجعل يسأله أياماً وأكثر، فقال له سعيد: كل ما سألتني عنه تحفظه؟ قال: نعم، سألتك عن كذا وقلت فيه كذا. حتى ردّ عليه حديثاً كثيراً فقال سعيد: ما كنت أظن أن الله خلق مثلك. وقال سعيد: ما أتاني عراقي أحسن

---

(١) انظر تهذيب الكمال في أسماء الرجال، للحافظ المزّي، (جـ٩/ ص٢٦٣).

(٢) أبو الخطاب السدوسي، قتادة بن دعامة بن عزيز البصري، ولد أكمه، أحد الأئمة الأعلام والحفاظ الثقات المتفق على صحة حديثهم، وإليه المنتهى في الحفظ والإتقان. توفي سنة١١٨هـ. (انظر تهذيب التهذيب جـ٨/ ٣٥١. وشرح علل الترمذي (ص١١٧)، وضعه ابن حجر ضمن الطبقة الثالثة من طبقات المدلسين (التعريف ص١٠٢، رقم ٩٢) وقال ابن حبان: ولد وهو أعمي وعني بالعلم فصار من حفاظ أهل زمانه وعلمائهم بالقرآن والفقه... كان مدلسا (المشاهير، ص١٥٤، رقم ٧٠٢) وكان من مشائخ البصريين الذين رُموا بالقدر. انظر سؤالات محمد بن عثمان بن أبي شيبة لعلي بن المديني، تحقيق موفق عبدالله عبدالقادر (ص٤٥) طبع مكتبة المعارف بالرياض، الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م) وانظر الميزان (ج٣/ ص٣٨٥) وجامع التحصيل (ص١٠٨) رقم (٤٠) والجرح والتعديل لأبي لبابة (ج٣/ ص١٠٦٤-١٠٦٦) والمعرفة والتاريخ (ج٢/ ص٢٧٧)

(٣) راجع مجموع فتاوى ابن تيمية، (جـ٢٢/ ص٤٢٦).

من قتادة. وقال بكير بن عبدالله: ما رأيت الذي هو أحفظ منه ولا أجدر من أن يؤدي الحديث كما سمعه. وقال ابن سيرين: قتادة هو أحفظ الناس»[1].

وفي شرح علل الترمذي: «عن مطر الورّاق قال: كان قتادة إذا سمع الحديث حفظه حفظاً، وكان إذا سمع الحديث أخذه العويل والزويل حتى يحفظه. وقال أبو داود الطيالسي: ذكر سفيان لشعبة حديثاً لقتادة فقال سفيان: وكان في الدنيا مثل قتادة!! وعن معمر عن قتادة أنه قال: ماقلت لأحد قط أعد عليّ»[2].

أقول: لعلّ مثل هذه السير عن السلف الصالح تكون حافزاً لشبابنا حتى يقوموا بدورهم في حماية دينهم المجيد، فإن لكل زمن رجال. فهل نحن على قدّ هذا الدور؟!!

١٣- عبدالرحمن بن ثابت:[3] وذكر شيخ الإسلام في اقتضاء الصراط المستقيم: «روى أبو داود في سننه: حدثنا عثمان بن أبي شيبة حدثنا أبو النضر - يعني هاشم ابن القاسم- حدثنا عبدالرحمن بن ثابت حدثنا حسان بن عطية عن أبي منيب الجرشي عن ابن عمر رضي الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ: «من تشبه بقوم فهو منهم»[4]. قال: وهذا إسناد جيد، فإن ابن ....

---

(١) انظر تهذيب التهذيب للحافظ ابن حجر (جـ٨/ ص٣٥١).

(٢) انظر شرح علل الترمذي، للحافظ ابن رجب، (ص١١٧).

(٣) هو: عبدالرحمن بن ثابت بن ثوبان العنسي الدمشقي، أبو عبدالله الزاهد، قال ابن حجر: صدوق يخطىء، مات سنة١٦٥هـ. (انظر تهذيب التهذيب جـ٦/ ١٥٢. وتقريب التهذيب، جـ١/ ٤٧٤. كلاهما لابن حجر)، وقال أيضا: ورمي بالقدر وتغير بأخرة، وانظر الميزان (ج٢/ ص٥٥١)، وأخرج له البخاري في الأدب وأبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه، انظر الثقات (ج٧/ ص٩٢) والجرح والتعديل (ج٥/ ص١٠٣١).

(٤) الحديث أخرجه الإمام أبو داود في كتاب اللباس، باب في لبس الشهرة، رقم (٤٠٣١) (ج٤/ ص٣١٤) والإمام أحمد في المسند عن ابن عمر (ج٢/ ص٥٠) وذكره ابن حجر في فتح الباري (ج٦/ ص٩٨) وذكر له شاهدا مرسل بإسناد حسن، وذكره السيوطي في الجامع الجامع الصغير وأشار أنه «حسن» وأن الطبراني في الأوسط رواه عن حذيفة (ج١/ ص٥٩٠) (حديث رقم ٨٥٩٣) وقال العلامة محدث الديار الشامية ناصر الدين الألباني في صحيح الجامع الصغير (ج٢/ ص١٠٥٩) رقم (٦١٤٩): «صحيح» وانظر تحقيقه الرائع لهذا الحديث في كتابه «حجاب المرأة=

أبي شيبة[1] وأبا النضر[2] وحسان بن عطية[3] ثقات مشاهير أجلاء، من رجال الصحيحين، وهم أجل من أن يحتاج إلى أن يقال: هم من رجال الصحيحين[4]... أجل وأنا أتابع شيخي وإمامي ابن تيمية -رضي الله عنه- فلا أتعرض للكلام عنهم، أما الآخران فبما أنهما ليسا ممن أخرج لهما الشيخان فلابد وأن نبحث عن أحوالهما وإن أشار المصنف إلى توثيقهما.

أقوال العلماء فيه: جاء في تهذيب التهذيب: «عبدالرحمن بن ثابت روى عن أبيه وعن عبدة بن أبي لبابة وحسان بن عطية والزهري وعبد الله بن المفضل.. وعنه: الوليد بن مسلم وزيد بن الحباب وعلي بن ثابت.. وغيرهم. قال أحمد بن حنبل: أحاديثه مناكير. واختلف قول ابن معين فيه، فقد وثقه مرة ومرة ضعفه. قال الدوري عن ابن معين وأبو زرعة والعجلي: لين. وقال الدارمي عن دحيم: ثقة يرمي بالقدر، وكذا قال أبو حاتم. وضعفه النسائي. وقال ابن عدي: له أحاديث صالحة وكان رجلاً صالحاً يكتب

=المسلمة» (١٠٤)، طبع المكتب الإسلامي، الطبعة الرابعة (١٤٠٧هـ) وكذلك إرواء الغليل (رقم١٢٦٩)

(١) هو عثمان بن محمد بن ابراهيم بن عثمان العبسي أبو الحسن بن أبي شيبة صاحب التفسير والمسند المشهور من الطبقة العاشرة من الكوفيين من حفاظ الحديث الثقات المشهورين، قال ابن حجر: ثقة وحافظ شهير وله أوهام، وقيل كان لا يحفظ القرآن. مات سنة ٢٣٩هـ. انظر ترجمته في تقريب التهذيب ج٢/ ١٣، وتهذيب التهذيب، جـ٧/ ١٥١ والبداية والنهاية لابن كثير جـ١٠/ ٣١٩)، وطبقات الحفاظ للسيوطي (ص١٩٣).

(٢) هو هاشم بن القاسم بن مسلم الليثي مولاهم البغدادي الحافظ الخراساني التميمي الكناني، قيصر، أبو النضر، مشهور بكنيته، قال ابن حجر: ثقة ثبت، مات سنة (٢٠٧هـ) من الطبقة التاسعة، أخرج له الستة، ترجمته في التهذيب (ج١٢/ ص١٨) والتقريب (ج٢/ ص٣١٤) والجرح والتعديل (ج٩/ ص١٠٦) وميزان الاعتدال (ج٤/ ص٢٩٠) والثقات (ج٧/ ص٥٧٠)

(٣) أبو بكر حسان بن عطية المحاربي الدمشقي، ثقة فقيه عابد، قال أحمد بن حنبل وابن معين والعجلي وغيرهم: ثقة. لم ينص أحد على تاريخ وفاته. (انظر ترجمته: تهذيب الكمال للحافظ المزّي (جـ٦/ ص٣٤)، وتقريب التهذيب لابن حجر(ج١/ ص١٦٢)، وقال: مات بعد ١٢٠هـ بقليل).

(٤) راجع اقتضاء الصراط المستقيم لمخالفة أصحاب الجحيم، لابن تيمية (جـ١/ ص٢٤٠).

حديثه على ضعف»[1] . اهـ.

أقول: قد سبق أن قلنا: لابد وأن يذكر التعديل مع الجرح، وهنا نقول العكس، فإن شيخ الإسلام ذكر في المتن من وثق عبدالرحمن بن ثابت من النقاد، أمثال ابن معين والعجلي وأبوزرعة، وقد نقل عنهم أيضاً أنهم ضعفوه وليّنوه، ولا أرى أن الرجل يجاوز ما قاله الإمام ابن عدي-وقد عهدنا منه الإعتدال في الرجال وعدم التعنت: «أنه يكتب حديثه مع ضعفه». والله أعلم.

١٤- **أبو منيب الجرشي**[2]: قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «أبو المنيب الجرشي، قال فيه أحمد بن عبدالله العجلي: هو ثقة وما علمت أحداً ذكره بسوء وقد سمع منه حسان بن عطية. قال: وقد احتج الإمام أحمد وغيره بهذا الحديث»[3] . اهـ.

أقوال العلماء فيه: في تهذيب التهذيب: «أبو المنيب الجرشي، روى عن معاذ بن جبل وأبي هريرة وابن عمر. . . وعنه: عاصم الأحول وداود بن أبي الهند وحسان بن عطية. .وغيرهم. قال العجلي: شامي تابعي ثقة. وذكره ابن حبان في الثقات. قلت -القائل ابن حجر-: وقع سنده في حديث علقمة في البخاري في كتاب الجهاد تعليقاً، وقد أوضحته في ترجمة عبدالرحمن بن ثابت، وفرق البخاري بين أبي المنيب الجرشي الشامي -الراوي عن ابن عمر وابن المسيب فقط وعنه حسان ابن عطية- وبين غيره، وكذا صنع ابن أبي حاتم عن أبيه، وأبو محمد بن صاعد في كتاب الكنى. وقال الحاكم أبو أحمد: ما أراهما إلا واحداً، وليس كما قال، والله تعالى أعلم»[4].

قلت: لم أر أحداً من المترجمين يسميه بغير كنيته هذه ورحم الله علماءنا

---

(١) انظر تهذيب التهذيب للحافظ ابن حجر، (جـ٦/ ص١٥٢).

(٢) هو أبو المنيب الجرشي - بضم الجيم وفتح الراء بعدها معجمة - الدمشقي الأحدب، من الطبقة الرابعة، ثقة،(انظر الجرح والتعديل لابن أبي حاتم، جـ٩/ ٤٤٠- وتقريب التهذيب جـ٢/ ٤٧٧)، وأخرج له أبو داود، وانظر تبصير المنتبه (ج١/ ص٣١٧) والثقات لابن حبان (ج٥/ ص٥٦٤) والأنساب (ج٣/ ص٢٤٦)

(٣) انظر اقتضاء الصراط المستقيم لابن تيمية، (ج١/ ص٢١٤).

(٤) انظر تهذيب التهذيب لابن حجر، (جـ١٢/ ص٢٤٨).

جـمـيـعـاً، وخـاصـة نقـاد الحـديث: كـيـف فـرقـوا بين رجـالٍ تشـابـهت كناهم وأنسابهم!! ولاشك أن هذا من وعد الله تعالى لحفظ دينه... وإلى هنا انتهى الكلام عن الثقات.

المبحث الثاني
تعقب ابن تيمية لمن سبقه من المحدثين

توطئة:

إن هذا المبحث وثيق الصلة بالذي قبله، لأنه يتعلق بمعارف الرجال ومناهجهم، وبالتالي المقارنة بين المحدثين، وقد سبق لنا القول إنهم متفاوتون في التشدد والتساهل، وبينهم المتوسطون ولا شك أن خير الأمور أوسطها ونحن أمة وسط، يقول شيخ الإسلام موضحا شروط بعض الأئمة في كتبهم الحديثية مجليا الغبار عما ناط مناهجهم من لبس وغموض، مما يدل على تعمقه في الصحاح والسنن والمسانيد وسبره لأغوارها ومعرفته الواسعة بمناهجها ودرسه لأساليب رواتها ومبادئ مؤلفيها لإخراج الأحاديث في مؤلفاتهم، وسأضرب بعض أمثلة عن جماعة من الأئمة الأعلام، أبدأهم بإمام أهل السنة والجماعة الإمام المبجل أحمد بن حنبل -رضي الله عنه- حيث وضّح شيخ الإسلام شرطه وطريقته.. وها هو البيان:

المطلب الأول: شروط المحدثين في كتبهم ودرجة تصحيحهم

شرط الإمام أحمد في مسنده وطريقته في المسند: ترك رواية الكذابين والمتهمين

قال: شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله-: «وكان -رحمه الله- على ما تدل عليه طريقته في المسند إذا رأى أن الحديث موضوع، أو قريب من الموضوع، لم يحدث به، ولذلك ضرب على أحاديث رجال، فلم يحدث بها في المسند، لأن النبي ﷺ قال: «من حدث عني بحديث وهو يرى أنه كذب، فهو أحد الكاذبين».

وقال: «ليس كل ما رواه أحمد في المسند وغيره يكون حجة عنده بل يروى ما رواه أهل العلم. وشرطه في المسند أن لا يروى عن المعروفين بالكذب عنده، وإن كان في ذلك ما هو ضعيف، وشرطه في المسند أمثل من شرط أبي داود في سننة»[1].

وقال: «وله كتاب مشهور في فضائل الصحابة روى فيه أحاديث لا يرويها في المسند لما فيها من الضعف لكونها لا تصلح أن تروي في المسند لكونها مراسيل، أو ضعافا بغير الإرسال»[2].

وقال: «وقد يروي الإمام أحمد، وإسحاق وغيرهما أحاديث تكون ضعيفة عندهم لاتهام رواتها بسوء الحفظ ونحو ذلك، ليتعبر بها ويستشهد بها، فإنه قد يكون لذلك الحديث ما يشهد له أنه محفوظ وقد يكون له ما يشهد بأنه خطأ، وقد يكون صاحبها كذابا في الباطن ليس مشهورا بالكذب، بل يروي كثيرا من الصدق، فيروي حديثه، وليس كل ما رواه الفاسق يكون كذبا، بل يجب التبين في خبره كما قال تعالى: ﴿يا أيها الذين آمنوا إن جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا....﴾ (الحجرات:٩). لتنظر الشواهد هل تدل على الصدق أو الكذب»[3].

وقال شيخ الإسلام أيضا: «وقد روى أبو داود في سننه عن رجال اعرض عنهم في المسند، قال: ولهذا كان الإمام أحمد في المسند لا يروي عمن يعرف أنه يكذب، مثل محمد بن سعيد المصلوب ونحوه، ولكن يروي عمن يضعف لسوء حفظه فإن هذا يكتب حديثه ويعتبر به».

قال: «ويراد بالموضوع ما يعلم انتفاء خبره، وإن كان صاحبه لم يتعمد الكذب، بل أخطأ فيه، وهذا الضرب في المسند منه، بل وفي سنن أبي داود والنسائي وفي صحيح مسلم والبخاري أيضا ألفاظ في بعض الأحاديث من هذا

---

(١) راجع المنهاج (ج٤/ص٢٧) طبع بولاق.

(٢) انظر المنهاج (ج٤/ص١٠٦) طبع بولاق.

(٣) ٢)راجع المنهاج (ج٤/ص٢٧) طبع بولاق.

الباب، لكن قد بيّن البخاري حالها في نفس الصحيح»[1].

هل توجد الموضوعات في المسند؟

وتكلم على أحاديث التوسل والوسيلة في قاعدته المشهورة في هذه المسألة وقال: «وليس في الأحاديث المرفوعة في ذلك حديث في شيء من دواوين المسلمين التي يعتمد عليها في الأحاديث -لا في الصحيحين ولا كتب السنن ولا المسانيد المعتمدة كمسند الإمام أحمد وغيره- وإنما يوجد في الكتب التي عرف أن فيها كثيرا من الأحاديث الموضوعة المكذوبة التي يختلقها الكذابون، بخلاف من قد يغلط في الحديث ولا يتعمد الكذب، فإن هؤلاء توجد الرواية عنهم في السنن ومسند الإمام أحمد ونحوه، بخلاف من يتعمد الكذب فإن أحمدَ لم يرو في مسنده عن أحد من هؤلاء.

القول الفيصل فيما تنازع فيه العلاء الهمذاني وابن الجوزي: قال: ولهذا تنازع الحافظ أبو العلاء الهمذاني والشيخ أبو الفرج ابن الجوزي: هل في المسند حديث موضوع؟ فأنكر الحافظ أبو العلاء أن يكون في المسند حديث موضوع، وأثبت ذلك أبو الفرج وبين أن فيه أحاديث قد علم أنها باطلة[2].

ولا منافاة بين القولين: فإن الموضوع في اصطلاح أبي الفرج هو الذي قام دليل على أنه باطل، وإن كان المحدث به لم يتعمد الكذب بل غلط فيه، ولهذا روى في كتابه في الموضوعات أحاديث كثيرة من هذا النوع، وقد نازعه طائفة من العلماء في كثير مما ذكره، وقالوا: إنه ليس مما يقوم دليل على أنه باطل، بل بينوا ثبوت بعض ذلك، لكن الغالب على ما ذكره في الموضوعات أنه باطل باتفاق العلماء.

---

(١) انظر المصعد لأحمد في ختم مسند الإمام أحمد (ص٣٦) للحافظ شمس الدين بن الجزري (ت٨٣٣هـ)، (ضمن طلائع المسند الأحمد) تحقيق أحمد محمد شاكر، دار المعارف بمصر.

(٢) وقد ذكر ابن الجوزي ما جري بينه وبين أهل العلم منهم أبو العلاء في شان رأيه في المسند في كتابه صيد الخاطر (٢٩٩-٣٠٠) وأثبته أحمد شاكر في طلائع المسند (ص٥٦-٥٧) طبع دار المعارف، مصر.

وأما الحافظ أبو العلاء وأمثاله فإنما يريدون بالموضوع المختلق المصنوع الذي تعمد صاحبه الكذب، والكذب كان قليلا في السلف. ثم ذكر عدالة الصحابة، وبعدهم عن بدع الخوارج، والروافض، والقدرية، والمرجئة، وقال: «وأما التابعون فلم يعرف تعمد الكذب في التابعين من أهل مكة، والمدينة والشام والبصرة بخلاف الشيعة فإن الكذب معروف فيهم وقد عرف الكذب بعد هؤلاء في طوائف. وأما الغلط فلا يسلم منه أكثر الناس، بل في الصحابة من قد يغلط أحيانا وفيمن بعدهم. ولهذا كان فيما صنف في الصحيح أحاديث يعلم أنها غلط، وإن كان جمهور متون الصحيحين مما يعلم أنه حق. فالحافظ أبو العلاء يعلم أنها غلط، والإمام أحمد نفسه قد بين ذلك، وبيّن أنه رواها لتعرف، بخلاف ما تعمد صاحبه الكذب، ولهذا نزه أحمد مسنده عن أحاديث جماعة يروي عنهم أهل السنن كأبي داود، والترمذي مثل مشيخة كثير بن عبدالله بن عمرو بن عوف المزني عن أبيه عن جده، وإن كان أبو داود يروي في سننه منها، فشرط أحمد في مسنده أجود من شرط أبي داود في سننة»[1].

وقال: «مجرد روايته (أحمد) له في الفضائل لو كان رواه لا يدل على صحته عنده باتفاق أهل العلم، فإنه يروي ما رواه الناس وإن لم يثبت صحته، وكل من عرف العلم أن ليس كل حديث رواه أحمد في الفضائل ونحوه يقول: إنه صحيح، بل ولا كل حديث رواه في مسنده يقول: إنه صحيح بل أحاديث مسنده هي التي رواها الناس عمن هو معروف عند الناس بالنقل ولم يظهر كذبه، وقد يكون في بعضها علة تدل على أنه ضعيف بل باطل، لكن غالبها وجمهورها أحاديث جيدة يحتج بها وهي أجود من أحاديث سنن أبي داود. وأما ما رواه في الفضائل فليس من هذا الباب عنده، والحديث قد يعرف أن محدثه غلط فيه، أو كذبه من غير علم بحال المحدث بل بدلائل أخر، والكوفيون كان قد اختلط كذبهم بصدقهم، فقد يخفي كذب أحدهم أو

---

(١) انظر مجموع الفتاوى (ج١/ص٢٤٨-٢٥٠) أو التوسل والوسيلة (ص٨٢) وعنه نقله شمس الدين ابن الجوزي في المصعد الأحمد. انظر: طلائع المسند في مقدمة مسند أحمد بتحقيق أحمد شاكر (ص٣٤-٣٥) والباعث الحثيث (ص٣٢) وذكر فيه (شرط المسند أقوى من شرط أبي داود في سننه»

غلطه على المتأخرين، ولكن يعرف ذلك بدليل آخر»[1].

وقال الحافظ ابن حجر في تعجيل المنفعة بزوائد رجال الأئمة الأربعة: «ومسند أحمد ادعى قوم فيه الصحة وكذا في شيوخه، وصنف الحافظ أبو موسى المديني في ذلك تصنيفا والحق أن أحاديثه غالبا جياد، والضعاف منها إنما يوردها للمتابعات، وفيه القليل من الضعاف الغرائب الأفراد أخرجها ثم صار يضرب عليها شيئا فشيئا، وبقي منها بعده بقية».

وقال: «وقد ادعى قوم فيه أحاديث موضوعات، وتتبع شيخنا إمام الحفاظ أبو الفضل العراقي من كلام ابن الجوزي في الموضوعات تسعة أحاديث أخرجها من المسند وحكم عليها بالوضع، وكنت قرأت ذلك الجزء عليه ثم تتبعته بعده من كلام ابن الجوزي فيها حديثا حديثا، فظهر من ذلك أن غالبها جياد، وأنه لايتأتي القطع بالوضع في شيء منها بل ولا الحكم بكون واحد منها موضوعا إلا الفرد النادر مع الاحتمال القوي في دفع ذلك وسميته (القول المسدد في الذب عن مسند أحمد)[2]. وذكر الحافظ ابن حجر في النكت عن شيخ الإسلام تنازع أبي العلاء الهمذاني وابن الجوزي: هل في المسند أحاديث ضعيفة؟.

ولخص كلامه من القول المسدد في هذه الأحاديث،وقال في آخر مبحثه: «وقد روينا عن العلامة تقي الدين قال: ليس في المسند عن الكذابين المتعمدين شيء بل ليس من الدعاة إلى البدع شيء، فإن أريد بالموضوع ما يتعمد صاحبه الكذب فأحمد لايعتمد رواية هؤلاء في مسنده، ومتي وقع منه شيء فيه ذهولا أمر بالضرب عليه حال القراءة، وإن أريد بالموضوع ما يستدل على بطلانه بدليل منفصل، فيجوز والله أعلم.. ثم قال: قلت: وما حررنا من الكلام على الأحاديث المتقدمة يؤيد صحة هذا التفصيل، ولله الحمد. وقد تحرر من مجموع ما ذكر أن المسند مشتمل على أنواع الحديث لكنه مع مزيد انتقاء وتحرير بالنسبة

---

(١) انظر منهاج السنة (ج٤/ص٦١) طبع بولاق.

(٢) انظر تعجيل المنفعة بزوائد رجال الأئمة الأربعة، للحافظ ابن حجر، طبع دار الكتاب العربي، بيروت (ص٦)

إلى غيره من الكتب التي لم يلتزم الصحة في جميعها.. والله أعلم[1].

وقال شيخ الإسلام: «مجرد أحمد لا توجب أن يكون (الحديث) صحيحا يجب العمل به، بل الإمام أحمد روى أحاديث كثيرة ليعرف ويبين للناس ضعفها، وهذا في كلامه وأجوبته أظهر وأكبر من أن يحتاج إلى بسط»[2].

مذهب الإمام أحمد في العمل بالحديث:

قال: «إذا كان في المسألة حديث صحيح لا معارض له كان من أخذ بحديث ضعيف، أو قول بعض الصحابة مخطئا. وإذا كان فيها حديثان صحيحان، نظر في الراجح فأخذ به، ولا يقول لمن أخذ بالآخر: إنه مخطئ، وإذا لم يكن فيها نص اجتهد فيها برأيه. قال: «لا أدري أصبت الحق أم أخطأته؟ ففرق بين أن يكون نص يجب العمل به وبين أن لا يكون كذلك، وإذا عمل الرجل بنص، وفيها نص آخر خفي عليه لم يسمه مخطئا، لأنه فعل ما وجب عليه. لكن التفصيل في تعيين الخطأ، فإن من الناس من يقول لا أقطع بخطأ منازعي في مسائل الاجتهاد، ومنهم من يقول: أقطع بخطئه، وأحمد فصل، وهو الصواب، وهو إذا قطع بخطئه بمعنى عدم العلم لم يقطع بإثمه»[3]. وقد بيّنت في الفصل السابق: هل الإمام أحمد كان يحتج بالحديث الضعيف أم لا؟

شرط أبي داود والترمذي وغيرهما في السنن:

تعتبر كتب السنن لأبي داود والترمذي والنسائي وابن ماجه من أهم مصادر أحاديث الأحكام الفقهية التي كانت هي عمدة أهل العلم بعد الصحيحين والموطأ وقد اعتنى بها العلماء كثيرا وخدموها من نواحي عديدة ونظرا لمكانة هذه الكتب توجهت همم أهل العلم إلى معرفة طريقة أصحابها، وشروطهم فيها، وخلاصة ما ذكره المقدسي في شرط أصحاب السنن الأربعة أبي داود،

---

(١) انظر النكت (ص٤٥٠-٤٧٣)..

(٢) انظر المنهاج (ج٤/ ص١٠٦) بولاق.

(٣) انظر مجموع الفتاوى (ج٢٠/ ص٢٥) وراجع: الفتاوى الكبرى (ج٣/ ص٣٠٠).

والنسائي، والترمذي، وابن ماجه هو إخراج أحاديث أقوام لم يجمع على تركهم. وأحاديثهم على ثلاثة أقسام:

١- صحيح مخرج في الصحيحين أو أحدهما، أو صحيح على شرطهما.

٢- وصحيح على شرطهم وهو ما لم يجمعوا على ترك أحاديثهم، إذا صح الحديث باتصال الإسناد من غير قطع ولا إرسال.

٣- وما أخرجوه للضدية.

وفي جامع الترمذي قسم رابع وهو ما عمل به بعض الفقهاء[1].

وقد شرح الحازمي شروط الأئمة بذكر مثال لأصحاب الزهري وهم خمس طبقات: فالطبقة الأولى أهل الإتقان هم مقصد البخاري، والطبقة الثانية دون الأولى لعدم ملازمته وممارسة حديثه وهم شرط مسلم، والطبقة الثالثة هم من لم يسلموا عن غوائل الجرح، فهم بين الرد والقبول، وهم شرط أبي داود والنسائي. والطبقة الرابعة: نحو الطبقة الثالثة وتفردوا بقلة ممارستهم لحديث الزهري لأنهم لم يصاحبوا الزهري كثيرا، هم شرط أبي عيسى. والطبقة الخامسة: قوم من الضعفاء والمجهولين لا يخرج أصحاب السنن حديثه إلا على سبيل الاعتبار والاستشهاد به[2].

وقال أبو داود في رسالته إلى أهل مكة: ما كان من حديث فيه وهن شديد فقد بينته، وما لم أذكر فيه شيئا فهو صالح وبعضها أصح من بعض[3]. قال الذهبي معلقا على قوله: «قلت فقد وفى -رحمه الله- بذلك بحسب اجتهاده، وبيّن ما ضعفه شديد، ووهنه غير محتمل، وكاسر عن ما ضعفه خفيف محتمل فلا يلزم من سكوته -والحالة هذه- عن الحديث أن يكون

---

(١) انظر شروط الأئمة الستة (ص١٢) لمحمد بن طاهر بن القيسراني المقدسي (ت٥٠٧هـ) تحقيق محمد زاهد الكوثري، طبع مكتبة القدسي، مصر.

(٢) انظر شروط الأئمة الخمسة (ص٤٦، ٤٧) لأبي بكر محمد بن موسى الحازمي (ت٥٨٤هـ) تحقيق محمد زاهد الكوثري، طبع مكتبة القدسي، مصر.

(٣) انظر رسالة أبي داود إلى أهل مكة (ص٢٧) دار العربية دمشق.

حسنا عنده، ولا سيما إذا حكمنا على حد الحسن باصطلاحنا المولد الحادث، الذي هو في عرف السلف يعود إلى قسم من أقسام الصحيح، الذي يجب العمل به عند جمهور العلماء، أو الذي يرغب عنه أبو عبدالله البخاري، ويمشيه مسلم، وبالعكس، فهو داخل في أدني مراتب الصحة، فإنه لو انحط عن ذلك لخرج عن الاحتجاج، ولبقي متجاذبا بين الضعف والحسن، فكتاب أبي داود أعلى ما فيه من الثابت ما أخرجه الشيخان، وذلك نحو من شطر الكتاب، ثم يليه ما أخرجه أحد الشيخين، ورغب عنه الآخر، ثم يليه ما رغبا عنه، وكان إسناده جيدا، سالما من علة وشذوذ، ثم يليه ما كان إسناده صالحا، وقبله العلماء لمجيئه من وجهين ليّنين فصاعدا يعضد كل إسناد منهما الآخر، ثم يليه ما ضُعّف إسناده لنقص حفظ راويه فمثل هذا يمشيه أبو داود ويسكت عنه غالبا، ثم يليه ما كان بين الضعف من جهة راويه فهذا لا يسكت عنه، بل يوهنه غالبا، وقد يسكت عنه بحسب شهرته ونكارته.. والله أعلم»[1] اهـ.

وقال الحافظ ابن حجر: «وفي قول أبي داود: فإن كان فيه وهن شديد بينته: ما يفهم أن الذي يكون فيه وهن غير شديد أنه لا يبينه. قال: ومن هنا يتبين أن جميع ما سكت عليه أبو داود لا يكون من قبيل الحسن الاصطلاحي بل هو أقسام: منه ما هو في الصحيحين أو على شرط الصحة. ومنه ما هو من قبيل الحسن لذاته، ومنه ما هو من قبيل الحسن إذا اعتضد، وهذان القسمان كثير في كتابه جدا. ومنه ما هو ضعيف لكنه من رواية من لم يجمع على تركه غالبا. وكل هذه الأقسام عنده تصلح للاحتجاج بها. وتكلم على طريقة من يحتج بكل ما سكت عليه أبو داود وذكر أنواع الرواة ومروياتهم الموجودة في أبي داود، وقد سكت عليها أبو داود وقال: فالصواب عدم الاعتماد على مجرد سكوته»[2]. اهـ. والناس على خلاف في ترجيح كتابه على كتاب الترمذي، فرجح بعضهم جامع الترمذي على سنن أبي داود لما امتاز

---

(١) انظر السير (ج١٣/ ص٢١٤-٢١٥).

(٢) انظر النكت على ابن الصلاح (ج١/ ص٤٣٥-٤٤٤)

به الترمذي من بيان علل حديث في كل باب.

وقال الذهبي: «انحطت رتبة جامع الترمذي عن سنن أبي داود والنسائي لإخراج حديث المصلوب (محمد بن سعيد) والكلبي (محمد بن السائب) وأمثالهما.

وقال ابن الصلاح: إن مسند أحمد، وأبي داود الطيالسي وغيرهما من المسانيد لا تلتحق بالأصول الخمسة، وما أشبهها في الاحتجاج بها». وقد تكلم شيخ الإسلام على شرط أبي داود في كلامه على مسند أحمد وبيان شرطه إذ جعل شرطه أجود وأمثل من أبي داود[1]. ورأى شيخ الإسلام هذا يختلف عن رأي ابن الصلاح ومن تبعه في ترجيح سنن أبي داود والنسائي والترمذي على المسند.

ورأي شيخ الإسلام هذا في الكتابين مبني على دراسته الفاحصة للكتابين، ومن المعلوم أن من مذهب الإمام أحمد عدم الرواية عن المتهمين والكذابين، وقد يروي عن الضعفاء للاعتبار في الشواهد والمتابعات كما لم يذكر المرسل، والمنقطع، وكتاب أبي داود يشتمل مرويات شديدي الضعف، وعلى المرسل، والمنقطع. وأبو داود من أتبع الناس للإمام أحمد، وقد بنى كتابه على طريقة أحمد، وقد ذكر شيخ الإسلام أن مذهب الإمام أحمد -كما صرح به هو- في مسنده عدم مخالفة ما ضعف من الحديث إذا لم يكن في الباب شيء يدفعه، وإخراج أحاديث الضعفاء للاعتبار في الشواهد والمتابعات، وقال: «وعلى هذه الطريقة التي ذكرها أحمد بنى عليه أبو داود كتاب السنن لمن تأمله، ولعله آخذ ذلك عن أحمد، فقد بين أن مثل عبدالعزيز بن أبي رواد

---

(١) انظر: المطلب السابق.. وقد حكى النجم الطوفي سليمان بن عبدالقوي بن عبدالكريم البغدادي (ت٧١٦هـ) عن شيخ الإسلام أنه قال: اعتبرت مسند أحمد، فوجدته موافقا بشرط أبي داود، انظر النكت على ابن الصلاح (ج١/ ص٤٣٨) وقد وجدنا في كلام شيخ الإسلام غير مرة أنه جعل شرط أحمد أمثل من شرط أبي داود، فلا عبرة بقول الطوفي. انظر: الدرر الكامنة (ج٢/ ص٢٤٩) وشذرات الذهب (ج٦/ ص٣٨)

ومثل الذي فيه رجال لم يسم يعمل به إذا لم يخالفه ما هو أثبت منه[1].

تصحيح الترمذي:

قد تقدم أن جامع الترمذي فيه قسم رابع من الأحاديث وهو ما عمل به أحد العلماء، ويتميز كتابه بمباحث المصطلح وآراء أهل العلم في الرواة، والكلام على الإسناد، ونقل مذاهب الصحابة والتابعين والأئمة المجتهدين وفتاويهم. وأما الإمام الترمذي فقد اعتبره أهل العلم من المتساهلين في باب التصحيح والتحسين إلا أن مرتبته أعلى من مرتبة الحاكم، وتصحيحه أحسن من تصحيح الحاكم. وقد ذكر شيخ الإسلام غير مرة أن تصحيح الترمذي أعلى من تصحيح الحاكم، ودون تصحيح مسلم[2].

الكتب المجردة في الأحاديث الصحيحة الزائدة على الصحيحين:

ظهرت بعد تاليف صحيحي البخاري ومسلم مصنفات مختصة بجمع الصحيح فقط كصحيح محمد بن إسحاق بن خزيمة، وصحيح أبي حاتم محمد ابن حبان البستي، وكتاب المستدرك على الصحيحين للإمام الحاكم والمختارة للضياء المقدسي، ومرتبة هذه الكتب دون الصحيحين بالإجماع[3].

ولما كانت هذه الكتب مظان الأحاديث الصحيحة والحسنة نظر أهل العلم إلى منهاج مؤلفيها وشروطهم ومراتبهم. وقد تكلم شيخ الإسلام على هذه الكتب وقارن بينها:

١- صحيح ابن خزيمة[4]:

---

(١) انظر المسودة (ص٢٤٨).

(٢) انظر مجموع الفتاوى (ج١/ ص٢٥٦، وج٢٢/ ص٤٢٧-٤٢٩، وج٢٣/ ص١٠٨).

(٣) انظر الفتاوى (ج٢٢/ ص٢٨٨).

(٤) هو الحافظ الحجة العلم أبو بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة السلمي النيسابوري، المتوفى عام (٣١١هـ). انظر ترجمته في الإعلام بوفيات الأعلام للذهبي (ص١٣٣) تحقيق رياض عبدالحميد مراد، وعبد الجبار زكار، طبع دار الفكر المعاصر، بيروت، ودار الفكر دمشق، الطبعة الأولى (١٤١٢هـ - ١٩٩١م) وانظر سير أعلام النبلاء (ج١٤/ ص٣٦٥) مع الحاشية.

فقال في صحيح ابن خزيمة وغيره: «وهذه الصحاح مرتبتها دون مرتبة صحيحي البخاري ومسلم». وجعل تصحيح ابن خزيمة وابن حبان أمثل وأجود من تصحيح الحاكم ودون الترمذي وأبي داود وأمثالهما[1]. وقد ذكر ابن الصلاح أن الحاكم متساهل (أي في التصحيح) قال: ويقاربه في حكمه صحيح أبي حاتم بن حبان. ولم يفرق شيخ الإسلام بين تصحيح ابن خزيمة وابن حبان، وقال السيوطي: صحيح ابن خزيمة أعلى مرتبة من صحيح ابن حبان لشدة تحريه، حتى إنه يتوقف في التصحيح لأدنى كلام في الإسناد فيقول: إن صح الخبر، أو إن ثبت كذا ونحو ذلك[2]. وقال ابن كثير: «قد التزم ابن خزيمة وابن حبان الصحة وهما خير من المستدرك بكثير، وأنظف أسانيد ومتونا»[3].

٢- تصحيح ابن حبان[4]:

الحافظ ابن حبان -رضي الله عنه- اشتهر بين أهل العلم بالحديث بتساهله في توثيق المجاهيل بناء على قاعدته التي انفرد بها. كما اشتهر أنه متشدد في التجريح فهو متساهل في باب التوثيق، ومتشدد في باب التجريح. وذكر شيخ الإسلام في كلامه على تصحيح الحاكم كما تقدم أن تصحيح ابن حبان البستي فوق تصحيح الحاكم وأجل قدرا[5]. أما ما يتعلق بتساهله في التصحيح فنص عليه العلماء قال ابن الصلاح بعد أن ذكر أن الحاكم متساهل:

---

(١) انظر مجموع الفتاوى (ج٢٢/ ص٤٢٦ وج١/ ص٢٥٦)

(٢) انظر تدريب الراوي (ج١/ ص١٠٩)

(٣) انظر الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث (ج١/ ص١٠٩) طبعة دار العاصمة المحققة.

(٤) هو الحافظ العلامة أبو حاتم محمد بن حبان بن أحمد بن أحمد بن حبان بن معاذ بن معبد التميمي البستي صاحب التصانيف، سمع الإمام النسائي وأبا يعلى الموصلي، وولي قضاء سمرقند، وكان من فقهاء الدين وحفاظ الآثار، عالما بالنجوم والطب وفنون العلم، مات سنة (٣٥٤هـ) وهو في عشر الثمانين. انظر ترجمته في طبقات السيوطي (ص٣٧٤-٣٧٥) برقم (٨٤٩) وانظر سير أعلام النبلاء للذهبي (ج١٦/ ص٩٢) مع الحاشية.

(٥) انظر مجموع الفتاوى (ج١/ ص٢٥٦)

يقاربه في حكمه صحيح أبي حاتم بن حبان[1].

قال السخاوي: «المراد أنه يقاربه في التساهل» فالحاكم أشد تساهلا منه. وقال الحازمي: ابن حبان أمكن في الحديث من الحاكم[2]. وأما ما يتعلق بتشدده في التجريح فقال شيخ الإسلام بعد نقل قول ابن حبان في ميمون: «ينفرد بالمناكير عن المشاهير لا يحتج به إذا انفرد». قال: «وأما كلام ابن حبان ففيه ابتداع في الجرح»[3]. ولعل المقصود بهذه العبارة بأنه يأتي في تجريح الرجال شيئا لم يسبق إليه.

٣- الإمام الحاكم في المستدرك وتساهله في التصحيح:

يشتمل كتاب المستدرك على الصحيحين للإمام الحاكم على عدة أنواع من الأحاديث:

١- ففيه بعض ما هو مخرج في الصحيحين أو أحدهما أخرجه الحاكم سهوا وغفلة.

٢- وفيه شيء كثير ما هو على شرط الشيخين أو أحدهما بمعنى أن رجالهما رجال الشيخين. قال الذهبي: ومجموع ذلك ثلث الكتاب بل أقل.

٣- وفيه الصحيح والحسن وهو الذي يعبر عنه بقوله: صحيح الإسناد وهو غالب الكتاب كما قال شيخ الإسلام.

٤- وفيه الموضوع، وقد جمع الحافظ الذهبي جزءا مما وقع من الموضوعات وذلك يقارب مائة حديث. وقال أبو سعد الماليني: «طالعت كتاب المستدرك على الشيخين الذي صنفه الحاكم من أوله إلى آخره، فلم أر فيه حديثا على شرطهما»[4]. قال الذهبي: «قلت: هذه مكابرة وغلو، وليست مرتبة أبي سعد أن يحكم بهذا، بل في «المستدرك» شيء كثير على شرطهما،

---

(١) انظر علوم الحديث (ص١٨)

(٢) انظر فتح المغيث (ج١/ ص٣٧) وتدريب الراوي (ج١/ ص١٠٦-١٠٨)

(٣) انظر الفتاوى (ج٦/ ص٤٢٦)

(٤) انظر الوافي بالوفيات (ج٣/ ص٣٢١) والسير (ج١٧/ ص١٧٥).

وشيء كثير على شرط أحدهما، ولعل مجموع ذلك ثلث الكتاب بل أقل، فإن في كثير من ذلك أحاديث في الظاهر على شرط أحدهما أو كليهما، وفي الباطن لها علل خفية مؤثرة، وقطعة من الكتاب إسنادها صالح، وحسن، وجيد، وذلك نحو ربعه، وباقي الكتاب مناكير وعجائب، وفي غضون ذلك أحاديث نحو المائة يشهد القلب ببطلانها، كنت قد أفردت منها جزءا. وحديث الطير بالنسبة إليها سماء، وبكل حال فهو كتاب مفيد، قد اختصرته، ويعوز عملا وتحريرا»[1] .اهـ. أما تساهل الحاكم في التصحيح فهو أمر متفق عليه بين أهل العلم بالحديث.

قال ابن الصلاح: «إنه متساهل، وقال: اتفق الحفاظ على أن تلميذه البيهقي أشد تحريا منه»[2]. وقال الحافظ المحقق ابن حجر -رحمه الله-: «إنما وقع للحاكم التساهل لأنه سود الكتاب لينقحه فأعجلته المنية، قال: وقد وجدت في قريب نصف الجزء الثاني من تجزئة ستة من المستدرك: إلى هنا انتهى إملاء الحاكم[3] ثم قال: وما عدا ذلك من الكتاب لا يؤخذ عنه إلا بطريق الإجازة. وقال: والتساهل في القدر المملى قليل جدا بالنسبة إلى ما بعده»[4].

وخلاصة القول أنه لم يتيسر له تحرير الكتاب وتنقيحه ثم كتبه في أواخر حياته فلعله حصلت له غلطة وتغير، وقد رمي بالتشيع، ولعله أحد الأسباب في حشر الأحاديث الضعيفة والموضوعة في مناقب علي وآل البيت.

وكان هذا الكتاب موضع دراسة واهتمام شيخ الإسلام حيث تكلم عليه وعلى مؤلفه أكثر من مرة وبين تساهل الحاكم في تصحيح الأحاديث حتى وجدت في كتابه أحاديث كثيرة موضوعة وضعيفة، وفي أثناء كلامه على

---

(١) انظر السير (ج١٧/ ص١٧٥، ١٧٦)

(٢) انظر تدريب الراوي (ج١/ ص١٠٥-١٠٦)

(٣) انظر تدريب الراوي (ج١/ ص١٠٦-١٠٧).

(٤) انظر: عبارات الإملاء في المستدرك (ج١/ ص٣٦، ٢٩، ٩٤، ١٢٩، ١٦٣، ٢٠٢، ٢٨٣، ٣٢٢، ٣٦٦، ٤٠٩، ٤٥٢، ٤٨٤، ٥٠٠، ٥٤٤، وج٢/ ص١٦، ٦٣، ١٣٢، ١٧٢، ٢٠٩، ٢٥٢، ٣٢٢، ٣٥٩، ٤٠٢، ٤٤٦، ٤٨٣، ٥٢٤، ٥٨٠، ٦١٣، وج٣/ ص١٩، ١١٤، ١٥٦، ١٩٩)

مستدرك الحاكم حيث قارنه بين تصحيحه وتصحيح المحدثين الآخرين قال: «إن أهل العلم متفقون على أن الحاكم فيه من التساهل والتسامح في (باب التصحيح) حتى إن تصحيحه دون تصحيح الترمذي والدارقطني وأمثالهما بلا نزاع، فكيف بتصحيح البخاري ومسلم، بل تصحيحه دون تصحيح أبي بكر ابن خزيمة، وأبي حاتم ابن حبان البستي، وأمثالهما، بل تصحيح الحافظ أبي عبدالله محمد بن عبدالواحد المقدسي في مختاره خير من تصحيح الحاكم فكتابه في هذا الباب خير من كتاب الحاكم بلا ريب، عند من يعرف الحديث، وتحسين الترمذي أحيانا يكون مثل تصحيحه أو أرجح، وكثيرا ما يصحح الحاكم أحاديث يجزم بأنها موضوعة لا أصل لها[1]».

وقال شيخ الإسلام في قاعدة التوسل والوسيلة: «وأما تصحيح الحاكم لمثل هذا الحديث (أي حديث عمر مرفوعا وموقوفا من رواية عبدالرحمن بن زيد بن أسلم عن أبيه عن جده عن عمر أنه لما اقترف آدم الخطيئة قال: يا رب أسألك بحق محمد...) وأمثاله، فهذا مما أنكر عليه أئمة العلم بالحديث وقالوا: إن الحاكم يصحح أحاديث وهي موضوعة ومكذوبة عند أهل المعرفة بالحديث كما صحح حديث زريب بن برثملة الذي ذكر وصيّ المسيح[2]، وهو كذب باتفاق أهل المعرفة كما بين ذلك البيهقي وابن الجوزي وغيرهما، وكذلك أحاديث كثيرة في مستدركه، يصححها وهي عند أئمة أهل العلم بالحديث موضوعة، ومنها ما يكون موقوفا يرفعه، ولهذا كان أهل العلم بالحديث لا يعتمدون على مجرد تصحيح الحاكم، وإن كان غالب ما يصححه فهو صحيح، لكن هو في المصححين بمنزلة الثقة الذي يكثر غلطه، وإن كان الصواب أغلب عليه، وليس فيمن يصحح الحديث أضعف من تصحيحه، بخلاف أبي حاتم بن حبان البستي، فإن تصحيحه فوق تصحيح الحاكم وأجل قدرا. وكذلك تصحيح الترمذي والدارقطني وابن خزيمة وابن منده وأمثالهم فيمن يصحح الحديث، فإن

---

(١) انظر مجموع الفتاوى (ج٢٢/ ص٤٢٦).

(٢) لم أجده في المستدرك، ولكن الحافظ ابن حجر في الإصابة (ج١/ ص٥٦١) ذكر حديث ذريب بن برثملة ولم ينقده بشيء، وسيأتي تفصيله بعد قليل إن شاء الله.

هؤلاء وإن كان في بعض ما ينقلونه نزاع فهم أتقن في هذا الباب من الحاكم.

ولا يبلغ تصحيح الواحد من هؤلاء مبلغ تصحيح مسلم، ولا يبلغ تصحيح مسلم مبلغ تصحيح البخاري. بل كتاب البخاري أجل ما صنف في هذا الباب، والبخاري من أعرف خلق الله بالحديث وعلله مع فقهه فيه. و قد ذكر الترمذي أنه لم ير أحدا أعلم بالعلل منه»[1]. وقال في موضع آخر: «تصحيح الحاكم دون الترمذي، وكثيرا ما يصحح الموضوعات فإنه معروف بالتسامح في ذلك»[2]. وقال السيوطي: «قد علم مما تقرر أن أصح من صنف في الصحيح ابن خزيمة، ثم ابن حبان، ثم الحاكم، فينبغي أن يقال: أصحها بعد مسلم ما اتفق عليه الثلاثة، ثم ابن خزيمة، وابن حبان والحاكم، ثم ابن حبان والحاكم، ثم ابن خزيمة فقط، ثم ابن حبان فقط، ثم الحاكم فقط، إن يكن الحديث على شرط أحد الشيخين»[3].

٤- كتاب الأحاديث الجياد المختارة مما ليس في الصحيحين أو أحدهما للحافظ الضياء المقدسي (ت٦٤٣هـ):

مؤلفه هو الإمام الحافظ أبو عبدالله محمد بن عبدالواحد بن أحمد بن عبدالرحمن بن إسماعيل بن منصور السعدي المقدسي الجماعيلي ثم الدمشقي الصالحي الحنبلي، إمام حافظ محقق حجة ولد سنة (٥٩٦هـ) وتوفي سنة (٦٤٣هـ)[4]. وكتابه «المختارة» يعتبر من الكتب التي تشتمل على الأحاديث الصحيحة الزائدة على الصحيحين، التزم فيه مؤلفه الصحة[5]، وهو مرتب على المسانيد على حروف المعجم، قال الذهبي: وعمل نصفها في ست مجلدات[6].

---

(١) مجموع الفتاوى(ج١/ ص٢٥٦)،انظر قاعدة جليلة في التوسل والوسيلة (ص٨٣-٨٤)

(٢) انظر مجموع الفتاوى (ج٢٣/ ص١٠٨) وراجع: الفروسية لابن القيم (ص٤٦)

(٣) انظر تدريب الراوي (ج١/ ص١٢٤)

(٤) انظر: سير أعلام النبلاء (ج٢٣/ ص١٢٦) وتذكرة الحفاظ (ج٤/ ص١٤٠٥) ومقدمة تحفة الأحوذي (ج١/ ص١٦١)

(٥) انظر تدريب الراوي (ج١/ ص١٤٤)

(٦) انظر السير (ج٢٣/ ص١٢٨)

وقال ابن كثير: ألف كتبا مفيدة حسنة كثيرة الفوائد من ذلك كتاب الأحكام ولم يتمه، وكتاب المختارة وفيه علوم حسنة حديثية، وهي أجود من مستدرك الحاكم لو كمل -وله فضائل الأعمال، وغير ذلك من الكتب الحسنة الدالة على حفظه واطلاعه وتضلعه من علوم الحديث متنا وإسنادا»[1].

وقال ابن كثير: «كان بعض الحفاظ من مشايخنا يرجحه على مستدرك الحاكم والله أعلم»[2]. وقال أحمد شاكر: «كأنه يعني شيخه الحافظ ابن تيمية رحمه الله». قلت: وهو كما قال بلا شك كما سيأتي. وقال السيوطي في اللآلي: «ذكر الزركشي في تخريج الرافعي: إن تصحيحه أعلى مزية من تصحيح الترمذي وابن حبان. وقال السخاوي في فتح المغيث: وكذا من مظان الصحيح «المختارة مما ليس في الصحيحين أو أحدهما» للضياء المقدسي وهي أحسن من المستدرك لكنها مع كونها على المسانيد لا الأبواب لم يكمل تصنيفها[3]. هذا، وقد أشاد شيخ الإسلام بذكره، وأثنى عليه أكثر من مرة، وقرر أن تصحيحه أعلى من تصحيح الحاكم وقريبا من تصحيح الترمذي وأبي حاتم ابن حبان.

فذكر حديثا في الرد على الأخنائي وهو: «لا تتخذوا قبري عيدا ولا بيوتكم قبورا، فإن تسليمكم يبلغني أينما كنتم». وقال: «هذا الحديث مما أخرجه الحافظ أبو عبدالله محمد بن عبدالواحد المقدسي فيما اختاره من الأحاديث الجياد الزائدة على ما في الصحيحين وهو أعلى مرتبة من تصحيح الحاكم وهو قريب من تصحيح الترمذي وأبي حاتم البستي، فإن الغلط في هذا قليل، ليس هو مثل صحيح الحاكم فإن فيه أحاديث كثيرة يظهر أنها كذب موضوعة، فلهذا انحطت درجته عن درجة غيره»[4]. وقال مرة: «هو خير من

---

(١) انظر البداية والنهاية (ج١٣/ ص١٦٩، ١٧٠)

(٢) انظر الباعث الحثيث (ص٢٧) مع تعليق العلامة أحمد شاكر -رحمه الله-.

(٣) انظر فتح المغيث طبعة السلفية (ج١/ ص٣٨) وطبعة الأعظمي (ج١/ ص٣٣)

(٤) الرد على الأخنائي (ص٩٢) والصارم المنكي (ص١٦٠)

صحيح الحاكم»[1]. وقال أيضا: «هو أصح من صحيح الحاكم»[2] وقال: «المقدسي صاحب المختارة شرط فيه أحسن من شرط الحاكم في صحيحه»[3].

وذكر كلاما حول تصحيح الحاكم أنه دون تصحيح الترمذي والدارقطني وأمثالهما بل دون تصحيح ابن خزيمة وابن حبان. وقال: «بل تصحيح الحافظ أبي عبدالله بن محمد عبدالواحد المقدسي في مختاره خير من تصحيح الحاكم، فكتابه في هذا الباب خير من كتاب الحاكم بلا ريب عند من يعرف الحديث»[4].

ولما كان للشيخ الألباني فضل التخصص في الحديث وعلومه وكان هذا الكتاب من مراجعه المهمة بل عكف على تحقيقه وتخريج أحاديثه والحكم عليها في ضوء دراسته الخاصة، طلبت منه رأيه فيما قاله شيخ الإسلام في هذا الباب فأجاب حفظه الله ما لفظه:

«إن كلام شيخ الإسلام سليم من وجه تقريبا من حيث خلوه من أحاديث موضوعة، ومن رواة وضاعين وكذابين، لكنه متساهل كالحاكم في اختياره لأحاديث المجهولين واعتماده عليها، وهذا قسم كبير جدا في الأحاديث المختارة، فإذا بذاك الاعتبار كلام سليم، لكن كلام شيخ الإسلام الحافظ ابن تيمية لا ينبغي أن يفهم على أن الكتاب موصوف بثبوت، ولا أقول بصحة أحاديثه لأن كلمة ثبوت كما تعلمون تشمل الصحيح والحسن فيوجد كثير من الأحاديث الضعيفة بسبب الجهالة، وبعضها بسبب ضعف بعض رواة أسانيد الكتاب، أو أسانيد الأحاديث. هذا رأيي فيما سألت» اهـ. وقد ذكر شيخ الإسلام مع أصحاب الصحاح: تصحيح الدارقطني وابن مندة.

الإمام الدارقطني (ت٣٨٥هـ) تصحيحه، وسننه:

---

(١) انظر الفتاوى (ج١/ ص١٧٠)

(٢) انظر الفتاوى (ج١/ ص٢٣٨، وج٣٣/ ص١٣)

(٣) انظر اقتضاء الصراط المستقيم (ج٢/ ص٦٥٥)

(٤) انظر الفتاوى (ج٢٢/ ص٤٢٦، ٤٢٧)

أما الإمام الدارقطني -رضي الله عنه- فهو أحد أجلة علماء الحديث المبرزين في العلل ومعرفة الرجال، حيث لا يجاريه أحد ولا يدانيه من معاصريه ولا من جاء بعده في علم العلل، وهو من النقاد الذين تصدوا لنقد الرجال والأسانيد والمتون كثيرا، ومن جملة مصنفاته: كتاب السنن الذي قصد فيه جمع غرائب السنن يروي فيه الضعيف والموضوع ما لا يرويه غيره.

وقد شرح شيخ الإسلام منهجه في كتابه هذا، كما بيّن درجة تصحيحه، فقال: إن تصحيح الدارقطني وأمثاله فوق تصحيح الحاكم، ومثل تصحيح الترمذي وابن خزيمة، وابن منده ودون تصحيح الإمام مسلم[1]. وقال في بيان منهجه في إيراد الحديث في السنن: «أبو الحسن مع إتمام إمامته في الحديث فإنه إنما صنف هذه السنن كي يذكر فيها الأحاديث المستغربة في الفقه، ويجمع طرقها، فإنها هي التي يحتاج فيها إلى مثله»[2]. وقال في موضع آخر في ذكر أحاديث الزيارة حيث روى بعضها البزاز والدارقطني وغيرهما: «من عادة الدارقطني وأمثاله أن يذكروا هذا في السنن ليعرف، وهو وغيره يبينون ضعف الضعيف من ذلك»[3]. وكتابه هذا من مظان الأحاديث الحسنة أيضا[4].

تصحيح ابن منده (ت٣٩٥هـ)[5]:

وأما الإمام محمد بن إسحاق ابن منده -رحمه الله-، فهو أحد أئمة الحديث الذين ألفوا وصححوا وضعفوا الأحاديث أيضاً. ويرى شيخ الإسلام أن تصحيحه مثل تصحيح الترمذي والدارقطني وأحسن من تصحيح الحاكم، كما

---

(١) انظر مجموع الفتاوى (ج١/ ص٥٦، وج٢٢/ ص٤٢٦)

(٢) انظر الفتاوى الكبرى (ج٥/ ص٢٩٩)

(٣) انظر الصارم المنكي في الرد على السبكي (ص٦٧)

(٤) انظر تدريب الراوي (ج١/ ص١٢٦).

(٥) ابن منده: هوالحافظ الرحال أبو عبدالله محمد بن أبي يعقوب إسحاق بن محمد ابن أبي زكريا يحيى بن منده بن بطة العبدي الأصبهاني، قال أبو الشيخ: أستاذ شيوخنا وإمامهم، ولد سنة (٣١٠هـ)، مات سنة (٣٩٥هـ). انظر ترجمته في التذكرة (ج٣/ ص١٠٣١) والعبر (ج٢/ ص١٢٠) كلاهما للذهبي، وطبقات الحفاظ للسيوطي (ص٣١٣) رقم (٧١٥) وسير أعلام النبلاء (ج١٧/ ص٢٨) والبداية والنهاية (ج١١/ ص٣٣٦).

مر معنا آنفا.

ثم إن شيخ الإسلام قد تعقب على كثير من الأئمة المحدثين الذين سبقوه على بعض أوهامهم، ولايمكن لنا أن نورد جميع تعقيباته، وإنما نركز على أئمة أربعة، ارتأيت أنه استدرك عليهم أكثر من غيرهم، وهم: الإمام الترمذي والإمام الحاكم والإمام الطحاوي والإمام ابن حزم -رضي الله عنهم وغفر لهم-. وبهؤلاء الأربعة نقيس على من بقي من الأئمة، إذ المقصود الاستشهاد لا الاستقصاء.

المطلب الثاني: تعقبه للإمام الترمذي[1]

١- في منهاج السنة، قال شيخ الإسلام ابن تيمية رداً على حديث: «من أراد أن ينظر إلى آدم في علمه ونوح في تقواه...» قال -في الوجه الثاني للجواب: «هذا الحديث كذب موضوع على رسول الله ﷺ بلا ريب عند أهل العلم بالحديث... إلى أن قال: والترمذي قد ذكر أحاديث متعددة

---

(١) هو: الحافظ العالم محمد بن عيسى بن سورة بن موسى بن الضحاك الترمذي الضرير، أبو عيسى البوغي السلمي، يقال: إنه ولد أكمه، وهو من أئمة هذا الشأن في زمانه وله المصنفات المشهورة، منها: الجامع والشمائل وأسماء الصحابة وغير ذلك، وكتاب الجامع أحد الكتب الستة التي يرجع إليها العلماء في سائر الآفاق، وجهالة ابن حزم لأبي عيسى الترمذي لا تضره، حيث قال في محلاه: «ومن محمد بن عيسى بن سورة؟» بل وضعت هذه منزلة ابن حزم عند الحفاظ، وصدق الشاعر في قوله:

وكيف يصح في الأذهان شيء إذا احتاج النهار إلى دليل

روى عنه غير واحد من العلماء، منهم محمد بن إسماعيل البخاري في الصحيح والهيثم بن كليب الشاشي صاحب المسند ومحمد بن محبوب المحبوبي روى الجامع عنه. قال أبو يعلى الخليلي الغزويني في علوم الحديث: محمد بن عيسى بن سورة الحافظ متفق عليه، وهو مشهور بالإمامة والأمانة والعلم، روى ابن يقظة عن الترمذي: صنفت هذا المسند الصحيح وعرضته على علماء الحجاز وعلماء العراق وعلماء خراسان، فرضوا به جميعاً، ومن كان في بيته هذا الكتاب فكأن في بيته نبي ينطق. توفي رحمه الله سنة٢٧٩هـ.(انظر البداية والنهاية لابن كثير، جـ١١/ ص٦٦)، وهو من الثانية عشر، ثقة حافظ، انظر التقريب (ج٢/ ص١٩٨، رقم ٦٢٠٦) وخلاصة التهذيب (ج٢/ ص٤٤٧) والثقات (ج٩/ ص١٥٣) والمعين (ص١١٧٨) وطبقات الحفاظ (ص٢٧٨) والعبر (ج١/ ص٤٤٢) والإكمال (ج٤/ ص٣٩٦) والتذكرة (ج٢/ ص٦٣٣) ونكت الهميان (ص٢٦٤).

في فضائله وفيها ما هو ضعيف بل موضوع ومع هذا لم يذكر هذا ونحوه.[1] فابن تيمية أشار إلى أن الترمذي يروي في فضائل على أحاديث لا تصح، وسوف تأتي لنا نماذج لذلك:

٢- وروى الترمذي عن ابن عمر قال: آخى رسوله الله ﷺ بين أصحابه، فجاء على تدمع عيناه، فقال: يا رسول الله آخيت بين أصحابك ولم تؤاخ بيني وبين أحد، فقال رسول الله ﷺ «أنت أخي في الدنيا والآخرة».[2]

تعقبه في هذا ابن تيمية فقال: إن النبي ﷺ لم يؤاخ علياً ولا غيره. بل كل ما روى في هذا فهو كذب، وحديث المؤاخاة الذي يروى في ذلك -مع ضعفه وبطلانه- إنما فيه مؤاخاته له في المدينة، هكذا رواه الترمذي، فأما بمكة، فمؤاخاته له باطلة على التقديرين.[3]

أقول: وهذا التعميم من ابن تيمية لا يصح أيضاً لأنه ورد في سنن النسائي وغيره كمسند الإمام أحمد وسنن ابن ماجه عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ خرج إلى المقبرة فقال: «السلام عليكم دار قوم مؤمنين وإنا إن شاء الله بكم لاحقون، وددت أني قد رأيت إخواننا قالوا: يا رسول الله ألسنا إخوانك، قال: بل أنتم أصحابي، وإخواني الذين لم يأتوا بعد، وأنا فرطهم على الحوض»[4].

---

(١) راجع منهاج السنة النبوية لابن تيمية، (جـ٥/ ص٥١١)، (جـ٧/ ص١٧٨)، (جـ٨/ ص١٩٥)، طبعة جامعة الإمام.

(٢) انظر جامع الترمذي في أبواب المناقب، (٦٧/٨٦) مناقب على (جـ٥/ ص٣٠٠)، وقال حسن غريب (حديث رقم ٣٩٨٦)
والحديث عزاه السيوطي للحاكم وأبي داود عن ابن عمر، وقد ضعفه الشيخ الألباني في ضعيف الجامع الصغير (ص١٩١) رقم(١٣٢٥) وقال: ضعيف جدا، وكذلك فعل في تحقيقه للمشكاة برقم ٦٠٨٤، وأورده في ضعيف سنن الترمذي (ص٥٠٠) رقم(٧٧٢).

(٣) انظر منهاج السنة النبوية (جـ٧/ ص١١٧، ٣٦٠) و(ج٤/ ص٣٢) طبعة الإمام.

(٤) انظر سنن النسائي بتعليق السيوطي، في كتاب الطهارة -باب حلية الوضوء، (جـ١/ ص٩٣)، وأخرجه السيوطي في الجامع الكبير وعزاه لمالك والشافعي وأحمد في المسند ومسلم والنسائي وابن ماجه عن أبي هريرة. وقال الشيخ الألباني: صحيح، انظر صحيح الجامع (ج١/ ص٦٨٩، رقم ٣٦٩٨) وانظر مختصر صحيح=

٣- وروى الترمذي مرفوعاً عن زيد بن أرقم -رضي الله عنه- عن النبي ﷺ أنه قال: «من كنت مولاه فعلي مولاه» قال شيخ الإسلام ابن تيمية: حديث الموالاة قد رواه الترمذي-وغيره- عن النبي ﷺ أنه قال: «من كنت مولاه فعلي مولاه» وأما الزيادة وهي قوله: «اللهم وال من والاه وعاد من عاداه...الخ، فلا ريب أنه كذب. وأما قوله: «من كنت مولاه فعلي مولاه» فليس هو في الصحاح، لكن هو مما رواه العلماء وتنازع الناس في صحته، فنقل عن البخاري وإبراهيم الحربي وطائفة من أهل العلم بالحديث أنهم طعنوا فيه وضعفوه، وحسنه الترمذي، وقال ابن حزم: لا يصح من طريق الثقات أصلاً.(١)

=مسلم للمنذري (رقم ١٢٩) تحقيق الألباني وإرواء الغليل (رقم ٧٧٦) والفقرة الأولى منه أخرجها مسلم في ٢-كتاب الطهارة، حديث (٣٩) (ج١/ص٢١٨) وأبو داود ١٥-كتاب الجنائز، حديث (٣٢٣٧) (ج٣/ص٥٥٩). وأخرجه كاملا ابن ماجه ٣٧-كتاب الزهد، ٣٦-باب ذكر الحوض، حديث (٤٣٠٦) (ج٢/ص١٤٣٩). وأحمد (ج٢/ص٣٠٠، ٣٧٥، ٣٠٨)

(١) انظر منهاج السنة النبوية لابن تيمية، (جـ٧/ص)، وانظر الفصل في الملل والأهواء والنحل لابن حزم (جـ٤/ص٢٢).

والحديث في سنن الترمذي في كتاب المناقب، باب مناقب علي بن أبي طالب (ج٥/ص٢٩٧) عن زيد بن أرقم والحديث عن سعد بن أبي وقاص -رضي الله عنه- في سنن ابن ماجه (ج١/ص٤٥) في المقدمة (١١باب فضل علي رقم ١٢١) وانظر تحفة الأشراف رقم (٣٩٠١) والمسند (طبع المعارف) عن علي -رضي الله عنه- رقم ٦٤١ (ضعف سنده أحمد شاكر) و٩٥٠، ٩٥١، ٩٥٢، ٩٦١، ٩٦٤ (وضعفه أيضا أحمد شاكر)، ١٣١٠، عن ابن عباس -رضي الله عنهما- رقم (٣٠٦٢) وعن البراء بن عازب عن زيد بن أرقم وعن أبي أيوب الأنصاري مع طائفة من الأنصار -رضي الله عنهم-.

أما الشطر الأول من الحديث وهو قوله: «من كنت مولاه فعلي مولاه» فقد ثبت عن النبي ﷺ بالنقل المتواتر، عن تسعة وعشرين صحابياً، كما ذكره السيوطي في قطف الأزهار والكتاني في نظم المتناثر (رقم ١٢٤) ونقل ابن كثير عن الذهبي عند ذكر هذا الحديث قوله: صدر الحديث متواتر، أتيقن أن رسول الله ﷺ قاله، وأما قوله: «اللهم وال من والاه، وعاد من عاداه» فزيادة قوية الإسناد (انظر البداية والنهاية، ج٥/ص٢١٤) وتوسع الشيخ الألباني في تخريج طرقه وقال: «الحديث صحيح بشطريه، بل الأول منه متواتر عنه ﷺ كما يظهر لمن تتبع أسانيده وطرقه، وما ذكرت منها كفاية» وقد خرّج الشيخ المحدث باستقصاء عجيب أحاديث زيد بن أرقم، وسعد بن أبي وقاص وبريدة بن الحصيب، وعلي بن أبي طالب، وأبي أيوب الأنصاري، والبراء بن عازب، وابن عباس، وأنس بن مالك=

٤- وقد روى الترمذي في المناقب عن علي رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: «أنا مدينة العلم وعليٌّ بابها»[1].

قال ابن تيمية: «وحديث أنا مدينة العلم وعلى بابها، يعدُّ من الموضوعات، وإن رواه الترمذي، وذكره ابن الجوزي في الموضوعات والكذب يعرف من نفس متنه، فإن النبي ﷺ إذا كان مدينة العلم ولم يكن لها إلا باب واحد ولم يبلغ عنه العلم إلا واحد فسد أمر الإسلام ولهذا اتفق المسلمون على أنه لا يجوز أن يكون المبلّغ عنه العلم واحداً، بل يجب أن يكون المبلغون أهل التواتر الذين يحصل العلم بخبرهم للغائب، وخبر الواحد لا يفيد العلم إلا بقرائن، وتلك قد تكون منفية عن أكثر الناس فلا يحصل لهم العلم بالقرآن والسنن المتواترة»[2]. اهـ.

=وأبي سعيد وأبي هريرة (انظر السلسلة الصحيحة رقم١٧٥٠، ج٤/ص٣٣٠-٣٤٥) كما صححه في صحيح الجامع (ج٢/ص١١١٢) رقم ٦٥٢٣، وفي تحقيقه للمشكاة (ج٣/ص٢٤٣) رقم ٦٠٨٢، ودرس أيضا هذه الأحاديث وخرّجها الدكتور أحمد ميرين سياد في تحقيقه لخصائص علي للنسائي وذهب إلى ما ذهب إليه الألباني (انظر حديث رقم ٧٨، ٨٧) وجاء الحديث في كتاب فضائل الصحابة للإمام أحمد ابن حنبل (تحقيق وصي الله بن محمد بن عباس) إصدار جامعة أم القري عام ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م) بالأرقام التالية: (٩٤٧، ٩٥٩، ١٠٠٧، ١٠٢١، ١٠٤٨، ١١٦٧، ١١٧٧، ١٢٠٦) والحديث أخرجه عبدالله بن أحمد في زيادات المسند برقم (٩٥١، و٩٦٤) وشيخ الإسلام ضعف الشطر الأول من الحديث ونقل تنازع الناس في صحته وحكم على الشطر الثاني ببطلانه، واعتمد في ذلك على قول الإمام أحمد وذكر نحوه الحافظ ابن حجر في ترجمة الحسين بن الأشقر من التهذيب (ج٢/ص٣٣٦) وزاد: ثم حكى العباس بن عبدالعظيم عن علي بن المديني أنه قال: «هما كذب، ليسا من حديث ابن عيينة» وبهذا يتضح أن الإمام أحمد لم يحكم عليه بالوضع مطلقا، وإنما على طريق خاص وهو طريق حسين الأشقر عن ابن عيينة، ونقد شيخ الإسلام لهذه الأحاديث منصب على ما نقله الرافضي ابن مطهر الحلي من كتب الثعلبي، وأبي نعيم وأمثالهما، وأن قول الرسول -عليه الصلاة والسلام- في علي كان يوم غدير خم إثر نزول ﴿اليوم أكملت لكم دينكم﴾ (المائدة، آية ٣).

(١) رواه الترمذي في المناقب-مناقب علي رضي الله عنه- وقال: حديث غريب منكر (ج٥/ص٣٠١) وانظر الفصل الثالث ففيه تحقيق للحديث واف شاف.

(٢) انظر منهاج السنة (جـ٧/ ص٥١٥).

أقول: كان الأولى أن يذكر شيخ الإسلام أن الترمذي قد ضعف الحديث هذا بل سماه منكراً.

٥- وكذلك ورد في جامع الإمام الترمذي: حدثنا محمود بن غيلان حدثنا عثمان بن عمر حدثنا شعبة عن أبي جعفر عن عمارة بن خزيمة بن ثابت عن عثمان بن حنيف، أن رجلاً ضرير البصر أتى النبي ﷺ فقال: ادع الله أن يعافيني، قال: إن شئت دعوتُ، وإن شئت صبرت فهو خير لك، قال: فادعه، فأمره أن يتوضأ فيحسن وضوءه ويدعو بهذا الدعاء: «اللهم إني أسألك وأتوجه إليك بنبيك محمد نبي الرحمة، يامحمد إني توجهت بك إلى ربّي في حاجتي هذه لتقضى لي، اللهم فشفعه فيّ». وقال الترمذي هذا حديث حسن صحيح غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه من حديث أبي جعفر وهو غير الخطمي»[1].

قال شيخ الإسلام ابن تيمية معلقاً على هذا الحديث: هكذا وقع في

---

(١) رواه الترمذي في الدعوات، باب:١١٩ (جـ٥/ص٥٦٩)، حديث رقم (٣٥٧٨)، وتحفة الأحوذي (ج١٠/ص٣٢-٣٤) واخرجه النسائي في عمل اليوم والليلة (ص٤١٧-٤١٨) حديث (٦٥٨، ٦٦٠)، من طريق ابي جعفر به، طبع الرئاسة العامة للإفتاء الرياض (عام ١٤٠١هـ) ورواه البيهقي في دلائل النبوة (ج٦/ ص١٦٦-١٦٨) باب ما في تعليمه الضرير ما كان فيه شفاؤه، وما ظهر في ذلك من آثار النبوة وأحمد (ج٤/ص١٣٨) والحاكم في المستدرك (ج١/ص٣١٣)، وأخرجه الإمام ابن ماجه في كتاب إقامة الصلاة، ١٨٩-باب ما جاء في صلاة الحاجة، حديث رقم (١٣٨٥) (ج١/ص٤٤١) عن عثمان بن عمر، والنص الذي ذكره شيخ الإسلام موجود في الطبعة الهندية لسنن الترمذي (ج٢/ص١١٩، رقم ٣٦٤٩) وفي تحفة الأحوذي (ج١٠/ص٣٤) أما في الطبعة المصرية بتحقيق إبراهيم عطوة عوض، ففيها: «هذا حديث حسن صحيح غريب إلا من هذا الوجه، من حديث أبي جعفر، وهو الخطمي» وكذلك الأمر في عارضة الأحوذي شرح سنن الترمذي لابن العربي المالكي (ت٥٤٣هـ) (ج١٣/ص٨١) مطبعة دار العلم للجميع، سوريا، ويبدو أن كلمة «غير» سقطت منهما، وقد صححه الشيخ المحدث الألباني في صحيح الجامع الصغير قائلا: صحيح (ج١/ص٢٧٥) رقم ١٢٧٩، وكذلك في المشكاة رقم(٢٤٩٥). وأخرجه ابن عدي في الكامل (ج٤/ص١٣٤٧-١٣٤٨) والطبراني في المعجم الصغير (ج١/ص١٨٣-١٨٤) طبع المكتب الإسلامي- بيروت، عام (١٤٠٥هـ) بالإسناد والمتن الذي ذكرهما شيخ الإسلام، وابن السني في عمل اليوم والليلة (ص٢٢٢، حديث رقم ٦٢٨)، وابن خزيمة في صحيحه برقم (١٢١٩) وقال الطبراني: صحيح.

الترمذي، وسائر العلماء قالوا: هو أبو جعفر الخطمي، وهو الصواب، وأيضاً فالترمذي ومن معه لم يستوعبوا لفظه كما استوعبه سائر العلماء، بل رووه إلى قوله: «اللهم شفّعه فيّ»[1].

هذا بعض ما استدركه شيخ الإسلام وتعقبه على الإمام الترمذي وكان مصيباً في أكثرها، وقد علّقنا على بعضها، والله أعلم.

المطلب الثالث: تعقبه للإمام الطحاوي[2]

قال شيخ الإسلام -وهو يردّ حديث ردّ الشمس على عليّ -رضي الله عنه - بعد أن غربت فصلّى العصر-: «وحديث رد الشمس له قد ذكره طائفة، كالطحاوي والقاضي عياض وغيرهما، وعدّوا ذلك من معجزات النبي ﷺ، لكن المحققون من أهل العلم والمعرفة بالحديث يعلمون أن هذا الحديث كذب موضوع كما ذكره ابن الجوزي»[3].

---

(١) انظر مجموع فتاوى ابن تيمية (جـ١/ ص٢٦٦-٢٦٧). وانظر قاعدة جليلة في التوسل والوسيلة (ص٩٣، ٩٤، ٩٥، ٩٦)

(٢) هو: أبو جعفر أحمد بن محمد بن سلامة بن سلمة الأزدي الحجري المصري الطحاوي، الفقيه الحنفي، صاحب المصنفات المفيدة وهو أحد الثقات الأثبات والحفاظ الجهابذة، وهو ابن أخت المزني، ولد في سنة(٢٣٩هـ).
ذكر ابن خلكان أن سبب انتقاله إلى مذهب أبي حنيفة ورجوعه عن مذهب خاله المزني: أن خاله قال له يوماً: والله لا يجيء منك شيء، فغضب وتركه واشتغل على أبي جعفر بن أبي عمران الحنفي حتى بزغ وفاق أهل زمانه. وكان يقول رحم الله المزني، لو كان حياً لكفّر عن يمينه. وصنف كتباً كثيرة، منها: أحكام القرآن، واختلاف العلماء، ومعاني الآثار، والتاريخ الكبير، توفي سنة ٣٢١هـ.(انظر البداية والنهاية للحافظ ابن كثير، جـ١١/ ص٧٤) وانظر لسان الميزان للحافظ ابن حجر، (جـ١/ ص٣٨٠)، بتحقيق د/ عبدالفتاح أبو سنة. وانظر الجواهر المضية (ج١/ ص١٠٢) والأعلام للزركلي (ج١/ ص١٩٦)

(٣) راجع منهاج السنة النبوية لابن تيمية، (جـ٨/ ص١٦٥) طبعة جامعة الإمام.

أقول: روى ابن الجوزي هذا الحديث في الموضوعات عن أسماء بنت عميس قالت: كان رسول الله ﷺ يوحى إليه ورأسه في حجر علي، فلم يصلّ العصر حتى غربت الشمس، فقال النبي ﷺ: صليت يا علي؟ قال: لا، فقال رسول الله ﷺ: اللهم إنه كان في طاعتك وطاعة رسولك فاردد عليه الشمس. قالت أسماء: فرأيتها غربت ثم رأيتها طلعت بعد ما غربت»[1].

ثم قال ابن تيمية بعد كلام طويل في ردّ هذا الحديث: « والطحاوي ليست عادته في نقد الحديث كنقد أهل العلم ولهذا روى في«شرح معاني الآثار» الأحاديث المختلفة، وإنما يرجّح ما يرجحّه منها في الغالب من جهة القياس الذي يراه حجة ويكون أكثرها مجروحاً من جهة الإسناد لا يثبت، ولا يتعرض لذلك، فإنه لم تكن معرفته بالإسناد كمعرفة أهل العلم به، وإن كان كثير الحديث فقيهاً... إلى أن قال: ،هذا أبو حنيفة أحد الأئمة المشاهير وهو لا يتهم على عليّ، فإنه من أهل الكوفة دار الشيعة، وقد لقي الشيعة وسمع من فضائل عليّ ما شاء الله، وهو يحبه ويتولاه، ومع هذا أنكر هذا الحديث على محمد بن النعمان، وأبو حنيفة أعلم وأفقه من الطحاوي وأمثاله»[2].

قلت: وقد وافق قول شيخ الإسلام ابن تيمية ما قاله أيضاً البيهقي: «إن علم الحديث لم يكن من صناعة الطحاوي» ولكن هناك من العلماء من يرى أنه من جهابذة النقاد، قال أبو سعيد بن يونس: كان ثقة ثبتاً فقيهاً عاقلاً لم يخلف مثله. وقال ابن عبدالبرّ: هو الإمام الحجة حافظ الإسلام خاتمة الجهابذة النقاد الأعلام شيخ الحديث والعالم بعلله في القديم والحديث[3].

وجاء في مجموع الفتاوى لشيخ الإسلام-وهو يقارن بين الطحاوي وبين البيهقي-قال: «ورأى أهل العلم أن البيهقي لا يستوفي الآثار التي لمخالفيه كما

---

(١) انظر الموضوعات لابن الجوزي ص٣٥٦. وقال: هذا حديث موضوع بلا شك، وقد اضطرب الرواة فيه.

(٢) راجع منهاج السنة النبوية، لابن تيمية، (جـ٨/ ص١٩٥-١٩٧). وانظر تحقيق الحديث وتفصيل الكلام عليه في المبحث الثالث، في مطلب «شبهة وردها».

(٣) انظر هذه الأقوال في لسان الميزان لابن حجر، (جـ/ ص٣٨١-٣٩٢)، مع تحقيق أ. د/ عبدالفتاح أبو سنّة.

يستوفي الآثار التي له، وإنه يحتج بآثار لو احتج بها مخالفوه لأظهر ضعفها وقدح فيها، وإنما أوقعه في هذا -مع علمه ودينه- ما أوقع أمثاله ممن يريد أن يجعل آثار النبي ﷺ موافقة لقول واحد من العلماء دون آخر. فمن سلك هذه السبيل دحضت حججه، وظهر عليه نوع من التعصب بغير الحق، كما يفعل ذلك من يجمع الآثار ويتأولها في كثير من المواضع بتأويلات يبين فسادها لتوافق القول الذي ينصره، كما يفعله صاحب «شرح الآثار» أبو جعفر، مع أنه يروي الآثار أكثر مما يروي البيهقي، لكن البيهقي ينقّي الآثار ويميز بين صحيحها وسقيمها أكثر من الطحاوي»[1] . اهـ.

أقول: عشت مع كتب الإمام ابن تيمية -رضي الله عنه- مدة غير يسيرة، فرأيت أن له معرفة تامة بالرجال، ومع ذلك فلا يطرو إنساناً فيعطيه من المدح أكثر مما يستحقه، أو يحط آخر فينقص من حقه، ولذلك لو نظرت كتب البيهقي أو كتب الطحاوي تجد ما يصدّق لمقولته هذه، نعوذ بالله من التعصب لغير الحق، ولنأخذ مثالاً عن كلّ من كتب الإمامين: في «شرح معاني الآثار للإمام الطحاوي»، قال: «باب مس الفرج هل يجب فيه الوضوء أم لا؟

روى عن عروة أنه تذاكر هو ومروان الوضوء من مس الفرج، فقال مروان: حدثتني بسرة بنت صفوان أنها سمعت رسول الله ﷺ يأمر بالوضوء من مس الفرج، فكأن عروة لم يرفع بحديثها رأساً. فأرسل إليها مروان شرطياً فرجع فأخبرهم أنها قالت: سمعت رسول الله ﷺ يأمر بالوضوء من مس الفرج[2] . قال الإمام الطحاوي -رضي الله عنه-: فذهب قوم إلى هذا

---

(١) انظر مجموع فتاوى ابن تيمية، (جـ٢٤/ ص١٥٤).

(٢) ونص حديث بسرة بنت صفوان -رضي الله عنها- مع السند هو: حدثنا محمد ابن عبدالله بن نُمير، ثنا عبدالله بن إدريس، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن مروان بن الحكم، عن بسرة بنت صفوان قالت: قال رسول الله ﷺ: «إذا مس أحدكم ذكره فليتوضأ»، وهذا سند ابن ماجه أخرجه في ١-كتاب الطهارة وسننها ٦٣-باب: الوضوء من مس الذكر، حديث رقم ٤٧٩(ج١/ ص٤٧٩)، وأبو داود في كتاب الطهارة، باب الوضوء من مس الذكر (رقم الحديث ١٨١) والترمذي في أبواب الطهارة، باب الوضوء من مس الذكر (حديث رقم ٨٢-٨٤) وأخرجه أيضا النسائي في كتاب الغسل والتيمم، باب الوضوء من مس الذكر، حديث رقم=

الأثر وأوجبوا الوضوء من مس الفرج، وخالفهم في ذلك آخرون فقالوا: لا وضوء فيه[1].

ثم ذكر من يضعف بسرة غير عروة، وذكر أن الزهري-وهو في سند الحديث- لم يسمعه من عروة وإنما دلس به، وذكر سنداً آخر وهو: عن الزهري عن عبدالله ابن أبي بكر عن عروة بن الزبير عن مروان بن الحكم

=(٤٤٣، ٤٤٤، ٤٤٥، ٤٤٦) وفي كتاب الطهارة، باب الوضوء من مس الذكر (قم ١٦٣-١٦٤) والإمام أحمد في المسند (ج٢/ ص٢٢٣، ج٦/ ص٤٠٦) والنسائي (ج١/ ص١٠٠) وابن حبان (ج٣/ ص١١١٦) كما في الإحسان، والبيهقي في السنن الكبرى (ج١/ ص١٢٩-١٣٨) والدارقطني في السنن (ج١/ ص١٤٧-١٤٨) والطبراني في المعجم الكبير (ج٨/ ص٤٠٢، ج١٢/ ص٢٨١) وابن خزيمة في صحيحه (ج١/ رقم ٣٣) والحاكم (ج١/ ص١٣٦) وهذا الحديث صحيح، قال الحافظ في التلخيص: وصححه الترمذي، ونقل عن البخاري أنه أصح شيء في الباب، وقال أبو داود: وقلت لأحمد: حديث بسرة ليس بصحيح؟ قال: بل هو صحيح، وقال الدارقطني: صحيح ثابت، وصححه أيضا يحيى بن معين فيما حكاه ابن عبدالبر، وأبو حامد ابن الشرقي والبيهقي والحازمي، وقال البيهقي: هذا الحديث وإن لم يخرجه الشيخان لاختلاف وقع في سماع عروة منها أو من مروان، فقد احتجا بجميع رواته، واحتج البخاري بمروان بن الحكم في عدة أحاديث، فهو على شرط البخاري بكل حال» وقال أيضا: وقد جزم ابن خزيمة وغير واحد من الأئمة بأن عروة سمعه من بسرة. وفي صحيح ابن خزيمة وابن حبان، قال عروة: فذهبت إلى بسرة فسألتها فصدقته، واستدل على ذلك برواية جماعة من الأئمة له، عن هشام بن عروة عن أبيه، عن مروان، عن بسرة، قال عروة: ثم لقيت بسرة فصدقته، وبمعنى هذا أجاب الدارقطني وابن حبان، وقد أشار الحافظ إلى عدم صحة ما نقل عن يحيي بن معين أنه لم يصحح هذا الحديث، وقال ابن الجوزي: إن هذا لايثبت عن ابن معين، وقد كان من مذهبه انتقاض الوضوء بمسه. قال الحافظ: وأما الطعن في مروان، فقد قال ابن حزم: لا نعلم لمروان شيئا يجرح به قبل خروجه على ابن الزبير، وعروة لم يلقه إلا قبل خروجه على أخيه.. اهـ، انظر التلخيص (ج١/ ص١٢٦-١٣٠) وقال ابن حبان: ومعاذ الله أن نحتج بمروان بن الحكم في شيء من كتبنا، ولكن عروة لم يقنع بسماعه من مروان حتى بعث مروان شرطيا له إلى بسرة فسألها، ثم أتاهم فأخبرهم بما قالت بسرة، ثم لم يقنعه ذلك حتى ذهب عروة إلى بسرة فسمع منها، فالخبر عن عروة عن بسرة متصل ليس بمنقطع، وصار مروان والشرطي كأنهما زائدان في الإسناد، انظر النكت الظراف على تحفة الأشراف لابن حجر (ج٣/ ص٩٣) و(ج١١/ ص٣١٤) والحديث صححه أحمد محمد شاكر في تعليقه على الترمذي والألباني في صحيح الجامع الصغير (ج٢/ ص١١١٦) رقم ٦٥٥٤، وفي الإرواء برقم ١١٦، وفي تحقيقه للمشكاة حديث رقم ٣١٩، وصحيح النسائي (ج١/ ص٣٦) رقم ١٥٨.

(١) انظر شرح معاني الاثار لأبي جعفر الطحاوي (جـ١/ ص٧١).

قال: «الوضوء من مس الفرج»[1].

---

(١) المصدر السابق، (جـ١/ ص٧٢). ومستند من لم يوجب الوضوء من مس الذكر هو حديث صحيح، وقد أورده الإمام ابن رشد القرطبي في بداية المجتهد (ج١/ ص٧٨) قائلا: والحديث الثاني المعارض: حديث طلق بن علي -رضي الله عنه- قال: قدمنا على رسول الله ﷺ وعنده رجل كأنه بدوي، فقال: يا رسول الله ﷺ! ما تري في مس الرجل ذكره بعد أن يتوضأ؟ فقال النبي ﷺ: «هل هو إلا بضعة منك» خرجه أيضا أبو داود والترمذي وصححه كثير من أهل العلم الكوفيون وغيرهم». اهـ. يقول الباحث: وهذا الحديث أخرجه أبو داود في كتاب الطهارة، باب الرخصة في ذلك (حديث رقم ١٨٢-١٨٣) والترمذي في أبواب الطهارة، باب: ما جاء في ترك الوضوء من مس الذكر (حديث رقم ٨٥) والنسائي في كتاب الطهارة، باب ترك الوضوء من ذلك (برقم ١٦٥) (ج١/ ص١٠١) وابن ماجه في كتاب الطهارة وسننها، باب الرخصة في ذلك حديث رقم ٤٨٣ (ج١/ ص٢٧٨) وعن أبي أمامة برقم ٤٨٤، والإمام أحمد في المسند (ج٤/ ص٢٣) وابن حبان (ج٣/ ص١١١٩) كما في الإحسان، والدارقطني في السنن (ج١/ ص١٤٩-١٥٠) والحاكم في المستدرك (ج١/ ص١٣٩) وابن الجارود (ج١٧/ ص٢٠) والبيهقي (ج١/ ص١٣٤) والحازمي في الاعتبار (ص٤١-٤٢) وغيرهم، وانظر الكلام عليه في سنن الترمذي، وهوحديث دار حوله خلاف قديم، قال الحافظ ابن حجر في التلخيص الحبير (ج١/ ص١٢٥): حديث طلق بن علي: أن رسول الله ﷺ سئل عن مس الذكر في الصلاة؟ فقال: هل هو إلا بضعة منك، رواه أصحاب السنن، والدارقطني، وصححه عمرو بن علي الفلاس، وقال: هو عندنا أثبت من حديث بسرة، وروى عن ابن المديني أنه قال: هو عندنا أحسن من حديث بسرة، وقال الطحاوي: إسناده مستقيم غير مضطرب بخلاف حديث بسرة، وصححه أيضا ابن حبان، والطبراني، وابن حزم، وضعفه الشافعي وأبو حاتم، وأبو زرعة، والدارقطني والبيهقي وابن الجوزي، وادعى فيه النسخ ابن حبان، والطبراني وابن العربي، والحازمي، وآخرون، وأوضح ابن حبان وغيره ذلك، وقال البيهقي: يكفي في ترجيح حديث بسرة على حديث طلق أن حديث طلق لم يخرجه الشيخان ولم يحتجا بأحد من رواته، وحديث بسرة قد احتجا بجميع رواته، إلا أنهما لم يخرجاه، للاختلاف فيه على عروة، وعلي هشام بن عروة، وقد بينا أن ذلك الاختلاف لا يمنع من الحكم بصحته، وإن نزل على شرط الشيخين، وتقدم أيضا عن الإسماعيلي أنه ألزم البخاري إخراجه لإخراجه نظيره في الصحيح»اهـ. وقال الشيخ الألباني عن حديث طلق: وهو أحسن شيء في هذا الباب، وسنده صحيح، وقد صح القول به عن جماعة من الصحابة منهم ابن مسعود، وعمار بن ياسر، ولذلك خيّر الإمام أحمد بين الأخذ به أو بالذي قبله، وجمع شيخ الإسلام ابن تيمية بينهما بحمل الأول على المس بشهوة، وهذا على المس بدون شهوة، وفيه ما يشعر إلى هذا المعنى وهو قوله: .... بضعة منك....»اهـ. انظر صحيح سنن ابن ماجه (ج١/ ص٨٠) رقم ٣٩٢، وصحيح سنن النسائي (ج١/ ص٣٦) رقم ١٥٩، باب ١١٩، وتحقيقه للمشكاة رقم الحديث (٣٢٠، ج١) وصحيح سنن أبي داوود برقم ١٧٥.

وضعف هذا السند أيضاً وذكر أن عبدالله بن أبي بكر ليس بمتقن في حديثه، وذكر أدلة نقلية وعقلية إلى أن قال: عن الحسن عن خمسة من أصحاب رسول الله ﷺ منهم علي بن أبي طالب وعبد الله بن مسعود وحذيفة بن اليمان وعمران بن الحصين ورجل آخر أنهم كانوا لا يرون في مس الذكر وضوءاً. فبهذا نأخذ وهو قول: أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد بن الحسن -رحمهم الله تعالى-[1].

---

(١) المصدر السابق، (جـ١/ ص٧٩).

ومس الفرج للعلماء فيه أقوال:

١- السادة الحنفية: قال الكاساني: ولو مسّ ذكره بباطن كفّه من غير حائل لا ينتقض وضوءه عندنا، وعند الشافعي ينتقض، احتج بما روت بسرة بنت صفوان -رضي الله عنها- عن النبي ﷺ أنه قال: «من مس ذكره فليتوضأ» ولنا ما روى عن عمر وعلي وابن مسعود وابن عباس وزيد بن ثابت وعمران بن الحصين وحذيفة بن اليمان وأبي الدرداء وأبي هريرة -رضي الله عنهم- أنهم لم يجعلوا مس الذكر حدثا، حتى قال علي -رضي الله عنه-: «لا أبالي مسسته أو أرنبة أنفي» وقال بعضهم للراوي: «إن كان نجسا فاقطعه» ولأنه ليس بحدث بنفسه ولا سبب لوجود الحدث غالبا فاشبه مس الأنف، ولأن مس الإنسان ذكره مما يغلب وجوده، فلو جعل حدثا يؤدي إلى الحرج، وما رواه فقد قيل إنه ليس بثابت لوجوه (أحدها) أنه مخالف لإجماع الصحابة -رضي الله عنهم- وهو ما ذكرنا، (والثاني) أنه روى أن هذه الحادثة وقعت في زمن مروان بن الحكم فشاور من بقي من الصحابة فقالوا: لا ندع كتاب ربنا ولا سنة نبينا بقول امرأة لا ندري أصدقت أم كذبت؟!، (والثالث) أنه خبر واحد فيما تعم فيه البلوى، فلو ثبت لاشتهر، ولو ثبت فهو محمول على غسل اليدين، لأن الصحابة كانوا يستنجون بالأحجار دون الماء، فإذا مسوه بأيديهم كانت تتلوث خصوصا في أيام الصيف، فأمر بالغسل لهذا... والله أعلم. (انظر بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، (ج١/ ص١٤٨، ١٤٩))، لعلاء الدين أبي بكر بن مسعود الكاساني الحنفي، الناشر زكريا على يوسف، كراتشي).

٢- السادة المالكية: قال ابن عبدالبر في الاستذكار (ج١/ ص٣١٤) بعد ذكر حديث بسرة بنت صفوان: «إذا مس أحدكم ذكره فليتوضأ» وذكر الخلاف في الموضوع، ثم قال: وتحصيل المذهب عند أكثر المالكيين من أهل المغرب أن من مس ذكره بباطن الكف أو الراحة، أو بباطن الأصابع دون حائل انتقض وضوؤه، ومن مس ذكره بخلاف ذلك لم ينتقض وضوؤه...اهـ، وانظر حكاية أقوال العلماء مع الترجيح في بداية المجتهد ونهاية المعتضد للإمام ابن رشد القرطبي (ج١/ ص٧٦-٧٩) تحقيق أبي الزهراء حازم القاضي، الناشر مكتبة نزار مصطفى الباز بمكة المكرمة عام ١٤١٥هـ-١٩٩٥م.

٣- السادة الشافعية: قال الشيرازي: وأما مس الفرج فإنه إن كان ببطن الكف نقض الوضوء، لما روت بسرة بنت صفوان -رضي الله عنها- أن النبي ﷺ قال:=

أقول: هذا مذهب الحنفية، ومذهب الجمهور وهم المالكية والشافعية والحنابلة أنه ينقض الوضوء، ووصل بهم الأمر إلى أن يضّعفوا بعض أصحاب رسول الله ﷺ لأجل أن يصححوا ما عندهم فلم ينظروا إلى سابقة بسرة في الإسلام وقديم هجرتها وصحبتها النبي ﷺ، وقد حدثت بهذا في دار الهجرة والأنصار، وفي علوم الحديث: أن الصحابة كلهم عدول، صغاراً وكباراً. وهذا من الخطأ المحض، فليس هذا عدلا وإنصافا، بل تجنيا واعتسافا أن نجعل الحديث حنفيا أو شافعيا، فالأصل قول رسول الله ﷺ وما سواه تبعٌ له، اللهم اجعلنا من المتبعين لسنة نبيك محمد قولا وفعلا، قلبا وقالبا، ورحم الله الإمام مالك -رضي الله عنه- حينما قال قولة ذهبت مثلا: «كل منا يؤخذ من قوله ويُترك إلا صاحب هذا القبر» وأشار إلى قبر الحبيب المصطفى ﷺ. وفي معرفة السنن للإمام البيهقي: «الوضوء من مس الذكر» قال البيهقي: ومعروف عن عروة بن الزبير أنه صار إلى هذا الحديث، ثم قد روى عن عروة أنه سأل بسرة عن ذلك فصدقته بما قال، ثم روى بأسانيد صححها عن أبي هريرة وجابر بن عبدالله ومحمد بن عبدالرحمن بن ثوبان وزيد بن خالد الجهني، وعمر بن شعيب عن أبيه عن جده كلهم عن النبي ﷺ مثل حديث بسرة، وضعّف ما استدل به الطحاوي إلى أن قال: « إن هذا الشيخ لعله سمع شيئاً فلم يحكمه فأردت أن أبين خطأه في ذلك، وقد سكتُّ عن كثير من أمثال ذلك، فبين في كلامه أن علم الحديث لم يكن من صناعته، وإنما أخذ الكلمة

=«إذا مس أحدكم ذكره فليتوضأ» ثم فصل الإمام النووي في ذلك في المجموع شرح المهذب (ج٢/ ص٣٤-٤٣) وانظر روضة الطالبين له (ج١/ ص٧٥) طبع المكتب الإسلامي- بيروت، عام ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.

٤- السادة الحنابلة: قال الخرقي في تعداده النواقض «ومس الفرج» وقال الإمام ابن قدامة: عن أحمد فيه روايتان: ١- ينقض الوضوء، ٢- لا وضوء فيه، ورواية عن أحمد لا ينتقض الوضوء إلا بمسه قاصدا مسه، ولا فرق بين بطن الكف وظهره (انظر المغني، (ج١/ ص١٣٢)، لعبد الله بن أحمد بن محمد المغني، مع تحقيق الدكتور طه محمد الزيني، مكتبة القاهرة (عام ١٣٨٨هـ) وقال في أبو الحسن علاء الدين علي بن سلمان المرداوي في الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف (ج١/ ص٢٠٢) صححه وحققه محمد حامد الفقي، طبع مطبعة السنة المحمدية بالقاهرة، عام (١٣٧٦هـ): الصحيح من المذهب: «أن مس الذكر ينقض مطلقا».

بعد الكلمة من أهله ثم لم يحكمها»[1].

ثم قال البيهقي في ختام هذه المسألة: «والرجحان إنما يقع بوجود شرائط الصحة والعدالة في هؤلاء الرواة دون من خالفهم، وشرحها هنا يطول، فجعلت احتجاج صاحبي الصحيح بهم في سائر الروايات دون غيرهم ممن خالفهم علامة لمن عرف تقدمها في علم الحديث، فتبين بذلك صحة ما قال الشافعي رحمه الله من رجحان حديث بسرة على حديث قيس بن طلق من طريق الإسناد»[2].

قلت: وهكذا تجد في سائر مسائل الاختلاف، يقوّي الكلّ مذهبه ما وجد لذلك مساغاً مع حفظهم ودينهم، إلا أنه يظهر من أقوالهم وردودهم نوع من التعصب إلى المذهب، ولذا ترى أن كل واحد من الشيخين ذكر في آخر كلامه رجحان إمام مذهبه[3]، ونحن إذا ذكرنا أقوالهما لسنا في موضع الترجيح

---

(١) انظر معرفة السنن والآثار للبيهقي، (جـ١/ ص٤٠٦).

(٢) المصدر السابق، (جـ١/ ص٤١٤).

(٣) قلت: كان المسلمون في زمن النبي ﷺ يأخذون كل أمر من أمور الدين عنه مباشرة أو عمن أخذه عنه، وقد ترك النبي ﷺ بعده كتاب الله وسنته إلى يوم القيامة، وكان الصحابة -رضي الله عنهم- قد تمسكوا بهما وعضوا عليهما بالنواجذ، وإذا وقعت لهم واقعة استفتوا فيها أيّ مُفْت وجدوا، من غير تعيين مذهب بشرط أن لا يكون من أهل الأهواء والبدع، وكان أهل الحديث لاشتغالهم بالحديث والأثر قد حصل لهم من العلم في هذا الباب ما لا يحتاجون معه إلى شيء آخر في المسألة، وكان أهل العلم في القرون الثلاثة الخيرية يستفيدون من شيوخهم، وكان للملازمة بعضهم البعض وكثرة موافقاته ينسب إلى أحدهم، وهم كانوا على هذه الطريقة إلى ما قبل المائة الرابعة، حتى دب التقليد إلى صفوف العلماء والعامة ونشأ الخلاف والجدل وتعصب كل قوم لفقه مدرستهم وعلماء بلدهم، إلا أن علماء الحديث وفقهاءهم كانوا أشد الناس اتباعا لمنهج الصحابة والتابعين ومن تبعهم ولم يكونوا يتعصبون لأحد. وكان من فضل الله وإنعامه عليهم في الجملة اتفاقهم على أن القرآن والسنة هما المحجة البيضاء التي لا يزيغ عنها إلا هالك، ولم يوجد في كلام أحد من السلف أنه عارض القرآن بعقل، أو رأي وقياس ولا بذوق ووجد ومكاشفة.

'وكل من حاد عن طريق الصواب فهو إما لاحتجاجه بقياس فاسد أو نقل كاذب أو خطاب ألقي إليهم، اعتقدوا أنه من الله، وكان من إلقاء الشيطان فهذه الثلاثة هي عمدة من يخالف السنة (انظر الفتاوى الكبرى (ج١/ ص٣٧) ومجموع الفتاوى (ج١٤/ ص١١٢، وج١٣/ ص٦٨). وقد أبعد الله أهل الحديث بفضله ومنه=

=وكرمه عن هذه الطرق في الجملة، وهم من قال فيهم النبي ﷺ: «ما أنا عليه وأصحابي -وفي رواية: هي الجماعة،-يد الله على الجماعة»

يقول شيخ الإسلام: «ولهذا وصف الفرقة الناجية بأنها أهل السنة والجماعة، وهم الجمهور الأكبر، والسواد الأعظم» إلى أن قال: «إن أهل الحق والسنة لا يكون متبوعهم إلا رسول الله ﷺ الذي يجب تصديقه في كل ما أخبر، وطاعته في كل ما أمر، وليست هذه المنزلة لغيره من الأئمة، بل كل أحد من الناس يؤخذ من قوله ويترك إلا رسول الله ﷺ ».

إلى أن قال: «إن أحق الناس بأن تكون هذه الفرقة الناجية أهل الحديث والسنة، الذين ليس لهم متبوع يتعصبون له إلا رسول الله ﷺ، هم أعلم الناس بأقواله وأحواله وأعظمهم تمييزا بين صحيحها وسقيمها، وأئمتهم فقهاء فيها، وأهل معرفة بمعانيها، واتباعها لها: تصديقا وعملا وحبا، وموالاة لمن والاها، ومعاداة لمن عاداها، الذين يروون المقالات المجملة إلى ما جاء به من الكتاب والحكمة فلا ينصبون مقالة، ويجعلونها من أصول دينهم، وجمل كلامهم، وإن لم يكن ثابتة فيما جاء به الرسول ﷺ بل يجعلون ما بعث الرسول ﷺ من الكتاب والحكمة، هو الأصل الذي يعتقدونه ويعتمدونه. وما تنازع فيه الناس من المسائل... يردونه إلى الله ورسوله ويفسرون الألفاظ المجملة التي تنازع فيها أهل التفرق والاختلاف فما كان من معانيها موافقا للكتاب والسنة أثبتوه، وما كان منها مخالفا للكتاب والسنة أبطلوه، ولا يتبعون الظن وما تهوى الأنفس، فإن اتباع الظن جهل، واتباع هوى النفس بغير هدى من الله ظلم» (انظر مجموع الفتاوى، ج٣/ ص٣٤٥-٣٤٧).

ويعرف شيخ الإسلام «أهل الحديث» في مكان آخر فيقول: «ونحن لا نعني بأهل الحديث المقتصرين على سماعته، أو كتابته، أو روايته بل نعني بهم: كل من كان أحق بحفظه ومعرفته وفهمه ظاهرا وباطنا، واتباعه باطنا وظاهرا، وكذلك أهل القرآن.

وأدني خصلة هؤلاء: محبة القرآن والحديث، والبحث عنهما وعن معانيهما، والعمل بما علموه من موجبهما، ففقهاء الحديث أخبرُ بالرسول من فقهاء غيرهم، وصوفيتهم أتبع للرسول من صوفية غيرهم، وأمراؤهم أحق بالسياسة النبوية من غيرهم، وعامتهم أحق بموالاة الرسول من غيرهم» (انظر مجموع الفتاوى، ج٤/ ص٩٥)

وقد ذكر شيخ الإسلام طوائف المبتدعة من أهل التأويل والتخييل والتجهيل وذكر رجوع أكابر أهل الكلام إلى مذهب السلف بعد أن ذكر تخبطهم في باب العقيدة وجهلهم بالسنة، وقال: «وإذا كان الأمر كذلك فاعلم الناس بذلك أخصهم بالرسول وأعلمهم بأقواله وأفعاله وحركاته وسكناته ومدخله ومخرجه وباطنه وظاهره، وأعلمهم بأصحابه وسيرته وأيامه، وأعظمهم بحثا عن ذلك وعن نقلته، وأعظمهم تدينا به واتباعا له واقتداء به، هؤلاء هم أهل السنة والحديث: حفظا له، ومعرفة بصحيحه وسقيمه، وفقها فيه، وفهما يؤتيه الله إياه في معانيه، وإيمانا وتصديقا وطاعة وانقيادا واقتداء واتباعا مع ما يقترن بذلك من قوة عقلهم وقياسهم وتمييزهم وعظيم مكاشفاتهم ومخاطباتهم، فإنهم أسد الناس نظرا وقياسا ورأيا وأصدق الناس رؤيا وكشفا» (انظر مجموع الفتاوى، ج٤/ ص٨٥). وقد سئل عن=

=اجتهادهم وتقليدهم فأجاب وأفاد: «أما البخاري، وأبو داود فإمامان في الفقه من أهل الاجتهاد، وأما مسلم، والترمذي والنسائي وابن ماجه وابن خزيمة وأبو يعلى، والبزار ونحوهم فهم على مذهب أهل الحديث، ليسوا مقلدين لواحد بعينه من العلماء، ولا هم من الأئمة المجتهدين على الإطلاق بل هؤلاء يميلون إلى قول أئمة الحديث، كالشافعي، وأحمد وإسحاق وأبي عبيد، وأمثالهم، ومنهم من له اختصاص ببعض الأئمة كاختصاص أبي داود ونحوه بأحمد بن حنبل، وهم إلى مذاهب أهل الحجاز -كمالك وأمثاله- أميل منهم إلى مذاهب أهل العراق -كأبي حنيفة والثوري-.

وأما أبو داود الطيالسي فأقدم من هؤلاء كلهم، من طبقة يحيى بن سعيد القطان، ويزيد بن هارون الواسطي وعبد الله بن داود ووكيع بن الجراح، وعبد الله ابن إدريس ومعاذ بن معاذ، وحفص بن غياث وعبد الرحمن بن مهدي، وأمثال هؤلاء من طبقة شيوخ الإمام أحمد -رحمهم الله ورضي عنهم-. وهؤلاء كلهم يعظمون السنة والحديث، ومنهم من يميل إلى مذهب العراقيين كأبي حنيفة والثوري ونحوهما، كوكيع ويحيي بن سعيد، ومنهم من يميل إلى مذهب المدنيين، مالك ونحوه كعبد الرحمن بن مهدي. وأما البيهقي فكان على مذهب الشافعي: منتصرا له في عامة أقواله والدارقطني هو أيضا يميل إلى مذهب الشافعي وأئمة السنة والحديث لكن ليس هو في تقليد الشافعي كالبيهقي، مع أن البيهقي له اجتهاد في كثير من المسائل، واجتهاد الدارقطني أقوى منه، فإنه كان أعلم وأفقه منه» (انظر مجموع الفتاوى، ج٢٠/ ص٣٩-٤١، وعنه الشيخ طاهر الجزائري في توجيه النظر، ص١٨٤، ١٨٥). ومن فقهاء أهل الحديث أبو بكر النيسابوري الذي أثنى عليه شيخ الإسلام فقال: «أبو بكر النيسابوري إمام في الفقه والحديث، وكان له عناية بالأحاديث الفقهية وما فيها من اختلاف الألفاظ، وهو أقرب إلى طريقة أهل الحديث والعلم التي لا تعصب فيها لقول أحد من الفقهاء مثل أئمة الحديث المشهورين» (انظر مجموع الفتاوى، ج٢٤/ ص١٤٦).

وإزاء هؤلاء الأئمة الذين لا يتعصبون لمذهب معين وجد من أهل العلم من فيه نوع تعصب لرأي أو مذهب.

وقد ذكر شيخ الإسلام نماذج هؤلاء فذكر أصحاب أبي حنيفة بصدد بيان أن كل من استحكم في بدعته يرى أن قياسه يطرد وقال: «يروى عن أبي حنيفة أنه قال: لا تأخذوا بمقاييس زفر فإنكم إن أخذتم بمقاييسه حرمتم الحلال وحللتم الحرام.

فإن زفر كان كثير الطرد، لما يظنه من القياس، مع قلة علمه بالنصوص، وكان أبو يوسف نظيره بالعكس كان أعلم بالحديث منه، ولهذا توجد المسائل التي يخالف فيها زفر أصحابه عامتها قياسية، ولا يكون إلا قياسا ضعيفا عند التأمل وتوجد المسائل التي يخالف فيها أبو يوسف أبا حنيفة، واتبعه محمد عليها، عامتها ما اتبع فيها النصوص والأقيسة الصحيحة، لأن أبا يوسف رحل بعد موت أبي حنيفة، إلى الحجاز واستفاد من علم السنن التي كانت عندهم ما لم تكن مشهورة بالكوفة، وكان يقول: لو رأى صاحبي ما رأيت لرجع كما رجعت، لعلمه بأن صاحبه ما كان يقصد إلا اتباع الشريعة، ولكن قد يكون عند غيره من علم السنن=

بين المذهبين، وإنما لنثبت بذلك كلام شيخ الإسلام ابن تيمية في الشيخين: الطحاوي والبيهقي -رضي الله عنهما-، والله أعلم بالصواب.

المطلب الرابع: تعقبه للإمام أبي عبدالله الحاكم(1)

=ما لم يبلغه». قال: «وهذا أيضا حال كثير من الفقهاء بعضهم مع بعض، فيما وافقوا عليه من قياس لم يثبت صحته بالأدلة المعتمدة، فإن الموافقة فيه توجب طرده، ثم إنه لا لنصوص قد ينقضونه، والذين لا يعلمون النصوص يطردونه» (انظر مجموع الفتاوى، ج٤/ ص٤٧). كما ذكر منهج الإمام البيهقي والإمام الطحاوي فقال في البيهقي إنه أعلم أصحاب الشافعي بالحديث وأنصرهم للشافعي. (انظر مجموع الفتاوى، ج٣٢/ ص٢٤٠). وقال: «هو وغيره من أهل الحديث أعلم بأقوال الصحابة ممن ينقل أقوالا بلا إسناد». (انظر مجموع الفتاوى، ج٣٤/ ص٢٤٠)

وقال في موضع آخر: «والبيهقي يعزو ما رواه إلى الصحيح في الغالب، وهو من أقلهم استدلالا بالموضوع، لكن يروى في الجهة التي ينصرها من المراسيل والآثار ما يصلح للاعتضاد، ولا يصلح للاعتماد، ويترك في الجهة التي يضعفها ما هو أقوى من ذلك الإسناد». (انظر الرد على البكري، ص٢٠). وقال: «والبيهقي يروي في الفضائل أحاديث كثيرة ضعيفة، بل موضوعة كما جرت عادة أمثاله من أهل الحديث». (انظر منهاج السنة، ج٣/ص٨) طبعة بولاق المصرية. وقال في الإمام الطحاوي: «الطحاوي ليست عادته نقد الحديث كنقد أهل العلم، ولهذا روى في شرح معاني الآثار الأحاديث المختلفة وإنما يرجح ما يرجحه منها في الغالب من جهة القياس الذي رآه حجة ويكون أكثرها مجروحا من جهة الإسناد، لا يثبت ولا يتعرض لذلك، فإنه لم تكن معرفته بالإسناد كمعرفة أهل العلم به، وإن كان كثير الحديث فقيها عالما». (انظر منهاج السنة، ج٤/ص١٩٤، مبحث حديث رد الشمس لعلي). وذكرهما في موضع آخر فقال في البيهقي: «إنه لا يستوفي الآثار التي لمخالفيه كما يستوفي الآثار التي له وأنه يحتج بآثار لو احتج بها مخالفوه لأظهر ضعفها وقدح فيها». قال: «إنما أوقعه في هذا -مع علمه ودينه- ما أوقع أمثاله ممن يريد أن يجعل آثار النبي ﷺ لقول واحد من العلماء دون آخر، فمن سلك هذا السبيل دحضت حججه، وظهر عليه نوع من التعصب بغير الحق.

كما يفعل ذلك من يجمع الآثار ويتأولها في كثير من المواضع بتأويلات يبين فسادها لتوافق القول الذي ينصره، كما يفعله صاحب شرح الآثار أبو جعفر مع أنه يروي من الآثار أكثر مما يروي البيهقي، ولكن البيهقي ينقي الآثار، ويميز بين صحيحها وسقيمها أكثر من الطحاوي». (انظر مجموع الفتاوى، ج٢٤/ ص١٥٤)

(1) هو محمد بن عبدالله بن محمد بن حمدويه أبو عبدالله الحاكم الضبّي الحافظ، ويعرف بابن البيع من أهل نيسابور، وكان من أهل العلم والحفظ والحديث ولد سنة ٣٢١هـ. طاف الآفاق وصنف الكتب الصغار والكبار، منها المستدرك على الصحيحين وعلوم الحديث والإكليل وتاريخ نيسابور، روى عن خلق ومن مشايخه=

روى الإمام الحاكم في المستدرك عن أبي أيوب الأنصاري -رضي الله عنه- قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول لعلي بن أبي طالب -رضي الله عنه: «تقاتل الناكثين والقاسطين والمارقين بالطرقات والنهروانات وبالشعفات، قال أبو أيوب: قلت يا رسول الله مع من نقاتل هؤلاء الأقوام؟ قال: «مع علي بن أبي طالب»[1].

قال شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله-: وأما الحديث الذي يروى أنه أمر بقتل الناكثين والقاسطين والمارقين فهو حديث موضوع على النبي ﷺ[2].

قال الإمام الشوكاني -رحمه الله-، -بعد أن أورد هذا الحديث في «الفوائد المجموعة»-: في إسناده متروكان، وهو من قول أبي أيوب، وروى عن ابن مسعود وأبي سعيد رضي الله عنهما»[3].

قلت: إن شيخ الإسلام ابن تيمية لما رأى الحاكم يذكر في كتابه «المستدرك على الصحيحين» مثل هذه الأحاديث أشار في كتاباته مراراً إلى أن تصحيح الحاكم ليس معتمداً وأن تصحيح ابن حبان في صحيحه وأبو عبدالله المقدسي في مختاره خير منه وأصح -كما مر معنا-.

وقال في المجموع: عن عائشة -رضي الله عنها- أن النبي ﷺ كان

=الدارقطني وابن أبي الفوارس وغيرهما. قال الخطيب: كان ابن البيع يميل إلى التشيع، وقال أبو عبدالرحمن السلمي: دخلت على الحاكم وهو مختف من الكرامية فقلت له: لو خرجت حديثاً في فضائل معاوية لاسترحت مما أنت فيه، فقال: لا يجيء من قلبي.. لا يجيء من قلبي. توفي رحمه الله سنة ٤٠٥هـ. (انظر ترجمته في البداية والنهاية ج١١/ ٣٥٥). وانظر طبقات الحفاظ للسيوطي (ص٤٠٩، رقم٩٢٩) وانظرترجمته في وفيات الأعيان (ج١/ ص٤٨٤-٤٨٥) ولسان الميزان (ج٥/ ص٢٣٣-٢٣٤) وتذكرة الحفاظ (ج٣/ ص٢٢٨-٢٣٣) وطبقات الشافعية لابن السبكي (ج٣/ ص٦٤-٧٢)

(١) انظر المستدرك على الصحيحين لأبي عبدالله الحاكم، (جـ٣/ ص١٣٩-١٤٠). عن أبي أيوب الأنصاري -رضي الله عنه- وقال الذهبي: قلت: لم يصح، وساقه الحاكم بإسنادين مختلفين إلى أبي أيوب، ضعيفين».

(٢) راجع منهاج السنة النبوية لابن تيمية، (جـ٦/ ص١١٢) طبع جامعة الإمام.

(٣) انظر الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة للشوكاني، (ص٣٨٣). وذكره ابن عراق الكناني في تنزيه الشريعة (ج١/ ص٣٨٧) وضعّفاه.

يصلي فأتاه الشيطان فأخذه ﷺ فصرعه فخنقه، قال رسول الله ﷺ: «حتى وجدت برد لسانه على يدي، ولولا دعوة سليمان لأصبح ذلك موثقاً حتى يراه الناس»[1]. قال: أخرجه النّسائي وإسناده على شرط البخاري، كما ذكر ذلك أبو عبدالله المقدسي في مختاره الذي هو خير من صحيح الحاكم[2].

وفي المجموع أيضاً: روى سعيد بن منصور في سننه أن عبدالله بن حسن بن حسن بن علي بن أبي طالب رأي رجلا يكثر الاختلاف إلى قبر النبي ﷺ، قال له: «يا هذا إن رسول الله ﷺ قال: لا تتخذوا قبري عيداً

---

(١) الحديث أخرجه النسائي في السنن الكبرى عن إسحاق بن إبراهيم عن يحيى بن آدم عن أبي بكر بن عياش عن حصين بن عبدالرحمن عن عبيد الله بن عبدالله عن عائشة -رضي الله عنها-. انظر تحفة الأشراف (ج١/ ص٤٧٩) حديث رقم (١٦٣٠٧) وهو إسناد صحيح. وبلفظ يقارب هذا اللفظ أخرجه الشيخان عن أبي هريرة -رضي الله عنه- فالبخاري في ٨-كتاب الصلاة، ٧٥-باب الأسير أو الغريم يربط في المسجد، حديث رقم (٤٦١)، و٦٠-كتاب الأنبياء، باب (٤٠) حديث رقم (٣٤٢٣) و٦٥-كتاب التفسير، سورة «ص»، باب٢، حديث رقم (٤٨٠٨) ومسلم في كتاب المساجد، حديث رقم (٣٩) (ج١/ ص٣٨٤) وأحمد في المسند (ج٢/ ص٢٩٨) (تصوير دار صادر بيروت) ودلائل النبوة لأبي نعيم أحمد الأصبهاني (ج٢/ ص٤٧٤) (دار المعرفة، بيروت) وأخرجه الإمام أحمد عن أبي سعيد الخدري -رضي الله عنه- (ج٣/ ص٨٢-٨٣) وأبو داود في سننه، ١٠٧-باب الدنو من السترة، حديث رقم (٦٩٩) (ج١/ ص٤٤٨-٤٤٩) من طريق أبي أحمد الزبيري، أخبرنا مسرة بن معبد اللخمي قال: حدثني أبو عبيد صاحب سليمان... حدثني أبو سعيد الخدري أن رسول الله ﷺ... وذكر أحمد الحديث بطوله، واقتصر أبو داود على قوله: «فمن استطاع منكم أن لا يحول بينه وبين قبلته أحد فليفعل» ورجال الإسناد كلهم ثقات إلا مسرة بن معبد، فإنه صدوق له أوهام كما قال الحافظ في التقريب (ج٢/ ص٢٤٢) وقال الذهبي في الكاشف (ج٣/ ص١٣٦): «وثق» وقال ابن حبان في المجروحين (ج٣/ ص٤٢): كان ممن ينفرد عن الثقات بما ليس من أحاديث الأثبات على قلة روايته، لا يجوز الاحتجاج به إذا انفرد» وقال أبو حاتم: «شيخ ما به بأس» ويشهد له حديث أبي هريرة وعائشة فيرتقي بهما إلى درجة الحسن، وقد أخرج مسلم حديثا يقارب هذا اللفظ عن أبي الدرداء في ٥٠-كتاب المساجد، ٨-باب جواز لعن الشيطان في أثناء الصلاة، حديث (٤٠) (ج١/ ص٣٨٥) والنسائي كذلك (ج٣/ ص١٢-١٣) كتاب السهو، باب لعن إبليس والتعوذ بالله منه في الصلاة وقد أورد شيخ الإسلام جميع هذه الروايات في قاعدة جليلة في التوسل والوسيلة (ص٢٦، ٢٧)

(٢) انظر مجموع فتاوى ابن تيمية، (جـ١/ ص١٧٠). وانظر قاعدة جليلة (ص٢٦، ٢٧، ٧٤) ففيها جميع الروايات.

وصلّوا عليّ حيثما كنتم فإن صلاتكم تبلغني» فما أنت ورجل بالأندلس إلا سواء. قال شيخ الإسلام: «وروى هذا المعنى عن علي بن الحسين زين العابدين عن أبيه عن علي بن أبي طالب، ذكره أبو عبدالله المقدسي الحافظ في مختاره الذي هو أصح من صحيح الحاكم[1].

قلت: إن شيخ الإسلام ابن تيمية لاعتماده كثيراً على ذاكرته قد يغلط ويهم في أقوال العلماء وحكمهم في الأحاديث، ومن ذلك ما قال في حديث الطير[2]: قال أبو موسى المديني: قد جمع غير واحد من الحفاظ طرق أحاديث الطير للاعتبار والمعرفة، كالحاكم النيسابوري وأبي نعيم وابن مردويه، وسئل الحاكم عن حديث الطير فقال: لا يصح[3].

أقول: لم يعترض ابن تيمية على أبي موسى في نقله هذا، بل يبدو أنه كان يرى ذلك ولم ير تصحيح الحاكم للحديث وردّ العلماء عليه: كالخطيب البغدادي وابن طاهر المقدسي وغيرهما، قال الخطيب: كان ابن البيع يميل إلى التشيع فحدثني أبو إسحاق الأرموي قال: جمع أبو عبدالله الحاكم أحاديث زعم أنها صحاح على شرط البخاري ومسلم يلزمهما إخراجها في صحيحيهما، فمنها حديث الطير، «ومن كنت مولاه فعلي مولاه»[4] فأنكر عليه أصحاب الحديث ذلك ولم يلتفتوا إلى قوله ولاموه في فعله.[5] وقال في مجموع

---

(١) انظر مجموع فتاوى ابن تيمية، (جـ١/ ص٢٣٨).

(٢) روى الترمذي في المناقب-مناقب علي رضي الله عنه- (ج٥/ ص٣٠٠) رقم (٣٩٨٧) عن أنس رضي الله عنه قال: كان عند النبي ﷺ طير فقال: اللهم ائتني بأحبّ خلقك إليك يأكل معي هذا الطير، فجاء علي فأكل معه، قال الترمذي: هذا حديث غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه من حديث السدي، وقد روى هذا الحديث من غير وجه عن أنس. ورواه أيضاً الحاكم في المستدرك (جـ٣/ ص١٣٠)، واعترض عليه كثير من أهل الحديث كالذهبي وابن الجوزي وغيرهما.. وقال الشيخ الألباني في ضعيف سنن الترمذي «ضعيف» (ص٥٠٠) رقم (٧٧٣) وكذلك حكم عليه في المشكاة برقم (٦٠٨٥).

(٣) انظر منهاج السنة النبوية لابن تيمية، جـ(٧/ ص٣٧١).

(٤) سبق الكلام على هذا الحديث تحقيقا وتخريجا.

(٥) انظر مستدرك الحاكم مع تلخيص الذهبي، (جـ٣/ ص١٣٠)، والبداية والنهاية لابن كثير في ترجمة الحاكم، (جـ١١/ ص٣٥٥).

الفتاوى: عن عمر بن الخطاب مرفوعاً وموقوفاً عليه: «إنه لما اقترف آدم الخطيئة قال: ياربّ، أسألك بحق محمد لما غفرت لي، قال: وكيف عرفت محمداً؟ قال: لأنك لمّا خلقتني بيدك ونفخت فيّ من روحك، رفعت رأسي فرأيت على قوائم العرش مكتوباً: لا إله إلا الله محمد رسول الله، فعلمت أنك لم تضف إلى اسمك إلا أحبّ الخلق إليك، قال «صدقت يا آدم، ولولا محمد ما خلقتك»[1].

قال ابن تيمية: «رواه الحاكم في مستدركه من حديث عبدالله بن مسلم الفهري[2] عن إسماعيل بن سلمة[3] عن عبدالرحمن بن زيد. قال الحاكم: «وهو أول حديث ذكرته لعبد الرحمن في هذا الكتاب، وهو صحيح». قال الإمام ابن تيمية -رحمه الله-: ورواية الحاكم لهذا الحديث مما أنكر عليه فإنه نفسه قال في كتاب «المدخل إلى معرفة الصحيح من السقيم»[4]: «عبدالرحمن

---

(١) رواه الحاكم في كتاب «تواريخ المتقدمين من الأنبياء والمرسلين» (جـ٢/ ص٦١٥). وقال عقبة: «وهذا حديث صحيح الإسناد»، وقال الذهبي معلقاً عليه: قلت: «بل موضوع، وعبد الرحمن واه» (انظر التلخيص بذيل المستدرك، جـ٢/ ٦١٥).

(٢) أبو الحارث، روى عن إسماعيل بن مسلمة بن قعنب، عن عبدالرحمن بن زيد ابن أسلم خبرا باطلا، فيه: يا آدم، لولا محمد ما خلقتك، رواه البيهقي في دلائل النبوة، انظر الميزان للذهبي (ج٢/ ص٥٠٤) وقال الحافظ ابن حجر في اللسان (ج٣/ ص٣٦٠) بعد نقله لكلام الذهبي السابق: «قلت: لا أستبعد أن يكون هو الذي قبله، فإنه من طبقته» والذي قبله هو: عبدالله بن مسلم بن رشيد عن الليث ذكره ابن حبان وقال: متهم بوضع الحديث، وقال: حدثنا عنه جماعة يضع على الليث ومالك وابن لهيعة، لا يحل كتب حديثه، انتهى.. وبقية كلامه: «وهذا شيخ لا يعرفه أصحابنا وإنما ذكرته لئلا يحتج له من أصحاب الرأي، لأنهم كلهم كتبوا عنه» وانظر كتاب المجروحين (ج٢/ ص٤٤) وعبارته: «وإنما ذكرته لئلا يحتج به واحد من أصحاب الرأي على من لم يتبحر في العلم من أصحابنا فيوهمه أنه كان ثقة... الخ. وقال الذهبي في تلخيص المستدرك (ج٢/ص٦١٥) تعليقا على هذا الحديث: قلت: رواه ابن مسلم الفهري، ولا أدري من ذا عن إسماعيل بن مسلمة عنه»

(٣) هو إسماعيل بن مسلمة بن قعنب أبو بشر الحارثي القعنبي المدني(ت٢٨٩هـ) من الطبقة التاسعة، أخرج له ابن ماجه، صدوق يخطئ، انظر التقريب (ج١/ ص٧٥) والكاشف (ج١/ ص١٢٩) والجرح والتعديل (ج٢/ ص٢٠١) والثقات (ج٨/ ص٦٩)

(٤) انظر المدخل إلى معرفة الصحيح من السقيم للحاكم (ج١/ ص١٥٤) رقم (٩٧) طبع مؤسسة الرسالة-بيروت، عام(١٤٠٤هـ-١٩٨٤م).

ابن زيد بن أسلم روى عن أبيه أحاديث موضوعة لا تخفى على من تأملها من أهل الصنعة أن الحمل فيها عليه». قلت: وعبد الرحمن بن زيد بن أسلم ضعيف باتفاقهم يغلط كثيرا، ضعفه أحمد بن حنبل[1] وأبو زرعة وأبو حاتم[2] والنسائي[3] والدارقطني[4] وغيرهم، وقال أبو حاتم بن حبان: «كان يقلب الأخبار وهو لا يعلم، حتى كثر ذلك في روايته، من رفع المراسيل وإسناد الموقوف فاستحق الترك»[5]. وقال مردفا: «أما تصحيح الحاكم لمثل هذا الحديث وأمثاله، فهذا مما أنكره عليه أئمة العلم بالحديث وقالوا: إن الحاكم يصحح أحاديث وهي موضوعة مكذوبة عند أهل المعرفة بالحديث كما صحح حديث زريب بن ثرملا[6]، الذي فيه ذكر وصي المسيح، وهو كذب باتفاق

---

(١) انظر العلل للإمام أحمد بن حنبل (ج١/ ص٢٦٥) طبع أنقرة عام (١٩٦٣) والجرح والتعديل (ج٥/ ص٢٣٣، ٢٣٤).

(٢) انظر الجرح والتعديل، الموضع السابق.

(٣) انظر الضعفاء والمتروكين للدارقطني (ص٢٧٠) رقم (٣٣١) وانظر الضعفاء للنسائي (ص١٥٨، رقم ٣٧٧) طبع مؤسسة الكتب الثقافية- بيروت عام ١٤٠٥هـ.

(٤) انظر الضعفاء والمتروكين (ص٢٧٠، رقم ٣٣١) لأبي الحسن علي بن عمر الدارقطني (ت٣٨٥هـ) تحقيق موفق بن عبدالله ابن عبدالقادر، طبع مكتبة المعارف بالرياض، الأولى عام ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م).

(٥) انظر المجروحين لابن حبان (ج٢/ ص٥٧) وكذلك المغني في الضعفاء للذهبي (ج١/ ص٣٨٠) وتقريب التهذيب (ج١/ ص٤٠٨) وهو ضعيف من الثامنة مات سنة ٨٢هـ كما ذكر ابن حجر.

(٦) قال الحافظ في الإصابة (ج١/ ص٥٦١): «زريب -بالتصغير- ابن ثرملا، ذكره الطبري في الصحابة، وروى البارودي من طريق عبدالله بن معروف، عن أبي عبدالرحمن الأنصاري، عن محمد بن حسين بن بن علي، أن سعد بن أبي وقاص -رضي الله عنه- لما فتح حلوان، مر برجل من الأنصار يقال له: جعونة ابن نضلة، بشعب فحضرت الصلاة، فتوضأ ثم أذن، فأجابه صوت، فنظر فلم ير شيئا فأشرف عليه رجل من كهف، شديد بياض الرأس واللحية، فقال: من أنت؟ قال: أنا زريب بن ثرملا، من حواري عيسى ابن مريم، وقد أردت الوصول إلى محمد رسول الله ﷺ فحالت بيني وبينه فارس، فأنا أشهد أن لا إله إلا الله وأن محمدا رسول الله، فانطلق جعونة، فأخبر سعدا، فكتب سعد إلى عمر -رضي الله عنهما- فكتب عمر: اطلب الرجل، فابعث به إليّ، فتتبعوا الشعاب والأودية، فلم يروا له أثرا».

أهل المعرفة كما بين ذلك البيهقي[1] وابن الجوزي[2] وغيرهما[3]، وكذلك أحاديث كثيرة في مستدركه يصححها وهي عند أئمة أهل العلم بالحديث موضوعة، ومنها ما يكون موقوفا يرفعه، ولهذا كان أهل العلم بالحديث لا يعتمدون على مجرد تصحيح الحاكم، وإن كان غالب ما يصححه فهو صحيح، لكن هو في المصححين بمنزلة الثقة الذي يكثر غلطه، وإن كان الصواب أغلب عليه، وليس فيمن يصحح الحديث أضعف من تصحيحه، بخلاف أبي حاتم بن حبان البستي، فإن تصحيحه فوق تصحيح الحاكم وأجل قدرا[4].

وكذلك تصحيح الترمذي والدارقطني وابن خزيمة وابن منده وأمثالهم

---

(١) انظر الدلائل (ج٥/ ص٤٢٥-٤٢٨) وهي قصة طويلة، رواها من طريقين: الأولى- من طريق عبدالرحمن بن إبراهيم الراسبي، عن مالك بن أنس، عن نافع، عن ابن عمر، والثانية- من طريق ابن لهيعة، عن مالك بن أزهر عن نافع به، قال البيهقي عقب الرواية الأولى: قال أبو عبدالله الحافظ: كذا قال عبدالرحمن بن إبراهيم الراسبي، عن مالك بن أنس، ولم يتابع عليه، وإنما يعرف هذا الحديث لمالك بن الأزهر، عن نافع وهو رجل مجهول لا يسمع بذكره في غير هذا الحديث، ثم قال عقب الثانية: «هذا الحديث بهذا الإسناد أشبه وهو ضعيف بمرة».

(٢) أوردهما ابن الجوزي في الموضوعات (ج١/ ص٢٠٩-٢١٣) من الطريقين السابقين، ثم رواه من طريق عبيد الله بن يحيى عن أبي جعفر محمد بن علي، قال: لما ظهر سعد على حلوان العراق، وذكر القصة، وعبيد الله بن يحيى، لم أقف له على ترجمة، ثم قال ابن الجوزي: «ورواه أبو بكر الأنباري من حديث عبدالله بن عمرو بن عبدالرحمن، وهو مجهول، وحديث زريب حديث باطل، لا أصل له وأكثر رواته مجاهيل لا يعرفون، أما رواية الراسبي عن مالك، فليس من حديث مالك: «روى الراسبي عن مالك هذا الحديث المنكر» ثم نقل عن الأئمة كلامهم في ابن لهيعة، وذكر القصة ابن عراق في تنزيه الشريعة (ج١/ ص٢٣٩-٢٤١) ونقل في نقدها كلام العلماء.

(٣) منهم أبو نعيم في الدلائل (ج١/ ص١٢٤-١٢٦) من طريق عبدالرحمن الراسبي ولم أر له تعقبا على القصة لكن ابن عراق قال: «وقال أبو نعيم في الراسبي: فيه ضعف ولين» وقال الذهبي في الميزان (ج٢/ ص٥٤٥-٥٤٦) عبدالرحمن بن إبراهيم الراسبي، عن مالك أتى بخبر باطل طويل، وهو المتهم به، وذكر طرفا في القصة.

(٤) عبارة الترمذي في السنن (ج٥/ ص٧٣٨)، ٥١-كتاب العلل: «ولم أر أحدا، بالعراق ولا بخراسان، في معنى العلل والتاريخ ومعرفة الأسانيد كبير أحد أعلم من محمد بن إسماعيل» قال هذا بعد أن ذكر أبا زرعة وعبد الله بن عبدالرحمن الدارمي -رضي الله عنهم وألحقنا بهم-.

فيمن يصحح الحديث، فإن هؤلاء وإن كان في بعض ما ينقلونه نزاع فهم أتقن في هذا الباب من الحاكم.

ولا يبلغ تصحيح الواحد من هؤلاء مبلغ تصحيح مسلم، ولا يبلغ تصحيح مسلم مبلغ تصحيح البخاري. بل كتاب البخاري أجل ما صنف في هذا الباب، والبخاري من أعرف خلق الله بالحديث وعلله مع فقهه فيه. و قد ذكر الترمذي أنه لم ير أحدا أعلم بالعلل منه»[1].

قلت: الأمر كما قاله شيخ الإسلام، فإن هذا الحديث موضوع كما قال الإمام الذهبي في التلخيص، قال-بعد أن نقل تصحيح الحاكم لهذا الحديث-: «بل موضوع، وعبد الرحمن بن زيد واهٍ، وعبد الله بن مسلم الراوي عن إسماعيل بن سلمة مجهول»[2].

تعقُّب على حديث آخر: «روى الحاكم في المستدرك، قال: أخبرني أبو بكر بن إسحاق أنبأ محمد بن أيوب ثنا يوسف بن موسى ثنا عبدالملك بن هارون بن عنترة عن أبيه عن جده عن سعيد بن جبير عن ابن عباس قال: كانت يهود خيبر تقاتل غطفان فكلما التقوا هُزمت يهود، فعاذت بهذا الدعاء: اللهم إنا نسألك بحق محمد النبي الأمي الذي وعدتنا أن تخرجه لنا آخر الزمان إلا نصرتنا عليهم، فكانوا إذا دعوا بهذا الدعاء هزموا غطفان. فلما بعث الله النبيّ ﷺ كفروا به، فأنزل الله تعالى: **﴿وكانوا من قبل يستفتحون على الذين كفروا فلما جاءهم ما عرفوا كفروا به﴾** (البقرة:٨٩). قال الحاكم: أدت الضرورة إلى إخراجه في التفسير وهو غريب من حديثه»[3].

---

(١) انظر مجموعة فتاوى ابن تيمية (ج١/ ص٢٥٣-٢٥٥) وقاعدة جليلة (ص٨٤، ٨٥، ٨٦)

(٢) تلخيص الإمام الذهبي لمستدرك الحاكم، (انظر ذيل المستدرك جـ٢/ ٦١٥).

(٣) رواه الحاكم في المستدرك، في كتاب التفسير، (جـ٢/ ص٢٦٣). وقال الذهبي في التلخيص معلقاً عليه: «قلت لا ضرورة في ذلك، فعبد الملك متروك هالك... وقال يحيى بن معين: كذاب»، انظر التاريخ رواية الدوري برقم (١٦٨٨) (ج٢/ ص٣٧٦) في الترتيب، وفي الجرح والتعديل (ج٥/ ص٣٧٤) قال أبو حاتم: متروك ذاهب الحديث، وقال ابن حبان في المجروحين (ج٢/ ص١٣٣): يضع الحديث، لا يحل كتب حديثه إلا على جهة الاعتبار»وقال الحافظ أبو إسحاق السعدي إبراهيم=

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: وأما الحديث الذي يروى عن عبدالملك بن هارون بن عنترة عن أبيه عن سعيد بن جبير عن ابن عباس قال: «كانت يهود خيبر... الخ» رواه الحاكم في مستدركه، وهذا مما أنكره عليه العلماء، فإن عبدالملك بن هارون من أضعف الناس، وهو عند أهل العلم بالرجال متروك، بل كذاب[1]. قلت: الأمر كما قاله ابن تيمية، فإنه قد جاء في ميزان الاعتدال في ترجمة عبدالملك هذا: عبدالملك بن هارون بن عنترة، عن أبيه، قال الدارقطني: هما ضعيفان. وقال يحيى بن معين: كذاب. وقال أبو حاتم: متروك. وقال ابن حبان: يضع الحديث، وهو الذي يقال له: عبدالملك بن أبي عمرو، روى عن أبيه عن جده عن علي مرفوعاً «أربعة أبواب من أبواب الجنة مفتحة: الاسكندرية وعسقلان وقزوين وعبادان، وفضل جدة على هؤلاء كفضل بيت الله على سائر البيوت»[2].

أقول: إلا أن الحاكم هنا لم يلزم على الشيخين تخريجه، وقد نص أيضاً أنه غريب، فلا أدري أهو يقصد بالغرابة معناه، أم يقصد بالغرابة ما يعرفه أهل مصطلح الحديث.

والخلاصة، أنه يتبين لنا أن شيخ الإسلام متمكن في الحكم على الرجال، منصف، عارف بدرجات مصنفاتهم، وله اطلاع واسع في هذا يكاد يكون عديم النظير في زمانه. والله أعلم بالصواب.

=ابن يعقوب بن إسحاق الجوزجاني (ت٢٥٩هـ) وترجمته في تذكرة الحفاظ (ج٢/ ص٢٤٩) والتهذيب لابن حجر (ج١/ ص١٨١): «دجال كذاب» انظر أحوال الرجال (ص٦٨) رقم (٧٧) وقال النسائي: متروك، انظر لضعفاء والمتروكين (ص١٦٦) رقم (٤٠٥) وقال البخاري: منكر الحديث، انظر الضعفاء (ص١٤٨) رقم (٢١٨) وقال أحمد بن حنبل: ضعيف، انظر العلل ومعرفة الرجال (ج١/ ص٣٨٤) وقال ابن عدي: له أحاديث لا يتابعه عليها أحد» انظر الكامل (ج٥/ ص١٩٤٢) وقال الدارقطني في الضعفاء والمتروكين (٢٨٩) رقم (٣٦٢): «هو وأبوه ضعيفان»

(١) انظر مجموع فتاوى ابن تيمية، (جـ١/ ص٢٩٩). وانظر قاعدة جليلة (ص١١٥-١١٦)

(٢) انظر ميزان الاعتدال، للإمام الذهبي، (جـ٣/ ص٣٨٠). ومن العجب أن الحاكم قد أورد عبدالملك في قسم الضعفاء من كتابه المدخل (ج١/ ص١٧٠) رقم (١٢٩) وقال فيه: «روى عن أبيه أحاديث موضوعة».

المطلب الخامس: تعقبه للإمام ابن حزم[1] الظاهري -رحمه الله

إن شيخ الإسلام ابن تيمية كثيراً ما يمدح الإمام أبا محمد بن حزم في كتبه لما يحب الحديث ويعظم أهله، وقد قال في عداد من مدحهم: «وكان في وقت السلاجقة من الوزراء مثل: «نظام الملك» ومن العلماء مثل «أبي المعالي الجويني» فصاروا بما يقيمونه من السنة ويردونه من بدعة هؤلاء ونحوهم لهم مكانة عند الأمة بحسب ذلك وكذلك أبو محمد بن حزم فيما صنفه من الملل والنحل، إنما يستحمد بموافقة السنة والحديث مثل ما ذكره في مسائل القدر والإرجاء، بخلاف ما انفرد به من قوله في « التفضيل بين الصحابة» وكذلك ما ذكره في باب الصفات، فإنه يستحمد فيه بموافقه أهل السنة والحديث، لكونه يثبت الأحاديث الصحيحة ويعظم السلف وأئمة الحديث، ويقول: إنه موافق للإمام أحمد في مسألة القرآن وغيرها، ولا ريب أنه موافق له ولهم في بعض ذلك».[2] وقال أيضا: «وكذلك الذين تكلموا في الحديث والرجال ليميزوا بين هذا وهذا لأجل معرفة الحديث كما يفعل أبو أحمد بن عدي، وأبو حاتم

---

(١) هو الإمام الحافظ العلامة أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي القرطبي، مولى يزيد بن أبي سفيان الأموي، أصل جده من فارس، أسلم وخلف المذكور، وهو أول من دخل بلاد المغرب منهم، وكانت بلدهم قرطبة فولد ابن حزم هذا بها سنة ٣٨٤هـ. فقرأ القرآن واشتغل بالعلوم النافعة الشرعية وبرز فيها وفاق أهل زمانه وصنف الكتب المشهورة، يقال: إنه صنف أربعمائة مجلد، وكان أديباً شاعراً طبيباً فصيحاً، له في الطب والمنطق كتب، وكان من بيت رئاسة ووجاهة ومال وثروة، وكان مصاحباً للشيخ ابن عبدالبر ومناوئاً للشيخ أبي الوليد الباجي، وكان كثير الوقيعة في العلماء بلسانه وقلمه فأورثه ذلك حقداً في قلوب أهل زمانه، وما زالوا حتى بغضوه إلى ملوكهم فطردوه عن بلاده. والعجيب كل العجب أنه كان ظاهرياً حائراً في الفروع لا يقول بشيء من القياس الجلي وغير الجلي، وهذا هو الذي وضعه عند العلماء وأدخل عليه خطأً كبيراً في نظره وتصرفه، وكان مع هذا أشدّ الناس تأويلاً في آيات الأصول وآيات الصفات وأحاديث الصفات، لأنه كان قد تضلع أولاً من علم المنطق. مات سنة٤٥٦هـ. (انظر البداية والنهاية لابن كثير، جـ١٢/ ص٩١)، وانظر الإعلام بوفيات الأعلام للذهبي (ص١٨٩) وسير أعلام النبلاء (ج١٨/ ص١٨٤) ووفيات الأعيان (ج١/ ص٣٤٠) ونفح الطيب (ج١/ ص٣٦٤).

(٢) انظر مجموع فتاوى ابن تيمية، (جـ٤/ ص١٨-١٩). وانظر تذكرة الحفاظ (ج٣/ ص١١٤٦) ولسان الميزان (ج٤/ ص١٩٨)

البستي، وأبو الحسن الدارقطني، وأبو بكر الإسماعيلي، وكما قد يفعل ذلك أبو بكر البيهقي، وأبو إسماعيل الأنصاري، وأبو القاسم الزنجاني، وأبو عمرو ابن عبدالبر، وأبو محمد بن حزم، وأمثال هؤلاء... »الخ[1].

أقول: «قد عقد الإمام ابن حزم في كتابه: « الفصل في الملل والنحل» باباً عنوانه: «الكلام في وجوه الفضل والمفاضلة بين الصحابة» ثم عدد ابن حزم مذاهب الناس واختلافهم في ذلك فذكر أقوال الصحابة وأهل الكلام بعدهم إلى أن عدّ أكثر من أربعة أقوال، ثم قال: والذي نقول به وندين الله تعالى عليه ونقطع على أنه الحق عند الله عزّ وجلّ أن أفضل الناس بعد الأنبياء عليهم السلام نساء رسول الله ﷺ ثم أبو بكر رضي الله عنه»[2]. وهذه من مسائله الشاذة التي خالف فيها إجماع أهل السنة والجماعة. ويقول ابن تيمية في مكان آخر: ولطريقة أبي المعالي كان أبو محمد يتبعه في فقهه وكلامه، لكن أبا محمد كان أعلم بالحديث وأتبع له من أبي المعالي وبمذاهب الفقهاء، وأبو المعالي أكثر اتباعاً للكلام، وهما في العربية متقاربان[3].

أقول: وهكذا يعطي ابن تيمية أهل الفضل حقهم ويمدحهم ويحمدهم في مواضعه، ولا يلزم من ذلك أن لا ينتقدهم في مواقع النقد، فإنه ردّ على ابن حزم في مسألة المفاضلة بين الصحابة فقال: «وأما نساء النبي ﷺ فلم يقل إنهن أفضل من العشرة إلا أبو محمد بن حزم، وهو قول شاذّ لم يسبقه إليه أحد، وأنكره عليه من بلغه من أعيان العلماء، ونصوص الكتاب والسنة تبطل هذا القول»[4].

ثم قال بعد هذا بقليل كلاماً جميلاً يدلك على اتصاف ابن تيمية بالأدب العظيم وبالإنصاف العديم النظير، قال: «وبالجملة، فهذا قول شاذّ لم يسبق إليه أحد من السلف، وأبو محمد مع كثرة علمه وتبحره، وما يأتي به من الفوائد

---

(١) انظر قاعدة جليلة في التوسل والوسيلة (ص٨٩)

(٢) انظر الفصل في الملل والأهواء والنحل، لابن حزم، (جـ٤/ ص١٨١-١٨٣).

(٣) انظر مجموع فتاوى ابن تيمية، (جـ٤/ ص٨٨).

(٤) المصدر السابق، (جـ٤/ ص٣٩٥).

العظيمة، له من الأقوال المنكرة الشاذّة ما يعجب منه كما يعجب مما يأتي به من الأقوال الحسنة الفائقة»[1].

قال ابن حزم -في الكلام عن الصفات: «إننا لا نفهم من قولنا: قدير وعليم-إذا أردنا بذلك الله تعالى- إلا ما نفهم من قولنا الله فقط، لأن كل ذلك أسماء أعلام لا مشتقة من صفة أصلاً، لكن إذا قلنا: هو الله تعالى بكل شيء عليم ويعلم الغيب فإنما يفهم من كل ذلك أن ههنا له تعالى معلومات وأنه لا يخفى عليه شيء، ولا يفهم منه البتة أن له علماً هو غيره، وهكذا نقول في «يقدر» وفي غير ذلك»[2]. وتعقب على ابن حزم في هذا ابن تيمية في المنهاج، قال: وزعم ابن حزم أن أسماء الله -تعالى- الحسنى لا تدل على المعاني، فلا يدل «عليم» على علم، ولا «قدير» على قدرة، بل هي أعلام محضة، وهذا يشبه قول من يقول بأنها تقال بالاشتراك اللفظي، وأصل غلط هؤلاء شيئان: إما نفي الصفات والغلو في نفي التشبيه،وإما ظن ثبوت الكليات المشتركة في الخارج، فالأول مأخذ الجهمية ومن وافقهم على نفي الصفات.. وهذا مأخذ ابن حزم، فإنه من نفاة الصفات مع تعظيمه للسنة والحديث والإمام أحمد، ودعواه أن الذي يقوله في ذلك هو مذهب أحمد وغيره»[3].

أقول: قد تقدم نحو هذا الكلام - أن ابن حزم كان من المتأولين لصفات الباري-في ترجمة ابن حزم للحافظ ابن كثير- ولاشك أن مذهب السلف الصالح أولى بالاتباع في هذا وأسلم، والسلامة لايعدلها شيء، ولهذا جاء في كتاب «العقيدة الواسطية» وغيره: «ومن الإيمان بالله: الإيمان بما وصف به نفسه في كتابه ووصفه به رسوله محمد ﷺ من غير تحريف ولا تعطيل ومن غير تكييف ولا تمثيل»[4].

---

(١) انظر مجموع فتاوى ابن تيمية، (جـ٤/ ص٣٩٦).

(٢) انظر الفصل في الملل والأهواء والنحل، لابن حزم، (جـ٢/ ص٢٩٦)-مطلب إطلاق الصفات، ط/ دار الجيل-بيروت.

(٣) انظر منهاج السنة النبوية لابن تيمية، (جـ١/ ص٥٨٣) طبع جامعة الإمام.

(٤) انظر العقيدة الواسطية لابن تيمية مع شرح الفوزان ص١٣، طبع مكتبة المعارف، الرياض، الطبعة الرابعة ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.

أقول: لم يتعقب شيخ الإسلام على ابن حزم في مسائل العقيدة والفقه وما شاكل ذلك فقط، بل استدرك عليه في تصحيح الأحاديث وتضعيفها، جاء في منهاج السنة -في الكلام عن الفرق-: فمن كفر الثنتين والسبعين فرقة كلهم فقد خالف الكتاب والسنة وإجماع الصحابة والتابعين لهم بإحسان، مع أن حديث الثنتين والسبعين فرقة ليس في الصحيحين، وقد ضعّفه ابن حزم وغيره، لكن حسّنه غيره أو صححه، كما صححه الحاكم، وقد رواه أهل السنن[1]. وروى من طرق[2].

أقول: نعم قد ضعف ابن حزم هذا الحديث في كتابه الفصل قولاً واحداً، وجاءت عبارته كما يلي: «واحتج من كفر بالخلاف في الاعتقادات بأشياء نوردها إن شاء الله.... قال: ومنها حديث «تفترق هذه الأمة على

---

(١) راجع منهاج السنة النبوية لابن تيمية، (جـ٥/ ص٢٤٨-٢٤٩) طبع الإمام.

(٢) والحديث هو: افترقت اليهود على إحدى أو ثنتين وسبعين فرقة، وتفرقت النصاري على إحدى أو ثنتين وسبعين فرقة، وتفترق أمتي على ثلاث وسبعين فرقة» وفي رواية معاوية: ثنتان وسبعون في النار وواحدة في الجنة، وهي الجماعة» وهذا اللفظ لأبي داود، وأخرجه عن أبي هريرة وعبد الله بن عمرو ومعاوية وغيرهم من الصحابة -رضي الله عنهم- (ج٤/ ص٢٧٦) في كتاب السنة، باب شرح السنة، وهو فيها عن ابن هريرة ومعاوية.

وأخرجه الترمذي (ج٤/ ص١٣٤-١٣٥) في أبواب الإيمان، باب افتراق هذه الأمة، وهو فيها عن أبي هريرة، وقال الترمذي: وفي الباب عن سعد وعبد الله ابن عمرو وعوف بن مالك، حديث أبي هريرة حسن صحيح. وابن ماجه في السنن (ج٢/ ص١٣٢١-١٣٢٢) برقم (٣٩٩٢-٣٩٩٣) ٣٦- كتاب الفتن، ١٧-باب افتراق الأمم، وهو فيها عن أبي هريرة وعوف بن مالك وانس بن مالك، وقال البوصيري: هذا إسناد صحيح، رجاله ثقات، وأخرجه الإمام أحمد في المسند (طبع المعارف) (ج١٦/ ص١٦٩) عن أبي هريرة، وقال العلامة أحمد شاكر: إسناده صحيح، وأشار إلى تصحيح السيوطي له، (وج٣/ ص١٢٠، ١٤٥، طبع الحلبي) عن أنس بن مالك (وج٤/ ص١٠٢) عن معاوية. وأخرجه الحاكم في المستدرك (ج١/ ص١٢٨) وقال: «صحيح على شرط مسلم» ووافقه الذهبي.. وانظر سنن الدارمي (ج٢/ ص٢٤١) في كتاب السير، باب في افتراق هذه الأمة، وتكلم شيخنا الألباني بما لا مزيد عليه في سلسلة الأحاديث الصحيحة (ج١/ حديث رقم ٢٠٣) رواية أبي هريرة (وج١/ حديث رقم ٢٠٤)، رواية معاوية بن سفيان وأنس بن مالك وعوف بن مالك وعبد الله بن عمرو -رضي الله عنهم- وصححه في صحيح الجامع الصغير (ج١/ ص٢٤٥) رقم (١٠٨٢) عن عوف بن مالك، ورقم (١٠٨٣) عن أبي هريرة.

بضع وسبعين فرقة كلها في النار ما حاشا واحدة فهي في الجنة».

قال: «وهو حديث لا يصح أصلاً من طريق الإسناد، وما كان هكذا فليس حجة عند من يقول بخبر الواحد، فكيف من لا يقول به؟»[1]

قلت: قد ساق ابن حزم هذا الحديث بمعناه، ولفظه كما هو في مستدرك الحاكم قال: حدثنا أبو العباس قاسم بن قاسم ثنا أبو الموجه محمد ابن عمر الفزاري ثنا يوسف بن عيسى ثنا الفضل بن موسى عن محمد بن عمرو حدثني أبو سلمة عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ «تفرقت اليهود على إحدى وسبعين فرقة والنصارى مثل ذلك وتفترق أمتي على ثلاث وسبعين فرقة»[2].

والحديث رواه أيضاً أبو داود والترمذي وابن ماجه، قال العلامة أبو الطيب شمس الحق آبادي -رحمه الله- صاحب «عون المعبود»-شارح سنن أبي داود-: قد علم أصحاب المقالات أن النبي ﷺ لم يرد بالفرق المذمومة المختلفين في فروع الفقه من أبواب الحلال والحرام، وإنما قصد بالذم من خالف أهل الحق في أصول التوحيد وفي تقدير الخير والشرّ وفي شروط النبوة والرسالة وفي موالاة الصحابة وما جرى مجرى هذه الأبواب.. ثم قال: وأخرج الحديث الترمذي وابن ماجه، وقال الترمذي: حديث حسن صحيح[3]. وكما يتعقب ويستدرك ابن تيمية على ابن حزم، فكذلك يدافع عنه ويسانده في أقواله، لأنه كان في حقيقة الأمر معجباً به كما سبق مدحه له مراراً، فمثلاً جاء في«الفصل»-في الكلام عن المفاضلة بين الصحابة-: والذي صح من فضائل علي فهو قول النبي ﷺ: «أنت منّي بمنزلة هارون من موسى إلا أنه لا نبّي بعدي»[4] وقوله عليه الصلاة والسلام «لأعطين الراية غداً رجلاً يحب الله

---

(١) انظر الفصل في الملل والأهواء والنحل، لابن حزم، (جـ٣/ ص٢٩٢).

(٢) انظر المستدرك على الصحيحين، لأبي عبدالله الحاكم، (جـ١/ ص١٢٨).

(٣) انظر عون المعبود شرح سنن أبي داود لأبي الطيب شمس الحق آبادي، مع شرح ابن القيم. (كتاب السنة-باب شرح السنة، جـ١٢/ ص٣٤٠).

(٤) الحديث -مع اختلاف في اللفظ- عن سعد بن أبي وقاص -رضي الله عنه- في=

ورسوله ويحبه الله ورسوله»[1] وهذه صفة واجبة لكل مسلم وفاضل، وعهده عليه السلام: «أن علياً لا يحبه إلا مؤمن ولا يبغضه إلا منافق»[2] وقد صحّ مثل هذه في الأنصار رضي الله عنهم أنه لا يبغضهم من يؤمن بالله واليوم الآخر وأمّا «من كنت مولاه فعلٌ مولاه» فلا يصح من طريق الثقات أصلاً، وأمّا سائر الأحاديث التي تتعلق بها الرافضة فموضوعة يعرف ذلك من له أدني علم بالأخبار ونقلتها[3].

قلت: أما حديث: «من كنت مولاه فعليٌ مولاه» فقد سبق الكلام عنه وتحسين الترمذي له، وأما حصر ابن حزم أحاديث فضائل علي في هذه الثلاثة، فهي في موضع الاعتراض. إذ صحّ في ذلك أحاديث غير ما ذكره ابن

=البخاري، ٦٢-كتاب فضائل أصحاب النبي ﷺ، ٩-باب مناقب علي بن أبي طالب، رقم ٣٧٠٦ (ص٧٦٢) وفي الترمذي كتاب المناقب، باب مناقب علي بن أبي طالب (ج٥/ص٣٠١-٣٠٢)، وابن ماجه في السنن في المقدمة، ١١-باب في فضائل أصحاب رسول الله ﷺ (ج١/ص٤٢-٤٤، رقم ١١٥، ١٢١) والمسند لأحمد (طبع المعارف) (ج٣/ص٩٧) والحديث في فضائل الصحابة للإمام أحمد، الأرقام: ٩٥٤، ٩٥٧، ١٠٣٠، ١٠٤٥، ١٠٩١، ١١٤٣، ١١٥٣.

(١) الحديث -مع اختلاف في الألفاظ- عن جماعة من الصحابة، منهم علي بن أبي طالب وسعد بن أبي وقاص وأبو بريدة وسلمة -رضي الله عنهم- في: البخاري (٦٢-كتاب فضائل أصحاب النبي ﷺ، ٩-باب مناقب علي بن أبي طالب -رضي الله عنه-، ص٧٦١، رقم ٣٧٠١) ومسلم كتاب فضائل الصحابة، باب من فضائل علي بن أبي طالب (ج٤/ص١٨٧١-١٨٧٢) والترمذي في كتاب المناقب، باب مناقب علي بن أبي طالب (ج٥/ص٣٠١-٣٠٢) وابن ماجه في السنن في المقدمة، باب في فضائل أصحاب رسول الله ﷺ، فضل علي بن أبي طالب -رضي الله عنه- (ج١/ص٤٣-٤٤) رقم (١١٧، ١٢١) والمسند لأحمد (طبع المعارف) (ج٣/ص٩٧-٩٨)

(٢) الحديث بلفظ «عهد إليّ النبي الأمي: أنه لا يحبني إلا مؤمن، ولا يبغضني إلا منافق» أخرجه الإمام مسلم في كتاب الإيمان، باب: الدليل على أن حب الأنصار وعليّ من الإيمان وعلاماته وبغضهم من علامات النفاق (حديث رقم ٢٣٧) وأخرجه الترمذي في كتاب المناقب، باب(٢١) حديث رقم (٣٧٣٦) والنسائي في كتاب الإيمان، باب: علامة الإيمان (حديث رقم ٥٠٣٣) وأخرجه أيضا فيه، باب علامة المنافق (رقم ٥٠٣٧) وابن ماجه في المقدمة، ٤-فضل علي بن أبي طالب -رضي الله عنه- (حديث رقم ٢٤) (ج١/ص٤١)

(٣) انظر الفصل في الملل والنحل، لابن حزم، (جـ٤/ص٢٢٤).

حزم، منها: حديث صلح الحديبية الطويل وفيه قول النبي ﷺ لعلي رضي الله عنه: «أنت مني وأنا منك»[1].

ومنها ما رواه مسلم عن عامر بن سعد بن أبي وقاص عن أبيه-وهو حديث طويل- وفي آخره: ولما نزلت هذه الآية: ﴿فقل تعالوا ندع أبناءنا وأبناءكم﴾ (آل عمران:٦١). دعا رسول الله ﷺ علياً وفاطمة وحسناً وحسيناً فقال: «اللهم هؤلاء أهلي»[2].

لكن ابن تيمية أجاب عن ابن حزم مدافعا فقال: «فإن قيل: لم يذكر ابن حزم ما في الصحيحين من قوله «أنت مني وأنا منك».. وحديث المباهلة، والكساء، قيل: مقصود ابن حزم: الذي في الصحيح من الحديث الذي لا يذكر فيه إلا علي، وأما تلك ففيها ذكر غيره»[3].

قلت: هذا الجواب عندي غير مرضيّ، إذ المطلوب أن يذكر كل ما صح في فضائل علي، سواء ذكر معه غيره أم ذكر لوحده، بل غاية الأمر أن الإمام ابن حزم من الذين يطلقون القول بقولهم: لم يصح في الباب شيء، أو لم يصح في الباب إلا كذا وكذا.. وقد يصح منه كثير، وهذا وأمثاله يحدث من شيخ الإسلام ابن تيمية في المنهاج كما ذكر في حديث مؤاخاة النبي لعلي عند الترمذي، وقلنا لا يصح التعميم، وذكر نحو ذلك فيما سبق الحافظ ابن حجر، وكذلك تلميذه ابن القيم كما نبه عليه الشيخ أبو غدة في تعليقاته على كتاب

---

(١) رواه البخاري في صحيحه عن البراء بن عازب، في ٥٣-كتاب الصلح، ٦- باب كيف يكتب «هذا ما صالح فلان بن فلان وفلان بن فلان» وإن لم ينسبه إلى قبيلته أو نسبه، حديث رقم (١٦٩٩) (ص٥٤١) وفي ٦٢-كتاب فضائل أصحاب النبي ﷺ، ٩-باب مناقب علي بن أبي طالب -رضي الله عنه- الحديث رواه معلقا بصيغة الجزم، وعن حبشي بن جنادة -رضي الله عنه- أخرجه الترمذي في كتاب المناقب، باب ٨٥ (جـ٥/ ص٢٩٩-٣٠٠) وابن ماجه في السنن، المقدمة، باب فضل علي بن أبي طالب (ج١/ ص٤٤) برقم ١١٩٠، وانظر الرياض النضرة في مناقب العشرة لأبي جعفر أحمد المحب الطبري (ج٢/ ص٢٢٥-٢٢٦) الطبعة الثانية، نشر الخانجي، القاهرة (١٣٧٢هـ).

(٢) صحيح مسلم، كتاب فضائل الصحابة-باب فضائل علي-رضي الله عنه- (جـ٤/ ص١٨٧١).

(٣) انظر منهاج السنة النبوية لابن تيمية، (جـ٧/ ص٣٢١).

«المنار المنيف» لابن قيم الجوزية، وسبب ذلك -كما ذكره الحفاظ- أنهم لفرط ذكائهم يعتمدون على ذاكرتهم فتخونهم أحياناً، والإنسان بطبعه عرضة للخطأ والنسيان.

وبهذا نختم ما قصدناه في هذا المبحث، وأرجو أن تكون فيه الكفاية عن الكثير الذي تركناه خشية الإطالة، وإلا فإن الكلام عن نقد شيخ الإسلام لمن قبله من العلماء والمحدثين يطول ويطول، فلقد أوتي ملكة في الحفظ تجعله قادرا على الاستدراك على من سبقه وتبين أخطائهم في مؤلفاتهم وتصانيفهم، مع ما يتميز به من أدب جمّ، وتواضع لمن سبقه مع التعظيم لمكانتهم والتبجيل لمآثرهم والاعتراف بخدمتهم لهذا الدين العظيم، هذا.. وبالله التوفيق والحمد لله والصلاة والسلام على نبيه محمد الأمين وآله الطيبين الطاهرين، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

المبحث الثالث
تصحيح الأحاديث وتضعيفها بالنظر إلى الأسانيد

توطئة:

قبل الدخول إلى لب هذا المبحث لا بد لنا أن نحقق مسألة من مسائل علم الحديث، ألا وهي: **هل مسألة التصحيح والتضعيف من مسائل الاجتهاد؟**

يقول الباحث: لقد اختلف أنظار النقاد حول الراوي والمروي، وكذا وقع الاختلاف في تصحيح بعض الأحاديث وتضعيفها، فصارت مسألة التصحيح والتضعيف من هذه الناحية مسألة اجتهادية، حيث اجتهد كل عالم بقدر استطاعته وبأقصى حدود علمه في الوصول إلى نتيجة في هذا الراوي والمروي في ضوء ما وصل إليه علمه في هذا الباب، بعد إعمال الفكر، وأخذ الأسباب اللازمة له.

وقد وضح شيخ الإسلام ابن تيمية - رضي الله عنه- هذه المسألة بما ورد في أحد الصحيحين وتنازع بعض العلماء، مقررا أن هذا النوع من موارد الاجتهاد في تصحيح الحديث كموارد الاجتهاد في الأحكام الشرعية، فقال بعد أن ذكر بعض الأحاديث المنتقدة في الصحيحين[1]: (والمقصود هنا التمثيل بالحديث الذي يروى في الصحيح، وينازع فيه بعض العلماء، وأنه قد يكون الراجح تارة، وتارة المرجوح، ومثل هذا من موارد الاجتهاد في تصحيح الحديث كموارد الاجتهاد في الأحكام، وأما ما اتفق العلماء على صحته فهو مثل ما اتفق عليه العلماء في الأحكام، وهذا لا يكون إلا صدقا، وجمهور متون الصحيحين من هذا الضرب، وعامة هذه المتون تكون مروية عن النبي

---

(١) انظر مجموع الفتاوى (ج١٨/ ص٢٢)

ﷺ من عدة وجوه رواها هذا الصاحب، وهذا الصاحب من غير أن يتواطآ، ومثل هذا يوجب العلم القطعي.)هـ

إذا صح الحديث، هل يكون صدقا؟

ثم هناك مسألة أخرى وهي: إذا صح الحديث هل يكون صدقا؟ أجاب شيخ الإسلام عن هذا السؤال بشيء من التفصيل، فقال[1]: (إن الصحيح أنواع، وكونه صدقا يعنى به شيئان:

١- **فمن الصحيح ما تواتر لفظه، كقوله:** «من كذب عليّ متعمدا فليتبوأ مقعده من النار»[2].

٢- **ومنه ما تواتر معناه،** كأحاديث الشفاعة وأحاديث الرؤية وأحاديث الحوض، وأحاديث نبع الماء بين أصابعه وغير ذلك. فهذا يفيد العلم ويجزم بأنه صدق، لأنه متواتر إما لفظا وإما معنى.

٣- **ما تلقاه المسلمون بالقبول،** ومن الحديث ما تلقاه المسلمون بالقبول، فعملوا به، كما عملوا بحديث الغرة في الجنين، وكما عملوا بأحاديث الشفعة، وأحاديث سجود السهو ونحو ذلك.

فهذا يفيد العلم، ويجزم بأنه صدق لأن الأمة تلقته بالقبول تصديقا وعملا بموجبه، والأمة لا تجتمع على ضلالة. فلو كان في نفس الأمر كذبا، لكانت الأمة قد اتفقت على تصديق الكذب والعمل به، وهذا لا يجوز عليها.

٤- **ومن الصحيح ما تلقاه بالقبول والتصديق أهل العلم بالحديث،** كجمهور أحاديث البخاري ومسلم، فإن جميع أهل العلم بالحديث يجزمون بصحة جمهور أحاديث الكتابين، وسائر الناس تبع لهم في معرفة الحديث. فإجماع أهل العلم بالحديث على أن هذا الخبر صدق، كإجماع الفقهاء على أن هذا

---

(١) انظر مجموع الفتاوى (ج١٨/ ص١٦، ١٧)

(٢) انظر صحيح الجامع الصغير (ج٢/ ص١١١١) رقم (٦٥١٩)، وقال الألباني: صحيح متواتر، وقد بيّن أنه روى عن ثلاثة وستين صحابيا -ذكرهم كلهم- وانظر مختصر صحيح مسلم، برقم (١٨٦١، ١٨٦٢).

الفعل حلال أو حرام أو واجب، وإذا أجمع أهل العلم على شيء فسائر الأمة تبع لهم، فإجماعهم معصوم لا يجوز أن يجمعوا على خطأ.

٥- **ومما قد يسمي صحيحا ما يصححه بعض علماء الحديث**، وآخرون يخالفون في تصحيحه، فيقولون: (هو ضعيف ليس بصحيح).. اهـ.

المطلب الأول: تصحيح ابن تيمية الأحاديث بالنظر إلى أسانيدها

يقول الباحث -يسر الله أمره-: إن معرفة صحة الحديث وسقمه تنبني على أمور عديدة تتعلق بإسناد الحديث ومتنه، ومنها معرفة رجال الحديث وثقتهم وضعفهم، وأحوالهم مدونة في كتب مستقلة ومتنوعة من كتب الجرح والتعديل، كما تنبني على معرفة مراتب الثقات، وترجيح بعضهم على بعض عند الاختلاف إما في الإسناد، وإما في الوصل والإرسال، وإما في الوقف والرفع، ونحو ذلك. وهذا هو الذي يحصل من معرفته وإتقانه وكثرة ممارسته الوقوف على دقائق علل الحديث.

وقد توسع في بيان مراتب الثقات بعض الجهابذة النقاد كالإمام أحمد بن حنبل، وعلي بن المديني، ويحيى بن معين، كما هو ملاحظ في مؤلفاتهم -رحمهم الله- وقد جمع مادة كبيرة منها الحافظ ابن رجب -رحمه الله- في شرحه على علل الترمذي في قسمين:

القسم الأول: في معرفة مراتب كثير من أعيان الثقات وتفاوتهم وحكم اختلافهم وقول من يرجح منهم عند الاختلاف[1].

والقسم الثاني: من ضعف حديثه في بعض الأماكن دون بعض.

وهذا النوع من العلم الذي كان لنقاد الحديث به اختصاص كان من جملة ما اعتنى به شيخ الإسلام، وقد أفاد في بعض جوانب هذه القواعد العلمية المفيدة.

---

(١) انظر شرح علل الترمذي لابن رجب، عبدالرحمن بن أحمد بن رجب الحنبلي (ت٧٩٥هـ) (ج٢/ ص٤٦٧-٦٠١) تحقيق الدكتور نور الدين عتر، طبع دار الملاح - بيروت (١٣٩٨هـ).

فقال في موضع أثناء كلامه على حديث صهيب -رضي الله عنه- في رؤية أهل الجنة الرب -عز وجل- إذا دخل أهل الجنةِ الجنة...الخ. قال[1]: (وقد رواه حماد بن زيد، وسليمان بن المغيرة، ومعمر عن ثابت، لكن رواية حماد أتم إسنادا ومتنا، وذلك معروف في أحاديثه عن ثابت البناني لأنه كان بينهما من الصلة ما لم يكن بينه وبين غيره، وكان ثابت يقول: لولا أن يصنعوا بي كما صنعوا بأبي سعيد، يعني الحسن البصري لحدثتهم أحاديث موثقة، فلهذا كان يختصر لبعض الناس، ويختصر منه حماد بن سلمة أشياء لاختصاصه به).

وأصحاب ثابت البناني كثرة، وهم ثلاث طبقات:

أ- الثقات.

ب- والشيوخ.

جـ- والضعفاء والمتروكون.

ففي الطبقة الأولى كشعبة، وحماد بن زيد، وسليمان بن المغيرة وحماد ابن سلمة ومعمر.

وأثبتهم في ثابت: حماد بن سلمة، بإجماع أهل المعرفة، وقد نقل الإمام مسلم -رضي الله عنه- في كتاب التمييز إجماع أهل المعرفة على ذلك.

وقد نقل أقوالهم ابن رجب في شرح العلل[2]، والمزي في تهذيب الكمال[3]، والحافظ ابن حجر العسقلاني -رحمهم الله- في تهذيب التهذيب[4].

وكان سبب هذا الإتقان هذه الصلة القوية بينهما، ولأجل اختصاصه به

---

(١) انظر نقض تأسيس الجهمية (ج٢/ ص١٣٧-١٣٩) ترتيب وتصحيح محمد بن عبدالرحمن بن قاسم، الطبعة الأولى (١٣٩١هـ) مطبعة الحكومة، مكة المكرمة - الجزيرة العربية-.

(٢) انظر شرح العلل لابن رجب (ج٢/ ص٤٩٩-٥٠٠).

(٣) انظر تهذيب الكمال للمزي (ج٧/ ص٢٦٢)

(٤) انظر تهذيب التهذيب لابن حجر (ج٣/ ص١٢)

من خالفه في ثابت، فالعبرة بقول حماد بن سلمة، ويحكم بالخطأ على مخالفه.

وبعد هذه المقدمة المقتضبة لهذا المطلب، نورد أمثلة على تصحيح شيخ الإسلام أحاديث نظرا لصحة أسانيدها وجودة رواتها:

وأولها: قال شيخ الإسلام -رحمه الله-: «روى الإمام أحمد في المسند، قال: أنبانا أسود بن عامر، حدثنا أبو بكر عن الأعمش، عن عطاء بن أبي رباح، عن ابن عمر، قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «إذا فتن الناس بالدينار والدرهم، وتبايعوا بالعينة، واتبعوا أذناب البقر، وتركوا الجهاد في سبيل الله، أنزل الله لهم بلاء، فلا يرفع حتى يراجعوا دينهم»[1]

قال: رواه أبو داود في سننه بإسناد صحيح، إلى حيوة بن شريح المصري، عن إسحاق أبي عبدالرحمن الخراساني، أن عطاء الخراساني حدثه أن نافعا حدثه، عن ابن عمر -رضي الله عنه- قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «إذا تبايعتم بالعينة، وأخذتم أذناب البقر، ورضيتم بالزرع، وتركتم الجهاد، سلط الله عليكم ذلا، لا ينزعه حتى ترجعوا إلى دينكم»[2]

---

(١) أخرجه أحمد في المسند رقم ٤٨٢٥، (ج٧/ ص٢٧)، وقال العلامة أحمد شاكر: إسناده صحيح. والطبراني في الكبير (ج١٢/ ص٤٣٢، رقم ١٣٥٨٢) وأبو أمية محمد بن إبراهيم الطرطوسي في تخريجه لمسند عبدالله بن عمر رقم (٢٢) تحقيق أحمد راتب عرموش، طبع دار النفائس، الطبعة الثانية، بيروت (١٣٩٨هـ) من طريق أبي بكر بن عياش عن الأعمش، عن عطاء بن رباح، عن ابن عمر مرفوعا، قال ابن القطان: هذا حديث صحيح ورجاله ثقات (انظر نصب الراية للزيلعي (ج٤/ ص١٧) وأخرجه أبو يعلى -أحمد بن علي المثني الموصلي (ت٣٠٧هـ) في مسنده (ج٢/ ص٢٦١) تحقيق حسين سليم أسد، طبع دار المأمون للتراث، بيروت. والطبراني (ج١٢/ ص٤٣٣، رقم ١٣٥٨٥) من طريق الليث، عن عبدالملك بن أبي سليمان عن عطاء به، وأخرجه أبو نعيم في الحلية (ج١/ ص٣١٣- ٣١٤) من طريق آخر عن ليث عن عطاء، بإسقاط (عبدالملك بن سليمان) بينهما. وقال أبو نعيم: رواه الأعمش عن عطاء، ونافع، ورواه راشد الحماني عن ابن عمر نحوه.

(٢) أخرجه أبو داود في (١٧) البيوع، رقم ٤٣٦٢) (ج٣/ ص٧٤٠) باب في النهي عن العينة ٥٦، والدولابي في الكنى (ج٢/ ص٦٥) والبزار كما في نصب الراية (ج٤/ ص١٧)، وابن عدي في الكامل في ترجمة عطاء بن عبدالله الخراساني=

قال شيخ الإسلام: وهذان إسنادان حسنان[1] أحدهما يشد الآخر ويقويه، فأما رجال الأول فأئمة مشاهير لكن يخاف أن لا يكون الأعمش سمعه من عطاء، فإن عطاء لم يسمعه من ابن عمر.

والإسناد الثاني يبين أن للحديث أصلا محفوظا عن ابن عمر، فإن عطاء الخراساني ثقة مشهور، وحيوة بن شريح كذلك وأفضل، وأما إسحاق بن عبدالرحمن فشيخ، روى عنه أئمة المصريين، مثل حيوة بن شريح والليث بن سعد، ويحيى بن أيوب وغيرهم. وقد روينا من طريق ثالث، في حديث السري بن سهل الجنديسابوري بإسناد مشهور إليه: حدثنا داود بن رشيد، حدثنا عبدالرحمن بن محمد، عن ليث، عن عطاء، عن ابن عمر، قال: لقد

=(ج٥/ ص١٩٩٨) والبيهقي(ج٥/ ص٣١٦) وأبو نعيم في الحلية (ج٥/ ص٢٠٨-٢٠٩) من طريق إسحاق أبي عبدالرحمن الخراساني أن عطاء الخراساني حدثه عن نافع به. وقال أبو نعيم: غريب من حديث عطاء، عن نافع، تفرد به حيوة عن إسحاق.

يقول الباحث: وإسحاق أبو عبدالرحمن هذا خراساني، ووهم البزار فظنه إسحاق بن أبي فروة، ورده ابن القطان، وصححه بطريقه الأول من زهد أحمد وتعقبه ابن حجر فقال في التلخيص الحبير (ج٣/ ص١٩): (وعندي أن إسناد الحديث الذي صححه ابن القطان معلول لأنه لا يلزم من كون رجاله ثقات أن يكون صحيحا، لأن الأعمش مدلس، ولم ينكر سماعه من عطاء، وعطاء يحتمل أن يكون هو عطاء الخراساني، فيكون فيه تدليس التسوية بإسقاط نافع بين عطاء وبين ابن عمر، فرجع الحديث إلى الإسناد الأول وهو المشهور)اهـ . وإسحاق الخراساني تابعه فضالة بن حصين، عن أيوب، عن نافع به، أخرجه ابن شاهين في جزء من الأفراد (ج١/ ص١) وقال: تفرد به فضالة. وقال البيهقي: (روى ذلك من وجهين عن عطاء بن أبي رباح، عن ابن عمر) وقال الألباني: يشير - أي البيهقي- بذلك إلى تقوية الحديث، وله طريق آخر عن شهر بن حوشب، عن ابن عمر، رواه أحمد رقم (٥٠٠٧).

وهذا حسن في الشواهد، وقال الألباني بعد ما خرّج الحديث في الصحيحة (ج١/ رقم ١١): هو حديث صحيح بمجموع طرقه، وذكر شاهدا من حديث جابر، أخرجه ابن عدي في ترجمة بشير بن زياد الخراساني، ثنا ابن جريج عن عطاء، عن جابر، سمعت رسول الله ﷺ فذكره، وقال ابن عدي: وهو غير معروف، في حديثه بعض النكرة. وقال الذهبي: ولم يترك. وراجع نصب الراية (ج٤/ ص٦/ ١٧٢) والتلخيص الحبير (ج٣/ ص١٩) وسلسلة الأحاديث الصحيحة (رقم ١١ج١) وصحيح الجامع الصغير رقم ٤٢٣ (ج١/ ص١٣٦).

(١) وقال في موضع آخر: روى أحمد وأبو داود بإسنادين جيدين عن ابن عمر، قال: قال رسول الله ﷺ: «إذا تبايعتم...» الخ انظر الفتاوى الكبرى (ج٣/ ص٤١٩) ومجموع الفتاوى (ج٢٩/ ص٣٠)

أتى علينا زمان وما منا رجل يرى أنه أحق بديناره وبدرهمه من أخيه المسلم، ولقد سمعت رسول الله ﷺ يقول: «إذا ضن الناس بالدينار والدرهم، وتبايعوا بالعينة، وتركوا الجهاد، واتبعوا أذناب البقر، أدخل الله عليهم ذلا، لا ينزعه حتى يتوبوا، ويراجعوا دينهم». وهذا يبين أن للحديث أصلا عن عطاء، ثم ذكر حديث الأوزاعي المرسل، شاهدا عاضدا لهذا الحديث[1].

يقول الباحث: مما سبق نقله وتحقيقه يتبين أن شيخ الإسلام لما حسّن الحديث بالنسبة إلى توثيقه لرجال السند وإلى الشواهد أو المتابعات أجاد وأصاب، عليه رحمة الله الوهاب.

وثانيها: ما قاله شيخ الإسلام في سياق الأحاديث التي تنص على فضل العرب واللغة العربية على ما سواهم:

«وأيضا في المسألة: ما روى أبو بكر البزار: حدثنا إبراهيم بن سعيد الجوهري، حدثنا أبو أحمد، حدثنا عبد الجبار بن العباس -وكان رجلا من أهل الكوفة يميل إلى الشيعة، وهو صحيح الحديث مستقيم- وهذا والله أعلم - كلام البزار- عن أبي إسحاق، عن أوس بن ضمعج، قال: قال سلمان - رضي الله عنه-: «نفضلكم يا معاشر العرب لتفضيل رسول الله ﷺ إياكم، لا ننكح نساءكم، ولا نؤمكم في الصلاة». وهذا إسناد جيد، وأبو أحمد هو - والله أعلم- محمد بن عبدالله الزبيري من أعيان العلماء الثقات، وقد أثني على شيخه[2]، والجوهري، وأبو إسحاق السبيعي أشهر من أن يثنى عليهما، وأوس

---

(١) انظر الفتاوى الكبرى (ج٣/ ص٣٣، ١٣٤) وقد نقل عنه ابن القيم في إعلام الموقعين هذا الفصل فلينظر هناك (ج٣/ ص١٦٥-١٦٦)

(٢) أبو أحمد الزبيري روى له الجماعة، وقال الحافظ ابن حجر: ثقة ثبت إلا أنه يخطئ في حديث الثوري (التهذيب ج٩/ ص٢٥٤، والتقريب ج٢/ ص١٧٦)روى عنه إبراهيم بن سعيد الجوهري كما في ترجمتهما في التهذيب (ج٩/ ص٢٥٥) (وج١/ ص١٢٣) وعبد الجبار بن العباس الشبامي الهمداني نزل الكوفة، صدوق يتشيع (التقريب) (ج١/ ص٤٦٥) وقال البزار: أحاديثه مستقيمة إن شاء الله. وهو من الطبقة السابعة، وانظر الكاشف (ج٢/ ص١٤٧) والميزان (ج٢/ ص٥٣٣) قال الحافظ في التهذيب (ج٦/ ص١٠٣): وهذا الذي ذهب إليه شيخ الإسلام أنه من كلام البزار، وهو روى عن أبي إسحاق،وروى عنه أبو أحمد الزبيري، والسبيعي ثقة=

ابن ضمعج ثقة روى له مسلم. وقد أخبر سلمان أن رسول الله ﷺ فضل العرب، فإما إنشاء وإما خبر؛ فإنشاؤه ﷺ حكم لازم، وخبره حديث صادق. وتمام الحديث قد روى عن سلمان من غير هذا الوجه، رواه الثوري، عن أبي إسحاق، عن أبي ليلى الكندي، عن سلمان الفارسي أنه قال: «فضلتمونا يا معاشر العرب باثنتين: لا نؤمكم، ولا ننكح نساءكم» رواه محمد ابن أبي عمر العدني، وسعيد في سننه وغيرهما[1].

يقول الباحث: في هذا المثال نرى شيخ الإسلام يتكلم على الرواة واحدا تلو الآخر، ويأتي بأسانيد أخرى تقويه وترفع مرتبته، وقد وافق ابن حجر العسقلاني شيخ الإسلام في عدة مسائل كما هو مبين في التحقيق بالهامش.

وثالثها: قال شيخ الإسلام وهو يصف صلاة رسول الله ﷺ بالجماعة: وكانت صلاة رسول الله ﷺ معتدلة: كان يخفف القيام والقعود، ويطيل الركوع والسجود، وقد جاء هذا مفسرا عن أنس بن مالك نفسه -رضي الله عنه- فروى النسائي، عن قتيبة، عن العطاف بن خالد، عن زيد بن أسلم، قال: دخلنا على أنس بن مالك، فقال: «صليتم؟ قلنا: نعم، قال: يا جارية! هلمّي لي وضوءاً، ما صليت وراء إمام أشبه بصلاة رسول الله ﷺ من إمامكم هذا، قال زيد: وكان عمر بن عبدالعزيز يتم الركوع والسجود، ويخفف القيام

=لكنه مدلس، وقد اختلط، ثم الراوي عنه لم يدر أسمعه منه قبل اختلاطه أم بعده، ففي قوله: (إسناده جيد) نظر ثم ذكر شيخ الإسلام الأثر من طريق الثوري عن السبيعي عن أبي ليلى الكندي، والثوري من أصحاب السبيعي القدماء فأمنا من الاختلاط، ويبقى احتمال التدليس حيث رواه بالعنعنة، وهو مدلس.

ثم مخالفة الثوري هنا في جعله أبا ليلى الكندي بدل أوس بن ضمعج، وأبو ليلي الكندي هذا كوفي، يقال: هو سلمة بن معاوية، وقيل بالعكس، وقيل سعيد ابن بشر، وقيل المعلى: ثقة. (التهذيب، ج١٢/ ص٢١٦). وهذا الإسناد أجود من الأول.

(١) انظر اقتضاء الصراط المستقيم (ج١/ ص٣٩٣-٣٩٥) (وجامع الرسائل ج١/ ٢٨٨) وقد أورد شيخ الإسلام أحاديث وآثارا كثيرة في هذا الباب وأكثرها ضعيف عند التحقيق، كما بين ذلك د/ ناصر العقل محقق كتاب الاقتضاء إلا أن بعضها أسانيده تتقوي بالشواهد والمتابعات، وذكرها شيخ الإسلام استئناسا لا استدلالا، وكثرة الأحاديث والآثار تفيد أن له أصلا -كما نص على ذلك ابن حجر والعراقي والسيوطي- وفضل جنس العرب على غيره ثابت، وعليه اعتقاد السلف الصالح.

والقعود». قال ابن تيمية: وهذا حديث صحيح، فإن العطاف بن خالد المخزومي قال فيه يحيى بن معين -غير مرة-: هو ثقة، وقال أحمد بن حنبل: «هو من أهل مكة، ثقة، صحيح الحديث، روى عنه نحو مائة حديث». وقال ابن عدي: «يروي قريبا من مائة حديث، ولم أر بحديثه بأسا، إذا حدث عنه ثقة»[1].

وروى أبو داود، والنسائي من حديث عبدالله بن عمر بن كيسان، حدثني أبي، عن وهب بن مانوس سمعت سعيد بن جبير يقول: سمعت أنس ابن مالك يقول: «ما صليت وراء أحد بعد رسول الله ﷺ أشبه صلاة برسول الله ﷺ من هذا الفتى، يعني عمر بن عبدالعزيز»[2]. قال فحزرنا في ركوعه

---

(١) الحديث أخرجه النسائي في كتاب الافتتاح، باب تخفيف القيام والقراءة (ج٢/ ص١٦٦)، والعطاف بن خالد هذا قال فيه أحمد: لم يرضه ابن مهدي، وقال أبو طالب عن أحمد: هو من أهل مكة صحيح الحديث يروي نحو مائة حديث. وقال عبدالله بن أحمد عن أبيه: ليس به بأس. وقال: سئل عن يحيى بن حمزة، والعطاف فقال: ما أقربهما عطاف صالح الحديث، وقال الدوري، عن ابن معين: ليس به بأس، ثقة صالح الحديث، وقال أبو زرعة، ليس به بأس، وقال النسائي مرة: ليس به بأس، وقال أبو حاتم: صالح ليس بذاك، محمد بن إسحاق وعطاف بن خالد هما باب رحمة. وقال الآجري عن أبي داود: ثقة، وقال مرة: صالح ليس به بأس، ووثقه العجلي، وقال ابن عدي: لم ار بحديثه بأسا إذا روى عنه ثقة، وقال البزار: قد حدث عنه جماعة، وصالح الحديث، وإن كان حدّث بأحاديث لم يتابع عليها (هذا ما ورد في توثيقه)... وأما من تكلم فيه فمنهم الإمام مالك، وقال النسائي: ليس بالقوي، وقال ابن حيان: يروي عن الثقات ما لا يشبه حديثهم، لا يجوز الاحتجاج به إلا فيما يوافق فيه الثقات. وقال ابن حجر: صدوق يهم، من الطبقة السابعة أخرج له البخاري في الأدب وأبو داود في القدر والترمذي والنسائي، وانظر ترجمته في تهذيب التهذيب (ج٧/ ص٢٢١-٢٢٣) والتقريب (ج٢/ ص٢٤) والثقات لابن حبان (ج٢/ ص١٩٣) وخلاصة تهذيب الكمال (ج٢/ ص٣٢٧) والجرح والتعديل (ج٧/ ص١٧٥) وميزان الاعتدال (ج٣/ ص٦٩) وتاريخ البخاري الكبير (ج٧/ ص٩٢) والعطاف هو ابن خالد بن عبدالله بن العاص بن وابصة بن مخزوم، أبو صفوان المدني المخزومي، القرشي، العرزمي، وتوفي قبل الإمام مالك -رحمهما الله-. يقول الباحث -غفر الله له ولمشايخه- ومثل هذا لا ينزل حديثه عن درجة الحسن وقد روى عنه ثقة، ومر قول ابن عدي أنه لا بأس بحديثه إذا حدث عنه ثقة، على أن للحديث طريقا آخر وهو الذي ذكره شيخ الإسلام فيما بعد.

(٢) أخرجه أبو داود في الصلاة، باب مقدار الركوع والسجود برقم ٨٨٨، والنسائي في الافتتاح، باب عدد التسبيح في السجود (ج١/ ص١٣٣) كما أخرجه الإمام أحمد في المسند (ج٣/ ص١٦٢-١٦٣) وإسناده قوي بما تقدم. وعبد الله بن إبراهيم بن=

عشر تسبيحات، وفي سجوده عشر تسبيحات. وقال يحيى بن معين: «إبراهيم ابن عمر بن كيسان: يماني ثقة». وقال هشام بن يوسف: «أخبرني إبراهيم بن عمر -وكان من أحسن الناس صلاة، وابنه عبدالله، قال فيه أبو حاتم: «صالح الحديث»، ووهب بن مانوس -بالنون- يقوله عبدالله هذا. وكان عبدالرزاق يقوله: بالباء المنقوطة بواحدة من أسفل، وهو شيخ كبير، قديم، قد أخذ عنه إبراهيم هذا، واتبع ما حدثه به، ولولا ثقته عنده لما عمل بما حدثه به، وحديثه موافق لرواية زيد بن أسلم، وما أعلم فيه قدحا»[1]. اهـ. يقول الباحث: وقد صحح الإمام ابن تيمية الحديث ودعم تصحيحه بذكر رجال السند وتوثيقهم من أئمة هذا الشأن وأورد سندين مختلفين يشد أحدهما الآخر وقد أصاب -رحمه الله- كبد الحقيقة.

وإن دل هذا على شيء فإنما يدل على ترسّم شيخ الإسلام ابن تيمية -تغمده الله بالرحمة- خط السابقين واعتبار أقوالهم في الرجال وتبجيل أحكامهم واعتماد آرائهم، وبعد هذا كله يعمل رأيه ويبذل جهده قدر المستطاع في ترجيح أقوالهم واختيار أحسنها -كونها حسن- وأعدلها وأقربها للصواب، ولعمر الله هذا هو درب العلماء الصالحين، ولكن أين هم في زماننا هذا؟!!.

=كيسان: صدوق، التقريب(ج١/ ص٤٠٠) وانظر الميزان (ج٢/ ص٣٨٩) وأبوه: إبراهيم ابن عمر بن كيسان الصنعاني أيضا صدوق، التقريب(ج١/ ص٤٠) وانظر قول أبي حاتم في الجرح والتعديل (ج٢/ ص١١٤) وكنيته أبو إسحاق اليماني الشيباني وهو من الطبقة السابعة، أخرج له أبو داود، والنسائي وانظر كذلك خلاصة تهذيب الكمال (ج١/ ص٥٢) والكاشف(ج١/ ص٨٨) ووهب بن مانوس نزيل اليمن العدني البصري الصنعاني. وقال ابن القطان: مجهول، وذكره ابن حبان في الثقات(ج٧/ ص٥٥٧) وقال الحافظ ابن حجر: مستور(التقريب ج٢/ ص٣٣٩، والتهذيب ج١١/ ص١٦٦) وتبصير المنتبه (ج٣/ ص١١٩) لابن حجر، وتهذيب الكمال (ج٣/ ص١٤٧٩) والكاشف (ج٣/ ص٢٤٥) والجرح والتعديل (ج٩/ ص١١٥) ويقال وهب ابن مابوس، أو وهب بن ماهنوس، ويقال: مهناس، وهو من الطبقة السادسة، وقد أخرج له أبو داود والنسائي، وحكم عليه ابن حجر بأنه مستور، وصحح الشيخ الألباني الحديث في صحيح سنن النسائي برقم ٩٣٨ (ج١/ ص٢١٢)، طبع المكتب الإسلامي بتكليف من مكتب التربية العربي لدول الخليج العربي.

(١) انظر اقتضاء الصراط المستقيم (ج١/ ص٢٦٥، ٢٦٦، ٢٦٦٧).

ورابعها: قال الإمام ابن تيمية -رحمه الله-[1]: روى ابن أبي حاتم بإسناد حسن مرفوعا عن مصعب بن سعد، عن سعد، قال: نزل على رسول الله ﷺ القرآن، فتلاه عليهم زمانا فقالوا: يا رسول الله! لو قصصت علينا، فأنزل الله تعالى: ﴿**آلر تلك آيات الكتاب المبين، إنا أنزلناه قرآناً عربياً لعلكم تعقلون، نحن نقص عليك أحسن القصص**﴾(يوسف:١-٣) فتلاه عليهم زمانا[2].

وقد قال شيخ الإسلام عن إسناده بأنه حسن، وما أطلق ذلك إلا بعد اطلاع واسع لمدارك إسناد هذا الحديث وسبره أغوار أقوال العلماء في رجال هذا الحديث، ومن يطالع الهامش يرى صحة ما حكم به شيخ الإسلام من حُسن على الإسناد.

وخامسها: قال شيخ الإسلام في كتابه اقتضاء الصراط المستقيم[3]:

---

(١) انظر مجموع الفتاوى (ج١٧/ ص٤٠)

(٢) أخرجه أبو يعلى في مسنده برقم (٧٤٠) عن الحسن بن عمرو بن محمد العنقزي، وابن حبان (انظر الموارد رقم ١٧٤٦) والحاكم في المستدرك (ج٢/ ص٣٤٥) والواحدي في أسباب النزول (ص١٨٢) طبعة دار الكتب العلمية، بيروت من طريق إسحاق بن راهويه، والطبري في التفسير (ج١٢/ ص١٥٠) عن محمد ابن سعيد العطار ثلاثتهم، عن عمرو بن محمد العنقزي القرشي، عن خالد الصفار، عن عمرو بن قيس الملائي، عن عمرو بن مرة، عن مصعب بن سعد، عن أبيه قال: أنزل القرآن على رسول الله ﷺ، وصححه الحاكم ووافقه الذهبي، ونسبه الحافظ ابن حجر في المطالب العالية لإسحاق بن راهويه، وأبي يعلى، والبزار، وقال: حديث حسن. انظر المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية لابن حجر العسقلاني تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي (ج٣/ ص٣٤٣، رقم ٣٦٥٢) توزيع دار الباز بمكة المكرمة، والحسين بن عمرو ضعيف، ولكن تابعه ابن راهويه والعطار كما تقدم. وأورده ابن كثير عن الطبري، والحاكم، انظر تفسيره (ج٤/ ص٢٩٥) وعزاه السيوطي في الدر المنثور (ج٤/ ص٤٩٦): لابن راهويه والبزار، وأبي يعلى، وابن المنذر، وابن جرير، وابن أبي حاتم، وابن حبان، وأبي الشيخ والحاكم وصححه، وابن مردويه.

هذا، ولم يعثر على الحديث الذي رواه البزار بعد بحث وتحقيق في كشف الأستار في سورة يوسف، وكذلك في مجمع الزوائد للهيثمي. (بل هو في «مسند الزار» ٣/ ٣٥٢، حديث رقم (١١٥٢) و(١١٥٣))، ولمزيد من البحث والبيان يراجع كتاب: الصحيح المسند من أسباب النزول للشيخ مقبل بن هادي الوادعي (ص٨٨) طبع دار الأرقم، الكويت، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ.

(٣) انظر الاقتضاء (ج١/ ص٢٨٨-٢٨٨٩)

روى ابن عباس-رضي الله عنه- قال: قال رسول الله ﷺ غداة العقبة وهو على ناقته: «القط لي حصى» فلقطت له سبع حصيات من حصى الخذف، فجعل ينفضهن في كفه، ويقول: أمثال هؤلاء، فارموا، ثم قال: أيها الناس! إياكم والغلو في الدين فإنما أهلك من كان قبلكم الغلو في الدين» رواه أحمد والنسائي، وابن ماجه من حديث عوف بن أبي جميلة، عن زياد بن حصين، عن أبي العالية عنه، وهذا إسناد صحيح على شرط مسلم.[1] اهـ. وقال في موضع آخر: هو حديث صحيح[2].

فشيخ الإسلام صحح هذا الحديث وحكم عليه بأنه على شرط مسلم في

---

(١) الحديث في مسند الإمام أحمد من رواية عبدالله بن عباس (ج١/ص٢١٥، ٣٤٧) وأورده النسائي في السنن: كتاب المناسك، باب التقاط الحصى (ج٢/٤٢، رقم ٣٠٥٩) وابن ماجه في كتاب المناسك (ج٢/ ص١٠٠٨، رقم ٣٠٢٩) ٦٣/٦٣ باب: قدر حصى الرمي. والحديث أورده المزي في تحفة الأشراف في مسند عبدالله ابن عباس (ج٤/ص٣٨٧) وقال الحافظ ابن حجر في النكت الظراف (ج٤/ ص٣٨٧، ٣٨٨): (قلت: ابن عباس المذكور في هذا الحديث هو الفضل بن عباس لا عبدالله، لأن الفضل هو الذي أردفه سيدنا النبي ﷺ فلم يزل يلبي حتى رمى الجمرة، وأما عبدالله فكان تقدم مع الضعفاء من المزدلفة، وكل ذلك ثابت في الصحيح (انظر صحيح مسلم كتاب الحج باب ٤٥، ٤٩) وقد أخرجه البيهقي في سننه من هذا الوجه فصرح فيه بالفضل)اهـ. والحديث بهذا الإسناد أخرجه ابن خزيمة (ج٤/ص٢٧٤) رقم ٢٨٦٨، وابن حبان في صحيحه (الموارد رقم ١٠١١) والحاكم (ج١/ص٤٦٦) والبيهقي في السنن الكبرى (ج٥/ ١٢٧) والضياء في المختارة (٥٩/ ٢٠٠/٢) وصححه الحاكم على شرط الشيخين ووافقه الذهبي، وقال الألباني في السلسلة الصحيحة (ج٣/رقم ١٢٨٣) وفي صحيح الجامع (ج٢/ ص١٢٦): (وليس كذلك، فإن زيد بن حصين لم يخرج له البخاري فهو على شرط مسلم فقط، وكذلك صححه النووي في المجموع (ج٤/ص١٧١) وابن تيمية في الاقتضاء) اهـ.

يقول الباحث: وقد نقل المناوي في فيض القدير (ج٣/ص١٢٦) تصحيح الحديث على شرط مسلم عن شيخ الإسلام ابن تيمية، وفي إحدى طريقي أحمد (ج١/ص٣٤٧) وابن خزيمة رقم (٢٨٦٨) قال عوف: (لا أدري الفضل، أو عبدالله ابن عباس، كذا في ابن خزيمة، ولفظ أحمد: لا يدري عوف: عبدالله أو الفضل) وأخرجه ابن أبي عاصم في السنة رقم (٩٨) من طريق حماد بن زيد، عن عوف، عن أبي العالية، عن ابن عباس -رضي الله عنهما-. وقال الألباني في تحقيقه: إسناده صحيح، وصححه في صحيح سنن النسائي (ج٢/ص٢٦٠) برقم (٢٤٧٥) وكذلك في صحيح سنن ابن ماجه (ج١/ص١٧٧) برقم ٢٤٥٥.

(٢) انظر مجموعة الرسائل الكبرى (ج١/ص٢٨٥)

الإسناد وكان عند التحقيق كما كان، بل نقل عنه بعض العلماء تصحيحه هذا الحديث وأن إسناده على شرط إسناد الإمام مسلم، وهذا مما يدل على نبوغ الإمام ابن تيمية في تصحيحه للأحاديث ومدى تضلعه في علم الإسناد.

وسادسها: قال شيخ الإسلام[1]: عن عائشة -رضي الله عنها- أن النبي ﷺ كان يصلي، فأتاه الشيطان، فأخذه ﷺ فصرعه فخنقه، قال ﷺ: «حتى وجدت برد لسانه على يدي، ولولا دعوة سليمان، لأصبح موثقا حتى يراه الناس» أخرجه النسائي عن عائشة وإسناده على شرط البخاري.[2]

ثم ذكر شيخ الإسلام عدة أحاديث تؤيد ما ذهب إليه من صحة هذا الإسناد وعند التحقيق والتنقيب وجدنا أن شيخ الإسلام -في حكمه على سند هذا الحديث بأنه على شرط الإمام البخاري- قد أصاب كبد الحقيقة، وكأن

---

(١) انظر مجموع الفتاوى (ج١/ ص١٧٠)

(٢) الحديث أخرجه النسائي في التفسير في السنن الكبرى كما في تحفة الأشراف للمزي (ج١١/ ص٤٧٩) عن إسحاق بن إبراهيم، عن يحيى بن آدم، عن أبي بكر ابن عياش، عن حصين بن عبدالرحمن، عن عبيد الله بن عبدالله بن عتبة بن مسعود، عن عائشة -رضي الله عنها- وإسناده على شرط البخاري كما قاله شيخ الإسلام ورجاله ثقات من رجال الصحيحين إلا أبا بكر بن عياش، فأخرج له البخاري في الصحيح، ومسلم في المقدمة، وهو أبو بكر بن عياش بن سالم الأسدي، اختلف في اسمه وفي تاريخ وفاته فقيل توفي سنة ١٧٣هـ وقيل ١٩٣هـ، وقال الخزرجي في الخلاصة (ص٣٨٣): (وعنه روى ابن المبارك وابن مهدي وابن المديني وأحمد، وقال: ثقة ربما غلط، وقال ابن عدي: لم أجد حديثا له منكرا إذا روى عنه ثقة) ترجمته في طبقات ابن سعد (ج٦/ ص٣٨٦)، تهذيب التهذيب (ج١٢/ ص٣٤-٣٧). وله شاهد من حديث أبي الدرداء: أخرجه مسلم في كتاب المساجد، باب جواز لعن الشيطان في أثناء الصلاة والتعوذ منه (ج١/ ص٣٨٥) رقم ٥٤٢، والنسائي في السنن في كتاب الافتتاح رقم الحديث (١٢١٦) (ج١/ ص١٤٢) وذكره شيخ الإسلام بعد ذكره للحديث المتكلم على إسناده.

وشاهد آخر من حديث أبي هريرة، أخرجه مسلم برقم (٥٤١) (ج١/ ص٣٨٦) وشاهد من حديث أبي سعيد الخدري: أخرجه أحمد (ج٣/ ص٨٢) وأبو داود، وذكره شيخ الإسلام ضمن سياقه للشواهد والمتابعات. وشاهد آخر عن ابن مسعود، أخرجه أحمد (ج١/ ص٤١٣) عن أسود بن عامر، أنبأنا إسرائيل، قال: ذكر أبو إسحاق عن أبي عبيدة عن عبدالله قال: قال رسول الله ﷺ فذكر نحوه، وقال أحمد شاكر المحقق -رحمه الله- إسناده ضعيف للانقطاع، رقم الحديث (٣٩٢٦).

شيخ الإسلام يستحضر ما قيل في رجال السند كلهم في ذاكرته ثم يطلق عبارة موجزة تنم على سعة حفظه وتدقيقه واطلاعه الواسع بعلم الرجال.

وسابعها: قال شيخ الإسلام في الفتاوى الكبرى[1]:

روى عبدالرحمن بن شماسة، عن عقبة بن عامر -رضي الله عنه- قال: سمعت رسول الله ﷺ: «المسلم أخو المسلم لا يحل لمسلم باع من أخيه بيعا فيه عيب إلا بيّنه له» ثم قال: ورواه ابن ماجه بإسناد رجاله ثقات، على شرط البخاري إلى ابن شماسة، وابن شماسة قد وثقوه، وخرّج له مسلم[2].. ثم ذكر عدة أحاديث في هذا المعنى.

وقال في مكان آخر منها[3]: ثبت عن النبي ﷺ أنه قال: المسلم أخو المسلم... الحديث.

---

(١) انظر الفتاوى الكبرى (ج٣/ ص٢٣٦).

(٢) الحديث أخرجه ابن ماجه في ١٢ التجارات، ٤٥ باب من باع عيبا فليبينه (ج٣/ ص٥٨) رقم ٢٢٤٦ (المحقق) عن محمد بن بشار، ثنا وهب بن جرير، ثنا أبي، سمعت يحيى بن أيوب، يحدث عن يزيد بن أبي حبيب، عن عبدالرحمن ابن شماسة به عنه بهذا اللفظ. وعبد الرحمن بن شماسة بن ذئب بن أحور، أو عمرو، المهري المصري، التابعي، توفي سنة (١٠١هـ) أو بعدها، من الطبقة الثالثة، أخرج له مسلم وأبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه، ثقة، انظر ترجمته في التقريب (ج١/ ص٤٨٤) والتهذيب (ج٦/ ص١٩٥) والكاشف (ج٢/ ص١٦٨) وتاريخ البخاري الكبير (ج٥/ ص٢٩٥) والجرح والتعديل (ج٥/ ص١١٥٨) والثقات لابن حبان (ج٥/ ص٦٦). وبلفظ ابن ماجه أخرجه الحاكم في المستدرك (ج٢/ ص٦) ومن طريقه البيهقي (ج٥/ ص٣٢٠) من طريق يحيى به، والطبراني في المعجم الكبير (ج١٧/ ص٣١٧) من طريق محمد بن بشار به، وأخرجه أحمد في المسند (ج٤/ ص١٥٦) باختلاف يسير. وانظر تحفة الأشراف برقم (٩٩٣٢)، والحديث صححه الألباني بوضعه في صحيح سنن النسائي (ج٢/ ص٢٢) برقم ١٨٢٣. وفي الإرواء برقم (١٣٢١). وقال الحاكم: صحيح على شرط الشيخين، ووافقه الذهبي، وفيه تساهل لأن ابن شماسة لم يخرج له البخاري. (انظر التلخيص الحبير لابن حجر ج٣/ ٢٢) وأخرجه مسلم من طريق الليث وغيره من عن يزيد بن أبي حبيب به، بلفظ: «المؤمن أخو المؤمن فلا يحل للمؤمن أن يبتاع على بيع أخيه، ولا يخطب على خطبة أخيه حتى يذر» (انظر كتاب النكاح، باب تحريم الخطبة على خطبة أخيه، (ج٢/ ص١٠٣٤، رقم ٥٦).

(٣) انظر الفتاوى الكبرى (ج٤/ ١٢٥).

وفي هذا الحديث يحكم شيخ الإسلام أن إسناده على شرط الإمام البخاري في صحيحه حتى يصل السند إلى ابن شماسة، وقد وثق ابن شماسة وبيّن أن الإمام مسلم أخرج له في صحيحه، لهذا فالحديث صحيح وقد أكد ما قاله شيخ الإسلام العلامة ابن حجر العسقلاني كما بيّن في تعقيبه على الحاكم في جعله الحديث على شرط الشيخين، والحق هو ما ذهب إليه ابن تيمية - رحمه الله-.

وثامنها: قال شيخ الإسلام وهو يستعرض أحاديث النهي عن الخمر والمعازف في الفتاوى الكبرى: روى معاوية بن صالح عن حاتم بن حريث، عن مالك بن أبي مريم، قال: دخل علينا عبدالرحمن بن غنم فتذاكرنا الطلاء، فقال: حدثني أبو مالك الأشعري، أنه سمع رسول الله ﷺ يقول: «ليشربن ناس من أمتي الخمر يسمونها بغير اسمها، يُعزف على رؤوسهم بالمعازف، والمغنيات، يخسف الله بهم الأرض، ويجعل منهم القردة، والخنازير» رواه الإمام أحمد، وأبو داود، وابن ماجه بهذا الإسناد، لكن لم يذكر الإمام أحمد، وأبو داود «يُعزف»... الخ[1].

(١) الحديث أخرجه أحمد (ج٥/ ص٣٤٢) والبخاري في التاريخ الكبير (ج١/ ص٣٠٥١) و(ج٤/ ١/ ص٢٢) وأبو داود رقم ٣٦٤٨، في كتاب الأشربة، باب في الذاذي، وابن ماجه رقم ٤٠٢٠، في ٣٦ كتاب الفتن، ٢٢ باب العقوبات (ج٤/ ص٣٦٨)، وابن حبان (الموارد برقم (١٣٩٤). والطبراني في الكبير (رقم ٣٤١٩، ج٣/ ص٣٠) والبيهقي(ج٧/ ص٢٩٥) و(ج١٠/ ص٢٣١) وابن عساكر (١٦/ ١٥/ ٢) كلهم من طريق معاوية بن صالح به، وفي سنده مالك بن أبي مريم، ترجم له البخاري وسكت عنه (ج٤/ ٨/ ص٣٠٧) ووثقه ابن حبان في الثقات (ج٥/ ص٣٨٦) وقال الذهبي في الميزان (ج٤/ ٤٢٨): لا يعرف. وحاتم بن حريث وثقه ابن حبان في الثقات (ج٤/ ١٧٨) وقال عثمان بن سعيد الدارمي: ثقة، وقال ابن معين: لا أعرفه، وقال أبو حاتم الرازي: شيخ، وقال ابن عدي: لعزة حديثه لم يعرفه ابن معين، وأرجو أنه لا بأس به (الكامل، ج٢/ ص٨٤٥) والزيادة التي أشار إليها شيخ الإسلام أنها عند ابن ماجه، ولم يذكرها أحمد وأبو داود، قد ذكرها البيهقي، وابن عساكر، فقد وردت من طريق أخرى عن عبدالرحمن بن غنم، وهي ما جاء في البخاري تعليقا، وقد ذكره شيخ الإسلام، والحديث خرجه المحدث الألباني في الصحيحة (ج١/ رقم٩٠ص١٣٥) وصححه لشواهده، وكذلك في صحيح سنن ابن ماجه (ج٢/ ص٣٧١) برقم ٣٢٤٧، وكذلك في تحقيقه للمشكاة برقم ٤٢٩٢.

وإسناد ابن ماجه إلى معاوية بن صالح صحيح، وسائر إسناده حسن، فإن حاتم بن حريث شيخ، ومالك بن أبي مريم من قدماء الشاميين، ولهذا الحديث أصل صحيح. قال البخاري: قال هشام بن عمار، حدثنا صدقة بن خالد، عن عبدالرحمن بن يزيد، عن عطية بن قيس، عن عبدالرحمن بن غنم الأشعري، حدثني أبو عامر، أو أبو مالك الأشعري -والله ما كذبني- سمع النبي ﷺ يقول: «ليكونن من أمتي أقوام يستحلون الخز، والحرير، والخمر، والمعازف، ولينزلن أقوام إلى جنب علم يروح عليهم بسارحة لهم يأتيهم رجل لحاجة فيقولون: إرجع إلينا غدا، فيبيتهم الله، ويضع العلم، ويمسخ آخرين قردة، وخنازير إلى يوم القيامة» هكذا رواه البخاري تعليقا[1] مجزوما به، وعرفه في الأحاديث المعلقة إذا قال: (قال فلان كذا) فهو من الصحيح المشروط، وإنما لم يسنده لأنه قد يكون عنده نازلا أو لا يذكره من سمعه منه مع علمه باشتهار الحديث عن ذلك الرجل، أو لغير ذلك، ولهذا نظائر في الصحيح.

---

(١) ذكر شيخ الإسلام في موضع آخر قبله في الفتاوى الكبرى (ج٣/ ص١١٩) أن البخاري رواه تعليقا مجزوما، وقال في كتاب الاستقامة (ج١/ ص٢٩٤-٢٩٥) الآلات الملهية قد صح فيها ما رواه البخاري في صحيحه تعليقا مجزوما به داخلا في شرطه ثم ذكره، ونحوه في (ج٢/ ص١٨٧) ولحديث أخرجه البخاري في كتاب الأشربة باب ما جاء فيمن يستحل الخمر (ج١٠/ ص٥١ الفتح) وانظر ٧٤كتاب الأشربة، ٦-باب ما جاء فيمن يستحل الخمر ويسميه بغير اسمه (ص١٢٠٥) رقم (٥٥٩٠) طبعة دار السلام الجديدة. وقال: قال هشام بن عمار: حدثنا صدقة بن خالد، حدثنا عبدالرحمن بن يزيد بن جابر، حدثنا عطية بن قيس الكلابي، حدثني عبدالرحمن بن غنم الأشعري، قال: حدثني أبو عامر أو أبو مالك الأشعري -رحمه الله- والله ما كذبني، سمع النبي ﷺ يقول، فذكره، وقال الحافظ ابن حجر: هكذا وقع في جميع الروايات معلقا وقد وصل أبو ذر عن شيوخه، فقال: قال البخاري: حدثنا الحسين بن إدريس، حدثنا هشام بن عمار به، وقال: فعلى هذا يكون الحديث صحيحا على شرط البخاري، وبذلك يرد على ابن حزم دعواه الانقطاع. قال هذا ابن حجر في الفتح (ج١٠/ ص٥٢-٥٦) وتغليق التعليق (ج٥/ ص١٧-٢٢) تحقيق سعيد عبدالرحمن موسى القزفي، طبع المكتب الإسلامي، ودار عمار، بيروت (١٤٠٥هـ) وهدي الساري (ص٥٩) هذا، والحديث وصله الإسماعيلي والبرقاني كما ذكره شيخ الإسلام وأبو نعيم في المستخرج على الصحيحين، والطبراني والبيهقي، وابن عساكر وغيرهم كما هو مذكور في تعليق التعليق، والسلسلة الصحيحة للألباني (رقم الحديث (٩١) (ج١/ ص١٣٦) فليراجع للتفصيل.

وإذا قال: روى عن فلان أو يذكره لم يكن من شرط كتابه، لكن يكون من الحسن ونحوه.

وقد رواه الإسماعيلي، والبرقاني في صحيحيهما[1] المخرجين على الصحيح بهذا الإسناد، لكن في لفظ لهما: تروح عليهم سارحة لهم، ويأتيهم رجل لحاجة، وفي رواية: فيأتيهم طالب حاجة، فيقولون... إلى آخره. وفي رواية حدثني أبو عامر الأشعري، ولم يشك، وهذا مع الحديث الأول يقتضي أن يكون عبدالرحمن بن غنم سمع الحديث منهما، ولكل منهما لفظ، وقد روى أبو داود كلا الحديثين، لكن روى الثاني بإسناد صحيح عن أبي مالك، أو أبي عامر.

ولفظه: «ليكونن في أمتي أقوام يستحلون الخز، والحرير. وذكر كلاما، قال يمسخ منهم آخرين قردة، وخنازير، إلى يوم القيامة» والخز -بالخاء والزاي المعجمتين- وهو عند أكثر أهل العلم هنا نوع من الحرير، وليس هو الخز المأذون في لبسه المنسوج من صوف وحرير.

وقال في موضع آخر: وقد جاء هذا الحديث عن النبي ﷺ من وجوه أخرى:

منها: ما روى النسائي[2] بإسناد صحيح، عن شعبة، سمعت أبا بكر بن حفص، قال سمعت ابن مُحيسن، يحدث عن رجل من أصحاب النبي ﷺ أنه قال: «يشرب ناس من أمتي الخمر يسمونها بغير اسمها» وروى ابن ماجه من حديث بلال بن يحيى العبسي، عن أبي بكر بن حفص، عن عبدالله بن محيريز، عن ثابت بن السمط، عن عبادة بن الصامت، قال: قال رسول الله

---

(١) أخرجه الحافظ ابن حجر بسنده عنهما في تعليق التعليق (ج٥/ ص١٨-١٩)

(٢) أخرجه الإمام النسائي في كتاب الأشربة، باب منزلة الخمر (ج٢/ ص٣٢٧) وكذا أخرجه أحمد (ج٤/ ص٢٣٧) وقال الألباني: إسناده صحيح، وهو أصح من الأول، أي حديث عبادة، وهو ما ذكره شيخ الإسلام بعد هذا وأورده الشيخ الألباني في صحيح الجامع الصغير (ج٢/ ص١٣٤٤) رقم ٨٠٩٢، والسلسلة الصحيحة (ج١/ ص١٣٨).

ﷺ: «يشرب ناس من أمتي الخمر باسم يسمونها إياه»[1] ورواه الإمام أحمد، ولفظه: «ليستحلن طائفة من أمتي الخمر» وأبو بكر بن حفص ثقة من رجال الصحيحين. وابن محيريز إمام سيد جليل أشهر من أن يثنى عليه.

وروى ابن ماجه، عن ابن عباس بن الوليد الخلال، عن أبي المغيرة، عن ثور بن يزيد، عن خالد بن معدان، عن أبي أمامة الباهلي قال: قال رسول الله ﷺ: «لا تذهب الليالي والأيام، حتى يشرب طائفة من أمتي الخمر يسمونها بغير اسمها»[2] وهذا إسناد صحيح متصل[3].

يقول الباحث: ففي هذا المثال رأينا شيخ الإسلام يروي الحديث الأول بإسناده ثم يحكم على إسناد ابن ماجه بأنه صحيح إلى معاوية، وحسن في

---

(١) الحديث أخرجه أحمد (ج٥/ ص٣١٨) وابن ماجه في كتاب الأشربة، باب الخمر يسمونها بغير اسمها (ج٢/ ص١١٢٣) وابن أبي الدنيا في ذم السكر(ق٢/ ٢ كما في الصحيحة) عن سعيد بن أوس الكاتب، عن بلال بن يحيى العبسي، عن أبي بكر بن حفص، عن ابن محيريز عن ثابت بن السمط، عن عبادة بن الصامت، قال: قال رسول الله ﷺ. وقال الألباني: هذا إسناد جيد رجاله كلهم ثقات (السلسلة الصحيحة ج١/ ص١٣٦). وأورده في صحيح سنن ابن ماجه كما مر سابقا برقم (٣٢٤٧). وبلال بن يحيى العبسي هذا، قال عنه ابن معين: لا بأس به، ووثقه ابن حبان، وقد تابعه شعبه في الحديث الذي قبله لكنه أسقط من الإسناد (ثابت بن السمط) وقال: عن رجل من أصحاب النبي ﷺ وأبو بكر، وابن محيريز، ثقتان، ومن رجال الصحيحين وبلال العبسي المذكور من الطبقة الثالثة، أخرج له البخاري في الأدب وأبو والترمذي والنسائي وابن ماجه، انظر التقريب (ج١/ ص١١٠) والكاشف (ج١/ ص١٦٦) وأسد الغابة (ج١/ ص٢٤٩) والجرح والتعديل (ج٢/ ص١٥٤٨، ١٥٦٤).

(٢) أخرجه ابن ماجه في كتاب الأشربة (ج٢/ ص١١٢٣، رقم ٣٣٨٤) باب الخمر يسمونها بغير اسمها كما أخرجه أبو نعيم في الحلية (ج٦/ ص٩٧) وعندهما عبدالسلام بن عبدالقدوس، وكذا في تحفة الأشراف (ج٣/ ص١٦٣) وعبد السلام هذا كنيته أبو محمد وهو ضعيف الحديث كما في التقريب (ج١/ ٥٠٦) أما أبو المغيرة الذي ذكره شيخ الإسلام، فهو عبدالقدوس ابن الحجاج، وهو ثقة من رجال الجماعة كما في التقريب (ج١/ ص٥١٥) ولأجل هذا صحح شيخ الإسلام الحديث، والتحقيق خلافه، إلا أن الحديث لا بأس به في الشواهد، وصححه الألباني في صحيح سنن ابن ماجه (ج٢/ ص٢٤٣-٢٤٤) برقم ٢٧٢٩، ٢٧٣٠، وكذلك في سلسلة الأحاديث الصحيحة (ج١/ رقم ٤١٠).

(٣) انظر الفتاوى الكبرى (ج٣/ ص١٢٩)

سائر السند، ثم يعدل رجلين من السند، ثم بعد ذلك يورد معلقا في البخاري ويشرح أثناء كلامه منهج البخاري في معلقاته في الصحيح، ويبيّن أن هذا الحديث متصل لأن من خرّج على الصحيح أورداه بسنديهما باختلاف بسيط في اللفظ، ولم يكتف شيخ الإسلام بهذا بل راح يسرد شواهد ومتابعات تقوي الحديث وترتقي به إلى درجة الصحة، فلقد أورد حديثا خرجه النسائي وأردفه بآخر أخرجه ابن ماجه ثم نراه يحكم على رجلين من إسناد ابن ماجة بأنهما من رجال الصحيحين، وأورد حديثاً آخر رواه ابن ماجه أيضا بسند غير سابقه، وألفاظ أخرى، ثم يخلص بعد كل هذا بنتيجة تدل على موهبته في علم تصحيح الحديث، فيقول: وهذا إسناد صحيح متصل -فرحمه الله ورضي عنه.

وتاسعها: قال شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله- في معرض ذكره أدلة تحريم الخمر ما نصه[1]: «روى وكيع بن الجراح، عن عبدالعزيز بن عمر بن عبدالعزيز، عن أبي طعمة مولاهم، وعبد الرحمن بن عبدالله الغافقي، أنهما سمعا ابن عمر -رضي الله عنهما- يقول: قال رسول الله ﷺ: «لُعنت الخمر على عشرة أوجه: لعنت الخمر لعينها، وشاربها، وساقيها، وبائعها، ومبتاعها، وعاصرها، ومعتصرها، وحاملها، والمحمولة إليه، وآكل ثمنها»[2].

قال: «رواه الإمام أحمد، وابن ماجه، وأبو داود، ولفظه: «لعن الله

---

(١) انظر الفتاوى الكبرى (ج٣/ ص١٤٣)، وذكر هذا الحديث شيخ الإسلام في منهاج السنة النبوية (ج٤/ ص٥٦٨-٥٦٩) طبع الرياض بتحقيق محمد رشاد سالم.

(٢) حديث ابن عمر أخرجه أحمد في المسند (ج٢/ ص٧١) طبعة بولاق تصوير المكتب الإسلامي بيروت، و(ج٤/ ص٣٢١-٣٢٢)، (ج٨/ ص٨٩) طبعة دار المعارف بالقاهرة بتحقيق أحمد شاكر، وأخرجه أبو داود في كتاب الأشربة باب العنب يعصر خمرا (ج٤/ ص٨٢٨١) طبع حمص تحقيق الدعاس (رقم ٣٦٧٤) وابن ماجه في كتاب الأشربة، باب(٦)، (ج٢/ ص١١٢١-١١٢٢) برقم ٣٣٨٠، كلهم من طريق وكيع به، وانظر تحفة الأشراف رقم ٧٢٩٦) وصحح الألباني الحديث في صحيح الجامع الصغير (ج٢/ ص٩٠٧) رقم ٥٠٩١، وقال السيوطي: إنه في سنن أبي داود وفي المستدرك عن ابن عمر. وصححه كذلك الألباني في صحيح سنن أبي داود (ج٢/رقم ١٣٢١). وصحيح سنن ابن ماجه (ج٢/ ص٢٤٣) برقم ٢٧٢٥، وكذلك في الإرواء برقم (١٥٢٩)، والمشكاة برقم ٢٧٧٧.

الخمر» ولم يذكر -يعني أبا داود- «وآكل ثمنها» ولم يقل «عشرة» وقال بدل «أبي طعمة» «أبو علقمة» والصواب وأبو طعمة. وأبو طعمة هذا، قال فيه محمد ابن عبدالله بن عمار الموصلي: ثقة، ولم نعلم أحدا طعن فيه. وعبد العزيز ووكيع ثقتان نبيلان، فثبت أنه حديث جيد. وقد رواه الجوزجاني وغيره من حديث عبدالله بن عبدالله بن عمر عن أبيه -رضي الله عنهم- ومن حديث ثابت بن يزيد الجولاني عن ابن عمر. وهذه الطرق يصدق بعضها بعضا. وعن أنس بن مالك -رضي الله عنه- عن النبي ﷺ مثل هذا الحديث رواه الترمذي وابن ماجه[1]، وعن ابن عباس نحوه رواه الإمام أحمد»[2]. اهـ. فشيخ الإسلام وثّق رجال السند واحدا تلو الآخر وبيّن أنهم ثقات سالمون من الجرح، ثم قال: فثبت أنه حديث جيد. أي بناء على تعديل رجال السند حكم عليه بالصحة حسب قواعد أهل الفن، كما أنه عضّده بأحاديث أخر تشدّ من أزر الحديث الآنف الذكر، وهذه الطرق كما قال ابن تيمية يقوي بعضها بعضا، وتثبت أن للحديث أصلا.

وعاشرها: ذكر شيخ الإسلام مذاهب العلماء في زيارة النساء القبور، وقال: والصحيح أن النساء لم يدخلن في الإذن (في قوله: فزوروها فإنها تذكركم الآخرة) في زيارة القبور لعدة أوجه، ثم ذكر ثلاثة أوجه في تأييد

---

(١) أخرجه الترمذي في أبواب البيوع، باب النهي أن يتخذ الخمر خلا (ج٣/ ص٥٨٩) رقم ١٢٩٥، وانظر تحفة الأشراف رقم ٩٩٠، وابن ماجه في كتاب الأشربة باب (٦) (ج٢/ ص١١٢٢) رقم ٣٣٨١، كلاهما من طريق أبي عاصم، عن شبيب بن بشر عنه. وقال الترمذي: هذا حديث غريب من حديث أنس، وصححه الألباني في صحيح سنن ابن ماجه (ج٢/ ص٢٤٣) برقم ٢٧٢٦، وكذلك في غاية المرام برقم ٦٠.

يقول الباحث: وفيه شبيب بن بشر، قال الحافظ ابن حجر فيه، صدوق يخطئ، أخرج له الترمذي وابن ماجه، وهو من الطبقة الخامسة انظر التهذيب (ج٤/ ص٣٠٦) والتقريب (ج١/ ص٣٤٦) ولسان الميزان (ج٧/ ص٢٤١) وشبيب كنيته أبو بشر، الحلبي، الكوفي البَجَلي، البصري. وانظر ترجمته وما قيل عنه في تاريخ البخاري الكبير (ج٤/ ص٢٣١) وميزان الاعتدال (ج٢/ ص٢٦٢) والثقات (ج٤/ ص٣٥٩).

(٢) انظر المسند (ج١/ ص٣١٦) تصوير المكتب الإسلامي عن طبعة بولاق.

مذهبه، وقال:

الوجه الرابع: أن يقال: قد جاء عن النبي ﷺ من طريقين: أنه لعن زوارات القبور، فعن أبي هريرة -رضي الله عنه- أن النبي ﷺ «لعن زائرات القبور».

أ- رواه الإمام أحمد وابن ماجه، والترمذي، وصححه[1].

ب- وعن ابن عباس -رضي الله عنهما- أن النبي ﷺ «لعن زائرات القبور، والمتخذين عليها المساجد، والسرج» رواه الإمام أحمد، وأبو داود، والنسائي، والترمذي وحسنه، وفي نسخ تصحيحه. ورواه ابن ماجه من ذكر الزيارة[2]. فإن قيل: الحديث الأول: رواه عمر بن أبي سلمة، وقد قال فيه

---

(١) الحديث أخرجه أحمد في المسند (ج٢/ ص٣٢٧) والطيالسي كما في منحة المعبود (ج١/ ١٧١) والترمذي برقم ١٠٥٦ (ج٣/ ص٣٧١) في أبواب الجنائز، باب ما جاء في كراهية زيارة النساء القبور، وابن ماجه في كتاب الجنائز (ج٢/ ص٢٥٥) رقم ١٥٧٦، باب: ما جاء في النهي عن زيارة النساء القبور (المحققة) والبيهقي في السنن الكبرى (ج٤/ ص٧٨) وابن حبان برقم (٧٨٩) (كما في الموارد) من طريق عمر بن أبي سلمة، عن أبيه، عن أبي هريرة أن النبي ﷺ لعن زوارات القبور، وقال الترمذي: حسن صحيح، وقال: وفي الباب عن ابن عباس وحسان بن ثابت، وقال الترمذي أيضا: وقد رأى بعض أهل العلم أن هذا كان قبل أن يرخص النبي ﷺ في زيارة القبور، فلما رخص دخل في رخصته الرجال والنساء، وقال بعضهم: إنما كره زيارة القبور في النساء لقلة صبرهن وكثرة جزعهم. وعمر بن أبي سلمة هو ابن عبدالرحمن بن عوف الزهري المدني القرشي أبو حفص، قال العجلي: لا بأس به (انظر الثقات رقم ١٢٣٦) وقال الحافظ ابن حجر: صدوق يخطئ/ خت ٤ (التقريب ج٢/ ص٥٩) وقال الذهبي: صدوق لا يحتج به، ووثقه غيره (الكاشف، ج٢/ ص١٦٢) وراجع تهذيب التهذيب (ج٧/ ص٤٥٦) ففيه ذكر من وثقه، وفحوى كلامهم أن حديثه لا ينزل عن مرتبة الحسن لا سيما إذا كان له شاهد أو شواهد كما سيأتي. وهو الذي ذهب إليه الألباني في أحكام الجنائز وبدعها طبع المكتب الإسلامي، بيروت، الخامسة (١٤٠٥هـ) (ص١٨٥) فقال: رجال إسناد الحديث ثقات كلهم، غير أن في عمر بن أبي سلمة كلاما لعله حديثه لا ينزل به عن مرتبة الحسن لكن حديثه هذا صحيح لما له من الشواهد.

(٢) وذكره في موضع آخر شيخ الإسلام بقوله: صح من حديث أبي هريرة... وعن ابن عباس وعزاه أيضا لابن حبان. انظر مجموع الفتاوى (ج٢٤/ ص٣٠) وحديث ابن عباس هذا: أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف (ج٣/ ص٣٤٤) وأحمد (ج١/ ص٢٢٩، ٢٨٧، ٣٢٤، ٣٣٧) والطيالسي (منحة المعبود، ج١/ ص١٧١) وأبو=

علي بن المديني: تركه شعبة، وليس بذاك، وقال ابن سعد: كان كثير الحديث، وليس يحتج بحديثه، وقال السعدي والنسائي: ليس بقوي الحديث[1].

=داود برقم (٣٢٣٦)، والترمذي (ج٢/ ص١٣٦)، رقم ٣٢٠) في أبواب الصلاة ٢٣٨ باب ما جاء في كراهية أن يتخذ على القبر مسجدا، والنسائي (ج١/ ص٢٨٧)، والبغوي في شرح السنة في حديث على بن الجعد برقم (١٥٥٠) والطبراني في الكبير (ج١٢/ ص١٤٨) رقم (١٢٧٢٥) وابن حبان برقم ٧٨٨ (الموارد) والحاكم (ج١/ ص٣٧٤) والبيهقي (ج٤/ ص٧٨)، كلهم من طريق محمد بن حجادة قال: سمعت أبا صالح (زاد القطان: بعد ما كبر، وهو رواية لابن أبي شيبة) عن ابن عباس مرفوعا: «لعن رسول الله ﷺ زائرات القبور والمتخذين عليها المساجد والسرج» وأخرجه ابن ماجه بهذا الإسناد وذكر الشطر الأول ما يتعلق بزوارات القبور.، وقال الحاكم: أبو صالح باذان لم يحتج به، وأقره الذهبي. وقال الترمذي: حسن كذا في طبعة أحمد شاكر، وتحفة الأحوذي (ج١/ ص٢٦٥) وتحفة الأشراف (ج٤/ ص٣٦٨). وهو الأولى بالمقام لأن مدار الإسناد على أبي صالح باذام مولى أم هاني، وهو ضعيف مدلس، ولم يوثقه غير العجلي (انظر الثقات رقم ١٣٣) وقال فيه ابن معين في رواية: لا بأس به، وقال ابن المديني عن القطان: «لم أر أحدا من أصحابنا تركه. وقال أبو حاتم: يكتب حديثه ولا يحتج به».

فخلاصة أقوالهم أنه حسن في الشواهد، ولعل تحسين الترمذي نظرا إلى شواهده، وقد أشار أن في الباب عن أبي هريرة، وحسان بن ثابت، على أن تساهل الترمذي في التحسين والتصحيح أمر معروف، ثم جاء أحمد شاكر فصحح الحديث، وتساهله فيه ظاهر. تنبيه: وقوله: «والمتخذين عليها المساجد» له شواهد كثيرة كما تقدم.

أما قوله في الحديث «لعن المتخذين عليها السرج» فلم يوجد له شاهد، فيبقي هذا الجزء من الحديث ضعيفا، ولأجل هذه الزيادة خرّج الشيخ الألباني الحديث في الضعيفة (رقم ٢٢٥) (ج١/ ٢٥٨) كما خرجه في الارواء رقم ٧٦١، وأحكام الجنائز (ص١٨٥) فليرجع إليها للتفصيل.

ومن شواهد الحديث: حديث حسان بن ثابت: أخرجه ابن أبي شيبة (ج٤/ ص١٤١) وأشار إليه الترمذي في الباب، وأحمد (ج٣/ ص٤٤٢, ٤٤٣) والحاكم (ج١/ ٣٧٤) وابن ماجه في كتاب الجنائز، باب ما جاء في النهي عن زيارة النساء القبور (ج٢/ ص٢٥٤ (المحقق) (رقم ١٥٧٤) من طريق عبدالرحمن بن بهمان، عن عبدالرحمن بن حسان بن ثابت عن أبيه «لعن رسول الله ﷺ زوارات القبور» وإسناده حسن في الشواهد، فيه عبدالرحمن بن بهمان، لم يوثقه سوى العجلي، وابن حبان، وقال ابن المديني: " لا نعرفه، وقال الحافظ ابن حجر: مقبول، يعني عند المتابعة، ولم يوجد له متابع، لكن شواهده في حكم المتابعة فحديثه مقبول. وخلاصة القول أن الحديث صحيح لشواهده، وهذا الذي قصده شيخ الإسلام في كلامه الطويل حول طرق الحديث وشد بعضها ببعض.

(١) هو ابن عبدالرحمن بن عوف الزهري، قاضي المدينة، قال الحافظ ابن حجر: صدوق يخطئ (ختع٤) انظر التقريب (ج٢/ ص٥٦) وترجمته في تهذيب الكمال=

والثاني فيه أبو صالح باذام، مولى أم هانئ، وقد ضعفوه، قال أحمد: كان ابن مهدي ترك حديث أبي صالح، وكان أبو حاتم يكتب حديثه، ولا يحتج به. وقال ابن عدي: عامة ما يرويه تفسير، وما أقل ماله في المسند، ولم أعلم أحدا من المتقدمين رضيه[1]. قلت: -القائل هو شيخ الإسلام-: «الجواب على هذا من وجوه:

أحدها: أن يقال: كل من الرجلين قد عدّله طائفة من العلماء كما جرحه آخرون. أما عمر: فقد قال فيه أحمد بن عبدالله العجلي: ليس به بأس، وكذلك قال يحيى بن معين: ليس به بأس، وابن معين وأبو حاتم من أصعب الناس تزكية. وأما قول من قال: تركه شعبة، فمعناه أنه لم يرو عنه كما قال أحمد بن حنبل: لم يسمع من عمر بن أبي سلمة شيئا، وشعبة، ويحيى بن سعيد، وعبد الرحمن بن مهدي، ومالك ونحوهم قد كانوا يتركون الحديث عن أناس لنوع شبهة بلغتهم، لا توجب رد أخبارهم، فهم إذا رووا عن شخص كانت روايتهم تعديلا له. وأما ترك الرواية فقد يكون بشبهة لا توجب الجرح، وهذا معروف في غير واحد قد خرج له في الصحيح. وكذلك قول من قال: ليس بقوي في الحديث: عبارة لينة، تقتضي أنه ربما كان في حفظه بعض التغير، ومثل هذه العبارة لا تقتضي عندهم تعمد الكذب، ولا مبالغة في اللفظ. وأما أبو صالح فقد قال يحيى بن سعيد القطان: لم أر أحدا من أصحابنا ترك أبا صالح مولى أم هاني، وما سمعت أحدا من الناس يقول فيه شيئا. ولم يتركه شعبة، ولا زائدة فيه، فهذه رواية شعبة عنه تعديل له كما عرف من عادة شعبة، وترك ابن مهدي له لا يعارض ذلك، فإن يحيى بن سعيد أعلم بالعلل، والرجال من ابن مهدي، فإن أهل الحديث متفقون على أن

=(ج٢/ ١٠١٢) وتهذيب التهذيب (ج٧/ ص٤٥٦)

(١) أبو صالح باذام: ويقال باذان مولى أم هانئ، الهاشمي الكلبي، الكوفي، قال الحافظ ابن حجر: ضعيف مدلس (٤) التقريب (ج١/ ٩٣) وهو من الطبقة الثالثة، أخرج له أبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه.
وانظر لترجمته: الكامل لابن عدي (ج٢/ ص٥٠١) وتهذيب الكمال (ج١/ ص١٣٧) وتهذيب التهذيب (ج١/ ص٤١٦) والجرح والتعديل (ج٢/ ص١٧٣٨).

شعبة و يحيى بن سعيد أعلم بالرجال من ابن مهدي وأمثاله.

وأما قول أبي حاتم: يكتب حديثه، ولا يحتج به، فأبو حاتم يقول مثل هذا في كثير من رجال الصحيحين، وذلك أن شرطه في التعديل صعب، والحجة في اصطلاحه ليس هو الحجة في جمهور أهل العلم. وهذا كقول من قال: لا أعلم أنهم رضوه، وهذا يقتضي أنه ليس عندهم من الطبقة العالية، ولهذا لم يخرج البخاري ومسلم له ولأمثاله، لكن مجرد عدم تجريحهما للشخص لايوجب رد حديثه، وإذا كان كذلك، فيقال: إذا كان الجارح والمعدل من الأئمة لم يقبل الجرح إلا مفسرا،فيكون التعديل مقدما على الجرح المطلق.

الوجه الثاني: إن حديث مثل هؤلاء يدخل في الحسن الذي يحتج به جمهور العلماء، فإذا صححه من صححه كالترمذي وغيره، ولم يكن فيه من الجرح إلا ما ذكر، وكان أقل أحواله أن يكون من الحسن.

الوجه الثالث: أن يقال: قد روى من وجهين مختلفين؛ أحدهما عن ابن عباس، والآخر عن أبي هريرة. ورجال هذا ليس رجال هذا، فلم يأخذه أحدهما عن الآخر، وليس في الإسنادين من يتهم بالكذب، وإنما التضعيف من جهة سوء الحفظ ومثل هذا حجة بلا ريب. وهذا من أجود الحسن الذي شرطه الترمذي، فإنه جعل الحسن ما تعددت طرقه، ولم يكن فيها متهم، ولم يكن شاذا، أي: مخالفا لما ثبت بنقل الثقات.

وذلك أن الحديث إنما يخاف فيه من شيئين: إما تعمد الكذب، وإما خطأ الراوي، فإذا كان من وجهين لم يأخذه أحدهما عن الآخر، وليس مما جرت العادة بأن يتفق تساوي الكذب فيه؛ عُلم أنه ليس بكذب، لا سيّما إذا كان الرواة ليسوا من أهل الكذب.

وأما الخطأ، فإنه مع التعدد يضعف، ولهذا كان أبو بكر وعمر -رضي الله عنهما- يطلبان مع المحدث الواحد من يوافقه خشية الغلط، ولهذا قال تعالى في المرأتين: **﴿أن تضل إحداهما فتذكر إحداهما الأخرى﴾** (البقرة: ٢٨٢) هذا لو كان عن صاحب واحد،فكيف،وهذا قد رواه عن صاحب،وذلك عن آخر.

وفي لفظ أحدهما زيادة على لفظ الآخر، فهذا كله ونحوه مما يبين أن الحديث في الأصل معروف[1].

وفي الاختيارات العلمية: «وفي كلام أبي العباس ترجيح التحريم لاحتجاجه بلعن النبي ﷺ زائرات القبور وتصحيحه إياه، ورواه الإمام أحمد، وابن ماجه، والترمذي، وصححه، وأنه لا يصح ادعاء النسخ، بل هو باق على حكمه، والمرأة لا يشرع لها زيارة، ولا الزيارة الشرعية، ولا غيرها، اللهم إلا إذا اجتازت بقبر بطريقها، فسلمت عليه، ودعت له فهذا أحسن»[2]. اهـ.

يقول الباحث: وليس على تحقيق شيخ الإسلام للحديث -وتصحيحه له بناء على توثيق رجال سنده- أي تعليق، فبهذا المثال اتضح علو كعبه في قواعد الجرح والتعديل وكيف يصنف النقاد ويرد عليهم ويبين مناهجهم في الرجال، وكيف رجح ما ذهب إليه من صحة الحديث، كل ذلك يدل بوضوح على تضلعه وتفننه بعلم الجرح والتعديل ومعرفة الحديث بأسانيده وطرقه ثم الحكم عليه بجدارة وتمكن، ويا ليت لو تم وضع المثال في المبحث الأول، ولكن سبق السيف العذل -والحمد لله وحده-.

والحادي عشر منها: قال شيخ الإسلام وهو يذكر ما جاء في طاعة الرسول ﷺ والتمسك بالسنة: «عن العرباض[3] بن سارية -وهو ممن نزل فيه **﴿ولا على الذين إذا ما آتوك لتحملهم قلت لا أجد ما أحملكم عليه تولوا وأعينهم تفيض من الدمع حزنا ألا يجدوا ما ينفقون﴾ (التوبة: ٩٢)** قال: صلى بنا رسول الله ﷺ ذات

---

(١) انظر مجموع الفتاوى (ج٢٤/ ص٣٤٨-٣٥٢)، وقال في موضع آخر: صح عن رسول الله ﷺ (ج٢٤/ ص٣٦٠)

(٢) انظر الفتاوى الكبرى (ج٤/ ص٤٤٩)

(٣) العرباض بن سارية -رضي الله عنه- كنيته أبو نجيح وأبو الحارث، السلمي، الفزاري القرشي، توفي بعد السبعين من الهجرة، صحابي جليل من أهل الصفة، أخرج له أبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه، ترجمته في التهذيب (ج٧/ ١٧٤) والكاشف (ج٢/ ص٢٦٠) وأسد الغابة (ج٤/ ص١٩) والإصابة (ج٤/ ص٤٨٢) والاستيعاب (ص٣-٤) ص١٢٣٨، وتجريد أسماء الصحابة للذهبي (ج١/ ص٣٧٨) طبع بومباي الهند ١٣٨٩هـ، تصحيح صالحة عبدالحكيم شرف الدين.

يوم، ثم أقبل علينا، فوعظنا موعظة بليغة، ذرفت منها العيون، ووجلت منها القلوب، فقال قائل: يا رسول الله ! كأن هذه موعظة مودع، فماذا تعهد إلينا؟ فقال:

١- أوصيكم بتقوى الله، والسمع والطاعة، وإن كان عبدا حبشيا.

٢- فإنه من يعش منكم بعدي فسيرى اختلافا كثيرا.

٣- فعليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين، تمسكوا بها، وعضوا عليها بالنواجذ.

٤- وإياكم ومحدثات الأمور، فإن كل محدثة بدعة، وكل بدعة ضلالة» رواه الإمام أحمد، وأبو داود وابن ماجه، والترمذي، وقال: حديث حسن صحيح.

٥- وفي لفظ: تركتكم على البيضاء، ليلها كنهارها لا يزيغ عنها بعدي إلا هالك. وفيه: عليكم بما عرفتم من سنتي[١].

وذكر الحديث في غير موضع فقال في اقتضاء الصراط المستقيم: «الحديث الصحيح الذي يرويه أهل السنن: إنه من يعش منكم بعدي»... الخ[٢]. وقال في موضع آخر: «وقد ثبت في الحديث الصحيح، حديث العرباض بن سارية»[٣]. وقال: «قال النبي ﷺ في الحديث المشهور في السنن، وهو صحيح[٤]، وقال[٥]: رواه أهل السنن، وصححه الترمذي»[٦].

---

(١) انظر إقامة الدليل على إبطال التحليل في الفتاوى الكبرى (ج٣/ ١٦٤)

(٢) انظر اقتضاء الصراط المستقيم (ج٢/ ص٥٧٩)

(٣) انظر مجموع الفتاوى (ج٢٠/ ٣٠٩)

(٤) المصدر السابق (ج٣٥/ ص١٩)

(٥) المصدر السابق (ج٣١/ ص٣٦-٣٧) وقال في منهاج السنة النبوية: صح عن النبي ﷺ أنه قال: «عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين... الخ» ولم يذكر: وكل ضلالة في النار. انظر (ج٤/ ص١٦٤) طبعة الرياض المحققة.

(٦) الحديث بسياقه الكامل عزاه السيوطي لأحمد، وأبي داود، والترمذي، وابن ماجه، والحاكم، وأورده الألباني في صحيح الجامع الصغير (ج١/ ص٤٩٩) رقم ٢٥٤٩، ونقل ابن عبدالبر، عن أبي بكر أحمد بن عمرو البزار قوله: حديث عرباض في الخلفاء الراشدين صحيح ثابت، ثم قال: وهو كما قال. هذا، وقد رواه عن

العرباض بن سارية غير واحد من الصحابة.
١- عبدالرحمن بن عمرو السلمي: أخرجه الدارمي في المقدمة، باب اتباع السنة (ج١/ ص٤٤-٤٥) وأحمد (ج٤/ ص١٢٦، ١٢٧) ط. الحلبي، وأبو داود برقم ٤٦٠٧، كتاب العلم، باب الأخذ بالسنة (ج٤/ ص٢٨٠-٢٨١) والترمذي برقم ٢٦٧٦، أبواب العلم، باب ما جاء في الأخذ بالسنة واجتناب البدع، وابن ماجه (ج١/ ص١٦، ١٧، رقم ٤٣-٤٤) المقدمة، باب اتباع سنة الخلفاء الراشدين المهديين، وابن حبان (الموارد ص١٠٢) والإحسان (ج١/ ١٠٥) لابن بلبان الفارسي، وابن أبي عاصم في السنة رقم (٥٤ بكامله، و٥٦ الشطر الثاني والثالث) و(٥٧ الشطر الثالث، و(٢٧، ٣١، ٣٢، ٣٣ الشطر الرابع) و(٤٨ الشطر الخامس) والحاكم(ج١/ ٩٥-٩٧) والبيهقي في دلائل النبوة (ج٦/ ص٥٤١) وابن عبدالبر في جامع بيان العلم وفضله (ج١ص٢٢١، ٢٢٢، ٢٢٤) وقال الترمذي: حسن صحيح، وصححه الحاكم ووافقه الذهبي، وقال الألباني: صحيح (انظر صحيح الجامع الصغير ج١/ ص٤٩٩) رقم ٢٥٤٩-١١٨٤، وانظر شرح الطحاوية برقم ٥٠١، ٧١٥.
٢- وحُجْر بن وحُجْر الكلاعي: أخرجه ابن أبي عاصم في السنة برقم ٣٢، (٥٧ الشطر الثاني والثالث) وابن حبان (الموارد برقم ١٠٢) والإحسان (ج١/ ص١٠٥) وابن عبدالبر في جامع بيان العلم وفضله (ج٢/ ٢٢٢-٢٤٤)
٣- ويحيى بن أبي مطاع القرشي: وسياقه نحو سياق السلمي والكلاعي، أخرجه ابن ماجه (ج١/ ص١٥، ١٦، رقم ٤٢) في المقدمة، باب في اتباع سنة الخلفاء الراشدين المهديين، وابن أبي عاصم في السنة (رقم ٢٦ الشطر الرابع)، و(٥٥ الشطر الثاني، والثالث) والحاكم (ج١/ ص٩٧) وصححه الألباني بما قبله، أي بطريق عبدالرحمن السلمي برقم ٥٤.
٤- والمهاجر بن حبيب: أخرجه ابن أبي عاصم في السنة رقم (٢٨، ٢٩، الشطر الأخير، ٥٩ الشطر الثالث) وصححه الألباني في ظلال الجنة.
٥- وجبير بن نفيل: ولفظه «إياكم والبدع» أخرجه ابن أبي عاصم رقم (٣٤)، وقال الألباني: حسن، وبرقم (٤٩) مثل الشطر الخامس.
٦- ومعبد بن عبدالله بن هشام القرشي: قال الحاكم: وليس الطريق إليه من شرط هذا الكتاب فتركته (ج١/ ص٩٧) وراجع الحديث الثامن والعشرين من الأربعين للنووي مع شرحه جامع العلوم والحكم لابن رجب الحنبلي (ص٣٠٩-٣٢١) بتحقيق شعيب الأرنؤوط وإبراهيم باجس، الطبعة الأولى، مؤسسة الرسالة ١٤١٢هـ - ١٩٩١م.
هذا، وقوله: وفي لفظ «تركتكم على البيضاء ليلها كنهارها لا يزيغ عنها إلا هالك» أخرجه أحمد (ج٤/ ص١٢٦) وابن ماجه برقم ٤٣، ٤٤، وقد تقدم تخريجه، وابن أبي عاصم في السنة رقم (٤٨، ٤٩) والحاكم (ج١/ ص٩٦) وله شاهد من حديث أبي الدرداء عن ابن ماجه ص٥، وابن أبي عاصم (٤٧) وصححه الألباني، وكذلك صححه الألباني في صحيح سنن النسائي (ج١/ ص١٣) برقم ٤١، وفي السلسلة الصحيحة (ج٢/ رقم ٩٣٧، وفي الإرواء استقصى الحديث استقصاء مذهلا (برقم ١٤٥٥) فلينظر هناك.

وقال في خطبة الحاجة[1]: «وقد رواه ابن ماجه، وابن أبي عاصم بأسانيد جيدة إلى محمد بن جعفر بن أبي كثير، عن موسى بن عقبة، عن أبي إسحاق، عن أبي الأحوص، عن عبدالله بن مسعود، أن رسول الله ﷺ قال: «إياكم ومحدثات الأمور، فإن شر الأمور محدثاتها، وأن كل محدثة بدعة وأن كل بدعة ضلالة». وهذا إسناد جيد، لكن المشهور أنه موقوف على ابن مسعود»[2].

وعن زيادة «كل ضلالة في النار» في خطبة الحاجة، قال شيخ الإسلام: (وقد كان النبي ﷺ يقول في الحديث الصحيح في خطبة يوم الجمعة «خير الكلام كلام الله، وخير الهدي هدي محمد ﷺ وشر الأمور محدثاتها، وكل بدعة ضلالة» ولم يقل: «كل ضلالة في النار» بل يضل عن الحق من قصد الحق، وقد اجتهد في طلبه فعجز عنه فلا يعاقب، وقد يفعل بعض ما أمر به فيكون له أجر على اجتهاده، وخطؤه الذي ضل فيه عن حقيقة الأمر، مغفور له. وكثير من مجتهدي السلف والخلف قد قالوا وفعلوا ما هو بدعة، ولم يعلموا أنه بدعة إما لأحاديث ضعيفة ظنوها صحيحة، وإما لآيات فهموا منها ما

---

(١) انظر إقامة الدليل على إبطال التحليل من الفتاوى الكبرى (ج٣/ ص١٦٣، ١٦٤).

(٢) الحديث أخرجه ابن أبي عاصم في السنة رقم (٢٥) ولفظه مثل لفظ شيخ الإسلام، وأخرجه ابن ماجه في المقدمة (ج١/ ص١٨، رقم ٤٦) باب اجتناب البدع والجدل، وسياقه طويل، وفيه مواعظ، وأورده الألباني في ضعيف الجامع الصغير ص٢٩٩ رقم ٢٠٦٣، لأن في سنده عبيد بن ميمون المدني، قال الحافظ: مستور (التقريب ج١/ ص٥٤٥) وبه أعله البوصيري في مصباح الزجاجة رقم (١٧)، وقال فيه أبو حاتم: مجهول (تهذيب الكمال ج١٩/ ص٢٣٧)

وقال الألباني: وأكثر فقراته قد جاءت متفرقة في أحاديث أخرى صحيحة، وقال في إسناد ابن أبي عاصم: حديث صحيح رجال إسناده كلهم ثقات رجال مسلم، غير أن أبا إسحاق -وهو عمرو بن عبدالله السبيعي- مدلس، وكان اختلط، لكن الحديث يشهد له ما قبله وما بعده، انظر السنة رقم ٢٥، وخطبة الحاجة للألباني طبع المكتب الإسلامي بيروت، الطبعة الثامنة، ١٤٠٤هـ، وصحيح سنن ابن ماجه (ج١/ ص١٤) برقم ٤٣، وانظر الإرواء رقم ٦٠٨.

وأما الموقوف على ابن مسعود: فأخرجه الطيالسي (منحة المعبود ج١/ ص٤٠) وهناد بن السري (ت٢٤٣هـ) في الزهد رقم (٤٩٨) طبع دار الخلفاء للكتاب الإسلامي، الكويت (١٤٠٦هـ) تحقيق عبدالرحمن الفريوائي، والبخاري (ج١٣/ ص٢٤٩- الفتح) والطبراني (ج٩/ ص٩٩، ١٠٣).

لم يرد منها، وإما لرأي رأوه وفي المسألة نصوص لم تبلغهم. وإذا اتقى الرجل ربه ما استطاع دخل في قوله: ﴿ربنا لا تؤاخذنا إن نسينا أو أخطأنا﴾(البقرة: ٢٨٦) وفي الصحيح أن الله قال: «وقد فعلتُ».[١]

وقال في كتابه إقامة الدليل على إبطال التحليل: «رواه النسائي بإسناد صحيح، وزاد «فكل بدعة في النار»[٢] وذكر الحديث -أعني حديث جابر من صحيح مسلم- في اقتضاء الصراط المستقيم، وقال: وفي رواية للنسائي: «وكل ضلالة في النار»[٣] ثم ذكره في معرض الاستدلال[٤]. وذكر لفظ الحديث في موضع آخر مصدرا بقوله: وفي الرواية.[٥]

يقول الباحث: وفي هذا المثال نرى شيخ الإسلام يصحح الحديث تبعا لجودة إسناده ويأتي له بالشواهد والمتابعات لتعضده وتقويه، ويخلص بنتيجة من هذه الأدلة والشواهد ألا وهي: صحة الحديث سندا ثم اقتباس المعاني المرادة من متنه الصحيح، وهكذا منهج أهل الحديث. ولقد رأينا كيف أن شيخ الإسلام تراجع عن تضعيفه لزيادة في الحديث كان قد ضعفها وهي «كل ضلالة في النار» وذلك لتبين صحتها له مع مرور الزمان وتمحيص الحكم

---

(١) انظر مجموع الفتاوى (ج١٩/ ص١٩١، ١٩٢) وانظر تصحيحه له في (ج٣٥/ ص١٨، ١٩٢)

(٢) انظر الفتاوى الكبرى (ج٣/ ١٦٣)

(٣) انظر اقتضاء الصراط المستقيم (ج٢/ ٥٧٨)

(٤) المصدر السابق (ج٢/ ص٥٨٣)

(٥) انظر مجموعة الرسائل والمسائل (ج١/ ص١٤٣)

يقول الباحث: ولعله ظهر لشيخ الإسلام ثبوت هذه الزيادة فيما بعد، كما هو واضح من تصحيحه لها، وذكرها أكثر من مرة في عدة كتب. وحديث جابر هذا أخرجه أحمد (ج٣/ ص٣٧١)، ومسلم (ج٢/ ص٥٩٢، ٥٩٣) في كتاب الجمعة، باب تخفيف الصلاة والخطبة، والبيهقي (ج٣/ ص٢١٤) من طريق وكيع، عن سفيان، عن جعفر، عن أبيه، عن جابر، قال: كان رسول الله ﷺ يخطب، وذكروا الحديث وليس فيه قوله: «وكل ضلالة في النار». وإنما أخرجه النسائي (ج١/ ص٢٣٤) في كتاب العيدين، باب: كيف الخطبة؟ بهذه الزيادة كما ذكره شيخ الإسلام، وعنه نقله الألباني في خطبة الحاجة (ص٢٦) طبع المكتب الإسلامي، الطبعة الثامنة ١٤٠٧هـ، بيروت. وتبعه في تصحيحه هذه الزيادة.

ومراجعة رأيه ومحاسبة أقواله، ولكأني أتمثل فيه ما قاله الفاروق عمر بن الخطاب -رضي الله عنه- لأبي موسى الأشعري -رضي الله عنه- في رسالته له لما ولاه البصرة: «واعلم أن الرجوع إلى الحق خير من التمادي في الباطل»[1].

والثاني عشر منها: قال شيخ الإسلام وهو يتكلم عن حديث الخلافة: «قال النبي ﷺ: «خلافة النبوة ثلاثون سنة ثم يؤتي الله ملكه -أو الملك- من يشاء» لفظ أبي داود من رواية عبدالوارث والعوام: «تكون الخلافة ثلاثون عاما، ثم يكون الملك» «تكون الخلافة ثلاثين سنة، ثم تصير ملكا» وهو حديث مشهور من رواية حماد بن سلمة، وعبد الوارث بن سعيد، والعوام بن حوشب وغيره، عن سعيد بن جُمْهان، عن سفينة مولى رسول الله ﷺ رواه أهل السنن، كأبي داود وغيره[2]، واعتمد عليه الإمام أحمد وغيره في تقرير خلافة

---

(١) انظر هذه المقولة في الجامع لأحكام القرآن للقرطبي (ج٣/ ص٧٠) طبعة دار إحياء التراث العربي، بيروت عام ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.

(٢) ذكر شيخ الإسلام هنا طرق حديث الخلافة إلى سعيد بن جمهان:
١- فمن طريق حماد بن سلمة: أخرج أحمد في المسند (ج٥/ ص٢٢٠، ١٢١) وفضائل الصحابة رقم (٧٨٩، ٧٩٠، ١٢٧) وابن أبي عاصم في السنة رقم (١٨١) وابن حبان (في الموارد برقم ١٥٣٤) والحاكم في المستدرك (ج٣/ ٧١) وابن عبدالبر في التمهيد (ج٢/ ص٢٢٥) وقال: قال أحمد بن حنبل: حديث سفينة في الخلافة صحيح، وإليه أذهب في الخلفاء.
٢- ومن طريق عبدالوارث: أخرجه أحمد (ج٥/ ص٢٢٠) وأبو داود في كتاب السنة باب في الخلفاء (ج٥/ ص٣٦، رقم ٤٦٤٦) وابن حبان (الموارد رقم ١٥٣٥) والبيهقي في دلائل النبوة (ج٦/ ص٢٤١) تحقيق عبدالمعطي قلعجي، طبع دار الكتب العلمية، بيروت ١٤٠٥هـ، الطبعة الأولى.
٣- ومن طريق العوام بن حوشب: أخرجه أبو داود في كتاب السنة، باب في الخلفاء (ج٥/ ص٣٦-٣٧، رقم ٤٦٤٧) والنسائي في الكبرى كما في تحفة الأشراف (ج٤/ ص٢٢).
٤- ومن طريق حشرج بن نباتة: أخرجه الطيالسي (منحة المعبود ج٢/ ص١٦٢، ١٦٣) وأحمد (ج٥/ ص٢٢١) والترمذي في كتاب الفتن، باب ما جاء في الخلافة (ج٤/ ص٥٠٣ رقم ٢٢٢٦) والبيهقي في دلائل النبوة (ج٦/ ص٣٤٢) وابن أبي عاصم في السنة (١١٥٧ رقمه) وصححه الألباني في تحقيقه للسنة وكذلك في صحيح الجامع الصغير (ج١/ ص٦١٩) رقم ٣٢٥٧. ومدار الإسناد على سعيد بن جمهان، وثقه جماعة منهم أحمد، وابن معين، وأبو داود، قال الحافظ صدوق له أفراد (التقريب ج١/ ٢٩٢) توفي عام ١٣٦هـ وكنيته أبو حفص الأسلمي البصري (انظر تهذب الكمال ج١/ ص٤٨٢). وقال الترمذي: هذا حديث حسن،=

الخلفاء الراشدين الأربعة، وثبته أحمد واستدل به على من توقف في خلافة علي من أجل افتراق الناس عليه، حتى قال أحمد: (من لم يربع بعليّ بالخلافة فهو أضل من حمار أهله) ونهى عن مناكحته، وهو متفق عليه بين الفقهاء، وعلماء السنة، وأهل المعرفة والتصوف، وهو مذهب العامة)[1]. وإنما يخالفهم في ذلك بعض أهل الأهواء، من أهل الكلام ونحوهم كالرافضة والطاعنين في خلافة الثلاثة، أو الخوارج الطاعنين في خلافة الصهرين: عثمان وعلي، أو بعض الناصبة النافين لخلافة عليّ، أو بعض الجهال من المتسننة الواقفين في خلافته، ووفاة النبي ﷺ كانت في شهر ربيع الأول، سنة إحدى عشرة من هجرته، وإلى عام ثلاثين سنة كان إصلاح ابن رسول الله ﷺ: الحسن بن علي السيد، بين فئتين من المؤمنين بنزوله عن الأمر عام واحد وأربعين في جمادي الأولى، وسُمِّي (عامة الجماعة) لاجتماع الناس على (معاوية) وهو أول الملوك، وفي الحديث الذي رواه مسلم: «ستكون خلافة نبوة ورحمة، ثم يكون ملك ورحمة، ثم يكون ملك وجبرية، ثم يكون ملك عضوض»[2] قال رسول الله ﷺ في الحديث ....

=رواه غير واحد، عن سعيد بن جمهان، ولا نعرفه إلا من حديث سعيد بن جمهان، وقال: وفي الباب عن عمر، وعلي، قال: لم يعهد النبي ﷺ في الخلافة شيئا، وللحديث شاهد من حديث أبي بكرة وجابر بن عبدالله الأنصاري، وقد خرجهما الألباني في السلسة الصحيحة (ج١/رقم ٤٦٠) وفي السنة، وقال: جملة القول أن الحديث حسن من طريق سعيد بن جمهان صحيح بهذين الشاهدين لاسيما وقد قواه الإمام الأحمد، والترمذي وابن جرير، وابن عبدالبر، وابن أبي عاصم، وابن حبان، والحاكم وابن تيمية، والذهبي، والعسقلاني. اهـ.

(١) ذكر عبدالله وصالح ابنا الإمام أحمد -رضي الله عنه- عن أبيهما أن مذهبه ما في حديث سفينة، انظر مسائل الإمام أحمد برواية عبدالله عنه ص (٤٤٠) تحقيق زهير الشاويش، طبع المكتب الإسلامي، بيروت.. وسيرة الإمام أحمد بن حنبل لابنه صالح (ص٨٢) تحقيق د/ فؤاد عبدالمنعم، طبع مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية عام ١٤٠١هـ.

(٢) لم أجد هذا الحديث في صحيح مسلم بهذا اللفظ كما رواه شيخ الإسلام وكما عزاه، ولعله وهم في العزو، وإنما أخرجه أحمد (ج٤/ص٢٧٣) من حديث النعمان بن بشير نحوه، وسياقه طويل.

ولأخينا الحبيب الزميل محمد فضل أبو جبل، بحثا قدمه أطروحة لقسم (الدراسات العليا في أصول الدين، إسلام آباد عام ١٩٩٥م) بعنوان الخلافة

المشهور السنن[١] وهو صحيح: «أنه من يعش منكم بعدي فسيري اختلافا كثيرا، عليكم بسنتي، وسنة الخلفاء الراشدين المهديين من بعدي، تمسكوا بها، وعضوا عليها بالنواجذ، وإياكم ومحدثات الأمور، فإن كل بدعة ضلالة»[٢] هـ.

فشيخ الإسلام هنا أراد أن يقرر خلافة الراشدين بحديث صحيح، وهو هذا، ولما علم أن بعض أهل الهوي سوف يطعن في سنده عضده بأحاديث وأسانيد أخر تقويه وتثبته، وقد تبيّن من التحقيق أنه حديث صحيح السند، وعليه أهل السنة والحديث، فجزي الله شيخ الإسلام على نصرته لمذهب أهل السنة والجماعة، بالأحاديث الصحيحة وأقوال أئمة الإسلام وهذا هو المنهج العلمي الصحيح لإثبات قاعدة أو تأصيل مبدأ عقائدي، فعلينا أن نتعظ من هذا المنهج ونأخذه بالاعتبار.

المطلب الثاني: تضعيف ابن تيمية الأحاديث بالنظر إلى أسانيدها

وقبل الشروع في بيان هذا المطلب المهم لابدّ لنا أن نمهّد له بمقدمة، حيث إن شيخ الإسلام يضعف رجلا من الرواة في أحد الأسانيد ويقوّيه في إسناد آخر!! ولعل سائلا يبادر إلينا بسؤال: علام هذا التناقض؟!. يقول الباحث مجيبا على هذا الاعتراض:

إن لعلم الجرح والتعديل قواعد وأصولا ينبني عليها الحكم بصحة رواية فلان تارة وتضعيف روايته تارة أخرى، وذلك بالنسبة إلى أمور عدة، منها اختلاف الرواية بالنسبة للمكان فمثلا: فلان يحدث عن البصريين بصدق وهو ثبت في الرواية عنهم، ولكنه إذا حدث عن اليمانيين فهو يخطئ ويهم، وهذا

=الإسلامية في ضوء الكتاب والسنة، وهو بحث قيم نفيس فليراجع، ففيه تحقيق وتدقيق لمسائل كثيرة بأسلوب علمي رصين -فكّ الله أسره من أيدي الطواغيت-.

(١) تقدم تخريج الحديث والكلام عليه في المثال السابق.

(٢) انظر مجموع الفتاوى (ج٣٥/ص١٨، ١٩)، وراجع منهاج السنة النبوية -الطبعة المحققة بالرياض (ج١/ص٥١٥، ص٥٣٧) (ج٤/ص٣٨٩، ٥٢٢) (ج٧/ص٥٠٠) (ج٨/ص٢٤٣).

العلم مرجعه إلى أساطين علم الرجال والعلل، وإني أستعين بالله في تلخيص ما قاله الحافظ ابن رجب الحنبلي[1] في شرحه لعلل الترمذي بالنسبة للرواة الذين ضعف حديثهم في بعض الأماكن دون بعض، وهم على ثلاثة أقسام:

١- من حدث في مكان لم يكن معه فيه كتبه فخلط، وحدث في مكان آخر من كتبه فضبط، مثل معمر بن راشد: حديثه بالبصرة فيه اضطراب كثير وحديثه باليمن جيد.

٢- ومن حدّث عن أهل مصر، أو إقليم فحفظ حديثهم، وحدث عن غيرهم فلم يحفظ، مثل معمر أيضا كان يضعّف حديثه عن أهل العراق خاصة ومثل إسماعيل بن عياش الحمصي، فحديثه عن الشاميين جيد، وإذا حدث عن غيرهم فحديثه مضطرب.

٣- ومن حدث عنه أهل مصر أو إقليم فحفظوا حديثه، وحدث عنه غيرهم، فلم يقيموا حديثه. ومنهم زهير بن محمد الخراساني، يروي عنه أهل العراق أحاديث مستقيمة، وما خرج عنه في الصحيح فمن رواياتهم عنه وأهل الشام يروون عنه روايات منكرة[2]. اهـ . بتصرف.

أما من حدث في مكان لم يكن معه فيه كتبه فخلط وحدث في مكان آخر من كتبه فضبط -أي النوع الأول- فقد ذكر شيخ الإسلام معمر بن راشد هذا في أثناء كلامه على حديث الفأرة إذا وقعت في السمن فقال: (قد اتفق

---

(١) انظر شرح علل الترمذي للحافظ عبدالرحمن بن أحمد بن رجب الحنبلي (ت٧٩٥هـ) تحقيق د/ نور الدين عتر (ص٦٠٢-٦٢٠ نقل بتصرف) طبع دار الملاح للطباعة والنشر، بيروت سنة ١٣٩٨هـ.

(٢) انظر تهذيب التهذيب (ج٣/ ص٣٤٨-٣٥٠) وقال عنه ابن حجر في التقريب (ج١/ ص٣٦٤) رواية أهل الشام عنه غير مستقيمة فضعف بسببها، قال البخاري عن أحمد: كان زهير الذي يروي عنه الشاميون آخر، وقال أبو حاتم: حدث بالشام من حفظه فكثر غلطه. واسمه زهير بن محمد التيمي الخراساني، المروزي، الخرقي، وكنيته أبو المنذر، توفي عام (١٦٢هـ) هو من الطبقة السابعة، أخرج له البخاري ومسلم وأبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه. انظر ترجمته في: خلاصة تهذيب الكمال (ج١/ ص٣٤٠) والكاشف (ج١/ ص٣٢٧) وتاريخ البخاري الكبير (ج٣/ ص٤٢٧) ومقدمة الفتح (ص٤٠٣) والثقات (ج٦/ ص٣٣٧).

أهل المعرفة بالحديث على أن معمرا كثير الغلط على الزهري، قال الإمام أحمد -رضي الله عنه- فيما حدثه به، محمد بن جعفر غندر عن معمر عن الزهري عن سالم عن أبيه أن غيلان بن سلمة أسلم وتحته عشر نسوة فقال أحمد: هكذا حدث به معمر بالبصرة، وحدثهم بالبصرة من حفظه، وحدث به باليمن عن الزهري بالاستقامة -يعني مرسلاً-، وقال أبو حاتم الرازي: ما حدث به معمر بن راشد بالبصرة ففيه أغاليط، وهو صالح الحديث)[1]. ونحوه ذكر في الكلام على حديث غيلان[2].

وأما من حدث عن أهل بلد فحفظ حديثهم وحدث عن غيرهم فلم يحفظ -أي النوع الثاني- فقد ذكر شيخ الإسلام هذه القاعدة في أثناء كلامه على حديث الأعمى في التوسل عند كلامه على شعيب بن سعيد الحبطي الذي يروي عن روح بن القاسم، وقد أنكر عليه ابن عدي في روايته عن روح حديثين، وحديث التوسل أيضا من روايته عن روح بن القاسم، فقال: «الرجل قد يكون حافظا لما يرويه عن شيخ، غير حافظ لما يرويه عن آخر، مثل إسماعيل بن عياش فيما يرويه عن الحجازيين فإنه يغلط فيه، بخلاف ما يرويه عن الشاميين، ومثل سفيان بن حسين فيما يرويه عن الزهري، ومثل هذا كثير».

قال: «فيحتمل أن يكون هذا يغلط فيما يرويه عن روح بن القاسم إن كان الأمر كما قاله ابن عدي، وهذا محل نظر»[3].

هذا وقد قال ابن عدي فيه: حدث عنه ابن وهب بالمناكير، وحدث شبيب عن يونس عن الزهري بنسخة الزهري أحاديث مستقيمة، وذكر عن علي ابن المديني أنه قال: هو بصري ثقة كان من أصحاب يونس، كان يختلف في تجارة إلى مصر، وجاء بكتاب صحيح قال: وقد كتبها عنه ابنه أحمد بن شبيب. وروى ابن عدي حديثين عن ابن وهب عن شبيب هذا عن روح بن

---

(١) انظر مجموع الفتاوى (ج٢١/ ص٤٩٥)

(٢) المصدر السابق (ج٣٢/ ص٣١٨)

(٣) المصدر السابق (ج١/ ص٢٧٢، ٢٧٣).

الفرج. وأيضا قال: ولشبيب بن سعيد نسخة الزهري عنده عن يونس عن الزهري، وهي أحاديث مستقيمة. وحدث عنه ابن وهب بأحاديث مناكير، وكان شبيب إذا روى عنه ابنه أحمد بن شبيب نسخة يونس عن الزهري إذ هي أجاديث مستقيمة ليس هو شبيب بن سعيد الذي يحدث عنه ابن وهب بالمناكير الذي يرويها عنه، ولعل شبيب بمصر في تجارته إليها كتب عنه ابن وهب من حفظه فيغلط ويهم، وأرجو أن لا يتعمد شبيب هذا الكذب[١].

وقال فيه أبو زرعة: لا بأس به، وقال أبو حاتم: كان عنده كتب يونس ابن يزيد، وهو صالح الحديث لا بأس به، وقال النسائي: ليس به بأس، وقال الدارقطني والطبراني: ثقة[٢].

وشبيب هذا من رجال البخاري والنسائي، وقال الحافظ: أخرج البخاري من رواية ابنه عن يونس أحاديث، ولم يخرج من روايته عن غير يونس ولا من رواية ابن وهب عنه شيئا، وروى له النسائي وأبو داود في الناسخ والمنسوخ[٣]. وذكره ابن رجب في الثقات الذي لهم كتاب صحيح وفي حفظهم بعض شيء فكانوا يحدثون من حفظهم أحيانا فيغلطون ويحدثون أحيانا من كتبهم فيضبطون[٤]. أما إسماعيل بن عياش: فمضمون كلام أهل العلم فيه أنه جيد الحديث عن أهل بلده، ومضطرب عن غيرهم، قاله يعقوب بن شيبة وابن معين، ومحمد بن عثمان بن أبي شيبة، وأحمد، ومضر بن محمد الأسدي وعلي بن المديني وعبد الرحمن بن إبراهيم دحيم، وابن عدي والجوزجاني والنسائي. وأقوالهم مذكورة في تهذيب التهذيب، وقال الحافظ ابن حجر: «ضعف روايته عن غير الشاميين أيضا: النسائي، وأبو أحمد الحاكم والبرقي والساجي».

وقال: «وقد صحح له الترمذي غير ما حديث عن الشاميين»[٥]. وقد

---

(١) انظر الكامل لابن عدي (ج٤/ ص١٣٤٥، ١٣٤٧).

(٢) انظر تهذيب التهذيب (ج٤/ ص٣٠٧).

(٣) انظر هدي الساري (ص٤٠٩).

(٤) انظر شرح علل الترمذي (ج٢/ ص٥٩٤، ٥٩٥).

(٥) انظر التهذيب (ج١/ ص٣٢٣-٣٢٥) واسمه الكامل إسماعيل بن عياش بن سليم=

ذكره ابن رجب فيمن حدث عن أهل مصر أو إقليم فحفظ حديثهم وحدث عن غيرهم فلم يحفظ. ونسب هذا القول إلى أحمد ويحيى والبخاري وأبي زرعة[1]. كما ذكر قول الترمذي فيه، وسبب هذا التخليط والاضطراب في حديث ابن عياش في غير أهل بلده هو ضياع كتبه، فخلط في حفظه عنهم كما قال محمد بن عثمان بن أبي شيبة[2]. وأما سفيان بن حسين فهو من الثقات الذين ضعفوا في بعض شيوخهم بخلاف حديثهم عن بقية شيوخهم. وهؤلاء جماعة كثيرون، وقد ذكر جملة من هؤلاء العلامة ابن رجب في شرح العلل، كما درس هؤلاء الشيخ صالح الرفاعي في رسالة علمية طبعت باسم: الثقات الذين ضعفوا في بعض شيوخهم[3]. وقد ذكر ابن رجب سفيان بن حسين هذا من أصحاب الزهري الذين ضعفوا في الزهري خاصة[4]. وقال الحافظ ابن حجر: ثقة في غير الزهري باتفاقهم. وقال ابن معين: هو عن غير الزهري أثبت منه عن الزهري إنما سمع من الزهري بالموسم، يعني لم يصحبه، ولم يجتمع به غير أيام الموسم.

وقال أيضا: ليس به بأس، هو صالح، حديثه عن الزهري فقط ليس بذاك. هذا، وقد ذكر شيخ الإسلام سفيان بن حسين هذا، وصرح بأنه

=العنسي، الحمصي، أبو عتبة، توفي عام ١٨١هـ، من الطبقة الثامنة، أخرج له البخاري في جزء رفع اليدين في الصلاة، والأربعة، انظر التقريب (ج١/ ص٧٣) تاريخ بغداد (ج٦/ ص٢٢١) والكاشف (ج١/ ص١٢٧) وتاريخ البخاري الكبير (ج٢/ ص٣٦٩) وتاريخ البخاري الصغير (ج٢/ ص٢٢٦) والجرح والتعديل (ج٢/ ض١٩١) وميزان الاعتدال (ج١/ ص٢٤٠) والوافي بالوفيات (ج٩/ ص١٨٤) وشذرات الذهب لابن العماد الحنبلي (ج١/ س٢٩٤) والكنى لمسلم (ص١٦١).

(١) انظر شرح العلل (ج٢/ ص٦٠٩).

(٢) انظر التهذيب (ج١/ ص٣٢٣) وانظر ذكر أسماء من تكلم فيه وهو موثق للذهبي (ص٤٧، رقم ٣٨) تحقيق محمد شكور المياديني، طبع مكتبة المنار- الأردن، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ ١٩٨٦م.

(٣) انظر كتاب الثقات الذين ضعفوا في بعض شيوخهم، للأخ صالح حامد الرفاعي، طبع دار طيبة بالمدينة المنورة طبع عام ١٤٠٩هـ الطبعة الأولى، وهذا الكتاب هو في الأصل أطروحته في الدراسات العليا لقسم الحديث الشريف بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة عام ١٤٠٦هـ- ١٩٨٦م، وهي رسالة قيمة فريدة في بابها.

(٤) انظر شرح علل الترمذي (ج٢/ ص٦٦٣).

ضعيف في الزهري[1].

اختلاف الرجل الواحد في إسناد:

الراوي إذا روى الحديث بسند، ثم رواه من طريق آخر أو أكثر، فينظر إلى ضبط الراوي، وحفظه وصدقه فيفرق بين رواية المتقن الضابط، وبين من يغلط ويهم، وبين من يكذب.

فإن كان متهما بالكذب فإنه ينسب به إلى الكذب، وإن كان سيىء الحفظ نسب به إلى الاضطراب، وعدم الضبط، وإن كان من أهل الحفظ والإتقان كالزهري وشعبة الذين كثر حديثهم، وقوي تميزهم للأسانيد، فيقبل منه لأنه يروي الحديث على عدة أوجه مسموعة له عن عدد من الرواة[2].

وقد شرح شيخ الإسلام هذه القاعدة المهمة في أثناء كلامه على أحاديث رؤية الهلال، فساق الحديث بسنده عن أحمد عن يحيى بن سعيد عن عبيد الله عن نافع عن ابن عمر قال: قال رسول الله ﷺ[3]: «الشهر تسع وعشرون هكذا وهكذا، فإن غم عليكم فاقدروا له» قال: «وكان ابن عمر إذا كان ليلة تسع وعشرين، وكان في السماء سحاب، أو قتر أصبح صائما» وقال: رواه النسائي عن عمرو بن علي، عن يحيى، ولفظه: «لا تصوموا حتى تروا الهلال، ولا تفطروا حتى تروه، فإن غم عليكم فاقدروا له»[4] وذكر -أي النسائي- أن عبيد الله بن عمر روى عنه محمد بن بشر عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة -رضي الله عنه- قال: ذكر رسول الله ﷺ الهلال، فقال: «إذا رأيتموه فصوموا، وإذا رأيتموه فأفطروا، فإن غم عليكم فعدوا

---

(١) انظر المثال الأول من الأمثلة المعروضة في هذا المطلب، ففيه بيان كاف شاف لما قاله شيخ الإسلام عن سفيان بن حسين ومواضع كلامه فيه.

(٢) وقد شرح العلامة ابن رجب الحنبلي هذه القاعدة نحو ما مضي في شرحه للعلل (ح١/ س١٤٣-١٤٤)

(٣) انظر المسند (ج٢/ ص١٣) طبع الحلبي وتصوير المكتبة الإسلامي- بيروت.

(٤) انظر سنن النسائي رقم الحديث ٢١٢٤ (ج١/ ص٢٤٣)، وانظر مسند الإمام أحمد ابن حنبل (ج٢/ ص١٣) طبع بولاق، وأخرجه ابن خزيمة في صحيحه برقم ١٩١٣، وصححه الشيخ الألباني في الإرواء برقم (٩٠٣) وبسط القول في ثبوته.

ثلاثين»[1].

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: (وجعل هذا اختلافا على عبيد الله ومثل هذا الاختلاف لا يقدح إلا مع قرينة، فإن الحفاظ كالزهري، وعبيد الله ونحوهما يكون الحديث عندهم من وجهين، وثلاثة أو أكثر، فتارة يحدثون به من وجه، وتارة يحدثون به من وجه آخر، وهذا يوجد كثيرا في الصحيحين وغيرهما، ويظهر ذلك بأن من الرواة من يفرق بين شيخين أو يذكر الحديثين جميعا). ثم ذكر طرق الحديث الأخرى وذكر حديثا آخر بسنده عن أحمد ثنا حسين بن موسى حدثنا شيبان عن يحيى، أخبرني أبو سلمة، قال: سمعت ابن عمر يقول: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «الشهر تسع وعشرون» ورواه النسائي من حديث معاوية عن يحيى هكذا، وساقه أيضا من طريق علي عن يحيى عن أبي سلمة أن أبا هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «الشهر يكون تسع وعشرون، ويكون ثلاثين، فإذا رأيتموه فأفطروا فإن غم عليكم فأكملوا العدة»[2]. قال شيخ الإسلام: «والصواب أن كلاهما محفوظ عن يحيى، عن أبي سلمة، لا اختلاف في اللفظ»[3]. اهـ.

والآن يشرع الباحث في التدليل على هذه القواعد وغيرها بأمثلة من كتابات وفتاوى شيخ الإسلام يُدلِّل لها على التزام الإمام بقواعد أهل الفن في تضعيفهم للأحاديث، وأنه ليس من المتعنتين كما زعم بعض العلماء:

المثال الأول: قال شيخ الإسلام وهو يتكلم على الحديث المنسوب للنبي ﷺ: «محلل السباق إذا أدخل فرسا بين فرسين».

قال[4]: «ومن الأحاديث الباطلة التي يحتج بها الفقهاء: حديث محلل السباق إذا أدخل فرسا بين فرسين، فإن هذا معروف عن سعيد بن المسيب -

---

(١) انظر سنن النسائي، رقم الحديث ٢١٢٥ (ج١/ ص٢٤٤).

(٢) انظر سنن النسائي (ج١/ ص٢٤٤) نفس الموضع، وصححه الألباني في الإرواء برقم (٩٠٢).

(٣) انظر مجموع الفتاوى (ج٢٥/ ص١٤٨-١٥٢).

(٤) انظر مجموع الفتاوى (ج١٨/ ص٦٣-٦٤)

رضي الله عنه- من قوله.

هكذا رواه الثقات من أصحاب الزهري عن الزهري عن سعيد. وغلط سفيان بن حسين[1] فرواه، عن الزهري، عن سعيد عن أبي هريرة مرفوعا. وأهل العلم بالحديث يعرفون أن هذا ليس من قول النبي ﷺ وقد ذكر أبو داود السجستاني وغيره من أهل العلم وهم متفقون على أن سفيان بن حسين هذا يغلط فيما يرويه عن الزهري، وأنه لا يحتج بما انفرد به، ومحلل السباق لا أصل له في الشريعة، ولم يأمر النبي ﷺ أمته بمحلل السباق. وقد روى عن أبي عبيدة بن الجراح -رضي الله عنه- وغيره: أنهم كانوا يتسابقون بجعل، ولا يدخلون بينهم محللا، والذين قالوا هذا من الفقهاء وظنوا أنه يكون قمارا، ثم منهم من قال: بالمحلل يخرج عن شبه القمار، وليس الأمر كما قالوه، بل المحلل من...[2] المخاطرة، وفي المحلل ظلم، لأنه إذا سبق أخذ، وإذا لم يسبق لم يعط، وغيره إذا سبق أعطى، فدخول المحلل ظلم فلم تأت به الشريعة، والكلام في هذا مبسوط في مواضع أخرى». اهـ.

---

(١) سفيان بن حسين بن الحسن، أبو محمد ويقال أبو الحسن الواسطي، السلمي، المعلم، توفي سنة (١٦٠هـ) من الطبقة السابعة، أخرج له البخاري تعليقا، ومسلم وأبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه، ثقة في غير الزهري باتفاقهم، انظر التقريب (ج١/ ص٣١٣) والتهذيب (ج٤/ ص١٠٧) والكاشف (ج١/ ص٣٧٧) ومجمع الزوائد (ج١/ ص٨٣)، (ج٣/ ص٣٧، ١١٩) (ج٤/ ص٢٧٧) والبداية والنهاية (ج٤/ ص٩٧٤) والوافي بالوفيات (ج١٥/ س٢٨٣) وسير الأعلام (ج٧/ ص٣٠٢ مع الحاشية). قال عنه الذهبي في ذكر أسماء من تكلم فيه وهو موثق (ص٨٩، رقم ١٣٧): صدوق له أوهام عن الزهري، وقال ابن معين: لم يكن بالقوي، وقال أبو حاتم: ليس به بأس إلا في الزهري. قال الحاكم: استشهد به الشيخان من غير حديث الزهري، وكان قد اشتبه عليه بعض حديث الزهري، فانقلب بلا قصد منه، وانظر ميزان الاعتدال (ج٢/ ص١٨٤) والجرح والتعديل (ج٤/ ص٢٦٤) وقال ابن حبان في المجروحين (ج١/ ص٣٤٤) لا يجوز الاحتجاج به إلا فيما يوافق الثقات.

(٢) بياض في الأصل، وهكذا وجده جامع الفتاوى وابنه، ولعله يناسب أن نضع كلمة «جنس» فتصبح الجملة: «بل المحلل من جنس المخاطرة». وبهذا يتناسب المعنى ويترابط مع ما يريده شيخ الإسلام، والله تعالى أعلم بالصواب.

وقال ابن القيم في الفروسية[1]: «سمعت شيخ الإسلام ابن تيمية يقول: رفع هذا الحديث إلى النبي ﷺ خطأ، وإنما من كلام سعيد بن المسيب، قال: وهذا مما يعلم أهل العلم بالحديث أنه ليس من كلام أصحاب النبي ﷺ وإنما هو من كلام سعيد بن المسيب نفسه. هكذا رواه الثقات الأثبات من أصحاب الزهري عنه، وهو ضعيف لا بمجرد روايته عن الزهري، لغلطه في ذلك».

وقال: «ثم قال: وهذا غلط -والله أعلم- أن الحفاظ لم يحفظوا كذلك».

يقول الباحث: في هذين الموضعين وجدت أن شيخ الإسلام يضعف الحديث لضعف سفيان بن حسين وذلك لروايته الضعيفة عن الزهري كما مر سابقا في مقدمة المطلب، ولكني وجدت كلاما آخر يقوي فيه شيخ الإسلام الحديث وذلك لوجود متابع لهذا الحديث، ولكن يبدو أن تضعيف الحديث هو آخر القولين لشيخ الإسلام، أما قوله في تقويته للحديث فهو[2]: «رواه سفيان بن حسين وسعيد بن بشير، عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة عن النبي ﷺ أنه قال: فذكره، وقال: رواه أحمد وأبو داود وابن ماجه، وسفيان ابن حسين قد خرج له مسلم، وقال فيه ابن معين: ثقة، وقال مرة: ليس به بأس، وليس من أكابر الزهري، وكذلك وثقه غير واحد. وقد قال محمد بن سعد: سفيان بن حسين ثقة، يخطئ في حديثه كثيرا، وكذلك قال الإمام أحمد: ليس هو بذاك في حديثه عن الزهري، وكذلك قال ابن معين: «في حديثه ضعف ما روى عن الزهري». وهذا القدر الذي قالوه لأنه قد يروي أشياء يخالف فيها الناس في الإسناد والمتن، وهذا القدر يوجب التوقف في روايته إذا خالفه من هو أوثق منه، فأما إذا روى حديثا مستقلا، وقد وافقه عليه غيره، فقد زال المحذور، وظهر أن للحديث أصلا محفوظا بمتابعة غيره له»[3]. اهـ.

---

(١) انظر الفروسية لابن قيم الجوزية (ت٧٥١هـ) (ص٤٢) طبع دار الكتب العلمية، بيروت، تصحيح عزت العطار.

(٢) انظر الفتاوى الكبرى (ج٣/ ص١٢١، ١٢٢)

(٣) حديث أبي هريرة مرفوعا أخرجه الإمام أحمد في مسنده (ج٢/ ص٥٠٥) وأبو داود في كتاب الجهاد، باب في المحلل (ج٣/ ص٦٦-٦٧، رقم الحديث ٢٥٧٩) وابن ماجه في كتاب الجهاد، باب السبق والرهان (ج٢/ ص٩٦٠) رقم ٢٨٧٦،=

المثال الثاني: تكلم شيخ الإسلام بنقد لإسماعيل بن عياش في عدة أحاديث وفي عدة مواضع؛ منها: أثناء حكمه على حديث «لا تقرأ الحائض ولا الجنب شيئا من القرآن»[1] قال:

=والدارقطني في السير (ج٤/ ص١١١) والحاكم في الجهاد (ج٢/ ص١١٤) والبيهقي في السبق والرمي في السنن الكبرى (ج١٠/ ص٢٠)، وأبو نعيم في الحلية (ج٢/ ص١٧٥) كلهم من طريق سفيان بن حسين عن الزهري، عن سعيد بن المسيب عنه. وسفيان تابعه سعيد بن بشير، كما ذكره شيخ الإسلام أخرجه أبو داود في الموضع السابق رقم (٢٥٨٠) وابن عدي في الكامل في ترجمة سعيد بن بشير (ج٣/ ص١٢٠٨، ١٢٠٩) والطبراني في الصغير (ج١/ ص١٦٩) والبيهقي (ج١٠/ ص٢٠) كلهم من طريق الوليد بن مسلم، عن سعيد بن بشير به إلا أن عند الطبراني «قتادة» مكان «الزهري» وهو خطأ من أحد الرواة. وسفيان هذا ضعيف في الزهري كما تقدم بيانه، وسعيد بن بشير ضعيف مطلقا كما بينت ذلك في الفصل الأول من المبحث الأول، وانظر ما قاله فيه ابن عدي في الكامل، ولذلك ضعفه العلماء مرفوعا، وقالوا: أحسن أحواله أن يكون موقوفا على سعيد بن المسيب، والحديث ضعفه ابن القيم، ونقل كما سبق تضعيفه عن شيخ الإسلام، وأطال النفس في تضعيفه، وكذا الحافظ في التلخيص الحبير (ج٤/ ص١٦٣) والألباني ضعفه في إرواء الغليل (رقم ١٥٠٩) وانظر أيضا العلل لابن أبي حاتم (ج٢/ ص٣١٨). وضعفه الألباني أيضا في ضعيف سنن أبي داود (ص٢٥٣، رقم ٥٥٤) باب في المحلل (٦٩)، وفي ضعيف سنن ابن ماجه (ص٢٣٠، رقم ٦٢٦). وفي ضعيف الجامع الصغير برقم ٥٣٧١ (ص٧٧٥)، ونقل ابن القيم عن شيخ الإسلام تضعيف الحديث يبدو قوله الأخير.. والله أعلم.

(١) الحديث أخرجه الترمذي في كتاب الطهارة، باب ما جاء في الجنب والحائض أنهما لا يقرآن القرآن (ج١/ ص٢٣٦) برقم (١٣١)، عن علي بن حجر، والحسن ابن عرفة، وأخرجه ابن ماجة في كتاب الطهارة، باب ما جاء في قراءة القرآن على غير طهارة (ج١/ ص١٩٥)ب (رقم ٥٩٦) عن هشام بن عمار ثلاثتهم، عن إسماعيل بن عياش به، وأخرجه الحسن بن عرفة في جزئه برقم (٦٠) عن إسماعيل بن عياش به، ومن طريقه أخرجه البيهقي (ج١/ ص٨٩) والذهبي في سير أعلام النبلاء (ج٦/ ص١١٨، وج٨/ ص٢٨٥)، كما أخرجه أبو الحسن القطان في زوائد ابن ماجة، عن أبي حاتم، عن هشام بن عمار به، وقال الترمذي: ولا نعرفه إلا من حديث ابن عياش عن موسى، وسمعت محمداً بن إسماعيل يقول: إن إسماعيل بن عياش يروي عن أهل الحجاز وأهل العراق أحاديث مناكير، كأنه ضعف روايته عنهم فيما ينفرد به، وقال إنما حديث إسماعيل بن عياش عن أهل الشام. وقال أبو القاسم بن عساكر: قد رواه عبدالله ابن حماد الآملي، عن القعنبي عن المغيرة بن عبدالرحمن عن موسى بن عقبة، وزاد المزي عليه: ورواه محمد بن بكير الحضرمي، عن إسماعيل بن عياش، عن موسى بن عقبة، وعبيد الله بن عمر، عن نافع (انظر تحفة الأشراف ج٦/ ص٢٤٠) (رقم ٨٤٧٤)، وقال الحافظ في النكت الظراف (ج٦/ ص٢٣٩-٢٤٠)=

حديث ضعيف باتفاق أهل المعرفة بالحديث، رواه إسماعيل بن عياش، عن موسى بن عقبة، عن نافع، عن ابن عمر. وأحاديثه، عن أهل الحجاز يغلط فيها كثيرا، وليس لهذا أصل، عن النبي ﷺ ولا حدَّثَ به عن ابن عمر، ولا عن نافع؛ ولا عن موسى بن عقبة، وأصحابهم المعروفون بنقل السنن عنهم. وقد كان النساء يحضن على عهد رسول الله ﷺ فلو كانت القراءة محرمة عليهن كالصلاة، لكان هذا مما بينه النبي ﷺ لأمته، وتعلمه أمهات المؤمنين، وكان ذلك مما ينقلونه إلى الناس فلما لم ينقل أحد عن النبي ﷺ في ذلك نهيا، لم يجز أن تجعل حراما، مع العلم أنه لم ينه عن ذلك، وإذا لم ينه عنه مع كثرة الحيض في زمنه، علم أنه ليس بمحرم»[1]. وقال: «إن قراءة الحائض القرآن لم يثبت عن النبي ﷺ فيه شيء غير الحديث المروي، عن

=معقبا على ابن عساكر: قلت: قول ابن عساكر أنه القعنبي خطأ فاحش، وإنما رواه عبد الله بن حماد، عن عبدالملك بن مسلمة المصري، كذا هو عند الدار قطني في سننه (ج١/ ص١١٧) وابن عدي وغيرهما، وقال ابن أبي حاتم في العلل (ج١/ ص٤٩ حديث ١١٦)، عن أبيه: «هذا خطأ وإنما هو عن ابن عمر قوله، وعبد الملك بن مسلمة مضطرب الحديث، وقال أبو زرعة: منكر الحديث، وكذا قال ابن يونس في تاريخ مصر قوله، وقال عبدالله بن أحمد بن حنبل: عرضته على أبي فقال: هذا حديث باطل، قلت: وله طريق أخرى أخرجها الدار قطني في سننه (ج١/ ص١١٨) من رواية شخص مجهول، عن أبي معشر عن موسى بن عقبة، عن نافع، وأبو معشر ضعيف» اهـ، وأخرجه ابن عدي في الكامل (ج١/ ص٢٩٤) من طريق إبراهيم بن العلاء، عن ابن عياش، عن عبيد الله، وموسي ابن عقبة عن نافع به، وذكر الألباني أن ابن طاهر المقدسي أورده في الذخيرة (ق١٧٩/ب) ولخص كلامه فقال: رواه إسماعيل بن عياش، عن عبيد الله وموسي ابن عقبة، عن نافع، عن ابن عمر، وهذا يرويه إسماعيل عنهما، هكذا رواه إبراهيم بن العلاء، وسعيد بن يعقوب الطالقاني عنه، وعامة من رواه عنه قال: عن موسى وحده، ولا أصل له من حديث عبيد الله، ثم قال المقدسي: وأورده صالح بن أحمد أبو مقاتل، عن الحسن بن عرفة، عن إسماعيل بن عياش، عن موسى بن عقبة، وعبيد الله بن عمر، عن نافع عن ابن عمر زاد صالح لنا، عن ابن عرفة «عبيد الله» وليس فيه، وصالح هذا ممن يدّعي الإسلام ويسرق الحديث، وقال الذهبي في السير: هذا حديث ليّن الاسناد من قبل إسماعيل إذ روايته عن الحجازيين مضعفة، وضعفه الشيخ الألباني في ضعيف سنن ابن ماجه (ص٤٦ برقم ١٣١) وقال: منكر، وكذلك في ضعيف سنن الترمذي (ص١٢ برقم ١٨) وحكم عليه بالإنكار في ضعيف الجامع الصغير رقم (٦٣٦٤) وفي المشكاة (رقم ٤٦١).

وراجع إرواء الغليل للألباني رقم ١٩٢، ونصب الراية للزيلعي (ج١/ ص١٩٥)

(١) انظر مجموع الفتاوى (ج٢٦/ ص١٩١)، والفتاوي الكبرى(ج٢/ ص٥٣٠)

إسماعيل بن عياش، عن موسى بن عقبة، عن نافع، عن ابن عمر قال: قال رسول الله ﷺ «لا تقرأ الحائض ولا الجنب من القرآن شيئا». رواه أبو داود وغيره، وهو حديث ضعيف باتفاق أهل المعرفة بالحديث.

وإسماعيل بن عياش ما يرويه عن الحجازيين من أحاديث ضعيفة، بخلاف روايته عن الشاميين، ولم يرو هذا عن نافع أحد من الثقات، ومعلوم أن النساء كن يحضن على عهد رسول الله ﷺ ولم يكن ينههن عن قراءة القرآن، كما لم يكن ينههن عن الذكر والدعاء، بل أمر الحيّض أن يخرجن يوم العيد، فيكبرن بتكبير المسلمين. وأمر الحائض أن تقضي المناسك كلها إلا الطواف بالبيت: تلبي وهي حائض، وكذلك بمزدلفة، ومني وغير ذلك من المشاعر[1].

المثال الثالث: وبينما هو يعلّق على الأحاديث الواردة في خلق الأحرف الأبجدية، لمّا سئل عنها، وما أورده ابن جرير الطبري في تفسيره من أحاديث باطلة وأقوال واهية -ولكنه نقدها- ثم نقل عنه شيخ الإسلام من تفسيره ما يلي:

وذكر حديثا ثالثا (أي ابن جرير[2]) من حديث إسماعيل بن عياش، عن إسماعيل بن يحيى، عن ابن أبي مليكة، عمن حدثه، عن ابن مسعود، ومسعر بن كدام، عن عطية العوفي، عن أبي سعيد، قال: قال رسول الله ﷺ[3]: «أن عيسى ابن مريم أسلمته أمه إلى الكتاب ليعلمه، فقال له المعلم:

(١) انظر مجموع الفتاوى (ج٢١/ ص٤٦٠).

(٢) انظر مجموع الفتاوى ١٢/٥٩-٦٤، ومقدمة تفسير الطبري (ج١/ ص٥٤، ٥٦).

(٣) الحديث أخرجه الطبري قال: حدثنا إسماعيل بن الفضل، حدثنا إبراهيم بن العلاء، قال: حدثنا إسماعيل بن عياش، به. ومسعر بن كدام، عن عطية العوفي، عن أبي سعيد الخدري، مرفوعا: اكتب «الله» فقال له عيسى: أتدري مَن الله؟ الله إله الآلهة... الخ، وقال الحافظ ابن كثير: وقد روى الحافظ ابن مردويه من طريقين عن إسماعيل بن عياش به، ثم ذكر رواية الطبري المذكورة، وقال: وهذا غريب جدا، وقد يكون صحيحا إلى من دون رسول الله ﷺ ويكون من الإسرائيليات، لا من المرفوعات، والله أعلم، وقد روى جويبر عن الضحاك نحوه من قبله (ج١/ ص٣٣) وأشار إليه في تفسير (الرحمن الرحيم) (انظر تفسير ابن كثير ج١/ ص٣٥). وقد حكم أحمد شاكر على هذا الحديث بأنه موضوع (تفسير الطبري رقم ١٤٠، ١٤٥، ١٤٧). قلت: وتفسير الضحاك هذا عزاه السيوطي=

أكتب بسم الله، فقال له عيسى: وما بسم الله؟ فقال له المعلم: ما أدري، فقال له عيسى: الباء بهاء الله، والسين سناؤه والميم ملكه، والله إله الآلهة، والرحمن رحمن الدنيا، والرحيم رحيم الآخرة، «أبو جاد» ألف: آلاء الله، وباء: بهاء الله، وجيم: جمال الله، ودال: الله الدائم، و«هوز» هاء: الهاوية. وذكر حديثا من هذا الجنس، وذكره عن الربيع بن أنس موقوفا عليه[1].

وروى أبو الفرج المقدسي عن الشريف المزيدي، حديثا عن عمر، عن النبي ﷺ في تفسير (أ، ب، ت، ث،) من هذا الجنس، ثم قال ابن جرير: ولو كانت هذه الأخبار التي رويت عن النبي ﷺ في ذلك صحاح الأسانيد لم يعدل عن القول بها إلى غيرها، ولكنها واهية الأسانيد غير جائزة الاحتجاج بمثلها، وذلك أن محمد بن زياد الجزري الذي حدث حديث معاوية بن قرة، عن فرات غير موثق بنقله، وأن عبدالرحيم بن واقد الذي خالفه في رواية ذلك عن الفرات مجهول غير معروف عند أهل النقل.

وان إسماعيل بن يحيى الذي حدث عن ابن أبي مليكة غير موثوق

=(ج١/ ص٢٣) لابن أبي حاتم، وعزا السيوطي حديث أبي سعيد الخدري هذا لابن جرير الطبري، وابن عدي في الكامل، وابن مردويه، وأبي نعيم في الحلية، وابن عساكر في تاريخ دمشق، والثعلبي بسند ضعيف جدا (انظر الدر المنثور ج١/ ص٢٣)، وأخرجه ابن عدي في الكامل (ج١/ ص٩٩) في ترجمة إسماعيل بن يحيى بن عبيد الله عن محمد بن جعفر بن يحيى بن رزين العطار، عن إبراهيم ابن العلاء به، وساق الحديث بطوله، وقال: هذا باطل بهذا الاسناد، لا يرويه غير إسماعيل. وعنه أورده الحافظ الذهبي في الميزان (ج١/ ص٢٥٣) وأقره الحافظ في اللسان (ج١/ ص٤٤١، ٤٤٢) وقال أبو عليّ النيسابوري الحافظ، والدارقطني والحاكم: (في إسماعيل بن يحيى): كذاب، قال الذهبي: قلت: مجمع على تركه، وقال صالح بن جزرة: كان يضع الحديث، وقال الأزدي: ركن من أركان الكذب، لا تحل الرواية عنه، وأورده ابن كثير في البداية (ج٢/ ص٧٧) عن ابن عدي، بعد أن ذكر عن إسحاق بن بشر، عن جويبر، ومقاتل، عن الضحاك عن ابن عباس في تفسير أبي جاد، وقال: ثم ذكر أن عثمان سأل رسول الله ﷺ عن ذلك، فأجابه على كل كلمة بحديث طويل موضوع لا يسأل ولا يتمادى. قلت: إسحاق بن بشر صاحب «المبتدأ» كذاب، وجويبر متروك.

(١) انظر تفسير الطبري (ج١/ ص٨٨)

بروايته، ولا جائز عن أهل النقل الاحتجاج بأخباره.

قال شيخ الإسلام: قلت: إسماعيل بن يحيى هذا يقال له: التميمي، كوفي معروف بالكذب. ورواية إسماعيل بن عياش في غير الشاميين لا يحتج بها، بل هو ضعيف فيما ينقله عن أهل الحجاز وأهل العراق، بخلاف ما ينقله عن شيوخه الشاميين، فإنه حافظ لحديث أهل بلده، كثير الغلط في حديث أولئك، وهذا متفق عليه بين أهل العلم بالرجال. وعبد الرحمن بن واقد لا يحتج به باتفاق أهل العلم. وفرات بن السائب ضعيف أيضا لا يحتج به، فهو فرات بن أبي الفرات، ومحمد بن زياد الجزري ضعيف أيضا.

وقال أيضا: والمقصود هنا أن العلم لا بد فيه من نقل مصدق ونظر محقق، وأما النقول الضعيفة لا سيما المكذوبة، فلا يعتمد عليها، وكذلك النظريات الفاسدة، والعقليات الجهلية الباطلة لا يحتج بها»[1].

المثال الرابع: وقال شيخ الإسلام وهو ينقد الأحاديث التي أوردها في كتابه اقتضاء الصراط المستقيم[2] خاصة أحاديث فضل العرب وحبهم وبغضهم، فبعد أن أورد الأحاديث الصحيحة والحسنة تعرض إلى الأحاديث التي فيها مقال فقال: وكذلك روى عبدالله بن أحمد في مسند أبيه: حدثنا إسماعيل أبو معمر، حدثنا إسماعيل بن عياش، عن زيد بن جبيرة، عن داود بن الحصين، عن عبيد الله بن أبي رافع، عن علي -رضي الله عنه- قال: قال رسول الله ﷺ: «لا يبغض العرب إلا منافق»[3]. قال شيخ الإسلام: (وزيد بن جبيرة

---

(١) انظر مجموع الفتاوى ١٢/٥٩-٦٤ ليتضح لك كلام شيخ الإسلام.

(٢) انظر الاقتضاء (ج١/ ص٣٩٠-٣٩١)

(٣) أخرجه عبدالله بن أحمد حنبل في زياداته على المسند (ج١/ ص٨١) وأخرجه أيضا ابن عدي في ترجمة زيد بن جبيرة (ج٣/ ص١٠٥٩) في الكامل. وإسناده ضعيف جدا، فيه زيد بن جبيرة، قال الحافظ: متروك (انظر التقريب، ج١/ ٢٧٣) وقال الهيثمي: فيه زيد بن جبيرة وهو متروك (المجمع ج١٠/ ص٥٣) وقال ابن معين: لا شيء، وقال البخاري: منكر الحديث. وقال أبو حاتم الرازي: ضعيف الحديث منكر الحديث جدا، متروك الحديث لا يكتب حديثه، وقال ابن عدي: عامة ما يرويه لا يتابع عليه، وقال ابن حبان: منكر الحديث، يروي المناكير عن المشاهير، فاستحق التنكب عن روايته. انظر أقوال أئمة هذا الشأن في كل من: الجرح=

عندهم منكر الحديث، وهو مدني، رواية إسماعيل بن عياش، عن غير الشاميين مضطربة)اهـ[1].

يقول الباحث: قد رأينا كيف ضعف الإمام ابن تيمية أسانيد الأحاديث للأمثلة الثلاثة الأخيرة وذلك بالنسبة إلى رواية إسماعيل بن عياش عن غير أهل بلده «الشام» ونقله اتفاق أهل العلم على ضعف روايته من هذا الباب، وهذا ما مهّدت له في مقدمة المطلب الثاني في من «حدث عن أهل مصر أو إقليم فحفظ حديثهم، وحدث عن غيرهم فلم يحفظ» مثل معمر وابن عياش، ولقد رأينا أن شيخ الإسلام يلتزم قواعد المحدثين الذين سبقوه في تضعيف سند حديث أو الحكم عليه بالوضع، فكيف يوصف بالتعنت من أئمته أساطين علم الرجال؟! ولكن الجهل والهوى وعدم التثبت هو وراء ما قاله بعض شانئي أو ناقدي شيخ الإسلام ابن تيمية وهناك من الأمثلة على هذه القواعد ما لو سطرته لأشبع وأتخم، ولكن حسبنا بهذه الأمثلة على هذه القواعد ففيها شفاء لمن أراد الدواء.

المثال الخامس: وضعف حديثا أثناء إيراده النصوص المتوعدة لمن انتقص من شأن النبي ﷺ أو أصحابه وذلك في الصارم المسلول[2] حينما قال:(ما روى

=والتعديل (ج٣/ ص٥٥٩) والمجروحين (ج١/ ص٣٠٩-٣١٠) والميزان (ج٢/ ص٢٩٩) وتهذيب التهذيب (ج٣/ ص٤٠٠). وفيه إسماعيل بن عياش، وروايته عن غير أهل بلده ضعيفة، كما ذكره شيخ الإسلام، وقد قال فيه ابن معين في رواية نصر بن محمد الأسدي: إذا حدث عن الشاميين، وذكر الخبر فحديثه مستقيم، وإذا حدث عن الحجازيين والعراقيين خلط ما شئت. هذه الأقوال وغيرها المطبوع منها والمخطوط استوعبها الشيخ المحدث ناصر الدين الألباني في سلسلة الأحاديث الضعيفة (رقم الحديث ١١٦٢) (ج٣/ ص٣٠٥، ٣٠٦، ٣٠٧) وانظر ما قاله الخطيب عنه في تاريخ بغداد (ج٦/ ص٢٢٤) وفيها مقولة الإمام البخاري عنه: إذا حدث عن أهل بلده فصحيح، وإذا حدث عن غير أهل بلده ففيه نظر.

(١) وانظر الفتاوى الكبرى (ج٣/ ص٢٤٣، ٢٤٤) ففيه نقد لإسماعيل بن عياش أيضا في حديث قبول الهدية من المدين.

(٢) انظر الصارم المسلول على شاتم الرسول (ص٩٢، ٩٣) وذكر هذا الحديث في (ص٤١٧) من غير نقد.

عن علي بن أبي طالب -رضي الله عنه- قال: قال رسول الله ﷺ: «من سبّ نبيا قتل، ومن سب أصحابي جُلد» رواه أبو محمد الخلال، وأبو القاسم الأزجي، ورواه أبو ذر الهروي ولفظه: «من سب نبيا فاقتلوه، ومن سب أصحابي فاجلدوه» وهذا الحديث قد رواه عبدالعزيز بن موسى، عن أبيه، عن جده عن محمد بن علي بن الحسين، عن أبيه، عن الحسين بن علي عن أبيه. قال: وفي القلب منه حزازة، فإن هذا الإسناد الشريف قد رُكّب عليه متون نكرة، والمحدث به عن أهل البيت ضعيف. فإن كان محفوظا فهو دليل على وجوب قتل من سب نبيا من الأنبياء وظاهره يدل على أنه يقتل من غير استتابة وأن القتل حد له)اهـ[1].

وقد تبين أن شيخ الإسلام ضعف الحديث بناء على ضعف رجل في السند وهو ابن زبالة ولكنه يجل كل رجال السند الباقين فهم من آل بيت رسول الله ﷺ، وقد صرح بأن في قلبه حزازة من هذا الحديث المنكر، حيث إن كثيرا من الأحاديث الموضوعة والشاذة، قد نسبت إلى أهل البيت الشرفاء، وبهذه الأسانيد المصطنعة والله وحده يعلم أنهم ما قالوها، ولا نقلوها، ثم يأتي

---

(١) قال الذهبي في الميزان (ج٢/ ص٦٢٧) عبدالعزيز بن الحسن بن زبالة عن عبدالله ابن موسى بن جعفر الصادق بخبر منكر عن آبائه، لا أعرف هذا فلعله أخ لمحمد اهـ. وقال الحافظ في اللسان (ج٤/ ص٢٨، ٣٧): الظاهر أنه عبدالعزيز بن محمد ابن زبالة المدني، قال ابن حبان: يأتي عن المدنيين بالأشياء المعضلات فبطل الاحتجاج. وأخرجه الطبراني في المعجم الصغير (ج١/ ص٢٣٦) قال: ثنا عبيد الله ابن محمد العمري القاضي، ثنا إسماعيل بن أبي أويس، ثنا موسى بن جعفر بن محمد به، وقال: لا يروى عن علي إلا بهذا الإسناد، تفرد به ابن أبي أويس. وشيخ الطبراني: عبدالله بن محمد العمري القاضي هو متهم بالكذب والوضع، رماه النسائي بالكذب، انظر الميزان (ج٣/ ص١٥) وقال الحافظ في لسان الميزان (ج٤/ ص١١٢): ومن مناكيره هذا الخبر. وقال الهيثمي في مجمع الزوائد (ج٦/ ص٢٦٠): رواه الطبراني في الصغير والأوسط عن شيخه عبيدالله بن محمد العمري رماه النسائي بالكذب. والحديث خرجه الألباني في السلسلة الضعيفة (ج١/ ص٢٤٤، برقم ٢٠٦) وحكم عليه بالوضع، وكذا قال في ضعيف الجامع الصغير (ص٨٠٩، برقم ٥٦١٦) ورمز لكونه في المعجم الكبير للطبراني. وسبق أن عزاه الهيثمي للصغير والأوسط. وقد أخرج الحديث الشاه ولي الله الدهلوي في «الفضل المبين في المسلسل من حديث النبي الأمين» (٣٥، ٣٦) الناشر المكتبة اليحيوية، سهارنفور الهند، عام (١٣٨٥هـ) وبسنده عن الطبراني به.

الجهابذة أمثال ابن تيمية فتراهم يضعفون أحد رجال السند على وجل، احتراما وإجلالاً لرسول الله ﷺ وآله الأطهار، وما دفعه لذلك إلا حب سنة الرسول ﷺ وأن تبقي مصونة نقية من دخيل، فلله دره.

المثال السادس: لقد ضعف الإمام ابن تيمية -رحمه الله- أحاديث الجهر بالبسملة وخاصة المروي عن معاوية، من ست وجوه في سنده، وقبل الخوض في سياق نقده أرى لزاما عليّ أن أورد كلامه السابق واللاحق حتى يفهم قوله على أتم وجهه، فقال -رحمه الله- في الفتاوى الكبرى[1] وغيرها: (...وقد اتفق أهل المعرفة بالحديث على أنه ليس في الجهر بها حديث صريح، ولم يرو أهل السنن المشهورة، كأبي داود، والترمذي والنسائي شيئا من ذلك، وإنما يوجد الجهر بها صريحا في أحاديث موضوعة، يرويها الثعلبي والماوردي، وأمثالهما في التفسير، أو في بعض كتب الفقهاء الذين لا يميزون بين الموضوع وغيره، بل يحتجون بمثل حديث الحميراء. وأعجب من ذلك أن من أفاضل الفقهاء من لم يعز في كتابه حديثا إلى البخاري إلا حديثا في البسملة، وذلك الحديث ليس في البخاري، ومَن هذا مبلغ علمه في الحديث كيف يكون حالهم في هذا الباب، أو يرويها من جمع هذا الباب: كالدارقطني، والخطيب، وغيرهما، فإنهم جمعوا ما روى، وإذا سئلوا عن صحتها قالوا بموجب علمهم، كما قال الدارقطني لما دخل مصر، وسئل أن يجمع أحاديث الجهر بها فجمعها، فقيل له: هل فيها شيء صحيح؟ فقال: أما عن النبي ﷺ فلا، وأما عن الصحابة فمنه صحيح، ومنه ضعيف)[2] اهـ.

وقال في موضع آخر[3]: (وسئل أبو بكر الخطيب عن مثل ذلك فذكر حديثين: حديث معاوية لما صلى بالمدينة، وقد رواه الشافعي -رضي الله عنه-،

---

(١) انظر الفتاوى الكبرى (ج١/ ص٩١) ومجموع الفتاوى (ج٢٢/ ص٤١٥).

(٢) وذكر هذا عنه في موضع آخر في مجموع الفتاوى (ج٢٢/ ٢٧٥١) والفتاوي الكبرى (ج٢/ ص٤٨١) وعنه نقل هذا القول ابن عبدالهادي، فقال: وقد حكى لنا مشايخنا (انظر نصب الراية، ج١/ ص٣٥٨).

(٣) انظر مجموع الفتاوى(ج٢٢/ ص٤١٥، ٤١٦) أوالفتاوى الكبرى(ج١/ ص٩١، ٩٢).

قال: حدثنا عبدالمجيد، عن ابن جريح، قال: أخبرني عبدالله بن عثمان بن خُثَيم، أن أبا بكر بن حفص بن عمر أخبره، أن أنس بن مالك -رضي الله عنه- قال: صلى معاوية بالمدينة فجهر فيها بأم القرآن فقرأ ﴿بسم الله الرحمن الرحيم﴾ لأم القرآن، ولم يقرأ بها للسورة التي بعدها، ولم يكبر حين يهوي حتى قضى تلك الصلاة، فلما سلم ناداه من سمع ذلك من المهاجرين من كل مكان: يا معاوية أسرقت الصلاة أم نسيت؟! فلما صلي بعد ذلك قرأ ﴿بسم الله الرحمن الرحيم﴾ للسورة التي بعد أم القرآن وكبر حين يهوي ساجدا)[1] اهـ.

حديث معاوية -رضي الله عنه-: وقال الشافعي: أنبأنا إبراهيم بن محمد، قال: حدثني ابن خُثَيم، عن إسماعيل بن عبيد بن رفاعة، عن أبيه أن معاوية قدم المدينة فصلى بهم، ولم يقرأ ﴿بسم الله الرحمن الرحيم﴾ ولم يكبر إذا خفض، وإذا رفع، فناداه المهاجرون حين سلم، والأنصار: أي معاوية! أسرقت الصلاة؟ وذكره[2]. وقال الشافعي -رحمه الله-: أنبأنا يحيى بن سليم، عن عبدالله بن عثمان بن خُثَيم، عن إسماعيل بن عبيد بن رفاعة، عن أبيه عن جده، عن معاوية، والمهاجرين والأنصار بمثله، أو مثل معناه، لا يخالفه، وأحسب هذا الإسناد أحفظ من الإسناد الأول[3]. وهو في كتاب إسماعيل بن عبد بن رفاعة، عن أبيه عن جده عن معاوية، وذكر الخطيب أنه أقوى ما يحتج به، وليس بحجة، كما يأتي بيانه.

فإذا كان أهل المعرفة بالحديث متفقين على أنه ليس في الجهر حديث

---

(١) أخرجه الشافعي (ت٢٠٤هـ) في كتابه الأم (ج١/ ص١٠٨) طبع دار المعرفة، بيروت الطبعة الثانية (١٣٩٣هـ) (١٩٧٤م) تصحيح محمد زهري النجار. ومن طريقه أخرجه البيهقي في السنن الكبرى (ج٢/ ص٤٩) والحاكم (ج١/ ص٢٣٣) وصححه على شرط مسلم ووافقه الذهبي، ورواه الدارقطني في السنن (ج١/ ٣١١) وقال: رواته كلهم ثقات

(٢) رواه الشافعي في الأم (ج١/ ص١٠٨) ومن طريقه البيهقي (ج٢/ ص٤٩-٥٠).

(٣) رواه الشافعي في الأم (ج١/ ص١٠٨) ومن طريقه البيهقي (ج٢/ ص٤٩-٥٠)، وقال البيهقي: ورواه إسماعيل بن عياش، عن ابن خثيم، عن إسماعيل بن عبيد ابن رفاعة، عن أبيه، عن جده، أن معاوية قدم المدينة، ويحتمل أن يكون ابن خثيم سمعه منهما، والله أعلم.

صحيح، ولا صريح[1]، فضلا أن يكون فيها أخبار مستفيضة أو متواترة، امتنع أن النبي ﷺ كان يجهر بها، كما يمتنع أن يكون كان يجهر بالاستفتاح والتعوذ ثم لا ينقل)[2]. وقال في حديث معاوية في موضع آخر:

(إنه صلى بالصحابة بالمدينة فأنكروا عليه ترك قراءة البسملة في أول الفاتحة، وأول السورة حتى عاد يعمل ذلك، فإن هذا الحديث وإن كان الدارقطني قال: رجال إسناده ثقات، وقال الخطيب: هو أجود ما يعتمد عليه في هذه المسألة، كما نقل ذلك عنه نصر المقدسي، فهذا الحديث يعلم ضعفه من وجوه:

أحدها: أنه يروى عن أنس -رضي الله عنه- أيضا الرواية الصحيحة المستفيضة الذي يرد هذا.

والثاني: أن مدار ذلك الحديث على عبدالله بن عثمان بن خُثَيم، وقد ضعفه طائفة، وقد اضطربوا في روايته إسنادا ومتنا، كما تقدم، وذلك يبين أنه غير محفوظ[3].

---

(١) قال ابن القيم في زاد المعاد (ج/١ ص٢٠٦، ٢٠٧): «وكان ﷺ يجهر ببسم الله الرحمن الرحيم تارة، ويخفيها أكثر مما يجهر بها، ولا ريب أنه لم يكن يجهر بها دائما في كل يوم وليلة خمس مرات أبدا حضرا وسفرا، ويخفى ذلك على خلفائه الراشدين وعلى جمهور الصحابة، وأهل بلده في الأعصار الفاضلة، هذا من أمحل المحال حتى يحتاج إلى التشبث بألفاظ مجملة، وأحاديث واهية، فصحيح تلك الأحاديث غير صريح، وصريحها غير صحيح، وهو موضع يستدعي مجلدا ضخما». اهـ.

قلت: وكان هذا تلخيص لما بسطه شيخ الإسلام في المسألة في عدة مواضع من كتبه، ولمزيد من المعلومات يرجع إلى من بسط (أحاديث الجهر بالبسملة وتركه) الإمام المحدث الزيلعي في كتابه الحديثي الرائع نصب الراية (ج/١ ص٣٢٧، ٣٦٢)

(٢) انظر مجموع الفتاوى (ج/٢٢ ص٤١٧).

(٣) نقل ابن التركماني علاء الدين ابن علي بن عثمان المارديني في الجوهر النقي (ج/٢ ص٤٨-٤٩) -وهو مطبوع على هامش السنن الكبرى للبيهقي، مصورة عن الطبعة الهندية- ما يلي: نقل عن ابن الجوزي، قال: قال يحيى: أحاديثه ليست بشيء، ثم إن ابن خثيم اضطربت روايته لهذا الحديث فأخرجه من حديث الشافعي، عن إبراهيم الأسلمي، ويحيي بن سليم عن أبيه خيثم، عن إسماعيل ابن عبيد، عن أبيه، عن معاوية، ثم قال البيهقي: قال الشافعي: أحفظ هذا=

الثالث: أنه ليس فيه إسناد متصل السماع، بل فيه الضعفة والاضطراب ما لا يؤمن معه الانقطاع أو سوء الحفظ.

الرابع: أن أنسا كان مقيما بالبصرة، ومعاوية لما قدم المدينة لم يذكر أحد علمناه أن أنسا كان معه، بل الظاهر أنه لم يكن معه.

الخامس: أن هذه القضية بتقدير وقوعها كانت بالمدينة، والراوي لها أنس، وكان بالبصرة، وهي مما تتوافر الدواعي على نقلها، ومن المعلوم أن أصحاب أنس المعروفين بصحبته وأهل المدينة لم ينقل أحد منهم ذلك، بل المنقول عن أنس، وأهل المدينة نقيض ذلك، والناقل ليس من هؤلاء ولا من هؤلاء.

السادس: أن معاوية لو كان رجع إلى الجهر في أول الفاتحة والسورة، لكان هذا أيضا معروفا من أمره عند أهل الشام الذين صحبوه، ولم ينقل هذا أحد عن معاوية -رضي الله عنه- بل الشاميون كلهم: خلفاؤهم وعلماؤهم كان مذهبهم ترك الجهر بها، بل الأوزاعي مذهبه فيها مذهب مالك لا يقرؤها سرا ولا جهرا). فهذه الوجوه وأمثالها إذا تدبرها العالم قطع بأن حديث معاوية إما باطل لا حقيقة له، وإما مغير عن وجهه، وأن الذي حدث به بلغه من وجه ليس بصحيح، فحصلت الآفة من انقطاع إسناده.

وقيل: هذا الحديث لو كان تقوم به الحجة لكان شاذا، لأنه خلاف ما رواه الناس الثقات الأثبات عن أنس، وعن أهل المدينة، وأهل الشام، ومن شرط الحديث الثابت أن لا يكون شاذا ولا معلولا، وهذا شاذ معلل، إن لم يكن من سوء حفظ بعض رواته. والعمدة التي اعتمدها المصنفون في الجهر

=الإسناد أحفظ من الأول. قال ابن الأثير في شرح مسند الشافعي: لأن اثنين روياه، عن ابن خثيم. قال ابن التركماني: قلت: الإثنان متكلم فيهما، فأما الأسلمي فمكشوف الحال، وأما يحيى بن سليم الطائفي فقد قال البيهقي في باب من كره أكل الطافي: كثير الوهم سيىء الحفظ. قال: فظهر بهذا أن حديث ابن جريج إسناده أحفظ لأنه أجل منهما وأحفظ بلا شك. وهناك علل أخرى لهذا الحديث تنظر في نصب الراية (ج١/ص٣٥٣-٣٥٤) فلقد أجاد وأفاد الزيلعي-رحمه الله- في عرضها ونقدها.

بها، ووجوب قراءتها، إنما كتابتها في المصحف بقلم القرآن، وأن الصحابة جردوا القرآن عما ليس منه)[1].

المثال السابع: قال وهو يتكلم عن مسألة فضل العرب والعربية والنهي عن التشبه بالعجم في لباسهم ورطانتهم في اقتضاء الصراط المستقيم[2] ما يلي:

وكذلك قد رويت أحاديث النكرة ظاهرة عليها مثل ما رواه الترمذي من حديث حصين بن عمر، عن مخارق بن عبدالله، عن طارق بن شهاب، عن عثمان بن عفان -رضي الله عنه- قال: قال رسول الله ﷺ «من غش العرب لم يدخل في شفاعتي، ولم تنله مودتي»[3].

---

(١) انظر مجموع الفتاوى (ج٢٢/ ص٤٣٠-٤٣١)، وقد تكلم شيخ الإسلام في عدة مواضع عن أحاديث الجهر وتضعيفها، ولمزيد من العلم تنظر في (ج٢٢/ ص٣٧١، ٣٧٢، ٤٢٢، ٤٢٣، ٤٢٦، ٤٢٧، ٤٤٠، ٤٤١، ٤٤٢) والفتاوى الكبرى (ج٤/ ص٤١٦، ٤١٧) (ج١/ ٩٥، ٩٧).

(٢) انظر اقتضاء الصراط المستقيم (ج١/ ص٣٨٨-٣٩٠).

(٣) هذا الحديث في مسند أحمد (ج١/ ص٧٢) قال عبدالله بن أحمد: وجدته في كتاب أبي. وأخرجه الترمذي عن عثمان بن عفان، في كتاب المناقب، باب مناقب في فضل العرب (ج٣/ ص٣٧٧) برقم ٣٩٢٨، وأخرجه العراقي في محجة القرب إلى محبة العرب (ج٨/ ص٢) وعبد بن حميد (ت٢٤٨هـ) في المنتخب من مسند عبد ابن حميد رقم (٥٣) تحقيق د/ كمال الدين، تركيا، أنقرة. والحديث أورده الذهبي في الميزان (ج١/ ص٥٥٣) والحصين بن عمر الأحمسي هذا متروك كما في التقريب (ج١/ ص١٨٣) وقال الذهبي: واتهمه بعضهم، وقال ابن حبان: يروي الموضوعات عن الأثبات، وقال ابن خراش: كذاب، وقال أبو حاتم: قال لي دلويه يعني زياد ابن أيوب: نهاني أحمد أن أحدث عن حصين بن عمر، وقال: إنه كان يكذب. وقال أبو حاتم: واه جدا، وفي كتاب الكنى والأسماء للإمام مسلم: منكر الحديث برقم (٢١٦٥) تحقيق د/عبدالرحمن القشقري، توزيع مركز البحث العلمي، بالجامعة الإسلامية في المدينة المنورة، ونقل عنه ابن حجر، متروك الحديث، وانظر ترجمة حصين بن عمر في كل من: الكامل (ج٢/ ص٨٠٣) والضعفاء للعقيلي (ج١/ ص٣١٤) والمجروحين (ج١/ ص٢٧٠) والميزان (ج١/ ص٥٥٣) وتهذيب الكمال (ج١/ ص٢٩٨) وتهذيب التهذيب (ج٢/ ص٣٨٥)، والحديث ضعفه الشيخ أحمد عبدالرحمن البنا في الفتح الرباني لترتيب مسند الإمام أحمد بن حنبل الشيباني مع شرحه بلوغ الأماني من أسرار الفتح الرباني (ج٣/ ص٢٢٣) رقم (٤٨٢) طبع دار إحياء العربي- بيروت. والحديث أخرجه الألباني في السلسلة الضعيفة (ج٢/ ص٢٤، رقم ٥٤٥) وقال: موضوع، وأعله بحصين بن عمر الأحمسي هذا، وقال: حديثه هذا معارض لما صح عنه ﷺ من قوله: شفاعتي لأهل الكبائر من أمتي=

وقال الترمذي: (هذا حديث غريب لا نعرفه إلا من حديث حصين بن عمر الأحمسي، عم مخارق، وليس حصين عند أهل الحديث بذاك القوي)

قال شيخ الإسلام: قلت: هذا الحديث معناه قريب من معنى حديث سلمان (وهو: نفضلكم يا معشر العرب لتفضيل رسول الله ﷺ إياكم، لا تنكح نساؤكم، ولا نؤمكم في الصلاة) سيأتي الكلام عليه في الفصل القادم - إن شاء الله تعالى-.

فإن الغش للنوع، بل لا يكون إلا مع استخفاف أو مع بغض، فليس معناه بعيدا، لكن حصين هذا الذي رواه، قد أنكر الحفاظ أحاديثه، قال يحيى ابن معين: ليس بشيء. وقال ابن المديني: ليس بالقوي، روى عنه مخارق عن طارق أحاديث منكرة. وقال البخاري وأبو زرعة: منكر الحديث، وقال يعقوب[1] بن أبي شيبة: ضعيف جدا، ومنهم تجاوز به الضعف إلى الكذب. وقال ابن عدي: «عامة أحاديثه معاضيل، ينفرد عن كل من روى عنه». قلت: ولذلك لم يحدث أحمد ابنه بهذا الحديث في المسند، فإنه كان كتبه عن محمد ابن بشر، عن عبدالله بن عبدالله بن الأسود عن حصين -كما رواه الترمذي- فلم يحدث به، وإنما رواه عبدالله عنه في المسند وجادة. قال: وجدت في كتاب أبي حدثنا محمد بن بشر -وذكره وكان أحمد رحمه الله- على ما تدل عليه طريقته في المسند إذا رأى أن الحديث موضوع، أو قريب من الموضوع، لم يحدث به، ولذلك ضرب على أحاديث رجال، فلم يحدث بها في المسند، لأن النبي ﷺ قال: «من حدث عني بحديث وهو يرى أنه كذب فهو أحد الكاذبين»[2].

=وأورده في ضعيف الجامع الصغير، وقال هناك: ضعيف (ص٨٢٣، رقم ٥٧١٥)، وقال عنه: موضوع في ضعيف سنن الترمذي (ص٥٢٤،برقم ٨٢٤)، وكذلك حكم عليه في المشكاة برقم (٥٩٩٠)

(١) كذا في الاقتضاء، وصوابه: يعقوب بن سفيان وهو الفسوي، كما ورد هذا القول في تهذيب الكمال (ج١/ ص٢٩٨) وتهذيب التهذيب (ج٢/ ص٣٨٥) وعنه نقله الدكتور أكرم ضياء العمري في المعرفة والتاريخ (ج٣/ ص٣٧٧) للفسوي أبو يوسف يعقوب بن سفيان (ت٢٧٧هـ) مطبعة الإرشاد، بغداد.

(٢) الحديث يعتبر من المتواترات، وهو عن سمرة بن جندب والمغيرة بن شعبة وعلي=

وهنا شيخ الإسلام يضعف الحديث بالنسبة إلى ضعف إسناده حيث فيه حصين بن عمر الأحمسي وهو ضعيف وقد استدل على ما ذهب إليه بأقوال أئمة هذا الشأن وأوردها كاملة، ثم بين أن الإمام أحمد لم يحدث ابنه عبدالله بهذا، وإنما رواه ابنه وجادة بعد موت أبيه، ثم بين أن هذا الحديث الضعيف مخالف لمنهج الإمام أحمد في مسنده، مما يدل على أنه من زيادات ولده عبدالله على المسند، وبهذا يتقرر بعد تحقيق الحديث وأقوال أهل الحديث بضعفه أن شيخ الإسلام أصاب في تضعيفه وأنه ما خالف منهج المحدثين قيد أنملة. والله تعالى أعلم وأحكم.

المثال الثامن: رد شيخ الإسلام حديثا في منهاج السنة(1) أورده الرافضي(2) بعد قوله: البرهان السادس والعشرون: قوله تعالى: **﴿والذين آمنوا بالله ورسله، أولئك هم الصديقون والشهداء عند ربهم﴾ (الحديد: ١٩)** روى أحمد بن حنبل بإسناده عن ابن أبي ليلى عن أبيه، قال: قال رسول الله ﷺ: «الصديقون ثلاثة: حبيب بن موسى النجار، مؤمن آل فرعون الذي قال: أتقتلون رجلا أن

=في: صحيح مسلم (ج١/ص٩) المقدمة، باب وجوب الرواية عن الثقات وترك الكذابين، وسنن الترمذي (ج٤/ص١٤٣) أبواب العلم، باب من روى حديثا وهو يرى أنه كذب، وسنن ابن ماجه (ج١/ص١٤) المقدمة، باب من حدث عن رسول الله ﷺ حديثا وهو يرى أنه كذب، والمسند (ط. الحلبي) (ج٥/ص٢٠)، وانظر شرح النووي على صحيح مسلم (ج١/ص٦٢-٦٤). ومعظم كتب مصطلح الحديث مثلث للحديث المتواتر بهذا الحديث.

(١) انظر منهاج السنة (ج٤/ص٥١)، (ج٣/ص٧) ط. مصر.

(٢) هو ابن المطهر جمال الدين أبو منصور الحسن -أو الحسين- بن يوسف بن علي ابن المطهر الحلي المشهور عند الشيعة بالعلامة، ولد سنة ٦٤٨هـ، وتوفي سنة ٧٢٦هـ، وقد ألف كتابا سماه «منهاج الاستقامة في إثبات الإمامة» قال ابن كثير: وقد خبط فيه في المعقول والمنقول ولم يدر كيف يتوجه إذ خرج عن الاستقامة، وقد انتدب الرد عليه في ذلك الشيخ أبو العباس أحمد بن تيمية في مجلدات أتى فيها بأشياء حسنة وهو كتاب حافل سماه «منهاج السنة» انظر كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون لحاجي خليفة (ج٦/ص١٩٩-٢٠٠) طبعة فلوجل، ولترجمة ابن المطهر ارجع إلى روضات الجنات في أحوال العلماء السادات لميرزا محمد باقر الموسوي الخوانساري (ص١٧٢) طبع طهران ١٣٦٧هـ والدرر الكامنة (ج٢/ص٧١) والنجوم الزاهرة (ج٩/ص٢٦٧) وانظر ت١، وتاريخ ابن الوردي (ج٢/ص٢٧٩) والبداية والنهاية (ج١٤/ص١٢٥) ومرآة الجنان لليافعي (ج٤/ص٢٧٦)

يقول ربي الله، وعلي بن أبي طالب الثالث، وهو أفضلهم» ونحوه رواه ابن المغازلي الفقيه الشافعي، وصاحب كتاب الفردوس[1].

قال شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله-: هذا الحديث لم يروه أحمد لا في المسند ولا في كتاب الفضائل، وإنما هو من زيادات القطيعي[2]، رواه عن محمد يونس القرشي، حدثنا الحسن بن محمد الأنصاري، حدثنا عمرو ابن جميع، حدثنا محمد بن أبي ليلى عن عيسى، ثم ذكر الحديث.

---

(١) انظر كتاب الفردوس رقم (٣٨٦٥)

(٢) القطيعي هو أبو بكر أحمد بن جعفر بن حمدان بن مالك القطيعي، ولد سنة ٢٧٣هـ وتوفي سنة ٣٦٨، ترجمته في طبقات الحنابلة (ج٢/ ص٦-٧) والأعلام (ج١/ ص١٠٣) وتاريخ بغداد (ج٤/ ص٧٣-٧٤).

وبشأن زيادات القطيعي فإني ألخص كلام شيخ الإسلام من عدة مواضع، قال -رحمه الله-: «هذا الحديث كذب موضوع باتفاق أهل العلم والمعرفة بالحديث، وليس هو في مسند الإمام أحمد بن حنبل، لكن أحمد صنف كتابا في فضائل الصحابة وكتابا في فضائل علي -كما ذكر ذلك فؤاد سزكين في تاريخ التراث العربي (م١/ ج٣/ ص٢٢٥، ٢٢٦) وقال إنهما مخطوطان ولكن تم طبع الأول بتحقيق د. وصي الدين محمد عباس- وقد يروي في هذا الكتاب ما ليس في المسند وليس كل ما رواه أحمد في المسند وغيره يكون حجة عنده، بل يروي ما رواه أهل العلم وشرطه في المسند أن لا يروي عن المعروفين بالكذب عنده، وإن كان في ذلك ما هو ضعيف، وشرطه في المسند مثل شرط أبي داود في سننه، وغالب أحاديث المسند جيدة يحتج بها وهي أجود من أحاديث سنن أبي داود، وأما ما رواه في الفضائل فليس من هذا الباب عنده، فهو يروي ما سمعه من شيوخه سواء كان صحيحا أو ضعيفا، فإنه لم يقصد أن لا يروي في ذلك إلا ما ثبت عنده ثم زاد ابن أحمد زيادات، وزاد أبو بكر القطيعي زيادات، وفيها أحاديث كثيرة كذب موضوعة، فظن ذلك الجاهل أن تلك من رواية أحمد، وأنه رواها في المسند، وهذا خطأ قبيح، فإن الشيوخ المذكورين شيوخ القطيعي وكلهم متأخر عن أحمد، وهم ممن يروي عن أحمد، لا ممن يروى أحمد عنه». وقال في موضع آخر: «ولأحمد كتاب مشهور في فضائل الصحابة روى فيه أحاديث، لا يرويها في المسند لما فيها من الضعف، لكونها لا تصلح أن تُروى في المسند، لكونها مراسيل أو ضعافا بغير الإرسال، ثم إن هذا الكتاب زاد فيه ابنه عبدالله زيادات -كما زاد في مسند أبيه زيادات لا سيما في مسند عليّ بن أبي طالب -رضي الله عنه- فإنه زاد زيادات كثيرة- ثم إن القطيعي -الذي رواه عن ابن عبدالله- زاد فيه عن شيوخه زيادات، وفيها أحاديث موضوعة باتفاق أهل المعرفة. انظر منهاج السنة (ج٥/ ص٢٣، ج٧/ ص٩٧، ٩٨، ٩٩، ٢٢٣، ٢٢٤، ٣٩٩) فقد لخصت ما كتبته من هذه المواضع كلها.

وعمرو بن جميع ممن لا يحتج بنقله، بل قال فيه ابن عدي: متهم بالوضع، قال يحيى: كذاب خبيث، وقال النسائي والدارقطني: متروك، وقال ابن حبان: يروي الموضوعات عن الأثبات، والمناكير عن المشاهير، لا يحل كتب حديثه إلا على سبيل الاعتبار[1])اهـ.

ثم يبين شيخ الإسلام أن هذا الحديث موضوع على رسول الله ﷺ وأنه مخالف لمتون في الصحيحين منها حديث أنس «اثبت أحد فما عليك إلا نبي أو صديق وشهيدان»[2]، وحديث ابن مسعود الذي فيه: «لا يزال الرجل يتحري

---

(١) الحديث أثبته الذهبي في المنتقي -مختصر منهاج السنة- (ص٣٠٩، ٤٥٢) وأخرجه القطيعي في زيادات فضائل الصحابة (ج٢/ ص٦٢٧-٦٢٨) ومن طريقه ابن المغازلي الشافعي في مناقب على رقم (٢٩٣) والمغازلي هو أبو الحسن علي بن محمد الشافعي الفقيه، والكتاب تحقيق محمد باقر البهبودي، منشورات دار الأضواء، بيروت عام ١٤٠٣هـ. وكلهم من طريق أبي العباس محمد بن يونس الكديمي عن الحسن بن عبدالرحمن الأنصاري، عن عمرو بن جميع، عن محمد بن عبدالرحمن ابن أبي ليلى، عن أخيه عيسى، عن عبدالرحمن بن أبي ليلى، عن أبيه مرفوعا، وهذا الحديث موضوع، وآفته عمرو بن جميع أبي المنذر وقيل: أبو عثمان، فإنه متروك كذبه ابن معين، وقال النسائي والدارقطني: متروك، وقال ابن عدي: كان يتهم بالوضع، وانظر في تضعيفه المجروحين (ج٢/ ص٧٧) والميزان (ج٣/ ص٢٥١) والضعفاء للنسائي (ص٢٩٩) طبع حيدر آباد الدكن، الهند (١٤٢٣هـ)، ولسان الميزان للحافظ (ج٤/ ص٣٥٨) وأخرجه القطيعي في زيادات فضائل الصحابة (ج٢/ ص٦٥٥، ٦٥٦، رقم ١١١٧) وابن عساكر في تاريخ دمشق من طريق أبي نعيم (١٢/ ٦٧/ أ) من طريق عمرو بن جميع به. وعزاه السيوطي في الجامع الصغير لأبي نعيم في المعرفة وابن عساكر عن ابن أبي ليلى، وعزاه المناوي لابن مردويه والديلمي، وقال الألباني: «موضوع» في ضعيف الجامع الصغير (ص٥١٩، رقم ٣٥٤٩، ٣٥٥٠) وكذلك في السلسلة الضعيفة (ج١/ رقم ٣٥٥) ولكنه زاد أنه أخرجه أبو نعيم في جزء الدريمي (ج٣١/ ٢) ونقل كلام شيخ الإسلام ابن تيمية وكلام الذهبي، وقال: وكفى بهما حجة. وقال عنه: «موضوع» الدكتور وصي الله ابن محمد عباس محقق كتاب فضائل الصحابة في المواطن المشار إليها.

(٢) الحديث أخرجه أبو داود (ج٤/ ص٤٩٤-٤٩٥) كتاب السنة، باب الخلفاء، سنن الترمذي (ج٥/ ص٣١٥-٣١٦) كتاب المناقب، باب مناقب سعيد بن زيد، ولكن بلفظ شهيد، وقال الترمذي: هذا حديث حسن صحيح، وأخرجه ابن ماجه (ج١/ ص٤٨) في المقدمة، باب فضائل العشرة، ومسند الإمام أحمد (ط. الحلبي) (ج٣/ ص١١٢) وحديث أنس في البخاري (ج٥/ ص١٥) كتاب فضائل أصحاب النبي، باب فضائل عثمان بن عفان (رقم ٣٦٩٧) (الفتح).
وقد تكلم الألباني بكلام مفصل على الحديث وألفاظه ورواياته في السلسلة=

الصدق حتى يكتب عند الله صديقا»[1].

وإن الله سمي مريم صديقة، قال: فكيف يقال: الصديقون ثلاثة؟!... الخ. ثم بين من عدة وجوه أخرى أن الحديث موضوع فلتراجع للاستزادة.

المثال التاسع: ضعف شيخ الإسلام حديثا في الاستقامة[2]، وقد أورده القشيري في رسالته[3]، والحديث هو: عن أنس مرفوعا «لكل شيء حلية، وحلية القرآن الصوت»[4]، قال شيخ الإسلام: «وهذا ضعيف، عن النبي ﷺ من رواية عبدالله بن محرر وهو ضعيف لا يحتج به بحال».

وهنا شيخ الإسلام ضعّف هذا الحديث لضعف راو في سنده ألا وهو عبدالله بن محرر، مع أن هذا الحديث ثبت بألفاظ متقاربة، أما من هذا الطريق

=الصحيحة (ج٢/ ص٤٥٤-٤٥٨) رقم ٨٧٥.

(١) الحديث بألفاظ متقاربة عن عبدالله بن مسعود أخرجه البخاري (ج٨/ ص٢٥) كتاب الأدب، باب قول الله تعالى: ﴿يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وكونوا مع الصادقين﴾ ومسلم (ج٤/ ص٢٠١٣) في كتاب البر، باب قبح الكذب وحسن الصدق وفضله، والترمذي في السنن(ج٣/ ص٢٢٤-٢٢٥) كتاب البر، باب ماجاء في الصدق والكذب، وأبو داود في السنن (ج٤/ ص٤٠٧) في كتاب الأدب، باب التشديد في الكذب، وابن ماجه (ج١/ ص١٨) في المقدمة، باب اجتناب البدع والجدل، وسنن الدارمي (ج٢/ ص٢٩٩-٣٠٠) في كتاب الرقاق، باب في الكذب، والمسند (ط. المعارف) (ج٥/ ص٢٣١-٣٤٣).

(٢) انظر الاستقامة (ج١/ ص٢٨٩، ٢٩٠).

(٣) انظر الرسالة القشيرية، باب السماع (ص١٥٢) وساق القشيري سنده إلى عبدالله ابن محرر عن قتادة، عن أنس.

(٤) الحديث عزاه السيوطي في الجامع الكبير (ج١/ ص٦٥١) لعبد الرزاق في مصنفه وابن عساكر في تاريخه، والخطيب في تاريخه (ج٧/ ص٢٦٨) عن أنس ولأبي نعيم، عن ابن عباس، وقال: إنه ضعيف. وعزاه في الجامع الصغير لعبد الرزاق، والضياء عن أنس، وضعفه المحقق الشيخ الألباني. انظر ضعيف الجامع الصغير (ص٦٨١، رقم ٤٧٢٢) وقال في السلسلة الضعيفة كذلك، برقم ٤٣٢٢، الجزء التاسع. وأخرجه ابن عدي في الكامل في ترجمة عبدالله بن محرر (ج٤/ ص١٤٥٢) وعبد الله بن محرر متروك كما في التقريب للحافظ (ج١/ ص٤٤٥) ترجمة ٥٨٦، وهو عبدالله بن محرر العامري، الجزري، الحراني، الرقي، القاضي، المكي، توفي في خلافة أبي جعفر، من الطبقة السابعة، أخرج له ابن ماجه، وهو متروك، انظر التهذيب (ج٥/ ص٣٨٩) والكاشف (ج٢/ ص١٢٤) والجرح والتعديل (ج٥/ ٨٢٤) وميزان الاعتدال (ج٢/ ٥٠٠).

وبهذا السند فهو ضعيف.

المثال العاشر: أورد ابن المطهر الرافضي حديثا طويلا في كتابه منهاج الاستقامة وهو حديث طويل، مفاده أن النبي ﷺ لما نزلت آية ﴿**وأنذر عشيرتك الأقربين**﴾ (الشعراء: ٢١٤) جمع بني عبدالمطلب في دار أبي طالب، وقدم لهم طعاما وتبين لهم صدق نبوته من بركة الطعام، ثم دعاهم إلى مؤازرته في هذا الأمر قائلا: «فمن يجيبني إلى هذا الأمر، ويؤازرني على القيام به، يكن أخي ووزيري، ووصيّي ووارثي وخليفتي من بعدي» فلم يجبه أحد، وأعاده ثلاثا وفي كل مرة يجبه علي فقط -رضي الله عنه- حتى قال رسول الله ﷺ «اجلس فأنت أخي ووزيري ووصيّي ووارثي وخليفتي من بعدي...».

لكن شيخ الإسلام لم يتركه يهنأ بهذا الحديث المختلق على رسول الله ﷺ فقال مفندا دعواه في منهاج السنة[1]:

«إن هذا الحديث كذب موضوع، ولهذا لم يروه أحد منهم في الكتب التي يرجع إليها في المنقولات، لأن أدنى من له معرفة بالحديث يعلم أن هذا كذب، وقد رواه ابن جرير[2] والبغوي[3] بإسناد فيه عبدالغفار بن القاسم بن فهد أبو مريم الكوفي، وهو مجمع على تركه، كذبه سمّاك بن حرب، وأبو داود، وقال أحمد: ليس بثقة، عامة أحاديثه بواطيل، قال يحيى: ليس بشيء، وقال ابن المديني: كان يضع الحديث. وقال النسائي، وأبو حاتم: متروك الحديث، وقال ابن حبان البستي: كان عبدالغفار بن قاسم يشرب الخمر حتى يسكر، وهو مع ذلك يقلب الأخبار، لا يجوز الاحتجاج به، وتركه أحمد،

---

(١) انظر منهاج السنة (ط. بولاق) (ج٤/ ص٨٠-٨٦)

(٢) الحديث كما ذكر شيخ الإسلام أخرجه الطبري (ج١٨/ ص١٢١-١٢٢) عن محمد بن حميد، عن سلمة، عن محمد بن إسحاق، عن عبدالغفار بن القاسم به.

(٣) وأورد الحديث أبو محمد الحسين بن مسعود الفراء البغوي (ت٥١٦هـ) في تفسيره معالم التنزيل (ج٣/ ص٤٠٠) عن ابن إسحاق، طبع دار المعرفة بيروت، تحقيق خالد عبدالرحمن العك ومروان سوار، وأخرجه أيضا ابن عساكر (١٢/ ٦٨/ أ) بسنده، والبيهقي في دلائل النبوة (ج٢/ ص١٧٩) عن ابن إسحاق به.

ويحيى[1]، ورواه ابن أبي حاتم، وفي إسناده عبدالله بن عبدالقدوس، وهو ليس بثقة، قال فيه يحيى بن معين: ليس بشيء رافضي خبيث، قال النسائي: ليس بثقة، وقال الدارقطني: ضعيف[2].

وإسناد الثعلبي[3] أضعف، لأن فيه من لا يُعرف، وفيه الضعفاء والمتهمين ومن لا يجوز الاحتجاج بمثله في أقل مسألة)اهـ. ثم استطرد شيخ الإسلام في

---

(١) الحديث من وضع عبدالغفار بن القاسم بن فهد، أبي مريم الكوفي، الرافضي الكذاب، وقد قال فيه أبو داود أيضا: كذاب، وترجمته في ميزان الاعتدال (ج٢/ ص٦٤٠-٦٤١) والمجروحين (ج٢/ ص١٤٣) ولسان الميزان (ج٤/ ص٤٢-٤٣) وأورده ابن كثير في تفسيره (ج٦/ ص١٨٠) ط. الشعب، نقلا عن الطبري، وقال: تفرد بهذا السياق عبدالغفار، وهو متروك، كذاب شيعي، اتهمه علي بن المديني وغيره بوضع الحديث، وضعفه الأئمة -رحمهم الله-.

(٢) وحديث ابن أبي حاتم، نقله عنه ابن كثير في تفسيره (ج٦/ ص١٨٠) قال ابن أبي حاتم: حدثنا أبي، حدثنا الحسين بن عيسى بن ميسرة الحارثي، حدثنا عبدالله ابن عبدالقدوس، عن الأعمش، عن المنهال بن عمرو، عن عبدالله بن الحارث، قال: قال عليّ، فذكره. وأخرجه ابن أبي عساكر (١٢/ ٦٨/ أ) بسنده عن عباد بن يعقوب، عن عبدالله بن عبدالقدوس، به. وعبد الله بن عبدالقدوس التيمي الرازي، قال عنه ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل (ق٢م١ص١٠٤): (روى عن الأعمش وعبيد المكتب وعبد الملك ابن عمير وليث بن أبي سليم، وروى عنه سعيد بن سليمان...) وقال الذهبي في ميزان الاعتدال (ج٢/ ص٤٥٧): «كوفي رافضي، نزل الري، روى عن الأعمش وغيره، قال يحيى: ليس بشيء، رافضي، خبيث، وقال النسائي وغيره: ليس بثقة، وقال الدارقطني: وقال أبو معمر: حدثنا عبدالله بن عبدالقدوس، كان خشبيا. وقال أيضا: قال فيه ابن عدي: عامة ما يرويه في فضائل أهل البيت».

(٣) هو أبو إسحاق أحمد بن محمد بن إبراهيم النيسابوري الثعلبي المقرئ المفسر الواعظ الأديب اللغوي، صاحب كتاب «عرائس المجالس» في قصص الأنبياء وهو مطبوع، وتفسير الكشف والبيان في تفسير القرآن، وهو مخطوط، توفي سنة ٤٣٧هـ، ترجمته في إنباه الرواة على أنباه النحاة لأبي الحسن علي بن يوسف القفطي (ج١/ ص١١٩-١٢٠) ط. دار الكتب المصرية، القاهرة ١٣٦٩هـ - ١٩٥٠م، وبغية الوعاة للسيوطي (ص١٥٤)، ومعجم الأدباء (ج٥/ ص٣٦-٣٩) واللباب لابن الأثير (ج١/ ص١٩٤) وذكر بروكلمان في مقالته عن الثعلبي في «دائرة المعارف الإسلامية» ترجمة إبراهيم زكي خورشيد، وآخرين، طبع القاهرة، عن تفسير الثعلبي: «وقد نقده ابن الجوزي فيما رواه ابن تغري بردي لأنه أخذ فيه بالروايات الضعيفة، وخاصة السور الأولى». وانظر البداية والنهاية (ج١٢/ ٤٠) حيث يقول ابن كثير: «وكان كثير الحديث واسع السماع، ولهذا يوجد في كتبه من الغرائب شيء كثير». وانظر طبقات المفسرين (ج١/ ص٦٥-٦٦) ومعجم المؤلفين (ج٢/ ص٦٠)

نقض الحديث بكلام طويل جميل حشاه بأحاديث صحيحة وآيات صريحة تدل على وضع الحديث ثم قال كلاما نفيسا، رأيت لزاما عليّ أن أذكره، قال: «فإن قيل فهذا الحديث قد ذكره طائفة من المفسرين والمصنفين في الفضائل كالثعلبي والبغوي وأمثالهما والمغازلي[1]. قيل له: مجرد رواية هؤلاء لا توجب ثبوت الحديث باتفاق أهل العلم بالحديث، فإن في كتب هؤلاء من الأحاديث الموضوعة ما اتفق أهل المعرفة والعلم على أنه كذب موضوع، وفيها شيء كثير يعلم بالأدلة اليقينية السمعية والعقلية أنه كذب، بل فيها ما يُعلم بالاضطرار أنه كذب، والثعلبي وأمثاله لا يتعمدون الكذب، بل فيهم من الصلاح والدين ما يمنعهم من ذلك، لكن ينقلون ما وجدوه في الكتب، ويروون ما سمعوه، وليس لأحدهم من الخبرة بالأسانيد ما لأئمة الحديث كشعبة ويحيى بن سعيد القطان، وعبد الرحمن بن مهدي، وأحمد بن حنبل، وعلي بن المديني، ويحيى بن معين، وإسحاق، ومحمد بن يحيى الذهلي، والبخاري ومسلم، وأبي داود، والنسائي وأبي حاتم وأبي زرعة الرازيين، وأبي عبدالله بن منده، والدارقطني، وأمثال هؤلاء من أئمة الحديث ونقاده وحكامه وحفاظه الذين لهم معرفة وخبرة تامة بأحوال النبي ﷺ وأحوال من نقل العلم والحديث عن النبي ﷺ من الصحابة والتابعين وتابعيهم ومن بعدهم من نقلة العلم. وقد صنفوا الكتب الكثيرة في معرفة الرجال الذين نقلوا الآثار وأسماءهم، وذكروا أخبارهم، وأخبار من أخذوا عنه، ومن أخذ عنهم، مثل كتاب (العلل وأسماء

---

(١) هو أبو الحسن -أو أبو محمد- علي بن محمد بن محمد بن الطيب الجلابي الشافعي الواسطي ثم البغدادي الشهير بابن المغازلي (ت٤٨٣هـ) كان شافعيا في الفقه، أشعريا في أصول الدين، وسمي بابن المغازلي لأن احد أسلافه كان نزيلا بمحلة المغازليين في واسط، ذكر السمعاني في الأنساب أن من مؤلفاته «ذيل تاريخ واسط» وقال إنه غرق ببغداد سنة (٤٨٣هـ) وحمل ميتا إلى واسط ودفن بها. ترجمته في الأنساب للسمعاني (ص١٤٦، طبع مرجليوت) و(ج٣/ص٤٤٦، طبعة حيدر آباد، ١٣٨٣هـ - ١٩٦٣م) تاج العروس من جواهر القاموس للزبيدي (ج١/ ص١٨٦) لمحمد مرتضى الحسيني (ت١٢٠٥هـ) طبع دار مكتبة الحياة، بيروت، وتبصير المنتبه بتحير المشتبه لابن حجر (ج١/ص٣٨٠) تحقيق علي محمد البجاوي، الدار المصرية (١٩٦٤م - ١٣٨٣هـ) ومقدمة كتاب مناقب علي بن أبي طالب للمغازلي (ص٣-٢٩، تحقيق محمد باقر البهبودي).

الرجال) عن يحيى القطان، وابن المديني، وأحمد وابن معين، والبخاري ومسلم وأبي زرعة وأبي حاتم والنسائي والترمذي وأحمد بن عدي وابن حبان وأبي الفتح الأزدي والدارقطني وغيرهم.

وتفسير الثعلبي فيه أحاديث موضوعة وأحاديث صحيحة، ومن الموضوع فيه الأحاديث التي في فضائل السور: سورة سورة. وقد ذكر هذا الحديث الزمخشري[1] والواحدي[2]، وهو كذب موضوع باتفاق أهل الحديث، وكذلك غير هذا. وكذلك الواحدي تلميذ الثعلبي، والبغوي اختصر تفسيره من تفسير الثعلبي والواحدي، لكنهما أخبر بأقوال المفسرين منه، والواحدي أعلم بالعربية من هذا وهذا، والبغوي أتبع للسنة منهما.

يقول الباحث: وهذا المثال لا يحتاج إلى تعليق، ففيما ذكره شيخ الإسلام غني عن كل تعقيب.

المثال الحادي عشر: ضعف شيخ الإسلام والمسلمين حديث دعاء الخارج إلى الصلاة، فقال -رحمه الله-[3]:

«روى ابن ماجه، عن أبي سعيد، عن النبي ﷺ في دعاء الخارج إلى الصلاة: «من خرج من بيته إلى الصلاة، فقال اللهم إني أسألك بحق السائلين عليك، وبحق ممشاي هذا، فإني لم أخرج أشرا، ولا بطرا، ولا رياء ولا

---

(١) ذكر الزمخشري هذا الحديث بمعناه مختصرا في تفسيره الكشاف، طبع مصطفي الحلبي، القاهرة (١٩٦٦م - ١٣٨٥هـ) (ج٣/ ص١٣١) عند تفسير قوله تعالى ﴿وأنذر عشيرتك الأقربين﴾ والزمخشري هو محمود بن عمر بن أحمد الخوارزمي أبو القاسم النحوي اللغوي المفسر المعتزلي، كان حنفي المذهب، معتزلي الاعتقاد، صاحب التفسير المعروف بالكشاف، قال الذهبي: صالح لكنه داعية إلى الاعتزال، فكن حذرا من كشافه، توفي سنة (٥٣٨هـ) ترجمته في الميزان للذهبي (ج٤/ ص٧٨).

(٢) الواحدي هو الإمام أبو الحسن علي بن أحمد النيسابوري، كان فقيها شافعيا وإماما في التفسير والنحو واللغة، توفي سنة ٤٦٨هـ، ترجمته في وفيات الأعيان (ج٣/ ص٣٠٣) طبقات السبكي (ج٣/ ص٢٣) البداية والنهاية (ج١٢/ ص٤٠).

(٣) انظر مجموع الفتاوى (ج١/ ص٣٣٩-٣٤٠) وانظر قاعدة جليلة في التوسل والوسيلة (ج١/ ص٢٨٨، الفتاوى) وكذلك قاعدة جليلة بتحقيق ربيع المدخلي (ص٢١٤-٢١٥) طبع مكتبة لينة بالدمنهور، مصر، الطبعة الأولى ١٤٠٩هـ ١٩٨٨م.

سمعة، ولكن خرجت اتقاء سخطك، وابتغاء مرضاتك، أسألك أن تنقذني من النار، وأن تغفر لي ذنوبي، فإنه لا يغفر الذنوب إلا أنت» قال: وهذا الحديث في إسناده عطية العوفي، وفيه ضعف»[1].

---

(١) الحديث أخرجه أحمد في المسند (ج٣/ ص٢١) وابن ماجه في ٤ كتاب المساجد، ١٤ باب المشي إلى المسجد (ج١/ ص٤٢٩، رقم ٧٧٨) (المحققة) وانظر تحفة الأشراف برقم ٤٢٣٢، والبغوي في الجعديات رقم (٢١١٨-٢١١٩) لعلي بن الجعد ابن عبيد الجوهري (ت٢٣٠هـ) تحقيق عبدالمهدي بن عبدالقادر بن عبدالمهدي، الطبعة الأولى (١٣٠٥هـ) مكتبة الفلاح، الكويت، وابن السني في عمل اليوم والليلة (رقم ٨٥، ص٣٥) وابن خزيمة في التوحيد وإثبات صفات الرب (١٧) تحقيق محمد خليل هراس، طبع دار الكتب العلمية (١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م) من طريق فضيل بن مرزوق، عن عطية العوفي، عن أبي سعيد الخدري مرفوعا. وأخرجه ابن السني في عمل اليوم والليلة رقم (٨٤، ص٣٤) عن بلال من طريق عبدالله بن صالح العجلي عن فضيل، ومن طريقه رواه الحافظ ابن حجر في نتائج الأفكار (ج١/ ص٢٧٠) في تحقيق أحاديث الأذكار للنووي. وضعفه الإمام النووي في الأذكار (ص٤٠) قائلا: حديث ضعيف، أحد رواته الوازع بن نافع العقيلي وهو متفق على ضعفه، وأنه منكر الحديث، وعقب الحافظ في نتائج الأفكار (ج١/ ص٢٧١): والقول فيه أشد من ذلك: قال يحيى بن معين والنسائي: ليس بثقة، وقال أبو حاتم وجماعة: متروك، وقال الحاكم: روى أحاديث موضوعة، وقال ابن عدي: أحاديثه كلها غير محفوظة. وقال ابن أبي حاتم في علل الحديث (رقم ٢٠٤٨): سألت أبي عن حديث رواه عبدالله بن صالح بن مسلم عن فضيل بن مرزوق عن عطية عن أبي سعيد عن النبي ﷺ قال... وذكر الحديث، ورواه أبو نعيم عن فضيل عن عطية عن أبي سعيد، موقوف؟ قال أبي: موقوف أشبه.اهـ. ورواه ابن أبي شيبة في مصنفه (ج١٠/ ص٢١١-٢١٢) عن وكيع عن فضيل به موقوفا. وأشار الذهبي في ميزان الاعتدال رقم (٤٣٨٤) إلى رواية عبدالله بن صالح هذه، ثم قال: خالفه أبو نعيم، رواه عن فضيل، فما رفعه. ثم نقل كلمة أبي حاتم في ترجيح وقفه، قائلا: قال أبو حاتم: وقفه أشبه. وأخرجه السيوطي في الدر المنثور (ج٢/ ص٣٦) بمتن مضطرب مع سابقه. وقد ضعف سفيان الثوري وابن حنبل حديث عطية كما في العلل ومعرفة الرجال رقم (١٣٠٦، ٤٥٠٢) وكذلك البخاري في التاريخ الصغير (ج٢/ ص٣٠٢) وضعفه النسائي في الضعفاء (رقم ٤٨١) والعقيلي عن ابن معين في الضعفاء (رقم ١٣٩٢) وروى ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل (ج٦/ ٣٨٣) عن أبيه قوله فيه: ضعيف الحديث، يكتب حديثه. وبين تدليسه ابن حبان في المجروحين (ج٢/ ص١٧٦) وقال الساجي: ليس بحجة. انظر التهذيب (ج٧/ ص٢٢٦) وقال أبو عبيد الآجري في سؤالاته (رقم ٢٤) عن أبي داود «ليس بالذي يعتمد عليه» وقال الدارقطني في سننه (ج٤/ ص٣٩) عطية ضعيف، وفي الضعفاء لابن شاهين (رقم ٤٨): ضعفه أحمد ويحيى. ولقد أشار ابن حزم في المحلى (ج٧/ ص٤١٩)، (ج١٠/ ص٣٠٩) (ج١١/ ص٨٦) إلى ضعفه، وقال فيه مرة: هالك. وأورده ابن الجوزي في الضعفاء=

وقال في موضع آخر[1]: «هو في مسند أحمد، وابن ماجه، عن عطية العوفي، عن أبي سعيد الخدري». وقال أيضا[2]: «يروى في حديث عن النبي ﷺ رواه ابن ماجه لكن لا يقوم بإسناده حجة».

وقال في موضع آخر: «لا يسوغ لأحد أن يحلف بمخلوق، فلا يحلف

=والمتروكين (ج٢/ ص١٨٠) وضعفه ابن القيم في زاد المعاد (ج١/ ص٤٣٩) واصفا لحديثه أنه فيه «... عدة بلايا...» وقال الحافظ ابن حجر في مراتب المدلسين (رقم ١٢٢): ضعيف الحفظ، مشهور بالتدليس القبيح. وضعفه في التقريب رقم ٤٦١٦، وكذلك في فتح الباري (ج٩/ ص٦٦) و(ج١١/ ص٤٢١) (ج١٢/ ص٥) (ج١٣/ ص١٠٢) وفي التلخيص الحبير (ص٢٤١، هندية) وقد ضعفه الحافظ في هذه الأسفار النفيسة من ثلاثة وجوه: الأول: كثرة خطئه الناتج من ضعف حفظه الثاني: تدليسه القبيح، الثالث: تشيعه، فظهر هنا ضعفه ولينه، وتضعيفه موجود أيضا في ميزان الاعتدال (ج٣/ ص٧٩) والمغني في الضعفاء (رقم ٤١٣٩) وسير أعلام النبلاء (ج٥/ ص٣٢٥) وتلخيص المستدرك (ج٢/ ص٢٢٢) وديوان الضعفاء والمتروكين (رقم ٢٨٤٣) وكلها للذهبي، وانظر السنن الكبرى (ج٢/ ص١٢٦) (ج٦/ ص٣٠) (ج٧/ ص٦٦) (ج٨/ ص١٢٦) ونصب الراية للزيلعي (ج١/ ص٤٠٦) (ج٢/ ص٢٠٦) (ج٣/ ص١٠٩) وفيه تضعيف ابن عبدالهادي له، (ج٤/ ص٥١) والمناوي في فيض القدير (ج٢/ ص٤٣١) والمقاصد الحسنة للسخاوي (رقم ٢٣٠) والسيوطي في اللآلي (ج١/ ص١٣) والهيثمي في المجمع (ج١٠/ ص٢٣٩)، (ج١٠/ ص٣٣١)، وقال ذهبي العصر العلامة عبدالرحمن المعلمي اليماني -رحمه الله- في تعليقه على «الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة» (ص٢٢١): «وعطية فيه كلام كثير، لخصه ابن حجر في التقريب بقوله: صدوق يخطئ كثيرا، وكان شيعيا مدلسا». اهـ.

وأما فضيل بن مرزوق فقد ضعفه ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل (ج٧/ ٧٥) قائلا عن أبيه: «يهم كثيرا، لا يحتج به» وابن حبان في الثقات (ج٧/ ص٦١) قائلا: وكان ممن يخطئ، وذكره في المجروحين (ج٢/ ص٢٠٩) قائلا: منكر الحديث جدا، كان ممن يخطئ على الثقات، ويروي عن عطية من المناكير، يُلزق ذلك كله بعطية، ويبرأ فضيل منها، وفيما وافق الثقات من الروايات عن الأثبات، يكون محتجا به، وفيما انفرد على الثقات ما لم يتابع عليه، يتنكب عنها في الاحتجاج بها. وضعفه النسائي كما في التهذيب(ج٨/ ص٢٩٩) ونقل تضعيف النسائي الذهبي في ديوان الضعفاء والمتروكين (رقم ٣٣٩١) وكذلك في المغني في الضعفاء(رقم ٤٩٦١) وانظر التقريب(رقم ٥٤٣٧) وفتح الباري (ج٩/ ص٥١٨-٥١٩) وضعف الحديث السهسواني في صيانة الإنسان (ص١٠٢، ١١٤) والألباني في الضعيفة (رقم ٢٤) (ج١/ ص٣٤) وقد ضعف الألباني الحديث في التوسل أنواعه وأحكامه (ص٩٦) طبع المكتب الإسلامي، بيروت. ط/ الرابعة، عام ١٩٨٣م.

(١) انظر مجموع الفتاوى (ج١/ ص٢٠٩).

(٢) المصدر السابق (ج١/ ص٣٦٩).

عليه بمخلوق، ولا يسأله بنفس مخلوق، وإنما يسأل بالأسباب التي تناسب إجابة الدعاء. لكن قد روى في جواز ذلك آثار، وأقوال عن بعض أهل العلم، ولكن ليس في المنقول عن النبي ﷺ شيء ثابت، بل كلها موضوعة. وأما النقل عن من ليس قوله حجة، فبعضه ثابت، وبعضه ليس بثابت». ثم ذكر حديث أبي سعيد المذكور عن أحمد، وابن ماجه، وقال: «هذا الحديث هو من رواية عطية العوفي عن أبي سعيد، وهو ضعيف بإجماع أهل العلم. وقد روى من طريق آخر، وهو ضعيف أيضا، ولفظه لا حجة فيه، فإن حق السائل عليه أن يجيبهم، وحق العابدين أن يثيبهم، وهو حق أحق الله تعالى على نفسه الكريمة بوعده الصادق باتفاق أهل العلم، وبإيجابه على نفسه في أحد أقوالهم»[1].

يقول الباحث: لقد ضعّف شيخ الإسلام هذا الحديث وذلك لضعف إسناده عنده، خاصة وأن أحد رواة السند هو عطية العوفي، وقد تبين من التحقيق أقوال العلماء فيه، فبعد هذا الكلام العلمي من شيخ الإسلام أعجب كل العجب ممن يرميه بأنه متعنت في الجرح؟! وأنه يضعف الأحاديث بناء على هواه وما يوافق مشربه، ولكن الباحث عن الحقيقة هو الذي يرى أقوال العلماء كلها ثم يمحصها ويحكم بعد ذلك، وقد رأينا من خلال ذكر العلماء ضعف عطية العوفي أن شيخ الإسلام ابن تيمية حريص كل الحرص على اتباع آراء من سبقه من علماء الحديث، والاستنان بأقوالهم وتوظيفها لخدمة عقيدة الإسلام الصافية، وما قاله الإمام إنما يعبر عن إحاطته لقول علماء الجرح والتعديل في هذا الراوي، فنراه يلخص أقوالهم في جملة مانعة جامعة حينما يقول: (وهو ضعيف بإجماع أهل العلم).

المثال الثاني عشر: قال شيخ الإسلام وهو بصدد الكلام على أحاديث التوسل الضعيفة والموضوعة: «وفي هذا الباب حديث ذكره موسى بن عبدالرحمن الصنعاني، صاحب التفسير بإسناده عن ابن عباس مرفوعا أنه قال:

---

(١) المصدر السابق (ج١/ ٣٨٧-٣٨٨) وكذلك في الرد على البكري (ص٤١) وأورد الألباني الحديث في ضعيف سنن ابن ماجه رقم ١٦٨ (ص٦٠، باب ١٤).

قال رسول الله ﷺ: «من سره أن يوعيه الله حفظ القرآن وحفظ أصناف العلم، فليكتب هذا الدعاء في إناء نظيف، أو صحف قوارير عسل، وزعفران وماء مطر وليشربه على الريق، وليصم ثلاثة أيام، وليكن إفطاره عليه، ويدعو به في إدبار صلواته: اللهم إني أسألك بأنك مسؤول لم يسأل مثلك ولا يسأل، وأسألك بحق نبيك محمد، وإبراهيم خليلك، وموسي نجيك، وعيسى روحك، وكلمتك ووجيهك... الخ وذكر تمام الدعاء» قال: وموسى بن عبدالرحمن هذا من الكذابين، قال أبو أحمد بن عدي فيه: منكر الحديث[1]، وقال أبو حاتم بن حبان: دجال يضع الحديث، وضع على ابن جريج، عن عطاء عن ابن عباس كتابا في التفسير، جمعه من كلام الكلبي ومقاتل[2].

ويروى نحو هذا -دون الصوم- عن ابن مسعود من طريق موسى بن إبراهيم المروزي حدثنا وكيع عن عبيدة، عن شقيق، عن ابن مسعود[3]. وموسى بن إبراهيم هذا، قال فيه يحيى بن معين: كذاب، وقال الدارقطني: متروك، وقال ابن حبان: كان مغفلا، يلقن فيتلقن، فاستحق الترك[4]. ويروى

---

(١) انظر الكامل لابن عدي (ج٦/ ص٢٣٤٨) ففيه قولته وآراء العلماء فيه وانظر كذلك المجروحين لابن حبان (ج٢/ ص٢٤٣) وزاد ابن حبان: لا تحل الرواية عن هذا الشيخ ولا النظر في كتابه إلا على سبيل الاعتبار، وراجع الميزان للذهبي (ج٤/ ث٢١١) وورد نحو هذا الدعاء عن ابن مسعود كما سيأتي، ورواه أبو الشيخ في الثواب من حديث أبي بكر الصديق كما عزاه إليه السيوطي في اللآلي (ج٢/ ص٣٥٧) من طريق عبدالملك بن هارون ابن عنترة الدجال الكذاب، مع ما في السند من إعضال، وراجع تنزيه الشريعة (ج٢/ ص٣٢٢)

(٢) انظر مجموع الفتاوى (ج١/ ص٢٥٨-٢٥٩).

(٣) أخرجه الخطيب البغدادي في الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع (ج٢/ ص٢٥٩-٢٦٠) بسنده عن موسى بن إبراهيم المروزي به، وأوله: «من أراد أن يؤتيه الله حفظ القرآن وحفظ العلم فليكتب هذا الدعاء...» وعنه أورده السيوطي في اللآلئ المصنوعة (ج٢/ ص٣٥٧) عقد حديث ابن مسعود الآتي ذكره عند شيخ الإسلام، وقال: مثله سواء، وقال: موسى بن إبراهيم المروزي كذاب، وأقره ابن عراق في تنزيه الشريعة حيث أورده في الفصل الأول (ج٢/ ص٣٢٢) والحديث أورده الذهبي في ترجمة موسى بن إبراهيم في الميزان (ج٤/ ص١٩٩) وعده من بلاياه، وقال: كذبه يحيى، وقال الدارقطني وغيره: متروك. وأقره الحافظ ابن حجر في اللسان (ج٦/ ص١١١).

(٤) قلت: هذا سبق نظر منه -رحمه الله- أو هكذا وجد شيخ الإسلام في مخطوطة=

هذا عن عمر بن عبدالعزيز، عن مجاهد بن جبر، عن ابن مسعود، بطريق أضعف من الأول[1].

ورواه أبو الشيخ الأصبهاني من حديث أحمد بن إسحاق الجوهري، حدثنا أبو الأشعث، حدثنا زهير بن العلاء العتبي، حدثنا يوسف بن يزيد، عن الزهري، ورفع الحديث، قال: «من سره أن يحفظ فليصم سبعة أيام، وليكن إفطاره في آخر الأيام السبعة على هؤلاء الكلمات...»[2].

قلت: «وهذه أسانيد مظلمة، لا يثبت بها شيء»، وقد رواه أبو موسى المديني في أماليه، وأبو عبدالله المقدسي على عادة أمثالهم في رواية ما يروى

=المجروحين في زمانه فابن حبان لم يذكر هذا القول في موسى بن إبراهيم المروزي، وإنما ذكره في موسى بن دينار، فقال: وكان موسى هذا شيخا مغفلا لا يبالي، ما يلقن، فيتلقن... فاستحق الترك (ج٢/ ص٢٣٧) ويؤكد هذا الوهم عدم نقل الذهبي وابن حجر هذا القول في موسى بن إبراهيم عن ابن حبان، والعادة عنهما نقل أقوال بن حبان في المجروحين.

(١) اخرجه ابن الجوزي في الموضوعات (ج٣/ ص١٧٣) بسنده عن عيسى بن موسى غنجار (من نسخة) حدثنا عمرو بن الصبح، عن أبي عبدالله الشامي، عن ابن مسعود، عن النبي ﷺ قال: من أراد أن يوعيه الله حفظ القرآن، فليكتب هذا الدعاء في إناء نظيف...الخ. وقال: هذا حديث موضوع على رسول الله ﷺ والمتهم به عمرو بن الصبح، قال ابن حبان: كان يضع الحديث على الثقات لا يحل كتب حديثه إلا على وجه التعجب. وأقره السيوطي (ج٢/ ص٣٥٦، ٣٥٧) وابن عراق (ج٢/ ص٣٢٢) في تنزيه الشريعة.

(٢) فيه أبو الأشعث أحمد بن المقدام العجلي، قال الذهبي عنه في الميزان (ج١/ ١٥٨): أحد الأثبات المسندين. وقال الحافظ في التقريب (ج١/ ص٢٦): صدوق صاحب حديث، طعن أبو داود في مروءته (خ ت س ق).

وفيه زهير بن العلاء، قال الذهبي: زهير بن العلاء، عن عطاء عن أبي ميمونة، وعنه أبو الأشعث أحمد بن مقدام، روى عن أبي حاتم أنه قال: أحاديثه موضوعة ثم ذكر حديثا من موضوعاته (انظر الميزان، ج٢/ ص٨٣)

وقال ابن حجر في اللسان (ج٢/ ص٤٩٢) في زهير: ذكره ابن حبان في الثقات، وقال: إنه بصري عبدي.

قلت: ثم إن الحديث من مراسيل الزهري. فلقد قال ابن أبي حاتم الرازي في كتابه المراسيل (ص١٢) طبع مكتبة المثنى ببغداد (١٣٨٦هـ): حدثنا أحمد بن سنان قال: كان يحيى بن سعيد القطان لا يرى إرسال الزهري وقتادة شيئا، ويقول: هو بمنزلة الريح، ثم يقول: هؤلاء قوم حفاظ كانوا إذا سمعوا الشيء عقلوه. وانظر شرح علل الترمذي (ج١/ ص٣٩٤) طبع دار الملاح.

في الباب سواء كان صحيحا أو ضعيفا كما اعتاده أكثر المتأخرين من المحدثين أنهم يروون ما روى به الفضائل ويجعلون العهدة في ذلك على الناقل كما هي عادة المصنفين في فضائل الأوقات والأمكنة والأشخاص والعبادات». ثم ذكر أمثلة لعلماء الحديث الذين يروون في تصانيفهم ما روى مطلقا على عادتهم الجارية ليعرف ما روى في ذلك الباب، لا ليحتج بكل ما روى، وقد يتكلم أحدهم على الحديث ويقول: غريب ومنكر وضعيف أو قد لا يتكلم، ثم الأئمة النقاد الذين هم العمدة في التصحيح والتضعيف، وقال في آخره: «والمقصود هنا أنه ليس في هذا الباب حديث واحد مرفوع إلى النبي ﷺ يعتمد عليه في مسألة شرعية باتفاق أهل المعرفة بحديثه، بل المروي في ذلك إنما يعرف أهل المعرفة بالحديث أنه من الموضوعات، إما تعمدا من واضعه، وإما غلطا منه... الخ).

يقول الباحث: ضعّف شيخ الإسلام أسانيد وطرق هذا الحديث الموضوع بقوله: (وهذه أسانيد مظلمة) أي شديدة السواد بالكذب والدجل والافتراء على رسول الله ﷺ حيث إن في الطريق الأول موسى بن عبدالرحمن وهو من الكذابين، وقد تم التدليل على ذلك بأقوال أئمة الشأن، ثم في الإسناد الثاني هناك موسى بن إبراهيم وهو متروك، والإسناد الثالث متهالك لوجود وضاع به، أما الإسناد الرابع ففيه أبو الأشعث مطعون فيه، وهذا الحديث من مراسيل الزهري وهو ضعيف في الإرسال[1]، أي أنه يتحصل لدينا أسانيد واهية كخيط

---

(١) قال الإمام أحمد بن حنبل: ما أراه سمع من عبدالرحمن بن أزهر، إنما يقول الزهري: كان عبدالرحمن بن أزهر يحدّث فيقول: معمر وأسامة عنه، سمعت عبدالرحمن ولم يصنعا عندي شيئا (التهذيب، ج٩/ص٤٥٠) وقال أحمد بن صالح: لم يسمع الزهري من عبدالرحمن بن كعب بن مالك بن نضلة شيئا، هو الذي يروي عنه عبدالرحمن بن عبدالله بن كعب بن مالك، وقال أحمد: لم يسمع من ابن عمر، وقال أبو حاتم: لا يثبت له سماع من المنذر بن مخرمة، لم يسمع من أبان بن عثمان شيئا، ولم يدرك عاصم بن عمر، ولم يصح سماعه من ابن عمر، وقال العلائي: وكان يدلس أيضا ويرسل فروي عن أبي هريرة وجابر وأبي سعيد الخدري ورافع بن خديج وذلك مرسل (انظر جامع التحصيل في أحكام المراسيل، ص٢٦٩). وانظر قول الإمام أحمد عنه في المراسيل (ص١٥٣) لابن أبي حاتم تحقيق أحمد الكاتب، بيروت، ١٤٠٣هـ.

العنكبوت، لا تقوم بها حجة، ولا تثبت بها سنة، فهو ظلمات بعضها فوق بعض، وصدق شيخ الإسلام حينما حكم عليها قائلا (وهذه أسانيد مظلمة، لا يثبت بها شيء) فلله دره، ما أصوبه؟!

المبحث الرابع
شبهة وجوابها العلمي

وهو المثال الثالث عشر: وقبل الدخول في خِضم هذا المثال المترامية أطرافه، أحب أن أنوه إلى ما نقلته عن ابن حجر واللكنوي، ووافقهما بعض العلماء المعاصرين -رحمه الله- في مقدمة هذا الفصل، من أن شيخ الإسلام يجرّح الرواة لأدنى شبهة، وعده اللكنوي في كتابه الرفع والتكميل من طبقة المتعنتين والمتشددين في الجرح وكان مستندهم في ذلك بعض المواطن التي يضعف فيها شيخ الإسلام تلك الأحاديث التي يخالفونه فيها اجتهادا منهم -رحمهم الله ورضي عنهم- وكلٌ مأجور إن شاء الله، وكان من المواطن التي انتقدها عليه هؤلاء العلماء الأجلة، تضعيف شيخ الإسلام سند حديث رد الشمس لعلي -رضي الله عنه- وحكمه أنه موضوع بالنسبة للمتن، وقد رد فيه على الإمام الطحاوي[1] -رضي الله عنه- في تصحيحه للحديث، وبين مرتبة الإمام الطحاوي[2] في الحديث واعتبار تصحيحه بين المحدثين ومنهجه باختصار، وقد

---

(١) الطحاوي: هو أبو جعفر أحمد بن محمد بن سلامة بن سلمة الأزدي الحجري المصري الطحاوي، الفقيه الإمام، الحافظ، انتهت إليه رياسة الحنفية بمصر، ولد ونشأ في طحا من صعيد مصر، ولد سنة (٢٣٩هـ) وتوفي بالقاهرة سنة ٣٢١هـ، من مصنفاته الماتعة شرح معاني الآثار، والمختصر في الفقه، ومناقب أبي حنيفة ومشكل الآثار. انظر ترجمته في تذكرة الحفاظ (ج٣/ س٨٠٨-٨١٠) والجواهر المضية (ج١/ ص١٠٢-١٠٥) ووفيات الأعيان (ج١/ ص٥٣-٥٥) ولسان الميزان (ج١/ ص٢٧٤-٢٨٢) والأعلام (ج١/ ص١٩٧) وانظر ما نقله الحافظ الناقد العلامة ابن حجر عن البيهقي في لسان الميزان (ج١/ ص٢٧٧) قائلا: وقال البيهقي في المعرفة بعد أن ذكر كلاما للطحاوي في حديث مس الذكر، فتعقبه، قال: أردت أن أبين خطأه في هذا، وسكت عن كثير من أمثال ذلك، فبين في كلامه أن علم الحديث لم يكن من صناعته، وإنما أخذ الكلمة بعد الكلمة من أهله ثم لم يحكمها.

(٢) وأثناء كتابة هذا البحث رأيت كلاما شنيعا لأحد مبتدئي طلب العلم، في رسالته التي قدمها إلى قسم الدراسات العليا في كليتنا المباركة -بإذن الله- شط فيها=

تكلم شيخ الإسلام ابن تيمية بإسهاب لا نظير له، في نقد هذا الحديث سندا ومتنا، تاريخا وعقيدة، بأدب جم وعلم غزير وإحاطة واسعة بالتاريخ وأسباب النزول ووقائع الأحداث بتفاصيلها، ولأن البلاغة هي موافقة الخطاب لمقتضى الحال، فإني سأقصّر كلامي ونقولي على ما أفاده شيخ الإسلام من نقد لسند الحديث ورجاله، تاركا كلامه الرائع على المتن ومقارنته بباقي المتون الصحيحة وبيان شذوذه ومخالفته لها، فمن أراده فليرجع لموضعه، فإني والله لو لا مخافة السأم لقارئ هذا البحث لأوردت كلامه وافيا غير منقوص، فهو كلام عالي وزين يشفي العليل ويروي الغليل، ولكن ما لا يدرك كله لا يُترك قِله، لهذا

=عن الحق وجاوز الصواب أسماها «الإمام الطحاوي وجهوده في الحديث» حاول فيها قدر استطاعته أن يلوي الأدلة لصالحه ويكسر رايتها إن خالفت منهجه، تنقص فيها من شيخ الإسلام ابن تيمية والبيهقي وغيرهما، طاعناً فيهما وفي أمانتها وعلمهما، وكان هذا الأخ -غفر الله له- لم يعرف فضلهما وثناء الناس عوامهم وخواصهم فضلا عن علمائهم عليهما، وما أدياه من خدمات جليلة ونصائح عظيمة للعلم وأهله وكأنه تجاهل منافحتهما عن أهل السنة والأثر وتصديهما في وجه أهل الأهواء والبدع وأضرابهم. . .، ولكن ما ذا نقول، لمن هواه صده عن معرفة الحق؟ ولمن تعصبه لمذهبه الفقهي ومشربه العقائدي - المخالف لما هو عليه السلف الصالح وأهل السنة والأثر- دفعاه إلى النيل من علماء هذه الأمة والغض من قيمتهما والطعن فيهما وإخفاء محاسنهما؟!! إنه النظر بعين السخط والحقد للمخالف!! ولكن لو تجرد عن هواه وتعصبه الذميم، ونظر لهما بعين الرضا لرأى الحق الصراح ولكان ممن نفعه الله بعلمه، ولكنه أخلد إلى الأرض. . . فليس من المنهج العلمي ولا من نصرة الإسلام الطعن في عالم على حساب آخر، فنحن أمة الإسلام لا نعرف الحق بالرجال، ولكننا نعرف الرجال بالحق، وأينما سار الدليل سرنا خلفه، لقد آلمني وأنا أقرأ فقرات من رسالته، عدم اعترافه لهم بالعلم والفضل، وكنت أقول لنفسي متسائلا: كيف أجيزت هذه الرسالة العلمية؟ بل كيف سُمح له بتقديمها من غير تصحيح لتلك المفاهيم المعكوسة؟ ولكني لما عرفت من دفعه لهذا، ومن حرّضه، بطل تعجبي وزال تساؤلي! إنه -الذي قصدته بالكلام في أسباب اختيار الموضوع- فهو من بابته، وصدق المثل العربي «وافق شن طبق، وافقه فأهلكه» ولكن كما قال الإمام العلامة الشاطبي: «فمن الكلم المبهم الذي لا ينطق به الباحث عن الحق دون أن ينفخ فيه روحا من الشرح والبيان، كلمة لا تليق بأدب عالم شرعي، ولكن الهوى كالزجاجة الملونة بسواد تضعها على بصرك فتريك الأشياء بعد أن تجري عليها صبغة من لونها البهيم «وإذا صار الهوى بعد مقدمات الدليل لم ينتج إلا ما فيه من اتباع الهوى» انظر الموافقات للشاطبي (ج٤/ص١١١) نقلا من نظام الحكم في الإسلام للدكتور محمد يوسف موسى (ص٣٩) طبع دار الكتاب العربي- بيروت.

اختصرت أهم المواضع التي تناسب مقامنا هذا مما كتبته يد شيخ الإسلام الطاهرة، ولم أغفل عن بعض المواضع التي لا بد من إيرادها من نقد للمتن حتى يستقيم المعنى وتترابط الأفكار، وأستعين بالله متوكلا، قال شيخ الإسلام:

(قال الرافضي -وهو يستدل على إمامة علي -رضي الله عنه- وفضله على سائر الصحابة-: رجوع الشمس له مرتين: إحداهما: في زمن النبي ﷺ والثانية: بعده، أما الأولى فروى جابر وأبو سعيد الخدري أن رسول الله ﷺ نزل عليه جبريل، يوما يناجيه من عند الله، فلما تغشاه الوحي، توسد فخذ أمير المؤمنين، فلم يرفع رأسه حتى غابت الشمس، فصلى عليٌّ العصر بالإيماء، فلما استيقظ النبي ﷺ قال له: سل الله تعالى يرد عليك الشمس، لتصلي العصر قائما، فدعا، فردت الشمس، فصلى العصر قائما. وأما الثاني: فلما أراد أن يعبر الفرات ببابل اشتغل كثير من أصحابه بتعبير دوابهم، وصلى لنفسه في طائفة من أصحابه العصر، وفات كثير منهم، فتكلموا في ذلك، فسأل الله رد الشمس فردت، ونظمه الحميري[1] فقال:

رُدت عليه الشمس لما فاته ... وقت الصلاة وقد دنت للمغرب

---

(١) وهو أبو هاشم -أو أبو عامر- إسماعيل بن محمد بن يزيد بن ربيعة بن مفرغ الحميري، شاعر رافضي، ولد سنة ١٠٥هـ، واختلف في وفاته، قيل: إنه توفي سنة (١٧٣هـ) وقيل سنة (١٦٨هـ) وقيل (١٧٩هـ). قال عنه الحافظ ابن حجر في لسان الميزان (ج١/ ص٤٣٦-٤٣٨): «كان رافضيا خبيثا، قال الدارقطني: كان يسب السلف في شعره ويمدح عليا -رضي الله عنه-» وعدّه الشهرستاني في الملل والنحل (ج١/ ص١٣٣-١٣٤) من المختارية الكيسانية أصحاب المختار بن أبي عبيد الثقفي، القائلين بإمامة محمد بن الحنفية بعد علي -رضي الله عنهما-. الكلام على ترجمته ومذهبه تراه في: فوات الوفيات (ج١/ ص٣٢-٣٦) والبداية والنهاية (ج١٠/ ص١٧٣-١٧٤) وروضات الجنات (ص٢٩-٣١) وقد ردّ شيخ الإسلام على ما نظمه فقال: وأما الثاني ببابل فلا ريب أن هذا كذب، وإنشاد الحميري لا حجة فيه، لأنه لم يشهد ذلك، والكذب قديم، فقد سمعه فنظمه، وأهل الغلو في المدح والذم ينظمون ما لا تتحقق صحته، لا سيما والحميري معروف بالغلو.

ثم أورد شيخ الإسلام حديثا في الصحيحين عن رد الشمس ليوشع، يراجع في البخاري (ج٤/ ص٨٦) كتاب فرض الخمس، باب حدثنا أبو اليمان. ومسلم (ج٣/ ص١٣٦٦-١٣٦٧) كتاب الجهاد والسير، باب تحليل الغنائم لهذه الأمة خاصة.

حتى تبلّج نورها في وقتهـــا | للعصر في هَوَت هوي الكـوكب
وعليـه قد ردت ببابـل مـرة | أخرى وما ردت لخلـق مُعـرب
إلا ليوشع أو له من بعدهـــا | ولردهـا تأويل أمر مُعجَـــب

والجواب أن يقـال: فضل عليّ وولايتـه لله، وعلوّ منزلته عنـد الله معلوم عند الله، ولله الحمـد من طرق ثابتة، أفادتنـا العلم اليقيني لا يحـتاج معـها إلى كذب، ولا إلى ما لا يعلم صدقه. وحديث رد الشمس لعليّ -رضي الله عنه- قـد ذكـره طائفة كـالطحـاوي، والقـاضي عـيـاض، وغيـرهمـا وعـدوا ذلك من معجزات الـنبي ﷺ، لكن المحققين من أهل العلم[1] والمعرفة بالحـديث يعلمون أن هذا الحديث كـذب موضوع كـما ذكره ابن الجـوزي في كتاب الموضـوعات، فـرواه من كتـاب أبي جـعفـر العـقيـلي في الضعـفـاء، من طريق عـبيـد الله بن مـوسى، عن فـضـيل بن مـرزوق، عن إبراهيـم بن الحـسن، عن فـاطمـة بنت الحسن، عن أسماء بنت عميس، قال: «كان رسـول الله ﷺ يوحى إليه ورأسه في حـجـر عليّ، فلم يصل العـصـر حتى غـربت الشـمس، فـقـال النبي ﷺ: صليت يا علي؟! قـال: لا، فـقال رسـول الله ﷺ اللهم إنه كـان في طاعـتك وطاعة رسولك، فاردد عليه الشمس، فقالت أسـماء: فرأيتها غربت، ثم رأيتها طلعت بعـد ما غـربت» قـال أبو الفرج: هذا الحـديث مـوضوع بلا شك، وقـد

(١) هذا الحديث مـوضوع كـما أفاد بذلـك ابن عراق في تنزيه الشـريعة (ج١/ ص٣٧٨-٣٨٢، رقم ١٠٤) والشوكاني في الفـوائد المجموعة (ص٣٥٠)، رقم (٥٣) طبع دار الكتب العلميـة، بيروت، ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م، تحقيق عـبدالرحمن اليمـاني، أشرف على تصحيحه عـبدالوهاب عبداللطيف. وأثبت هذا الحديث الإمام الـذهبي في المنتقى ووافق شيخ الإسلام في حكمه(ص٥٢٤-٥٢٩) وتكلم نحـوه في تلخيص موضوعات ابن الجـوزي (ج١٠٩-١١٠) كـمـا ذكـر ذلك ابن عـراق في التنزيه. وحـكم عليـه بالوضع ابن القـيم في المنار المنيف (ص٥٧-٥٨) رقم ٨٣، وكـذلك ابن كـثيـر في البداية والنهاية (ج١/ ص٣٢٣). وقال مرعي الكرمي في الفوائد الموضوعة(رقم ١٦٧): قـال أحمـد: لا أصل له، وتبعـه ابن الجوزي، وابن حـزم، وابن تيـمية، وقـالوا: حديث موضوع. وحكم عليه بالوضع الحسين بن إبراهيم الجوزقاني (ت٥٤٣هـ) في الأباطيل والمناكيـر والصحاح والمشاهيـر، تحقيق عبـدالرحمن الفريوائي، طبع الجـامعة السلفية بنارس، الهند (ص٩٥). وقد نفاه الإمـام علي بن المديني، كما في ترجمته في «طبقات الشافعية الكبرى» لابن السبكي (ج٢/ ص١٥٠).

اضطرب الرواة فيه، فرواه سعيد بن مسعود، عن عبيد الله بن موسى، عن فضيل بن مرزوق، عن عبدالرحمن بن عبدالله بن دينار، عن عليّ بن الحسين، عن فاطمة بنت عليّ[1] عن أسماء، قال: وفضيل بن مرزوق ضعفه يحيى، وقال أبو حاتم بن حبان: يروي الموضوعات، ويخطئ على الثقات[2].

قال أبو الفرج: وهذا الحديث مداره على عبيد الله بن موسى عنه. قلت: والمعروف أن سعيد بن مسعود رواه، عن عبيد الله بن موسى، عن فضيل بن مرزوق، عن إبراهيم بن الحسن، عن فاطمة بنت الحسين، عن أسماء، ورواه محمد بن مرزوق، عن حسين الأشقر، عن عليّ بن عاصم، عن عبدالرحمن ابن عبدالله[3] بن دينار، عن علي بن الحسين، عن فاطمة بنت علي، عن أسماء، كما سيأتي ذكره... (ثم ذكر أبو الفرج حديثا[4] رواه ابن شاهين

---

(١) ترجمة فاطمة بنت علي بن أبي طالب انظرها في تهذيب التهذيب لابن حجر (ج١٢/ ص٤٤٣، رقم ٢٨٦٥) والأعلام للزركلي (ج٥/ ص٣٢٨)، وتلقّب بفاطمة الصغرى، توفيت عام ١٠٧، وقد جاوزت الثمانين، من الطبقة الرابعة، أخرج لها النسائي وابن ماجة في التفسير، قال ابن حجر عنها: ثقة (انظر التقريب (ج٢/ ص٦٠٩) وأعلام النساء (ج٤/ ص٨١) وأعيان النساء (ص٥٠٦).

(٢) أخرجه العقيلي في الضعفاء (ج٣/ ص٣٢٦)عن أحمد بن داود، عن عمار بن مطر، عن فضيل بن مرزوق به، وعنه ابن الجوزي (ج١/ ص٣٥٥) كما أخرجه الجوزقاني في الأباطيل (رقم ١٥٤) وابن الجوزي كذلك في الموضوعات (ج١/ ص٣٥٥) وابن المغازلي في مناقب علي (رقم ١٤٠) من طريق عبيد الله بن موسى به. ومنه يعلم أن العقيلي لم يروه عن طريق عبيد الله بن موسى، ولا روى عن ابن الجوزي بهذا الطريق، فما قاله شيخ الإسلام هنا أن ابن الجوزي رواه من طريق العقيلي، عن موسى بن عبيد الله سبق نظر في الإسناد ووهم منه -رحمه الله- إذ رواه ابن الجوزي بسند آخر، عن عمار بن مطر، عن فضيل به. وقال الجوزقاني: منكر مضطرب، ثم ذكر طريق سعيد بن مسعود. وقال العقيلي: يحدث عن الثقات بمناكير، وقال في الحديث: الرواية فيه لينة. ثم ذكر حديث أبي هريرة «لم ترد الشمس إلا على يوشع...» وأورده الذهبي في ترجمة عمار في ميزان الاعتدال (ج٣/ ص١٦٩) والحافظ في اللسان (ج٣/ ص٢٧٦).

(٣) ترجمة عبدالرحمن بن عبدالله بن دينار العدوي، مولي ابن عمر، المدني، المديني، انظرها في تهذيب التهذيب (ج٦/ ص٢٠٦). وهو من الطبقة السابعة، أخرج له البخاري وأبو داود والترمذي والنسائي، صدوق يخطئ، انظر التقريب (ج١/ ص٤٨٦)

(٤) انظر الموضوعات لابن الجوزي (ج١/ ص٣٥٦).

بسنده، وأحد رواة السند عبدالرحمن بن شريك) قال أبو الفرج: وهذا حديث باطل، أما حديث عبدالرحمن بن شريك، فقال: أبو حاتم: هو واهي الحديث، قال[1]: وأنا لا أتهم بهذا الحديث إلا ابن عقدة، فإنه كان رافضيا يحدث بمثالب الصحابة. قال أبو أحمد بن عدي الحافظ[2]: سمعت أبا بكر بن أبي طالب يقول: ابن عقدة لا يتدين بالحديث، كان يحمل شيوخا بالكوفة على الكذب، يسوّي لهم نسخا، ويأمرهم أن يرووها، وقد بينا ذلك منه في غير نسخة. وسئل عنه الدارقطني، فقال: رجل سوء. قال أبو الفرج: وقد رواه ابن مردويه من حديث داود بن فراهيج، عن أبي هريرة. قال: وداود ضعيف، ضعّفه شعبة. قلت: فليس في هؤلاء من يحتج به دون هذا... ثم قال شيخ الإسلام: وأيضا فمثل هذه القضية من الأمور العظام الخارجة عن العادة التي تتوفر الهمم والدواعي على نقلها، فإذا لم ينقلها إلا الواحد والاثنان عُلم بيان كذبهم في ذلك[3].

---

(١) في الموضوعات: قال المصنف: قلت: وأما أنا فلا أتهم بهذا إلا ابن عقدة.

(٢) هذه العبارات في الموضوعات لابن الجوزي (ج١/ ص٣٥٧).

(٣) لقد بيّنا العلماء الذين نفوا حديث رد الشمس لعليّ، ولكن الشيخ أبا غدة - رحمه الله وغفر له- في تحقيقه لكتاب المنار المنيف لابن القيم، ولكتاب المصنوع في معرفة الحديث الموضوع للمحدث على القاري (ص٢٦٦-٢٦٧)، ذكر أن هناك من صححه أو حسنّه مثل: الطحاوي في مشكل الآثار (ج٢/ ص٨-١١) والبيهقي في دلائل النبوة، والقاضي عياض في الشفا، والحافظ ابن حجر في فتح الباري (ج٦/ ص١٥٥) في كتاب فرض الخمس في باب قول النبي ﷺ «أحلت لكم الغنائم» وكذلك مشى على صحته العلامة القسطلاني في المواهب اللدنية (ج١/ ص٣٥٨-٣٥٩) والزرقاني في شرح المواهب اللدنية (ج٥/ ص١١٣-١١٨) والسيوطي في اللآلئ المصنوعة (ج١/ ص٣٣٦-٣٤١). وقد ألف في ذلك جزءا سماه «كشف اللبس في حديث رد الشمس» والسخاوي في المقاصد الحسنة (ص٢٢٦) والحافظ الهيثمي في مجمع الزوائد (ج٨/ ص٢٩٧) والحافظ ابن العراقي في طرح التثريب (ج٧/ ص٢٤٧) وابن عرّاق في تنزيه الشريعة (ج١/ ص٣٧٨-٣٨٢) وشيخه الكوثري في مقالاته «مصنفات الطحاوي» (ص٤٧٠). وعلى القارئ في شرح الشفا (ج١/ ص٥٨٩-٥٩٠) والعجلوني في كشف الخفاء (ج١/ ص٢٢٠-٤٢٨) قال الشيخ أبو غدة: وهذا الخبر على فرض صحته من حيث الصناعة الحديثية، يبقي حكمه حكم الآحاد الصحيحة في المطالب العلمية، فلا بد من تأويل الخبر في قولنا بصحته، على أن الذي يقف على كلام الشيخ ابن تيمية -رحمه الله تعالى- يجزم بوضع الحديث، والله تعالى أعلم-.

ثم ذكر ابن تيمية كلاما نفيسا في إثبات كذب المتن ووضعه، وبعده قال: «وهذا الحديث قد صنف فيه مصنف جمعت فيه طرقه، صنفه أبو القاسم عبدالله بن عبدالله بن أحمد الحكاني سماه «مسألة في تصحيح رد الشمس وترغيب النواصب» وقال: هذا حديث روى عن النبي ﷺ من طريق أسماء بنت عميس الخثعمية، ومن طريق أمير المؤمنين علي بن أبي طالب، ومن طريق أبي هريرة، وأبي سعيد. ثم ذكر حديث أسماء من طريق محمد بن إسماعيل ابن أبي فديك، قال: أخبرني محمد بن موسى -وهو القطري- عن عون بن محمد عن أمه: أم جعفر عن جدتها: أسماء بنت عميس.. الحديث.

قال أبو القاسم المصنف: أم جعفر هذه، هي أم محمد بن جعفر بن أبي طالب، والراوي عنها هو ابنها عون بن محمد بن علي المعروف أبوه محمد بن الحنفية، والراوي عنه هو محمد بن موسى المديني المعروف بالقطري، محمود في روايته، ثقة. والراوي عنه محمد بن إسماعيل بن أبي فديك المدني ثقة، وقد روى عنه هذا الحديث جماعة، منهم أحمد بن الوليد الإنطاكي، وأحمد ابن عمير بن جوصاء... وأحمد بن صالح المصري عن أبي فديك، وهذا الطريق الأخير رواه أبو جعفر الطحاوي في كتاب تفسير متشابه الأخبار من تاليفه من طرقه[1]. ومن الحسن بن داود، عن ابن أبي فديك... قال: يروونه عن أسماء: فاطمة بنت الحسين الشهيد، ورواه من طريق أبي جعفر الحضرمي، حدثنا محمد بن مرزوق، حدثنا حسين الأشقر، حدثنا فضيل بن مرزوق، عن إبراهيم بن الحسين، عن فاطمة، عن أسماء بنت عميس قالت:..... ثم قال: ورواه عن فضيل بن مرزوق جماعة منهم عبيد الله بن موسى العبسي، ورواه الطحاوي من طريقه، ولفظه: «كان رسول الله ﷺ يوحى إليه ورأسه في حجر عليّ فلم يصل العصر حتى غابت الشمس»[2]

---

(١) وأخرجه في مشكل الآثار (ج٢/ ص٩) طبع حيدر آباد الدكن- الهند ١٣٢٣هـ، وخرجه الألباني في الضعيفة (ج٢/ ص٣٩٥، رقم ٩٧١) وتكلم عليه في ضوء ما قاله المحققون، وعلى رأسهم شيخ الإسلام ابن تيمية وقد أكثر النقل عنه في التخريج، فليطالع هناك ففيه فوائد علمية هامة.

(٢) أخرجه الطحاوي في مشكل الآثار (ج٢/ ص٨) والطبراني في المعجم الكبير=

ورواه أيضا من حديث عمار بن مطر، عن فضيل بن مرزوق من طريق أبي جعفر العقيلي، صاحب كتاب الضعفاء.... » ثم بين شيخ الإسلام تناقض لفظ هذا الحديث مع سابقيه، ووضح استحالة ثبوت روايته لتضارب متونه ومعانيها... ثم قال ابن تيمية: «وهذا الحديث ليس بشيء من كتب الحديث، لا رواه أهل الحديث ولا أهل السنن، ولا المسانيد بل اتفقوا على تركه، والإعراض عنه، فكيف يكون مثل هذه الواقعة العظيمة التي هي لو كانت حقا من أعظم المعجزات المشهورة الظاهرة، ولم يروها أهل الصحاح والمسانيد ولا نقلها أحد من علماء المسلمين وحفاظ الحديث، ولا يعرف في شيء من كتب الحديث المعتمدة... والإسناد الأول: رواه القطري عن عون عن أمه، عن أسماء بنت عميس، وعون وأمه ليسا ممن يعرف حفظهم وعدالتهم، ولا من المعروفين بنقل العلم، ولا يحتجون بحديثهم في أهون الأشياء، فكيف في مثل هذا؟! ولا فيه سماع المرأة، عن أسماء بنت عميس، فلعلها سمعت من يحكيه، عن أسماء فذكرته.. وهذا المصنف ذكر عن ابن أبي فديك أنه ثقة، وعن القطري أنه ثقة، ولم يمكنه أن يذكر عمن بعدهما أنه ثقة، وإنما ذكر أنسابهم، و مجرد المعرفة بنسب الرجل لا توجب أن يكون حافظا ثقة[1].

وأما الإسناد الثاني: فمداره على فضيل بن مرزوق[2]، وهو معروف بالخطأ

=(ج٢٤/ ص١٥٠-١٥٢).

(١) عون بن محمد ترجم له ابن أبي حاتم (ج٣/ ١/ ص٣٨٦) ولم يذكر فيه جرحا ولا تعديلا، وأورده ابن حبان في الثقات (ج٢/ ص٢٢٨) على قاعدته في توثيق المجهولين، وأمه أم جعفر بنت محمد بن جعفر بن أبي طالب لها حديث في ابن ماجه، وقال البوصيري: في إسناده مجهولتان: إحداهما أم عون هذه وذكرها الحافظ في التهذيب دون توثيق أو تجريح، وقال الحافظ في التقريب: «مقبولة» يعني عند المتابعة وإلا فهي لينة الحديث عنده. وانظر تهذيب التهذيب(ج١٢/ ص٤٦١، رقم ٢٩٢١) وتقريب التهذيب (ج٢/ ص٦١٩) (ج٢/ ص٦٢٣) وهي من الطبقة الثالثة وقد أخرج لها ابن ماجه حديثين في كتاب الجنائز(٦) باب ما جاء في الطعام يبعث إلى أهل الميت (٥٩)، (ج٢/ ص٢٧٤) رقم (١٦١١/ ٢) الطبعة المحققة وانظر ما قاله البوصيري في مصباح الزجاجة والعلامة السندي في تضعيفهما أم عون (أو أم جعفر).

(٢) فضيل بن مرزوق الأغر الرقاشي الكوفي ترجمته في تهذيب التهذيب (ج٢/ ص٢٩٨-٣٠٠) وميزان الاعتدال (ج٣/ ص٣٦٢-٣٦٣) وقال الذهبي عنه: وثقه=

على الثقات، وإن كان لا يتعمد الكذب، قال فيه ابن حبان: يخطئ على الثقات، ويروي عن عطية الموضوعات[1]، وقال فيه أبو حاتم الرازي[2]: لا يحتج به، وقال فيه يحيى بن معين مرة: هو ضعيف، وهذا لا يناقضه قول أحمد بن حنبل فيه: لا أعلم إلا خيراً، وقول سفيان: هو ثقة، ويحيى مرة: هو ثقة، فإنه ليس ممن يتعمد الكذب، ولكنه يخطئ، وإذا روى له مسلم ما تابعه غيره عليه لم يلزم أن يروي ما انفرد به مع أنه لم يعرف سماعه عن إبراهيم[3]، ولا سماع إبراهيم من فاطمة، ولا سماع فاطمة من أسماء، ولا بد في ثبوت هذا الحديث من أن يعلم أن كلا من هؤلاء عدل ضابط، وأنه من الآخر وليس هو معلوما[4].

وإبراهيم هذا لم يرو له أهل الكتب المعتمدة كالصحاح والسنن ولا له ذكر في هذه الكتب بخلاف فاطمة بنت الحسين، فإن لها حديثا معروفا فكيف يحتج بحديث مثل هذا ولهذا لم يروه أحد من علماء الحديث المعروفين في

=سفيان بن عيينة وابن معين، وقال ابن عدي: أرجو أنه لا بأس، وقال النسائي: ضعيف، وكذا ضعفه عثمان بن سعيد، قلت: كان معروفا بالتشيع من غير سب. وفضيل كنيته أبو عبدالرحمن الرؤاسي العنزي، توفي سنة (١٦٠ تقريبا) وهو من الطبقة السابعة، أخرجه البخاري في رفع اليدين ومسلم وأبو داود والترمذي والنسائي، صدوق يهم رُمي بالتشيع، انظر التقريب (ج٢/ ص١١٣) وخلاصة تهذيب الكمال (ج٢/ ص٣٣٩) الجرح والتعديل (ج٧/ صص٤٢٣) والثقات (ج٧/ ص٣١٦).

(١) ذكر هذه العبارات نقلا عن ابن حبان ابن حجر في تهذيب التهذيب (ج٨/ ص٢٩٩).

(٢) في كتابه «الجرح والتعديل» (ج٧/ ص٤٢٣)، ط. جيدر آباد (١٣٦١هـ - ١٩٤٢م)

(٣) انظر الجرح والتعديل (ج٧/ ص٧٥) والمجروحين (ج٢/ ص٢٠٩) لابن حبان، والكامل (ج٦/ ص٢٠٤٥) والميزان للذهبي (ج٣/ ص٣٦٢) والتهذيب لابن حجر (ج٨/ ص٢٩٦) والتقريب له (ج٢/ ص١١٣).

(٤) إبراهيم بن الحسن ترجم له ابن أبي حاتم (ج٢/ ص٩٢) ولم يذكر فيه جرحا ولا تعديلا، وذكره ابن حبان في الثقات (ج١/ ١/ ص٩٢) بناء على قاعدته في توثيق المجاهيل، واسمه إبراهيم بن الحسن بن الحسن بن علي بن أبي طالب، توفي عام (١٤٥هـ بذي القعدة) وهو من الطبقة السابعة أخرج له أحمد، وقد ذكره الذهبي في المغني وفي الضعفاء ولم يذكر لذكره فيه مستندا، انظر تعجيل المنفعة بزوائد رجال الأئمة الأربعة (ص٨) لابن حجر، طبع دار الكتاب العربي، بيروت.

الكتب المعتمدة، وكون الرجل أبوه كبير القدر لا يوجب أن يكون هو من العلماء المأمونين على رسول الله ﷺ فيما يرويه عنه»... ثم ذكر ابن تيمية أدلة تنقض متن الحديث وهي أدلة قوية تدل على تمكنه من علم السير والتاريخ ثم قال معقبا: «... وهذا مما يوجب القطع بأن هذا من الكذب المختلق، والطعن في فضيل ومن بعده إذا تيقن بأنهم رووه وإلا ففي إيصاله إليهم نظر، فإن الراوي الأول عن فضيل: الحسين بن الحسن الأشقر الكوفي[1]، قال البخاري: عنده مناكير، وقال النسائي[2] والدارقطني: ليس بالقوي، وقال الأزدي: ضعيف، وقال السعدي: حسين الأشقر غال من الشاتمين للخيرة، قال ابن عدي: روى حديثا منكرا، والبلاء عندي منه، وكان جماعة من ضعفاء الكوفة يحيلون ما يروون عنه من الحديث فيه[3].

وأما الطريق الثالث ففيه عمار بن مطر، عن فضيل بن مرزوق، قال العقيلي: يحدث عن الثقات بالمناكير، وقال الرازي: كان يكذب، أحاديثه بواطل، وقال ابن عدي: متروك الحديث[4].

---

(١) هوالحسين بن الحسن الأشقر الكوفي الفزاري، قال ابن حجر «قال البخاري: فيه نظر، وقال مرة: عنده مناكير» وانظر ترجمته في التاريخ الكبير (ج١/ ٢/ ص٣٨٥) والتاريخ الصغير (ج٢/ ص٣١٩) والضعفاء (ج١/ ص٢٤٩) والضعفاء للنسائي (ص٣٣) وأحوال الرجال (رقم٨٥) والميزان (ج١/ ص٥٣١-٥٣٢)

(٢) انظر ميزان الاعتدال (ج١/ ص٥٣١) وتهذيب التهذيب (ج٢/ ص٣٣٧)

(٣) في ميزان الاعتدال (ج١/ ص٥٣١): وقال ابن عدي: جماعة من الضعفاء يحيلون بالروايات على حسين الأشقر، على أن في حديثه بعض ما فيه وذكر له مناكير، قال في أحدها: البلاء عندي من الأشقر».

(٤) انظر ترجمة أبي عثمان الرهاوي عمار بن مطر في ميزان الاعتدال (ج٣/ ص١٦٩-١٧٠) ولسان الميزان (ج٤/ ص٢٧٥-٢٧٦) وقال ابن حجر بعد أن أورد حديث رد الشمس عن طريقه: وقد روى ابن هشام عن ابن سيرين عن أبي هريرة -رضي الله عنه- أن النبي ﷺ قال: «لم ترد الشمس إلا على يوشع بن نون» وقال الذهبي -ونقل عنه ابن حجر-: عن عمار بن مطر: «هالك وثقه بعضهم، ومنهم من وصفه بالحفظ» وقال الذهبي: قال ابن حبان: كان يسرق الحديث، وقال العقيلي: يحدث عن الثقات بمناكير. وذكر أبو حاتم الرازي في الجرح والتعديل (ج٦/ ص٣٩٤) ونقل كلامه الذهبي وابن حجر: كان يكذب، وانظر الضعفاء للعقيلي (ج٣/ صص٣٢٦) والكامل لابن عدي (ج٥/ ص١٧٢٧).

والطريق الأول من حديث عبيد الله بن موسى العبسي[1]، وفي بعض طرقه «عن فضيل» وفي بعضها «حدثنا» فإذا لم يثبت أنه قال «حدثنا» أمكن أن لا يكون سمعه فإنه من الدعاة إلى التشيع الحراص على جمع أحاديث التشيع، وكان يروي الأحاديث في ذلك عن الكذابين، وهو من المعروفين بذلك، وإن كانوا قد قالوا فيه: ثقة، وأنه لا يكذب، فالله أعلم أنه هل كان يتعمد الكذب، أم لا؟ لكنه كان يروي عن الكذابين المعروفين بالكذب بلا ريب، والبخاري لا يروى عنه إلا ما عرف أنه صحيح من غير طريقه، وأحمد بن حنبل لم يرو عنه شيئا[2].

قال المصنف: وله روايات عن فاطمة سوى ما قدمنا، قال ابن تيمية -رحمه الله- ثم رواه بطريق مظلمة يظهر أنها كذب لمن له معرفة منوطة بالحديث، فرواه من حديث أبي حفص الكتاني، حدثنا محمد بن عمر القاضي[3] -هو الجعاني- حدثنا محمد بن إبراهيم بن جعفر العسكري من أصل كتابه، حدثنا أحمد بن محمد بن يزيد بن سليم، حدثنا خلف بن سالم، حدثنا عبدالرزاق، حدثنا سفيان الثوري، عن أشعث بن أبي الشعثاء، عن أمه عن فاطمة عن أسماء: «أن النبي ﷺ دعا لعليّ حتى ردّت عليه الشمس» وهذا مما لا يقبل نقله إلا ممن عرف عدالته وضبطه، لا من مجهول

---

(١) هو أبو عبيد الله بن موسى بن أبي المختار، باذام العنسي الكوفي، ترجمته في تهذيب التهذيب (ج٧/ ص٥٠-٥٣) وفيها: وقال ابن سعد: مات في ذي القعدة سنة ثلاث عشرة ومائتين... وقال الحاكم: سمعت قاسم بن قاسم السياري سمعت أبا مسلم البغدادي الحافظ يقول: عبيد الله بن موسى من المتروكين، تركه أحمد لتشيعه.. وقال ابن قانع: كوفي صالح يتشيع، وقال الساجي: كان يفرط في التشيع» وقال عنه الذهبي في ميزان الاعتدال (ج٣/ ص١٦).... وقال أبو داود: كان شيعيا متحرقا».

(٢) وانظر ترجمته في خلاصة تهذيب الكمال (ج٢/ ص١٩٩) والجرح والتعديل (ج٥/ ص١٥٨٢).

(٣) قال الذهبي في الميزان (ج٤/ ص٦٧٠): حافظ من أئمة هذا الشان ببغداد، إلا أنه فاسق رقيق الدين، وقال: تخرج بابن عقدة، وله مصنفات كثيرة، وله غرائب، وهو شيعي، وقال الدارقطني: شيعي وذكر أنه اختلط، وانظر ما قاله فيه العلامة المعلمي في تعليقه على الفوائد (ص٣٥١-٣٥٢).

الحال، فكيف إذا كان مما يعلم أهل الحديث أن الثوري لم يحدث به، ولا حدّث به عبدالرزاق. وأحاديث عبدالرزاق يعرفها أهل العلم بالحديث، ولهم أصحاب يعرفونها، ولا رواه خلف بن سالم، ولو قدّر أنهم رووه، فأم أشعث مجهولة لا يقوم بروايتها شيء، وذكر طريقا ثانيا من طريق محمد بن مرزوق، حدثنا حسين الأشقر عن علي بن هاشم، عن عبدالرحمن بن عبدالله بن دينار، عن علي بن الحسين، عن فاطمة بنت علي، عن أسماء بنت عميس... وقد تقدم كلام العلماء في حسين الأشقر، فلو كان الإسناد كلهم ثقات، والإسناد متصل لم يثبت بروايته شيء، فكيف إذا لم يثبت ذلك، وعلي ابن هاشم بن البريد[1]، قال البخاري: هو وأبوه غاليان في مذهبهما، وقال ابن حبان: كان غاليا في التشيع، يروي المناكير عن المشاهير.

وإخراج أهل الحديث لما عرفوه من غير طريقه لا يوجب أن يثبت ما انفرد به ومن العجب أن هذا المصنف جعل هذا والذي بعده من طريق رواية فاطمة بنت الحسين، وهذه فاطمة بنت علي، لا بنت الحسين. وكذلك ذكر الطريق الثالث عنها من رواية عبدالرحمن بن شريك، حدثنا أبي ثم قال: وعبد الرحمن بن شريك، قال أبو حاتم الرازي: هو واهي الحديث وكذلك

---

(١) علي بن هاشم بن البريد قال الذهبي عنه في الميزان (ج٣/ ص١٦٠): ولغلوّه ترك البخاري إخراج حديثه، فإنه تجنب الرافضة كثيرا، كأنه يخاف من تدينهم بالتقية، ولا نراه يجتنب القدرية، ولا الخوارج، ولا الجهمية، فإنهم على بدعتهم يلزمون الصدق. وقال فيه الذهبي: شيعي غال، قال محمد بن عبدالله بن نمير: «وله ما يستنكر» انظر ذكر أسماء من تكلم فيه وهو موثق (ص١٤٠) وهو أبو الحسن العائذي القرشي -مولاهم- الكوفي، من صغار الثامنة، مات سنة (١٨٠هـ) قال ابن حجر: يتشيع، وعن عيسى بن يونس قال: هم أهل بيت تشيع، وليس ثم كذب، وقال ابن حبان في الثقات: كان غاليا في التشيع، وروى المناكير عن المشاهير». وقال أبو داود: ثبت يتشيع. انظر هذه الأقوال في ترجمته في كل من: التهذيب (ج٧/ ص٣٩٢-٣٩٣) والتقريب (ج٢/ ص٤٥) والجرح والتعديل (ج٦/ ص٢٠٧) والمجروحين (ج٢/ ص١١٠) وتاريخ ابن معين (ج٢/ ص٤٢٣) (يحيى بن معين ت٢٣٣هـ)دراسة وترتيب د/أحمد نورسيف، رواية العباس بن محمد بن حاتم الدوري، الناشر مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى، الطبعة الأولى عام ١٣٩٩هـ.

قد ضعفه غيره[1].

ورواه من طريق رابع من حديث محمد بن عمر القاضي -وهو الجعاني- عن العباس بن الوليد[2]، عن عباد -وهو الرواجني- حدثنا علي بن هاشم، عن صباح بن عبدالله بن أبي جعفر، عن حسين المقتول، عن فاطمة»... الحديث.

ثم بيّن شيخ الإسلام أن هذا اللفظ الرابع يناقض الألفاظ الثلاثة المتناقضة، وأشار إلى وضع الحديث بما لا مزيد عليه، ثم قال: ثم لو كان هذا حقا لكان من أعظم عجائب العالم التي تنقلها الصحابة الذين نقلوا ما هو دون هذا مما كان في خيبر وغير خيبر. وهذا الإسناد لو رُوي به ما يمكن صدقه، لم يثبت به شيء، فإن علي بن هاشم بن البريد، كان غاليا في التشيع يروي عن كل واحد غرضه، ويأتي بما يقوي به هواه، ويروي عن مثل صباح هذا وصباح هذا لا يعرف من هو؟ ولهم في هذه الطبقة صباح بن سهل الكوفي يروي عن حصين بن عبدالرحمن، قال البخاري: وأبو زرعة وأبو حاتم: منكر الحديث، وقال الدارقطني: ضعيف، وقال ابن حبان: يروي المناكير عن أقوام مشاهير لا يجوز الاحتجاج بخبره، ولهم آخر يقال له: صباح بن محمد بن أبي حازم البجلي الأحمسي الكوفي يروي عن مرة الهمداني، قال ابن حبان: يروي عن الثقات الموضوعات، ولهم شخص يقال له: صباح، قال الرازي: هو مجهول، وآخر يقال له: ابن مجالد مجهول يروي عنه بقية. قال ابن

---

(١) وقال الذهبي في الميزان: وقال ابن حبان في الثقات: ربما أخطأ (انظر الميزان، ج٢/ ص٥٦٩) والتهذيب (ج٦/ ص١٩٤) وهو عبدالرحمن بن شريك بن عبدالله النخعي، الكوفي، القاضي (ت٢٢٧هـ) من الطبقة العاشرة، أخرج له البخاري في الأدب، صدوق يخطئ، انظر التقريب (ج١/ ص٤٨٤) وتاريخ البخاري الكبير (ج٥/ ص٢٩٦) وخلاصة تهذيب الكمال (ج٢/ ص١٣٧).

(٢) انظر ترجمته في ميزان الاعتدال (ج٢/ ص٣٨٦-٣٨٧) وتهذيب التهذيب (ج٥/ ص١٣١-١٣٤) والتقريب (ج١/ ص٣٩٩) والجرح والتعديل (ج٦/ ص١١٧٩) والثقات (ج٨/ ص٥١٢) وهو عباس بن الوليد بن صبح، أبو الفضل الخلال، السلمي، الدمشقي، توفي عام ٢٤٨هـ أو (١٤٨هـ) من الطبقة العاشرة، أخرج له ابن ماجه، صدوق.

عدي: ليس بالمعروف، هو من شيوخ بقية المجهولين[1]. وحسين المقتول إن أريد به الحسين بن علي فذاك أجل قدرا من أن يروي عن واحد، عن أسماء بنت عميس، سواءً كانت فاطمة أخته أو بنته فإن هذه القصة لو كانت حقا لكان هو أخبر بها من هؤلاء، وكان قد سمعها من أبيه ومن غيره، ومن أسماء امرأة أبيه وغيرها لم يروها، عن بنته أو أخته عن أسماء امرأة أبيه، ولكن ليس هو الحسين، بل هو غيره، أو هو عبدالله بن الحسين أبو جعفر ولهما أسوة أمثالهما. والحديث لا يثبت إلا برواية من علم أنه عدل ضابط ثقة يعرفه أهل الحديث بذلك، ومجرد العلم بنسبته لا يفيد ذلك، ولو كان من كان، وفي أبناء الصحابة والتابعين من لا يحتج بحديثه، وإن كان أبوه من خيار المسلمين، هذا إن كان علي بن هاشم رواه، وإلا فالراوي عنه عباد بن يعقوب الرواجني[2]، قال ابن حبان: كان رافضيا داعية يروي المناكير عن المشاهير فاستحق الترك، وقال ابن عدي: روى أحاديث أنكرت عليه في فضائل أهل البيت ومثالب غيرهم، والبخاري وغيره: روى عنه من الأحاديث ما يُعرف صحته، وإلا فحكاية قاسم المطرز عنه أنه قال: إن عليا حفر البحر، وإن الحسين أجرى فيه الماء مما يقدح فيه قدحا بينا.

قال المصنف: قد رواه عن أسماء سوى هؤلاء: وروى من طريق أبي العباس بن عقدة، وكان مع حفظه جمّاعا لأكاذيب الشيعة، قال أبو أحمد بن عدي: رأيت مشايخ بغداد يسأمون الثناء عليه، يقولون: لا يتدين بالحديث ويحمل شيوخا بالكوفة على الكذب، ويسمي لهم نسخا، ويأمرهم بروايتها، وقال الدارقطني: كان ابن عقدة رجل سوء[3]... قال ابن عقدة: حدثنا يحيى

---

(١) انظر ترجمة هؤلاء في ميزان الاعتدال (ج٢/ ص٣٠٥)

(٢) ترجمة عباد بن يعقوب الرواجني الأسدي، أبو سعيد الكوفي في: المجروحين لابن حبان (ج٢/ ص١٧٢) والكامل (ج٤/ ص١٦٥٣) وميزان الاعتدال (ج٢/ ص٣٧٩-٣٨٠) وتهذيب الكمال (ج٥/ ص١٠٩-١١٠) وفيها هذه الأقوال مفصلة وكذلك في التقريب (ج١/ ص٣٩٤) وتوفي عباد عام (٢٥٠هـ) أو (١٥٠هـ) وهو من الطبقة العاشرة، أخرج له البخاري والترمذي وابن ماجه، صدوق رافضي حديثه في البخاري مقرون، بالغ ابن حبان فقال: يستحق الترك.

(٣) ابن عقدة هو أحمد بن محمد بن سعيد بن عقدة، أبو العباس، قال الذهبي في=

ابن زكريا، أخبرنا يعقوب بن معبد، حدثنا عمرو بن ثابت، قال: سألت عبدالله بن حسن بن حسن بن علي عن حديث رد الشمس على عليّ.... الحديث. قلت: فهذا اللفظ الخامس يناقض تلك الألفاظ المتناقضة، ويزيد الناظر بيانا في أنها مكذوبة مختلقة، فإنه ذكر فيها أنها ردت إلى موضعها وقت العصر، وفي الذي قبله إلى نصف النهار، وفي الآخر حتى ظهرت على رؤوس الجبال، وفي هذا أنه كان مسنده إلى صدره، وفي ذلك أنه كان رأسه في حجره، وعبد الله بن الحسن لم يحدث بهذا قط، وهو كان أجل قدرا من أن يروي مثل هذا الكذب، ولا أبو الحسن روى هذا، عن أسماء، وما أنزل الله في عليّ في كتابه في رد الشمس شيئا، وهذا الحديث إن كان ثابتا عن عمرو بن ثابت الذي رواه، عن عبدالله فهو الذي اختلقه فإنه كان معروفا بالكذب.

قال أبو حاتم بن حبان: يروي الموضوعات عن الأثبات، وقال يحيى بن معين: ليس بشيء، وقال مرة: ليس بثقة ولا مأمون، وقال النسائي: متروك الحديث[1].

قال المصنف: وأما رواية أبي هريرة فأنبأ عقيل بن الحسن العسكري، حدثنا أبو محمد صالح بن أبي الفتح الشناسي، حدثنا أحمد بن عمرو بن

=ميزان الاعتدال (ج١/ ص١٣٦-١٣٨): شيعي متوسط، ضعّفه غير واحد، وقواه آخرون... وقال أبو عمر بن حيويه: كان ابن عقدة يملي مثالب الصحابة، أو قال: مثالب الشيخين فتركت حديثه... مات سنة (٣٣٢هـ) عن أربع وثمانين سنة، وانظر لسان الميزان (ج١/ ص٢٦٣-٢٦٦) والكامل لابن عدي (ج١/ ص٢٠٨) وتاريخ بغداد (ج٥/ ص١٤).

(١) هذه الأقوال ذكرها الذهبي في ترجمة أبي المقدام عمرو بن ثابت بن هرمز الكوفي، ويكنى أبا ثابت، وذكر الذهبي أيضا (الميزان، ج٣/ ص٢٤٩-٢٥٠): وقال أبو داود: رافضي، وقال ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل (ج٦/ ص١٢٣٩): سألت أبي عن عمرو بن ثابت بن أبي المقدام، فقال: ضعيف الحديث يكتب حديثه كان ردي الرأي شديد التشيع». وانظر تهذيب التهذيب (ج٨/ ص٩-١٠) وقال في التقريب: أبو محمد الكوفي الحداد، مولي بكر بن وائل، توفي عام (١٧٢هـ) وهو عمرو بن أبي المقدام، من الطبقة الثامنة، أخرج له أبو داود، وابن ماجه في التفسير، ضعيف رمي بالرفض، وأقوال العلماء فيه موجودة في: المغني للذهبي (٤٦٣٦) والمجروحين (ج٢/ ص٧٦) والكامل لابن عدي (ج٥/ ص١٧٧٢).

حوصاء، حدثنا إبراهيم بن سعيد الجوهري، حدثنا يحيى بن يزيد بن عبدالملك النوفلي، عن أبيه، قال: حدثنا داود بن فراهيج، عن عمارة بن فرو، عن أبي هريرة -رضي الله عنه- فذكره... قال المصنف: اختصرته من حديث طويل.

قلت: هذا إسناد مظلم لا يثبت به شيء عند أهل العلم، بل يعرف كذبه من وجوه، فإنه وإن كان داود بن فراهيج[1] مضعفا، كان شعبة يضعفه، وقال النسائي: ضعيف الحديث لا يثبت الإسناد إليه، فإن فيه يزيد بن عبدالملك النوفلي[2]، وهو الذي رواه عنه، وعن عمارة، قال البخاري: أحاديثه شبه لا شيء وضعفه جدا. وقال النسائي: متروك الحديث. وقال الدارقطني: منكر الحديث جدا. وقال أحمد: عنده مناكير، وقال الدارقطني: ضعيف وإن كان حدث به إبراهيم بن سعيد الجوهري، فالآفة من هذا، وإن كان يقال: إنه لم يثبته لا إلى إبراهيم بن سعيد الجوهري، ولا إلى ابن حوصاء فإن هذين معروفان، وأحاديثهم معروفة قد رواها عنهم الناس.. ولهذا لما روى ابن حوصاء الطريق الأول كان الإسناد إليه معروفا عنه، رواه بالأسانيد المعروفة لكن الآفة فيه ممن بعده، وأما هذا فمن قبل ابن حوصاء، لا يعرفون، وإن

---

(١) انظر ترجمة داود بن فراهيج في الميزان (ج٢/ ص١٩) وضعفه ابن الجوزي في الموضوعات (ج١/ ص٣٥٧) وهو داود بن فراهيج المدني، القيسي مولي قيس بن الحارث، طبقته عن أبي هريرة وأبي سعيد، وعنه شعبة وعبد الرحمن بن إسحاق وأبو غسان محمد بن مطرف وجماعة، أخرج له أحمد في المسند، وثقه يحيى القطان وأبو حاتم وقال: تغير حين كبر وهو ثقة صدوق، وضعفه ابن معين والنسائي، ترجمته أيضا في: تعجيل المنفعة (ص٢٨٢) والجرح والتعديل (ج٣/ ص١٩٢٣) والضعفاء لابن الجوزي (ج١/ ص٢٦٧) والذيل على الكاشف (رقم ٤٠٥).

(٢) أورده الذهبي في ترجمة النوفلي، عن ابن حوصاء به، وقال يحيى أيضا: أبوه واه.. انظر الميزان (ج٤/ ص٤٣٣) وهو يزيد بن عبدالملك بن المغيرة بن نوفل بن الحارث بن عبدالمطلب بن هاشم، أبو المغيرة النوفلي، المدني، الهاشمي. وقال ابن عدي في الكامل (ج٧/ ص٢٧١٥) عن النوفلي: «عامة ما يرويه غير محفوظ» وهو من الطبقة السادسة، أخرج له ابن ماجه، ضعيف انظر التقريب (ج٢/ ص٣٦٨) ولسان الميزان (ج٧/ ص٤٤٢) والضعفاء لابن الجوزي (ج٣/ ص٢١٠) والضعفاء الكبير للعقيلي (ج٤/ ض٣٨٤) والجرح والتعديل (ج٩/ ص١١٧١) والمجروحين (ج٣/ ص١٠٢).

قدر أنه ثابت عنه فالآفة بعده.

قال المصنف: وأما رواية أبي سعيد الخدري: فأخبرنا محمد بن إسماعيل الجرجاني كتابة أن أبا طاهر محمد بن علي الواعظ أخبرهم أنبأنا محمد بن أحمد بن منهم، أنبأنا القاسم بن جعفر بن محمد بن عبدالله بن محمد بن عمر، حدثني أبي عن أبيه محمد، عن أبيه عبدالله، عن أبيه عمر قال: قال الحسين بن علي: سمعت أبا سعيد الخدري يقول... الحديث.

قلت: هذا الإسناد لا يثبت بمثله شيء، وكثير من رجاله لا يعرفون بعدالة، ولا ضبط، ولا حمل في العلم، ولا لهم ذكر في كتب العلم، ورجاله لولم يكن فيهم إلا واحد بهذه المنزلة لم يكن ثابتا فكيف إذا كان كثير منهم، أو أكثرهم كذلك، ومن معروف هو بالكذب مثل عمرو بن ثابت...

ثم يبين ابن تيمية بطلان الحديث ومخالفة متنه لعدة متون صحيحة عن أبي سعيد نفسه -رضي الله عنه-... ثم قال: قال المصنف: وأما رواية أمير المؤمنين: فأخبرنا أبو العباس الفرغاني، أخبرنا أبو الفضل الشيباني، حدثنا رجاء ابن يحيى الساماني، حدثنا هارون بن مسلم بسامري سنة أربعين ومائتين، حدثنا عبدالله بن عمرو الأشعث، عن داود بن الكميت، عن عمه المستهل بن زيد، عن أبي زيد بن سهلب، عن جويرية بنت مسهر قالت: خرجت مع علي فقال: يا جويرية! إن النبي ﷺ كان يوحى إليه، ورأسه في حجري... وذكره.

قلت: وهذا الإسناد أضعف مما تقدم وفيه الرجال المجاهيل الذين لا يعرف أحدهم بعدالة ولا ضبط وانفرادهم بمثل هذا الذي لو كان عليّ قاله لرواه عنه المعروفون من أصحابه، وبمثل هذا الإسناد، عن هذه المرأة ولا يعرف حال هذه المرأة، ولا حال هؤلاء الذين رووا عنها، بل ولا تُعرف أعيانهم فضلا عن صفاتهم، لا يثبت فيه شيء، وفيه ما يناقض الرواية التي هي أرجح منه مع أن الجميع كذب، فإن المسلمين رووا في فضائل عليّ ومعجزات النبي ﷺ ما هو دون هذا، وهذا لم يروه أحد من أهل العلم بالحديث. وقد

صنف جماعة من علماء الحديث في فضائل عليّ كما صنف الإمام أحمد في فضائله، وصنف أبو نعيم في فضائله وذكر فيها أحاديث كثيرة ضعيفة، ولم يذكر هذا لأن الكذب ظاهر عليه بخلاف غيره وكذلك لم يذكره الترمذي مع أنه جمع في فضائل عليّ أحاديث كثيرة منها ضعيف، وكذلك النسائي، وأبو عمر بن عبدالبر، وجمع النسائي مصنفا من خصائص علي.

قال المصنف: وقد حكى أبو جعفر الطحاوي[1] عن علي بن عبدالرحمن، عن أحمد صالح المصري، أنه كان يقول: ينبغي لمن كان سبيله العلم التخلف، عن حفظ حديث أسماء في رد الشمس لأنه من علامات النبوة.

قلت: أحمد بن صالح رواه من الطريق الأول، ولم يجمع طرقه وألفاظه التي تدل من وجوه كثيرة على أنه كذب، وتلك الطريق راويها مجهول عنده ليس معلوم الكذب عنده، فلم يظهر له كذبه.

والطحاوي ليست عادته نقد الحديث كنقد أهل العلم، ولهذا روى في «شرح معاني الآثار» الأحاديث المختلفة، وإنما يرجح ما يرجحه منها في الغالب من جهة القياس الذي رآه حجة، ويكون أكثرها مجروحا من جهة الإسناد لا يثبت ولا يتعرض لذلك، فإنه لم تكن معرفته بالإسناد كمعرفة أهل العلم به[2]، وإن كان كثير الحديث فقيها عالما.

---

(١) في كتابه مشكل الآثار (ج٢/ ص١١)

(٢) لقد عدّ الإمام الكبير الشيخ أحمد المعروف بشاه ولي الله بن عبدالرحيم بن وجيه الدين العمري الدهلوي (المولود بدهلي عام ١١١٤هـ- ١٧٠٤م)(والمتوفى فيها عام ١١٧٦هـ - ١٧٦٦م) في كتابه الفذ «حجة الله البالغة» كتب الإمام الطحاوي من ضمن الطبقة الثالثة، وذلك أثناء ترتيبه للكتب الحديثية في «باب طبقات كتب الحديث» فبعد تعريفه لمعنى الصحة ومعنى الشهرة، ثم بيانه أن الصحة والشهرة إذا اجتمعتا في كتاب أوصلاه إلى الطبقة الأولى ثم وثم... وعدّ من كتب الطبقة الأولى: الموطأ والصحيحين وبين شهرتها وصحتها، وقال عن الصحيحين (ج١/ ص٣٨٦): «أما الصحيحان فقد اتفق المحدثون على أن جميع ما فيهما من المتصل المرفوع صحيح بالقطع، وأنهما متواتران إلى مصنفيهما، وأنه كل من يهوّن أمرهما فهو مبتدع، متبع غير سبيل المؤمنين، وإن شئت الحق الصراح فقسهما بكتاب ابن أبي شيبة وكتاب الطحاوي، ومسند الخوارزمي وغيرهما تجد بينها وبينهما بُعد=

يقول الباحث: «أبعد هذا الأدب والإنصاف مع العلماء أدب وإنصاف؟! ومن نظر في شرح معاني الآثار يتحقق من صدق ما قاله شيخ الإسلام ويتبين له بُعد نظر الرجل وخبرته بالمصنفين».

قال المصنف: وقال أبو عبدالله البصيري: عود الشمس بعد مغيبها آكد حالا فيما يقتضي نقله لأنه وإن كان فضيلة لأمير المؤمنين فإنه من أعلام النبوة، وهو مفارق لغيره من فضائله في كثير من أعلام النبوة. قلت: وهذا من أظهر الأدلة على أنه كذب فإن أهل العلم بالحديث رووا فضائل عليّ التي ليست من أعلام النبوة، وذكروها في الصحاح، والسنن، والمسانيد، رووها عن العلماء الأعلام الثقات المعروفين فلو كان هذا مما رواه الثقات لكانوا أرغب في روايته، وأحرص الناس على صحته، لكنهم لم يجدوا أحدا رواه بإسناد يعرف أهله بحمل العلم، ولا يعرفون بالعدالة والضبط مع ما فيه من الأدلة الكثيرة على تكذيبه. قال: وقال أبو العباس بن عقدة: حدثنا جعفر بن محمد بن عمرو، حدثنا سليمان بن عباد، سمعت بشار بن درّاع قال: لقي أبو حنيفة محمد بن

=المشرقين...»هـ. وعد من كتب الطبقة الثانية سنن أبي داود، وجامع الترمذي، ومجتبى النسائي وكاد مسند أحمد أن يكون منها حيث قال: «ما ليس فيه فلا تقبلوه». وقال في كتب الطبقة الثالثة (ج/١ ص٣٨٨): «والطبقة الثالثة مسانيد وجوامع ومصنفات صنفت -قبل البخاري ومسلم في زمانهما وبعدها- جمعت بين الصحيح والحسن والضعيف والمعروف والغريب والشاذ والمنكر والخطأ والصواب والثابت والمقلوب، ولم تشتهر وإن زال عنها اسم النكارة المطلقة، ولم يتداول ما تفردت به الفقهاء كثير تداول، ولم يفحص عن صحتها وسقمها المحدثون كثير فحص، ومنه ما لم يخدمه لغوي لشرح غريب، ولا فقيه بتطبيقه بمذاهب السلف، ولا محدث ببيان مشكله، ولا مؤرخ بذكر أسماء رجاله، ولا أريد المتأخرين المتعمقين، وإنما كلامي في الأئمة المتقدمين من أهل الحديث، فهي باقية على استتارها واختفائها وخمولها كمسند أبي عليّ، ومصنف عبدالرزاق، ومصنف أبي بكر بن أبي شيبة، ومسند عبد بن حميد، والطيالسي، وكتب البيهقي والطحاوي والطبراني، وكان قصدهم جمع ما وجدوه لا تلخيصه وتهذيبه وتقريبه من العمل». اهـ.

انظر حجة الله البالغة (ج/١ ص٣٨٦-٣٨٨) قدّم له وشرحه وعلق عليه الشيخ محمد شريف سكر، طبع دار إحياء العلوم، بيروت، الطبعة الثانية ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م.

النعمان[1]، فقال: عمّن رويت حديث رد الشمس؟ فقال: عن غير الذي رويت عنه يا سارية الجبل. قال المصنف: وكل هذه إمارات ثبوت الحديث.

قلت: هذا يدل على أن أئمة أهل العلم لم يكونوا يصدقون بهذا الحديث فإنه لم يروه إمام من أئمة المسلمين، وهذا أبو حنيفة أحد الأئمة المشاهير، وهو لا يتهم على عليّ، فإنه من أهل الكوفة، دار الشيعة، وقد لقي من الشيعة، وسمع من فضائل عليّ ما شاء الله، وهو يحبه ويتولاه، ومع هذا أنكر هذا الحديث على محمد بن النعمان، وأبو حنيفة أعلم وأفقه من الطحاوي، وأمثاله، ولم يجبه ابن النعمان بجواب صحيح، بل قال: عن غير من رويت عنه حديث «يا سارية الجبل» فيقال له: هب أن ذلك كذب، فأي شيء في كذبه مما يدل على صدق هذا، فإن كان كذلك فأبو حنيفة -رضي الله عنه- لا ينكر أن يكون لعمر، وعليّ وغيرهما كرامات، بل أنكر هذا الحديث للدلائل الكثيرة على كذبه، ومخالفته للشرع والعقل، وأنه لم يروه أحد من العلماء المعروفين بالحديث من التابعين وتابعيهم وهم الذين يروون عن الصحابة بل لم يروه إلا كذّاب، أو مجهول لا يعلم عدله وضبطه، فكيف يقبل هذا من مثل هؤلاء، وسائر علماء المسلمين يودون أن يكون مثل هذا صحيحا لما فيه من معجزات النبي ﷺ وفضيلة عليّ، على الذين يحبونه ويتولونه، ولكنهم لا يستجيزون التصديق بالكذب، فردوه ديانة.. والله أعلم[2].

---

(١) عُرف باسم محمد بن النعمان أكثر من واحد، ولعل المقصود هو: محمد بن النعمان بن بشير الأنصاري، انظر ترجمته في تهذيب التهذيب (ج٩/ص٤٩٢) وهو من الطبقة الثالثة، أخرج له البخاري ومسلم والترمذي والنسائي وابن ماجه، ثقة، وانظر التقريب (ج٢/ص٢١٣) والكاشف (ج٣/ص١٠٣) والجرح والتعديل (ج٨/ص٤٦٤) والتاريخ الكبير للبخاري (ج١/ص٢٥٠).

(٢) قال الحافظ ابن حجر في الفتح: وقد أخطأ ابن الجوزي بإيراده له في الموضوعات، وكذا ابن تيمية في كتاب الرد على الروافض في زعمه وضعه، والله أعلم (انظر فتح الباري ج٦/ص٢٢٢) وقال المحدث الشيخ الألباني عقب قوله: «فهو عدم تصريحه بصحة إسناده قد يوهم من لا علم عنده أنه صحيح عنده، وهو إنما يعني أنه غير موضوع فقط، وذلك لا ينفي أنه ضعيف كما هو ظاهر، وابن تيمية -رحمه الله- لم يحكم على الحديث بالوضع من جهة إسناده، وإنما من جهة متنه، أما الإسناد فقد اقتصر على تضعيفه، فإنه ساقه من حديث أسماء، وعلي، وأبي=

جواب الشبهة العلمي:

يقول الباحث -يسر الله أمره-: فبعد هذا البيان الرائع والتحقيق الماتع أيصنّف شيخ الإسلام في ضمن طبقة المتعنتين من النقاد!!؟

أقول والله خير مأمول: إنه من مضمون ما تقدم من أقوال أهل العلم في ثنائهم على شيخ الإسلام -التي عرضناها في التمهيد ومقدمة الفصل الثاني- أنه إمام الأئمة وشيخ الأمة، وأحد العلماء المبرزين في الحديث وعلومه، وله خبرة تامة في الحديث وعلله، وفقهه، وبالرجال وطبقاتهم، وهو أحد النقاد الجهابذة الذين يعتمد على قولهم في الجرح والتعديل، وقد ذكره الذهبي في كتابه المعين في طبقات المحدثين[1]، وفي كتابه ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل[2]، في الطبقة الثانية والعشرين حيث بدأ بذكر الإمام المزيّ وثنّي بشيخ الإسلام، وذكر في هذه الطبقة أحد عشر ناقدا من الأئمة الأعلام، وعنه أورده السخاوي في كتاب الإعلان بالتوبيخ لمن ذم التاريخ، في فصل «المتكلمون في الرجال»[3]. وذكره الذهبي في كتابه «الأمصار ذوات الآثار»[4] وقال «تكاثر العلم بدمشق

=سعيد الخدري، وأبي هريرة، ثم بيّن الضعف الذي في أسانيدها، وكلها تدور على رجال لا يعرفون بعدالة ولا ضبط، وفي بعضها من هو متروك منكر الحديث جدا، وأما حكمه على الحديث بالوضع متنا فقد ذكر في ذلك كلاما متينا جدا، لا يسع من وقف عليه إلا أن يجزم بوضعه.. (ثم نقل كثيرا منه، ثم من تلخيص الموضوعات للذهبي نقلا من تنزيه الشريعة لابن عراق (ج١/ ص٣٧٩)) ثم قال: وهو كلام قوي سبق جله في كلام ابن تيمية. وقال في آخر بحثه: وجملة القول؛ أن العاقل إذا تأمل فيما سبق من كلام هؤلاء الحفاظ على هذا الحديث من جهة متنه، وعلم قبل ذلك أنه ليس له إسناد يحتج به، يتيقن أن الحديث كذب موضوع لا أصل له. (انظر السلسلة الضعيفة، رقم ٩٧١، ج٢/ ص٣٩٥-٤٠٣).

(١) انظر المعين في طبقات المحدثين (ص٢٣٧) للذهبي تحقيق د/ همام عبدالرحيم سعيد، طبع دار الفرقان، عمان، الأردن، ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م.

(٢) انظر ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل (ص٢١٢) للذهبي تحقيق الشيخ العالم عبدالفتاح أبو غدة -رحمه الله- مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.

(٣) انظر، الاعلان بالتوبيخ لمن ذم التاريخ (ص٤٤٦) للسخاوي محمد بن عبدالرحمن (ت٩١١هـ) مطبوع ضمن: علم التاريخ عند المسلمين لفرانز روزنثال، ترجمة الدكتور صالح أحمد العلي، طبع مؤسسة الرسالة، الطبعة الثانية عام ١٤٠٣هـ.

(٤) انظر الأمصار ذوات الآثار (ص٢٧) للذهبي (ت٧٤٨هـ) تحقيق الشيخ محمود=

بابن تيمية وبالمزي وأصحابهما (أي بعد أن كان العلم بها قليلا).» وذكره ابن ناصر الدين الدمشقي في طبقات النقاد من أئمة القرن الثامن[1]، فبدأ بذكر المزي، ثم ذكر شيخ الإسلام ووصفه بقوله: «علم الأعيان» وكان شيخ الإسلام كغيره من أئمة النقد يعدّل ويجرّح ويصحح ويضعف في ضوء ما وصل إليه من مناهج المحدثين وما اكتسب من الخبرة في هذا الباب، ويبدو من تتبع كلامه في كتبه أنه يميل إلى طريقة الإمام أحمد بن حنبل، والبخاري، ومسلم، وأبي داود وغيرهم الذين عدادهم في الطبقة المتوسطة، ويظهر ميله هذا إليهم في إشادته بذكرهم، ودعوة أهل العلم إلى طريقتهم -كما نقلت عنه في المثال العاشر وغيره- ورجوعه إلى أقوالهم في الجرح والتعديل لأجل اختصاصهم بهذا العلم، وتميزهم به.

ومن المعلوم أن النقد أو الحكم على الراوي تعديلا وتجريحا أو على الحديث تصحيحا أو تضعيفا ينبني على دراسة أحوال الرواة ودراسة مروياتهم، وهو ما يسمى بالدراية عند المحدثين الذين كانوا يستخدمونها في الحكم على الراوي والمروي، إذا لا يمكن الوصول إلى الرأي الصحيح إلا بعد دراسة أحوال الراوي واعتبار مروياته، ومن هنا كثرت كلماتهم: «فلان عنده منكر» أو «عنده مناكير» أو «فلان إذا روى عن أهل بلده فحديثه صحيح، وإذا روى عن غير بلدته ففيه ضعف» أو «فلا أثبت الناس في فلان» أو «فلان سماعه قديم» أو «قبل الاختلاط» وهكذا دواليك... ولأجل تباين الأفهام والمدارك، برع في هذا الباب بعض المحدثين واشتهر أمره، وقل درجة الآخر، وكلام أهل العلم في كتب الجرح والتعديل يشير إلى هذا، ومن نظر في كلام الأئمة القدامي، ومن نحا نحوهم من المتأخرين لم يخف عليه هذا الأمر. ولما كان شيخ الإسلام أحد فرسان هذا الميدان وقد اجتمعت فيه أدوات الاجتهاد، والتبحر في المعقول والمنقول، وسعة الاطلاع، وطول الباع وسعة المدارك العقلية، والفقهية،

=الأرناووط، طبع دار ابن كثير، دمشق عام (١٤٠٥هـ) أشرف على التحقيق الشيخ عبدالقادر الأرناووط.

(١) انظر الرد الوافر لابن ناصر الدين الدمشقي (ص٤٦)

والفهم الواسع لأحكام وعقائده، والمعرفة التامة بأدلة الخصوم على أنواعهم، تمكن من إعمال الفكر والنظر في مبحث النقد، والجرح والتعديل، على غرار الأئمة الجهابذة، وفي مستواهم، وكان من سماته حب العدل والتوسط في جميع الأمور، تشهد بذلك كتاباته، وسلوكه مع العلماء واحترامه لهم، وتقدير جهودهم وإعطاء كل ذي حق حقه -كما رأيناه في حكمه على الطحاوي فهو معترف بفقهه وسعة روايته للحديث، ولكنه ليس من أئمة هذا الشأن- وما ذلك إلا لأنه عمل بالعلم الذي في صدره ولم يتخذه وسيلة لكسب دنيا أو رضا سلطان، إنما جعله ذريعة إلى رضا الرحمن -تبارك وتعالى-. وقد تميز شيخ الإسلام بميله إلى نقد المتون الذي لم يتمكن منه كثير من أهل العلم - وللتأكد من صحة ذلك انظر الفصل الثالث، المبحث الأول، ففيه مزيد بيان لهذا- إلا أنه لأوصافه التي سبق ذكرها وجد في نفسه قوة أن يطرق هذا الباب، ويسلك هذا المسلك، مع اشتغاله بأحوال الرواة ومروياتهم واعتبارها في الشواهد والمتابعات، وقد تجلى منهجه النقدي في منهاج السنة في الرد على الروافض، ولما تقرر أن الروافض أكذب الطوائف وأجهلهم بالمعقول والمنقول، ومعظم ما يستندون إليه من قبيل الموضوعات والضعاف لم يهتم شيخ الإسلام ابن تيمية كثيرا بمباحث الإسناد، إذ كان بإمكانه الرد عليهم بالنظر إلى المتون التي ذكرها ابن مطهر الحلي، ولم يكن يخفى عليه وجود إسناد أو أسانيد لهذه الأحاديث بدليل أنه ذكر كثيرا منها من مصادر الشيعة، إلا أنه لم ير الحاجة دائما في رد أكاذيب الشيعة إلى الأسانيد، فوجّه النقد إلى هذه المتون بمجرّد وجود نكارة في المتن، ومن المعلوم أنه قد يصيب الناقد ويخطئ ويسهو كما لا يخفي على من مارس هذا الفن. ومن هنا حكم على بعض الأحاديث بالوضع والضعف والنكارة وقد رأى بعض أهل العلم صحتها أو حسنها. ومن هنا نقد الحافظ ابن حجر طريقة شيخ الإسلام في رده بعض الأحاديث في منهاج السنة النبوية، فلقد ذكر في لسان الميزان: «أنه كثير التحامل إلى الغاية في رد الأحاديث التي يوردها ابن مطهر الحلي، وإن كان معظم ذلك من الموضوعات، والواهيات، ولكنه رد في رده كثيرا من الأحاديث الجياد التي لم يستحضر حالة

التصنيف مظانها، وكان لاتساعه في الحفظ، يتكل على ما في صدره، والإنسان عائد للنسيان»[1]. وقال في الدرر الكامنة عن كتاب شيخ الإسلام منهاج السنة: «إنه تحامل في مواضع كثيرة، ورد أحاديث موجودة وإن كانت ضعيفة بأنها مختلقة»[2]. ثم جاء الشيخ عبدالحي اللكنوي -رحمه الله- فعدّه من الطبقة المتشددة من النقاد بناء على ما وجد من كلام ابن حجر فيه، وحمّل كلام الحافظ ابن حجر أكثر مما يحتمل، وقد أظهر رأيه في ذلك في عدة مؤلفات له مثل «تحفة الكملة على حواشي تحفة الطلبة في مسح الرقبة»[3] وفي «الرفع والتكميل»[4] وفي «الأجوبة الفاضلة»[5] ثم نقله عنه الشيخ ظفر أحمد التهانوي في «مقدمة إعلاء السنن»[6].

وسبب صنيع الشيخ عبدالحي اللكنوي -رحمه الله- فيما يبدو من كتاباته[7]، أنه جرى بينه وبين الشيخ المحدث العلامة محمد بشير السهسواني[8]

---

(١) انظر لسان الميزان (ج٦/ ص٣١٩)

(٢) انظر الدرر الكامنة (ج٢/ ص٧١)

(٣) انظر الرفع والتكميل في الجرح والتعديل للعلامة عبدالحي اللكنوي أبي الحسنات، تحقيق عبدالفتاح أبو غدة -رحمه الله- (ص١٩٨-١٩٩) طبع مكتب المطبوعات الإسلامية بحلب، سوريا، الطبعة الثالثة سنة (١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م) بيروت.

(٤) انظر المصدر السابق (ص١٩٩، ٣٣٠، ٣٣١)

(٥) انظر الأجوبة الفاضلة عن الأسئلة العشرة الكاملة للشيخ العلامة عبدالحي اللكنوي (ص١٧٤-١٧٦) تحقيق الدكتور عبدالفتاح أبو غدة -رحمه الله-، طبع مكتب المطبوعات الإسلامية بحلب، سوريا، الطبعة الثالثة ١٤٠٤هـ.

(٦) انظر قواعد في علوم الحديث للشيخ الفقيه ظفر أحمد العثماني التهانوي (ص٤٤١) تحقيق عبدالفتاح أبو غدة، طبع مكتب المطبوعات الإسلامية بحلب، الطبعة الخامسة ١٤٠٧هـ.

(٧) صرح بهذا اللكنوي في تحفة الكملة.

(٨) هو المحدث العلامة محمد بشير الفاروقي بن الحكيم محمد بدر الدين الهندي، ولد في أواسط القرن الثالث عشر الهجري عام ١٢٥٢هـ، بلغ درجة الاجتهاد المطلق في عصره -كما حكاه عنه صاحب كتاب «الياقوت والمرجان في ذكر علماء سهسوان» العلامة محمد عبدالباقي السهسواني- كان ورعا تقيا عابدا قائما دقيق القلب والعين، درّس في بهوبال ودهلي بالهند وكان كبير علمائها، وتوفي في دهلي سنة ١٣٢٦هـ، وكان عمره حينئذ ٧٤ سنة، ترجمته في مقدمة كتابه.

مؤلف صيانة الإنسان عن وسوسة الشيخ دحلان[1] -مناظرات ومناقشات وصدرت من الطرفين عدة كتب في مسألة شد الرحال إلى القبور إذ حج الشيخ السهسواني، ولم يشد الرحل إلى المدينة النبوية لزيارة قبر النبي ﷺ ولما لم يجد الشيخ العلامة عبدالحي اللكنوي بُدًا من التخلص من ردود الشيخ السهسواني -الذي كان يؤيد في هذه المسألة رأي شيخ الإسلام معتمدا على ما حرره وتوسع فيه شيخ الإسلام وتلميذه ابن عبدالهادي- أظهر هذا الرأي بأن ابن تيمية من الطبقة المتشددة فينبغي على أهل العلم ألا يقبلوا أقوالهم إلا بعد ما يوافقهم الآخرون من نقاد هذا الفن. ومفاد كلام الحافظ ابن حجر أن هذا التحامل حصل في أحاديث المنهاج التي معظمها بتصريح منه من قبيل الموضوعات والواهيات، وقد ثبت بعد التحقق أن رأي شيخ الإسلام هو السديد في الغالب وأقره الحافظ الذهبي في المنتقى، أما ما يتعقبه المتساهلون أو من عنده نوع من الميل إلى نصرة مذاهب الناس فلا يلتفت إليهم. ثم إذا كان العمدة على ما قاله الحافظ ابن حجر، فابن حجر كلامه خاص في المنهاج، فلا يصلح أن يُعمم على جميع مؤلفات شيخ الإسلام -هذا إن سلّمنا بصحة قوله الآنف الذكر-.

ثم إذا كان هذا ناتجا عن اعتماد شيخ الإسلام على الحفظ، والذاكرة، كما قال الحافظ ابن حجر -رضي الله عنه- فكيف يحمل قوله هذا على

---

(١) صيانة الإنسان عن وسوسة الشيخ دحلان، طبع المطبعة السلفية ومكتبتها الروضة، مصر، تصحيح محمد رشيد رضا، الترجمة (ص١٣-١٨) وحكاية الخلاف، أن الشيخ السهسواني خرج حاجا من آكره ولما رجع من الحج -أي بلا زيارة لقبر الرسول ﷺ فاعترضوا عليه- صنف كتاب «القول المحقق المحكم في حكم زيارة قبر الحبيب الأكرم» فرد عليه الشيخ عبدالحي اللكنوي بكتاب سماه «الكلام المبرور» فرد عليه السهسواني بكتابه «القول المنصور» فكتب الشيخ اللكنوي جوابه «المذهب المأثور» فكتب العلامة السهسهواني جوابه وجمع فيه جميع الاعتراضات على هذه المسأة من قديم وحديث واستدل برأي شيخ الإسلام ابن تيمية كثيرا ومدحه، وكل هذا وضعه في جواب سماه «إتمام الحجة، على من أوجب الزيارة كالحجة» ثم بعد ذلك لم يجد اللكنوي مناصا من اتهام شيخ الإسلام ابن تيمية من أنه من المتعنتين في الرجال، وذكر ذلك في الرفع والتكميل والأجوبة الفاضلة وغيرها... ومن هنا أشاع مخالفو الشيخ الحافظ ابن تيمية هذه الكلمة انتصارا لمذهبهم ورأيهم والله يهدي إلى الحق وإلى سواء السبيل.

التشدد، بل لقائل أن يقول: إنه من باب التساهل، وإصدار الحكم قبل التحقق من الحديث. ثم هناك نقطة مهمة، وهي أن شيخ الإسلام انتهج في نقد متون الأحاديث منهج أهل النقد الجهابذة الذين لهم خبرة واسعة بالنصوص حيث يمكنهم القول فيها بمجرد النظر في متونها -وهذا قلّما تجده في المحدثين-.

وكيف يعمم القول في منهجه النقدي أنه موصوف بالتشدد وهو قد نبه مرارا إلى مناهج المحدثين في باب النقد والتصحيح؟! وذكر بعض أهل العلم الذين تزكيتهم صعبة كأبي حاتم الرازي وابن معين، كما أشار إلى تشدد ابن حبان في باب الجرح، وفصل القول في مناهج كبار نقاد الحديث أصحاب الصحاح والسنن وشرح طريقتهم ومراتبهم فيما بينهم -كما بيّنت ذلك في المبحث الأول لهذا الفصل-.

بل كيف يرمي بالتشديد من كان شأنه العدل والتوسط في جميع شؤونه الدينية والدنيوية، والبحث عن أعذار العلماء فيما وقعوا في شيء من مخالفة النصوص؟؟!! وكان يعطي كل واحد حقه من مدح أو ذم، ولا يحب الظلم أبدا، وقد وُضِّح هذا من خلال خمسة وعشرين مثالا أوردتها في تصحيحه وتضعيفه للأحاديث، تبيّن من خلالها وسطية الإمام الحافظ ابن تيمية واتباعه للسلف حذو القذة بالقذة.

ثم هناك نقطة أخرى وهي أن الناقد مهما وُصف بالتوسط، أو التشدد أو التساهل فلا يكون على حالة واحدة دائمة في إصدار أحكامه في الرواة ومروياتهم، وذلك لأسباب يعرفها من تأمل أحوال النقاد وأحكامهم على الرجل الواحد وقد مر بعضها. ثم إن الناقد قد يختلف منهجه في التعديل والتجريح مثل ابن حبان، فإنه معروف بتساهله في توثيق المجاهيل، ومتشدد في التجريح، ثم إن شيخ الإسلام قد يميل إلى تحسين بعض الأحاديث التي لا يصححها من أهل الحديث إلا من هو موصوف بالتساهل، فهل يقال: إنه من المتساهلين نظرا إلى هذه الأمثلة؟!! وأقول: غفر الله لابن حجر، لو أنه سبر تصانيف شيخ الإسلام لغيّر رأيه في الحال.

كما يذهب إلى تحسين بعض الأحاديث نظرا إلى ثبوت أصل الحديث من طرق أخرى، أو قد تتابع أهل الحديث على روايته، ونقله في كتبهم، أو هو موافق لأصول الإسلام. وقد كان شيخ الإسلام يورد أحيانا في كتاباته بعض الأحاديث الضعيفة لموافقة معناها للمعاني الثابتة بالكتاب والسنة كحديث أبي بكر الصديق: «قوموا بنا نستغيث برسول الله ﷺ، فقال النبي ﷺ: إنه لا يُستغاث بي، وإنما يستغاث بالله»[1] ذكره شيخ الإسلام ردا على البكري، وقال: هذا

(١) انظر مجمع الزوائد (ج١٠/ ص١٥٩) قال الهيثمي: ورواه الطبراني ورجاله رجال الصحيح غير ابن لهيعة وهو حسن الحديث. ورواه أحمد (ج٥/ ص٣١٧) ثنا موسى بن داود ثنا ابن لهيعة عن الحارث بن يزيد، عن علي بن رباح أن رجلا سمع عبادة بن الصامت -رضي الله عنه- يقول: خرج علينا رسول الله ﷺ فقال أبو بكر -رضي الله عنه- قوموا نستغيث برسول الله ﷺ من هذا المنافق، فقال رسول الله ﷺ: لا يقام لي، إنما يقام لله تبارك وتعالي» ورواه ابن سعد في الطبقات (ج١/ ص٣٨٧) بهذا الإسناد وبهذا اللفظ وموسي بن داود هو الضبي أبو عبدالله الطرطوسي، صدوق فقيه زاهد له أوهام، من صغار التاسعة توفي عام ٢١٧هـ أو بعدها، ترجمته في التقريب (ج٢/ ص٢٨٢) والميزان (ج٤/ ص٢٠٤) والثقات (ج٩/ ص١٦٠) والتمهيد لابن عبدالبر (ج٢/ ص٤٨) فيبدو أنه ممن روى عن ابن لهيعة بعد اختلاطه، وابن لهيعة هو عبدالله بن لهيعة بن عقبة الحضرمي، أبو عبدالرحمن المصري، القاضي، صدوق من السابعة خلط بعد احتراق كتبه، رواية ابن المبارك وابن وهب عنه أعدل من غيرهما، وله في مسلم بعض شيء مقرون، مات سنة (١٧٤هـ) وقد ناف على الثمانين، أخرج له مسلم وأبو داود والترمذي وابن ماجه انظر التقريب (ج١/ ص٤٤٤) وقال أيضا: قاضي مصر اختلط في آخر عمره وكثر عنه المناكير في روايته. التهذيب (ج٥/ ص٣٧٣) وقال الحلبي: كان يدلس عن الضعفاء، انظر التعليق الأمين على التبيين لأسماء المدلسين لبرهان الدين الحلبي سبط ابن العجمي المتوفي (٨١١هـ) طبع مؤسسة الريان، بيروت، الطبعة الأولى (١٤١٤هـ - ١٩٩٤م)، وكذلك قال ابن حبان في المجروحين (ج٢/ ص٤٧٧) وقال الجوزجاني: لا يوقف على حديثه، ولا ينبغي أن يحتج به، ولا يغتر بروايته (أحوال الرجال، ص١٥٥، ترجمة ٢٧٤) وقال ابن حبان: كان شيخا صالحا ولكنه كان يدلس عن الضعفاء قبل احتراق كتبه، ثم احترقت كتبه سنة ١٧٠هـ قبل موته بأربع سنين، وكان أصحابنا يقولون: إن سماع من سمع منه قبل احتراق كتبه مثل العبادلة فسماعهم صحيح، ومن سمع منه بعد الاحتراق فسماعه ليس بشيء»وانظر تاريخ أبي زرعة (ص١٧٦، ١٨٠، ١٨٤، ١٨٥) عبدالرحمن بن عمرو (ت٢٨١هـ) تحقيق شكر الله القوجاني، طبع مجمع اللغة العربية دمشق، والاغتباط بمعرفة من اختلط من الرواة (ص٥٠) لسبط بن العجمي، تحقيق محمد الموصلي إصدار مكتب الشؤون الإسلامية والأوقاف بالشارقة، وتاريخ ابن معين برواية عثمان بن سعيد الدارمي (ص٥٣٣)تحقيق د/ أحمد محمد نورسيف، مركز البحث العلمي، جامعة الملك عبدالعزيز، مكة=

الخبر لم يذكر للاعتماد عليه، بل ذكر في ضمن غيره ليتبين أن معناه موافق للمعاني المعروفة بالكتاب والسنة[1].

وقد تختلف أنظار أهل العلم في إصدار الحكم على الحديث، وقد شرح شيخ الإسلام هذه المسألة فيما تنازع أبو العلاء الهمداني[2] وابن الجوزي فيه من أن مسند الإمام أحمد بن حنبل يحتوي على الموضوعات. فوجّه شيخ الإسلام قولهما بأن مقصود ابن الجوزي الذي يقول بوجود الموضوعات في المسند هو عدم ثبوته في الواقع، لا لأجل إسناد فيه كذاب، أو متهم بالكذب. وقد صرح شيخ الإسلام بوجود هذا النوع من الموضوع أو ما لا يصح في المسند. أما قول أبي العلاء فهو حق أيضا لأنه لم يكن منهج الإمام أحمد الرواية عن الكذابين المتهمين، ولا وجود لهذا النوع في المسند.

وقد ذهب إلى هذا الرأي الحافظ ابن حجر في النكت ونقل كلام شيخ الإسلام ابن تيمية بعد ما شرح المسألة بالأمثلة وكذلك في القول المسدد[3] في الذب عن المسند.

=المكرمة، وغيرها، فثبت أن ابن لهيعة ضعيف والراوي عنه ليس من العبادلة، وليس ممن روى عنه قبل الاختلاط، وفي السند الرجل المجهول الراوي عن عبادة، وما قاله الهيثمي في إسناد الطبراني فيه نظر، والحديث عند التحقيق ضعيف الإسناد.. والله أعلم.

(١) انظر الرد على البكري (واسم الكتاب تلخيص كتاب الاستغاثة ولكنه اشتهر بالاسم الأول) (ج/١ ص١٥٢، ١٥٤، ٢٠٠، ٢٠٢، ٢١٣) وقاعدة جليلة (ص٢٣٣) الطبعة المحققة.

(٢) أبو العلاء هو شيخ الإسلام محمد بن سهل العطار شيخ همدان، له تصانيف منها «زاد المسافر» في خمسين مجلدا، توفي سنة (٥٦٩هـ)، انظر ترجمته في تذكرة الحفاظ (ج٤/ ص١١٤، ١١٧) ط/ حيدر آباد سنة ١٣٣٤هـ الهند.

وقد نقل شيخ الإسلام النزاع بين هذين العَلَمين وحرر موطن النزاع، فليرجع من أراد الاستزادة إلى مجموع الفتاوى (ج/١ ص٢٤٨-٢٥٠) أو التوسل والوسيلة (ص٨٠٢، غير محققة) وعنه نقل ابن كثير في الباعث الحثيث (ص٣٢) وعن شيخ الإسلام نقل أيضا شمس الدين بن الجزري (ت٨٣٣هـ) في المصعد الأحمد في ختم مسند الإمام أحمد، انظر طلائع المسند في مقدمة مسند أحمد، تحقيق أحمد محمد شاكر طبع دار المعارف بمصر (س٣٤-٣٥)

(٣) انظر القول المسدد في الذب عن مسند الإمام احمد، لابن حجر العسقلاني (ص٣-٩) طبع إدارة نشر السنة بلاهور- باكستان.

وإذا كان الأمر كما سبق فلنا أن نقول: إن أساس من ذكر شيخ الإسلام ابن تيمية في زمرة المتشددين من نقاد الحديث، هو قول الحافظ ابن حجر في أحاديث المنهاج. هذا؛ وقد نوزع الحافظ ابن حجر في تعقبه على بعض هذه الأحاديث التي انتقدها ابن تيمية. فحديث رد الشمس لعلي مثلا قد حسّنه أو صححه بعض أهل العلم وقد ذهب ابن الجوزي وشيخ الإسلام وابن كثير والذهبي وغيرهم من أهل العلم إلى أن الحديث موضوع، وكان معظم نقد شيخ الإسلام منصبا على المتن مع بيان ضعف الأسانيد المروية فيه ووهائها.

وخلاصة القول في الموضوع: إن شيخ الإسلام في غالب أحواله على طريقة الإمام أحمد والبخاري ومسلم وأبي داود وغيرهم من الطبقة المتوسطة، مع بروزه في المتأخرين من مراعاة لمنهج نقد المتون، الذي كان يراعيه بدقة ومهارة جهابذة أهل الفن.





الفصل الثالث

إفادات الإمام ابن تيمية في نقد الحديث دراية (باعتبار المتن) وبيان طريقة تحمله وروايته للأحاديث

الفصل الثالث

إفادات الإمام ابن تيمية في نقد الحديث دراية ـ باعتبار المتن ـ وبيان طريقة تحمله وروايته للأحاديث

توطئة:

حمداً لمن صح أن يسند إليه كل كمال، وشكراً له على أياديه الحسان التي لا يعتريها ضعف ولا إعضال، والصلاة والسلام على من أرسل داعياً إلى رب العباد، وعلى آله وصحبه الذين يدور عليهم فلك الإسناد.. وبعد: فالباحث المتفحص، الناظر المدقق يلاحظ أن الأسس والأركان الهامة لعلوم الحديث والرواية ونقل الأخبار مذكورة في كتاب الله سبحانه وتعالى وفي سنة نبيه ﷺ. قال شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله-:

الخبر إما أن يُعلم صدقه، أو كذبه، أولا!!

الأول: ما علم صدقه، وهو في غالب الأمر بانضمام القرائن إليه: إما رواية من لا تقتضي العقل تعمدهم وتواطؤهم على الكذب، أو احتفاف قرائن به، وهو على ضربين:

أحدهما ضروري، ليس للنفس في حصوله كسب وتحصيل، ومنه ما تلقته الأمة بالقبول وأجمعوا على العمل به، أو استندوا إليه في العمل لأنه لو كان باطلا لم يعملوا به لامتناع اجتماعهم على الخطأ، وهو في الواقع لا يضره كونه بنفسه لا يفيد العلم كالحكم المجمع عليه المستند إلى قياس، واجتهاد،

ورأى، بل المختلف فيه هو في نفسه ظني، فكيف ينقلب قطعيا، ولم يعلم أن الظن والقطع من عوارض اعتقاد الناظر بحسب ما يظهر له من الأدلة، والخبر في نفسه لم يكتسب صفة.

الثاني: ما يُعلم كذبه، إما بتكذيب العقل الصريح أو الكتاب، أو السنة، أو الإجماع، أو غير ذلك عند أقسام تلك التأويلات، وهو كثير، أو بقرائن، والقرائن في البابين لا تحصل محققة إلا لذي دراية بهذا الشأن، وإلا فغيرهم جهلة به.

الثالث: المحتمل، وينقسم إلى مستفيض وغيره، وله درجات، فالخبر الذي رواه الصديق والفاروق -رضي الله عنهما- لا يساوي ما رواه غيرهما من أصاغر الصحابة، وقليل الصحبة...)[1]

وإذا كان حال الخبر أنه يكون صدقا أو كذبا أو محتملا للأمرين، وقد راجت في كتب المسلمين المتنوعة، أحاديث كثيرة من الموضوعات والضعاف، ومن الإسرائيليات والقصص التي تركت في صفوف المسلمين آثارا سيئة للغاية في أبواب العقيدة والأحكام والفضائل، وكان لأهل الحديث عناية بالغة بمعرفة الصحيح مما لم يصح حيث قضوا أعمارهم في هذا السبيل وكان شيخ الإسلام قد أحسّ بالواقع المرير للمجتمع الإسلامي الذي تسربت إليه هذه الموضوعات والضعاف والإسرائيليات، وتركت آثارها السيئة في حياتهم العلمية والعملية، فنبه أهل العلم إلى هذا الجانب ودعاهم إلى منهج النقاد المحدثين، فقال في وصيته الكبرى التي كتبها لأصحاب عدي بن مسافر، بعد أن ذكر جمهور المحدثين بهذا الصدد، وإعراض جماهير المصنفين عن هذا المنهج، فقال: (فالواجب أن يفرق بين الحديث الصحيح والحديث الكذب فإن السنة هي الحق، دون الباطل، وهي الأحاديث الصحيحة دون الموضوعة، فهذا أصل عظيم لأهل

---

(١) راجع مجموع الفتاوى (ج١٨/ ص٤٤، ٤٥) وقد تكلم شيخ الإسلام حول الخبر وطرق ثبوته بتوسع عجيب في الجواب الصحيح لمن بدّل دين المسيح (ج٤/ ص٢٨٧-٣٠٢)

الإسلام عموما، ولمن يدعي السنة خصوصا)[1]

وتوسع في بيان مناهج المؤلفين في الفنون المختلفة بصدد رده على البكري الذي اعتمد على الموضوعات والواهيات، فقال: (وعامة الكتب تحتاج إلى نقد وتمييز)[2].

كما صرح بأن التمييز بين الصحيح والضعيف من أصول الإسلام ومباديه، فقال -رحمه الله-: (من أصول[3] الإسلام أن تميز ما بعث الله به محمدا ﷺ من الكتاب والحكمة، ولا تخلطه بغيره، ولا تلبس الحق بالباطل كفعل أهل الكتاب، فإن الله سبحانه أكمل لنا الدين، وأتم علينا النعمة، ورضي لنا الإسلام دينا، وقد قال النبي ﷺ: «تركتكم على البيضاء ليلها كنهارها لا يزيغ عنها بعدي إلا هالك» وقال عبدالله بن مسعود -رضي الله عنه-: خطّ لنا رسول الله ﷺ خطا، وخط خطوطا عن يمينه وشماله، ثم قال: «هذا سبيل الله، وهذه السبل على كل سبيل منها شيطان يدعو إليه، ثم قرأ قوله تعالى: ﴿وأن هذا صراطي مستقيما فاتبعوه، ولا تتبعوا السبل فتفرق بكم عن سبيله﴾(الأنعام:١٥٣) وجماع ذلك بحفظ أصلين:

أحدهما: تحقيق ما جاء به الرسول ﷺ فلا يُخلط بما ليس منه من المنقولات الضعيفة، والتفسيرات الباطلة، بل يعطى حقه من معرفة نقله، ودلالته.

والثاني: أن لا يعارض ذلك بالشبهات لا رأيا ولا رواية...)[4] اهـ.

ولا بد لنا قبل الخوض في نقد الحافظ ابن تيمية -رحمه الله- لمتون الأحاديث دراية أن نعرّف النقد لغة واصطلاحا، مختصرا في ذلك قدر المستطاع.

---

(١) راجع مجموعة الرسائل الكبرى (ج١/ ص٢٨٣) والوصية الكبرى لشيخ الإسلام ابن تيمية (ص٧-٢٠) تحقيق بدر البدر، وعنه نقله القاسمي في قواعد التحديث (ص١٧٩) كما رأى شيخ الإسلام وجوب التمييز بين الصحيح والضعيف في رسالة الجواب الباهر في مجموع الفتاوى (ج٢٧/ ص٣١٥-٣١٦)

(٢) انظر الرد على البكري (ص١٧)

(٣) وقد أكثر شيخ الإسلام بذكر هذا المبدأ في منهاج السنة.

(٤) انظر مجموع الفتاوى (ج١٥/ ص١٥٥-١٥٦)

المبحث الأول
نقده لمتون السنة دراية

النقد في اللغة: الكشف. قال في المصباح: «انتقد كذلك إذا نظرتها لتعرف جيدها وزيفها»[1]. ومعلوم أن المعنى الاصطلاحي لا يبتعد - في غالب الأحيان - عن المعنى اللغوي. ولذا نعني بالنقد هنا بيان مقدار الثقة بالحديث من ناحية تصحيحه أو تضعيفه عن طريق تطبيق الأسس العلمية التي وضعها نقاد الحديث، مع التركيز على دور الإمام ابن تيمية في نقده للأحاديث وخاصة المتون.

قال الإمام السيوطي -رحمه الله-: «رأيت في تذكرة صاحبنا الحافظ جمال الدين سبط ابن حجر: أربعة تعاصروا: التقي ابن دقيق العيد، والشرف الدمياطي، والتقي ابن تيمية والجمال المزي، قال الذهبي: أعلمهم بعلل الحديث والاستنباط ابن دقيق العيد، وأعلمهم بالأنساب الدمياطي، وأحفظهم للمتون ابن تيمية، وأعلمهم بالرجال المزي»[2].

المطلب الأول: أحاديث يوثقها ابن تيمية أو يردّها - متناً - بالعرض على ظاهر القرآن

قال تعالى: ﴿ولو كان من عند غير الله لوجدوا فيه اختلافاً كثيراً﴾ (النساء: ٨٢) وكما أن القرآن وحيٌ مقروء، فكذلك السنة وحي ولكن غير متلوة، ولا يمكن بحال أن يتعارض الوحيان، بشرط أن ينقل الحديث الأثبات عن رسول الله ﷺ، بل الأحاديث الصحيحة لا تتعارض مع صريح العقول، وهذا هو موضوع

(١) المصباح المنير للفيومي: ص٢٣٧.

(٢) تدريب الراوي للسيوطي: جـ٢/ ٤٠٥، دار نشر الكتب الإسلامية - لاهور -

كتاب شيخ الإسلام ابن تيمية: «درء تعارض العقل والنقل».

إلا أن هناك شبهات تقوم لدي بعض العلماء تجعلهم يرون تعارض بعض الأحاديث مع ظاهر القرآن أو السنة أو المعقول. وفي هذا المطلب نورد بعض الأحاديث التي يوثقها ابن تيمية عرضاً على ظاهر القران الكريم ثم التي يردها، وروى الإمام مسلم عن أبي موسى الأشعري -رضي الله عنه- قال: «خطبنا رسول الله ﷺ فبين لنا سنتنا وعلمنا صلاتنا فقال: أقيموا صفوفكم ثم ليؤمكم أحدكم فإذا كبر فكبروا وإذا قرأ فأنصتوا»[1]. ويرد بعض الفقهاء وخاصة الشافعية حيث يقولون: إن قوله: «وإذا قرأ فأنصتوا» زيادة غير محفوظة[2]، ولكن الإمام ابن تيمية يرى أن ماورد في الحديث «وإذا قرأ فأنصتوا» ثابت ومطابق للقرآن الكريم، وأنه لو لم يرد بها حديث صحيح لوجب العمل بالقرآن.

ثم يبين ابن تيمية مطابقة هذا الحديث بالقرآن حيث يقول:

١- إن الله تعالى قال: ﴿وإذا قرئ القرآن فاستمعوا له وأنصتوا لعلكم ترحمون﴾ (الأعراف: ٢٠٤) وقد استفاض عن السلف أنها نزلت في القراءة في الصلاة[3].

٢- إن الأمر بالاستماع والإنصات عام، فإما أن يختص بالقراءة في

---

(١) الحديث أخرجه الإمام مسلم في صحيحه، كتاب الصلاة، باب التشهد في الصلاة (ج٢/ ص١٤-١٥) طبعة دار الآفاق الجديدة- بيروت، وابن ماجه في سننه كتاب إقامة الصلاة، باب إذا قرأ الإمام فأنصتوا، رقم ٨٤٧ (ج١/ ٤٦٢). والبيهقي في السنن الكبرى (ج٢/ ص١٥٦) والبخاري في جزء القراءة (ص٦٥) والمسمى خير الكلام في القراءة خلف الإمام للإمام البخاري، طبع مكتبة الإيمان في المدينة المنورة، وقال شيخ الإسلام على هذه الزيادة في كلام له: (لكن بعض الرواة زاد فيه على بعض، فمنهم من لم يذكر قوله «وإذا قرأ فأنصتوا» ومنهم من ذكرها وهي زيادة من الثقة، لا تخالف المزيد، بل توافق معناه، ولهذا رواها مسلم في صحيحه)

(٢) انظر(شرح المهذب للنووي جـ٣/ ص٣٢٦، طبع مكتبة الإرشاد) جدة، تحقيق محمد نجيب المطيعي، بدون تاريخ.

(٣) انظر مجموع الفتاوى (ج٢٣/ ص٢٦٩).

الصلاة أو بالقراءة في غير الصلاة، أو يعمهما، وكونه مختصاً بالقراءة خارج الصلاة باطل قطعاً، لأنه لم يقل أحد من المسلمين أنه يجب الاستماع خارج الصلاة ولايجب في الصلاة.

وإذا كان الأمر يعمهما فإن استماع المستمع إلى قراءة الإمام الذي يأتم به ويجب عليه متابعته أولى من استماعه إلى قراءة من يقرأ خارج الصلاة»[1].

٣- لو كانت القراءة لما يقرأ الإمام أفضل من قراءته لما زاد على الفاتحة، وهذا لم يقل به أحد[2].

٤- إن المصلحة الحاصلة له بالقراءة يحصل بالاستماع ما هو أفضل منها بدليل استماعه لما زاد على الفاتحة، فلولا أنه يحصل له بالاستماع ما هو أفضل من القراءة لكان الأولى أن يفعل أفضل الأمرين وهو القراءة وهذا المعنى موجود في الفاتحة وغيرها، فالمستمع لقراءة الإمام يحصل له أفضل مما يحصل بالقراءة، وحينئذ فلا يجوز أن يؤمر بالأدنى وينهى عن الأعلى[3].

هذه هي وجوه مطابقة الحديث للقرآن عند ابن تيمية، وللشافعية أيضاً إجابات عن هذه الأوجه لايتسع لها المقام، ولكن على سبيل الإشارة لا البسط مثلا أجابوا عن الوجه الأول حيث قالوا:

أ: إن المستحب للإمام أن يسكت بعد الفاتحة قدر ما يقرأ المأموم الفاتحة حتى لايمنع المأموم من قراءة الفاتحة التي لا تصح صلاة إلا بها.

ب: إن القراءة التي يؤمر بالإنصات لها في السورة، و كذا الفاتحة إذا سكت الإمام بعدها، يقول الإمام النووي: وهذا إذا سلمنا أن المراد بالآيةحيث قرئ القران وهو الذي أعتقد رجحانه لاشتمالها عليه[4].

وكما يوثق ابن تيمية أحاديث عرضاً على الكتاب، فكذلك يضعفها،

---

(١) انظر مجموع الفتاوى (ج٢٣/ ص٢٦٩).

(٢) المرجع السابق نفس الجزء (ص٢٧١).

(٣) المرجع السابق نفس الجزء (ص٢٧١).

(٤) انظر شرح المهذب للنووي، (ج٣/ ص٣٢٦).

ويجعل الحكم في كلتا الحالتين الكتاب الحكيم فيعتبر تلك المخالفة دليلاً على الانقطاع الباطني مما يدل على نسخ الحديث أو نسيان الراوي أو كذبه. فمن تلك الأحاديث ما روى من أن رسول الله ﷺ قال: «سب أصحابي ذنب لا يغفر»[1]. ذهب الإمام ابن تيمية إلى أن هذا الحديث كذب على رسول الله ﷺ موضوع، واستدل على وضعه بالنقاط الآتية:

١- أن هذا الحديث مخالف للقرآن الكريم، وذلك لقوله تعالى في حق التائبين: ﴿**قل يا عبادي الذين أسرفوا على أنفسهم لاتقنطوا من رحمة الله إن الله يغفر الذنوب جميعاً إنه هو الغفور الرحيم**﴾ (الزمر:٥٣)، وقال أيضاً في حق غير التائبين: ﴿**إن الله لا يغفر أن يشرك به و يغفر ما دون ذلك لمن يشاء**﴾ (النساء:٤٨)،

---

(١) انظر كشف الخفاء (ج١/ص٤٤٤) حديث رقم ١٤٤٥، ونقل عن ابن تيمية أنه موضوع.

وهذا الحديث الموضوع، حكم عليه شيخ الإسلام ابن تيمية بأنه كذب على رسول الله ﷺ لم يروه أحد من أهل العلم ولا هو في شيء من كتب المسلمين المعتمدة، وعنه أورده كل من: السيوطي في ذيل الموضوعات (ص٢٠٣) طبع الهند، سنة ١٣٠٣هـ. ومرعي الكرمي الحنبلي في الفوائد الموضوعة في الأحاديث الموضوعة (رقم ١٤٥) تحقيق محمد لطفي الصباغ- طبع المكتب الإسلامي- بيروت. وملا على القاري في الأسرار المرفوعة في الأحاديث الموضوعة (ص٢١٣) تحقيق محمد لطفي صباغ، طبع مؤسسة الرسالة- بيروت، وكذلك كتابه المصنوع في معرفة الحديث الموضوع (ص١١٠) تحقيق عبدالفتاح أبو غدة، ط/ الثانية مؤسسة الرسالة عام ١٣٩٨هـ، ومكتب المطبوعات الإسلامية بحلب.

- والعجلوني في كشف الخفاء (ج١/ص٤٤٤) حديث رقم ١٤٤٥، واسم كتابه: كشف الخفاء ومزيل الألباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس، طبع دار إحياء التراث العربي- بيروت، الطبعة الثالثة سنة ١٥٣١هـ.

- وابن عراق في تنزيه الشريعة (ج١/ص٣٢٠) تحقيق عبدالوهاب عبداللطيف وعبد الله الصديق، طبع مكتبة القاهرة بمصر (١٣٧٨هـ) وابن عراق هو أبو الحسن علي بن محمد بن عراق الكناني (ت٦٩٣هـ)

- ومحمد بن طاهر بن علي الهندي الفتني في تذكرة الموضوعات (ص٩٢) نشر الشيخ عبدالجليل السامرودي عام (١٣٤٢هـ-١٣٤٣هـ) المطبعة المنيرية بمصر.

- والشوكاني في الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة (ص٣٨٦) تحقيق عبدالرحمن بن يحيى المعلمي اليماني، مطبعة السنة المحمدية بمصر سنة ١٣٨٠هـ - ١٩٦٠م.

وقد حكم بالوضع على الحديث ابن الصلاح في فتاواه (ص٢٥) المشهورة: بفتاوى ابن الصلاح في التفسير والحديث والأصول والعقائد، طبع المطبعة المنيرية سنة ١٣٤٨هـ.

وعلى ذلك يكون سب الصحابة من الذنوب التي يمكن أن يغفرها الله تعالى سواء تاب صاحب الذنب أو لم يتب.

٢- أنه مخالف للسنة، لأن الكفار قبل إسلامهم كانوا يسبون النبي ﷺ ويقولون: هو ساحر أو شاعر أو مجنون...، ولقد تاب الله على من تاب منهم، وبعضهم أسلم وحسن إسلامه وبايع المصطفى -صلوات ربي وسلامه عليه-.

٣- لايصح الاحتجاج بهذا الحديث لأن سب الصحابة حق للآدمي، لأن المستحل لسبهم يعتقد سبهم ديناً، فإذا تاب وصار يحبهم ويثني عليهم ويدعو لهم، محا الله سيئاته بالحسنات[1]

المطلب الثاني: أحاديث يوثقها أو يضعفها ابن تيمية بالعرض على المشهور من السنة

وفي هذا المطلب نبرز جهد شيخ الإسلام ابن تيمية في عرض الأحاديث التي صحت عنده أو لم تصح على السنة، ليزيل الشبهات التي قامت حولها.

أولاً: الأحاديث التي يوثقها: من هذه الأحاديث: حديث قضاء رسول الله ﷺ بالشاهد واليمين. لقد ضعف علماء الأحناف هذا الحديث بعد أن عرضوه على أحاديث أخر، ومن ذلك ماروي عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن النبي ﷺ قال: «البينة على المدعي واليمين على المدعى عليه» وفي رواية «على من أنكر»[2].

---

(١) انظر مجموع الفتاوى (ج٣/ ص٢٩٠-٢٩٢)، و(ج١١/ ص٣٨١)، وانظر كذلك الفتاوى الكبرى (ج٢/ ص٢٩٢) وحكم عليه شيخ الإسلام في أكثر من موضع بأنه كذب باتفاق أهل العلم بالحديث وأنه مخالف للقرآن والسنة والإجماع، وذلك في مجموع الفتاوى (ج٧/ ص٦٨٣) و(ج٤/ ص٥٤١) و(ج٤/ ص٥٢٨) وأحاديث القصاص رقم (٤٠)، (ص٧٥).

(٢) أخرجه الترمذي في الأحكام -باب ما جاء في أن البينة على المدعي واليمين على المدعى عليه، وقال: هذا حديث في إسناده مقال. ولكن الحديث له شاهد عند مسلم في كتاب الأيمان، وأبي داود في كتاب الأيمان والنذور- باب التغليظ في الأيمان الفاجرة. أخرجه بهذا اللفظ الحافظ الدارقطني في الحدود (ج٣/ ص١١٠-١١١)=

يقول السرخسي: وهذا وإن كان من أخبار الآحاد فقد تلقته العلماء بالقبول والعمل به، فصار في حيز التواتر[1]. ولكن الإمام ابن تيمية يضعف الحديث الذي عول عليه الأحناف ويقول:

١- ليس إسناده في الصحة والشهرة مثل غيره ولارواه عامة أهل السنن المشهورة، ولاقال بعمومه أحد من علماء الملة إلا طائفة من فقهاء الكوفة، مثل أبي حنيفة وغيره -رحمهم الله تعالى-.

٢- يمثل ابن تيمية في المسألة مارواه مسلم في صحيحه عن ابن عباس

=من حديث أبي هريرة، وعبد الله بن عمرو بن العاص بزيادة في آخره «إلا في القسامة» وفي كلا الإسنادين «مسلم بن خالد الزنجي» وهو ضعيف. نعم أخرج البخاري في الرهن (ج٥/ ص١٤٥) وفي الشهادات (ج٥/ ص٢٨٠) ومسلم في الأقضية (ج٣/ ص١٣٣٦) من حديث ابن عباس بلفظ: «إن رسول الله ﷺ قضى أن اليمين على المدعى عليه» وأخرج البخاري في تفسير آل عمران (ج٨/ ص٢١٣) ومسلم في الأقضية (ج٣/ ص١٣٣٦) من حديث ابن عباس أيضا بلفظ «لو يعطى الناس على دعواهم لادعى ناس دماء رجال وأموالهم، ولكن اليمين على المدعي عليه» ولفظ البيهقي في السنن الكبرى (ج١٠/ ص٢٥٢): «لكن البينة على المدعي واليمين على من أنكر» وقال الحافظ في الفتح (ج٥/ ص٢٨١): إسناده حسن، وراجع للتفصيل: السنن الكبرى (ج١٠/ ص١٦٧-١٧٥) وفتح الباري (ج٥/ ص٢٨٠-٢٩٢) وقال الشيخ ابن ضويان في منار السبيل: هذه قطعة من حديث خرجه النووي عن ابن عباس وقال محقق الكتاب ومخرجه الشيخ الألباني: (صحيح وقد مضى تخريجه برقم ٢٦٤١، وأن بعض أسانيده صحيح، وقد حسنه النووي في الأربعين له (الإرواء رقم ٢٦٨٥، ورقم ٢٦٤١) ذكر الألباني لفظ الحديث: قول النبي ﷺ «اليمين على المدعى عليه» وقال: صحيح، وقال: وهو من حديث عبدالله بن عباس -رضي الله عنهما- أن النبي ﷺ قال: «لو يعطى الناس بدعواهم لادعى ناس دماء الرجال، وأموالهم، ولكن اليمين على المدعى عليه». والحديث أخرجه أحمد (ج٢/ ص٣١١) والبخاري (ج٥/ ص١٤٥-٢٨٠، ومسلم (ج٣/ ص١٣٣٦) والبيهقي (ج١٠/ ص٢٥٢) وأخرج البخاري ومسلم وأبو داود، والترمذي والبيهقي عن ابن عباس بلفظ: «أن رسول الله ﷺ قضى باليمين على المدعى عليه» والحديث خرجه الألباني في إرواء الغليل وبسط في تخريج طرقه فليراجع للتفصيل، وقد نص شيخ الإسلام نفسه على تواتر أحاديث المدعى عليه، وذلك في مجموع الفتاوى (ج٤/ ص٤٢٥) حيث قال: «...كما تواتر عند الخاصة من أهل العلم عنه: «الحكم بالشفعة» وتحليف المدعى عليه وأمثال ذلك من الأحكام التي ينازع فيها أهل البدع».

(١) انظر المبسوط للإمام محمد بن أحمد بن سهل السرخسي، (ت٤٣٨هـ) (ج١٧/ ص٢٨)، طبع دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت، الطبعة الثانية.

«أن النبي ﷺ قضى بشاهد ويمين»[1]. وكذلك أن الأنصار لما اشتكوا إلى رسول الله ﷺ لأجل قتيلهم الذي قتل بخيبر، قال لهم: «أتحلفون خمسين يميناً وتستحقون قاتلكم»[2].

---

(١) انظر صحيح مسلم بشرح النووي، كتاب الأقضية - باب وجوب الحكم بشاهد ويمين، رقم (١٧١٢).

(٢) أخرجه البخاري في ٧٨-كتاب الأدب، ٩٠-باب إكرام الكبير (رقم ٦١٤٣، ص١٣٠٣)، عن رافع بن خديج وسهل بن أبي خيثمة، ومسلم في كتاب القسامة - باب القسامة. وانظر مجموع الفتاوى (ج٣٥/ ص٣٩١-٣٩٢)

والحديث من رواية ابن عباس أخرجه كل من: مسلم في صحيحه، كتاب الأقضية، باب القضاء باليمين والشاهد (رقم٤٤٤٧) وأحمد في المسند برقم (٢٤٨، ٣١٥، ٣٢٣) ترقيم أحمد شاكر، وأبو داود في كتاب الأقضية، باب القضاء باليمين والشاهد (رقم ٣٦٠٨-٣٦٠٩) وابن ماجه في الأحكام، باب القضاء بالشاهد واليمين، (رقم ٢٣٧٠، ج٣/ ص١٢٢) والنسائي في الكبرى كما في تحفة الأشراف (برقم ٦٢٩٩)، والطحاوي في شرح معاني الآثار (ج٢/ ص٢٨٠) تحقيق محمد زهري النجار، طبع دار الكتب العلمية، بيروت، والتي هي مصورة عن الطبعة الأولى المصرية، وابن الجارود عبدالله بن علي النيسابوري (ت٣٠٧هـ) في المنتقى (رقم ١٠٠٦) نشر المكتبة الأثرية باكستان، والبيهقي في السنن الكبرى (ج١٠/ ص١٦٧) والإمام الشافعي في المسند (برقم ١٤٠٢) الطبعة الأولى لدار الكتب العلمية، بيروت، عام ١٤٠٠هـ. وقال شيخ الإسلام -رحمه الله- عن طرق هذا الحديث -بعد ذكر رواية ابن عباس الصحيحة في مسلم (مجموع الفتاوى، ج٣٥/ ص٣٩١) «رواه الترمذي وابن ماجه من حديث جابر، ورواه أبو داود والترمذي وابن ماجه من حديث أبي هريرة، وروى ذلك عن النبي من وجوه كثيرة».

أما حديث جابر فقد أخرجه الترمذي في الأحكام، باب ما جاء في اليمين مع الشاهد (برقم١٣٤٤) وابن ماجه في الأحكام (ج٣/ ص١٢٢) رقم (٢٣٦٩) ثم رواه الترمذي بسنده عن جعفر بن محمد عن أبيه مرسلا، وقال: هذا أصح.

أما حديث أبي هريره فقد رواه أبو داود في الأقضية باب القضاء باليمين والشاهد (برقم ٣٦١٠، ٣٦١١) والترمذي، كتاب الأحكام، باب ما جاء في اليمين مع الشاهد، وقال: حسن غريب، وابن ماجه في الأحكام (برقم ٢٣٦٨) (ج٣/ ص١٢١)

قال الترمذي: وفي الباب عن علي، وجابر، وابن عباس، وسُرَّق، وذكر حديث علي في الباب، وحديث سرق: «أن رسول الله ﷺ أجاز شهادة الرجل ويمين الطالب» أخرجه ابن ماجه برقم (٢٣٧١، ج٣/ ص١٢٢) في الأحكام، والبيهقي (ج١٠/ ص١٧٢-١٧٣) عند رجل من أهل مصر عند سُرَّق به، وقال البوصيري في الزوائد: (القادمي مجهول، ولم يخرج لسُرَّق هذا الحديث الذي أخرجه المصنف) (ج٣/ ص١٢٢-١٢٣) والحديث أشار إليه ابن حجر في الإصابة (ج١٢/ ص٢١)، وأخرج الترمذي بعد رواية حديث أبي هريرة، قال ربيعة بن=

ومنها: الحديث الذي رواه مسلم في صحيحه عن أبي موسى قال: «إنما جعل الإمام ليؤتم به، فإذا كبر فكبروا، وإذا قرأ فأنصتوا»[1].

وليعلم أن قوله: «وإذا قرأ فأنصتوا» زيادة صححها مسلم وضعفها غيره، أمثال علماء الشافعية، فإنهم يقولون: مع فرض ثبوت الحديث فإنه منسوخ بحديث العلاء بن عبدالرحمن أنه سمع أبا السائب مولى هشام بن زهرة يقول: سمعت أبا هريرة يقول: قال رسول الله ﷺ: «من صلى صلاة لم يقرأ فيها بأم القرآن فهي خداج فهي خداج فهي خداج، قال: قلت يا أبا هريرة إني أحياناً أكون وراء الإمام، قال فغمز ذراعي وقال: اقرأ بها يا فارسي في نفسك»[2]. أما الإمام ابن تيمية فإنه يقوي الحديث عرضاً على المشهور من

=عبدالرحمن: وأخبرني ابن سعد بن عبادة، قال: وجدنا في كتاب سعد: أن النبي ﷺ قضي باليمين مع الشاهد. وأخرجه الدارقطني (ج/ص١٢٤) والبيهقي (ج١/ ص١٧١) وقال: والعمل على هذا عند بعض أهل العلم من أصحاب رسول الله ﷺ وغيرهم، رأوا أن اليمين مع الشاهد الواحد جائز في الحقوق والأموال، وهذا قول مالك بن أنس والشافعي وأحمد وإسحاق، وقالوا: لا يقضي باليمين مع الشاهد الواحد إلا في الحقوق والأموال، ولم ير بعض أهل العلم من أصحاب الكوفة، وغيرهم أن يقضي باليمين مع الشاهد الواحد، والحديث أورده الكتاني أبو الفيض جعفر الحسني الإدريسي في المتناثر من الحديث المتواتر (ص١٩٠) طبع دار الكتب العلمية بيروت عام (١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م)

(١) صحيح مسلم كتاب الصلاة - باب التشهد في الصلاة، وقد مرّ تخريجه في هذا المبحث.

(٢) انظر تنوير الحوالك شرح موطأ مالك للسيوطي، (ج١/ ص١٠٧) طبع بهامش الموطأ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر الطبعة الأخيرة سنة١٣٧٠هـ-١٩٥١م، والحديث اخرجه الإمام مسلم (ج١٢/ ص٩-١٠) في كتاب الصلاة، باب وجوب قراءة الفاتحة في كل ركعة، حديث رقم (٨٧٧) وأبو داود (رقم ٨١٩-٨٢٠-٨٢١) في كتاب الصلاة، باب من ترك في صلاته بفاتحة الكتاب حديث رقم (٨٢١) والترمذي (برقم ٩٥٣) في كتاب تفسير القرآن، باب ومنه سورة فاتحة الكتاب، وعبد الرزاق في المصنف برقم (٢٧٦٧) (٢٧٦٨) وبدون الحديث القدسي برقم (٢٧٤٤) وابن ماجه برقم (٢/٨٣٨)، كتاب إقامة الصلاة، ١-باب القراءة خلف الإمام(ج١/ ص٤٥٨) والنسائي (ج١/ ص١٣٥-١٣٦) في كتاب الافتتاح، باب ترك قراءة "بسم الله الرحمن الرحيم" في فاتحة الكتاب، حديث رقم ٩٠٨وابن خزيمه برقم (٤٨٩) والبخاري في جزءالقراءة (برقم ٧٢، ٧٣، ٧٤، ٧٩) والبيهقي في جزئه (برقم ٥٢ - ٨٦) والحميدي في مسنده برقم (٩٧٣-٩٧٤) والبيهقي في السنن الكبرى (ج٢/ ص١٦٧٤٠٢٣٨) ومالك في الموطأ=

السنة، ويستدل على ذلك بما يلي:

١- قال جماهير السلف من الصحابة والتابعين لهم بإحسان: قراءة الإمام قراءة للمأموم، ودليلهم في ذلك حديث رسول الله ﷺ: «من كان له إمام فقراءة الإمام له قراءة»[١].

=(ج٩١/ ص٨٤ - ٨٥) والبغوي في شرح السنة (برقم (٥٧٨) عن أبي هريرة - رضي الله عنه. وانظر تحفة الأشراف حديث رقم ١٤٩٣٥.

(١) انظر مجموع الفتاوى (ج٢٣/ ص٣٢٣-٣٢٥) قال شيخ الإسلام ابن تيمية: (هذاالحديث روى مرسلا، ومسندا لكن أكثر الأئمة الثقات رووه مرسلا عن عبدالله ابن شداد عن النبي ﷺ وأسنده بعضهم، ورواه ابن ماجه مسندا، وهذا المرسل قد عضده ظاهر القرآن والسنة، وقال به جماهير أهل العلم من الصحابة والتابعين ومرسِله من أكابرالتابعين، ومثل هذا المرسل يحتج به باتفاق الأئمة الأربعة وغيرهم، وقد نص الشافعي على جواز الاحتجاج بمثل هذا المرسل) اهـ.

يقول الباحث:

أما رواية الحديث مرسلا فقد أخرجه كلٌ من: الدارقطني في السنن (ج١/ ص٣٢٥) وقال: وهو الصواب - يعني مرسلا - وابن عدي في الكامل (ج٧/ ص٢٤٧٧) وعبد الرزاق في المصنف (برقم ٢٧٩٧) والطحاوي في شرح معاني الآثار (ج١/ ص٢١٧) والبيهقي في السنن الكبرى (ج٢/ ص١٦٠) وهو حسن لغيره.

وأما روايته مسندا فقد أخرجها كل من: ابن ماجه في السنن كتاب الصلاة، باب إذا قرأ الإمام فأنصتوا (حديث رقم ٨٥٠، ج١/ ص٤٦٣)، والترمذي، أبواب الصلاة، باب ما جاء في ترك القراءة خلف الإمام إذا جهر الإمام بالقراءة (ج٢/ ص١٢١-١٢٦) وابن أبي شيبة في المصنف (ج١/ ص٣٧٦) وصحح بعض طرقه البوصيري في مصباح الزجاج (رقم ٣١٣) والزيلعي في نصب الراية (ج٢/ ص٦-٢١) والدارقطني (ج١/ ص٣٢٣-٣٢٥) وابن عدي في الكامل (ج٢/ ص٥٤٢، ٧٠٦) (ج٦/ ص٢١٠٧) (ج٧/ ص٢٤٧٧-٢٤٧٨) والبيهقي في السنن الكبرى (ج٢/ ص١٥٩-١٦٠) وأحمد (ج٣/ ص٣٣٩) وشرح معاني الآثار (ج١/ ص٢١٧) وأبو نعيم في الحلية (ج٧/ ص٣٣٤) وابن الجوزي في العلل المتناهية (ج١/ ص٤٢٧-٤٢٩) طبعة دار الكتب العلمية بيروت، عن جابر وابن عمر، والبيهقي في كتاب القراءة خلف الإمام (ص١٤٧) بتحقيق أبي هاجر، وهو حديث حسن، وأسانيده كلها ضعيفة كما بينها الدارقطني في سننه (ج١/ ص٣٢٥) والحافظ ابن حجر في الفتح (ج٢/ ص٢٤٢) وابن عدي في الكامل في الأماكن المذكورة، وانظر تحقيق الشيخ الألباني في الإرواء، حديث رقم (٥٠٠) فقد كفى ووفى، وأعطى المقام حقه وبيّن أنه حسن الإسناد.

قال الذهبي في «الموقظة في علم مصطلح الحديث» بتحقيق أبي غدة (ص٣٩) الناشر: مكتب المطبوعات الإسلامية بحلب، الطبعة الأولى سنة ١٤٠٥هـ: (فإن المرسل إذا صح إلى تابعي كبير، فهو حجة عند خلق من الفقهاء) اهـ. يقول=

٢- روى أبو داود والترمذي والنسائي من طريق مالك بن أنس عن الزهري عن ابن أكيمة الليثي عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ انصرف من صلاة جهر فيها فقال: «هل قرأ معي أحد منكم آنفاً ؟ فقال رجل نعم يا رسول الله، قال: «إني أقول مالي أنازع القرآن ؟ قال: فانتهى الناس عن القراءة مع رسول الله ﷺ فيما جهر فيه النبي -عليه الصلاة والسلام- بالقراءة في الصلوات حين سمعوا ذلك من رسول الله ﷺ »[1].

واختلف العلماء في قوله: « فانتهى الناس» هل هو من كلام ابن أكيمة؟ أو هو من كلام الزهري؟ وشيخ الإسلام ابن تيمية ممن يرى أنه من كلام الزهري، ولكنه يقول[2]: (إن الصحابة لم يكونوا يقرؤون في الجهر مع النبي ﷺ لأن الزهري من أعلم أهل زمانه، وقراءة الصحابة إذا كانت مشروعة - واجبة كانت أو مستحبة- تكون من الأحكام العامة التي يعرفها عامة الصحابة والتابعين لهم بإحسان فيكون الزهري من أعلم الناس بها، فلو لم يبينها

=الباحث معلقا: وهذا بشروط كما بينها الإمام الشافعي في كتابه «الرسالة» (ص٤٦١) فلينظر هناك.

(١) اخرج الحديث كل من: أبو داوود في السنن، كتاب الصلاة، باب من كره القراءة بفاتحة الكتاب إذا جهر الإمام (رقم ٨٢٦، ٨٢٧، ج١/ ص٥١٦-٥١٨) والترمذي في الجامع، أبواب الصلاة، باب ما جاء في ترك القراءة خلف الإمام إذا جهر الإمام (برقم ٣١٢، ج٢/ ص١١٨) وقال: هذا حديث حسن، وصححه العلامة أحمد شاكر. والنسائي في السنن، كتاب الافتتاح، باب ترك القراءة خلف الإمام فيما جهر به (رقم ٩١٨، ج١/ ص١١١) وابن ماجه، كتاب إقامة الصلاة، باب إذا قرأ الإمام فانصتوا (ج١/ ص٤٦٣، حديث رقم ٨٤٨/ ٣) ومالك في الموطأ (ج١/ ص٨٦، حديث رقم ٤٤) والبغوي في شرح السنة (برقم ٦٠٧) وابن حبان (رقم ٤٥٤، ٤٥٥، ٤٥٦) موارد، والحميدي في مسنده (رقم ٩٥٣) والهمذاني في الاعتبار (٩٩، ١٠٠، ١٠١) والبيهقي في السنن (ج٢/ ص١٥٧) والبخاري في جزء القراءة (ص٩٦، ٩٨، ٢٦٢) وعبد الرزاق في المصنف (رقم ٢٧٩٥، ٢٧٩٦) وشرح معاني الآثار (ج١/ ص٢١٧) والإمام أحمد في المسند (ج٢/ ص٢٤٠، ٢٨٤، ٢٨٥، ٣٠١، ٣٠٢، ٤٨٧) وابن أبي شيبة في المصنف (ج١/ ص٣٧٥). وانظر صفة صلاة النبي ﷺ من التكبير إلى التسليم كأنك تراها، للشيخ العلامة محمد ناصر الدين الألباني (ص٩٤) الطبعة الخامسة عشرة، طبع المكتب الإسلامي بيروت، عام ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م

(٢) انظر مجموع الفتاوى (ج٢٣/ ص٢٦٥-٢٧٨) و(ج٢٣/ ص٣١٨، ٣١٩) والفتاوى الكبرى (ج٢/ ص١٦٩-١٧٨).

لاستدل بذلك على انتفائها، فكيف إذا قطع الزهري بأن الصحابة لم يكونوا يقرؤون خلف النبي ﷺ في الجهر»[1].

٣- جاء في الرواية عن ابن مسعود وزيد بن ثابت وهما فقيها أهل المدينة وأهل الكوفة من الصحابة تنبيه على أن المانع للمأموم عن القراءة هو الإنصات لقراءة الإمام. أما الشافعية- وهم يرون أن قراءة أم الكتاب واجبة- فإنهم يجيبون بأجوبة كثيرة، منها:

أنه إذا كان كلا الحديثين - الذي نهى عن القراءة والذي أمر بالقراءة- قد رواهما أبو هريرة فإنه يتبين لنا أن حديث العلاء هو المتأخر، ولا يحتمل أن يكون حديث ابن أكيمة الناسخ، ثم يأمر أبو هريرة أن يعمل بالمنسوخ، وهو الذي رواهما معاً.

أن حديث العلاء القائل: «كل صلاة لم يقرأ فيها بأم القرآن فهي خداج» يشمل القراءة في الجهر وغيره لأن من روى الحديثين عن النبي ﷺ هو أعلم بمعناهما وما أراد النبي ﷺ»[2]. ولذلك رأينا أبا هريرة يقول للعلاء: «اقرأ بها في سرك يا فارسي».

ويقول الباحث: والذي تقرر عند الأصوليين أن الجمع بين الأدلة إذا أمكن أفضل من نسخ بعضها، وعلى هذا فإن حديث «من كان له إمام فقراءة الإمام له قراءة» خاص بالمأموم ولكنه عام في قراءة أي شئ من القرآن أم الكتاب أو غيرها وأن هذا العموم مخصوص بحديث العلاء، وبما ورد عن عبادة بن الصامت -رضي الله عنه-.

قال: «صلى رسول الله ﷺ الصبح فثقلت عليه القراءة، فلما انصرف قال: إني أراكم تقرؤون وراء إمامكم؟! قال: قلنا يا رسول الله: إي والله، قال: «فلا تفعلوا إلا بأم الكتاب فإنه لاصلاة لمن لم يقرأ بها»[3].

---

(١) انظر مجموع الفتاوى لابن تيمية، (ج٢٣/ ص٢٧٥).

(٢) انظر الاعتبار في الناسخ والمنسوخ من الآثار، للحافظ الحازمي، (ص١٠٠).

(٣) الحديث أخرجه أبو داود (رقم ٨٢٣، ٨٢٤، ٨٢٥) والترمذي (رقم ٣١١) في أبواب الصلاة، باب ما جاء في القراءة خلف الإمام، وقال: حديث حسن، وقال: =

يقول الشيخ أحمد شاكر: فلو كان حديث: «من كان له إمام» حديثاً صحيحاً لكانت هذه الروايات دالة على أن المراد به أن قراءة الإمام له قراءة في غير الفاتحة وأن على المأموم أن يقرأ أم الكتاب التي وجبت عليه ركنا من أركان صلاته، ثم يكف عن القراءة وينصت لإمامه فلا ينازعه[1].

ثانيا: ومن الأحاديث التي يضعفها ابن تيمية بالعرض على متون السنة: حديث: «أول ما خلق الله العقل، قال له: أقبل فأقبل ثم قال له: أدبر فأدبر، ثم قال له: وعزتي وجلالي ماخلقت خلقاً أكرم على منك، بك آخذ وبك أعطي وبك أثيب وبك أعاقب». ؟[2]

=روى هذا الحديث الزهري عن محمود بن الربيع عن عبادة بن الصامت عن النبي ﷺ قال: «لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب» وهذا أصح. والنسائي (ج٢/ص١٤١) والبغوي في شرح السنة (رقم ٦٠٦) والطحاوي في شرح معاني الآثار (ج١/ص٢١٥) وأحمد في المسند (ج٥/ص٣١٦، ٣٢٢) وابن حبان (رقم ٤٦٠ موارد)، والحاكم (ج١/ص٢٣٨، ٢٣٩) والدارقطني (ج١/ص٣١٨، ٣٢٠) وحسّنه. وقال شيخ الإسلام في مجموع الفتاوى (ج٢٣/ص٣١٥): عن عبادة بن الصامت - رضي الله عنه- قال: صلى بنا رسول الله ﷺ بعض الصلوات التي يجهر فيها بالقراءة، فالتبست عليه القراءة، فلما انصرف أقبل علينا بوجهه وقال: هل تقرؤون إذا جهرت بالقراءة؟ فقال: بعضنا إنا لنصنع ذلك، قال: فلا، وأنا أقول ما لي أنازع القرآن، فلا تقرؤوا بشيء من القرآن إذا جهرت بالقراءة إلا بأم القرآن. رواه أبو داود واللفظ له والنسائي والدارقطني، وله أيضا (لا يجوز صلاة لا يقرأ الرجل فيها فاتحة الكتاب) وقال: إسناده حسن ورجاله كلهم ثقات. ثم قال: ففي هذا الحديث بيان أن النبي ﷺ لم يكن يعلم هل يقرؤون وراءه بشيء أم لا؟ ومعلوم أنه لو كانت القراءة واجبة على المأموم لكان أمرهم بذلك وإن تأخير البيان عن وقت الحاجة لا يجوز. ولو بيّن ذلك لهم لفعله عامتهم، لم يكن يفعله الواحد أو الاثنان منهم، ولم يكن يحتاج إلى استفهامه، فهذا دليل على أنه لم يوجب عليهم قراءة خلفه حال الجهر. ثم إنه لما علم أنهم يقرؤون نهاهم عن القراءة بغير أم الكتاب. وما ذكر من التباس القراءة عليه تكون بالقراءة معه حال الجهر فإن ما يجب ثقل القراءة والتباسها على الإمام منهي عنه. اهـ.

(١) انظر حاشية الجامع الصحيح للترمذي، للشيخ أحمد شاكر (ج٢/ص١٢٧).

(٢) انظر تاريخ بغداد للحافظ الخطيب البغدادي، (ج٨/ص٣٦٠)، والمقاصد الحسنة (١١٨) وفي تنزيه الشريعة (ج١/ص٢٠٤) وتذكرة الموضوعات للفتني (ص٢٩) والأسرار المرفوعة (ص١٢٤ ٢٨٦ و٤٤١) وكشف الخفاء (ج١/ص٢٤٧) والفوائد المجموعة للشوكاني (ص٤٧٨) والدرر المنثورة (رقم ٣٤٤)، والفوائد الموضوعة للكرمي (ص٨٨) والخلاصة للطيبي (ص٨٦) وسلسلة الأحاديث الموضوعة للألباني (ج١/حديث رقم ١٣) وميزان العمل للغزالي (ص٣٣١) تحقيق سليمان دنيا، طبع=

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية: إن هذا الحديث كذب موضوع عند أهل العلم بالحديث، ولافي شئ من كتب الإسلام المعتمدة، وإنما يرويه مثل داود ابن المحبر وأمثاله من المضعفين في العقل ويعتمد عليه المتفلسفة ومن شابههم.. ويستدل على تضعيف هذا الحديث بالآتي:

١- إن الثابت في السنن أن أول المخلوقات القلم لقوله ﷺ: «أول ما خلق الله القلم فقال له: اكتب فقال: ما أكتب؟ فقال: اكتب مايكون إلى يوم القيامة»[1].

٢- اللفظ المروي مع ضعفه يدل على نقيض ما أرادوا أن يثبتوه من أن العقل أول المخلوقات، فقوله سبحانه: «ماخلقت خلقاً أكرم على منك» يدل على أنه خلق قبله غيره.

٣- في اصطلاح الفلاسفة: أن العقل جوهر قائم بنفسه وعند المسلمين: عرض من الأعراض قائم بغيره والعرض لايقوم إلا بمحل، فيمتنع وجوده قبل وجود المحل[2].

=دار المعارف بمصر ١٩٦٤م، والإحياء (ج١/ ص٨٩) وقال العراقي محققا: رواه الطبراني في الأوسط من حديث أبي أمامة، وأبو نعيم في الحلية (ج٧/ ص٣١٨)

(١) الحديث رواه أبو داود (رقم ٤٧٠٠) من طريق أبي حفصة، قال: قال عبادة بن الصامت، فذكره بلفظ: فقال... ورواه الترمذي في أبواب التفسير، باب ٦٧ تفسير سورة «ن» وقال الترمذي: حديث حسن غريب، رقم (٣٣١٩، ج٥/ ص٤٢٤) وأخرجه ابن أبي عاصم في كتابه السنة (ج١/ ص٤٨-٤٩) وقال محققه: صحيح، وقال الشيخ المحدث ناصر الدين الألباني في تحقيقه لشرح العقيدة الطحاوية (ص٢٦٤): «صحيح» وبيّن ذلك مفصلا في السلسلة الصحيحة (ج١/ حديث رقم ٣٣) وأخرجه الآجري في الشريعة (ص١٧٧) طبع مطبعة السنة المحمدية القاهرة من طريقه بلفظ «فقال له: أجر... وتاريخ الأمم والملوك للطبري (ج١/ ص٣٢) طبع دار المعارف.

(٢) انظر الفتاوى (جـ١٨/ ص٢٣٨، ٣٣٦، ٣٣٨) و(ج١٥/ ص١٥٣) وانظر الرد على المنطقيين (ص٢٧٦-٢٧٨) طبع بومباي بالهند سنة ١٣٦٨هـ - ١٩٤٩م، نشر عبدالصمد شرف الدين الكتبي.

المطلب الثالث: الأحاديث التي يوثقها شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله-أو يضعفها عرضاً على عمل الصحابة والتابعين

يقول كثير من متطلبة العلم الشرعي إن الإمام ابن تيمية خرق إجماع المسلمين في عدد من المسائل وأهمها مسالة الطلاق حيث يقول: إن الطلاق ثلاثاً يقع واحدة، ولهذا فقد أثيرت حول شيخ الإسلام ابن تيمية ضجة كبيرة بسبب موقفه هذا، ولا بد أن نقول:

إن عمدة ابن تيمية في هذا: الحديث الذي يرويه طاووس عن ابن عباس قال: «كان الطلاق على عهد رسول الله ﷺ وأبي بكر وسنتين من خلافة عمر: طلاق الثلاث واحدة، فقال عمر: إن الناس قد استعجلوا في أمر كان لهم فيه أناة فلو أمضيناه عليهم»[1].

ثم إن هذه المسالة من المسائل التي حصل فيها نزاع شديد بين الإمام ابن تيمية وبين بعض العلماء المعاصرين له، ثم من بعدهم، ولذلك جدير بنا أن نتكلم فيها بشيء من التفصيل وأن نوضح حجج الفريقين ووجهات نظرهم.

أما شيخ الإسلام ابن تيمية فتتلخص وجهات نظره فيما يلي:

١- إن القرآن لم يذكر إلا الطلاق الرجعي حيث قال تعالى: **﴿والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء ولايحل لهن أن يكتمن ما خلق الله في أرحامهن إن كن يؤمن بالله واليوم الاخر وبعولتهن أحق بردهن في ذلك إن أرادوا إصلاحاً﴾ (البقرة: ٢٢٨)**.

ثم بدأ ابن تيمية يوضح استدلاله بالآية قائلا: «بين سبحانه أن الطلاق الذي ذكره هو الطلاق الرجعي الذي يكون فيه أحق بردها وهو مرتان، كما إذا قيل للرجل: سبح مرتين أو سبح ثلاث مرات أوسبح مائة مرة، فلابد أن يقول: سبحان الله، سبحان الله، . . . حتى يستوفي العدد، فلو أراد أن يجمل ذلك فيقول: سبحان الله مرتين، أو مائة مرة، لم يكن قد سبح إلا مرة واحدة، والله تعالى لم يقل: الطلاق طلقتان، بل قال (مرتان). فإذا قال

---

(١) الحديث أخرجه مسلم في: كتاب الطلاق - باب الطلاق الثلاث (ج٢/ ص١٠٩٩) حديث رقم (١٥، ١٦، ١٧) من رواية طاووس وأبي الصهباء..

لامرأته: أنت طالق اثنين أوثلاثا أوعشراً أو ألفاً، لم يكن قد طلقها إلا مرة واحدة[1].

٢- لم يحدث أن أحداً على عهد رسول الله ﷺ طلق زوجته ثلاثاً بكلمة واحدة فألزمه الرسول ﷺ بذلك، بل إن الثابت المروي عكس ذلك. روى الإمام أحمد في مسنده عن ابن عباس -رضي الله عنه- أنه قال طلق ركانه بن عبد يزيد -أخو بني المطلب- امرأته ثلاثاً في مجلس واحد فحزن عليها حزناً شديداً، قال: فسأله رسول الله ﷺ: «كيف طلقتها »؟ فقال: طلقتها ثلاثاً، فقال: «في مجلس واحد» ؟ قال: نعم، قال: «فإنما تلك واحدة فارجعها إن شئت»، قال: فراجعها»[2].

ويمنع شيخ الإسلام ابن تيمية أن يكون هناك حديث صحيح أوحسن يقول بأن أحداً طلق على عهد رسول الله ﷺ ثلاثا بكلمة واحدة فألزمه ﷺ بالثلاث، ويقول: «إن الأحاديث التي رويت بإثبات ذلك ضعيفة باتفاق علماء الحديث بل موضوعة، ولا روى في ذلك حديث صحيح ولا حسن، ولا نقل أهل الكتب المعتمد عليها في ذلك شيئا»[3]. أما عن اضطراب الروايات عن إمام أهل السنة أحمد فإن الإمام ابن تيمية يعلل ذلك قائلاً: «إنما عدل أحمد عن حديث ابن عباس لأنه كان يرى أن الثلاث جائزة موافقاً للإمام الشافعي، فأمكن أن يقال: حديث ركانة منسوخ. ولأن الإمام أحمد كان يرى أن حديث ابن عباس معلول لأنه أفتى بخلافه، وهذا علة عنده في إحدي الروايتين عنه، لكن الرواية الأخرى التي عليها أصحابه أنه ليس بعلة، فيلزم أن يكون مذهبه العمل بحديث ابن عباس»[4]. اهـ.

---

(١) انظر مجموع الفتاوى لابن تيمية (جـ٣٣/ ص١٢٠بتصرف) و(ص١٢، ١٣).

(٢) انظر مسند الإمام أحمد (ج١/ ص٢٦٥)، من رواية طاووس، ومن هذا الوجه أخرجه البيهقي (ج٧/ ص٣٩٩).

(٣) انظر مجموع الفتاوى (ج٣٣/ ص١٢)، والفتاوي الكبرى (ج٣/ ص٤٨) ومجموع الفتاوى (ج٣٣/ ص٦٧، ٧٣، ٧٤) والفتاوى الكبرى (ج٢/ ص١١٢، ١١٣)

(٤) انظر مجموع الفتاوى (ج٣٣/ ص١٥) والفتاوى الكبرى (ج٣/ ص٤٩)

«ثم إن هناك رواية أخرى تعضد السابقة لحديث ابن عباس أوردها مسلم عن طاووس أن أبا الصهباء قال لابن عباس: أتعلم إنما كانت الثلاث تجعل واحدة على عهد رسول الله ﷺ وأبي بكر وثلاثا من إمارة عمر؟ فقال ابن عباس: نعم»[١].

٣- إن ما فعله عمر -رضي الله عنه- إنما كان اجتهادا منه عندما رأى الناس قد أكثروا من الثلاث، وأنهم إذا لم يلزموا بها يفعلون المحرم: إما من المداومة على إطلاق الثلاث أو إنهائهم لعقدة النكاح مع بقائه، فما فعله عمر قد يكون من نوع العقوبة أومن نوع التعزير العارض الذي يفعل عند الحاجة[٢]. ويقول العلامة ابن تيمية: (إن الإلزام بالفرقة لمن لم يقم بالواجب مما يسوغ فيه الاجتهاد)[٣].

٤- اجتهاد عمر -رضي الله عنه- منازع فيه من كثير من الصحابة والتابعين، ومن هؤلاء الصحابة: الزبير بن العوام وعبد الرحمن بن عوف، ويذكر أنه روى عن علي وابن مسعود وابن عباس القولان، فكان ابن عباس إذا سئل عن من طلق امرأته ثلاثا يقول له: لو اتقيت الله لجعل لك مخرجاً».

وروى عنه أيضاً أنه كان تارة لايلزم إلا واحدة وكان ابن مسعود يغضب على أهل هذه البدعة ويقول: «أيها الناس من أتى الأمر على وجهه فقد تبين له، وإلا فوالله ما لنا طاقة بكل ما تحدثون»[٤].

ومن التابعين ومن بعدهم يذكر ابن تيمية: «طاووس وخلاّد بن عمرو ومحمد بن إسحاق وأبا جعفر محمد بن علي وابنه جعفر بن محمد[٥]، وعلى

---

(١) أخرجه مسلم في الطلاق، باب الطلاق الثلاث (ج٢/ ص١٠٩٩) رقم (١٥، ١٦، ١٧) من رواية طاووس وأبي الصهباء.

(٢) انظر مجموع الفتاوى (ج٣٣/ ص١٥، ١٦) بتصرف، وانظر (ص٨٤، ٨٥) والفتاوى الكبرى (ج٣/ ص٢١، ٢٥)

(٣) انظر مجموع الفتاوى (ج٣٣/ ص١٦)

(٤) انظر مجموع الفتاوى (ج٣٣/ ص٣٥)

(٥) المصدر السابق (ج٣٣/ ص٨)

ذلك فإن مسألة وقوع الطلقات الثلاث مجموعة، أو في مجلس واحد، مسألة متنازع فيها والله تعالى يقول: ﴿يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولي الأمر منكم، فإن تنازعتم في شيء فردوه إلى الله والرسول إن كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر، ذلك خير وأحسن تأويلاً﴾ (النساء: ٥٩)[١].

---

(١) قال الإمام ابن القيم في إغاثة اللهفان (ج١/ص٣٦) كلاما يدل على رجوع أمير المؤمنين عمر بن الخطاب -رضي الله عنه- عن فتواه السابقة وندمه آخر حياته أن لا يكون رد أمر الطلاق إلى ما كان عليه في عهد النبي ﷺ. وهذا الكلام نصه: «فلما رأى أمير المؤمنين أن الله سبحانه عاقب المطلّق ثلاثا بأن حال بينه وبين زوجته، وحرّمها عليه حتى تنكح زوجا غيره، علم أن ذلك لكراهته الطلاق المحرم، وبغضه له، فوافقه أمير المؤمنين في عقوبته لمن طلق ثلاثا جميعا بأن ألزمه بها، وأمضاها عليه، فإن قيل فكان أسهل من ذلك أن يمنع الناس من إيقاع الثلاث، ويحرّمه عليهم، ويعاقب بالضرب والتأديب من فعله، لئلا يقع المحذور الذي يترتب عليه؟! قيل: نعم لعمر الله، قد كان يمكنه ذلك، ولذلك ندم عليه في آخر أيامه، وودّ أنه كان فعله، قال الحافظ أبو بكر الإسماعيلي في مسند عمر: أخبرنا أبو يعلى حدثنا صالح بن مالك، حدثنا خالد بن يزيد بن أبي مالك عن أبيه قال: قال عمر بن الخطاب -رضي الله عنه-: «ما ندمتُ على شيء ندامتي على ثلاث: أن لا أكون حرمت الطلاق، وعلى أن لا أكون أنكحت الموالي، وعلى أن لا أكون قتلت النوائح» ومن المعلوم أنه رضي الله عنه لم يكن مراده تحريم الطلاق الرجعي، الذي أباحه الله تعالى، وعُلم بالضرورة من دين رسول الله ﷺ جوازه، ولا الطلاق المحرم الذي أجمع المسلمون على تحريمه كالطلاق في الحيض، وفي الطهر المجامع فيه، ولا الطلاق قبل الدخول الذي قال الله تعالى فيه: ﴿لا جناح عليكم إن طلقتم النساء مالم تمسوهن أو تفرضوا لهن فريضة﴾ البقرة، آية ٢٣٦.

هذا كله من أبين المحال أن يكون عمر -رضي الله عنه- أراده، فتعين قطعا أنه أراد تحريم إيقاع الثلاث، فعُلم أنه إنما كان أوقعها لاعتقاده جواز ذلك، ولذلك قال: «إن الناس قد استعجلوا في شيء، كانت لهم فيه أناة، فلو أمضيناه عليهم؟» وهذا كالصريح في أنه غير حرام عنده، وإنما أمضاه لأن المطلّق كانت له فسحة من الله في التفريق، فرغب عما فسحه الله تعالى له إلى الشدة والتغليظ، فأمضاه عمر -رضي الله عنه- فلما تبين له بأخرة ما فيه من الشر والفساد ندم على أن لا يكون حرّم عليهم إيقاع الثلاث، ومنعهم منه، وهذا هو مذهب الأكثرين: مالك وأحمد وأبي حنيفة -رحمهم الله- فرأى عمر أن المفسدة تندفع بإلزامهم به، فلما تبيّن له أن المفسدة لم تندفع بذلك وما زاد الأمر إلا شدة، أخبر أن الأولى كان عدوله إلى تحريم الثلاث، الذي يدفع المفسدة من أصلها، واندفاع هذه المفسدة بما كان عليه الأمر في زمن رسول الله ﷺ وأبي بكر وأول خلافة عمر -رضي الله عنهما- أولى من ذلك كله، ولا يندفع الشر والفساد بغيره البتة، ولا يُصلح الناس سواه... الخ.».

وقد أرشدني إلى هذا التحقيق الفذ -للإمام ابن القيم- مشرفي الأستاذ=

فما تنازع فيه السلف والخلف واجب رده إلى الكتاب والسنة، وليس في الكتاب والسنة ما يوجب الإلزام بالثلاث بمن أوقعها جملة أو بكلمات بدون رجعة»[1]، ويرى شيخ الإسلام ابن تيمية -رضي الله عنه- أن القياس والاعتبار بسائر أصول الشرع يؤيد ذلك، لأن كل عقد يباح تارة ويحرم تارة -مثل البيع والنكاح- إذا فعل على الوجه المحرم لم يكن لازما نافذا كما يلزم الحلال الذي أباحه الله، والطلاق هو مما أباحه الله تارة وحرمه أخرى، فإذا فعل على الوجه الذي حرمه الله ورسوله لم يكن لازما نافذا كما يلزم ما أحله الله ورسوله[2].

هذه هي حجج شيخ الإسلام ابن تيمية في المسألة، ولا شك أن بعضها قوي ومحكم، مع أن بعضاً منها يظهر منه الضعف والتكلف، ولنذكر آراء الجمهور وحججهم حتى يتوازن الموضوع، وهذا من الأمانة العلمية -وهكذا تعلمنا من شيوخنا في الجامعة الإسلامية-.

يرى الجمهور تضعيف حديث طاووس عن ابن عباس أو تأويله اعتماداً على إجماع الصحابة الذي حكاه غير واحد من علماء المذاهب السائرة.

قال أبو الوليد الباجي: (فمن أوقع الثلاث بلفظة واحدة لزمه ما أوقعه من الثلاث، وبه قال جماعة من الفقهاء... والدليل على ما نقوله: إجماع الصحابة لأن هذا روى عن ابن عمر وعمران بن الحصين وعبد الله بن مسعود وابن عباس وعائشة رضي الله عنهم، ولامخالف لهم، وما روى عن ابن عباس في ذلك من رواية طاووس قال فيه بعض المحدثين: «هو وهم» وقد روى ابن طاووس عن أبيه عن ابن وهب خلاف ذلك، وإنما وقع الوهم في التأويل)[3]

=الدكتور محمد إدريس زبير -نفع الله به وجزاه الله عني خير الجزاء-.

(١) انظر مجموع الفتاوى (ج٣٣/ ص١٧)

(٢) المصدر السابق (ج٣٣/ ص١٨)

(٣) انظر المنتقي شرح الموطأ لأبي الوليد سليمان بن خلف بن سعد الباجي الأندلسي (ت٤٩٤هـ) (ج٤/ ص٤٤) كتاب الطلاق، باب ما يجوز إيقاعه من الطلاق، طبع دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الثالثة ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م

وقال ابن الهمام من فقهاء الحنفية مضيفا بعداً آخر للمسألة: «ولاتبلغ عدة المجتهدين الفقهاء من الصحابة أكثر من عشرين: كالخلفاء الأربعة والعبادلة وزيد بن ثابت ومعاذ بن جبل وأنس بن مالك وأبي هريرة رضي الله عنهم جميعاً، وقليل سواهم، والباقون يرجعون إليهم ويستفتونهم وقد أثبتنا النقل عن أكثرهم صريحاً بإيقاع الثلاث ولم يظهر لهم مخالف»[1].

ومما يستدل به الجمهور من الأحاديث على وقوع الثلاث بلفظ واحد، حديث الملاعنة المخرج في صحيح البخاري حيث قال عويمر العجلاني في مجلس الملاعنة: «كذبت عليها إن أمسكتها يارسول الله، فطلقها ثلاثاً قبل أن يأمره رسول الله ﷺ»[2]. وأخرج الطبراني عن سويد بن غفلة -رضي الله عنه- قال: لما مات علي رضي الله عنه جاءت عائشة بنت خليفة الخثعمية امرأة الحسن بن علي فقالت له: لتهنئك الإمارة، فقال لها: تهنئيني بموت أمير المؤمنين انطلقي فأنت طالق، فتقنعت بثوبها وقالت: اللهم إني لم أرد إلا خيراً، فبعث إليها بمتعة عشرة آلاف وبقية صداقها، فلما وضع بين يديها بكت وقالت: متاع قليل من حبيب مفارق، فأخبره الرسول فبكى -رضي الله عنه- وقال: لولا أني أبنت الطلاق لها لراجعتها، ولكني سمعت رسول الله ﷺ يقول: «أيما رجل طلق امرأته ثلاثا عند كل طهر تطليقة أو عند رأس كل شهر تطليقة أوطلقها ثلاثا جميعاً لم تحل حتى تنكح زوجاً غيره»[3]. وقد صحح إسناد هذا الحديث الحافظ ابن رجب الحنبلي بعد أن أورده في كتابه «بيان

---

(١) انظر شرح فتح القدير لابن الهمام الحنفي (ج٣/ ص٤٧٠) الطبعة الأولى لمطبعة مصطفى البابي الحلبي بالقاهرة، عام ١٣٨٩هـ- ١٩٧٠م (وهذا الكتاب من مراجع المذهب الحنفي الهامة والمعتمدة).

(٢) الحديث أخرجه البخاري، في كتاب الطلاق، ٣٠ باب التلاعن في المسجد حديث رقم ٥٣٠٩، ص١١٥٢، طبعة دار السلام- الرياض.

(٣) سنن الطبراني (ج٤/ ص٣١) طبع عالم الكتب، بيروت، بدون تاريخ، والقرطبي في تفسيره الجامع لأحكام القرآن (ج٣/ ص٢٠٢) والسيوطي في جمع الجوامع (برقم٩٥٤٣) طبع مجمع البحوث، بمصر، والدارقطني في السنن (ج٤/ ص٣١) كتاب الطلاق، الطباعة الفنية المتحدة بمصر، عن سويد بن غفلة.

مشكل الأحاديث الواردة في أن الطلاق الثلاث يقع واحدة»[1]. أما الروايات عن فقهاء الصحابة في وقوع الطلاق بلفظة واحدة فكثيرة، منها:

أ- روى مالك في الموطأ أنه بلغه أن رجلا قال لعبد الله بن عباس: «إني طلقت امرأتي مائة تطليقة فماذا ترى علي؟ فقال ابن عباس: طلقت منك لثلاث، وسبع وتسعون اتخذت بها آيات الله هزواً».

ب- وروى أيضاً أنه بلغه أن رجلا جاء إلى عبدالله بن مسعود فقال إني طلقت امرأتي ثماني تطليقات، فقال ابن مسعود: فماذا قيل لك؟ قال: قيل لي: إنها قد بانت منك، فقال ابن مسعود: صدقوا، من طلق كما أمره الله فقد بينه الله له ومن لبس على نفسه لبساً جعلنا لبسه ملصقاً به، لاتلبسوا على أنفسكم ونتحمله عنكم، هو كما يقولون[2].

وفي سنن أبي داود عن مجاهد قال: كنت عند ابن عباس فجاء رجل فقال: إنه طلق امرأته ثلاث، قال: فسكت حتى ظننت أنه رادها إليه، ثم قال: ينطلق أحدكم فيركب الحموقة ثم يقول: يا ابن عباس يا ابن عباس، وإن الله قال: **﴿ومن يتق الله يجعل له مخرجاً﴾ (الطلاق: ٢٠)** وإنك لم تتق الله فلم أجد لك مخرجاً، عصيت ربك وبانت منك امرأتك، وإن الله قال: **﴿يا أيها النبي إذا طلقتم النساء فطلقوهن لعدتهن﴾ (الطلاق: ٢٠)** ثم أورد الإمام أبو داود متابعات لهذا الحديث عن ابن عباس بنحوه فقال: روى هذا الحديث حميد الأعرج وغيره عن مجاهد عن ابن عباس، ورواه شعبة عن عمرو بن مرة عن سعيد بن جبير عن ابن عباس، وأيوب وابن جريج جميعاً عن عكرمة بن خالد عن سعيد بن جبير عن ابن عباس، ورواه الأعمش عن مالك بن

---

(١) أورد ذلك القول الكوثري في كتابه الإشفاق على أحكام الطلاق (ص٢٤)، طبع القدس ودمشق بمطبعة الترقي ١٣٤٧هـ، وأما كتاب ابن رجب فلم يعثر عليه، ولعله مخطوط في مكان ما، والمعلوم أن زاهد الكوثري يتحامل على ابن تيمية كثيرا، بل يضلله ويكفره، ويرد كل رأي له، وهذا وللأسف من بدع التعصب المذهبي والذي لا يليق بالعلماء، ولكن أين العلماء؟!!

(٢) انظر تنوير الحوالك شرح موطأ مالك للسيوطي (ج٣/ ص١٩٨)، طبع عالم الكتب، بيروت، دون تاريخ.

الحارث عن ابن عباس، وابن جريج عن عمرو بن دينار عن ابن عباس، كلهم قالوا في الطلاق الثلاث: إنه أجازها، قال: «وبانت منك» نحو حديث إسماعيل عن أيوب عن عبدالله بن كثير. قال أبو داود: وقول ابن عباس هو أن الطلاق الثلاث تبين من زوجها مدخولا بها وغير مدخول بها، لاتحل له حتى تنكح زوجاً غيره، هذا مثل خبر الصرف، قال فيه ثم إنه رجع عنه» يعني ابن عباس[1].

هذه هي أقوال الصحابة وفتاواهم في إثم من جمع الطلقات الثلاث لمخالفته السنة، ومع ذلك يوقعونها عليه، وماذلك إلا لقوة الطلاق ونفوذه، وقد قال النبي ﷺ «ثلاث جدهن جد وهزلهن جد: النكاح والطلاق والرجعة»[2]. فجعل النبي ﷺ هزل الطلاق جداً.

وإذا كان لنا دور أو رأي في المسألة، فالباحث يرى أن كفة الجمهور راجحة على مذهب الإمام العلامة ابن تيمية ومن معه، لاسيما وقد هدموا أدلة ابن تيمية من أركانها، وإن كانت أدلته تبدو قوية لأول وهلة. قالوا: إن المقصود من كلمة «الثلاث» الجاري إيقاعها اليوم بلفظ واحد أو بألفاظ غير

---

(١) انظر سنن أبي داود (ج٢/ ص٢٦٠، ٢٦١) كتاب الطلاق، باب نسخ المراجعة بعد التطليقات الثلاث، طبع دار الكتب العلمية- بيروت.

(٢) الحديث أخرجه الترمذي في كتاب الطلاق، باب ما جاء في الجد والهزل في الطلاق (ج٣/ ص٤٩٠) حديث رقم ١١٨٤، عن أبي هريرة، وقال: هذا حديث حسن غريب. وأخرجه أبو داود، ١٣ كتاب الطلاق، ٩باب في الطلاق على الهزل (ج١/ ص٩٢٨) حديث رقم (٢١٩٤). وأخرجه ابن ماجه في ١٣-كتاب الطلاق، باب من طلق أو نكح أو رجع لاعبا، حديث رقم ٢٠٣٩/١ (ج٢/ ص٥١٠، ٥١١) عن أبي هريرة، واورده المزي في تحفة الأشراف برقم (١٤٨٥٤). وأخرجه الحاكم في الطلاق، باب ثلاث جدهن جد وهزلهن جد (المستدرك ج٢/ ص١٩١) وابن الجارود في المنتقي (ج٢/ ص٧) وأبو محمد الحسين بن مسعود الفراء البغوي (ت٥١٦هـ) في معالم التنزيل (ج١/ ص٥١٠) عن أبي هريرة، إعداد وتحقيق خالد عبدالرحمن العك، ومروان سوار، طبع دار المعرفة- بيروت، الطبعة الرابعة ١٤١٥هـ - ١٩٩٥. وأخرجه الخطيب البغدادي في موضح أوهام الجمع والتفريق (ج١/ ص٣٤٥) طبع دار الفكر، بيروت، وهي مصورة عن طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية بحيدرآباد الدكن بالهند ١٣٧٨هـ ١٩٥٩م. وانظر ما قاله الحافظ الزيلعي في تخريجه للهداية في نصب الراية، كتاب الإيمان (ج٣/ ص٢٩٣- ٢٩٤).

متعاقبة في طهر واحد أو حيض لو قلنا إنهم كانوا يعدونها واحدة، تأتي بإشكالات ومطاعن منها: أن هذه مخالفة لرأي الراوي الصحابي، قال الأثرم: سألت أبا عبدالله (أحمد بن حنبل) عن حديث ابن عباس: كان الطلاق الثلاث على عهد رسول الله ﷺ وأبي بكر وعمر واحدة، بأي شيء تدفعه؟ فقال: برواية الناس عن ابن عباس أنها ثلاث[1].

ومنها أن ابن طاووس راوي هذا الخبر عن أبيه كذب من نسب إليه أن الثلاث تقع واحدة.

ومنها: أن أبا الصهباء إن كان مولى ابن عباس فهو ضعيف كما ذكره النسائي، وإن كان غيره فهو مجهول، هذا وينبغي الإشارة إلى أن فتوي شيخ الإسلام ابن تيمية في الطلاق هي المعمول بها في المحاكم الشرعية بمصر والأردن وباقي البلاد العربية وباكستان وغيرها من الدول الإسلامية لسهولتها وملائمتها لأوضاع المجتمع المعاصر، وكأن ابن تيمية ينظر بنور الله -رحمه الله ورضي عنه-.

ومنها: أن هذا الأمر يدل على خروج عمر رضي الله عنه على الشرع بالرأي، وجل مقدار عمر عن ذلك، بل هو المتبع لسنة حبيبه ﷺ الوقّاف على حدود الله.

ومنها: تنقيص جمهور الصحابة -رضي الله عنهم- بأنهم لا يحكّمون النبي ﷺ فيما شجر بينهم بل يحكمون الرأي، وهذا من أبعد المحال عنهم - أعلى الله منارهم وأخزى شانئهم-.

ثم إنهم يذكرون أو يحملون الحديث -إن صح- محملاً آخر، وهو أن الثلاث الجاري إيقاعها الآن كان يجري إيقاع واحدة بدلها في عهد الرسالة وعهد أبي بكر وأوائل عهد عمر رضي الله عنهما، وكان الناس يراعون السنة في تفريق الطلقات على الأطهار في تلك العهود، ثم تتابعوا في إيقاعها جميعاً

---

(١) محمد زاهد الكوثري، انظر الإشفاق (ص٣٦) نقلا عن الحافظ جمال الدين عبدالهادي الحنبلي في كتابه «السير الحاث إلى علم الطلاق الثلاث» من محفوظات الظاهرية بدمشق.

في حيض أو طهر واحد بلفظ واحد أو بالفاظ غير متعاقبة، فإذا أخذنا هذا الاحتمال فليس هناك شيء يخالفه، لأنه مجرد إخبار عن اختلاف عادة الناس لا عن تغيير حكم في مسألة واحدة[1].

وخلاصة القول، أن إمضاء عمر -رضي الله عنه- للثلاث حكم شرعي مستمد من الكتاب والسنة مقارناً لإجماع فقهاء الصحابة والتابعين من بعدهم، وليس بعقوبة سياسية ضد حكم شرعي.

وفي مقابل هذه الأحاديث، هناك أحاديث يضعفها ابن تيمية متناً، مبيناً أنها تخالف الإجماع المعتبر عنده، من ناحية أنه لم ينعقد إلا في عهد الصحابة رضوان الله عليهم فإذا حدث خلاف بين الصحابة في مسألة ما ولم يحتج فيها أحد بنص يرفع الاختلاف فذلك يعني عند الإمام ابن تيمية أنه لايوجد فيها نص ثابت لأن الدين لا يمكن أن يغيب عن مجموعهم وهم الذين أدوا إلينا هذا الدين كاملاً غير منقوص، كما أنه لا يمكن أن يدعي أحد الإجماع على نص يخالف ما في القرآن الكريم أو في السنه الثابتة أوما ثبتت أسسه بالقواعد الكلية لأن ديننا لا يتعارض.

ومن تلك الأحاديث التي يقول الإمام ابن تيمية أنها تخالف إجماع الصحابة ما روى عن سعد بن أبي وقاص وعبد الله بن عمر أن رسول الله ﷺ قال: و«ما بين قبري ومنبري روضة من رياض الجنة». ويستدل شيخ الإسلام المجاهد ضد البدع والخرافات، في تضعيفه لهذا الحديث بالأمور الآتية:

١- إن الثابت عن النبي ﷺ هو قوله: «ما بين بيتي ومنبري روضة من رياض الجنة»[2]

---

(١) انظر النووي في شرحه لصحيح مسلم (ج١/ ص٧١) كتاب الطلاق.

(٢) الحديث أخرجه البخاري في ٢١كتاب فضل الصلاة في مسجد مكة والمدينة، ٥باب فضل ما بين القبر والمنبر، حديث رقم ١١٩٥، عن عبدالله بن زيد المازني، وحديث رقم ١١٩٦ عن أبي هريرة (ص٢٣٤). وأخرجه أيضا في كتاب فضائل المدينة، ١٢باب، حديث رقم ١٨٨٨، (ص٣٧٣) وبنفس الرواية والسياق أخرجه في ٨١كتاب الرقاق، ٥٣باب في الحوض، حديث رقم ٦٥٨٨ (ص١٣٨٧) وكرره=

ولكن بعضهم رواه بالمعنى فقال «قبري»، وقال في موضع آخر: «هذا لفظ الصحيحين، ولفظ «قبري» ليس في الصحيح، فإنه حينئذ لم يكن قبر»[1]. اهـ.

٢- أنه قد حدث خلاف بين الصحابة -رضي الله عنهم- حين وفاة النبي ﷺ في موضع دفنه، فقال قوم: يدفن في مكة لأنها مولده وبها قبلته وبها مشاعر الحج وبها نزل عليه الوحي، وبها قبر جده إسماعيل. وقال آخرون ينتقل إلى بيت المقدس فإن به تربة الأنبياء ومشاهدهم. وقال: أهل المدينة: إنه يدفن في المدينة لأنها موضع هجرته وأهلها أهل نصرته.

=في ٩٦كتاب الاعتصام والسنة، ١٦باب ما ذكر النبي ﷺ وحض على إنفاق أهل العلم، وما اجتمع عليه الحرمان: مكة والمدينة، وما كان بهما من مشاهد النبي ﷺ المهاجرين والأنصار ومصلى النبي- والمنبر والقبر، حديث رقم ٧٣٣٥ (ص١٥٣٧) قال الحافظ ابن حجر في شرحه للحديث الوارد برقم ١١٨٨: ترجم بذكر القبر، وأورد الحديثين بلفظ البيت لأن القبر صار في البيت، وقد ورد في بعض طرفه بلفظ «القبر»... وقال أيضا (ج٤/ص١٠٠) فقوله «ما بين بيتي ومنبري» كذا للأكثر، ووقع في رواية ابن عساكر وحده «قبري» بدل «بيتي» وهو خطأ... نعم وقع في حديث سعد بن أبي وقاص عند ا لبزار بسند رجاله ثقات، عند الطبراني من حديث ابن عمر -رضي الله عنهما- بلفظ «القبر» فعلى هذا المراد بالبيت في «بيتي» أحد بيوته لا كلها، وهو بيت عائشة الذي صار فيه قبره، وقد ورد الحديث بلفظ «ما بين المنبر وبين عائشة روضة من رياض الجنة».
قال القرطبي: (الرواية الصحيحة «بيتي» ويروى «قبري» وكأنه بالمعنى لأنه دفن في بيت سكناه. وأخرجه الإمام مسلم في كتاب الحج، باب ما بين القبر والمنبر روضة من رياض الجنة (ج٢/ص١٠١٠، ١٠١١) من حديث عبدالله بن زيد المازني وأبي هريرة -رضي الله عنهما-. وأخرجه الترمذي في أبواب المناقب، باب في فضائل المدينة (ج٥/ص٦٧٥)، من طريقين أحدهما عن علي بن أبي طالب وأبي هريرة والآخر من طريق ابن عمر وأبي سعيد الخدري.
وأخرجه النسائي (ج٢/ص٣٥، ٣٦) في كتاب المساجد، فضل مسجد النبي ﷺ عن أبي هريرة. وأخرجه الموطأ (ج١/ص٢٠٢) كتاب الصلاة، باب ما جاء في مسجد النبي ﷺ روى مالك الحديث من طريق خبيب بن عبدالرحمن عن حفص عن عاصم عن أبي هريرة أو عن أبي سعيد الخدري بلفظ «قبري» ومن طريق عبدالله بن أبي بكر عن عباد بن تميم عن عبدالله بن زيد المازني بلفظ «بيتي».

(١) انظر الفتاوى (ج٢٧/ ص٣٢٥)

٣- الرسول ﷺ حين قال هذا -مابين قبري- لم يكن قد قبر بعد[١].

أقول: من العلماء من لا يرى رأي الإمام ابن تيمية بل يجمعون بين الروايات ويؤولون المشكل تأويلات صائغة: قال الإمام الطحاوي[٢]: وفي هذا الحديث معنى يجب أن يوقف عليه وهو قوله ﷺ «ما بين قبري ومنبري روضة من رياض الجنة» على ما في أكثر هذه الآثار، وعلى ما في سواه منها «ما بين بيتي ومنبري...» فكأن تصحيحها يجب أن يكون بيته هو قبره، ويكون ذلك علامة من علامات النبوة جليلة المقدار، ولأن الله تعالى قد أخفى على كل نفس سواه الأرض التي تموت بها، لقوله تعالى: ﴿وماتدري نفس بأي أرض تموت﴾ (لقمان:٤). وبهذا نرد على اعتراض الإمام ابن تيمية الأول والثالث، أما الاعتراض الثاني وهو اختلاف الصحابة، فقد زال أيضاً بعد أن روى الصديق -رضي الله عنه -حديثاً يقول فيه النبي ﷺ «الأنبياء يدفنون حيث يقبضون»[٣] فقبلوا روايته ورجعوا إلى قوله، ودفنوه في ....

---

(١) انظر مجموع الفتاوى (ج١/ص٢٣٦)

(٢) انظر مشكل الآثار (ج١/ص٦٨، ٧٢) طبع مجلس دائرة المعارف النظامية- الهند، الطبعة الأولى عام ١٣٣٣هـ.

(٣) الحديث أخرجه الترمذي (ج٣/س٣٣٨) ٨-أبواب الجنائز، ٣٣-باب رقم ١٠١٨، من رواية ابن أبي مليكة عن عائشة أن أبا بكر سمع رسول الله ﷺ يقول: ..وقال أبو عيسى هذا حديث غريب، ورواه ابن عباس عن أبي بكر الصديق -رضي الله عنه- عن النبي ﷺ وقال العلامة أحمد محمد شاكر: لم يخرجه من أصحاب الكتب الستة سوى الترمذي. وأخرجه محمد بن عبدالله الخطيب التبريزي في مشكاة المصابيح (ج٣/ص٣٢١) في كتاب الفضائل، ٩باب هجرة الرسول ﷺ إلى المدينة ووفاته الفصل الثاني حديث رقم (٥٩٦٣/٨) الطبعة الأولى لدار الفكر ١٤١١هـ - ١٩٩١م، تحقيق وتعليق سعيد اللحام قائلا: وعن عائشة -رضي الله عنها- قالت: لما قبض رسول الله ﷺ اختلفوا في دفنه، فقال أبو بكر -رضي الله عنه- سمعت من رسول الله ﷺ شيئا، قال: «ما قبض الله نبيا إلا في الموضع الذي يحب أن يدفن فيه» ادفنوه في موضع فراشه.. رواه الترمذي. ورواه ابن ماجه بلفظ «ما قُبض نبي إلا دفن حيث يقبض» عن ابن عباس برواية أبي بكر عن رسول الله ﷺ، ٦كتاب الجنائز، ٦٥باب ذكر وفاته ودفنه، حديث رقم ١٦٢٨/٢، (ج٢/ص٢٤٨، ٢٨٥) وبنفس اللفظ أخرجه ابن عدي في الكامل (ج٢/ص٧٦٠) والزيلعي في نصب الراية (ج٢/ص٢٩٨) ونفس اللفظ أخرجه ابن هشام في آخر سيرته (ج٢/ص٣٧٥) رواه عن ابن إسحاق بإسناده. والبيهقي في السنن الكبرى (ج٣/ص٤٠٨) مختصرا،ورواه ابن سعد في=

حجرته[1]. ومن تلك الأحاديث أيضاً، مارواه ابن عمر أن رسول الله ﷺ قال: «من زارني بعد موتي فكأنما زارني في حياتي»[2]، بل يراها موضوعة،

=طبقاته (ج٣/ ض٧٤) القسم الثاني عن داود بن الحصين عن عكرمة به، مختصرا، وقال الحافظ في الدراية: في إسناده ضعف، وقال في التقريب: حسين ان عبدالله ضعيف، وهو الراوي عن عكرمة عن ابن عباس. وروى الحديث بهذا اللفظ البيهقي في دلائل النبوة (ج٧/ ص٢٦٠) طبع دار الكتب العلمية بيروت، وأورده الحافظ ابن حجر في فتح الباري (ج١/ ص٥٢٩) وقال: (في إسناده حسين بن عبدالله الهاشمي وهو ضعيف، وله طرق أخرى مرسلة ذكرها البيهقي في الدلائل...الخ) وانظر كنز العمال (حديث رقم ١٨٧٦١، ١٨٧٦٣، ١٨٧٦٤) ومسند أبي بكر الصديق للمروزي (ص٧٨) طبع المكتب الإسلامي -بيروت، وانظر تحفة الأشراف للمزي (رقم ٦٠٢٢)

وقال عنه الشيخ الألباني: ضعيف، لكن قصة الشَّقاق واللاحد ثابتة، وأحال إلى صحيح ابن ماجه له برقم ١٥٥٧، ١٥٥٨، (انظر ضعيف سنن ابن ماجه، ص١٢٤- ١٢٥، حديث رقم ٣٥٩)

(١) انظر التبصير في الدين وتمييز الفرقة الناجية عن الفرق الهالكين لأبي مظفر الإسفراييني (ص٢٥)، طبع مكتبة الخانجي بمصر ١٣٧٤هـ - ١٩٥٥م

(٢) أخرجه الطبراني في المعجم الكبير برقم (١٣٤٩٦) والأوسط (من زوائد المعجمين ١/١٢٦/٢) قال: حدثنا أحمد بن رشدين، ثنا علي بن الحسن بن هارون الأنصاري، ثنا الليث ابن بنت الليث بن أبي سليم، حدثتني جدتي عائشة بنت يونس؛ امرأة الليث، عن الليث. وقال الطبراني: (لا يُروى عن الليث إلا بهذا الإسناد، تفرد به علي) وفي إسناده مجاهيل، عائشة بنت يونس، قال الهيثمي: لم أجد من ترجمها (المجمع، ج٤/ ص٢) وفيه شيخ الطبراني: أحمد بن رشدين، وهو أحمد بن محمد بن الحجاج بن رشدين بن سعد، قال ابن عدي: كذبوه، وأنكرت عليه أشياء (الكامل، ج١/ ص٢٠١) وذكر له الذهبي حديثا من أباطيله، ومن طريقه رواه الطبراني في الكبير أيضا (انظر الميزان، ج١/ ص١٣٣-١٣٤، ولسان الميزان لابن حجر، ج١/ ص٢٥٧) وقد أطال النفس ابن عبدالهادي في الصارم المنكي في الرد على السبكي حول طرق الحديث وبيان علله، فليراجع إليه للتفصيل (ص١٠٦ وما بعدها) كما تكلم الشيخ الألباني -حفظه الله ونفعنا بعلمه- على الحديث في الضعيفة برقم ٤٧ (ج١/ ص٦٢) وقال: موضوع، ونقل كلام شيخ الإسلام حول أحاديث الزيارة من قاعدة جليلة في التوسل والوسيلة وخرّجه في إرواء العليل قائلا: منكر برقم(١١٢٨).

وفيه حديث آخر ولفظه: «من زارني حتى ينتهي إلى قبري كنت له يوم القيامة شهيدا أو شفيعا» أخرجه العقيلي (ج٣/ ص٤٥٧) في ترجمة فضالة بن سعيد المازني، قال: حدثنا سعيد بن محمد الحضرمي، ثنا فضالة بن سعيد بن زميل المازني، حدثنا محمد بن يحيى المازني عن ابن جريج، عن عطاء، عن ابن عباس، قال: قال رسول الله ﷺ «من زارني في مماتي كان كمن زارني في حياتي، ومن زارني حتى ينتهي إلى قبري كنت له يوم القيامة شهيدا أو قال: شفيعا» وأخرجه=

=ابن عساكر بهذا الإسناد إلا أنه قال: «من زارني في المنام كما زارني في حياتي» والباقي سواء. وقال العقيلي: حديثه غير محفوظ ولا يعرف إلا به.
وقال: وهذا يروى بغير هذا الإسناد من طريق أيضا فيه لين، وقال ابن عبدالهادي: هو حديث منكر جدا، ليس بصحيح ولا ثابت، بل هو حديث موضوع على ابن جريج، وقد وقع تصحيف في متنه، وفي إسناده، ثم بينهما. وفي سنده: فضالة بن سعيد مجهول، وحديثه غير محفوظ. وعن العقيلي أورده الذهبي في الميزان، وقال: هذا موضوع على ابن جريج ويروى في هذا الشيء أمثل من هذا. وأقره ابن حجر كما في اللسان (ج٤/ ص٤٣٥، ٤٣٦) وفيه محمد ابن يحيى المازني منكر الحديث، قاله ابن عدي (انظر الصارم المنكي، ص٢٣٧-٢٣٩).
وحديث آخر: روى من طريق عبدالملك بن هارون بن عنترة، عن أبيه، عن جده، عن علي قال: «من سأل لرسول الله ﷺ الدرجة الوسيلة حلت له الشفاعة يوم القيامة، ومن زار قبر رسول الله ﷺ كان جوار رسول الله ﷺ»وقال ابن عبدالهادي: وهذا من المكذوبات أيضا على علي -رضي الله عنه- وعبد الملك بن هارون بن عنترة متهم بالكذب ووضع الحديث (ثم ذكر أقوال أهل العلم فيه) وقال: قال ابن عدي: عبدالملك بن هارون له أحاديث عن أبيه عن جده، عن الصحابة، لا يتابعه عليها أحد، فقد تبين أن ماروى عن علي في هذا الباب مرفوعا وموقوفا ليس له أصل، بل هو من الكذب المفترى عليه. (انظر الصارم المنكي، ص٢٤١-٢٤٢)
وفيه أيضا، حديث: «من أتي المدينة زائرا لي وجبت له شفاعتي يوم القيامة، ومن مات في أحد الحرمين بعث آمنا» وروى من طريق عبدالله بن وهب، عن رجل، عن بكير بن عبدالله، عن النبي ﷺ قال ابن عبدالهادي: هو حديث باطل لا أصل له، وخبر مفضل لا يعتمد على مثله، وهو أضعف من المراسيل، وأوهى المنقطعات، ولو فرض أنه من الأحاديث الثابتة لم يكن فيه دليل على محل النزاع (انظر الصارم المنكي، ص٢٤٣).
وفيه حديث: «من زارني بعد موتي فكأنما زارني في حياتي، ومن زار قبري فله الجنة» أخرجه الدارقطني (ج٢/ ص٢٧٨) في السنن من طريق هارون بن أبي قزعة عن رجل من آل حاطب، عن حاطب، قال: قال رسول الله ﷺ فذكره.
وفي إسناده هذا الرجل المجهول، وبه أعله ابن عبدالهادي في الصارم المنكي وابن حجر في تلخيص الحبير (ج٣/ ص٢٦٦، ٢٦٧) وفيه: هارون بن قزعة، ضعفه يعقوب بن شيبة، وذكره العقيلي والساجي وابن الجارود في الضعفاء، وقال البخاري: لا يتابع عليه. (ثم ساق له هذا الحديث، لكنه لم يذكر حاطبا، فهو يرسل، وقد أشار إلى ذلك الأزدي لقوله: هارون أبو قزعة يروي عن رجل من آل حاطب المراسيل، قاله شيخنا الألباني، ثم قال: فهذه علة!! وهي الاختلاف والاضطراب على هارون في إسناده، فبعضهم يوصله،وبعضهم يرسله،وقد اضطرب في متنه أيضا، ثم أشار الشيخ إلى الصارم المنكي للتفصيل وحكم على الحديث ببطلانه (انظر سلسلة الأحاديث الضعيفة، ج٣/ رقم ١٠٢٢) هذا وقد نبه الحافظ ابن عبدالهادي أن هذا الحديث في الأصل حديث واحد، وجعله السبكي ثلاثة=

=أحاديث، وانظر تفصيله في الصارم المنكي (ص٢٤٥، ٢٤٦) ففيه كلام نفيس.
وله طريق آخر: رواه الطيالسي (برقم ٦٥، ص١٢-١٣) عن نوار بن أبي الجراح العبدي عن رجل من آل عمر ومن طريقه البيهقي في السنن (ج٥/ ص٢٤٥) عن سوار بن ميمون، عن رجل من آل عمر، عن عمر مرفوعا «من زار قبري أو قال: من زارني كنت له شفيعا أو شهيدا، ومن مات في أحد الحرمين بعثه الله عز وجل من الأمنين يوم القيامة» قال البيهقي: (هذا إسناد مجهول) وقال ابن عبدالهادي: هذا الحديث ليس بصحيح لانقطاعه، وجهالة إسناده واضطرابه، ولأجل اختلاف الرواة في إسناده واضطرابهم فيه جعله المعترض «السبكي» ثلاثة أحاديث، وهو حديث واحد ساقط الإسناد لا يجوز الاحتجاج به، ولا يصلح الاعتماد على مثله، ثم ذكر كلام البيهقي، وقال: وقد خالف أبا داود وغيره في إسناده ولفظه، وسوار بن ميمون بشيخه يقلبه بعض الرواة، ويقول: ميمون بن سوار وهو شيخ مجهول لا يعرف بعدالة ولا ضبط، ولم يشتهر بحمل العلم ونقله، وأما شيخ سوار في هذه الرواية، رواية أبي داود، فإنه شيخ مبهم، وهو أسوأ حالا من المجهول.
وبعض الرواة يقول فيه: عن رجل من آل عمر، كما في هذه الرواية وبعضهم يقول: عن رجل من ولد حاطب كما في تاريخ البخاري في ترجمة ميمون بن سوار، وبعضهم يقول: عن رجل من آل الخطاب، وقال: وفي هذا مخالفة رواية أبي داود من وجوه. وقال البخاري في حرف الهاء من التاريخ: هارون بن قزعة عن رجل من ولد حاطب عن النبي ﷺ، روى عنه ميمون بن سوار لا يتابع عليه، وكذا نقل عنه العقيلي. ثم ذكر العقيلي الحديث بهذا الإسناد عن رجل من آل الخطاب، عن النبي ﷺ بلفظ: «من زارني متعمدا كان في جواري يوم القيامة، ومن مات في أحد الحرمين بعثه الله في الأمنين» وقال: والرواية في هذا لينة، وذكر ابن عبدالهادي أنه لم يذكر «عمر» في تاريخ البخاري وعند العقيلي قال: فالظاهر أنه ذكره وهم من الطيالسي، وكذلك إسقاطه هارون من روايته وهم أيضا. قال: ومدار الحديث على هارون، وهو شيخ مجهول لا يعرف له ذكر إلا في هذا الحديث. ثم ذكر عن الأزدي قوله: متروك الحديث لا يحتج به، وعن الدولابي وابن عدي نقلا عن البخاري: لا يتابع عليه، ثم قال: (وقد تفرد به عن هذا الرجل المبهم الذي لا يدرى من هو ولا يعرف ابن من هو) ثم ذكر تخليط السبكي وجعله الضعيف المضطرب ثلاثة أحاديث.... الخ (الحديث السادس، ص١٣٠-١٣٦، الصارم المنكي)
وفيه حديث آخر: «من زارني بعد مماتي فكأنما زارني وأنا حي، ومن زارني كنت له شهيدا، أو شفيعا يوم القيامة» رواه أبو الفتوح سعيد بن محمد بن إسماعيل اليعقوبي في جزء له فيه فوائد مشتملة على بعض الشمائل المحمدية، بسنده عن أحمد بن موسى بن مردويه الحافظ، ثنا الحسن بن محمد السوسي، أنبأنا أحمد بن سهل بن أيوب، حدثنا خالد بن يزيد، عبدالله بن عمر العمري، قال: سمعت سعيدا يقول: سمعت أبا هريرة يقول: قال رسول الله ﷺ، فذكر الحديث.
قال ابن عبدالهادي: هذا حديث منكر لا أصل له، وإسناده مظلم به هو=

ولا يعتمد على شيء منها في الدين، ولهذا لم يرو أهل الصحاح والسنن شيئا منها، وإنما يرويها من يروي الضعاف كالدارقطن والبزار وغيرهما[1].

=حديث موضوع على عبدالله العمري الصغير المكبر المضعف، والحسن بن محمد السوسي، وأحمد بن سهل بن أيوب الأهوازي يرويان المنكر لا يحتج بخبرهما، ولا يعتمد على روايتهما، وخالد بن يزيد هو العمري بلا شك، وهو متروك الحديث متهم بالكذب... كتب عنه أبو زرعة وترك الرواية عنه، وقال ابن معين: كذاب، وقال أبو حاتم: كان كذابا، أثبته بمكة، ولم أكتب عنه وكان ذاهب الحديث. وقال ابن حبان: لا يشتغل بذكره، لأنه يروي الموضوعات عن الأثبات ثم ذكر كلام العقيلي، والأزدي والدارقطني والبيهقي وأبي أحمد الحاكم صاحب الكنى، والبخاري وابن عدي، وقال بعد أن ذكر أقوال هؤلاء: فإذا كانت هذه حال خالد بن يزيد العمري عند أئمة هذا الشأن فكيف يعتمد على حديث رواه أو يحتج بخبر هو في طريقه هذا لو كان الإسناد إليه واضحا، فكيف وهو إسناد مظلم... الخ. (انظر الصارم المنكي، الحديث العاشر، ص٢٢٦-٢٢٩).

وفيه حديث آخر: «من زارني بالمدينة محتسبا كنت له شفيعا وشهيدا» وفي رواية «من زارني محتسبا إلى المدينة كان في جواري يوم القيامة» ورد الحديث من طرق عن أبي المثني سليمان بن يزيد الكعبي، وفي المجروحين، وقال: يخالف الثقات في الروايات، لا يجوز الاحتجاج به، ولا الرواية عنه إلا للاعتبار. وقال الدارقطني في العلل: هو ضعيف، ومقت روايته عن أنس في كتاب القبور لابن أبي الدنيا، وقيل: إنه لم يسمع منه. قال أبو حاتم: منكر الحديث ليس بقول.

قلت: ويلاحظ أن إحدى طرق الحديث بطريق ابن أبي الدنيا، فالأغلب أنه هو هذا الحديث الذي نحن بصدد الكلام عليه، وقد صرح الحافظ في التلخيص الحبير بوجود الحديث وقال ابن عبدالهادي: هذا الحديث ليس بصحيح ولا ثابت بل هو حديث ضعيف الإسناد منقطع، ولو كان ثابتا لم يكن فيه دليل على محل النزاع، ومداره علي أبي المثني سليمان بن يزيد الكعبي الخزاعي المديني، وهو شيخ محتج بحديثه وهو بكنيته أشهر منه باسمه، ولم يدرك أنس بن مالك فروايته عنه منقطعة غير متصلة... وقال: تناقض ابن حبان في ذكره أبا المثنى في الثقات والمجروحين، وكأنه توهم أنه رجلان، وذلك خطأ، بل هو رجل واحد في الحديث غير محتج به، لم يسمع من أنس، بل روايته عنه منقطعة غير متصلة، ولو فرض أن روايته عنه صحيحة متصلة، وأنه من جملة الثقات المشهورين لم يكن في هذا الخبر الذي رواه حجة على جواز شد الرحال، وإعمال المطي إلى زيارة القبر بل إن فيه ذكر الزيارة فقط، والمراد بها الزيارة الشرعية، وتلك لا ينكرها شيخ الإسلام ابن تيمية بل يندب إليها ويحض. (انظر الصارم المنكي، ص٢٣٠-٢٣٣)

(١) راجع اقتضاء الصراط المستقيم (ج٢/ص٦٥٨) والتوسل والوسيلة (ص٦٧، ٨٢، ١٥٤) ومجموع الفتاوى (ج١/ص٣٥٥) (ج٢٤/ص٣٥٦) (ج٢٧/ص١١٩، ١٨٨، ٢٣٤، ٢٣٥، ٣٨١، ٣٨٥) والفتاوى الكبرى (ج٤/ص٣٦٣) (ج١/ص١٤١، ١٤٤) وانظر الرد على الأخنائي (ص٣١، ٣٢، ٨٧، ٨٨، ١٨٩) الناشر، الدار العليمة للطباعة والنشر، دلهي، والرد على البكري (ص٣٤، ٥٤، ١١٩) الناشر:=

فالإمام ابن تيمية يضعف كل الأحاديث التي جاءت في زيارة قبر النبي ﷺ: ويقول عن هذا الحديث الذي روى عن ابن عمر: «إنه أجود ماورد من الأحاديث في زيارة قبر المصطفى ﷺ ومع هذا فإن هذا كذبه ظاهر مخالف لدين المسلمين»[1].

وقال شيخ الإسلام أيضا في معرض كلامه على الحديث: رواه الدارقطني وابن ماجه، قال:

وقد يحتج بعض من لا يعرف الحديث بالأحاديث المروية في زيارة النبي ﷺ ثم ذكره[2]. وقال في الرد على الأخنائي: وقد يحتج بعض من لا يعرف الحديث بالأحاديث المروية في زيارة القبور كقوله: من زارني... الخ، وقال: رواه الدارقطني[3].

وقال: وهذا الحديث معروف في رواية حفص بن سليمان الغاضري القارئ صاحب عاصم، عن ليث بن أبي سليم، عن مجاهد، عن ابن عمر، ثم ذكر لفظه[4].

=الدار العلمية للطباعة والنشر، دلهي- الهند.

(١) انظر الفتاوى الكبرى (ج١/ ص٢٣٤) ومجموع الفتاوى (ج١/ ص٢٣٤)

(٢) انظر مجموع الفتاوى (ج٢٧/ ص١٨٥، ٣٨٥)

(٣) انظر الرد على الأخنائي (ص٢٧)

(٤) أخرجه الطبراني في المعجم الكبير (برقم ١٣٤٩٧، ج١٢/ ص٤٠٦) وفي المعجم الأوسط (ج١/ ص١٢٦/ ٢) من زوائد المعجمين الصغير والأوسط وابن عدي في الكامل (ج٢/ ص٧٩٠) والدارقطني في السنن (ج٢/ ص٢٧٨) والبيهقي في السنن الكبرى (ج٥/ ص٢٤٦) كلهم من طريق حفص بن سليمان عن الليث بن أبي سليم عن مجاهد عن عبدالله بن عمر مرفوعا به، وعند ابن عدي بزيادة: وصحبني. يقول الباحث: وهذا سند ضعيف جدا، فيه ليث بن أبي سليم اختلط، وحفص بن سليمان وهو القارئ ويقال له الغاضري. قال ابن معين: كان كذابا. وقال ابن خراش: كذاب يضع الحديث. وقال الحافظ ابن حجر: متروك الحديث. وقد تفرد بهذا الحديث كما قال الطبراني وابن عدي والبيهقي، وقال ابن عدي: وعامة حديثه غير محفوظ. وراجع كلام ابن عبدالهادي على الحديث بالتفصيل في الصارم المنكي في الرد على السبكي (ص٨٦ وما بعدها) تعليق الشيخ إسماعيل الأنصاري، طبع دار الإفتاء بالرياض. وانظر سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيء في الأمة للمحدث العلامة الشيخ محمد ناصر الدين الألباني=

وقال: وقد اتفق أهل العلم بالحديث على الطعن في حديث حفص هذا دون قراءته، قال البيهقي في شعب الإيمان: وقد روى حفص بن أبي داود: وهو ضعيف، عن ليث ابن أبي سليم، عن مجاهد، عن ابن عمر، قال: قال رسول الله ﷺ: «من حج قبري بعد موتي كان كمن زارني في حياتي». قال يحيى بن معين في حفص هذا: (ليس بثقة، وهو أ صح قراءة من أبي بكر بن عياش، وأبو بكر أوثق منه) وفي رواية عنه: كان حفص أقرأ من أبي بكر، وكان أبو بكر صدوقا، وكان حفص كذابا، وقال البخاري: تركوه. وقال مسلم بن الحجاج: متروك. وقال علي بن المديني: ضعيف الحديث تركته على عمد. وقال النسائي: ليس بثقة، ولا يكتب حديثه، وقال مرة: متروك، وقال صالح بن محمد البغدادي: لا يكتب حديثه، وأحاديثه كلها مناكير. وقال أبو زرعة: ضعيف الحديث. وقال أبو حاتم الرازي: لا يكتب حديثه، وهو ضعيف الحديث، لا يصدق متروك الحديث. وقال عبدالرحمن بن خراش: هو كذاب متروك يضع الحديث. وقال الحاكم أبو أحمد: ذاهب الحديث. وقال ابن عدي: عامة أحاديثه عمن روى عنه غير محفوظ[1]. ثم ذكر الحديث في مكان آخر، وصرح بأنه كذب، وقال: هذا الحديث معروف من رواية حفص... وقد رواه عنه غير واحد، وهو عندهم معروف من طريقه، وهو عندهم ضعيف في الحديث إلى الغاية، حجة في القراءة. قال يحيى بن معين: حفص ليس بثقة، وقال الجوزجاني: قد فُرغ منه منذ دهر (ثم ذكر أقوال البخاري ومسلم وابن المديني وصالح بن محمد). وقال: وقال زكريا الساجي: يحدث عن سماك وغيره، أحاديثه بواطيل (ثم ذكر أقوال أبي حاتم، وأبي زرعة، وأبي أحمد الحاكم. وقال: وقال الدارقطني: ضعيف (ثم ذكر قول ابن عدي[2]، وذكر الحديث الآتي بعده).

=(ج١/ص٦٢، حديث رقم ٤٧) الطبعة الخامسة للمكتب الإسلامي١٤٠٥هـ١٩٨٥م.

(١) انظر الرد على الأخنائي (ص٢٨)

(٢) وحفص هذا هو حفص بن أبي داود «سليمان» بن المغيرة القارئ، وكنيته أبو عمر أو أبو عمرو، وهو صاحب عاصم البزار، ويلقب حفص بالكوفي، الأسدي، الغاضري، القارئ، توفي عام ١٨٠هـ، وهو من الطبقة الثامنة، متروك الحديث مع=

وقال أيضا[1]، وقد رواه الطبراني في المعجم من حديث الليث ابن بنت ليث بن أبي سليم عن زوجة جده: عائشة عن ليث، وهذا الليث وزوجة جده مجهولان لأن ليثا غير معروف بضبط ولا عدالة مع غرابتها، ونفس المتن باطل.

ثم يعدد ابن تيمية وجوه ضعف هذا الحديث قائلاً:

١- إن من زار الرسول ﷺ في حياته وكان مؤمناً به اكتسب شرف الصحبة لا سيما إن كان من المهاجرين إليه المجاهدين معه.

٢- إن من جاء بعد الصحابة لا يمكن أن يلحق بهم لأنه قد ثبت عن النبي ﷺ أنه قال: «لاتسبوا أصحابي فو الذي نفسي بيده لو أنفق أحدكم مثل أحد ذهباً ما بلغ مد أحدهم ولا نصيفه»[2].

=إمامته في القراءة، أخرج له الترمذي والنسائي في «مسند علي» وابن ماجه، انظر ترجمته بتوسع في أحوال الرجال للجوزجاني (رقم ١٧٤) وتهذيب التهذيب (ج٢/ ص٤٠١) وتقريب التهذيب (ج١/ ص١٨٦) ولسان الميزان (ج٧/ ص٢٠٠) وهي لابن حجر والكاشف (ج١/ ص٢٤٠) وميزان الاعتدال (ج١/ ص٥٥٨) وكلاهما للذهبي، والتاريخ الكبير (ج٢/ ص٣٦٣) والتاريخ الصغير (ج٢/ ص٢٩٢) تحقيق محمود إبراهيم زايد، طبع دار الوعي بحلب (١٣٩٧هـ) وكلاهما للبخاري، وتهذيب الكمال للمزي (ج١/ ص٣٠٢) وخلاصة تهذيب الكمال (ج١/ ص٢٣٧) للخزرجي، والجرح والتعديل (ج٣/ ص٣٤٤) والوافي بالوفيات (ج١٣، رقم ٩٧/ ص٩٨) والضعفاء للعقيلي (ج١/ ص٢٧٠) والمجروحين لابن حبان (ج١/ ص٢٥٥) والعلل ومعرفة الرجال للإمام أحمد (ج١/ ص٣٩٠) تحقيق د/ طلعت قوج بيكت ود/ إسماعيل حراج أوغلي، طبع تركيا. والضعفاء للنسائي (٣٢) والكامل لابن عدي (ج٣/ ص٧٩٠) والضعفاء الصغير (ص٣٢)

(١) انظر الرد على الأخنائي (ص١٤٤)

(٢) الحديث أخرجه البخاري في ٦٢ كتاب فضائل الصحابة، ٥باب قول النبي ﷺ لو كنت متخذا خليلا، حديث رقم ٣٦٧٣ (ص٧٥٢) طبعة دار السلام، عن أبي سعيد. وأخرجه مسلم في كتاب فضائل الصحابة، باب ٥٤ تحريم سب الصحابة، الحديث رقم ٦٤٣٤، ٦٤٣٥، ٦٤٣٦. وانظر فتح الباري (ج٧/ ص٢١) وأخرجه أبو داود في كتاب السنة، باب في النهي عن سب أصحاب رسول الله ﷺ حديث رقم ٤٦٥٨. والترمذي، ٥٠أبواب المناقب، ٥٩باب، حديث رقم ٣٨٦١ (ج٥/ ص٦٩٥-٦٩٦) وقال: هذا حديث حسن صحيح. ورواه ابن ماجه، ١-كتاب السنة، ٢٠-فضل أهل الدين، حديث رقم ١٦١/ ٢ (ج١/ ص١٠٤، ١٠٥) عن أبي هريرة. وأخرجه الحاكم (ج٢/ ص٤٧٨-٤٧٩) وابن أبي شيبة في المصنف=

٣- إذا كان الواحد بعد الصحابة لا يمكن أن يكون مثل الصحابة بأعمال وأمور واجبة كالحج والجهاد والصلوات الخمس والصلاة عليه ﷺ، فكيف بعمل ليس بواجب باتفاق المسلمين بل ولا شرع السفر إليه، بل هو منهي عنه[1].

٤- إن الإمام مالكا وغيره من أئمة الدين كره أن يقول القائل: زرت قبر النبي ﷺ[2].

هذه وغيرها هي حجج العلامة ابن تيمية رحمه الله على عدم جواز زيارة قبر النبي ﷺ، وأنها شد للرحال إلى غير محلها واتخاذ قبره عيداً.. وهي حجج خلفت آثاراً كبيرة عند المحدثين والفقهاء وظهرت في المسألة فتاوى كثيرة، كما كتبت الكتب، بعضها مؤيد له وبعضها معارض، ولنذكر حجج المخالفين لرأي ابن تيمية الذين يوثقون متن الحديث:

١- لم يزعم أحد أن زائر قبر الرسول ﷺ بعد موته يكون من أصحابه، والحديث لا يفهم منه ذلك لأن مبناه على التشبيه.

٢- ما يراه ابن تيمية من أن شد الرحال قصداً لزيارة القبر عمل غير شرعي وأنه منهي عنه وأنه سفر معصية لا يسلم له؛ وذلك لأن الله تبارك وتعالى يقول: **﴿ولوأنهم إذ ظلموا أنفسهم جاءوك فاستغفروا الله واستغفر لهم الرسول لوجدوا الله تواباً رحيماً﴾ (النساء: ٦٤)**.

وهذا كما أعمل في حياة النبي ﷺ فإنه يعمل بعد موته أيضاً لأنه حي في قبره.

وهذا الرأي مستند إلى السنة أيضاً بهذا الحديث وبأحاديث أخرى كثيرة[3]

=(ج١٢/ ص١٧٥) طبعة دار الفكر بيروت.

(١) انظر مجموع الفتاوى (ج١/ ص٢٣٤-٢٣٥) وقاعدة جليلة (ص٥٧)

(٢) انظر مجموع الفتاوى (ج٤/ ص٥٢٠-٥٢١)

(٣) ذكر هذه الأحاديث العلامة السبكي في شفاء السقام في زيارة قبر سيد الأنام، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية بالهند، الطبعة الثانية ١٣٧١هـ، وبلغ تعداد الأحاديث المؤيدة للزيارة خمسة عشر حديثا لايسلم معظمها من طعن ومقالة جرح.

التي قال فيها الذهبي: «يتقوى بعضها ببعض لأن ما في رواتها متهم بالكذب»[1].

وأما قول ابن تيمية: إن الزيارة لم تكن معروفة عند علماء المدينة، وأن أحداً من الصحابة رضي الله عنهم أو التابعين لم يقصد قبر رسول الله ﷺ بزيارة، فإن الإمام السبكي يرده ويورد ماذكره ابن عساكر في ترجمة بلال رضي الله عنه من أنه سافر من الشام إلى المدينة لزيارة قبر النبي ﷺ وذلك بعد رؤيا رأى خلالها النبي ﷺ يعاتبه على جفوته. ثم يعلق السبكي عليه قائلاً: (وليس اعتمادنا في الاستدلال بهذا الخبر على رؤيا المنام. بل على فعل بلال وهو صحابي، لا سيما في خلافة عمر -رضي الله عنه- والصحابة متوافرون، ولا يخفى عنهم هذه القصة، ومنام بلال ورؤياه للنبي ﷺ الذي لا يتمثل به الشيطان، وليس فيه ما يخالف ما ثبت في اليقظة فيتأكد به فعل الصحابي[2]. ثم ينظر السبكي لهذه المسألة من بعد آخر قائلاً: «إن الأمة خلفاً عن سلف قد استحسنوا والتزموا بإتيان المدينة خلال الحج، سواء قبل مكة أم بعدها، ومن أعظم ماتؤتى له المدينة الزيارة، ألا ترى أن بيت المقدس لا يأتيه إلا القليل من الناس، وإن كان مشهوداً له بالفضل والصلاة فيه مضاعفة، فتوافر الهمم خلفاً عن سلف على إتيان المدينة إنما هو لأجل الزيارة، وإن اتفق معها قصد عبادات أخر فهو مغمور بالنسبة إليها»[3].

يقول الباحث: لقد طعن الحافظ العلامة ابن عبدالهادي الدمشقي -رحمه الله- في سند الأحاديث الخمسة عشر، التي ذكرها الإمام السبكي في شفاء السقام، والتي ورد فيها ذكر زيارة قبر الرسول ﷺ وتثبت مشروعيتها، ويرى إنها إن صحت أو صح شيء منها فالمراد بها الزيارة الشرعية التي تكون بدون شد الرحال وهذه لم يخالف فيها ابن تيمية -رحمه الله - ولا أحد غيره من

---

(١) ذكر ذلك عن الذهبي العجلوني في كشف الخفاء (ج٢/ س٢٥٠-٢٥١) بعد أن بين طرق الحديث لينة.

(٢) انظر شفاء السقام للسبكي (ص٥٤-٥٥)

(٣) المصدر السابق (ص٥٨)

المسلمين. أما ما ذكره السبكي من أمر بلال -رضي الله عنه- فهي حكاية ضعيفة السند -كما يراها ابن عبدالهادي- قائلا: مع أن المعترض (أي السبكي، لم يذكر شيئا في محل النزاع أمثل منه، ولا اعتمد على شيء في المسألة أقرب منه، ولهذا زعم أنه نص في الباب ومع هذا ليس بثابت ولا صحيح، ولو كان ثابتا لم يكن فيه حجة على محل النزاع، فإن الذي فيه أن بلالا ركب راحلته وقصد المدينة، وقاصد المدينة قد يقصد المسجد وحده، وقد يقصد القبر وحده، وقد يقصدهما جميعا، وليس في الخبر أنه قصد مجرد القبر... ولو فرض أنه لم يقصد إلا القبر فقط، ولم يقصد الصلاة في المسجد كان ذلك على سبيل الاجتهاد منه، وكان ممن يحتج لفعله، وقد علم أن النبي ﷺ قال: «لا تشد الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد: المسجد الحرام، ومسجد الرسول ﷺ ومسجد الأقصى»[1] [2].

وخلاصة القول أن العلماء وخاصة المحدثين منهم اختلفوا في تصحيح هذا الحديث وتضعيفه، وقد تبين من خلال البحث والتحقيق أن الراجح هو مذهب شيخ الإسلام ابن تيمية ومن سار على فتواه. وذلك كما أثبت ذلك عقلا ونقلا، وأن الرأي المرجوح -حسب ظني- هو مذهب من قال بتصحيح مثل هذا الحديث، مع اعترافنا أن الكثير من العلماء قد بذل جهدا كبيرا وأفنى عمرا مديدا في توثيق متن هذا الحديث الضعيف، ولكن الحق أحق أن يتبع ونسأل الله أن يعطي المخطئ أجرا والمصيب أجرين. هذا ما وصلت إليه حسب وسعي وطاقتي والله يرحمنا ويرحم علماءنا الأجلة ويحشرنا في زمرتهم يوم القيامة... والله تعالى أعلم.

---

(١) الحديث أخرجه البخاري في ٢٠-كتاب فضل الصلاة في مسجد مكة والمدينة، ١- باب فضل الصلاة في مسجد مكة والمدينة، رقم ١١٨٩، عن أبي هريرة (ص٢٣٣) ورواه في نفس الكتاب ولكن (٦) باب مسجد بيت المقدس برقم ١١٩٧ (ص٢٣٤) عن أبي سعيد الخدري. وهذا الحديث من الشهرة بمكان حتى إن العوام والصغار يعرفونه، ومفهومه هو شد الرحال وقصدها بالزيارة فقط لا القبور.

(٢) انظر الصارم المنكي لابن عبدالهادي (ص٣٢١-٣٢٣) طبعة دار الإفتاء والدعوة والإرشاد- بالرياض ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.

المطلب الرابع: أحاديث يوثقها شيخ الإسلام ابن تيمية عرضاً على القياس

قال الإمام المزني- صاحب الشافعي-: «الفقهاء من عصر رسول الله ﷺ إلى يومنا وهلم جراً استعملوا المقاييس في الفقه في جميع الأحكام في أمر دينهم، وأجمعوا بأن نظير الحق حق ونظير الباطل باطل، فلايجوز لأحد إنكار القياس لأنه التشبيه بالأمور والتمثيل عليها»[1]. اهـ.

والإمام ابن تيمية بذل جهداً كبيراً في إثبات التوافق بين ما ثبت بالشرع والنصوص الثابتة من ناحية والقياس الصحيح من ناحية أخرى حتى خرج بنتيجة أن القياس الصحيح هو من العدل الذي بعث الله به رسوله ﷺ وهو الميزان الذي أنزل مع الكتاب، فلا يختلف نص عن الرسول وقياس صحيح، لا قياس شرعي ولا عقلي، ولايجوز قط أن الأدلة الصحيحة النقلية تخالف الأدلة الصحيحة العقلية[2]. أما إذا جاء النص بما يخالف قياساً فإننا نعلم قطعاً أنه قياس فاسد[3]. ومن تلك الأحاديث التي يوثقها ابن تيمية عرضاً على القياس الصريح، ماروي في السنن عن الحسن عن قبيصة بن الحريث عن سلمة بن المحبق أن رسول الله ﷺ قضى في رجل وقع في جارية امرأته: «إن كان استكرهها فهي حرة وعليه لسيدتها مثلها وإن كانت طاوعته فهي ومثلها من ماله لسيدتها»[4].

---

(١) انظر إعلام الموقعين عن رب العالمين (ج١/ ص٢٠٥)

(٢) انظر الرد على المنطقيين لابن تيمية، (ص٣٧٣).

(٣) انظر مجموع الفتاوى (ج٢٠/ ص٥٠٥).

(٤) والحديث أخرجه عبدالرزاق في المصنف (ج٧/ ص٣٤٢) ومن طريقه أبو داود في كتاب الحدود، باب في الرجل يزني بجارية امرأته (ج٤/ ص٦٠٦) والنسائي في كتاب النكاح، باب إحلال الفرج (ج٢/ ص٨٠) والبيهقي (ج٨/ ص٢٤٠) كلهم من طريق قبيصة بن حريث، عن سلمة بن المحبق، وقبيصة بن حريث: قال البخاري عنه: (في حديثه نظر) انظر الكامل (ج٦/ ص٢٠٧٣) والميزان (ج٣/ ص٣٨٣) وقال النسائي: (لا يصح حديثه) انظر التهذيب (ج٨/ صص٣٤٥) وأورده ابن القيم في زاد المعاد وقال: وأما حديث سلمة بن المحبق، فإن صح تعيّن القول به، ولم يعدل عنه، ولكن قال النسائي: لا يصح هذا الحديث، قال أبو داود: سمعت أحمد بن حنبل يقول: الذي رواه عن سلمة بن المحبق شيخ لا يعرف، ولا=

ومن السلف من تركوا الحكم بهذا الحديث إما لأنهم يضعفون الحديث، أو أنهم يقولون: إنما كان ذلك قبل نزول الحدود. قال الإمام الحازمي في من وطىء جارية امرأته ويعلم ذلك: «قال أكثر أهل العلم عليه الرجم، روى ذلك عن عمر وعلي وبه قال عطاء بن أبي رباح وأهل مكة وقتادة وبعض البصريين ومالك وأكثر أهل المدينة والشافعي وأصحاب أحمد وإسحاق، وذهبت طائفة إلى أنه يجلد ولا يرجم، وبه قال الزهري والأوزاعي»[1]. أما ابن تيمية فإنه يرى أن الحديث-إذا ثبت- يستقيم على القياس مع ثلاثة أصول صحيحة، كل منها قول طائفة من الفقهاء:

الأول: أن من غيّر مال غيره بحيث يفوت مقصوده عليه فله أن يضمنه إياه بمثله، والسيد بهذا الوطء-إذا طاوعته - قد أفسدها على سيدتها وذلك ينقص من قيمتها، ومعلوم أن سيدتها لو رضيت أن تبقى ملكاً لها وتغرمه ما نقص من قيمتها لم يمتنع ذلك، وإنما المقضي به ما أبيح لها، ولكن موجب هذا أن الأمة إذا أفسدها رجل على أهلها حتى طاوعته على الزنا فلأهلها أن يطالبوه ببدلها ووجب مثلها بناء على أن المثل يجب في كل مضمون بحسب الإمكان[2].

=يحدث عنه غير الحسن يعني قبيصة بن الحريث، وقال البخاري في التاريخ: قبيصة ابن حريث سمع سلمة بن المحيق، في حديثه نظر. (يقول الباحث: لم يرد قول البخاري هذا في كتبه: التاريخ الكبير، والصغير، والضعفاء، كما تبيّن لي من خلال البحث) وقال ابن المنذر: لا يثبت خبر سلمة بن المحبق، وقال البيهقي: وقبيصة بن حريث غير معروف. وقال الخطابي: هذا حديث منكر وقبيصة غير معروف، والحجة لا تقوم بمثله، وكان الحسن لا يبالي أن يروي الحديث ممن سمع. وقال: وطائفة أخرى قبلت الحديث ثم اختلفوا فيه، فقالت طائفة: هو منسوخ، وكان هذا قبل نزول الحدود. ثم ذكر قول طائفة نحو ما قاله شيخ الإسلام، وقال: وبالجملة فالقول به مبني على قبول الحديث ولا يضره كثرة المخالفين له، ولو كانوا أضعاف أضعافهم (ج٥/ ص٣٨-٣٩) وقال أيضا: ضعفه بعضهم من قبل إسناده وهو حديث حسن يحتجون بما هو دونه في القوة...) اهـ. (إعلام الموقعين، ج٢/ ص٤٣)

(١) انظر الاعتبار في الناسخ والمنسوخ من الآثار للحافظ الحازمي، (ص٢٠٥).

(٢) انظر مجموع الفتاوى لابن تيمية، (ج٢٠/ ص٥٦٦).

الأصل الثاني: أن جميع المتلفات تضمن بالجنس بحسب الإمكان مع مراعاة القيمة، وهذا موجب الأدلة، فالله تعالى يقول: ﴿وجزاء سيئة سيئة مثلها﴾ (الشورى: ٤٠) وقال: ﴿فمن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم﴾ (البقرة: ١٩٤).

فالسيد عندما يضمن لزوجته مثل الأمة فقد روعيت المثلية في النقد وامتازت هذه بالمشاركة في الجنس والصفة، فكان ذلك أمثل، وما كان أمثل فهو أعدل فيجب الحكم به، ونظير هذا ما ثبت بالسنة واتفاق الصحابة من القصاص في اللطمة والضربة، وهو قول كثير من السلف، واعلم أن التماثل متعذر في المكملات من كل وجه، فضلا عن غيرها[1].

الأصل الثالث: من مثل بعبده مثل عليه، وهذا مذهب مالك وأحمد وغيرهما، وقد جاءت بذلك آثار مرفوعة عن النبي ﷺ وأصحابه كعمر بن الخطاب، وعلى ذلك فالسيد إن استكره أمة زوجه على الزنا كان ذلك من باب المثلة، فإن الاكراه على الوطء مثلة، فإن الوطء يجري مجرى الإتلاف[2].

وابن تيمية ينهي كلامه عن هذا الحديث قائلاً: (الكلام على هذا الحديث من أدق الأمور فإن كان ثابتاً فهذا الذي ظهر في توجيهه وتخريجه على الأصول الثابتة، وإن لم يكن ثابتاً فلا يحتاج إلى الكلام عليه)[3].

ومن تلك الأحاديث التي يوثقها ابن تيمية عرضاً على القياس ويضعفها غيره بقياس آخر، حديث وابصة أن رسول الله ﷺ قال لرجل صلى خلف الصف «أيها المصلي هلا دخلت في الصف أو كررت رجلا من الصف: أعد صلاتك»[4].

---

(١) انظر مجموع الفتاوى، (ج٢٠/ ص٥٦٤).

(٢) المصدر السابق، (ج٢٠/ ص٥٦٦).

(٣) المصدر السابق، (ج٢٠/ ص٥٦١).

(٤) انظر السنن الكبرى للبيهقي-كتاب الصلاة باب كراهية الوقوف خلف الصف وحده، قال ابن حجر في التلخيص، (ج٢/ ص٣٧) عن هذاالحديث وفيه السري بن اسماعيل وهو متروك، وله طريق آخر وفيه ضعف. وحديث أمر المصلي خلف الصف بالإعادة،أخرجه أبو داود في الصلاة (ج١/ ص٤٣٩، رقم ٦٨٢) من طريق=

وفي مقابل هذا المذهب من يرى أن الصلاة صحيحة خلف الصف وأن هذا الحديث الذي استدل به الإمام ابن تيمية ضعيف، وفي طليعة هؤلاء الإمام الشافعي.

قال الإمام الشافعي -رضي الله عنه-: إن هذا الحديث -حديث وابصة- ضعيف، لأنه معارض بحديث آخر يؤيده القياس. ثم يذكر الشافعي هذا الحديث: « سمعت من يروي بإسناد حسن أن أبا بكرة ذكر للنبي ﷺ أنه ركع دون الصف فقال له النبي ﷺ: زادك الله خيراً ولاتعد»[1].

=شعبة، عن عمرو بن مرة، عن هلال بن يساف، عن عمرو بن راشد، عن وابصة به. وأخرجه الترمذي في أبواب أبواب الصلاة (ج١/ص٤٤٥، رقم ٢٣٠) من طريق حصين السلمي عن هلال بن يساف، عن وابصة، بدون ذكر عمرو بن راشد، وقال: حسن. وقال أيضا: واختلف أهل الحديث في هذا فقال بعضهم: حديث عمرو بن مرة، عن هلال بن يساف، عن عمرو بن راشد عن وابصة أصح، وقال بعضهم: حديث حصين، عن هلال بن يساف، عن زياد بن أبي الجعد، عن وابصة أصح.

يقول الباحث: والحديث ضعفه البيهقي في السنن الكبرى كتاب الصلاة (رقم ١٣١٣) باب كراهية الوقوف خلف الصف وحده، وقد ساق الشيخ أحمد شاكر جميع طرقه، وبيّن اختلاف الأسانيد، ثم رجح تصحيحه (انظر حاشية الترمذي، ج١/ص٤٤٨، ٤٥١) وقال ابن حجر في التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير (ج٢/ص٣٧) عن هذا الحديث: (وفيه السري بن إسماعيل وهو متروك، وله طريق آخر وفيه ضعف). الطبعة الفنية بالقاهرة، وقد حقق حديث الأمر بالإعادة الشيخ الألباني في إرواء الغليل (رقم ٥٣٤) وخلاصة الكلام في فقه الحديث أن حديث الأمر بالإعادة محمول على إذا ما قصّر في الواجب، وهو الانضمام إلى الصف وسد الفُرج، وأما إذا لم يجد فرجة، فليس بمقصر، فلا يعقل أن يحكم على صلاته بالبطلان في هذه الحالة، وهو اختيار شيخ الإسلام ابن تيمية. وانظر في الاختيارات العلمية لابن تيمية (ص٤٢) طبع مطبعة المنار، مصر. وأما إذا لم يجد فرجة في الصف فلا يجذب رجلا ليصف معه وذلك لضعف هذه الأحاديث كما بين ذلك الألباني في سلسلة الأحاديث الضعيفة (ج٢، رقم ٩٢١، ٩٢٢) وحديث لا صلاة خلف الصف، أخرجه ابن ماجه في إقامة الصلاة والسنة فيها، باب صلاة الرجل خلف الصف وحده (ج١/ص٥٣٠، برقم ١٠٠٣) من طريق ملازم بن عمرو، عن عبدالله بن بدر، حدثني عبدالرحمن بن علي بن شيبان، عن أبيه علي بن شيبان به. ورجاله ثقات إلا ملازم بن عمرو فهو صدوق، فالحديث حسن، وقال البوصيري في الزوائد: إسناده صحيح ورجاله ثقات، وقال المزي: انفرد به ابن ماجه، تحفة الأشراف (١٠٠٢٠غ)

(١) انظر اختلاف الحديث للإمام الشافعي-باب صلاة المنفرد، ص٥٢٥. الحديث أخرجه البخاري في كتاب الأذان (١١٤) باب إذا ركع دون الصف، حديث رقم ٧٨٣،=

قال الشافعي رحمه الله معلقاً عليه: فكأنه أحب له الدخول في الصف ولم ير عليه العجلة بالركوع حتى يلحق بالصف ولم يأمره بالإعادة، بل فيه دلالة على أن ركوعه منفرداً مجزىء عنه»[1].

وأما القياس الذي يؤيد به الإمام الشافعي ما ذهب إليه فملخصه كما يلي:

١- صلاة الرجل منفرداً تجزىء عنه والإمام يصلي منفرداً أمام الصف.

٢- لايجوز الاعتراض بأن السنة في حق الإمام المنفرد أن يصلي هكذا، لأن ثبوت هذه السنة يدل على أنه ليس في الإنفراد شيء يفسد الصلاة.

٣- انفراد المرأة تصلي وحدها خلف الصف، فعن أنس بن مالك أن جدته مليكة دعت النبي ﷺ إلى طعام صنعته فأكل منه ثم قال: «قوموا فلأصلي لكم» قال أنس: فقمت إلى حصير لنا قد اسود من طول ما لبس فنضحته بالماء فقام عليه رسول الله ﷺ وصففت أنا واليتيم وراءه والعجوز من وراءنا، فصلى ركعتين ثم انصرف. فأنس في الحديث يحكي أن امرأة صلت منفردة مع رسول الله ﷺ ولا فرق في هذا بين امرأة ورجل، فإذا أجزأت المرأة صلاتها مع الإمام منفردة أجزأ الرجل صلاته مع الإمام منفرداً كما تجزئها هي صلاتها[2].

وأما الإمام ابن تيمية فإنه يصحح الحديث الذي يأمر بإعادة صلاة المنفرد خلف الصف ويؤكد أن حديث «لا صلاة لمنفرد خلف الصف» مؤكداً لمعناه، وأن الحديثين ليس فيهما ما يخالف الأصول[3]، بل ما فيهما هو مقتضى

=ص١٥٦، طبعة دار السلام ١٩٩٧م، وقال الألباني في صحيح الجامع (ج١/ ص٦٦٧، حديث رقم ٣٥٦٥): (صحيح رواه الإمام أحمد والبخاري وأبو داود والنسائي عن أبي بكرة).

(١) انظر كتاب اختلاف الحديث للإمام الشافعي (ص٥٢٥) وما بعدها.

(٢) انظر كتاب اختلاف الحديث للإمام الشافعي (ص٥٢٥) وما بعدها.

(٣) قال الإمام ابن تيمية: وقد صحح الحديثين غير واحد من أئمة الحديث وأسانيدها مما تقوم بها الحجة (انظر الفتاوى الكبرى (ج٢/ ص٤٤٣) وقال أيضا: ومن خالف ذلك من العلماء، فلا ريب أنه لم تبلغه هذه السنة من وجه يثق به، بل قد=

الأصول المفردة، وملخص وجهة نظره كما يلي:

١- إن صلاة الجماعة سميت جماعة لاجتماع المصلين في الفعل مكانا وزمانا، وقد أمرت الجماعة بالاصطفاف، بل أمرهم النبي ﷺ بتسوية الصفوف وتعديلها، وسد الأول فالأول، ولو لم يكن الاصطفاف واجبا لجاز أن يقف واحد خلف واحد وهلم جراً، وهذا مما يعلم كل أحد علماً عاماً أن هذه ليست صلاة المصلين.

٢- وقوف المرأة خلف صف الرجال سنة مأمور بها، ولو وقفت في صف الرجال لكان ذلك مكروها، فالسنة في حق المرأة الاصطفاف مع غيرها من النساء، ولو كان معها في الصلاة امرأة أخرى أو نساء لكان حقها أن تقوم معها أو معهنّ، وكان حكمها إذا صلت منفردة خلف صف النساء حكم الرجل المنفرد عن صف الرجال فإن الواجبات تسقط للحاجة، وأما وقوف الرجل وحده خلف الصف فمكروه وترك للسنة باتفاقهم فكيف يقاس المنهي عنه بالمأمور به.

٣- الإمام جعل إماماً ليؤتم به، فإذا كان أمامهم رأوه وكان اقتداؤهم به أكمل، وتقدم الإمام عند الحاجة مأمور به، وانفراد المصلي خلف الصف منهي عنه، فكيف نقيس المأمور به على المنهي عنه، والقياس الصحيح هو قياس المسكوت على المنصوص، أما قياس منصوص على منصوص آخر يخالفه فهو باطل باتفاق العلماء.

٤- حديث أبي بكرة فيه النهي بقوله «ولا تَعُدْ» دون أمره بإعادة الركعة، فيكون هذا مبينا ومفسراً، ويكون ذلك -حديث أبي بكرة- مجملاً.

٥- حديث أبي بكرة ليس فيه أنه صلى منفرداً خلف الصف قبل رفع الإمام رأسه من الركوع فقد أدرك من الاصطفاف المأمور به ما يكون به مدركاً للركعة، فهو بمنزلة أن يقف وحده ثم يجيء آخر فيصافه في القيام، فإن هذا

=يكون لم يسمعها، وقد يكون ظن أن الحديث ضعيف كما ذكر ذلك بعضهم (الفتاوى الكبرى، ج٢/ ص٤٤٤)

جائز باتفاق العلماء»[1].

ومن تلك الأحاديث التي يضعفها غيره، ما رواه مسلم عن جابر بن سمرة رضي الله عنه أن رجلا سأل النبي ﷺ: أنتوضأ من لحوم الغنم؟ قال: إن شئت فتوضأ وإن شئت فلا تتوضأ، قال: أنتوضأ من لحوم الإبل؟ قال: «نعم توضأ من لحوم الإبل» قال: أصلي في مرابض الغنم؟ قال: «نعم» قال: أصلي في مبارك الإبل؟ قال: «لا»[2].

لا خلاف بين العلماء في صحة سند هذا الحديث، ولكن الكلام يأتي من ناحية العمل به، ولذلك ضعفه قوم وقالوا: إنه منسوخ بقول جابر: «كان آخر الأمرين من النبي ﷺ ترك الوضوء مما مست النار»[3] لم يفرق بين لحم

---

(١) انظر مجموع الفتاوى، (ج٢٣/ ص٣٩٧

(٢) الحديث أخرجه الإمام مسلم في كتاب الحيض، باب الوضوء من لحوم الإبل(حديث رقم ٩٧) وأبو داود في كتاب الطهارة، باب الوضوء من لحوم الإبل أيضا (حديث رقم ١٨٤، ج١/ ص٧٢-٧٣) والترمذي في الطهارة، ٦٠باب ما جاء في الوضوء من لحوم الإبل (حديث رقم ٨١، ج١/ ص١٢٢، عن إبراهيم بن عازب) وابن ماجه (ج١/ ص٢٨٣) رقم ٤٩٤، ٤٩٥، ٤٩٧، ١-كتاب الطهارة وسننها، ٦٧/ ٦٧باب: ما جاء في الوضوء من لحوم الإبل، وابن حبان كما في الإحسان في ترتيب صحيح ابن حبان لابن بلبان الفارسي (ج٢/ ص٢٢٤) وابن خزيمة في صحيحه (رقم ٣١) وابن الجارود في المنتقى (رقم ٢٥٥) من طريق محاضر الهمذاني عن الأعمش. والإمام أحمد (ج٥/ ص٩٣، ١٠٠) (ج٤/ ص٢٨٨) عن البراء بن عازب، وانظر تحفة الأشراف (ص١٧٨٣) وقال ابن خزيمة: لم نر خلافا بين علماء أهل الحديث أن هذا الخبر صحيح من جهة النقل لعدالة ناقليه (انظر التلخيص الحبير، ج٥/ ص١١٥) ورواه أبو داود الطيالسي عن شعبة عن الأعمش (رقم ٧٣٤، ٧٣٥) في منحة المعبود في ترتيب مسند الطيالسي أبي داود، وقد صححه الألباني في إرواء الغليل (رقم ١١٨) وصحيح الجامع (ج١/ ص٥٦)

(٣) قال الإمام الحافظ النووي في شرح مسلم (ج٤/ ص٤٩): (وهذا المذهب أقوى دليلا، وإن كان الجمهور على خلافه، وقد أجاب الجمهور عن هذا الحديث -حديث جابر بن سمرة والبراء- بحديث جابر: كان آخر الأمرين من رسول الله ﷺ ترك الوضوء مما مست النار، ولكن هذا الحديث عام، وحديث الوضوء من لحوم الإبل خاص والخاص مقدم على العام) وقال القاضي أبو بكر بن العربي في تحفة الأحوذي (ج١/ ص١١٢): وحديث لحم الإبل صحيح مشهور، وليس بقوي عندي ترك الوضوء منه وقد أخرج الحديث: كان آخر الأمرين... أبو داود في السنن كتاب الطهارة، باب٧٥ برقم ٤٨٦٤، والنسائي (ج١/ ص١٠٨) والبيهقي في السنن الكبرى (ج١/ ص١٠٦) وابن الجارود في المنتقى (ص٢٤) وابن عبدالبر في=

الإبل والغنم، إذ كلاهما في مس النار سواء.

وجاء في كتاب الأم للإمام الشافعي: «أخبرنا سفيان بن عيينة عن الزهري عن رجلين: أحدهما جعفر بن عمرو الضمري عن أبيه أن رسول الله ﷺ أكل كتف شاة ثم صلى ولم يتوضأ، قال الشافعي: فبهذا نأخذ،فمن أكل شيئاً مسه النار أو لم تمسه لم يكن عليه وضوء»[1].

ومن هنا ندرك أن الإمام الشافعي يسوي بين لحم الغنم ولحم الإبل، واللحم لايتوضأ منه ويضيف أنه لم يكن الوضوء واجباً من أكل النجاسات والمحرمات فكيف بالحلال الطيب.

أما الإمام ابن تيمية فإنه يوافق الحديث ويري موافقته للقياس، وأن التسوية بين لحم الغنم ولحم الإبل باطلة لأسباب هي:

١- أن الرسول ﷺ فرق بين معاطن الإبل ومبارك الغنم، فامر أو أجاز الصلاة في الأولى ونهى عن الصلاة في الثانية، فدعوى المدعي أن القياس التسوية بينهما، من جنس قول الذين قالوا: ﴿إنما البيع مثل الربا﴾ (البقرة: ٢٧٥).

٢- قد فرق الرسول ﷺ بين أصحاب الإبل وأصحاب الغنم، فبين أن الفخر والخيلاء ديدن أصحاب الإبل، والسكينة في أهل الغنم، وروى في الإبل أنها جن خلقت من جن»[2].

٣- حرم الشارع كل ذي ناب من السباع وكل ذي مخلب من الطير

=التمهيد (ج٣/ ص٢٤٧) والعقيلي في الضعفاء (ج٣/ ص٤)

(١) انظر الأم للإمام الشافعي-باب لا وضوء مما يطعم أحد، (ج١/ ص٢١). وقد أورد الطبراني عن ابن عباس أن رسول الله ﷺ كان يأكل مما مست النار ثم يصلي ولا يتوضأ.. انظر صحيح الجامع (ج٢/ ص٨٨٠، رقم ٣٨٨٣) والسلسلة الصحيحة (ج٥/ حديث رقم ٢١١٦) وهو حديث صحيح كما بيّن ذلك مصنف الكتابين.

(٢) سنن ابن ماجه، في كتاب المساجد (١٢/ ٣٢)، باب الصلاة في أعطان الإبل ومراح الغنم (ج١/ ص٤٢٤)، حديث رقم ٧٦٨-٧٦٩، ونص الثاني: عن عبدالله ابن مغفل المزني، قال: قال النبي ﷺ: «صلوا في مرابض الغنم، ولا تصلوا في أعطان الإبل، فإنها خُلقت من الشياطين» وأخرجه النسائي في كتاب المساجد، باب ذكر نهي النبي ﷺ عن الصلاة في أعطان الإبل (برقم ٧٣٤) وانظر تحفة الأشراف للمزي (رقم ١٤٥٥٥، ١٤٥٥٩، ٩٦٥١)

لأنها دواب عدوانية فبالاغتذاء بها تجعل في خلق الإنسان من العدوان ما يضره في دينه، فنهى الله عن ذلك لأن المقصود أن يقوم الناس بالقسط، وفي الإبل طبيعة شيطانية، فإذا أكل الإنسان منها بقيت فيه هذه الطبيعة وليست الغنم كذلك، فطبيعتها أليفة رقيقة مما يجعل في آكلها صفة الرقة والألفة. والله أعلم.

المطلب الخامس: أحاديث يوثقها ابن تيمية أو يضعفها عرضاً على بدائه العقول

لا يمكن بحال محاولة نقد السنة عن طريق العقل المحض، لأن السنة وحي مثل القرآن، ولكن العقل يبحث في الطرق التي وصل بها هذا الوحي إليه، وفي المبلغ لهذا الوحي: فإذا آمن بصدق المبلغ وصدق الراوي فليس له بعد ذلك أن يشك. **وطرق التيقن أو العلم في الإسلام ثلاثة، وهي:**

١- الخبر الصادق الذي يتيقن السامع من صدق خبره وذلك كإخبار الله تعالى في كتبه وإخبار الأنبياء.

٢- التجربة و المشاهدة بعد التأكد من سلامة التجربة فيما يقع في نطاق التجربة والاختبار.

٣- حكم العقل فيما ليس فيه خبر صحيح ولاتجربة.

وبناء على هذا كان المحدثون إذا ثبت عندهم الخبر أخذوا به دون اعتداد بشيء آخر، ولكن لجؤوا إلى الأسس العقلية في حالتين:

الأولى: حالة الشك في الخبر نتيجة الشك في الراوي وفي هذه الحالة كان لجوؤهم لاختبار شكهم: إما أن يزول فيأخذوا الخبر، وإما أن يقوى فيضعف الخبر عندهم.

الحالة الثانية: عندما يطعن في الخبر الذي ثبت عندهم ويعتمد الطاعن على العقل، ففي هذه الحالة لجؤوا إلى العقل ليوضحوا خطأ من طعن في الحديث الثابت.

ومن المعلوم بداهة أن مدارك العلماء تختلف، وتتفاوت، كما قد تختلف

مسالكهم في توثيق الحديث أو تضعيفه، وقد يظن بعض العلماء أن الحديث الذي يخالف الواقع المشاهد أو يخالف حكماً وصل إليه الإنسان عن طريق التجربة فيما يقع في نطاق تجربته أو يخالف حكما عقلياً فيما فيه للعقل مجال أو يخالف ماعرف من خصائص أسلوب الرسول ﷺ -وهو الذي أوتي جوامع الكلم- قد يظن البعض ذلك، ولكن الحديث مع ذلك يثبت عند ابن تيمية، فيحاول توثيق الحديث مستخدماً بدائه العقول والواقع والمعروف من أسلوب الرسول ﷺ ولكن بطريقة تختلف في مسلكها عن طريق مسلك الذين ضعفوا الحديث، وقل مثل ذلك عن تضعيفه للأحاديث.

ومن تلك الأحاديث التي يوثقها ابن تيمية وغيره، عرضاً على بدائه العقول: «ما رواه أبو هريرة عن النبي ﷺ أنه قال: يقول الله تعالى: «عبدي! مرضت فلم تعدني، فيقول: رب كيف أعودك وأنت رب العالمين؟ فيقول: أما علمت أن عبدي فلاناً مرض، فلو عدته لوجدتني عنده. عبدي جعت فلم تطعمني، فيقول: كيف رب أطعمك وأنت رب العلمين؟ فيقول: أما علمت أن عبدي فلانا جاع فلو أطعمته لوجدت ذلك عندي».[1]

وقد ادعى المعتزلة ضعف هذا الحديث بناء على مخالفته للعقل وللسمع، لأنه يدل على أن الله تعالى يجوع وأنه يجوز نسبة المرض والجوع إليه سبحانه وتعالى، وهذا محال من ناحية العقل الذي لا يتصور الله إلا خالياً من كل نقص مبرأ من كل عيب، ومحال أيضاً من ناحية السمع الذي يثبت كل الكمالات لله عز وجل وينفي عنه كل مشابهة للحوادث.

أما الإمام ابن تيمية يرى أن الحديث لا يثبت شيئاً من تلك المحالات، وأن من قال ذلك فقد كذب، فإن الحديث قد فسره المتكلم به وبين مراده بياناً زالت به كل شبهة، وبين فيه أن العبد هو الذي جاع وأكل ومرض وعاده

---

(١) الحديث في صحيح مسلم في كتاب البر-باب فضل عيادة المريض (ج٨/ ص١٣) مع اختلاف في اللفظ يسير، وانظر الترغيب والترهيب (ج٢/ ص٦٦) و(ج٤/ ص٣١٧) وإتحاف السادة المتقين للزبيدي (ج٥/ ص٢٣٢، ج٩/ ص٥٦٩).

العواد، وأن الله سبحانه وتعالي لم يأكل ولم يعد»[1].

ومن تلك الأحاديث التي يوثقها ابن تيمية مارواه ابن عباس أن رسول الله ﷺ قال: «الحجر الأسود يمين الله في الأرض فمن صافحه وقبله فكأنما صافح الله وقبل يمينه»[2].

ادعى قوم أن الحديث ضعيف لأنه موهم بالتجسيد والتجسيم الذي يتنزه عنه الحق تبارك وتعالي.

أما الإمام ابن تيمية، فإنه يرى أن هذا الخبر معروف من كلام ابن عباس -رضي الله عنهما- وأنه روى مرفوعاً، وفي رفعه نظر ومع ذلك فإن هذا الخبر لو صح لم يكن ظاهره أن الحجر صفة لله، لأن لفظ الحديث فيه قيد «في الأرض» ففي لفظ الحديث أنه يمين الله في الأرض وأن المصافح له كأنما صافح الله -عز وجل- وقبل يمينه،ومعلوم أن المشبه ليس هو المشبه به[3].

---

(١) راجع درء تعارض العقل والنقل لابن تيمية، جـ/١٥٠الطبعة الأولى-١٣٩٩هـ.

(٢) رواه الطبراني في المعجم، وقال العجلوني في كشف الخفاء: ومثله مما لا مجال للرأي فيه فالحديث حسن. انظر كشف الخفاء (ج١/ ص٣٤٨) والحديث أخرجه ابن عدي في الكامل (ج١/ ص٣٣٦، في ترجمة إسحاق بن بشر الكاهلي) والخطيب في تاريخ بغداد (ج٦/ ص٣٢٨) من طريق إسحاق بن بشر الكاهلي، وفي سنده إسحاق بن بشر الكاهلي، كذبه ابن أبي شيبة وموسى بن هارون، وأبو زرعة، وقال ابن عدي: هو في عداد من يضع الحديث، وكذا قال الدارقطني (انظر الميزان للذهبي، ج٢/ ص١٨٦) وقال ابن الجوزي: لا يصح، وقال ابن العربي: هذا حديث باطل فلا يلتفت إليه، وله طريق آخر عند ابن عساكر (١٥٠/ ٩٠/ ٢) تاريخ دمشق (نسخة مصورة عن الظاهرية، بالجامعة الإسلامية) من طريق أبي علي الأهوازي، ثنا عبدالله محمد بن جعفر، عن عبيد الله الكلاعي الحمصي، بسند عن أحمد بن يونس الكوفي عن أبي معشر به. وفيه أبو علي الأهوازي: متهم، فالحديث باطل على كل حال، كما قال الشيخ الألباني، والموقوف على ابن عباس أخرجه ابن قتيبة في غريب الحديث (جزء٣/ ص١٠٧/ مجلد١) عن إبراهيم بن يزيد عن عطاء، عن ابن عباس قوله. وفي سنده: إبراهيم بن يزيد الخوزي متروك، فهو ضعيف جدا أيضا، ولينظر في تفصيل القول لهذا الحديث ورجال سنده: سلسلة الأحاديث الضعيفة للألباني (ج١/ ص٢٣).

(٣) راجع درء التعارض لابن تيمية، (ج٥/ ص٢٣٩)، وانظر مجموع الفتاوى (ج٣/ ص٤٣، ١٠٣، ١٠٩) و(ج٦/ ص٣٩٧-٣٩٨) وانظر الرد على البكري (ص٣٥٥) واقتضاء الصراط المستقيم (ج٢/ ص٦٥٢-٨١٠)

ومن تلك الأحاديث التي يصححها ابن تيمية لفظاً ومعنى الحديث الصحيح المشهور الذي يرويه أبو هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: «إن الله عز وجل قال: من عادى لي ولياً فقد بارزني بالحرب وما تقرب إلي عبدي بشيء أحب إلي مما افترضت عليه، ومايزال عبدي يتقرب إلي بالنوافل حتى أحبه، فإذا أحببته كنت سمعه الذي يسمع به وبصره الذي يبصر به ويده التي يبطش بها ورجله التي يمشي بها، ولئن سئلني عبدي لأعطينه ولئن استعاذني لأعيذنه وما ترددت عن شيء أنا فاعله ترددي عن نفس المؤمن يكره الموت وأكره مساءته»[1].

ولقد وجد أقوام هذا الحديث مرتعاً خصباً واستدلوا به لما اعتقدوه، فمنهم المعطلة حيث قالوا: هذا وصف لله بما لايليق به: مثل صفة التردد إذ لا يتردد إلا من لايعلم عواقب الأمور، والله أعلم بالعواقب. وفي المقابل استدلت به الحلولية على مذهبهم في الحلول وتشبيهه بالعباد، تعالى الله عما يقولون علواً كبيراً. وقد حكى الإمام البيهقي عن الإمام الخطابي أن هذا التردد مثل، والتردد في صفة الله عز وجل غير جائز والبداء في الأمور غير سائغ ويؤول الحديث على وجهين:

أحدهما: «أن العبد قد يشرف في أيام عمره على المهالك مرات ذات عدد، من داء يصيبه وآفة تنزل به فيدعو الله عز وجل فيشفيه منها ويدفع مكروها عنه، فيكون ذلك من فعله تعالى كتردد من يريد أمراً ثم يبدو له في ذلك فيتركه ويعرض عنه...

الثاني: أن يكون معناه: مارددت رسلي في شيء أنا فاعله ترديدي إياهم

---

(١) رواه البخاري في كتاب الرقاق-باب التواضع (ج١١/ص٣٤١) حديث رقم (٦٥٠٢) انظر فتح الباري، طبعة دار المعرفة، وأخرجه أحمد في المسند (ج٦/ ص٢٥٦) طبع دار صادر، ورواه أبو نعيم في الحلية (ج١/ص٤-٥) طبعة دار الكتاب العربي، والبيهقي في الأسماء والصفات (ص٦٢٣) طبعة دار الكتب العلمية- بيروت.

في نفس المؤمن وتحقيق الوجهين معاً عطف الله عز وجل على العبد ولطفه به، والله أعلم»[1].

ولكن الإمام ابن تيمية الذي لا يعرف التقليد أبى إلا أن يدلي بدلوه في مثل هذه المسائل التي انزلق فيها الكثير، ويرى أن الكلام في الألفاظ المجملة لاينفع، بل يوقع في الجهل والفتن والقيل والقال، وإن أكثر اختلاف الفقهاء من جهة اشتراك الأسماء»[2].

ومن أهم ما يساعد الإنسان على عدم تحريف الكلم عن مواضعه، أن يعرف لغة الصحابة التي كانوا يتخاطبون بها ويخاطبهم بها النبي ﷺ، وعاداتهم في الكلام فإن كثيراً من الناس ينشأ على اصطلاح قومه وعاداتهم في الألفاظ، ثم يجد تلك الألفاظ في كلام الله تعالى أو كلام رسوله ﷺ والصحابة رضي الله عنهم، فيظن أن أمر الله أو رسوله أو الصحابة بتلك الألفاظ مايريده بذلك أهل عادته واصطلاحه، ويكون مراد الله ومراد رسوله والصحابة خلاف ذلك»[3].

ثم يناقش شيخ الإسلام ابن تيمية قضية وجوب نفي التردد عن الله تعالى وارتباطها بأن المتردد لا يعلم عاقبة الأمور، ويوضح أن التردد المنسوب إلى الله ليس هو المنسوب إلى الواحد منا، لأن الله ليس كمثله شيء لا في ذاته ولا في صفاته ولا في أفعاله، فله تردد يليق به كما أن له نزولاً يليق به.

إن الداعي إلى التردد ليس فقط أن الإنسان المتردد لا يعلم عواقب الأمور، ولكنه يحدث أيضاً لما في الفعلين من المصالح والمفاسد، فيريد المرء الفعل لما فيه من المصلحة، ويكرهه لما فيه من المفسدة، لا لجهل منه بالشيء الواحد الذي يحب من وجه ويكره من وجه كما قيل:

الشيب كره وكره أن تفارقه ... فأعجب لشيء على البغضاء محبوب

---

(١) انظر الأسماء والصفات، للبيهقي- باب ما جاء في التردد، (ص٢٤٢).
(٢) راجع منهاج السنة لابن تيمية، طبعة بولاق، (ج١/ص٢٠٣).
(٣) راجع مجموع الفتاوى، (ج١/ص٢٤٣).

وهذا مثل إرادة المريض لدوائه الكريه وجميع ما يريده العبد من الأعمال الصالحة التي تكرهها النفس هي من هذا الباب.

ومن هذا الباب يظهر معنى التردد المذكور في هذا الحديث فإنه قال: «لايزال عبدي يتقرب إلي بالنوافل حتى أحبه» فإن العبد الذي هذا حاله صار محبوباً للحق محباً له، يتقرب إليه أولا بالفرائض وهو يحبها ثم اجتهد في النوافل التي يحبها ويحب فاعلها، فأتى بكل ما يقدر عليه من محبوب الحق فأحبه الحق لفعل محبوبه، والرب يكره أن يسوء عبده ومحبوبه، فلزم من هذا أن يكره الموت ليزداد من محاب محبوبه. والله سبحانه وتعالي قد قضى بالموت، فكل ما قضى به فهو يريده ولابد منه، فالرب مريد لموته لما سبق به قضاؤه، وهو مع ذلك كاره لمساءة عبده وهي المساءة التي تحصل له بالموت، فصار الموت مراداً للحق من وجه، وهي حقيقة التردد وهو أن يكون الشيء الواحد مراداً من وجه مكروها من وجه، وإن كان لابد من ترجيح أحد الجانبين، كما ترجح إرادة الموت، لكن مع وجود كراهة مساءة عبده»[1].

المطلب السادس: أحاديث يردها ابن تيمية عرضاً على التاريخ وبدائه العقول

يقرر الإمام ابن تيمية: «أنه لا يعلم حديثاً يخالف العقل أو السمع الصحيح إلاّ وهو عند أهل العلم ضعيف بل موضوع بل لا يعلم حديثاً صحيحاً عن النبي ﷺ في الأمر والنهي أجمع المسلمون على تركه إلاّ أن يكون له حديث صحيح يدل على أنه منسوخ»[2].

ومن الأحاديث التي يضعف ابن تيمية متنها لمخالفتها للتاريخ ولبدائه العقول: حديث وضع الجزية عن أهل خيبر.

إن الإمام ابن تيمية لم يفصل القول في هذا الحديث ولكنه أشار إشارة عابرة حيث قال: «إن رسول الله ﷺ زارع أهل خيبر على جزء مما يخرج من

---

(١) راجع الفتاوى، (ج١٨/ ص١٣٠-١٣١).

(٢) راجع درء التعارض، (ج١/ ص١٥).

التمر، وأن حديث وضع الجزية عنهم مكذوب»[1].

---

(١) راجع الفتاوى، (ج٣٠/ ص٢٣٢)، وقال في الفتاوى (ج٤/ ص٦١٤): (عام إحدى وسبعمائة جاءني جماعة من يهود دمشق بعهود، في كلها أنه بخط علي بن أبي طالب في إسقاط الجزية عنهم، وقد لبسوها ما يقتضي تعظيمها، وكانت قد نفقت على ولاة الأمور في مدة طويلة فأسقطت عنهم الجزية بسببها، فلما وقفت عليها تبين لي في نقشها ما يدل على كذبها من وجوه عديدة.... اهـ) وذكر ابن كثير في حوادث سنة (٧٠١هـ) قائلا: وحاققهم عليه شيخ الإسلام ابن تيمية، وبيّن لهم خطأهم وكذبهم وأنه مزور مكذوب (البداية والنهاية، ج١٤/ ص١٩) وانظر المنار المنيف في الصحيح والضعيف، تحقيق الشيخ العلامة عبدالفتاح أبو غدة، طبع مكتب المطبوعات الإسلامية- الطبعة الثانية سنة (١٤٠٢هـ ١٩٨٢م) (ص١٠٢، ١٠٣، ١٠٥) وذكر هذه الأوجه ابن القيم في كتابه أحكام أهل الذمة (ج١/ ص٥-٧) تحقيق د/ صبحي الصالح، الطبعة الثانية، دار العلم للملايين، بيروت عام ١٤٠١هـ - ١٩٨١م) وقال أيضا في أحكام أهل الذمة (ج١/ ص٥١): (رأيت لشيخنا في ذلك فصلاً نقلته من لفظه قال: والكتاب الذي بأيدي الخيابرة الذي يدعون أنه بخط علي في إسقاط الجزية عنهم باطل) وراجع أيضا أحكام أهل الذمة (ج١/ ص٢٣٥) وزاد المعاد في هدي خير العباد، تحقيق شعيب الأرناووط وعبد القادر الأرنؤوط، طبع مؤسسة الرسالة، بيروت (ج٣/ ص١٥٢، ١٥٣) وذكر ابن القيم بعضا من العشرة الأوجه في زاد المعاد، وهي كما يلي:

١. أن فيه شهادة «سعد بن معاذ» وسعد توفي قبل خيبر قطعا.

٢. أن فيه أنه أسقط عنهم الجزية، والجزية لم تكن نزلت بعد ولا يعرفها الصحابة حينئذ، فإن نزولها كان عام تبوك بعد خيبر بثلاثة أعوام.

٣. أنه أسقط عنهم الكلف والسخر، وهذا محال فلم يكن في زمانه كلف ولا سخر تؤخذ منهم ولا من غيرهم، وقد أعاذه الله، وأعاذ أصحابه من أخذ الكلف والسخر، وإنما هي من وضع الملوك الظلمة، واستمر الأمر عليها.

٤. أن هذا الكتاب لم يذكره أحد من أهل العلم على اختلاف أصنافهم، ولا أحد من أهل المغازي والسير، ولا أحد من أهل الحديث والسنة، ولا أحد من أهل الفقه والإفتاء، ولا أحد من أهل التفسير، ولا أظهره اليهود في زمان السلف لعلمهم أنهم إن زوروا مثل ذلك عرفوا كذبه، وبطلانه، فلما استخفوا بعض الدول وقت فتنة، وخفاء بعض السنة زوّروا ذلك، وأظهروه.

٥. وقال في موضع آخر: فيه شهادة، أو خط معاوية بن أبي سفيان، ومعاوية إنما أسلم يوم الفتح.

يقول الباحث -غفر الله له ولذويه ولمشايخه-: وقد جرت حادثة مشابهة للإمام الخطيب أبي بكر البغدادي (٤٩٢هـ، توفي ٤٦٣هـ) ومع نفس القوم اللؤماء -وهذا ديدنهم قاتلهم الله أنى يؤفكون -فهم دائما يعمدون إلى الكذب والتزوير ونقض العهود، ولكن للأسف هاهم مسلمو اليوم يلهثون خلف سراب السلام الكاذب ووعود اليهود المنكوثة، ولكن هل من متعظ؟- وقد جرت الحادثة سنة سبع وأربعين وأربعمائة مع وزير الخليفة العباسي القائم بأمر الله، واسم هذا الوزير هو علي بن الحسن بن أحمد أبو القاسم المعروف بابن المسلمة، وكان هذا الوزير=

ولكن الإمام ابن القيم -تلميذ ابن تيمية وصديقه- ذكر أنه أحضر هذا - أي كتاب وضع الجزية عن يهود خيبر- بين يدي شيخ الإسلام ابن تيمية، وحوله اليهود يزفونه ويجلونه، وقد غشّي بالحرير والديباج فلما فتحه وتأمله بزق عليه وقال: هذا كذب من عدة أوجه، وذكرها فقاموا من عنده بالذل والصغار، وذكر عشرة أوجه في بطلانها:

١- أن فيه: شهادة سعد بن معاذ -رضي الله عنه-، وسعد قد توفي قبل ذلك في غزوة الخندق.

٢- أن فيه: «وكتب معاوية بن أبي سفيان» ومعاوية إنما أسلم عام الفتح، وكان من الطلقاء.

٣- أن الجزية لم تكن نزلت حين فتح خيبر ولم يكن الصحابة -رضي الله عنهم- يعرفونها ولا العرب، وإنما نزلت بعد عام تبوك، وحينئذ وضعها النبي ﷺ على نصاري نجران ويهود اليمن، ولم تؤخذ من يهود المدينة لأنهم وادعوه قبل نزولها، ثم قتل من قتل منهم وأجلى بقيتهم إلى خيبر وإلى الشام، وصالحه أهل خيبر قبل فرض الجزية، فلما نزلت آية الجزية استقر الأمر على ما

=زميلا للخطيب في العلم والرواية، ثم لقبه الخليفة برئيس الرؤساء، وشرف الوزراء، جمال الورى، وقال عنه الخطيب في تاريخه (ج١١/ ص٣٩١): (كتبت عنه، وكان ثقة، وكان أحد الشهود المعدلين...) هذه الحادثة كان لها أكبر الأثر في رفع مقام الخطيب، وانتشار سمعته، وفي بيان سعة علمه، والحادثة كما رواها ابن الجوزي في المنتظم، قائلا: (وكان قد أظهر بعض اليهود كتابا، وادعى أنه كتاب رسول الله ﷺ بإسقاط الجزية عن أهل خيبر، وفيه شهادات الصحابة، وأن خط علي بن أبي طالب فيه، فعرضه رئيس الرؤساء، ابن المسلمة، على أبي بكر الخطيب، فقال: هذا مزور، قيل: من أين لك؟ قال: في الكتاب شهادة معاوية ابن أبي سفيان، ومعاوية أسلم يوم الفتح، وخيبر كانت في سنة سبع، وفيه شهادة سعد بن معاذ، وكان قد مات يوم الخندق، فاستحسن ذلك منه) واعتمده وأمضاه ولم يجز اليهود على ما في الكتاب لظهور تزويره. (انظر المنتظم لابن الجوزي (ج٨/ ص٢٦٥) والتذكرة للذهبي (ج٣/ ص١١٤١) وطبقات الشافعية الكبرى للسبكي، الطبعة الأولى لعيسي الحلبي سنة ١٣٨٣هـ (ج٤/ ص٣٥) وقال السخاوي في الإعلان بالتوبيخ لمن ذم التاريخ (ص١٠-١١) نشر حسام الدين القدسي بمكتبة الترقي، سنة ١٣٤٩هـ: (وكما حقق لهم الخطيب ما تقدم، صنف رئيس الرؤساء المشار إليه في إبطاله جزءا، وكتب عليه الأئمة،أبو الطيب الطبري، وأبو نصر بن الصباغ، ومحمد بن محمد البيضاوي، ومحمد بن علي الدامغاني وغيرهم..)اهـ.

كان عليه، وابتدأ ضربها على من لم يتقدم معه صلح فمن ههنا وقعت الشبهة في أهل خيبر.

٤- أن فيه: « وضع عنهم الكلف و السخر»، ولم يكن في زمانه كلف ولاسخر ولامكوس.

٥- أنه لم يجعل لهم عهداً لازماً، بل قال:« نقركم ما شئنا» فكيف يجعل لهم عهداً لازماً، بل قال: « نقركم ما شئنا» فكيف يضع عنهم الجزية التي يصير بها لأهل الذمة عهد لازم مؤبد، ثم لا يثبت لهم أماناً لازماً مؤبداً.

٦- أن مثل هذا مما تتوافر الهمم والدواعي على نقله، فكيف يكون قد وقع ولايكون علمه عند حملة السنة من الصحابة والتابعين وأئمة الحديث، وينفرد بعلمه ونقله اليهود؟

٧- أن أهل خيبر لم يتقدم لهم من الإحسان ما يوجب وضع الجزية عنهم، فإنهم حاربوا الله ورسوله وقاتلوا أصحابه، وسلوا السيوف في وجوههم، وسموا النبي ﷺ وآووا أعداءه المحاربين له المحرضين على قتاله، فمن أين يقع هذا الاعتناء بهم؟ وإسقاط هذا الفرض الذي جعله الله عقوبة لمن لم يدن بدين الإسلام منهم؟

٨- أن النبي ﷺ لم يسقطها عن الأبعدين مع عدم معاداتهم له كأهل اليمن وأهل نجران فكيف يضع عن جيرانه الأدنين مع شدة معاداتهم له وكفرهم وعنادهم؟ ومن المعلوم أنه كلما اشتد كفر الطائفة وتغلظت عداوتهم كانوا أحق بالعقوبة لا بإسقاط الجزية.

٩- أن النبي ﷺ لو أسقط عنهم الجزية لكانوا من أحسن الكفار حالاً، ولم يحسن بعد ذلك أن يشترط لهم إخراجهم من أرضهم وبلادهم متى شاء، فإن أهل الذمة الذين يقرون بالجزية لا يجوز إخراجهم من أرضهم وديارهم ما داموا ملتزمين لأحكام الذمة، فكيف إذا روعي جانبهم بإسقاط الجزية، وأعفوا من الصغار الذي يلحقهم بأدائها؟

١٠- أن هذا لو كان حقاً لما كان أصحاب رسول الله ﷺ والتابعون

والفقهاء كلهم على خلافه، وليس في الصحابة رجل واحد قال: لاتجب الجزية على الخيبريين، لا في التابعين ولا في الفقهاء، بل قالوا: أهل خيبر وغيرهم في الجزية سواء، وعرضوا بهذا الكتاب المذكور، وقد صرحوا بأنه كذب»[1].

ومن تلك الأحاديث التي يضعفها ابن تيمية رحمه الله لمخالفتها للعقل والواقع: ما أخرجه الترمذي عن علي رضي الله عنه: «أنا مدينة العلم وعلى بابها»[2].

---

(١) انظر المنار المنيف لابن القيم (ص١٠٢-١٠٥).

(٢) الحديث مروي من غير وجه، عن عليّ، وابن عباس:

أ- أخرجه الترمذي في المناقب، باب مناقب علي بن أبي طالب -رضي الله عنه- الباب رقم ٦٧/٦٨، حديث رقم (٣٧٢٣) (ج٥/ص٦٣٧) قال: حدثنا إسماعيل بن موسى، ثنا محمد بن عمر بن الرومي، حدثنا شريك، عن سلمة بن كهيل، عن سويد بن غفلة، عن الصنابحي، عن عليّ -رضي الله عنه- قال: قال رسول الله ﷺ «أنا دار الحكمة وعلى بابها» وقال الترمذي: هذا حديث غريب منكر. وقال: وروى بعضهم هذا الحديث، عن شريك، ولم يذكروا فيه «عن الصنابحي»ولا نعرف هذا الحديث، عن واحد من الثقات، عن شريك، وفي الباب، عن ابن عباس -رضي الله عنهما-» اهـ.

ب- وأخرجه ابن الجوزي (ج١/ص٣٤٩) في الموضوعات بسنده عن الرومي به. وأخرجه أبو نعيم في الحلية (ج١/ص٦٤) ومن طريقه ابن الجوزي في الموضوعات (ج١/ص٣٤٩-٣٥٠) من طريق عبدالمجيد بن بحر، عن شريك، عن سلمة، عن الصنابحي، عن علي.

ج- كما أخرجه بسند آخر، عن عبدالحميد بن بحر البصري به. وقال ابن الجوزي: (قال الدارقطني: قد رواه سويد بن غفلة، عن الصنابحي لم يسنده، والحديث مضطرب غير ثابت، وسلمة لم يسمع من الصنابحي. وقال في محمد ابن عمرو الرومي: قال ابن حبان: كان يأتي عن الثقات بما ليس من حديثهم، لا يجوز الاحتجاج به بحال. وانظر هذه المقولة في الجرح والتعديل (ج٩/ص٩٤) والرومي هذا هو محمد بن عمر بن عبدالله بن فيروز الباهلي، مولاهم البصري، المعري ابن الرومي وكنيته أبو عبدالله، من الطبقة العاشرة، وأخرج له الترمذي فقط، وهو لين الحديث كما حكم عليه أساطين علم الجرح والتعديل، انظر في ترجمته تقريب التهذيب (ج٢/ص١٩٣) وتهذيب التهذيب (ج٩/ص٣٦٠) وتهذيب الكمال (ج٣/ص١١٩٨، ١٢٤٨) وخلاصة تهذيب الكمال (ج٢/ص٤٠٣، ٤٤٢) والكاشف (ج٣/ص٨١) ولسان الميزان (ج٧/ص٣٧) وسير الأعلام (ج١/ص٤٢٠). والحديث أورده الذهبي في ترجمة الرومي في الميزان (ج٤/ص٦٦٨) وقال: (ما أدري من وضعه) وقال في الطريق الثاني والثالث: (فيه عبد الحميد بن بحر. قال ابن حبان: كان يسرق الحديث، ويحدث عن الثقات ما ليس من حديثهم، لا يجوز الاحتجاج به بحال).=

= د- وأخرجه بطريق آخر، وفيه محمد بن قيس وهو مجهول.
س- ومن طريق آخر وفيه مجاهيل.
وحديث ابن عباس أخرجه من عشرة طرق:
ص- الطريق الأول بسنده عن الخطيب البغدادي من تاريخه (تاريخ بغداد، ج٧/ ص١٧٢) وفيه جعفر بن محمد البغدادي وهم متهم بسرقة هذا الحديث، وأورده الذهبي في الميزان (ج١/ ص٤١٥) والحافظ في اللسان (ج٢/ ص١٢٣) مصورة عن الطبعة الهندية.
ط- والثاني أيضا من طريق الخطيب (تاريخ بغداد، ج٢/ ص٣٧٧) وفيه رجاء ابن سلمة، وقد اتهموه بسرقته أيضا، انظر أيضا لسان الميزان لابن حجر (ج٢/ ص٤٥٦).
ع- والثالث من طريق الخطيب كذلك (تاريخ بغداد، ج١١/ ص٢٠٤)
ف- والرابع بإسناده هو، وفيها عمر بن إسماعيل، قال يحيى بن معين: ليس بشيء، كذاب خبيث رجل سوء، وقال الدارقطني: متروك. انظر ترجمته في الميزان (ج٣/ ص١٨٢) والتهذيب (ج٧/ ص٤٢٧).
ك- والخامس من طريق الخطيب (تاريخ بغداد، ج١/ ص٤٨، ٥٠) وفيه أبو الصلت الهروي عبدالسلام بن صالح، وهو كذاب، وضعه على أبي معاوية، وسرقه منه جماعة. وأخرجه الحاكم في المستدرك (ج٣/ ص١٢٦) وأورده ابن حبان في المجروحين (ج٢/ ص١٥١) في ترجمة أبي الصلت وقال ما تقدم. وأخرجه أبو الحسن على بن محمد الشافعي، الفقيه المشهور بابن المغازلي، في مناقب علي بن أبي طالب برقم (١٢١، ١٢٣، ١٢٤) تحقيق محمد باقر البهبودي، منشورات دار الأضواء، بيروت ١٤٠٣هـ، ١٩٨٣م).
ل- والسادس من طريق ابن عدي (الكامل، ج١/ ص١٩٣) وفيه أحمد بن سلمة، قال ابن عدي: يحدث عن الثقات بالبواطيل، ويسرق الأحاديث، وأخرجه أبو القاسم حمزة بن يوسف السهمي (ت٤٢٧هـ) في تاريخ جرجان (ص٩٦٩ طبع عالم الكتب، بيروت، مصورة عن طبعة حيدر آباد الدكن الهندية لعام ١٣٦٩هـ والمطبوعة بدائرة المعارف الإسلامية بتحقيق عبدالرحمن المعلمي اليماني من طريق ابن عدي. وأورده ابن كثير في البداية والنهاية (ج٧/ ص٣٥٨).
م- والسابع من طريق ابن عدي (الكامل، ج٣/ ص١٢٤٨) وفيه سعيد بن عقبة، قال ابن عدي: هو مجهول غير ثقة. ترجمته في اللسان لابن حجر فلتُنظر (ج٣/ ص٣٨).
ن- والثامن أيضا من طريق ابن عدي (ج٢/ ص٧٥٢) وفيه أبو سعيد العدوي الكذاب صراحاً بالوضع، واسمه «الحسن بن علي بن صالح» انظر ترجمته في تاريخ بغداد (ج٧/ ص٣٨١) واللسان (ج٢/ ص٢٢٨).
هـ- والتاسع من طريق ابن حبان (ج١/ ص١٣٠) في المجروحين. وفيه إسماعيل بن محمد بن يوسف، قال ابن حبان: لا أصل له. وقال ابن حبان: يسرق الأحاديث، ويقلب الأسانيد، لا يجوز الاحتجاج به.
و- العاشر ذكر عن ابن مردويه وفيه الحسن بن عثمان، قال ابن عدي: كان يضع الحديث، وله طريق غير هذه الطرق، أخرجه ابن عدي في الكامل =

=(ج٥/ ص١٨٢٣) وأورده ابن حبان في المجروحين (ج٢/ ص١٠٢) وأخرجه الحافظ ابن عدي في ترجمة عثمان بن عبدالله العثماني بينما أورده ابن حبان في ترجمة عثمان ابن خالد العثماني، وكلاهما كذاب. وحديث جابر أوله: هذا أمير البررة، وله طريقان:

الطريق الأول- من طريق ابن عدي (ج١/ ص١٩٥) وفيه أحمد بن عبدالله بن يزيد المكتب، قال ابن عدي: كان يضع. أخرجه الحاكم (ج٣/ ص١٢٧) وابن المغازلي برقم (١٢٠، ١٢٥)..

والثاني- من طريق الخطيب في تاريخه (ج٢/ ص٣٧٧) وفيه أحمد بن طاهر ابن حرملة، قال ابن عدي: كان أكذب الناس. انظر الكامل (ج١/ ص١٩٩) وله طرق أخرى: يراجع لها تاريخ ابن عساكر، ومناقب علي لابن المغازلي، والحديث قال فيه ابن معين: هذا الحديث كذب ليس له أصل. وقال ابن عدي: هذا الحديث موضوع، ويعرف بأبي الصلت، وقد رواه جماعة سرقوه منه. وقال ابن حبان: لا أصل له... وكل من حدث بهذا المتن إنما سرقه من أبي الصلت وسئل أحمد عن هذا الحديث، فقال: قبّح الله أبا الصلت. والحديث أنكره البخاري، وقال إنه كذب لا أصل له. وكذا قال أبو حاتم ويحيى بن سعيد. وقال ابن دقيق العيد: هذا الحديث لم يثبتوه، وقيل: إنه باطل. قال الدارقطني: غير ثابت. وقد عدّ الدارقطني جماعة ممن سرقه وهم:

١. عمر بن إسماعيل بن مجالد، ٢. ومحمد بن جعفر العبدي، ٣. ومحمد ابن يوسف شيخ لأهل الري حدث به، عن شيخ مجهول، عن أبي عبيد، ٤. شيخ شامي حدّث به عن هشام بن عمار، عن أبي معاوية، ٥. وذكر ابن حبان خامسا، وهو عثمان بن خالد العثماني روى عن عيسى بن يونس، عن الأعمش، عن مجاهد، عن ابن عباس، لا يجوز الاحتجاج به. وانظر المجروحين لابن حبان (ج٢/ ص١٠٢) وقال الدارقطني: إنما رواه عن عيسى بن يونس: عثمان بن عبدالله الأموي. وقال ابن حبان: وكان يضع الحديث على الثقات.

٦. وذكر ابن عدي سادسا فقال: وسرقه أحمد بن سلمة، عن أبي الصلت، فحدث به عن أبي معاوية، وكان يحدث عن الثقات بالبواطيل. وذكر ابن الجوزي أربعة وهم، ٧. رجاء بن سلمة، ٨. وجعفر بن محمد البغدادي، ٩. وأبو سعيد العدوي، ١٠. وابن عقبة، وقال: وكل هؤلاء -العشرة- رووه وحدثوا به والحديث لا أصل له.. اهـ.

يقول الباحث: لقد حسّن الحديث الحافظ ابن حجر العسقلاني لما سئل عنه، وأجاب: بأنه حسن لا صحيح كما قال الحاكم، ولا موضوع كما قال ابن الجوزي (انظر اللآلي المصنوعة، طبع دار المعرفة، الطبعة الثانية، بيروت ١٣٩٥هـ) وقال العلائي: الصواب أنه حسن باعتبار طرقه لا صحيح ولا ضعيف فضلا عن أن يكون موضوعا (انظر الأسرار المرفوعة في الأحاديث الموضوعة لملا على القاري (ت١٠١٤هـ) (ص١١٨، ١١٩) تحقيق البسيوني محمد زغلول، طبع دار الكتب العلمية الثانية ١٤٠٨هـ. أما بقية العلماء الفطاحل فهم على خلاف ذلك، منهم:

١. الإمام الذهبي حيث قال: العجب من الحاكم وجرأته في تصحيحه هذا، وأمثاله من البواطيل، انظر تلخيص المستدرك للذهبي (ج٣/ ص١٢٦) مستدرك=

=الحاكم والتلخيص بذيله.

٢. وأورده العلامة الشوكاني في الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة (ص٣٤٨، ٣٥٤) مطبعة السنة المحمدية بمصر سنة ١٣٨٠هـ - ١٩٦٠م، وتكلم العلامة عبدالرحمن يحيى المعلمي اليماني محقق الفوائد بكلام جيد في أثناء تعليقه على هذا الحديث وأثبت وضعه وكذب راويه ووهاء سنده.

٣. وأورده العلامة أبو الحسن علي بن محمد بن عراق الكناني (ت٦٩٣هـ) في تنزيه الشريعة (ج١/ص٣٧٧) تحقيق عبدالوهاب بن عبداللطيف، وعبد الله الصديق الغماري، طبع مكتبة القاهرة بمصر.

٤. وأوده السيوطي في الدرر المنتثرة في الأحاديث المشتهرة برقم (٤٣)، تحقيق د/ محمود بن لطفي الصباغ، الطبعة الأولى لعام ١٤٠٣هـ الناشر، عمادة شؤون المكتبات، جامعة الملك سعود - الرياض.

٥. وأورده أبو الخير محمد بن عبدالرحمن السخاوي (ت٩٠٢هـ) في المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة (ص٩٧) تصحيح وتعليق عبدالله محمد الصديق الغماري، طبعة دار الأدب العربي للطباعة- بيروت.

٦. وأورده إسماعيل بن محمد العجلوني (ت١١٦٢هـ) في كشف الخفاء ومزيل الالباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس (ج١/ص٢٠٣) طبعة دار إحياء التراث العربي الثالثة، بيروت (١٣٥١هـ).

٧. وأورده العلامة محمد طاهر بن علي الهندي الفتني في تذكرة الموضوعات برقم (٩٥)، طبع المطبعة المنيرية بمصر، باعتناء عبدالجليل السامرودي ١٣٤٣هـ.

٨. وأورده العلامة مرعي بن يوسف الكرمي الحنبلي في الفوائد الموضوعة في الأحاديث الموضوعة، برقم (٥٧)، تحقيق د/ محمد لطفي الصباغ، طبع المكتب الإسلامي، بيروت.

٩. وأورده الشيخ عبد الرحمن بن علي بن الديبع في تمييز الطيب من الخبيث فيما يدور على ألسنة الناس من الحديث (ص٣٣) طبع مطبعة محمد على صبيح بمصر سنة ١٣٨٢هـ - ١٩٦٣م.

١٠. وأورده الذهبي الحجة الناقد وحكم بضعفه (ج١/ص٢٤٧، ج٢/ص٢٥١) في كتابه ميزان الاعتدال في نقد الرجال، تحقيق علي محمد البجاوي، طبع دار المعرفة للطباعة والنشر، الأولى، بيروت.

١١. وحكم بضعفه العلامة محمد بن عبدالرحمن المباركفوري في تحفة الأحوذي شرح جامع الترمذي (ج٤/ص٣٢٩) طبع الهند سنة ١٣٤٣هـ.

١٢. وقال العلامة محمد ناصر الدين الألباني في ضعيف الجامع الصغير وزيادته (ص١٨٩، برقم ١٣١٣) موضوع، أما في ص١٩١ برقم ١٣٢٢ قال على حديث: أنا مدينة العلم... موضوع. (عق، عد، طب، ك) عن ابن عباس (عد، ك) عن جابر، طبع المكتب الإسلامي، الطبعة الثالثة لعام ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م، وكذلك نفس الحكم في تحقيقه لمشكاة المصابيح لمحمد بن عبدالله الخطيب التبريزي برقم ٦٠٨٧، الطبعة الثانية للمكتب الإسلامي (١٣٩٩هـ).

واحال على السلسلة الضعيفة (ج٦، رقم الحديث ٢٩٥٥) واعتبره موضوعا حيث جعله في ضعيف سنن الترمذي (ص٥٠١) رقم ٧٧٥-٣٩٨٩، طبع المكتب=

يرى شيخ الإسلام ابن تيمية أن واضع هذا الحديث جاهل يظنه مدحاً، أو زنديق يدخل من طريقه إلى القدح في علم الدين[1]، وملخص رأي ابن تيمية كما يلي:

١- أنه إذا لم يكن لمدينة العلم إلا باب واحد كان المبلغ عن رسول الله ﷺ واحداً ورواية الواحد لا تفيد العلم إلا مع قرائن يكون أكثرها خفياً عن الناس وهذا يؤدي إلى عدم العلم بالقرآن والسنة، وذلك لأنه لا يجوز بل يجب أن يكون المبلغ أهل التواتر الذين يحصل العلم بخبرهم للغائب، ورواية الواحد لا تفيد العلم إلا مع قرائن، وتلك القرائن إما أن تكون خفية عن كثير من الناس أو أكثرهم فلا يحصل العلم بالقرآن والسنة المتواترة، بخلاف النقل المتواتر الذي يحصل به العلم للخاص والعام»[2].

٢- الواقع المتواتر أن جميع مدائن المسلمين بلغهم العلم عن رسول الله ﷺ من غير طريق علي، فأهل المدينة أفقههم وأعلمهم تعلموا الدين في خلافة عمر، أما قبل ذلك فلم يتعلم أحد منهم من علي شيئاً إلا من تعلم منه لمّا كان باليمن، وكان مقام معاذ باليمن وتعليمه لهم أكثر من مقام علي وتعليمه لهم.

=الإسلامي، الطبعة الأولى ١٤١١هـ - ١٩٩١م، بتكليف من مكتب التربية العربية لدول الخليج بالرياض. وخلاصة الكلام على هذا الحديث: أن الطرق التي سبق ذكرها كلها مروية عن الوضاعين والكذابين والمتهمين بالكذب والسرقة والوضع، وتتابع الأئمة على الحكم بوضعها يجعل النفس مطمئنة إلى القول بأن هذا الحديث مكذوب على النبي ﷺ ولم يخرج من فمه الطاهر، وإني أري أن الحق مع شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله- فقد أعطى المقام حقه في نقده لمتن الحديث عقلا وسمعا وبداهة، وحينئذ فلا يلتفت إلى تصحيح أو تحسين مثل هذا النص لمن اغتر بكثرة الطرق لهذه الأسانيد المظلمة.. والله أعلم.

(١) انظر منهاج السنة النبوية (ج٧/ ص٥١٦) الطبعة المحققة لمحمد رشاد سالم، طبع جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، إدارة الثقافة والنشر بالجامعة، الطبعة الأولى عام ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م، وانظر الطبعة القديمة المصرية بدون تحقيق (ج٤/ ص١٣٨) وانظر أحاديث القصاص (ص٦٢) حديث رقم (١٥).

(٢) انظر مجموع الفتاوى، (ج٤/ ص٤١٠). وانظر كذلك منهاج السنة النبوية (ج٤/ ص١٣٨) الطبعة المصرية -غير محققة- والجديدة (ج٧/ ص٥١٦) المحققة.

وأهل مكة والشام والبصرة لم يكونوا يروون عن علي إلا شيئاً قليلاً، وإنما غالب علم علي بالكوفة، ومع ذلك فإن أهل الكوفة كانوا قد تعلموا القرآن والسنة قبل أن يتولي عثمان فضلاً عن خلافة علي،ولما قدم الكوفة كان شريح فيها قاضياً قبل ذلك، وكذلك عبيدة السلماني وكلاهما تفقه على غيره»[1].

٣- هناك تبليغ خاص يحصل بالولاية، أي بأن الشخص يكون والياً لأمر المسلمين فيقيم فيهم أحكام الإسلام، وهناك تبليغ خاص لأمور الحلال والحرام التي يحتاجها الناس، فمن ناحية التبليغ فإنه حصل لأبي بكر وعمر وعثمان أكثر مما حصل لعلي، حيث إنه لم يجتمع عليه المسلمون، ومن ناحية التبليغ الخاص فإن ابن عباس كان أكثر فتيا منه وأبو هريرة أكثر رواية منه، وكان أعلم منهما، كما أن أبا بكر وعمر وعثمان أعلم منهما أيضاً، فإن الخلفاء الراشدين قاموا بتبليغ العلم بما كان الناس أحوج إليه مما بلغه من بلغ بعض العلم الخاص»[2].

٤- ما يروى من اختصاص علي عنه لعلم انفرد به عن الصحابة فكله باطل وذلك لأنه قد ثبت في الصحيح أنه قيل لعلي: هل عندكم من رسول الله ﷺ شيء؟ فقال: «لا والذي فلق الحبة وبرأ النسمة إلا فهماً يؤتيه الله عبداً في كتابه وما في هذه الصحيفة» وكان فيها عقول الديات «أي أسنان الإبل التي تدفع في الديات» وفكاك الأسير، وفيها: «لايقتل مسلم بكافر»[3].

وهذا يؤكد أن كل من ادعى أن النبي ﷺ خصه بعلم فقد كذب عليه، كما يؤكد أنه ليس الباب الوحيد لمدينة علم رسول الله ﷺ»[4].

---

(١) انظر مجموع الفتاوى، (ج٤/ ص٤١١). وانظر كذلك منهاج السنة النبوية (ج٤/ ص١٣٩، ١٤٠) الطبعة المصرية -غير محققة- والجديدة (ج٧/ ص٥١٧)

(٢) المصدر السابق، (ج٤/ ص٤١٢)، وانظر كذلك منهاج السنة النبوية (ج٤/ ص١٤١-١٤٢) الطبعة المصرية -غير محققة- والجديدة (ج٧/ ص٥١٩-٥٢٠)

(٣) صحيح البخاري-كتاب الديات-٣١باب لا يقتل المسلم بالكافر، حديث رقم ٦٩١٥ (ص١٤٥٠) طبعة دار السلام.

(٤) مجموع الفتاوى،(ج٤/ ص٤١١-٤١٣)،ومجموع الفتاوى (ج١٨/ ص١٢٣-١٢٤،=

المبحث الثاني
روايته للأحاديث بسنده

يروي المحدثون المتن بذكر من حدثهم عن شيخهم إلى نهاية السند- المروي عنه- وهي الطريقة التي طبقها علماء الحديث، فلا يقبلون حديثا إلا بسنده، وقد سبق معنا قول علمائهم: (الإسناد من الدين، ولولا الإسناد لقال من شاء ما شاء) هذه الطريقة نفسها، سار عليها شيخ الإسلام في مروياته التي سمعها من شيوخه وأجازوه بروايتها ثم لقنها لتلاميذه، فنراه يسير على نفس خطا المحدثين من غير تبديل ولا تحريف، فهذا الإمام الفرد يلتزم خط المحدثين رواية وفقها، عقيدة وشريعة.

ورغم كثرة مصنفات شيخ الإسلام ابن تيمية قلما أفرد الحديث بالتضعيف، وذلك لشغله بالفرق الضالة ورد المسلمين إلى المعين الصافي، ولشيخ الإسلام أربعون حديثا رواها بسنده عن شيوخه إلى رسول الله ﷺ ويعد جمع هذه المتون له طرفة نادرة، فابن تيمية يروي كل واحد من هذه الأربعين عن واحد أو أكثر من مشيخته رجالا ونساءً، مع تعيين زمن سماعه منهم، وهذا يدل على دقة منه متناهية فهذه الأحاديث الأربعون المروية بالسند المتصل قد حفظت لنا أسماء أربعين من شيوخ الإمام ابن تيمية، مذكوراً في نهاية كل حديث تاريخ وفاة من يروي عنه شيخ الإسلام هذا الحديث.

كما أن جمعا من فحول أهل الحديث سمعوا هذه الأربعين من شيخ الإسلام في زمان معين، ومكان مسمى، وفي مقدمتهم الحافظ الذهبي[1].

=377) وراجع الفتاوى الكبرى (ج1/ ص473) ونحو ذلك ذكر في منهاج السنة الطبعة الجديدة المحققة (ج7/ ص515-520) والطبعة المصرية القديمة (ج4/ ص138-141)وانظر أحاديث القصاص بتحقيق محمد لطفي الصباغ،حديث رقم15(ص62).

(1) بيّن الإمام الحافظ الذهبي تاريخ قراءته على الإمام ابن تيمية،حيث قال في مقدمة=

وليس لشيخ الإسلام مخطوط بهذا الاسم، ولكنه أورد هذه الأربعين ضمن «فتاويه» في مجموعة الحديث، (المجلد ١٨/ ص٧٦-١٢١) الذي قام بجمعه الشيخ عبدالرحمن بن محمد بن قاسم وولده محمد.

وسوف أختار أربعة أحاديث أبيّن فيها طريقة ابن تيمية -رحمه الله- في رواية الأحاديث وتحمله لها ونقده لبعض رجال سندها وتبيين بعض النكات العلمية التي ستذكر لاحقا، مع ذكر الباحث لسند الحديث من شيوخ الإمام ابن تيمية ثم فصاعدا إلى الرسول الكريم ﷺ، ولقد أبدع حيث قال:

الحديث الأول: أخبرنا العدل المسند أمين الدين أبو محمد القاسم بن أبي بكر بن قاسم بن غنيمة الإربلي[1]، وأبو بكر بن عمر بن بن يونس المزي الحنفي وأبو عبدالله محمد بن محمد بن سليمان العامري، قراءة عليهم وأنا أسمع سنة ٦٧٧هـ قال الأول: أخبرنا أبو الحسن المؤيد، عن محمد بن الفضل ابن أحمد الفراوي، وقال الآخران: أخبرنا القاسم عبدالصمد بن الحرستاني[2] قراءة عليه، أخبرنا الفراوي إجازة، أخبرنا أبو الحسين عبدالغافر بن محمد بن عبدالغافر الفارسي، أخبرنا أبو أحمد محمد بن عيسى بن عمرويه الجلودي[3]،

=روايته لهذه الأربعين عن ابن تيمية الهمام -رحمه الله-: (بقراءتي عليه في جمادي الآخرة سنة ٧٢١هـ بدمشق...).

(١) هو القاسم بن أبي بكر بن قاسم بن غنيمة الإربلي، شيخ المصنف، رحل مع أبيه وله بضع عشرة سنة، وهو صدوق، سمع «صحيح مسلم» من المؤيد الطوسي، رواه بدمشق، وسمعه من الكبار، توفي رحمه الله في عام (٦٨٠هـ). انظر ترجمته في: العبر للذهبي (ج٣/ ص٣٤٤) وشذرات الذهب (ج٥/ ص٣٦٧) والنجوم الزهرة (ج٧/ ٣٥).

(٢) هو الشيخ العلامة عبدالصمد بن الحرستاني وكنيته أبو القاسم الشافعي، ولقبه جمال الدين، قاضي القضاة، ولد سنة ٥٢٠هـ، وسمع من عبدالكريم بن حمزة سنة ٥٢٥هـ، وجمال الإسلام وطاهر بن سهل الإسفراييني والكبار، حدّث وأفتى وبرع في المذهب، وانتهى إليه علو الإسناد، وكان صالحا عابدا، توفي في ذي الحجة سنة ٦١٤هـ وله ٩٥ سنة. انظر ترجمته في العبر (ج٣/ ص١٦٣) وشذرات الذهب (ج٥/ ص٦٠) والبداية والنهاية (ج١٣/ ص٨٥) والنجوم الزاهرة (ج٦/ ٢٢٠).

(٣) محمدُ بن عيسى بن عمرويه الجلودي أبو أحمد النيسابوري، راوية «صحيح مسلم» عن أبي سفيان الفقيه، سمع من جماعة ولم يرحل، قال الحاكم: هو من كبار عُبّاد الصوفية، وكان ينسخ بالأجرة ويعرف مذهب سفيان وينتحله، وقرأ عن ابن=

أخبرنا أبو إسحاق إبراهيم بن محمد بن سفيان[1]، حدثنا مسلم بن الحجاج القشيري حدثنا خلف بن هشام وأبو الربيع الزهراني، وقتيبة بن سعيد، كلهم عن حماد، قال خلف: حدثنا حماد بن زيد عن محمد بن زياد حدثنا أبو هريرة، قال: قال محمد رسول الله ﷺ: «أما يخشى الذي يرفع رأسه قبل الإمام أن يحول الله رأسه رأس حمار»[2].

=مجاهد، توفي في ذي الحجة سنة ٣٦٨هـ عن ٨٣ سنة. انظر ترجمته في: سير أعلام النبلاء (ج١٦/ ص٣٠١) والوافي بالوفيات (ج٤/ ص٢٩٧) والبداية والنهاية (ج١١/ ص٣١٤) والعبر ج٢/ ص١١٩) والأنساب (ج٣/ ص٨٣).

(١) هو إبراهيم بن محمد بن محمد بن سفيان، أبو إسحاق الفقيه النيسابوري، الرجل الصالح رواي «صحيح مسلم» روى عن محمد بن رافع، ورحل، وسمع ببغداد والكوفة والحجاز، وقيل كان مجاب الدعوة. انظر ترجمته في العبر للذهبي (ج١/ ص٤٥٣) والبداية والنهاية (ج١١/ ص١٤٠)

(٢) الحديث رواه مسلم في كتاب الصلاة، باب تحريم سبق الإمام بركوع أو سجود ونحوها (باب ٤٢٧، ١١٤) والترمذي في أبواب الصلاة، ٤٠٩ باب ما جاء في التشديد في الذي يرفع رأسه قبل الإمام (ج٢/ ص٤٧٥) والترمذي، أبواب الإمامة، باب مبادرة الإمام (ج٢/ ص٩٦، حديث رقم ٨٢٧) بنفس الإسناد والمتن عن حماد ابن زيد عن محمد بن زياد عن أبي هريرة به. وقال الترمذي هذا حديث حسن صحيح. ورواه البخاري (كتاب الأذان والجماعة، ٥٣ باب إثم من رفع رأسه قبل الإمام، ج١/ ص١١٦، حديث ٦٩١) ومسلم (٤٢٧)، (١١٥-١١٦) وأبو داود (١٠٠ باب التغليظ في مبادرة المأموم الإمام برفع الرأس من السجود، ج٣/ ص٤٧، حديث رقم ٦٢٣) وابن ماجة (كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها، باب النهي أن يسبق الإمام بالركوع والسجود، بحاشية السندي تحقيق مأمون خليل شيحا، ج١/ ص٥١٢، حديث ٩٦١) وأبو عوانة (ج٢/ ص٣٠٢) والبيهقي في السنن الكبرى (ج٢/ ص٩٣) والخطيب في تاريخه (ج٣/ ص١٥٤-١٥٥، ج٤/ ص٣٩٨) وأبو نعيم في الحلية (ج٨/ ص٤٣) وأحمد (ج٢/ ص٢٦٠، ٢٧١، ٤٢٥، ٤٥٧، ٤٦٩، ٤٧٢، ٥٠٤) جميعا من طرق عن محمد بن زياد عن أبي هريرة به. وفي رواية عند بعضهم «الذي يرفع رأسه والإمام ساجد» قال ابن حجر في الفتح (ج٢/ ص١٨٣): (فتبين أن المراد الرفع من السجود، ففيه تعقب على من قال إن الحديث نص في المنع من تقدم المأموم على الإمام في الرفع من الركوع والسجود معا، وإنما هو نص في السجود، ويلتحق به الركوع لكونه في معناه، ووقع الاختلاف في لفظ الحديث، فقال الحمادان: «رأس» وقال يونس: «صورة» وقال الربيع: «وجه» وقال ابن حجر: والظاهر أنه من تصرف الرواة» قال عياض: هذه الروايات متفقة على أن الوجه في الرأس ومعظم الصورة فيه، قلت -القائل ابن حجر-: لفظ الصورة يطلق على الوجه أيضا، وأما الرأس فروايتها أكثر وهي أشمل فهي المعتمدة، وخص وقوع الوعيد عليها لأن بها وقعت الجناية وهي أشمل...).

وُلد الإربلي في سنة (٥٩٥هـ) أو قبلها بإربل، وتوفي في جمادى الأولى سنة (٦٨٠هـ) وولد المزي سنة (٥٦٣هـ) وتوفي في شعبان سنة (٦٨٠هـ)(١).

الحديث الثاني: قال الإمام ابن تيمية(٢): أخبرنا نجيب الدين أبو المرهف المقداد بن أبي القاسم هبة الله بن المقداد بن علي القيسي(٣) قراءة عليه وأنا أسمع، أخبرنا أبو محمد عبدالعزيز بن محمود المبارك ابن الأخضر(٤) قراءة عليه، أخبرنا أبو بكر محمد بن عبدالباقي الأنصاري، أخبرنا أبو إسحاق البرمكي، أخبرنا أبو محمد بن ماسي، حدثنا أبو مسلم الكجي، حدثنا محمد ابن عبدالله الأنصاري حدثني سليمان التيمي، عن أنس بن مالك -رضي الله عنه- قال: قال رسول الله ﷺ: «لا هجرة بين المسلمين فوق ثلاثة أيام- أو قال ثلاث ليال»(٥).

---

(١) انظر مجموع الفتاوى لابن تيمية (ج١٨/ ص٩٣) وليعلم أن ابن تيمية قد فرق في فتاويه (ج٢٣/ ص٣٣٧) بين سبق الإمام سهوا أو عمدا، فقال في الذي سبق إمامه سهوا: لم تبطل صلاته لكن يتخلف عنه بقدر ما سبق به الإمام، وأما إذا سبق الإمام عمدا ففي بطلان صلاته قولان معروفان في مذهب أحمد وغيره.. ثم قال: وعلى المصلي أن يتوب من المسابقة، ويتوب من نقر الصلاة، وترك الطمأنينة فيها، وإن لم ينته فعلى الناس أن يامروه بالمعروف الذي أمره الله به، وينهوه عن المنكر الذي نهاه الله عنه، فإن قام بذلك بعضهم وإلا أثموا كلهم...اهـ.

(٢) انظر مجموع الفتاوى (ج١٨/ ص١٠١).

(٣) هو أبو المرهف المقداد بن أبي القاسم هبة الله بن المقداد القيسي البغدادي الشافعي، ولد سنة ٦٠٠هـ وسمع بها من ابن الأخضر أحمد بن الدمشقي، وبمكة من ابن الحصري وابن البناء، وروى الكثير، كان عدلا خيرا تاجرا، وتوفى في ثمان شعبان بدمشق سنة ٦٨١هـ. انظر ترجمته في: العبر (ج٣/ ص٣٤٩).

(٤) هو الإمام عبدالعزيز بن محمود بن المبارك بن الأخضر أبو محمد الجنابذي ثم البغدادي، سمع سنة ٥٣٠هـ، وبعدها من قاضي المرستان، وإسماعيل بن السمرقندي فمن بعدهما، وحصل الأصول الكثيرة، وجمع وخرّج، مع الثقة والجلالة، وتوفي في شوال سنة ٦١١هـ، انظر ترجمته في: مرآة الجنان (ج٦/ ص٢١) والبداية والنهاية (ج١٣/ ص٧٤) وشذرات الذهب (ج٥/ ص٤٦) والنجوم الزاهرة (ج٦/ ص٢١١) والعبر (ج٣/ ص١٥٥).

(٥) الحديث رواه الخطيب البغدادي في تاريخ بغداد (ج٣/ ص٣١٢) من طريق آخر عن أبي مسلم الكشي -بالشين المثلثة- عند الخطيب، عنه بهذا الإسناد والمتن سواء، وللحديث شواهد أخرى في الصحيحين وغيرهما بالفاظ مختلفة منها حديث أبي=

الحديث الثالث: قال الإمام ابن تيمية -رحمه الله-: أخبرنا الشيخ الإمام محيي الدين أبو حفص عمر بن محمد بن عبدالله بن محمد بن أبي عصرون التميمي[1] بقراءتي عليه وأنا أسمع سنة ٦٨٢هـ، وأبو حامد الصابوني. قالا: أخبرنا أبو القاسم عبدالصمد بن محمد بن محمد بن أبي الفضل الحرستاني، أخبرنا أبو محمد طاهر بن سهل الإسفرائيني، أخبرنا أبو الحسين محمد بن مكي الأزدي، أخبرنا القاضي أبو الحسين على بن محمد بن إسحاق بن يزيد الحلبي سنة ٣٩٠هـ، حدثنا أبو القاسم عبدالصمد بن سعيد القاضي[2]، حدثنا عبدالرحمن بن جابر الكلاعي، حدثنا يحيى بن صالح الوَحاظي، حدثنا العلاء

=أيوب الأنصاري -رضي الله عنه- على سبيل المثال: «لا يحل لمسلم أن يهجر أخاه فوق ثلاث ليال، يلتقيان، فيعرض هذا ويعرض هذا، وخيرهما الذي يبدأ بالسلام» متفق عليه. أخرجه البخاري، كتاب الأدب، باب الهجر (٦٢) حديث رقم ٦٠٧٦، ٦٠٧٧، ص١٢٩٠، ط. دار السلام بالرياض، الأولى ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م، ومسلم (ج٣/ ص١٩٨٤) رقم ٢٥٦٠، وجاء في شرح السنة للبغوي (ج٣/ ص١٠١) طبع المكتب الإسلامي، الطبعة الثانية سنة ١٣٩٢هـ - ١٩٧٢م ما نصه: «النهي عن الهجران أكثر من ثلاثة، إنما جاء في هجران الرجل أخاه لعتب وموجدة (غضب) أو لنبوة تكون منه، فرخص له في مدة الثلاث لقلتها، وحرم ما وراءها، فأما هجران الوالد الولد، والزوج الزوجة، ومن كان في معناهما فلا يضيق أكثر من ثلاث، وقد هجر رسول الله ﷺ نساءه شهرا، هذا قول الخطابي في كتابه. قلت -القائل البغوي-: فأما هجران أهل العصيان وأهل الريب في الدين فشرع إلى أن تزول الريبة عن حالهم، وتظهر توبتهم. قال كعب بن مالك حين تخلف عن غزوة تبوك: «ونهي النبي ﷺ عن كلامنا وذكر خمسين ليلة» وجعل محمد بن إسماعيل البخاري -رحمه الله- الخمسين حدا لتبين توبة العاصي. وقال عبدالله بن عمر -رضي الله عنه-: لا تسلموا على شربة الخمر. وقال أبو الدرداء: لن تفقه كل الفقه حتى تمقت الناس في ذات الله، ثم تقبل على نفسك، فتكون لها أشد مقتا منك للناس).

(١) هو عمر بن محمد بن عبدالله بن أبي عصرون، شيخ الإمام أحمد بن تيمية، سمع في الخامسة من ابن طبرزد، وسمع من الكندي ومحمد بن الدنف، وتعانى الجندية، ثم لبس البقيار، ودرّس بمدرسة جده بدمشق، انظر ترجمته في: النجوم الزاهرة (ج٧/ ص٣٨٢) والعبر (ج٣/ ص٣٥٠) وشذرات الذهب (ج٥/ ص٣٧٩).

(٢) عبدالصمد بن سعيد القاضي هو أبو القاسم الكندي قاضي حمص، روى عن محمد بن عوف الحافظ، وعمران بن بكار وطائفة، وجمع التاريخ، وتوفي سنة ٣٢٤هـ. انظر ترجمته في: تاريخ ابن عساكر (ج١٠/ ص١٦٦ أ، ب) وسير أعلام النبلاء (ج١٥/ ص٢٦٦) والعبر (ج٢/ ص٢٢) وشذرات الذهب (ج٢/ ص٣٠٢).

ابن سليمـان، عن الزهري، عن أبي سلمـة، عن أبـي هريرة[1] -رضي الله عنه- قـال: قال رسـول الله ﷺ: «إن الله لا يقبض العـلم انتزاعـا ينتزعـه من الناس ولكن يقـبض العلـماء، فـإذا لم يبق عـالما اتخـذ الناس رؤسـاء جُهـالا، فسُئلوا، فأفتوا بغير علم، فضلوا وأضلوا».

---

(١) الكلام على هذا الحديث من شقين:

أ- الكلام على إسناد حديث أبي هريرة -رضي الله عنه-: يحيى بن صالح الوحاظي، أبو زكريا الشامي الحمصي، توفي عام ٢٢٢هـ، وقد جاوز التسعين سنة، طبقته من صغار التاسعة، أخرج له البخاري ومسلم وأبو داود والترمذي وابن ماجه، وهو صدوق من أهل الرأي -إن شاء الله- انظر ترجمته في تقريب التهذيب (ج٢/ص٢٤٩) والثقات لابن حبان (ج٩/ص٢٦٠) والكاشف (ج٣/ص٥٨). أما العلاء بن سليمان فهو أبو سليمان الرقي، ذكره الذهبي في الميزان (ج٣/ص١٠١) وابن عدي في الكامل، وقال الذهبي: قال ابن عدي وغيره: منكر الحديث، يأتي بمتون وأسانيد لا يتابع عليها. ويقول الباحث: لعل الذهبي قصد بكلمة «وغيره»: أبو حاتم، فقد ذكره في الجرح والتعديل (ج٣/ص٣٥٦) وقال: ليس بالقوي، والحديث ذكره الذهبي في الميزان وابن عدي في الكامل، والهيثمي في «مجمع الزوائد» (ج١/ص٢٠١) وقال: رواه الطبراني في الأوسط، وفيه العلاء ابن سليمان الرقي، ضعفه ابن عدي وغيره.

ويقول الباحث أيضا: لقد أشار الحافظ ابن حجر العسقلاني في الفتح (ج١٣/ص٢٨٦) بكلام يصافح كلام الهيثمي قائلا: ووجدت عن الزهري فيه سندا آخر، أخرجه الطبراني في الأوسط من طريق العلاء بن سليمان الرقي عن الزهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة، لكن زاد بعد قوله «وأضلوا»: «عن سواء السبيل» والعلاء بن سليمان ضعيف... اهـ. مختصرا.

ومما سبق تخريجه يتبين لنا أن إسناد حديث أبي هريرة ضعيف لأجل العلاء ابن سليمان الرقي، والله تعالى أعلم وأحكم.

ب- الكلام على إسناد حديث عبدالله بن عمرو بن العاص -رضي الله عنه-: هذا الحديث صحيح، فقد أخرجه الشيخان -كما ألمح لذلك شيخ الإسلام ابن تيمية- فالبخاري أخرجه (ج١/ص٥٣، برقم ١٠٠، كتاب العلم، باب كيف يقبض العلم، وأيضا كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة، باب: ما يذكر من ذم الرأي والقياس حديث رقم ٧٣٠٧، ج٤/ص٣٦٥) ومسلم (ج٤/ص٢٠٥٩، برقم ٢٦٣٧، كتاب العلم، باب ٥) والترمذي (برقم ٢٦٥٢، أبواب العلم، باب ما جاء في ذهاب العلم، ج٥/ص٣١، طبعة دار عمران بيروت، تحقيق إبراهيم عطوة عوض) وابن ماجه (برقم ٥٢، ٨/٨ كتاب السنة، باب اجتناب الرأي والقياس، ج١/ص٣٩ -بحاشية السندي وتحقيق مأمون خليل شيحا-) والدارمي في السنن (ج١/ص٧٧) والحميدي في مسنده (برقم ٥٨١) وأحمد في المسند (ج٢/ص١٦٢-١٩٠) والبيهقي في السنن الكبرى (ج١٠/ص١١٦) والبغوي في شرح السنة (برقم ١٤٧) جميعا بألفاظ متقاربة من طرق عن هشام بن عروة عنه بهذا الإسناد. وقال أبو عيسى: هذا حديث حسن صحيح.

وأخبرناه عاليا أبو الحسن بن البخاري، أخبرنا ابن طبرزد، أخبرنا القاضي أبو بكر، أخبرنا علي بن إبراهيم الباقلاني، حدثنا محمد بن إسماعيل الوراق إملاءً، حدثنا أبو بكر محمد بن محمد بن سليمان الواسطي، حدثنا سويد بن سعيد، حدثنا مالك بن أنس، وحفص بن ميسرة، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عبدالله بن عمرو... فذكره... أخرجه البخاري ومسلم من حديث هشام.

مولده سنة (٥٩٩هـ) وتوفي في ثالث ذي القعدة سنة (٦٨٢هـ)[1]

الحديث الرابع: وقال العَلَم الفذ أحمد بن عبدالحليم -رحمه الله-: أخبرتنا الشيخة الصالحة أم محمد زينب بنت أحمد بن عمر بن كامل المقدسية[2] قراءة عليها وأنا أسمع سنة ٦٨٤هـ، وأبو عبدالله بن بدر وأبو العباس ابن شيبان، وابن العسقلاني، قالوا: أخبرنا ابن طبرزد، أخبرنا ابن البيضاوي، والقزاز وابن يوسف، قالوا: أخبرنا ابن المسلمة، أخبرنا المخلص، أخبرنا أبو القاسم عبدالله بن محمد، حدثنا الحسن بن إسرائيل النهرتيري، حدثنا عيسى ابن يونس عن أسامة بن زيد، عن سليمان بن يسار، عن أم سلمة زوج النبي ﷺ قالت: «كان رسول الله ﷺ يصبح جُنُبا من غير احتلام ثم يتم صومه»[3].

---

(١) انظر مجموع الفتاوى (ج١٨/ ص١١٤) ويقصد الشيخ بمولده أي شيخه عمر بن أبي عصرون -رحمه الله-.

(٢) زينب بنت أحمد بن عمر بن كامل المقدسية، سمعت من ابن اللتي والهمذاني، وتفردت بأجزاء، كالثقفيات، ومسندي «عبد» و«الدارمي»، وارتحل إليها الطلبة، وحدثت بمصر وبالمدينة النبوية والقدس، وذكر الذهبي في العبر أنها ماتت سنة ٧٢٢هـ عن أربع وتسعين سنة، وكذا في الشذرات، وذكر ابن حجر في الدرر الكامنة أنها ماتت في ذي الحجة سنة ٧٢٢هـ ولها سبع وسبعون سنة. انظر ترجمتها في شذرات الذهب (ج٦/ ص٥٦) والدرر الكامنة (ج٢/ ص١١٨) والنجوم الزاهرة (ج٩/ ص٢٥٨) والعبر (ج٤/ ث٦٥) ومرآة الجنان (ج٤/ ص٣٦٩).

(٣) هذا الحديث رواه الإمام أحمد بن حنبل في المسند (ج٦/ ص٣٠٦) من طريقين آخرين عن أسامة بن زيد عنه بهذا الإسناد، وفيه زيادة «كان يمس أهله من الليل فيصبح.. فيغتسل ويصوم» ورواه مسلم برقم (١١٠٩) ٨٠، والنسائي (ج١/ ص١٠٨) من طريقين عن ابن جريج، أخبرني محمد بن يوسف، عن سليمان بن=

وُلدت سنة ٦٠١هـ، وتوفيت في شوال سنة ٦٨٧هـ[1].

واهتمام الإمام الرباني تقي الدين بن تيمية بمروياته يظهر من هذه اللطائف الواردة في هذه الأحاديث الأربعة:

أولا: وصف الراوي بما يوثقه، ويوضح حاله وهو كذلك عدل مسند.

ثانيا: ذكر الشيوخ الذين روى عنهم الحديث.

ثالثا: بيان طريقة السماع -أي طريقة التحمل للرواية- حيث قال: قراءة عليهم وأنا أسمع، وغيرها من الأمثلة.

رابعا: بيان التاريخ الذي تم فيه السماع، وفائدة ذلك بيان الاطمئنان إلى صحة السماع، وانتفاء التدليس أو الانقطاع.

خامسا: الدقة في نقل أقوال الرواة والشيوخ، والتحري في الألفاظ التي حصل لهم بها التحمل، فالحديث الأول: قال الراوي الأول: أخبرنا -وهو يدل على سماعه وقال الآخران أخبرنا- قال الثاني- قراءة عليه وقال الثالث- إجازة.

وهذه دقة متناهية في تحري ألفاظ الشيوخ والسماع منهم.

=يسار أنه سأل أم سلمة عن الرجل يصبح جنبا، أيصوم؟ قالت... فذكره. والسياق لمسلم. ثم روى من طرق أخرى عن أم سلمة، أخرجه البخاري رقم (١٩٣٢)، كتاب الصوم، باب ٢٥ اغتسال الصائم، (ج١/ جزء٣/ ص٢٦)، طبعة مكتبة النهضة الحديثة بمكة ومكتبة الرياض الحديثة، الطبعة الثانية ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م، تحقيق جماعة من العلماء منهم: محمود النواوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم ومحمد خفاجي وعبد الغني عبدالخالق وصالح العبد الرحمن الراشد، وابن ماجه برقم (١٧٠٤) كتاب الصوم ٢٧/٢٧، باب ما جاء في الرجل يصبح جنبا وهو يريد الصيام، (ج٢/ ص٣٢٧)، وقال المزي في تحفة الأشراف، انفرد به ابن ماجه. وفي مشكل الآثار للطحاوي (ج١/ ص٢٣٠) وابن خزيمة برقم (٢٠١٣) وأحمد في المسند (ج٦/ ص٣١٠) والبيهقي (ج٤/ ص٢١٤) بألفاظ متقاربة، ورواه مسلم برقم (١١٠٩) ٧٨، ومالك في الموطأ (ص١٩٤-١٩٥)، وأحمد في المسند (ج٦/ ص٣١٣) والبغوي في شرح السنة (ج٦/ ص٢٨٠، رقم ١٧٥١)، والطحاوي في مشكل الآثار (ج١/ ص٢٢٩) والبيهقي في السنن الكبرى (ج٤/ ص٢١٥) مطولا بقصة ومختصرا من طرق عن عائشة وأم سلمة.

(١) انظر مجموع الفتاوى (ج١٨/ صص١٢١) وقوله وُلدت أي: الشيخة أم محمد زينب، وقد اكتفيت بذكر أربعة أحاديث من مروياته خشية الإطالة والملل.

سادسا: بيان تاريخ الرواة من خلال ذكر سنة الولادة والوفاة، وهو علم تاريخ الرواة لبيان معاصرتهم لمن روى عنهم، أي ينتفي الانقطاع أو عدم السماع .

سابعا: تحري الدقة في لفظ الحديث كما ورد في الحديث الثاني «لا هجرة بين المسلمين فوق ثلاثة أيام- أو قال ثلاث ليال» وذلك لفرق الدلالة التي تدل عليه الألفاظ.

ثامنا: بيان طلب العلو في الإسناد، وهو قلة عدد رجال السند، وقرب الراوي من المروي عنه -رسول الله ﷺ - وفائدة ذلك: انحصار الخطأ وندرته كلما كان العدد قليلا، وإمكانية وقوعه كلما كثرت الواسطات، والسند العالي هو بغية كل المحدثين، حتى إن يحيى بن معين -رضي الله عنه- لما سئل: ماذا تشتهي؟! قال: «بيت خال، وسند عال»..

تاسعا: ذكر من يخرج الحديث، وخاصة البخاري ومسلم، لما يدل عليه إخراجهما للحديث من صحة لالتزامهم به.

عاشرا: روايته عن هذه المرأة في الحديث الرابع، ووصفها ومدحها بأنها شيخة صالحة وهذا أدب جم في الوصف والرواية معا، فلا يجد حرجا في جعلها الأساس مع وجود مشايخ آخرين معها، وهذا تكريم منه للعلم الذي حملته تلك المرأة.

وفي هذا المبحث كفاية لمن أراد أن يطلع على رسوخ قدم ابن تيمية في رواية الحديث وتمحيصه إياه وكيفية تحمله واحترامه لحملة العلم، والحمد لله الذي أسبغ علينا نعمه ظاهرة وباطنة.

المبحث الثالث

إقرار العلماء شيخ الإسلام ابن تيمية على تصحيحه وتضعيفه للأحاديث

توطئة:

لقد دأب العلماء خالفا عن سالف على الأخذ من علوم وإفادات من سبقهم، وهذا الخلق العلمي إذا اقترن معه نسبة القول لقائله، وعزو الدر لمستخرجه، ازداد روعة وجمالا، ولقد مضى علماء الإسلام لا سيما المحدثين على الاستفادة من جهود من سبقهم، وذكر أقوالهم الرصينة وأحكامهم الأمينة، مع الترضي عنهم والترحم عليهم، اعترافا بفضلهم وخضوعا لعلو كعبهم، فما المتأخرون إلا عالة على المتقدمين. وعلى هذا المنوال سار علماء الأمة من القرن التاسع والعاشر وإلى يومنا هذا -إلا الشاذ منهم الجاحد لفضل من أفاده- على تصحيح الأحاديث الشريفة تبعا لتصحيح الإمام أحمد بن تيمية لها والاستدلال بحكمه وقوله، وكذلك الحال في تضعيف السقيم منها، آخذين بذلك برأي شيخ الإسلام الحصيف وأدلته القوية وبراهينه الساطعة.

إلا أن الباحث قد لاحظ أثناء البحث والتدقيق العلمي أن كثيرا من العلماء -الذين جاؤوا بعد عهد شيخ الإسلام- نقلوا أحكام ابن تيمية على الحديث سواء بالتصحيح أو بالتضعيف أو بالوضع دون ذكر اسمه أو الإحالة عليه، وما ذلك إلا لأحد سببين لا ثالث لهما:

أولهما: الخوف من اتهام الجامدين والمتعصبين لهؤلاء العلماء الأفاضل بأنهم على مذهب شيخ الإسلام ابن تيمية -رضي الله عنه- في العقيدة

والشريعة، حيث إن ابن تيمية قد أحدث ثورة فكرية[1] ضد هؤلاء الجوامد من أشباه العلماء الذين ركنوا إلى ما وصلهم ممن سبقهم دون أن يعملوا عقولهم فيه، ومن المعلوم للمدقق في تاريخ هذه الأمة -خاصة بعد وفاة شيخ الإسلام ابن تيمية أنه قد أوذي كثير من علماء الإسلام لأنهم ساروا على منهج ابن تيمية -أسكنه الله فسيح جناته- ودعوا المسلمين له، واقتبسوا من علمه الجم وتأثروا بأخلاقه وأفعاله وسيرته أيما تأثر، ولقد أوذي كثير من تلامذته وأحبابه وأنصاره ومحبيه بعد رحيله أمثال الإمام ابن القيم وابن كثير والحافظ الذهبي والمزي وابن عبدالهادي وغيرهم الكثير. فهؤلاء أوذوا في سبيل نصرة عقيدة شيخهم وصاحبهم -والتي هي عقيدة السلف الصالح[2] -رضي الله عنهم-

---

(١) انظر كتاب ابن تيمية بطل الإصلاح الديني، تأليف محمود مهدي الاستانبولي، الطبعة الثانية لدار المعرفة بدمشق عام ١٣٩٧هـ - ١٩٧٧م، وانظر نظريات شيخ الإسلام ابن تيمية في السياسة والاجتماع، تأليف المستشرق الفرنسي هنري لاووست، تم طبع الأصل الفرنسي(عام ١٩٢٩) بالمعهد الفرنسي للآثار الشرقية بالقاهرة، وطبع الترجمة العربيةعام ١٣٩٦هـ، ١٩٧٦م تقديم وتعليق الدكتور مصطفي حلمي، وتعريب محمد عبدالعظيم على، طبع في مجلدين من مكتبة الأنصار بالقاهرة، وفي هذا الكتاب وفي غيره من الكتب التي ترجمها هنري لاووست عن شيخ الإسلام تناول فيها حياة شيخ الإسلام وحلل منهاجه في الإصلاح، وطبيعة العلاقات التي كانت تربطه بمعاصريه وما أنتجه في مجال العقيدة والاجتماع من آراء وأفكار، وما أحدثته في هذه الأفكار من ردود فعل لدى الأوساط الرسمية والشعبية، وكذلك كتب هنري لاووست ملخصا غير قصير لهذه الأبحاث في المقالة الموجودة بعنوان «ابن تيمية» في دائرة المعارف الإسلامية المطبوعة باللغة الإنجليزية (عام ١٩٧١). وأهمية أعمال هنري لاووست أنه أول باحث أجنبي استهدف مجابهة اللهجة المعادية لابن تيمية في دوائر الدراسات الغربية، وتقدم صورة أفضل وأكثر واقعية عن هذا المفكر المسلم ومكانته في تاريخ الفكر الإسلامي. يقول الباحث: والحق ما شهدت به الأعداء. انظر: الفكر التربوي عند ابن تيمية للدكتور ماجد عرسان الكيلاني طبع جمعية عمال المطابع التعاونية بالأردن عام ١٤٠٥هـ. وهي رسالة دكتوراه بالأصل قدمها الباحث الكيلاني لجامعة بتسبرح عام ١٩٨١م.

(٢) انظر ما كتبه العلامة محمد خليل هراس في كتابه الرائع: «ابن تيمية السلفي، باعث النهضة الإسلامية» ونقده لمسالك المتكلمين والفلاسفة في الإلهيات، طبع دار الكتب العلمية بيروت ١٤٠٤هـ. وكذلك طالع ما كتبه الأستاذ صلاح عزام في كتابه: ابن تيمية المفترى عليه، طبع دار الهلال بالقاهرة عام ١٩٨٥م. وكذلك قواعد المنهج السلفي عند ابن تيمية تأليف الدكتور مصطفى حلمي، طبع القاهرة (عام ١٣٩٦هـ - ١٩٧٦م).

وتأييد مذهبه الفقهي المبني على الأثر واتباع الحديث الصحيح[1] دون سواه وعدم الاكتراث بأي قول أو فعل سوى قول النبي ﷺ وفعله أو قول من بعده من القرون الفاضلة وكان مجرد اتهام الجامدين (المتعصبين -لقول رجل من أمة محمد ﷺ خاصة وأنهم هم المقربون من السلطان وأعوانه-) لواحد من هؤلاء العلماء الآخذين من علم ابن تيمية كفيلا، بأن يودع محبي الشيخ وناقلي علمه غياهب السجون وظلمات المعتقل.

وللأسف الشديد أن علماء ذلك الزمان وأمراءه كانوا في قبضة الصوفية المنحرفة[2] التي حاربها ابن تيمية لأنها نشرت البدع وقوضت التوحيد من أركانه، فكيف يهنأ لهؤلاء أصحاب الأهواء أن يروا عالما فاضلا يحبه الناس ويحظى بالقبول والتأييد ينقل علما أو حكما شرعيا يعتمد في فتواه على ما أفاده شيخ الإسلام -الذي هو عدوهم اللدود؟- إنهم حينئذ مهددون في مناصبهم ومعاشهم وفقد أتباعهم ومريديهم، وهؤلاء ما يعيشون ويحيون إلا لهذا !!!

وقد ابتلي بهؤلاء -أشباه العلماء من الجهلة أو الحاقدين أو الحاسدين- العلامة الحافظ ابن حجر العسقلاني والسيوطي والبلقيني[3] والعراقي وابن الملقن

---

(١) انظر إن شئت كتاب منهج ابن تيمية في الفقه، تاليف الدكتور صالح بن سعود العطشان، طبع المجلس العلمي بالجامعة الإسلامية في المدينة المنورة عام ١٤٠٨هـ. وانظركتاب ابن تيمية الفقيه المعذَّب، لعبد الرحمن الشرقاوي طبع دار الموقف العربي، بيروت ١٩٨٣م وعدد صفحاته ١٩١.

(٢) انظر ما خطه الدكتور مصطفى حلمي في كتابه: ابن تيمية والتصوف نشر دار الدعوة بالقاهرة، وابن تيمية: تاليف الشيخ عبدالعزيز المراغي، طبع عيسى البابي الحلبي وشركاؤه (ضمن سلسلة أعلام الإسلام) ونشرته أيضا دار إحياء الكتب العربية، بيروت، وفي هذا الكتاب عني المؤلف ببيان عصر ابن تيمية من الناحية الاجتماعية والسياسية، ثم تكلم عن موقف شيخ الإسلام من علماء الكلام، والرافضة، والصوفية، والفقهاء. وهناك كتاب (أو رسالة علمية) لم أطلع عليه ومعنون بـ: موقف الإمام ابن تيمية من التصوف والصوفية لأحمد محمد بناني، رسالة ماجستير عام (١٣٩٨هـ) بجامعة أم القرى بمكة المكرمة. (انظر دليل الرسائل الجامعية في كلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة أم القرى من عام (١٣٩١هـ-١٤٠١هـ) وطبع أيضا في كلية أصول الدين لعام ١٤٠٥هـ.

(٣) وانظر ما ذكره الحافظ في نكته على ابن الصلاح في مسألة إفادة خبر الآحاد=

والجزائري والقاسمي والشوكاني والصنعاني وملا على قارئ والدهلوي وغيرهم... فكانوا أحيانا يشيرون صراحة إلى نقولهم عن ابن تيمية ويترضون عنه ويغترفون من علمه، وأحيانا أخرى تجدهم ينقلون على استحياء ويكتبون بإيماء، خوفا من اضطهاد أو حذرا من فتنة أو تقية من جهلة، ولعلهم معذورون فيما صنعوا، فيغفر لهم ويتجاوز عن سيئاتهم.

ثانيهما: الحقد الأعمى والحسد الأعشى على شيخ الإسلام أبي العباس ابن تيمية وما ذلك إلا عن كبر لقبول الحق من المخالف في المذهب والمشرب أو عن هوى في النفس يمنع هؤلاء من إظهار الفضل لأهله ونسب الحق لذويه وهاتان الخصلتان ما اجتمعتا بمؤمن إلا أردتاه قتيلا للشيطان يلعب به كيفما يشاء، فكيف بعالم يدعي الغيرة على كتاب الله وسنة رسوله ﷺ؟! إنه داء أصاب علماءنا السابقين -عليهم رحمة الله أجمعين- وما زال ينخر في نفوس علماء هذا الزمان فلا حول ولا قوة إلا بالله العظيم المنان. ولن أضرب أمثلة كثيرة لهذا الصنف فيكفينا ما قرأناه من العلاء البخاري وابن حجر الهيتمي وابن دحلان والكوثري وأضرابهم -غفر الله لنا ولهم وعاملهم بعدله-.

وفي هذا المبحث سوف أتناول بعض الأمثلة من اتّباع العلماء الجهابذة في علم الحديث لتصحيح ابن تيمية للأحاديث والحكم بتواترها أو تضعيفها والحكم بوضعها مع التصريح باسمه وأعرضت صفحا عمن ألمح أو لم يبين أن حكمه على حديث بعينه إنما هو مستمد من حكم شيخ الإسلام ابن تيمية.

ولنبدأ بالمقصود معتمدين على الله المعبود؛

=العلم، ونقله عن شيخه البلقيني متعقبا على النووي قائلا: بل تعقبه شيخنا شيخ الإسلام في محاسن الاصطلاح، فقال: هذا ممنوع فقد نقل بعض الحفاظ المتأخرين عن جمع من الشافعية والحنفية والمالكية والحنابلة أنهم يقطعون بصحة الحديث الذي تلقته الأمة بالقبول. وقصد البلقيني «نقل بعض الحفاظ المتأخرين» هو شيخ الإسلام بلا خلاف، كما بيّن ذلك ابن حجر في تعليقه وقد نقلنا قوله الذي أورده ابن كثير في الباعث الحثيث عنه، ص٣٢-٣٤، فتبين أن البلقيني لم يصرح باسم شيخ الإسلام أحمد بن عبدالحليم بن تيمية، إنما أومأ إيماء، ولعل ذلك لأسباب كثيرة، ذكرنا بعضها. انظر النكت على ابن الصلاح، (ج١/ ص٣٧٤-٣٧٧).

المطلب الأول: تصحيح العلماء أحاديث بناء على تصحيح ابن تيمية لها والحكم بتواترها

١ - قال شيخ الإسلام في معرض الكلام على أحاديث المعراج وما جاء به من آثار: «والمعراج إنما كان من مكة باتفاق أهل العلم وبنص القرآن، والسنة المتواترة»[١] وقال أيضا «وكذلك صعوده ليلة المعراج إلى ما فوق السماوات، وهذا مما تواترت به الأحاديث، وأخبر به القرآن، أخبر بمسراه ليلا من المسجد الحرام إلى المسجد الأقصى وهو في بيت المقدس»[٢]. وذكر في رسالة الفرقان[٣] أنه مما تواتر في حديث المعراج أن محمدا ﷺ لما عرج به إلى ربه، وفرض عليه الصلوات الخمس ذكر أنه رجع إلى موسى وأن موسى قال له: ارجع إلى ربك فسله التخفيف عن أمتك كما تواتر هذا في أحاديث المعراج.[٤]

---

(١) انظر مجموعة الرسائل الكبرى لابن تيمية (ج١/ ص٢٨٨) طبع دار إحياء التراث العربي- بيروت.

(٢) انظر الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح (ج٤/ ص١٦٤) وهذا من كتب ابن تيمية النفيسة. طبع مطابع المجد التجارية.

(٣) انظر الفرقان بين الحق والباطل (ص١١٢) طبع مكتبة دار البيان- دمشق الطبعة الأولى (١٤٠٥هـ)، (١٩٨٥م).

(٤) وعن شيخ الإسلام ابن تيمية نقل التواتر في أحاديث المعراج العلامة أبو الفيض جعفر الحسني الإدريسي الكتاني في كتابه المستطاب نظم المتناثر من الحديث المتواتر (رقم ٢٦٠ و٢٦٢). وقد ساق الحافظ ابن كثير أحاديث الإسراء والمعراج في تفسير سورة الإسراء قائلا: قال الحافظ أبو الخطاب عمر بن دحية في كتابه التنوير في مولد السراج المنير -وقد ذكر حديث الإسراءمن طريق انس، وتكلم عليه فأجاد وأفاد- ثم قال: وقد تواترت الروايات في حديث الإسراء ثم ذكر أسماء الصحابة وعددهم مع أنس (٢٦) شخصا، وانظر تفسير ابن كثير (ج٥/ ص٣-٤٢) وعدّه السيوطي من المتواترات (انظرقطف الأزهار المتناثرة في الأخبار المتواترة لجلال الدين السيوطي رقم (٩٦) تحقيق الشيخ محيي الدين عبدالحميد الطبعة الأولى عام (١٤٠٥هـ) المكتب الإسلامي، بيروت، وذكره السيوطي عن (٢٧) نفسا واضاف عليه الكتاني فبلغ مجموع ذلك خمسة وأربعون صحابيا، وقال: وعليه فالإسراء متواتر، وكونه على البراق كذلك. (انظرنظم المتناثر رقم ٢٥٨) كما ذكره السيوطي في الخصائص الكبرى (ص١٥٢) طبع دار الكتب العلمية- بيروت، وهو مصور عن الطبعة الهندية، وليراجع تفسير الطبري (ج١٥/ ص١-١٨) والدر المنثور للسيوطي (ج٥/ ص١٨٢-٢٢٧) وجزء الحسن بن عرفة «أبو علي الحسن بن عرفة=

وقال: «وحديث المعراج، فيه ما هو في الصحيح، وفيه ما هو في السنن والمسانيد، وفيه ما هو ضعيف، وفيه ما هو من الموضوعات المختلقات»[1].

٢- وقال في الفتاوى[2]: «إن سائر الأحاديث الصحيحة المتواترة[3] تدل على عود الروح إلى البدن، إذ المسألة للبدن بلا روح قول قاله طائفة من الناس وأنكره الجمهور، وكذلك السؤال للروح بلا بدن، قاله ابن ميسرة وابن حزم «أن العود» لم يروه إلا زاذان[4] عن البراء، وضعفه، وليس الأمر كما قاله، بل رواه غير زاذان عن البراء، وروى عن غير البراء، مثل عدي بن

=(ت٢٥٧هـ) رقم (٦٩) تحقيق عبدالرحمن بن عبدالجبار الفريوائي، طبع دار الأقصى بالكويت (١٤٠٦هـ) وقال ابن القيم في تهذيب السنن (ج٧/ ص١٠٧) تحقيق حامد الفقي، طبع مكتبة السنة المحمدية، القاهرة، وقد تواترت الأحاديث الصحيحة التي أجمعت الأمة على صحتها وقبولها بأن النبي ﷺ عرج به إلى ربه، وأنه جاوز السماوات السبع وأنه تردد بين موسى وبين الله عزوجل مرارا في شأن الصلاة وتخفيفها، وهذا من أعظم الحجج على الجهمية، فإنهم لا يقولون: عرج به إلى ربه، وإنما يقولون: عرج به إلى السماء.

(١) أحاديث المعراج متواترة كما تقدم، ولمزيد بيان يراجع: صحيح البخاري، كتاب التوحيد (ج١٣/ص٤٧٨) (فتح الباري) باب ما جاء في قوله عز وجل ﴿وكلم الله موسى تكليما﴾، وسورة الإسراءمن كتاب التفسير (ج٨/ ص٣٩١) (الفتح)، وكتاب الأنبياء، باب ذكر إدريس النبي ﷺ (ج٦/ ص٤٢٨) رقم ٣٣٤٢، وصحيح مسلم، كتاب الإيمان، باب في ابن مريم والمسيح الدجال (ج١/ ١٥٤) رقم (١٦٢) وباب الإسراء (ج١/ ص١٤٥)، والنسائي (ج١/ ص٢٢١) في الصلاة: باب فرض الصلاة، والترمذي رقم (٣١٣٠) في التفسير، باب ومن سورة بني إسرائيل، من حديث أنس -رضي الله عنه- وانظر جامع الأصول رقم (٨٨٦٦)، (٨٨٦٧)، (٨٨٦٨) وما بعدها.

(٢) انظر مجموع الفتاوى (ج٥/ ص٤٣٨ وما بعدها)

(٣) ذكر ابن القيم في كتاب الروح (ص٥٠) طبع دار الندوة الجديدة، بيروت، عن شيخ الإسلام هذا كما نقل عنه السيوطي في شرح الصدور، وعنه نقل الكتاني في نظم المتناثر (رقم ١١٢).

(٤) زاذان هو أبو عبدالله أو أبو عمر الكندي الكوفي الضرير البزاز توفي سنة (٨٢هـ) من الطبقة الثانية، أخرج له البخاري في الأدب، ومسلم وأبو داود والترمذي، والنسائي وابن ماجه، صدوق يرسل وفيه شيعية، راجع ترجمته في تقريب التهذيب (ج١/ ص٢٥٦) وخلاصة تهذيب الكمال (ج١/ ص٣٥٧) وميزان الاعتدال (ج٢/ ص٦٣) وطبقات ابن سعد (ج٦/ ص١٢٤) والجمع بين رجال الصحيحين (ج٨/ ص٤٨٧) والثقات لابن حبان (ج٤/ ص٢٦٥).

ثابت وغيره. وقد جمع الدارقطني طرقه في مصنف مفرد...»

٣- وقال شيخ الإسلام في رسالة الفرقان: «إن أهل الذنوب من أهل القبلة لا يخلدون في النار، بل يخرجون منها، كما تواترت بذلك الأحاديث...»[١]

وذكر أن أهل التوحيد من أصحاب الذنوب الذين أدخلوا النار يؤتى بهم إلى نهر الحياة، فينبتون كما تنبت الحبة في حميل السيل، قال: «وهذا المعنى مستفيض عن النبي ﷺ بل متواتر[٢] في أحاديث كثيرة في الصحيحين وغيرهما من حديث أبي سعيد الخدري، وأبي هريرة وغيرهما»[٣].

٤- ولما تكلم شيخ الإسلام عن الأحاديث الواردة في الخوارج قال في النصيحة -أو الوصية- الكبرى: «ثبت عنه ﷺ في الصحاح وغيرها من رواية: ١) أمير المؤمنين علي بن أبي طالب -رضي الله عنه- ٢) وأبي سعيد الخدري

---

(١) انظر مجموعة الرسائل الكبرى(ج١/ ص٣٦) ورسالة الفرقان (ص٢٤ وما بعدها)، ومن هذه الأحاديث المتواترة التي يقصدها ابن تيمية في كلامه هذا هي ما رواه عبدالله بن مسعود عن النبي ﷺ أنه قال: «لا يدخل النار أحد في قلبه مثقال حبة من خردل من إيمان، ولا يدخل الجنة أحد في قلبه مثقال حبة خردل من كبرياء» أخرجه مسلم في كتاب الإيمان، باب تحريم الكبر وبيانه (ج١/ ص٩٣) رقم (٣٩)، والحديث مع اختلاف يسير في الألفاظ أخرجه أبو داود في السنن كتاب اللباس، باب ما جاء في الكبر (ج٤/ ص٨٤) وابن ماجه في المقدمة، باب في الإيمان (ج١/ص٢٢-٢٣) برقم ٥٩، وأخرجه الترمذي في كتاب: البر والصلة، باب ما جاء في الكبر، رقم (١٩٩٨).

وجاء حديث آخر عن أبي سعيدالخدري-رضي الله عنه- في سنن الترمذي في أبواب صفة جهنم، باب ما جاء أن للنار نفسين. (ج٤/ ص١١٣) ولفظه: «يخرج من النار من كان في قلبه مثقال ذرة من الإيمان» قال أبو سعيد: فمن شك فليقرأ ﴿إن الله لا يظلم مثقال ذرة﴾ قال الترمذي: هذا حديث حسن صحيح، وذكره السيوطي، وقال الألباني في صحيح الجامع الصغير: صحيح وهو في مسند أحمد وسنن النسائي عن أبي سعيد (ج٢/ ص١٣٤٠ رقم ٨٠٦٢). وأخرجه النسائي في كتاب الإيمان، باب زيادة الإيمان (الحديث ٥٠٢٥) وابن ماجه في المقدمة ٩/٩باب في الإيمان (ج١/ص٢٤) برقم(٦٠).

(٢) وقال بتواتر هذه الأحاديث الكتاني في نظم المتناثر ونقله عن ابن تيمية من كتابه الفرقان (انظر نظم المتناثر رقم ٣٠٨).

(٣) انظر مجموع الفتاوى (ج١٦/ ص١٩٦، ٥٠٠)

-رضي الله عنه- ٣) وسهل بن حنيف -رضي الله عنه- ٤) وأبي ذر الغفاري -رضي الله عنه- ٥) وسعد بن أبي وقاص -رضي الله عنه- ٦) وعبد الله بن عمر -رضي الله عنه- ٧) وابن مسعود -رضي الله عنه- وغير هؤلاء، أن النبي ﷺ ذكر الخوارج فقال: «يحقر أحدكم صلاته مع صلاتهم وصيامه مع صيامهم، وقراءته مع قراءتهم، يقرؤون القرآن لا يجاوز حناجرهم، يمرقون من الإسلام كما يمرق السهم من الرمية، أينما لقيتموهم فاقتلوهم، أو قال: فقاتلوهم فإن في قتلهم أجرا عند الله لمن قتلهم يوم القيامة، لئن أدركتهم لأقتلنهم قتل عاد». [(١)] وقال: «تواتر عن النبي ﷺ من وجوه كثيرة، وأخرج منها أصحاب الصحيح عشرة أوجه، ذكرها مسلم في صحيحه، وقال أحمد: «صح الحديث في الخوارج من عشرة أوجه». [(٢)] وقد قال بتواتر حديث الخوارج الكتاني في نظم المتناثر (ص ٣٤) ونقل كلام شيخ الإسلام من الوصية الكبرى ورسالة الفرقان.

وذكر شيخ الإسلام سبعة من أصحاب النبي ﷺ الذين رووا الأحاديث في هذا الباب، وذكر أنه صح الحديث في الخوارج من عشرة أوجه، كما قاله أحمد، وهذه الأوجه ذكرها مسلم في صحيحه.

وقد ذكر ابن القيم هذه الأحاديث في تهذيب السنن[(٣)]، ثم ذكر قول أحمد وقال بعد ذكر جميع طرق الحديث العشرة: وهذه هي العشرة التي ذكرناها وقد استوعبها مسلم في صحيحه[(٤)].

---

(١) راجع مجموعة الرسائل الكبرى (ج١/ ص٢٨٣)

(٢) راجع مجموع الفتاوى (ج٢٨/ ص٤٧٢، ٤٧٦، ٥١٢) وراجع (ج٣/ ص٢٧٩) و(ج٣٥/ ص٥٥) و(ج٤/ ص٥٠٠) ومجموعة الرسائل الكبرى (ج٥/ ص٨٤) تخريج وتعليق الشيخ محمد رشيد رضا، لجنة التراث العربي، بيروت. وتلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية (ج٢/ ص٣٠١) تصحيح محمد بن عبدالرحمن قاسم، الطبعة الأولى، عام (١٣٩١هـ) مطبعة الحكومة، مكة المكرمة.

(٣) انظر تهذيب مختصر سنن أبي داود للمنذري، لابن القيم الدمشقي (ج٧/ ص١٤٨-١٥٣)

(٤) أخرج مسلم الأحاديث في كتاب الزكاة باب ذكر الخوارج وصفاتهم (ج٢/ ص٧٤٠-٧٥٠) عن جابر وأبي سعيد الخدري وعبيد الله بن أبي رافع عن علي بن=

٥- ولقد صرح بتواتر حديث «خير القرون القرن الذين بعثت فيهم، ثم الذين يلونهم، ثم الذين يلونهم»[1] عن النبي ﷺ في غير ....

=أبي طالب -رضي الله عنه- وأبي ذر ورافع بن عمرو الغفاري وسهل بن حنيف وعبد الله بن عمر -رضي الله عنهم-، وينظر صحيح البخاري (ج٦/ ص٣٧٦) عن طريق أبي سعيد الخدري، وعنه أيضا (ج٦/ ص٦١٧) كتاب المناقب، باب علامات النبوة في الإسلام رقم (٣٦١٠) وأيضا في الأدب، باب عقوق الوالدين من الكبائر (٩٧٦). يقول الباحث: ومن هذا الباب حديث كل من:

أ- ابن مسعود، أخرجه أحمد (ج١/ ٤٤) والترمذي في الفتن رقم ٢١٨٨، باب في صفة المارقة وصححه، وابن ماجه (رقم ١٦٨) المقدمة باب في ذكر الخوارج (ج١/ ص١٠٨ المحققة).

ب- وحديث عبدالله بن عمرو، أخرجه أحمد (ج٢/ ص٢١٩) وابن أبي عاصم في السنة برقم ٩٢٩، ٩٣٠، ٩٣٤، ٩٤٤. والبزار كما في كشف الأستار عن زوائد البزار على الكتب الستة لنور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي، رقم (١٨٥٠) (ج٢/ ص٣٥٩) تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي، طبع المكتب الإسلامي بيروت، الطبعة الأولى عام (١٣٩٩هـ).

ج- وحديث أبي بكرة: أخرجه أحمد (ج٥/ ص٤٢، ٤٤) وابن أبي عاصم في السنة (رقم ٩٢٧، ٩٣٦، ٩٣٧، ٩٣٨).

د- وحديث أنس، أخرجه أحمد (ج٣/ ص١٩٧) وأبو داود برقم (٤٧٦٥، ٤٧٦٦) كتاب السنة، باب ما يدل على ترك الكلام في الفتنة (ج٤/ ص٣٠٠٠)، وابن ماجة رقم ١٧٥) في المقدمة ١٢/١٢ باب في ذكر الخوارج، وانظر تحفة الأشراف (رقم ١٣٣٧) وابن عاصم في السنة رقم (٩٤٠، ٩٤٥).

هـ- وحديث أبي زيد الأنصاري: أخرجه ابن أبي عاصم في في السنة برقم (٩٤١)، وعنه أورده الحافظ ابن حجر في الفتح (ج١٢/ ص٢٩٩) في شرح حديث أبي سعيد الخدري، الوارد فيه (ج١٢/ ص٢٨٣).

(١) يذكر شيخ الإسلام ابن تيمية هذا الحديث بهذا اللفظ الذي يبدأ بعبارة: «خير القرون قرني...» أو «خير القرون القرن... الخ» في كثير من كتبه، وعند البحث والتحقيق عن هذه الرواية طويلا تبين أن شيخ الإسلام وهم في هذه اللفظة. وقد ورد الحديث عن ثلة من الصحابة منهم: أبو هريرة وعبد الله بن مسعود وعمران بن الحصين وعائشة والنعمان بن بشير وبريدة الأسلمي -رضي الله عنهم- وجاء بالفاظ مختلفة، منها: «خيركم قرني، خير الناس قرني، خير أمتي القرن... خير هذه الأمة القرن الذي بعثت أنا فيهم، بعثت في خير قرون بني آدم، أي الناس خير؟ قال: أنا والذين معي، وانظر في ذلك: صحيح البخاري (ج٣/ ص١٧١) (كتاب الشهادات، باب لا يشهد على شهادة جور إذا شهد) رقم (٢٦٥٢) و(ج٥/ ص٢-٣) كتاب فضائل أصحاب النبي، باب فضائل أصحاب النبي ومن صحب النبي ﷺ أو رآه (رقم ٣٦٥١) (ج٨/ ص٩١) كتاب الرقاق، باب ما يحذر من زهرة الدنيا (ج٨/ ص١٣٤) رقم ٦٤٢٩، كتاب الأيمان والنذور، باب إذا قال أشهد بالله...) ج٨/ ص١٤١-١٤٢) رقم ٦٦٥٨، كتاب الأيمان والنذور، باب إثم من لا يفي) وانظر صحيح مسلم (ج٤/ ص١٩٦٢-١٩٦٥)=

موضوع[1]. وقال في موضع آخر: «استفاضت النصوص الصحيحة أنه قال ﷺ «خير القرون قرني الذين بعثت فيهم، ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم»[2].
وقال مرة: «ثبت في الصحاح من غير وجه أن النبي ﷺ... الحديث.[3]

٦- وقال شيخ الإسلام ابن تيمية في معرض الكلام على فضل الخليفتين أبي بكر الصديق وعمر بن الخطاب -رضي الله عنهما-: «تواتر عن علي مرفوعا وموقوفا من نحو ثمانين وجها أنه قال: إن خير هذه الأمة بعد نبيها أبو بكر ثم عمر...».

=كتاب فضائل الصحابة، ثم الذين يلونهم...) (رقم ٦٤١٦)، سنن النسائي بشرح السيوطي (ج٧/ ص١٧) (كتاب الأيمان والنذور، باب الوفاء بالنذر) سنن الترمذي (بتحقيق عبدالرحمن محمد عثمان) (ج٣/ ص٣٣٩-٣٤٠) أبواب الفتن، باب ما جاء في القرن الثالث (ج٣/ ص٣٧٦) كتاب الشهادات (ج٥/ ص٣٥٧) كتاب المناقب، باب في فضل من رأى النبي ﷺ...) رقم (٣٨٥٩)، وسنن أبي داود (ج٤/ ص٢٩٧) كتاب السنة، باب في فضل أصحاب رسول الله ﷺ...) وسنن ابن ماجه (ج٢/ ص٧٩١) كتاب الأحكام، باب كراهية الشهادة لمن لم يستشهد) رقم ٢٣٦٢، ومنحة المعبود في ترتيب مسند الطيالسي أبو داود، رقم (١٣٥٣، ٩٣٤) تحقيق الأستاذ الشيخ أحمد عبدالرحمن البنا طبع المنيرية بالأزهر، القاهرة عام (١٣٥٣هـ - ١٩٣٤م) (ج٢/ ص١٩٨-١٩٩) كتاب الفضائل، باب ما جاء في فضل القرون الأولى، والمسند طبعة المعارف (ج٥/ ص٢٠٩) (ج٦/ ص٢٩، ٨٦، ١١٦) (ج١٢/ ص٩٠) (ج١٥/ص١٠٦)

(١) انظر مجموع الفتاوى (ج٤/ ص٤٣٠) والفتاوى الكبرى (ج١/ ص٤٨١) ودرء تعارض العقل والنقل (ج٥/ ص٧٠) ومنهاج السنة، طبع بولاق (ج١/ ص٢٢٣) والمنتقي من منهاج الاعتدال للذهبي (ص٤٨٥) تحقيق الأستاذ محب الدين الخطيب، طبع المطبعة السلفية، القاهرة ١٣٧٤هـ.

(٢) انظر الفتاوى (ج١٣/ ص٦٦) ومجموعة الرسائل الكبرى (ج١/ ص٤٩، وج ٤/ ص٦٠).

(٣) انظرمجموعة الرسائل الكبرى (ج١/ ص١٨) وعن شيخ الإسلام نقله الكتاني من رسالة الفرقان: استفاضت النصوص الصحيحة (نظم المتناثر، رقم ٢٤٠) وأورده السيوطي في قطف الأزهار المتناثرة في الأخبارالمتواترة رقم (١٠٨) عن عشرة صحابة، ونقل عنه الكتاني وقال: ثلاثة عشر نفسا وذكرهم (رقم ٢٤٠)، ونص على تواتره الحافظ ابن حجر في الإصابة (ج١/ ص١٢)، وذكر الأحاديث الواردة فيه الشوكاني في در السحابة في مناقب القرابة والصحابة (ص٩٩، ١٠٣) عن ثمانية عشر صحابيا، تحقيق د/ حسين بن عبدالله العمري، طبع دار الفكر بدمشق ١٤٠٤هـ.

وذكر نحو هذا مرات منها ما ذكر في العقيدة الواسطية من مذهب أهل السنة أنهم يقرون بما تواتر النقل عن أمير المؤمنين علي بن أبي طالب -رضي الله عنه- وغيره من أن خير هذه الأمة بعد نبيها أبو بكر ثم عمر ثم يثلثون بعثمان ويربعون بعلي -رضي الله عنه-[1] وقال: «روى عن علي بأسانيد جيدة أنه قال: لا أوتي بأحد يفضلني على أبي بكر وعمر -رضي الله عنهما- إلا جلدته حد المفتري»[2].

---

(١) انظر شرح العقيدة الواسطية لابن تيمية ص١٦٨ تاليف العلامة محمد خليل هراس، راجعه الشيخ عبدالرزاق عفيفي توزيع الهيئة العامة لإدارات البحوث العلمية والدعوة والإرشاد بالرياض، ومجموعة الرسائل الكبرى (ج/١ ص٤٠٧) ومجموع الفتاوى (ج١١/ ص٥٦، ج١٣/ ص٣٤، ج٢٨/ ص٤٧٣) ومجموعة الرسائل والمسائل (ج١/ ص٣٧، ج٤/ ص٦٠) والمنهاج (ج٣/ ص١٦٢، ج٤/ص٧٧) وجامع الرسائل (ج٢٦١/١) تحقيق د/ محمد رشاد سالم، الطبعة الأولى الناشر دار المدني.

(٢) انظر مجموع الفتاوى (ج٢٨/ ص٤٧٤) وراجع منهاج السنة (ج٣/ ص١٦٢) (ط/ المصرية) والصارم المسلول (ص٥٨٥) واقتضاء الصراط المستقيم (ج٣٨٧/١، ٣٧١، ٣٧٢) وقد روى الحديث عن علي غيرُ واحد من أصحابه، وفيما يلي ذكر من عُثر على مروياتهم حسب الاستطاعة:

أ- أبو مجلز: أخرجه ابن أبي عاصم في السنة رقم (١٢٠٠)

ب- أبو جحيفة: أخرجه أحمد وابنه عبدالله في المسند وفضائل الصحابة (المسند ج١/ ص١٠٦، ١١٠، ١٢٧، وفضائل الصحابة للإمام أحمدبن حنبل تحقيق د/ وصي الله عباس، نشر المركزي بجامعة أم القرى بمكة المكرمة عام (١٤٠٢هـ) (رقم ٤٠، ٤١، ٤٥) والسنة لعبد الله بن أحمد (ت٢٦٠) رقم (١٢٩٨، ١٢٩٩، ١٣٠٠، ١٣٠٣، ١٣٠٤، ١٣٠٥، ١٣٠٦، ١٣٠٧) تحقيق البسيوني زغلول، طبع دار الكتب العلمية- بيروت، وابن أبي عاصم في السنة رقم (١٢٠١، ١٢٠٢، ١٢٠٣) والقطيعي في زيادات الفضائل (رقم ٢٣٦) والطبراني في الأوسط كما في مجمع الزوائد (ج٩/ ص٥٣) والدارقطني في مناقب علي كما في فتح الباري (ج٧/ ص٣٣)

ج- ومحمد ابن الحنفية: أخرجه أحمد في المسند (ج١/ ص١١٠) وفضائل الصحابة رقم (٤٥) والبخاري في كتاب فضائل الصحابة (ج٧/ ص٢٠) رقم الحديث ٣٦٧١، باب: لو كنت متخذا خليلا، وأبو داود رقم (٤٦٢٩)، وعبدالله في السنة رقم (١٢٩٠، ١٢٩١) وابن أبي عاصم في السنة رقم (١٢٠٤، ١٢٠٦) والدارقطني في المناقب كما في الفتح (ج٧/ ص٣٣-٣٤).

د- وعبدالله بن سلمة: أخرجه ابن أبي عاصم في السنة (برقم ١٢٠٥) وابن ماجه برقم (١٠٦) في المقدمة باب فضل عمر رضي الله عنه (ج١/ ص٧٧- المحققة)، وانظر تحفة الأشراف، رقم (١٠١٨٩).=

يقول الباحث: وعن شيخ الإسلام ابن تيمية أورده العلامة الكتاني أبو الفيض جعفر الحسني الإدريسي في كتابه المستطاب نظم المتناثر من الحديث المتواتر، نقلا عن الوصية الكبرى (رقم ٢٢٧).

= ر- الحسن بن محمد عن أبيه علي: أخرجه ابن أبي عاصم برقم (١٢٠٧).
س- وعبد خير: أخرجه أحمد في المسند (ج١/ ص١١٠، ١١٣) والفضائل برقم (٤٥) وفي السنة برواية عبدالله برقم (١٢٩٨، ١٣٠٩، ١٣١٤، ١٣١٥، ١٣١٦، ١٣١٧) وفي زيادات الفضائل برقم ٤٢، ٤٣، وابن أبي عاصم في السنة برقم (١٢٠٨) وأبو نعيم في أخبار أصفهان (ج١/ ص١٨٢) مصور عن طبعة ليدن بمطابع بريل سنة ١٩٣٤، الناشر انتشارات جهان، تهران، إيران.
ص- وعلقمة بن قيس: أخرجه عبدالله بن أحمد في زيادات المسند (ج١/ ص١٢٧) والسنة له برقم (١٣٢٢).
ض- وقيس الخادمي: أخرجه ابن أبي عاصم الضحاك برقم (١٢١٠)
ظ- وعلي بن ربيعة الوالبي:أخرجه عبدالله بن أحمد في السنة برقم (١٣٢٣)
ع- وعبد الله بن زيد الغافقي:أخرجه ابن أبي عاصم في السنة (رقم ١٣١٤)
ف- وعبد الله بن سلمة: أخرجه عبدالله بن أحمد في السنة (رقم ١٣٢٤)
ق- وأبو الجعد:أخرجه البخاري في التاريخ الكبير(ج٢/ ١/ ص٣٠٦)، وخيثمة ابن سليمان الأطرابلسي في فضائل الصحابة، انظر فتح الباري (ج٧/ ص٣٣)
ك- وهب السوائي: أخرجه عبدالله في السنة برقم (١٣٠٢)
ل- والحارث: أخرجه عبدالله في السنة برقم (١٣١٣)
م- ومسعدة الأعور البجلي: أخرجه عبدالله في السنة برقم (١٣٢٦)
ن- ورجل من أصحاب علي: أخرجه عبدالله في السنة برقم (١٣٠١)
وأما عن غير علي فقد صح هذا عن ابن عمر، أخرجه أحمد في المسند (ج٢/ ص١٤، ٢٦) وفضائل الصحابة برقم (٥٤، ٥٦، ٥٨، ٥٩) والبخاري (ج٧/ ص١٦، ٥٣) كتاب فضائل أصحاب النبي ﷺ باب ٣، ٤، ٥، ٦، وأبو داود برقم (٤٦٢٧) كتاب السنة ٨- باب في التفضيل (ج٥/ ص٢٤) والترمذي (ج٥/ ص٦٢٩) في٥٠ كتاب المناقب، ١٩ باب في مناقب عثمان برقم ٧٧٠٧، وابن أبي عاصم في السنة برقم (١١٩٠، ١١٩١، ١١٩٢، ١١٩٣، ١١٩٤، ١١٩٥، ١١٩٦) وعبد الله بن أحمد في زيادات الفضائل رقم (٥٣، ٥٥، ٥٧) قال ابن عمر في رواية عبيد الله عن نافع عنه: «كنا في زمن النبي ﷺ لا نعدل بعد النبي ﷺ بأبي بكر ثم عمر ثم عثمان، ثم نترك ولا نفاضل بينهم» وعن أبي هريرة -رضي الله عنه- قال: كنا نعد وأصحاب رسول الله ﷺ متوافرون: خير هذه الأمة بعد نبيها أبو بكر وعمر. أخرجه عبدالله بن أحمد في زيادات الفضائل برقم (٥٢) وفيه من ضعف، وأخرجه ابن أبي عاصم في السنة برقم (١١٩٧)، وفي سنده عبدالوهاب بن الضحاك وهومتروك، لكن الحديث صحيح كما قال ذلك محقق السنة الشيخ المحدث الألباني.

المطلب الثاني: تضعيف العلماء أحاديث والحكم على أخر بالوضع طبقا لما حكم عليها شيخ الإسلام واتباعا له في ما ذهب إليه

١- لما سُئل شيخ الإسلام -رحمه الله- عن ما ينسب إلى النبي ﷺ أنه قاله: «لو أحسن أحدكم ظنه بحجر لنفعه الله به» قال وهو واثق من بضاعته: إن هذا من المكذوبات.[1]

وقد وافقه على هذا الحكم جمع من أئمة أهل الحديث العارفين به.[2]

٢- ولما سئل عما ينسب إلى النبي ﷺ أنه تفوه به ورفعه إلى الله عز وجل -حاش لله- من قوله: «كنت كنزا لا أعرف فأحببت أن أعرف فخلقت خلقا فعرفتهم بي، فبي عرفوني»

قال شيخ الإسلام وهو واثق من عقيدته الأثرية: «ليس هذا من كلام النبي ﷺ ولا يعرف له إسناد صحيح، ولا ضعيف».[3]

وتبعه في هذا الحكم فحول من علماء الأمة ارتضاءً لحكمه.[4]

---

(١) انظر مجموع الفتاوى (ج٢٤/ ص٢٣٥)

(٢) أورده مرعي الكرمي في الفوائد الموضوعة عن شيخ الإسلام رقم (١٨٨) وقال السخاوي: قال ابن تيمية: إنه كذب، ونحوه قول شيخنا -أي ابن حجر- إنه لا أصل له (المقاصد الحسنة ص٣٤١)، وكذا نقله عن شيخ الإسلام ابن عراق في تنزيه الشريعة (ج٢/ ص٤٠٢) والحديث ذكره أيضا على القارئ في الأسرار المرفوعة (ص٣٧٦) والفتني في تذكرة الموضوعات (ص٢٨) وابن الديبع في تمييز الطيب من الخبيث (ص١٢٩). وقال ابن القيم هو من وضع المشركين، عباد الأوثان (انظر المنار المنيف ص١٣٩) وخرجه الألباني في الضعيفة رقم ٤٥٠) (ج١/ ص٤٥٢) وقال: موضوع ونقل هذا عن جمع من الأئمة منهم شيخ الإسلام.

(٣) انظر مجموع الفتاوى (ج١٨/ ص١٢٢، ٣٧٦) ودرء تعرض العقل والنقل (ج١٨/ ص٥٠٧) بتحقيق د/ محمد رشاد سالم، الطبعة الأولى، توزيع جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، بالرياض، وأحاديث القصاص رقم (٣) (ص٥٥).

(٤) ذكره عن شيخ الإسلام كل من السيوطي في ذيل الموضوعات (ص٢٠٣) وابن عراق في تنزيه الشريعة ج١/١٤٨) والسخاوي في المقاصد الحسنة (ص٣٢٧) وملا على القاري في المصنوع رقم (٢٣٢) وجلال الدين السمنودي (من رجال القرن التاسع) في كتابه الماتع: الغماز على اللماز في الأحاديث الموضوعة، رقم (٢١٢) تحقيق محمد إسحاق بن محمد إبراهيم السلفي، طبع دار اللواء بالرياض سنة (١٤٠١هـ - ١٩٨١م) وقال السخاوي: وتبعه -أي المتبوع شيخ الإسلام ابن تيمية-=

٣- وعن الأحاديث المشتهرة بين عامة الناس إن لم نقل خواصهم من الحث على طلب العلم وهي من المكذوب عليه ﷺ، في قوله:

أ- «اطلبوا العلم لو بالصين»[١] قال العلامة مرعي الكرمي الحنبلي: قال ابن تيمية: ليس هذا من كلام النبي ﷺ[٢]

ب- قوله: «يا علي اتخذ لك نعلين من حديد، وافنهما في طلب العلم، ولو بالصين»[٣]

قال: ومما يروون عنه ﷺ أنه قال: ... وقال: ليس هذا، ولا هذا من كلام النبي ﷺ[٤]

=الزركشي وشيخنا ابن حجر.

وأورده مرعي الكرمي في الفوائد الموضوعة (ص٨٦) والسيوطي في الدرر المنتثرة في الأحاديث المشتهرة (ص٣٣٠) تحقيق د/محمد بن لطفي الصباغ الطبعة الأولى عام ١٤٠٣هـ، الناشر: عمادة شؤون المكتبات، جامعة الملك سعود، الرياض، والعجلوني في كشف الخفاء (ج٢/ ص١٣٢) والزرقاني في مختصر المقاصد الحسنة رقم (٧٧٧) تحقيق د/ محمد بن لطفي الصباغ، طبع المكتب الإسلامي بيروت، والفتني في تذكرة الموضوعات (ص١١).

(١) الحديث حققه الشيخ المحدث الألباني في سلسلة الأحاديث الضعيفة برقم (٤١٦) (ج١/ ص٤١٣) وتوسع في تخريجه، وقال: باطل، وراجع أيضا، المراجع التي ذكرها الشيخ محمد بن لطفي الصباغ في تحقيقه للفوائد الموضوعة تأليف مرعي الكرمي وفي الدر للسيوطي رقم (٨٧) وقال العراقي في تخريج الأحياء (ج١/ ص٩): أخرجه ابن عدي، والبيهقي في المدخل، والشعب من حديث أنس، وقال البيهقي: متنه مشهور، وأسانيده ضعيفة.

(٢) انظر الفوئد الموضوعة لمرعي الكرمي (ص١٥٤).

(٣) قال مرعي الكرمي في الفوائد (ص١٥٣، ١٥٤): حديث: «يا علي! اتخذ لك نعلين من حديد، وافنهما في طلب العلم» وحديث «اطلب العلم ولو بالصين» قال ابن تيمية: ليس هذا ولا هذا من كلام النبي ﷺ.

وعن شيخ الإسلام ابن تيمية ذكره كل من السيوطي في ذيل الموضوعات (ص٢٠٣) وقال: وهو كما قال، وابن عراق في تنزيه الشريعة (ج١/ ص٢٣٨٤)، والملا على القاري في الأسرار المرفوعة (ص٣٩٢) والفتي في تذكرة الموضوعات (ص٢٠) والعجلوني في كشف الخفاء (ج٢/ ص٣٨٢) والشوكاني في الفوائد المجموعة (ص٢٨٥).

(٤) انظر مجموع الفتاوى (ج١٨/ ص٣٨٢)

جـ- قوله: «يا علي كن عالما، أو متعلما، أو مستمعا، أو واعيا، ولا تكن الرابع فتهلك»[1].

قال شيخ الإسلام: هذا عن النبي ليس بثابت لكنه مأثور عن بعض السلف.[2]

٤- ولما سئل عن صحة الحديث المنسوب إلى النبي ﷺ أنه قاله وهو:

أ- «كنت نبيا وآدم بين الماء والطين».

ب- «وكنت نبيا ولا آدم ولا ماء ولا طين».

قال شيخ الإسلام -رحمه الله-: «هذا اللفظ كذب باطل»[3]، ولكن اللفظ المأثور الذي رواه الترمذي وغيره أنه قيل: «يا رسول الله! متى كنت نبيا؟ قال: وآدم بين الروح والجسد».[4]

---

(١) وعنه أورده مرعي الكرمي في الفوائد الموضوعة (ص١٥٥)، وورد في أدب الدنيا والدين للماوردي (ص٣٥) أبي الحسن علي بن محمد، طبع مصطفى البابي الحلبي بمصر، الطبعة الثالثة (١٣٧٥هـ) من قول علي: «اغد عالما أو متعلما أو مستمعا أو محبا، ولا تكن الخامس فتهلك» وروى مرفوعا عن أبي بكرة، وحكم على الحديث الشيخ الألباني بالوضع في ضعيف الجامع الصغير (رقم ٩٨١) (ص١٣٩) أما الموقوف فقد ورد هذا عن ابن مسعود وأبي الدرداء، والحسن البصري، وعون ابن عبدالله، انظر المدخل إلى السنن للبيهقي (ت٤٥٨هـ) بتحقيق د/ محمد ضياء الرحمن الأعظمي (رقم ٣٧٨، ٣٨٠، ٣٨١) طبع دار الخلفاء بالكويت (١٤٠٥هـ) ومجمع الزوائد (ج١/ ص١٢٢) والمقاصد الحسنة (٦٧) وكشف الخفاء (ج١/ ص١٤٨) والزهد لوكيع بن الجراح (ت١٩٧هـ) تحقيق عبدالرحمن الفريوائي، الطبعة الأولى، مكتبة الدار بالمدينة النبوية ١٤٠٤هـ (رقم ٥١٢، ٥١٣، ٥٣١).

(٢) انظر أحاديث القصاص رقم ٥٢ (ص٨٢).

(٣) انظر أحاديث القصاص رقم ٢٩، (ص٦٩)، ومجموع الفتاوى (ج١٨/ ص٣٦٩، ١٢٥).

(٤) انظر مجموع الفتاوى (ج١٨/ ص٣٧٩، ٣٨٠) وحديث الترمذي هو ما رواه عن أبي هريرة في أبواب المناقب (ج٥/ ص٥٨٥) رقم ٣٦٠٩، وقال: حسن صحيح غريب من حديث أبي هريرة لا نعرفه إلا من هذا الوجه، وفي الباب عن ميسرة الفجر. وأخرجه الحاكم (ج٢/ ص٦٠٩)، وأبو نعيم في أخبار أصفهان (ج٢/ ص٢٢٦) وجعله الحاكم شاهدا لحديث ميسرة الفجر، يقول الباحث: وحديث ميسرة هو، قال: «قلت يا رسول الله! متى كنت نبيا؟ وفي رواية: متى كنت نبيا؟ قال: وآدم بين الروح والجسد» قال شيخ الإسلام في مجموع الفتاوى=

وفي السنن عن العرباض بن سارية أنه قال: «إني عند الله لمكتوب: خاتم النبيين، وإن آدم لمنجدل في طينه»[1].

=(ج٤/ ص١٤٧، ٢٣٨، ج٨/ ص٢٨٢) رواه الإمام أحمد في مسنده وقال: هكذا لفظ الحديث الصحيح.

تخريجه: أخرجه أحمد في المسند (ج٥/ ص٥٩) والسنة (رقم ٦٩٧) والبخاري في التاريخ الكبير (ج٤/١/ ص٣٧٤) وابن أبي عاصم في السنة رقم (٤١٠) وابن سعد (ج٧/ ص٦٠) والحاكم (ج٢/ ص٦٠٩) من طريق بديل بن ميسرة عن عبدالله شقيق عن ميسرة الفجر به. وأخرجه أحمد (ج٤/ ص٦٦، ج٥/ ص٣٧٩) وابن أبي عاصم في السنة (رقم٤١١) وابن سعد (ج١/ ص١٤٨، ج٧/ ص٥٩) من طرق أخرى، في المسند والسنة (عن رجل) بدل ميسرة، وفي الطبقات: ابن أبي الجدعاء، ورجح شيخنا الألباني عدم تسمية الرجل في الصحيحة برقم (١٨٥٦) (ج٤/ص٤٧١) حيث خرجه وصححه، وصححه الحاكم ووافقه الذهبي.

(١) حديث العرباض بن سارية أخرجه أحمد (ج٤/ ص١٢٧) والطبراني في المعجم الكبير (ج١٨/ ص٢٥٢، ٢٥٣) رقم ٦٢٩، والحاكم في المستدرك (ج٢/ ص٦٠٠) وحسّنه الشيخ الألباني في سلسلة الأحاديث الصحيحة (برقم١٥٤٦/ج٣)، من حديث عبادة وأبي أمامة: أنا دعوة أبي إبراهيم، وكان آخر من بشر بي عيسى ابن مريم -عليه الصلاة والسلام-، أما حديث ابن بشران، ففيه إبراهيم بن طهمان وهو ثقة يغرب، تكلم فيه للإرجاء، ويقال: رجع عنه (انظر التقريب لابن حجر ج١/ ص٣٦)

فحديث العرباض بن سارية -رضي الله عنه- ذكره شيخ الإسلام في أثناء كلامه على الحديث الموضوع: كنت نبيا وآدم بين الماء والطين، وقال: فأخبر ﷺ أنه كتب نبيا حينئذ وكتابة نبوته هو معنى كون نبوته، فإنه كون في التقدير الكتابي، ليس كونا في الوجود العيني، إذ نبوته لم يكن وجودها حتى نبأه الله تعالى على رأس أربعين سنة من عمره ﷺ.

قال: ولذلك جاء هذا المعنى مفسرا في حديث العرباض بن سارية عن رسول الله ﷺ أنه قال: إني عند الله مكتوب خاتم النبيين وآدم لمنجدل في طينته وسأخبركم بأول أمري: دعوة إبراهيم وبشارة عيسى، ورؤيا أمي التي رأت حين وضعتني وقد خرج لها نور أضاءت لها منه قصور الشام. هذا لفظ الحديث من رواية ابن وهب -ثم ذكره من شرح السنة للبغوي ومسند الإمام أحمد- وقال: لمنجدل في طينته أي ملتف ومطروح على وجه الأرض صورة من طين لم تجر فيه الروح بعد.

قال: وقد روى أن الله كتب اسمه على العرش، وعلى ما في الجنة من الأبواب والقباب الأوراق، وروى في ذلك عدة آثار توافق هذه الأحاديث الثابتة التي تبين التنويه باسمه وإعلاء ذكره حينئذ.

ثم ذكر شيخ الإسلام حديث ميسرة الفجر من المسند ومن ابن بشران، وفي لفظ ابن بشران بعض ما ينكر، وكذا ذكر عن دلائل النبوة لأبي نعيم من حديث عبدالرحمن بن زيد بن أسلم عن أبيه، عن عمر توسل آدم بمحمد، ثم توسع في=

وقال في موضع آخر: «كنت نبيا وآدم بين الماء والطين» لا أصل له، لم يروه أحد من أهل العلم بالحديث بهذا اللفظ، وهو باطل، فإنه لم يكن بين الماء والطين إذ الطين ماء وتراب، ولكن لما خلق الله جسد آدم قبل نفخ الروح فيه، كتب نبوة محمد ﷺ وقدرها، كما ثبت في الصحيحين عن ابن مسعود، قال: حدثنا رسول الله ﷺ وهو الصادق المصدوق: «إن خلق أحدكم يجعل في بطن أمه أربعين يوما نطفة، ثم يكون علقة مثل ذلك، ثم يكون مضغة مثل ذلك، ثم يبعث إليه الملك فيؤمر بأربع كلمات، فقال: اكتب رزقه، وعمله، وأجله، وشقيا أو سعيدا، ثم ينفخ فيه الروح»[1] وروى أنه كتب اسمه على ساق العرش، ومصاريع الجنة، فأين الكتاب والتقدير من وجود الحقيقة، وما يروى في هذا الباب من الأحاديث: هو من هذا الجنس، مثل كونه كان نورا يسبح حول العرش،أوكوكبا يطلع في السماء ونحو ذلك، كما ذكره ابن حمويه -صاحب ابن عربي- وذكر بعضه عمر الملا في وسيلة المتعبدين، وابن سبعين وأمثالهم، ممن يروي الموضوعات المكذوبات، باتفاق أهل المعرفة بالحديث، فإن هذا المعنى رَوَوا فيه أحاديث كلها كذب،حتى إنه اجتمع بي قديما شيخ معظم، من أصحاب ابن حمويه، يسميه أصحابه «سلطان الأقطاب» وتفاوضنا في كتاب الفصوص، وكان معظما له ولصاحبه، حتى أبديت له بعض ما فيه، فهاله ذلك

=تضعيفه من هذا الطريق، وقال في آخره: فهذا الحديث يؤيد الذي قبله، وهما كالتفسير للأحاديث الصحيحة. انظر مجموع الفتاوى (ج٢/١٤٨-١٥١)

(١) الحديث أخرجه البخاري في كتاب بدأ الخلق (٥٤) حديث رقم ١٣٥٦، (ص٣٠٦)، انظر مختصر صحيح البخاري المسمي التجريد الصحيح لأحاديث الجامع الصحيح للإمام زين الدين أحمد بن عبداللطيف الزبيدي تحقيق إبراهيم بركة، مراجعة أحمد عرموش، طبع دار النفائس، الطبعة الرابعة ١٤١١هـ - ١٩٩١م بيروت، والصادق: أي في قوله، والمصدوق: أي فيم وعده ربه. وأخرجه الإمام مسلم في كتاب القدر، باب في الخلق يخلق والشقاوة والسعادة (ج٨/ ص٤٤) وانظر الحديث رقم ١٨٤٧ (ص٤٨٨) في مختصر صحيح مسلم للحافظ زكي الدين عبدالعظيم المنذري الدمشقي تحقيق الشيخ محمد ناصر الدين الألباني، منشورات لجنة إحياء السنة، أسيوط، مصر، الطبعة الثالثة.

وأخذ يذكر مثل هذه الأحاديث، فبينت له أن هذا كله كذب[1][2].

٥- وعن حديث: «إذا ذكر إبراهيم وذكرت أنا، فصلوا عليه، ثم صلوا عليّ، وإذا ذكرت أنا والأنبياء غيره، فصلوا عليّ، ثم صلوا عليهم» قال شيخ الإسلام: هذا لا يعرف من كتب أهل العلم ولا عن أحد من العلماء المعروفين بالحديث[3][4].

٦- ولما سئل عن صحة حديث: «أدبني ربي فأحسن تأديبي» قال: المعنى

---

(١) وتكلم شيخ الإسلام على بطلان الحديث غير مرة، انظر: مجموع الفتاوى (ج٨/ ص٢٨٣) أو مجموع الرسائل والمسائل (ج٤/ ص٨، ٩) والرد على البكري (ص٨، ٩) طبع الدار العلمية للطباعة والنشر، دلهي، الهند. ومجموع الفتاوى (ج١٨/ ص١٢٥، ٣٦٩) وأحاديث القصاص رقم ٢٩ (ص٦٩).

(٢) وأورده عن شيخ الإسلام كل من ابن القيم في إعلام الموقعين (ج٤/ ص٢٧٣) تعليق طه عبدالرؤوف سعدي، شركة الطباعة الفنية المتحدة (١٣٨٨هـ) قال: العوام يروونه: بين الماء والطين قال شيخنا: هذا باطل، وكذا السيوطي في ذيل الموضوعات رقم (٢٠٣) والدرر رقم (٢٣١) ومرعي الكرمي في الفوائد الموضوعة رقم ٨٩، وابن عراق في تنزيه الشريعة (ج١/ ص٣٤١) نقلوا عنه من أحاديث القصاص.

وقال الزرقاني في شرح المواهب (ج١/ ص٣٣) بعد أن ذكر الحديثين: «صرح السيوطي في الدرر بأنه لا أصل لهما، والثاني من زيادة العوام، وسبقه إلى ذلك الحافظ ابن تيمية فأفتى ببطلان اللفظين وأنهما كذب، وأقره في النور ص٦٢٥ (كذا ولعله يقصد الذيل) والسخاوي في فتاويه أجاب باعتماد كلام ابن تيمية في وضع اللفظ قائلا: وناهيك به اطلاعا وحفظا، أقر له المخالف والموافق، قال: وكيف لا يعتمد كلامه في مثل هذا، وقد قال فيه الحافظ الذهبي: ما رأيت أشد استحضارا للمتون وعزوها منه، كأن السنة بين عينيه، وعلى طرف لسانه بعبارة رشيقة، وعين مفتوحة. انظر سلسلة الأحاديث الضعيفة (ج١/رقم٣٠٣). وقال السخاوي في المقاصد الحسنة (رقم ٣٢٧) بعد أن نقل كلام شيخ الإسلام: وتبعه الزركشي وشيخنا ابن حجر. وراجع التمييز رقم ١٠٥٠، ومختصر الزرقاني رقم ٧٧٥، والأسرار المرفوعة رقم ٦٩٣، وكشف الخفاء (ج٢/ ص١٢٩) وتذكرة الموضوعات رقم ٨٦ والمصنوع رقم ٢٣٣، وخرجه الألباني في الضعيفة (ج١/رقم ٣٠٢، ٣٠٣) وقال: موضوع.

(٣) انظر مجموع الفتاوى (ج١٨/ ص٣٨٠).

(٤) ذكره ابن عراق في تنزيه الشريعة نقلا عن شيخ الإسلام، وقال: قال ابن تيمية: موضوع (ج١ص٣٤١). وبعد البحث والتمحيص لم أعثر على الحديث في جلاء الأفهام في الصلاة والسلام على خير الأنام لابن القيم، تحقيق طه يوسف شاهين، طبع دار الكتب العلمية، والقول البديع للسخاوي، ولا في كتاب فضل=

صحيح، لكن لا يعرف له إسناد ثابت[1].

٧- وقال عن حديث «من علم أخاه آية من كتاب الله ملك رقه»: هذا كذب، ليس في شيء من كتب أهل العلم.[2] [3]

ولما سئل عن حديث: «ومن علمك آية من كتاب الله فكأنما ملك رقك، إن شاء باعك، وإن شاء عتقك» هذا ليس في الكتب الستة أو هو كذب على رسول الله ﷺ؟.

أجاب شيخ الإسلام -رحمه الله-: (ليس هذا في شيء من كتب

=الصلاة على النبي ﷺ للقاضي إسماعيل بن إسحاق، بتحقيق الألباني، طبع المكتب الإسلامي، بيروت.

(١) انظر مجموع الفتاوى (ج١٨/ ص٣٧٥) أو مجموعة الرسائل الكبرى (ج٢/ ص٣٥٣).

روى الحديث عن علي، وابن عمر، وابن مسعود، وأبي بكر -رضي الله عنهم- وأورده مرعي الكرمي في الفوائد الموضوعة رقم (٤٩)، وذكر كلام شيخ الإسلام، وقال: وقال ابن الجوزي: لا يصح، وصححه أبو الفضل بن ناصر. وأورده السخاوي في المقاصد الحسنة، وقال: وبالجملة فهو كما قال ابن تيمية: لا يعرف له إسناد ثابت، رقم (٢٩-٣٠)، وعنه نقل المناوي في فيض القدير (ج١/ ص٢٢٤، ٢٢٥). وأورده السيوطي في الدرر المنتشرة رقم (٨) من حديث علي، وقال: لا يصح. وقال الزركشي: معناه صحيح لكنه لم يأت من طريق صحيح.

وراجع: مختصر المقاصد رقم (٤١) والتمييز رقم (١٠) وكشف الخفاء (ج١/ ص٧) وتذكرة الموضوعات للفتني رقم (٨٧) والفوائد المجموعة للشوكاني (رقم ٣٢٧) وفيض القدير في شرح الجامع الصغير (ج١/ ص٢٢٤، ٢٢٥) لمحمد عبدالرؤوف المناوي (ت١٠٣١هـ) طبع دار المعرفة، بيروت، الطبعة الثانية (١٣٩١هـ - ١٩٧٢م) وأسنى المطالب (رقم ٢٥).

(٢) انظر أحاديث القصاص رقم (٤٥) (ص٧٧)، ومجموع الفتاوى (ج١٨/ ص١٢٦، ٣٨١).

(٣) وعنه أورده كل من: السيوطي في ذيل الموضوعات رقم (٢٠٣) ومرعي الكرمي في الفوائد الموضوعة رقم (١٤٩)، وابن عراق في تنزيه الشريعة (ج١/ ص٢٨٤، ٣٠٩) والعجلوني في كشف الخفاء (ج٢/ ص٢٦٥) والملا على القاري في الأسرار المرفوعة رقم (٩٤٢) والشوكاني في الفوائد المجموعة رقم (٢٨٣، ٢٨٤) والحديث أخرجه الطبراني في الكبير (ج٨/ ص١٣١) (رقم ٧٥٢٨)، وقال: حدثنا أبو عقيل أنس بن مسلم الخولاني، ثنا عبيد بن رزين اللاذقي، قال: سمعت إسماعيل بن عياش، حدثني محمد بن زياد الألهاني، عن أبي أمامة قال: قال رسول الله ﷺ: «من علم عبدا آية من كتاب الله فهو مولاه، لا ينبغي له أن يخذله، ولا يستأثر عليه». وقال الهيثمي في مجمع الزوائد(ج١/ ص١٢٨): فيه عبيدبن رزين اللاذقي=

المسلمين، لا في الستة ولا في غيرها، بل مخالف لإجماع المسلمين، فإن من علم غيره لا يصير به مالكا إن شاء باعه، وإن شاء أعتقه، من اعتقد هذا فإنه يستتاب، فإن تاب وإلا قُتل، والحر المسلم لا يسترق، وسيد معلم الناس رسول الله ﷺ علمهم الكتاب والحكمة، وهو أولى بهم من أنفسهم، ومع هذا فهم أحرار لم يسترقهم ولم يستعبدهم، بل كان حكمه في أمته الأحرار خلاف حكمه فيما ملكته يمينه، ولو كان المؤمنات ملكا له لجاز أن يطأ كل مؤمنة بلا عقد نكاح، ولكان لمن علم امرأة آية من القرآن أن يطأها بغير نكاح، وهذا لا يقوله مسلم..) اهـ.[1] وعن حديث: «إن آية من القرآن خير من محمد وآله». قال: القرآن كله كلام الله منزل غير مخلوق، فلا يشبه بالمخلوقين، واللفظ المذكور غير مأثور.[2][3]

٨- ولما سئل عن حديث: «أنا من الله والمؤمنون مني، يتسمون بالأهوية منه».

أجاب شيخ الإسلام: أما قول «أنا من الله والمؤمنون مني» فلا يحفظ هذا اللفظ عن رسول الله ﷺ ولكن قال النبي ﷺ لعليّ: «أنت مني وأنا منك» كما قال سبحانه ﴿بعضكم من بعض﴾ (آل عمران:١٩٥) أي نوع واحد متفقون

=ولم أر من ذكره، وذكره السخاوي في المقاصد الحسنة رقم ٤٢١، وعزاه للطبراني وسكت عليه.

(١) انظر مجموع الفتاوى (ج١٨/ ص٣٤٥).

(٢) أحاديث القصاص رقم ٤٨، (ص٨٠)، ومجموع الفتاوى (ج١٨/ ص١٢٦، ٣٨٢).

(٣) وعنه أورده مرعي الكرمي في الفوائد الموضوعة (رقم ١٥٠) وابن عراق في تنزيه الشريعة (ج١/ ص٣٠٩) والفتني في تذكرة الموضوعات، رقم (٨١). وأورده السخاوي وقال: لم أقف عليه، وكذا فيما قبل شيخي -أي ابن حجر- من قبلي (انظر المقاصد، رقم ٦) وقال الزرقاني في مختصر المقاصد الحسنة: لم يرد (رقم ٥) وأورده القاري في الأسرار المرفوعة رقم (٧٥) وقال: قال العسقلاني: لم أقف عليه. وأورده العجلوني في كشف الخفاء (ج١/ ص٢١) عن السخاوي وزاد: وفي فتاوى ابن حجر الحديثية، حديث «لآية من كتاب الله خير من محمد وآل محمد». قال الحافظ السيوطي: لم أقف عليه. اهـ.

وأورده ابن الديبع في التمييز رقم (٥) ونقلا عن السخاوي وابن حجر أنهما لم يقفا عليه.

في القصد والهدى... الخ.[1][2].

٩- أورد الإمام ابن قيم الجوزية كلاما لشيخ الإسلام في أثناء شرحه لحديث في سنن أبي داود، والحديث بنصه: قال أبو داود: حدثنا قتيبة بن سعيد، ثنا نوح بن قيس، عن يزيد بن كعب، عن عمر بن مالك، عن أبي الجوزاء عن ابن عباس -رضي الله عنهما- قال: «السجل كاتب للنبي ﷺ»[3].

---

(١) انظر مجموع الفتاوى (ج١١/ ص٧٢-٧٣) وأحاديث القصاص رقم ٤، (ص٥٥)

(٢) الحديث قال فيه ملا على القاري في الأسرار المرفوعة رقم (١١٩): قال العسقلاني: كذب، وقال الزركشي: لا يعرف، وقال ابن تيمية: موضوع. وقال ابن عراق في تنزيه الشريعة: قال ابن تيمية: موضع (ج٢/ ص٤٠٢) وأورده مرعي الكرمي في الفوائد الموضوعة، وقال: لا يعرف رقم (٥٨) والحديث ورد في المراجع التالية: المقاصد الحسنة (رقم ٩٨) وكذا في تمييز الطيب لابن الديبع (رقم ٢٣٦)، ومختصر الزرقاني (رقم ١٧١) وكشف الخفاء (ج١/ ص٢٠٥) والدرر المنتثرة رقم(٣٩) والفوائد المجموعة (رقم ٣٧٦) وتذكرة الموضوعات للفتني رقم (٨٦) وأسنى المطالب وورد في المقاصد الحسنة للسخاوي والدرر المنتثرة للسيوطي أنه ورد في مسند الفردوس للديلمي عن عبدالله بن جراد بلا إسناد.

(٣) الحديث أخرجه أبو داود في كتاب الخراج، باب في اتخاذ الكاتب (ج٣/ ص٣٤٨) رقم ٢٩٣٥، وأخرجه النسائي في التفسير كما في تحفة الأشراف (ج٤ / ص٣٦٦) عن قتيبة به، وفيه أنه كان يقول: في هذه الآية: ﴿يوم نطوي السماء كطي السجل للكتب﴾ (الأنبياء:١٠٤) السجل: الرجل. وأخرجه الطبري في تفسيره (ج١٧/ ص١١٠) عن نصر بن علي، عن نوح بن قيس به، ونوح بن قيس ثقة من رجال مسلم، وقد ضعفه ابن معين في رواية عنه، وشيخه يزيد بن كعب الكوفي البصري لم يروِ عنه سوى نوح بن قيس فهو مجهول.

وذكره ابن حبان في الثقات (ج٩/ ص٣٧١) على عادته في توثيق المجاهيل.

وأخرجه ابن عدي في الكامل (ج٧/ ٢٢٦٢) من حديث محمد بن سليمان الملقب ببوت، عن يحيى بن عمرو بن مالك النحري، عن أبيه، عن أبي الجوزاء، عن ابن عباس، قال: كان لرسول الله ﷺ كاتب يقال له السجل، وهو قوله تعالى: ﴿يوم نطوي السماء كطي السجل للكتب﴾ قال: كما يطوي السجل للكتاب، كذلك تطوي السماء، وقال: ليس ذاك بمحفوظ. وأخرجه البيهقي عن أبي نصر بن قتادة عن أبي علي الرفاعي علي بن عبدالعزيز، عن مسلم بن أبي إبراهيم، عن يحيى بن عمرو بن مالك به. قال ابن كثير في تفسيره (ج٣/ ص٢٠١): ويحيى هذا ضعيف جدا فلا يصلح للمتابعة.. والله أعلم، وأغرب من ذلك ما رواه الحافظ أبو بكر الخطيب، وابن منده من حديث أحمد بن سعيد البغدادي المعروف بحمدان، عن بهز، عن عبدالله، عن نافع عن ابن عمر، قال: كان للنبي ﷺ كاتب يقال له السجل، فأنزل الله ﴿يوم نطوي السماء كطي السجل للكتب﴾ قال ابن منده: غريب تفرد به حمدان. وقال البرقاني: قال أبو=

قال ابن القيم[1]: «سمعت شيخنا أبا العباس ابن تيمية يقول: «هذا الحديث موضوع، ولا يعرف لرسول الله ﷺ كاتب اسمه السجل قطّ، وليس في الصحابة من اسمه السجل، وكُتّاب النبي ﷺ معروفون، لم يكن فيهم من يقال له السجل». اهـ.

وقال ابن كثير في ذكر أسماء كُتّاب النبيﷺ: ومنهم «السجل» كما ورد به الحديث المروي في ذلك عن ابن عباس -إن صح- وفيه نظر، ثم ساق الحديث عن أبي داود والنسائي، وقال: وقد عرضت هذا الحديث على شيخنا الحافظ الكبير أبي الحجاج المزي، فأنكره جدا، وأخبرته أن شيخنا العلامة أبا العباس ابن تيمية -رضي الله عنه- كان يقول: «هو حديث موضوع[2]، وإن كان في سنن أبي داوود»، فقال شيخنا المزي: (وأنا أقوله)[3].

١٠- وعن الأثر الموقوف على الفاروق عمر بن الخطاب -رضي الله عنه- في قوله: «كان رسول الله ﷺ وأبو بكر يتحدثان وكنت كالزنجي بينهما» قال شيخ الإسلام -رفعه الله على أعلى مقام- في أحاديث القصاص[4]: «هذا كذب ظاهر، لم ينقله أحد من أهل العلم بالحديث، ولا يرويه إلا جاهل أو ملحد»[5]. وقد تكلم على الحديث في عدة مواطن من..............

=الفتح الأزدي: تفرد به ابن نمير إن صح. وحكم ابن كثير قائلا: قلت: وهذا أيضا منكر عن ابن عمر كما هو منكر عن ابن عباس.

(١) انظر تهذيب مختصر سنن أبي داود (ج٤/ ص١٩٧).

(٢) قال الشيخ المحدث محمد ناصر الدين الألباني في ضعيف سنن أبي داود -طبع المكتب الإسلامي، الطبعة الأولى (١٤١٢هـ-١٩١٩١م) بإشراف زهير الشاويش(ص٢٩٠-٢٩١) رقم ٦٣٠ عن هذا الحديث: ضعيف.

(٣) انظر البداية والنهاية لابن كثير (ج٥/ ص٣٤٧) طبع مكتبة المعارف، (وج٥/ ص٣٠٢) طبعة دار الكتب العلمية- بيروت.

(٤) أحاديث القصاص لابن تيمية رقم(١٤ص٦١)، تحقيق محمد بن لطفي الصباغ.

(٥) وراجع مجموع الفتاوى (ج١٨/ ص٣٧٦-٣٧٧) أو مجموعة الرسائل الكبرى (ج٢/ ص٣٥٤)

كتبه وفتاويه.[1][2]

١١- وعن حديث: «من قدم إبريقا لمتوضئ، فكأنما قدم جوادا مسرجا ملجوما يقاتل عليه في سبيل الله». قال العلامة ابن تيمية: «هذا ليس من كلام النبي ﷺ ولا يعرف في شيء من كتب المسلمين المعروفة».[3][4]

١٢- قال شيخ الإسلام وهو يبين بعض الأحاديث الموضوعة وما ينتشر على ألسنة العوام، فبدأ بحديث: «من زارني، وزار أبي إبراهيم في عام واحد، دخل الجنة» ثم علق: هذا حديث كذب موضوع، ولم يروه أحد من أهل العلم بالحديث.[5] وقال: «كما يروى عنه ﷺ أنه قال: «من زارني وزار أبي إبراهيم في عام ضمنت له على الله الجنة»[6] وهذا حديث موضوع كذب

---

(١) انظر منهاج السنة (ج٤/ ص١٥٥) الطبعة المصرية (وج٨/ ص٤٢) الطبعة المحققة الجديدة، ودرء تعاض العقل والنقل (ج٥/ ص٢٧)، ومجموع الفتاوى (ج٢/١٦٢، ٣٣٩) (ج٥/ ص١٧٠) (ج١١/ ص٥٤، ٧٢، ٧٧، ٧٨، ١٠٩، ١٦٨) (ج١٣، ص٢٥٣).

(٢) وعن شيخ الإسلام ابن تيمية أورده كل من: مرعي الكرمي في الفوائد الموضوعة رقم (١٨٣)، وملا على القاري في الأسرار المرفوعة رقم (٤٧٦) وابن عراق في تنزيه الشريعة (ج١/ ص٤٠٧)، والشوكاني في الفوائد المجموعة رقم (٣٣٥)، والفتني في تذكرة الموضوعات رقم (٩٣).

(٣) انظر أحاديث القصاص رقم (٥٥ص٨٣) ومجموع الفتاوى (ج١٨/ ص٣٨٣).

(٤) وعن شيخ الإسلام أورده كل من: ابن عراق في تنزيه الشريعة (ج٢/ ص٧٥) والفتني في تذكرة الموضوعات رقم (٣١) والشوكاني في الفوائد المجموعة، رقم (١٢)، ومرعي الكرمي في الفوائد الموضوعة رقم (١٥٧) والسيوطي في ذيل الموضوعات رقم (٢٠٣)، وملا على القاري في الأسرار المرفوعة رقم (٣٥٤) والعجلوني في كشف الخفاء (ج٢/ ص٢٧٠). والفتني والقاري والشوكاني والعجلوني كلهم نقل عن الإمام السيوطي وأقروا بحكم شيخ الإسلام على الحديث بالوضع.

(٥) أحاديث القصاص رقم (٢٠ص٦٦)، والفتاوى (ج١٨/ ص١٢٥، ٣٤٢، ٣٧٨).

(٦) قال الإمام النووي -رضي الله عنه- في المجموع شرح المهذب (ج٨/ ص٢٧٧) آخر كتاب الحج ما يلي:
«مما شاع عند العامة في بلاد الشام في هذه الأزمان المتأخرة ما يزعمه بعضهم أن رسول الله ﷺ قال: «من زارني وزار أبي إبراهيم في عام ضمنت له الجنة» وهذا باطل، ليس مرويا عن النبي ﷺ ولا يعرف في كتاب صحيح ولا ضعيف، بل وضعه بعض الفجرة، وزيارة الخليل ﷺ فضيلة لا تنكر، وإنما المنكر ما رووه=

باتفاق أهل العلم». [1]

وقال في الرد على الأخنائي -معقبا على هذا الحديث-: «هذا ليس في شيء من الكتب، لا بإسناد موضوع، ولا غير موضوع، وقد قيل: إن هذا لم يسمع في الإسلام حتى فتح المسلمون بيت المقدس في زمن صلاح الدين، فلهذا لم يذكره أحد من العلماء، لا هذا، ولا هذا، لا على سبيل الاعتماد،

=واعتقدوه، ولا تعلق لزيارة الخليل ﷺ بالحج» اهـ. والحديث أورده السيوطي في ذيل الأحاديث الموضوعة رقم (٢٠٣) وقال: قال ابن تيمية والنووي: إنه موضوع لا أصل له، وكذا في تنزيه الشريعة (ج٢/ ص١٧٦) لابن عراق، وفي الغماز على اللماز للسمنودي: قال ابن تيمية: كذب موضوع رقم (٢٣٧) وقال في موضع آخر: قال ابن تيمية: هذا حديث منكر رقم (٢٧٥). وقال الزركشي في اللآلي المنثورة: قال بعض الحفاظ -وهنا إيماء بابن تيمية ولم يذكر اسمه لما بيّناه في الأسباب الداعية إلى ذلك-: هو موضوع لم يروه أحد من أهل العلم بالحديث، وكذا قال النووي: هو موضوع لا أصل له. فكل العلماء ذكروا اسم ابن تيمية والنووي مقترنين أما الزركشي فلعله خشي من بطش علماء السلطان به، وأورده الملا على القاري في الأسرر المرفوعة برقم (٩٠٩) وذكر قول ابن تيمية والنووي وورد فيه: وقال الذهبي: طرقه كلها لينة يقوي بعضها بعضاً، لكن ما في رواتها متهم بالكذب. كذا جاء في طبعة مؤسسة الرسالة بتحقيق محمد الصباغ (ص٣٤٤)، وطبعة دار الكتب العلمية بتحقيق محمد البيسوني زغلول ص٢٣٢، والحديث أورده مرعي الكرمي في الفوائد رقم (١٦) عن النووي ثم قال: ومنها حديث: «من زار قبري وجبت له شفاعتي» ثم قال: قال الذهبي: طرقه كلها لينة يقوي بعضها بعضاً. يقول الباحث -وفقه الله للحق- ولعله سقط في الأسرار المرفوعة فجاء كلام الذهبي على هذا الحديث، مع أنه على الحديث الآخر الذي فعلا روى من طرق كما سبق عرض بعض هذه الطرق في المبحث الأول من الفصل الثالث -ولا معنى إذا لكلام الذهبي على هذا الحديث حينما قال: لا يوجد إسناد أصلا، والحديث أورده أيضا السيوطي في الدرر المنتشرة رقم (٣٨٩) والسخاوي في المقاصد الحسنة رقم (٤١٣) ونقل كلام شيخ الإسلام، والنووي، والعجلوني في كشف الخفاء (ج٢/ ص٢٥١) وابن الديبع في التمييز رقم (١٣٩٦) والزرقاني في مختصر المقاصد رقم (١٠٣٠) والفتني في تذكرة الموضوعات (٧٥) وذكر كلام ابن تيمية والنووي، وكذا الشوكاني في الفوائد (١١٧) وخرجه الألباني في الضعيفة (ج١/ ص٦١) رقم ٤٦، وقال: موضوع. اهـ وورد الحديث بلفظ: «من لم يمكنه زيارتي فليزر قبر إبراهيم الخليل» قال العلامة ابن عبدالهادي في الصارم المنكي (ص٢٤٣): إنه من الأحاديث المكذوبة، والأخبار الموضوعة، وأدنى من يعد من طلبة العلم يعلم أنه حديث موضوع وخبر مفتعل مصنوع.

(١) انظر مجموع الفتاوى (ج٢٤/ ٣٥٧)

ولا على سبيل الاعتضاد». اهـ[1]

وقال: (يروي بعضهم حديثا ذكره بعض المصنفين في زماننا في فضل من من زار الخليل، قال فيه: وقال وهب بن منبه -رضي الله عنه-: «إذا كان آخر الزمان حيل بين الناس وبين الحج، فمن لم يحج ولحق ذلك، لحق بقبر إبراهيم، فإن زيارته تعدل حجة» وهذا كذب على وهب بن منبه. كما أن قوله: «من زارني وزار أبي في عام واحد ضمنت له على الله الجنة» كذب على رسول الله ﷺ.

وقد ذكر بعض أهل العلم أن هذا الحديث إنما افتراه الكاذبون لما فتح بيت المقدس، واستنقذ من أيدي النصارى على يد صلاح الدين -رحمه الله- سنة بضع وثمانين وخمسمائة، فإن النصاري نقبوا قبر الخليل، وصار الناس يتمكنون من الدخول إلى الحظيرة، وأما على عهد الصحابة والتابعين -وهب بن منبه وغيره- فلم يكن هذا ممكنا، ولا عرف عن أحد من الصحابة، والتابعين أنه سافر إلى قبر الخليل عليه السلام، بل ولا قبر غيره من الأنبياء، ولا من أهل البيت، ولا من المشايخ ولا غيرهم، ووهب بن منبه كان باليمن، لم يكن بالشام، ولكن يعتبر من المحدثين عن بني إسرائيل، والأنبياء المتقدمين مثل كعب الأحبار، ومحمد بن إسحاق ونحوهما، وقد ذكر العلماء ما ذكره وهب في قصة الخليل، وليس فيه شيء من هذا، ولكن أهل الضلال افتروا آثارا مكذوبة على الرسول ﷺ وعلى أصحابه ما لا يتسع هذا الموضع لذكره، وغرض أولئك الحج إلى قبر علي، أو الحسين -رضي الله عنهما- أو إلى قبور الأئمة كموسى والجواد، وموسي بن جعفر وغيرهم من الأئمة الأحد عشر، فإن الثاني عشر دخل السرداب وهو عندهم حيٌّ إلى الآن ينتظر ليس له غرض في الحج إلى قبر الخليل.[2]

---

(١) انظر مجموع الفتاوى (ج٢٧/ ص٢١٧) والرد على الأخنائي (ص٢٧، ٢٨) وقد تكلم على الحديث في مواضع أخرى، راجع: مجموع الفتاوى (ج٢٧/ ص١٦، ٢٥، ٢٩، ٣٥، ٩٩، ٨٥، ١٦٥، ١٦٦، ٢١٦، ٢١٧، ١٦٥، ٣٨٥) ومجموعة الرسائل الكبرى (ج٢/ ٦٤، ٦٥) والنص المنقول هو من كتاب الرد على الأخنائي، (ص٢٧-٢٩).

١٣- وعما رواه أبو القاسم القشيري[1] في رسالته من أن رجلا أنشد بين يدي النبي ﷺ فقال:

أقبلت فلاح لها عارضان كالسبح
أدبرت فقلت لها والفؤاد في وهج
هل عليَّ ويحكما إن عشقت من حرج

فقال رسول الله ﷺ: لا حرج إن شاء الله.

قال العلامة شيخ الإسلام: قلت: هذا الحديث موضوع باتفاق أهل المعرفة بالحديث، لا أصل له وليس هو في شيء من دواوين الإسلام وليس له إسناد، بل هو من جنس الحديث الآخر الذي قيل فيه «إن إعرابيا أتى إلى النبي ﷺ وأنشده:

قد لسعت حية الهوي كبدي فلا طبيب لها ولا راقي
إلا الحبيب الذي شغفت به فعنده رقيتي وترياقي

قال: وهذا أيضا موضوع باتفاق أهل العلم، كذب مفترى.[2]

وتكلم عليه في عدة مواضع، فقال في مسألة السماع والرقص: «وأما سماع المكاء والتصدية... فهذا سماع المشركين الذين ذكرهم الله تعالى في قوله: ﴿**وما كان صلاتهم عند البيت إلا مكاء وتصدية**﴾ (**الأنفال:٣٥**) فأخبره الله تعالى عن المشركين أنهم كانوا يتخذون التصفيق باليد والتصويت باليد قربة ودينا، ولم يكن النبي ﷺ وأصحابه يجتمعون على مثل هذا السماع، ولا حضروه قط، ومن قال: إن النبي ﷺ حضر ذلك، فقد كذب عليه باتفاق أهل المعرفة بحديثه وسنته. قال: «والحديث الذي ذكره محمد بن طاهر المقدسي في مسألة السماع في صفة التصوف، ورواه من طريقه الشيخ أبو

---

(٢) انظر الرد على الأخنائي، (ص١٦٢، ١٦٣).

(١) انظر الرسالة القشيرية لأبي القاسم عبدالكريم القشيري (ت٤٦٥هـ) (ص١٥٢) نشر دار الكتاب العربي، بيروت.

حفص عمر السهروردي، صاحب عوارف المعارف أن النبي ﷺ أنشده أعرابي، ثم ذكر الأبيات...

وقال: «وأنه تواجد حتى سقطت البردة عن منكبيه، فقال معاوية: ما أحسن لهوكم، فقال: مهلا يا معاوية!! ليس بكريم من لم يتواجد عند ذكر الحبيب، قال: هو حديث موضوع باتفاق أهل العلم بهذا الشأن[1]. وقال في أحاديث القصاص[2] عن الرواية القائلة «إن أبا محذورة أنشد بين يدي النبي ﷺ ثم ذكر الأبيات، وتواجد رسول الله ﷺ ووقعت البردة فتقاسمها فقراء الصفة وجعلوها رقعا في ثيابهم، قال: هذا كذب باتفاق أهل العلم بالحديث لكن قد رواه بعضهم، لكنه من الأكاذيب الموضوعة»[3].

ثم قال في الاستقامة: وكذلك ما يروى من أنهم تواجدوا وأنهم مزقوا الخرقة ونحو ذلك[4]، كل ذلك كذب لم يكن في القرون الثلاثة، لا بالحجاز

---

(٢) انظر الاستقامة لشيخ الإسلام ابن تيمية (ج١/ ٢٩٠-٢٩٩)

(١) انظر مجموعة الرسائل الكبرى (ج٢/ ص٢٩٩) وذكره نحوه في مجموع الفتاوى (ج١١/ ص١٦٨، ٥٩٨).

(٢) انظر أحاديث القصاص رقم ١٣، (ص٦٠، ٦١)

(٣) وعن شيخ الإسلام أورده مرعي الكرمي رقم (٦٦) في الفوائد الموضوعة، والفتني في تذكرة الموضوعات (ص١٩٧-١٩٨) والسيوطي في الدرر (ص٤٨٦) وراجع: المقاصد الحسنة (ص٣٣٣) والتمييز رقم (١٠٦٦) ومختصر الزرقاني رقم (٧٩٢) والأسرار المرفوعة رقم (٢٧٩) والمصنوع وكلاهما لملا على القاري (ص٤٦٧- ٤٦٨) وتنزيه الشريعة للعراقي(ج٢/ ص٢٣٣) وكشف الخفاء (ج٢/ ص١٤١) والفوائد المجموعة (ص٢٥٤) والرقص والسماع لمحمد المنبجي الحنبلي ضمن مجموعة الرسائل المنيرية (ج٣/ ص١٦٩) نشرت بعناية محمد منير الدمشقي مدير إدارة الطباعة المنيرية، الناشر محمد أمين دمج، بيروت.

(٤) وقال الإمام ابن تيمية بعذ ذكر كلامه السابق من مجموع الرسائل الكبرى (ج٢/ ٢٩٩؛ ٣٠٠): واظهر منه كذبا حديث آخر يذكرونه فيه أنه لما بشر الفقراء بسبقهم للأغنياء إلى الجنة تواجدوا، وخرقوا أثوابهم وأن جبريل نزل من السماء، فقال: يا محمد ! إن ربك يطلب نصيبه من هذه الخروق، فأخذ منه خرقة، فعلقها بالعرش، وأن ذلك زيق الفقراء. وهذا إنما يرويه مَن هو مِن أجهل الناس بحال النبي ﷺ واصحابه ومن بعدهم بمعرفة الإيمان والإسلام. وقال بعد أن ذكر الأبيات: وأكذب منه ما يرويه بعضهم أنه مزق ثوبه وأن جبريل أخذ قطعة منه، فعقلها على العرش، قال: فهذا وأمثاله مما يعرف أهل العلم والمعرفة برسول الله

ولا بالشام ولا باليمن ولا بالعراق، ولا خراسان من يجتمع على هذا السماع المحدث، فضلا عن أن يكون كان نظيره على عهد النبي ﷺ ولا كان أحد يمزق ثيابه، ولا يرقص في سماع، ولا شيء من ذلك أصلا، بل لما حدث التغيير في أواخر المائة الثانية، وكان أهله من خيار الصوفية، وحدث من جهة المشرق التي يطلع منها قرن الشيطان، ومنها الفتن، قال الإمام الشافعي -رضي الله عنه-: «خلفت ببغداد شيئا أحدثته الزنادقة يسمونه التغبير، يصدون به الناس عن القرآن». والذين شهدوا هذا اللغو متأولين من أهل الصدق والإخلاص، والصلاح غمرت حسناتهم ما كان لهم فيه، وفي غيره من السيئات، أو الخطأ في مواقع الاجتهاد، وهذا سبيل كل صالحي هذه الأمة في خطئهم وزلاتهم، ثم ذكر تأويل من تأول من الصالحين وأخطأ فيه وقال: فما تأول فيه قوم من ذوي العلم والدين من مطعوم، أو مشروب، أو منكوح، أو مملوك، أو مما قد علم أن الله قد حرمه ورسوله لم يجز اتباعهم في ذلك -مغفورا لهم- وإن كانوا خيار المسلمين[1].

يقول الباحث: انظر -رحمك الله- إلى أدب شيخ الإسلام مع من سبقه من أهل العلم والتقوى والزهد والتصوف الحق، وكيف يتلمّس لهم الأعذار في أخطائهم ويؤول أعمالهم على أحسن وجه وإن كان لا يوافقهم على مسلكهم الخاطئ هذا، وفي هذا الرد على من يزعم أن ابن تيمية انتقص كل من سبقه ولم يعتد بأحد إلا بنفسه، كبرت كلمة تخرج من أفواههم إن يقولون إلا كذبا.

ﷺ أنه كذب مفترى. وقال تلميذه الرباني شيخ الإسلام الثاني ابن القيم في المنار المنيف(ص١٣٩) ومن ذلك -أي من الأباطيل: حديث «حضر رسول الله ﷺ= =للفقراء ورقص حتى شق قميصه»فلعن الله واضعه،وما أجراه على الكذب السمج.

(١) انظر الاستقامة (ج١/ص٢٩٤-٢٩٩)

خلاصة المبحث:

من خلال عشرين مثالا سبق عرضها، سبعة منها في نقل العلماء عنه تصحيح أو تواتر أحاديث وثلاث عشر حديثا نقلوا عنه الحكم بتضعيف أو وضع الأحاديث، وهم يرتضون حكمه، ويقرونه على ما ذهب إليه، وقد عُرف بعض أسماء هؤلاء العلماء من خلال الأمثلة ومنهم الكتاني، وابن حجر، والسيوطي، والسخاوي، والفتني، والملا على القارئ، والشوكاني وابن الديبع، ومرعي الكرمي، وابن القيم، والمزي، وابن كثير وابن عبدالهادي، والعجلوني، والزرقاني، والألباني... وغيرهم الكثير مما يصعب حصرهم وجمع إفاداتهم ونقولاتهم عن الإمام الهمام شيخ الإسلام -رحمه الله.

وقد تركت أمثلة كثيرة تربو على الثلاثين حديثا خشية الإطالة، إلا أني أرجو من الله أن أكون قد قرّبت الفكرة التي طرحتها في مقدمة المبحث، وقد تقررت من خلال هذه الأمثلة الشعرين، وأظنني لم أدع مجالا لقائل: «إن ابن تيمية لم يستفد منه علماء الحديث ولم يعتمدوا كلامه، وأن أحكامه ليست قاطعة». وأحسبني بهذه الأمثلة قد سرت على المثل العربي (قطعت جهيزة قول كل خطيب) حتى إذا وقف عليها كل محق ذي بصيرة أذعن بقبولها، وبان له حق مدلولها، ولله در القائل:

وليس يصح في الأذهان شيء إذا احتاج النهار إلى دليل

أما الذي يأنف عن قبول الحق من مخالفيه -وإن كانوا من خيار المسلمين- ولا يجد مجالا إلا وانتقصهم وحطّ من قدرهم، ويحاول قدر الإمكان صرف أتباعه أو مريديه أو من له سلطة عليهم من الاستفادة من مخالفه وكاشف عواره، فهذا يعاني -هو وأضرابه- من مرض نفسي قتال يورده المهالك، ومثله كما قال الشاعر العربي:

قد تنكر العين ضوء الشمس من رمد وقد ينكر الفم طعم الماء من سقم

وقد اقتضت سنة الله في خلقه أن يبقي الصالح ويمحق الطالح -وإن علا زمناً ما- وما أروع ما قاله إمام دار الهجرة -مالك بن أنس رضي الله عنه- لما سئل عن وجود موطأ لابن أبي ذئب غير موطئه، فقال: «ما كان لله دام واتصل،وما كان لغيره انقطع وانفصل». وها نحن نرى كيف خلّد الله موطأه، ولم نعرف عن الآخر إلا اسمه العلمي، فالنية يا من تطالع بحثي هذا!



الفصل الرابع

شيخ الإسلام ابن تيمية ... ما له وما عليه

الفصل الرابع
شيخ الإسلام ابن تيمية . . . ما له وما عليه

توطئة:

الحمد لله على آلائه، وأشهد أن لا إله إلا الله، وحده لا شريك له في أرضه ولا في سمائه، وأشهد أن محمدا عبدالله ورسوله وخاتم أنبيائه، صلى الله عليه وعلى آله وأصحابه صلاة دائمة إلى يوم لقائه، وسلم تسليما . . وبعد[1]؛

قال الله تعالى: **﴿يا أيها الذين آمنوا كونوا قوامين لله شهداء بالقسط ولا يجرمنكم شنآن قوم على ألا تعدلوا اعدلوا هو أقرب للتقوي واتقوا الله إن الله خبير بما تعملون﴾** (المائدة: ٨).

قرأت هذه الآية الكريمة عدة مرات، وتوقفت عندها كثيرا، حيث رأيت فيها منهجا عظيما يجعل العدل لازما أصيلا من لوازم الإيمان. . منهج دقيق يمثل جميع صور القسط والعدل مع القريب والبعيد، وينهى عن جميع صور الجور والظلم مع كل أحد.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: « . . وأمور الناس إنما تستقيم في الدنيا مع العدل الذي قد يكون فيه الاشتراك في بعض أنواع الإثم، أكثر مما تستقيم مع

---

(١) خطبة الافتتاح اقتبستها من كتاب الإمام الهمام ابن تيمية «رفع الملام عن الأئمة الأعلام» (ص١١) طبع المكتب الاسلامي بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م بتحقيق زهير الشاويش.

الظلم في الحقوق وإن لم يشترك في إثم، ولهذا قيل: إن الله يقيم الدولة العادلة وإن كانت كافرة، ولا يقيم الظالمة وإن كانت مسلمة، ويقال: الدنيا تدوم مع العدل والكفر، ولا تدوم مع الظلم والإسلام. وذلك أن العدل نظام كل شيء، فإذا أقيم أمر الدنيا بالعدل قامت وإن لم يكن لصاحبها في الدين من خلاق، ومتى لم تقم بالعدل: لم تقم وإن كان لصاحبها من الإيمان ما يجزى به في الآخرة...»[1]. وفي هذا العصر الذي عزّ فيه العدل والإنصاف، يحتاج المسلم إلى الرجوع إلى منهج السلف الصالح ليزن الأمور كلها بالميزان القسط، حيث أصبحت الأهواء هي التي تتحكم بالآراء والتوجهات، حتى إن الإنسان قد يتغاضى عن أخطاء من يحب -مهما كانت كبيرة- ويبررها، بل تتحول هذه الأخطاء إلى محاسن... ويجعل محبوبه في أعلى المنازل، ولا يقبل فيه نقدا أو مراجعة!!.

وفي المقابل: تراه إذا أبغض أحدا -لهوىً في نفسه أو تقليدا لغيره- جرده من جميع الفضائل، ولم ينظر إلا إلى سيئاته وزلاته يفخمها، وينسى أو يتناسى محاسنه الأخرى مهما كانت بيّنة!!، وليس هذا الاضطراب في تقويم الرجال فحسب، بل تعداه إلى عالم الكتب: فبعضهم إذا رأى خللا في كتاب ما رماه جميعه وضرب به عرض الحائط، وشنّع على مؤلفه، وعلى من اقتناه أو قرأه، وهو في ذلك مغفل إغفالا شديدا للجوانب الإيجابية التي قدمها المؤلف!.

وأما إذا كان هذا الكتاب لأحد المؤلفين المرضيين عنده: فإنه يرفع هذا الكتاب فوق منزلته، ويغض الطرف عن زلل المؤلف أو تقصيره، ظنا منه أنه إن اعترف بوجود بعض جوانب النقص في هذا الكتاب، فإن هذا سوف يؤدي إلى الحط من قيمة المؤلف، أو التقليل من شأنه! وكما قيل:

فعين الرضا عن كل عيب كليلة ... كما أن عين السخط تبدي المساويا

---

(١) انظر الاستقامة لابن تيمية (ج٢/ ص٢٤٧-٢٤٨) تحقيق محمد رشاد سالم.

ولم يقف هذا الخلل الفكري، أو القصور المنهجي، عند هذا الحد فحسب، بل تعداه إلى ما هو أعظم منه: من التنازع والتقاطع، بل البغي!! فتفرقت كلمة الصالحين من المسلمين، في الوقت الذي يحتاجون فيه إلى الترابط والتآلف، والوقوف في صف واحد أمام الأعداء: «وإذا تفرق القوم فسدوا وهلكوا، وإذا اجتمعوا صلحوا وملكوا، فإن الجماعة رحمة والفرقة عذاب»[1].

وهذا الاضطراب صفة ظاهرة لأهل البدع، وإلى هذا أشار شيخ الإسلام ابن تيمية بقوله: «فإن أكثرهم -أي: أصحاب المقالات- قد صار لهم في ذلك هويً أن ينتصر جاههم أو رئاستهم وما نسب إليهم، لا يقصدون أن تكون كلمة الله هي العليا، وأن يكون الدين كله لله، بل يغضبون على من خالفهم وإن كان مجتهدا معذورا لا يغضب الله عليه، ويرضون عمّن يوافقهم إن كان جاهلا سيئ القصد، ليس له علم ولا حسن قصد، فيفضي هذا إلى أن يحمدوا من لم يحمده الله ورسوله، ويذمّوا من لم يذمه الله ورسوله. وتصير موالاتهم ومعاداتهم على أهواء أنفسهم لا على دين الله ورسوله. وهذا حال الكفار الذين لا يطلبون إلا أهواءهم. ويقولون: هذا صديقنا، وهذا عدوّنا، وبلغة المُغل: هذا بال، هذا باغ. لا ينظرون إلى موالاة الله ورسوله، ومعاداة الله ورسوله. ومن هنا تنشأ الفتن بين الناس...»[2].

ثم إن محاولة تقويم أي رجل من الرجال أو مؤلف من المؤلفات بمقررات سابقة وخلفيات مبيتة، تجعل الإنسان يميل عن الحق ميلا واضحا، فهو لا ينظر إلى المرء بمجموع أعماله بل يتغاضى عن المحاسن ولا يقع بين عينيه إلا الهفوات، بل قد يعطيها أكثر مما تستحق من النقد والتجريح.

ولذا كان التجرد في التقويم من الأسباب المهمة التي تجعل الحكم صوابا أو قريبا من الصواب. قال الله تعالى: **﴿يا أيها الذين آمنوا كونوا قوامين لله شهداء بالقسط ولو على أنفسكم أو الوالدين والأقربين، إن يكن غنيا أو فقيرا فالله أولى بهما فلا**

---

(١) انظر الوصية الكبرى لابن تيمية (ص٥٢) تحقيق محمد المحمود.

(٢) انظر منهاج السنة النبوية (ج٥/ ص٢٥٥) تحقيق محمد رشاد سالم.

تتبعوا الهوى أن تعدلوا﴾ (النساء: ١٣٥). «فالهوى من النوازع الخفية التي تتسلل إلى قلب المرء تدريجيا حتى تسيطر عليه من حيث لا يشعر، فهو باب عريض من أبواب الضلال يجثم على صدر الإنسان، ولا يولّد إلا الجور والظلم في أحكام المرء. ولهذا أوصى الله عز وجل نبيه داود عليه وعلى نبينا أفضل الصلاة والسلام بالحذر من الهوى فقال: **﴿يا داود إنا جعلناك خليفة في الأرض فاحكم بين الناس بالحق ولا تتبع الهوى فيضلك عن سبيل الله﴾** (ص: ٢٦). وقال الله تعالى: **﴿وإن كثيرا ليضلون بأهواءهم بغير علم﴾** (الأنعام: ١١٩). وقال: **﴿فإن لم يستجيبوا لك فاعلم أنما يتبعون أهواءهم، ومن أضل من اتبع هواه بغير هدىً من الله﴾** (القصص: ٥٠). وقال تعالى: **﴿فإن شهدوا فلا تشهد معهم، ولا تتبع أهواء الذين كذبوا بآياتنا والذين لا يؤمنون بالآخرة، وهم بربهم يعدلون﴾** (الأنعام: ١٥٠).

فمن اتبع أهواء الناس بعد العلم الذي بعث الله به رسوله، وبعد هدى الله الذي بيّنه لعباده، فهو بهذه المثابة. ولهذا كان السلف يسمون أهل البدع والتفرق المخالفين للكتاب والسنة: أهل الأهواء. حيث قبلوا ما أحبوه، وردوا ما أبغضوه بأهوائهم بغير هدى من الله»[1].

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية أيضا: «وصاحب الهوى يعميه الهوى ويصمه، فلا يستحضر ما لله ورسوله في ذلك، ولا يطلبه، ولا يرضى لرضا الله ورسوله، ولا يغضب لغضب الله ورسوله. بل يرضى إذا حصل ما يرضاه بهواه، ويغضب إذا حصل ما يغضب له بهواه، ويكون مع ذلك معه شبهة دين: أن الذي يرضى له ويغضب له أنه السنة، وهو الحق، وهو الدين، فإذا قدر أن الذي معه هو الحق المحض دين الإسلام، ولم يكن قصده أن يكون الدين كله لله، وأن تكون كلمة الله هي العليا، بل قصد الحمية لنفسه وطائفته أو الرياء، ليعظم هو ويثنى عليه، أو فعل ذلك شجاعة وطبعا، أو لغرض من الدنيا، لم يكن لله، ولم يكن مجاهدا في سبيل الله. فكيف إذا كان الذي يدعي الحق والسنة هو كنظيره، معه حق وباطل، وسنة وبدعة، ومع خصمه

---

(١) انظر نقض المنطق لابن تيمية (ص١٥٤).

حق وباطل، وسنة وبدعة؟!»[1].

وبهذا يتبين أن التجرد في القول والعمل وسلامة المقصد: أصل مهم في تقويم الرجال وأعمالهم، حتى لو كان رأي الإنسان صحيحا لكنه لم يقصد به وجه الله تعالى ثم النصح للمسلمين، فإن عمله مردود غير مقبول، وهو مأزور غير مأجور إذا لم يتجاوز عنه ربه. قال الله تعالى: **﴿وما أمروا إلا ليعبدوا الله مخلصين له الدين حنفاء﴾ (البينة: ٥)**.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «.. وهكذا الرد على أهل البدع من الرافضة وغيرهم؛ إن لم يقصد منه بيان الحق وهدى الخلق ورحمتهم والإحسان إليهم، لم يكن عمله صالحا، وإذا غلّظ في ذم بدعة ومعصية كان قصده بيان ما فيها من الفساد ليحذرها العباد، كما في نصوص الوعيد وغيرها. وقد يهجر الرجل عقوبة وتعزيرا، والمقصود بذلك ردعه وردع أمثاله، للرحمة والإحسان، لا للتشفي والانتقام.

كما هجر النبي ﷺ أصحابه الثلاثة الذين خُلّفوا لما جاء المتخلفون عن الغزاة يعتذرون ويحلفون وكانوا يكذبون، وهؤلاء الثلاثة صدقوا وعوقبوا بالهجر، ثم تاب الله عليهم ببركة الصدق»[2]. وقال الإمام ابن قيم الجوزية: «وعلى المتكلم في هذا الباب وغيره: أن يكون مصدر كلامه عن العلم بالحق، وغايته: النصيحة لله ولكتابه ولرسوله ولإخوانه المسلمين. وإن جعل الحق تبعاً للهوى: فسد القلب والعمل والحال والطريق. قال تعالى: **﴿ولو اتبع الحق أهواءهم لفسدت السماوات والأرض ومن فيهن﴾ (المؤمنون: ٧١)**. وقال النبي ﷺ: «لا يؤمن أحدكم حتى يكون هواه تبعا لما جئت به»[3].

---

(١) انظر منهاج السنة النبوية (ج٥/ ص٢٥٦).

(٢) انظر منهاج السنة النبوية (ج٥/ ص٢٣٩-٢٤٠) وانظر ما بعده إن أردت ففيه كلام مهم جدا في هذا الباب.

(٣) أخرجه ابن أبي عاصم في السنة رقم (١٥) والبغوي في شرح السنة (ج١/ ص٢١٢-٢١٣) وإسناده ضعيف كما قال المحقق، وكذلك حكم عليه الشيخ الألباني في تحقيقه للتنكيل على ما في تأليف الكوثري من الأباطيل (ج٢/ ص٢١٣) والشيء نفسه في تحقيقه للمشكاة (ج١/ ص٦٧).

فالعلم والعدل: أصل كل خير: والظلم والجهل: أصل كل شر، والله تعالى أرسل رسوله بالهدى ودين الحق، وأمره أن يعدل بين الطوائف ولا يتبع هوى أحد منهم، فقال تعالى: ﴿**فلذلك فادعُ واستقم كما أُمرتَ ولا تتبع أهواءهم، وقل آمنت بما أنزل الله من كتاب. وأمرتُ لأعدل بينكم، الله ربنا وربكم، لنا أعمالنا ولكم أعمالكم، لا حجة بيننا وبينكم، الله يجمع بيننا وإليه المصير**﴾ (الشورى: ٤)[١].

فعلى الإنسان المسلم أن يتقي الله ويخشاه ويراقبه، ويشعر بمعية الله له، ويوقن بأن الله عز وجل يعلم خائنة الأعين وما تخفي الصدور، ثم عليه أن يفتش في قلبه ويطهره من جميع آثار الهوى، قبل أن يبدأ في تقويم الرجال، لكي يكون متزن الرأي منصفا بعيدا عن الجور والظلم المذموم شرعا.

وقد قال الإمام الفذ ابن ناصر الدين الدمشقي: «هيهات هيهات! إن في مجال الكلام في الرجال عقبات، مرتقيها على خطر، ومرتقيها هوىً لا منجى له من الإثم ولا وزر، فلو حاسب نفسه الرامي أخاه: ما السبب الذي هاج ذلك؟ لتحقق أنه الهوى الذي صاحبه هالك!»[٢]. وقديما كان سلفنا الكرام -رضي الله تعالى عنهم- يقولون: «احذروا من الناس صنفين: صاحب هوى قد فتنه هواه، وصاحب دنيا أعمته دنياه»[٣]. وينبغي علينا أن نعرف الرجال بالحق وليس العكس، قال أبو محمد ابن حزم: «التقليد على الحقيقة: إنما هو قبول ما قاله قائل دون النبي ﷺ بغير برهان، فهذا هو الذي أجمعت الأمة على تسميته: تقليدا، وقام البرهان على بطلانه»[٤].

وقال الشوكاني في التقليد: «هو قبول رأي من لا تقوم به الحجة بلا حجة»[٥].

---

(١) انظر مدارج السالكين (ج٣/ ص٥٢٢-٥٣٣).
(٢) انظر الرد الوافر (ص١٣).
(٣) انظر إغاثة اللهفان عن مصايد الشيطان (ج٢/ ص٢٤١) تحقيق العلامة محمد عبدالرزاق عفيفي -رحمه الله-.
(٤) انظر الأحكام (ج٢/ ص٨٣٦).
(٥) انظر إرشاد الفحول (ص٢٦٥) وانظر: القول المفيد في أدلة الاجتهاد والتقليد (ص١٩) طبع الدار السلفية بالكويت.

والتقليد من الأدواء المهلكة التي كان لها تأثير عظيم في تاريخ الفكر الإسلامي، بله على الفكر الإنساني جملة. إذ إن ثمرة التقليد: إهمال النص الشرعي، وتعطيل العقل البشري. حيث إن هذا المقلد لا ينظر إلى المسائل المختلفة إلا بمنظار مقلده، فيدور في فلكه قبولا وردا، فلا يقبل قول غيره، ولا يسمع عن قوله قولا، من غير حجة ولا برهان، فالحق ما قاله شيخه وإن خالف الدليل، والباطل ما خالف قول شيخه ولو دل عليه الدليل. ولسان حال هذا المقلد يدل: على أن إمامه هذا قد اقتبس شعلة من نور العصمة!

ومن ثم يصبح فكر الإنسان -وما يترتب عليه من القول والعمل- أسيرا لا حراك به، ليس له القدرة على التأمل أو التفكر أو النظر! وإن وجد فيه بقية من فكر: فإنه يسخره لتحليل أقوال شيخه ودراستها، فما يكاد ينطلق منها إلا لكي يرجع إليها، فمنها المبدأ وإليها المنتهى!!.

ولا أظن أني مبالغ إذا قلت: إن كثيرا من النزاعات والخلافات التي تحدث بين العلماء وطلبة العلم والدعاة قديما وحديثا، ومن ثم الاضطراب في تقويم الرجال والمؤلفات، سببه الرئيسي هو: التعصب لأقوال الرجال، ومعرفة الحق بأقوالهم، وتنصيبهم حجة في كل صغيرة وكبيرة.

قال الإمام ابن القيم: «اتخاذ أقوال رجل بعينه بمنزلة نصوص الشارع لا يلتفت إلى قول من سواه بل ولا إلى نصوص الشارع إلا إذا وقفت نصوص قوله، فهذا والله هو الذي أجمعت الأمة على أنه محرّم في دين الله، ولم يظهر في الأمة إلا بعد انقراض القرون الفاضلة»[1].

وقال الإمام ابن القيم أيضا: «والمصنفون في السنة جمعوا بين فساد التقليد وإبطاله وبين زلة العالم ليبينوا بذلك فساد التقليد، وأن العالم قد يزل ولابد، إذ ليس بمعصوم، فلا يجوز قبول كل ما يقوله، وينزل قوله منزلة قول المعصوم، فهذا الذي ذمه كل عالم على وجه الأرض، وحرموه، وذموا أهله، وهو أصل بلاء المقلدين وفتنتهم، فإنهم يقلدون العالم فيما زل فيه، وفيما لم

---

(١) انظر إعلام الموقعين (ج٢/ ص٢٣٦).

يزل فيه، وليس لهم تمييز بين ذلك، فيأخذون الدين بالخطأ ولابدّ فيحلون ما حرم الله ويحرمون ما أحل الله ويشرعون ما لم يشرع، ولابدّ لهم من ذلك إذا كانت العصمة منتفية عمن قلدوه، فالخطأ واقع منه ولابد»[1].

وقال الإمام الشوكاني مبينا بعض فوائد الإيمان: «... وأهم ما يحصله لك: أن تكون منصفا لا متعصبا في شيء من هذه الشريعة فإنها وديعة الله عندك وأمانته لديك فلا تخنها وتمحق بركتها بالتعصب لعالم من علماء السوء بأن تجعل ما يصدر عنه من الرأي ويروى له من الاجتهاد حجة عليك وعلى سائر العباد، فإنك إن فعلت ذلك كنت: قد جعلته شارعا لا متشرعا ومكلِّفا لا مكلَّفا ومتعبِّدا لا متعبّدا..!»[2].

إذاً نحن أمام عقدة كؤود في طريق البناء، بين أيدينا من العلل الخطيرة. إنها اختلال في منهج النظر والاستدلال. اضطراب في منهج التلقي. وها هنا تكمن المشكلة!!.

وما لم نتجاوز أقوال الرجال، وتتحرر أجيال الصحوة الإسلامية من هذا الداء العضال فإننا سوف نجني الكثير من الأمراض المتتابعة التي تنخر في قلب الحركة الإسلامية. ومالم يكن هناك منهج واضح توزن فيه الآراء وتقوّم فيه الاجتهادات فإن الداء سوف يستفحل. وما علمتُ أن أحدا من العلماء الربانيين إلا وقد نهى عن تقليده بدون حجة أو برهان، وأقوالهم في ذلك مستفيضة جدا، أذكر منها:

قال عبدالله بن مسعود -رضي الله عنه-: «ألا لا يقلدنّ أحدكم دينه رجلا إن آمن آمن وإن كفر كفر، فإنه لا أسوة في الشر»[3].

وقال سفيان بن عيينة: «اضطجع ربيعة مقنعا رأسه وبكى! فقيل له: ما يبكيك؟ فقال: رياء ظاهر وشهوة خفية، والناس عند علمائهم كالصبيان في

(١) انظر إعلام الموقعين (ج٢/ ص١٩٢).
(٢) انظر طلب العلم وطبقات المتعلمين (ص٧) طبع نفيس أكاديمي، كراتشي.
(٣) انظر جامع بيان العلم وفضله (ج٢/ ص١١٤) وإعلام الموقعين (ج٢/ ص١٩٥).

حجور أمهاتهم، ما نهوهم عنه انتهوا وما أمروهم به إئتمروا!»[1].

وقال أبو حنيفة: «لا يحل لمن يفتي من كتبي أن يفتي حتى يعلم من أين قلت»[2].

وقال مالك بن أنس: «إنما أنا بشر أخطئ وأصيب، فانظروا في رأيي فكلما وافق الكتاب والسنة فخذوا به، وكلما لم يوافق الكتاب والسنة فاتركوه»[3].

وقال الشافعي: «ما من أحد إلا وتذهب عليه سنة لرسول الله ﷺ وتعزب عنه. فمهما قلت من قول أو أصّلت من أصل فيه عن رسول الله ﷺ خلاف ما قلت: فالقول قول رسول الله ﷺ، وهو قولي. وجعل يردد هذا الكلام»[4].

وقال أحمد بن حنبل: «من قلة علم الرجل أن يقلد دينه الرجال»[5].
وقال أيضا: «لا تقلد دينك الرجال فإنهم لن يسلموا من أن يغلطوا»[6].

هذا هو المنهج الذي سار عليه أئمتنا الكرام بصفائه ونقائه. والعجيب أنه مع وضوح هذه المسألة وتواترها عن علماء الأمة -رضي الله تعالى عنهم- إلا أن شريحة كبيرة من الأمة تعاني من هذا الداء المستحكم، ليس في مسائل الفروع فحسب بل في جميع المسائل العلمية والعملية!!.

ورحم الله أبا حامد الغزالي إذ يقول: «وهذه عادة ضعفاء العقول: يعرفون الحق بالرجال، لا الرجال بالحق». والعاقل يقتدي بسيد العقلاء علي ابن أبي طالب -رضي الله عنه- حيث قال: لا تعرف الحق بالرجال، بل اعرف الحق تعرف أهله. والعاقل يعرف الحق، ثم ينظر في القول نفسه، فإن

---

(١) انظر جامع بيان العلم وفضله (ج٢/ ص١١٤) وإعلام الموقعين (ج٢/ ص١٩٦).
(٢) انظر الانتقاء في فضائل الثلاثة الأئمة الفقهاء لابن عبدالبر (ص١٤٥) طبع دار الكتب العلمية، بيروت.
(٣) انظر جامع بيان العلم وفضله (ج٢/ ص٣٢).
(٤) انظر إعلام الموقعين (ج٢/ ص٢٨٦).
(٥) راجع مجموع الفتاوى (ج٢٠/ ص٢١٢).
(٦) نفس المصدر والصفحة.

كان حقا قبله سواء كان قائله مبطلا أو محقا، بل ربما يحرص على انتزاع الحق من أقاويل أهل الضلال، عالما بأن معدن الذهب الرغام[1]. ولا بأس على الصراف إن أدخل يده في كيس القلاب، وانتزع الإبريز الخالص من الزيف والبهرج، مهما كان واثقا ببصيرته، وإنما يزجر عن معاملة القلاب القروي، دون الصيرفي البصير، ويمنع من ساحل البحر الأخرق، دون السباح الحاذق، ويصد عن مس الحية الصبي دون المغرم البارع»[2].

كل بني آدم خطاء:

قال رسول الله ﷺ: «كل بني آدم خطاء، وخير الخطائين التوابون»[3]. فالخطأ صفة لازمة لا ينجو منها أحد من البشر -ما عدا الأنبياء المعصومين عليهم الصلاة والسلام- ولو نجا منها أحد من الناس لنجا منها الصحابة الكرام -رضي الله تعالى عنهم أجمعين-. وبعض المبتدعة يرى بأن الخطأ والإثم متلازمان، ولكن أهل السنة والجماعة يرون بأن المجتهد المخطئ: مأجور غير مأزور، لعموم قول النبي ﷺ: «إذا حكم الحاكم فاجتهد ثم أصاب فله أجران، وإذا حكم فاجتهد ثم أخطأ فله أجر»[4].

قال الآمدي: «اتفق أهل الحق من المسلمين على أن الإثم محطوط عن المجتهدين في الأحكام الشرعية. وذهب بشر المريسي، وابن علية، وأبو بكر الأصم، ونفاة القياس كالظاهرية والإمامية: إلى أنه ما من مسألة إلا والحق فيها

---

(١) يعني: التراب.

(٢) انظر المنقذ من الضلال والموصل لذي العزة والجلال (ص١١١) تحقيق جميل صليبا وكامل عياد. طبع دار المعرفة بيروت.

(٣) أخرجه أحمد (ج٣/ ص١٩٨) وابن ماجه في ٣٧ كتاب الزهد ٣٠ باب: ذكر التوبة (ج٤/ ص٤٩١)، (٤٢٥١) والترمذي في كتاب صفة القيامة والرقائق والورع، باب ٤٩. (٢٤٩٩) وإسناده صحيح، كما قال ذلك الألباني في تحقيقه للمشكاة (٢٣٤٨)، وقال عنه رقم ٤٥١٦، حسن في صحيح الجامع الصغير (ج٢/ ص٨٣١) رقم ٤٥١٦.

(٤) أخرجه البخاري في ٩٦-كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة، ٢١-باب أجر الحاكم إذا اجتهد فأصاب أو أخطأ (ص١٥٣٩ (ط/ السلام) برقم (٧٣٥٢) ومسلم برقم (١٧١٦) في كتاب الأقضية، باب بيان أجر الحاكم إذا اجتهد (ج٥/ ص٣٩).

متعين، وعليه دليل قاطع، فمن أخطاه فهو آثم غير كافر ولا فاسق، وحجة أهل الحق في ذلك: ما نقل نقلا متواترا لا يدخله ريبة ولا شك، وعلم علما ضروريا من اختلاف الصحابة فيما بينهم في المسائل، مع استمرارهم على الاختلاف إلى انقراض عصرهم، ولم يصدر منهم نكير ولا تأثيم لأحد، لا على سبيل الإبهام أو التعيين. مع علمنا بأنه لو خالف أحد في وجوب العبادات الخمس وتحريم الزنا والقتل، لبادروا إلى تخطئته وتأثيمه»[1].

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية: «.. فأما الصديقون والشهداء والصالحون، فليسوا بمعصومين، وهذا في الذنوب المحققة، وأما ما اجتهدوا فيه: فتارة يصيبون، وتارة يخطئون. فإذا اجتهدوا وأصابوا فلهم أجران. وإذا اجتهدوا وأخطؤوا فلهم أجر على اجتهادهم، وخطؤهم مغفور لهم. وأهل الضلال يجعلون الخطأ والإثم متلازمين، فتارة يغلون فيهم ويقولون: إنهم معصومون، وتارة يجفون عنهم ويقولون: إنهم باغون بالخطأ. وأهل العلم والإيمان: لا يعصمون ولا يؤثمون»[2].

وقال ابن أبي العز الحنفي: «والقول قد يكون مخالفا للنص وقائله معذور، فإن المخالفة بتأويل لم يسلم منها أحد من أهل العلم. وذلك التأويل وإن كان فاسدا فصاحبه مغفور له لحصوله عن اجتهاده. فإن المجتهد إذا اجتهد وأصاب فله أجران: أجر على اجتهاده، وأجر على إصابته الحق. وإذا اجتهد وأخطأ: فله أجر على اجتهاده، وخطؤه مغفور له. فمخالفة النص إن كانت عن قصد فهي: كفر. وإن كانت عن اجتهاد فهي: من الخطأ المغفور»[3].
ورحم الله ابن الأثير الجزري إذ يقول: «وإنما السيد من عدّت سقطاته، وأخذت غلطاته، فهي الدنيا لا يكمل فيها شيء»[4]. وابن القيم إذ يقول:

---

(١) انظر الإحكام في أصول الأحكام (ج٤/ص٢٤٤).

(٢) راجع مجموع الفتاوى (ج٣٥/ص٦٩) وانظر منهاج السنة النبوية (ج٥/ص٨٣-٤٦١) ففيه قاعدة جامعة مفصلة.

(٣) انظر الاتباع لابن أبي العز الحنفي (ص٢٩) طبع الدار السلفية بمصر.

(٤) انظر اللباب في تهذيب الأنساب (ج١/ص٩).

«وكيف يُعصم من الخطأ من خُلق ظلوما جهولا؟ ولكن من عدّت غلطاته أقرب إلى الصواب ممن عدّت إصاباته»[1]. وقديما قال أحد الحكماء:

والمرء يعجبُ من صغيرة غيره | أيُّ امرئ إلا وفيه مقالُ
لسنا نرى مَنْ ليس فيه غميزة | أي الرجال القائل الفعّالُ

الموازنة بين الإيجابيات والسلبيات:

وإذا تبين أن الإنسان -مهما كانت منزلته- معرض للصواب والخطأ، فلا يجوز لنا أن نطرح جميع اجتهاداته، بل ننظر إلى أقواله الموافقة للحق ونلتزمها، ونعرض عن أخطائه. فالموازنة بين الإيجابيات والسلبيات هو عين العدل والإنصاف. وإليك بيان هذه المسألة بالأدلة والشواهد:

١- قال الله تعالى: **﴿ومن أهل الكتاب من إن تأمنه بقنطار يؤده إليك. ومنهم من إن تأمنه بدينار لا يؤده إليك إلا ما دمت عليه قائما، ذلك بأنهم قالوا ليس علينا في الأميين سبيل ويقولون على الله الكذب وهم يعلمون﴾** (آل عمران: ٧٥). فالله جل وعلا يذمّ اليهود من حيث العموم، ولكنه في الوقت ذاته يبيّن بأن بعضهم يلتزم بأداء الأمانة ولا يخونها، ولهذا قال الله تعالى: **﴿ولا يجرمنكم شنآن قوم على ألاّ تعدلوا اعدلوا هو أقرب للتقوى﴾** (المائدة: ٨).

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «ويعلمون -أي أهل السنة- أن جنس المتكلمين أقرب إلى المعقول والمنقول من جنس الفلاسفة، وإن كان الفلاسفة قد يصيبون أحيانا، كما أن جنس المسلمين خير من جنس أهل الكتابَين، وإن كان يوجد في أهل الكتاب من له عقد وصدق وأمانة لا توجد في كثير من المنتسبين إلى الإسلام، كما قال الله تعالى: **﴿ومن أهل الكتاب من إن تأمنه بقنطار يؤده إليك..﴾**»[2].

٢- وقال الله تعالى: **﴿يسألونك عن الخمر والميسر قل فيهما إثم كبير ومنافع**

---

(١) انظر مدارج السالكين (ج٣/ ص٥٢٢)

(٢) انظر درء التعارض بين العقل والنقل (ج٩/ ص٢١١) تحقيق محمد رشاد سالم.

للناس، **وإثمهما أكبر من نفعهما﴾ (البقرة:٢١٩)**. فالله سبحانه وتعالى أثبت النفع في الخمر والميسر، ولكنه حرمهما لغلبة المفاسد على المحاسن. فدرء المفاسد مقدم على جلب المصالح -كما هو مقرر عند علماء الأصول-.

٣- قال حذيفة بن اليمان -رضي الله تعالى عنه: «كان الناس يسألون رسول الله ﷺ عن الخير وكنت أسأله عن الشر مخافة أن يدركني، فقلت: يا رسول الله إنا كنا في جاهلية وشر، فجاءنا الله بهذا الخير، فهل بعد هذا الخير من شر؟ قال: نعم. قلت: وهل بعد ذلك الشر من خير؟ قال: نعم وفيه دَخَن. قلت: وما دخنه؟! قال: قوم يهدون بغير هَدْيي تعرف منهم وتنكر... الحديث»[١].

بل إن فيه من الصفات الحميدة الأخرى ما توجب محبته وموالاته، فيعرف للمحسن إحسانه وللمسيء إساءته، إتماما للعدل والإنصاف. ولا يجوز بحال أن يغلّب جانب النظر إلى المعصية دون النظر إلى بقية الحسنات والفضائل، وهذا هو الحد الفاصل بين أهل السنة والخوارج[٢].

وقد أكّد السلف الصالح -رضي الله تعالى عنهم- على أهمية هذا التوازن وضرورة العدل، وسطّروا لنا أروع الأمثلة في هذا الباب، فمن أقوالهم:

قال سعيد بن المسيب: «إنه ليس من شريف ولا عالم ولا ذي فضل إلا وفيه عيب، ولكن من الناس من لا ينبغي أن تُذكر عيوبه. فمن كان فضله أكثر من نقصه: وُهب نقصه لفضله»[٣].

وقال محمد بن سيرين: «ظلم لأخيك أن تذكر منه أسوأ ما تعلم، وتكتم خيره»[٤].

---

(١) أخرجه البخاري في ٩٢-كتاب الفتن، ١١-باب: كيف الأمر إذا لم تكن جماعة (ص١٤٨٧) رقم (٧٠٨٤).

(٢) انظر مثلا: مجموع الفتاوى (ج٣/ ص١٥١-١٥٢)

(٣) انظر البداية والنهاية (ج٩/ ص١٠٠).

(٤) انظر البداية والنهاية (ج٩/ ص٢٧٥).

وقال عبدالله بن الزبير الحميدي: «كان أحمد بن حنبل قد أقام عندنا بمكة على سفيان بن عيينة، فقال لي ذات يوم: هاهنا رجل من قريش له بيان ومعرفة. فقلت له: فمن هو؟ قال: محمد بن إدريس الشافعي. وكان أحمد قد جالسه بالعراق، فلم يزل بي حتى إجترني إليه.

وكان الشافعي قبالة الميزاب فجلسنا إليه، ودارت مسائل، فلما قمنا قال لي أحمد بن حنبل: كيف رأيت؟ فجعلتُ أتتبع ما كان أخطأ فيه -وكان ذلك مني بالقرشية (يعني: من الحسد)! فقال لي أحمد بن حنبل: فأنت لا ترضى أن يكون رجل من قريش يكون له هذه المعرفة وهذا البيان -أو نحو هذا القول- تمر مائة مسألة يخطيء خمسا أو عشرا، اترك ما أخطأ وخذ ما أصاب!»[1].

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية: «ومما يتعلق بهذا الباب أن يُعلم أن الرجل العظيم في العلم والدين، من الصحابة والتابعين ومن بعدهم إلى يوم القيامة، أهل البيت وغيرهم، قد يحصل منه نوع من الاجتهاد مقرونا بالظن ونوع من الهوى الخفي، فيحصل بسبب ذلك ما لا ينبغي اتباعه فيه، وإن كان من أولياء الله المتقين. ومثل هذا إذا وقع يصير فتنة لطائفتين: طائفة تعظمه فتريد تصويب ذلك الفعل واتباعه عليه، وطائفة تذمه فتجعل ذلك قادحا في ولايته وتقواه، بل في بره وكونه من أهل الجنة، بل في إيمانه حتى تخرجه عن الإيمان. وكلا هذين الطرفين فاسد. والخوارج والروافض، وغيرهم من أهل الأهواء دخل عليهم الداخل من هذا. ومن سلك طريق الاعتدال عظّم من يستحق التعظيم وأحبه ووالاه، وأعطى الحق حقه، فيعظم الحق، ويرحم الخلق، ويعلم أن الرجل الواحد تكون له حسنات وسيئات، فيُحمد ويذم، ويثاب ويعاقب، ويحب من وجه ويبغض من وجه، هذا هو مذهب أهل السنة والجماعة خلافا للخوارج والمعتزلة ومن وافقهم»[2].

---

(١) انظر آداب الشافعي ومناقبه للرازي (ص٤٤) وحلية الأولياء (ج٩/ ص٩٦).
(٢) انظر منهاج السنة النبوية (ج٤/ ص٥٤٣-٥٤٤).

وقال الحافظ شمس الدين الذهبي: «ثم إن الكبير من أئمة العلم إذا كثر صوابه وعُلم تحريه للحق، واتسع علمه، وظهر ذكاؤه، وعُرف صلاحه وورعه واتباعه: يُغفر له زلله، ولا نضلله ونطرحه، وننسى محاسنه، نعم ولا نقتدي به في بدعته وخطئه، ونرجو له التوبة من ذلك»[1].

وقال ابن قيم الجوزية: «.. ومن له علم بالشرع والواقع يعلم قطعا أن الرجل الجليل الذي له في الإسلام قدم صالحة وآثار حسنة، وهو من الإسلام وأهله بمكان، قد تكون منه الهفوة والزلة هو فيها معذور بل مأجور لاجتهاده، فلا يجوز أن يتبع فيها، ولا يجوز أن تهدر مكانته وإمامته ومنزلته في قلوب المسلمين»[2].

وقال ابن القيم أيضا: «.. فلو كان كل من أخطأ أو غلط تُرك جملة وأهدرت محاسنه: لفسدت العلوم والصناعات والحكم، وتعطلت معالمها»[3].

وقال شيخ الإسلام محمد بن عبدالوهاب في إحدى رسائله: «.. ومتي لم تبين لكم المسألة لم يحل لكم الإنكار على من أفتى أو عمل حتى يتبين لكم خطؤه، بل الواجب: السكوت والتوقف، فإذا تحققتم الخطأ بيّنتموه، ولم تهدروا جميع المحاسن لأجل مسألة أو مائة أو مائتين أخطأتُ فيهنّ، فإنّي لا أدّعي العصمة»[4].

وإذا تبين هذا: عُلم أن مجرد تصيد الأخطاء، وتتبع العثرات، والبحث عن الهفوات، كل ذلك مع التغافل عن الحسنات: دليل على فساد القصد وسوء الطوية وقلة الدين. ورحم الله الإمام الشعبي إذ يقول: «لو أصبتُ تسعا وتسعين، وأخطأت واحدة: لأخذوا الواحدة وتركوا التسع والتسعين»[5].

---

(١) انظر سير أعلام النبلاء (ج٥/ ص٢٧٩).

(٢) انظر إعلام الموقعين (ج٣/ ص٢٨٣).

(٣) انظر مدارج السالكين (ج٢/ ص٣٩).

(٤) انظر تاريخ نجد (ج٢/ ص١٦١).

(٥) انظر حلية الأولياء لأبي نعيم (ج٤/ ص٣٢٠-٣٢١) وسير أعلام النبلاء (ج٤/ ص٣٠٨)

وللأسف الشديد فإن هؤلاء المتصيدة لهم ألوان من التلبيس والتضليل بحيث يلجؤون إلى أن يدخلوا في كلامهم بعض القواعد الصحيحة لكنهم يأخذون منها الألفاظ والمباني دون الحقائق والمعاني، وهم في تزييفهم هذا كتزييف الدرهم، يخدع العين، ولكنه ينكشف مع النقد لكل عين. لكن الله تعالى جعل لدينه حزبا، وكتب لحزبه نصرا، فقامت طائفة ذبت عن الدين وحمت سنة سيد المرسلين ببواتر التحقيق، وسهام التدقيق، وكان منهم شيخ الإسلام ابن تيمية، فلم يأل جهدا في الدفاع عن بيضة الإسلام، بل دُفع لذلك دفعا، وما حيلة المضطر إلا ركوبها... «... فابن تيمية كان مضطرا أن يؤلف، وأن يحاج بالدليل النظري والمنطقي والنقلي.. لأن خصومه في داخل الجماعة الإسلامية دفعوه إلى الحجاج والنزاع العلمي، وهؤلاء الخصوم هم أرباب الفرق الإسلامية المختلفة[1].

---

(١) انظر كتاب الفكر الإسلامي الحديث وصلته بالاستعمار الغربي (ص٢٧٣) للدكتور محمد البهي، طبع دار الفكر، بيروت، الطبعة السادسة ١٩٧٣م.

المبحث الأول

أوهام وقعت لشيخ الإسلام من خلال كتبه وتآليفه

وأما الأوهام والأخطاء التي تحصل من الناقدين والمصنفين، فهذا لا يخلو منه البشر مهما بلغوا من العلم، وهذا أمر معروف بين أهل العلم لا ينكره إلا من سُلب العقل وتساوى مع الجمادات.

وشيخ الإسلام نفسه مع إجماع أهل العلم على إمامته في العلوم والفنون، ومع تمكنه منها، واستحضاره العجيب لها عند الاستدلال لم يسلم من بعض الأوهام والأخطاء التي وقعت له كغيره من الأئمة، وسببه الظاهر هو اعتماده على ذاكرته القوية -كما سأبينه في المبحث الثاني- ومهما بلغ الإنسان القمة في الذاكرة والحفظ وسعة العلم، فلا بد أن يذهل عنه أشياء، ويغفل ويسهو، وسبحان من لا يسهو ولا يغفل ولا تأخذه سنة من النوم. كما أنه يحتم عليّ الأسلوب العلمي أن أكتب بموضوعية دون تعصب أو تحيز وأن أقول الحق الذي تهدي إليه النصوص دون مجاراة لهوى ولا لأهواء الآخرين[1].

لهذا فقد وجدت بعض الأوهام لشيخ الإسلام -أثناء بحثي وتحقيقي- وقد قسمتها إلى ثلاثة مطالب: أولها: أوهامه في الرجال وأسمائهم، وثانيها: تصحيحه أحاديث هي ضعيفة أو تضعيفه أحاديث هي صحيحة، وثالثها: أوهامه في عزو الحديث لمخرّجه.

وسأشرع في بيان المقصود متوكلا على الرب المعبود، قائلا:

---

(١) انظر كتاب تعليقة في منهج البحث وتحقيق المخطوطات (ص٣٢) للدكتور أكرم ضياء العمري رئيس المجلس العلمي وقسم الدراسات العليا بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م.

المطلب الأول: أوهامه في الرجال وأسمائهم

المثال الأول: أشار الإمام الذهبي إلى وهم شيخ الإسلام في تصحيح حديث صالح بن حيان القرشي، فقال: «رواه صاحب الصارم المسلول -أي شيخ الإسلام ابن تيمية- وصححه، ولم يصح بوجه»(١).

يقول الباحث: ظن شيخ الإسلام صالح بن حيان هذا من رواة البخاري فصحح حديثه، وعكس الدارقطني القضية، فظن راوي البخاري: صالح بن حي، واسم حي حيان، وحي لقب له، ويُنسب إلى جده، فيقال: صالح بن حي أو صالح بن حيان، وهو من رجال الجماعة، فظن الدارقطني أنه صالح ابن حيان القرشي الكوفي، الذي قال فيه البخاري نفسه: فيه نظر، فوجه النقد إلى البخاري في إخراج حديث هذا الضعيف في صحيحه(٢). ويلاحظ كيف أن الوهم حصل من إمامين كبيرين في هذا الراوي، فأصدرا أحكاما مختلفة. ولمزيد بيان أقول: قال شيخ الإسلام في الصارم المسلول: «روينا من حديث أبي القاسم عبدالله بن محمد البغوي، قال: ثنا يحيى بن عبدالحميد الحماني، ثنا علي بن مسهر عن صالح بن حيان، عن أبي بريدة، عن أبيه أن النبي ﷺ بلغه أن رجلا قال لقوم: إن النبي ﷺ أمرني أن أحكم فيكم برأيي وفي أموالكم وفي كذا وكذا، وكان خطب امرأة منهم في الجاهلية فأبوا أن يزوجوه، ثم ذهب حتى نزل على المرأة، فبعث القوم إلى رسول الله ﷺ فقال: «كذب عدو الله» ثم أرسل رجلا، فقال: إن وجدته فاقتله، وإن أنت وجدته ميتا فأحرقه النار، فانطلق فوجده قد لُدغ، فمات فحرقه بالنار، فعند ذلك قال رسول الله ﷺ: «من كذب عليّ متعمدا فليتبوأ مقعده من النار»(٣). ثم ذكر

---

(١) انظر ميزان الاعتدال (ج٢/ ص٢٩٣)

(٢) انظر هدي الساري مقدمة فتح الباري لابن حجر (ص٤١٠) وصالح الذي أخرج له البخاري الحديث اسمه صالح بن صالح بن حيان، نسب في كتاب العلم من صحيح البخاري إلى جده، ووهم من زعم أنه الذي قبله، انظر التقريب (ج١/ ص٣٥٩).

(٣) أورده ابن الجوزي في مقدمة الموضوعات من طريق البغوي (ج١/ ص٥٥) وأخرجه الطحاوي في مشكل الآثار (ج١/ ص١٦٥) من طريق الحماني به. والحديث بهذا=

شيخ الإسلام حديثا رواه ابن عدي وفي سنده صالح بن حيان[1] مع اختلاف في اللفظ ولكن القصة واحدة، وقال: «هذا إسناد صحيح على شرط البخاري لا نعلم له علة».

المثال الثاني: وهم شيخ الإسلام في عطاء بن يسار فظنه ابن رباح لهذا ضعف حديث: «إنك إمامنا، فلو سجدت سجدنا»[2] فقال: «هو من مراسيل

=المتن موضوع كما قال ابن الجوزي أو شديد الضعف على رأي غيره.

(١) انظر الكامل (ج٤/ ص١٣٧١) ومن طريق أخرجه ابن الجوزي في مقدمة الموضوعات (ج١/ ص٥٦) وأخرجه الطحاوي في مشكل الآثار (ج١/ ص١٦٥) من طريق زكريا بن عدي به. وفي سنده صالح بن حيان هو القرشي الكوفي ضعيف، ضعفه ابن معين، وقال مرة: ليس بذاك، وقال البخاري فيه نظر، وقال النسائي: ليس بثقة، انظر عنه في (الميزان، ج٢/ ص٢٩٣-٢٩٤) والتهذيب (ج٤/ ص٣٨٦، والتقريب، ج١/ ص١٠) وليس هو من رجال الصحيحين، وصالح بن حيان آخر وهو صالح بن صالح بن حيان، نسب في كتاب البخاري إلى جده، ووهم من زعم كالدارقطني أنه الذي قبله -أي القرشي- انظر (التهذيب ج٤/ ص٣٨٧، والتقريب، ج١/ ص٣٥٩، وهدي الساري، ص٤١٠، وفتح الباري، ج١/ ص١٩٠).

يقول الباحث: وفي هذا الحديث زعم ابن تيمية أن القرشي المذكور في هذا الحديث هو صالح بن حيان راوي البخاري، فصحح حديثه على شرط الصحيح، وليس كما ظن، فالحديث أورده الذهبي في ترجمة صالح بن حيان في الميزان (ج٢/ ص٢٩٣) وقال: تفرد به حجاج بن الشاعر، عن زكريا بن عدي عنه، وروى سويد عن على قطعة من آخر الحديث، ورواه كله صاحب الصارم المسلول (يريد شيخ الإسلام) من طريق البغوي، عن يحيى الحماني، عن علي بن مسهر، وصححه، ولم يصح بوجه». وقال ابن حبان في صالح بن حيان القرشي: لا يعجبني الاحتجاج به إذا انفرد، انظر المجروحين (ج١/ ص٣٦٩)، وقال ابن عدي في الكامل (ج٤/ ص١٣٧١): «عامة ما يرويه غير محفوظ» وانظر التاريخ الكبير (ج٤/ ص٢٧٥) والصغير (ج١/ ص١٧١) وكلاهما للبخاري، وهو من الطبقة السادسة، أخرج له ابن ماجه في التفسير، والدارمي في مسنده حديثين (رقمهما ٣٢ و١٤٧٢) وهو ضعيف، انظر التقريب (ج١/ ص٣٥٨)

(٢) عطاء هذا هو ابن يسار، وظن شيخ الإسلام أنه عطاء بن أبي رباح، فذكر أقوال أحمد وغيره فيه، والحديث أخرجه أبو داود في المراسيل (ص٧-٨) مصورة عن الطبعة الهندية بعناية محمد زكي، طبع أيجوكيشنل بريس، كراتشي- باكستان، وتحفة الأشراف (ج١٣/ ص٣٠٦، ١٩٦) والبيهقي (ج٢/ ص٣٢٤) من طريق ابن وهب، عن هشام بن سعد وحفص بن ميسرة كلاهما، عن زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار، قال بلغني أن رسول الله ﷺ قال: . . . فذكره. وأخرجه أبو داود قبل هذا، عن زيد بن أسلم، قال: قرأ غلام عند النبي ﷺ السجدة، فانتظر=

عطاء، وهو من أضعف المراسيل، قاله أحمد وغيره....»[1].

يقول الباحث: وهم شيخ الإسلام في عطاء فظنه ابن رباح، ولهذا ضعّف الحديث بناء على هذا الظن، والحق أنه من رواية ابن يسار.

المثال الثالث: وهم شيخ الإسلام في رواية إسماعيل بن عياش عن غير الشاميين مع أنه قد قال في عدة مواضع أنه ثبت في الشاميين مضطرب في غيرهم -وقد نقلنا تلك النقول في مبحث تضعيفه الحديث بالنسبة لاعتبار السند في الفصل الثاني- ووهمه عندنا قال: روى ابن ماجه عن يحيى بن أبي إسحاق الهنائي، قال: سألت أنس بن مالك: الرجل منا يقرض أخاه المال، فيهدي إليه؟ فقال: قال رسول الله ﷺ: «إذا أقرض أحدكم قرضا، فأهدى إليه، أو حمله على الدابة فلا يركبها، ولا يقبله إلا يكون جرى بينه وبينه قبل ذلك»[2] وقال: هكذا رواه ابن ماجه من حديث إسماعيل بن عياش، عن

=الغلام النبي ﷺ يسجد، فلما لم يسجد سجد، ثم قال: يا رسول الله! أليس فيها سجدة؟! قال: أنت قرأتها، ولو سجدت سجدنا، وأخرجه الإمام عبدالرزاق ابن همام الصنعاني (ت٢٢١هـ) في المصنف (ج٣/ ص٣٤٦) تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي، مصورة بيروت، عن معمر، عن زيد بن أسلم، قال: قرأ رجل سورة فيها سجدة عند النبي ﷺ فذكره. وقال: وقاله ابن جريج، عن عطاء. ووصله إسحاق بن عبدالله بن أبي فروة، عن زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار، عن أبي هريرة، وإسحاق ضعيف. وروى الأوزاعي عن قرة، عن الزهري، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة. قال البيهقي: وهو أيضا ضعيف. والمحفوظ من حديث عطاء بن يسار مرسل، وحديثه عن زيد بن ثابت موصول مختصر.

(١) انظر مجموع الفتاوى (ج٢٣/ ص٤٨)

(٢) حديث أنس هذا: أخرجه ابن ماجه في ١٥كتاب الصدقات، ١٩-باب القرض (ج٢/ ص٨١٣، رقم ٢٤٣٢/ ٣) (الطبعة المحققة) وانظر تحفة الأشراف (١٦٥٤٥) والبيهقي (ج٥/ ص٣٥٠) وأخرجه البخاري في تاريخه (ج٨/ ص٣١٠) في ترجمة يحيى بن يزيد الهنائي، من طريق شعبة عنه نحوه أي بلفظ: قلت لأنس في الرجل يكون له الدين؟ قال: لا يرتدف خلف دابته» وهو موقوف على أنس. وفي تاريخ البخاري أيضا «يحيى بن يزيد» لا كما قال شيخ الإسلام «يزيد بن أبي يحيى» نعم، أخرجه البيهقي (ج٥/ ص٣٥٠) من طريق سعيد بن منصور، عن إسماعيل بن عياش به، وفيه: يزيد بن أبي يحيى، وقال البيهقي «كذا قال» ورواه هشام بن عمار، عن إسماعيل بن عياش، عن عتبة، عن يحيى بن أبي إسحاق، قال فذكره. وقال: قال العمري: قال هشام في هذا الحديث: «يحيى بن أبي إسحاق الهنائي» ولا أراه إلا وهم، وهذا حديث يحيى بن يزيد الهنائي، عن=

عتبة بن حميد الضبي، عن يحيى لكن ليس هذا يحيى بن أبي إسحاق الحضرمي صاحب القراءة العربية، وإنما هو -والله أعلم- يحيى بن يزيد الهنائي فلعل كنية أبيه أبو إسحاق، وكلاهما ثقة، الأول من رجال الصحيحين، والثاني من رجال مسلم.

وعتبة بن حميد معروف بالرواية عن الهنائي، قال فيه أبو حاتم: هو صالح الحديث، وأبو حاتم من أشد المزكين شرطا في التعديل، وقد روى عن الإمام أحمد أنه قال: هو ضعيف ليس بالقوي لكن هذه العبارة يقصد بها أنه ممن ليس يصحح حديثه، بل هو ممن يحسن حديثه، وقد كانوا يسمون حديث مثل هذا ضعيفا، ويحتجون به لأنه حسن إذ لم يكن الحديث إذ ذاك مقسوما إلا إلى صحيح وضعيف، وفي مثله يقول الإمام أحمد: الحديث الضعيف خير من القياس، يعني الذي لم يقو قوة الصحيح، مع أن مخرجه حسن. وإسماعيل بن عياش حافظ ثقة في حديثه عن الشاميين وغيرهم[1]، وإنما

=أنس. ورواه شعبة ومحمد بن دينار فوقفاه، وقال البوصيري في مصباح الزجاجة (ج٣/ ص٧٠): هذا إسناد فيه مقال؛ عتبة بن حميد ضعفه أحمد، وقال أبو حاتم: صالح، وذكره ابن حبان في الثقات (ج٧/ ص٢٧٢) ويحيى بن أبي إسحاق لا يعرف حاله» قلت: قال الحافظ: عتبة بن حميد: صدوق له أوهام وهو بصري وكنيته أبو معاوية أو أبو معاذ الضبي البصري، من السادسة، أخرج له أبو داود والترمذي وابن ماجه، التقريب (ج٢/ ص٤) والمغني (ص٣٩٩٤) وقال في يحيى بن أبي إسحاق: مجهول، ويقال يزيد بن أبي يحيى الهنائي، وهو من الطبقة الخامسة أخرج له ابن ماجه (التقريب، ج٢/ ص٣٤٢) والكاشف (ج٣/ ص٢٤٩) وخلاصة تهذيب الكمال (ج٣/ ص١٤٣) والحديث خرجه شيخنا الألباني في الضعيفة (ج٣/ ص٣٠٣، رقم ١١٦٢) (ط/ المعارف) وضعفه قائلا: ويحيى بن يزيد من رجال مسلم لكن استظهر ابن التركماني في الجوهر النقي أن الحديث لابن أبي إسحاق لا لابن يزيد، وقال: وبالجملة فللحديث خمس علل: ضعف إسماعيل بن عياش، وضعف عتبة بن حميد الضبي، والاضطراب في سنده، وجهالة ابن أبي يحيى، وروايته موقوفا».

(١) الصواب فيه والذي عليه الجمهور من المحدثين أن حديثه عن الشاميين فقط صحيح، وعن غيرهم من العراقيين والحجازيين ضعيف، قال ابن معين في رواية نصر بن محمد الأسدي عنه: إذا حدث عن الشاميين، وذكر الخبر فحديثه مستقيم، وإذا حدث عن الحجازيين والعراقيين خلط ما شئت، وقد أوردنا هذا الكلام في المبحث الثالث والرابع من الفصل الثالث (مطلب تضعيفه للأحاديث باعتبار السند). وهنا شيخ الإسلام وهم ولعل هذا الكلام قبل كلامه ذلك لأنه أورده في=

يضعف حديثه عن الحجازيين، وليس هذا عن الحجازيين، فثبت أنه يضعف حديثه حسن، لكن في حديثه عن غيرهم نظر، وهذا الرجل بصري الأصل.

وروى هذا الحديث سعيد في سننه، عن إسماعيل بن عياش، لكن قال: عن يزيد بن أبي يحيى الهنائي. وكذلك رواه البخاري في تاريخه، عن يزيد بن أبي يحيى الهنائي، عن أنس، عن النبي ﷺ قال: «إذا أقرض أحدكم فلا يأخذ هدية» وأظن هذا هو ذاك انقلب اسمه»[1]. اهـ.

المثال الرابع: أعل شيخ الإسلام حديثا براو هو «عبدالله العمري المكبر» ولكن في الحقيقة أن راو الحديث شخص آخر يشابهه في الاسم وهو «عبيد الله العمري المصغر» أخو «المكبر» واشتبه على شيخ الإسلام فوهم، مع أن التحقيق يثبت أن الحديث ضعيف السند سواء على الحقيقة أم على وهم شيخ الإسلام، ونص كلامه كالآتي[2]: «وخص بعض المتأخرين في السفر لزيارة القبور كما ذكره أبو حامد في الإحياء، وأبو الحسن بن عبدوس، وأبو محمد المقدسي، وقد روى حديثا رواه الطبراني من حديث ابن عمر -رضي الله عنهما- قال: قال رسول الله ﷺ: «من جاءني زائرا لا تنزعه حاجة إلا زيارتي كان حقا عليّ أن أكون له شفيعا يوم القيامة»[3] لكنه من حديث عبدالله بن عبدالله بن

=أكثر من حديث وفي غير موضع، مما يؤكد أن هذا هو آخر آرائه. وانظر لأقوال أهل العلم فيه «سلسلة الأحاديث الضعيفة للشيخ الألباني ج٣/ رقم ١١٦٢) ص٣٠٣، فقد جمع وأوعى، والحديث المذكور ضعيف الإسناد لأن شيخ إسماعيل فيه بصري غير شامي، والشيخ ابن تيمية أخطأ في تحسينه الحديث، كيف لا وفي الحديث العلل الأخرى.

(١) انظر الفتاوى الكبرى (ج٣/ ص٢٤٣، ٢٤٤) وعنه أورده ابن القيم في إعلام الموقعين باختصار (ج٣/ ص١٧١) وكذلك انظر الفتاوي الكبرى في «إقامة الدليل على إبطال التحليل» (ج٣/ ص١٢٧).

(٢) انظر مجموع الفتاوى (ج٢٧/ ص٢٨، والفتاوي الكبرى (ج٢/ ص٦).

(٣) الحديث أخرجه الطبراني في المعجم الكبير (ج١٢/ ص١٣٤٩) والأوسط والدارقطني في سننه (كما في الميزان للذهبي (ج٤/ ص١٠٤) حيث أخرجه الذهبي بسنده إليه، وكما في الصارم المنكي (ص٦٨) ولكني بعد البحث والتنقيب لم أجده في سننه) من طريق أبي محمد عبدالله بن محمد العبادي من بني عباد بن ربيعة سنة خمسين ومائتين، حدثنا مسلمة بن سالم الجهني إمام مسجد بني حرام حدثنا عبيدالله بن عمر (كذا في الطبراني، والصارم المنكي، وفي الميزان: عبدالله بن عمر)=

=عن نافع، عن سالم، عن أبيه، قال: قال رسول الله ﷺ فذكر الحديث.. هذا وقد أعل شيخ الإسلام الحديث (بعبدالله العمري المكبر) وكذا ورد الاسم في الميزان -وهذا وهم منه- وسببه لعله وجود هذا الاسم في نسخته من الطبراني إلا أنه يعكر عليه أن النسخة المطبوعة بتحقيق الشيخ العالم حمدي عبدالمجيد السلفي- معتمدة على النسخة الخطية التي عليها سماع شيخ الإسلام، وفيه ورد الاسم مصغرا، وأقرب ما يحمل عليه هذا الوهم أن العمري المكبر، قد روى حديث الزيارة -تقدم معنا في الفصل الثالث من المبحث الأول وهو قوله ﷺ: «ما من رجل يسلم عليّ إلا رد الله عليّ روحي حتى أرد عليه السلام» أخرجه الدارقطني في سننه (ج٢/ ص٢٧٨) وابن عدي (ج٦/ ص٣٥٠)- وقال ابن عبدالهادي الدمشقي (ص٦٨) هذا الحديث ليس فيه ذكر الزيارة، ولا ذكر الزيارة بعد الموت مع أنه حديث ضعيف الإسناد، منكر المتن، لا يصلح الاحتجاج به، ولا يجوز الاعتماد على مثله، ولم يخرجه أحد من أصحاب الكتب الستة، ولا رواه الإمام أحمد في مسنده، ولا أحد من الأئمة المعتمدة على ما أطلقوه في رواياتهم، ولا صححه إمام يعتمد على تصحيحه، وقد تفرد به هذا الشيخ الذي لم يعرف من حاله ما يوجب قبول خبره، وهو مسلمة بن سالم الجهني الذي لم يشتهر إلا برواية هذا الحديث المنكر، وحديثاً آخر موضوعاً ذكره الطبراني بالإسناد المتقدم ومتنه «الحجامة في الرأس أمان من الجنون، والجذام، والبرص، والنعاس والضرس» وروى عنه حديث آخر منكر من رواية غير العبادي، وإذا تفرد مثل هذا الشيخ المجهول الحال القليل الرواية بمثل هذين الحديثين المنكرين عن (عبيد الله) بن عمر أثبت آل عمر بن الخطاب في زمانه... من بين سائر أصحاب عبيد الله الثقات المشهورين، والأثبات المتفقين عُلم أنه شيخ لا يحل الاحتجاج بخبره، ولا يجوز الاعتماد على روايته، هذا مع أن الراوي عنه: وهو عبدالله بن محمد العبادي أحد الشيوخ الذين لا يحتج بما تفردوا به، وقد اختلف عليه في إسناد الحديث فقيل: عنه عن نافع عن سالم كما تقدم، وقيل عنه، عن نافع وسالم، وقد خالفه من هو أمثل منه وهو «مسلم بن حاتم الأنصاري» وهو شيخ صدوق، فرواه عن مسلمة بن سالم، عن عبدالله يعني العمري عن نافع، عن ابن عمر، قال: قال رسول الله ﷺ: «من جاءني زائرا لم تنزعه حاجة إلا زيارتي كان حقا عليّ أن أكون له شفيعا يوم القيامة» هكذا رواه أبو نعيم عن أبي محمد بن حيان عن محمد بن أحمد بن سليمان الهروي عن مسلم بن حاتم الأنصاري.

قلت: الحديث موجود في ذكر أخبار أصبهان لأبي نعيم (ج٢/ ص٢١٩) وفيه: (مسلمة بن سالم الجهني) قال ابن عبدالهادي: وهذه الرواية رواية مسلم بن حاتم التي قال فيها: عن عبدالله وهو العمري الصغير، المكبر الضعيف أولى من رواية العبادي التي اضطرب فيها، وقال: عن عبيد الله يعني العمري الكبير المصغر الثقة الثبت، وكلا الروايتين لا يجوز الاعتماد عليهما لمدارهما على شيخ واحد غير مقبول الرواية وهو مسلمة بن سالم، وهو شبيه بموسى بن هلال صاحب الحديث المتقدم الذي يرويه عن عبدالله العمري، أو عن أخيه: عبيد الله، وقد اختلف عليه في ذلك، كما اختلف على مسلمة والأقرب أن الحديثين في هذا حديث واحد يرويه العمري الصغير المتكلم فيه، وقد اختلف عليه شيخان غير معروفين بالنقل،=

عمر العمري، وهو ضعيف، ولهذا لم يحتج بهذا الحديث أحد من السلف والأئمة، وبمثله لا يجوز إثبات حكم شرعي باتفاق علماء المسلمين.

=ولا مشهورين بالضبط في إسناد الحديث ومتنه، فقال أحدهما في رواية: عن نافع، عن سالم عن ابن عمر، وقيل: عنه عن نافع وسالم عن ابن عمر، وقال الآخر: عن نافع عن ابن عمر: ولم يذكر سالما، وذكر أحدهما في روايته (زيارة قبره) ولم يذكر الإعمال إلى زيارته. وذكر الآخر الإعمال إلى زيارته، من غير ذكر القبر في روايته. ومثل هذا الحديث إذا تفرد به شيخان مجهولا الحال قليلا الرواية عن شيخ سيء الحفظ مضطرب الحديث، وقد اختلفا عليه، واضطربا مثل هذا الاضطراب المشعر بالضعف، وعدم الضبط لم يجز الاحتجاج به على حكم من الأحكام الشرعية، ولا الاعتماد عليه في شيء من المسائل الدينية. وكم من حديث له طرق كثيرة أمثل من طريق هذا الحديث وقد نص أئمة هذا الشأن على ضعفه، وعدم الاحتجاج به، واتفقوا على رده وعدم قبوله. ثم قال: والمحفوظ عن نافع، عن ابن عمر، عن النبي ﷺ ما رواه عنه أيوب السختياني، وعبيد الله بن عمر، وربيعة بن عثمان، وغيرهم ليس فيه ذكر الأعمال ولا ذكر زيارة القبور، بل لفظ بعضهم «من استطاع منكم أن يموت بالمدينة فليمت، فإنه من مات بها كنت له شفيعا أو شهيدا» ثم ذكر طرق هذا الحديث، وتكلم عليها من ص٧١-٧٨.

يقول الباحث: وراجع لطرق هذا الحديث جزء بيبي بنت عبدالصمد الهرثمية (رقم ٢مع التعليق) ثم قال ابن عبدالهادي: وليس في شيء من هذه الروايات الصحيحة التي تقدم ذكرها عن نافع وغيره، عن ابن عمر ذكر زيارة القبر، ولا قوله: من جاءني زائرا لا ينزعه حاجة إلا زيارتي. قال: فعلم أن ما رواه مسلمة ابن سالم الجهني، وموسي بن هلال العبدي من ذلك شاذ غير محفوظ... ثم ذكر شاهدا من حديث ابن عباس لحديث الباب، وذكر أنه موضوع أيضا، وفيه أسيد بن زيد الجمال الكوفي كذاب (ص٩٧). هذا؛ والحديث أورده الذهبي في الميزان (ج٤/ ص١٠٤) بعد أن قال في ترجمة مسلم بن سالم الجهني: كان يكون بمكة، قال أبو داود: ليس بثقة. قال: قلت: ما أبعد أن يكون مسلمة بن سالم الجهني العبدي إمام مسجد بني حرام الذي أخرج الدارقطني في سننه، ثم ساقه بسنده إليه. وأقره ابن حجر (ج٦/ ص٢٩) وذكر أن أبا الشيخ رواه، كما في اللسان، وله طريق آخر من حديث أنس: «من زارني ميتا، فكأنما زارني حيا، ومن زار قبري وجبت له شفاعتي يوم القيامة، وما من أحد من أمتي له سعة ثم لم يزرني فليس له عذر». رواه ابن النجار عمر بن شبه البصري (ت٢٦٣هـ) في تاريخ المدينة (ص٣٩٧) نشر إدارة الحج والأوقاف الإسلامية بالمدينة، عن محمد بن مقاتل، حدثنا جعفر بن هارون، حدثنا سمعان بن مهدي عن أنس مرفوعا. قال ابن عبدالهادي: «وهذا حديث موضوع مكذوب مختلق مفتعل مصنوع من النسخة الموضوعة المكذوبة الملصقة بسمعان بن مهدي، قبّح الله واضعها! وإسنادها إلى سمعان ظلمات بعضها فوق بعض، أما سمعان فهو من الحيوانات التي لا يدرى: هل وُجدت أم لا؟!!». قلت: انظر لترجمة سمعان بن مهدي في ميزان الاعتدال (ج٢/ ص٢٣٤)، ولسان الميزان (ج٣/ ص١١٤).

يقول الباحث: لقد وهم شيخ الإسلام في اسم راوي الحديث وفي تضعيفه له، فراوي الحديث عبيد الله العمري الكبير المصغر الثقة الثبت، وليس شقيقه عبدالله العمري الصغير المكبر المضعف. مع أن الحديث موضوع على الثقة المصغر، كما أن نسبة الرواية للضعيف المكبر لم تصح، والحديث بحمد الله كما قال شيخ الإسلام ولعله يكون موضوعا كما قال ذلك ابن عبدالهادي الدمشقي.. والله أعلم.

المثال الخامس: وَهَم شيخ الإسلام في نسبة قول لابن حبان يجرّح فيه موسى بن إبراهيم فقال في تضعيفه لأحاديث التوسل[1]: «وموسى بن إبراهيم هذا، قال فيه يحيى بن معين: كذاب، وقال الدارقطني: متروك، وقال ابن حبان: كان مغفلا، يلقّن فيتلقن، فاستحق الترك».

فوهمه هنا في أنه نقل من كتاب المجروحين ما قاله ابن حبان في موسى ابن دينار وأخطأ فوضعه في موسى بن إبراهيم والصواب أن ابن حبان جرّح الأول بهذا القول[2] ولم يذكر الآخر بمثل هذه العبارات التي ذكرها شيخ الإسلام في حق لاحقه.

---

(١) انظر مجموع الفتاوى (ج١/ ص٢٩٩) وقد تكلمت على الحديث المراد تضعيفه في الفصل الثاني من المبحث الثالث في تضعيف شيخ الإسلام الحديث باعتبار السند، فليرجع هناك ففيه تحقيق واف وبيان شاف في أقوال أهل العلم عليه، كما وأني أشرت إلى هذا الوهم هناك.

(٢) لقد ذكر ابن حبان في كتابه المجروحين (ج٢/ ص٢٣٧) في ترجمة موسى بن دينار ما يلي: «وكان موسى شيخا مغفلا لا يبالي، ما يلقن فيتلقن... فاستحق التّرك» فلعل هذا سبق نظر من الإمام ابن تيمية، أو لعله وجد هكذا في مخطوطة المجروحين عنده، فنسب قول ابن حبان المذكر آنفا في موسى بن إبراهيم المروزي، كما وأنه يزيدنا تأكيدا على أن الإمام ابن تيمية أخطأ هنا عدم نقل الذهبي وابن حجر هذا القول في موسى بن إبراهيم عن ابن حبان، والعادة عنهما نقل أقوال ابن حبان في المجروحين.

المطلب الثاني: وينقسم إلى قسمين

القسم الأول وهمه في تضعيف أحاديث وهي صحيحة

لقد وهم شيخ الإسلام ابن تيمية في تضعيفه أحاديث هي صحيحة أو حسنة (مقبولة) على التحقيق، وقد خالفه فيها بعض أهل العلم، وهذا الوهم يحدث لكل عالم في الحديث، فها هو الإمام الذهبي يصحح أحاديث في مستدرك الحاكم هي واهية أو موضوعة، وقد رد هذا كثير من العلماء من بعده مثل ابن حجر والسيوطي والبلقيني وغيرهم... فيصعب كما قدّمنا أن يثبت المحدث على رأي في حديث يظهر له ضعفه حينا، ثم يتبين له أنه حسن أو له شواهد ومتابعات ترتقي به إلى درجة الحسن لغيره (المقبول) بل لعلها توصله إلى الحسن لذاته، ومن أمثلة أوهام شيخ الإسلام في تضعيفه ما يلي:

المثال الأول: قال شيخ الإسلام في حديث سجدتي السهو بعد التسليم ما نصه[1]: (حديث ثوبان «لكل سهو سجدتان بعد السلام» ضعيف لأنه من رواية ابن عياش عن أهل الحجاز، وذلك ضعيف باتفاق أهل الحديث[2]،

---

(١) انظر مجموع الفتاوى (ج٢٣/ ص٢٢).

(٢) حديث ثوبان: أخرجه أحمد في المسند (ج٥/ ص٢٨٠) وأبو داود في كتاب الصلاة (ج١/ ص٦٣٠) رقم ١٠٣٨) باب من نسي أن يتشهد وهو جالس وتحفة الأشراف (رقم ٢٠٧٧) وابن ماجه في كتاب ٥-إقامة الصلاة (ج١/ ص٣٨٥) رقم (١٢١٩) باب ١٣٦-باب ما جاء فيمن سجدها بعد السلام والبيهقي (ج٢/ ص٣٣٧) من طريق إسماعيل بن عياش، ثنا عبدالله بن عبيد الكلاعي، عن زهير العنسي، عن عبدالرحمن بن جبير بن نفير، عن أبيه، عن ثوبان، ولم يقل ابن ماجه، عن أبيه، وهو رواية لأبي داود، وعلّله شيخ الإسلام بأنه من رواية إسماعيل بن عياش عن أهل الحجاز، وليس الأمر كما ظن، فشيخه هنا عبدالله بن عبيد الكلاعي، حمصي، فالحديث إسناده حسن. فكما تقدم أن ابن عياش ثبت فيما يرويه عن الشاميين. وقد قال ابن التركماني: وبابن عياش علله البيهقي في المعرفة، قلت: رواية ابن عياش عن شامي هنا، فحديثه كما تقرر حسن. والحديث قد خرجه الشيخ الألباني في الإرواء (ج٢/ ص٤٧) وقال: قد تبين لي أن في إسناده من تكلم فيه، وهو زهير بن سالم، فإنه لم يوثقه أحد غير ابن حبان، وقال الدارقطني: منكر الحديث، فهو علة، والظاهر أنه كان يضطرب، فقد رواه الهيثم بن حميد عن عبيد الله بن عبيد، عن زهير الحمصي، عن ثوبان به دون (بعد السلام) أخرجه ابن أبي شيبة (١/ ١٧/ ٢) نا المعلي بن منصور، قال: أنا=

وحديث ابن جعفر: «من شك في صلاته فليسجد سجدتين بعدما يسلم» ففيه ابن أبي ليلى، قال الأثرم[1]: لا يثبت واحد منهما[2]).

فوهم شيخ الإسلام هنا حيث ظن أن رواية ابن عياش هذه عن أهل الحجاز، والتحقيق خلافه، فشيخه حمصي، وقد تقرر أن رواية ابن عياش عن الشاميين حسنة وقوية، ولعل ابن تيمية ضعف الحديث بناء على تضعيف الإمام أبي بكر الأثرم المحدث، فاطمئن شيخ الإسلام إلى حكمه، ولم يتسن له

=الهيثم بن حميد به. وقال: وبالجملة فهذا الحديث ضعيف من أجل زهير هذا، لكن له شواهد يتقوى بها، وأورده الألباني في صحيح الجامع الصغير (ج٢/ ص٩١٨) برقم (٥١٦٦) وقال «حسن» وكذلك حسنه في الإرواء برقم ٣٣٩، وأورده في صحيح سنن ابن ماجه برقم (١٠٠، ١٠٠٥)

(١) هو أبو بكر أحمد بن محمد بن هاني، الطائي، الإسكافي الأثرم، صاحب الإمام أحمد، ومن أئمة المحدثين، توفي سنة (٢٦١هـ) ترجمته في طبقات الحنابلة (ج١/ ص٦٦-٧٤) تذكرة الحفاظ (ج٢/ ص٥٧٠-٥٧٢) الأعلام (ج١/ ص١٩٤) وتاريخ التراث لسزكين (م١/ ج٣/ ص٢٢٩).

(٢) حديث ابن جعفر اخرجه أحمد (ج١/ ص٢٠٤,٢٠٥، ٢٠٦، رقم ١٧٤٧، ١٧٥٢، ١٧٥٣، ١٧٦١) وأبو داود في كتاب الصلاة، باب من قال: بعد التسليم (ج١/ ص٦٢٥، رقم ١٠٣٣) والنسائي في كتاب الافتتاح، ٢٥ باب التحري (رقم ١٢٤٩، ١٢٥٠، ١٢٥١، ١٥٢). والبيهقي (ج٢/ ص٣٣٦) من طريق عبدالله بن مسافع، عن مصعب بن شيبة، عن عقبة بن محمد بن الحارث، عن عبدالله بن جعفر، عن النبي ﷺ قال: «من شك في صلاته فليسجد سجدتين بعد أن يسلم» وصححه ابن خزيمة، وقال البيهقي: هذا الإسناد لا بأس به إلا أن حديث أبي سعيد الخدري أصح إسنادا منه، ومعه حديث عبد الرحمن بن عوف، وأبي هريرة على ما نذكره.. وذكره المزي في تهذيب (ج٢/ ص٩٠٣) في باب عتبة - ويقال عقبة- بن محمد بن الحارث عن عبدالله بن جعفر، وكذا ورد في جميع الأماكن في النسائي عقبة، وذكر المحقق أن عقبة في نسخة منه. وعلق عليه المحقق: قوله (عتبة بن محمد) كذا في بعض النسخ عتبة، وفي أكثرها عقبة بالقاف، وكلاهما صحيح، لكن الأرجح والأشهر الأول كما قال الحافظ في التقريب، وكذا في الخلاصة بالتاء، ويؤيده ما في سنن أبي داود في سند هذا الحديث: عتبة بالتاء.. والله أعلم. وقد صححه أحمد شاكر في تعليقه على المسند، وضعفه الألباني في ضعيف الجامع الصغير (رقم٥٦٤٧، ص٨١٤) وقال المباركفوري في تحفة الأحوذي (ج٤/ ص٣٠٣): قال النسائي: مصعب منكر الحديث وعتبة ليس بمعروف، ويقال عقبة. وأورده الألباني في ضعيف سنن النسائي برقم (٦٢، ٦٣، ٦٤، ٦٥، ص٤٢، ٤٣) وقال: ضعيف وكذلك في ضعيف سنن أبي داود (برقم ٢٢٢، ص١٠١) (٢٠٠ باب من قال بعد التسليم).

التحقيق في الحديث والتفتيش عن رجاله وأحوالهم.

المثال الثاني: قال شيخ الإسلام أثناء كلامه على حديث[1]: «إن الله يحب أن يؤخذ برخصه، كما يكره أن تؤتى معصيته» رواه أحمد وابن خزيمة في صحيحه وغيرهما وبعض الفقهاء يرويه: «كما يحب أن تؤتى عزائمه» وليس هذا الحديث)[2].

---

(١) انظر مجموع الفتاوى (ج٧/ ص٤٨).

(٢) ورد الحديث من طرق عن ابن عمر مرفوعا يرويه عبدالعزيز بن محمد الدراوردي على أربعة وجوه:

١- عن عمارة بن غزية، عن حرب بن قيس، عن نافع، عن ابن عمر: أخرجه أحمد (ج٢/ س١٠٨) والبزار (ج١/ ص٤٦٩) وابن حبان (الموارد رقم ٥٤٥، ٩١٤) وابن خزيمة (ج٢/ ص١٠٢٧) والقضاعي في مسند الشهاب (رقم ١٠٧٨) والخطيب في التاريخ (ج١٠/ ص٣٤٧) وفي رواية البزار: كما يحب أن تؤتى عزائمه، أو كما يكره أن تؤتى معصيته، وتابعه يحيى بن أيوب الغافقي عن عمارة، عن حرب، عن نافع به، أخرجه ابن الأعرابي في معجمه (ق٢٢٣) كما قاله الألباني. وقال الهيثمي: رواه أحمد ورجاله رجال الصحيح، والبزار، والطبراني في الأوسط، وإسناده حسن. انظر مجمع الزوائد (ج٣/ ص١٦٢) وورد في صحيح ابن خزيمة: عن حرب بن قيس: وزعم عمارة أنه رضا، وحرب هذا وثقه ابن حبان في الثقات (ج٦/ ص٢٣٠) وذكره البخاري وقال: زعم عمارة بن غزية أن حربا كان رضا (ج٢ق١/ ٦) كما ذكره الألباني. فإن كان الدراوردي قد حفظ الإسنادين فهو من هذا الوجه من المزيد فيما اتصل من الأسانيد، لكن الظاهر أن الدراوردي كان يضطرب في إسناده، قاله شيخنا الألباني -حفظه الله- في إرواء الغليل رقم ٥٦٤.

٢- وعن عمارة عن نافع، عن ابن عمر: أخرجه أحمد (ج٢/ ص١٠٨) وقال الألباني: صحيح على شرط مسلم.

٣- ومن طريق موسى بن عقبة عن حرب بن قيس عن نافع به: أخرجه الطبراني في الأوسط (١/ ١٠٤/ ٢) وابن عساكر (١٢/ ٣٤٨/ ٢).

٤- ومن رواية عبدالعزيز، عن موسى، عن نافع: أي بإسقاط (حرب) من السند، وقال الطبراني: لم يدخل بين موسى ونافع حربا إلا الدراوردي. وهذه أربعة وجوه لهذا الحديث رجح منها الشيخ الألباني الطريق الأول لوجود المتابعة ثم شواهده منها: حديث ابن عباس بلفظ: كما يحب أن تؤتى عزائمه، أخرجه ابن حبان في الموارد (رقم٩١٢) وأبو نعيم في الحلية (ج٦/ ص٢٧٦) والبزار (٩٩٠) وقال الهيثمي: رواه الطبراني، والبزار ورجالهما ثقات (ج٣/ ص١٦٢) وحديث ابن مسعود: أخرجه الطبراني في الكبير والأوسط وأبو نعيم في الحلية (ج٣/ ص١٠١) وذكر الشيخ الألباني أحاديث أخرى أخرجها أبو بكر الشيرازي في سبعة مجالس (ق٨) ثم تعقب على شيخ الإسلام بقوله: وجملة القول: أن الحديث بلفظيه=

ولقد وهم شيخ الإسلام في تضعيفه هذه الزيادة: «كما يحب أن تؤتى عزائمه» فهي على التحقيق صحيحة وواردة في أكثر من طريق، وقد خرّجها جلة من الأئمة. والحديث صحيح بهذه الزيادة ولا غبار عليها مع صحة اللفظ الأول أيضا.

المثال الثالث: وهم شيخ الإسلام في تضعيفه حديث قضاء المجامع في نهار رمضان ما أفطر فيه، فقال: «حديث القضاء ضعيف»[1]. وقال: «وأما أمره ﷺ للمجامع بالقضاء فضعيف[2]، ضعفه غير واحد من الحفاظ، وقد ثبت هذا الحديث من غير وجه في الصحيحين، من حديث أبي هريرة، ومن حديث عائشة، ولم يذكر أحد أمره بالقضاء، ولو كان أمره بذلك لما أهمله هؤلاء كلهم، وهو حكم شرعي يجب بيانه)[3]. وقال في موضع آخر: «ضعيف لعدول البخاري ومسلم عنه»[4].

وأظن وهمه هنا بسبب عدم إخراج الشيخين لهذه الزيادة كما صرّح بذلك، حيث إنهما خرّجا الحديث ولكن من غير هذه الزيادة، فظن شيخ

=المتقدمين: كما يكره أن تؤتى معصيته، وكما يحب أن تؤتى عزائمه وأما إنكار شيخ الإسلام ابن تيمية اللفظ الثاني في أول كتاب الإيمان، فمما لايلتفت إليه بعد وروده من عدة طرق بعضها صحيح كما سلف (انظر الإرواء رقم ٥٦٤) وأورده في صحيح الجامع الصغير (ج١/ ص٣٨٣، رقم ١٨٨٥) وكذلك صححه في شرح العقيدة الطحاوية (تعليق رقم ٢٤٨) وفي صحيح الترغيب والترهيب (رقم ١٠٥١) طبع المكتب الإسلامي بيروت.

(١) انظر مجموع الفتاوى (ج٢٥/ ص١١٨).

(٢) يعني قضاء صوم اليوم الذي جامع امرأته فيه مع الكفارة، وهو حديث قال: «وصم يوما مكانه» أو «اقض يوما» أو «أمره أن يقضي مكانه يوما» وغير ذلك من الألفاظ أخرج هذه الزيادة كل من: أبي داود في كتاب الصيام، باب الكفارة من أتى أهله في رمضان (ج٢/ ص٧٨٦) رقم ٢٣٩٣. وابن خزيمة في كتاب الصيام باب أمر المجامع بقضاء صوم يوم (ج٤/ ص٢٢٦-٢٢٧) كلهم من طريق هشام بن سعد، عن الزهري، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة، وهشام بن سعد فيه ضعف، لكن الحديث له طرق شواهد، ولذا قال الحافظ في الفتح (ج٤/ ص١٧٢): «بمجموع هذه الطرق تعرف أن لهذه الزيادة أصلا.» وانظر طرق الحديث في التلخيص الحبير (ج٢/ ص٢٠٧) وقال الألباني في الإرواء (رقم ٩٣٩-٩٤٠): صحيح بمجموع طرقه.

(٣) انظر مجموع الفتاوى (ج٢٥/ ص٢٢٥).

(٤) انظر الفتاوى الكبرى (ج٤/ ص٤٠٤) والشيخان أخرجا الحديث ولم يذكرا الزيادة.

الإسلام أن عدم إيرادها في صحيحيهما معناه تضعيفهما لها، ولكن الحق أن هذه الزيادة صحيحة كما أشار بذلك الحافظ في الفتح.

المثال الرابع: قال شيخ الإسلام في معرض ذكره حديث النبي ﷺ الخاص بدعائه في السجود وفي الوتر، ونصه: «اللهم إني أعوذ برضاك من سخطك، وبمعافاتك من عقوبتك وبك منك، لا أحصي ثناء عليك، أنت كما أثنيت على نفسك».

قال[1]: وثبت في صحيح مسلم وغيره: أنه كان يقول هذا في سجوده، وقد روى الترمذي وغيره: أنه كان يقوله في قنوت الوتر، وإن كان في هذا الحديث نظر، فالأول صحيح ثابت.

وقال في موضع آخر[2]: وقد ثبت في صحيح مسلم عن عائشة عن النبي ﷺ أنه كان يقول في سجوده «اللهم إني أعوذ برضاك من سخطك، وبمعافاتك من عقوبتك وأعوذ بك منك». وروى الترمذي أنه كان يقول ذلك في وتره، لكن هذا فيه نظر[3].

---

(١) انظر مجموع الفتاوى (ج٩/ ص٢٩٨).

(٢) انظر المصدر السابق (ج١٧/ ص٩١).

(٣) الحديث أخرجه الإمام أحمد في المسند (ج٦/ ص٢٠١) وابن أبي شيبة (ج١٢/ ص١٠٦/ رقم٢ وص١١٢/ رقم١) وعنه مسلم في كتاب الصلاة (ج١/ ص٣٥٢، رقم ٤٨٦) باب ما يقال في الركوع والسجود، وابن ماجه في كتاب الدعاء (ج٢/ ص٥٤٧، رقم ٨٧٩) باب في الدعاء في الركوع والسجود والنسائي في كتاب الطهارة (ج١/ ص٢٣، رقم ١٦٩) باب ترك الوضوء من مس الرجل امرأته من غير شهوة، وفي كتاب الافتتاح (التطبيق) (ج١/ ص١٣٠، رقم ١١٠١) باب نصب القدمين في السجود وأبو عوانة في مسنده (ج٢/ ص١٨٨) المسند لأبي عوانة (ت٣١٠هـ) طبع دائرة المعارف العثمانية، بحيدر آباد، والمروزي في مختصر قيام الليل والوتر (ص١٦٥) طبع حديث أكاديمي، فيصل آباد، باكستان (١٤٠٢هـ) من طريق عبيد الله بن عمر، عن محمد بن يحيى ابن حبان عن الأعرج، عن أبي هريرة، عن عائشة: قالت: فقدت رسول الله ﷺ ليلة من الفراش فالتمسته، فوقعت يدي على بطن قدميه وهو في المسجد، وهما منصوبتان، وهو يقول: «اللهم إني أعوذ برضاك من سخطك، وبمعافاتك من عقوبتك، ، وأعوذ بك منك، لا أحصي ثناء عليك، أنت كما أثنيت على نفسك». وله طريق آخر: أخرجها أحمد (ج٦/ ص٥٨) عن ابن نمير، ثنا عبدالله عن محمد بن يحيى، عن عبدالرحمن الأعرج، عن عائشة. وله طريق آخرى: أخرجها الترمذي في كتاب=

=الدعوات (ج٥/ ص٥٢٤، رقم ٣٤٩٣) والنسائي في كتاب الافتتاح (التطبيق) (ج١/ ص١٣٢، رقم ١١٣١) من طريق يحيى بن سعيد، عن محمد بن إبراهيم التيمي، عن عائشة مرفوعا، وقال الترمذي: هذا حديث حسن، قد روى من غير وجه عن عائشة، قال: حدثنا قتيبة، حدثنا الليث، عن يحيى بن سعيد بهذا الإسناد نحوه وزاد فيه: وأعوذ بك منك لا أحصي ثناء عليك والحديث أورده الشيخ الألباني في صفة صلاة النبي ﷺ في ضمن أدعية السجود (ص١٤٧) طبعة مكتبة المعارف بالرياض، الطبعة الأولى المزيدة والمنقحة بعد خمس عشرة طبعة سابقة ١٤١١هـ - ١٩٩١م.

وأما رواية الترمذي وغيره: أنه كان يقوله في قنوت الوتر. فأخرجه أحمد (ج١/ ص٩٦، ١١٨) وابنه عبدالله في زوائده (ج١/ ص١٥٠) وابن أبي شيبة (ج٢/ ص٣٠٦، ج١٠/ ص٣٨٦) والمروزي في مختصر الوتر (ص٣١٣) وأبو داود في كتاب الصلاة، باب القنوت في الوتر (ج٢/ ص١٢٤، رقم ١٤٢٧) والترمذي في كتاب الدعوات (ج٥/ ص٥٦١، رقم ١٧٤٨) والمزي في تحفة الأشراف برقم ١٠٢٠٧) وابن ماجه في إقامة الصلاة (ج١/ ص٣٧٣، رقم ١١٧٩) باب ما جاء في القنوت في الوتر، والحاكم (ج١/ ص٣٠٦) والبيهقي في سننه (ج٣/ ص٤٢) من طريق حماد بن سلمة، عن هشام بن عمرو الفزاري، عن عبدالرحمن بن الحارث ابن هشام، عن علي بن أبي طالب أن النبي ﷺ كان يقول في وتره: «اللهم إني أعوذ برضاك من سخطك، وأعوذ بمعافاتك من عقوبتك، وأعوذ بك منك، لا أحصي ثناء عليك أنت كما أثنيت على نفسك» وقال الترمذي: هذا حديث حسن غريب من حديث على لا نعرفه إلا من هذا الوجه، من حديث حماد بن سلمة وصححه الحاكم ووافقه الذهبي، والحديث صححه أحمد محمد شاكر (برقم ٧٥١، ٩٥٧ من مسند أحمد بتحقيقه) وصححه الألباني في الإرواء وقال بعد أن ذكر تحسين الترمذي له: قلت: ورجاله ثقات رجال الصحيح غير الفزاري هذا، ولم يرو عنه غير حماد بن سلمة، ومع ذلك وثقه ابن معين وأبو حاتم، وأحمد، وذكره ابن حبان في الثقات.

يقول الباحث: وتوثيق هؤلاء مذكور في تهذيب الكمال (ج٢/ ص٧٨١) وتهذيب التهذيب (ج١١/ ص٥٤، ٥٥) و(ج٣/ ص١١) إلا أن الحافظ ابن حجر قال فيه في التقريب (ج٢/ ص٣٢٠): «مقبول» وقد عرف الحافظ اصطلاحه «مقبول»: من ليس له من الحديث إلا القليل، ولم يثبت فيه ما يترك حديثه من أجله، وإليه الإشارة بلفظ مقبول، حيث يتابع، وإلا فليّن الحديث (التقريب، ج١/ ص٥) وهشام بن عمر الفزاري من الطبقة الخامسة وأخرج له أبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه. وانظر الجرح والتعديل (ج٩/ ص٢٥١) وميزان الاعتدال (ج٤/ ص٣٠٤) وتاريخ ابن معين (ج٣/ ص٦١٩) ولعل تفرد هشام بن عمرو الفزاري بقوله: «في آخر الوتر» ولم يرو عنه غير حماد بن سلمة جعل شيخ الإسلام ابن تيمية يوجه النقد إلى إسناده وحيث لم يتابع، فأشار الحافظ ابن حجر أنه مقبول عند المتابعة، ولم يتابع، فمن هنا يقال: إن هذا السياق بهذا الإسناد لا يخلو من ضعف إلا أن الأئمة وثقوا الفزاري هذا مع تفرده بهذه الرواية فيحكم على الحديث بالصحة، ويقال: إن عائشة -رضي الله عنها- روت ما رأت، وسمعت من النبي ﷺ وعليّ=

يقول الباحث: لقد وهم شيخ الإسلام في تضعيفه رواية الترمذي مع أنها قوية وقد ثبت من وجوه كثيرة أن النبي ﷺ كان يقول هذا الدعاء في الوتر أثناء القنوت وكذلك في السجود، والروايتان صحيحتان، وقول ابن تيمية: «"لكن هذا فيه نظر"،» لعله بسبب تفرد هشام بن عمرو الفزاري بالزيادة مما دفعه إلى تضعيف الحديث، لكن العلماء وثقوا الفزاري هذا، فصح حديثه، وقد قال بذلك الذهبي وابن حجر والنووي وابن القيم وصديق حسن خان وغيرهم، فعلم صحة هذا الدعاء في الوتر.

المثال الخامس: ضعف شيخ الإسلام حديثا، نازعه فيه الحفاظ وبعض العلماء، ولعله وهم منه، وما مردّ ذلك إلا لأن ابن الجوزي قد أورده في الموضوعات، فتبعه شيخ الإسلام مضعفا له من غير أن يحكم عليه بالوضع، ونص الحديث كالآتي: «اللهم أحيني مسكينا، وأمتني مسكينا، واحشرني في زمرة المساكين» قال[1]: هذا الحديث قد رواه الترمذي، وقد ذكره أبو الفرج في الموضوعات، وسواء صح لفظه، أو لم يصح... ثم ذكر معنى الحديث.

وقال في موضع آخر[2]: هذا يروى لكنه ضعيف لا يثبت ومعناه: أحيني خاشعا متواضعا، لكن اللفظ لم يثبت». وذكره مرة وقال[3]: إن كان محفوظا[4].

=-رضي الله عنه- روى ما كان عنده من هدي النبي ﷺ وقد أورد كل من النووي في الأذكار (ص٥٤، ٨٣) وابن القيم في زاد المعاد (ج١/ ص٣٣٣، ٣٣٥، ٣٣٦) والنواب صديق حسن خان القنوجي ثم البوفالي في نزل الأبرار (ص٨٦، ١٣١) طبع دار المعرفة بيروت، هذا الدعاء عن عائشة -رضي الله عنها- في أذكار السجود، وحديث عليّ في أذكار الوتر، وجعله الشيخ الألباني في صحيح سنن النسائي.

(١) انظر مجموع الفتاوى (ج١٨/ ص٣٢٦).

(٢) المصدر السابق (ج١٨/ ص٣٨٢) وانظر أحاديث القصاص (رقم ٥٠) (ص٨٠).

(٣) راجع مجموع الفتاوى (ج١١/ ص١٣٠).

(٤) الحديث أخرجه عبد بن حميد في المنتخب من مسنده (رقم ١٠٠٠) والمزي في تحفة الأشراف برقم ٤١٤٩، وابن ماجه (ج٢/ ص١٣٨١، رقم ٤١٢٦) في كتاب الزهد، باب مجالسة الفقراء، والخطيب في تاريخ بغداد (ج٤/ ص١١) ومن طريقه ابن الجوزي في الموضوعات (ج٣/ ص١٤١) كله من طريق يزيد بن سنان، عن أبي=

=المبارك، عن عطاء بن أبي رباح، عن أبي سعيد الخدري، قال: أحبوا المساكين، فإني سمعت رسول الله ﷺ يقول في دعائه... ثم ذكر الحديث. وقال ابن الجوزي: لا يصح، وأعله بأبي المبارك قال فيه أبو حاتم الرازي: رجل مجهول، ويزيد بن سنان، قال ابن معين فيه: ليس بشيء، وقال ابن المديني: ضعيف الحديث، وقال النسائي: متروك الحديث، وتعقبه السيوطي في اللآلي (ج٢/ ص٣٢٤) والدرر المنتشرة (رقم ١٠٤) وكذا ابن عراق في تنزيه الشريعة (ج٢/ ص٣٠٤-٣٠٥) وسبقه إلى هذا التعقب الحافظ ابن حجر في التلخيص الحبير (ج٣/ ص١٠٩) والحديث أورده ابن طاهر المقدسي أبو الفضل ابن القيسراني (ت٥٠٧هـ) في تذكرة الموضوعات (ص٥٩) تحقيق عماد الدين أحمد حيدر، طبع مؤسسة الكتب الثقافية بيروت (١٤٠٦هـ) والذهبي في الميزان (ج٤/ ص٤٢٧) وابن كثير في البداية والنهاية (ج٦/ ٥٠) والسخاوي في المقاصد الحسنة (رقم ٨٤) وابن الديبع في التمييز (رقم ٢٠٩) والزرقاني في مختصر المقاصد (رقم ١٥٣، وقال: حسن) والعجلوني في كشف الخفاء (ج١/ ص١٨١) ومرعي الكرمي في الفوائد الموضوعة (رقم ٦٣) والسيوطي في الدرر المنتثرة (رقم ١٠٤) والعراقي في تخريج الإحياء (ج٤/ ص١٩٤) وقال السيوطي: ادعى ابن الجوزي وابن تيمية أنه موضوع، وليس كما قالا. قلت: شيخ الإسلام لم يحكم عليه بالوضع وقد وهم السيوطي في نسبة هذا القول إليه، وقد نبه عليه مرعي الكرمي في الفوائد، هذا، ويزيد بن سنان: تابعه خالد بن يزيد بن أبي مالك (عن أبيه) أخرجه ابن بشران في الأمالي (ق٧٢/ ٢) والحاكم (ج٤/ ص٣٢٢) والبيهقي (ج٧/ ص١٣) وعندهم زيادة «وإن أشقى الأشقياء من اجتمع عليه فقر الدنيا، وعذاب الآخرة» وقال الحاكم: صحيح الإسناد، وأقره الذهبي ثم السيوطي، وتعقبهم الألباني لأن يزيد بن أبي مالك: متفق على ضعفه، وساق الذهبي له أحاديث مما أنكرت عليه، هذا أحدها، وقال الحافظ في التقريب (ج١١/ ص٣٥٦): ضعيف مع كونه فقيها، وقد اتهمه ابن معين (انظر في ذلك الإرواء، ج٣/ ص٣٦١) هذا وقد ورد الحديث عن عدد من الصحابة وهم أنس، وعبادة، وابن عباس، وجزم العلائي بصحته، كما صححه الألباني انظر في ذلك السلسلة الصحيحة (ج١/ ص٣٠٨).

والخلاصة أن الحديث صحيح بمجموع طرقه، ومن أراد الاستزادة فليرجع إلى تحقيق الشيخ الألباني في كتابه المستضاء الإرواء (ج٣/ ص٣٦١، حديث رقم ٨٦١) ففيه الشفاء.

وأما حديث أبي سعيد الخدري فهو ضعيف من كلا الطريقين، والحكم عليه بالوضع إسراف وغلو، وأما شيخ الإسلام فلم يحشره في الموضوعات كما ادعى السيوطي، وهذا وهم منه، وقد أورده مرعي الكرمي في الفوائد الموضوعة (رقم ٦٣) وقال قال ابن الجوزي: موضوع، واعترض، وقال ابن تيمية: ضعيف، ووهم من ادعى عنه أنه قال: موضوع. وانظر تأويل مختلف الحديث لابن قتيبة محمد زهري النجار، نشر مكتبة الكليات الأزهرية سنة ١٣٨٦هـ وكذلك الترهيب والترغيب (ج٣/ ص٣٥) وقال ابن كثير في البداية والنهاية (ج٦/ ص٥٠) فأما الحديث الذي (رواه ابن ماجه، فإنه حديث ضعيف لا يثبت من جهة إسناده، لأن فيه يزيد بن سنان أبا فروة الرهاوي وهو ضعيف جدا، نص على ذلك البوصيري=

يقول الباحث: ضعف الإمام ابن تيمية الحديث بقوله: «لكن اللفظ لم يثبت» لكني مع التنقيب والتحقيق وجدتُ أن جلة من العلماء يقولون بحسن سنده وصحة متنه منهم الحاكم والذهبي والسيوطي والعلائي والألباني، وناهيك عن الحافظ الناقد ابن حجر، ومع هذا فإن كثيرا من العلماء والمحدثين حكموا عليه بالوضع كابن الجوزي وبالضعف كابن تيمية والمقدسي وابن كثير وابن الربيع والكرمي الحنبلي وابن عراق... الخ. والكلام سجال، ولكن عند التحقيق والتدقيق يثبت الحديث لكثرة طرقه ومتابعاته، ولو أن شيخ الإسلام تأنى في الحكم عليه ونظر في كثرة الطرق ومحضها لحكم بصحة الحديث أو على الأقل عدم ضعف إسناده، ولكن كما قلت لكل عالم زلة -غفر الله لنا وله-.

المثال السادس: ضعف شيخ الإسلام الحديث الذي جاء في تعيين نصاب الذهب من الزكاة قائلا: «الحديث الذي يروى في نصاب الذهب ضعيف»[1]. وقد وهم هنا، فلقد وردت في الباب عدة أحاديث يقوي بعضها بعضا حيث يرتقي الحديث إلى درجة الصحيح[2]، مما يتبين معه -بما لا يدع مجالا للشك-

---

=في مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه. انظر السنن لابن ماجه، طبع دار المعرفة، (ج٤/ ص٤٣٢-٤٣٣)).. والله أعلم. وقد رواه الترمذي من وجه آخر (ج٣/ ص٣٧١، رقم ٢٤٧١، كتاب الزهد عن رسول الله ﷺ، باب ما جاء أن فقراء المهاجرين يدخلون الجنة قبل أغنيائهم. قلت: وفي إسناده ضعف وفي متنه نكارة.. والله أعلم. اهـ

(١) انظر مجموع الفتاوى (ج٢/ ص١٢)

(٢) فيما يلي ذكر بعض الأحاديث:

١- حديث عمرو بن شعيب، عن أبيه عن جده مرفوعا: «ليس في أقل من عشرين مثقالا من الذهب، ولا في أقل من مائتي درهم صدقة» أخرجه الإمام حميد بن زنجويه (ت٢٥١هـ) في كتابه «الأموال» (ج٣/ ص٩٧٨ رقم ١٨٠٤) تحقيق د/ شاكر ذيب فياض، الطبعة الأولى، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية عام (١٤٠٦هـ) من طريق العرزمي، وأبو عبيد القاسم بن سلام الهروي (ت٢٢٤هـ) في كتابه الأموال (رقم ٥٤٣) تحقيق خليل الهراس طبع مكتبة الكليات الأزهرية عام ١٣٨٨هـ وابن أبي شيبة (ج٣/ ص١١٧) ومن طريقه الدارقطني في سننه (ج٢/ ص٩) من طريق ابن أبي ليلى، عن عبدالكريم كلاهما، عن عمرو ابن شعيب عن أبيه به. واكتفى ابن أبي شيبة بذكر الشطر الأول، وذكره الدارقطني في ضمن حديث طويل، ولفظ ابن زنجويه: «ليس فيما دون مائتي=

=درهم، ولا فيما دون عشرين مثقالا من الذهب شيء، وفي المائتين خمسة دراهم، وفي عشرين مثقالا ذهبا نصف مثقال» وإسناده ضعيف، والعرزمي هذا هو عبيدالله العرزمي ضعيف، وكذا متابعة ابن أبي ليلى، واسمه محمد بن عبدالرحمن، ضعيف، وكذا شيخه عبدالكريم وهو ابن المخارق ضعيف.

٢- وحديث عائشة وعمر «أن النبي ﷺ كان يأخذ من كل عشرين دينارا فصاعدا نصف دينار، ومن الأربعين دينارا دينارا». أخرجه ابن ماجه في كتاب الزكاة (٤/ ٤) باب زكاة الورق والذهب (ج٢/ ص٣٧٣، رقم ١٧٩١، المحققة) والدارقطني (ج٢/ ص٩٢) عن إبراهيم بن إسماعيل، عن عبدالله بن واقد، عن ابن عمر وعائشة مرفوعا، وفي سنده إبراهيم بن إسماعيل ابن مجمع وهو ضعيف كما في التقريب (ج١/ ص٣٢) وقال: وكان يقلب الأسانيد ويرفع المراسيل وكان أصم وانظر الكاشف (ج١/ ص٧٦) والميزان (ج١/ ص١٩) وبه أعله البوصيري في مصباح الزجاجة، راجع كلام الشارح السندي والمحقق (ص٣٧٣) المشار إلها. وأورده الشيخ الألباني في ضعيف سنن ابن ماجه (ص١٣٩) ونظر السلسلة الضعيفة (ج٩/ رقم ٤٣٨٣، والمشكاة بتحقيقه رقم ١٩١٤ (ج١/ ص٥٩٧) وضعيف الجامع الصغير (رقم ٤٩٠٩) (ص٧٠٨) وتخريج أحاديث مشكلة الفقر (ص١٠٣) للشيخ يوسف القرضاوي، تخريج وتحقيق الألباني، طبع المكتب الإسلامي، بيروت.

٣- وحديث محمد بن عبدالله بن جحش «عن رسول الله ﷺ أنه أمر معاذ ابن جبل -رضي الله عنه- حين بعثه إلى اليمن أن يأخذ من كل أربعين دينارا دينارا، ومن كل مائتي درهم خمسة دراهم، وليس فيما دون خمسة أوسق صدقة، ولا فيما خمس ذود صدقة، وليس في الخضراوات صدقة» أخرجه الدارقطني (ج٢/ ص٩٥، ٩٦) قال: حدثنا الحسن بن إسماعيل، ثنا عبدالله بن شبيب، حدثني عبدالجبار بن سعيد، حدثني حاتم بن إسماعيل، عن محمد بن أبي يحيى، عن أبي كثير مولى بني جحش، عن محمد بن عبدالله بن جحش به. وفي سنده عبدالله بن شبيب وهو واه، قال ابن حبان: يقلب الأخبار ويسرقها، لا يجوز الاحتجاج به لكثرة ما خالف أقرانه في الروايات عن الأثبات. انظر المجروحين (ج٢/ ص٤٧) وراجع اللسان (ج٣/ ٢٩٩) وراجع نصب الراية للزيلعي (ج٢/ ص٣٦٤) والإرواء (رقم ٨١٣).

٤- وعن محمد بن عبدالرحمن الأنصاري: «أن في كتاب رسول الله ﷺ وفي كتاب عمر -رضي الله عنه- في الصدقة أن الذهب لا يؤخذ منه شيء حتى يبلغ عشرين دينارا، فإذا بلغ عشرين دينارا ففيه نصف دينار، والورق لا يؤخذ منه شيء حتى يبلغ مائتي درهم، فإذا بلغ مائتي درهم ففيها خمسة دراهم» أخرجه أبو عبيد في الأموال (ص١١٠٦) عن يزيد بن حبيب بن أبي حبيب عن عمرو بن هرم، عن محمد بن عبدالرحمن الأنصاري، قال الألباني: هذا سند صحيح مرسل، فإن الأنصاري هذا تابعي ثقة، ولكنه في حكم المسند لأن الأنصاري أخذه عن كتاب النبي ﷺ وكتاب عمر -رضي الله عنه- ففي رواية لأبي عبيد (رقم ٩٣٤) بهذا السند عن الأنصاري: لما استخلف عمر بن عبدالعزيز أرسل إلى المدينة يلتمس كتاب رسول الله ﷺ في الصدقات، وكتاب عمر بن الخطاب، فوجد عند آل عمرو بن حزم كتاب رسول الله ﷺ إلى عمرو ابن حزم=

أن الإمام ابن تيمية أخطأ في تضعيفه إياه، وهذا من أعظم الدلائل على نقص البشر، فمهما بلغ الإنسان في العلم والمعرفة، فلا بد أن يذهل ويخطأ، كي يريه الله أنه ناقص محتاج إلى خالقه العليم القائل ﴿وفوق كل ذي علم عليم﴾.

القسم الثاني: وهمه في تصحيح أحاديث مع أنها ضعيفة:

المثال الأول: صحح شيخ الإسلام حديثا لصحة إسناده عنده، مع أن المحققين ضعفوا أحد رجال هذا السند مما ينزل درجة الحديث إلى مرتبة الضعيف فقال[1]: عن أنس بن مالك -رضي الله عنه- «أن غلاما يهوديا كان يخدم النبي ﷺ فمرض، فأتاه رسول الله ﷺ يعوده، فوجد أباه عند رأسه يقرأ التوراة، فقال له رسول الله ﷺ: يا يهودي، أنشدك بالله الذي أنزل

=في الصدقات، ووجد عن آل عمر كتاب عمر في الصدقات مثل كتاب رسول الله ﷺ، قال: فنسخنا له وقال: فحدثني عمرو بن هرم أنه طلب إلى محمد بن عبدالرحمن أن ينسخه ما في ذينك الكتابين، فنسخ له ما في هذا الكتاب من صدقة الإبل، والبقرة، والغنم، والذهب والورق، والتمر أو الثمر، والحب والزبيب: أن الإبل.... الحديث بطوله. قال: فالحديث صحيح من هذا الوجه لأن التابعي نقله عن كتاب النبي ﷺ إلى عمرو بن حزم المحفوظ عند آل عمرو، فهي وجادة من أقوى الوجادات، وهي حجة.. انظر الإرواء للألباني (رقم ٨١٣)

٥- وله شاهد من حديث علي مرفوعا: «ليس عليك شيء -يعني في الذهب- حتى يكون لك عشرون دينارا، فإذا كان لك عشرون دينارا، وحال عليه الحول ففيها نصف دينار» أخرجه البيهقي (ج٤/ ص١٣٨) وأبو داود في كتاب الزكاة باب ٤٠ (ج٢/ ص٢٣٠). من طريق أبي إسحاق، عن عاصم بن ضمرة، والحارث الأعور عنه. وله شاهد من حديث عليّ موقوفا عليه: «ليس في أقل من عشرين دينارا شيء، وفي عشرين دينارا ونصف، في أربعين دينارا دينار، فمازاد فبالحساب» أخرجه ابن أبي شيبة (ج٣/ ص١١٩) من طريق سفيان وأبو عبيدة في الأموال (رقم ١١٠٧) عن أبي إسحاق السبيعي، عن عاصم بن ضمرة، عن عليّ وقال الألباني: سنده جيد موقوف، وزاد أبو داود: قال: فلا أدري أعليّ يقول: فبحساب ذلك، أو رفعه إلى النبي ﷺ. وقال ابن حزم: هو عن الحارث، عن عليّ مرفوع، وعن عاصم بن ضمرة، عن عليّ موقوف، كذا رواه شعبة، وسفيان ومعمر، عن أبي إسحاق عن عاصم موقوفا، وقال: وكذا كل ثقة رواه عن عاصم.

وقال ابن حجر: قلت: قد رواه الترمذي من حديث أبي عوانة، عن أبي إسحاق، عن عاصم، عن عليّ مرفوعا (التلخيص الحبير) وانظر نصب الراية للزيلعي (ج٢/ ص٣٦٥، ٣٦٧، ٣٦٩) والإرواء (رقم الحديث ٨١٣).

(١) انظر الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح (ج٣/ ص٢٨٧)

التوراة على موسى، هل تجد في التوراة (نعتي) صفتي ومعرجي؟ قال: لا. قال الفتي: بلى، والله يا رسول الله! إنا نجد في التوراة نعتك، وأنك رسول الله. فقال النبي ﷺ أقيموا هذا من عند رأسه، ولوا أخاكم» رواه البيهقي بإسناد صحيح[1]. فالإمام ابن تيمية صحح سند الحديث بناء على رواية البيهقي له وذهل الشيخ ابن تيمية عن وجود راوٍ سيىء الحفظ منكر الحديث في سند الحديث مما يضعف الحديث به، وهذه أحد هفوات شيخ الإسلام في التصحيح.

المثال الثاني: وهم شيخ الإسلام في تحسينه حديث[2]: «أفضل الإيمان أن

---

(١) الحديث أخرجه البيهقي في دلائل النبوة (ج٦/ ص٢٧٢) تحقيق عبدالمعطي قلعجي، طبع دار الكتب العلمية، بيروت (١٤٠٥هـ) عن الحاكم، ثنا أبو العباس محمد بن يعقوب حدثنا حماد بن سلمة، حدثنا ثابت، عن أنس به مرفوعا. وعنه أورده ابن كثير في البداية والنهاية (ج٦/ ص١٧٦) وفي سنده مؤمل بن إسماعيل ثقة، كثير الغلط،، وعلى هذا يدور كلام أهل العلم فيه، وقد قال البخاري عنه: منكر الحديث (انظر التهذيب، ج١٠/ ص٣٨٠-٣٨١) وقال ابن حجر: صدوق سيىء الحفظ (انظر التقريب، ج٢/ ص٢٩٠). وهذا إسناد محتمل التحسين فقط، إلا أن محمد بن نصر المروزي قال: المؤمل بن إسماعيل إذا تفرد بحديث وجب أن يتوقف ويثبت فيه لأنه كان سيىء الحفظ كثير الغلط. وقال فيه أبو يوسف يعقوب ابن سفيان الفسوي (ت٢٧٧هـ) في المعرفة والتاريخ (ج٣/ ص٥٢) تحقيق د/ أكرم ضياء العمري، مطبعة الإرشاد ببغداد: «شيخ سني، سمعت سليمان بن حرب يحسن الثناء عليه، يقول: كان مشيختنا يعرفون له ويوصون به، إلا أن حديثه لا يشبه حديث أصحابه، حتى ربما قال: كان يسمعه أن يحدث، وقد يجب على أهل العلم أن يقفوا عن حديثه، ويتخففوا من الرواية عنه، فإنه منكر -يروي المناكير عن ثقات شيوخنا- وهذا أشد، فلو كانت هذه المناكير عن ضعاف لكنا نجعل له عذرا».

(٢) الحديث أخرجه الطبراني في الكبير والأوسط كما في المجمع للهيثمي (ج١/ ص٦٠) ومنه أبو نعيم الأصبهاني في الحلية (ج٦/ ص١٢٤) قال الطبراني: حدثنا يحيى بن عثمان بن صالح، ثنا نعيم بن حماد ثنا عثمان بن كثير بن دينار، عن محمد بن مهاجر، عن عروة بن رُوَيم، عن عبدالرحمن بن غنم، عن عبادة بن الصامت قال: قال رسول الله ﷺ: «إن أفضل الإيمان أن تعلم أن الله معك حيث كنت». وأخرجه البيهقي في الأسماء والصفات (رقم٤٣٠) من طريق نعيم به. وقال أبو نعيم: غريب من حديث عروة، لم نكتبه إلا من حديث محمد بن مهاجر. وقال الهيثمي: رواه الطبراني في الأوسط والكبير، وقال: تفرد به عثمان ابن كثير، قلت: ولم أر من ذكره بثقة ولا جرح، (مجمع الزوائد، ج١/ ص٦٠) وعزاه السيوطي للبيهقي، وابن مردويه، في الدر المنثور، تفسير سورة الحديد، (ج٨/ ص٤٩) والحديث أورده الشيخ الألباني في ضعيف الجامع الصغير=

تعلم أن الله معك حيثما كنت» مع أنه على التحقيق ضعيف لجهالة بعض رجال سنده، ونص كلامه: في العقيدة الواسطية: وقوله: «أفضل الإيمان أن تعلم أن الله معك حيثما كنت» حديث حسن[1].

فلعل شيخ الإسلام حسّن المعنى العام للحديث أي أنه حديث حسن المعنى، أما لو أراد حسن إسناده فهذا بعيد المنال.. والله أعلم.

المثال الثالث: وهم شيخ الإسلام في تحسين حديث الرقية الذي رواه أبو داود في السنن فقال: «وقوله ﷺ في رقية المريض[2]: «ربنا الله الذي في السماء تقدس اسمك، أمرك في السماء والأرض، كما رحمتك في السماء، اجعل رحمتك في الأرض، اغفر لنا حوبنا وخطايانا، أنت رب الطيبين، أنزل رحمة من رحمتك، وشفاء من شفائك على هذا الوجع، فيبرأ» قال: حديث حسن، رواه أبو داود وغيره»[3].

=(رقم١٠٠٢، ص١٤٢) وانظر السلسلة الضعيفة (ج٦/رقم ٢٥٨٩) وقال فيها: ضعيف وأسهب القول هناك فليراجع.

(١) انظر مجموع الفتاوى (ج٣/ص١٤٠) أو الرسائل الكبرى (ج١/ص٣٩٩) وانظر شرح العقيدة الواسطية (ص١٢٠) تأليف العلامة محمد خليل الهراس، راجعه العلامة محمد عبدالرزاق عفيفي، صححه وعلق عليه الشيخ إسماعيل الأنصاري، توزيع الرئاسة العامة للبحوث العلمية والدعوة والإرشاد.

(٢) انظر مجموع الفتاوى (ج٣/ص١٣٩) وشرح العقيدة الواسطية (ص١١٧).

(٣) الحديث أخرجه أبو داود في كتاب الطب (ج٤/ص٢١٨، رقم ٣٨٩٢) باب: كيف الرقي؟ والنسائي في عمل اليوم والليلة (رقم ١٠٣٨، ص٥٦٦) وابن عدي الكامل (ج٣/ص١٠٥٤) وابن حبان في المجروحين (ج١/ص٣٠٨) والحاكم في المستدرك (ج١/ص٣٤٤، ج٤/ص٢١٨) من طريق الليث بن سعيد، عن زيادة بن محمد الأنصاري، عن محمد بن كعب القرظي، عن فضالة بن عبيد، عن أبي الدرداء، قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: من اشتكى منكم شيئا أو اشتكاه أخ له، فليقل: ربنا الله الذي في السماء... الخ، وسكت عنه أبو داود، ولعل سكوته هو الذي جعل شيخ الإسلام يحسنه، إلا أن الإسناد فيه زيادة بن محمد الأنصاري، قال البخاري: زيادة بن محمد، عن محمد بن كعب القرظي، روى عنه الليث: منكر الحديث، وكذا قال أبو حاتم، والنسائي: منكر الحديث... (انظر الكامل، ج٣/ص١٠٥٤، ولسان الميزان، ج٢/ص٤٩٦، والتهذيب، ج١/ص٣٠٨) وقال ابن حجر في التقريب: منكر الحديث (ج١/ص٢٧١) وقال ابن عدي: وزيادة لا أعرف له إلا مقدار حديثين أو ثلاثة روى عنه الليث، وابن لهيعة، مقدار ما له لا يتابع عليه. وقال ابن حبان: منكر الحديث جدا، يروي=

ولعل تحسين الإمام ابن تيمية للحديث كان بناء على سكوت أبي داود على هذا الحديث فلم ينقده، وظنه شيخ الإسلام حسنا عنده، حيث لو كان ضعيفا لنقده الإمام الحافظ أبو داود، ولكن الحق خلاف ذلك. ولعل شيخ الإسلام اطمئن إلى ما كتبه أبو داود في رسالته لأهل مكة حيث قال: «ما كان من حديث فيه وهن شديد فقد بيّنته، وما لم أذكر فيه شيئا فهو صالح،

=المناكير عن المشاهير، فاستحق الترك. ومع هذا فإن الحديث صححه الحاكم، وقال في زيادة: هو شيخ من أهل مصر، قليل الحديث، وتعقبه الذهبي بقوله: قال البخاري وغيره: هو منكر الحديث، وأشار إلى حديثه في ترجمته في الميزان فقال: وقد انفرد بحديث الرقية: ربنا الله الذي في السماء... بالإسناد (ج٢/ ص٩٨).

والحديث قال فيه الألباني: ضعيف جدا (انظر ضعيف الجامع الصغير برقم ٥٤٢٢، ص٧٨٢) ومشكاة المصابيح (رقم ١٥٥٥) عن أبي الدرداء وقال فيه: وفيه زيادة بن محمد، وقد ضعفه البخاري جدا، بقوله: منكر الحديث، وقد تفرد بهذا الحديث كما قال الذهبي، ومن هذا الوجه رواه الحاكم (ج١/ ص٣٤٤) وقد أورده الألباني في ضعيف سنن أبي داوود (برقم ٨٣٩، ص٣٨٥). وله طريق أخرى: اخرجها النسائي في عمل اليوم والليلة (رقم ١٠٣٧) عن يونس بن عبدالأعلى، عن ابن وهب، عن الليث وذكر آخر قبله (كلاهما) عن زيادة عن محمد بن كعب القرظي، عن أبي الدرداء نحوه، ولم يذكر فضالة بن عبيد.

ملحوظة: ورد في أبي داوود والنسائي «زياد» بدل «زيادة» والحديث أورده ابن طاهر المقدسي في تذكرة الموضوعات (رقم١١٣) وأعله بزيادة بن محمد.

وله طريق آخر: اخرجه أحمد (ج٦/ ص٢٠، ٢١) قال: ثنا أبو اليمان: ثنا أبو بكر يعني ابن أبي مريم، عن الأشياخ، عن فضالة ابن عبيد الأنصار، قال: علمني رسول الله ﷺ رقية، وأمرني أن أرقي بها من بدا لي، قال لي: قل: ربنا الله الذي في السماء تقدس اسمه... وذكر الحديث مثله، وزاد: وقل ذلك ثلاثا، ثم تعوذ بالمعوذتين ثلاث مرار. وهذا الحديث ضعيف، وفي سنده أبو بكر ابن عبدالله بن أبي مريم الغساني الشامي الحمصي، وقد يُنسب إلى جده، قال الحافظ ابن حجر: ضعيف، وكان قد سرق بيته، فاختلط (انظر التقريب، ج٢/ ص٣٩٨) والميزان (ج٧/ ص٤٥٤) وقال الذهبي: وضعفه أحمد وغيره لكثرة ما يغلط، وكان أحد أوعية العلم. وقال ابن حبان: رديء الحفظ، لا يحتج به إذا انفرد (التهذيب، ج١٢/ ص٢٨، رقم ١٣٩) وقال ابن عدي في الكامل (ج٢/ ص٤٧٣) الغالب على حديثه الغرائب، وقل ما يوافقه عليه الثقات، وأحاديثه صالحة، وهو ممن لا يحتج به.

قلت: وفيه أشياخه وهم مبهمون، وقد اخرج لأبي بكر الغساني أبو داود والترمذي وابن ماجه وهو من الطبقة السابعة، وقيل اسمه بكير أو عبدالسلام. انظر سير أعلام النبلاء (ج٧/ ص٦٤) مع الحاشية والوافي بالوفيات (ج١٠/ ص٢٣٠).

وبعضها أصح من بعض»[1].

وقال الذهبي معلقا على قوله: قلت: فقد وفى -رحمه الله- بذلك بحسب اجتهاده، وبين ما ضعفه شديد، ووهنه غير محتمل، وكاسر عن ما ضعفه خفيف محتمل فلا يلزم من سكوته -والحالة هذه- عن الحديث أن يكون حسنا عنده، ولا سيما إذا حكمنا على حد الحسن باصطلاحنا المولد المحدث، الذي هو في عرف السلف يعود إلى قسم من أقسام الصحيح، الذي يجب العمل عند جمهور العلماء أو الذي يرغب عنه أبو عبدالله البخاري، ويمشيه مسلم، وبالعكس فهو داخل في أداني مراتب الصحة، فإنه لو انحط عن ذلك لخرج عن الاحتجاج، ولبقي متجاذبا بين الضعف والحسن، فكتاب أبي داود أعلى ما فيه من الثابت ما أخرجه الشيخان، وذلك نحو من شطر الكتاب، ثم يليه ما أخرجه أحد الشيخين، ورغب عنه الآخر، ثم يليه ما رغبا عنه، وكان إسناده جيدا، سالما من علة وشذوذ، ثم يليه ما كان إسناده صالحا، وقبله العلماء لمجيئه من وجهين لينين فصاعدا يعضد كل إسناد منهما الآخر، ثم يليه ما ضعف إسناده لنقص حفظ راويه، فمثل هذا يمشيه أبو داود ويسكت عنه غالبا، ثم يليه ما كان بين الضعف من جهة راويه، فهذا لا يسكت عنه بل يوهنه غالبا، وقد يسكت عنه بحسب شهرته ونكارته.. والله أعلم»[2]. اهـ.

وقال الحافظ ابن حجر: «وفي قول أبي داوود: (فإن كان فيه وهنٌ شديد بينته) ما يفهم أن الذي يكون فيه وهن غير شديد أنه لا يبينه، قال: ومن هنا يتبين أن جميع ما سكت عليه أبو داود لا يكون من قبيل الحسن الاصطلاحي، بل هو أقسام: منه ما هو في الصحيحين أو على شرط الصحة، ومنه ما هو من قبيل الحسن لذاته، ومنه ما هو من قبيل الحسن إذا اعتضد، وهذان القسمان كثير في كتابه جدا.

---

(١) انظر رسالة أبي داود إلى أهل مكة (ص٢٧) طبع دار الباز بمكة المكرمة مصورة عن طبعة البابي الحلبي المصرية.

(٢) انظر سير أعلام النبلاء للذهبي (ج١٣/ ص٢١٤، ٢١٥)

ومنه ما هو ضعيف لكنه من رواية من لم يجمع على تركه غالبا، وكل هذه الأقسام عنده تصلح للاحتجاج بها... وتكلم على طريقه من يحتج بكل ما سكت عليه أبو داود، وذكر أنواع الرواة ومروياتهم الموجودة في أبي داود، وقد سكت عليها أبو داود وقال: والصواب عدم الاعتماد على مجرد سكوته»[1].

المثال الرابع: وهم شيخ الإسلام في تحسينه حديث الرؤيا، فقال: وروى في ذلك حديث مرفوع رواه الدارقطني في الرؤية[2]، حدثنا أبو عبيد القاسم ابن إسماعيل الضبي، حدثنا محمد بن محمد بن مرزوق البصري، حدثنا هانئ ابن يحيى، حدثنا صالح المريّ، عن عباد المنقري، عن ميمون بن سياه، عن أنس بن مالك أن النبي ﷺ أقرأه هذه الآية **﴿وجوه يومئذ ناضرة . إلى ربها ناظرة﴾ (القيامة: ٢٢-٢٣)** قال: «والله ما نسخها منذ أنزلها، يزورون ربهم تبارك وتعالى، فيطعمون، ويسقون ويطيبون ويحملون، ويرفع الحجاب بينه وبينهم فينظرون إليه، وينظر إليهم عز وجل، وذلك قوله **﴿ولهم رزقهم فيها بكرة وعشيا﴾** (مريم: ٦٢).

قد ذكر أبو الفرج ابن الجوزي هذا الحديث في الموضوعات، وقال: هذا لا يصح، فيه ميمون بن سياه، قال ابن حبان: ينفرد بالمناكير عن المشاهير، لا

---

(١) انظر النكت على ابن الصلاح لابن حجر (ج١/ ص٤٣٥-٤٤٤) باختصار.

(٢) ذكر بروكلمان في تاريخ الأدب العربي (ج٣/ ص٢١١) أن للدارقطني كتابا جمع فيه ما ورد من النصوص الواردة في كتاب الله والأحاديث المتعلقة برؤية الباري، ومنه نسخة خطية في الإسكوريال. والحديث أخرجه ابن الجوزي في الموضوعات (ج٣/ ص٢٦٠) وأقره السيوطي في اللآلئ (ج٢/ ص٤٦١) وأورده ابن عراق في تنزيه الشريعة، وذكر تعقب شيخ الإسلام عليه (ج٢/ ص٣٨٤-٣٨٥) لكن شيخ الإسلام لم يتكلم عن صالح المري شيئا، والضعف لهذا السند يأتي عن طريقه، وهو ضعيف، ضعفه غير واحد (انظر أقوال العلماء فيه في الميزان للذهبي، ج٢/ ص٢٨٩) وهو صالح بن بشير بن وادع بن أبي الأقعس، أبو بشر البصري، القاضي، المعروف بالمريّ الواعظ الزاهد، توفي في سنة ١٧٢هـ أو ١٧٤هـ وقيل ١٧٦هـ، وهو من الطبقة السابعة، أخرج له أبو داود والترمذي، وقال الحافظ ضعيف، انظر التقريب(ج١/ ص٣٥٨) ولسان الميزان (ج٧/ ص٢٤٤) وخلاصة تهذيب الكمال (ج١/ ص٤٥٨) والتاريخ الكبير (ج٤/ ص٢٧٣) التاريخ الصغير (ج٢/ ص٢١٢).

يحتج به إذا انفرد، وفيه صالح المريّ، قال النسائي: متروك الحديث.

قلت -القائل شيخ الإسلام-: أما ميمون بن سياه، فقد أخرج له البخاري، والنسائي، وقال فيه أبو حاتم الرازي: ثقة، وحسبك بهذه الأمور الثلاثة، وعن ابن معين قال فيه: ضعيف، لكن هذا الكلام يقوله ابن معين في غير واحد من الثقات، وأما كلام ابن حبان، ففيه ابتداع في الجرح»[1]. اهـ.

المطلب الثالث: أوهامه في عزو الأحاديث لمصادرها

لقد رأيت من خلال قراءتي وتفحصي لكلام شيخ الإسلام في كتبه أنه كثير الاستدلال بالسنة النبوية، كيف لا وهو من أهل الحديث والأثر؟ لهذا فهو يعزو الحديث بعد إيراده إلى مخرّجه، ولأن شيخ الإسلام يعتمد على ذاكرته القوية وحفظه الغزير فلا بد إذاً من أن تقع له أوهام وأخطاء أثناء عزو الحديث لمخرّجه، وذلك أن المحدث أو الحافظ مهما بلغ شأوه وعلا شأنه فلا بد أن يسهو ويغفل، وذلك لأن البشر عرضة للخطأ والنسيان، وما سُمّي الإنسان إنساناً إلا لأنه كثير النسيان.. والله أعلم.

لهذا فقد قسمت ما وجدته من أوهام في عزو الإمام ابن تيمية الحديث لمخرّجه، إلى ستة أقسام، أدلل على كل قسم بمثال أو اثنين، وحاولت ألا أكثر خشية الملل وورود الكلل، والله المسؤول أن يحمينا من الوقوع في الخطل، وها أنذا أشرع فأقول:

الضرب الأول: عزوه الحديث للصحيحين أو لأحدهما وليس فيهما:

المثال الأول: قال شيخ الإسلام في الاستقامة[2]: (وقد ثبت في الصحيح عن النبي ﷺ أنه قال: «كمُل من الرجال كثير، ولم يكمل من النساء إلا أربعة... الخ»[3]) فالحديث لم يرد بهذا اللفظ في أي من الصحيحين، وفيه لفظ

---

(١) انظر مجموع الفتاوى (ج٦/ ص٤٢٥-٤٢٦).

(٢) انظر الاستقامة (ج٢/ ص١٥٦) تحقيق د. محمد رشاد سالم.

(٣) الحديث المشهور في هذا الباب هو حديث أبي موسى الأشعري: «كمل من الرجال كثير، ولم يكمل من النساء إلا آسية امرأة فرعون، ومريم بنت عمران، وإن=

«أربعـة» بل ورد في البخـاري ومسلم والسنن بلفظ آخـر مخـالف لما ساقـه ابن تيمية -رحمه الله تعالى- في الاستقامة.

المثال الثاني: قال في منهاج السنة[1]: (وفي الصحيحين عن النبي ﷺ أنه قـال: «إنا معـاشـر الأنبيـاء ديننا واحـد»[2]). والحـديث بهـذا اللفظ لم يرد في الصحيحـين، ولكن ورد قريبا من معناه، والظاهر أن الإمام ابن تيمـية قد وهم فروى ما أخرجه أبو داود في سننه أو الإمام أحمد في مسنده.

المثـال الثـالث: وقـال في منهـاج السنة، وهو يسـوق حـديث الحـوض[3]: (وقال ﷺ: «إن حوضي لأبعـد ما بين أيلة إلى عدن، وإن أول الناس ورودا فقراء المهاجرين الشعث رؤوسا، الدنس ثيابا، الذين لا ينكحون المتنعمات، ولا

=فضل عائشة على النساء كفضل الثريد على سائر الطعام» أخرجه أحمد في المسند (الحلبي، ج٤/ص٣٩٤، ٤٠٩) والبـخاري في كـتاب الأنبيـاء باب قوله تـعالى ﴿إذ قالـت الملائكة يا مريم﴾ (ج٤/ص١٦٤، رقم ٣٤٣٣) وفي كـتاب فـضل الصحـابة، باب فـضل عـائشـة (ج٥/ص٢٩، رقم ٣٧٦٩) وفي كـتـاب الأطعـمـة، باب فـضل الثريد (ج٧/ص٧٥، رقم ٥٤١٨) ومسلم في كـتاب فضائل الصحـابة، باب فضائل خديجة أم المؤمنين (ج٤/ص١٨٨٦-١٨٨٧) والترمذي في الأطعمة، باب فضل الثريد على الطعام (ج٢/ص١٠٩١، رقم ٣٢٨٠) وقال ابن كثير في البداية والنهاية (ج٣/ص١٢٩) ورواه ابن مـردويه في تفـسيره ولـفظه: «كـمل من الرجـال كثـير، ولم يكمل من النساء إلا ثلاث: مريم بنت عمران، وآسية امرأة فرعون، وخديجة بنت خويلد، وفضل عائشة على النساء كفـضل الثريد على الطعام» قال ابن كثير: وهذا إسناد صحيح. انظر مجمع الزوائد (ج٩/ص٢١٨).

والخـلاصـة: أنه لم يرد في أحـد الصـحـيحـين لفظ الأربعـة، وإنما ورد ذكـر خديجـة في تفسـير ابن مردويه، فـالحديث صـحيح وله شـواهد، إلا أن العزو إلى الصحيح إن أريد أحد الصحيحين ففيه وهم.. والله أعلم.

(١) انظر منهاج السنة (الطبعة المحققة) (ج٥/ص٢٦٦)

(٢) روى البخاري في صحيحه (ج٤/ص١٧٦) كـتاب الأنبياء، باب: واذكر في الكتاب مريم، عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: أنا أولى الناس بعيسي ابن مريم في الدنيـا والآخرة، والأنبـياء أخوة لعـلات، أمهـاتهم شتى، ودينـهم واحد» ورواه مسلم عن أبي هريـرة بألفاظ مقـاربة من ثلاثة طرق في صحيـحه (ج٤/ص١٨٣٧) كتـاب الفضـائل، باب فضـائل عيـسى ابن مريم) والحـديث ورد في سنن أبي داود (ج٤/ص٣٠٢) كـتاب السنة، باب في التـمييـز بين الأنبيـاء، والمسند (ط/ الحلبي) (ج٢/س٣١٩، ٤٠٦، ٤٦٣، ٤٨٢، ٥٤١) وترتيب مسند الطيالسي (ج٢/ص٨٤)

(٣) انظر منهاج السنة النبوية (ط/المحققة) (ج٤/ص٢٤٠)

تفتّح لهم أبواب السُّدد، يموت أحدهم، وحاجته في صدره لا يجد لها قضاءً» رواه مسلم وغيره[1]). إن هذا اللفظ لم يخرّجه مسلم في صحيحه، بل ألفاظ الحديث الذي أخرجه مسلم مخالفة للفظ هذا الحديث ولا تتفق معه إلا في كلمات قليلة، ولكن رواه الترمذي وغيره، فلقد وهم شيخ الإسلام حينما نسبه لمسلم، وأصاب لما قال: «وغيره» فهو في الترمذي. وأورد حديثا في منهاج السنة عزاه لمسلم كذلك، لكنه عند التحقيق ثبت أنه في مسند الإمام أحمد[2].

الضرب الثاني: عزوه الحديث للصحيحين وهو من أفراد البخاري:

قال شيخ الإسلام في منهاج السنة وهو يتكلم عن بيعة الصحابة لأبي بكر الصديق -رضي الله عنه-[3]: (وفي الصحيحين أيضا عنه -أي عمر بن الخطاب رضي الله عنه- أنه قال يوم السقيفة بمحضر من المهاجرين والأنصار: أنت خيرنا وسيدنا وأحبنا إلى رسول الله ﷺ ولم ينكر ذلك أحد..)[4].

---

(١) انظر سنن الترمذي (ج٤/ص٤٧-٤٨) (رقم ٢٤٤٢) كتاب صفة القيامة، باب ما جاء في صفة أواني الحوض، عن ثوبان -رضي الله عنه- قال الترمذي: هذا حديث غريب من هذا الوجه، وقد روى هذا الحديث عن معدان بن أبي طلحة عن ثوبان عن النبي ﷺ» اهـ. وأما حديث مسلم فهو في كتاب الفضائل، باب إثبات حوض نبينا ﷺ (ج٤/ص١٧٠٠-١٨٠٠) عن ثوبان ولكن ألفاظه مخالفة لما أورده شيخ الإسلام -وهذا وهم منه- وصححه الشيخ الألباني في صحيح سنن ابن ماجه برقم ٣٤٧٢، وهو في سنن ابن ماجه في كتاب الزهد، ٣٦-باب ذكر الحوض، حديث رقم ٤٣٠٣/٢ (ج٤/ص٥١٩) (الطبعة المحققة) والسلسلة الصحيحة (ج٣/رقم ١٠٨٢) وكذلك في المشكاة (رقم ٥٥٦٨) والسنة لابن أبي عاصم (رقم ٧٠٧، ٧٠٨) وقال: صحيح المرفوع منه، أما الموقوف منه فهو ضعيف، وقد أورد الشيخ المحدث الألباني الموقوف في ضعيف سنن ابن ماجه (برقم ٩٣٧، ص٣٥١) باب ذكر الحوض، وكذلك في ضعيف سنن الترمذي (رقم ٤٣٢، ص٢٧٦-٢٧٧).

(٢) انظر منهاج السنة (ج٤/ص٤١٦) والحديث في مسند الإمام أحمد (ط. الحلبي) (ج٣/ص٥) ونصه: «يا ويح ابن سمية، تقتله الفئة الباغية».

(٣) انظر منهاج السننة (ج١/ص٥١٨) (ط. جامعة الإمام).

(٤) الحديث أخرجه البخاري في كتاب فضائل أصحاب النبي ﷺ باب مناقب أبي بكر الصديق، (ج٥/ص٧، رقم ٣٦٦٨) وفي كتاب الحدود، باب رجم الحبلى في الزنا إذا أحصنت (ج٨/ص١٦٨-١٧١، رقم ٦٨٣٠، الفتح) وكتاب المظالم، باب ما جاء في السقائف (رقم ٢٤٦٢).=

وبعد التحقيق والرجوع إلى الأمّهات تبيّن أن شيخ الإسلام وهم في نسبة هذا الحديث للصحيحين فهو من أفراد البخاري كما نص على ذلك ابن حجر في الفتح. ونفس هذا الوهم وقع فيه الإمام ابن تيمية في عدة أحاديث أوردها في منهاج السنة[1]، ويكفينا مثال واحد تم شرحه، وفي ذلك غنية عن الإطالة.

الضرب الثالث: عزوه الحديث للصحيحين وهو من أفراد مسلم:

قال الإمام ابن تيمية وهو يؤصل مبادئ الخلافة والسمع الطاعة عند أهل السنة والجماعة[2]: (وكذلك النبي ﷺ في الأحاديث الثابتة عنه المستفيضة لم يوقّت ولاة الأمور في عدد معين، ففي الصحيحين عن أبي ذر -رضي الله عنه- قال: إن خليلي أوصاني أن أسمع وأطيع وإن كان عبدا حبشيا مجدع الأطراف)[3]. فهذا الحديث عزاه ابن تيمية للصحيحين مع أنه في الواقع لم

= وأخرجه الإمام أحمد في المسند (ط/المعارف) (ج1/ ص323-327) وقد تبين أن ابن تيمية كان واهما في نصه على أن هذه الألفاظ وغيرها من حديث السقيفة في الصحيحين، حيث لم نجد من حديث السقيفة في صحيح مسلم إلا قطعة صغيرة من خطبة عمر، ولقد ذكر الشيخ أحمد محمد شاكر في تعليقه على نسبة صاحب كتاب «شرح العقيدة الطحاوية» حديث السقيفة إلى الصحيحين (ص408) ما يلي: وقد أوهم الشارح أيضا في نسبته للصحيحين فإنه من أفراد البخاري كما نص عليه الحافظ في الفتح (ج7/ ص123)»

(1) انظر عزوه حديث خطاب أبي سفيان للمسلمين في غزوة أحد، وقول النبي ﷺ: «لا تجيبوه» إلى الصحيحين مع أنه في صحيح البخاري فقط (ج4/ ص65-66) في كتاب الجهاد والسير، باب ما يكره من التنازع والاختلاف في الحرب (وج5/ ص94) كتاب المغازي، باب غزوة أحد، والحديث ليس في صحيح مسلم، وانظر جامع الأصول لابن الأثير (ج9/ ص176-178). وراجع منهاج السنة (ج1/ ص523). وكذلك عزا حديثا إلى الصحيحين في (ج2/ ص290) مع أنه من أفراد البخاري، وانظر كذلك (ج5/ ص59-60) حديث مقتل عمر بن الخطاب، وتولية عبدالرحمن بن عوف، عثمان الخلافة، فقد عزا الحديث إلى الصحيحين مع أنه في البخاري فقط.. والله أعلم.

(2) انظر منهاج السنة (ج3/ ص381) ط/ المحققة.

(3) الحديث عن أبي ذر -رضي الله عنه- أخرجه مسلم في كتاب المساجد، ومواضع الصلاة، باب كراهية تأخير الصلاة عن وقتها المختار (ج1/ ص448، رقم 1163) وفي كتاب الإمارة، باب وجوب طاعة الأمراء (ج3/ ص1467) مع اختلاف في اللفظ. وابن ماجه في كتاب الجهاد، باب في طاعة الإمام (ج2/ ص955)=

يخرّجه البخاري وهو مما تفرد به مسلم عن البخاري، فظهر وهم شيخ الإسلام هنا. وكذلك وهم شيخ الإسلام في عزوه حديث جابر بن سمرة -رضي الله عنه- للصحيحين مع أنه ممّا انفرد به مسلم عن البخاري.[1]

الضرب الرابع: وهمه في العزو إلى غير الصحيحين:

المثال الأول: قال الإمام وهو يتكلم عن فضائل عمر بن الخطاب -رضي الله عنه-[2]: (وروى عن ابن بطة من حديث عقبة بن مالك الخطي، قال: قال رسول الله ﷺ: «لو كان غيري نبي لكان عمر بن الخطاب» وفي لفظ: «لولم أبعث فيكم لبُعث فيكم عمر» وهذا اللفظ في الترمذي[3]).

وقد وهم الإمام ابن تيمية هنا في عزوه لفظ الحديث الأخير لأبي عيسى الترمذي، فهذا حديث موضوع، ولم يخرجه الترمذي البتة.

وكذلك وهم شيخ الإسلام في عزوه حديث الأطيط في درء تعارض

=رقم ٢٨٦٢) والمسند لأحمد (ط/الحلبي) (ج٥/ص١٦١، ١٧١) وأبو داود في كتاب الصلاة باب إذا أخر الإمام الصلاة عن الوقت، حديث رقم ٤٣١، والترمذي في كتاب الصلاة، باب ما جاء في تعجيل الصلاة إذا أخرها الإمام، الحديث (١٧٦) وتحفة الأشراف للمزي (رقم ١١٩٥٠).

(١) انظر منهاج السنة (ج٣/ص٣٨٢، ٣٨٣، ٣٨٤) وحديث جابر هو: قال رسول الله ﷺ: «لا يزال أمر الناس ماضيا ما وليهم اثنا عشر أميرا كلهم من قريش» عزاه ابن تيمية للصحيحين مع أنه بهذ اللفظ أخرجه فقط الإمام مسلم (ج٣/ص١٤٥٢) رقم ٦، في كتاب الإمارة، باب الناس تبع لقريش...) وأخرجه أبو داود في السنن في كتاب المهدي، الحديثان الثاني والثالث)وغيرهم.

(٢) انظر منهاج السنة (ط/لجامعة الإمام) (ج٦/ص٦٩).

(٣) الحديث هذا لم يخرجه الترمذي في سننه، وذكره السيوطي في «الجامع الكبير» وقال عنه: «عد» (أى ذكره ابن عدي في الكامل) وقال: غريب، «كر» (أي ابن عساكر في تاريخه) عن عقبة بن عامر «عد» عن بلال بن رباح، وقال «عد» غير محفوظ. وأورده ابن الجوزي في الموضوعات (ج١/ص٣٢٠-٣٢١) من طريقين ثم قال: هذان حديثان لا يصحّان عن رسول الله ﷺ، وبيّن سبب وضعهما، وورد الحديث مرتين في فضائل الصحابة للإمام أحمد، ففي الأولى (ج١/ص٤٢٩) برقم ٦٧٦) وذكر د/وصي الله، المحقق لفضائل الصحابة في تعليقه: إسناده ضعيف لإبهام الرجل» وقد أخرجه السيوطي في اللآلي (ج١/ص٣٠٢) والشوكاني في الفوائد المجموعة (ص٣٣٦) وقد علق المعلمي محقق الفوائد بما يشير إلى وضع الحديث، وفي المرة الثانية برقم (٦٧٧) قال المحقق إنه موضوع.

العقل للنقل[1] للترمذي وأبي داود، فهو موجود في سنن أبي داود وغير مخرّج في سنن الترمذي.. والله أعلم.

المثال الثاني: قال شيخ الإسلام في العقيدة الواسطية[2]: (حديث «والعرش فوق الماء، والله فوق العرش، وهو يعلم ما أنتم عليه» حديث حسن، رواه أبو داود وغيره)[3].

---

(١) انظر درء تعارض العقل والنقل (ج٧/ ص٤) وحديث الأطيط عن جبير بن مطعم -رضي الله عنه- أن النبي ﷺ أتاه أعرابي فقال: يا رسول الله! جهدت الأنفس وضاعت العيال، ونهكت الأموال، وهلكت الأنعام، فاستسق لنا، فإنا نستغيث بك على الله، ونستغيث بالله عليك، فقال رسول الله ﷺ: «إنه لا يستشفع بالله على أحد من خلقه، شأن الله أعظم من ذلك، ويحك أتدري ما الله؟ إن عرشه على سماواته لهكذا، وقال بأصابعه مثل القبة عليه، وإنه ليئط به أطيط الرحل بالراكب» والحديث أخرجه الطبراني في المعجم الكبير (ج٢/ ص١٢٣) رقم (١٥٤٧) والبيهقي في الأسماء والصفات (ص٥٢٦) واللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة (ج٢/ ص٣٩٤) والبغوي في شرح السنة (ج١/ ص١٧٥-١٧٦) والمزي في تحفة الأشراف (ج٢/ ص٤١٥) وفي تهذيب الكمال (ج١/ ص١٨٤) والدارمي في الرد على بشر المريسي (ص٨٩، ١٠٥) (أو في عقائد السلف، ص٤٦٢، ٤٤٧) وفي الرد على الجهمية (رقم ٧١) (ص٢٤) وابن خزيمة في التوحيد (ص١٠٣، ١٠٤) والذهبي في العلو (ص٣٧-٣٩) والبخاري في التاريخ الكبير (ج٢/ ص٢٢٤) والحافظ محمد بن عثمان بن أبي شيبة في العرش (ق:٣/أ) الظاهرية برقم (١٠٨٨) والحديث استغربه ابن كثير في تفسيره (ج١/ ص٣١٠). وقد ضعفه الشيخ الألباني في تحقيقه للسنة لابن أبي عاصم، وفي السلسلة الضعيفة (ج٢/ ص٢٥٦-٢٥٧، رقم ٨٦٦) قال: منكر. وقد أخرجه الإمام أبو داود في كتاب السنة (ج٥/ ص٩٤، ٩٥) باب في الجهمية (حديث رقم ٤٧٢٦) وأورده الشيخ الألباني في ضعيف سنن أبي داود (برقم ١٠١٧، ص٤٦٩) وقال: ضعيف وكذلك ضعفه في تحقيقه لكتاب السنة برقم ٥٧٥-٥٧٦، وللمشكاة رقم ٥٧٢٧.

(٢) انظر مجموع الفتاوى (ج٣/ ص١٣٩) وشرح العقيدة الواسطية (ص١٣٣).

(٣) لقد وهم شيخ الإسلام في عزوه الحديث لأبي داود، فالحديث ورد عن ابن مسعود من غير وجه، أخرجه الدارمي (ت٢٨٠هـ) في الرد على بشر المريسي (ص١٠٥) أو ضمن مجموعة عقائد السلف (ص٤٤٧، ٤٦٣) والكتاب طبعه الشيخ محمد حامد الفقي بتحقيقه بعنوان «رد الإمام الدارمي عثمان بن سعيد على بشر المريسي العنيد» طبع السنة المحمدية بالقاهرة عام ١٣٥٨هـ، وانظر الرد على الجهمية والزنادقة (ص٨١) للدارمي. وانظر التوحيد وإثبات صفات الرب لأبي بكر محمد ابن إسحاق بن خزيمة (ت٣١١هـ) (ص١٠٥، ١٠٦) تحقيق الدكتور محمد خليل الهراس، طبع دار الكتب العلمية (١٣٩٨هـ ١٩٧٨م)، والبيهقي في الأسماء والصفات (ج٢/ ص١٤٥) والطبراني في المعجم الكبير (ج٩/ ص٢٢٨٨) (رقم=

يقول الباحث: وهم الإمام ابن تيمية في عزوه الحديث لأبي داود ولم أجد أحدا ممن أخرج الحديث عزاه لأبي داود، ولعل هذا وهم منه وسبق قلم.

المثال الثالث: وَهَم الإمام ابن تيمية في روايته حديثا عزاه لعبد الله بن أحمد بن حنبل، والصحيح أنه لوالده الإمام أحمد في المسند، فقال[1]: (وعن أبي وائل، عن ابن معبر السعدي، قال: مررت في السحر بمسجد بني حنيفة وهم يقولون: إن مسيلمة رسول الله، فأتيت عبدالله فأخبرته، فبعث الشرط فجاؤوا بهم، فاستتابهم، فتابوا، فخلى سبيلهم، وضرب عنق عبدالله بن النوحة، فقالوا: أحدث في قوم أمر، فقتلت بعضهم، وتركت بعضهم، فقال إني سمعت رسول الله ﷺ وقدم إليه هذا وابن أثال، فقال: أتشهد أني رسول الله؟ فقالا: أتشهد أنت أن مسيلمة رسول الله؟ فقال النبي ﷺ آمنت بالله ورسوله، ولو كنت قاتلا وفدا لقتلتكما» قال: فلذلك قتلته، رواه عبدالله ابن أحمد بإسناد صحيح)[2].

=٨٩٨٦، ٨٩٨٧) وأبو الشيخ الأصبهاني (ت٣٦٩هـ) في العظمة (رقم ٢٠٣، ٢٧٩) تحقيق رضاء الله بن محمد إدريس، طبع المجلس العلمي للجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة (وهي رسالة التخصص لهذا الطالب) واللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (ج٢/ ص٣٩٦) ط/ دار طيبة- الرياض، وابن عبدالبر في التمهيد (ج٧/ ص١٣٩)، وقال الهيثمي في مجمع الزوائد (ج١/ ص٨٦) في حديث ابن مسعود هذا: رجاله رجال الصحيح. وصحح الذهبي الحديث في العلو للعلي الغفار برقم (٤٨)، طبع المكتبة السلفية بالمدينة المنورة، وابن القيم في الصواعق المرسلة (المختصر) (ج٢/ ص٣٧٣) صحح إسناده، وكلاهما عزواه إلى ابن المنذر، وأبي أحمد العسال، والطبراني وأبي الشيخ واللالكائي، وأبي عمرو الطلمنكي، والبيهقي، وابن عبدالبر، وقال الألباني: وسندهم جيد (انظر مختصر العلو للشيخ الألباني طبع المكتب الإسلامي بيروت) وسياق الحديث: ما بين السماء الدنيا والتي تليها مسيرة خمس مائة عام، وما بين السماء الثالثة والتي تليها وبين الأخرى مسيرة خمس مائة عام، وبين كل سمائين خمس مائة عام، وبين السماء السابعة وبين الكرسي خمس مائة عام، والعرش فوق الماء، والله عز وجل فوق العرش، وهو يعلم ما أنتم عليه.

(١) انظر الصارم المسلول (ص٣٢٤، ٣٢٥).

(٢) الحديث أخرجه الإمام أحمد في المسند (ج١/ ص٤٠٤) عن سليمان بن داود الهاشمي والدارمي في السنن (ج٢/ ص٢٣٥) عن عبدالله بن سعيد، كلاهما عن أبي بكر بن عياش، ثنا عاصم بن أبي وائل، عن ابن معبر، قال: خرجت أسقي فرسا في السحر، فمررت بمسجد بني حنيفة، وورد في الصارم المسلول (أبي=

يقول الباحث: فهنا وهم الإمام في عزو الحديث إلى ابن الإمام أحمد -عبدالله- مع كونه في المسند برواية الإمام أحمد وبسنده عن شيوخه، وليس هذا من زيادات عبدالله على المسند، بل هو من الأحاديث التي رواها الإمام أحمد بن حنبل بسنده إلى عبدالله بن مسعود -رحمهم الله أجمعين- كما وهم في تصحيحه سند هذا الحديث حيث إن فيه راويا مجهولا، فلا يرتقي الحديث إلى مرتبة الحسن لذاته ناهيك عن مرتبة الصحة.

كذلك من أوهامه في عزو الحديث إلى مصادره:

٤- عزا حديثا إلى صحيح مسلم في اقتضاء الصراط المستقيم[١] من حديث النزال بن سبرة عن ابن مسعود، وهذا الحديث لم يروه مسلم، وإنما رواه البخاري، والنسائي، كما لم يعزه المزي إلى مسلم، كما في تحفة الأشراف[٢].

٥- وعزا حديثا إلى صحيح مسلم من حديث نافع بن جبير بن مطعم عن ابن عباس -رضي الله عنهما-[٣] ولم يخرجه مسلم، كما لم يذكره المزي في ترجمة نافع بن جبير عن ابن عباس[٤]. وهذا الحديث قد أخرجه البخاري في الصحيح[٥].

=معين) وصوابه أبو معبر، قال الحافظ في تعجيل المنفعة (تصوير دار الكتاب العربي عن الطبعة الهندية) بيروت (ص٥٣٥): ابن معبر السعدي، عن ابن مسعود، وعنه أبو وائل، قلت: اسمه عبد الله، ثم رمز لكونه من رجال أحمد، وعزو شيخ الإسلام الحديث لعبد الله وهم منه، وقوله «إسناد صحيح» فيه نظر أيضا، ففيه ابن معبر مجهول. وقال صاحب موسوعة رجال الكتب التسعة (ج٤/ ص٥٠٠، رقم ١٢٩٣٣). ابن معبر السعدي عن ابن مسعود، تعجيل المنفعة: ١٤٦٧، تصنيف د/ عبدالغفار سليمان البنداري، وسيد كسروي حسن، طبع دار الكتب العليمة، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م.

(١) انظر اقتضاء الصراط المستقيم لمخالفة أصحاب الجحيم (ج١/ ص١٢٣)

(٢) راجع تحفة الأشراف (ج٧/ ص١٥٢)

(٣) انظر الاقتضاء (ج١/ ص٢٢١)

(٤) راجع تحفة الأشراف (ج٥/ ص٢٥٨).

(٥) الحديث أخرجه البخاري في كتاب الديات (برقم ٦٨٨٢، ج١٢/ ص٢١٠ الفتح)

٦- وعزا حديثا إلى البخاري من رواية أبي الأسود عن أبي موسى الأشعري[١]، ولم يخرجه البخاري، إنما أخرجه مسلم[٢]، وإليه وحده عزا المزي في ترجمة ظالم بن عمرو أبي الأسود الديلي عن أبي موسى[٣].

الضرب الخامس: وهمه في روايته ألفاظ متون بعض الأحاديث:

المثال الأول: قال شيخ الإسلام وهو يتكلم عن أحاديث النجاسة تصيب النعال[٤]: (عن أبي هريرة -رضي الله عنه- مرفوعا: «إذا وطئ أحدكم بنعليه الأذى، فإن التراب لهما طهور» رواه أبو داود[٥]). ولقد وهم ابن تيمية حينما أورد لفظ الحديث بلفظ التثنية مع أن لفظ أبي داود ورد بلفظ الإفراد في لفظتي «نعليه» و«لهما طهور».. والله أعلم. كما أن هناك أمثلة كثيرة وردت خلال مباحث هذا البحث.. وفي ضمن الأحاديث المستشهد بها، وهي كثيرة.. ولله الحمد.

الضرب السادس: وهمه في عزو تصحيح حديث لبعض الأئمة في حين أنهم ضعفوه:

ومثال على ذلك، كلامه على حديث عدي بن حاتم في تفسير قوله تعالى: **﴿اتخذوا أحبارهم ورهبانهم أربابا من دون الله والمسيح ابن مريم وما أمروا إلا ليعبدوا إلهاً واحدا لا إله إلا هو سبحانه عما يشركون﴾** (التوبة: ٣١). قال شيخ

---

(١) انظر الاقتضاء (ج١/ ص٢٥٧).

(٢) انظر صحيح مسلم، رقم الحديث (١٠٥٠) (ج٢/ ص٧٢٦).

(٣) راجع تحفة الأشراف (ج٦/ ص٤٢٣).

(٤) انظر مجموع الفتاوى (ج٢٢/ ص١٦٧) أو الفتاوى الكبرى (ج٢/ ص٣٥)

(٥) الحديث أخرجه أبو داود في كتاب الطهارة، باب في الأذى يصيب النعل (ج١/ ص٢٦٧ رقم ٣٨٥) من طرق عن الأوزاعي، قال: أنبئت أن سعيد بن أبي المقبري، عن أبيه، عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: إذا وطئ بنعله، فإن التراب له طهور. ويلاحظ أن شيخ الإسلام ذكر لفظ الحديث بلفظ التثنية (بنعليه) و(لهما طهور) ولفظ أبي داود بصفة الواحد في الموضعين، وكذا ورد في صحيح الجامع الصغير (ج١/ ص٢٠٥) رقم ٨٣٣-٨٣٤ من حديث أبي هريرة وعائشة، وصححه الألباني.

الإسلام: (وفي حديث عدي بن حاتم، وهو حديث حسن طويل رواه أحمد، والترمذي وغيرهما، وكان قد قدم على النبي ﷺ وهو نصراني، فسمعه يقرأ هذه الآية، قال: فقلت له: إنا لسنا نعبدهم، قال: أليس يحرمون ما أحل الله فتحرمونه ويحلون ما حرم الله فتحلونه؟؟ قال: فقلت: بلى، قال: فتلك عبادتهم» كذلك قال أبو البختري: أما أنهم لم يصلوا لهم، ولو أمروهم أن يعبدوهم من دون الله ما أطاعوهم، ولكن أمروهم فجعلوا حلال الله حرامه، وحرامه حلاله، فأطاعوهم، فكانت تلك الربوبية) وذكر في موضع آخر أن الحديث في المسند، وصححه الترمذي[1].

---

(١) انظر مجموع الفتاوى (ج٧/ ص٦٧) و(ج١١/ ص٢١٢) والحديث أخرجه الترمذي في التفسير (ج٥/ ص٢٨٨، برقم ٣٠٩٥) والطبري في جامع البيان (ج١٠/ ص٨٠، ٨١) والطبراني في الكبير (ج١٧/ ص٩٢) والبيهقي في المدخل إلى السنن (٢٠٩، ٢١٠) والمزي في تهذيب الكمال (ج٢/ ص١٠٩٠) من طريق عبدالسلام بن حرب، عن غطيف بن أعين، عن مصعب بن سعد، عن عدي بن حاتم به، وقال الترمذي: «حديث غريب لا نعرفه إلا من حديث عبدالسلام بن حرب، وغطيف بن أعين ليس بمعروف في الحديث» وغطيف بن أعين هذا الجزري الشيباني، ويقال غضيف -بالضاد المعجمة- ضعيف ضعفه الدارقطني، وقال الحافظ ابن حجر في التقريب (ج٢/ ص٢٥١): ضعيف. وانظر في ترجمته التاريخ الكبير (ج٧/ ص١٠٦) والجرح والتعديل (ج٣/ ٢/ ٥٥) والتهذيب (ج٨/ ص٢٥١) هذا وعزاه شيخ الإسلام إلى أحمد، كما عزاه إليه ابن كثير في تفسيره، والمباركفوري في تحفة الأحوذي (ج٤/ ص١١٧) مع العلم بأن الحديث لا يوجد في مسند أحمد، ولم يذكره الحافظ ابن حجر في أطراف المسند، ولا السيوطي في الدر (ج٣/ ص٢٣٠) فلعله أخرجه في كتاب آخر، إلا أنه عند الإطلاق لا يراد إلا المسند، وعزاه السيوطي أيضا لابن أبي حاتم وعبد بن حميد وابن سعد (وراجع النهج السديد في تخريج أحاديث تيسير العزيز الحميد لجاسم فهيد الدوسري (ص٥٣) حديث رقم ٥٩٢، وقال المحقق: ضعيف: سنده ضعيف منقطع، طبع دار الخلفاء للكتاب الإسلامي بالكويت، الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م.

هذا ويلاحظ أن شيخ الإسلام نقل تصحيح الترمذي للحديث، مع أنه لا يوجد في أي نسخة من نسخ الترمذي التي بين أيدينا هذا التصحيح، نعم، قد ورد التحسين فقط في النسخة الهندية مع تحفة الأحوذي (ج٤/ ص١١٧) والنسخ الأخرى لا يوجد فيها إلا قوله: هذا حديث غريب، انظر: طبعة إبراهيم عطوة (ج٥/ ص٢٧٨) وطبعة عبدالرحمن محمد عثمان (ج٤/ ص٣٤٢) وفي عارضة الأحوذي شرح الترمذي لابن العربي (ج١١/ ص٢٤٦) وتحفة الأشراف (ج٧/ ص٢٨٤) والحديث أيضا أخرجه ابن عبدالبر في جامع بيان العلم (ج٤/ ص١٠٩) والبيهقي في السنن (ج١٠/ ص١١٦) وفي المدخل (ص٢٠٩) موقوفا على حذيفة والحديث حسنه الألباني في تخريجه لأحاديث المصطلحات الأربعة للمودودي=

فشيخ الإسلام يحكم على الحديث بأنه «حديث حسن، رواه الإمام أحمد» وعزو الحديث لأحمد وهم، ولكنه في موضع آخر ينقل تصحيح الترمذي لهذا الحديث مع أن الترمذي في النسخة الموجودة بين أيدينا اليوم يقول عنه: حديث غريب... فلعل شيخ الإسلام وهَم أثناء تضعيفه أو إجابته من البديهة كما هو شانه.

=(ص١٨-٢٠)، طبع المكتب الإسلامي بيروت.

لشاهده من قول حذيفة، حيث لا يقال مثل هذا من الرأي، وذكره في غاية المرام في تخريج أحاديث الحلال والحرام (رقم ٦) طبع المكتب الإسلامي، بيروت.

المبحث الثاني

دفاع عن الإمام ابن تيمية وتوجيه نقد بعض العلماء له

المطلب الأول: أسباب تلك الأوهام وندرتها

هذا، وقد كان اطلع على بعض أوهامه أحد تلاميذه وهو الإمام ابن المحب الصامت (٧٨٨هـ)[1]، قال ابن ناصر الدين الدمشقي: (وقال شيخنا فيما ذكره من أوهام يسيرة وقعت للشيخ تقي الدين، قال فيما وجدته بخطه: وحسب شيخنا مع اتساعه في كل العلوم إلى الغاية والنهاية سمعا وعقلا ونقلا وبحثا، أن يكون نادر الغلط، كما كان أخوه أبو محمد ابن تيمية[2] فيما بلغني

(١) هو الإمام المحدث المسند الكبير الحافظ شمس الدين أبو بكر محمد بن الشيخ محيي الدين أبي محمد عبدالله بن أحمد بن المحب، عبدالله بن أحمد بن محمد ابن إبراهيم بن أحمد بن عبدالرحمن بن إسماعيل بن منصور بن عبدالرحمن السعدي المقدسي ثم الصالحي الحنبلي، الشهير بالصامت، ولد عام ٧١٢هـ، توفي سنة ٧٨٨هـ، رتب مسند الإمام أحمد على الأبواب، وصنف كتاب التذكرة في الضعفاء، وله تكملة المختارة للضياء، وكان شيخ الإسلام أجل شيوخه من الأئمة الأعلام، وسمع منه عوالي مسند الحارث بن أبي أسامة، وسمع مشيخه ابن عبدالدائم أيضا ترجمته في الرد الوافر (ص٩١، ٩٢) و(ص٨٦) والدرر الكامنة (ج٣/ ص٤٦٥) وشذرات الذهب لابن العماد الحنبلي (ج٦/ ص٣٠٤).

(٢) هو الشيخ الإمام شرف الدين أبو محمد عبدالله بن عبدالحليم بن تيمية، أخو شيخ الإسلام حبس نفسه مع أخيه بالإسكندرية ودمشق محبة له، وإيثارا لخدمته، وما زال ملازما له حتى مات، قال عنه الشيخ كمال الدين ابن الزملكاني: هو بارع في فنون عديدة، من الفقه والنحو والأصول، ملازم لأنواع الخير وتعلم العلم، وحسن العبادة، قوي في دينه جيد التفقه، مستحضر لمذهبه استحضارا جيدا، مليح البحث صحيح الذهن قوي الفهم ولد بحران -الجزيرة الفراتية- وأخطأ من جعلها حران التي قرب دمشق (حران العواميد) كالمنجد، وغيره، سنة ٦٦٦هـ، وهي السنة التي هاجر فيها آل تيمية إلى دمشق، ودفن في مقابر الصوفية، قريبا من المكان الذي دفن فيه شيخ الإسلام بعد ذلك، وكانت وفاته في يوم الأربعاء الرابع عشر من جمادى الأولى سنة ٧٢٧هـ. ترجمته في: البداية والنهاية (ج١٤/ ص٢٢٠)=

عنه يقول: «أخي نادر الغلط». وقال: «أبو محمد من الناقدين حديثا وفقها وعربيةً»[1].

وكان من أعظم أسباب تلك الأوهام أنه كان يصنف ويفتي على البديهة فها هو الحافظ الناقد ابن عبدالهادي يقول: «... وقل أن وقعت واقعة وسئل عنها إلا وأجاب فيها بديهة بما بهر واشتهر، وصار ذلك الجواب كالمصنف الذي يحتاج فيه غيره إلى زمن طويل ومطالعة كتب، وقد لا يقدر مع ذلك على إبراز مثله». وقال أيضا: «من الله -تعالى- على الشيخ بسرعة الكتابة ويكتب من حفظه من غير نقل»[2].

ويثبت ذلك ابن عبدالهادي فيقول ناقلا عن الذهبي: «ولما كان معتقلا بالإسكندرية التمس منه صاحب سبتة أن يجيز له مروياته وينص على أسماء جملة منها، فكتب في عشر ورقات جملة من ذلك بأسانيدها من حفظه بحيث يعجز أن يعمل بعضه أكبر محدّث يكون...»[3].

المطلب الثاني: أهم دوافع التشهير به وإذاعة أخطائه:

من أهم تلك الدوافع -كما يراها الباحث- هي:

١- **مكونات طبيعة شيخ الإسلام الخُلُقية والخَلْقية:** فقد كان جهورا بالحق لا يخشى في الله لومة لائم، ولا يداهن ولا يماري، فقد كان قوي الشخصية، مستقل الفكرة، حاد الطبع، شديدا على الخصم المناوئ، وهذا صحيح تشهد به كتاباته التي وصلت إلينا، فهي تؤيد هاتيك الأخبار المذكورة في ترجمة

=وذيل العبر للحسيني (ج٤/ص١٢٣) تحقيق أبي هاجر محمد السعيد بن بسيوني زغلول، طبع دار الكتب العلمية، بيروت، عام ١٤٠٥هـ.

(١) انظر الرد الوافر (ص٩٦).

(٢) انظر العقود الدرية (ص٢٦-٨٠) والأعلام العلية (ص٢٨-٢٩) والكواكب الدرية (ص٧٩).

(٣) انظر العقود الدرية (ص٣٩-٤٠)، والشهادة الزكية لمرعي الكرمي (ص٤٢-٤٣) والكواكب الدرية (ص٦٣).

حياته، فمن ذلك ما ذكره المحدث الشهير والناقد الكبير الإمام الذهبي[1] حنيما قال: «لو لاطف خصومه لكان كلمة إجماع، فإن كبارهم خاضعون لعلومه، معترفون بتفوقه، مقرون بندور خطئه، وأنه بحر لا ساحل له، وكنز لا نظير له» وقال أيضا[2]: «تعتريه حدة، لكن يقهرها بالحلم، ولم أر مثله في ابتهاله واستغاثته وكثرة توجهه». وهذه الطبيعة إنما كان مرجعها لطبيعة عصره وفساد دهره، فقد كان ابن تيمية يخوض معركة مع هؤلاء المخالفين لعقيدة السلف من الروافض والحلولية... وكانت هذه المعركة عنيفة حادة جلبت عليه بعض المتاعب، ولكنه كان مرتاحا إلى جهاده وعمله، وقرت عينه بنتائجها لأنها كانت نصرة للحق وإزهاقا للباطل، ولذلك فليس غريبا أن نراه يحتد في الجواب إذا كان السؤال متصلا بتلك القضايا التي شغلت ذهنه حينا من الزمان.

٢- **إصلاحه الاجتماعي المتحرك**: فقد كان يعالج قضايا مجتمعه على أساس الإسلام، ويدعو قومه إلى العودة إلى الإسلام الصحيح، أمارا بالمعروف نهّاءً عن المنكر، لا تلين له قناة، ولا تهن له عزيمة، قوالا بالحق ذا سطوة وإقدام وعدم مداراة[3]، لهذا كله فقد حسده أقرانه من العلماء الخاملين وعوديَ من الصوفية الدجالين، قال ابن كثير تعليقا على حوادث تدل على أمر شيخ الإسلام بالمعروف ونهيه عن المنكر[4]: «وبهذا وأمثاله حسدوه، وأبرزوا له العداوة، وكذلك بكلامه في ابن عربي وأتباعه، فحُسد على ذلك وعودِيَ، ومع هذا لم تأخذه في الله لومة لائم، ولا بالى، ولم يصلوا إليه بمكروه، وأكثر ما نالوا منه الحبس، مع أنه لم ينقطع في بحث لا في مصر ولا في

---

(١) انظر الدرر الكامنة لابن حجر (ج١/ص١٦١) وكذلك الترجمة المخطوطة لابن تيمية في سير أعلام النبلاء، والتي نقلتها بنصها من كتاب العواصم والقواصم لابن الوزير اليماني.

(٢) انظر الدرر الكامنة (ج١/ص١٦١)، ومن الطريف أن نشير إلى أن هذه الحدة كانت في جده مجد الدين عبدالسلام، فقد قال الشيخ تقي الدين: وكانت في جدنا حدة، وقصّ حادثة تدل على ذلك (انظر نيل الأوطار، ج١/ص١٣).

(٣) انظر فوات الوفيات لابن شاكر الكتبي (ج١/ص٧٧).

(٤) انظر البداية والنهاية (ج١٤/ص٣٤).

الشام، ولم يتوجه لهم عليه ما يشين، وإنما أخذوه وحبسوه بالجاه». اهـ. وقد بين حسد العلماء له الإمام شيخ الإسلام صالح بن عمر البلقيني الشافعي حينما قرّظ كتاب الرد الوافر لابن ناصر الدين الدمشقي[1] قائلا -ولله دره وعلى الله أجره-: «... كيف لا وهو مشتمل على مناقب عالم زمانه، والفائق على أقرانه، والذاب عن شريعة المصطفى باللسان والقلم والمناضل عن الدين الحنيفي وكم أبدى من الحكم، صاحب المصنفات المشهورة، والمؤلفات المأثورة، الناطقة بالرد على أهل البدع والإلحاد، القائلين بالحلول والاتحاد، ومن هذا شانه كيف لا يلقب بشيخ الإسلام؟ وينوه بذكره بين العلماء الأعلام؟ ولا عبرة بمن يرميه بما ليس فيه، أو ينسبه بمجرد الأهواء لقول غير وجيه، فلم يضره قول الحاسد والباغي، والجاحد والطاغي:

وما ضر نورُ الشمس إذ كان ناظرا ... إليه عيونٌ لم تزل دهرَها عُميا

غير أن الحسد يحمل صاحبه على اتباع هواه، وأن يتكلم فيمن يحسده بما يلقاه:

لله در الحسد ما أعدَله ... بدا بصاحبه فقتله

وما أحق هذا العالم بقول القائل:

حسدوا الفتى إذ لم ينالوا عِلمَه ... فالقوم أعداءٌ له وخصوم

وقال النبي ﷺ: «إياكم والحسد، فإن الحسد يأكل الحسنات كما تأكل النار الحطب» أو قال: «العشب»[2]. اهـ.

---

(١) انظر الرد الوافر (ص٢٤٩-٢٥٠).

(٢) الحديث أخرجه ابن ماجه في ٣٧-كتاب الزهد، ٢٢/٢٢ باب الحسد، حديث رقم (٤٢١٠) (ج٤/ص٤٧٣) عن أنس بن مالك، قال البوصيري في الزوائد: «وإسناد حديث أنس بن مالك فيه عيسى بن أبي عيسى وهو ضعيف» والله أعلم، ورواه=

٣- اختلاف المقاصد بينه وبين حساده: فهو كان رجل أمة يحب الآخرة، وهم كانوا رجال دولة، يؤثرون الفانية على الباقية، واسمع ما قاله الحافظ سراج الدين عمر البزار وهو يتحدث عن سبب عداوتهم له: «وسبب عداوتهم له: أن مقصودهم الأكبر طلب الجاه والرئاسة، وإقبال الخلق، ورأوه قد رقاه الله إلى ذروة السنام بما أوقع الله له في قلوب الخاصة والعامة من المواهب التي منحه بها، وهم منها بمعزل، فنصبوا عداوته وامتلأت قلوبهم بمحاسدته وأرادوا ستر ذلك عن الناس، حتى لا يفطن بهم، فعمدوا إلى اختلاق الباطل والبهتان عليه والوقوع فيه، خصوصا عند الأمراء والحكام وإظهارهم الإنكار عليه فيما يفتي به من الحلال والحرام، وكما علم الله نيته ونياتهم أبى أن يظفرهم فيه بما رموا، حتى إنه لم يحضر معهم في عقد مجلس إلا ونصره الله عليهم بما يظهره على لسانه من دحض حججهم الواهنة، وكشف مكيدتهم الداهية للخاصة والعامة... قال: «وهو مع ذلك كلما رأى تحاسدهم في مباينته، وتعاضدهم في مناقضته، لا يزداد إلا للحق انتصارا، ولم يولهم دبره فرارا، ولقد قصد أعداؤه الفتك به مرارا، وأوسعوا حيلهم عليه إعلانا وإسرارا فجعل الله حفظه منهم له شعارا أو دثارا، ولقد رأوا موته ما لو رآه وادُّه أقرّ به عينه، فإن الله تعالى لعلمه بقرب أجله ألبسه من الفراغ عن الخلق للقدوم على الحق أجمل حلله حبس على غير جريرة ولا جريمة، بل على قوة في الحق وعزيمة، هذا مع نشر الله من علومه في الآفاق، وبهر بفنونه البصائر والأحداق، وملأ بملامح مؤلفاته الصحف والأوراق، وقد كانت تأتيه الفتاوى من أقطار الآفاق... الخ». اهـ.[1].

=أبو داود في كتاب الأدب ٥٢-باب في الحسد برقم (٤٩٠٣) عن أبي هريرة، والحديث ضعفه الشيخ الألباني في ضعيف سنن ابن ماجه برقم ٩٢٢، (ص٣٤٦) وكذلك في ضعيف سنن أبي داود برقم (١٠٤٨) (ص٤٨٥) وأورده في ضعيف الجامع الصغير وقال: ضعيف، برقم (٢١٩٧) (ص٤١٠) عن أنس ورمز لكونه في ابن ماجه، وقد فصّل القول على رجال سنده في السلسلة الضعيفة (ج٤/ رقم ١٩٠١-١٩٠٢).

(١) انظر الأعلام العلية للبزار (ص٨٢، ٨٣، ٨٤) والكواكب الدرية لمرعي الكرمي (ص٢٤٠-٢٤١).

المطلب الثالث: مقارنة بين أخلاق شيخ الإسلام وأخلاق حسّاده وشانئيه

فأما أخلاق شيخ الإسلام فقد مر تفصيلها والكلام عليها في التمهيد ولا بأس بإيراد مقتطفات من ذلك: قال الإمام مرعي الكرمي الحنبلي في الكواكب[1]: «ولا رُئي ساعياً في تحصيل المباحات مع أن الملوك والأمراء والتجار والكبراء كانوا طوع أمره، خاضعين لقوله، وادّين أن يتقربوا إلى قلبه مهما أمكنهم مظهرين لإجلاله، فأين حاله هذه من حال من أغراهم الشيطان بالوقيعة فيه؟! أما نظروا ببصائرهم إلى صفاتهم وصفاته، وسماتهم وسماته، وتحاسدهم في طلب الدنيا وفراغه عنها، ومبالغته في الهرب منها، وخدمتهم الأمراء واختلافهم إلى أبوابهم، وذلّ الأمراء بين يديه وعدم اكتراثه بهم وقوة جأشه في محاورتهم؟! بلى والله، ولكن قتلتهم الحالقة، حالقة الدين لا حالقة الشعر.

وقال في موضع آخر[2] مبيناً صفاته وصفاتهم ومباينة حاله لحالهم: «قالوا: ومن أظهر كراماته أنه ما سُمع بأحد عاداه أو تنقصه إلا وابتلي بعدة بلايا غالبها في دينه... ومن أمعن النظر ببصيرته لم ير عالما من أهل أي بلدٍ شاء موافقا له مثنياً عليه، إلا ورآه من أتبع علماء بلده للكتاب والسنة، وأشغلهم بطلب الآخرة والرغبة فيها، وأبلغهم في الإعراض عن الدنيا والإهمال لها، ولا يرى عالما مخالفاً له منحرفا عنه إلا وهو من أكبرهم نهمة في جمع الدنيا، وأكثرهم رياءً وسمعة». اهـ. وكان شيخ الإسلام يتحلى بأدب رفيع مع مخالفيه، رغم تجاوزاتهم في حقه، وظهور أخطائهم، وله معهم مواقف ذات إيحاءات تربوية للدعاة والعاملين في التحلي بالخلق، والتجمل بالصبر، واستعمال الرفق في إيصال كلمة الحق، فمع أن مخالفيه وحاسديه ضللوه وكفروه وأفتوا بقتله إلا أن خلقه السامي الممزوج بالورع والحكمة والبراءة والتشفي والانتقام من مخالفيه، وإن بلغ أذاهم فيه كل مبلغ، وأن سعيه وجهاده من أجل رفع بناء التوحيد، يقول ابن تيمية: «إن السلطان لما جلس

(١) انظر الكواكب الدرية (ص٨٤، ٨٥) والأعلام العلية (ص٤٨، ٤٩).

(٢) انظر الكواكب الدرية (ص٩٠) والأعلام العلية (ص٨١-٨٢) وهو كلام البزار.

بالشباك أخرج فتاوى لبعض الحاضرين في قتله، واستفتاني في قتل بعضهم، قال ابن تيمية: ففهمت مقصوده، وأن عنده حنقاً شديدا عليهم لما خلعوه، وبايعوا الملك المظفر، ركن الدين بيبرس الجاشنكير، فشرعت في مدحهم، والثناء عليهم، وشكرهم، وأن هؤلاء لو ذهبوا لم تجد دولتك مثلهم، وأما أنا فهم في حلّ من حقي، ومن جهتي، وسكنت ما عنده عليهم»[1]. وكان من آثار هذا الموقف النبيل، ما قاله القاضي زين الدين ابن مخلوف قاضي المالكية، وهو في غاية التأثر: «ما رأينا أفتى من ابن تيمية! لم نبق ممكنا في السعي فيه، ولما قدر علينا عفا» اهـ. وهكذا يصنع المصلح الرباني، فإنه يجاهد لنصرة الله ودينه، وليس يجاهد لنصرة شخصه وإبراز مكانته، وهو إنما يبغض تجاوزات إخوانه وانحرافاتهم، وليس بغضه لذواتهم وأشخاصهم، فهو لا يتشفى ولا يحقد.

فشيخ الإسلام وإن كفّره وبدّعه أعداؤه وحساده فهو لم يكفرهم ولم يضللهم -إلا من كان عدوا لله ولرسوله- ﷺ وقد وقفت على فائدة نفيسة تدل على ورع شيخ الإسلام وسعة صدره، وحبه للمسلمين، ساقها الإمام الذهبي في ترجمة الإمام الأشعري -رضي الله عنه-، قال الذهبي -رحمه الله: (رأيت للأشعري كلمة أعجبتني -وهي ثابتة- رواها البيهقي: «سمعت أبا حازم العبدري، سمعت زاهر بن أحمد السرخسي، يقول: لما قرب أجل أبي الحسن الأشعري في داري ببغداد، دعاني، فأتيته، فقال: اشهد عليّ: أني لا أكفّر أحداً من أهل القبلة، لأن الكل يشيرون إلى معبود واحد، وإنما هذا كله اختلاف العبارات» قلت -والكلام للذهبي-: «وبنحو هذا أدين، وكذا كان شيخنا ابن تيمية في أواخر أيامه يقول: «أنا لا أكفّر أحداً من الأمة» ويقول: قال النبي ﷺ: «لا يحافظ على الوضوء إلا مؤمن»[2]. فمن لازم الصلوات

---

(١) انظر العقود الدرية (ص٢٩٨-٢٩٩) والكواكب الدرية (ص١٣٨-١٣٩).

(٢) الحديث أخرجه ابن ماجه في سننه في كتاب الطهارة، باب المحافظة على الوضوء (ج١/ ص٩٦) رقم (٢٧٧، ٢٧٨، ٢٧٩) والمزي في تحفة الأشراف برقم ٢٠٨٦، ٨٩٢٣، ٤٩٣٣، فأحاديث ابن ماجه عن ثوبان (برقم ٢٧٧)، وعبد الله بن عمرو برقم (٢٧٨) وأبي أمامة (برقم ٢٧٩) -رضي الله عنهم- وقال البوصيري عن=

بوضوء فهو مسلم)[1]. وهذا كلام في غاية الصفاء والإشراق والأهمية، وكأني بشيخ الإسلام في تلك الوقفات النبيلة -التي تنبئ عن الورع عند الفتنة، والاتزان، والضبط، وصدق الأخوة وسماحتها عند الاختلاف والخصومة- يعيد للتاريخ وقفة الصحابي الجليل سعد بن أبي وقاص -رضي الله عنه- حين جاءه ذلك المفتون، يريد الوقوع في خالد بن الوليد عنده -رضي الله عنه- وكان ساعتها بين سعد وخالد -رضي الله عنهما- كلام فأراد هذا المريض استثمار ذلك، فقال له سعد -رضي الله عنه-: «مه!! إن ما بيننا لم يبلغ ديننا»[2].

وسبحان الله فإن في مواقف ابن تيمية، ومواقف خصومه تباين كبير، ينبيك عن قيمة العلم إذا اقترن بالتربية والورع، وخطورته إذا تضخم، وضمرت مقوماته، فإنما يراد العلم ويطلب ليتعبد به، ولتظهر آثاره في المواقف والسلوك.

=حديث ثوبان: هذا الحديث رجاله ثقات، اثبات إلا أنه منقطع بين سالم وثوبان، فإنه لم يسمع منه بلا خلاف، وقال عن حديث عبدالله بن عمرو: إسناده ضعيف من اجل ليث بن أبي سليم، وعن حديث أبي أمامة: هذا إسناد ضعيف، لضعف تابعيه. ورواه أيضا ابن حبان في صحيحه برقم ١٦٤ (كما في موارد الظمآن) وقد ضعف حديث أبي أمامة، الألباني في ضعيف سنن ابن ماجه برقم ٥٧ (ص٢٣) وقد ضعّف الألباني هذا السند فقط أي ضعيف بهذا الإسناد، ولا ينفي هذا أن يكون له شواهد ومتابعات ترتقي به إلى درجة الصحة -كما هو معلوم عند أهل الفن- فحكم الألباني عليه يأتي على هذا السند المروي عن طريق هؤلاء الرجال، ولكنه صححه لشواهده ومتابعاته القوية في إرواء الغليل (ج٢/ ص١٣٧، رقم ٤١٢) والشيخ صحح الحديث رقم ٢٧٩ والذي يرويه أبو أمامة -رضي الله عنه- بلفظ: «استقيموا ونعما إن استقمتم، وخير أعمالكم الصلاة، ولن يحافظ على الوضوء إلا مؤمن» وذلك في صحيح الجامع (ج١/ ص٢٢٥) برقم ٩٥٣، وذلك لورود شاهد له بنفس اللفظ مروي عن عبادة بن الصامت مرفوعا أخرجه الطبراني، كما صححه السيوطي في الجامع الصغير، وصحح المحدث الألباني الحديث المروي عن ثوبان وابن عمرو وكذلك سلمة بن الأكوع ولفظه: «استقيموا ولن تحصوا، واعلموا أن خير أعمالكم الصلاة، ولا يحافظ على الوضوء إلا مؤمن» وذلك في صحيح الجامع (ج١/ ص٢٢٥) رقم ٩٥٢، وكذلك في المشكاة برقم ٢٩٢.

(١) انظر سير أعلام النبلاء (ج١٥/ ص٨٨).

(٢) أخرجه الإمام أبو بكر عبدالله بن محمد ابن أبي الدنيا (ت٢٨١هـ) في كتابه «الصمت وآداب اللسان» رقم ٢٤٨، باب ذب المسلم عن عرض أخيه، وقال المحقق د. نجم عبدالرحمن خلف: إسناده صحيح، طبع دار الغرب الإسلامي، بيروت، الأولى سنة ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

فنحن نقر بأنه يخطأ وليس بمعصوم، ولكن ما هو السبيل لكي نقوّم شيخ الإسلام -ونحن أقزام بالنسبة لذلك العملاق- وأوهامه؟! اسمع معي كلام الحافظ ابن حجر العسقلاني -رضي الله عنه- لـمّا كتب تقريظه على كتاب الرد الوافر: «... ومع ذلك فهو بشر يخطئ ويصيب، فالذي أصاب فيه هو الأكثر يستفاد منه ويترحم عليه بسببه، والذي أخطأ فيه لا يقلد فيه، بل هو معذور، لأن أئمة عصره شهدوا له بأن أدوات الاجتهاد اجتمعت فيه، حتى كان أشد المتعصبين عليه، والقائمين في إيصال الشر إليه -وهو الشيخ كمال الدين الزملكاني- شهد له بذلك وكذلك الشيخ صدر الدين ابن الوكيل[1] الذي لم يثبت لمناظرته غيره، ومن أعجب العجب أن هذا الرجل كان أعظم الناس قياما على أهل البدع من الروافض، والحلولية، والاتحادية، وتصانيفه في ذلك شهيرة، وفتاويه فيهم لا تدخل تحت الحصر، فيا قرة أعينهم إذا سمعوا بكفره، ويا سرورهم إذا رأوا من يكفّر من لا يكفره!!.

فالواجب على من تلبس بالعلم، وكان له عقل أن يتأمل كلام الرجل من تصانيفه المشتهرة، أو من ألسنة من يوثق به من أهل النقل، فيفرد من ذلك ما ينكر فيحذر منه على قصد النصح، ويثني عليه بفضائله فيما أصاب من ذلك، كدأب غيره من العلماء، ولولم يكن للشيخ تقي الدين من المناقب إلا تلميذه الشهير شمس الدين ابن قيم الجوزية -رحمهما الله- صاحب التصانيف النافعة السائرة، التي انتفع بها الموافق والمخالف، لكان غاية في الدلالة على عظم منزلته. فكيف وقد شهد له بالتقدم في العلوم، والتميز في المنطوق

---

(١) قال النعيمي في الدارس في تاريخ المدارس (ج١/ ص٢٧-٣٣): الإمام العلامة أبو عبدالله محمد بن زين الدين أبي حفص عمر بن مكي بن عبدالصمد العثماني المعروف بابن المرحّل وبابن الوكيل (ولد سنة ٦٦٥هـ، وتوفي ٧١٦هـ) شيخ الشافعية.. وقال: وقد ألقى جلباب الحياء فيما يتعاطاه من القاذورات والفواحش، وكان ينصب العداوة للشيخ تقي الدين ابن تيمية، ويناظره في كثير من المحافل والمجالس، وكان يعترف للشيخ تقي الدين بالعلوم الباهرة ويثني عليه، ولكنه كان يحاجف على مذهبه وناحيته وهواه، وينافح عن طائفته.. وقال السبكي في الطبقات الكبرى:... وحين بلغت وفاته ابن تيمية قال: «أحسن الله عزاء المسلمين فيك يا صدر الدين». أقول: هذه أخلاق ابن تيمية مع خصومه وحسّاده.

والمفهوم، أئمة عصره من الشافعية وغيرهم! فضلا عن الحنابلة. فالذي يطلق عليه مع هذه الأشياء الكفر، أو على من سماه شيخ الإسلام، لا يلتفت إليه، ولا يعوّل في هذا المقام عليه، بل يجب ردعه عن ذلك إلى أن يراجع الحق، ويذعن للصواب والله يقول الحق وهو يهدي السبيل وحسبنا الله ونعم الوكيل»[1]. اهـ. رحمك الله يا ابن حجر ويا ليتك ترى ماذا فعل الهيتمي والكوثري من بعدك!!

هذا؛ وقد تكلم فيه، وبغي عليه من لا يخاف الله، واستحل الوقوع في عرضه، ونسبه لقبائح هو منها بريء[2]، حيث إننا نرى كثيرا من الجهلة المتهوكين ينسبونه -بغير علم- لما لا يحل لهم أن ينسبوا إليه أعظم الجاهلين، فكيف بمن هو من العلماء الراسخين وأئمة الدين، والذاب عن شريعة سيد المرسلين؟!.

أترى هذا المفتري لم يسمع قول النبي ﷺ في خطبته في حجة الوداع: «إن دماءكم وأموالكم وأعراضكم بينكم حرام، كحرمة يومكم هذا، في شهركم هذا، في بلدكم هذا.. ألا هل بلغت!؟»[3]. وروى أيضا الإمام مسلم -رضي الله عنه- عن أبي هريرة -رضي الله عنه- قال: قال رسول الله ﷺ: «كل المسلم على المسلم حرام دمه وعرضه وماله»[4]. أو ما درى هذا المتهوك بلسانه

---

(١) انظر الرد الوافر (ص٢٤٧-٢٤٨).

(٢) ومن هؤلاء الفقيه الحنفي محمد بن محمد علاء الدين البخاري المتوفي سنة (٨٤١هـ) فقد كفّر ابن تيمية وكفّر كل من لم يكفّره، بسبب فتوى الطلاق المشهورة، وهذا فقيه عارف، دفعه حنقه وغضبه وتعصبه إلى هذه الهوة السحيقة، والخطأ الكبير، فما بالك ببقية هؤلاء من المبتدعة والجهلة وأهل العناد من خصومه وحساده، وانظر في ذلك مقدمة كتاب «الشهادة الزكية في ثناء الأئمة على ابن تيمية» (ص٥-٧).

(٣) الحديث رواه البخاري في الصحيح، كتاب العلم، باب قول النبي ﷺ رب مبلغ أوعى من سامع (ج١/ص٢٦) رقم ٦٧، الطبعة الخامسة، لدار عالم الكتب، بيروت، عام ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م. وأخرجه مسلم في صحيحه، كتاب القسامة، باب تغليظ تحريم الدماء (ج٣/ ص١٣٠٥-١٣٠٦) برقم ٢٩، تحقيق محمد فؤاد عبدالباقي، طبعة عيسى البابي الحلبي بالقاهرة سنة ١٣٧٤هـ.

(٤) أخرجه مسلم في كتاب البر والصلة، باب تحريم ظلم المسلم(ج٤ص١٩٨٦)رقم ٣٢.

وقلمه قول الحافظ ابن عساكر[1] -رحمه الله: لحوم[2] العلماء مسمومة وعادة الله في هتك أستار (أو أعراض) منتقصيهم معلومة، ومن وقع فيهم بالثلب، ابتلاه الله قبل موته بموت القلب». ﴿فليحذر الذين يخالفون عن أمره أن تصيبهم فتنة أو يصيبهم عذاب أليم﴾ (النور: ٦٣). وقوله أيضا: «لحوم العلماء سم من شمها مرض، ومن ذاقها مات» أو ما بلغ هؤلاء المتجرئون أنه قد جاء النهي عن ذكر مساوئ الأموات، وجاء الأمر بذكر محاسنهم، فعن ابن عمر -رضي الله عنهما- قال: قال رسول الله ﷺ: «اذكروا محاسن موتاكم وكفوا عن مساويهم»[3].

أقول: وهب أن ابن تيمية أخطأ في اجتهاد له، أو خالف الجمهور في مسألة ما أو مسائل، فأي دليل شرعي يسيغ الجرح والتشهير في المجتهد المالك للدليل؟! بل الدليل ينص على أنه مأجور غير مأزور، وباب العذر لأمثال هذا الإمام الكبير ينبغي أن يكون واسعا، إن كان هناك ما يقتضي النقد والمؤاخذة،

---

(١) هو الإمام الحافظ الكبير المجود محدث الشام وحافظ الدنيا ثقة الدين أبو القاسم عليّ بن الحسن بن هبة الله بن الحسين الدمشقي الشافعي، صاحب تاريخ دمشق ولد في عام (٤٩٩هـ) وتوفي عام (٥٧١هـ) وبلغ عدد شيوخه ألف وثلاث مائة شيخ بالسماع وغيرهم بالإجازة، ترجمته في تذكرة الحفاظ (ج٤/ ص١٣٢٨-١٣٣٤) وسير أعلام النبلاء (ج٢٠/ ص٥٥٤-٥٧١).

(٢) انظر الرد الوافر (ص٣٠٣) والكواكب الدرية (ص٢٣٤) وكتاب الدكتور ناصر العمر «لحوم العلماء مسمومة» طبع دار الوطن (ص١٤) الأولى عام ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.

(٣) الحديث أخرجه أبو داود في سننه (ج١٣/ ص٢٤٢) كتاب الأدب، باب النهي عن سب الموتى. والترمذي (ج٤/ ص٩٩) في كتاب الجنائز حديث رقم (١٠٢٤) وابن أبي الدنيا في كتاب الصمت (ج٢/ ص٦٢٤-٦٢٥) رقم (٧١٣) بلفظ «لا تذكروا موتاكم إلا بخير» وبمعناه أخرجه الإمام أحمد في المسند (ج٦/ ص١٨٠) والنسائي (ج٤/ ص٤٣) في كتاب الجنائز، باب النهي عن سب الأموات عن عائشة -رضي الله عنها وعن أبيها- وأورده العجلوني في كشف الخفاء (ج١/ ص١٠٦) وعزاه إلى مسند أبي داود الطيالسي، وقال: بسند جيد، وصححه الشيخ الألباني في صحيح الجامع الصغير (ج٢/ ص١٢١٧) برقم ٧٢٧١، وأشار إلى رواية النسائي عن عائشة ولفظها «لا تذكروا هلكاكم إلا بخير» وكذلك (ج٢/ ص١٢٢٢) رقم ٧٣١١، ورقم ٧٣١٢ بلفظ «لا تسبوا الأموات، فتؤذوا الأحياء» وأشار السيوطي إلى أنها من رواية الترمذي في السلسلة الصحيحة (ج٥/ رقم ٢٣٧٩).

ولكنه الهوى، والعصبية البغيضة، والجرأة على الخوض في الأعراض والتهاون في مراعاة حرمة الأخوة في الله تعالى، ويرحم الله القاضي ابن فضل الله العمري الشافعي (ت٧٤٩هـ) إذ يقول في قصيدة[1] طويلة يرثي بها شيخ الإسلام:

قالوا بأنك قد أخطأت مسألة | وقد يكون، فهلاً منك تغتفر؟!
علطت في الدهر، أو أخطأت واحدة | أما أجدت إصابات فتعتذر؟!
ومن يكون على التحقيق مجتهدا | له الثواب على الحالين لا الوزر

وإني مسلِّمٌ لما قاله ابن كثير -رحمه الله- وأدين لله به وينبغي أن يكون هذا شأننا مع باقي العلماء الأفذاذ- فقد ختم ترجمة شيخه ابن تيمية بقوله:

(وبالجملة كان -رحمه الله- من كبار العلماء، وممن يخطئ ويصيب، ولكن خطأه بالنسبة إلى صوابه كنقطة في بحر لجي، وخطؤه أيضا مغفور له، كما في «البخاري»: «إذا اجتهد الحاكم فأصاب فله أجران، وإذا اجتهد فأخطأ فله أجر»[2]. فهو مأجور)[3].اهـ. فالحق الذي لا ريب فيه ولا خلل يعتريه أن ابن تيمية مأجور في كلا الحالين -رحمه الله وإيانا.

---

(١) انظر العقود الدرية (٥٣٠) والشهادة الزكية (ص٦٨) والكواكب الدرية (١٨٦) وترجمة شهاب الدين أبو العباس أحمد بن فضل الله العمري الشافعي موجودة في فوات الوفيات لابن شاكر الكبتي (ج١/ ص٧) وقد ترجمت له سابقا.

(٢) الحديث متفق عليه عن عمرو بن العاص، أخرجه البخاري في كتاب الاعتصام، باب أجر الحاكم إذا اجتهد فأصاب أو أخطأ (ج٩/ ص١٠٨ الفتح) ومسلم في كتاب الأقضية، باب بيان أجر الحاكم إذا اجتهد (ج٥/ ص١٣١-١٣٢) وجاء الحديث بلفظ آخر عن عبدالله بن عمرو عن أبيه -رضي الله عنهما- في المسند (ط. المعارف) (ج١١/ ص٣٩-٤٩) رقم ٦٧٥٥، وقال الشيخ أحمد شاكر في تعليقه (ج١١/ ص٤١): ورواه الدارقطني (ص٥١٠) والحاكم (ج٤/ ص٨٨) اهـ. وانظر مختصر صحيح مسلم للمنذري (ص٢٨٠، برقم ١٠٥٦) بتحقيق المحدث الألباني.

(٣) انظر البداية والنهاية (ج١٤/ ص١٣٢-١٣٨) والرد الوافر (ص١٦٦).

المطلب الرابع: ما هو منهج أهل السنة والجماعة في التعامل مع أخطاء العلماء؟؟

شأن العلماء كشأن سائر الخلق - غير الرسل والأنبياء- يصيبون ويخطئون لأنهم ليسوا معصومين، وهم بشر كسائر البشر. وفي الجملة فالكمال عزيز، وكل أحد يؤخذ من قوله ويترك، إلا رسول الله ﷺ. وكان ينهض بعلوم جمة، ويجيد النقل، ويحسن النظم والنثر. وفيه دين وخير، ومقاصده جميلة، ومصنفاته مفيدة، وقد زهد في الرئاسة، ولزم منزله مكبا على العلم، فلا نغلو فيه، ولا نجفو عنه، وقد أثنى عليه قبلنا الكبار..»[1]. وقال ابن القيم تعليقا على بعض ألفاظ الهروي: «في هذا اللفظ قلق وسوء تعبير. يجبره حسن حال صاحبه وصدقه، وتعظيمه لله ورسوله. ولكن أبى الله أن يكون الكمال إلا له»[2]. وقد استدرك عليه ابن القيم بعض الألفاظ ثم قال: «شيخ الإسلام حبيبنا، ولكن الحق أحب إلينا منه، وكان شيخ الإسلام ابن تيمية يقول: عمله خير من علمه، وصدق رحمه الله، فسيرته بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وجهاد أهل البدع: لا يشق له فيها غبار. وله المقامات المشهورة في نصرة الله ورسوله. وأبى الله أن يكسو ثوب العصمة لغير الصادق المصدوق الذي لا ينطق عن الهوى ﷺ وقد أخطأ في هذا الباب لفظا ومعنى...»[3]. واستدرك عليه لفظا آخر ثم قال: «ولا توجب هذه الزلة من شيخ الإسلام إهدار محاسنه، وإساءة الظن به. فمحله من العلم والإمامة والمعرفة والتقدم في طريق السلوك المحل الذي لا يجهل. وكل أحد فمأخوذ من قوله ومتروك إلا المعصوم صلوات الله وسلامه عليه. والكامل من عد خطؤه. ولا سيما في مثل هذا المجال الضنك، والمعترك الصعب، الذي زلت فيه أقدام، وضلت فيه أفهام، وافترقت بالسالكين فيه الطرقات. وأشرفوا -إلا

---

(١) انظر سير أعلام النبلاء (ج١٨/ ص١٨٦، ١٨٧).

(٢) انظر مدارج السالكين (ج٣/ ص١٥٠).

(٣) انظر مدارج السالكين (ج٣/ ص٥٢١).

أقلهم- على أودية الهلكات»[1].

ومع إقرارنا بإمكانية ورود الخطأ من العلماء فإن ثمة منهجا ينبغي أن يتبع، ويمكن تحديد خطوات هذا المنهج في النقاط التالية:

أ- وجوب التثبت مما ينسب لأهل العلم من أخطاء.

ب- ضرورة تحديد نوع الخطأ، والتعامل معه بقدر حجمه دون تجاوز.

جـ- الخطأ اليسير مغفور -بإذن الله- في جنب الثواب الكثير.

د- كلام الأقران يطوى ولا يروى.

ونعود بعد هذا الإجمال إلى تفصيل كل نقطة منها على حدة:

أ- وجوب التثبت مما ينسب لأهل العلم من أخطاء.

وتبدو أهمية هذا الأمر في أن أحدا من الناس لم يخل من كلام الآخرين فيه، حتى يدعي -أحيانا- على المرء ما ليس فيه، ويتهم بما هو منه بريء. وإذا عرف هذا وجب على المرء التثبت والتبين مما ينسب لأهل العلم من أخطاء، ولا نكون أذنا لقالة السوء، فنكون شركاء في الإثم، وقد قال الله تعالى: **﴿ومن يكسب خطيئة أو إثما ثم يرم به بريئا فقد احتمل بهتانا وإثما مبينا﴾ (النساء: ١١٢)**.

وعلماء الإسلام يؤكدون كثيرا على هذه الحقيقة، وإليك بعض كلامهم:

أ- يقول الإمام السبكي: «الصواب عندنا أن من ثبتت إمامته وعدالته، وكثر مادحوه ومزكوه، وندر جارحوه، وكانت هناك قرينة دالة على سبب جرحه من تعصب مذهبي أو غيره، فإنا لا نلتفت إلى الجرح فيه ونعمل فيه بالعدالة، وإلا فلو فتحنا هذا الباب وأخذنا تقديم الجرح على إطلاقه لما سلم لنا من الأئمة، إذ ما من إمام إلا وقد طعن فيه طاعنون، وهلك فيه هالكون»[2].

---

(١) انظر مدارج السالكين (ج١/ ص١٩٨). وانظر أيضا: (ج١/ ص٢٢٧، ٢٦٣، ٢٦٤)، و(ج٢/ ص٣٧، ٥٢).

(٢) انظر قاعدة في الجرح والتعديل (ص١٣) بتحقيق عبدالفتاح أبو غدة طبعة سنة ١٩٨٣م المكتبة العلمية، لاهور - باكستان.

ب- وقال ابن جرير الطبري: «لو كان كل من ادعي عليه مذهب من المذاهب الرديئة ثبت عليه ما ادعي به، وسقطت عدالته، وبطلت شهادته بذلك، للزم ترك أكثر محدثي الأمصار، لأنه ما منهم إلا وقد نسبه قوم إلى ما يرغب به عنه»[1]... والأقوال في مثل هذا كثيرة[2].

وإذا كان المتكلم فيه من القدامى فدوننا كتبه ورسائله نتعرّف عليه من خلالها، ونحكم -بناء على ذلك- له أو عليه.

ب- ضرورة تحديد نوع الخطأ، والتعامل معه بقدر حجمه دون تجاوز:

سبق أن بينا أن العالم ليس معصوما، ومن ثم يمكن ورود الخطأ منه وتبيان الأخطاء، وتحذير الناس منها، وإعطاء الأدلة على بطلانها أمر لا بد منه، فمهما كان المخطئ حبيبا إلينا، فإن الحق أحب إلينا منه. ولكن ثمة ملاحظات هامّة ينبغي التنبه لها في هذا المجال، وهي كالآتي:

١- أن نفرق بين خطأ العالم في الفروع، وخطئه في الأصول «العقائد».

ذلك أن الفروع مجال للاجتهاد، والمجتهد إن أصاب فله أجران، وإن أخطأ فله أجر. فإذا أمكن الوقوف على خطأ في هذه الفروع دُل عليه العالم برفق، ولا ينبغي التطاول أو التجاوز على من خالف غيره فيها. يقول الإمام أبو حامد الغزالي: «المجتهدون ومقلدوهم كلهم معذورون، بعضهم مصيبون ما عند الله وبعضهم يشاركون المصيبين في أحد الأجرين، فمناصبهم متقاربة، وليس لهم أن يتعاندوا، وأن يتعصب بعضهم مع بعض، لا سيما والمصيب لا يتعين، وكل واحد منهم يظن أنه مصيب، كما لو اجتهد مسافران في القبلة فاختلفا في الاجتهاد، فحقهما أن يصلي كل واحد منهما إلى الجهة التي غلبت على ظنه، وأن يكف إنكاره وإعراضه واعتراضه على صاحبه، لأنه لم يكلف إلا استعمال موجب ظنه...»[3].

---

(١) انظر هدي الساري مقدمة فتح الباري (ص٤٢٨) لابن حجر العسقلاني.

(٢) منهج أهل السنة والجماعة في تقويم الرجال ومؤلفاتهم (ص٤٤-٤٧) جمع وإعداد أحمد بن عبدالرحمن الصويان، طبعة أولى سنة ١٤١٠هـ، دار الوطن- الرياض.

(٣) انظر القسطاس المستقيم لأبي حامد الغزالي (ص٧٨) -سلسلة الثقافة الإسلامية-=

٢- أن نحذر من المبالغة في المدح أو القدح.

ذلك أن بعض الناس يتعامل مع من يحب من منطلق الإغراق في الحب، فيزول له كلماته، ويبرر له أخطاءه. وآخرون يتعاملون مع مخالفيهم من منطلق الإغراق في القدح، فتراه يتجاوز موضع الخطأ إلى التشنيع، والاستطالة باللسان على مخالفه في عرضه وأهله وكلا الطرفين مذموم.

والأسلوب الأمثل في مثل هذا أن نبين الخطأ في إطار من الأدب، بعيدا عن التعصب الحزبي، والتقليد المذهبي، مجردا من الانفعالات والتشنجات التي يتعامل بها بعضنا مع مخالفيهم.

يقول الإمام ابن تيمية مشيرا إلى هذا المنهج الوسط في كشف أخطاء العلماء: «لا نعتقد في القوم العصمة- يقصد الأئمة - بل نجوز عليهم الذنوب، ونرجو لهم- مع ذلك- أعلى الدرجات، لما اختصهم الله به من الأعمال الصالحة، والأحوال السنية، وأنهم لم يكونوا مصرين على ذنب... ثم إننا - مع العلم بأن التارك الموصوف[1] معذور، بل مأجور - لا يمنعنا أن نتبع الأحاديث الصحيحة، التي لانعلم لها معارضا يدفعها، وأن نعتقد وجوب العلم بها على الأمة، ووجوب تبليغها، وهذا مما لا يختلف العلماء فيه»[2]. اهـ.

جـ- الخطأ اليسير مغفور في جنب الثواب الكثير:

تقدم في الفصل الأول من هذا البحث أن ضبط الراوي لما يرويه، أحد الشروط الأساسية التي من أجلها يقبل حديث الرجل، وهذا لا يعني السلامة من الخطأ تماما، بل ينظر إلى مجموع مرويات الرجل فإذا كان الغالب عليها السلامة من الخطأ اعتبر الراوي ضابطا وقبلت روايته. ولكن إذا كثرت الأخطاء ومخالفة الراوي لغيره من الثقات ردّ حديث الرجل.

قال سفيان الثوري: «ليس يكاد يفلت من الغلط أحد، إذا كان الغالب

=تصدر في مصر العدد ٣٧ - سنة ١٩٦٢م.

(١) كلام الإمام ابن تيمية في من ترك العمل ببعض الأحاديث.

(٢) رفع الملام عن الأئمة الأعلام (ص٥٣-٥٤).

على الرجل الحفظ: فهو حافظ وإن غلط. وإذا كان الغالب عليه الغلط: ترك»[1].

وقال الإمام عبدالرحمن بن مهدي: «الناس ثلاثة: رجلٌ حافظ متقن فهذا لا يختلف فيه، آخر يهم والغالب على حديثه الصحة فذا لا يترك حديثه، وآخر يهم والغالب على حديثه الوهم فهذا يترك حديثه»[2]. وقال الإمام أحمد ابن حنبل -رضي الله عنه-: «ما رأيت أحدا أقل خطأ من يحيى بن سعيد، ولقد أخطأ في أحاديث. ثم قال: ومن يعرى من الخطأ والتصحيف»[3]. وقال الإمام الحافظ أبو عيسى الترمذي: «وإنما تفاضل أهل العلم بالحفظ والإتقان والتثبت عند السماع مع أنه لم يسلم من الخطأ والغلط كبير أحد من الأئمة مع حفظهم»[4]. وقال الإمام أبو حاتم ابن حبان: «... وليس من الإنصاف ترك حديث شيخ ثبت صَحَّت عدالته بأوهام يهم في روايته، ولو سلكنا هذا المسلك للزمنا ترك حديث الزهري وابن جريج والثوري وشعبة لأنهم أهل حفظ وإتقان وكانوا يحدثون من حفظهم، ولم يكونوا معصومين حتى لا يهموا في الروايات وترك ما صح أنه وهم فيه ما لم يفحش ذلك منه حتى يغلب على صوابه، فإن كان كذلك استحق الترك حينئذ»[5]. وقال الحافظ ضياء الدين المقدسي: «ولو كان كلُّ من وهم في حديث اتهم، لكان هذا لا يسلم منه أحد»[6].

د- كلام الأقران يطوى ولا يروى:

قد يحصل بين بعض الأقران شيء من الاختلاف لأي سبب من الأسباب فيؤدي ذلك إلى وقوع بعضهم ببعض بدون عدل أو تأنٍّ، حتى إن الواحد منهم قد يصف صاحبه بأوصاف يعلم يقينا بأنه بريء منها، ولكنه حب الذات والانتصار للنفس يزكي فيه روح الغيرة والاعتداء. ومن أجل هذا كان النقاد

---

(١) انظر الكفاية في علم الرواية (ص١٧٤) وتهذيب الكمال (ج١/ ص١٦١).
(٢) راجع الكفاية في علم الرواية (ص١٧٤).
(٣) انظر سير أعلام النبلاء (ج٩/ ص١٨١).
(٤) انظركتاب العلل في آخر جامع الترمذي (ج٥/ ص٧٤٧، ٧٤٨).
(٥) انظر الثقات (ج٧/ ص٩٧، ٩٨).
(٦) راجع سير أعلام النبلاء (ج١٦/ ص١٢٧).

الجهابذة من المحدثين يهملون هذا الجرح بين الأقران إذا تبين لهم أن سبب صدوره نزاعات شخصية بين الطرفين، والعبرة بالأدلة والبراهين.

وصورة هذه الاختلاف بين الأقران لا تقف عند المحدثين فحسب، بل تتعداه في عصرنا إلى العلماء والدعاة وشتى العاملين في حقل الدعوة الإسلامية. ولذا كان المنهج القسط: أن ينظر إلى الخلفيات التي تبنى عليها الأحكام، ومن ثم توزن بما يقتضيه الحال مع التحري والانصاف، حتى لا يهم أحد بما ليس فيه، فليس كل جرح مؤثر، وليس كل اتهام مقبول.

قال الإمام أحمد بن حنبل -رضي الله عنه-: «كل رجل ثبتت عدالته لم يقبل فيه تجريح أحد يتبين ذلك عليه بأمر لا يحتمل غير جرحه»[1].

وقال الإمام ابن جرير الطبري: «لو كان كل من ادعي عليه مذهب من المذاهب الرديئة ثبت عليه ما ادعي به، وسقطت عدالته، وبطلت شهادته بذلك، للزم ترك أكثر محدثي الأمصار لأنه ما منهم إلا وقد نسبه قوم إلى ما يرغب به عنه»[2].

وقال أبو عمر ابن عبدالبر القرطبي: «... هذا باب غلط فيه كثير من الناس وضلت به نابتة جاهلة لا تدري ما عليها في ذلك، والصحيح في هذا الباب: أن من صحت عدالته وثبتت في العلم أمانته وبانت ثقته وعنايته بالعلم، لم يلتفت فيه إلى قول أحد إلا أن يأتي في جرحته ببينة عادلة تصح بها جرحته على طريق الشادات والعمل فيها من المشاهدة والمعاينة لذلك بما يوجب قوله من جهة الفقه والنظر. وأما من لم تثبت إمامته ولا عرفت عدالته، ولا صحت لعدم الحفظ والاتقان روايته: فإنه ينظر فيه إلى ما اتفق أهل العلم عليه ويجتهد في قبول ما جاء به على حسب ما يؤدي النظر إليه.

والدليل على أنه لا يقبل فيمن اتخذه جمهور من جماهير المسلمين إماماً في الدين قول أحد من الطاعنين: إن السلف رضوان الله عليهم قد سبق من

---

(١) انظر تهذيب التهذيب (ج٧/ ص٢٧٣).
(٢) انظر هدي الساري مقدمة فتح الباري (ص٤٢٨).

بعضهم في بعض كلام كثير في حال الغضب، ومنه ما حمل عليه الحسد، كما قال ابن عباس ومالك بن دينار وأبو حازم، ومنه على جهة التأويل مما لا يلزم القول فيه ما قاله القائل فيه، وقد حمل بعضهم على بعض بالسيف تأويلا واجتهادا لا يلزم تقليدهم في شيء منه دون برهان ولا حجة توجبه...»[1].

وقال الإمام الذهبي -رحمه الله-: «كلام الأقران بعضه في بعض لا يعبأ به، لاسيما إذا لاح لك أنه لعداوة أو لمذهب أو لحسد. وما ينجو منه إلا من عصمه الله، وما علمت أن عصرا من الأعصار سلم أهله من ذلك سوى الأنبياء والصديقين. ولو شئت لسردت من ذلك كراريس»[2].

وقال الحافظ السبكي -رحمه الله-: «والحذر من هذا الحسبان، بل إن الصواب عندنا أن من ثبتت إمامته وعدالته، وكثر مادحوه، ومزكوه، وندر جارحوه، وكانت هناك قرينة دالة على سبب جرحه من تعصب مذهبي أو غيره، فإنا لا نلتفت إلى الجرح فيه ونعمل فيه بالعدالة. ولو فتحنا هذا الباب وأخذنا تقديم الجرح على إطلاقه لما سلم لنا أحد من الأئمة، إذ ما من إمام إلا وقد طعن فيه طاعنون، وهلك فيه هالكون»[3]. وقال الحافظ ابن حجر العسقلاني -رحمه الله-: «واعلم أنه قد وقع من جماعة الطعن في جماعة بسبب اختلافهم في العقائد، فينبغي التنبه لذلك وعدم الاعتداد به إلا بحق»[4].

وينبغي الإشارة إلى أن رد الغيبة عن العلماء لازم وذلك لمن أحب أن يتّصف بتوقير العلماء وتبجيلهم، ذلك أن كثيرين إن اختلفوا مع عالم ما في رأي أو مذهب أو لم تعجبهم جرأته نسفوه نسفا، فيقعون فيه ويسيئون إليه، فالواجب -حينئذ- يحتم علينا الذب عن رموز الخير في هذه الأمة وتبرئة ساحتهم، فكيف إذا كان المتهم شيخ الإسلام؟. وما أحسن ما ذكره الإمام ابن عبدالبر في كتابه

---

(١) انظر جامع بيان العلم وفضله (ج٢/ ص١٥٢).
(٢) انظر ميزان الاعتدال (ج١/ ص١١١).
(٣) انظر قاعدة في الجرح والتعديل (ص١٣). تحقيق: الشيخ عبدالفتاح أبو غدة.
(٤) راجع هدي الساري مقدمة فتح الباري (ص٣٨٥).

جامع بيان العلم وفضله[1]، من كلمات واعتراضات على الإمامين الجليلين: مالك والشافعي -رضي الله عنهما- ثم عقب على هذا بقوله: «وما مثل من تكلم في مالك والشافعي ونظرائهما من الأئمة، إلا كما قال الأعشى:

كناطح صخرة يوما ليوهيها فلم يضرها، وأوهى قرنه الوعل

أو كما قال الحسين بن عبيد:

يا ناطح الجبل العالي ليكلمه
أشفق على الرأس لا تشفق على الجبل

وأختم هذا المبحث بقولة ذهبيّة للإمام الحافظ الناقد شمس الدين الذهبي وذلك في معرض ترجمة ابن حزم في السير[2]، قال -رحمه الله-:

«... فإنه رأسٌ في علوم الإسلام متبحِّر في النقل، عديم النظير على يبس فيه، وفرط ظاهرية في الفروع والأصول، وصنف في ذلك كتبا كثيرة - أي في الظاهرية- وناظر عليه، وبسط لسانه وقلمه، ولم يتأدب مع الأئمة في الخطاب بل فج العبارة، وسبّ وجدّع، فكان جزاؤه من جنس فعله بحيث إنه أعرض عن تصانيفه جماعة من الأئمة، وهجروها، ونفروا منها، وأُحرقت في وقت، واعتنى بها آخرون من العلماء، وفتشوها انتقادا واستفادة، وأخذا ومؤاخذة، ورأوا فيها الدر الثمين ممزوجا بالخرز المهين، فتارة يطربون، ومرة يعجبون، ومن تفرده يهزؤون. وفي الجملة فالكمال عزيز، وكل أحد يؤخذ من قوله ويُترك، إلا رسول الله ﷺ». اهـ.

❀ ❀ ❀

---

(١) انظر جامع بيان العلم وفضله (ج٢/ ص١٩٨) لابن عبدالبر، الطبعة الثانية عام ١٩٦٨م للمكتبة السلفية بالمدينة المنورة.

(٢) انظر سير أعلام النبلاء (ج٢٠/ ص٢٠٢-٢٠٣)

الخاتمة

الحمد لله الذي أنزل القرآن بلغة العرب، وصلى الله على نبينا محمد أفضل من نطق وخطب، وعلى آله وصحبه ومن اتبعهم بإحسان ورفعنا معهم في الدار التي لا وصب فيها ولا نصب، وبعد:

في ختام هذا التطواف الشيق مع شيخ الإسلام وحياته وإفاداته الحديثية في علم المصطلح وفن الرجال ونقد الأحاديث سندا ومتنا، ألخّص بحثي في كلمات وجيزة:

١- عاش شيخ الإسلام عصرا مماثلا لعصرنا الحاضر، مليئا بالاضطرابات العقائدية والاجتماعية والسياسية التي تأثر فيها وأثر فيها بمشاركته الفعالة لإصلاح شؤون الإسلام والمسلمين، وقد نفع الله بجهوده الجبارة المخلصة الأمة الإسلامية من عصره إلى زماننا هذا بما لا ينكره إلا مكابر أو عصبي جاهل.

٢- إن الإمام ابن تيمية موسوعة علمية إسلامية حية، سجّلت كفاءتها النادرة، وأثبتت وجودها الناهض في مختلف نواحي العلم والمعرفة الإسلامية، وهو شخصية علمية متفتحة، ذات منهج قويم، يحتفظ بمعالمه وملامحه، لا يقبل على التقليد ويأبى التميع والانسياب مع التيارات الفكرية المتصارعة المتطاحنة في بيئته، بل إنه -والحق يقال- حارب حركة التقليد في الفكر الإسلامي، ووقف سدا منيعا ضد انتشار وتأثير الأحاديث الضعيفة والموضوعة في أوساط المجتمع المسلم، وبيّن أن هذا من السموم الدخيلة عن طريق المذاهب الإسلامية المختلفة من معتزلة وخوارج ورافضة وقدرية ومتعصبة للفقهاء أو القصاص المذكرين، وهذا مما يلوث طهارة الإسلام، وترمي القذى في عينيه، وتنحرف به عن الطريق اللاحب المستقيم إلى مزالق الظنون والأوهام، التي انتقلت إليه عبر القرون في سراديب مظلمة قاتمة، ثم دفعت بها أصابع اليهودية -عن طريق

أفراخها من الحركات الهدامة مثل القدرية والجبرية والشعوبية والرافضة. . .الخ- وهربتها بأساليبها الملتوية إلى أدمغة العلماء الإسلاميين بطريقة وضع السم في الدسم، لتلبس عليهم أمر دينهم، ولتذهب بريحهم المذاهب والنحل المتردية، ولكن شجاعته الأدبية رصدت تحركاتهم وتتبعتها أينما سلكت بها المذاهب بالحجة القوية والبرهان الساطع معتمدا في ذلك على الفرقان الحميد وسنة نبينا المجيد ﷺ.

٣- ومن المعلوم أن شيخ الإسلام اتجه من عنفوان شبابه إلى أن انتقل إلى رحمة ربه إلى شرح العقيدة السلفية، ومنهج المحدثين في الأصل والفروع، ولأجله دارت مناظرات ومعارك بينه وبين معاصريه من علماء الكلام والفقه والتصوف، وفي سبيله سُجن واعتقل مرات وكرات.

٤- لقد التزم شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله- في كتاباته وفتاويه منهج المحدثين النقدي، واعتنى باستخدام النصوص مع التصحيح والتضعيف، إلا أنه لم يتفرغ لهذا الفن مثل تفرغ أصحابه كالمزي والذهبي.

٥- تمتع ابن تيمية بثقافة عالية في الحديث وعلومه حتى قيل عنه: «كل حديث لا يعرفه ابن تيمية فليس بحديث» فمعرفته بصحيح المنقول وسقيمه هو في ذلك من الجبال التي لا تُرتقى ذروتها ولا يُنال سنامها، قلّ أن ذُكر له قول إلا وقد أحاط علمه بمبتكره وذاكره وناقله وأثره،أو راو إلا وقد عرف حاله من جرح وتعديل بإجمال وتفصيل، وعلى الرغم من اعترافات صريحة من قبل معاصريه ومن بعدهم وإشادتهم وتنويههم بتمكنه في الحديث وعلومه، بقيت خدماته الحديثية مغمورة في خضم خدماته الجليلة المتنوعة من جانب، ومبعثرة منثورة في أثناء مؤلفاته المتنوعة من جانب آخر.

٦- وكان من آثار هذا البحث:

أ- ترجمة بسيطة لشيخ الإسلام مع ذكر مكانته الحديثية وأهم شيوخه وتلاميذه وعقيدته، وذكر بعض مصنفاته وثناء العلماء عليه.

ب- ذكر إفاداته وبعض أقواله الذهبية في بعض مسائل مصطلح الحديث

المهمة ورأيه الفاصل في النزاع القائم حولها وترجيحه المذهب القوي بأدلة واضحة وشرحه لمراد الأئمة المشهورين في ذلك، وقد حاولت تجلية آرائه في حد خبر الآحاد وحجيته في العقائد والأعمال، وحكم العمل بالحديث الضعيف ورواية الحديث بالمعنى وأنواع تحمل الحديث، وضبطه وطرق سماعه.

ج- ذكر بعض كلامه حول جهود المحدثين وجهادهم لخدمة علوم الحديث،وقبول رواية المبتدعة.. وغيرها من مباحث هذا الفن الشريف.

د- ذكر بعض أقواله وآرائه في المحدثين ومؤلفاتهم واستدراكه على بعض أوهامهم والتعليق على مناهجهم والتنبيه على أهم أخطائهم،وبيان طبقات كتبهم.

هـ- حاولت -بعون الله وتوفيقه- الرد على ما شاع وذاع صيته من أن شيخ الإسلام ابن تيمية يعدّ في الطبقة المتشددة من نقاد الحديث وأثبت بالأمثلة الحية الوفيرة أنه لا يختلف منهجه النقدي عن مناهج المحدثين الأعلام كالإمام أحمد، والبخاري، ومسلم، وأبي داوود -رضي الله عنهم- الذين عدادهم من الطبقة المتوسطة، وهم العمدة في هذا الباب، وإليهم الرجوع عند الاختلاف.

و- بينت منهج الإمام ابن تيمية المتميز عن سائر علماء الحديث في نقد الحديث متنا، وذلك بالنظر إلى الكتاب الحكيم، والسنة الصحيحة، والإجماع المعتبر، والقياس، والعرض على التاريخ وبدائه العقول، مع الاستشهاد بأمثلة حية من تواليفه، وفتاويه.

ز- ذكر طريقته في رواية الحديث وتحمله إياه بسنده عن شيوخه.

ح- أثبت هذا البحث المتواضع أن قول القائل -وهو الإمام الذهبي صاحب الاستقراء التام-: «إن كل حديث لم يعرفه ابن تيمية فليس بحديث». كان على وجه المبالغة في بيان مقدرة شيخ الإسلام العلمية وسعة اطلاعه واستحضاره للنصوص، وإلافقد مرّت بنا أمثلة للأحاديث التي وهم فيها شيخ الإسلام سواء عزوا أو تخريجا أو تحقيقا، كما أن هناك أمثلة رجحنا فيها رأي الآخرين على رأيه لوجود الأدلة والبراهين على ذلك، ولا يمس ذلك من قريب ولا بعيد مقام شيخ الإسلام العلمي، أو مكانته المرموقة عبر القرون والأجيال.

٧- وأخيرا: إن الإمام «تقي الدين» أعظم من أن يحده كتاب واحد يحتويه ويشمله، ويقدم إلى العالم أفكاره في مختلف نواحي المعرفة التي رادها، فالجميع يعلم من هو الإمام «ابن تيمية» في امتداد آفاقه، واتساع ساحاته، وترامي حدوده وخصوبته العلمية، ووفرة مؤلفاته التي تناولت الكثير من قضايا الإسلام وعلومه.

وحسب الباحث فخرا أن ينجح في تعرضه لجانب واحد من جوانب شخصيته المترامية الحدود، أو في تناوله قضية من القضايا. وإني أشهد الله أنني لم أدّخر وسعا في خدمة هذا البحث، وإنما بذلت فيه جهد الطاقة، ولا أدعي أنني وصلت به حد الكمال، فالكمال لله وحده، وما أصوب ما قاله الشاعر - لله دره وعلى الله أجره:

ولم أر في عيوب الناس عيبا   كنقص القادرين على التمام

وإنما هي محاولة أقدمها في نشدان هذا الكمال، فلعل هذا البحث يسهم إسهاما بارزا -بمنّ الله وفضله- في تجلية هذا الجانب من حياة شيخ الإسلام وإبراز ملامحه العلمية الحديثية.

توصية:

وفي نهاية المطاف أوصي طلبة العلم بالرجوع إلى علوم شيخ الإسلام التي يجدون فيها الأصالة والمعاصرة وفقه السلف الصالح، فابن تيمية بما ترك من مؤلفات ضخمة ورسائل عديدة في جميع فنون العلم، والتي عالج فيها شتى مسائله تقريبا، حتى لم يبق مسألة إلا وله فيها رأي، ولا مشكلة إلا ولها على يديه حل، لجدير بأن يكون محل عناية الباحثين وموضع اهتمامهم، فيما يتعلق بالثقافة الإسلامية خاصة، والدراسات الشرعية عامة. ولا يفوتني في ختام هذه الكلمة وقبل أن يستريح اليراع، أن أنبّه قُراء بحثي هذا أنني إن أصبت الهدف المرجوّ فذاك فضل من الله تعالى، ولا أدعي العصمة والكمال والإحاطة فذلك من سمات الله وحده، وإن أخطأت فذلك من عجز نفسي

وتقصيرها وقصورها، ومن الشيطان ومكائده، وأعترف سلفا بقلة بضاعتي ويسر مؤونتي، وجلّ من قال وعلا: ﴿وما أوتيتم من العلم إلا قليلا﴾ وإنما هو عمل لا يعدو أن يكون تبيانا لجهد ذلك الإمام الهمام، ومحاولة لعرض منهجه الحديثي، وتنظيما وتقريبا لبعض استنباطاته في علم الجرح والتعديل.. وصلى الله على محمد وعلى آله وصحبه أجمعين ومن سار على هديه بإحسان إلى يوم الدين... وسبحان ربك رب العزة عما يصفون، وسلام على المرسلين والحمد لله رب العالمين.



جدول المحتويات

الفصل الأول

إفاداته العلمية في مصطلح الحديث

المبحث الأول

المبحث الثاني

المبحث الثالث

المبحث الرابع

الفصل الثاني

إفادات الإمام ابن تيمية في علم الجرح والتعديل وقواعده

المبحث الأول

المبحث الثاني

المبحث الأول

المبحث الثاني

المبحث الثالث

الفصل الرابع

شيخ الإسلام ابن تيمية ... ما له وما عليه

المبحث الأول

المبحث الثاني